

2317
S/A

صفحة	مطلب في الكلام على	صفحة
٣	مطلب في الكلام على حل المطلق على	٨٠
	المقيد وبالعكس	٨٧
٤	مطلب في الكلام على تقسيم صفات الله	٩٤
	تعالى الى حقيقية واصافية وسلبية	٩٧
٥	مطلب في الكلام على لفظ الجلالة وانه	١٠٠
	مشتق أو غير مشتق	١٠٣
٨	مطلب في تحقيق الفرق بين السهو والنسيان	١٠٥
٩	مطلب في جواز الافتاء بالمرجوح بالضرورة	١٠٧
	وجواز العمل به	١١٠
١٠	مطلب في حكم الرجوع عن التقليد	١١٣
١٢	كتاب الطهارة	١١٦
٢٢	باب المياه	١١٧
٢٦	فصل في البر	١٢٣
٢٨	باب التيمم	١٢٣
٣٥	باب المسح على الخفين	١٢٤
٣٧	باب الحيض	١٢٥
٤٠	باب الانجاس	١٢٩
٤١	فصل في الاستنجاء	١٣٠
٤٢	مطلب ادامة مدارج وجه القبلة ترتيبها	١٣١
	الشهادة	١٣٣
٤٣	كتاب الصلاة	١٣٤
٤٤	باب الأذان	١٣٦
٤٧	باب شروط الصلاة	١٣٧
٥٤	مطلب حكمه تضعيف الحسنات	١٣٩
٥٤	باب صفة الصلاة	١٤١
٥٧	مطلب في أن تارك السنة المؤكدة يستوجب	١٤٤
	التضليل والوم	١٤٧
	فصل	١٥٠
	فصل في القراءة	١٥٣
	باب الإمامة	١٥٥
٧٨	باب الاستخلاف	١٥٨

صفحة	صفحة
باب تفويض الطلاق ٢١٩	باب القران ١٦٢
باب الامر باليد ٢٢٠	باب التمتع « باب الجنائيات ١٦٣
فصل في المشيئة ٢٢١	باب الاحصار ١٦٩
باب التعليق ٢٢٢	باب الجمع عن العير ١٧٠
باب طلاق المريض ٢٢٨	باب الهدء ١٧٣
باب الرجعة ٢٣٠	كتاب النكاح ١٧٦
باب الايلاء ٢٣٣	فصل في المحرمات ١٨١
باب الخلع ٢٣٤	باب الولي ١٨٤
باب الظهار « باب الكفارة ٢٣٨	باب شكفاءة ١٨٩
باب اللعان ٢٣٩	باب المهر ١٩٢
باب العين وغيره ٢٤٠	باب نكاح الرقيق ٢٠٤
باب العدة ٢٤١	باب نكاح لكافر ٢٠٦
فصل في الحداد ٢٠٣	باب القسم ٢٠٩
فصل في ثبوت النسب ٢٤٤	كتاب الاخلاق ٢١٢
باب الحضاة ٢٤٦	باب صريح ٢١٣
باب النفقة ٢٤٨	باب ضلاق غير لم دخول بها ٢١٦
	باب الكتابات ٢١٨

﴿ الجزء الأول ﴾

من التقرير المسمى التحرير المختار لرد المختار
تأليف الامام العلامة واللودعي الفهامة الفقيه
الاكبر الشيخ عبدالقادر الرافعي الفاروق
الحنفي مفتي الديار المصرية سابقا
تعمده الله برحمته ورضوانه
وأسكنه فسيح جناته
آمين

فة حضرة الاستاذ الفاضل الشيخ محمدرسيد الرافعي نجل المؤلف حفظه الله.

﴿ لا يجوز طبعه بدون اذن منه ﴾

﴿ الطبعة الاولى ﴾

بالطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي من علينا بتنوير البصائر والأبصار وهدانا إلى التمسك بشريعة المختار ومنحنا الهداية
 وأسبغ في طريق الإصلاح وأرشدنا وله المنية بنور الايضاح إلى مراقب الفلاح والصلاة والسلام
 الأتمان الأكملان على سيد ولد عدنان محمد الآتي بالدرر اللوامع والانوار السواطع والبرهان
 القاطع والكلم الجامع وعلى آله وعترته ومحبي شريعته وسنته (وبعد) فيقول العبد الفقير
 إلى مولاه الغني محمد رشيد الرافي ان سيدى وأستاذى وشيخى وملاذى ووالدى المغفور له العلامة
 الشيخ عبد القادر الرافي مفتي الديار المصرية لما قرأ عدة مرات حاشية العلامة السيد محمد أمين الشهير
 بابن عابدين السماة «رد المختار» ووقف في كل مرة منها على غوامضها وأسرارها وكشف عنها حجب
 أخفاء حتى أضأت لديه باوارها علق عليها تقريرها هو غاية عاباتها ومفتاح مغلفاتها أنفق فيه شطر
 العمرين مراجعة وتنقيب وإيضاح وتقريب ونظر وتحرير وبحث وتقرير ولما رأيت منه هذه
 العناية استأذنته رحمه الله في تجريد من هوامش نسخته «رد المختار» فأذن لي وقابلته معه بعد
 تجريبه فكان بعد ذلك عنده في موضع حاجة النفس لم يزل يتعهده بالنظر والتفقيح حتى كان آخر
 عهده به اليوم الآخر من شهر شعبان سنة ١٣٢٣ قبل وفاته ببضعة أيام وقد فرغ يومئذ من إعادة
 النظر فيه وسماه (التحريز المختار) وهو الهام منه تعالى . ولم يسأرحه الله أن يخرج تقريره
 للناس في حياته مع شدة الحاجة اليه وتوارد الطلاب عليه تواضعاً منه في جانب الله وحرصاً على
 فائدة مجدها فيزيه بها تلك الفرائد وهذا غاية البر بالإنسان فيما أوتى من العلم وقد رأيت من
 واجب حقه على أن أظهر هذه الثمرة بعد أن حان فطافها وعذب ارتشافها وأنا أرجو أن أكون

قد أدت الامانة الى أهلهامن العلماء وقت بعض مايجب على أضعف الأبناء لأبر الآباء وما توفيقي
 الابالله عليه نوكت واليه أئيب ﷺ وكان من عن طالع لمطالعه أن سطع نوره واستتم ظهوره في
 عهد من أينعت رياض العلم في عصره ووافقت به أنباء عصره الساهر على رقي العلم وزيده والفضل
 وبنيه المحفوظ بالسبع المائى أفتدينا الأتخم (عباس باشا حلى الثاني) أبدالله شوكته وأعلى
 كلمته وحفظ أبحاله الكرام وولى عهد الهمام ووفق رجال حكومته لانفاذ كلمته ما أشرق بندو
 العرفان وتتابع الماوان آمين

(قال المؤلف رحمه الله تعالى) (قوله والجواب عنه بان المراد في الروايات كلها الخ) في الصبان أن
 الحديث مخصوص بغير ذلك لأدلة أخرى وفي ط أنها مشتملة على الذكر أوهى نفس الذ كرفلا تحتاج
 الى ذكر آخر (قوله أو يحمل المقيد على المطلق وهو رواية بذكر الله عنده من جواز ذلك) من الشافعية
 فانهم حوزوا ذلك اذا تعارض المقيدان فان المقيد ينحصر على ما كان عليه اذ التحد الموضوع كالابتداء هنا واذا
 تعدد فان كان المطلق أولى بأحدهما حمل على الذى هو أولى به كقوله في كفارة اليمين فصيام ثلاثة أيام
 وفي الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صوم التمتع فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم فحمل اليمين
 على الظهار في التتابع لأشترهما في التمسى وان لم يكن المطلق أولى بأحدهما بقى على اطلاقه والمقيدان
 على تقييدهما كقوله في قضاء رمضان فعذته من أيام أخرج التقييد في كفارة الظهار وصوم التمتع
 واذا التحد المطلق والمقيد فانه يحمل على المقيد ونحن لانقول بحمل المطلق على المقيد ولا بالعكس الا اذا
 كان في حكم واحد فتحمله عليه كفى الزيلعي من الأيمان بخلاف ما اذا كان في السبب أو في حكاية اه
 وقال في شرح التحرير ذكر النورى أن المراد بحمد الله ذكر الله وفي ذلك نظر فانه ان عني بذكر الله ذكره
 بالجمل على قصد التجليل الذى هو معنى الجملة خاصة فالأمر بقلب ما قال فهو من باب حمل المطلق على المقيد
 لامن باب التحوز بالمقيد عن المطلق وحينئذ يبق الكلام في تشبيه مثل هذا الجمل على القواعد وهو
 متمش على قواعد الشافعية لا على قواعد الحنفية وانما يجرون في مثله المطلق على اطلاقه والمقيد على
 تقييده فيخرج عن العهد بأى فرد كان والحكمة في التنصيص على المقيد اذ تعلم العباد ما هو أولى
 أن يؤتى به المراد من المطلق وان عني بذكر الله في قوله المذ كورد كره على أى وجه كان من وجوه
 التعظيم تسبيحا وتحميدا أو تسمية فلا نسلم أن المراد بحمد الله كره على هذا الوجه من الاطلاق للعلم
 بأن المعنى الحقيقي للحمد ليس ذلك ولاداعي الى التحوز (قوله حقيقة في الالصاق بمجازي غيره) هذا أحد
 قولين اختار لماد كره من ترجيح المجاز على الاشتراك وقد اقتصر عليه سيويه وعليه فاستعمالها في نحو
 الاستعانة ان كان لتضمه الالصاق حقيقة ومن حيث خصوصه مجاز والقائل بالاشتراك يقول التبادر
 من علامة الحقيقة والجمل عليها متعين فرار من التحكم ومحل كون الجمل على الحقيقة والمجاز أولى من
 الحمل على الاشتراك ما اذا تعينت حقيقة أحد المعاني وبجهل حال غيره (قوله موضوع بالوضع العام الخ)
 حاصله أن اللفظ الموضوع ان تعين عند الوضع فتشخص وان لم يتعين فتوى والنسخى ان كان الموضوع
 له خاصا لمحوطا بخصوصه سمي وضعنا خاصا لموضوع له خاص وهذا القسم أثبت المتأخرون وجعلوا منه
 وضع الحروف ونحوها وان كان عاما لمحوطا بعمومه سمي وضعنا عاما لموضوع له عام كوضع أسماء
 الاجناس لمفهوماتها الكلية وأما كون المعنى العام لمحوطا بمر خاص فحال كباين في محله اذ عرفت
 هذا موضع الحروف ونحوها على مذهب السعد والجمهور من أهل كليات وضعنا حثبات استعمالا من

مطلب

في الكلام على حل المطلق
 على المقيد وبالعكس

الوضع الشخصي العام لموضوعه عام وعلى مذهب العضد والسيد من أنها جزئيات وضعها واستعمالا من
الوضع الشخصي العام لموضوعه خاص أما كون الموضوع له عاما على الأول فلكونه عليه كليا وأما
كونه خاصا على الثاني فلكونه كل جزئي من جزئيات الكل واستفيد أن عموم الوضع باعتبار العموم عند
الوضع وخصوصه باعتبار الخصوص عنده وأن شخصيته باعتبار تعيين اللفظ الموضوع ونوعيته بعدمه
(قوله) فيصدق بالاستعانة (الح) هي الداخلة على آله الفعل والسببية على سببه **(قوله)** وبسببه كافي
التعريف عبارة من بحث الحروف (الباء مشكك لا لاصاق) أي تعليق الشيء بالشيء وإيصاله به الصادق
(في أصناف الاستعانة) أي المعونة بشيء على شيء وهي الداخلة على آله الفعل ككتبت بالقلم لا لاصاق
الكتابة بالقلم (والسببية) هي الداخلة على اسم أو سند الفعل المعدي بها إليه صلح أن يكون فاعلا مجازا اه
مع زيادته من شرحه **(قوله)** حاصل في غيره في اما السببية أي له معنى في نفسه لكنه لا يستقل بأفادته
أو نظرية مجازا باعتبار فهم السامع فكان معناه كمن في غيره **(قوله)** لا الاختصاص يعنى على
جهة القلب كما يفيد التعليق بعده **(قوله)** فيكون قصرا فراد) ويحتمل أن يكون قصرا قلب حقيقة
وذا على الدهرية وأن يكون قصرا قلب تنزيلا وذلك أن المشركين لما كذبوا الله وأهم باسم آلهتهم نزولوا منزلة
التأني الصانع وأن يكون قصرا تعيين رداعلى المترددين فيمن يبدأ باسمه **(قوله)** لأن العناية بالقراءة أولى (الح)
قبل فيه ان هذا العارض وان كان يقتضى أن تكون البداءة بالقراءة أهم الآن العارض الاول وهو
ابتداء المشركين باسم آلهتهم يقتضى أن يكون اسم الله أهم فأى مرجح هذا على ذلك ويمكن أن
يقال لما تعارض العارضان قدم العامل على المعمول بحكم الاصلة أو يقال انه لما كان أول نازل على النبي
أمر بالقراءة تنسب تلقى الوحي من غير قصد الى أمر بتبليغ ولا نذار حتى يقصده الرعي من خالفه
على أن قوله اذ لو آخر لا فادخال كاف في ترجيح العارض الذي ذكره ودافع لهذا القيل تأمل **(قوله)** ثم ان
المراد بالاسم (الح) وذلك أن أسماء تعالى اما أن تدل على الذات خاصة أو عليها وعلى الصفة كلفظي
الجلالة والرحمن بخلاف القلب فانه ما وضع للدلالة على الذات وأشعر برفعة مسماه وأضعه بطريق الدلالة
الخفية بحسب وضعه الأصلي لا العلي أو بحسبه أيضا وان كان القصد المعنى العلي على خلاف في ذلك
والموضوع له في الصفة هو الذات باعتبار اتصافها بمعنى معين لها فاقام بها فدل عليها مركب من الذات والمعنى
وقوله فيشمل الصفات الخ الصفات السلبية كل صفة مدلولها عدم أمر لا يليق به تعالى كالقدم المفسر بعدم
الزمنية وانصفات الحقيقية كل صفة وجودية قائمة بذاته العلية كالقدرة والاضافية الصفة الثبوتية
أي لا يوصف بها على معنى زائد عليها كالوجود قال الفخر في تفسير الصفات الاضافية كل صفة
تعالى يستزاد على ذات ككونه مع لوما مذ كوراسم مجازا والأسماء الممكنة له تعالى بحسب
هذا تنوع غير متناهية وككونه تعالى فاعلا لا لافعال بناء على أن تكوين الأفعال ليس صفة زائدة اه
وقل العلي في شرح المشكاة اسم الله تعالى ما يصح أن يطلق عليه تعالى بالنظر الى ذاته أو باعتبار صفة
من صفاته السلبية كقدوس والأول والحقيقية كالعالم والقادر والاضافية كالحميد والمالك أو باعتبار
فقد من أفعاله كذا زوررق اه نقله عنه في تبين المحارم من باب الاحاد في أسماء تعالى
(قوله) ولتتبع على ادوات غلبة (الح) لفظ الجلالة انما يقصده الذات وان قصد غيرهما من الصفات
المرحمة كان تبعا وهذا مذهب الشيرازي ونقل عن شيخ الاسلام أنه اعتبر فيه جميع صفات الكمال
وستحقق الحمد وغيرهما لملاحظة الذات لانهم من حيث هي غير معلومة لنا فلو لم يعتبر فيه صفة لم يكن

مطلب

في الكلام على تقسيم
صفات الله تعالى الى حقيقية
واضافية وسلبية

معناه معلوما لنا فالمسي على هذا القول مجموع الموصوف والصفة ومنع سنده بأنه يكتفي في علم المعنى
ملاحظته بوجه من وجوهه الخارجة عنه تأمل وقال في شرح الطريقة المحمدية وفي حاشية تفسير
البيضاوي لشيخنا زاده ذهب جمهور أهل اللغة في اسم الله إلى أنه عربي مشتق صارعنا بالقلبة لأن أسماء
الله تعالى كلها صفات مشتقة ليعرف المكلف معناها في توسل بها إليه فإن قدماء الفلاسفة أنكروا
أن يكون لله تعالى بحسب ذاته المخصوصة اسم بناء على أن المراد من وضع ذلك الاسم أن يذكر عند أحد
لتعريف ذلك المسمى به وقد ثبت أن أحدا من خلقه لا يعرف ذاته المخصوصة البتة فكيف يشار إليه
بذكر اسم وإذا لم يصح أن يشار إليه بذكر اسم لم يبق لوضع الاسم لذاته المخصوصة فائدة فثبت أن هذا
النوع من الاسم مفقود وأن جميع أسمائه صفات مشتقة وهي ما تدل على ذات مهمة باعتبار معنى
معين وانما قلنا أن ذاته المخصوصة ليس معقولا لأحد لا نانا إذا رجعنا إلى عقولنا لا نجد عند عقولنا من
معرفة الله تعالى إلا أحداً أموراً أربعة إما العلم بكونه موجوداً وإما العلم بروام وجوده وإما العلم بصفات
الجلال وهي الاعتبارات السلبية وإما العلم بصفات الأكرام وهي الاعتبارات الإضافية وقد ثبت بالدليل
أن ذاته المخصوصة مغايرة لكل واحد من هذه الأربعة فإنه ثبت أن حقيقته غير وجوده وإذا كان كذلك
كانت حقيقته أيضاً مغايرة لروام وجوده وثبت أيضاً أن حقيقته مغايرة للاعتبارات السلبية والإضافية
وأذا قد تحقق أنه ليس في عقولنا من معرفته تعالى إلا هذه الأمور الأربعة وأنهم مغايرة لحقيقته المخصوصة
ثبت أن حقيقته المخصوصة غير معقولة للبشر وأنه لا سبيل إلى إدراكه من حيث هو وهو هو المسي بالمعرفة
الذاتية وانما نعرفه بالأمور الخارجة عنه وهو المعرفة العرضية وهي كما إذا رأينا بناءً علمنا بطريق البصر
بأنه لا بد له من بان فالمعلوم بالذات هو البناء وأما الباني فهو معلوم بالعرض في هذه الصورة وعلم الباني بكونه
بانيه لا يستلزم علمه بخصوصيته وأنهم من أي نوع الماهيات والمعرفة الذاتية كما إذا عرفنا اللون
المعين بصيرنا وعرفنا الحرارة بلمسنا وعرفنا الصوت بسمعنا فإنه لا حقيقة للحرارة والبرودة إلا هذه
الكيفية الملموسة ولا حقيقة لليباض والسواد إلا هذه الكيفية المرئية وكذا الحال إذا رأينا المحدثات
وعلمنا احتياجها إلى محدث وخالق فقد عرفنا الله معرفة عرضية وهي التي في وسع البشر في الدنيا وأجاب
بعضهم أنه لا يمتنع في قدرة الله تعالى أن يشرف بعض المقرين من عباده بأن يجعله عارفاً بتلك الحقيقة
المخصوصة ومن العلماء من تورع في لفظ الجلالة عن طلبه أخذه وذكر معناه ومنهم من قال لعله
مشتق لا يعرف المشتق منه ولم تكلف بمعرفته وقال بعضهم هو اسم عربي علم غير مشتق كاذب
السيد الخليل والزجاج وقال بعضهم أنه سرياني عرّب ثم ذكر اشتقاقه وأطال الكلام في ذلك انتهى
(قوله أسرياني) منسوب إلى سريانه وهي جزيرة كان بها نوح قبل الغرق وكان لسان آدم الذي نزل به
العربي ثم حرف وصار سريانياً وهو اللسان العربي إلا أنه محرف والعبراني لسان بني إسرائيل (قوله
مشتق) أي من أنه ياله المشتق بين العبادة والسكون والتجبر والفرع لأن الخلق بعددونه ويفزعون
إليه ويتجبرون فيه ويسكنون إليه فأصل الجلالة الإله أدخلت ال للتعريف ثم حذفت الهمزة تخفيفاً
ونقلت حرفها إلى اللام ثم سكنت الأولى وأدغمت في الثانية (قوله) ورد بأن أنكارهم له لتوهمهم أنه غيره
ظاهراً أن توهمهم الغيبة في هذه الآية مع أنها زالت ردت التوهم الغيبة حين سمعوا النبي صلى الله عليه وسلم
يقول يا الله يارحمن فقالوا إنها ناعن عبادة الهين وهو يدعو اله آخر (قوله) وأن المخصوص به تعالى العرف
منع بما في قصة الحديدية من أنه عليه السلام لما أمر علياً رضي الله عنه بكتابة بسم الله الرحمن الرحيم قال

مطبوع

في الكلام على لفظ الجلالة
وأنه مشتق أو غير مشتق

سهيل بن عمر ولا تعرف الرجن الا صاحب اليمامة اه لكن هذا لا يراد على ما قاله ابن السبكي من أن المنع شرعي لا لغوي **(قول)** والجمهور على أنه صفة مشبهة من رحم بعد نقله لفعل بضم العين أو تنزيله منزلة اللازم بأن لا يعتبر لعله بمفعول لا لفظا ولا تقديرا أو يقال انها على صورتها وصيغتها فاندفع إيراد أنها الانصاغ من المتعدي وقوله وقيل صيغة مبالغاة أو رد عليه أنها محصورة في الخمسة المشهورة وهما ليسا منها أما رجن فظاهر وأما رجم فلعدم عمله النصب وأجيب بأنهما يفيدانها بالمادة لا الصيغة كجواد والمحصور ما يفيد بالصيغة على أنه قد يمنع قصرهم المحصر في الخمسة ويحتمل أن رجم عامل النصب في محذوف العموم وبهذا يظهر قوله وهو يفيد المبالغة بصيغته **(قول)** والتحقيق الأول لأن الرحلة (الح) قد يقال ان القائل بالتجوز ناظر الى حقيقة الرحلة لغة فيكون استعمالها في الاحسان أو ارادته مجازا وان كان حقيقة شرعية فإنه غير ناظر الى أن ذلك موضوع له لما حققه الحفيد أن اللفظ المشترك في اصطلاح المتخاطب اذا استعمل في أحده معناه لا باعتبار أن اللفظ موضوع له بل باعتبار علاقة بينه وبين معنى آخر من معانيه كان مجازا اه ولما ذكره الشهاب بقوله وما قيل من أن الأقرب هنا أن يقال أنه حقيقة شرعية لأنه يراد منه الانعام من غير أن يخطر بالبال رقة القلب لا ينافي ما ذكره باعتبار حقيقة اللغوية كما لا يخفى اه **(قول)** والشكر لغة يرادف الحمد (الح) وحيفئذ تكون النسبة بين الحمد لعة وبينه العموم الوجهي والنسب ست فالنسبة بين الشكرين وبين الشكر والحمد العرفيين وبين الحمد لعة والشكر عرفا عموم وخصوص مطلق وبين الحمدين وبين الحمد والشكر اللغويين العموم والخصوص من وجه وبين الحمد عرفا والشكر لغة اترادف **(قول)** وبأنه لما كانت تلك الصفات (الح) أي فالمراد بكونه اختياريا كونه اختياريا بحقيقة أو حكما بأن يكون منشأ لأفعال اختيارية كذاته وقدرته و ارادته أو ملامزا لمنشئها كسمعه وبصره وكلامه تأمل **(قول)** وبه قد يتغيران ذاتا كما هنا فان المتبادر أن شرح الصدور وما بعده هو الحمد وعليه **(قول)** ومن هذا القليل جدا لله تعالى وثناؤه على نفسه (الح) أي الذي من صفات الافعال الحادثة فيكون البسط والوضع المذكوران باعتبار اطهار صفات الكمال جدا بخلاف جمده القديم فانه كلامه القديم باعتبار دلالة على الكمالات فهو من أنواع الكلام الاعتبارية تأمل **(قول)** ثم ان الحمد مصدر يصح أن يراد به معنى المبني للفاعل (الح) مدلول المصدر الفعل والمآثر هو المعنى المصدرى ويطلق حقيقة على أثره وهو الحاصل بالمصدر وعلى كون الذات بحيث صدر عنها الحدث ويسمى المبني للفاعل وعلى كونها بحيث وقع عليها ويسمى المبني للفعول اه من الشهاب **(قول)** واقدار العبد عليه أي الانعام قال الفخران كل من أنعم على غيره بانعام فالنعم في الحقيقة هو الله تعالى فانه خلق تلك النعمة وخلق النعم في قلب النعم فثبت أنه تعالى هو المنعم في الحقيقة اه باختصار **(قول)** وقيل لا تفيد الحصر (الح) نعل وجهه - القيل أن ال في ذاتها كما تحتمل الاستغراق تحتمل الجنس المتحقق في كل فرد أو في بعضها ولا يتأتى إفراد الحصر مع الاحتمال وشحن كلامهم باعتبار انما هو بمعونة الفرائض كالتسمية بين مدعى والمدعى عليه الواقعة في حديث البيعة على المدعى واليمين على من أنكر وليس جعل ليمين على المدعى مصدر - كما هو أي ارادة الحصر بل مع ملاحظة قرينة القسم المذكورة تأمل **(قول)** ودره تله ما به (الح) على جعله - يعبر به يمنع جعل اللام للام ان جعل المعهود الحمد القديم فقط كما مشى عليه - شيء لأن قصد اليمين فان جعل جده من يعتد بحمده حمده تعالى وأنبيائه وأوليائه لم يمنع لأن المعهود حيث شئت الجبه وهي حادثة ادا المركب من القديم والحادث حادث وعلى جعلها للاستغراق

أول الجنس في ضمن بعض الافراد يتبع ذلك بالنسبة للقديم ولا يتبع بالنسبة للعادى ان لوحظ أن الأفراد غير مركبة والالام يتبع اه من حاشية السلم **(قوله)** أقول يظهر لى أن آل الخ أقول لاشك أن آل له ادخل في افادة الاختصاص وذلك أنه هنا انما جاء من نسبة الموضوع المعرف باللام الى المحمول فاستفادته موقوفة على ككل من آل والنسبة اذ لو عدم أحدهما لا يستفاد أصلاً فكل منهما له دخل في افادته فصح نسبته لآل كما هو صريح ما نقله عن السيد وهذا الاينافى مانقله عن التلويح فانه في معانيها الذاتية لها الالافيات بعيدة بانضمام شئ آخر لها فلذا تراهم بسندونه لآل تارة كفى عبارة السيد وتارة لنفسه كاهو ظاهراً عبارة الكشف التي نقلها تأمل **(قوله)** ونحن أقرب اليه من جبل الوريد الجبل العرف واضافته ببيان والوريدان عرفان مكتنفان بصفتى العنق في مقدمها وهـ ذامثل في قرط القرب اه أبو السعود **(قوله)** وان كان الحامد لقصانه الخ أى فلا تنافى بين ما سلف في نكتة الخطاب وبين ما نفقده كلمة يامن البعد لأن البعد الرتبى بين الخلق والحق يصاحبه قوة الاقبال وصدق التوجه اليه تعالى **(قوله)** فيج عند النخوين المراد أنه فيج في الاستعمال أى شاذ نادر **(قوله)** وفي معنى الليب الخ حاصله أن ربط الصلة هنا بضمير العيبة نظر الجانب الموصول أو بضمير الخطاب نظر الجانب النداء الدال على الخطاب مقيس الآن الثانى قليل لان النداء الدال على الخطاب لا يتم الا بعد تمام الصلة فكانت مراعاته قليلة كفى حواشى المعنى وحيث علمت أن كلاماً مستعمل مقيس لانه دعوى صحة الالتفات فيما نحن فيه ولا فى قول على كرم الله وجهه بل الجرى فيه ما على القليل والالتفات انما يكون فى كلمتين لافى كلمة واحدة أو ما فى حكمها واجراؤه فيها هو كالكلمة قليل والصلة والموصول بمنزلة كلمة واحدة فلذا جعل النجاة النظر الى جانب الموصول هو الكثير والصفة مع الموصوف ليست كذلك فى الجزئية فكثير فيها مراعاة كل من الجهتين فينشأ لارد الآية المذكورة على النخوين غاية ما يرد عليهم أنه لا يلقى اطلاق القباحة على قول على المذكور بل الأدب اطلاق الشذوذ والقلة تأمل **(قوله)** على حذفه تعالى فأدافها الله لباس الجوع الخ قال الصبان فقد شبه ما غشى الانسان عند الجوع والخوف من أثر الضرر والألم من حيث الاشتمال باللباس فاستعير له لفظ اللباس ومن حيث الكراهية بالطعم المر البشع فأوقع عليه الاذاقة فيكون فى الكلام ثلاث استعارات الاذاقة استعارة تخيلية واللباس تصريحية نظراً للاول ومكنية نظراً للثانى اه وبيناهما هنا أن لفظ اللباس بعد استعارته لأثر الجوع والخوف من حيث الاشتمال استعير منه للطعم الكرية الادعائى من حيث الكراهية **(قوله)** فهى من الاقتضاب المشوب الخ الاقتضاب الانتقال من معنى الى آخر من غير تعلق بينهما كأنه استهل كلاماً آخر ووجه كونه هنا مشوباً أى مخلوطاً أن كلاهما لى لتأليف بخلاف الاقتضاب المحض فانه الانتقال من كلام الى آخر لا مناسبية بينهما بالكلية **(قوله)** وداود أقرب وقيل يعقوب وقيل قس بن ساعدة أو كعب بن لؤى أو يعرب أو سحبان **(قوله)** كفى ولا سابق أصله لزهير وهو قوله

بدالى أنى لست مدرؤك ماضى * ولا سابق شيئاً اذا كان جائباً

(قوله) ولا مناسبة بين الواو وأما نقل فى شرح الطريقة عن البرجندى شارح الوقاية وجه المناسبة بينهما بقوله أصلها أما بعد فالواقعة مقام أما يؤيده أنه لم يقع فى مثل هذا الموضع وأما بعد ولعل وجهه أن أما قد تورد لتدل على أن ما بعد ها غير مرتبط بما قبلها حتى أنه سمي فصل الخطاب والجلتان اللتان بينهما كمال الاتصال لا يفصل بينهما بالواو والعاطفة فلها دلالة ما على انفصال ما بعدها عما قبلها

في الجملة فاستعيرت لأما الدالة على الانفصال **(قوله)** والفضائل نعله وتنهله (العل والعلل محركة الشربة الثانية) أو الشرب بعد الشرب تباعا والهل محركة أول الشرب فاموس **(قوله)** (الحن كيفا) حصن كيفا كضري بين آمد وجزيرة ابن عمر فاموس **(قوله)** والظرفية فيها مجازية أي مع ارادة المعنى الغوى الشرح أو على التجريد **(قوله)** وجاء في الحديث النهى عن قول لعمر الله ينظر هذا مع ما ذكره في كتاب الأيمان من عددهم من صيغ القسم لعمر الله ثم ظهر أنه لا يلزم من عددهم المذكور نفى الكراهة بل هو من صيغ القسم معها وقد ذكر عاصم أن قدي في ترجمة القاموس وجهها بان العري يعربها أيضا عن مدة عمارة الروح مع البدن ولأجل هذا اضافته لطانب الألوهية غير مناسبة اه بالمعنى **(قوله)** لكن قال فاضل لروم الخ ما قاله مخالف لما ذكره في الأيمان من كراهة الحلف بغيره تعالى لا على وجه الوثيقة كقولهم بأبيك ولعمر الله وهو محمول الحديث الدال على النهى بخلاف ما كان على وجه الوثيقة كالحلف بالطلاق أي استيثاق الخصم بصدق الحالف لاسيما في زماننا إلى آخر ما ذكره فأنظره **(قوله)** فيقول الاسناد إلى ضمير الموصوف الخ أي فيكون الكلام من باب الحذف والإيصال ولا حاجة إليه بل يكفي لعمدة التوضيف تقدير الضمير بجعل آل عوضا عنه **(قوله)** وعرفه في التحرير بأنه عدم الاستحضار في وقت الحاجة الخ ذكر في مفسدات الصلاة عن شرح التحرير أنه لا فرق بينهما عند الفقهاء والأصوليين وأهل اللغة وقرى الحكيم بأن السهو زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عنها معا فاحتاج في حصولها إلى كسب جديد وقيل النسيان عدم ذكر ما كان مذكورا أو السهو غفلة عما كان مذكورا وما لا يمكن فالنسيان أخص مطلقا **(قوله)** هو أن يقصد بالفعل غير المحل الخ هذا أحد نوعي الخطأ وهو الخطأ في فعل الجارحة كأن يرمى غرضا فأصابه ثم يرجع عنه أو يتجاوز إلى ما وراء ذأصاب أعياء أو قصدر جلا فأصاب غيره والثاني الخطأ في ظن الفاعل كأن يرمى شخصا ظنه صيدا فإذا هو آدمي إلى آخر ما يأتي ان شاء الله تعالى في الجنبات **(قوله)** قال في معراج الدراية وشرعا ما يؤتى من لعبادات الخ الظاهر أن عبارته في شعائر الاسلام لا في شعائر الأديمة وأن كلامه في مدلول الشعائر بقطع نظر عن الإضافة إلى الأديمة بل بحسب معناها في اصطلاح أهل الشرع وقال العيني في خطبة هداية تفتت قوله وأظهر شعائر شرع شعائر جمع شعارة وشعيرة الشعيرة البدنة تهدي وكل ما جعل علما على طاعة الله تعالى ويقال المراد بهما ما كان أداؤه على سبيل الاشتها وكصلاة الجمعة مما كان فيه اشتها **(قوله)** وعند المفردة بمعنى التي قبلها باعتبار استزامها لما قبلها في المالك **(قوله)** ولم أر من أفصح عن معنى سقى الخ في حاشية المغني للسوق أن كفى التي تغلب زيادة الباع في فاعلها كفى التي هي بمعنى حسب التي هي فعل فامر اه وكفى بمعنى أجزأ متعديا لواحد والثانية لاثنين اه معنى **(قوله)** (العلامة الغنري) نسخة الخط الغنري **(قوله)** فعلى الأول هو من باب القلب الخ فيه أن نسخ هنا بالمعنى الثاني متعديا لبناء وجعله على المعنى الأول حتى يحتاج لدعوى القلب بخلاف الظاهر تأمل **(قوله)** ووردت بين الجلتين تنافيا الخ فيه أنه لا يلزم من نفس السنوح بمعنيها المذكورين الابتكار وهو أمر خارج عن مدلول اللفظ لأن سنوح التي في انخاطر والتعريض قد يكون معه وبدونه والجواب المذكور ربما يحتاج إليه بالنظر لما هو واقع خارجا ولعل الإراد مبنى على ما يتبادر من ظاهر اللفظ **(قوله)** عبد العزيز البخاري نسخة الخط البخاري **(قوله)** فلم آل فيها الصواب يطلق بمعنى التقصير أو تنزيه أو الاستطاعة ومصدره كدلو وعلو بمعنى المنع كدلو **(قوله)** الباء التعليل الخ الأنسب تعلقه

مطلب
تحقيق الفرق بين السهو والنسيان

بمتواصل **(قوله)** لانه أقل نكلفاً أي بتقدير متعلق الجار أو الفصل بينه وبين متعلقه ان جعل متعلقاً
بمؤلف وتهذيب المسائل المهمة باعتبار تهذيب وتنقية تراكيها ونحو ذلك **(قوله)** والاسم منه الابلاغ
عبارة القاموس من الابلاغ الخ بدون ضمير مجرور وعن وكذلك في نسخة الخط بلا ضمير **(قوله)** وقد
أطلق العلم على كل منها قال الصحيح هكذا بخطه ولعل صوابه منهما ضمير التنبيه اذا طلاقه على الأول
حقيقة لغوية كما يفيد صدر العبارة تأمل اهـ ولما منع من ارجاع الضمير لغاي العلم الثلاثة والمقصود
أنها عند أهل العرف اما حقيقة الخ وهذا لا ينافي أنه بالمعنى الأول حقيقة لغوية أيضاً تأمل مشأ اذا
قيل أنه عند أهل العرف حقيقة اصطلاحية في الادراك يكون استعماله في كل من المعنيين الآخرين
حقيقة عرفية أو مجازاً **(قوله)** وجهه في التحرير الخلاف لفظياً وذلك بأن يقال ان القائل الأول نظر
الى تصويره بنفسه لا بصورة فانه لا شئ أن تصويره بنفسه لا يحصل الا بمرء مسائله فبتتبع حينئذ وقوعه
مقدمه والقائل الثاني نظر الى أن تصويره بصورة يحصل بذكر الجنس والفصل بلا حاجة الى سرد
المسائل كالجنان اذا تصور معنى الشجاعة كان عنده صورته لانفسها ولا مانع حينئذ من جعل تصور
العلم بصورة قبل تعلمه مقدمة لحصوله بنفسه بعد تعلمه فلو نظر كل منهما لما نظر اليه الآخر لما خالفه
وانظر ما حققه ابن الهمام **(قوله)** أي العلم الموصل الى الآخرة المناسب بل المتعين ارادة العلم بالمعنى
الأعم لتقسيمه الى المطلوب وغيره **(قوله)** والثلاثة الاول هم ماهم بدل اشتمال ما قبله **(قوله)** سمي
لاستدراجهما كذا في نسخ القاموس والضمير راجع للكان المسي كوفه وقال شارحه صوابه سميت اهـ
(قوله) فليس لأحد منهم قول خارج عن أقواله مامنى عليه احدى طريقتين كلسياً في نقله عن
أدب المفتي في كتاب القضاء الثانية أن مثلي أي يوسف ومحمد شغلون بالاجتهاد ومن تأمل أحوالهم
وفناوهم واختياراتهم علم أنهم لم يكونوا مقلدين لأنتمهم في كل ما يقولونه وخلافهم لهم أظهر من أن ينكر
وان كان منهم المستقل والمستكثر **(قوله)** وهو مبتدأ وقوله أن الخ خبره هذا الاعراب أحد ما قيل في
اعراب أسماء التراجيح ولا شئ أن قوله رسم المفتي ترجية **(قوله)** فقابل الأصح غير مذكور في كلام
الشارح وجعل الطحاوى مقابل الأصح ما ذكره الشارح بعده ولما منع من جعل مقابله ما ذكره
الشارح وما ذكره في السراجية وكل منهما اقتصر على بعض مقابله تأمل نعم على التوفيق الآتي بين
ما في الحاوى وما في السراجية لا معنى لجعل ما في الحاوى مقابل الأصح ثم ان دعوى أن ما في السراجية
يدل على هذا التوفيق غير مسلمة فان عبارتها ان على تقييدها بحجة الاول بما إذا لم يكن المفتي مجتهداً
ومفادها أنه اذا كان مجتهداً لا يكون الاول هو الأصح بل غيره وهو اعتبار قوة المدرك وبطل لهذا ظاهر
ما نقله عن ابن المبارك وليس في كلامه أنه اذا كان مجتهداً تعين عليه العمل بما هو أقوى دليلاً قولاً واحداً
تأمل **(قوله)** ما لم يكن عنه رواية أي قد صححها أهل المذهب **(قوله)** ان لفظه نأخذ وعليه العمل
مساو للفظ الفتوى دعوى هذه المساواة مخالفة لعوم قول الرملى وغيره وان قصد مناقشة الرملى
(قوله) قال في خزائن الروايات العالم الذي يعرف معنى النصوص الخ مقتضى عبارة الخزانة جواز العمل
بالدراية للعالم المذكور وان لم تكن رواية مذهب وليس الكلام السابق فيه لكن اذا جازله العمل بالدراية
يجوز له العمل بالمرجوح في مذهبه بالأولى وعبارة البحر تقييد جواز الافتاء بالمرجوح بالضرورة وتفيد
جواز العمل به بالأولى **(قوله)** المراد بالحكم الحكم الوضعي لفظ الحكم يطلق على الوضعي أي الخطاب
الوضعي كجعل كشف العورة مانعاً من صحة الصلاة وجعل الدلو علامة على طلب اقامتها وعلى الحكم

مطلب

جواز الافتاء بالمرجوح
بالضرورة وجواز العمل به

التكليف أي خطابه تعالى المتعلق بأفعال المكلفين طلباً أو تحجيماً وعلى وصف فعل المكلف كالوجوب والحرمة والعفة والفساد والنفوذ والزم والمتعين أرادته هنا الأخير **(قوله)** على أن في دعوى الاتفاق نظراً فيه أن السارح لم يدع الاتفاق بل أشار للخلاف بقوله وهو المختار فيكون حاصل كلامه أن حكاية الاتفاق على بطلان الرجوع عن التقليد هو المختار **(قوله)** فصي بغير رأيه بعد الخ ونسياناً نفذ عنده رواية واحدة **(قوله)** وحينئذ فلا إشكال أي الجواب المذكور في التحرير أي فلا اختلاف بين الإمام وصاحبيه في النفاذ وعدمه المذكور هنا لا ينافي الاتفاق المنقول عن الأصوليين على عدم الحل لاختلاف موضوعي الاتفاق والاختلاف نعم ما ذكر في بعض المواضع من أن الخلاف في الحل مشكل بما قالوه من الاتفاق على عدمه وقد يدفع بعدم اعتبار الأصوليين له لضعفه أو بحمله على ما قبل الاجتهاد وحل قولهم على ما بعده إذا لم يوجد فيه ما يدل على جريانه فيما بعده أيضاً والاولى تأخير قوله نعم وقع في بعض المواضع الخ عن قوله فلا إشكال **(قوله)** لا حاجة إليه لأنه إذا كان معزولاً بالنسبة لما ذكر لا يصح له قضاء حتى ينقض لان التقض الخ فيه أن قضاء لم يقع باطل بل وقع غير نافذ وسأتي في كتاب القضاء دخول الفضولي في القضاء **(قوله)** ولكن لا يحل ذلك هذا الخ فيه أنه قد يتوهم من عدم نفاذ قضاء المقلد بخلاف مذهب عدم وجوب امتثال أمر الأمير إذا وافق مذهبه فدفع هذا التوهم بالاستدراك بقوله نعم الخ وقوله وإن كان المراد به القضاء الخ فيه أن ما مر لا ينافي ما هنا لأنه لم يحل هنا نفاذ قضاء الأمير بأقول الضعيف حتى يتأتى التنافي المستفاد من كلامه بل حكى نفاذ حكمه إذا صادف فصلاً مجتهداً فيه ويظهر أنه لا يتعين عليه الحكم بمذهبه بخلاف القاضي ويفرق بين حكمه بالضعيف وحكمه بمذهب الغير ولا يمكن الجزم بعدم نفاذ حكمه بخلاف مذهبه إلا بعد وجود النص به فلتنظر عبارة شرح السبيل المنقول عما احتج بتضع الحال نعم رأيت في شرح الدرر من باب العدة مانصه القاضي إذا خالف مشهور مذهب لا ينفذ حكمه في الأصح كما لو ارتدى إلا أن نص السلطان على العمل بغير المشهور فيسوغ اهـ وكتب عليه الخشي مانصه قوله إلا أن نص السلطان الخ فيه نظراً لقضائه أن مخالفة القاضي مشهور المذهب تصح إذا نصه سلطان مع أن قد منافي هذا الباب ما مر أول الكتاب من أن الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل ونقض للاجماع اهـ **(قوله)** تقولهم صلاة الظهر فان الأصل صلاة وقت الظهر **(قوله)** فيه أمران الأول الخ بل رد هذا التفسير في رسالة السافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير وبالغ في رده نقلاً عن هرون بن بهاء الدين الحنفى ولا بأس بسرد عبارته وهي هذه لبت شعري ما معنى قولهم أن أبو يوسف ومحمد أو فروان هـ نقولاً باحقيقة في بعض الأحكام لكنهم يقلدونه في الأصول ما الذي يريدونه فإن أرادوا منه الأحكام العامة جارية التي يبحث عنها في كتب الأصول فهي قواعد عقلية وضوابط برهانية يعرفها البر من حيث اندوز عقل وصاحب فكر ونظر سواء كان مجتهداً أو غير مجتهد ولا تعلق له بالاجتهاد فقط شأن الأئمة الثلاثة أرفع وأجل من أن لا يعرفوها كما هو اللازم من تقليد هم غيرهم فيها فحاشاهم ثم حاشاهم عن هذه النقيصة وحالهم في الفقه وإن لم يكن أرفع من مالك والشافعي فليسوا بمرنهما وقد اشتهر في أقوال المخالف والموافق وجرى مجرى الأمثال قولهم أبو حنيفة أبو يوسف بمعنى أن بلغ إلى درجة القصوى في الفقه أبو يوسف وقال الخطيب البغدادي قال طلبة بن محمد بن جعفر أبو يوسف مشهوراً من غاير الفضل أفقه أهل عصره لم يتقدمه أحد في زمانه وكان على النباهة في علم وأحكامه وتدر وهو أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة ونشرها وبث

مطلب

في حكم الرجوع عن التقليد

علم أبي حنيفة في أقطار الأرض وكذلك محمد بن الحسن قد بالغ الشافعي في مدحه والتشاعليه وقد ذكر
القاضي عبد الرحمن بن خلدون بن مالك في مقدمته أن الشافعي رحل إلى العراق ولقي أصحاب الامام
أبي حنيفة وأخذ عنهم ومن ج طريقة أهل الحجاز بطريقة أهل العراق وكذلك أحمد بن حنبل أخذ عن
أصحاب أبي حنيفة مع وفور بضاعته في الحديث انتهى ولكل واحد منهم أصول مختصة تفرد بها عن
أبي حنيفة وخالفوه فيها بل قال الغزالي أنهم ما خالفوا بأحنيقة في ثلثي مذهبه ونقل النووي في تهذيب
الاسماء عن أبي المعالي الجويني أن كل ما اختاره المزني أرى أنه يخرج ملحق بالمذهب لا كأبي يوسف
ومحمد فأنهم ما يخالفان أصول صاحبهما وأحمد بن حنبل لم يذكره الامام أبو جعفر الطبري في عداد الفقهاء
وقال انما هو من حفاظ الحديث فكيف يكون من المجتهدين في الشرع دون أبي يوسف ومحمد وزفر غير
أنهم لم يحسن تعظيمهم في الاستناد وفروا اجلالهم لمحله ورعايتهم لحقه تشمروا على تنوير شانه وتوغلو في
انتصاره والاحتجاج بأقواله وروايتها للناس ونقلها لهم وتجردوا لتحقيق فروعها وأصولها وتعيين أبوابها
وفصولها ومن ذلك الوجه امتازوا عن المخالفين كالأئمة الثلاثة والاوزاعي وسفيان وأمثالهم لأنهم
لم يبلغوا رتبة الاجتهاد المطلق في الشرع ولو أنهم أولعوا بنشر آرائهم بين الخلق لكان كل ذلك مذهبا
منفردا عن مذهب أبي حنيفة وان أرادوا منه الأدلة الأربعة فلا سبيل له إلى ذلك لان الشريعة مستند
كل الأئمة وقد نقل أبو بكر القفال وأبو علي والقاضي حسين من الشافعية أنهم قالوا السنا مقلدين للشافعي
بل وافق رأينا رأيه وهو الظاهر من حال الامام أبي جعفر الطحاوي في أخذه بمذهب أبي حنيفة
واحتجاجه له وانتصاره لأقواله ثم ان قوله في الخصاف والطحاوي والكرخي أنهم لا يقدررون على مخالفة
أبي حنيفة لافي الأصول ولا في الفروع لبس بشئ فان ما خالفوه فيه من المسائل لا يعتد ولا يحصى ولهم
اختبارات في الأصول والفروع وأقوال مستنبطة بالقياس والسموع واحتجاجات بالمعقول والمنقول
على ما لا يخفى على من تتبع كتب الفقه والخلافات ثم انه عدأ بأبكر الرازي الجصاص من المقلدين
الذين لا يقدررون على الاجتهاد أصلا وهو ظلم عظيم في حقه وتنزيله عن رفيع محله ومن تتبع
تصانيفه والاقتوال المنقولة عنه علم أن الذين عدوهم من المجتهدين من شمس الأئمة ومن بعده كلهم
عيال لأبي بكر الرازي ومصدق ذلك دلائله التي نصبها لاختياراته وبراهينه التي كشف بها عن وجوه
استدلالاته نشأ بعداد التي هي دار الخلافة ومدار العلم والرشاد ورحل في الاقطار ودخل
الامصار وأخذ الفقه والحديث عن المشايخ الكبار وقال شمس الأئمة الحلواني فيه هو رجل كبير
معروف في العلم واثق بقلده وأخذ بقوله وذكر في الكشف الكبير ما يدل على أنه أفقه من أبي منصور
الماتريدي ثم الحلواني ومن ذكر بعده وعدهم من المجتهدين كلهم تنتهي سلسلة علومهم إلى أبي بكر
الرازي فقد تفقه عليه أبو جعفر الاستروشي وهو أستاذ القاضي أبي زيد الدبوسي والقاضي حسين بن
خضر النسفي أستاذ شمس الأئمة الحلواني ومعلوم أن السرخسي من تلامذته وقاضي خان من أصحاب
أصحابه فاعلمه نظر إلى قولهم كذا على تخريج الرازي فظن أن وظيفته في الصناعة هي التخرج بحسب
وأن غايته شأنه هذا القدر ثم انه جعل القدوري وصاحب الهداية من أصحاب الترجيح وقاضي خان من
المجتهدين مع تقدم القدوري على شمس الأئمة زمانا وكونه أعلى منه كعبا وأطول باعاف كيف من
قاضي خان وأما صاحب الهداية فهو المشار اليه في عصره المعقود عليه الخناصر في دهره وقد ذكر
في الجواهر وغيره أنه أقوله أهل عصره بالفضل والتقدم كالامام فخر الدين قاضي خان وزين الدين العنابي

وغيرهما وقالوا انه فاق على أقرانه حتى على شيوخه في الفقه فكيف ينزل شأنه عن قاضيان بل هو أحق منه بالاجتهاد وأثبت في أسبابه اه ملخصا (قوله يعني أهل الطبقة السابعة) يظهر أن المراد أهل الطبقة السادسة أيضا فإنه ليس شأنهم م الترجيح بل التمييز بين القوى والأقوى (قوله) ويتوقف إطلاقه عليه تعالى على التوقيف (الخ) انظر ما تقدمت كتابته في البسملة عن الشهاب

(كتاب الطهارة)

(قوله) فإنه قد لا يشترط (الخ) كل من ستر العورة واستقبال القبلة خارج بقيد اللزوم في كل الأركان لا بقيد الاختصاص وكونهما لا يشترطان في بعض الأحيان العذر لا ينافي الاختصاص بها فلا يصح أن يجعلها خارجين به فعلى هذا تظهر فائدة قوله لازم لها في كل الأركان ثم على كلام الشارح يبقى التنافي بين قوله أولا لازم لها في كل الأركان وبين ما استقر عليه رأيهم من سقوطها في مسألة الظهيرية فإن لزومها في كل الأركان يقضي بعدم السقوط وهذا ما ظهر فحينئذ نحتاج الجواب الآتي عن الجوى وقال السندی في الجواب عن فرع الظهيرية لقائل أن يقول وجوبها لا يكون الا عند وجود المحل الذي يلزم تطهيره ولم يوجد هنا فكيف يتأتى السقوط مع عدم الوجوب اه وهذا مؤدى ما أجاب به الجوى (قوله) على أنه سيذكر عن الفيض أن الطهارة قد تسقط أصلا (الخ) فيه أن ما يأتي عن الفيض صورة صلاة لأصالة حقيقة كما سيذكره عن ط فلا ينافي ما هنا تأمل (قوله) وإن كان شرطا كما هو المتبادر من كلام القنية ورد عليه ما في الحلية (الخ) ذكر المحشى في باب صفة الصلاة بعد ذكر ما بحثه في الحلية لا يبعد القول بسقوط الأداء عن وصل إلى هذه الدرجة فإن من لا يمكنه معرفة أى صلاة يصلي بمنزلة الجنون وسيذكر المصنف في باب صلاة المريض أنه لو اشتبه على المريض أعداد الركعات أو السجعات لتعاس يلحقه لا يلزمه الأداء اه لكن الظاهر اعتماد ما في الهداية (قوله) أقول وهذا مؤيد لما بحثه في الحلية (الخ) حيث جعل الكفر فيما إذا كان على وجه الاستخفاف (قوله) وأراد بالقلب العلم اذ ليس فيه ما يشعر برفعة المسمى أو بضعته) قد يقال ان هذا المركب لما شتم عليه من معنى جمع النظافة بحسب أصل معناه فيه اشعار برفعة مسماه كالوسميت شخصا بجمع الطهارة أو سميت بجمع النجاسة المشعر بضعته فيظهر أنه لا مانع من جعله لقباً حقيقة كما قاله الشارح وقوله وكان ينبغي له أن يذكر قبل ذلك حده اللقي فيه أنه مقتضى الراجح لا يمكن حده قبل مفرديه فكيف يتأتى له أن يذكر حده اللقي أولاً وقوله وأما قوله جعل شرعا عنوانا (الخ) يظهر أنه بيان للمعنى اللقي لخصوص معنى المضاف لكن لا باعتبار خصوص إضافته إلى الطهارة بل أعظم منها ومن غيرها اذ لا يعلم المضاف من حيث أنه مضاف حتى يعلم ما أضيف اليه فلا يمكن بيان معنى المضاف وحده من حيث أنه مضاف فلذا اضطر ليان المعنى اللقي (قوله) وأما توقف فهم معناه العلوى على فهم معنى جزأيه ففي خبر المنع (الخ) هذا غير ظاهر فإن التوقف لخصوص المعنى العلوى أعنى المسمى بل للمعنى اللقي الذى فيه اشعار برفعة المسمى أو بضعته ولا شك أن معرفة كونه مشعرا لا تكون الا بعد معرفة مفرديه فن أجل ذلك جاء التوقف فلهذا رجحوه نعم على ما مشى عليه من ارادة العلم من اللقب يتم ما قاله لكن ليس الخلاف الا في اللقب ولم يذكره في العلم حتى يتم ما ذكره من ترجيح القول الثانى تأمل (قوله) عدل عن قول البحر والعناية هو جمع الحروف لما أورد

عليه الخ) يمكن أن يقال عرف اللغة خصه بجمع الحروف ومراهم بيان معناه في عرفها وإن كان أصل معناه مطلق الجمع (قوله) وبيان ذلك مع ما يرد عليه في رسالتنا الخ) وجه المحشى في الرسالة الحالية بما لفظه قلت الظاهر أن يكون حالا على تقدير مضاف من المحدود ومضافين من المنصوب والاصل تفسيرها موضوع أهل اللغة ثم حذف المضافان على حذف قبض قبضة من أثر الرسول ولما أنيب الثالث عما هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير (قوله) بمعنى عدم توقف تصورها على شيء قبلها أو بعدها) هكذا فسر الاستقلال في البحر ويرد عليه دخول كثير من الأبواب في التعريف كالوضوء والتيمم والمسح على الخفين ونحوها من كل باب يمكن تصور مسائله بدون توقف على شيء قبله أو بعده وقال نوح أفندي المراد بالاستقلال هنا الاستقلال الاعتباري فإن كتاب الطهارة وإن كان تابعا لكتاب الصلاة لكنه اعتبر مستقلا لكونه مفتاحا وكتاب الصلاة وإن كان مستتبعا للطهارة إلا أنه اعتبر مستقلا لكونه المقصود الأصلي اه فعلى هذا يخرج بقيد الاستقلال الباب والفصل لعدم استقلالهما الدخولهما تحت الكتاب والكتاب قد يكون تابعا وقد لا يكون بخلاف الباب فلا بد من كونه تابعا وقد يجاب عن صاحب البحر باعتبار الحينية على وجهه ما ذكره المحشى تأمل (قوله) وزاد بعضهم مطلقا الخ) أي سواء كان تابعا أو مستتبعا أولا ولا بخلاف الباب فإنه لا بد وأن يكون تابعا أو مستتبعا في الواقع فقد اشتركا في اعتبار الاستقلال لمسائل كل منهما إلا أن الكتاب اسم للمسائل المعتبر استقلالها سواء كانت مستقلة في الواقع أولا والباب اسم للمسائل المعتبر استقلالها مع اشتراط كونها في الواقع تابعة أو متبوعة وهذا هو المقصود بهذه العبارة وإن كان فيها قلاقة تأمل (قوله) وقد يقال إن المحفوظ في الكتاب جنس المسائل الخ) فيه أن لفظ المسائل باعتبار جنسها أو نوعها أو فصلها دلالة عليه والحينية تعتبر إذ ظهرت أو وجدت في الكلام ما يشعر بها وليس شيء من ذلك موجودا هنا تأمل (قوله) وقد استعملت أي شرعا كما هو عبارة النهر (قوله) فيشمل أيضا الوضوء على الوضوء) نعم يشمل ذلك إلا أنه يشمل أيضا الطهارة الخاصة بالجم المبرور أو بالتوبة فإنها طهارة عن خبث معنوي لا بملاحظة اعتبار الآلة تأمل (قوله) يشمل الطهارة الأصلية أي الموجودة في الأشياء أصالة قبل تنجسها (قوله) وعن قول النهر إزالة التنجس النظافة بلا قصد) صاحب النهر عرفها بما ذكره الشارح من أنها نظافة المحل عن النجاسة حقيقة كانت أَوْ حكمية ولم يخالفه واعتراض على البحر في تعريفه بالزوال لأمرين ظاهرين لم يذكرهما وبينهما أبو السعود فقال أحدهما دخول أو في التعريف وثانتهما أن هذا العلم يباحث عن أفعال المكلفين فالأولى التعبير بالازالة على ما ذكره ط فكذا المحشى سلم لأبي السعود هذا البيان وأنه مراد صاحب النهر فنسب له أنه عبر بالازالة تأمل قال السندی نقلا عن المقدسي عازيا بالتوشيح استعملت الطهارة شرعا في ثلاث في الحالة التي ثبتت عندها تعلق المعنى الشرعي الذي هو الإذن فيما كان ممنوعا أولاها كاستباحة الصلاة وفي الفعل الذي جعل علامة على ذلك التعلق كالوضوء وفي نفس الحكم الشرعي نحو طهارة الماء دون نجاسته اه قال وما ذكره الشارح هو المعنى الثاني اه وعليه لا يرد على صاحب البحر الطهارة الأصلية تأمل (قوله) وأورد عليه أن اللام تبطل الجمعية لأنها مجاز عن الجنس) أي فإرادة الأنواع يحتاج إليها أن لوبي الجمع على بابه اه نهر (قوله) فيل جمعها باعتبار الحاصل بالمصدر) جواب آخر عن إيراد أن المصدر لا يثنى ولا يجمع وليس هذا إيراد آخر وعلى هذا لا يصح له ذكر قوله فإن قيل المصدر الخ هنا فإنه هو الذي أجاب عنه بقوله ومن جمع الخ (قوله) إذا لم يكن تقدير الوجوب لعدم الوجوب في كل الأفراد (قوله) أقول يرد عليه أن سبب الشيء

متقدم عليه الخ) هذا مسلم والزوم بعده غير مسلم وتعليله عقيم لان مقارنة الارادة للشروع لا تنفي
 تقدمها عليه ايضا فانها سابقة ومتمدة لحين الشروع ولم يدع أحدا أن السبب هو الارادة المقارنة خاصة حتى
 يرد عليه أنه يلزم أن لا نجب الطهارة قبل الشروع وهي باستحقاقها له تبين أنها سبب للطهارة من حين
 وجودها الآن ما قارن الشروع منها والسبب (قوله) أقول فيه أن صلاؤه الظهر قبل وقتها تنعقد الخ) مراد
 الحلبي أنه عزم قبل دخول الوقت على الصلاة ألا تبي أنه أراد صلاتها حين العزم قبل دخوله حتى يرد
 عليه ما قاله فكانت فهم أن الطرف راجع لصلاة الظهر لا لقوله أراد (قوله) قال بعض الفضلاء في كون
 هذا التعريف تعريفا بالحكم تطر الخ) فيه أن المانعية مصدر المبني للفاعل أي منع المانع وهو الوصف
 الشرعي وأثر ترتيب على هذا الوصف ونحوه وقد سبق له أن الحامدية مصدر المبني للفاعل
 والمحمودية مصدر المبني للمفعول كما أن ما ذكر من أحكام الحدث كذلك منع هذا الوصف من الصلاة
 ولا شك في ترتب ذلك عليه (قوله) أو القيام إليها) ما لم يسرع فيها غير متطهر سندی (قوله) الظاهر أنه
 أراد بالوجوب وجوب الاداء أي المنسني في قوله على أنه لا يجب الخ) (قوله) موافقة الأمر مستجمعا
 ما يتوقف عليه أي بقدر وسع العبد (قوله) والظاهر كما قال ط أن هذا الشرط مغن الخ) انما يتأني هذا
 الاستظهار لو قال ما مطلق والناظم انما قال مطلق ما عوفرق بينهما بناء على ظاهره (قول) الشارح المرض
 والسفر) ليس السفر في الحقيقة مبيحا انما المبيح فقد الماء وانما عوبر به عنه لغلبته فيه اطلاقا لا اسم السبب
 على المسبب اه من السندی (قوله) فانه لو قال آتمت لاخص بالخاضرين الخ) قال في التحرير الخطاب
 الشفاهي كبايها الذين آمنوا ليس خطابا لمن بعدهم أي المعدومين الذين سيوجدون بعد الموجودين في
 زمن الخطاب وانما ثبت حكمه أي الخطاب الشفاهي لهم أي لمن بعدهم بخارج من نص أو إجماع أو قياس
 وقالت الحنابلة وأبو اليسر هو خطاب لهم اه وبه علم أن الاختصاص انما يأتي من الخطاب وان كانت
 الصفة عامة فسقط ما قاله في غاية البيان (قوله) لكن في النهاية لا يقال ان الغسل سنة الخ) ما قاله من
 الازداد والجواب لا بدفع ما قرره ط من تنوع الغسل والتيمم الى مندوب وسنة لكن تنوعهما اليهما بالنظر
 لذاتهما لا لخصوص ما دللت عليه الآية وهو القيام للصلاة فلا يطلبان فيه الا اذا كان جنبا فلا يطلب فيه جديد
 غسل أو تيمم لها وان كانا يطلبان في مواضع أخر بخلاف الوضوء فإنه يطلب تجديد لها كما يطلب في غيرها
 فكلام الشارح في محله ولا يرد ما قرره ط تأمل (قوله) والمخلص من ذلك كله أن نقول اطلاق الفرض
 عليه ما حقيقة الخ) لا يتم ما ذكره في دفع الاشكال الا بدعوى أنه رضى عن كل من ما بوضع واحد في
 الاصطلاح أما لو كان موضوعا لكل من ما بوضع مستقل يلزم استعمال المشترك في معنييه بخلافه على الاول
 فانه من استعمال الكل في فرديه وهذا الامانع منه وكذا يقال في عبارة النهاية تأمل (قوله) لبست باركان
 أي لعدم كونها داخل الماهية ولا شروط اذ لوقات الترتيب لزوم اعادته ولو كان شرطا لفسدت الصلاة
 لفوات شرطها وقد يقال انها شروط وعدم الفساد لا يدل على عدم الشرطية لا فقد تدارك ما فعله من
 عكس الترتيب فلم يتحقق الترتيب بالكلية حتى تفسد غاية الأمر أنه زاد ما دون الركعة وغيره فسد كن
 ترك سجدة من الركعة الاولى ثم تداركها لا تفسد صلاته مع أنها ركن فبالاولى أن لا تسد اذا ترك شرطها ثم
 تداركها (قوله) وعرفا أصابة الماء العضو أي سواء كانت باليد أو بالقدم أو بأصابعه وان لم يمسح به يده
 (قوله) مقابله قول الخا كم بالنع) وفق الرجتي بين روايتي النعثة وعندها على ما نقله السندی بحمل
 المشهور على ما اذا بقي بلل في كفه بعد اسالة الماء على ذراعه اليسرى من غير أن يملكه وحمل مقابله على

ما إذا دلك العضو المغسول بعد اسالة الماء عليه لتحقيق الاستعمال فيما بقي في الكف ولا يحمل على اختلاف الرواية إلا عند عدم مكانه وهو هنا ظاهر لا تكلف فيه اه فتأمل ونقل السندی أيضا عن التارخانية ولو كان في كفه بلل فمسح به رأسه أجزأه وقال الحاكم الشهيد هذا إذا لم يستعمل في عضو من أعضائه بأن يدخل يده في إناء فابتلت أما إذا استعمل في عضو من أعضائه بأن غسل بعض أعضائه وبقي في كفه بلل لم يجز ونص الكرخي إلى آخر عبارة المحشي (قول الشارح لا بعد مسح الخ) لعل الفرق بين البلل الباقي بعد المسح حيث لا يصح المسح به على الرأس والباقي بعد الغسل حيث يصح أن الأول يتلاشى ويفرغ قبل المسح الثاني غالباً فلم يبق إلا مجرد طوبى ونداوة فلم يصح المسح لاستتراط إصابة الماء للعضو وما بقي على العضو بعد غسله ليس كذلك بل هو مساو لما في يده من البلل الحاصل بغمسها في الماء تأمل (قوله) وانتصره المحقق ابن الهمام الخ) ما نقله عن الكرخي لا يدل على تصحيح ما قاله الحاكم لأنه فيما لو أخذ الماء من عضو آخر لا فيما بقي في كفه بعد اسالته على ذراعه وبذل لهذا تعليله بقوله لأنه قد تطهر به مرة لأن الذي تطهر به ما كان على ذراعه لا ما بقي على كفه (قوله) وفيه نظر كذا في الفتح) لعل وجهه أن الملاقاة للخف ليس خصوص ما لصقه وخرج به بل وغيره من كثير من أجزاء الماء المنفصل مع الخف البعض والباقي بعض الآن هذا البعض قليل لا يوجب ثبوت وصف الاستعمال للجميع فلذا قال الشارح ولم يصبر الماء مستعملاً (قول الشارح ثم لا خلاف أن المسترسل لا يجب غسله الخ) ينافي دعوى عدم الخلاف في المسترسل ما ذكره المحشي بقوله أى من رواية مسح الكل فإن المراد به ما شمل المسترسل بدليل مقابله بقوله أو ما يلاقى البشرة الآن برادنى الخلاف بناء على غير المرجوع عنه ويبعد هذا قوله أى بن أهل المذهب على جميع الروايات وينافى دعوى عدم الخلاف في الثاني أعنى قوله وأن الخفيفة الخ ما نقله السندی عن الامداد من قوله ويجب إيصال الماء إلى بشرة اللحية الخفيفة في المختار لبقاء المواجهة بها وعدم عسر غسلها وقيل يسقط لانعدام المواجهة الكاملة بالنبات اه وما نقله الشارح عن البرهان يدل على الخلاف في اللحية الخفيفة وحينئذ فلا داعي لحل عبارة البدائع على خلاف ظاهرها كما فعل المحشي تبعاً للحيلة لأنه جعل سقوط الغسل مترتباً على مجرد النبات والتعليل المذكور فيها لا دلالة فيه على الحل المذكور فإن المراد به أنه لا يواجهه أصلاً أن كانت اللحية كثيفة لا ترى أو لا يواجهه المواجهة الكاملة أن كانت خفيفة تأمل (قوله) وكذا النبات على أطراف الحنك الخ) أى ظاهر الحنك مما يلي صفحتي الوجه فإن النبات المذكور يخرج عن دائرة الوجه بمجرد ظهوره (قوله) وصلاته جائزة عنده خلافاً لهما) بناء على أن القادر بقدره الغير يعذر قادر عنده لا عندهما (قوله) الآن يقال إنها موصولة الخ) أى مع تقدير لفظ ما قبله بلام واقعة على لوم مع تقدير عائداً أيضاً (قوله) لكن في التلويح ترك السنة المؤكدة الخ) فديقال لا مخالفة بين القول بترتب العتاب واليوم على الترك والقول بترتب التضميل والاثم عليه فإن الاثم هنا المترتب على ترك السنة جزأه اليوم وحرمان الشفاعة ونحوهما لا العقاب بالتارك فلا يكون ما في البحر والنهر مخالفاً لما نقله المحشي إذ لا تلازم بين الاثم اليسير والعقاب على أنه يمكن أن يقال إن قصد الشارح بيان ما يترتب على مجرد الترك وهو اليوم والاثم إنما جاء من الإصرار لا من مجرد الترك وهذا على تسليم التلازم بين الاثم والعقاب على أنه بترك السنة يترتب اليوم ثم قد يحصل اثم وعقاب وقد لا يحصل واللازم الغير المنفصل يترتب اليوم وغيره منفصل فلذا جعل الأول حكماً لا الثاني إذ هو لا يترتب إلا في ترك المؤكدة على سبيل الإصرار لا غيرها ولا فيها إلا على سبيل

الاصرار تأمل (قوله) ينبغي زيادة أو تفرير (الخ) فيه أن مجرد التفرير لا يدل على السنية بل لا بد من قول أو فعل منه للدلالة عليها فإنه قد يقرر على المباح (قوله) فدخل الاعتكاف في العشر الأخير من رمضان) نازع الرجتي في صحة التمثيل بهذا المثال قال وهو غير صحيح لأنه سنة كفاية ونارك المشروع كفاية فرضا كان أو سنة لا ينكر عليه لأنه قد سقط بفعل البعض اه سندی (قوله) قال في البحر وظاهر الهداية يخالفه (الخ) فيه أنه على ما قاله تحصل المبينة بينه وبين ما هو المشهور وهو ما ذكره الشارح في تعريف السنة والاولى في دفع ظاهر المناقاة المأخوذة من الهداية أن يقال ان مراده مع المواظبة أى ومع عدم الانكار على من لم يفعلهما فإنها لا تدل على الوجوب الامع الانكار ولم يرد في المضمة والاستساق انكار على من لم يفعل والمراد به الانكار بالفعل على من ترك بالفعل أو يترك في المستقبل وما في البحر اختراع منه (قوله) وينبغي أن يقيد هذا بما اذا لم يكن (الخ) فيه أن اختصاص الوجوب به عليه السلام مأخوذ من دليل آخر خارجي لا من نفس المواظبة مع عدم الانكار حتى يقال انها في حقه واجبة مع أنها وجد فيها الترك الحكيم فنفس المواظبة مع الترك الحكيم دليل السنية في حقنا وان كانت في حقه واجبة لدليل آخر لكن قصده بقوله وينبغي الخ أن الضحى واجبة في حقه مع أنها داخله في تعريف السنة فاحتاج لذلك هذا القيد وعليه هي غير داخله في تعريف الواجب والسنة المذكورين (قوله) أما مانص على اباحته أو فعله عليه السلام فلا ينفع (فيه) أن مانص الشارع على اباحته أو فعله ثبتت الاباحة فيه بان الاصل في الاشياء الاباحة ونص الشارع أو فعله انما أفاد حقيقة تقرير الثابت بالأصل (قوله) في إيجاب الفعل) عبارة الجراحين رأيت نسخة الخط كافي البحر (قوله) ودخل فيه المنهيات) الضمير في فيه راجع لايجاد الفعل كما هو عبارة البحر حيث قال والراجع في الاصول أنه لا تكليف لا بفعل فهو في النهي كف النفس فينشئ دخلا في إيجاد الفعل وان كان المتبادر من عبارته أنه راجع لتعريف النية وان قوله المنهيات أى النية فيها والقصد بما قاله دفع الاعتراض بان الاصول في التعريف توجه القلب نحو إيجاد الفعل أو تركه (قوله) والنية المقترن به) لا يصح هذا هنا لما أنه لا يشترط المقارنة كما يأتي له كذا في السندی نقلا عن الرجتي (قوله) وقواعد مذهبا لا تأباه) سيأتي له في التيمم عد القراءة عبادة مقصودة الا أنها محل بدون طهارة وعد دخول المسجد عبادة الا أنها غير مقصودة وكذا من المحقق والسلام ورده وزيارة القبور الا أنها لا تتوقف على الطهارة مع كونها مقصودة وكذلك الشارح في أول النكاح عد النكاح والايان من العبادات فالظاهر أن ما قاله شيخ الاسلام لا يوافق كلام أهل المذهب تأمل (قوله) يؤيده أن آية الوضوء لا دلالة لها (الخ) ونقل السندی عن الحنفى نقلا عن ابن الكمال أن التحقيق أن الوضوء المأمور به يتأذى بدون نية وبين ذلك أتم بيان فانظره وقال القتال هو تحقيق بالقبول تحقيقا ووجه التأيد أن ابن كمال انما نفى اشتراط النية لافرضيتها وكذلك في البحر انما أثبت كونه شرطافي كونه سببا للشواب (قول الشارح وفي الاشياء ينبغي أن تكون (الخ) الذي ظهر أنه لا تنافي بين ما صرحوا به وما بحثه في الاشياء ونقله القهستاني وذلك أن ما صرحوا به انما هو في بيان وقتها بالنسبة لتحصيل الوضوء المأمور به المشروط فيه النية ومعناه أنه لا يتوقف كونه عبادة مأمورا بها الا على الاتيان بها عند غسل الوجه ولا يشترط الاتيان بها قبل سائر السنن وما بحثه في الاشياء ونقله القهستاني انما هو في وقتها بالنسبة لتحصيل نواب السنن أيضا (قوله) فعلى الاول ينبغي بمعنى يطلب (الخ) المتبادر من صيغة ينبغي هو المعنى الثاني سواء كان الفعل بعدها بالتاء والياء والتاء لا تعين أنها بمعنى يطلب

وأنها ليست مستعجلة في مقام البحث تأمل (قوله) لانه من الوضوء والبداءة بالوضوء (الخ) مفاد هذا التعليل انه اذا لم يقصد الوضوء لا يسئل الغسل ولا التسمية ونقل السندی عن القتال أن تقديم غسل اليدين على الاستنجاء مبنى على أن الاستنجاء من سنن الوضوء ومن لم يعتبره من الوضوء وان كان من سننه لانه ازالة النجاسة الحقيقية والوضوء ازالة النجاسة قال بتأخير غسل اليدين عنه والا حوط الغسل مرتين لتحقيق البداءة على القولين يقينا قال وهذا كله اذا استنجى بقصد الوضوء والا فلا تسمية ولا غسل يدين في أوله (قوله) أى في أوله يمكن فيه استدرا كما فات لم يكن لقوله أوله فائدة) قديقال ان فائدة ان الشيطان يتقايما أى كله قبل التسمية لاحصول السنة فيما مضى قبلها وحصول البركة فيما كله أولا ونحو ذلك فنفى الفائدة بالكلية لا يصح (قوله) فيفهم منه أن المؤمنين لا يحبون والالم يكن ذلك عقوبة للعجار وأشار الرحتى بأنه تعالى لما قال اظهرا لخير ان الكافرين كلا انهم الخ دل على أن المؤمنين غير محجوبين لانهم لو محجوبون لم يكن في حجب الكفار اهانة لهم لاستواء الكل فيه فهذا لم يفهم من مفهوم المخالفة بل من هذا الدليل وهو اهانتهم بالحرمان اه سندی (قوله) ثم كيفية هذا الغسل (الخ) أى الغسل المسنون وقد نقل هذه الكيفية في الدرر عن السكافي وغيره (قوله) وظاهر التعليل أنه لو نام مستنجيا (الخ) فيه أن احتمال حدوث النجاسة موجود مع عدم علمها وكذلك احتمال ادخال يده في معدنها كما حكى ذلك في بعض الكتب عن أنكر ذلك (قوله) أقول لكن ذكر في الخلية أن نلما مر الاحاديث الخ) ما ذكره في الخلية بحث فيما نقله أهل المذهب في كيفية الغسل المسنون واللازم اتباعهم فيما قالوه (قوله) وظاهره أنه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم الخ) قال السندی وانما كان بالنبى لأنه من أعمال الطهارة وقد ثبت قوله صلى الله عليه وسلم السوال مطهرة للضم مرصاة الرب رواه أحمد عن أبي بكر الصديق وقال الحكيم الاستيلاء بالسار فعل الشيطان والا كان القياس أن يكون باليسرى لما فيه من ازالة الأذى قال في النهر وقد رأيت أنه قولاً غيراً عجائبا اه فعلى هذا لئلا نقول ان المراد بكونه منقولاً أنه وجد ما يدل عليه وهو الحديث السابق لأنه نقل صراحة (قول السارح وطول شبر) المراد عدم الزيادة فلا يضر النقص عنه اه سندی (قوله) والظاهر أن هذا كله في الكثرة أما الخفيفة فيجب اىصال الماء الى ماتحتها) الظاهر الاطلاق فان الخفيفة وان وجب اىصاله الى ماتحتها لكن يكون بتفريق الشعر مبالغة فيه ودفع توهم عدم الوصول كما في تخليل الاصابع الغير المنضمة (قوله) والمتبادر ادخال اليد من أسفل) رأيت في الفهستاني ما يفيد أن ما ذكره السارح هو المنقول ونصه وتخليل اللحية أى ادخال الأصابع خلال ما على الذقن من أسفل ظهر الكف الى عنقه بعد تثليث غسل الوجه كما في العمادى اه بلفظه (قوله) أنه يؤخذ منه في هذا الأخذ بعد (قوله) استنان تثليثه) أى تخليل الاصابع (قوله) والمتبادر من عبارة البحر الأول وليجرر) الظاهر اعتماد الثاني اذا المطلوب تثليث الغسل وقد تحقق بغسل ما لم يصبه الماء (قوله) ترقى في الجواب) الظاهر أنه تقييد لما أفاده كلامه من تحقق الكراهة التزبيهة من أن هذا في غير الماء الجاري (قوله) لو قال بدله بماء واحد كما في النية لكان أولى) قد يقال ان قصده بيان أن سنة المسح تحصل بالمسح مرة على ما هو المشهور في المذهب ولو قال بدله بماء واحد لم يفد ذلك وليس قصده بيان سنة التثليث التي هي رواية الحسن لما أنها غير المشهورة في المذهب فعلى ما هو المشهور لا يشترط لتحقيق سنة المسح التثليث (قوله) ثم مسح أذنيه بأصبعيه) أى بلارفعهم ما عن الرأس كما يأتي له بحثا (قوله) قال في خلاصة

وأخذ للذين ما جديدا (الخ) الذي يظهر في هذه المسئلة أن مسح الأذنين سنة وكونه بماء الرأس سنة
 أخرى عندنا فنقول الخلاصة لو أخذ للذين ما جديدا فهو حسن لا إشكال فيه لأنه أقام سنة أصل المسح
 وإن فانه سنة كونه بمائه وإذ لم يقل أحسن وجعل قوله ولو بمائه غاية لأنه موضع الخلاف لا الإشارة
 التي ذكرها المحشي وتقييد المتن بقولهم بمائه لبيان الأحسن وفعاه عليه الصلاة والسلام التي
 استدلو به قد اجتمع فيه السنن ودعاهم إلى حمل ما روى عنه عليه السلام من أخذه ما جديدا الأذنين على
 فناء البلية دفع دعوى أنه لا بد من أخذ ما جديدا لإقامة هذه السنة ولو كانت سنة المسح يشترط فيها كونها
 بماء الرأس لما أخذ لها ما جديدا لغواتها بقاء البلية ونحو ذلك يقال في باقي العبارات التي نقلها توفيقا
 بين كلامهم فتأمل (قوله) وقد يقال لا بد من الأخذ مطلقا لأنه بمس العمامة (الخ) أي أن الاستعمال
 للبلية الباقية في يده قد تحقق بانقصال يده عن رأسه بسبب مس العمامة لكن كلامه هنا مقيده بما إذا لم تكن
 البلية الباقية متقاطرة كما تقدم الشارح عند قوله ومسح ربيع رأسه (قوله النص الأصولي) هو ما أفاد
 معنى لا يمتثل غيره (قوله) وإن حمل التعريف الثاني على الأول أقرب من عكسه بأن يراد من قوله (الخ)
 أي ويراد في كلام الزيلعي بالاول السابق والثاني ما بعده بلا فصل لا ما قاله في التهر من أن المراد بالثاني
 جميع ما بعد الاول حقيقة وكذا رادبالمأخروا في قول الشارح لكن قوله بدليل قوله أو مسحه الخ
 لا يصح دليلا لهذا الحمل فأنك لو جعلت عبارة بواقية على حالها ووافقة للتحرير يكون المسح شاملا أيضا
 (قوله أي على الصحيح) أي أنه حصل سنة الولاية على الصحيح وعلى مقابله لا (قوله في تقييده بالمرأة نظر)
 قد يقال فيدبها لأن غسل الفرج الخارج لا يأتى إلا فيها (قوله) وعندى أنه من آداب الصلاة لا الوضوء
 لأنه مقصود لفعل الصلاة) كون الوضوء مقصود الفعل الصلاة لا ينفى أن له آدابا تأمل (قوله) هذا الاصل
 لا سبيل إلى نقضه بشئ من الصور الخ قد يقال إن واضع هذه القاعدة لم يقصد في التفصيل حثية
 الماهية بل قصد التفصيل بين ما يطلق عليه اسم الفرض واسم النفل بلا ملاحظة حثية الماهيتين بدليل
 الاستثناء الواقع في كلامه والامساغ له الاستثناء (قوله) ومفاده أن الاستعانة مكروهة لعل ما في البرازية
 مبنى على ما تقدم للتهر من الكراهة في ترك المندوب (قوله) لكن ذكر في الحلية أحاديث الخ) القصد
 بهذا الاستدراك تقوية ظاهرها في شرح المنية ودفع توهم اعتماد المقاد في عبارة الشارح (قوله)
 وإنما ورد في حديث ضعيف أن عمر رضي الله عنه قال الخ) ليس فيه دلالة على الكراهة بخلاف ما بعده
 (قول الشارح هذه رتبة وسطى الخ) قال الرجى لا فرق في المعنى فإن من عبر بالسنة لم ير المصطلح
 عليها اذ لم ينقل أحد عن النبي أنه تلفظ بها فضلا عن المواظبة بل أراد ما سانه العلماء حتى صارت طريقة
 مسلوكة في الدين وهذا معنى النذب الذي ذكره المصنف إلى آخر ما ذكره عنه السندی (قوله) لكن رأيت
 في الحلية عن المختارات ويدعو بالواو وبأوفي البوافي فليراجع) راجعت النوازل فرأيت عبر بأوفي جميع
 المعاطيف (قوله) وعبارة الرملى كما في الشرنبلالية للعمل الخ) عبارة الشرنبلالى قال النووى الادعية
 المأثورة المذكورة في كتب الفقه لأصل لها والذي ثبت الشهادة بعد الفراغ من الوضوء قال الرملى انه فات
 الرافعى والنووى أنه أي دعاء الاعضاء روى من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وإن كانت ضعيفة للعمل
 بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال ثم قال ونفى المصنف أصله يعنى باعتبار الصحة أما باعتبار وروده
 من الطرق المتقدمة فالعله لم يثبت عنده ذلك أولم يستحضره اهـ (قوله) أفاد أن المقصود من قوله قائما
 عدم الكراهة الخ) فيه أن صريح كلام المصنف أن الشرب قائما مستحب لانه في مدد عدد المستحبات

لا في بيان عدم الكراهة **(قوله)** فلذا اختلف العلماء في الجمع فقيل ان النهي الخ) الأحسن في الجمع بموافقة منصوص المذهب أن يقال ان حديث لا يشرب الخ عام خص منه الشرب قائما من ما عزم من فضل وضوئه وخص أيضا حال الضرورة على ما هو المأخوذ من حديث كبشة فيبقى فيما عدا ذلك عاما والقصد بذكر الشارح حديث ابن عمر بيان أن الكراهة تنزيهية لوجود الصارف عن التحريمية لا بيان حكم الأكل كما قال المحشي **(قوله)** بل قد ثبت في الصحيحين عن ميمونة الخ) حديث ميمونة لا يعارض ما في الشرح فإنه في نفوذ الماء بسببه لا في نفوذ يده **(قوله)** ومقتضاه أنه غير ناقض الخ) أي على القول الاول وقوله وأن الاعتبار الخ) أي على قول محمد فإنه يقول بعدم النقض مع أنه نجس يجب ازالته على المصاب لا على صاحبه كما يأتي متناوئ شرا **(قوله)** وهي أحد الاخلالات الخ) في القاء وسأخلط الانسان أمر جته الرابع والمرة بالكسر مزاج من أمر جة البدن **(قوله)** فان كانت الغلبة للطعام وكان الخ) ما في التنازع خاتمة مغاير لما في الشرح اذ مقتضاه أنه لو كان الغالب الطعام يركون الحكم له ويجعل كان الكل طعام فينقض حيث ملا الفم وان كان الطعام بانفراده لا يملؤه ويدل له ما في الزيلعي ولو كان البلم مخلوطا بالطعام فان هو الغالب نفوذ اجماعا اه ثم رأيت ما في الشرح مذكور في القهستاني وعزاه للزاهدي وجينئذ فلا يصح هذا التفریع **(قوله)** والافلاتاقا) لا يصح حكاية الاتفاق على عدم النقض اذ على ما قاله أبو يوسف من أن النقض بالبلم يقول به عند التداوي اذا ملا المجموع الفم كإلواء طعاما ومرة **(قوله)** أو مساويا الخ) صرح المناوي بكونه نارنجي اللون سندی **(قوله)** لاحتمال السيلان وعدمه) عبارة ط عن المحيط لأنه يحتمل أن يكون سيلانه بنفسه أو اسالة غيره فوجد الحدوث من وجهه فرجحنا جانب الوجود الخ) وهي أوضح **(قوله)** لم أقف لأحد على ذكر علامة الغلبة وعدمها) وقال السندی تعرف الغلبة بالعلامات اه أي في القبح **(قوله)** أي لما تقدم من أن العلق خرج عن كونه دما الخ) وهو الدم المتجمد بحرارة الطبيعة خرج عن الدموية والدم النجس هو المفسوح السائل اه سندی قيل أحكام الغسل **(قوله)** فابتل الرباط ونفذ) ولولم ينفذ من الرباط لا ينقض اه من السندی **(قوله)** حثية تقييد الخ) الظاهر أنه تصوير لزال المسكة كما قال ط والتقييد بعيد فانه لا يوجد نوم يزيل المسكة في غير ما ذكره بقوله بحيث الخ) والتقييد يصح لو وجد فرد لم يدخل فيما ذكره بل ما قبل حيث وما بعده متساويان ولا يرد على هذا نوم الساجد لأنه لم تزل مقعده عن الارض بالنوم ولذا قال وهو والنوم على الخ) (قول الشارح على المختار) وروى عن أبي يوسف اذا تعدد النوم في الصلاة نقض كافي السراج سندی **(قوله)** وبهذا التقرير يوافق الخ) على هذا التقرير المناسب أن يقول ولو في صلاة لانها محل التوهم تأمل **(قوله)** خلافا لهما في المسبوق حيث قال لا تنفس صلاته) أي اذا فقه امامه بعد فعوده قدر الشهد ولم يفقهه ووجه عدم فساد صلاته أن متابعتها انتهت بالعود وصار منفردا فلا يتعدى الفساد لصلاته **(قوله)** (الاف المنية) عبارة البحر والحلة الا في القنية بدل المنية **(قوله)** في الوضوء مما مسته انار) أي الوضوء من كل ما مسته النار المراد غسل اليدين **(قوله)** كما نفضة) في القاموس النفطة وبكسر وكفرحة الجدرى والبصرة والتمر الكبير والقليل وخارج صغيرا **(قوله)** وفيه نظر بل الظاهر الخ) هذا بحث لا يعارض النص فاللازم التعويل عليه وان لم يظهر وجهه ويمكن أن يوجه بان القبح مثلا وان كان خروجه لا يكون الا عن علة الا أنه لا يدل على وجودها حال بروزه خارج الأذن بل يحتمل أنها وجدت ثم برئت بعدما انفصل الدم عنها داخل الاذن ثم

خرج اظاهاها وهذا غير ناق للنقض فلا يحكم به مع الشك بخلاف ما اذا كان مع الوجع فانه دليل على تحقق العلة حال خروجه لظاها الأذن فالمدار في النقض على العلة المشاهدة وأعلى ما يدل عليهما من الوجع وما هنا يصلح مقيد الاطلاق ما في المتون والشروح تأمل **(قول)** قال في الفتح وهذا التعليل يقتضي أنه أمر استحباب (الخ) أي في مسائل المعذور وعبارته هنا تنفيذ الجزم بالنقض ونصها قالوا من رمدت عيناه وسال منهما الماء وجب عليه الوضوء وان استمر فلوقت كل صلاة اه قال في النهر وهذا الاحتمال راجع للرض **(قول)** أقول على هذا ينبغي أن تكون (الخ) ما ذكره الشارح مأخوذة من البحر فانه ذكر عن قاضيان أنه لو أدخل أصبعه في دبره ولم يغيها أنه تعتبر بالبه والرائحة وهو الصحيح قال واستفيد منه أنه اذا غيهاه نقض مطلقا اه ومعلوم أن مقاهيم الكتب حجة ولا يناق هذا ما نقله المحشي فانه باذخالها بتمامها تحقق التغيب وان كانت متصلة بالكف فجرد اتصالها به لا يفي تغيبها فاذا أخرجها بنقض وان لم يكن عليها به لانها التحقت بما في البطن في حق فساد الوضوء لا الصوم لما سجد كرفيه أنه لو اتبع خشبة أو خيطا ولو فيه اقامة مربوطة أفطر ان غاب في حلقه وان لم يغب بل بقي منه طرف في الخارج أو كان متصلا بشئ خارج لا يفسد لعدم التغيب وهو المراد بالاستقرار فيه تأمل **(قول)** فيه ايجاز وأصل العبارة (الخ) لا يظهر دعوى الايجاز الا اذا كان قصد الشارح ما في الخاتمة والافعاله مستقيمة لا ايجاز فيها تأمل **(قول)** الآن الذي ينبغي التعويل عليه هو الاول (الظاهر اعتمادا عليه الاكثر خصوصاً مع ظهور وجهه وذلك لان عدم اشتراط السيلان فيما خرج من السيلين لتحقيق خروج التجاسة من معدنها وهو كاف في تحقق النقض لو حود خروجهما الى الظاهر بخلاف غيرهما فانه لا يتحقق خروجهما الا بالسيلان الى موضع يلحقه حكم التطهير اذ برز والقسرة تظهر التجاسة في محلها فتكون بادية لا خارجة وبظهور التجاسة في الفرج الآخر وجد خروجهما من الباطن الى الظاهر اذ ليس هو محلها فكان كالفرج الآخر في أنه ليس محلها فاكفى فيه أيضا مجرد الظهور ولا يظهر الفرق بينهما **(قول)** ظاهره ولولس المحصف) انظر ما يأتي في الورع عند قول المصنف ولا يكفر جاحده **(قول)** والمراد بعدم الفرضية أن صحة الغسل (الخ) كون هذا امر ادا مني على تنظير ط الاكس والافالمراد أنه لا يحرم عليه الترتل فقط والمناسب عدم ذكر قوله والمراد الخ اذا محل له هنا (قول الشارح لانه متمم فيكون مستحبا (الخ) متمم الفرض انما يكون واجبا وسنة ومتمم السنة مستحبا وقد عده في سنن الوضوء فكونه سنة هنا أولى لان المبالغة في الغسل فوق المبالغة في الوضوء اه سندی عن الرجتي ولعل مراد الشارح بالمستحب السنة بدليل التفریع **(قول)** من باب التفعیل) لعل حقه التفعیل **(قول)** والاصح الاول أي عدم كون الوجوب (الخ) فيه أن المراد بالاول في عبارة الكمال القول بان ادخال الماء القلفة استحباب لا كون عدم الوجوب للخرج ونص عبارته ويدخل القلفة استحبابا وفي النوازل لا يجوز تركه والاصح الاول للعرج لالكونه خلقه اه وعليه فالمراد بالخرج ما يحصل من مشقة فسخ القلفة عند كل غسل لا التعذر وعلى هذا لا يصح أن يكون ما قاله السعودي توفيقا بين القولين ولذا صاحب هذا القول حكم بالنسب ولا يتأتى الامع امكان الفسخ فيظهر أن الخلاف حقيقي وان كان اشكال الزيلعي ساقطا بما قاله الكمال **(قول)** مع أنه تقدم انه يجب غسل ما تحته فينبغي عدم الوجوب فيه أيضا) فيه أنه لا يقال ذلك مع وجود النص بخلافه وانما يلزم التأمل في وجه الفرق ويظهر أن علة عدم منع الطهارة في هذه الاشياء الضرورة مع وجود وصول الماء ولو بدون التقاطر بخلاف درن الأنف فان الضرورة وجدت فيه الا أن الوصول لم يوجد وهذا هو الفرق وأيضا قد اكتفوا بتحريل نحو الخاتم الضيق

مع أنه يمنع الاسالة تحته (قول ولا يخفى أن هذا التصحيح لا ينافي ما قبله) لما سبق له بقوله ومفاده عدم
الخأي ولا يصح ما قاله ط تقدم في رسم المفتي أن ما به الفتوى مقدم على الاصح وغيره (قول أقول
قد عدا التسمية من سنن الغسل فيشكل على ما ذكره) يظهر أن التسمية مستثناة من عموم العبارة الثانية
بدليل التعليل بقوله فلائنه في مصب الخ اذ حين التسمية لم يوجد استعمال ولا أقذار ولا أحوال (قول
والظاهر من حاله عليه الصلاة والسلام أنه لا يغتسل بلا سائر) قال السندی في البخاری من حديث
أم هانئ أنه صلى الله عليه وسلم قال لها في حال اغتساله مرحبا بأم هانئ يوم فتح مكة وكان كاشفا لعورته بدليل
أنها وجدت فاطمة تستر عفتنه اه لكن قد يقال ان ستر فاطمة لا يدل على أنه كان كاشفا لعورته بل
لاحتمال أن تنكشف عورته في حال الغسل الذي هو محل توهمه فستره مكشوف (قول ولا كذلك
الراكد) قد يقال ان الراكد كالجاري بدون انتقال وتحرك لانه نزوله فيه يضطرب فيماس يده مياه
كثيرة متغاية قبل سكونه من الاضطراب فيكون ذلك بمنزلة جريانه عليه فيما لو انغمس في الجارى تأمل
(قول بانه لو لم يصب لم يكن الخ) أي فيما اذا لم يكن جاريا كما يأتي أي ولم يتحرك أيضا (قول ان هذا
الغسل غير الغسل الذي في الوضوء) وصریح حديث مبينة لا تبيد على عدم غسل يديه ثانيافي
الوضوء بل يكفي بغسلهما ابتداء تأمل وعلى ما نقله السندی عن نورالايضاح يغسلهما تانيا (قول
ثم ينقيه) عبارة القهستاني حتى يدل ثم (قول لان السبب هو ما لا يحل مع الجنابة) لكن ظاهر الهداية
والقدوري أن انزال المني ونحوه سبب له فانه قال المعاني الموجبة له انزال المني الخ وأيده بعض المتأخرين بان
الرواية محفوظة أن الجنب لو استشهد غسل لان الغسل قد وجب قبله وهي لا ترفع ما وجب قبلها لانها
عرفت مانعة للنجاسة لرافعة حتى لا يغسل دمه ويغسل ما لم ينجس من خبث وهذا فيه شهادة قاطعة
على أن المعاني الناقضة لغسل موجبة لغسل آخر بلا توقف على وجوب ما لا يحل فعلة الابهها اه سندی
(قول الشارح والا فلا يفرض اتفاقا) يشكل عليه ما لو جومت فيما دون الفرج ووصل المني الى
رجها ولم يخرج فلا يغسل عليها فان حبلت وجب لانه دليل الانزال فقد وجب الغسل عليها بالحل بدون
خروج ويمكن الجواب بأنه مبنى على وجوبه عليها بدون خروج بل بمجرد انفصاله الى الرحم وهو خلاف
الأصح كما فسرته في شرح المنية لكن يبقى الاشكال في الاتفاق الذي حكاه الشارح اه سندی
(قول الشارح في ضيف خاف ريبة) قال الرحمتي هذا اذا لم يمكنه أن يؤخر الصلاة أو يتشبه بالمصلين
والافهوا هون من الصلاة مع الجنابة على القول الراجح مع ما يتوقع فيه من المضرة لو أمسك ذكره في حال
خروج المني لانه ربما ينشقبه الذكرا أو يورثه داء وأما قوله أو استحي فلا يظهر وجهه اذا لم يخلق
يمنع صاحبه عن الوقوع فيما يذم فيه شرعا والراجح في تفسير قوله صلى الله عليه وسلم اذا لم تسخ فاصنع ما شئت
أن الشيء الذي لا يستحي منه شرعا يفعل لا الذي يستحي منه شرعا وأما الجنب عن الامر والمباحة في الشرع
فانه لا يسمى حياء ولا يعذربه اه قلت فعلى هذا تكون النسخة التي فيها الواو أصد من نسخة أو اه
سندی (قول ويدل عليه تعليله في التجنيس بان في حالة الانتسار الخ) لكن عبارة المحيط تدل على أن
مجرد الخروج مع الانتسار فيه دلالة على الشهوة فلا حاجة الى أمر زائد وهو وجدان الشهوة بل يقال ان
الخروج على الوجه المذكور لا يخلو عن شهوة والتعليل المذكور لا يدل على اشتراط الوجدان (قول
اذا جلس بين شعبها) جمع شعبة المراد بها البدان والرجلان أو الفخذان أو الشفران والرجلان
أو الفخذان والاسكتان وهما ناحيتا الفرج أو نواحي فرجها الأربع وقوله جهدها هو كناية عن معالجة

الايلاج أو الجهد الجماع وانما كنى بذلك للتزعم بما يفرض ذكره صريحاً اه قسطلاني (قوله أنزل أولم ينزل) ليس من الحديث (قوله ونعمامه في شرح المنية) عبارته لانه في حق الفاعل سبب لاستطلاق المني كالايلاج في القبل لا اشتراكهما في وجود البين والحرارة والشهوة وأما المفعول به فاحتياطاً أما عند أبي يوسف ومحمد فلائمه لما سوى الفاعل فيما بنى على الدرء وهو الحد فلائسساويه فيما بنى على الاحتياط وهو الغسل أولى وأما على أصل أبي حنيفة فلائنه اذا لم يجب الحد فيه للاحتياط في درء الحد وهو الاحتياط في الايجاب فيجب الغسل اجماعاً اه وفي البحر بعد أن ذكر سبب الوجوب على الفاعل بنحو ما تقدم قال وعلى الملاط به اذ رجماً يلتذ فينزل ويخفى اه (قوله ويجب عندهما فبا اذا شل الخ) أي مع عدم التذكري في المسائل الثلاث (قوله هنا بحث نفيس ذكره الخ) هذا البحث مصادم لتفريعات المسائل ومخالف لما قالوه من بيان ثمة الخلاف وليس المقصود من هذا الغسل مجرد النظافة حتى ان من كان متصفاً بها يسن له بل المقصود أيضاً أداء الصلاة باكل الطهارة (قوله يدل عليه الحديث المار) أي حديث عائشة السابق فإنه عليه السلام أمر بتوجيه البيوت ولايتأتى الأمر به الا اذا كان ممكناً (قول الشارح أو التعليم الخ) ظاهر صنيعة انه مما خرج به عن القرآن نسبة مع أنه ليس كذلك اذ لو خرج به عنها لجاز أن يلحق زيادته عن كلمة مع أنه لا يجوز (قوله لكني لم أر التصريح به في كلامهم) عبارة الاشياء تفيد عدم التقييد بالآيات التي فيها الدعاء والذكر وعبارته في الفن الأول قالوا ان القرآن يخرج عن كونه قرآناً بالقصد فيجوز والجنب والحائض قراءة ما فيه من الاذكار بقصد الذكر والادعية بقصد الدعاء اه فذكر هذا الحكم على أنه قاعدة كلية وقرع عليه جزئيتين بعده وهو لا يفيد الحصر وكذلك عبارة المصنف (قوله لا مطلق الكراهة) لعلمه بل بدل لا (قوله يشعر بأنه وردت في الاحتلام أحاديث الخ) ليس في عبارته ما يدل صراحة على أن الأحاديث الواردة في الاحتلام ويحمل أن مراده ما يفيد قول المحشى لما قام الدليل على استحباب الغسل الخ فيحمل الكلام عليه تصحياً له (قوله الا أن عبارة الحلبي ليس فيها الاستدلال الخ) نعم ليس فيها ذلك صراحة لكنها تفهمه دلالة كما لا يخفى تأمل (قوله والاصح أنه لا يكره عنده) أي في كتب الحديث والفقه فيكون ساكتاً عن التفسير (قوله ولذا قال في النهر) أي عقب ما في الدرر

(باب المياه)

(قول الشارح والهاء همزة) على غير قياس سندي (قوله ولا يرد أن الماء الملح ليس فيه حياة الخ) قال السندي في العذب حياة ما في البر وبالمالح حياة ما في البحر اذ ما فيه من الحيوانات حياتها به فلو فارقته أفضى الى هلاكها فن قال في العذب حياتها فقد قصر وكذلك ما فيه من نام غير حيوان كقيل في المرجان انه أشجار في قعر البحر ونماؤه فلا يقال ان كل نام يحاكي كل ما بل كل نوع يحيا بنوع يناسبه على القدر المتوقعة عليه حياته فان الزيادة على القدر المعتاد تغرب بالحيوان وبعض النبات وربما تفسده اه (قوله الا فتل التعريف) اضافة التقييد مغايرة للاطلاق فلا يكون الماء معهما ماءً مقابل مقيد اوهي ما لا يتبادر معها اسم الماء ولا يصح اطلاق اسم الماء معها ولا يصح نفيه بخلاف اضافة التعريف فيتبادر اسم الماء اليه عند الاطلاق ويصح اطلاقه عليه ولا يصح نفيه عنه اه من السندي (قول المصنف وبما قصد تسميته بلا كراهة) قال شرف الدين المقرئ على ما نقله السندي عنه انتهت مسئلة الماء المشمس الى خمسة آلاف ألف

وجه ومائة ألف وأربعة وثمانين ألف وجه وقد بينها السندی فانظره **(قوله)** فقد علمت أن المعتمد الكراهة
 عندنا) لكن ظاهر تعبير المنع على ما نقله السندی عنها بقوله وقيل بكونه يفيد ضعف رواية الكراهة
 واعتماد رواية عدمها وذلك أن ابن الملقن قال بعد كلام طويل فتلخص أن الوارد في النهي عن استعمال
 الماء المشمس من جميع طرقه باطل لا يصح ولا يحل لأحد الاحتجاج به **(قوله)** التقييد بالمغلوب بناء
 على الغالب والافتقار إلى الخ) فيه أن المراد بالغلبة في قوله مغلوب الغلبة الشرعية المذكورة على الوجه
 الذي ذكره الشارح وهي شاملة للتساوي وليس المراد بالغلبة باعتبار الأجزاء حتى يرد أنه قد يمنع التساوي
 تأمل **(قوله)** وأفاد في الفتح أن المناسب أن لا يذ كر هذا القسم (الخ) عبارته الثانية غلبة المخاط فان كان
 جامدا فباتقاء رقة الماء وجريانه على الاعضاء وان كان مائعاً الخ ثم قال ولو وجه أن يخرج من الأقسام
 ما خاط جامدا فسلب رفته وجريانه لان هذا ليس بماء مقيد والكلام فيه بل ليس بماء أصلاً كما يشير إليه
 قول المصنف فيما يأتي قريباً في المختلط بالأشنان إلا أن يغلب عليه فيصير كالسويق لزوال اسم الماء عنه
 اه لكن فيه أنه اذا لم يذ كر هذا القسم لا يعلم بماذا تكون الغلبة للماء اذا خاطه جامداً والحال محو ج وداع
 اللسان فينبه به ما دام الماء على رفته وسيلانه تكون الغلبة للماء وان لم يكن كذلك لا تكون الغلبة له وان
 خرج عن كونه ماء مقيداً في هذه الصورة فيكون ذ كره سئل الخاتمة غير مقصود لانها ليس مما الكلام
 فيه بل القصد بيان صورة غلبة الماء تدبر **(قوله)** أي يصح وان لم يحل) اذا قيل ان الجواز هنا بمعنى الحل يكون
 كلام المصنف موافقاً للقاعدة المذكورة وأتم فائدة لأفادته الصحة والسوغ الشرعي ولا يرد الوضوء بالماء
 المغصوب لعدم ذ كره في كلامه تأمل **(قوله)** فأدرج الشارح البقي في عبارة المجتبى مع أنه بحث الخ) فيه
 أنه ليس في كلامه ما يدل على أنه ساق قوله ومنه يعلم مساق العز والمجتبى بل قصده بيان الحكم في ذاته
 وان كان مأخوذاً من التهر والمجتبى في الواقع تأمل **(قوله)** وعندى أن المراد الأول) الظاهر أن الماء
 المذكور بمعنى طاهر لطهارة الدود لانه لا نفس له سائلة **(قوله)** الذي يخاف قدراً) عبارة البحر
 يخاف فيه قدراً **(قوله)** فيكون باقي الحوض طاهراً) لكن لا يعرف الطاهر من المتنجس ولما كانت
 أجزاء الماء تزيد على أجزاء النجاسة وطهارته في الأصل متيقنة ووقع الشك في نجس شيء منه بلا تعيين
 فيؤخذ بالمتيقن أو لضرورة أن الماء لا يجر في السيوت حكموا بطهارة الكل اه من السندی **(قوله)**
 وفي هذا التقرير نظر) الاظهر في وجه النظر أن في كلامه خلط مذهب بمذهب وذلك أن كلامه
 من الفلاسفة والمعتزلة قائل بعدم جواز الطهارة من الحوض الكبير اذا وقعت فيه نجاسة ولو كانت
 الماء المستعمل على القول بنجاسته إلا أن المعتزلة وان كانوا من الحنفية قائلين بالجزء الذي لا يتجزأ أقاله فهم
 في قولهم ان نجاسة الماء بالسريان وقالوا انها الجوارف قالوا لو وقع في الحوض جزء لا يتجزأ من النجاسة
 صار كله نجساً لضرورة مجاور النجاسة نجساً وهكذا مجاوره الى آخر الحوض والفلاسفة النافون للجزء
 الذي لا يتجزأ قالوا بالنجاسة للسراية وذلك أنهم لما رأوا عدم تناهيه قالوا أجزاء النجاسة الواقعة في الحوض
 غير متناهية كاجزاء الماء فانقسم كل النجاسة الى أجزاء الماء فينجس الكل كأن في كل قطرة من قطرات
 الماء نجاسة وعلموا وقالوا ان النجاسة بالسريان وقد ثبت عندهم الجزء الذي لا يتجزأ فلز أن بعض
 أجزاء الماء طاهر ولا يرد علينا أن المسئلة لو كانت مبنية على ذلك لزم أن لا يحكم بنجاسة ما دون عشر في
 عشر لان السراية تغلب فيه لافي العشري عشر **(قوله)** بعدما نقل عن الفتح الخ) عبارة الفتح لا بد من كون
 جريانه لمدله كما في العيني والنهر هو المختار اه فقد اختلف الصحاح ولفظ المختار أقوى فيه **(قوله)** تفریع

(على الاصح الخ) ويصح تفريغها على القول بطهارته لانه اذا لم يحتمل النجاسة فلا يحتمل التغير بالاستعمال
 بالطريق الاولى اه سندی (قوله لكن في الظهيرية أيضا الخ) استدراك على ما افاده من أن
 المختار الطهارة بمجرد الخروج مع أنه على القول الاول المذكور في الظهيرية لا يظهر وان تحقق
 الخروج من الخوض الى الجوانب وقد يقال ليس المراد بالخروج الذي تحقق به الطهارة بمجرد
 الانفصال من الخوض أي مقر الماء بل منه ومن الجوانب فيكون ما في الظهيرية توضيحا وبيانا
 للخروج ويكتفي الانفصال منه على القيل الثاني وما في الخلاصة من اشتراط الجريان حتى يبلغ المشجرة
 خلاف المشهور كما يأتي له (قوله) كانه نقل ذلك عن الفهستانى ولم يتحنه وصوابه الخ) قد امتحناه فوجدناه
 صحيحا وانما اشبه عليه الامر من ضرب مجموع الاذرع الحاصل من ضرب الطول في العرض في الخمسة
 والثلاثين اصبعاً واللازم أن يكون في مربع الذراع أعني خمسة وثلاثين في مثلها وبيان ذلك أن يقال
 ان مسطح مائة ذراع من الكرباس يبلغ من الاصابع ٧٨٤٠٠ وذلك بأن تضرب أولاً طوله في
 عرضه يبلغ ٧٨٤ اضربها في مائة يبلغ ما ذكر واذا ضربت طول ذراع العادة في عرضه يبلغ
 ١٢٢٥ فاضربها في عدد اذرع يبلغ ٧٨٤٠٠ اه تأمل ويدل لمساواة عشرة اذرع بالكرباس
 لثمانية بالذراع المعتاد أن كلامهما يبلغ مائتين وثمانين اصبعاً (قوله) وظاهره أنه لو لم يرد به ذلك
 لم يصير مستعملاً بل الظاهر أنه يكون مستعملاً لرفع الحدث به (قوله) وجلست في مصلاها
 يظهر أنه غير قيد بل المدار على نيتها بالوضوء عادة العبادة (قوله) فكان الاولى أن يقول أو في رفع
 حدث) بجعل اللام لام العاقبة على حذف قوله تعالى فالتقطه آل فرعون الآية يندفع هذا الاراد
 (قوله) وتماسه في البحر) قال فيه لان الرأس اذا خرج مع البدن ضم اليه وصلى عليه فيكون بمنزلة
 البدن والشعر لا يضم مع البدن فبالانفصال لم يبق له حكم البدن فلا تكون غسالته مستعملة اه
 لكن لا يظهر القول بالاستعمال فيما لو كان المقتول شهيد العدم وجود سببه تأمل (قوله) قال في الفتح
 لان المعلوم من جهة الشارع الخ) عبارة في بيان سبب الاستعمال من أنه كل من رفع الحدث والتقرب
 وعند زفر رفع الحدث كان معه تقرب أولاً لا يقال ما ذكر يعنى ما ذكر من دليل الاستعمال بقوله لان
 المعلوم من جهة الى آخر ما نقله المحشى عنه لا ينهض على زفر اذ يقول بمجرد القربة لا يدنس بل الاسقاط فان
 المال لم يتدنس بمجرد التقرب ولذا جاز للهاشمي صدقة التطوع بل مقتضاه أن لا يصير مستعملاً الا بالاسقاط
 مع التقرب فان الاصل أعني الزكاة لا ينفرد فيه الاسقاط عنه اذ لا تجوز الابنية وليس هو قول واحد من
 علمائنا الثلاثة لاننا نقول غاية ثبوت الاصل مع المجموع وهو لا يستلزم أن المؤثر المجموع بل ذلك دائر مع
 عقلية المناسب الحكم وان عقل استقلال كل حكم به أو المجموع حكمه والذي نعلمه أن كلاما من التقرب
 الماحي للسيئات والاسقاط مؤثر في التغير ألا يرى أنه انفراد وصف التقرب في صدقة التطوع وأثر
 التغير حتى حرم عليه عليه السلام ثم رأينا الاثر عند ثبوت وصف الاسقاط ومعه غيره وهو أشد فحرم على
 قرابته الناصرة له فعرفنا أن كلا أثر تغيرا شرعيا اه ثم قال بعد شروعه في منزعه آخر وسقوط الفرض هو
 الاصل في الاستعمال لما عرف أن أصله مال الزكاة والثابت فيه ليس الاسقاط الفرض حيث جعل دنسا
 شرعيا اه ولا يخفى أنه لا تنافي بين كون الاصل في الاستعمال هو سقوط الفرض وبين كون التقرب
 مؤثرا حتى يسوغ دعوى أنه أصل أيضا كما فعل المحشى تدبر وقال السندی اسقاط الفرض موجود في
 رفع الحدث حقيقة وفي القربة حكما لكونها بمنزلة الاسقاط ثانيا ونقل عن المعراج أنه لما نوى

القربة فقدر ازداد طهارة على طهارة ولكن لا تكون طهارة جديدة إلا بإزالة النجاسة الحكيمة حكما نصارت
على الطهارة وعلى الحدث سواء اه **(قوله)** لأنه لا يتحقق إلا في ضمن القربة الخ) ظاهر التقسيم
تحقق رفع الحدث في ضمن القربة فقط مع أنه ليس كذلك إلا في وضوء الصبي المحدث مع النية **(قوله ثم)**
الظاهر أنه أراد الغسل بنية رفع الحدث) الظاهر أنه لا حاجة لهذا القيد فإن الكلام في الاستعمال
بسبب إسقاط الفرض فقط كما يدل عليه كلامهم هنا يدل عليه ما يأتي للمعشى من الاعتراض على قوله
وأن لم يزل به حدث عضوه **(قوله)** أو غسل يده من طين أو عجين) لا يخفى أن غسل اليدين من الطين أو
العجين لا يصير مستعملا كالاعتراف ونحوه فالأولى أن يراد من قوله لغیر اعتراف أحد الثلاثة وهي إقامة
القربة أو رفع الحدث أو إسقاط الفرض اه سندی (قول الشارح على المعتمد) مقابلة القول بتجزئتهما
ارتقاء فقط **(قوله)** وفي عدم تجزئ الأولى بالأول خلاف نظر الخ) قد يدفع هذا التفسير بأن ما قدمه
الشارح ليس قولاً للامام ولا لصاحبه والعلامة قاسم انما في الخلاف بين الامام وصاحبه لا بين جميع
أهل المذهب **(قوله)** أولان الدبغ مطهر الخ) مراده أن وجه المناسبة أن كلام الدباغ والماء مطهر
(قوله) قبل أن جلد آدمي يجلد بالخزير الخ) لكن ظاهر صنيع الشارح غير هاتين الطريقتين حيث
قال في الأول فلا يظهر وفي الثاني فلا يدبغ إلا أن الاستثناء منقطع بالنسبة للثاني وهو من الطهارة
بالنظر للأول أو بما يفيد قوله وكل آهاب الخ من جواز الدباغ لكل ما يحتمل بالنسبة للثاني وهذا
أولى لعدم العدول فيه عن المعنى الحقيقي **(قوله)** ومعه تر باق) ٢ دواء مركب بزيادة لحوم الأفاعي
نافع من لدغ الهوام قاهوس **(قوله)** والظاهر أن الآدمي كذلك بل الظاهر أن الآدمي يظهر جلده
بالد كآه كالدباغ والقول بعدم طهارته بها مخالف لما قاله المصنف من أن ما يظهر بالدباغ يظهر بها وهو عام
شامل لجلد الآدمي **(قوله)** على عدم كونها ميتة أي والد كآه ليست أماته) عبارة شرح المنية صحيحة
لا شيء فيها ونصها أن وقف طهارته على الذكاة والدبغ بقوله عليه الصلاة والسلام لا تنفعوا من الميتة
بأهاب قاله يفيد وقف إطلاق الانتفاع على عدم كونها ميتة وإن كانت ميتة فعلى الدباغ لأن الأهاب اسم
لما يدبغ من الجلود **(قوله)** يومه أن الأول لم يصح) هذا الإيهام مدفوع في عبارة المصنف حيث
ذكر أولاً ما يدل على تصحيح الأول بقوله والأول أطهر **(قوله)** خواتمه مع تعريف الموت الخ) حاصل ما
أجاب به عن الآية أن المراد بأحياء نهار ذهابها ما كانت عليه غضة رطبة في بدن حساس وأن المراد بالعظام
النفوس ويرجع الضمير لها على طريق الاستئذان وأن الكلام على تقدير مضاف أي أصحاب العظام وقال
الموت عند أهل السنة أمر وجودي ضد الحياء لقوله تعالى خلق الموت والحياة وعند المعتزلة عديمي
وهو زوال الحياة **(قوله)** أي فلا يجوز استعماله لزوال الضرورة الخ) سبأني له عن ط رد ما قاله في الزهر
في بيان ثمة الاختلاف في خراج الحمام والعصفور هل هو طاهر أم معفوق عنه من أنها تطهر فيما لو وجدها
في ثوب وعند ما هو خال عنه لا تجوز الصلاة على العقول انتفاء الضرورة وتجوز على الطهارة قال ط
فيه نظر ادمقضاء عدم جواز التطهر بهذا الماء حيث وجد غيره اه فقتضى ما قاله ط أنه يزوال
الضرورة الداعية للطهارة لا تعود النجاسة وهو الظاهر أن الضرورة هي علته لقول الشارح بالطهارة على
ما قال محمد وبعد قوله علينا اتباعه حتى يوجد منه ما بيل على النجاسة ولذلك قال محمد بعدم فساد الماء
وبصحته صلاة الحامل مع عدم وجود الضرورة حقيقة **(قوله)** قيد للجميع كافي القهستاني) عبارته
بعد أن حكى بالطهارة على شعر الميتة ونحوه والأشياء مفيدة بالسوسة بلا دسومة والافنجسة اه وقال

(٢) قوله تر باق بكسر اللشاة
الفوقية وتبدل الاوطاء كما
في المصباح اه صححه

السندی بعد قوله الخالية عن الدسومة فالولم تكن خالية فهي متنجسة بها وتظهر بالجفاف كفي الخالية
ومثلها الشعر المستوف وعبارة الخالية في فصل البئر وعظم الميتة وصوفها وشعرها وفرنها وظفها وحافرها
أذا بيس ولم تبقى عليه دسومة لا يفسد الماء اه فليتنبه له لغرابته اه رحتي اه وبهذا علم جواب
حادثه الفتوى وهي التجار يرش النعام بعد تنفقه بدون ذكاة (قول الماصف وعصبا) العصب
أطباب الفاصل قهستاني (قوله) وانه لا خلاف في اللبن الخ) نص على الخلاف في البحر في اللبن كالانفحة
(قوله) المراد به ما بين منه حيا) انما قيد بقوله حيا لان طهارة شعر الانسان الميت معلومة من قولهم وشعر
الميتة طاهر وبهذا لا يكون الاولى اسقاط قوله حيا (قوله) وظاهره أنه لو كان فيه دسومة الخ) وقال
السندی نقلا عن الرحتي ولم يجتز عن رطوبة في الظفر لانها اذا لم تبلغ حد السيلان فليس بثمس على
الاصح اه ويظهر أن ما أفسد الماء من الشعر المستوف ونحوه لا بد أن يكون ما فيه من النجاسة يبلغ حد
السيلان ولذا قالوا ان الذي مع الشعر المستوف ان لم يبلغ قدر الظفر لا يفسد الماء تأمل (قوله) ثم
الظاهر أن التقييد بالجل في الكم الخ) الظاهر أنه لا فرق بين الجل وغيره للعموم المأخوذ مما نقله عن المحيط
بقوله صلى ومعه جركاب الخ واذا جلس الكلب على المصلى لا تصح صلاته كالجمله أو جل خنزيرا واذا
قلنا بطهارته لا تفسد صلاته ما لم يصل من لعبه للمصلى القدر المانع وما في الظهيرة في متحمس نجاسة
منفصلة عن معدنها متصلة بظاهر مستسل بنفسه فنضاف اليه لا الى المصلى (قوله) صوابه الهندواني
كأمر) ما مر لا ينافي في نسبة هذا الشرط للجواني بل الذي يظهر الاتفاق عليه على القول بأنه طاهر العين
لان القصد بكونه مشدود الفم أن لا يصل لعبه للشوب وبكونه مقنوحه أن يصل لعبه له كما يدل عليه عبارة
المحيط لا يجزدهما ولا خلاف في صحة الصلاة في الاولى وعدمها في الثانية اذا كان الواصل القدر المانع
(قوله) لكن هذا مشكل لان نجاسة عينه الخ) فديدفع الاشكال بأن المراد بنجاسة عينه نجاسة جميع
أجزائه ما عدا شعره ثم ان ما وقع في ظاهر الرواية من اطلاق النجاسة مقبدا اذا أصاب الماء جلده
لا شعره على ما هو المختار (قوله) أي من غير فرق بين رطبها وبابسها) الظاهر أن المراد بالرطب ما جف
أو لا حتى وجد فيه الدباغ الحكمي ثم رطب باصالة الماء وليس المراد به الرطب قبله لعدم وجه الطهارة حينئذ
اذا كانت من ميتة ولعل هذا هو المراد بالرطب في عبارة الدرر فلا مخالفة حينئذ تأمل الآن: انما
تطهر بعالسك (قوله) وعند محمد يجوز مطلقا) أي للتداوي وغيره لطهارته عنده وقول محمد مشكل
لان كثير من الطاهر لا يجوز شربه اه زيلعي وقال في التهر هذا مدفوع اذ الكلام في طاهر لا يذ
فيه بل كان دواء على أن المنع في لبن الا ان ممنوع ففي البرازية لا بأس بالتداوي في لبن الا ان زال الصدر
الشهيد وفيه نظر اه من حاشية البحر (قوله) أنه لا يظهر الاختلاف في كلامهم الخ) لا يظهر الاتفاق
الا في اليقيني حقيقة لا فيما يسهل غلبة الظن كما تنبذ عبارة الحاوي الآتية (قوله) ونقل الجوى أن
لحم الخنزير الخ) يظهر أن ما نقله عن الجوى مبنى على قول الامام من عدم جواز التداوي بالحرثم لا على
مقابله من الجواز ولا يظهر الفرق بين الخنزير وغيره والله أعلم

فصل في البئر

(قوله) وجهها في الكثرة بئر) عبارة البحر بئار بكسر الباء بعد ما همزة (قوله) ولو وقع الشهد في الماء
القليل لا يفسده الا اذا سال منه الدم المتبادر من قول الخاتبة الا اذا سال منه الدم أنه سال منه في الماء

بدليل ما سياتي في التجاسات أنه يعنى عن دم الشهيد مادام عليه فان مفاده العفو عنه ولو كثير بالعاقد
 السيلان وأنه اذا انفصل عنه لغيره لا يعنى عنه فاذا ألقى في الماء لا يفسده الا اذا انفصل منه شيء له فعلى هذا
 يكون قوله الا اذا الخ احترازاً عما اذا سال منه الى الماء لعماء اذا كان الخارج فيه قوة السيلان فانه مادام
 عليه لا ينجس وان كان فيه قوة السيلان ويدل لذلك أيضاً ما ذكره السندى بقوله الا الشهيد الخفيف اذا
 مات وألقى فيها ولم يكن به شيء من التجاسة ولا سال منه دم أو غيره فيها لا يفسده كما في شرح المنية **(قوله أو
 السخلة)** أى الحلية لا تفسد الماء لطهارتها وطهارة طوبى الفرج **(قول الشارح وقت الوقوع)** قال
 السندى الصواب أن يقال وقت أخرجه لان ما زاد بعد وقوعه الى حين أخرجه نجس لمجاورة التجاسة
 وكأنه أراد بالوقوع مدة دوام التجاسة في البئر فيعتبر آخر أوقاته وسيصرح بعد بأن العبرة بوقت ابتداء النزح
 وانما يعتبر النزح بعد اخراج الواقع اهـ **(قوله)** وأشار بقوله متجسدة الخ ولو قال الشارح الا اذا تعذر أخرجه
 وكان متجسداً كخشبة الخ لكان أولى فان عبارته يدخل فيها ما لو كان عين التجاسة وتعذر أخرجهما والمثال
 لا يخص **(قوله)** أقول لم أره في الخاتية الخ اذا جعل قول الشارح نعم يندب عشرة الخ استدراكاً على قوله لم
 ينزح شيء مع ملاحظة الاستثناء المذكور بعده وأريد بالنجس المذكور في قوله فان كان نجساً النجس حقيقة
 أو حكماً وهو المشكوك فانه في حكمه أو بقدر لفظ أو مشكوكاً والاولى زيادة أو مشكوكاً يستقيم كلام
 الشارح ولا يكون مخالفاً لما نظراً عليه كلامهم **(قوله وقيل وقت وقوع التجاسة الخ)** لكن على اعتبار وقت
 الوقوع لا يظهر فرق بين مسئلتى التعذر وعدمه فان الواجب في كل منهما نزح مقدار الموجود وقت الوقوع
 ولا يجب نزح ما زاد بعده وعلى اعتبار وقت النزح فيهما يظهر الفرق بين المسئلتين وذلك أنه على تقدير
 عدم التعذر يجب نزح الموجود وقت الوقوع وما زاد بعده قبل النزح أو في أثناءه وعلى تقدير التعذر انما
 يجب نزح ما كان موجوداً وقت الوقوع وما زاد بعده حين ابتداء النزح لا ما زاد في أثناءه كما يؤخذ ذلك من
 قوله يؤخذ ذلك بقول رجلين الخ وعلى هذا فنقول الحلبي وقت ابتداء النزح وقت ابتداء النزح صحيح غير مخالف لما في
 الخاتية من أنه على اعتبار وقت النزح يجب نزح الكل وعلى اعتبار وقت الوقوع يجب نزح الباقي فان
 ما فيها صورة عدم التعذر بدليل قوله يجب نزح الكل فانه لا يأتى الا في صورة التعذر لعدم تأتى
 نزح الكل فها لانهم كلما نزحوا نبع مثل ما نزحوا أو أكثر تأمل **(قوله)** قال في الخاتية وثمرة ذلك الخ
 صدر عبارتها بئر تجس ماؤه فأراد أن نزح الماء بعد زمان اختلوا فيه منهم من قال يعتبر الماء عند وقوع
 التجاسة حتى لو نزحوا ذلك القدر بقي مقدار نزح أو ذراعين يصير الماء طامراً وطهوراً وثمرة ذلك الخ **(قوله)**
 لافى الاسم نسخة الخط لا بالاسم وهى الأولى **(قوله)** قالت لكن قدمنا عن الخاتية الخ عبارة الخاتية
 لانضم الى الاستدراك فان موضوعها الحاق الصغير بالكبير في افساد الماء لافى نزح القدر الواجب وكذلك
 الحاق ذنب الفأرة السمع بهما غير دال على خلاف ما قاله الشيخ اسمعيل وولده لانه لم يوجد مقدار أدنى
 مما يجب فيها حتى يصح الحاقه به تأمل **(قوله)** بما اذا لم يكن دلوها المعناد كبيراً جداً أى لا صغيراً جداً
 وحينئذ يستقيم تفسير الشارح الدلو الأوسط بما ذكره تبه البحر ولا يكون قولاً آخر مغايراً لما في المصنف
 فان المقابل له انقول باعتبار دلو كل من كبيره اكل أو صغيراً تأمل **(قوله)** ون ماتت الفأرة ففسد الخ عبارة
 النهر ففسد رن **(قول الشارح وما عني به الخ)** قال ان رجعتي هذا ينافى ما سياتى أنه لو ظهر لاعتنى حدث
 ونسب لاعتنى حجب لم يلزم شيء اجماعاً وهو المخصوص عليه في البحر وغيره فلعل اصحابه بالكلاب تنزيه
 عني سبيل ادب أو رواية ضعيفة اهـ ومفاده جزاء كذا حتى انما نال العجن يس شراً طهاراً عن

حدث ولا خبت فإصابة الماء الدقيق كإصابته للاء الطاهر اه سندی لكن كون اطعماه للكلاب
تنزيها على سبيل الندب أو راية ضعيفة خلاف المقادير عاراتهم (قوله) ولهذا عبر عنه الشارح
بقيل وجزم الخ) فيه أن تعبير الذخيرة بقوله وعى أبي يوسف الخ يفهم أن عدم طعمه لبني آدم روية
عنه وأن المذهب الحل فلا يصح وجه التعبير الشارح بقيل بل الوجه ما ذكره ط عن البدائع
بصيغة قال مشايخنا طعم للكلاب الخ (قوله) فلا يدور عليه وان أقره في البحر لا يظهر اقرار
البحر مع ما ذكره من نقله اعتراض الحلية عليه واقراءه تأمل (قول الشارح أعاد من آخر احتملام)
هذا انما يلزم اذا كان جافا أو مالا وانتهى من آخر روية نامها مثلا قبل الفجر ثم لم يجد المني الا بعد صلاة
المغرب مثلا وكان ذلك المني رطبا يستحيل في العقل بقاؤه رطبا في هذه المدة خصوصاً مع بقاء الثوب في
الشمس أو بقاءه فيها والايام صيفية فلا تحكم بتنجسه الا في الحال ولا تستند الى آخر روية سندی عن
السراج وقال في قوله وبول ان احتمله المدة فيما لو لم يحف كما قدمناه في المني اه (قوله) قلنا المستعمل
هو المشروب) أي والمشروب لم يتصف بالاستعمال الا بعد انفصاله عن الفم فلا يقال انه متصل بما بقي
فينجسه (قوله) فالظاهر الكراهة بلا تفصيل لا يظهر مع العلم بالنجاسة ويظهر حل كلام الشرح على
كراهة التنزيه وحل الكراهة في الجلالة التي أثنى لهما على كراهة التحريم ونفي الكراهة الواقعة في عبارة
الجوهرة على التحريم وهذا نزول المخافة في هذه المسئلة (قوله) قلت بقي شيء وهو أن الغالب الخ) قال
السندی قلت انتفت الكراهة لان الشارح لم يعتبر تلك النجاسة حيث لم تبرز من الفم وقد أحل الله
الابل والغنم وهو كذلك وصح كله صلى الله عليه وسلم لحم الجزور والغنم مطلقا اه على أنه لو
قيل بنجاسته بدون بروز يقال بطهارة الفم باللعاب وشربها عقب أن اجترت أمر موهوم فلا يؤثر (قوله)
لدخولها مضائق البيت فأشبه الكلب والسباع) عبارة البحر لدخولها مضائق البيت بخلاف الحمار ولولم
تكن النمرة ثابتة أصلا كافي الكلب والسباع لوجب الحكم بالنجاسة بلا اشكال ولو كانت الضرورة
مثل الضرورة فم، لوجب الحكم باسقاط النجاسة فلما ثبتت الخ (قوله) فلماذا قال في كشف الاسرار ان
الاختلاف لفظي لا يظهر أنه لفظي مع قوله لا في طهارته وأيضاً إزالة الخبث به على أحد القولين يدل
على أنه لا شك في طهارته اذ التجسس الثابت يفيق لا يرتفع الا بظاهر يقينا (قوله) رعاية لقول زفر بلزومه) هو
يقول بلزوم تقدم الوضوء لانه لا يجوز التيمم مع وجود ماء واجب الاستعمال كالماء المطاق ووجه
الاصح أن المطهر أحدهما بدون تعيين وقد وجد اذا جع فلا يضر تقدمه أو تأخره (قوله) لكن ينافيه
قواء على المذهب الخ) وينافيه أيضاً أنه على هذه الرواية لا يطلب تقديم التيمم بل المدار على الجمع ولم
يذكر أحد طلب التقديم عليها ثم النظر الى ظاهر كلامه لا يمنع من حله على الرواية الأولى أيضاً الا انه
لما لم يصحها أحد لم يمكن حله عليها والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب التيمم)

(قوله) وقوله لاجل إقامة القرية هو معنى ما مر الخ) ليس كذلك بل هما شيان مختلفان كما هو ظاهر
وأحدهما كاف لجهة التيمم كما يأتي (قوله) اذ لا يخفى أن الخراج) الاولى الاتيان بالاستدراك لعدم
صححة التعليل (قوله) لا قصد نفس الصعيد) فيه ان قصد الصعيد وهو عبارة عن النية شرط أيضاً كما
ظهر من كلام الشارح سابقا ويدل لذلك عبارة شراح الهداية فتحمل عبارة المصنف عليها (قوله) وهذا

الاقرب الى الاحتياط لما فيه من الاحتراز الخ) يظهر على أن الاستعمال يتحقق قبل الانفصال لاعلى أنه
 لا بد من الانفصال تحققه وقد يقال ان القصد بهذه الاحتياط اذ ربما بدونها يرفع يده قبل تمام المسح
 به انتميته وقد حصل الاستعمال بالرفع ثم رأيت في حاشية البحرمانصه فيه أنه ان استعمل بأول
 الوضع لا يجزئ في باقي العضو وان لا يستعمل بأول الوضع كالماء فلا يكون لازماً يؤيده ما قاله في شرح هدية
 ابن العماد عن جامع الفتاوى وقبل عسخ بجميع الكف والاصابع لان التراب لا يصير مستعملاً في محله
 كالماء ولذا عبر بعضهم عن هذه الكيفية بقوله والاحسن اشارة الى تجوز خلافه الا أن يقال المراد أنه
 يصير مستعملاً بصورة لاحقية (قوله والاستيعاب شرط الخ) فيه أنه من تمام الحقيقة فيكون ركناً
 لعدم خروجه عنها وكونه شرطاً يقتضى أنه خارج مع أنه داخل فيها فعلى هذا الركن هو المسح المستوعب
 وقال ابن الشحنة في كون المسح شرطاً نظر قوى بل هو ركن وما وقع في كلام بعضهم من ان الاستيعاب
 شرط فالمراد بذلك أنه مما لا بد منه ولعل المؤلف أطلق الشرط بهذا المعنى كذا نقله السندی عنه
 (قوله هو معنى قوله في البحر الخ) ينظر وجه الفرق بين الوضوء والتميم وقد يقال ان المسح في الوضوء
 لما كان أصلاً اعتبر حصوله بأي كيفية بدون اعتبار الالة كالأوبعضا والتميم لما كان خلفاً وفيه ضعف
 اشترط فيه الالة جميعها أو أكثرها تقوية له (قوله أقول ذ كرفي الذخيرة أنه أشار محمد الى ذلك الخ)
 الذي تفيد عبارة الذخيرة أن موضوعها في أصل الجواز لا في بيان ما هو السنة وذلك أنه ذكر أولاً ما نقله
 في الحلية ولفظه لم يذ كر محمد أنه يضرب على الأرض ظاهر كفيه أو باطنهما وأشار أنه يضرب باطنهما وأنه
 قال في الكتاب لوتر المسح على ظاهر كفيه لا يجوز وانما يكون تاركاً للمسح على ظاهر كفيه اذا ضرب
 باطن كفيه على الأرض اه ثم ذكر بعد أسطر ما نقله الشمني ولفظه لم يرد نص هل الضربة بباطن تفيه
 أو بظاهرهما والاصح أنه بظاهرهما وباطنهما وهذا بصير رواية أخرى غير ما أشار اليه محمد اه فقد
 ذكر أن الضربة بباطنهما على ما أشار اليه محمد بدون تعرض لما هو السنة ثم ذكر مقابله وهو ما نقله الشمني
 هذا هو الظاهر من عبارة الذخيرة ولا شك أن الواو حينئذ يعنى أو وكفى البحر وأن الجواز حاصل بأيهما
 كان كفى النهر ومن يدعى أن السنة أن يكون المسح بظاهرهما وباطنهما فعليه اثبات دعواه بصريح
 النقل (قوله ويظهر من هذا أنه حيث لا تراب أصلاً لا ينقض) الا أن يقال العلة تراعى في
 الجنس كاذ كره في التفريق وقال السندی فيه ليدخل الغبار فيه ولو حكماً تأمل (قوله أى من الخبث
 والحدث الاصغر) فيه أن الشرط المخرج عن الماء الكافي لطهارته من الحدث فقط ولا يشترط أن يخرج عن
 الماء الكافي للطهارتين لصحة التيمم كما نقله عن المحيط (قوله واحترزه عما لا يفوت الى خلف) أى لا عن
 صلاة لا نفوت أصلاً كالنافلة فإنه يشترط لها في التيمم البعد الخ فهي كالفرصة فالمفهوم فيه تفصيل
 (قوله وهو معلوم من قول المصنف أو برد) لو أدخل مسألة خوف حدوث المرض في قول المصنف لمرض
 بان يريده ما يشمل المرض الذي يحصل ابتداء باستعمال الماء لكان أظهر كإفعل السندی ووجهه علم
 من قول المصنف أو برد أنه اذا جاز لحوف البرد يجوز لحوف حدوث المرض بالأولى (قوله أقول حاصل
 الفرق أن زيادة المرض الخ) فيه أن حاصل الفرق الذي ذكره في البحر هو أنه لما كان المريض الذي
 لا يقدر على القيام أو التحول يخاف عليه زيادة المرض في قيامه أو تحوله لم يجعله الامام قادراً بقدره الغير
 خوفاً من الزيادة شفقة عليه بخلاف المريض العاجز عن استعمال الماء بنفسه فإنه لعدم اخوف عليه
 من الزيادة جعل قادراً بقدره الغير لعدم ما يقتضى الشفقة عليه وان كان عاجزاً حقيقة لا يقدر بنفسه

كالاول وحينئذ لا يظهر تنظير المحشى عليه نعم يرد على هذا الفرق أن العاجز عن السعي للجمعة أو الحج اذا وجد من يعينه عليه لا يلزمه على قول الامام مع أنه لا يلزمه مشقة. **(قوله)** توجب الخفيف عنه تأمل (قوله) قال في الفتح وكأنه الخ) عبارته على ما في البحر كأنه لعدم اعتبار ذلك الخوف بناء على أنه مجرد وهم اذا لا يتحقق ذلك في الوضوء اهـ **(قوله)** أقول المختار في مسئلة الخف هو المسح لا التيمم الخ) ما قاله لا يرد على الرمي لانه بنى اشكاله على التصحيح الاول فيكون الاول بعدم جواز التيمم المحدث للبرد مسكلا على هذا التصحيح وان كان غير مشكل على التصحيح الآتي ولعل قصده منع التجاه في الاسرار لان التصحيح الآتي هو المختار تأمل ثم ان كلامه يدل على أنه على الاختيار الآتي لا يكون ما هنا مشكلا وهو كذلك لأنه لم تنتقل الوظيفة الى التيمم بل الى المسح لأننا نحتاج للفرق بين التيمم والمسح على الخفين هنا حيث لم ينجح الاول لخوف البرد وأبيح الثاني له مع أن كلامهم لا يباح بالضرورة فالامر مشكل على الاختيار الآتي أيضا تأمل **(قوله)** قلت وينبغي تقييده بما اذا لم تبلغ أقل من قدر الدرهم الخ) يعني اذا كان معه ماء يكفي لغسل بعض الثجاسة لا يلزمه غسلها بل بصرفه للوضوء بشرط كون الباقي درهما فافا أكثر واذا كان الباقي أقل يلزمه الغسل والظاهر أن الباقي لو كان قدر الدرهم يكون كالمبقي أقل منه لعدم المنع في كل منهما من صحة الصلاة فيلزمه صرف الماء لازالة الثجاسة تأمل (قول الشارح وقيد ابن الكمال عطش دوايه الخ) وكذا ازالة الثجاسة بخلاف عطشه أو العجين فانهما غير مقيدان لان النفس تداف ١١ من السندی **(قوله)** ولعل وجه الفرق أن السراء وان كثر غنمه الخ) هذا الفرق ظاهر فيما اذا كان ثمن المثل زائدا على الدرهم وقلنا يوجب السراء به لعدم عدده اتلافا لا فيما اذا كان ثمن المثل أقل من درهم وطلب رب الماعز بآدة واحدة لا تبلغ الدرهم فانه لا يلزمه السراء مع أنه يلزمه ادلاء الثوب اذ انقضت قيمته أقل من درهم مع تحقق الاتلاف المحض فيه دون السراء بالزيادة العاحشة على الوجه المذكور ونال السندی بعد ذكره عبارة المحشى لكن لا يخفى أن ماء الوضوء في الغالب لا يبلغ الادانقا أو أقل فاعتبار نقصان الدرهم من ثمنه مما لا معنى له اهـ **(قوله)** رادنا جازله التيمم فيما اذا كان الخ) لعل الاولى أن يقول واذا جازله التيمم فيما اذا كان الثمن أكثر من قيمة الماء الخ) كما هو ظاهر ولم يظهر ما يصحح عبارته **(قوله)** أي وآلة الاستقاء) لعل الراوي قوله وآلة الاستقاء بمعنى أو اذا لا يظهر ابقاؤه على معناه أو لا يكون موافقا للقواعد نا لا يجعلها بمعنى أو كما لا يخفى ثم رأيت في مختصر الروضة في مذهب الامام الشافعي ما نصه ولولم يجد ما يشده في الدلو الا ثوبا أو ما يمكن تلبسته بالبريل يتل ويعصر لتعذر دلو أو يصل الا يشقه لزمه ان لم يزد نفسه على الاكثر من ثمن الماء وأجرة الحبل اهـ فقاده أن الشرط في الوجوب أن لا يكون النقص زائدا على الاكثر منهما لا علىهما معا ولا على أحدهما الدائر وهذا هو الموافق للقواعد المذمومة لا ما نقله في التوضيح **(قوله)** لكن يشكل عليه ما في البدائع لומר الخ) عراقي الهندية ما في الفصولين لغرض العمدى وعزما في البدائع تاسراج وقال وكذا اذا أتى بثرا أو اس دلو ورشاه أو وجد ماء وهو يخاف على نفسه العطش لا ينتقض والاصل فيه أن كل ما منع وجوده التيمم نقض وجوده التيمم وما لا فلا كذا في البدائع اهـ فعلى هذا الاصل انما يكون اختلاف أسباب الرخصة ما نلنا من الاحساب بالرخصة وتيمم كأن لم تكن ادا وجد بعد وجود السبب الثاني ما يمنع التيمم ابتداء بتعطير الثمره فان قيل هذا لا يندفع الاشكال الذي ذكره فان وجود الماء الذي عليه السبع أو العذر لا يمنع التيمم ابتداء فلا يرد عليه وان كان الخوف سببا حرم يرد عليه بخلاف مسئلة السرا - فان رجوع الماء اجبا - يمنع التيمم في نقطه

بقاء ولو بعد المرض ونحو ذلك يقال فيما ذكره في البحر والسبب الاول في مسئلة البدائع الذي هو عدم
الماء حقيقة وان كان غير السبب الثاني الذي هو عدم الماء معنى الا أنه لا يمنع التيمم ابتداء فكذا بقاء تأمل
(قوله) فيفيد أنه ركن) أي وهو كذلك وهذا ما افق لما تقدم كتابته من أنه ركن ولما يأتي له قريباً من
أن الاستيعاب من تمام الحقيقة مخالف لما قدمه من أنه شرط (قوله) والشعر على الصحيح) أي غير
المستترسلك في الوضوء (قوله) ليست بضرية لازب) من اللزوب وهو الثبوت واللصوق والقطع وصار ضرورة
لازب أي لازماً ثابتاً اهـ قاموس (قوله) أي خلافاً لابن شجاع) الذي تقدم أبو شجاع (قوله) فركل
رأسه ونوى التيمم جاز) الجواز مبني على قول من أخرجه الضريرة من معنى التيمم ومن قال بركنتها لا يمكنه
القول بذلك اهـ سندی (قول المصنف أو مائضاً) المائض ان ظهرت لدون عاداتها فوق الثلاث تغتسل ان
وجدت الماء أو تتيمم وتصلي وتصوم احتياطاً لكن لا يحل وطؤها وان لدون عاداتها ودون الثلاث تنوضاً أو
تتيمم وتصلي في آخر الوقت وان لتمام العشرة وجب عليها الاغتسال أو التيمم ويحل وطؤها قبلهما وان لعادتها
وهي أقل من عشرة تغتسل أو تتيمم وتصلي ولا يحل وطؤها حتى تغتسل أو تتيمم أو يعضي عليها أدنى وقت
صلاة تامة اهـ سندی (قول المصنف ومادان الخ) المتبادر من كلامه عطفه على ما لا يجوز التيمم به
فيكون قوله في محالها بياناً للموضع توهم الجواز لا للاحترار والقصد بيان عدم الجواز بهاتفتها
والتفريع في قوله فيجوز الخ على مفهومه قوله بمادان إشارة الى أن من قال يجوز التيمم بالمعادن ما دامت
على الأرض ولم يصنع شيء منها وبعد السبل لا يجوز كالزيلي لم يرد الجواز بهاتفتها بل بما عليها ويحتمل
أن يكون العطف على ما يجوز التيمم ويكون قصده بالتفريع الإشارة الى أن الجواز في الحقيقة بما
عليها لا بما نفسها تأمل (قوله) هذا انما يظهر اذا كان الخ) قد يقال لم يرد أنها مسبوكة بترابها ما بل أراد
ماذا احتلط الفضة أو الذهب المسبوكة بتراب منفصل عنهما (قوله) قال في البرهان ان رواية الحسن هنا
أحسن لان مجرد الكراهة الخ) لعل وجه ظاهر الرواية أنه وان كان الموجود في التأخير مجرد الكراهة
الا أنه لتعلق حكم الميت بالصلاة كتنفي مجرد الكراهة لجواز التيمم للولي ولم يتوقف على العجز عن الماء
وحيث اختلف التراجع فالمصنف الى ظاهر الرواية هو المجهول به تأمل (قول الشارح أي كل تكبيراتها)
هذا انما يظهر على قولهم ان أن المجهول اذا جاء بعد الرابعة فاتته الصلاة لا على قول الثاني من أنه
يدخل لبقاء التيممة وعلى قوله انه نوى كما يأتي في اجتنائز (قوله) وهو محمول على ما اذا خاف خروج
الوقت اذا نوى الخ) فله أنه اذا خاف خروجه تيمم بها كما هو صريح القهستاني وغيره وموضوع
انه لاف ما اذا لم يخف خروجه وان الادراك لانه اذا خاف خروجه تيمم اجاعاً واذا رجا ادراكه الامام
لا يباح له التيمم بها نعم في البحر اختلف المسألة أي في أصل المسئلة فذهب على أن الخلاف اختلاف
عصر وزمان فكان في زمنه جبانة الكوفة بعدة لو انصرف للوضوء زالت الشمس فخوف القوت قائم وفي
زمنه ما جبانة بعد ادقربة فافئض على وفق زمنهما ومنه من جعله برهاناً ابتدائياً فهم انظر الى أن
اللاحق بصلی بعد فراغ الامام فلا فرق وأبو حنيفة نظر الى أن الخوف باق لانه يوم زوجة فيعتبره عارض
يفسد صلاته من رد سلام أو تهنئة ومنهم من جعله مبنياً على مسئلة أخرى وهي أن من أفسد صلاة العيد
لا قضاء عليه عنده فيفوت لا الى بدل وعندهما عليه القضاء فنقضوا الى بدل والاصح أنه لا يجب عليه
القضاء عند الكل اهـ بحر باختصار (قوله) فينبغي أن يعمد به انما الخ) لكن قد يقال ان الاحتياط هو
عمل بقوى الدينين وأقواهما العمل بالقول الخ بالنسبة الى المتقدم وبصلاته بالتيمم لذلك يكون مصلياً

بدون طهارة على القول الصحيح وهو وان لم يكفر بذلك لكونه مصلياً بطهارة في الجملة فقد قيل بوجوبها
لكنه أمر قبيح فلم يكن أخذ بأقوى الدليلين ولأنه اذا عارض جلب المصلحة ودفع المفسدة فدفع
المفسدة أولى وصلاته بالتيمم جلب مصلحة إقامة الصلاة في وقتها وترك دفع مفسدة الصلاة بدون طهارة
فيكون أولى سندی عن الرضی (قوله وفيه مخالفة لما عراه اليه الشارح من وجهين الخ) تندفع
المخالفة في الوجه الاول بان المراد بالذراع ما كان فيه اصبع قائمة عند كل قبضة وهو عين الخطوة كما تقدم
له نظيره في أول الباب وفي الوجه الثاني بان المراد عين الطريق ويساره لا عين فاقده الماء ويساره
فهو مسأل لقوله من كل جانب ولما في الحقائق وحيث لا يستقيم ما ذكره الشيخ اسمعيل عن البرجندي
ولا وجه لعدم وجوب طلبه أمامه أو خلفه اذا ظن قربه فيه والمقصود طلبه غلوة من كل جانب ظن قربه
فيه لانه يجب طلبه من كل الجهات اذا ظن القرب في جهة تأمل (قوله لكن في البحر عن السراج
ولو تيمم من غير طلب وكان الطلب واجبا الخ) يحمل ما في الشرح على ما اذا لم يجب الطلب بان غلب على ظنه
المنع وعدم الاخبار ترتفع المخالفة بين ما في الشرح وبين ما في السراج (قوله والاقترب أن يقال
ان كل وضوء الخ) لكن على هذا الجواب يحتاج للفرق بين نية الطهارة ونية التيمم حيث صح التيمم بنية
الطهارة لا بنية التيمم مع أن من الطهارة ما لا تستباح به الصلاة كما لو تيمم لخوف فوت جنازة أو عيّد فأنه
لا شئ في تحققهما مع عدم استباحة الصلاة (قوله) محمول على ما اذا ضمن التأخير فضيلة والا الخ
عبارة البحر فضيلة كتنكير الجماعه لانه اذا لم يتضمن ذلك لم يكن للتأخير فائدة الخ فقوله والا الخ أي بأن لم
يتضمن الخ (قوله وتجنباً عن الخلاف) أي خلاف زفر (قوله وعليه فشكل قولهم سواء كان
مسافراً أو مقبلاً) وجه الاشكال أن من في العمران صار على ما قرره كناية عن كان في بيوت المدر
أو الاخبية ومن كان بقرب العمران فيكون من ليس فيه منحصراً في المسافر وحيث يشكّل التعميم
السابق وأنت خير بأنه ما زال شاه لا لمقيم فان من خرج من مصر لأقل من مسافة القصر مع عدم القرب
منه يصدق عليه أنه ليس في العمران ولا في الاخبية ولا في قرية وأنه مقيم (قوله لانه كان عالماً به وظهر
خطأ الظن) أي والعلم لا يبطل بالظن بخلاف النسيان لانه من أضداد العلم (قوله) ووفق في شرح المنية
الكبير بأن الحسن الخ) على هذا التوفيق يندفع التساوي بين ما في المبسوط من نسبة عدم الجواز للحسن
وما في الهداية من نسبة لا امام ثم ان التوفيق الذي ذكره الجصاص لا يتأتى في عبارة الهداية والمبسوط
فانهم اصرحتان في الخلاف خصوصاً مع تعليل المبسوط للحسن بأن في سؤاله مذلة وفي القهستاني عن
الحيط ان ظنه أي الاعطاء وجب الطلب والا فلا وقال الحسن لا يطلب في الحالتين اه فلا يتأتى
التوفيق المذكور بين رواية الحسن القائلة بعدم الوجوب مطلقاً وبين رواية الوجوب تأمل (قوله وقد
يقال أراد بالرفيق من معه من أهل القافلة الخ) لو حذف قوله من أهل القافلة لم الجواب وبدونه
لا يندفع الاراد (قوله فعلى ما سبق) أي من جوارصلاته على ما في الهداية وعدم جوارها على
ما في المبسوط كما في البحر (قوله وقد نقل الوجوب في التهر عن المعراج) عبارة التهر واذوجب
طلب الماء على الظاهر وجب طلب الدلو والرشاء كما في المعراج ولو قال حتى أسقى نذب الانتظار عند
الامام ما لم يخش خروج الوقت وعندهما ينتظر وان حاف الخروج لكن لا يجب كما في الفتح وغيره اه فأن
تري أن الوجوب في عبارة المعراج انما هو لطلب الدلو وعدمه انما هو للانتظار لخروج الوقت أي أنهما
وان قال بالانتظار وان خرج الوقت لا يقولان انه واجب والامام قال يندبه أيضاً ما لم يخش خروج الوقت

مع أن مافي الفسخ لا يفيد ذلك ونصه القدرة على الماء بملكه أو ملك ببله إذا كان يباع أو الإباحة أما ملك
الرفيق فلا لأن ملكه حار فثبت العجز وعند الجصاص لا خلاف بينهم فراه إذا غلب على ظنه منعه
ومرادهما إذا ظن عدم المنع لثبوت القدرة بالإباحة في الماء لا في غيره عنده فلو قال انتظر حتى أفرغ
وأعطيك الماء وجب الانتظار وإن خاف الفوات وأما في غير الماء فكذلك عندهما وعند لا فلو مع رفيقه دلو
وليس معمله أن يتيمم قبل أن يسأله عنده ولو سأله فقال انتظر حتى أستقي استحب انتظاره عنده
ما لم يخف الفوات وعندهما ينتظر وإن خرج الوقت وعلى هذا لو كان مع رفيقه ثوب اه
(قوله استدرك على المتن الخ) فيه أن التفصيل في كلام المحيط عام للماء وإلا فهو استدراك على كلام
المصنف الذي موضوعه الماء وعلى ما بناء عليه وهو أنه لا تأخير عنهم ما هو الاتفاق تأمل (قوله كذا رأيت
بخط الشارح) قصد بما ذكره وصف المعروف بالسكره لأن إضافة اسم الفاعل لا تفيد تعريفا
(قوله وفيه أنه يلزم التصرف الخ) فيه أنه إذا كانت ملك الغير ويعلم أنه لا يرضى بما ذكر لا يمكنه
شرعا فهو داخل تحت قوله ولا يمكنه إخراج الخ (قوله قال ط ولا يقرأ) أما إذا كان جنبا فظاهر
وإذا كان محمدا فلا كراهة القراءة في المحل النجس (قوله لينظر الفرق بينه وبين فاقد الطهورين الخ)
لعل الفرق قيام محل الموضوع في فاقد الطهورين فلا يسقط فرض الموضوع لقيام محله بخلاف مقطوع اليدين
الخ فإن أغلب المحل زال بالكية فسقط فرض الموضوع لقوات محله تأمل ثم رأيت في السندی ما نصه لأن
فاقد الطهورين يرجو ادراك المطهر بعد ذلك وهذا أعضاؤه لا يعود إلا في اليوم الموعود فلا تكليف عليه
اه ومعلوم أن لا كراهة في الكل تأمل (قوله وقال ابن الفضل بالعكس فيهما) وجهه أن المسبل
للشرب لو توضأ به يرتفع الحدث به مع بقاءه فيحصل الغرضان بخلاف ما سبل للوضوء فإنه يفتني بشربه
(قوله لأن الجنابة أغلظ من الحدث الخ) ووجه تقديمه على الميت أن مصلحة نفسه مقدمة على مصلحة غيره
على ما في السندی وقال ط لعل أولويته عليه بسبب أنه يؤدي ما كلفه من صلاة وغيرها فاحتياجه
إليه أكثر من الميت وأما أولويته على الحائض فلأنه لو اغتسل وتيمم جاز اقتداؤه بها اتفاقا وبالعكس
لا تصلح إماما وفي اقتدائها به خلاف محمد حيث قال لا يصح اقتداء المغتسل بالمتيمم اه سندی (قوله
فيساوى التعبير بناقض الأصل كافي الجراح الخ) قال في البحر وما وقع في شرح القاية من أن الأحسن
أن يقال وينقضه ناقض الأصل وضوء كان أو غسلا فغير مسلم لأن من المعلوم أن كل شيء ينقض الغسل
نقض الوضوء فالعبارتان على سواء اه هذه عبارته واعترضه في الملح بما نقله المحشي وقد يجاب
عنه بأن هذه الصورة التي أوردناها عليه في الملح تحقق فيها التقص للتميم باعتبار أنه صار محدثا فيلزمه الطهارة
للحدث وإن بقي باعتبار الجنابة فقد تحقق في الجملة والنقض في الجسم فكأن تأليفه وفي غيره أخرجه عن
المقصود منه كما تقدم ولا شك أنه بالبول في هذه الصورة يكون قد أخرج التيمم عن المقصود حيث امتنع
عليه الصلاة والمس ونحوهما وإن لم يمتنع عليه التلاوة مثلا وقد كان القصد به ابتداء استباحة جميع
ما لا يحل إلا بالطهارة فبامتناع البعض عليه يكون قد أخرجه عما هو المقصود منه بالنسبة له فلعل هذا
مراد صاحب البحر قائله (قول الشارح ولو غسلا) أتى بهذه المبالغة لدفع توهم أن المراد بالأصل
الوضوء حتى يكون موافقا للذكر (قوله فالتيمم بالجنابة بالاتفاق) ليس معطوفا على الوضوء بل هو مبتدأ
وما بعده خبره ولا يكون مشكلا إذ لا يجب التيمم بعد الوضوء تأمل (قوله ان مع في قوله مع الجنابة بمعنى
بعد) وقال السندی يمكن أن يقال ان مع في كلام صدر الشريعة على حقيقة أو ذلك في صورة ما لو

اغتسل الجنب وبقي في عضو من أعضائه لمعة وفي الماء الجنابة فتيمم لها ثم أحدث حدثا وجب الوضوء وتيمم له فوجد ماء يكفي للوضوء لا لمعة فتيمم به باقي وعليه الوضوء في هذه الصورة يتصور وجود الحدث مع الجنابة وهذا الحدث يوجب الوضوء بسبب وجود الماء الكافي له اه فتأمل (قوله الخامس أن يكفي أحدهما بمفرده الخ) المتعين حل كلام الشارح على الوجه الخامس لا الثالث كما فعله المحشي إذا المقصود أن الماء الذي وجدته إذا كان كافيا لظهوره لأنه مشغول بحاجته التي منها غسل المعة لا ينتقض به تيمم الحدث لوجوب صرفه لمعة لا به مجرد رؤيته عاذجنبنا والجنابة أغلظ من الحدث فصار معدوما في حق تيمم الحدث بخلاف ما لو وجد ماء يكفي فقط فانه ينتقض تيمم الجنابة لوجود الماء الكافي لها بغسل المعة الباقية لا تيمم الحدث لعدم وجود ماء يكفي (قوله فيغسل به المعة ولا ينتقض تيمم الحدث عند أبي يوسف) وجه قول أبي يوسف أن هذا الماء مستحق الصرف إلى المعة لان الجنابة أغلظ فصار معدوما في حق تيمم الحدث ووجه قول محمد أن وجوب صرفه للجنابة لا ينافي قدرته على صرفه للحدث ولذا لو صرفه للوضوء جاز وتيمم للجنابة اتفاقا اه من شرح المنبع بالمعنى (قوله وقد اعترض بهذا في البحر تبعا للحلية على قولهم الخ) نحو ما ذكره في السراج ذكره في المنبع شرح المجمع فانه ذكر أن الحدث لو كان على ثوبه نجس أكثر من قدر الدرهم ومعه ماء يكفي لأحدهما غسل الثوب وتيمم للحدث وهو ظاهر الرواية ووجه قال عامة العلماء وروى الحسن عن أبي يوسف أنه يتوضأ به لان الحدث أغلظ النجاسة بدليل جواز الصلاة مع النجاسة للضرورة بخلاف الحدث ووجه ظاهر الرواية أن الصرف إلى النجاسة يجعله مصليا بطهارتين حقيقية وحكيمة فكان أولى من الصلاة بطهارة واحدة ويجب أن يغسل ثوبه ثم تيمم ولو عكس لا بد من إعادة التيمم لانه تيمم مع وجود الماء بخلاف المسئلة الاولى على قول أبي يوسف لانه لو توضأ بذلك الماء لم تجزئه الصلاة لانه عاذجنبنا برؤية هذا الماء اه فتأمل (قوله وبه يعلم ما في كلام الشارح فكان الصواب الخ) قد يقال اذا انقضى مرور الناعس المذكور يكون ناقضا في النائم المتمكن بالاولى واذا كان مرور النائم الغير المتمكن المتيمم عن جنابه ناقضا يكون ناقضا بالاولى اذا كان متمكنا واذا كان مرور المتيمم عن جنابه الغير المتمكن ناقضا يكون مروره ناعسا ناقضا بالاولى فاسكت عنه مأخوذا من كلامه بالاولى تأمل (قوله ونقل في الشرنبلالية عن البرهان موافقة ابن الهمام ثم أجاب عنه فراجعها) نص ما أجاب به الشرنبلالي قلت لكن ربما يفرق للامام بينهما بأن النوم في حالة السفر على وجه لا يشعر بالماء نادر خصوصا على وجه لا تتخلله اليقظة المشعرة بالماء فلم يعتبر نومهم فجعل كاليقظان حكما أولان التقصير منه ولا كذلك الذي لم يعلم بالماء وهو قريب منه يؤيده قول الهداية والناثم قادر تقدير عند أبي حنيفة اه ونحوه في الكفاية حيث قال المسئلة مصورة فبما اذا مر نائم على الماء ماشيا أو راكبا على الدابة وهي تسير والنوم حالة المشي والسير نادر خصوصا على وجه لا تتخلله اليقظة المشعرة بالماء وكذا الغالب أن يكون مع الرفقة ويشعروهم بوجود الماء ولما كان الماء أعز شئ في السفر يتكلمون بوجوده ويبادرون إلى إحرازه في الاواني ويجب عنهم أفعال تنبهه لاحتماله اذا النوم في حالة السفر في غاية الخفة (قوله وهذا يدل الخ) أي من صدو عبارة العيون (قوله لكن يرد على الشارح أنه جعل حكم المساواة الخ) مراده أن ما ذكره المصنف انما هو حكم مسئلة الغسل الغير المنصوص عليها لا مسئلة الوضوء التي نص عليها في العيون مع أن الشارح حمل كلامه على الوضوء فالمناسب حينئذ للشارح حمله على الغسل ثم ذكر نص المسذهب في الوضوء لكن ذكر مسكين حكم ما اذا كان جنباً أكثره جريح أو صحيح كما ذكره المؤلف ثم ذكر

الاختلاف فيما إذا كان النصف صحيحاً والنصف جريحاً وان الاصح التيمم ولا يستعمل الماء وان الحكم في المحدث كذلك كما في المحيط والذخيرة والخلاصة اهـ وذكره في الخاتمة أيضاً كذلك ثم قال وكذا إذا كان محدثاً له جراحات فإن كان أكثر أعضاء الوضوء جريحاً تيمم ولم يستعمل الماء وان كان أكثر أعضائه صحيحاً غسل الصحيح ومسح الجريح وان استوى نكلموا فيه قال بعضهم لا يسقط غسل الصحيح وهو الصحيح لأنه أحوط اهـ فالأخوذ من عبارة مسكين أن حكم التساوي في المحدث هو التيمم ومن الخاتمة أنه الجمع وهذا ما فهمه الشارح منها وهذا الأصل فيه فيكون المذكور في المتن حكم المحدث في الاستواء أيضاً على أحد التصحيين والمذكور في العيون تصحيح آخر وحينئذ فالاصوب جعل المتن شاملاً للمحدث أيضاً بدون إخراجها عن ظاهره إلا لداعي له فتأمل **(قوله والمبغى الخ)** نص عبارة المبغى بيده فروح يضره الماء دون سائر جسده يتيمم إذا لم يجد من يغسل وجهه وقيل يتيمم مطلقاً اهـ **(قوله)** لأن ذلك ينحصر في عدد كالحيض مع الصلاة الخ لا يظهر هذا وما بعده بل هو من المعاقبة من الطرفين فان الحيض متى وجد لا توجد الصلاة وكذا العكس تأمل ويظهر أن المراد أن وجود الصلاة لا يمنع وجود الحيض بل يتحقق الحيض أثناء الصلاة فيفسدها ولا يتحقق أثناءه بخلاف الحيض مع الجسل مثلاً **(قوله)** في لزوم أحد الخصمين البيهقي الخ اذ لزوم البيهقي على المدعي عند القدرة عليها ولروم البيهقي على المدعي عليه عند العجز عنها **(قوله)** فيتصور فيما إذا ادعى الخ أي لا في عكس هذه الصورة والله أعلم

(باب المسح على الخفين)

(قوله وهذا) أي الاختلاف السابق **(قوله)** الأولى ذكره عند الكلام على الشرط الأول الخ لعل وجه ذكره هنا أنه لا يتأتى رؤية رجله من أعلاه الامع كونه واسعاً الذي الكلام فيه **(قول الشارح)** ينبغي أن يصير أثماً قال في الشرنبلالية في تأنيبه نظر لا يخفى **(قوله)** أي بناء على جعله المشهور قسماً الخ في القهستاني أنه ثابت بأثر قريب من التواتر وقالوا على قياس قول أبي يوسف يكفر جاحداً ذلك اهـ فجعل علة الأكفار عنده أن الآثافه قريبة من التواتر لا كون المشهور قسماً من المتواتر **(قوله)** وكان الامام توقف في إفادته ذلك أولم يثبت عنده الخ الا صوب في وجه عدم الأكفار عنده هو أن وقوع الخلاف فيه في الصدر الأول وان ثبت الرجوع عنه يورث شبهة دائمة للكفر وان كان منكراً المجمع عليه والثابت بالتواتر كافر وأبو يوسف لم يعتبره شبهة حيث ثبت الرجوع عنه ولا يليق جعل الأكفار على قوله مبني على جعله المشهور قسماً من المتواتر لما نقله عن التحرير من أن الحق عدم الأكفار بانكار المشهور الخ تأمل **(قوله)** أي لا يلزم أن يجعل له صورة الخ وقال عبد الحلیم أي لا يلزم تصويره بصورة معينة اهـ أي أنه لا يحتاج إلى التصوير لأنه نفي التصور العقلي وحينئذ لا يرد ما في الشرح عن القهستاني تأمل **(قوله)** لا يشف الجوب الماء إلى نفسه أي ماء المسح لا ماء الغسل كما في الامداد **(قوله)** وفي حاشية أخى جلبي على صدر الشريعة أن التقيد بالخفين الخ في حاشية عبد الحلیم ما يفيد اشتراط الخنفة في المنعيل لافي المجلدين وعبارته ذكر المصنف الجورين ثلاثة أحوال يجوز المسح عليها فيها وقدم الأولى لكونها مختلفاً فيها في الأصل فكان تقديمها أنسب وذكر الثانية لاشتراط الخنفة فيها أيضاً لكن جواز المسح فيها متفق عليه أولاً وآخراً وذكر الثالثة لأن الجوب أعظم من كونه خفياً أولاً فعمل أن لا كل واحدة ولزمتها نكتة كما لا يخفى **(قوله)** أقول بل هو مأخوذ من كلام المصنف أي حكم المسئلة في ذاته وان كان مخالفاً لما

قال في حاشية صدر الشريعة (قوله صلى الله عليه وسلم) أي والعصر بعده قبل وقت الحدث
(قوله) ولا شئ أن الخف كم متصل) لعل حقه لأن خرق الخف كم متصل فإن المتصف بالكثرة أو الكبير
الخرق لا الخف أو أن الكلام على تقدير مضاف (قوله الرسع) هو المفصل بين الساق والقدم
قاموس (قوله) إلا أن يجب عن الاشكال بأنهم بنوا ذلك الخ) لا يستقيم هذا الجواب فإننا إذا لم نصح منه
التييم للوضوء فلزمه بعسل أعضائه جميعاً ولا نكتفي منه بمسح خفيه بل الصواب في الجواب عن الاشكال
أن تصور بمالوتوضأ بماء مسخن وفي قبل غسل رجله وخاف ذهابهما من استعمال الماء البارد (قوله)
لكن علمت الفرق بينهما وهو أنه يلزم الخ) قد علمت ما في الفرق المذكور وأن من قال بعدم التيم لخوف
البرد انما قال به لعدم تحققه وأنه مجرد توهم فلزمه أن يقول بغسل الرجلين لا بالتييم ولا ببقاء طهارتهما
تأمل (قوله) أي فلا ينافي قوله ولا عبرة بخروج عقبه الخ) فيه أن ما ذكره المصنف قول أبي يوسف
وما روى قول الامام كما هو صريح شرح الوفاية للشننوي ومحمد يعتبر لصحة المسح بقاء مقدار ما يجوز
المسح عليه وهو ثلاث أصابع فلا عبرة بخروج أكثر العقب ولو بنية التزنع على قول أبي يوسف الذي مشى
عليه المصنف تأمل من السندی (قول الشارح وكذا القهستاني لكن باختصار) عبارة
القهستاني وناقضه خروج العقب الى الساق أي ساق الخف ويحتمل أن يراد أكثر القدم بعلاقة الجزئية
فإن خلاصة المتداولات أن خروج القدم ناقض بلا خلاف وأما خروج أكثرها ونصفها أو كل العقب
أو بعضها أو قدر ثلاث أصابع من ظهر القدم فغيره خلاف والصحيح هو الاول كما في الكافي وأكثر المشايخ
على الاخير وهذا كله اذا بدله أن ينزع الخف فخره أما اذا زال لسعة أو غيرها فلا نقض بالاجماع لذا
في النهاية فتوهم بعضهم أن قوله وهذا كله الخ راجع للخلاف المذكور فكأنه قال محل هذا الخلاف اذا
بدله أن ينزع الخف ولا شئ أن هذا خرق للاجماع ولدفع هذا التوهم أشار الشارح أن اسم الإشارة راجع
للقض بزوال العقب لا لجميع ما قبله حيث قال وما روى من النقض الخ وعبارة النهاية صريحة في ذلك
ونصها على ما في حاشية القهستاني قلت انما يبطل مسح الخف بزوال العقب عن مكانه اذا بدله نزع
الخف فخره التزنع حتى زال عقبه فأما اذا زال عقبه باعتبار سعة الخف أو لمعنى آخر وليس من نيته نزع
الخف لا يبطل المسح اجماعاً اهـ وحينئذ تبين لك أن نسبة القهستاني للتوهم ليس لايهاً كلامه النقض
بمجرد التحريك فان في صدر كلامه ما يدفعه بل لأن كلامه يوهم أن خروج القدم ونحوه مما ذكر لا ينقض
الا اذا كان بفعله وعبارة الشارح في شرح الملتقى وقيد بنية التزنع فان لم ينو فلا نقض بالاجماع ولذا عبر
في الجمع بالخراج كما يعلم من البرجندی معزيانهاية وكذا القهستاني لكن باختصار حتى زعم بعضهم
أنه خرق الاجماع وليس كذلك الخ وليس فيها ما يدل على رجوع الضمير في لما روى (قوله) يلزم منه
القول بالنقض الخ) هذه الملازمة ممنوعة (قوله) تمة الخ) في الهندية معزي بالسراج والظهيرية ولو توضأ
وربط الجبيرة ومسح عليها وغسل رجله ولبس الخفين ثم أحدث يتوضأ ويمسح على الجبائر والخفين
وان برئت الجراحة قبل أن تنقض الطهارة التي لبس عليها الخف فإنه يغسل ذلك ويمسح على الخفين وان
برئت بعد أن انتقضت تلك الطهارة فعليه نزع الخف اهـ واعلم أن الفرق الذي ذكره المحشي لا يظهر
فارقا بين المسئلتين فان ظهور الحدث السابق بالبرء متحقق فيهما ولذا الزمة غسل موضع الجبائر فهما بل
الفرق هو أنه في الاولى تبين بحدوثه قبل البرء أن اللبس لم يكن على طهارة تامة وفي الثانية تبين أنه على
طهارة تامة وقت الحدث وحينئذ فالمانع منه في الاولى في التارخية عدم وجود شرطه فلا يصح عد

ما ذكر من النواقض تأمل **(قوله ثم تخفف)** أى ثم أحدث **(قوا)** وفيه مسئلة عجيبة وهي ما لو سافر فلما دخل في الصلاة سبقه حدث فعاد إلى مصره للموضوع فتمت مدة الإقامة قبل العود إلى مصلاته فسدت قياساً لانقضاء ثبوت الصلاة لاستحسانا ولم يتم حتى عاد فلا كلام في انتقال مدته إلى السفر لكنه يتم الصلاة هنا وهي عجيبة حيث عدم مسافر إلى حق المسح مقيماً في حق الاتمام اهـ لكن في البحر قد علمت أن الجمع بطلان الصلاة **(قوله)** معناه عدم جواز الترتل الخ لكن يبعد إرادة هذا المعنى أن القول بالوجوب عند الكل مقابل لما قبله من القول بالوجوب عنده والفرضية عندهما وعلى ما قاله المحشى يكون هذا القول عين القول الأخير وحيث لا يصح مقابلة به وظاهر المقابلة يقضى بأنهما قولان مختلفان لكن قد يقال يكفي لعمدتها المغايرة الصورية وكان قائلاً صدر منه العبارة الأخيرة وقائلاً صدر منه ما قبلها فجمع بينهما باعتبار ظاهر المخالفة تأمل ثم ما في شرح الجمع انما أفاد أن الفتوى على الوجوب بالمعنى الذي بينه المحشى وليس في هذا تصحيح قولهما بالفرضية وإن الفتوى عليه وما في المحيط وغيره لم يصح قول الإمام بالوجوب انما صحح أنه واجب عنده نعم ما في العيون فيه تصحيح قولهما وأن الفتوى عليه **(قوله)** ولم يظهر لي وجه هذا التفريع هنا قد يقال أنه مفرع على قوله لأنه كالغسل لأن اعتباره كالغسل ينفي ضعفه فيفيد صحة امامته الأصحاء فصح تقريره عليه **(قوله)** وعن الثاني أنه يجب المسح على العصابة الباقية وجهه أنها بمنزلة خف فوق خف (قول الشارح بل خفيه) يعنى لو مسح على الجبيرة وغسل الصبيحة ثم تخفف ثم أحدث جازله المسح عليهما لأن الرجلين مغسولتان أحدهما حقيقة والأخرى حكماً **(قوله)** وهو أنه ليس خلفاً عن غسل ما تحته ولا بدلاً أى ليس بدلاً لمقابل بدلاله بعض أحكام الخلف كما في السندى تأمل

باب الحيض

(قوله) والاصل يطلق على الكثير الغالب فعلى هذا يكون العطف من عطف المرادف ويحتمل أن يكون المراد بالاصل ما كان حدوثه بدون عارض فيكون عطف مغاير إذا انفاس لعارض الولادة والاستحاضة لعارض المرض **(قوله)** قيل ولا ثمرة لهذا الاختلاف قد يقال بظهورها في الإيمان فيما لو قال بعد الانقطاع إن كنت حائضاً فعبدى حر يعنى على أنه من الأحداث لا على أنه من الانحاس **(قوله)** على طريق الاستحاضة قهستاني عبارته وأقله أى أقل الحيض أومدة أقله وأقل المدة من الحيض على طريق الاستحاضة ثلاث أيام بالصب على الظرفية على الأول والرفع على الظرفية على غيره اهـ وأعلم أن أقل وأكبر بعض ما يضاف إليه ولا يخفى أنه على الأول يصح أن يقال أقل الحيض بمعنى المانع أو الدم كائن في ثلاثة أيام بالزوم دعوى الاستحاضة وكذا على الثاني والثالث يقال مدة أقله وأقل مدته بالمعنى المسدود ثلاثة أيام نعم على الاحتمال الأول إذا قرئ ثلاثة بالرفع احتج للاستخدام إذا ثلاثه ليست حيضاً بالمعنى المذكور بل يعنى المدة تأمل **(قوله)** حق العبارة أن يقال الخ لم يظهر ما يوجب فساد عبارة بل هي مستقيمة مساوية لما قاله المحشى إذ كلما تحقق قولك بعد حر وج قل الود تحقق قولك قبل حر وج أكثر الود والنفس ما يخرج عقب أكثر الود **(قوله)** وقضى عنه ثمانية عشر شهراً الخ احتمال أن الطلاق كان بعد ساعة فلا تحسب تلك الحصة وذلك عشرة أيام الساعة ثم يحتاج إلى ثلاثة أطهار وثلاث حيض **(قوله)** والظاهر أن حكمها في الاستمرار حكم المبتدأة لم يظهر في وجه ما استظهره ثم ظهر أن مرادها المبتدأة من لها طهر صحيح فقط فهذا حيث رأته صحيحاً يكون حكمها

حكم من لها طهر صحيح فقط ويكون طهرها في زمن الاستمرار خمسة عشر وجبها عشرة **(قوله أو آخره)**
 أي أو وسطه **(قول الشارح أربعة عشر)** ثم لا يحزيمها في أحد عشر اه من شرح البركوة **(قوله لو أفتى)**
 مفت بشئ من هذه الأقوال في مواضع الضرورة الخ) أي بان طالت عدتها ففعلت فرجها بدوا حتى
 رأت مصفرة مثلافه في حيز وان لم يكن في أيام حبسها **(قول الشارح قيل هوشى الخ)** عبر عنه بقيل
 إشارة إلى ضعفه والراجح أنه عبارة عن انقطاع الدم وألوانه بالكلية **(قوله واستظهر في التهر الثاني)** عبارته
 مقتضى النظر أن يقال بحرمة مباشرتها له حيث كانت بما بين سرتها وركبتها لا ما إذا كانت بما بين سرتها
 وركبتها كما إذا وضعت يدها على فرجها **(قول الشارح لدون أفله)** يعني لم يبلغ ثلاثة أيام سندی **(قوله قلت)**
 قد يفرق بين تحقق الحيض وعدمه التعليل الآتي من أن العود في العادة غالب يفيد عدم الفرق مع أن
 الأصل أن الدم دم حمة **(قوله لانه لا اغتسال عليها لعدم الخطاب)** ظاهر على القول بان الكفار غير مخاطبين
 بفروع الشريعة فعلا واطهره أن على مقابله يكون حكم الكتابية كالسلمة ولذا قال الحموي عقب قول
 الأشباه وإذا انقطع دم الكتابية لأقل من عشرة حل وطؤها بمجرد الانقطاع ولا يتوقف على الغسل لانها
 ليست من أهل ما نصه بناء على أن الكفار غير مخاطبين بالفروع في الفعل **(قوله ولعل وجه شرطهم الصلاة)**
 به الخ وقال الرجحي وجه انتظار الغسل في حل الوطء أن زمن الغسل من الحيض قبل العشرة فلو وطئها
 قبله كان وطئها في الحيض وكذا لو تيمت لاجل وطئها لانها لو وجدت الماء بعد ذلك بطل تيمها ووجب
 عليها الغسل فيكون وطئها في حال الحيض بخلاف ما إذا صلت بذلك التيم فان حكم الشارع بحمة تيمها
 حكم بخروجها من الحيض اه سندی **(قوله بحر عن المجتبى)** نحوه في الكفاية وعزاه للمشايع وعبارتها
 لكن ما قالوه في حق القربان وانقطاع الرجعة والترجح بالآخر لا في جميع الأحكام الأثرى إذا طهرت عند
 غيبوبة الخ **(قوله وأما في حق بقية الأحكام فلا يشترط الغسل الخ)** ما قاله محل نظر وتأمل فانه لم يظهر فرق
 بين الصلاة والصوم وبين القربان وانقطاع الرجعة وجواز التزوج فانما لا يحكم بطهرها فيما ذكره إلا بأحد
 أشياء الانقطاع لعشرة أو صبرورة الصلاة دينا في ذمتها أو الاغتسال أو التيمم بلفرق نعم إذا انقطع لعشرة
 لا يجب عليها القضاء إذا أدركت زمن التحريم كما ذكره الشارح وفي الصوم إذا انقطع لأكثره قبل
 القبر بساعة ولو قلت يحزيمها الصوم ويجب عليها القضاء وإذا كان مع القبر أو بعده فلا وز في العناية
 إذا كان دون العشرة فان فيه مدة الاغتسال من جملة حبسها فلا بد أن تدرك من الوقت مقدار ما يمكنها
 أن تغتسل فيه وتحرم للصلاة لتصير مدركة لجز من الوقت بعد الطهارة ليجب عليها قضاء تلك الصلاة اه
 وقال الزيلعي قوله أدنى وقت صلاة وهو ما إذا أدركت من الوقت بقدر أن تقدر على الاغتسال والتحريم
 لان زمان الاغتسال هو زمان الحيض فلا تجب الصلاة في ذمتها ما لم تدرك قدر ذلك من الوقت الخ اه
(قوله وهذا صريح في إفادة هذا الحكم لهذه المسئلة الخ) زاد الحموي في حاشية الأشباه من فن الفرق
 والجمع في المستثنيات على ما نقله عنه السندی أن الغسل من الحيض فرض بالكتاب وأما النفاس
 فلا بل بالاجماع ومستحل الوطء فيه كافر على ما في البحر والنساء في حكم المريضة مرض الموت ونبرعاتها
 من الثلث ووضوء الحائض مستحب لان الحيض يكثر فتتسى العبادة ولو كان حدها الجلود هي نفسها لا تحذ
 حتى تخرج من نفاسها بخلاف الحيض اه فعلى هذا يكون الخلاف في التكفير انما هو في وطء الحائض
 لا في النفاس تأمل **(قوله ويؤيده ظاهر الأحاديث)** أي حيث اقتصر فيها على تصدقه بما ذكر ولم ينص
 فيها على تصدقها أيضا **(قوله والاولى عدم ذكر هذا القيد الخ)** قد يقال ان قصد المصنف بيان عدم

منع دم الاستحاضة للصلاة ونحوها لإبـان حكمه مطلقا بدليل قوله لا يمتنع صوما الخ وهذا انما يكون
 بتشبيهه بالرعاف الدائم وقتا كاملا ولو حذف لفظة دأـم لا يستقيم اطلاق قوله لا يمتنع الخ والا حسن جعل
 قوله وقتا كاملا راجعا الى كل من المشبه والمشبـبه كما أن ضمير لا يمتنع راجع لكل منهما ويكون مفهومه
 أنه اذا لم يكن دم الاستحاضة وقتا كاملا يكون مانعا للصلاة ونحوها تأمل (قوله) وعليه في دم فيقال
 (الخ) أو يكون تعريفه شرعا هو تعريفه لغة (قول الشارح والا فذات جرح الخ) قال الرحـمـي هذا
 ظاهر على قول أبي يوسف الذي جعل النفاس اسما للدم وأما عند الامام الذي يجعله نفس الولادة فينبغي
 أن تكون نفـسـا عنده مطلقا اهـ سـنـدى (قوله) وأنه لا يحصل به الفصل بين طلاق الستة والبدعة
 وذلك أن السنة فـيـن أراد أن يطلقها أكثر من طلفعة أن يفصل بمحيضة والفصل بالنفاس لا يتصور
 لانقضاء العدة بالوضع والطلاق في النفاس بدعي كالحيض (قوله) فان لم يقع في زمان العادة تصاب انتقلت
 زمانا الخ) وذلك كما اذا كانت عاداتها خمسة في أول الشهر فظهرت خمسة أو ثلاثة أيام من أولها ثم رأت
 أحد عشر يوما فحيضها خمسة من أول ما رأت اهـ شرح بركوى (قوله) فان كان الواقع) أي زمن
 العادة (قوله) مساويا لعادتها الخ) أي كالوطهرت خمسة ورأت قبلها خمسة وما بعدها يوم مادما خمسة
 حيض لو وقوعها بين دمين ولا انتقال وقوله والا انتقلت العادة عددا الخ وذلك كالوطهرت يومين من أول
 خمسة ثم رأت أحد عشر يوما فالثلاثة من عاداتها حيض اهـ منه (قوله) فان لم يتساوبا) أي العادة
 والمخالفة (قوله) لكن بشكل على ذلك قول البحر الخ) يمكن أن يقال ان مراد الفقهاء انما هو تمام
 استبانة الخلق ولا ينافي هذا أن مبدأ الاستبانة يكون في أقل من ذلك وعلى هذا يكون لفظ الخلق المضاف
 للضمير مفردا مضافا في تأمل (قوله) فائدة هذا الحكم الاعتداد بالاشهر) الاظهر أن فائدة الحكم ارتفاع
 الخلاف في حد الاياس به اذا عتد ادها بالاشهر لا يتوقف على الحكم به (قوله) لكن صرحوا بان ما فهم
 النائم الخ) أي فقطضى ما صرحوا به أن لا يكون الزكام ناقضا لاولى لا بعـانـه من الرأس الذي ليس محل
 التماسه وانبعث الاول من الجوف الذي هو محلها لكن يفرق بينهما بان الزكام خارج بعلة بخلاف
 ما فهم النائم ولومنتنا (قوله) والنقطة) في القاموس النقطة وبكسر وكفرحة الجـدري والبثرة
 (قوله) البثرة) خراج صغير قاموس (قول الشارح بان لا يجحد في جميع وقتها الخ) يصلح تصويرا
 للاستيعاب بقسميه فلو أخرجه عن قوله ولو حكى المكان أتم ليكون تصويرا له بقسميه الحقيقي والحكمي
 (قوله) ثم ان انقطع في أثناء الوقت الثاني بعيد تلك الصلاة) أي لعدم الاستيعاب (قوله) فان لم يمكن
 التوفيق بحمله على ما في المتن الخ) أي بان يقيد قوله أن يصيبه مرة أخرى بالصلاة ووجه تأييد ما في
 الحلية لهذا التوفيق أنه قال الى أن تصلى وحكاية الاجماع في عبارة الزاهدي عليها مبنية على عدم اعتبار
 القول بعدم الوجوب أصلا لضعفه (قوله) بخلاف من لو استلقى لم يسـل فانه لا يصلى مستلقيا) لان الصلاة
 كما لا تجوز مع الحدث الا لضرورة لا تجوز مستلقيا لالهـا فاستويا وترجـح الادعاء فيه من احرار الاركان
 فتح (قول الشارح وورده لا يبقـي داعـر) في القهستاني عن الزاهدي لولم يعالج مع القدرة عليه وصلى مع
 السيلان لم يجز اهـ وفي السراج لو كان في حلقه جرح اذا مجدسال واذا وأتم يسـل وهو يقدر على القيام
 والركوع والسجود فانه يصلى قاعدا بالاماء ومع هذا الوصلـي فائما وركع وسجد جاز وكذا لو كان يـرجـله
 جرح اذا قام سال واذا قعد لم يسـل أو كان اذا قام سلس بوله واذا قعد استسلس أو كان شيخا كبيرا اذا قام عجز
 عن القراءة واذا قعد قرأ جاز أن يصلى قاعدا في هذه المسائل وكذا المرأة اذا كان معها ثوب لا يستـر

جميع بدنهما قائمة ويسترقاعدة جاز أن تصلى قاعدة وإن كان حرجه إذا قام وقعد سال وإذا استقر على قفاه لم يسئل فانه يصلى قائما يركع ويسجد اه سندی والله سبحانه أعلم

باب الانجاس

(قوله ولا يسقط وجوب ازالته باعذر) أى مع قيام المحل فلا ينافى السقوط بمعنى عدم الافتراض ابتداء فى المسئلة الآتية تأمل (قوله وحاصله أن الانجاس ليس جمعا الخ) لكن ما فى العباب مبنى على بقاء لفظ التجس على مصدر يته فلا ينافى ما فى الشرح من جمعه جمعا لانه ناظر لما بعد جمعه اسما ولا مانع من كلا النظرين تأمل (قوله فلو قال المصنف رفع خبث الخ) قد يقال لم يقل رفع خبث لانه ربما يخفى معناه فيحتاج الى التفسير اه سندی (قوله الاباء المطلق) أى لا يغيره من المائعات فلا ينافى أن محمد يقول بالطهارة بانقلاب العين على أن موضوع كلام الجرازة التجاسة وانه لا يجوز الا بالماء المطلق وانقلاب العين ليس فيه ازالة التجاسة أصلا حتى يرد عليه بل فيه انقلاب عين من حقيقة الى حقيقة أخرى تأمل (قوله وليصل فيهما) قال المصحح هكذا بخطه ولعله فهم أى النعل والبحر لفظ الحديث اه ولفظ الحديث على ما فى السندی نعليه بالتثنية (قوله الحل) هو امر ارحم على جرم صكا قاموس (قوله نكته قال بعده والاقرب الخ) الاحسن الرجوع لما فى شرح المنية والينابيع فاه صريح فيما قاله الشارح من التفصيل وما استدلل به فى الحلية من عبارات مشاهير الكتب لاثبات الكراهة الترهية يمكن ارجاعه لما قاله الشارح (قوله لصغر عينه وضعف بصره قاموس) أى والخفش صغر العين وضعف البصر كما فيه أيضا (قوله وهو متجه على القول بأنه لا يثوكل) وكذا على مقابلة تأمل (قوله والمراد ربع مادون الكعبين لا ما فوقهما الخ) الظاهر أن اعتبار قدر الربع بمادون الكعبين انما هو على مقابل القول باعتبار ربع جميع الثوب ولو كبير تأمل (قوله لان المتن يقتضى نجاسته باء الخ) قال السندی التعبير بالعقولة صورة التجاسة فى دم السمك وتولد العباب من اللحم التجس ولعدم الاتفاق على طهارتها وان كانت هى المذهب اه (قوله وقول الخلاصة المار المختار أنه نجس اذا كان أكثر من قدر الدرهم غير ظاهر) فيه أنه انما اعتبر فى الخلاصة الزيادة عن الدرهم لتجاسة الثوب لا لتجاسة الماء تأمل (قوله لكن قد يفرق بينهما بان البول الخ) بالتأمل فى هذا الفرق لم يظهر منه ما يفيد عدم صحة الخاق مسئلة البول المتصل بمسئلة الدهن تأمل (قوله ولا ينفعه هذا التأويل) أى يحمل كلام القنينة على ما اذا كان الرش أكبر من رؤس الابر (قوله والا فلا ضرورة) فيه أنهم اعتبروا أصل الضرورة للقول بالعفو ولا يشترط تحققها فى كل شخص كما بعلم ذلك مما قالوه فى المعفوات كالقول بالعفو عن الدرهم وعن الرشاش ونحوهما للضرورة فاهم لم يشترطوا تحققها فى كل شخص (قوله وأيضاً فإن الجارى فيه تفصيل وهو الخ) التفصيل الذى ذكره فى الجارى لا يصلح دليلاً ولو لم يبق ابقاء المتن على ظاهره فان مفاده أنه لو حمل على الجارى لا يصح اطلاق القول بالتجاسة لهذا التفصيل فيقال لو أبقي على ظاهره من شموله الورود بقسميه لا يصح الاطلاق بالنسبة لقسم الجارى إلا أن يراد به ما قابل الجارى وعلى ارادة الجارى كما فعل الشارح لم تغف الاشارة لخلاف الشافعى اذ مسئلة الخلاف تعلم بالاولى كما ذكره المحنى والتفصيل فى الجارى قد نبه عليه الشارح مع حكاية الخلاف فيه فاصنعه الشارح أتم فائدة من ابقاء المتن على طاهره (قوله أما الثالث فهو نجس عنده الخ) أى ويحكم على الثوب بالطهارة بمجرد وضعه فى الماء ولا ينجس الثوب بمخالطته الماء النجس للضرورة وفى السندی وأما الماء الثالث فهو طاهر

طاهر عندهما إذا انفصل أيضا لانه كان طاهرا وانفصل عن محل طاهر وعند أبي حنيفة نجس لان طهارته في المحل ضرورة تطهيره وقد زالت وانما حكم شرعا بطهارة المحل عند انفصاله ولا ضرورة في اعتبار الماء المنفصل طاهرا مع مخالطة النجس اهـ **(قوله)** أما على القول الثاني أي القول بان قلب الحقائق غير ثابت **(قوله)** هذا سهو من الشارح الخ القول بعدم وجوب الاعادة في الصورة المذكورة نقله في الخزانة حيث قال فلو صلى مع هذا الثوب صلوات ثم ظهر أن النجاسة في الطرف الآخر لا يجب عليه إعادة الصلاة فلو نقلها الشارح لكان أسلم اهـ سندی **(قوله)** لكن فيه نظر لانه يلزم عليه الخ لا نظرقاته على جعل الدم الرقيق ونحوه من النجاسة الغير المرئية يكون تطهيرها بغلبة الظن طهارة محلها وذا لا يكون إلا بعد زوال عينها وعلى التقدير بالثلاث لا بد من زوال الأثر أيضا في الدم المذكور ونحوه فان من قدر بها انما قدر بها انباء الغالب وهذا من غيره كما يأتي له تأمل **(قوله)** تبعا لطهارة البدن الخ عبارة طهارة الخ **(قوله)** كما فسر به في البحر والقنح وقسر الاثر في المنبع بالطعم سندی **(قوله)** وظاهره الخ أي المتن لا الفهستاني فان فيه التصريح بقيد أن يشق الزوال **(قوله)** وجب زوال عينه وطعمه وريحه انما يظهر على القول الثاني المذكور في المحيط في مسألة غسل الثوب عن الجرو والافلا يظهر فرق بين ريح الجرو والدم تأمل ثم ان مسألة ذلك الميتة انما شرطها زوال الدسومة ولم يشترط زوال الريح فلا تصلح مخصصة لهذه المسئلة إلا بالنسبة للدسومة **(قوله)** وأما حكم بيعها فينبغي جوازها فيه أنها اذا كانت غير مائية المولد ولها دم سائل فهي نجسة لا يجوز بيعها لعدم جواز الانتفاع بها بخلاف السريقين وما بعده فانه يجوز الانتفاع به فيجوز بيعه **(قوله)** والفرق بين الوشمة وبين السن الخ قال السندی لقائل أن يقول ان الدم السائل لما تجمد وانجس ثمة فهو عين النجاسة أيضا وأما عدم وجوب غسل العين فيما لو اكتمل بكحل نجس فلا مبرر أحدهما أنه لم يكن عين النجاسة بل هو متنجس وتاثيرهما أن غسل داخل العين واخراج الكحل منه لا يخول عن ضرر اهـ والظاهر أن الحديث المذكور لا دلالة له على شيء في مسئلتنا قول الشارح بل يستصحب في غيره من سجد أي بالدهن المتنجس لا بد من الميتة اهـ سندی وبه يستقيم كلام الشارح **(قوله)** وهذا شرطي غير البدن ونحوه الخ لا حاجة الى ما ذكره فانه داخل تحت قول الشارح والافلقلعها كما يأتي له والمراد بالشرب التام منه **(قوله)** المتخذ من البردى بالفتح نبات قاموس **(قوله)** وبخلفه غيره مرارا بالجريات الخ لا يظهر في مسألة الغدير فانه لا جريان فيه وإذ لم يكن يكفي بمجرد الغمس فيه لتحصيل سنة التليث في الغسل كما تقدم فالظاهر ما يأتي عن السراج تأمل

(فصل في الاستنجاء)

(قوله) وأيضاً فانه لا يشمل ما لو أصاب الخرج نجاسة الخ فيه تأمل فان ما في المغرب كتعريف الشارح لم يقيد النجاسة بالخارجة منه تأمل **(قوله)** يحمل الاول على ما اذا لم يكن مستأجرا أي وحمل ما في البحر على ما اذا لم يكن الحدار لغيره ولم يكن مستأجرا **(قوله)** أولم يكفوا بصرهم أي بمعنى الواو فان ترك الاستنجاء انما هو فيما اذا لم يجد سائرا مع عدم كف بصرهم تأمل **(قوله)** استدلال على سقوط اعتبار ما على الخرج الخ لا يخفى أن منخول لام التعليل هو الدليل فيكون الكلام مسوقا للاستدلال على عدم كراهة الصلاة معه بسقوط اعتبار ما على الخرج ففي كلامه قلب ويقال سقوط ما على الخرج يدل على عدم الكراهة ولو بدون استنجاء مع أنه انما هو فيما اذا حصل الاستجمار قول المصنف كما كره استقبال القبلة قال في الهداية

مطلب ادا مة مد الرجل
جهة القبلة ترتبه الشهادة

وبكره استقبال القبلة بالفرج في بيت الخلاء لانه عليه السلام نهى عن ذلك والاستدبار بكره في رواية لما فيه من ترك التعظيم ولا بكره في رواية لان المستدبر فرجه غير مواز للقبلة وما يخطئ منه الى الارض بخلاف المستقبل لان فرجه مواز لها وما يخطئ منه يخطئ اليها اه قال في العناية يعارض هذا ما جاء في حديث ابن عمر انه عليه السلام قال لاستقبلوا القبلة بغائط أو بول ولا تستدبروها ولكن شرفوا أو غربوا أحببانه محمول على أن المراد به أهل المدينة لانهم اذا استدبروها صاروا متوجهين الى بيت المقدس فكان مكرها اه فعلى هذا الجواب بكره استقبال الحرم المدني أيضا وان لم يكن متوجها نحو القبلة وكذا على ما علل به للرواية الأخرى من ترك التعظيم (قوله) وهذا يقتضي التحريم فليحرم ما سألني محمول على ما اذا اعتاد مد الرجل اليها فلا يقبل شهادته لان الصغوة تكون كبيرة بالمداومة فلا ينافي ما ههنا من كراهة التزيه (قوله) ثم هذا يغني عنه ما قبله (يطهر أنه لا اغناء لانه في الثقب المطلق وما قبله في المضاف الى الفأرة ونحوها ولا يلزم من الكراهة في الاول الكراهة في الثاني) (قوله) قيد ذلك في الغزوية بقوله والهواء يهب الخ مقتضى تعليل السندی عدم التقييد ونصه خشية تلوث بعض المارة من في الخيمة ولو راحة التجاسة (قوله) لفظه كما في البرهان عن أبي داود الخ) أفاد السندی أن ما ذكره الشارح أخرجه الزمذني والنسائي وان أبادوا زاد بعد مستحكمة ثم يغتسل فيه وفي رواية ثم يتوضأ فيه الحديث اه (قوله) وعليه فهو مندوب الخ) فيه أن ينبغي عدم الاطلاق للوجوب غالبا فهي موافقة لما قبلها (قوله) وينبغي أن يغيب في المحل الخ) هذا انما يظهر فيما اذا احتشى بعد الوضوء فعالية الشيطان ومذهب الشافعي موافق للذهب في انتفاض الطهارة بظهور الرطوبة على الطرف الخارج ويقول الشافعي بعدم صحة صلاة حامل ما اتصل طرفه الداخل بنجاسة بدون اتصال طرفه الخارج بها (قول الشارح) ويشترط ازالة الرائحة عنها) قال ابن السكينة الذي يظهر أن هذا فيما زاد على الدرهم وأما فيه فلا يشترط زوال العين فضلا عن الرائحة ثم قال لقاتل أن يمنعه بان هذا في حق المحل اذا لم تنسج التجاسة بالماء لكنه لما غسل وذلك تجاوزت الموضوع فزادت على درهم وبقي أثرها وهو الریح فلا بد من زواله لتحقيق الطهارة اه انتهى سندی (قوله) ولوعبره كما في نور الايضاح لكان أولى) قال السندی الاول ما في نور الايضاح لعمومه الریح والطعم ويمكن أن يقال بان ظهور الارز يدل على وجود العين فينجس به ما أصابه وقد أشار الشارح اليه بالمسئلة التي تليها فاستغنى ههنا ذكر العين عن ذكر الأثر وفي الثانية بعكسه ليفيد لزوم أحدهما الآخر وهذا في صناعة البديع سمي احتباكا اه (قوله) ويخالفه ما في الذخيرة وغيرهما مما حاصله انه ان غلب الخ) يظهر عدم المخالفة ويحمل كلامه على تفصيل الذخيرة ويدل على ذلك ما ذكره الفرق بين الاواني والسياب الا أن في كلامه غاية الإيجاز تأمل (قوله) الا في الاواني لغير الوضوء والغسل الخ) عبارته في الحظر والاماحة الا في الاواني للوضوء اذ له خلف وهو التيمم بخلاف ستر العورة اه تأمل (قوله) ولو أدخل في اصبعه مراما كقول العم بكروه عنده) وجه الكراهة استعمال النجاسة لان الجلدة نجسة بجواره ما قها من النجاسة فلو غسلها وكاتب من ذكبه فلا كراهة فيما يظهر (قوله) لا نجس عند أبي حنيفة وأبي يوسف) وأما عند محمد فينجس لان الماء الجاري لا ينجس لان بعضه يظهر بعضا وهذا لا يكون الا للماء عنده لان المانع كالا يظهر النجاسة عن البدن لا يظهر بعضه بعضا اه سندی (قوله) ولذا نقل في التتارخانية أن رطوبة الولد عند الولادة طاهرة) عبارة السندی وكذلك رطوبة الولد عند الولادة الخ ولعلها أولى فان التعليل الذي ذكره غير ظاهر تأمل (قوله) وهو قول محمد والفقوى عليه) للضرورة كما اذا اختلط

(كتاب الصلاة)

(قوله) وقد يقال المراد أنها صارت قربة بواسطة الخ) وقال السندي لما كان شأن الخادم استقبال محذومه عند مباشرة الخدمة وكان الحق جل شأنه منزها عن الجهة والمكان جعل استقبال البيت الشريف قبلة للصليين امتحانا للعبادة ليظهر المطيع من العاصي كما أنه جعل زيارة البيت زيارة لرب البيت فغنى كونها شرعت بواسطة الكعبة أنه أمر بعبادة الله تعالى بهذه العبادة بواسطة استقبالها (قوله) فهي منه لأنه من متعلق التصديق فيه أنه حيث كان من متعلق التصديق لم يكن منه بل من متعلقه (قوله) وإن كان عيسويا) منسوب إلى عيسى الاصغهامي اليهودي (قوله) فقوله بعد ذلك والافالجزء الاخير تكرار أجاب السندي عن التكرار بأنه ذكر قوله والافالجزء الاخير مع شمول قوله والافالجزء اتصل به الاداء له لينبئ عليه فائدة وهو ما اذا أخر صلاة العصر إلى وقت التغيير فإنه يجوز أدائها فيه لأن السبب هو الجزء الاخير وهو ناقص ولينبئ عليه أيضا فائدة أخرى في حق من صار أهلا فيه كما أشار إليه الشارح بقوله حتى تجب على مجنون ومعنى عليه الخ اهـ (قول الشارح بجزء) أي غير الجزء الاول (قول المصنف فالجزء الاخير) أورد عليه في البحر قبل الاذان من يبلغ أو أسلم في الجزء الناقص لا يصح منه في ناقص غيره وأجاب عنه فانظره (قوله) لأنه لا نقصان في الوقت نفسه وانما هو الخ) مقتضاء عدم الاضافة لجميع الوقت الذي الكلام فيه بل الاضافة إلى الجزء الأخير (قوله) الظاهر أن أولها وجوب العشاء لان الخ) كانه فهم أن المراد بقوله وجوب الوجوب بمعنى الثبوت في النعمة مع أن المراد به وجوب الاداء (قوله) جواب سؤال الخ) الاظهر أن يقال انه جواب عبارد على قوله وأول الخمس وجوباً من أنه اذا كان كذلك كيف ساغ تركه صح ليله الاسراء وكف تركه القضاء ايضاً وحاصل الجواب أن الوجوب وان كان ثابتاً لا يجب الاداء ولا القضاء قبل العلم بالكيفية والوقت كمن أسلم في دار الحرب وعلم بالشرائع اجبا لا يجب عليه ولا يجب عليه الاداء ولا القضاء (قوله) لكن الاظهر الاول لأنه بالفتح يقتضي الأمر الخ) اقتضاء التكليف الأمر لا يستلزم حصول البعثة أي الرسالة فانه قبلها في مقام النبوة ويتأتى الأمر الخاص به حيث بذل ينأى التكليف والأمر قبلها باعتبار أنه شرع من قبلنا وهو شرع لنا فهو ما موربه باعتبار أنه شرع وان لم يبعث فلا مانع من تفسيره بمكلف تأمل (قوله) الاولى من زوالها) يظهر وجوب التأنيث لوجوب مراعاة اللفظ في المؤنث المجازي عند ارجاع الضمير اليه (قوله) وقد قال في البحر لا يعدل عن قول الامام إلى قولهما هذا أحد طريقتين والثاني أن المدار على ما رجوه وقد رجح كل من قول الامام وصاحبيه بالفاظ بعضها أقوى من بعض (قوله) لكن يرد أن الظل لا يسمى فيا الأبعد الزوال) قد يقال انه أطلق عليه بعد الزوال ولذلك استثناء من المثلي فلم يطلق على ما يوجد من الظل قبل الزوال فيأى أطلق عليه هذا اللفظ بعد رجوعه تأمل (قوله) وعن محمد يقوم مستقبل القبلة الخ) قال السندي قلت هذا لا يتم الا اذا كان المشرق إلى جانبه الايسر وأما اذا كان على جانبه الايمن كقبلة أهل اليمن فهي صارت على الجانب الايسر فقد زالت الشمس واذا كانت القبلة إلى جهة المشرق كاهل جدة فاذا أصابت الشمس قفا الرأس فقد زالت أو كانت القبلة إلى جهة المغرب فاذا أصابت الجهة زالت والله أعلم اهـ (قول الشارح من طرف ابهامه) أي من الطرف الذي بجانب الابهام وليس المراد أن اعتبار ابتداء المقاس من رأس الابهام والا لا يتم التوفيق على الوجه الذي ذكره نعم لو أتى قوله

من طرف إبهامه على ظاهره من اعتبار ابتداء المقاس من رأس الإبهام وحل القول بالسبعة على ابتدائه من طرف سمت الساق أي الطرف المسامت للساق أي نصف القدم حصل التوفيق أيضا تأمل **(قوله)** أو تذكر أنه صلاها فقط على غير وضوء الخ) هذه المسئلة من النسيان الحكمي والمسقط الثاني للترتيب ضيق الوقت وتقدم العشاء فيه أذهي فرض قطعي سندي **(قوله)** لفقد شرطه وسببه وهو الوقت) إذا الوقت كما هو شرط لاداء الصلاة سبب لوجوبها **(قوله)** أقول قد يجاب بان قول البحر الخ) اعتراض الحلبي انما هو من حيث عموم كلام البحر للصورة المذكورة وإن كانت غير مرادة تأمل **(قوله)** لانه غير المنصوص عليه) إذا المنصوص عليه تأخير يوم غيم لاستبانه غروب الشمس **(قوله)** وما في النهر من أن ما في الحلية) من أن الظاهر أنه لو أتى بها قبل الاشتباك كان مباحا غير مكروه **(قوله)** أي إذا حضرت في ذلك الوقت الخ) حقه أن يقول أي إذا حضرت الجنازة أو تليت الآية قبل ذلك الوقت ويجوز اطلاق الكراهة التحريمية على ما لا يصح فعله والابان حضرت أو تليت فيه فلا كراهة كما سيذكره الشارح **(قوله)** أوفى قضاء فائتة بعد العصر الخ) وكذا الوقتية كما هو ظاهر من التعليق المذكور وعبارة البحر عن شرح المنية حتى لو دخل وقت الكراهة بعد السلام وعليه سهو فانه لا يسجد الخ **(قوله)** على أن هذا ليس من المواضع الخ) لما يأتي عن البدائع **(قوله)** مما ذكره) قال المصنف هكذا بخطه ولعل صوابه فاذكره الخ فلي تأمل اه وفيه أن قوله مما ذكره الخ متعلق بالمنع وقوله من اباحة الخ بيان لما ذكره الشافعية وعليه فلا حاجة لهذا النصيب **(قوله)** وقد يجاب بان المراد أنه يصح أدائه فيها الخ) قد يقال ان صحة الاداء والخروج عن العهدة معلوم من الحكم بالكراهة الذي وقع قوله وينعقد نفل الخ ببيان الله فلم يقدم ما ذكره هنا فائدة جديدة تأمل **(قوله)** ولا ينبون عن سنة الفجر على الاصح) الظاهر أنهم لا ينبون عن السنة في هذه الصورة اتفاقا حيث كان ابتداءهما قبل طلوع الفجر الذي هو وقت السنة بخلاف ما يأتي **(قوله)** أطلقهما مع أنه قيد هافي الخاتمة والخلاصة الخ) لكن على التقييد لا يظهر فائدة إذ كرهه المسئلة هنالك دخولها فيما قبلها وأيضا استثناء سنة الفجر انما يناسب الاطلاق تأمل **(قوله)** وذكر الرحي ما يفيد ثبوت الخلاف عندنا الخ) حيث قال وأما كراهة التنفل بعد الجمع بالمزدلفة كما مشى عليه الشارح هنا فلا ن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج حجة واحدة مع اهتمامه بالطاعات بحيث لا يستطيع أحد ما يستطيعه وقد جعلت قره عينه في الصلاة مع فضيلة الوقت والمكان والمنقول عنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى العشاء واضطجع الى الفجر ولم يصل بعد العشاء شيئا ولولا كراهة الصلاة لما تركه وعلى هذا جماعة من الحنفية والشافعية ومن يقول بعدم الكراهة يقول انما تركه القيام تخفيفا على أمتهم كما كان يجب ذلك اه **(قوله)** وفي البواقي لمعنى في غيره) قال العلامة السندي قلت ولا يخفى أن الصلاة ولو فرض حال مدافعة الاخشين أو الريح أو حال حضور الطعام ونفسه مشغولة به مكروهة مع أنها المعنى في غير الوقت فتنبه اه **(قوله)** يغني عنه قوله وبطن واد الخ) قال السندي بينه أي المسيل وبين بطن الوادي عموم وخصوص يجتمعان فيما إذا كان السيل يجري في بطن الوادي ويفترق بطن الوادي فيما إذا لم تكن مظنة لجري السيل اليه وينفرد المسيل إذا كان مستقبل الوادي اه

(باب الأذان)

في النهر هو مصدراذن أي أعلم وقيل اسم مصدر اه وعلى أنه مصدر له يكون قياسه الايدان لانه ثلاثي

مهموز الالف فز يدفيه للمهزمة من الافعال أصله إيمان قلبت المهزمة الثانية ياء كما هو القاعدة في كل
 هزتين سكنت الثانية وتحركت الاولى فانها تنقلب من جنس حركة ما قبلها اه رجنى ولا يمتنع جعله
 اسم مصدر للتفعل أو الافعال اه سندی (قوله أي اعلام بالصلاة) أي بارادة الصلاة جماعة فدخل
 الاذان بين جماعة حاضرین أرادوها المعلن بدخول الوقت (قوله ولقائل أن يقول لو صرح كغيره بالوقت الخ)
 لا يسلم ذلك فانه اعلام بالصلاة لا بالوقت فان المشهور أن سبب مشروعيته كإي الامداد وغيره أنه عليه
 السلام لما قدم المدينة كان يؤخر الصلاة تارة ويجعلها أخرى وبعض الصحابة يفوته بعض مقاصده وبعضهم
 يشغله ذلك عن المبادرة فشاووا الصحابة بان ينصبوا علامة يعرفون بها وقت صلاة النبي لئلا تفوتهم الى آخر
 القصة فشرع لدفع الحرج قال السندی ثم في حق المنفرد لينال ثواب الجماعة عند العذر المبيح اه (قوله
 والحق أنه لا يصح شيء من هذه الاحاديث) كل واحد من هذه الاحاديث وان لم يصح الا أنه يصح الاستدلال
 بجموعها على أن بدء الاذان الحقيقي كان قبل الهجرة لان الحديث الضعيف اذا تعددت طرقه يرتقي درجة
 الحسن فيصح الاستدلال به ولا منافاة بين هذه الاسباب فيجعل كل ذلك كان فلذا مشى الشارع على
 ما ذكره على أن الاحاديث الدالة على مشروعيته قبل الهجرة ليس فيها ما يدل الاعلى أصل مشروعيته لها
 وقصة الرؤيا دالة على جعله علامة على وقت صلاة النبي عليه الصلاة والسلام (قوله ويتحينون)
 في القاموس جينه جعل له حينا والنافقة جعل لها في كل يوم وليلة وقتا يحلها فيه كتحينها اه (قوله فما
 راعه) في القاموس راع أفرع لازم متعددا فلاننا عجب (قوله وكذا الاقامة) والواحدة في الاقامة قيل
 كالنساء وقيل كالجماعة كما يأتي عند قوله ولا يسن فيما تصليه النساء (قوله والظاهر أنه لا يسن له المكان
 العالي) قد يقال يسن له أيضا الكثرة الشهادة مما يسمع موته تأمل ويكون من سنن الاذان كالالتفات يمينا
 ويسار بالصلاة والملاح ولو وحده (قوله قال في المعراج وغيره الخ) المذكور في الولوجية عن محمد
 أن سائر السنن كذلك أي اذا تركها أهل بلدة قوتلوا وعند أبي يوسف لا يقاتلون ولكن يضربون
 ويحبسون قال في الفتح ولا تنافي بين الكلامين بوجه فان المقاتلة انما تكون عند الامة ستاع وعدم الفهر
 والضرب والحبس انما يكون عند قهرهم فجاز أن يقاتلوا عند الكل فاذا ظهر عليهم ضربوا وحبسوا
 وفي كون المواظبة تفيد الوجوب كلام تقدم في الطهارة اه نهر أي من أن محل كون المواظبة تفيد
 الوجوب اذا افترت بالانكار على من لم يفعل وهنالم نقترن به فتكون دليل السنية لا الوجوب (قوله
 ويظهر منه أن المراد من وقتها الخ) أي أن المراد بالوقت في عبارة المصنف وقت الفعل الشامل للقضاء
 وتفيد المواظبة وما في التارخانية عدمها فلذا استدل بها عليها وحمل المحشى ما فيها على أول الوقت
 المستحب ولو حل الوقت في كلام المصنف على أول الوقت المستحب أيضا لاندفعت المخالفة بين ما في
 المصنف والتارخانية تأمل (قوله ولعل المراد بيان الاستعجاب) لا يظهر في جميع ما ذكره من الاوقات
 اذ وقت الاستعجاب في الفجر الصلاة الاسفار فكذلك الاذان وفي العشاء التأخير الى ثلث الليل ولعل ما في
 المجتبى بيان الوقت المستحب الا أن فيه تخصيصا لقولهم حكم الاذان كالصلاة أي في غير الفجر والعشاء ربما
 فيه طريقة أخرى غير ما تقدم في الاوقات تأمل (قوله والاقامة مرة مرة) يصلح دليلا للساق في جعله
 ألفاظ الاقامة فرادى (قوله حتى قالوا في الذي يؤذن للو لودينبغي أن يحول) قال السندی فيرفع المولود
 عند الولادة على يديه مستقبل القبلة ويؤذن في أذنه اليمنى ويقم في اليسرى ويلتفت فهما بالصلاة لجهة
 اليمن وبالفلاح لجهة اليسار وفائدة الاذان في أذنه أنه يدفع أم الصبيان عنه اه (قوله لولا تخليني لأذنت)

ضبطه السندی بكسر الخاء واللام المشددة وفسره بالخلافة (قول الشارح وعند الثلاثة هي فرادی)
 أي الاقدامت فتتبی ولم یتخرج عند مالك تنبيهها فاختار امرادها أيضا اه سندی (قول الشارح أعاد
 ما قدم فقط) أي أجزاء ذلك لكن الاستئناف أفضل حموی اه سندی (قول قلت قد يقال ما في الدرر)
 حقه ما في النهر وقوله وعليه يحمل ما في النهر حقه ما في الدرر (قول ولا يعيدون الاذان والاقامة) لان
 غاية ذلك أنهم آخروا الصلاة عنهما وذلك لا يقتضي اعادتهما كما لو اشغل بعمل آخر أو ما أخرها عن الوقت
 فهي كسائر الفوائت فيؤذن ويقام لها ومن صلى في مسجد أو عمران فائتة لا يسن الاذان والاقامة
 في حقه اه سندی (قول يأتي في صلاتي الجمع بعرفة باذان واحد الخ) سيأتي تعليل ذلك بان الصلاة
 الثانية تؤدي في غير وقتها فتقع الحاجة الى اقامة أخرى للاعلام بالشروع وأما الثانية في الثانية ففي وقتها
 فتستغنى عن تجديد الاعلام كما لو ترمع العشاء اه بدائع (قول المصنف ولا يسن فيما تصليه النساء) في النهر
 قيد بالنساء لان الواحدة تقيم ولا تؤذن وظاهر ما في السراج أنها لا تقيم أيضا وسبق عن الفقه التصريح
 بذلك اه (قول المصنف ويكره أذان جنب الخ) لان للاذان شها بالصلاة حتى يشترطه دخول الوقت
 وترتيب كلماته كما ترتب أركان الصلاة وليس صلاة حقيقة فاشتراط له الطهارة عن أغلط الحديثين دون
 أخفهما وأما الاقامة فلا تنهال تسرع الامتصاة بصلاة من يقيم اه بحر (قول لكن الاولى أن يتمهما
 ثم يتوضأ الخ) يظهر على القول بعدم كراهتهما مع الحدث لا على ما مشى عليه المصنف كما يدل عليه التعليل
 الذي ذكره تأمل (قول ذكر الفاسق هنا غير مناسب الخ) هو مناسب بناء على التوفيق الاتي له
 بقوله ويظهر في التوفيق هو أن الخ تأمل وقال السندی ذكر الفاسق يناقض ما قدمه من أن الفاسق العالم
 أولى من جاهل تقي وكذا ما يأتي من أن يأتي المسجد أحق بالاذان مطلقا وصرح المصنف بأنه أحق
 بالاذان والاقامة وان كان فاسقا والفاسق يقبل قوله اذا وقع في القلب صدقه كما صرحوا به وتقدم في عبارة
 البحر أن المؤذن الفاسق يستحق معلوم ونظيفة الاذان المقررة في الوقف ويصح تقرير الفاسق فيها فتنبه اه
 (قول المصنف بخلاف مصل الخ) أي أداء ويكره تركهما في القضاء اه ط (قول أقول وبالله التوفيق
 ما قاله الامام الحلواني الخ) حاصل جواب المحشى أن ما قاله الحلواني مبني على ما هو الصحيح من وجوب
 الجماعة وعلى ما كان في زمن السلف من عدم تكرارها فوجوب الاجابة بالقدم لما يلزم على
 تركهما من نفويت الجماعة أو تكرارها وكلاهما منهي عنه لا للأداء في أول الوقت أو في المسجد
 وعلى هذا يجب السعي اليها في وقتها كالسعي يوم الجمعة يجب بالاذان لاجل الصلاة لالذاته وعلى هذا
 يحصل التوفيق بين القولين وفي هذا الجواب تأمل اذ مقتضاه أن من سمع الاذان في منزله وانتظر الاقامة
 تقبل شهادته ولا اثم عليه عنده لعدم نفويت الجماعة مع أنه متحقق كما هو مقتضى عبارة المجتبي
 المحمولة على قوله وقد يقال في جواب الاشكال ان الحلواني وان قال بوجوب الاجابة بالقدم لا يقول
 بوجوب الاجابة في أول الوقت أو في المسجد أي أن كلاهما ليس واجبا عنده أو لا وبالذات وان
 صار الأداء في أول الوقت واجبا بحصول السدا فيه كالاداء في المسجد اذا حصل النداء منه تأمل نعم
 عدم قبول الشهادة فيما قاله المجتبي ليس لتأخير الاجابة بل لتأخير الكثير الذي هو مظنة نفويت
 الجماعة أو أن واجب الاجابة ينفوت بالاقامة فيأثم فترد شهادته (قول نعم قد علمت أن الصحيح أنه لا يكره الخ)
 لاور ولهذا الاستدراك على ما بني عليه كلام الحلواني من عدم تكرار الجماعة أصلا في زمن السلف تأمل
 (قول وعبارة الامداد وصلاة ولو جنازة) عبارة الامداد ولا يجيب في مواطن وهي الصلاة ولو جنازة

والخطبة الخ اه (قوله لكن صرح في الفيض بأنه لو سلم الخ) فديقال ما في الفيض السبب فيه غير مشروع فان السلام على هؤلاء مكره وما نحن فيه مشروع (قول الشارح فيقول صدقت الخ) قال الرجعي وبأني في هذا ما تقدم في الحيعتين بل أولى لان حديث قولوا مثل ما يقول بشمله ولم يرد حديث آخر في صدقت وبررت بل نقول عن بعض السلف اه سندی (قوله فلتراجع نسخة أخرى) راجعت نسخة أخرى فلم أرمأ ذكره الشارح (قوله ويحتمل أن يراد بالقيام الاجابة بالقدم) مراعاة لقول الحلواني وان كان قائلاً بالوجوب (قوله قال في الفتح وفي حديث عمر الخ) عبارة الفتح عمرو أبي أمامة وقد ذكر أولاً حديث عمر يلفظ اذا قال المؤذن الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الخ دخل الجنة وحديث أبي أمامة اذا نادى المنادى للصلاة فتحت أبواب السماء واستحيب الدعا في نزل به كرب أو شدة فليخين اذا كبر كبر واذا تشهد تشهد الخ اه (قوله وهذا ليس مما نحن فيه انما مقصود السائل أى مؤذن الخ) ليس في عبارة السائل ما يدل على أن هذا مقصوده وانما سأل عن الواجب عليه في تلك الحالة تأمل (قول الشارح بكرمه أنه يؤذن في مسجدين) والكرامة مقيدة بما اذا صلى في الاول كما في البحراء سندی (قوله ولكن وجدني مسنداً جدم من هذا الوجه الخ) ذكر السندی ما نصه وفي السراج روى عقبه بن عامر قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فلما زالت الشمس أذن بنفسه وأقام وصلى الظهر وقال السيوطي ظفرت بحديث آخر مرسل أخرجه سعيد بن منصور في سننه قال أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة فقال حي على الفلاح وهذه رواية لا تقبل التأويل اه والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب شروط الصلاة)

(قوله واعترض بان الركن ما كان داخل الماهية والشروط الخ) فديقال انها ركن بالنسبة لماهية الصلاة شرط لكل من أجزاء الماهية لانفسها ولاتنافي في ذلك وتخصيصها بكوتها شرطاً في غيره بسبب وجودها في كل الاركان تقديرها ولا كذلك غيرها فانه ركن قائم بنفسه غير موجود تقديره في غيره وان توقف صحة كل على وجود غيره (قوله فيسمى سببا الخ) أى لوجوب الصلاة كما هو عبارة البرجندی (قول الشارح كما قدرت صحت والا) أى بخلاف العارى اذا وجد الكسوة في خلال صلاته فانه يلزمه الاستئناف لانه لزمه الستر بسبب سابق على الشروع وهو كشف العورة وهو متحقق قبل الصلاة فلما توجه اليه الخطاب بالستر في الصلاة استند الى سببه فصار كما أنه توجه اليه قبل الصلاة وقد ذكره بخلافها اذا اعتق سبب خطابها بالستر وقد وجد حالة الصلاة وقد استترت كما قدرت كما في المحيط سندی (قول الشارح كما رجح في الطلاق الدوري) ووجهه أن الايقاع في الماضي ايقاع في الحال والمعلق عند وجود شرطه كالمجنز حينئذ فاداملت في مسئلة الصلاة صلاة صحيحة وان كانت بدون قناع لرقها صار كما أنه قال في ذلك الوقت أنت حرة قبل هذه الصلاة أو أنت حرة اذا صحت صلاتك فتعق اه سندی (قوله أقول قد يؤخذ مما في جنائز الشرنبلالية الخ) أى حيث نقل عن الاصل تقديره بما قبل التكلم وهو لا يكون الا بعد أربعين ثم ان ما في الاصل مقابل لما قبله من اعتبار عدم بلوغ حد الشهوة كما هو ظاهر ويدل عليه ما ذكره الشارح في الجنائز بقوله ويعم الخنثى المشكل لומרهما قوالا لا فكثيره فيغسله الرجال والنساء اه والمراد بالمرأى هنا من بلغ حد الشهوة كما بأتى للمعشى (قوله والا فني ظاهر الرأية عن محمد تفسد الخ) وعلى هذه الرواية يكون مكته بلا عذر بمنزلة تعمد الفعل ابتداء ثم اذا حل ما في الخاتبة

تابعا على ما اذا تحول بلا صنع منه بدليل ما ذكره فيها ولا تندفع المخالفة بين عبارتها وبين ما ذكره
 في الشرح من التقييد بعدم الصنع وبقي ذلك بعدم الحاجة بدليل مسئلة المنية تأمل (قوله) رذ على
 الكرخي حيث قال المانع في الغليظة الخ) وقال قاضيان في شرح الزيارات هذا أي ما قاله الكرخي
 غلط لانه يؤدي الى أن انكشاف جميع العورة الغليظة أو أكثرها لا يمنع وانكشاف بعض الحقيقة يمنع اه
 وقال في معراج الدراية وأجيب بان هذا لا يلزم على اعتبار أن الدبر مع الألتين عضو واحد وهو قول بعض
 أصحابنا فلا يمنع انكشاف الدبر وحده نعم الاصح أن كلام من القبل والخصيتين والدبر والالتين على حدة
 والاذن عضو على حدة اه سندی (قوله) ولا يصح كون المعنى ولو كان الستر حكما الخ) يقال المنفرد مستور
 عن الغير حقيقة غير مستور حكما فان الشرع أوجب عليه الستر كذا في السندی وعليه يصح ارجاعه
 للستر تأمل لكن عليه يلزم صحة الاكتفاء بالستر الحقيقي الشامل للظلمة مع أنه غير كاف فيها الا أن يراد
 بالحقيقي ما كان حكما أيضا ولا يسلم أنه اذا سترها في الظلمة بثوب كان ساترا به حقيقة وحكما اذا الحقيقي
 أي الحسي حاصل بالظلمة وانما تحقق به الحكمي فقط لانه غير مستور بهما في حكم الشرع وان كان
 مستورا بهما حقيقة أي حسا تأمل (قوله) والذي يظهر من كلامهم الخ) سيأتي في كتاب الحظر ما يدل على
 خلافه فانظره (قوله) ومفهومه أيضا كما اقتضاه سياق الكلام في عدم الساتر أنه لا يجوز وفي الماء الكدر
 غير مسلم فان غاية ما يفيد كلامه تعميم الساتر للماء الكدر تأمل فان سياق كلامه في عدم الساتر الشامل للماء
 الكدر ونحوه (قوله) مع أن كلام السراج والبحري في بدا الجواز مطلقا عبارة البحر عند قول الكثر
 وستر العورة ولو صلى في الماء عريان ان كان كدرا صحت صلاته وان كان صافيا يمكن رؤيته عورته منه
 لا تصح كذا في السراج وصورة الصلاة في الماء الصلاة في الجنابة والا فلا يصح التصوير اه وقال في النهر
 أقول وانما لم يصح في غيرها لان الفرق بين الصافي وغيره يؤذن بان له ثوبا اذا العاد له يستوى في حقه
 الصافي وغيره وحينئذ فلا يجوز له اليماء بالفرق اه وبهذا تصح عبارته (قوله) ولي في الكلامين
 نظر) أي في كلام البحر وتعليل النهر له (قوله) أي ويضع يديه على عورته الخ) أي في صورتين (قوله) قلت
 وهو الصواب لان من جعل مقعده الخ) فيه تأمل اذ لو قعد كالصلاة يستر أطراف فخذه بساقيه أكثر مما لو
 مدرجيه فان المستتر في المديشي قليل مع تباعد بعض أطرافهما عن الأرض لتقوسهما بخلاف ما لو جلس
 كالصلاة فانه يستتر أغلب فخذه مما يلي الأرض بساقيه ولا تظهر عورته الغليظة حالة اليماء الا اذا بالغ
 فيه ولاداعي البالغة واذا جلس متر بعاما ظهر من قبله يستره بوضع يديه عليه فينبغي أن يكون أفضل من
 مدرجيه لمافيه من مدهما القبلة بالاداع تأمل (قوله) وقال في البحر أيضا وينبغي أن يكون هذا الخ)
 عبارته عند قول الكثر وخبران طهرا أقل من ربعة يعني بين أن يصلي عريان أو يومئذ كوع والسجود وهو يلي الاول
 بالركوع والسجود وستر العورة وبين أن يصلي عريان أو يومئذ كوع والسجود وهو يلي الاول
 في الفضل لمافيه من ستر العورة الغليظة وبين أن يصلي قائما عريان أو يومئذ كوع والسجود وهو يلي الاول
 وفي ملتي البحار ان شاء صلى عريان أو يومئذ كوع والسجود أو يومئذ كوع والسجود وهو يلي الاول
 جواز اليماء قائما وظاهر الهداية أنه لا يجوز وعلى الاول المخير فيه أربعة أشياء وينبغي أن يكون الرابع
 دون الثالث في الفضل وان كان ستر العورة فيه أكثر لا خلافا في صحته وهذا كله عندهما وعند محمد بن
 بخير ولا يجوز صلاته الا في الثوب لان خطاب التطهر سقط عنه لعجزه ولم يسقط عنه خطاب الستر لقدرته
 عليه فصار كالطاهر في حقه ولهما أن المأمور به هو الستر بالطاهر فاذا لم يقدر عليه سقط فميل الى أيهما

شاء اه (قوله فانه ينتظر اتفاقا) أى فانه ينتظر وان خرج الوقت كما تقدم فى التيمم والذي تقدم فى التيمم أن عندهما يجب الانتظار لو أمر به فى الدلو والرشاء والثوب والماء وان خاف قوت الوقت وعنده لا يجب بل يستحب فى الكل الا فى الماء فمحب وان خرج الوقت (قوله لكن فى كون جلد الميتة نجس الاصل نظر) قد يقال هو تمثيل للنفى للتمنى وتمثيل المنفى انما هو بجلد الخنزير ثم رأيت السندى ذكر مانصه فان نجاسته ليست بأصلية بل عارضة بالموت (قوله والاحسن الجواب بحمل أن العورة الخ) وقال القتال يمكن جعل كلام الكمال على العورة الغليظة فانه يجب سترها بالقدر الممكن لاسيما ما كان أخش كالدر فستر بعضها وان قل واجب فى الصلاة وغيرها بخلاف ستر الرأس فان وجوبه فى حقها فقط حيث بلغ الربع الفائم مقام الكل فان لم يبلغ لا يجب استعماله لعدم قيامه مقام الكل اه وقال الشرنبلالى يمكن الجمع بحمل الواجب فى كلامه أو لا على اللازم فلا يفوت الجواز تركه أقل من ربع الرأس مكشوف مع القدرة على ستره لما أن دون الربع لا يمنع كشفه صحة الصلاة وبحمل الواجب فى كلامه ثانيا على الاصطلاح ولا يمنعه قوله ويستتر القبل والدر لا مكان جله على تقدير مضاف أى يستبرع بعض القبل والدر ايه من السندى (قوله فأسقط الشارح الخ) على ما فى بعض النسخ (قوله على معنى أنه لا يشرك معه غيره فى العبادة) قال فى شرح الاشياء عند الاستدلال بآية وما أمر والاعبدوا الله مخلصين له الدين على اشتراط النية فى العبادات المقصودة ان الاخلاص فيها محاز عن النية وعدل عن الحقيقة اليه باعتبار أن الاعتبار فى النية كمال الاخلاص لانه شرط فى النية اه (قوله اعترضه بقوله فيه أن هذا الخ) أى أن الجوى اعترض قولهم النية اصطلاحا قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى فى العبادة بان هذا انما يستقيم الخ فانت ترى أن هذا الاعتراض غير وارد على ما هنا على أنه قدم فى سنن الوضوء أنه يدخل فى العبادة الفعل المتهيات فان المكلف به الفعل الذى هو كلف النفس عن المتهيات فاعتراض الجوى حينئذ ساقط بالكلية (قوله واعترضهم فى الحلية بما ذكره جماعة من مشايخنا من أن الجمل كان الخ) فيه تأمل اذ طلب التيسير والتسهيل شئ آخر غير النية والقصد قياس الصلاة على الحج فى التلفظ به الا فى طلبهما ولا شك أنه قد تلفظ بها فيه بقوله اللهم انى أريد وقد تقدم أن النية هى الارادة الجازمة فتم حمل الصلاة عليه تأمل (قوله هذا مقابل قوله ويكون بلفظ الماضى) لا يصح أن يكون مقابلا لما تقدم لانه ذكر فيه أنها تكون بلفظ الحال فليس مغاير لما فى المحيط حتى تتم المقابلة بل هذا بيان أنه يأتى بلفظ المضارع مقرونا بالدعاء المذكور وما تقدم انما يفيد أنها تكون بلفظ الحال بدون تعرض لآتيانه بهذا الدعاء لكن لما كان ما تقدم دالا على أنها تكون بلفظ الماضى والحال بدون تعيين صيغة له كان ما فى المحيط مقابلا له باعتبار اشتراطه هذه الصيغة الخاصة تأمل (قوله أقول ان كان المراد باستصحابها عدم عزوها عن قلبه الخ) ليس مراد صاحب الحلية باستصحابها الى الوقت الشروع عدم عزوها عن قلبه الى وقت الشروع بل ان النية السابقة على الوقت مستحبة الى وقته حكما كما فى مسألة البدائع بدليل تفريع قوله فلا يضر إيجادها قبل الوقت واستصحابها على ما قبله وهو قوله فان المذهب أن النية لا يشترط مقارنتها ثم ان قول المحشى ولا يخفى أن عدم دخول الوقت مناف لنية فرض الوقت لانه لا يفرض قبل دخول وقته غير مسلم اذ من نوى الصلاة قبل وقتها لم ينو فرض الوقت حتى تتحقق المنافاة بل نوى فرض الوقت آتى فلا منافاة واعلم أن صاحب الحلية ذكر أن فى ثبوت ما قاله ابن هبيرة تردد لا يخفى لعدم وجوده فى كتب المذهب وقال الشيخ اسماعيل على ما نقله عنه فى حاشية البحر قد وجدت المسئلة فى مجموع التوازل وهو من كتب المذهب واختلفوا فى النية

هل يجوز تقديمها على التكبير أو تكون مقارنته له فقال أبو حنيفة وأجديجو ز تقديم النية للصلاة بعد دخول الوقت قبل التكبير ما لم يقطع بعمل اه وعلى هذا انقطع النزاع في هذه المسئلة ولا يجوز تقديمها قبل الوقت **(قوله حتى لو نوى عند قوله الخ)** عبارة البدائع على ما في السندى بعد قوله **(قوله)** لأنه لم ينو الفرض الخ قال السندى في قوله لأنه لم ينو الفرض ايماء الى أن المصلى يحتاج الى نية كونه الذي يشرع فيه فرضاً ونية تعيينه ككونه عصر أو ظاهراً قولهم في الوتر والعبد أنه ينوي أصل الوتر والعبد بغير قيد الوجوب يقتضى اختصاص التعيين بالفرضية بالفرائض فمن جهل الفرضية ولو شرع في صلاة الفجر نظنها غير لازمة له تقع نفلاً لما اعلل به في المنع أن مطلق الصلاة ينصرف الى النفل قال الرحقى لكن يشكل عليه أن الجهل بالفرضية يقتضى كونه لانها معلومة من الدين بالضرورة فلم يكن مصلياً مع الكفر لان الفرض يجب اعتقاده كما يجب العمل به فلا يحل له الجهل بفرضية الفرض القطعي لكن ظاهر كلامهم هنا بنفى الجواز عن الفرض وحصوله نفلاً يقتضى أنه لا يكفر بجهله بفرضيته بالحرر والتعليل لكونها نفلاً يقتضى أنه لو لم يعين الواجب في الوتر والعبد لا يجزئه عنده من يقول بوجوبه ما لان الواجب لا يتأدى بنية النفل انتهى اه لكن مقتضى قول الشارح تغييره أنه ظهر وأعصر الخ أنه لا يحتاج المصلى الى نية كون الذي يشرع فيه فرضاً بل يكفيه نية تعيينه بكونه ظهراً مثلاً وحينئذ لا فرق بين الوتر والعبد والفرائض في الاكفاء بالتعيين بما ذكر ويكون معنى قوله لأنه لم ينو الفرض أى الظهر مثلاً والظهر الفرض ثم ان المعلوم أن الكفر يثبت بانكار ما علم من الدين لا بجهله فقط وان كان لا يحل تأمل **(قوله)** ولم أر حكم نية الفرض العين الخ على ما علت لا يلزم تعيين الفرضية بل يكفيه نية الظهر مثلاً فلا يلزم أيضاً نية فرض العين أو الكفاية بعد ما عتبه بما ذكر **(قوله)** ونقل الشارح هناك عن الاشباه أنه مشكل وجه الاشكال أنه يعدم قاعدتهم التي نواطوا عليها وهي أن الذين يكون تمييز الاجناس والصلوات كلها من قبيل مختلف الجنس لاختلف أسبابها جوى **(قوله)** فقد اختلف التصحيح والاشتراط أحوط وقال الرحقى وكلا القولين صحيحان فينبغى أن يعامل نفسه بالأشد ويقتى الناس بالاخف لأنه أوسع وهذا أحوط **(قوله)** ولا يجب تعيين السجدة التلاوية الخ هذا ظاهر على ما مشى عليه القهستاني عن النية لا على مقابله فان الاسباب مختلفة ومقتضاه لزوم تعيين السجدة لأى آية **(قوله)** ويبتنى على ذلك ما لو نام في ذلك السجود الخ ذكر في البحر من نواقض الوضوء عند قول المصنف وينقضه نوم مضطجع ومتورك مانصه وقيد بنوم المضطجع والمتورك لأنه لا ينقض نوم القائم ولا القاعد ولو في المحمل أو السرج كفى في الخلاصة ولا الراكم ولا الساجد مطلقاً كان في الصلاة وان كان خارجها فكذلك الا في السجود فانه يشترط أن يكون على الهيئة المسنونة له بان يكون رافعاً يبطنه عن نفيه بحافيا عضديه عن جنبه وان سجد على غير هذه الهيئة انتقض لان في الوجه الاول الاستمسك بالاق والاستطلاق منعدم بخلافه في الوجه الثاني وهذا هو العباس في الصلاة الا أن أثار كده فيها بالنص كذا في البدائع وصرح الزيلعي بأنه الأصح وسجدة التلاوة كالتلبية وكذا سجدة الشكر عند محمد خلافاً لابي حنيفة كذا في الفتح اه وهذا يعلم أن لفظاً لا ساقط من قلبه عند قوله تنفض طهارته أو أن الكلام فيما وسجد لا على هيئة السنة وقد قدم المحشى في نواقض الوضوء الخلاف في نقض الوضوء بالسجود على غير الهيئة المسنونة في الصلاة **(قوله)** ثم رأيت في الاشباه قال ولا تصح صلاة الخ لكن ما في الاشباه ليس فيه تعرض الاصل نية الصلاة وما بعدها ولم يتعرض لنية التعيين حتى يرتبه ما في الشرح تأمل **(قول الشارح وجنزة)** قال

لقتال لم أر من ذكرها أي صلاة الجنائز غير الشارح لكن تعليله لا يناسب ذكره لعدم اختصاصها
 بالجماعة قال بعض الفضلاء لكن الكلام في شخص ينوي صلاة الامام وحينئذ تعين في حقه هذه الصلاة مع
 الجماعة اذ لا يتأني له في خصوص هذه الصورة الصلاة منفردا والالزام تكرار الجنائز وهي لا تتكرر لكن
 يخص هذا بغير الولي لان له الاعادة هو قال الرحتي الجنائز وان صحت منفردا لكنها تنفسد بانقضاء البعض دون
 البعض والعاقلة لا يشرع في فعل لا يقدر على اتمامه ولا يسعى في افساد صلاة غيره ولا فرق بين الولي وغيره
 لان هذا فيما اذالم يعلم من نفسه أنه قصد الا نفراد فان علمه لم يكن مقتديا في الكل بكل حال اهـ **(قوله)** فقال
 ح (لا يجوز الخ) فيه تأمل اذ موضوع المسئلة ما لو نوى فرض الوقت ومراعاة الظاهر مثلا فاذا كان عالما
 بخروج الوقت لا وجه للقول بعدم الجواز لان وقت العصر لا يظهره فيراد الظاهر الذي يقضي في هذا الوقت
 تطهير ما تقدم فيما لو نوى ظهر الوقت وقد خرج عالما بخروجه ولا فرق بينهما وتقيد عبارة الاشياء بما في
 الزبلي والتارخاتية أي بما اذالم يعلم خروجه تدبر **(قوله)** انه لو نوى المذخور الخ) هو غير قيد انما العذر
 مسقط للآثم وهذا بالنسبة للجواز وبالنسبة للتعميم الذي ذكره بعده لا بد منه **(قوله)** لو نوى ظهر الوقت
 في غير الجمعة) يحمل هذا التقيد على غير المذخور اذا كان عنده أن فرض الوقت الجمعة فاذا نوى غير
 المذخور الذي يعتقده أن فرض الوقت هو الجمعة ظهر الوقت في يوم الجمعة لا تصح نيته ولا يكون شارعا فيه
 اذ لا يظهر لهذا الوقت عنده حتى تصح نيته **(قوله)** ان في الوقت جاز على الصحيح) تقدم له ان نوى ظهر الوقت
 في الوقت صح قول واحد ا) **(قوله)** هذا التعليل انما يظهر اذا نوى الاداء الخ) يعني انه اذا نوى ظهر اليوم ليس
 في جميع صور اداء بنية قضاء وعكسه اذ لو تجردت نيته لم توجد النية فالتعليل قاصر **(قوله)** والمناسب
 ما في الاشياء عن الفتح الخ) أي أن اطلاق الشارح غير مناسب اذ ليس في جميع الصور يصح القضاء بنية
 الاداء وعكسه والمناسب عبارة الاشياء فانها تقيد بتقيد ذلك بما عدا الصورين اللتين ذكرهما المأخوذتين
 مما في الاشياء فان فيها لا يصح الاداء بنية القضاء وعكسه **(قوله)** فليس بضربة لازب) من الزوب وهو
 الثبوت واللصوق وصار ضربه لازب أي لازما تابنا اهـ من القاموس **(قوله)** بل يدل على أن الافضل عدم
 ذلك) أي وأنه اذا استقبل غير ما نوى لا تجوز صلاته **(قوله)** لكن نية عدم الاعراض عنها شرط) لانه اذا نوى
 الاعراض لم ينو صلاة شرعية اذ هي لا تصح بدون الاستقبال فكان غير ناور حتى **(قوله)** وعليه فهو مفرغ
 على الرابع) فيه أنه بنيته المحراب مثلا لا يكون ناويا لاعراض عنها بل هو انما عينه لوضعه في العادة جهتها
 فقصد في الحقيقة استقبالها فليس ما ذكره من المسائل مفرغا على الرابع **(قوله)** والجواب أن الغاء
 التسمية ليس مطلقا الخ) قال في حاشية البحر أجب بعض الفضلاء بان تلك القاعدة فيما اذا كان المشار
 اليه مما يقبل التسمية بالاسم المقارن لاسم الإشارة اما في الحال كما في هذا الامام الذي هو زيد فاذا هو بكر
 فان الذي عليه بكر امكن أن يجعل عليه زيد في الحال أو في المستقبل كما في هذا الشيخ فاذا هو شاب عالم فان
 الشاب يصير شيخا في المستقبل سواء كان عالما أو جاهلا اهـ واعلم أن ما قرره فيما يأتي بقوله وأما الشيخ
 والشاب الخ مقتضاها بقاء القاعدة على عمومها وعلى ما أجب به بعض الفضلاء تكون غير باقية على
 عمومها والغاء التسمية ليس مطلقا بل مقيد به وكلامه يوهم أنها على ما ذكره ليست باقية على العموم
 أنه ليس كذلك تأمل **(قوله)** وأما اذا قال هذا الشيخ فظهر أنه شاب فانه يصح الخ) انما يستقيم هذا فيما
 اذا كان الامام الشاب المشار اليه المسمى شيخا عظيم القدر حتى يصح أن يسمى شيخا مع أن صحة الاقتداء
 غير مقيد بكونه عظيم القدر **(قوله)** هذا ما ظهر لفهمي السقيم) مقتضى ما ظهر له أنه لو ابعده هذا الفصل

الباقوت الاحمر فبان أخضر أن لا يصح البيع لاختلاف الجنس لتباين الصفتين المذكورتين ككتابين
 الشيخوخة والشباب مع أن المنقول أنه ينعقد ولا يظهر فرق بين المسئلتين فتأمل والذي قاله البعلی فی
 شرح الاشياء أن عدم الصحة فی مسألة العکس لان الصفة لم تذکر علی وجه التعریف بل علی وجه
 الشرط فكانه قال اقتدی به ان كان شابا وليس كذلك فلا يصح (قوله استنبط هذه الفائدة من مسألة
 الخ) أي اذا اجتمعت اشارة والتسمية والعبرة للتسمية اه بعلي قال الرجعي ما ذكره فی القاعدة من
 أنه عند اجتماع الاشارة والتسمية العبرة للتسمية يناقض ما ذكر أولاً أن العبرة للاشارة اه والظاهر أن هذه
 الفائدة ليست مبنية علی القاعدة لانها علی ما قررہ ليس فيها اختلاف بين الاشارة والتسمية كما هو موضوعها
 بل اتفقا علی معنى واحد ولم توجد مخالفة بينهما حتى ينظر للقاعدة وليس فی كلام العيني ما يدل علی
 أن هذه الفائدة مبنية علی مسألة الاقتداء كما يفيدہ كلام الاشياء وعبارته فی باب فضل الصلاة فی مكة
 والمسدينة قوله فی مسجدی هذا بالاشارة يدل علی أن تضعیف الصلاة فی مسجد المدينة يتخص بالذى كان
 فی زمنه دون ما أحدث بعده تغليباً لاسم الاشارة وبه صرح النووي قلت اذا اجتمع الاشارة والتسمية هل
 ترجح الاشارة أو الاسم فيه خلاف فقال النووي الى تغليب الاشارة فاذا قال المأموم نويت الاقتداء زيد فاذا
 هو عمر ويصح اقتداؤه تغليباً للاشارة وجزم ابن الرفعة بعدم الصحة لان ما يجب تعينه اذا عينه وأخطأ فی
 التعین أفسد العبادة وأما مذهبهنا فلهذا يظهر من قولهم اذا اقتدى بفلان بعينه ثم ظهر أنه غیره
 لا يجزیه اذا لاسم يغلب الاشارة (قوله من مسألة الاقتداء) وقال الجوى أى من مسألة ما لو اقتدى
 بهذا الامام زيد فبان أنه عمر ولم يصح الاقتداء اه وعدم صحة الاقتداء فی هذه الصورة محل نظر ومناقض لما
 ذكره الشارح (قوله كان السجود لنفس الكعبة كفراً) أى اذا نوى العبادة كما ذكره فی الردة وقال
 السندی لجعله شريكاً لله تعالى فی العبادة ولم يأذن بالعبادة لسواء اه (قوله أو اللام فهما معنی علی) أو اللام
 للاختصاص أى الشرط المختص به رجعی (قوله) وأورد أنه لا يلزم من ثبوتها بالوحى الخ يحاب بان الجهة
 معلومة له ولغيره من الصحابة لا يتوقف علمها علی وحى فالثابت حينئذ كونها علی عين الكعبة وقال
 السندی نقلاً عن الرجعی هذا أى حکم المدنى اذا كان یصلی الى المحراب النبوی أو حائط القبلة أو مسامته
 لانه علیه السلام بناه مشاهداً للبيت وكلما بعد المقابل اتسعت المقابلة اه (قوله) وعندى فی جواز آخرى
 الخ) ليس فی عبارته دلالة علی أنه لا یصار الى الجهة مع امکان العين واستقبال الجهة فيه اصابه جزء من العين
 كما یأتى عن المعراج والتصحيح الصريح أقوى (قول الشارح بان یبقى شی الخ) لاشد أنه شامل للمسامة
 بقسمها الذين ذکرهم فی المعراج فانه اذا سامت الوجه بتسامه الكعبة صدق أنه بقى شیئ منه مسامتها
 وكذا اذا سامت البعض خرج الاخر عنها وكذا قوله بان يفرض الخ الذى جعله یبنا لکلامه الاول ولا
 ینافى ذلك قوله حقيقة فان المساماة بقسميها لا بد فيها من المقابلة حقيقة لكن تارة مع الانحراف وتارة مع
 عدمه وهذا لا ینافى التقسيم الذى ذکره فی المعراج فانه فی المساماة التى هی بمعنى المقابلة علی الحداء فانها
 هی التى یصح التقسيم فيها الى تحقیقية وتقريبية بخلاف مساماة شیئ من سطح الوجه لها واستقبالها فان
 كلامها صادق تحقیقاً بالبعض والكل وبه یعلم أن كلامه فی غاية الحسن ويندفع ما اعترض به علیه تأمل
 (قول الشارح علی زاوية قائمة) القصد الاحتراز عما لو كان واصلاً الى الكعبة علی حادة ومنفرجة وليس المراد
 أن يكون الخط علی زاوية فقط حتى یقال انه علی زاويتين یتمه وسرعة تأمل وقال الرجعی ان كان ذلك الخط علی
 أحد طرفي وجهه فهو علی زاوية قائمة وان علی خلاله فهو علی زاويتين اه (قوله) أو نقول هو أن تقع

(الكعبة الخ) قال العلامة نوح أفندي أصل هذا الكلام للغرالى فى الاحياء فانه قال ومعنى التوجه لجهة الكعبة أن تقع بين خطين يخرجان من العينين ويلتقي طرفاهما داخل الرأس بين العينين على زاوية قائمة قال بعض الفضلاء فعلى هذا الوصل الخط الخارج بين العينين الى جدار الكعبة على حادة ومنفرجة لم يكن مقابل الكعبة وهو لا يحل عن بعد اه (قول الشارح فهذا معنى التيامن الخ) قال الفتال لبس كلفهمه فان قول المنع عنسة ويسرته متعلق بقوله خط آخر يقطعه فهماصفنا الخط القاطع وعبارة الدور المراد به الشخص فهماصفة المصلى فيبينها تابان اه وقال الرجى تظاهر عبارة الدور أن العبرة لجهة نفسه وميسرته حتى لو جعل بينه وبينه الى القبلة أجزاء فى بقا شئ من سطح الوجه مستقبل القبلة ولما لم يرتضه الشارح أرجعه لما تقدم (قول على قواعد الخليل) عبارة المجتبى بعد لفظ الزير وأعيد على قواعد الخليل اه (قول فالتفريع صحيح) الذى يظهر أن تفريع تحديد القبلة بما ذكره على أن المعتبر العرصة لا البقعة غير صحيح لعدم تفرعه عليه تأمل وفي نهاية ابن الأثير العرصة الموضع الذى لا بناء فيه اه وهذا دال على عدم شمولها للهواء (قول وردغة) فى القاموس الردغة محركة ويسكن الماء والطين والوحل الشديد (قول فينبغى أن يعيد هنا أيضا الخ) أى المقيّد اذا صلى الى غير القبلة والذى مر تحقيقه فى التيمم أن الخوف اذا حصل بوعيد أو عادوا لا لا (قول بان صلاته على الفاسد وهو الركنة الاولى) فيه تأمل اذا الركنة الاولى صحيحة لوقوعها بالتحري الأنا يقال صححتها بالنظر للمصلى لا بالنظر للقدسى (قول فالظاهر أنه من عنده الخ) ولو فسر الحلبي التخيير بان يصلى مرة واحدة الى أى جهة شاء أو الى أربع جهات لوافق التوفيقى (قول ويرد عليه أنه لو صلى الى الجهات الأربع الخ) قدم فى مسائل الأسا وعندك كحكم ما لو فقد الماء المطلق ووجد سور الحمار من أنه يجمع بينهما فى صلاة واحدة لا فى حالة واحدة مانصه فان قيل يلزم من هذا أداء الصلاة بلا طهارة فى احدى المرتين وهو مستلزم للكفر فينبغى الجمع بينهما فى أداء واحد قلنا كل منهما مطهر من وجه دون وجه فلا يكون الاداء بلا طهارة من كل وجه فلا يلزمه الكفر كالمصلى حتى بعد نحو حجامه لا تجوز صلاته ولا يكفر بالاختلاف بخلاف ما لو صلى بعد البول بجر عن المعراج اه فيقال هنا أيضا انه بصلاته الى أى جهة من الجهات الأربع لم يصل الى غير القبلة من كل وجه وفعل ذلك الاحتياط فى اسقاط الفرض عنه يقينا فيسقط الابراد الذى أوردته على هذا القيل تأمل وقال السندى أيضا ولا يرد عليه أنه صلى غير القبلة أو تلبس بعبادة فاسدة لأن ذلك غير متيقن اذ يحتمل فى كل مرة أنه مستقبل وصلاته صحيحة اه على أنه يكفى للعمل بهذا القيل الذى مشى عليه الشارح ما نقله فى الهندية عن المضمرات أنه الاصوب اذ علينا اتباع ما صححوا تأمل (قول ويضعف ما اختاره الشارح الخ) فيه أن كلام الشارح دال على أن تكرار الصلاة لكل جهة احتياط لا لزوما والقول الاول فى الفهستائى انما هو فى اللزوم لا الاحتياط وما قاله الشارح يصلح توفيقا بين القولين بالتخيير والصلاة الى أربع جهات (قول وكان ينبغى ذكره عند قول المصنف الخ) الانسب ما قاله ط والرجى من أن هذه المسئلة ليست خاصة بالجماعة بل المنفرد كذلك وقال الرجى تفريع على قوله بالتحري يعنى أن التحري انما يكون شرطاً لصحة الصلاة عند الاشتباه واذا صلى الى جهة جازماً أنها القبلة جازت صلاته الا اذا تبين الخطأ فيها أو بعد ما هو هذا فى مطلق الصلاة لا بخصوص الجماعة اه فعلى هذا يكون قوله فلواشبهه مفهوم قوله وان شرع بلا تحريم ما بعده فيكون قد ذكره فى مجمله اذ لو ذكره أو لالتوهم أنه خاص بالمنفرد تأمل (قول أولوا كبرأيه) الظاهر الواو بدل أو ثم رأيت عبارة النهر بالواو (قول وبه ظهروا أن المناسب حذف هذه المسئلة الخ) فيه أن القصد

تشبيه هذه المسئلة بالسابقة في عدم الجواز وهو متفق عليه في المذهبين نعم المناسب ذكرها عقب السابقة
(قوله) فان قلت وقوع الطلاق متعلق الخ لم يظهر وروده هذا الا برادفان عبارة الشارح ليس فيها
ما يدل على اشتراطها فيما يتعلق بالاقتوال وكان المعارض فهم من قول الشارح النية شرط مطلقاً أنها
شرط في كل شيء حتى الطلاق وبني ايراد على ذلك **(قوله)** فديحاج بان المراد النية التي هي شرط الصحة
الخ الاظهر في الجواب أن المراد ليس لتأمين بنوى شيئا عالمانه يؤدي خصاله الا في الجملة فانه
ينوبها ويعلم عندئذ انها لا تؤدي بها بل الظاهر بخلاف ما نقض به فانه ليس كذلك بل بنوى شيئا ووقع
ما نواه عن شيء آخر وهذا لا ينصرف في عدد **(قوله)** لعل وجهه أن الصلاة عبادة واحدة الخ وذكر
الجوى وجهه بان التحريم عما يعترض في أثناء الصلاة غير ممكن قال الرضى ولم يذكر عكسه وهو ما اذا
افتتح مرائيم أنه الاخلاص ثلاثا يكون تحجيرا على فضل الله تعالى بل ربما يقال ان الاعمال بخواتمها
الان قلنا ان الاخلاص شرط صحة النية كما تقدم فلا يكون شارعا بدونه اه سندی **(قوله)** ألتضعيفه
لا يظهر ذكره هنا اذ دخل الرباع في أصل العبادة كيف ينال ثواب الاصل لا التضعيف والظاهر في التوفيق
في الخلاف الآتي أن يقال من قال لا يستحق الثواب اراد ما اذا حصل الرباع في أصل العبادة ومن قال انه
يفوت تضاعف الثواب اراد ما اذا حصل في تحسينها **(قوله)** والذي في الذخيرة خلافه أي أنه لا يفوت أصل
الثواب بل يبطل تضاعف الأجر **(قوله)** ان الربا لا يفوت الخ بظهر أن الواو قبل قوله ان الربا عاقطة اذ لا
دخل لتفويت الثواب وعدمه في عدم دخول الربا في العرائض تأمل **(قوله)** أخذ من حسناته ودفع اليه
الخ في تفسير روح البيان عند قوله تعالى في سورة البقرة من ذا الذي يقرض الله فرضا حسنا الآية
ما نصه وحكمة تضعيف الحسنات ثلاثا يفسل العبد اذا اجتمع الخصماء فظام العبادت في من التضعيفات
لامن أصل حسناته لان التضعيف فضل من الله وأصل الحسنة الواحدة عدل منه واحدة واحدة وفيه
أضاف في سورة النساء عند قوله تعالى ومن يعمل من الصالحات من ذكراً وأنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون
الجنة ولا يظلمون فيها ما نصه قال النيسابوري حكمة تضعيف الحسنات في طاعته ثلاثا يفسل العبد اذا
اجتمع الخصماء في دفع اليهم واحدة ويبي له تسع فظام العبادت في من التضعيفات لامن أصل حسناته لان
التضعيف فضل من الله تعالى وأصل الحسنة الواحدة عدل منه واحدة واحدة وقد ذكر الامام البيهقي
في كتاب البعث فقال ان التضعيفات فضل من الله تعالى لا تتعلق بها العباد كما لا تتعلق بالصوم بل
بآخرها الحق العبد فضلا منه سبحانه فاذا دخل الجنة أتاه بها اه والله سبحانه أعلم

مطلب حكمة تضعيف
الحسنات

(باب صفة الصلاة)

(قوله) فالوصف والصفة الخ لا يظهر التفريع ولعل الاصل الواو ثم راجعت نسخة التعريفات المطبوعة
فوجدتها بالفاء **(قوله)** مبني على عرف المتكلمين الخ فيه أن عرفهم اطلاق الصفة على ما يقوم بالوصف
وهذا أطلقت على الكيفية التي تكيف بها المعنى المشاهدة الموجود فيها الفرض والواجب والسنة
والمندوب فقد أطلقت في العرف على الاجزاء المادية للصلاة ويحاج بان بناء على عرفهم بالنظر لكون
الكيفية السند كورة صفة المعنى لا بالنظر للماهية الصلاة نظير قوله وقد يحاج بان المراد ان هذه الاجزاء الخ ثم
ان تعرفها بالكيفية المذكورة موافق لما في الفتح من أن المراد بالصفة الاوصاف النفسية الخ وزيادة
الشارح الواجب والسنة والمندوب موافق لما فهمه المحشى من أنه ليس المراد بالاجزاء ما يتوقف عليه

صحته بل ما يطلب من المصلي فعله الاعم من الفرض ثم ان ما ذكره الشارح من تفسيرها بالكيفية المذكورة
 هو ما ذكره في التهر وقال وهذا أولى مما في الفتح من أن المراد بالصفة الاوصاف النفسانية الخ لكن
 المغايرة بينهما غير ظاهرة حتى يدعى الأولوية فان كيفية المصلي المشتقة على ما ذكره هي الاوصاف النفسية
 لا شيء آخر ولا يستقيم حينئذ ما نقله المحشي عن الحلبي من حذف مضاف تقديره صفة أجزاء الصلاة
 فبعض الأجزاء الخ اذ ماسلكه طريقة أخرى غير طريقة الشارح (قوله) أو المراد بالصفة الجزء الخ (توجيه
 آخر للاضافة وعبارة السراج على ما ذكره السندى هذا من اضافة الجزء الى الكل لان كل صفة من هذه
 الصفات جزء ذاتي للصلاة لما أن عند تمام هذه الاوصاف تتم الصلاة ويقال من اضافة الشيء الى نفسه لان
 هذه الاوصاف هي الصلاة بعينها اهـ (قوله) كترتيب القيام الخ) اذ لوفات الترتيب لزوم اعادته ولو كان شرطاً
 لفست الصلاة لفوات شرطها وتقدم أنها شروط وعدم الفساد لا يدل على عدم الشرطية لانه قد تدارك
 ما فعله من عكس الترتيب فلم يترك بالكلية حتى يتحقق الفساد غاية الامر أنه زاد ما دون الركعة وهو غير
 مفسد لكن ترك سجدة من الركعة الأولى ثم تداركها لا تفسد صلاته مع ترك ركن فبالأولى ما اذا ترك شرطاً
 ثم تداركه تأمل (قوله) صفة كاشفة) قد يقال انها الاحتراز عن الاخلاص فانه فرض في الصلاة كما تقدم له
 مع أنها تصبح بدونه (قوله) هو أحد شروطها العشرين الخ) لم يظهر لي وجه افراد هذا الشرط بالذ كر عن باقي
 الشرائط (قوله) حيث قال بالجواز فيها كما في البحر) يوافق ما في البحر ما في الفتح حيث قال ومقتضى كون
 هذا ركعة كونه شرطاً أن يجوز بناء الفرض على الفرض وعلى التفضل وقد روي اجازة ذلك عن أبي اليسر
 واجهه وروى عنه الخ اهـ (قوله) وبهذا ظهر عدم صحة قول التهر ولا خلاف الخ) قد يقال معنى قول
 التهر لا خلاف في جواز بناء الفرض على التفضل أنه اتفق الكل على عدم بقاءه اذ حيث حصل الاتفاق
 على عدم صحة هذا البناء لم يوجد قول به فلم يوجد خلاف بينهم فيه لاجبئ أنهم اتفقوا على الجواز كما في
 الشق الاول (قوله) في جواز بناء التفضل على التفضل) أي اتفاقاً لما أن الكل صلاة بدليل أن القعود
 لا يفرض الا في آخرها بحر (قوله) فانه وان كان على سبيل التناول مع الخصم الخ) فيه أن ماسلكه هنا
 غير المتبادر من كلام الزيلعي اذ المتبادر منه أن تسليم الاشتراط كلام تنزلي لم يقصد به الاجابة
 الخصم على دعواه مع عدم الجزم بها ثم فرغ على هذا التسليم أن الاشتراط ليس لها حتى تتحقق
 الركنية بل لكذا فيكون قد سلم الاشتراط وكر عليه بنقض دعواه بأنه ليس لها بل شيء آخر ففي الحقيقة
 لم يرجع الزيلعي للقول باشتراط الشروط لها كما قال الخصم بل الى القول به شيء آخر وكأن ط فهم
 أنه رجع لما قاله الخصم فاعترضه بأنه لم يرجع اليه مع أنه في الواقع رجع للقول به لكن شيء آخر فلا
 يسلم حينئذ ما قاله المحشي ان مانعه أولاً راجع اليه ثانياً ان مانعه أولاً الاشتراط لها وما يرجع اليه ثانياً
 الاشتراط شيء آخر تأمل هذا مع ما بأي له في تقرير كلام الفتح (قوله) تصديق لما فعله الزيلعي
 الخ) يظهر أنه استدراكه على قوله ثم رجع الخ المفسد اعتماده وقوله في التلويح من تمامه وقوله
 يمكن نقول استدراكه على ما في التلويح وبالجملة ماسلكه المحشي في هذه المسئلة غير متبادر منها تأمل
 وكذلك ما صنعه في قوله ثم رجع الخ (قوله) كما يعلم من كلام البحر) عبارته ومراعاة الشرائط المذكورة
 ليس لها بل للقيام المتصل بها وهو ركن ان سلمنا مراعاتها والا فهو ممنوع فتقديم المنع على التسليم أولى فذا
 في التلويح فالأولى أن يقال لا نسلم مراعاتها فانه لو أحرمت الخ وثبت سلمنا فهي ليس لها بل الخ اهـ (قوله)
 لكن ضعفه في شرح المختار الخ) أي ما ذكر في شرح المسئلة لكن المحشي قد اختصر ما فيه اختصاراً

مخلاً ولذا كان ما نقله عنها هو عين ما في شرح المختار على حسب نقله لا مقابله مع أن عبارة شرح المنية على ما نقله في الامداد الركوع خفض الرأس مع الانحناء الظاهر وبه يحصل المفروض وأما كماله فبانحناء الصلب حتى يستوى الرأس بالعجز فان طأطأ رأسه قليلاً ولم يصل الى حد الاعتدال ان كان الى الركوع الكامل أقرب منه الى القيام جاز ركوعه وان كان الى القيام أقرب بان لم يحن ظهره بل طأطأ رأسه مع ميلان منكبيه لا يجوز ركوعه لكن ضعفه في الاختيار حيث قال في شرح المختار الركوع يتحقق الخ قانت ترى أن ما في المختار من التضعيف ليس لما اقتصر عليه المحشى من عبارة شرح المنية التي ذكرها اذ هي عين ما صدر به في الاختيار بل لما ذكره ثانياً بقوله فان طأطأ رأسه قليلاً الخ وهو ما عبر عنه في الاختيار بقيل تأمل ومع هذا ففي كون ما في الاختيار تضعيفاً لما في شرح المنية مع تعقيد بقوله بأن لم يحن ظهره بل الخ نظر ظاهر اذ لا شك أنه مع هذا التقيد لا يكون راكعاً وعبارة الاختيار لا تدل على الضعف في هذه الصورة (قوله يجب اسقاطه لأن وضع الخ) يقال ذكركه وضع اصبع الخ نيابة للقدر المفروض من وضع القدمين وليس في ذكر القدمين ما يدل على اشتراط وضعهما بل ان السجود يكون بهما وهذا لا يدل على اشتراط وضعهما كما أن ذكر الجبهة لا يدل على اشتراط استيعابها بل يكفي وضع جزء منها (قوله قد يكون التعبدى أفضل كالوضوء الخ) وذلك أن الحديث بنوعه بمعنى المانعة القائمة بالشخص انما عرفت من جهة الشرع كازالته لادخل العقل فيه ثم بعد قيامها به الذي هو عبارة عن جميع الاعضاء لم نعقل وجه تخصيص أعضاء الوضوء بقيام المانعة بهما مع تعقلنا وجه قيامها بجميع أعضاء الغسل اذ هي قائمه به وهو عبارة عن جميع أعضائه (قوله وهذا يؤيد الخ) أى أصحية عدم اعتبارها لكنه انما اثبت أنها ركن لا كونه زائداً (قوله فيه أن ما شرع لغيره قد يكون ركناً الخ) قد يقال ان الشأن فيما شرع لغيره أن يكون شرطاً لاركننا لم يوجد الدليل على الركنية وقد وجد بالنسبة الى القيام فانه قام الدليل القطعى على انه منها ولم يوجد بالنسبة للعود الأخير (قوله فالناسب للشارح أن يعكس بان يذكر هذا دليلاً للشرطية ويذكر ما قبله هنا الخ) فيما قاله تأمل لان غاية ما يفيد التفسير في التعليل الاول أنه لا يلزم من كون الشيء مشروعا لغيره أن يكون ركناً وشرطاً بل تارة يكون ركناً كالقيام وتارة شرطاً كالحرمة فلا يصلح دليلاً للركنية تأمل ويحجب عن الشارح بان الركن الزائد ما يسقط اعتبار الشارع له من الاركان في بعض الاحيان بلا ضرورة وحيث سقط اعتبار القعود منها في مسألة الحلف كان زائداً ولا يلزم من ذلك اعتبار الشارع القراءة ركناً زائداً في هذه المسئلة بل اعتبرها ركناً أصلياً وزائداً في الاقتداء فتم للشارح تعليلاً للركنية والشرطية (قوله الخروج بلفظ السلام جلالاً لمطلق الخ) لا يصح ارادة الكامل هنا ولو كان مراده ذلك لاقتضى كلامه أن هذا الفرد هو الفرض بخصوصه مع أنه يصح بغيره ويكون آتياً بفرض الخروج بالصنع (قوله أقول كان ينبغي للشارح عدم ذكره ذلك الخ) ليس كذلك فان غير المفروض بالمعنى الاول أمر زائد على السجدة الثانية مغاير لها فصح عدم فرضها وان توقف تحققها عليه ونحو ذلك يقال في اتمام الصلاة والانتقال من ركن الى آخر فيسقط قوله الآتى ثم ان عدا الاتمام والانتقال الخ تأمل (قوله ليعلم أنه فرض آخر) ولهذه العلة الاولى أن يقول أيضاً وترتيب الركوع على السجود لانه فرض آخر (قوله ولم يذكر تقديم القراءة على الركوع) أى في الفرض الغير الشائى حتى لو ركع قبل القراءة صح ركوع هذه الركعة كما بأتى (قوله ثم ان عدا الاتمام والانتقال الخ) فيه أن اتمام الصلاة بمعنى عدم قطعها فرض مغاير للفروض التي ذكرها المصنف ولذا الوشرع فيها ثم قطعها كان تاركاً للفرض الاتمام ويستحق ما يستحقه تاركاً

الفرض وان أتى بها تامة بعد ذلك واقتراضه مأخوذ من قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والانتقال المذكور
فرض لانه لا يمكن الاتيان بالثاني الا به وما لا يتوصل الى الفرض الا به فرض ولائذ أن هذا الانتقال غير
الفرض الثاني وحينئذ فهو فرض مغاير لما ذكره المصنف من القروض **(قوله)** لكن أجاب بعض المحققين
عن الاشكال الخ المراد به العلامة فوح أفندي وقال بعدم ما قرره في دفع الاشكال ثم رأيت ابن الهمام
أشار الى ما سنخلى ثم رأيت صاحب البرهان أوضح هذا المقام طبق ما ظهر للعبد اه من حاشية
البحر **(قوله)** أي المذكورة في المتن أفاد أن هذا ليس شرطاً في الواجبات والسنن بل ولا
في الشرائط كافي القعدة الأخيرة كما أفاده الشرنبلالي وحينئذ في باب القرائن في كلامه الاركان اه
سندى **(قوله)** أو بالضم الخ أي بضم الحاء وسكون السين مصدر **(قوا)** والقراءة ركن زائد الخ هذا محط
عله القول بالا عند أدنى ان الشارع جعل التأم في الصلاة كالاستيقظ في كثير من الاحكام والقراءة ركن
زائد فيكتفى منه بالاتيان بها تأم فلا يرد عليه باقي الأركان لعدم زيادتها والقعدة يجرى حكم الخلاف
السابق في أنها ركن أو شرط وبهذا يزول الاشتباه الواقع هنا تأمل **(قوله)** والذي يظهر الوجوب الخ
مقتضى ما ذكره أو لا بقوله وينبغي تقييد الخ عدم وجوب الاعادة بترك سجود السهو بعد راذ كل من
النسيان وخوف طلوع الشمس عذر لترك واجب السجود فكأن العذر مسقط للاعادة فيما لو ترك
الواجب عمداً كذلك لو ترك سهواً **(قوله)** ويؤيده ما صرحوا به الخ قد يقال ان ذلك ليس من واجبات
الباس بل يقال خلو المصلي عن نوب فيه صورة أو عن حله صما من واجبات الصلاة اه من السندى
(قوله) الآن يقال المراد أن ذلك امتنان الخ وحاصله توقف الحكم بفرضية الاولى على عدم الاعادة وله
نظائر كسلام من عليه سجود الله هو يخرج به خر وجاموقوفا وكفاسد الوقتية وهي المغرب في طريق
من ردفة على عدم اعادتها قبل الفجر وبهذا ظهر التوفيق وأن الخلاف لفظي لان من قال ان الثانية هي
الفرض أراد بعد الوقوع ولو كان الثاني نفلاً لزم أن نجب العرافة في ركعاتها وأن لا تشرع الجماعة فيها ولم
يذكروه اه من السندى **(قوله)** عطفاً على كل الاول لا يظهر صحة العطف على كل الاول لانه يفيد أنه
مبنى على ما في المجتبى مع أنه لا يبنى عليه **(قوا)** وقد يقال ان المشروع ثلاث آيات الخ المتبادر من
قوله ثلاثاً فصراً الا كتفاء بقدر الثلاث من الآية أو الآيتين وان لم تكن الثلاث على ترتيب المظم
القرآني واشترط ذلك لا تدل عليه عبارة الحلبي إذ قوله تعدل ثلاث آيات فصراً شامل لما اذا كانت على
الوجه المشروع بأن تكون متوالية أو لا وآياته لا بد له من دليل فع عدم وجوده يعمل باطلاق عبارة الحلبي
من الاكتفاء بالآية التي بلغت ثمانية عشر حرفاً لا قامة واجب القراءة **(قوا)** قلت قد صرح به في الدرر
أيضاً قد يقال ليس مراد الشارح أنه لم ير أن الآية أو الآيتين تقوم مقام الثلاث بل مراده أنه لم ير القول
بالخروج عن كراهة التحريم بذلك مع ترك سنة القراءة وقد تقدم له في سنن الوضوء أن ترك السنة المؤكدة
قريب من الحرام وأن تاركها يستوجب التضييل والوم ومقتضى هذا أنه لا يخرج عن الكراهة
التحريرية بواجب القراءة لكن تقدم أيضاً تقسيم السنة الى سنة هدى وتركها واجب ما ذكره سنن الزوائد
وتركها لا يوجبها ومثاله بانطوyle عليه السلام القراءة والركوع والسجود فإدائه في شرح الملتقى أن
في كلام الحلبي إشارة الى أنها بطوال المفصل مشاي من سنن الزوائد وأن تاركها لم يرتكب كراهة التحريم
بخلاف ترك الجماعة مثلاً وهذا الابعام من عبارة الدرر والقبض وغيرها وذكر الشارح في الفصل الآتي
أن الآية أو الآيتين لو كانت تعدل ثلاث آيات فصراً انتفت كراهة التحريم ولا تنفي التنزيهية الا

مطلب

في أن تارك السنة المؤكدة
يستوجب التضييل والوم

بالمسنون اه تأمل **(قوله)** وكذا في جميع الفرض الثاني الخ) فيه أن القراءة في جميع الفرض الثاني والمقصود فرض لا واجب **(قوله)** قال الزبلي فان ما يقضيه الخ) عبارته أي مكرر في كل ركعة أو في جميع الصلاة كعدد ركعاتها حتى لو نسي سجدة من الركعة الأولى وقضاها في آخر صلاته جاز وكذا ما يقضيه المسبوق بعد فراغ الخ **(قوله)** قديسار إلى المتني باسم الإشارة الخ) لا يظهر صحة الإشارة باسم الإشارة الموضوع للمفرد ذكر المشار إليه المتني بعده بخلاف الآية والنظم لتقدم المشار إليه فيقول بالمدكور **(قوله)** عوان بين ذلك أي بين الفارض والبكر) الفارض المستند والبكر الفتيحة والعوان التي نتجت بعد بطنها البكر قاموس **(قوله)** وهذا يقتضي رفع الخلاف) هذا ظاهر على الأول لا الثاني فان من قال بالوجوب أراد حقيقة حتى أوجب بالترك سجود السهو ومن قال بالسنية لا يقول بالسجود وان كانت المؤكدة في معنى الواجب نعم يتم ذلك اذا قل بوجوبه **(قوله)** أي بسبب الاستخلاف الخ) قال الرحقي مجرد الاقتداء بالمسافر يصير القعود فرضا عليه استغناء أولا **(قوله)** وأقول هذا مخالف لما في البحر والنهر من قولهما الخ) قديقال ما ذكره هذا القائل لا يخالف ما في البحر والنهر لأن موضوع كلامه فيما اذا تابع المسبوق امامه فيه بديل قوله بمتابعته الامام وقوله في البحر والنهر يقعد ثلاث قعدات والواجب منها ماعدا الأخيرة معناه اذا لم يتابعه في الثانية والا كانت فرضا أيضا بديل ما ذكره في الامامة وسيأتي له في الامامة عن الفتح لو قام قبل قدر التشهدين قرأ بعد فراغ الامام من التشهد ما تجوز به الصلاة جاز والا فلا الخ **(قوله)** آخر صلاته) حقه أول كما هو ظاهر **(قوله)** الامام معنى على) يصح ابقاء الام على حاله بدون جعلها بمعنى على متعلقة بمحذوف صفة للجهر وكونه واجبا مأخوذا من تعداد الواجبات **(قوله)** ويحتاج إلى نقل صريح) ما ذكره ط ظاهر مما ذكره الشارح يجعل قوله بين فرضين غير قيد كما فعل المحشي ولا حاجة لنقل في المسئلة بخصوصها **(قوله)** وكذا لا يتابعه في ترك الواجب الخ) أي بأن تركه الامام بالكيفية **(قوله)** أو في ترك ما يلزم من فعله) يظهر زيادة لا قبل يلزم تأمل **(قوله)** لأنه اقتضى بمن لم يدخل في الصلاة) فيه أنه اذا اعتمد على خبر المبلغ الذي لم يدخل في الصلاة يكون قد اعتمد على خبر العدل في أمر ديني وهو مما يصح العمل بخبره في الديانات فإذ كرهه من العلة المذكورة غير ظاهر لاثبات الحكم المذكور **(قوله)** ومقتضاه أنه لو نوى بها الاعلام صح أيضا الخ) فيه أن صحة الصلاة في المسئلة الآتية لوجود قصده الدخول فيها اذ بنيت تكبير الركوع يكون قاصدا للصلاة والذي لغا كونه الركوع ولم يوجد فيما اذا قصد مجرد الاعلام قصده الدخول في الصلاة الذي هو شرط لصحة الشروع كتفيس التكبير فلا بد من وجودهما ولا يكفي لصحة الشروع وجود أحدهما تأمل وذ كرفيما يأتي أنه اذا قصده الاعلام لا يكون قاصدا للذكر فصار كلاما أجنيا فلا يصح شروعه **(قوله)** فالتأويل في عبارة الكنز أظهر الخ) لم يظهر وجه أظهرية التأويل في عبارة الكنز تأمل ثم رأيت في حاشية البحر ذكر الوجه بقوله لثلا يلزم التكرار في قوله والقومة والجلسة (قول الشارح كافي امداد الفتاح للسرنبلاي) عبارته على ما نقله السندی ويسن وضعهما على الفخذين وقت الجلوس فيما بين السجدة فيكون صفة وضعهما كحالة التشهد وهذا مما أغفله أصحاب المتون والشروح التي اطلعت عليها ودليل ذلك ما ذكره السيوطي في الينبوع بقوله والثابت في الحديث أنه كان اذا سجد ورفع رأسه من السجدة الأولى رفع يديه من الارض ووضعهما على فخذه وقال عليه السلام صلوا كما رأيتموني أصلي اه وقال الرحقي السنة حكم من الاحكام الشرعية وحيث لم تذكر في المتون ولا في الشروح كيف تعد من السنة لعد الشافعية لها بل لم يذكر السيوطي أن هذه الهيئة سنة وليس في

الحديث ما يدل على وضعهما على التخذين كما في التشهد ولا يتم الاستدلال بقوله صلوا كما يرتوي فإنه يقتضي افتراضه لأن دليل الصلاة في القرآن يحل بيته السنة والحكم يستند للعجل القطعي وهذا ثبت أركان الصلاة فلو تم الاستدلال بهذا الحديث لكان هذا الوضع ركناً اهـ سندی (قول الشارح ويأتي معنياً للنية) حيث قال ويضع يديه على فخذه كالشاهد قال الرجتي صاحب النية لم يذكر أنه سنة وحين عد السن لم يعد هافها بل عقب ما ذكره من السن بقوله وما سوى ما ذكرناه فأدب فظاهره أن هذا الوضع أدب لاسنة اهـ (قوله ان الجلسة الأخيرة تخالف الأولى في التوراة) مخالف للجلسة الأخيرة للأولى في التوراة مذهب الشافعي وليس مذهبنا (قوله هي السن الغير المؤكدة) لا حاجة لهذا التقيد فان سنن الزوائد كلها لا يجب ما ذكر ولومؤكدة كما تقدم فيما لو اقتصر على واجب القراءة عن شرح المتقي (قوله وزجله) في المغرب رجل شعره أرسله بالمشط وترجل فعل بشعر نفسه ذلك اهـ (قوله) فالناسب ابدال اليسرى باليمنى الذي رأيت في عدة نسخ من الشرح يظهر به الينى (قول المصنف) واخراج كفيه من كفيه الخ) علله الزيلعي بأنه أقرب للتواضع وأبعد من التشبه بالجارية وأمكن لنشر الاصابع اهـ وما ذكره في التعليل يدل على طلب اخراجهما في غير حالة التكبير أيضاً تأمل (قوله) هذا الثقل غير صحيح وغير موافق الخ) الذي في نسخة قديمة كُتبت في سنة ١١٢٩ في غايته من العجمة الاقتصاد على قوله خلافاً للزفر بدون زيادة فلعن قوله فعنده الخ من زيادة الكتاب

(فصل)

(قوله أي قبل شروعه) أي وقال أكبر مع قول الامام الله (قوله بما اذا لم يقصده المخالفة) أي في اللفظ لا كبريان كان لا يميز بين المدعو عدمه (قوله وينبغي الفساد بعد الهاء الخ) ظاهره اذا قصد أنه جمع لاه والافانقل أنه خطأ ولا يفسد (قول الشارح بل بهما) قال الرجتي لعل الشارح زاد قوله بل بهما اختياراً منه الى أن السبب مركب من الشينين لأن به بالنسبة والد كشرط كما تقتضيه عبارة المتن يحجر اهـ (قوله) ولكن يحتاج الى الفرق بين التحريم والتلبية الخ) يظهر أنه على القول بلزوم التحريك في التحريم يلزمه في التلبية والقراءة أيضاً ومقابله عدم الزوم في الكل وهو المختار (قوله) بأن الثاني اذا كانت اليدان في الثياب للبرء الخ) قال في البحر وما ورد في حديث ابن عمر كان يرفع يديه الى منكبيه فحمول على حالة العذر حين كانت الأكسية عليهم والبرانس في زمن الشتاء كما أخبر به وائل بن حجر على ما رواه الطحاوي عنه اهـ (قوله) لا بالخالصة والناقض قوله ولو مشترك الخ) فيه أنه يصح أيضاً تعلقه بخالصة بعد تفسيره بما ذكره من قوله أي عن شائبة الخ (قوله) يتكلم بها الموازنة في القاموس الموبدان بضم الميم وفتح الباء فقيه الفرس وحكم الجوس وجمعه الموازنة والهاء للجمعة اهـ (قوله) وأما ما في التنازحية فغير صريح الخ) هو كذلك لكن الشارح لم يدع الصراحة في ذلك بل الظهور فقط (قوله) لم يكن قراءة ولا ذكر ابيضد الخ) يقال بعدم الفساد للشك في كونه غير قرآن وعدم الاجزاء عن القراءة للشك في قرآنيته وهذا يسقط الاراد على النهز تأمل (قوله) بدليل جوازها الى الذبحة المشروطة فيها الذ كرا الخ) قد يقال جوارها على الذبحة لعدم طلب البركة في هذا الفعل لأنه غير مقصود حتى تطلب له بخلاف غيره من الافعال المقصودة تأمل أي ان التبرك ليس معناها وضعا بل استعمالا فاستعملت فيه في الشروع دون الذبحة (قوله) والظاهر أن الاضطجاع كذلك لأنه خلف الخ) الظاهر أن الاضطجاع لا وضع فيه لأنه ليس بقيام لا حقيقة ولا حكماً

وانما هو خلف عنه والمذكور أنه سنة القيام فلا يدخل تحته بخلاف القعود فإنه قيام حكما وإن اصح اقتداء قائم بقاعد تأمل **(قوله والرحمى)** وقال الرحمى أيضا لا نسلم أنه أى القيام بعد الركوع ليس له قرار لان المفروض فى القيام الذى هو محل القراءة قدر قوله تعالى ثم نظرمع أنه يسن أن يأتى بالتسليم فى حال رفعه فإذا استوى قائما يقول اللهم بنا ولا الحمد وهو أطول من ثم نظر الأنا يقال لم يرد عن الشارع الوضع فيه فهو صحيح حينئذ لكن ينخرم قولهم سنة قيام الخ اذ هذا قيام له قرار وفيه ذكر مسنون فقول من قال ان التعميد والتسليم ليس بسنة فيها بل فى نفس الانتقال لما فى القبة لوزن التسليم حتى استوى قائما لا يأتى به كالمولم يكبر حالة الاحتياط حتى ركع أو سجد تركه قال ويجب أن يحفظ هذا ويراعى كل شئ فى محله اه مخالفات ظاهر النصوص والواقع أنه قلما يقع التسليم الا فى القيام ولو قلنا انه يكون فى حالة القيام فقط فإنا نقول فيما ورد من الاتيان بالتعميد بعد التسليم جمعاً بينهما خصوصاً ما قدمنا من قوله لك الحمد ملء السموات الخ وذكر فى شرح منية المصلى أن شيخ الاسلام ذكر أنه يرسل فى القومة على قولهما كما هو قول محمد وذكر فى موضع آخر أنه يعتمدان فى هذا القيام ذكرهما مسنوناً وهو التسليم والتعميد وعلى هذا مشى صاحب الملتقط اه وهذا ما ساعدنا قلنا وقول صاحب النهر اللهم اغفر لى وارحمى بين السجدين كأنه يريد ايراد القعدة والنظر أنه غير وارد لانها ليست بقيام حقيقة ولا حكماً بخلاف من صلى قاعداً فان قعوده لما كان خلعاً عن القيام كان قياماً حكماً فليس فيه الوضع اه سدى **(قوله)** وهذا يدل على أنهما أصلان الخ كذلك يدل على أنهما أصلان ما نقله عن شيخ الاسلام سابقاً ولا يستقيم ما قيد به مسكين **(قوله)** من الروايتين بكل منهما أى من رواية وأما من المسلمين ورواية وأنا أول المسلمين **(قوله)** لا تألبا استشكله الرحمى باننا جعلناه تأليلاً لم قراءة شئ من القرآن قبل الفاتحة وتقدم وجوب عدمه قلت وعلى ذلك ينتفى الفساد ويترب سجود السهول وقراء سهواً والكراهة التحريمية لعدم اه سدى وقد يقال ان القصد أنه تلا هذه الجملة تبركاً بالاولاد أى أتى بها على قصد أنها الوارد لأنه أتى بها على قصد أنها من القرآن تأمل **(قوله)** وعلة فى الذخيرة بما حاصله الخ خلاف المشهور فان المشهور أن السكوت فى السرية والجرية واجب لاسنة **(قوله)** ونعامة فى شرح المنية قال فيه فى الفرق بين السجدين لأنه لم يبق الاسجدة فالاولى المشاركة فيها القلم بخلاف ادراك فى الاولى فإنه يدركه فى الثانية بكما لها فى المشاركة فى الاولى مع احراز فضل الشاء أيضاً حينئذ أولى وان أدرك فى القعدة الاولى أو الاخيرة قال بعضهم يكبر من غير ثناء وقال بعضهم يأتى بالثناء ثم يقعد والاولى أولى لتحصيل فضيلة زيادة المشاركة فى القعود اه تأمل فإنه لم يتم الفرق بما ذكره **(قوله)** وان مشى عليه فى الهداية لكن ما فى الهداية اختاره الهندوا فى وقال شيخ الاسلام انه المختار وفى المجتبى وبه يفتى اه من السندى **(قوله)** لأن سر حال من الشاء أى حال من فاعل الشاء والتعوذ المأخوذ من من قرأ وتعوذ ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف بل هو أولى لان محبى الحال مصدر او ان كرسماعى كفى النهر **(قوله)** وهذا الفهم فى غير محله لان قول الخلاصة الخ وأيضاً ان عبارة الخلاصة نصت على أن التعوذ انما هو عند الافتتاح فهى صريحة بأنه لو شرع فى الفاتحة فات محله فلا يأتى به ولو أبقينا قوله حتى قرأ الفاتحة على ظاهره من أنه فرغ منها اذ تفرع صور جزئية على شئ لا يقتضى تخصيصه بها تأمل **(قوله)** اما عند أبي يوسف فهو تبع للثناء وعلى أنه تبع للثناء عنده لا يأتى به المسبوق عند قيامه لقضاء ما فاتة لأنه قد أتى به فى الاول عقب الشاء كما فى السراج فلو أدرك الامام فى وقت لا يمكنه

الاتيان بالثناء كأن أدركه في الركوع أو في الجهر فيسقط الثناء يسقط التعلو لانه تابع وما ذكره
 المحشي من أنه عند أبي يوسف يأتي به مرتين ذكره في البحر تبعا لشرح التنية ومثله في الدر المنثور والخراش
 للشارح زاد في الخلاصة وهذا استحباب عنده اه سندی فعلى هذا يكون عدم اتيان به عند قيامه
 هو المفترع على أنه تبع للثناء واتيان به عند القيام على قوله مجرد استحباب لا دخل للتفريع فيه تأمل
(قوله) بأن أتى بالمدح الباعن التشديد الخ لا يصلح تفسير المنع الخ لويل هو تفسير الخلو وزوم التكرار
 انما هو اذا خلى المدح عن التشديد وحذف الياء وهذا ليس معنى منع الخ لو اذا المراد به أن يوجد أحد
 القيدتين مع المقيد بدون خلوه وتجاوزا الى غيره نعم على جعلها مانعة خلو يكون المفهوم غير صحيح تأمل
(قول الشارح) ويسن أن يلصق كعبه قال الشيخ أبو الحسن السندی الصغير في تعليقه على الدر هذه
 السنة انما ذكرها من ذكرها من المتأخرين تبعا للحنفي وليس لها ذكر في الكتب المتقدمة كالهداية
 وشرحها وكان بعض مشايخنا يرى أنها من أوهام صاحب المجتبى ولم ترد في السنة على ما وقفنا عليه
 وكانهم توهموا ذلك مما ورد أن الصحابة كانوا يهتمون بسد الخلل في الصوف حتى يضمن الكعب
 والمناكب ولا يخفى أن المراد هنا الصاق كعبه بكعب صاحبه لا كعبه مع كعبه الآخر اه قلت ولعل
 الشيخ أبو الحسن لخط الى الآثار الواردة في أن التراوح بين القدمين في الصلاة مطلقا أفضل من الصاقهما
 اه سندی وقد ذكر الآثار الواردة في التراوح فانظره **(قوله)** على ترك التكاسل الصواب حذف
 لفظ ترك الاولى كما هو ظاهر تأمل **(قوله)** ويمكن أن يراد بالتقرب الاعانة على ادراك الركعة الخ) وبعد
 ارادة هذا الاحتمال ما ذكره الشارح بقوله لكنه نادر اذا ارادة الاعانة على ادراك الركعة لا تدور فيها
 تأمل **(قوله)** لم يتعرض لها المصنف هنا حتى يكون كلامه الخ) عدم تعرض المصنف للتابعة لا ينافي
 بناء الفرع الذي ذكره عليها تأمل **(قوله)** لا ركوع مستقل ولم يصبر شارعا فيما انتقل اليه اذ عمله قبل
 امامه كلا عمل **(قوله)** فيحتمل أن يكون مراد القائل بتحريكها الخ) هذا خلاف الظاهر من أنه يأتي
 بالتحريك والاشباع اذا روم لا اشباع فيه بل هو اشارة للحركة **(قوله)** لكن كونه المراد هنا خلاف الظاهر
 اذا المتبادر أنها ضمير والفقهاء لا يرون أنها اسم ظاهر حتى يحمل عليه قولهم بالتحريك والاشباع **(قوله)**
 كافي القهستاني الخ) عبارته وبسجد ويضع ركبته أي ركبته اليمنى ثم اليسرى كافي الروضة
(قوله) لكن الذي في الخراش الخ) نقله عن الروضة على ما في السندی ثم ان ما نقله عن الخراش بقيد أنه مع
 عدم العذر يضعها أولا بالاولى وعلى تقدير عدم افادته واعتبار مفهوم العذر الواجب الرجوع الى عبارة
 الروضة تقديم المنطوق على المفهوم في العمل **(قوله)** ما اكتنفته أي أحاطه اه قاموس **(قوله)** والمعنى
 واحد) ذكر السندی أن الشارح خالف الهرقي تعريف الجبهة بأنها ما اكتنفته الجبينان اه اذ هما
 بين الجبهة والصدغ اختيارا منه الى دخوله ما في مسمى الجبهة اه وفي القاموس الجبينان حرفان
 مكتنفان الجبهة من جانبيها فيما بين الحاجبين مصعد الى فصوص الشعر أو حروف الجبهة ما بين الصدغين
 متصلا بمحذوء الناصية كلاهما جبين اه تأمل يظهر لك ما في عبارته **(قوله)** وما مر عن شرح التنية
 للبحث فيه مجال الخ) لا مجال للبحث فيما ذكره في شرح التنية لانه مع ثبوت الرواية بأن وضع اليدين
 والركبتين سنة مع عدم رواية بأنه فرض يتوقف تحققه على وضع القدمين حينئذ ولا يقال بتوقفه
 على الركبتين واليدين أبلغ الخ لما قاله من نظائر الروايات بالسنية فلو قلنا بالفرضية نظر لما قاله من
 الألفية لزوم القول بغير ما نظارت عليه الروايات فتعين القول بفرضية وضع القدمين تأمل

(قوله أوجز من القدم) لا وجود لقوله أوجز من القدم في عبارة البرازي (قوله) قال في شرح المنية بعد نقله ذلك وفهم منه الخ) نص عبارته ثم المراد من وضع القدمين وضع أصابعهما قال الزاهدی و وضع رؤس القدمين حالة السجود فرض وفي مختصر الكرخي سجد ورفع أصابع رجله عن الأرض لا تجوز وفي الخلاصة والبرازية وضع القدم بوضع أصابعه وان وضع أصبعاً واحداً أو وضع ظهر القدم بلا أصابع ان وضع مع ذلك إحدى قدميه صح والأفلا وفهم من ذلك أن المراد من وضع الأصابع توجيهها نحو الخ اه فانت ترى أن ما استند اليه في شرح المنية وتبعه الشارح شاهد لدعواه من افتراض وضع أصابع القدم نحو القبلة ولو واحدة وان كان ما في الفيص وغيره يدل على عدم افتراضه ويظهر اعتماده (قوله) لكن رأيت في الخلاصة أن وضع أحدهما الخ) نصها أو ما وضع القدم على الأرض في الصلاة حالة السجود ففرض في التجربة فلو وضع أحدهما دون الأخرى تجوز الصلاة كما لو قام على قدم واحدة وضع القدم بوضع أصابعه وان وضع أصبعاً واحدة فلو وضع ظهر القدم دون الأصابع بأن كان المكان ضيقاً ووضع أحدهما دون الآخر تجوز صلاته كما لو قام على قدم واحدة اه (قوله) أي لان اعتبار الكم تبعاً للخ) هذا تعليل لا شرط طهارة المكان ولم يظهر من عبارته ذلك اه (قوله) ولم أر نقل هذه المسئلة بخصوصها الخ) قال السندی مانصه في شرح المنية الكبير ما مفاده أنه لو بسط كفه أو ذيله على نجس وسجد عليه ثم أعاد سجوده على مكان طاهر أو على منفصل بسط على النجاسة صححت صلاته باتفاق أئمتنا فهذا يصح بالمرق بين السجود على النجاسة نفسها وبين السجود عليها بحائل منفصل فإن الاعادة على مكار طاهر غير صحيحة في الأول ومصححة في الثاني فظهر من هذا أن الحائل المتصل حائل في الجملة لا من كل وجه والاعتاحت الصلاة بلا شرط الاعادة وكذا لو قام على النجاسة وهو لابس خفان تصح صلاته اه (قوله) أي يصح السجود عليه بشرط الطهارة أي وإذا كان ما تحته نجسا وسجد عليه ثم أعاده على طاهر صح اتفاقاً (قوله) فان ما يأتي من تجويزه على ظهر مصلى صلاته يفيد فيه أن سجوده على ظهر مصلى صلاته سجود حقيقة لا إيماء فايأتي ليس فيه دلالة على أن الزامهما يجوز الأيماء ثم قوله أن هذه المسئلة مفروضة الخ بل هي ظاهرة وممكنة في بعض الأشخاص دون بعض كما جربناه في أشخاص تأمل (قوله) فقال الامام جاءه الكبير من ورائي الخ) عبارة السندی جاءه الكبير من وراء الصف الأخير رمى رده العلم يحمل سنالكيم لانكم البنا (قوله) على أنه ليس في القهستاني الخ) بل هو فيه كما يظهر من عبارته (قول المصنف على ظهر مصلى صلاته) بأن يكون مقتدياً به أو مقتديين بامام واحد سندی وهذا أولى مما قاله لا ولا يشترط الاتحاد في التحريم والاداء فيشمل المنفردين اه اذ لا يتحقق الضرور غالباً (قوله) رعبارة القهستاني هذا اذا كان ركبا على الأرض الخ) عبارة القهستاني عقب قوله والأفلا يجزئه وقيل لا يجوز به الا اذا سجد الثاني على الأرض وقال صدر القضاة يجزئه وان كان سجود الثاني على ظهر الثالث كما في جمعة الكفاية وفي الكلام اشارة الخ اه تأمل (قوله) لكن ليس هذا موجوداً في عبارة القهستاني) فيه أن القهستاني ذكره بقوله لكن في الزاهدی يجوز على القهزين والركبتين فإن المراد فذا أو ركبا المصلي معه لا فذا أو ركبتا نفسه كما قال المحشي والالا يستقيم الاستدلال بما ذكره الزاهدی على قول القهستاني والى أنه لا يجوز على غير الظهر تأمل (قوله) وهذا أولى مما في الهداية الخ) بل الأولى ما في الهداية فإنه بابعاد بطنه عن فخذه يحصل الإيذاء لمن يصلي معه عند الزحمة بسبب أخذه في سجوده زيادة من الفراغ أما ما به بخلاف ما إذا لم يبعد نعم يحصل

من اظهار العضدين الاضرار بجارهم ومن الابعاد الاضرار بضيق المكان تأمل **(قوله من مجرد المحاذرة)** عبارة البحر المحافاة **(قوله)** خلافا لما مشى عليه الشارح بـ (تعال شرح المنية) تقدم أن ما استدلل به يفيد مدعاه فليس التوجيه سنة عندنا قولاً واحداً **(قوله)** المناسب هنا التفريع (الخ) تفريعه لا يظهر على ما قبله بل على مقابله ويظهر صحة الاضرار عنه بان يكون قد وافق المصنف أولاً في أن الرفع ركن ثم أضرب عنه ميلاً الى عدم الركنية بالفرع الذي ذكره تأمل وفي النهاية هذا الرفع ليس بركن انما الركن الانتقال لانه لا يمكنه أداء السجدة الثانية الا بعد رفع الرأس حتى لو أمكنه الانتقال من غير رفع الرأس بان سجد على وسادة فازيلت فوقعت جبهته على الأرض أجزاء وان لم يوجد الرفع كذا ذكر القسودري في التجريد اه سندی تأمل **(قوله)** لا عند أبي يوسف) ينظر هذا مع قوله بفرضية الرفع على ما يأتي فان مقتضاه لزوم إعادة السجدة لباقي الرفع ولو اكتفى بالسجدة الأولى فانه الرفع وكذا الجلسة ويظهر سقوطهما على قوله وان قال بفرضيتهما لانهم ليسا مقصودين فيسقطان بعد رسبق الحدث تأمل ولعل هذا أحسن مما أفاده شيخه **(قول الشارح كالنلاوية)** قال الحلبي والرجي يطلب الفرق بين التلاوية والصلية حيث كانت الثانية خلافة لا الأولى **(قوله)** بدليل قول المصنف وليس بينهما ذكر مسنون) ليس فيه دلالة على شيء فانه انما في سنة الذكر بينهما لم يتعرض لمقدار الاطمئنان **(قوله)** بعد أهل الثناء) بعد ظرف مقطوع عن الاضافة وأهل الثناء منصوب على النداء وجوز بعضهم رفعه على تقدير أنت كما في شرح النووي **(قوله)** كيف والصلاة (الخ) كذا عبارة الحلية وقوله كما ثبت في السنة خبر المستد قبله **(قوله)** وفي رواية يرفع يديه في الرمي) لعل الأولى في حالة الرمي والثانية في حالة الدعاء بعده اه سندی **(قوله)** لكن الصواب اسقاط قوله باسطة (الخ) فديقال ان قصد الشارح العزو لدر الجار الاشارة فقط وقوله باسطة أصابعه من عنده أخذ من كلام البرهان **(قوله)** فلم أر أحداً قال به سوى الشارح تبعا للشمس بلالي عن البرهان (الخ) انما اختار صاحب البرهان بسط الأصابع كلها والاشارة بالسجدة فقط تحصيلاً للمسنون من الاشارة وعلا بقوله عليه السلام اسكنوا في الصلاة وحديث أبي حميد الساعدي خال عن ذكر القبض ولفظه عند الترمذي فاقتصر رجله اليسرى وأقبل بصدره اليه على قبلته ووضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى وأشار بأصبعه وحذت بذلك بين عشرة من الصحابة فصدقوه وقال من لا على القاري في رسالته أنه ألغها في اثبات سنة الاشارة والتحجج المختار عند جمهور أصحابنا أنه يضع كفيه على فخذه ثم يوصله الى كلمة: لا وحيد يعقد الخنصر والبنصر ويحلق الوسطى والابهام ويشير بالسجدة ورافعها عند النبي واضعها عند الاثبات ثم يستمر على ذلك لانه ثبت العقد عند الاشارة بخلاف ولم يوجد بوجده أمر بتغييره والاصل بقاء الشيء على ما عليه واستصحابه الى آخر الأمر اه والحاصل أنه اختلف التصحيح في الكيفية والكل وارد عنه عليه السلام اه من السندی فقالوا في البرهان لم يخرج عن السنة النبوية وان كان المشهور خلافه على أن الطحاوي في شرح معاني الآثار روى عن وائل قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لأحفظن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلما قعدت الشهد فوش رجله اليسرى ثم قعد عليها ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ثم عدت أصابعه وجعل حلقة بالابهام الوسطى ثم جعل يدعو بالأخرى ثم روى من حديث عيسى أن مما حدثه أيضاً في الخلو في التمسك أن يضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ويضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ثم يشير بأصبع واحدة اه وهذا أيضاً خال عن ذكر

القبض ثم رأيت في شرح مشكاة المصابيح لمسألة على القاري في رواية لمسلم من باب التشهد أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه ورفع أصبعه اليمنى التي تلي الإبهام يدعو بها ويده اليسرى على ركبته باسطها عليها مانصة ظاهر هذه الرواية عدم عقد الأصابع مع الإشارة وهو مختار بعض أصحابنا اهـ **(قوله)** الصواب لاحكامية سلام رسول الله لمناسبة ما قبله (لكن مراعاة المناسبة انما تنقيد الأولوية ولعل الشارح قصد دفع ما في الشراح بأن قوله السلام على الخ حكاية سلام الله عليه لا ابتداء سلام من المصلي عليه اهـ فلم يقصد المناسبة **(قوله)** وبه تعلم ما في عبارة الشارح حيث قال (أول الخ) فيه أن قراءة الفاتحة لا يشك أحد أنها سنة على ما في المحيط وغيره لا تيانه عليه الصلاة والسلام بها إلا أنه على ما في المحيط يقوم مقامها التسبيح فقط ويكون مسبباً بالسكوت وعلى ما في غيره لا يكون مسبباً لآلته أتى بالسنة بل لأن تركها هنا لا يوجب اساءة لا ترعى وابن مسعود رضى الله تعالى عنهم ما فتكون من قبيل سنن الزوائد التي تركها لا يوجب اساءة ثم اعلم أن ما صنعه الشارح من زيادة قوله أو سكوت قدرها أصح به كلام المصنف حيث قال على المذهب لما ان التخيير بين الثلاث هو المذهب لا بين القراءة والتسبيح **(قوله)** أي قلنا بفرضينها لأجل العمل الخ) لعل الأولى فتكون فرضاً لاعتقاد مراعاة شبهة من قال الأمر للاستحباب والالزم القول بكفر من أنكر الفرضية **(قوله)** وكذا الفقاعي هو من يبيع الفقاع وهو نبيذ الشعير ونحوه **(قوله)** إلى تعميم الذاكر) لعله تخصيص **(قوله)** والظاهر أن الصحة عنده لا تنفي الكراهة الخ) بعد وجود التصريح بالكراهة في الشروع فهو كاف ولا حاجة لهذا الاستظهار ثم إن قوله ولا يبعد الخ لا يظهر بعد ما قدمه مما يفيد أنها تنزيهية **(قوله)** فهي خداج) في القاموس صلاته خداج أي نقصان اهـ **(قوله)** ولذا قال الشارح قيل (والشرعية الخ) فيه أن المستحيل الشرعي هو ما دل الشرع على نفيه كروية الباري تعالى في الدنيا والمغفرة للكافر وليس القسم الثالث منه وقال ط طلب المستحيل الشرعي أولى بالتحريم من المستحيل العادي فليست دليل المقابل اهـ ولعل الشارح لم يقصد بقوله وقيل حكاية خلاف بل مجرد النقل **(قوله)** تأمل) لعله أشار به إلى أن ما في المعراج لا يتناقى ما في البحر لحل ما في المعراج على ما إذا لم يقصد الدعاء ونحو ما في البحر في شرح النية الكبير حيث قال بعد عدد الدعاء بالألفاظ القرآنية فإن هذه الأدعية ليست بقرآن لأنه لم يقصد بها القراءة بل الدعاء حتى جاز الدعاء بها مع الجنابة والحيض اهـ (قول المصنف ونواه فيهما) تخصيص الإمام بالذكر يشعر بأنه لا حاجة أن ينوي من كان في محاذاته من المؤمنين في الجنائين بل تكفي نيته في جانب واحد ويحتمل أنه لم يذكر المؤتم لأنه يعلم حكمه بالمقايسة على الإمام اهـ سندی عن الرجندی **(قوله)** فقطضاه أن له كاتب حسنات) بل قال السندی نقلاً عن الرجعي الآن كاتب السيئات معطل الأول وقع منه ما يؤدي إلى الكفر اذ تصح رده اهـ على أن كاتب السيئات يكتب المباح أيضاً والصبي يفعلها فيكون كاتب سيئات بلا تعطيل **(قوله)** فيه أن الذي اختاره السكال هو الأول) لا مانع من إرجاع الضمير لما قاله الحلواني فإنه مختاره أيضاً حيث لم يرد وأرجعه إلى القول قبله بخلاف قول الشهيد حيث رده **(قوله)** وعندى أن قول الحلواني لا بأس لا يعارض القولين الخ) عدم معارضته لقول البقال غير ظاهر فإنه قائل بكرهه ما زاد على قدر الوارد لا ما كان قدره والحلواني يقول بالكراهة التنزيهية فيهما كما هو مفاد قوله لا بأس بالفصل بالأوراد والحلواني موافق لما في شرح الشهيد اذ مفاد كلامه كراهة التأخير ولو قدر الوارد الا إذا حمل قوله لا بأس على الإباحة فيكون مخالفاً لما في شرح الشهيد وما قاله الحلواني وهذا كله بقطع النظر عن التوفيق الذي أشار له الشارح بقوله وفي

حفظ الخ (قول الشارح ارتفع الخلاف) أي بين البقالي والخلواني وأما الخلاف بين الشهيد والبقالي
فثبت لم يرتفع لان الشهيد يكره الفصل حتى بقول اللهم أنت السلام الخ والبقالي لم يكره بذلك القدر
لا كراهة تحريرية ولا تنزيهية اه سندی (قوله بان المراد بقول الخلواني لا بأس الخ) أي مع حمل قوله
لا بأس على الإباحة والله أعلم

(فصل في القراءة)

(قوله) نعم لو جعل حالاً من ضمير وجوب المؤول باسم الفاعل يان ذلك) اذا الحال وصف لمصاحبها قيد في حاملها
فيقتضي أن الوجوب مفيد بكونه بحسب الجماعة تأمل (قوله ومفاده أنه لو ائتم الخ) التعليل المذكور
منظور فيه بأنه باعادة الفاتحة جهر اما زال الجمع المذكور موجوداً في ركة واحدة الآن يقال أنه
باعدتها جهر اصار كان ما وجداً ولا لم يوجد فكانه لم يوجد الا الجهر فتأمل (قوله وهو أسهل من لزوم
الجمع) لعل الأولى ابدال أسهل بأشد مثلاً حتى يظهر كون ما ذكر وجهه للقبيل الثاني تأمل (قوله على أن
يكون ذلك الجمع شنيعاً غير مطرد الخ) قد يقال ان ما في شرح المنية مبني على الرواية الثانية وعلى
الرواية الأولى يعيد ويعلم من تعبير المنية عن الثانية بقبيل ضعفها (قوله وكذا ما يأتي من أن المتنفل بالليل
لأوم جهر فتأمل) المتن في هذه المسئلة أن البعدية ليست بقيد بل ذكرها جرى على الغالب عملاً بلا طلاق
الزيلي وما يفيد ما يأتي من أن المتنفل بالليل لأوم جهر وفي السندی نقلاً عن البرجندی بالجهر
للقية الجهر في التراويح والوتر واجب حتى لو تركه ساهياً يلزمه وجود السهو اه (قوله قال في الخزان
هذا ما صححه في الهداية الخ) ونحنا خير الرمي الى التخيير كل كافي وقال به ثبت من وجوبه ما اختاره
المصنف في مثله اه لكن قال الوافي كلاماً في الاستقراء ولم يوجد الجهر بحسب الاستقراء
الاق هذين الموضعين وهذا بمنزلة الاجماع على الحصر وذهول الفعول عن مثل هذا الاستقراء غير بعيد
اه وقال نوح أفندي ينبغي ترجيح ما في الهداية لانه موافق لما ذكره محمد في الجامع الصغير ومن
القواعد المقررة عند الحنفية أن العبرة في المذهب بظاهر الرواية وأن الاعتماد على رواية الجامع لانه
أحد كتب ظاهر الرواية وآخر شئ صنعه الامام محمد بن الحسن والعمل عليه الا فيما قل من المسائل اه
اه سندی والظاهر أن مسألة المسبوق بركة من الجمعة غير واردة على ما مشى عليه صاحب الهداية فانه
وان قضى الركة منها اربعاً ما دامه الآن التها روقت جهر بالنسبة للجمعة فلذا خيرا المسبوق وليس وقت
مخافة بالنسبة لها تأمل (قوله وأبدال العلامة خير الدين الرمي في فتاواه الخ) ذكره في أول فتاواه (قوله
وأعلاها) أي أشدها خفاء (قوله لكن الاول ارتضاء في الحلبة والبحر الخ) القصد الاستدراك
على تضعيف ما ذكره في الذخيرة بأنه ارتضاء في البحر والحلبة وانه أوجهه بدليل الخ لكن ليس في البحر
ما يدل على تصحيحه لهذا القول وان كان مجرد نقله بدون تضعيفه يشير الى ارتضاء له ولا يترك صريح
التصحيح مجرد ذلك بل اللازم اتباع ما صرحوا بتصحيحه وما ذكره من دليل أوجهية هذا القبيل لا يفيد تصحيحه
فان اشتراط سماع الغير فيما ذكره لا دليل عليه وذلك أن الكلام مأخوذ من الكلام وهو الجرح سمي به
لانه يؤثر في نفس السامع وذلك لا يحصل الا بسامعه ونحو ذلك يقال فيما اشترط فيه سماع الغير بخلاف
الاجاب من البائع مثلاً فانه ما أوجب للشترى القبول والموجب هو البائع فالشرط وجود الفعل منه وهو
نطقه وذلك بتصحيح الحروف سواء سمع الثاني أو لا من الرحتى (قوله وهل يأتي به في الثالثة أو الرابعة محذور)

الظاهر أنه يأتي بها في الثالثة مبادرة منه لقضائها (**قوله** رده في البحر بأنه في اخبار الشارع لا في غيره) قال السندی قال في البحر وقد يقال ان الاخبار انما يكون آكد من الامر أن لو كان من الشارع أما من الفقهاء فلا يدل على الوجوب بل الامر منهم لا يدل عليه فكان المذهب الاستحباب اه وقال في المح وهذا البرد ما اطلح على تصحيحه المشايخ مع أن صاحب البحر ناقض كلامه وصرح في آخر كتاب الجلبان الامر من المجتهد بفيد الوجوب ونقل في شرح الوهبانية عن الامام الصغار أنه يقول بوجوب الامسالة على نحو الحائض اذا طهرت في أثناء فطرها استدلالا بأن محمد اذا كر ذلك بلفظ الامر في الموضوعين قال وهو الصحيح من المذهب وهو يفيد أن الامر من المجتهد بفيد الوجوب اه (**قوله** مكروه اتفاقا) ما ذكره في البحر انما يفيد أصل شناعة الجمع لا الاتفاق عليها فيحمل ما مر من الفروع على الرواية الاخرى كما تقدم (**قوله** على كل فرض) نسخة الخط فرد (**قوله** أن جعل الفرض مقدار كذا الخ) على ما يأتي له لا مانع أن يقال هنا الواجب مقدار كذا والسنة مقدار كذا وان كان البعض فرضا الى آخر ما يأتي (**قوله** لم يتعين انصرافها الى تلك الركعة) قد يقال يتعين انصرافها الى الركعة التي هي فيها وان كانت غير واجبة لتقويها بكونها في محلها اذا الضعيف في محله أقوى من القوي في غير محله أو مساو له فلا وجه لانصرافها عن محلها تأمل (قول الشارح أقلها ستة أحرف) أي أقل آية تصح بها الصلاة لا مطلق آية فلا يرد أن مطلق آية يكون أقل من ستة أحرف (**قوا** مركب من جل) أي من الحروف (**قوله** من غير حكاية خلاف) وذكر السندی عن السراج مانعه وان كانت كلمة واحدة مثل مدها متان أو حرفا ففيه اختلاف المشايخ والاصح أنه لا يجوز (**قوله** وظاهر كلام البحر كغيره أنه موكول الى العرف الخ) الظاهر أن ما في البحر مفرغ على أن الآية ما يطلق عليه اسم القرآن وعليه يخرج عن عهدة الواجب بقراءة ثلاثة أمثال مما يسمى بقراءته قارئا عرفا وما في التتارخانية مفرغ على أنها جلة من القرآن مترجمة وعليه يخرج عنها بقراءة ما يعدل ثلاث آيات فصار وعلى هذا يكون الاكتماء بمدون الآية مفرغا على الرويتين لا على الرواية الثانية فقط ففرض القراءة عليها آية أو ما يعدلها وعلى الاولى ما يطلق عليه اسم القرآن (قول الشارح ويكره نقص شيء من الواجب) أي من حفظه أو في الصلاة (**قوله** مطلقا) أي في حالة قرار أو فرار (**قوله** أقول هذا انما يتم اذا كان قول الهداية الخ) قد يقال مراد صاحب الهداية أنه في حالة الامن يقرأ السورتين المذكورتين في الركعتين والتخفيف بقراءة قصار الطوال وعلى ما في المنية بقراءة البروج فيها حيث اكتفى بسورة واحدة من الطوال بناء على أنها منها وجعل الاوسط في الحضر طويلا في السفر على أنها من الأوساط (**قوله** فصرح بقوله وجوب الدفع التوهم المذكور الخ) وعلى قياس ما سبق يقال الفاتحة وأي سورة شاء سنة بمعنى أنه لو أتى بهذا المجموع يكون مقبها لسنة القراءة وان كان كل من جزأيه واجبا ويندفع إيراد النهر (**قوله** أقول وقول الكافي بقدر ما لا يفوته الوقت الخ) لا يصلح جوابا عن إيراد الشربلاي على الكافي (**قوله** فترك سنة السنة الأولى) المناسب أن يقول فترك سنة السنة أو واجبا أولى حتى يتم الاستدلال على جواز الاقتصار على الفاتحة (**قوله** طول المفصل بكسر الطاء الخ) في شرح المنهج لشيخ الاسلام طوال المفصل بكسر الطاء وضمها اه سندی (**قوله** أولقطة المنسوخ منه) وعليه يكون من الفصل بمعنى الكلام البين فكان المنسوخ غير بين (**قوله** خروج الغاية الاولى والثانية) أي ما جعل غاية في الطوال وما جعل غاية في الاوساط وعبارة القهستاني وفي النهاية من الجحرات الى عبس ثم التكوير الى والضحى ثم ألم نشرح الى الآخر

ولاشك أن العناية الأخيرة داخلية في المعنى وينبغي أن يكون الأوليان كذلك لكنهما خارجتان
 كما في الكافي وغيره اهـ (قوله) وقد علم من التقييد بالامام ومن التعليل أن المنفرد الخ) وفي المجرد
 المنفرد يفعل كاهام وهو الأفضل انتهى اهـ سندی (قوله) فلا وجه لعدده مقابلته) يمكن جعله
 مقابلا بالنسبة الى افادة التخيير في الزيادة الى السنتين على حسب المقادير من عبارة الخلاصة وعليه فاقامة
 السنة لا تتوقف على زيادة ثلث المجموع بخلاف الاول تأمل وفي تسمية البحر والشرح أن ذلك قدر النصف
 لا يطردي سائر الصور بل فيما اذا قرأ في الأولى ستين وفي الثانية ثلاثين ويصدق عليه أنه قرأ في
 الثانية ثلث المجموع (قوله) ونازعه في شرح المنية بأنه محمول على الاطالة الخ) بحث فيه في الفتح بأن
 الحمل لا يتأتى في قوله وكذا الصبح وان حمل التشبيه في أصل الاطالة لا في قدره فهو غير المتبادر ولذا قال
 في الخلاصة في قول محمد أنه أحب اهـ وتعبه تليذه الحلي بأنه لا يتوقف قولهما باشتنان تطويل
 الاولى في الفجر على الاحتجاج بهذا الحديث فان لهما أن يشناه بدليل آخر فالأحب قولهما لا قوله الى آخر
 ما في السندی (قول المصنف واطالة الثانية على الاولى) ما قاله المصنف انما يظهر في غير الفجر على
 قولهما بالتسوية فيه لا على قول محمد لانه لو قيل بكرهه الزيادة ولو قيل لزم الحرج لتعسر الاحتراز
 عن القليل منها فلذا كان مناط الكراهة الزيادة الكثيرة والفجر حيث كانت اطالة الاولى فيه
 مسنونة كانت التسوية فيه أو زيادة الثانية ولودون ثلاث مكروهة تأمل (قوله) نعم كلامه في اطالة
 الاولى على الثانية فقط الخ) ونقل ابن فرشته في شرح المجمع عن جامع المحبوبي ان اطالة الثانية انما يكره
 في الفرائض وأما في النوافل فغير مكروه ولعل الوجه فيه أن النقل بابه واسع فيغفر فيه ما لا يغفر في
 غيره لان المتطوع أمير نفسه فلا يلزمه الاما التزمه باختياره وقصده بخلاف الفرض لانه مقدر معين أصلا
 ووصفا فلا يتجاوز عن ذلك اهـ من السندی ولعل الشارح نظر أن العلة التي ذكرها في البحر لعدم كراهة اطالة
 الاولى على الثانية وهي أن أمر النوافل سهل تقيد أيضا بعدم كراهة اطالة الثانية على الاولى فعزاه أنه
 استظهر في النقل عدم الكراهة فزاده أن ما ذكره من التعليل يقيد بذلك وان كان كلامه في اطالة الاولى على
 الثانية لا العكس (قوله) وهذا اذا صلي الوتر بجماعة) هذا انما يناسب كراهة تعيين السور الثلاث
 في الوتر (قوله) حتما لا يجوز غيره) عبارة الفتح حتما يكره غيره الخ (قوله) لان الكلام في المداومة) تمام
 عبارة الفتح والحق أن المداومة مكروهة سواء رآه حتما يكره غيره أولا لان دليل الكراهة لا يفصل وهو
 ايهام التفضيل وهجر الباقي لكن الهجران انما يلزم لو لم يقرأ الباقي في صلاة أخرى فالحق أنه ايهام التعيين
 اهـ وبهذا تعلم أن اعتراضه عليهم من حيث تقييدهما الكراهة بما اذا رأى ذلك حتما والذي فهمه المحشي
 من عبارتهما أن الكراهة تتحقق فيما اذا رأى ذلك حتما وأن العلة فيه تغيير المشروع وفيما اذا داوم بدون
 أن يراه حتما لعله ايهام الجاهل لكن هذا بعيد منها حيث قيد الكراهة بما اذا رآه حتما ثم ذكر محترزه
 بقوله أما اذا قرأ التيسر الخ ثم ذكر قوله لكن بشرط أن يقرأ الخ المبيد عدم المداومة مع أن موضوع الكلام
 فيها لو كانت الكراهة مفيدة بما اذا رآه حتما لا يكون هناك داع لقوله لكن بشرط الخ نعم كلام
 المحشي وجهه في ذاته (قوله) وفيه تأمل) لعل وجه التأمل أنه حيث ثبت ما ذكر من فعله عليه السلام
 لا يتركه الامام فيما ذكر لكسل من صلى معه كما أنه لا يترك شيئا من سنن الصلاة أو سنة القراءة ونحو ذلك
 لما ذكر تأمل والله أعلم

لما فرغ من ذكر أفعال الامام من بيان وجوب الجهر والمخافة ومن تقدير القراءة بما هو سنة قراءة الامام وذكر أفعال المقتدى من وجوب الاستماع والانصات أتبعه ذكر صفة شرعية الامامة قائمها على أي صفة هي من المشروعات فذكر ما يصلح لها وما يتلوها من خواص الامامة كذا في العناية اه
سندى (قوله هو مصدر قولك الخ) في النهر الامامة مصدر أتمت القوم وائتم به اقتدى كذا في الصحاح وفي القساموس الامامة الائتم بالامام انتهى اه **سندى (قوله وهو متعلق بنصرف لا باستحقاق الخ)** الظاهر صحة تعلقه بكل من استحقاق وعام أيضا ذم ثبت له صفة الامامة استحقاق على الانام التصرف العام يعني أن له ولاية التصرف في كافة شؤونهم الدنيوية والاخرى والثابتة له بهذه الرئاسة كولي اليتيم الثابت له عليه استحقاق التصرف وهم يجب عليهم عدم معارضته في هذا الاستحقاق كما يجب عليهم الانقياد له وطاعته فيما تصرف فيه عليهم فالستحقاق له عليهم شيان التصرف عليهم والانقياد لهذا التصرف فن نازعه في استحقاق التصرف أو لم يتقدأتم بترك الواجب والمعنى على تعلقه بعام أن هذا الاستحقاق عام وشامل لكافة أفراد الناس كما يقال عم ظلم السلطان على الناس وهو أبلغ من عمومهم تأمل **(قوله لكن النبوة في الحقيقة غير داخله الخ)** فيه أن قصد المقاصد بذكر قوله خلافة الخ إخراج رئاسة النبوة أذهى الداخلة في صدر التعريف لاهي نفسه لعدم دخولها فيه والقصد تعريف الامامة الثابتة بالبيعة أو للعهد لا ما يشمل الثابت بالبعثة **(قوله ولما كانت الرئاسة عند التحقيق ليست الخ)** الحق أن الرئاسة أمر اعتباري قائم بالرئيس من آثاره استحقاق التصرف ومعنى نصب أهل الحل والعقد للامام اثبات هذه الرئاسة ومن لوازمها نبوت هذا الاستحقاق (قول الشارح قرشيا لاهاشميا) ينظر ما قاله الجوى في آخر الفن الثالث من الاشياء عند التكلم على شروط الامامة فانه نقل عن الطرسوسي في كتابه تحفة الترك فيما يجب أن يعمل به في الملك قال الامام وأصحابه لا يشترط في صحة تولية السلطان أن يكون قرشيا ولا مجتهدا ولا عدلا ثم قال بعد أن نقل عن الشافعية هذه الشروط وهذا لا يوجد في الترك ولا في العجم فلا تصح سلطنة الترك ولا يصح تولية القضاء من الترك على مذهبهم وفي هذا القول من الفساد ما لا يخفى ولهذا قلنا ان مذهبنا أوفق للترك من مذهب الشافعية الخ اه ويؤيد ما قاله ما ذكره ملا على قارى في شرح الفقه الا كبر عند التكلم على التفاضل بين الصحابة رضي الله عنهم أن خلافة النبوة ثلاثون سنة فمن بعدها لم يكونوا خلفاء بل ملوك أو أمراء ولا يشكل بأن أهل الحل والعقد من الامة كانوا منفقين على خلافة الخلفاء العباسية فان المراد بالخلافة المذكورة في الحديث الكاملة التي لا يشوبها شيء من المخالفة وبعدها قد تكون وقد لا تكون اذ ورد في حق المهدي انه خليفة رسول الله والاظهر أن اطلاق الخليفة على العباسيين كان على المعاني اللغوية المجازية العرفية دون الحقيقية الشرعية اه وسيأتي في صلاة العبد عند قوله وهي ثلاث تكبيرات في كل ركعة عن شرح النبوة أنه لا خليفة الآن والذي يكون في مصرفه هو خليفة اسم لا معنى لانتفاء بعض الشروط فيه اه **(قوله ولا يجب الخروج عليه)** لان فساد الخروج أكثر من ظلمه وفسقه لان الامام وان ظلم أو فسق فقد تكون فيه مصلحة أمن الطريق ودفع مظالم الناس بينهم فإذا قتل أو عزل نظام الناس فيما بينهم وزال الأمن في الحضرة والبوادي وربما لو عزل تجمعت قبيلته أو تجتمع جماعة ويهلك الحرث والنسل وان قتلوه ربما كان له عقب يقوم مقامه فيتضرر به الناس ويقاؤه في امامته أخف من الفتن وقد صبر الصحابة في امامة بني أمية وزمن يزيد والحاج ولم يخرجوا عليه بالعزل ولا بالقتل وهم أصلب في الدين فثبت أن الخروج خصوصا مع حصول

الفتنة لا يجوز وفي الحديث من رأى منكراً من إمامه فليصبر عليه والله الهادي اه سندى
 (قوله) وكلهم قاطبة في توجيهه هو أن الصحابة (الخ) ذكر السندى توجيهه بأنه قد ظهر الفساد وانتشر الفساد
 والجور من الأئمة بعد الخلفاء الراشدين والسلف كانوا ينفقون لهم ويقومون الجمع والاعباد بينهم ولا يرون
 الخروج عليهم والعصمة ليست شرطاً للإمامة ابتداء فكذا بقاء اه (قول الشارح الافتنة) أى
 إذا خيف حصول فتنة من عزله بسبب فسقه فلا يسعى في عزله لأن ضرر الفتنة فوق ضرر خلعه اه
 سندى (قوله) أما باختلاف الخليفة (الخ) في الخاتمة من فصل في مسائل مختلفة من كتاب الوصايا
 الخليفة إذا جعل رجلاً أو عهده قال الفقيه أبو بكر البجلي لا يصير الثاني خليفة ولا يجب على الناس أن
 يعاملوا به امر الخليفة لأن الخليفة لو أراد أن يقيم غيره مقام نفسه في حياته وينعزل لا يكون له ذلك وكذلك
 بعد موته وبعض المشايخ قالوا لا يجوز أن ينقل الخلافة إلى غيره في حياته وبعد موته وهو كالوصى له أن
 يوصى إلى غيره بعد موته ولو أقام غيره مقام نفسه في حياته واعتزل هو لا يصح اه ومقتضى هذا ضعف
 ما في المسألة (قوله) ولقوله صلى الله عليه وسلم اسمعوا (الخ) لا يصح الاستدلال بهذا الحديث على صحة
 سلطنة المنقلب لأنه لا مبايعته ولأنه محمول على ما إذا نفذ الامام سرية أو جيشاً وأمر عليهم أميراً يجب على
 العسكر أن يطيعوه في أمر الحرب كذا جمل هذا الحديث الامام اه من السندى (قول الشارح وفي
 الحقيقة هو الوالى) مقتضاه لزوم اجتماع الشروط فيه حتى تصح سلطنته (قوله بل لا اقتداء)
 يصح جعله تعريفاً لا اقتداء على أنه مصدر المبنى للعلوم لا المجهول تأمل (قوله) بقى الربط معنى ثالث
 هو المراد (الخ) لا يصح إرادته هنا لما قدمه أنها مصدر فلان أم الناس فكيف يصح تفسيرها به والاحسن
 ما قاله الرضى من أن ربط مصدر المبنى للمجهول أى أن ربط بالامام صلاة المؤمن فهي صفة للامام وهو
 معنى مانق له في التهر من أنها اتباع الامام في جزء من صلاته أى أن يتبع الامام فالاتباع مضاف إلى نائب
 فاعله إلا أنه هنا أضافه إلى الصلاة التي هي مفعول المصدر اه سندى (قوله) لكن لما كانت العشرة
 قائمة بالمقتدى (الخ) فيه تأمل إذ كل واحد من العشرة ليس قائماً بالمقتدى بل بعضها قائمه وبعضها لا (قوله)
 أو الشروع فيها) تقدم له في بحث النية أن المسئلة الأولى وهي ما لو اقتدى بالامام أنه ذكرها في الخاتمة وقال
 لا يجوز لأن الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في النفل وقال بعضهم يجوز اه قال في شرح
 المنية فظهر أن الجواز قول البعض وعدمه هو المختار وذكر ما يؤيد ذلك وقال وأما المسئلة الثانية فلا تخالف
 ما في المتن لأن فيها التعيين مع المتابعة ولهذا قال في الخاتمة لأنه لما نوى الشروع في صلاة الامام صار
 كأنه نوى فرض الامام مقتدياً به اه ومقتضاه أنه صح شروعه وصار مقتدياً وإن لم يصح بنية الاقتداء
 لكن في الفتح إذا نوى الشروع في صلاة الامام قال ظهير الدين ينبغي أن يزيد على هذا واقتديت به إلى آخر
 ما قاله هناك فانظره تأمل (قوله) توفيق بين القول بالسنية والقول بالوجوب (الخ) لكن في القهستاني الجماعة
 سنة مؤكدة قريبة من الواجب فلأن أهل مصر تركوها قوتوا وإذ أتوا واحد ضرب وحبس كفى
 الخلاصة فلا تكون واجبة لقوله عليه السلام الجماعة من سنن الهدى فتكون سنة مؤكدة كفى الكرماني
 فكان محتمل لم تبلغ الزا هدى والال يقل أرادوا بالتأكيد الوجوب اه قلت والحق أن العلماء اختلفوا فيها
 على خمسة أقوال أحدها أنها مستحبة كفى جوامع الفقه ثانياً سنة مؤكدة ثالثاً ما في الفتية أنها فرض
 عين رابعاً فرض كفاية خامساً الوجوب اه سندى (قوله) والسنة التي تقرب منه المواظبة عبارة
 الحلبي عليها (قوله) ويرد عليه ما مر عن التهر (الخ) ما في شرح المنية أنها أفاد أنها سنة وأن الأحكام دالة

على الوجوب ووفق بينهما بالتقييد بالمداومة ولا يرد على هذا ما قدمه عن التهر فانه ليس فيه ما يقتضي الاتفاق على أن الترك مرة بلا عذر يوجب اثماً بخلاف توفيق الراهدى **(قوله)** كما نقله الزيلعى عبارته وقال كثير من المشايخ انها فرضة ثم من يقول انها فرض كفاية ومنهم من يقول انها فرض عين وذكر دليلهم على ما قالوه ثم قال ولنا وذو كرم يدل على عدم كونها فرض عين أو كفاية وليس في عبارته ما يدل على أن القائل انها فرض عين من أهل المذهب وفي البناية وقيل فرض كفاية وبه قال الطحاوى وهو قول الشافعى وقال النووى وهو الصحيح نص عليه الشافعى وهو قول ابن سريج وأبى اسحاق وجهور المتقدمين من الشافعية وقال النووى وفي وجهه سنة وفي وجهه فرض عين لكن ليست شرطاً لصحة الفرض وهو الصحيح من مذهب أحمد وقوله الآخر لا تصح الصلاة بتركها اه فقد ذكر أن القائل انها فرض عين من غير مشايخنا **(قوله)** ولنا أنه عليه الصلاة والسلام كان خرج ليصلح بين قوم الخ الاستدلال بهذا الحديث للمذهب لا يتم الاعلى اطلاق كراهة تكرار الجماعة في أى مسجد كما نقله ط عن المجتبى لافى خصوص مسجد المحلة كما مشى عليه الشارح والافسجد المدينه مسجد شارح الا أن يقال هو مسجد محلة فانه اماما وجماعة معلومين حين ذالوا أيضاً لا يتم الاستدلال به الا اذا وجد جماعة يصلى بهم في المسجد ومع هذا اختار الصلاة في منزله بأهله وأيضاً ساقى انه لو فاتته الصلاة ندب طلبها في مسجد آخر الا المسجد الحرام ونحوه فكيف صلاها في منزله مع أنه لا يصلح في مسجد آخر بل في المسجد الحرام ونحوه تأمل **(قوله)** وعن هذا ذكر العلامة الشيخ رحمة الله السندى الخ لعلة فترع ما ذكره على القول بكراهة تكرار الجماعة في أى مسجد كان ولو بدون إعادة الأذان لاعلى ما ذكره الشارح وبهذا يندفع الاشكال انتهى **(قوله)** وذكر أنه أفتى بعض المالكية بعدم جواز ذلك الخ وألف اليرى رسالة في جواز ذلك أى ما يفعله أهل الحرمين وقرر كراهه الاقتداء بالخالف والشيخ على القارى أجاز كل ذلك اه سندى **(قوله)** وهذا في غير جمعة وجه الفرق أن طلب الجمعة ورد بصيغة الجمع وهو الواو فقد طلب الحضور معلقاً بلفظ الجمع الى ذكر وهو يستلزم ذكراً **(قوله)** وهو منفرد عرفاً بشرع الخ نعم هو منفرد عرفاً لا شرعاً لورود الأثر ولا يلزم من جعل حكمه حكم المنفرد في الجهر والخافنة أن يكون كذلك في باقى الاحكام **(قوله)** اذا تركها استخفاً أى تهاونا وتكاسلاً وليس المراد حقيقة الاستخفاف فانه كفر اه من حاشية البحر **(قوله)** رخص لعثمان بن مالك في تركها وقال الرضى ان عتبان طلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلى في مكان من بيته يتخذ مسجداً فلعلة كان يؤم عشيرته فيه بعد تحاذيه مسجداً فلم يكن تاركاً للجماعة ولا حضوراً للمسجد بل ترك المسجد لابتعاد الى مسجد قريب دفعاً للخرج وهذا لا كراهة فيه كما يتخذ المساجد في المحال ويترك المسجد الجامع وكان كل قبيلة من الانصار لهم مسجد يصلون فيه اذا تأخروا عن حضور الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم انتهى اه سندى **(قوله)** واعتدض الشربلانى بان هذا ينافى الخ أجاب عن هذا الرضى بقوله وكأنه سقط الوجوب بسعيه فبقى الندب اه سندى **(قوله)** أقول ليس فيه زيادة ونص عبارة الزاد الخ الذى في التهر عن الزاد الجمع بين حسن الوجه وصباحته ونصه واعلم انه وقع في زاد الفقير بعد قوله فأحسنهم خلقاً فان استوا فأحسنهم وجهها وفسره فى الكافى بمن يصلى بالليل فان تساوا فأصبحهم وجهها اه ولم أر من جرح بينهما غيره وعليه فأحسنهم وجهها أى أكثرهم إضاءة بديل ما فى الكافى اذ روى من كرت صلاته بالليل ضاء وجهه بالنهار وأصبحهم هو أسمعهم اه تهر ولما كانت الصباحة هى الجمال ولا معنى لزيادتها في عبارة الزاد

نبيه الشارح تبعاً للهر على معناها (قوله) ولعل وجهه أن الحدث أخف من الجنابة لا يظهر هذا التوجيه فإنه بالتيمم ارتفع كل منهما ونسأى الجنب والمحدث في الطهارة ولعل مراده ما ذكره السندی تعليلاً بقوله بخلاف في كون التيمم هل يرفع الحدث أم لا والجنابة أغلظ اه (قول الشارح لعموم ولايتهما) المقرر أن الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة فالأولى أن يقول لان في التقدم استنطالة عليهما وقد بسع في ذلك صاحب البحر ناقلاً عن الاستبجاء اه سندی (قوله) مع أنه في الخليفة ذكره مطولاً ونقله في البحر عنها) لفظه على ما في البحر ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة من تقدم قوماً وهم له كارهون ورجل أتى الصلاة ديناراً والدينار أن يأتها بعد أن تغفوه ورجل اعتد محرمه اه أي من طلب من عبده العبودية بعد ما حرّم أو باع محرراً أو كل غنّه (قوله) من علم أو علم أو حال الخ في البحر عن المغرب البدعة اسم من ابتدع الأمر إذا ابتداء وأحدثه كالرفعة من الارتفاع والخلفة من الاختلاف ثم غلبت على ما هو زيادة في الدين أو نقصان منه اه والظاهر أن المراد بالخال في تعريف الشئ النقصان من الدين (قوله) اذ ليس هنا أحوال) قد يقال مراده لا يصح في حالة كون اعتقاده ناشئاً عن شبهة وإن كانت باطلة وفي حالة كونه ليس عن شبهة (قوله) من كراهة إمامة المذكورين) حتى المبتدع ما عدا الفاسق لما تقدم (قول الشارح وأبرص شاع) أي عم أعضاء أو شاع بين الناس ولو في عضو واحد حتى تتحقق نفرة الناس عنه كذا ظهر (قوله) أول عدم إمكان كمال الطهارة أيضاً في المفلوج والاقطع والمجبوب) انظر وجه عدم إمكان كمال الطهارة في المجبوب ولعله عدم تأني الاستبراء في الاستبراء فربما كانت طهارة ناقصة ووجهه في المفلوج والاقطع ظاهر (قوله) تكرار مع قول المتن فاسق) قال السندی هؤلاء الأربع وإن دخلوا تحت الفاسق إلا أنه نص عليهم تهجيناً لهم وتقييماً ولا نهماً كثر من الناس واتصافهم بهذه الاخلاق الذميمة ربما يغفل عن كونها فاسقا اه (قوله) على أن المفتي به مذهب المتأخرين الخ) فعلى ما أتت به المتأخرون لا تكره إمامته سندی (قول الشارح لكن في وتر البحر الخ) وقال في البحر هنا وأما الصلاة خلف الشافعية فإصل ما في المجتبى أنه إذا كان مرعياً للشرائط والأركان عندنا فالاعتداء به صحيح على الأصح ويكره والأفلا يصح أصلاً اه وعبارة ابن مالك وكذا الاعتداء بالشافعي مكروه ولكنه إذا علم أنه لم يتوضأ من فصدته ونحوه أو لم يغسل ثوبه من المني ولم يفركه أو توضأ من ماء القلتين النجس وأشبهها مما يفسد الصلاة عند المقتدى لا يجوز اقتداؤه (قوله) أي المراعاة في الفرائض من شروط وأركان الخ) عبارة البحر وسياقها لا دلالة فيها على ما قاله المحشي وذلك أنه قال أو لا تغلظ عن الهداية ودلت المسئلة أي مسئلة أتباع المؤتم قانت الوتر لا الفجر على جواز الاعتداء بالشافعية وإذا علم المقتدى منه ما رنعه فساد صلاته كالصد ونحوه لا يجزئه ثم قال فإصله أن صاحب الهداية يجوز الاعتداء بالشافعي بشرط أن لا يعلم المقتدى منه ما يمنع صحة صلاته في رأي المقتدى ثم ذكر مواضع عدم صحة الاعتداء ثم نقل عن النهاية كراهة الاعتداء بالشافعي إذا لم يعلم حاله ثم قال فصار الحاصل أن الاعتداء بالشافعي على ثلاثة أقسام الأول أن يعلم منه الاحتياط في مذهب الحنفي فلا كراهة في الاعتداء به الثاني أن يعلم منه عدمه فلا صحة الثالث أن لا يعلم شيئاً فالكراهة فانت ترى أنه لا دلالة فيما قاله البحر على ما ذكره المحشي إذا المراد بالجواز في عبارة الهداية الصحة اذ هي التي يدل عليها مسئلة الاعتداء لا الحل بدون كراهة وما في شرح المنية لا دلالة له على ما ذكره أيضاً اذ تقييده بالمفسدون غيره إنما هو لجواز بمعنى الصحة لأنني الكراهة وعبارة الفاري المذكورة لا تدل على نفي الكراهة إذا راعى

في الفرائض فقط بل التساوي وعدم حصر المراجعة فيها نعم آخرها بما يدل على عدم لزوم المراجعة في السنن لنفي الكراهة حيث قال لأبيها هو سنة الخ وحينئذ حيث أطلق في البحر المراجعة ولم يقيد بها بالفرائض يبقى المطلق على إطلاقه فيم الجمع حتى السنن قال السندي فصار الحاصل أن الشافعي إن راعى مذهب المأموم في الشرائط والفرائض والواجبات والسنن من كل وجه فتصح صلاة المأموم من غير كراهة وهو الذي ينزل عليه ما في وتر العر ونقل في الامداد عن شرح الديري أنه لا يكره إذا علم منه الاحتياط في مذهب الخنفي وإن راعى في الشرائط والفرائض دون الواجبات فالصلاة مكروهة تحريماً وعليه ينزل ما في البحر عن المجتبى ونقل القهستاني عن الزاهد أنه يكره إمامة الشافعي وقال صدر الإسلام الاحوط أن لا يصلى خلفه كفي الجوهرة وليس الاقبا إذا راعى في الشرائط والفرائض لأنه إذا لم يراع فيهما لا تصح صلاة المأموم فضلاً عن الكراهة وإن راعى في الشرائط والفرائض دون السنن فالصلاة مكروهة تنزيهاً هذا ما أدين الله به اه (قول السراح ولذا قال الكمال) أي لمراجعة الأضعف (قوله) ويمكن حمل كلام البحر الخ فيه أنه قد يتأني الرضامن غير المحصورين بأن أم جماعة غير معلومين لكن علم من حالهم الرضا بالاطالة (قوله) ومفاده أن جماعتهم في صلاة الجنائز واجبة الخ) انما يتم بإرجاع ضمير لانها فريضة للجماعة كما فعل في حاشية البحر وهو خلاف الظاهر بل هو راجع لصلاة الجنائز فانهم افترض كفاية على كل منهن قال السندي نقلاً عن شرح المنية ويستحب أن يصلين منفردات وتجوز جماعتهم اه فراد الفتح وغ. يره من الوجوب معناه الغوى أي ثبت الأول ويكون مقدماً على الترتل لأعلى الانفراد المستحب (قوله) فلانهم دخلن في تحريمه كاملة لا كراهة فيها بسبب اقتدائهن برجل (قول السراح واستثنى الكمال بحنا الجائز) لكن من أطلق قال لكل ساقطة لاقطة وإذا كانت الفساق تتبع البهائم والموتى في القبور فلا تتبع الجائز المتغانية أولى فكل تكلم على حسب حاله وما يشاهد في أهل عصره ومن اتسع اطلاعه منع الكل وهو الصواب ويشهد له حديث عائشة رضي الله تعالى عنها حيث قالت لو رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنعهن المساجد ولم تفصل اه رحتي (قوله) ظاهره أن الخلوة بالأجنبية لا تنتفي الخ) نقل ما استظهره هناء في فصل النظر من كذب الكراهية عن منية المفتي حيث قال وفي منية المفتي الخلوة بالأجنبية مكروهة وإن معها أخرى كراهة تحريم اه (قوله) أشار إليه بيده لحديث ابن عباس الخ) ظاهر قوله أشار أنه يأمر بالقيام عن يمينه بالإشارة فقط مع أنه روى البخاري عن ابن عباس كافي السندي أنه لما قام إلى يسار النبي صلى الله عليه وسلم أخذ صلى الله عليه وسلم بأذنه وأداره إلى يمينه اه إلا أن يكون قبل شروعه في الصلاة ولفظ الحديث على ما ذكره في الهداية يتبادر أنه أقامه وهو في الصلاة حيث قال عن ابن عباس بت عند خالتي بميمونه فقام النبي صلى الله عليه وسلم من الليل فقمت عن يساره فأخذ برأسى فأقامني عن يمينه وهو صريح ما في مسلم (قوله) ليس مخالف لما تقدم كما توهم) قال ط في القهستاني العبرة للقدم وقيل إنها جائزة ما بقي المحاذاة في شيء من القدم والأصح أن العبرة لا كثرتها كذا في المنية ولو اختلف قدمهما في الصغر والكبر فالعبرة للكعب في الأصح اه فظاهره أن التصحيح الأول عند مساواة قدميهما والتصحيح الثاني عند اختلافهما وظاهر نقل المجوى كالجرائمهما قولان في المسئلة وكلام السراح لم يوافق أحدهما اه فأنت ترى أن كلام السراح لم يوافق ما في القهستاني كما قال ط وإن وافق ما في المجتبى وط لم يدع مخالفته لما في المجتبى حتى يعترض عليه بل لما في القهستاني وجرى السراح على

اعتبار الحاذاة بالقدم بمعنى العقب في المسئلة الأولى خلاف الأصح لأن الأصح أن العبرة بالحاذاة الأكثر فيها فيكون جارية على خلاف الأصح الآن يبقى القدم على ظاهره ويراد أكثره لا كله فيكون موافقا لما في القهستاني من تصحيح اعتبار الأكثر فيها ويكون في المسئلة الثانية جارية على أحد تصحيحين ولعله أشار بقوله فافهم إلى الاعتراض على غير ط من محتى هذا الكتاب والافاعتراض عليه غير وارد تأمل (قوله) فيشترط كون المؤتم مضطجعا (الخ) لا يظهر اشتراط كون المؤتم مضطجعا خلف ظهر امامه بل لو اضطجع محاذيا رأسه لقدى امامه أو بالعكس صح إذا المدا في عدم صحة الاقتداء على التقدم وفيما ذكر لم يحصل تقدم عليه تأمل (قوله) اقتدى على سطح (الخ) هذا اخلاف منفرع على أن العبرة للعقب أو لا كثر القدم فان من حاذى رأس الامام لم يحاذ عقبه هكذا ظهر (قوله) ويؤيده ما في الفتح عن صحيح مسلم (الخ) وجه التأيد هو أنه عليه السلام كان يمكنه أن يتقدم ميمنة أو ميسرة لأجل اقامته سنة مقامهما ومع هذا لم يفعل بل فعل ما فعله لأنه المتبوع فبق في مكانه وأخذ بيد كل منهما وحوله عن مكانه فهذا يدل لما نحن فيه وأنه ينبغي للقتدى التأخر اذا جاء ثالث تأمل (قوله) ولو كان في الصف الثالث تنفسد سيا في الشرح في مفسدات الصلاة مشى مستقبل القبلة هل تنفسد ان قدر صرف ثم وقف فدرر كن ثم مشى ووقف كذلك وهكذا لا تنفسد وان كثر ما لم يتخلف المكان اه فعلى هذا محل الفساد لو كان في الصف الثالث اذا لم يقف (قوله) معللا بأن ترك المكروه أولى (الخ) فيه أن هذه العلة متحققة في مسئلة الاشياء اذ ترك وصل الصف مكروه نعم صلاته في المسئلة الثانية وحده يلزمه ارتكاب مكروهين وهو عدم سد الفرجة وانفراده عن الصف بخلاف الاولى فان صلاته في الصف الاخير يلزمه ارتكاب مكروه واحد (قوله) بفسد أن الكلام فيما اذا شرعوا يظهر أن الحكم كذلك لو لم يشرعوا وعلم منهم عدم سد الفرجة بالاولى حيث كان له الخرق وهم في الصلاة فيكون له الخرق وهم خارجا بالاولى (قول الشارح وبركتهما هي عود بركة الكامل منهم على الناقص) ظاهر كلام الشارح يقتضي أن عود بركة الكامل على الناقص يبقى مع كراهة ترك سد الفرجة وعبارة السيوطي تقتضي عدم حصولها حيث قال فالاخلال بسد الفرجة لا يحصل معه التضعيف المذكور ثم انه يسقط بسببه خصال آخر وذ كرمها أي من الخصال الساقطة عود بركة الكامل على الناقص والسلامة من الشيطان واحتفاف الملائكة وصلاة الملائكة وشهادتهم له لعدم مجامعتهم للشياطين وقيام نظام اللفة الامن من السهو وادغام الشيطان والخشوع الى آخر ما ذكره السندی (قوله) ليليني منكم قال الرملى يجوز اثبات الياء مع فتحها وتشديد التون وحذف الياء مع كسر اللام وتخفيف النون اه (قوله) خلافا لما نقله ابن أمير حاج) ظاهره أن ابن أمير حاج نقل ما قاله عن أهل المذهب وحيث كان منقولاً فاللازم اتباعه وان كان مخالفًا لظاهر عباراتهم تقديم النص على الظاهر كذا ظهر (قوله) ذكره في البحر بحثنا قال الرجعتي ربما يتعين في زماننا ادخال الصبيان في صفوف الرجال لان المعهود منهم اذا اجتمع صبيان فأكثر تبطل صلاة بعضهم ببعض وربما تعدى ضررهم الى افساد صلاة الرجال انتهى اه سندی (قوله) على ما صرح به في النهاية ونصه شرطنا (الخ) ما ذكره في النهاية من حمل العضو من المرأة على قدمها ومن الرجل على أى عضو كان خلاف المتبادر من عبارة النسفي فانه أطلق في العضو منهما ثم فرغ صورة جزئية على الاصل العام وهذا لا يدل على اختصاص فظاهر أن الاقوال ثلاثة اقصر الزيلعي على اثنين ومشى قاضيخان على أحدهما ووافق اعتبار القدم بها

(قوله) ومراد البحر من تعيين الحمل على المحاذاة ما ذكرنا الخ) على أن مراد صاحب البحر ما ذكره ابن عابدين لا يندفع الاشكال بخلافه على ما ذكره المحشي والحاسم لمادة الاشكال أن يقال إن التقدم مفسد آخر ولومع وجود فرجة وينعج صحة اقتداء الرجل كالنهر الفاصل والطريق فكما أنهم لم يجعلوا الفرجة معتبرة في مسألة النهر مثلاً فكذلك في مسألة تقدم المرأة اه ثم رأيت في حاشيته على البحر ذكر ما نصه عن بعض الفضلاء الحق أن تقدمها على من خلفها بازاها مفسد كبقيا كان وحيث اتفقوا على نقله عن أصحابنا كما قدمه عن غاية البيان فلا يعارضه ما عن معراج الدراية والبقيا لانه محكي بقيل وما عينه وان صح في المرأة بان يكون من خلفها قريبا منها بحيث لا يكون بينه وبينها قدر ما يسع الرجل وكذا المرأة بان لا يصح في الثلاث حيث صرحوا ببيان صلاة ثلاث الى آخر الصفوف فان من في الصف الثاني ومن بعده يمينه وبينهن حائل ومع ذلك حكموا ببيان صلاته وقوله فقد شرط الخ ممنوع فان المحاذاة صادقة بالقرب والبعد ولو كانت المحاذاة مستلزمة لعدم الفرجة لم يكن للتقييد بقولهم ولا حائل أو فرجة تسع رجلا بعد قولهم وان حاذته معنى اه أقول قول هذا المعترض لكنه لا يصح في الثلاث الخ يؤخذ الجواب عنه من قول الزيلعي ولو كان صف تام من النساء خلف الامام ووراءهن صفوف من الرجال فسدت صلاة تلك الصفوف كلها وفي القياس تفسد صلاة صف واحد لا غير لوجود الحائل في حق باقي الصفوف وجه الاستحسان ما تقدم من أثر عمرأى قوله من كان بينه وبين امامه طريق أو نهر أو صف من نساء فليس هو مع الامام وقد ذكر المؤلف عن غاية البيان أن الثلاث كالصف ولكن في حق من حل بينه وبين الامام فأدأن مقضى القياس ذلك ولكن عدل عنه لما ذكر والذي يظهر أن ما ذكره المؤلف من التوفيق بما ذكره ليس معناه أن يكون الرجل خلفها بمجرد أنها ملتصقا بها فانه بعيد عن الفهم لان اطلاقهم الصف ينصرف الى ما هو العادة فيه والعادة في الصفوف أن يكون بين الصنفين فرجة يمكن سجود الصف المتأخر فيها وهذه الفرجة أكثر مما يسع الرجل بل المراد باسقاط فساد صلاة من خلفها بان يكون محاذيا لها أن يكون مساها لها من خلفها احتراز عن غير المسامات بان يكون خلفها من جهة اليمين أو اليسار وقوله في السراج وسط الصف احتراز عما اذا قامت في طرفه فانه لا تفسد صلاة ثلاثة بل اثنين من في جانبها ومن خلفها (قوله) بما ذكره القهستاني بقوله فرضة الخ) نص عبارة القهستاني فرضة أو واجبة أو سنة أو تطوع أو فريضه في حق الامام تطوع في حق المقندين اه (قوله) فكأنه سبق قلم الخ) يمكن أن يقال مراده بفساد الاقتداء أي بصلاة الامام لافساد أصل الاقتداء بدليل تصريحه أولاً ببقاء أصل الصلاة فإني الملح كقول الشارح واذا فسد الاقتداء لا يصح شروعه في صلاة نفسه (قوله) وكذا سجود السهل لعدم تحقق المحاذاة فيه الخ) أصل البحث لطفاً قال وانظر المحاذاة في سجود التلاوة والشكر والسهو والظاهر عدم الفساد لا شرطهم المحاذاة في القيام ولعدم اتحاد الاداء في بعضها اه وقد ذكر أولاً ما نصه ثم انما تفسد المحاذاة اذا كانت في القيام حتى لو كانت قدمها خلف قدم الامام الا انها طويلة يقع رأسها في السجود قبل رأس الامام جازت صلاتهما اه وذكر السندي ما ذكره المحشي هنا بلفظه بقوله ويلحق به أي بسجود التلاوة وسجدة الشكر والسهو لعدم تحقق المحاذاة الى آخره لكن هذا غير صحيح مع ما نقله السندي وغيره عن المحيط عن الجر جاني من أنها لو كبرت في الصف الاول وركعت في الصف الثاني وسجدت في الثالث فسدت صلاته من عن يمينها ويسارها وخلفها في كل صف لانها أدت في كل صف ركعتين الأركان فصار كالدفع الى صف النساء اه على أن ما ذكره

ط من مسئلة الطويلة عدم الفساد فيه انما هو لعدم محاذاتها له بالساق لالكون المحاذاة في غير حالة
القيام **(قوله)** وأجاب في التهر عن الاول بانهم ذكروا الشركة الخ وقال الرضى بالزمين الاشتراك
في الاداء الاشتراك في التهرية فكان مغيبا لكنهم قصدوا التصريح بسائر القيود للايضاح فان
ما ذكره قد يستغنى ببعضه عن بعض وحقيقة الاشتراك في الاداء ان يكونا مبشرين لاداء أفعال الصلاة
مع كونهم مقتدين بامام واحد أو أحدهما اماما للآخر والاشتراك في التهرية أعم منه وهو مجرد البناء
المذكور اذ يشمل ما لا يكونا مبشرين في حال الذهاب الوضوء أو العود منه بعد سبق الحدث
لانهم ما غير مبشرين لاداء الافعال اه سندی **(قوله)** قيد به اذ لا يمكن المحاذاة مع اختلاف الجهة الخ
بل يمكن بأن توجه لأحد جوانبها من آخره وتوجه الآخر للجانب المحاذي له في أوله بحيث تحصل
المحاذاة بينهما تأمل لكن رأيت ما في الزيلعي مثل ما ذكره المحشى **(قوله)** بان صليبا بالتحرى أى
ولم يعلم حال الامام **(قوله)** أما غيرهما فغير مكلفة بفرضية المقام أى فلا تفسد صلاتها كما أنه ينبغي
أن لا تفسد صلاته أيضا لأنه لم يترك فرض المقام حيث أشار اليها **(قوله)** فلقصورها عن درجة النساء
بهذا إيجاب عما قاله الرضى اذا كان الفساد غير معلول بالشهوة لم يشترطوها **(قوله)** ولذا كرا وخنى
مقتضى ما ذكره في اقتداء الصبي بالانثى التى لم تبلغ من أنه محتمل الصحة أن يقال كذلك في اقتداء
الصبي بالخنثى التى لم تبلغ أى أنه محتمل الصحة لا يجوزم بعدمها كما فعل **(قوله)** فأمكن وقوعها فرض
منه تأمل قال السندى الذى يرجح لى بحثا إعادة المكلفين الصلاة على الجنابة وعدم الاكتفاء بفعل
الصبي وذلك أن ذم المكلفين خوطبت بالوجوب من الشارع ولا يتحصل القسراغ من الواجب الا بفعلهم
أو بدليل محقق يسقط الوجوب ولم توجد رواية السقوط محققة فى كتب أصحابنا فضلا عن حديث أو ترد
عليه وبأنى فى فصل البيع من الخطر لوردة السلام خلاف فى السقوط عن غيره فهل يجزى هنا أيضا اه
والظاهر جريانه هنا أيضا **(قول المصنف)** ولا طاهر بمعذور الاول ولا يصح بمعذور لان المعذور طاهر شرعا اه
سندى **(قوله)** بين أبى يوسف ومحمد فأبو يوسف قال بعدم الجواز ومحمد قال بالجواز **(قوله)** عندهما أى أبى
يوسف ومحمد فالخلاف بينهما على هذا فى النقل المطلق فقط **(قوله)** مبتدأ خبره قوله الا انى الخ الاظهر ما قاله
السندى حذف خبره تقديره لا يرد علينا اه ويكون حينئذ قوله أى الخ دليل الخبر المخدوف **(قول الشارح)**
أى لاحتمال الحيض قال السندى أى فى امامها والطهارة فيها وذلك لانها حكمها بالحيض بمجرد البروز اذ هو
دم صحة والاصل الصحة وبناء عليه حكمنا أن ما زاد على العشرة استحاضة وهو تمسك بالاصل وحكم الظاهر
وهو مظنون لا قطعى بخلاف تركها الصلاة متمسكة بالاصل وجازت صلاتها بعد العشرة مع سيلان الدم تمسكا
بالظاهر وحقيقة الحيض ما يخرج من الرحم والاستحاضة ما يخرج من عرق من الفرج ويحتمل أن
ما طرفها أول المدة كان استحاضة فيكون ما بعد العشرة حيضا فلو اقتدت المستحاضة بالمستحاضة احتمل
حيض الامام وطهارة المقتدية فانتفت الماثلة كما انتفت فى الخنى بالخنثى لاحتمال أنوثته الامام وكورة
المقتدى وكذا فى الضالة بالضالة واستثناء الثلاثة منقطع لعدم تحقق الماثلة بين الامام والمقتدى **(قوله)**
وقال الرضى الذى رأيت فى المجتبى الخ وهكذا رأيت فى المجتبى **(قوله)** لكن الذى فى القهستانى موافق
لما هنا وعزاه القهستانى للزاهدى **(قول الشارح)** فلو انتفى أى الاحتمال المانع عن تحقق الماثلة بان
تحقق بالاستحاضة فيها وذلك كالأمر كانت امرأة تعتاد الحيض فى أول كل شهر خمسة أيام مثلا ومضت على
ذلك لها سنون ثم بعد انقطاع الدم عنها عشرة أيام رأت ثلاثة أيام دما فلا شئ فى كون ذلك استحاضة لانها

لم تستوف أقل مدة الطهر فلو اقتدت بها من حالها كحالها في العادة والايام والوقت ثم رأت هذا الدم في غير وقته صح اقتداؤها لانه من قبيل المتحداه سندی (قوله والاولى مثله وصحها) فيه انه يقال صلى بالقوم كما يقال أمهم فيه ذر الاول هنا (قوله فكأنهما نذرا صلاة بينهما) مقتضاه جواز اقتداء كل بصاحبه وهو صريح قول البحر فاقتدى أحدهما بالآخر بجوزاه وأفاد الرجعي أن اقتداء الناذر الاول بالثاني غير صحيح بخلاف عكسه واستوجهه السندی فانظره (قوله وليس منذوراً أحدهما أقوى من الآخر) يظهر أنه لا حاجة اليه بل هو مضر اذ يقتضي أنه لو كان أحدهما أقوى يصح البناء عليه مع أنه لا يصح ناذر بمقتضى (قوله وما وقع في المبحر تبع البحر من أن الجوب فيها عارض غير صحيح) لكن ما في البحر موافق لقول الرجعي وبجوز اقتداء الخالف بالخالف لان وجوبها عارض اه والظاهر قول شرح المنية لان الواجب هو البراءة (قوله على أن اختلاف المكان مانع من الاقتداء) سيذكر فيما يأتي قريبا عن الخاتبة والبحر وغيرهما قوم على ظهور نسله في المسجد وبخدااتهم من تحتهم نساء أجزأتهم صلاتهم لعدم اتحاد المكان الى آخر ما يأتي فقد صحت صلاتهم ولم ينعكس صحة الاقتداء باختلاف مكانهم عن مكان الامام ولا المحاذاة أيضا لعدم (قوله وأنه مشكل عندى لان ما كان الخ) قد يدفع الاشكال بان المقصود من بذل الجهد الخ ظهور أنه خلقة وقبله يحتمل أنه خلقة وأنه غير هافلا بدله تأمل (قوله وعلى ما اذا ترك جهده) لعل الواو بمعنى أوه ن كلامه مبنى على أحد الشيين لا عليهما فإنه متى بنى على أن الامي اذا أمكنه الاقتداء الخ لا يحتاج لبنيائه على الثاني بل يكون الكلام أعم من أن يترك الجهد أو لا تأمل (قوله كما منغل بالمفترض) لعل الاولى القلب (قوله فإنه يمنع اقتداء جميع من خلفه الخ) تقدم عن النهر أن اشراط المحاذاة للفساد ليس خاصا بقدوم المرأة الواحدة بل الصف من النساء كذلك أى خفي لم يحاذهن صفوف الرجال فلا فساد اه (قوله فهذا صريح في أن الحائل غير معتبر الخ) هو صريح في أن الصف الاول من الرجال لا يعد حائلا ولا يمكن أن يقال غيره من الحوائل مثله لنقل أهل المذهب أن الحائل يمنع الفساد كعبارة مفتاح السعادة وما نقله طعن أبي السعود في أول مسألة المحاذاة بقوله ولو كان وراءهن حائل خلفه صفوف لا تفسد صلاتهم على الاصح ولو كان وراءهن صف من الرجال ثم الحائط ثم الصفوف فسدت صلاة الكل اه وحينئذ يقيد اطلاق ما في الخاتبة وغيرهما بما في مفتاح السعادة (قوله وهذا في حق من لم يكن محاذيا للجسر الخ) يعنى أن اشراط اتصال الصفوف فوق الجسر المنسوب أو السفن انما هو شرط لصحة صلاة من كان في مينة الجسر أو السفن لا لصحة صلاة من كان محاذيا للجسر أو السفن بل الشرط لصحة صلاته أن لا يكون بينه وبين الآخر من جهة الامام فضاء كثير وان لم تتصل الصفوف فوق الجسر فلو كان الجسر يسع صفتين فقام عليه صف واحد لا تصح صلاة أهل المينة والميسرة وتصح صلاة من بخدائه لعدم تحقق الفضاء الواسع بينه وبين الصف الآخر من جهة الامام لكن ما قاله خلاف اطلاق عباراتهم وظاهر اطلاقهم اشراط اتصال الصفوف حتى في حق المحاذي للجسر فالمتعين لزوم العمل باطلاقهم حتى يوجد نص صريح يدل لما قاله وسيأتى أنه عند وجود النهر والطريق يختلف المكان وباتصال الصفوف يصير المكان واحدا حكما فيصح الاقتداء فحتمه موقوفة على اتصال الصفوف حتى بالنسبة لمحاذي الجسر ليصير المكان واحدا (قوله وفي التتارخانية عن المحيط ذكر السرخسي الخ) ظاهر عبارة المحيط أن الاشتباه مانع على الرواية الاولى لا الثانية والواقع بمكة عدم إمكان الوصول لا الاشتباه للعلم بحال الامام من المبلغ وحينئذ فقوله وبهذا الخ يناسب تفريعه على الاولى لا الثانية لكن في كون الثانية عليها عمل الناس تأمل لما علمت من العلم تأمل (قول الشارح ولا حكما عند اتصال الصفوف)

تصور له عدم الاختلاف في الحكم وليس تصوير الاختلاف الحكمي فهو تصوير للنسب لا للثبوت فسقط ما قاله
السندی من قوله كان الصواب للشارح أن يقول عند عدم اتصال الصفوف حتى يكون تمثيلا
لاختلاف المكان في مثل الصعراء اذا اتصالها لا يصلح تصوير الاختلاف الحكمي الخ (قوله وقال محمد
لا يصح في غير صلاة الجنازة) أي فانها يجوز فيها اقتداء المتوفى بالتيمم اتفاقا كما نقله في البحر عن الخلاصة
وانظر وجه الجواز على قول محمد ولعله أنها ليست بصلاة حقيقة بل هي دعاء (قوله وهذا تفصيل لقول
المصنف فيلزم اعادتها) الظاهر أنه تقييد لكلامه لا تفصيل اذ مقتضى الزوم الوجوب حتى في خبر الفاسق
الآن يحمل الزوم على ما يشمل طلب التدب لكنه خلاف المتبادر (قوله أي لأنه لم ينعقد ذلك فصلاته
غير صحيحة الخ) قال السندی ما لم ينعقد ان عمر لما رأى الاحتلام في ثوبه اغتسل وغسل الاحتلام ولم يذكر
أنه أخبر الناس وعز الأثر للوطا اه (قوله من أن الاخذ بالصحيح أولى من الاصح الخ) الأرجح في هذه
المسئلة تقديم الاصح على الصحيح كما تقدم في رسم الفتى (قوله لان الركوع والسجود قبل الامام لغوا الخ)
فيما ذكره من توجيه الزامه بركعة نظر وذلك أنه في الاولى لم يعتبر ركوعها ولا سجودها كونها قبل الامام
ويعتبر قيامها لكونه معه فكانه لم يأت بهما فيلتحقان من الثانية بها ويلغو قيام الثانية لكونه حصل
قبل اتمام الاولى فبقى عليه الثانية ثم قيامه في الثالثة معتبرا لانه مع الامام والركوع والسجود لا يعتبران
لانها قبله فينتقلان من الرابعة اليها ويلغو قيام الرابعة لحصوله قبل تمام الثانية فبقى عليه الرابعة أيضا
فيلزمه ركعتان نظير ما قبل في الوجه الثالث وأيضا اذا الزم ركعتان لم يسجد قبله فقط لزمناه فيما لو سجد
وركع قبله بالاولى وما ذكره من التوجيه هو المذكور في الثانية ثم توجيه الوجه الرابع محل نظر وتأمل
وذلك انه حيث لغا ركوع وسجود الاولى ينبغي أن يلتحقا من الثانية بها ويبطل قيام الثانية لوقوعه
عقب قيام الاولى فلتلزمه الثانية ثم اذا قام الى الثالثة مع الامام كان قيامه معتبرا ويلغو ركوعها وسجودها
ثم اذا أتى بالارابعة التحق ركوعها وسجودها بالثالثة ويبطل قيامها وحينئذ يلزمه الثانية والرابعة حسبا
قبل في الوجه الثالث (قوله فينتقل ما في الركعة الخ) أي من الركوع والسجود (قوله حتى لو ترك
القراءة فسدت) أي ولو قرأ الامام في الآخرين سندی (قوله أقوى لسقوط الترتيب) أي بين ما فات وبين
صلاة الامام اذ ينبت صلاة الامام قد اتم صلاة بعضها بصيغة الاقتداء وهو ما ينبغي وبعضها بصيغة الانفراد
وهو ما فات ولم يلتزم الترتيب فيكون ساقطا ولا يكون ذلك مخالفا للقاعدة لأنها فيما اذا تعين الاقتداء
أو الانفراد خالف تأمل (قوله لكن في صلاة الجلابي ان هذا قولهم ما) لاختلافه بينهما وبين ما قبله فانه في
المبسوط لم ينف أنه قول أبي يوسف أيضا فالمراد أنه قول محمد وقال به أبو يوسف أيضا ويدل لذلك ما ذكره
عن الفيض فضمير قوله ما للصاحبين لا الشيعين والخلاف انما هو في التشهد لا القراءة دل عليه ما ذكره
عن الفيض (قوله ولو لم يقع جاز الخ) المراد بالجواز الصحة بلائهم نظر الكون الركعة التي صلاها أولى
من وجهه لا أصل الصحة اذ هي قياس أيضا اذا التشهد واجب ولا الحل بلا كراهة أصلا اذ هي متحققة ثم
ظهر أن المراد أنه ترك القعود بينهما أصلا لا التشهد فقط فالقياس الفساد عندهما لانه هو القعود الأخير
(قول الشارح واربعة الرباعي الخ) قال السندی أي ويأتي باربعة الرباعي وهي ثلاثة الامام بفاتحة فقط لانها
من الاخيرتين ولا يقعد قبلها أي لا يقعد بين ثانية الامام وثالثته والمراد أنه لا يجعل ما يفرضه كصلاة
المغرب بان يصلي الركعتين ثم يقعد ثم يصلي الثالثة بل ركعة بقراءة فاتحة وسورة ثم يقعد ثم ركعة بمحاولة
يقعد بعدها بل يقوم الى الثالثة يقرأ فيها الفاتحة فقط اه (قوله قال في الفتح ولو قام قبله أي قبل قدر التشهد

(الح) عز هذا الفرع السندی الى البحر ثم قال فأفاد أن قيامه غير مقسد لكن ما أداه قبل امامه لغولانه قبل محله غايته أنه آخر المتابعة في الركعة الأخيرة فهو فيه بمنزلة اللاحق ولا تفسد صلاته بقيامه لانه يأتي بفرض القعود في آخر صلاته وفي امداد الفتاح في مفسدات الصلاة قيد نأقيام المسبوق بكونه بعد قعود الامام قدر التشهد لانه ان كان قبله لم يجز لان الامام بقى عليه فرض لا يفرض به المسبوق عنه فتفسد صلاته فليجرا هو الذي يظهر أن المسئلة خلافية وأن ما في النوازل يدل على أن ترك المتابعة في القعدة لا يفسد انما المفسد الاداء قبل قعود الامام قدر التشهد حتى لو اقتصر عليه تفسد صلاته وهو مفاد قول الشارح لو قام قبل السلام الخ فان ظاهره أن ما أداه لا يعتد به وأن صلاته صحيحة وان ترك المتابعة فيلزمه اعادته وأن ما في الامداد يدل على أن ترك المتابعة في القعدة مفسد وهذا ما يفاد من قول الشارح وقيد بالسهو الخ حيث جعل التلاوية كالصلية مع أنه بترك المتابعة في التلاوية يلزم ترك المتابعة في القعدة فيفيد أن المتابعة فيها فرض فيوافق ما في الامداد وعلى هذا فعدم ذكر الصلية فيها قاله في الخيرة من التفصيل لان ترك المتابعة فيها مفسد قول واحد ولا يستقيم قول المحشي بخلاف التلاوية لانها واجبة تأمل فان هذا المقام فيه دقة **(قوله)** هذا في المسبوق بركعة (أى من الثنائي والله أعلم

(باب الاستخلاف)

(قوله) لانه في الحقيقة بناء من الخليفة (الح) الظاهر أن المناسب ولانه بالعطف لانه علة أخرى لذكره شروط البناء ثم كون الاستخلاف ما ذكره انما يظهر اذا كان مصدرا لبنى للفعل والسين والتاخر اذ تان على أن البناء أثر ومرتب على الاستخلاف بمعنى المصدر لبنى للجهول لا عينه **(قوله)** سواء كانت من بدنه (الح) أى بان خرج منه نجاسة مانعة فتوضأ وشرع في الصلاة فأصابته والاظهر أنه صفة كاشفة فان الجنون من الجن ليس سماويا فهو خارج به وبقوله ولا نادر أيضا **(قوله)** بان كان الحدث واحدا من أضداد الاشياء (الح) ليس جميع أضدادا متقدما بل البعض حدث والبعض لا **(قوله)** ان الاستخلاف أفضل عبارة البحر الاستثاف **(قوله)** وقد يجاب عنه بما في النهر (الح) ببعد هذا الجواب تعليل ابن مالك للوجوب بقوله صباه الخ فانه يدل على التعميم (قول الشارح كالمفرد) أى اذا ظن الحدث بخا وز السترة أو موضع السجود ثم تبين خلافه لا يبنى ولا دخل للمفرد فيما نحن فيه لانه ينصرف اذا سبقه الحدث وتحققه اه سندی **(قوله)** يصح الاستخلاف من خارج أى خارج المسجد مع اتصال العفوف **(قوله)** أى الصحراء أو المسجد ونحوه المناسب أن يقول أى العفوف في الصحراء أو موضع سجوده فيها على المعتد الخ **(قوله)** معول لمحذوف الخ اذا كان بمعنى الحدث لا يرد على الشارح الاستدراك بما في الخاتمة بل على أنه بمعنى المكان وكونه بمعنى المكان غير المتبادر من عباراتهم بل المتبادر منها أنه بمعنى الحدث **(قوله)** ولم يستخلفوا أحد في الحال الخ ظاهر قوله ولم يستخلفوا الخ أنهم لو استخلفوا لا تفسد مع أنه لم يوجد الحدث السماوى واللقاء المذكور نادر الوجود أيضا **(قوله)** لكن اعترض بان المراد الخ نص عبارة المقدسى ورد بان الخروج يصنعه أن يعمل عملا ينافى الصلاة عمدا تحقيقا للخروج منها والاضطراب في هذه الحالة ليس بهذه المثابة اذ لا عمد للمعى عليه والجنون والنائم ولو صح منهم أداء فرض لكانوا من أهل التكليف وهو خلاف الاجماع اذ الخطاب موضوع عنهم نعم الامر في النوم سهل وسجي في الاثنى عشرية ما نصيره المسئلة جلبيه اه **(قوله)** أى النبي صلى الله عليه وسلم الخ) أو الضمير لابي بكر ويكون

فعله وتفريره دليل الجواز لكن لا يتم هذا الا اذا كان اقتدى بابي بكر ثم استخلفه وقد كان هذا في قصة قباه
 لافي مرض وفاته وانما احتجنا لهذا لان الاستخلاف لمن ليس معه في الصلاة لا يجوز سندی (قول الشارح
 لانه صار أميا) أي فلم يبق أهلا لامامة القارئین واذ لم يصلح اماما لا يصلح أن يستخلف لانه نائب عنه ولا تصح
 له النيابة الا اذا كان أهلا لما أتى فيه ولانه بصيرورته أي فاسدت صلاتهم والفساد لا يمكن تداركه ثم
 الظاهر أن صلاته لنفسه صحيحة فثبتها كصلاة الأعمى ولا يكون كامامة الأعمى القارئین لان ذلك تركه القراءة
 مع القدرة عليها وهذا اشارع في صلاته وهو قارئ فقد كان حين الشروع أهلا لها وأما حال البقاء فهم
 لم يبقوا مصلين لفساد صلاتهم وليس عليه انتظارهم كما مر رجتى اه سندی (قول المصنف أو أصابه
 بول كثير) ولو أصابت ثوبه نجاسة ان أمكنه الزرع بان وجد نوبا آخر فزرع من ساعته أجزأه وان لم يمكنه
 فان أدى جزء من الصلاة مع ذلك الثوب تفسد صلاته بالاجماع وان لم يؤد جزءا من الصلاة ولكن مكث
 كذلك لم تفسد وان طال وان أمكنه الزرع من ساعته فلم ينزع ولم يؤد جزءا من الصلاة اختلف أصحابنا قال
 أبو حنيفة وأبو يوسف تفسد صلاته كذا في المحيط اه سندی (قول) هذا يقتضي أن الحدث سبقه (الخ)
 ويقتضي أيضا أنه منفرد أو امام لان القراءة ليست ركعا على المقتدى فاذا قرأ في ذهابه أو رجوعه لا يقال انه
 أدى ركعا (قول) وجه الرد كما في البحر أنه اذا أتى الخ) فان الشرع اعتبره بعد سبق الحدث في الصلاة
 فالخروج بصنعه وجدوه فيها فثبت به لكن يلزم على هذا أداء فرض من فروض الصلاة على غير طهارة وهو
 غير صحيح والشارع انما اعتبره غير خارج عنها سبق الحدث لانه متطهر فما في الخلية هو الموافق وما في الزيلعي
 يحمل على قولهما (قول) وشمل ما لو سلم الامام وعليه سهوا (خ) كذا ذكر في البحر عن الزيلعي وهو غير ظاهر
 فانه كيف يتأتى له السجود السهوب بعد قدرته على التيمم مع أنه ارتفعت طهارته برؤية الماء فلا يكون
 بسجوده عائدا للصلاة بل تمت بسلامه قبله وكذا يقال في مضى مدة مسحه ونحو ذلك من العوارض تأمل
 (قول) لان كلامه يوهم أن قوله الخ) وقال الرجتي في وجه الاولوية ان الكاف وان أمكن أن تجعل
 للتيمم والتصوير لكن لما كان المتبادر منها التشبيه والمشب به غير المشبه مع أن قدرة التيمم على الماء من
 المسائل الاثني عشرية لا مشبهاتها والفاء نص في التفریع كان أولى وأوضح في مقام البيان اه سندی
 (قول) فالاولى ما قاله العيني ان مسألة المقتدى الخ) فيه أن ما قاله أئمتنا الثلاثة من البطلان في هذه
 المسئلة انما هو فيما لو رأى المتوضي المقتدى بالتيمم الماء في أثناء الصلاة أو ما لو آه بعد القعود كما هو
 موضوع هذه المسائل فهو ما أورده الزيلعي وفيه خلاف صاحبين ولا يتأتى لهما القول بالفساد في هذه
 الصورة تمام صلاته بالقعود كما في المسائل الاثني عشرية بل يقولان بالصحة نظير رؤية التيمم الماء بعده فاذا
 لم تفسد عندهما صلاته لا تفسد صلاة المتوضي المقتدى بتيمم برؤية أيضا بل أولى فايراد الزيلعي مستقيم
 وما أجاب به العيني غير مستقيم تأمل وهذا كله على أن محمد لا يجوز اقتداء المتوضي بالتيمم والا فلا تصور
 المسئلة عنده فيكون الخلاف بين الامام وأبي يوسف (قول) هذا ما ظهر لي فتأمل (لم يظهر صحة ما قاله بل
 الذي ظهر صحة ما أورده في حاشية الزيلعي (قول الشارح مطلقا) فصره السندی بقوله سواء كان عالما بكونه
 أميا ولا سواء كان خلفه قارئون أو مختلطون ولا يصح حمل الاطلاق على ما قبل الشاهد وبعده وان كان هو
 المتبادر لما ذكره فاندفع بذلك تصوير المحشى (قول) فاجاب بتصوير المسئلة بما ذكر الخ) وقال الرجتي
 لا يحتاج الى هذا التكلف بل لو دخل وقت العصر على قولهما وهو في صلاة الجمعة وسألهما عن صحتهما اجابا
 بالصحة وكذا عند الامام على المشهور عنه لان وقتها باق عنده وعلى الرواية الثانية الموافقة لقولهما وكذا على

رواية الحسن بخروج وقتها اذا صار الظل مثله بدون دخول وقت العصر يقول الامام بقسادها بخروج وقتها الذي هو شرط في صحتها ولو شرع فيها بعد بلوغ المثل وبلغ المثلين بعد قعوده قدر التشهد فقد كانت صحيحة عند الامام وفسدت بخروج الوقت وعندهما باطله من أصلها الشروع فيها بعد خروج وقتها **(قوله)** وهو أن كل ما يفسد الصلاة اذا وجد الخ) ليس الاصل في المسائل الاثني عشرية ما ذكره بل الاصل فيها أن ما غير الفرض في أثناء الصلاة يغيره اذا وجد في آخرها كطلوع الشمس في الفجر فانه يغيره اذا وجد في أثناءها الى النفل فكذا اذا وجد في آخرها وهذه العلة كما في البحر مثرة في سائر المسائل وليس الطلوع ونحوه فعلا للصلى حتى يقال ان الاصل المذكور يمتنع عليه المسائل الاثنا عشرية ولعل لاساقطة قبل قوله بصنع المصلى من قله فيوافق ما قلناه من الاصل تأمل **(قوله)** ويشكل عليه ما ذكره الخ) قد يدفع الاشكال بحمل ما قالوه في المتون على ما اذا قدر على أداء الاركان في أثناء الصلاة وموضوع ما هنا ما اذا قدر عليها بعد قعوده قدر التشهد (قول الشارح ويزاد مسألة المؤتم بتيمم الخ) قال الرجى اذا كان الامام محدثا كيف تنقلب صلاته نفلا وهل يصح اقتداء المتنفل بمحدث والظاهر ما جرح اليه الزيلعي من فسادا لاقتداء اذا كان لفقد شرط فان الصلاة يفسد أصلها ووصفها وفيه أن المراد بما اذا رآه بعد القعود قبل السلام وفيها الخلاف كما تقدم **(قوله)** عن رواية أبي حفص ان صلاته تامة الخ) وعلل الزيلعي هذه الرواية بأنه لا يصير مقتدا بالخليفة قصدا **(قوله)** وعند أبي يوسف وان تم قبل الانتقال الخ) ينبغي على قياس قول أبي يوسف انه لو سجد على لوح فسبقة الحدث في صحوده ففعل الجلسة بدون إعادة السجود بان وضع رأسه محل اللوح بدون اصابة جبهته الارض أن لا يكلف بإعادة السجود الذي سبقه الحدث فيه على ما نقله ح عن الزيلعي وفي السندى عن الكافي التماس على نوعين تمام ماهية وتمام مخرج عن العهد فالسجدة وان تمت بالوضع ماهية لم تتم تمام مخرج عن العهدة فالإعادة هنا على سبيل الفرض مجاز عن الاداء اهو عليه يلزمه الاعادة في مسألة اللوح تأمل **(قوله)** اماما لنفسه) لعله بنفسه بالباء لا باللام والله أعلم

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

(قوله) وقد يقال ان نحو وق الخ) الظاهر عدم انتظام التعريف لهما لانه صرح فيه بالنطق بحرفين على ما ذكره الشارح وبالاتظام على ما ذكره عن المحيط وظاهر ذلك اعتبار النطق والنظم بالفعل وانه لا عبرة بالتقدير ولو كان معبرا عندهم لم يزم القول بالفساد اذا تسكلم بحرف واحد منتظم من حرفين فاكثر تقديره كلفظ في القسم الذي هو لغة في أيمن مع أن الظاهر عدم الفساد به حتى على ما بحثه في البحر **(قوله)** قال في التهر وأقول يجب حمل الخ) تقدم في فصل واذا أراد الشروع أن صاحب الفتح وفق بين القولين فيما اذا قرأ بالفارسية مع القدرة على العربية أو التوراة أو الانجيل وهما ما قاله في الهداية من أنه لا خلاف في عدم الفساد اذا قرأ معه بالعربية ما تجوز به الصلاة وما قاله النجم التسنفي وقاضيان انها تفسد عندهما فقال والوجه اذا كان المقروء من مكان القصص والامر والتهنى أن تفسد بمجرد قراءته لانه حينئذ متكلم بكلام غير القرآن بخلاف ما اذا كان ذكر أو تنزيها فانها تفسد اذا اقتصر على ذلك بسبب اخلاء الصلاة عن القراءة اه وتبعه في البحر وقواء في المروحة به الشارح **(قوله)** قال في الفتح ولم يوجد بهذا اللفظ في السندى قلت بل وجد في معجم الطبراني بهذا اللفظ وعزاه اليه في الجامع الصغير للسيوطي **(قوله)** فوالله ما كهرني) الكهر القهر والانتهار والضحك واستقبالك انسانا بوجهه عباس الى آخر

ما في القاموس **(قوله)** أظن أن صاحب البحر اشتبه عليه حديث ذى الدين الخ في حاشية البحر عن المعراج قال ومعنى قوله صلى بنأى بأصحابنا ولا وجه للحديث الا هذا وعبارة المعراج فان قيل كيف يستقيم هذا فان راوى حديث ذى الدين أبو هريرة وهو أسلم بعد فتح خيبر وقد قال أبو هريرة صلى بنا ونحريم الكلام كان تابا حين قدم ابن مسعود من الحبشة وذلك في أول الهجرة قلنا معنى قوله صلى بنأى بأصحابنا ولا وجه للحديث الا هذا لان ذى الدين قتل بيدرو ذلك قبل فتح خيبر بزمان طويل كذا في المبسوط وانظر ما ذكره الزيلعي يظهر لك الجواب اه من حاشية البحر وبالجملة يحتاج الامر لمراجعة كتب الحديث فان ظاهر ما هنا أن المذكور في حديث أبي هريرة صلى بنا وقد علمت تأويله والمذكور حديث معاوية بيننا أنا أصلي ثم عرجة مسلم من باب السهوق الصلاة والسجود بان أن حديث أبي هريرة مروى بثلاث روايات ففي رواية عمرو الناقد سمعت أبا هريرة يقول صلى بنا ومثله في رواية أبي الربيع وفي رواية قتيبة صلى لنا وفي رواية اسحق بن منصور قال بيننا أنا أصلي قال الشارح في هذا الحديث برواية اسحق هكذا هو في بعض الاصول المعتمدة اه وقال ابن حجر كان الكلام جائزا في الصلاة ثم حرم قيل بحكمة وقيل بالمدينة ومن اعتمد أنه بحكمة السبكي فقال أجمع أهل السير والمغازي أنه كان بحكمة حين قدم ابن مسعود من الحبشة كافي صحيح مسلم وغيره ولك أن تقول صح ما يصرح بكل منهما في البخاري وغيره فيتعين الجمع والذي يتجه فيه أنه حرم مرتين ففي مكة حرم الحاجة وفي المدينة حرم مطلقا وفي بعض طرق البخاري ما يشير الى ذلك اه **(قوله)** كحقيقته في الحلية لكن قال الزيلعي ولا يرتد بالاشارة لانه عليه السلام لم يرتد بها على ابن مسعود ولا جابر وما روى من قول صهيب سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فرد بالاشارة يحتمل أنه كان تهيأ عن السلام أو كان حالة التشهد وهو يشير فظنه ردا اه وقال المقدسي بعد ذكر حاصل ما في شرح المنية أقول ما ذكره الشارح يرتد هذا لان الرد مشترك ليراد به عدم القبول ولعله المراد من فعله عليه السلام فكانه يرتد عليهم سلامهم ويعلمهم أنه في الصلاة ويراد به المكافاة وليس بمراد به هذا التوفيق يستغنى عن التطويل والتعسف وجعله مكروها تنزيها لوقوعه من النبي عليه السلام اه وهذا كلام متين يدل عليه ما في البحر من حديث ابن عمر قلت لبطل كيف كان النبي يرتد عليهم السلام وهو يصلي قال يقول هكذا وبسط كفه وبسط جعفر كفه وجعل بطنه أسفل وجعل ظهره الى فوق اه فان بسطه على هذا الوجه اعياىل عن الرد وعدم القبول وليس في كلام المقدسي ما يدل على ميله الى الفساد وبهذا ينسقط ما في حاشية البحر من أنه اذا قيل سلمت عليه فرد على سلامي انما يستعمل بمعنى جواب التحية بقريته المقام والاستعمال الى آخر ما ذكره فانه وجد هنا بسط الكف على الوجه المذكور وهو دال على عدم القبول تأمل **(قوله)** فيه ايماء الى ما ذكره في البحر بحثا الخ اخذ من تعليل الزيلعي الفساد بالمصاحفة بانها كلام معنى فقال ويرد عليه أن الرد بالاشارة كلام معنى فالظاهر استواء حكمها وهو عدم الفساد الخ ففي كلام الشارح اعياىل رده لا يعاىله تأمل **(قوله)** من أن هذا التعليل أولى الخ قال السندي وعلى تعليله لا يبقى لقوله بنية السلام فائدة فان حد العمل الكثير صادق على المصاحفة لانه لو رآه ظنه غير مصل اه **(قوله)** لانه من كلام صاحب النهر الخ قال الرجى والبيت الاخير ذكر صاحب النهر أنه لنفسه وكاه أشار به الى الاعتراض على قوله ومن بعد ما أبدى الخ كانه يقول ليس كل ما لا يبدى به يسن فيه السلام بل همالا ما كن يكره فيها وهو السلام على الاستاذ والغنى والمطير ويمكن الزيادة على ذلك أيضا أشار الى ذلك بقوله والزيادة

تنفع اه **(قوله)** ويردون في السابق الخ أي على سبيل التخيير لا الوجوب ولا يزداد في الرد على وعليكم ففي
البرازية أول القضاء وهل يسلّموا ولسلم عليه أو على المدرس أو المذكر أو القارئ خير في الرد فإن رد
يقول وعليكم **(قوله)** وظاهره أن تفليس من أسماء التأفيف) فيه أن ما قبله إنما أفاد أن تف بعد أف
تابعة له على الاتباع وهذا لا يفيد ما قاله أن تفليس من أسماء التأفيف مطلقا **(قول الشارح)** وبعبارة
التأمين أي تأمين العاطس يفسد وتأمين غيره لا يفسد **(قوله)** أي لم يحبه) ظاهره أن الضمير المنصوب
في قوله لأنه لم يدعه عائداً على المصلي الآخر والظاهر أنه عائداً إلى الرجل الخارج أي لأن القائل رجل
الله اعتماداً بذلك للعاطس لا للمصلي الآخر فكان قول العاطس آمين جواباً للداعي له بخلاف المصلي الآخر
فلم يكن تأمينه جواباً له تأمل اه من حاشية البحر **(قوله)** وإلى هذا يشير التعليق أي التعليق بأنه لم
يحبه فإنه يفيد أن الإجابة حصلت بتأمين العاطس فلم يكن الثاني تأميناً دُعائه وكلام الذخيرة فيه
فلتأمل انتهى من حاشية البحر ثم ذكر ما قاله المقدسي كما هنا وقال وهو أولى مما في النهر اه ثم على
جواب النهر يتعين تقييد المسئلة بالصورة التي في الظهيرية أما لو أمن غير العاطس وحده ينبغي أن
تفسد صلاته لعدم وجود ما يقطع اه **(قوله)** فهذا يؤيد ما أجاب به في النهر الخ) ما قاله في النهر غير
ظاهر إذ لا شك أنهم ما بتأمينهم معا كانوا يجيبون له ولا أرى حجة لأحدهما على الآخر ولا يأتى انقطاع الثاني
بالأول إلا إذا حصل الترتيب في تأمينهم مع أن العرض أنهم ما أتباعاً وهذا على تسليم الانقطاع
بالترتيب والظاهر في دفع الإشكال أن يقال ما في الظهيرية مبنى على قول المتقدمين من أن التأمين من
غير المدعولة لا يفسد حاله لأنه ليس جواباً لأنه إنما يكون من المدعولة فتأمين العاطس مفسد دون تأمين
الآخر وكون ذلك مذهب المتقدمين مأخوذاً بما يأتي له عن المستغنى وما في الذخيرة ويأتى شرحاً على قول
المتأخرين من أن تأمين المصلي على دعاء غيره مفسد وإن لم يكن مخاطباً كما يؤخذ أيضاً من عبارة المستغنى
فعلى قولهم لا يشترط في تحقق الجواب كونه من المدعولة وعلى قول المتقدمين لا يمتنع فق الإبه تأمل
(قوله) وبشكل على هذا كله ما مر الخ) يندفع هذا الإشكال بأنه لما لم يصدر من العاطس كلام بل
صوت مجرد لم يصلح الحمدلة جواباً له إلا بالنسبة بخلاف ما ذكره الشارح من الأمثلة فاتمها صالحة فتجعل
جواباً لها وبدونها على ما في البحر **(قوله)** كان شارحاً في النطوع عندهما الخ) لأنه عندهما لا يلزم من
بطلان الوصف بطلان الأصل وعند محمد لم يصح شروعه بغير في صلاته **(قوله)** أو إمامة النساء الخ
قيده بإمامة النساء لأنه لو كبر بنوى إمامة الرجال بعد شروعه منفرداً لا تفسد قال في الكفاية لو افتتح
منفرداً ثم اقتدى به رجل وافتتح ثانياً لا جله فهو على الافتتاح الأول إلا أن يكون الداخل امرأه اه
(قوله) يصير مستأفعا على الثانية) أي على الصلاة الثانية أي ما نواه ثانياً في الصور الأربع لافي الأخيرة
كما توهمه بعضهم فاعترض بان ما ذكره مسلم فيما إذا كبر بنوى الثانية أما إذا نواه ما يصير مستأفعا
عليهما ثم ما ذكره مأخوذاً من الفتح ونقله عنه في النهر وفي النهاية ما يخالفه حيث قال وفي نوادر الصلاة لو صلى
رجل على جنازة فكبر تكبيرة ثم حى بأخرى فوضعت بجانبها فإن كبر الثانية بنوى الصلاة على الأولى
أو علمها أو لا يتيقنه فهو على الجنازة الأولى على حاله ينهائهم يستقبل الصلاة على الثانية لأنه نوى الإيجاد
الموجود وهو لغو وإن كبر بنوى الصلاة على الثانية يصير أفضلاً ولاولى شارحاً في الثانية لأنه نوى ما ليس
بموجود فصحت نيته اه ونحوه في التبئين اه من حاشيته على الحرود كفي الحاشية والسراج مثل
ما في النهاية **(قوله)** تقييد آخر لطلاق المصنف لا يظهر إلا أنه قول مقابل لاطلاق المصنف

لاتقييده (قوله لكن قدمنا هنا الخ) تقدم عن شرح المنية الكبير ما يدل على ما سلمه الشارح
وبقويه (قوله والالزم أن لا يصح السجود معه) لعل حق العبارة والالزم أن يصح السجود معه ولو على
نجس (قوله كالثوب الصفيق) في القاموس ثوب صفيق ضد خفيف وفيه أيضا المكعب الموشى من
البر ودوال الثوب والثوب المطوى الشديد الأدارج اهـ (قوله وان جذبته الالهة حتى أزالته الخ)
هذا يتعرع على قول من قال الكثير ما لوراء الناظر يتقنه غير متصل سندی (قوله والظاهر أنه لكونه عملا
كثيرا) أولانه اختلف المكان وهو الاظهر اذ على تعليقه لا يظهر فرق بين هذه المسئلة ومسئلة التتار خاتبة
(قوله لان يا محققا الشمس) لعل الكلام على حذف مضاف أى ضوء الشمس كما هو عبارة غيره (قوله)
ومن هذا النوع تغيير النسب الخ) في الخاتبة لوقر أعيسى بن لقمان تغسلا لانه نسبة الى الاب وليس
له أب ولوقر أموسى ابن مريم لا تغسل لان كلاهما فى القرآن وليس فيه نسبة من لأمه الى الام ولو
قر أموسى ابن عيسى لا تغسل فى قول محمد واحدى الرايتين عن أبى يوسف وعليه العامة ولوقر أعيسى ابن
عمران تغسل ولوقر أموسى ابن لقمان قال الفقيه أبو جعفر والقاضى الامام الزرعى لا تغسل صلته
بخلاف ما لو نسب عيسى الى الاب لان عيسى لأب له ولا كذلك موسى ابن لقمان لان موسى له أب الا أنه
أخطأ فى اسم الاب وموسى ولقمان كلاهما فى القرآن فلا تغسل صلته ولوقر أعيسى ابن سارة تغسل
ولوقر أمريم ابنة غيلان فكذلك لانه قرأ ما ليس فى القرآن اهـ (قوله ظاهره ولو كبيرا الخ) لكن ينبغى
تقييده بالصغير كما تقدم فى الامامة تقييد الدار بالصغيرة حيث لم يجعل قدر الصغیر مانعا من الاقداء
بخلاف الكبيرة (قوله هو أقل من ستين ذراعا) وفى حاشية عبد الحلیم الصغير ما يكون أقل من جريب كما فى
البرجندى اهـ والجريب ستون ذراعا فى ستين بذراع كسرى سبع قبضات تأمل (قوله بخلاف المسجد
الكبير فانه الخ) لا يظهر الا فى نحو مسجد القدس لافى مطلق مسجد كبير فان الفاصل لا يمنع فيه
والاحسن أن يقال البيت والمسجد الصغيران جعلاهما كبقعة واحدة بخلاف الكبير وهو ما زاد على
أربعين وهذا غير ما تقدم فى الامامة (قوله لكن فى القهستانی ومحاذاة الاعضاء الخ) عبارة القهستانی
(وبأنهم بالمرور أمام المصلى فى) أى موضع من (مسجد صغير) وأما فى غيره فقيا ينتهى اليه بصره ناظرا فى
مسجده (و) فيها (حاذى الاعضاء) أى يستوى فيه جميع أعضاء المار أو أكثرها (الاعضاء) أى أعضاء المصلى
كلها كما قاله بعضهم أو أكثرها كما قاله آخرون كما فى الكرمانى وفيه اشعار الى آخر عبارة المحشى التى نقلها
عنه (ان صلى على دكان) أى موضع مرتفع اهـ والقصد مما نقله عن الكرمانى انه يجهل أن يرد
بمحاذاة الاعضاء للاعضاء محاذاة جميع أعضاء المار أو أكثرها جميع أعضاء المصلى على قول أو أكثرها
على قول فقد حكى القولين الكرمانى وخرج احتمال النصف والاقل فيفهم أنه لا يكره وفى الزاد أدخل
التصف فى الكراهة أيضا كذا فى حاشية القهستانی تأمل (قوله لا يمنع المار داخل الكعبة الخ)
المرور بين يدي المصلى فى موضع سجوده داخل الكعبة لاشك فى كراهته وان وراءه أو خلف المقام
أو حاشية المطاف فلا يتوهم فيه الكراهة حيث كان لافى موضع السجود وهذا معلوم من كلام المصنف
فان المسجد كبير ولا حاجة حينئذ الى حمل الوارد على الطائفتين (قوله وكذا الحوض الكبير والبئر
الخ) الظاهر أن المراد بالحوض الحوض غير المرتفع قدر ذراع وبالبئر ما حاجر قدر ذراع والافاء العرق
تأمل (قوله بقى هل هذا شرط لتحصيل سنه الصلاة الخ) الظاهر من قولهم السنة أن لا يزيد الخ أن
هذا سنة مستقلة والا لغيره وامثل تغيير المصنف ثم انه لو عبر بقدر كما قال ط لا يقتضى أنه لا يكون آتيا

بالسنة الا اذا جعلها قدر ثلاثة أذرع مع أن السنة أن لا يزيد عليها فيكون آتيها بما يقدرها أو دونه (قوله) لم
 يذكروا ما إذا لم يكن معه ستره الخ الظاهر من اشتراطهم النصب أو الوضع أو الخط على خلاف أن ما عدا
 هذه الثلاث لا يكفي لإقامة السنة وإن كان تعليل ابن الهمام المار يفيد أنه يكفي ما ذكر (قوله) أي على
 (الإشارة الخ) الأقرب أراجع الضمير للأشياء المذكورة لخصوص الإشارة بما ذكره تأمل (قوله)
 وقيدوا بقولهم ولم يواجه الخ الصلاة في الطريق لا يتبادر قصد الاحتراز عنها بقولهم المذكور بل المتبادر
 أنه احتراز عما لو توجه للطريق فإنه لا بد منها لأنه مظنة المرو فيه غالباً تأمل ثم رأيت في حاشية البحر كتب
 مانصه قوله لأن الصلاة في الطريق أي المفهومة بالاولى من قوله ولم يواجه الطريق فإن كراهة ترك الستره
 عندهم واجهته لما فيه من منع العامة عن المرور تنفيد كراهة الصلاة فيه بالاولى تأمل أو المراد أن التنقيد
 بالمواجهة حيث لم يقولوا ولم يصل في الطريق لأن الصلاة في الطريق مكروهة وهذا أظهر اهـ (قوله)
 قال في شرح المنية السدل هو الخ) عبارته بعد أن ذكر الصور التي يصدق عليها أحد السدل مانصه
 والكل يصدق عليه حد السدل وهو الارسال من غير لبس فإن السدل في اللغة الارخاء والارسال ولا بد
 أن يقيد بعدم اللبس ضرورة أن ارسال ذيل القميص ونحوه لا يسمى سداً اهـ وفي القمح السدل يصدق
 على أن يكون المنديل مرسل من كتفيه اهـ ويتصور فيما لو أرخى ثوباً على رأسه وأرسل جوانبه
 أو أرخاه على كتفيه كذلك أو وضعه على كتفه الواحدة فصارت طرفه على صدره وطرفه على ظهره اهـ
 سندی (قول الشارح فلو من أحدهما لم يكره) أي أحد كتفيه ولف الباقي على عنقه اهـ سندی
 تأمل وبه يعلم عدم المخالفة لما في البحر (قوله) وفي الخلاصة المصلى إذا كان الخ) وقع تحريف في هذه
 العبارة أولاً ذكر فرجى وحقه فرجياً وثانياً زيادة لافى والجمهور أنه لا يكره وثالثاً حذف لانه قبل إذا
 كذلك عبارة الاصل تأمل ثم رأيت السندی نقل هذه العبارة عن الخلاصة بلفظ المصلى إذا كان
 لا لبس شقة الخ (قوله) لم يظهر وجهه بل فيه الخ) عبارة القهستاني بعد أن نقل عبارة الخلاصة التي
 ذكرها الشارح وفي المنية كان نجم الأئمة الحلبي يرسل الكف لأن في الامسالك كف الثوب وكان غيره من
 المشايخ يسكونه وهو الاحوط اهـ ولعله فيما إذا أدخل يده فيه وقال السندی اعمل الامسالك في غيروتك
 رفع اليدين للتحريمه والافى يكون شغل اليدين عن السنة وهو بسطهما حذاء أذنيه وكذا في الركوع والسجود
 وعلى السيد أجد الاحوط به أنه أبعد من الخلاء اهـ (قوله) عطف تفسير) وعلى تفسير الشارح
 العطف للمغايرة (قوله) أقول يظهر لى الخ) وأجاب أيضاً المقدسى بأن مراد الخلاصة بتحويل الوجه
 المفسد بتحويل جميعه وذلك يستلزم تحويل الصدر لأن الوجه مستدير فإذا زال بعضه بقي البعض الآخر
 مسامناً للقبلة وإذا حوّل الجميع كان الصدر أيضاً محوّل إلى آخر ما قاله (قوله) وفي المغرب بعد ما فسر الخ)
 وعلى ما في المغرب من تفسير يعقب الشيطان بالوجه الذى قاله الكرخى تكون الكراهة فيه تحريمية
 لوجود النهى أيضاً خلاف ما قاله في النهر فيكون ما في المغرب استدراكاً على ما قبله تأمل (قوله) وهو يعقب
 الشيطان) في المغرب العقبة بضم العين وسكون القاف والعقب بفتح العين وكسر القاف بمعنى الاقعاء اهـ
 سندی (قوله) والتهاون بحاله) عبارة ط والتهاون بزيادة الميم وهى أظهر (قوله) الضمير للمصلى) أو الضمير
 للإنسان وهو غير المصلى والاضافة من اضافة المصدر لفاعله (قوله) أجب بما لا يدفع الابراد) أي من أن
 هذا في حق المصلى وما في الذخيرة في حق المستقبل فلا منافاة فتأمل اهـ سندی (قوله) أي ومعه بعض
 القوم) يظهر أن ما ذكره شيخ الاسلام في الصورة الاولى مبنى على خلاف الاصح والافعل لا يشترط
 العذر فيها بل الكراهة منقضية بدونه فظهر أن قول الشارح والامام على الارض محمول على ما إذا لم يكن

معه أحد وانتفت الكراهة للعذر ولو كان معه بعض القوم لا يحتاج لو جود العذر لتنفها على الأصح
 بل هي منفية بوجود البعض معه عليه تأمل **(قول السارح كالمكان مع بعض القوم)** أى فى الدكان
 أو الحراب كما فى السندى أو الأسفل وبعض القوم على الدكان كما هو ظاهر فليس الأصح خاصا بغيره
 الامام على الدكان كما هو متبادر من عبارة المحشى خصوصا وأن العادة فى جوامع المسلمين هو الصورة
 الثالثة **(قوله)** فعلى هذا ينبغي أن يكره استقبال عين هذه الأشياء (الخ) سياتى فى الفروع أن غرس الأشجار
 فى المسجد ان كان لنفع الناس بظله ولا يضيق على المسلمين ولا يفرق الصفوف أول نفع المسجد ان كان
 ذا رز لا بأس به وان كان لنفع نفسه بورقه أو ثمره أو يفرق الصفوف أو كان فى موضع تقع به المشابهة بين
 البيعة والمسجد يكره اه ولم يذكروا من موجبات كراهة الغرس كون الشجر يقع أمام المصلى
 ولو كان ذلك مكرها لنقلوه والقول بها يحتاج لنقل صريح عن أئمة المذهب وان كان ما فى المعراج
 من التعليل المذكور يفيدها تأمل ثم رأيت فى البناية مانصه قوله ثم سترته أى فى حديث اذا صلى أحدكم
 فليصل الى سترته وليدن منها أعم من أن تكون حائطا أو سارية أو شجرة أو عودا أو ما يجرى مجراه وقال محمد
 يستحب لمن صلى فى الصحراء أن يكون بين يديه شئ مثل عصا أو نحوها فان لم يجد يستبرأ به أو شجرة
 اه وهذا نص فى عدم الحاق الشجرة بالتمثال فى الكراهة المذكورة تأمل وفى المصابيح للبخارى من آخر
 باب السترة مانصه وقال المقداد بن الأسود ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى الى عود ولا عود ولا شجرة
 الا جعله على حاجبه الايمن أو الايسر ولا يصمد اليه صمدا اه **(قول السارح بغير المهانة)** يعنى وأما
 المهانة التى توطأ بالاندام أو لا يبالى بها فهمى لا تمنع من دخول المسائكة اه سندى **(قوله)** لم يكن
 قتلها مستحبالا (الخ) أى أو واجبا وحاصل الجواب أن هذا الامر معلول بدفع الاذى عن المصلى
 فيكون أمر ارشاد فيفيد الاباحة وعدم الكراهة **(قوله)** أن لا يدخلوا بيوت أمتهم واذا دخلوا لم يظهروا
 لهم فاذ دخلوا الخ كذا ذكره فى البحر وغيره **(قول السارح ولو يعمل كثير)** أى ولا يفسد به أيضا
 والافعدم الكراهة مطلقا محل اتفاق وحينئذ يتم الاستدراك بما قاله الحلبي **(قوله)** كفى صلاة الخوف
 حيث تفسد بالقتال فيها ولا اثم **(قوله)** وما فى مسند البراء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (الخ) ذكر
 السندى أن هذا الحديث أخرجه أبو داود عن ابن عباس مر فوعا ورأه الطبرانى عن أبي هريرة مر فوعا
 أيضا وذكر أن فى اسناده محمد بن عمرو بن علقمة وقد اختلف فى الاحتجاج به فلا يرد أو أنه محمول على ما
 اذا كانت الى آخر ما قاله المحشى **(قوله)** وظاهره أن المراد بالموقدة (الخ) نعم ظاهره ذلك ولكن ظاهره أيضا أن
 عدم الكراهة فيها قول ضعيف وما فى العناية لا يقتضى أنها متفق عليها بل يصح التشبيه على جعل
 الكراهة على القول المعتمد **(قوله)** الا أنه يشك عليه قولهم المكروه تنزيها (الخ) ويشك على قولهم ترك
 السنة يقتضى الكراهة ما قالوه ان السنة فى رمى جرة العقبة أن يكون بعد طلوع الشمس الى الزوال ومن
 الفجر الى الشمس ومن الزوال الى الغروب مباح ومن الغروب الى الفجر مكروه فلم يجعلوه مكرها
 قبل الشمس ولا بعد الزوال مع أن فيه ترك السنة كذا ذكره السندى عن الرضى ولم يجب جوابا كافيا
(قوله) الافصح اغلاق (الخ) الغلق اسم من الاغلاق كما فى الصحاح اه سندى تأمل **(قوله)** لم أره صريحا
 سى فى متنا (الخ) الظاهر عدم الجواز وما يأتى متنا لا يفيد الجواز لان بيت الخلاء ليس من مصالحه على أن
 الظاهر عدم صحة جعله مسجد ايجعل بيت الخلا متحته كما يأتى أنه لو جعل السقاية أسفله لا يكون مسجدا
 فكذا بيت الخلاء لانهم ليسا من المصالح تأمل ثم رأيت فى غاية البيان ما يفيد الجواز كما يأتى نقل عبارتها

في كتاب الوقف من أحكام المسجد **(قوله بخلاف السرقين)** الظاهر أن هذا في زمنهم لتحقيق الضرورة
 لا في زماننا لعدم تحققها **(قول الشارح والافيكرة)** أي حيث لم يبالوا بجماعة حق المسجد من مسح
 نخامة أو تفل في المسجد والأفاذا كانوا يميزون ويعظمون المساجد بتعلم من ولهم فلا كراهة في دخولهم
 اه سندی **(قول الشارح بل ولا فيه الخ)** أي بل لا يكره ما ذكر فيه وهذه الكراهة المنفية محمولة على
 التحريمية والافينبغي أن يظهر هذا المسجد ويتره عما لا يليق به سندی **(قوله)** ومثله يقال في حائط
 المينة والمبصرة) ومثله أيضا الاسطوانات التي تواجه المصلين يكره نقشها للعلة المذكورة **(قوله)** الا
 المسجد الحرام) سيأتي في الج أن في تفضيل الصلاة في المسجد الحرام عليها في مسجد المدينة ثلاث روايات
 في حديث ابن الزبير مائة صلاة أو ألف أو مائة ألف **(قوله)** هذه المضاعفة خاصة بالفرض الخ قال
 السندی قد استدل بهذه الأحاديث على تضعيف الصلاة في المسجدين مطلقا ونقل عن الطحاوي
 وغيره أن ذلك أي التضعيف مختص بالفرائض لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا
 المكتوبة ويمكن أن يقال لامانع من ابقاء الحديث على عمومته فتكون صلاة النافلة في بيت المدينة
 أو مكة تضاعف على صلاتها في البيت بغيرهما وكذا في المسجدين وان كانت في البيوت أفضل
 مطلقا اه الا أنه يلزم تخصيص عموم الحديث الاول بغير النافلة في البيت فانها فيه أفضل من
 عموم قوله فيما سواه وكيف لا يحصل مضاعفة النافلة فيه مع أن حسنات الحرم كل حسنة بمائة ألف
 حسنة كما قال ابن عباس نقله السندی عن الحموي عن ابن العباد وصلاة النافلة في حرم مكة لا تخرج
 عن كونها حسنة **(قوله)** اذا كان الحادث أقرب الى بيته) وسيقال المراد بالحادث الاقرب الى بيته
 مسجد الحلة فكانه قال الاقدم افضل الا اذا كان غير الاقدم مسجد محلة فيكون أولى وهذا لا ينافي ما في
 الاجناس من تقديم الاقدم ثم الاعظم ثم الاقرب ان المراد بالاقرب فيه الاقرب الذي ليس مسجد محلة
 وبهذا ترتفع المخالفة تأمل **(قوله)** وانشادها السؤال عنها في الصحاح أنشدت الضالة أي عرقها ويقال
 أنشدتها أي طلبتها اه والظاهر أن الكراهة في الانشاد بكل من معنيه ثم رأيت البعلی فسر بالسؤال
 عنها **(قوله)** وكذلك النهي عن البيع فيه هو الذي يغلب عليه الخ) هذا خلاف المشهور فان المشهور كراهة
 البيع في المسجد وان لم يغلب عليه **(قوله)** الظاهر أن المراد به عقد مبادلة الخ) كأن ذلك من لفظ عقد فانه
 الايجاب والقبول والهبة ركنها الايجاب بالنسبة للواهب وان لم يوجد قبول ولذا حث في عينه لايهب
 بالايجاب بدون قبول أو من كون الهبة من مكارم الاخلاق وتورث التوادد والاتلاف بين المسلمين فلم
 تخرج عن كونها عبادة والمسجد محل لها تأمل **(قوله)** وقال البيهقي ما نصه وفي المدارك الخ) لا تنافي بين
 ما في الشارح وما نقله المحشي وذلك بان تعبد عبارة الجلابي بما اذا لم يجلس لاجل الحديث ويحمل
 ما أفاده في المدارك من أن المنع خاص بالنكر على المنع على سبيل الكراهة التحريمية وأما المباح فيكره
 كراهة تنزيه بالقياس المذكور في الظهيرية ويحمل ما في المصنف على ما اذا لم يجلس لاجله ويشهد له
 تعليله بحال أهل الصفة قائمهم ما جلسوا للعبادة وقوله في المصنف الحديث اللام فيه لمجرد التعبدية لا
 للتعليل **(قوله)** يؤخذ من هذا أن الامر الخ) أي مما تقدم من حال أهل الصفة أن الامر المنوع منه
 كالنوم والاكل لا يتناول المنع لكن فيه أنهم وان كانوا ياكلون وينامون بعد دخولهم فهم غير
 ممنوعين عن ذلك لا تجاوزا لهم ذلك لتحقيق الضرورة فيهم وهي الفقر فلا يقال في حق غيرهم كذلك الا
 في الكلام فالكل مستوون في حكمه **(قوله)** أقرأوا الطير على مكنتها أي بيضها بكسر الكاف

(باب الوتر والتوافل)

(قوله ومفهومه أن المراد هنا جحود وجوبه الخ) لا حاجة إلى الحمل على انكار الوجوب في عبارة المصنف بل يحمل على انكار أصل الوتر مع رسوخ الأدب كما أفاده عبارة المنية وغيرها ومشى المحشى عليه أولاً وخزم به أخيراً بقوله فينبغي الجزم بتكفير منكرها ما لم يكن عن تأويل وتحمل عبارة الاشتباه على ما إذا لم يكن الاتكاف لشيء وتعليل الزيلعي لا يدل على أن المراد انكار الوجوب فإن أصل ثبوته بخبر الواحد وإن أجمع الأمة عليه ولهذا تجدهم يعللون وجوبه بالأخبار الدالة عليه بالإجماع الأمة وهكذا كثير من الأحكام الأصل فيها خبر الواحد ثم تجمع الأمة عليها ويحمل ما نقله عن بعض الشافعية على ما إذا أنكر بلا تأويل وكذا حكم انكار حكم الإجماع في أصول الدين كوجوب اعتقاد التوحيد والرسالة والصلوات الخمس وأخواتها ولا ينفع التأويل فيها هذا ما ظهر في هذه المسئلة فتأمل ثم بعد ذلك رأيت السندی ذكر عند قول المصنف ويخشى الكفر على منكرها عن أبي السعود ما نصه فإن قلت كيف لا يكفر بجحود الوتر مع انعقاد الإجماع على مشروعيته قلت قال الزيلعي إن ما لم يكفر بأحد لانه ثبت بخبر الواحد فلا يعرى عن شبهة اه وفيه أن انكار الإجماع عليه المعلوم من الدين ضرورة كقولهم يفصلوا بين ما ثبت بخبر الواحد وغيره قال اللقاني

ومن المعلوم ضرورة جحد * من ديننا يقتل كفر اليس حد

ولعلها طريقة الأشاعرة والماتريدية يفصلون بما قال الزيلعي قلت هو كذلك كما نص عليه في الدرر وغيرها اه (قول الشارح بضم فسكون الخ) لا يلزم هذا الضبط إلا أنه الأولى لأن عدم الكفر حقيقة لا يعلمه إلا الله تعالى والمأمور به عدم النسبة إلى الكفر اه سندی (قوله وعند الشافعي من الإباح) هي ما ينجر بسجود السهو كالشهد فانه سنة ينجر به لا الهيئات كالسبوع (قوله يذهب بركة القلب) ولانه لا يؤقت في القراءة لشيء من الصلوات في دعاء القنوت أولى (قوله والظاهر أن القول الثاني الخ) هذا خلاف الواقع بل هما متغايران فإن من قال الأفضل التأقيت علله بأنه ربما يجرى على لسانه ما يشبه كلام الناس فهذا يقتضي أن الأفضل على هذا القول الاقتصار على المأثور خوفاً من الوقوع في الفساد أي مأثور كان بخلافه على الثاني فإنه إنما يأتي بمأثور مخصوص وهو اللهم أنا نستعين وفي البحر عن البدائع وقال بعضهم الأفضل في الوتر أن يكون فيه دعاء مؤقت لأن الإمام ربما يكون جاهلاً فيأتي بدعاء يشبه كلام الناس فتفسد صلاته وما روى عن محمد بن أن التوقيت في الدعاء يذهب الرقة من القلب محمول على أدعية المناسك (قوله ولانه ربما يجرى على اللسان الخ) هذه العلة إنما تصلح علة للقول الثالث (قوله ولعل ما صححه المطرزي الخ) ليس في عبارة المطرزي ما يفيد أنه بنى كلامه على مذهب الاعتزال من تحليل العصاة (قوله لكن فيه أنه ورد الخ) قلت الذي في صفة البراق إنما هو إيهي معجزة في آخره كما في مجمع بحار الأنوار وغيره لا بدال منقوطة اه سندی رقول الشارح فإن قرأ بدال معجزة فسدت يظهر على مذهب المتقدمين لا على ما اعتمد المتأخرون من أن تبديل حرف بحرف لا يفسد (قوله لانه شبهة القرآن) لاختلاف الصحابة في أنه آية من القرآن (قوله لان تكبيرة الركوع الخ) أي في الركعة الثانية كما في البحر (قوله فانظر إلى ما بين الكلامين من التدافع الخ) بحمل تكبيرة العبد في عبارة البدائع أولاً على تكبير الركعة

الثانية تزول المخالفة والتدافع فان عبارته ثانياً مقيدة بالركعة الاولى ويدل أيضاً على هذا الحمل لتعليقه
أولاً بقوله لان تكبيرة الخ فان المراد بها تكبيرة الركعة الثانية لانها هي المحسوبة من تكبيرات العيدين
فاذا جازت هذه التكبيرة في غير محض القيام من غير عذر جاز أداء باقيها أي باقي التكبيرات الموجودة في هذه
الركعة بالعذر بالاولى بخلاف تكبيرات ركعة الاولى فانه لما لم يجز أداء شيء منه في غير محض القيام قال بل لزوم
العود والاثبات بهما في القيام المحض الآن هذا على غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية أنه لا يكبر ويضمي في
صلاته وهذا الاختلاف في تكبيرات الاولى وتكبيرات الثانية لم يذكروا فيه اختلاف الرواية بل المنقول فيه
ما ذكره عن البدائع أولاً هذا ما ظهر فتأملوه وقد تقدم في الواجبات أن تكبير ركوع الركعة الثانية
من العيد واجب اه وقال في البحر هنا لان تكبيرة الركوع في الثانية تؤثر بها في حال الانحطاط
وهي محسوبة من تكبيرات العيد باجماع الصحابة فاذا جاز واحدة منها في غير محض القيام من غير عذر
جاز أداء الباقي مع قيام العذر اه (قوله وعليه فلا اشكال أصلاً) أي في الفرق بين القنوت وتكبير
العيد لابن عبار في البدائع تأمل (قوله فيكون عدم العود الخ) في هذا التفريع ركعة والمناسب
عبارة الحلبي كما نقلها ط (قوله وما اذا لم يقنط أصلاً كما حققه ح) قال لان عدم الاثبات به يستلزم عدم
الاثبات به في محله (قوله يوافقه ما في البحر الخ) قال العلامة ط والسندی ما وقع في بعض نسخ البحر
والامداد عن الغاية أن تزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الجهر فهو تحريف من النسخ وصوابه
الفجر اه (قوله والاصل في هذا النوع الخ) هذا الاصل منطبق على الخمس المذكورة ما عدا سجود
السجود فان مقتضى اذا فعله بعد سلام الامام بدونه لم يلزم مخالفة الامام في فعله اذا الامام انما أتى بالقولي
وهو السلام وخالفه فيه المقتدى الآن يقال انه خالفه في نفس السجود حيث أتى به دون الامام لكن
هذا ليس هو المتبادر من الاصل المذكور تأمل (قوله يخالفه ما في الفتح والظهيرية والفيض الخ)
تندفع المخالفة بتقييدها هنا بما تقدم في الشارح أو يقال ان المسئلة خلافية في قول اذا ترك الامام
القنوت بتركه المقتدى وفي قول انما يتركه ان خاف فوت الركوع وهذا هو الاظهر فان مقتضى
الاصل الذي ذكره عن شرح المنية عدم الاثبات به أصلاً بلا تفصيل فانه يلزم من اتيان المقتدى به
مخالفة الامام في الفعل (قوله ثم أجاب بأنه انما شرع في الركوع الخ) في هذا الجواب تأمل وذلك
لان تحصيل المخالفة هنا لا يضر كما لو فعد الامام تاركاً لقراءة الشاهد فان المقتدى يقرأه مع أنه بقرائه له
في القعود تحصل مخالفة للامام وهذه المخالفة لا تضر في المسئلتين لانه لم يترتب عليها المخالفة في واجب
فعلي واذا جمل ما هنا على تكبيرات الركعة الاولى يندفع الاشكال فان المقتدى لا يمكنه الاثبات بهما في
حال قراءة الامام لمفاهيمه من ترك الاستماع والانصات والتكبيرات وان كانت واجبة الا أنها لا تبلغ
درجتهما لثبوتها بالكتاب بخلافها ولا احتمال أن يأتي بها بعد القراءة ولا يمكنه الاثبات بهما في الركوع
لانه من الاولى ولس محلاً للتكبير أصلاً بخلاف ركوع الثانية فانه محل كما تقدم في مسئله ما اذا ترك
تكبير العيد في الركوع فعلى هذا اذا ترك الامام تكبيرات الاولى يتركه المقتدى بالكلية واذا تركه في
الثانية يمكنه الاثبات في الركوع للضرورة تأمل (قوله أي اذا زاد على أقوال الصحابة في تكبيرات
العيد) سيأتي في صلاة العيدين أنه يتابعه الى ستة عشر لانه مأثور (قوله وكذا الواجب القولي) راجع
لقوله وكذا تركه لا لقوله فعلاً أيضاً اذا المتابعة في الواجب واجبة فعلاً انما لا تجب المتابعة في الترتيب
هذا القسم (قوله وفي الامداد عن الاختيار يستحب الخ) فعلى ما ذكره في الامداد أولاً وثانياً

أن التخيير إنما هو فيما قبل العصرين كونه أر بعاً أو نتين وأما ما قبل العشاء أو بعدها ففيه اختلاف في كونه أر بعاً أو نتين لكن عبارة الهداية وأربع قبل العصر وان شاء ركعتين وأربع قبل العشاء وأربع بعدها وان شاء ركعتين وذ كرأن الآنا اختلفت فيما قبل العصر وفيما بعد العشاء فلذا خير فهموا وظاهر عبارة الزيلعي ثبوت التخيير في الكل وعبارة مع المتن ونذب الأربع قبل العصر وان شاء ركعتين والعشاء وبعده أى نذب الأربع قبل العشاء وبعده وقيل يخيران شاء صلى ركعتين وان شاء صلى أربعاً اهـ (قوله) وأما الأخير الملى في وجه ذلك الخ (قوله) فبقائه في توجيه أنها بثلاث تسليمات مخالفة للأفضل ثلاث مرات ولو جعلها بتسليمية أو تسليمتين كان فيه مخالفة له مرة واحدة فيركب الاخف وكونها على نسق واحد لا أثر له في نفي الأفضلية (قول الشارح والاول أدوم) أى على العمل لامتداد التكريرة لانه اذا فواها أداها غالباً اهـ سندی (قوله) واستدل بذلك بما حقه الخ قال السندی نازعه أى صاحب الفتح الشيخ أبو الحسن السندی في حاشيته على الفتح في جميع استدلاله وأثبت مندوب بينهما وفي كلام الرجنى ميل اليه لانه قال وفي البخارى صلوا قبل المغرب ركعتين فهو أمر مندوب وهو الذى أعتقده وما ذكره في الجواب لا يدفعه اهـ ولولا خشية التطويل لأوردت كلام ابن الهمام ثم تعقب الشيخ أبى الحسن السندی له اهـ (قول الشارح الحديث من تركها الخ) قال السندی هذا الحديث ذكره في البحر ولم أظفر به فيما راجعته من المسانيد وقال في البناء في باب ادراك الفريضة عند ذكر صاحب الهداية لهذا الحديث لأصل له والمحب من الشراح ذكروا هذا الحديث ولم يتعرضوا الى بيان حاله (قوله) لكن نازع فيه في الامداد جازماً الخ) فالخاسل أن الخلاف محكى في كتب المذهب وأنه مبنى على القول بالوجوب والسنية إلا أن صاحب الخلاصة ذكر الاتفاق على عدم الجواز واقتصر عليه قاضيان بدون حكاية اتفاق فصار الاتفاق على عدمها مختلفاً فيه ولعل الشارح فهم من اقتصار الخاتبة على عدم الصحة اعتماداً في الخلاصة فلذا قال على الاصح لكن عبارة الخاتبة إنما تفيد تسليم عدم الجواز والاقتصار عليه ربما أفاد تخججه ولبس فهم ما يدل على تصحيح الاتفاق عليه (قوله) أقول في المدرس نظر) يقال ان العلة المذكورة في المفتي متحققة في المدرس أيضاً وهي حاجة الناس المجتمعين عليه بل هي أشد فيه اذ بعد تفرقهم قد لا يمكن تجميعهم فيقوت التعليم المطلوب للشارع والمستفتون لو تفرقوا يعودون لحاجة كل منهم اليه زيادة عن حاجة تعلم الاحكام كما هو مشاهد (قول المصنف وتقتضى قضاءها ليس من المسائل الدالة على وجوبها ولا المنة كرها صاحب البحر بل هي مفرعة على أهماسه ولو كانت واجبة لقضيت كيفما كان وصرحوا أن سنة الظهر القبلة اذا فانت وكذا سنة الجمعة القبلة تقضى قبل البعدية أو بعدها على اختلاف في ذلك سندی (قوله) لا يحل فعله بل يكره الخ) بما قاله في المنية من الاتفاق على الكراهة بين أئمتنا الثلاثة يعلم ضعف تصحيح السرخسى بحر (قوله) وهو الاظهر) حيث كان وصفاً معد ولا يستوى فيه ذكر آل وتجريره عنها فلم يظهر وجه أظهر به ما في الكنز (قوله) وكانت التراويح نتين تخفيفاً) المراد سنة التراويح أى أنها إنما كانت نتين نتين لاجل التخفيف لانها تؤدى بجمع فبراعى فيها جهة التبسير (قوله) وأما الأربع بعد الجمعة فغير مسلم الخ) هم وان لم يثبتوا ثلاثاً الاحكام إلا أنهم أثبتوا أنها كالأربع قبلها من جهة عدم الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام والاستفتاح فعلياً الاتباع والبحث عن وجه فرقهم وإعله أن ما ورد من جوازها بتسليمتين بعذر يقضى أنها بمنزلة صلاتين حيث جوزت بهما

في الجملة وتأكيدها بتسليمية واحدة واتصالها واتحاد التجرية بقضى أنها صلاة واحدة فعملوا بالشبهين فلم
يثبتوا الشفعة للتردد بين الثبوت وعدمه وهي لا تثبت معه خصوصاً لما فهم من إبطال حق المشتري
وأما الصلاة والاستفتاح فتقوهمانظر الضعف وجه ثبوتها بمنزلة صلاتين والمشرعية لا تثبت بالنسبة
هذا ما ظهر فتأمل على أن قوله فإنهم لم يثبتوا تلك الأحكام المذكورة يتأمل فيه مع ما ذكره عن
ح عند قوله الآتي وقضى ركعتين لوني أربعمائة طاهر في أثبات أحكام الأربع قبل الجمعة
للأربع بعدها وذكر السندی هناك عن شرح المنية أن هذه الأحكام مسئلة عند أهل المذهب فلذا
اختار ابن الفضل قول أبي يوسف **(قوله)** ويؤيده ما مر عن الطحاوي لم يتقدم عن الطحاوي ما يؤيده
فان الذي قدمه عنه ما في شرح الآثار وإنما نقل الرملي عنه في حاشية المنح كما نقله السندی ان طول
القيام أفضل قول أصحابنا وفصل كثرة الركوع والسجود مذهب الغير اهـ ثم رأيت ما في شرح
معاني الآثار ونصه وعن قال بهذا القول الأخير في إطالة القيام وأنه أفضل من كثرة الركوع والسجود
محمد بن الحسن حدثني بذلك ابن أبي عمران عن محمد بن الحسن وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
رحمهم الله تعالى اهـ **(قوله)** تقديم العموم الخاص على عموم المبيع وفي الظهيرية المصلي اذا دخل المسجد يوم
الجمعة لا يصلي تحية المسجد اذا كانوا يقرؤون القرآن لان استماع القرآن فرض وتحية المسجد سنة
والايتان بالفرض أولى اهـ سندی **(قوله)** والالزم فعلها بعد الجلوس لروم فعلها بعد الجلوس
انما يفيد أنه خلاف الأولى لأنه لا ينوب الا اذا فعلها عقب الدخول فالظاهر عدم اشتراط فعل الفرض
عقب الدخول **(قوله)** ولبس معناه أن التنية المذكورة تكفيه الخ لا مانع من ابقاء عبارة التنية على
ظاهرها من كفاية التنية المذكورة ويجعل بها كأنه متصل حكم اذا الساعي للصلاة والمتنظر لها في
حكم المصلي وما قاله لا يعين حمل الكلام على غير المتبادر بل هو كلام مركب تأمل ولذا أبى السندی
هذه العبارة على ظاهرها ويدل على ابقائها على ظاهرها قوله انما يؤمر بها اذا دخله لغير صلاة **(قوله)**
أقول الذي يظهر لي أن هذا الخلاف الخ فما قاله تأمل فان موضوع ما في الحلية والحرمان اذ انوى
الفرض والتحية بمعنى أنه نوى السنة أيضاً أي نوى أن تكون هذه الصلاة فرض الوقت ونافله التحية
لأنه نوى التحية بمعنى التعظيم ولاشك أن الفرض والنافله جنسان لان اختلاف الجنس يعرف
باختلاف السبب وهو هنا مختلف فيكون ما ذكره خلافاً ما ذكره في المحيط وان كانت الفريضة تقوم
مقام هذه النافلة ويحصل بهما ما هو المقصود من مشروعيتها وهو تعظيم المسجد وكأنه فهم أن مرادها أنه
نوى الفرض والتحية أي التعظيم حتى قال فاذا نواها مع الفرض يكون قد نوى ما تضمنه الفريضة
وسقط بها اذا الذي تضمنه الفريضة هو التعظيم لاسنة التحية وحينئذ فنية التحية بمعنى التعظيم لا يضر
وبمعنى السنة لا يكون شارعاً عند محمد تأمل **(قوله)** عبارته وقال بعضهم الخ لم يوجد في عبارته التقييد
باربع نعم نقل السندی عن أدار النوى نقل عن بعض أصحاب الشافعي أنه يقول سبحان الله الخ
أربع مرات **(قوله)** ولعل وجه التأمل اطلاق المسجد الخ لعل الاحسن في وجه التأمل هو أن
التقييد بقوله بأول دخول وبالأفاقي وبالحرم في غير محله كما يدل عليه عبارة الباب ثم ان عبارة الحلية
أفادت أنه لا تحية عليه بالنسبة لأول دخول بمعنى أنه ابتداء يطالب بالطواف وهذا لا ينافي أنه يطالب
بها بعده وهذا ما يفيد ما في النهرو يكون معنى قولهم تحيته الطواف بالنسبة لأول الدخول ومعنى قول
اللباب ولا يشتغل الخ أي في الابتداء فلا ينافي طلبها بعده وان كانت تحصل في ضمن ركعتي الطواف

وبئال نواها اذا نواها به وهذا تندفع المخالفة في عباراتهم تأمل **(قوله)** الظاهر انه استدر الخ
 كتب الشارح في هامش المخ ان عبارة الغنية فيما اذا كان الفاصل بين الفرض والبعدية والخلاف في ذلك
 وعبارة الخلاصة على أن الفصل بين الفرض والقبلية قاطع ويمكن توجيه بان في ابطال القبلية بتدارك
 بالاعادة وفي ابطال البعدية لا يمكن نذاركه تأمل كذا في السندی وتام الكلام فيه **(قول الشارح)**
ولو جى بطعام أي بعد الفرض لما في القنية صلى القرية وجاء الطعام وان ذهب حالوته أو بعضها
 يتناول ثم يأتي بالنسبة اه سندی **(قوله)** لان ذلك عذري ترك الجماعة تقدم في الامامة أن خوف ذهاب
 لذة الطعام واشتغل بالصلاة جماعة عذري تركها وهو المراد بذهاب الخلاوة في عبارة القنية وإذا كان عذرا
 في تركها مع أهماسه مؤكدة ياد عن السنن حتى قبل بوجوبها كيف لا يكون عذرا في ترك السنة
 وان خرج الوقت تأمل **(قوله)** لعل وجهه أن السنن الخ هذا يقتضي أيضا أن التوافل لا ينذر هال هذا الوجه
 فهو مؤيد لما في الجرو وما أيده أيضا أن العاقل يطلب السلامة وهي عندهم أهم من طلب الرمح والنفل غير
 مطالب به فربما يوجبها على نفسه ثم يجد بالذرة نقلا في العبادة وسامة نفس وقال بعض الاكابر الشيطان
 يحسن للانسان العبادة حتى ينذرها ثم يوسوس له فلا يفعلها **(قوله)** من شدة الحر في أخفافها من حتى
 الرضاء وهي الرسل اه سندی **(قوله)** يكون له نقلا مطلقا أي غير مقيّد بكونه صلاة ضحي
(قوله عن مقطم) (١) عبارة السندی مطعم بالمهمة **(قوله)** ومفاده اختصاص صلاة ركعتي السفر الخ في
 ط لا يلزم أن يكون ركعتا السفر في المنزل فقد جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعلها في المسجد وكذا
 صلاة القدوم اه ونقله عنه السندی وأقره **(قوله)** ولان التهجد ازالة النوم الخ لقائل أن يقول
 معنى تهجد أي تحفظ عن الهجود وهو النوم وذلك أعم من أن يكون نام قبل الصلاة ولابل الثاني أظهر
 فعلى هذا الفرق بين التهجد وبين صلاة الليل وقيام الليل اه سندی ولقائل أن يقول التهجد يقتضي
 التكلف في التحفظ عن النوم وهذا لا يكون الا بعد النوم بخلاف ما قبله فان التكلف فيه غير متحقق غالبا
 هذا ما ظهر فتأمل **(قوله)** وما كان بعد صلاة العشاء الخ لا يدل عليه بل القصدمنه بيان وقت الليل
 هنا لا يحمل ما على صلاة وتفسير مضاف قبل الليل وهو لفظ صلاة **(قوله)** وفي رواية عن ابن المبارك
 يبدأ الخ هذه الرواية لا تخالف ما ذكره قبلها من قوله بعد تسبيح الركوع والسجود والرواية الثانية عنه
 عدم تسبيحها **(قول الشارح)** أو في صلاة طان جعل السندی صلاة بالتنوين وطان بالنصب على
 لغز بعبارة أخطأ من الكتاب وجعل صورته ما لو اقتدى بامام وهو يظن أن عليه ذلك الفرض ثم تبين له
 أنه صلاة اه وعليه فلا منافاة لما ذكره صاحب الجرح في الامامة **(قوله)** ويمكن الجواب الخ يطله
 ما علب به في شرح العيون للمسئلة حيث قال لانه ما شرع فيها ملزمة وانما شرع ليقضى واجبا عليه فإذا بان
 أن لا وجوب وأمكنه الرجوع له أن يرجع وأما المقتدى فلان تحريمه تنبئ على تحريمه الامام فإذا لم
 تكن تلك التحريم ملزمة على الامام الاتمام لا تلزم المقتدى اه **(قوله)** والافهرواية ثانية سيد كر عند
 قوله أو شرع في فرض طان عن التارخالية ما يفيد أن ما مشى عليه هنارواية **(قوله)** وهذا راجع الى مسئلة
 الطان فقط هذا يؤيد أن الطان المؤتم لامامه كما قاله السندی **(قوله)** فلحاحها بالصوم مشغل الظاهر
 أن قول النجيس قبل الزوال يفيد انقاضي وأن المراد بشر وعه في صوم متطوع الزا له لا انشاؤه لان
 انشاءه كان حاصلا قبل مضيه عليه الا انه كان غير لازم ولا يصح جعله مترابعا على بنه المضى عليه ويصل
 على ما ذكره فريعه قوله فيجب على قوله صار شارعا لان الوجوب عليه انما يتفرع على اللزوم لا على مجرد

(١) عبارة الخلاصة مطعم
 بكسر العين بعد المهمة
 الساكنة ابن المقدم الشاخي
 الصنعاني عن مجاهد والحسن
 وعنه الاوزاعي ويحيى بن
 حمزة وثقه ابن معين اه كنية
 مصححه

صيرورته شارعا فلي تأمل **(قول)** ولو أخبر الشفيع بالبيع الخ) ظاهره أن هذا الحكم متحقق في الأربع
 بعد الجمعة مع أنه سبق له عن البحر عند قوله ولا يصلى على النبي في القعدة الأولى قبل الظهر الخ أنه غير
 مسلم وأنها كغيرها من السنن **(قول)** واعتمده المشايخ الخ) لا يقال إن الأصل إذا كذب الفرع لا يجوز
 الاعتماد عليه لأن الاعتماد عليه لأنه ظاهر الرواية عن أبي حنيفة فكانه لثبوتها بالسماع لمحمد عن الإمام
 أيضا اعتمادوها كذا في السندی أو اعتمادهم لها لا بناء على أنها رواية بل تزييع صحيح على أصل أبي
 حنيفة والافهم مشكل اه فمح **(قول)** وحكمها أنه يقضى أربعاء جماعا كذا في النهر وفيه نظر
 لأن محمد يرى فرضية القعدة على رأس الركعتين وحيث لم يقعد فسد شفعه فيلزمه قضاؤه عنده اه
 كذا رأيت في هامش النهر وأشار به العلامة السندی **(قول)** الشارح لكن بقى الخ) أصل السندی هذه
 الصور بالبقية المذكورة في الاستدلال إلى ثمانية وثلاثين صورة فراجع **(قول)** بلا عذر استحسانا
 خلافا لهما وجه قولهما أن الشروع معتبر بالنذر لأن كلامهما مازم فلو نذر أن يصلى قائما لا يجوز له أن
 يصلى قاعدا فكذا لو شرع قائما لا يجوز له أن ينم قاعدا ووجه الاستحسان أن المفتوح قائما لم يباشر القيام
 فيما بقى من الصلاة ولذا يباشره صحة بدونه بدليل حال العذر فلا يكون الشروع في الأولى قائما موجبا
 للقيام في الثانية بخلاف النذر لأنه التزمه نصا اه سندی **(قول)** يصليان بعد سنتهما وكذا سنة الفجر
 وفرضه وكذا يصلى الظهر ركعتين في السفر ثم يصلى السنة ركعتين **(قول)** بين وقوعه ستة وواحدة لعل
 المناسب وبدعة بدل الواجب وذلك نحو ما قدمه الشارح في المكروهات أن ترك قلب الحصى لم يتمكن من
 السجود التام أولى لأنه بدعة وسجوده على الوجه المستون سنة **(قول)** وأما الثاني فهو مقرره) أي
 للإيراد ادعى هذا الجواب يكون الإمام أعاد الصلاة لتوهم الفساد وانضم ركعة في المغرب والوتر وفيه أن
 مقتضى الجواب تقييد كراهة الإعادة عند توهم الفساد بما إذا لم يضم ركعة فقد قيد الوجه الثالث بما إذا لم
 يضم ركعة ويقيدها أيضا بما في التتارخانية وحينئذ يصح حمل الحديث على هذا الوجه الثالث لكن مع
 تقييده بما ذكر ثم ان صح أن الإمام قضى صلاة عمره لم يكن فعله مخالفا لهذا الوجه بل هو موافق لما فعله
 كثير من السلف وإذا لم يصح فعله والامر ظاهر **(قول)** لعدم ثبوت صحة النذر) أي نقل أصل القضاء
 وفيه أن هذا جواب بالسلم وهو لا يقتضى التحقق بل أجاب به بناء على دعوى الخصم تأمل **(قول)** قبل
 ظاهر القول المختار انه الخ) لعله أشار بقيل إلى أنه حيث وجد التصريح في كلامهم بأنه يضع يمينه على
 يساره يراد بالتشبيه في قوله كافي التشهد الأفراس فقط ويدل لذلك المقابلة بالأحباء والتريع ويبعد
 هذا القيل أيضا تعبيره بقوله في كل نغله اذ هو شامل لوقت التحريكة والقيام والركوع والقومة والجلوسة
 بين السجدين ولا يتأتى القول بالوضع في جميع ما ذكر **(قول)** فلا تجوز صلاة الماشي بالاجماع) نقل
 القهستاني عن النظم أنه يجوز التطوع في العمران ما شاع عند أبي يوسف فاحكام في المجتبى من الاجماع على
 عدم جواز التطوع ما شاع لا بخلافه نظر اه سندی **(قول)** المصنف ولو افتتح الفعل الخ) مقتضاه أنه لو افتتح
 الفرض را كبا العذر ثم زال قبل لا يبنى ويدل عليه ما نقله السندی عن البحر والهايت في دفع إرادته يلزم
 بناء القوى على الضعيف في هذه المسئلة وهو لا يصح كالمرضى يصلى بالأعضاء ثم قدر على الأركان لا يجوز
 له البناء من الفرق وهو أن المريض ليس له أن يفتتح الصلاة بالأيام مع القدرة على الركوع والسجود
 فلذا إذا قدر عليهما في خلال صلته لا يبنى أما الراكب فله أن يفتتح الصلاة بالأيام على الدابة مع القدرة
 فانه زول لا يمنع من البناء بحر وفي النهاية الإيما من المريض بدل من الأركان دون الراكب لأنه اسم لما

يصار اليه عند عجز غيره والمريض أعجزه مرضه عن الأركان فكان الإيماء بدلا عنها والراكب لم يعجزه الركوب عنها لأنه يمكنه الانتصاب على الركابين وكذا يمكنه أن يخترعا كعوا ساجدا ومع هذا أطلق الشارع في الإيماء بدلا فكان قويا في نفسه فلا يؤدي إلى بناء القوى على الضعيف انتهى اه ثم رأيت التصريح بذلك في الفتح حيث ذكر الفرق بين المريض والراكب الدال على عدم بناء الأول والثاني ثم قال وهذا يقيد أنه لا يثبت في المكتوبة إذا افتتحها ركباً إذ ليس له أن يفتتحها ركباً مع القدرة عليها بالنزول اه (قوله) انعقد سجود الركوع الخ وهذا لأن التزام الشيء ناقصاً لا ينافي أداءه كاملاً لا بقاء ولا ابتداء ألا ترى أن من نذر أن يصلي ركعتين في وقت مكره فصلي في وقت مشروع جاز بخلاف أحرار التنازل لأنه التزم الكامل فلم يجز الأداء الناقص لا ابتداء ولا بقاء كمن نذر صلاة مطلقاً لا يجوز أدائها في الوقت المكروه ابتداء وإذا طلعت الشمس في الفجر لم يجز اتصافه اه كفاية (قوله) تحبس) عبارته في باب النوافل على ما ذكره السندی رجل افتتح التطوع راكباً خارج المصر ثم أتى المصر قالوا يتهمارا كماله صرح الخ قال السندی فهذا يقيد أنه يتها على قول الإمام الذي يرى عدم صحته ابتداء في المصر لأنه يغتفر في الآخر ما لا يغتفر في الأوائل تأمل اه (قوله) لكن ذكر في البحر أنه رده في غاية البيان الخ) فيه أنه لا يلزم من عدم وجود العلة وهي العمل الكثير في مسألة الوضع عدم تحقق المعلول وهو عدم البناء فيها لوجود علة أخرى مقتضية له وهي ما يؤخذ مما ذكره في البناء بقوله فان قلت اذا كان الإيماء قويا لماذا لا يجوز البناء اذا تحرم نالاً لم ركب أو أركب قلت أما اذا ركب فلان الركوب عمل كثير وانه قاطع للتحريم وأما اذا أركب فلان الدليل يأتي بجواز الصلاة راكباً لأن سير الدابة مضاف إلى ركبها فيتحقق الأداء في أما كن مختلفة فيثبت فيتحقق الأداء في حالة المشي وهذا لا يجوز إلا أن الشارع جعل الاما كن المختلفة كمكان واحد للحاجة إلى قطع المسافة وصيانة نفسه عن التوى فكان ابتداء التحريم نازلاً لدليل استغنائه عما ذكرنا فلا يجوز له البناء بغير ذلك اه ونحوه في الفتح (قوله) لأنه لم يوجد منه العمل) أي وأحرامه لم ينعقد موجب الركوع والسجود وقوله لا يحمل له اذ هو انما يناسب مسألة المتن لا الصورة التي قالها المحشي الحلبي (قوله) فانه تنظير لا تصوير) لعل الأولى جعله تصوير لان العبدان لا اتصل للارض عادة ولو كانت لمنع السير (قوله) وقد يفرق بانها اذا كان الخ) ما ذكره من الفرق بين مسألة العجلة والحميل غير مستقيم وذلك لان الحمل اذا كان تحته خشبة من كوزة يكون قراره عليها وعلى قوائم الحمل لا عليها فقط والعجلة اذا كانت لا تسير وهي على الارض وطرفها على الدابة كان قرارها عليهما أيضاً مع زيادة تمكنها من الارض عن تمكن الحمل فالاشكال على حاله وما ذكره المحشي في حاشية البحر بقوله وهل المراد بالعجلة غير معناها المشهور فان المشهور فيها ما في المغرب من أنها شيء مثل المحفة يحمل عليها مثل الاثقال ولا يخفى أن هذه يكون قرارها على الارض ولكنها تربط بحمل ونحوه ونحوها به البقر أو الابل ولكن رادها هنا ما يسمى في عرفنا تخنا وهو محفة لها أعواد أربع من طرفها مثل النعش تحمل على جلين أو بغلين اه لا يتم مع قوله هنا وكانت على الارض وطرفها على الدابة ادعى ما أجاب به لاشئ منها على الارض والظاهر في دفع الاشكال من أصله أن يقال المراد أن يكون جميع قراره على العبدان ويدل لذلك قول الزيلعي بحيث يبقى قرار الحمل على الارض لا على ظهر الدابة اه ونحوه في لامداد حيث قال ولو أوقفها وجعل تحت الحمل خشبة حتى يبقى قراره على الارض كان بمنزلة الارض فنهى عن الفريضة فيه قائماً اه ويراد بالعجلة مالها أطراف من الخشب متصلة به تربط على الدابة (قوله) الا

بتكاف) لعل وجهه أن نزوله لما كان متوقفا على نزولها لعدم تأتبه الآية صار كآلة لا يقدر عليه إلا بفعل الغير فصح تفريعه على مسئلة القدرة بقدرة الغير **(قوله)** وفيه تأمل لأن جرها بالجبل (الخ) هي وإن لم تخرج بالجرب الجبل عن كونها على الأرض إلا أن هذا القيد لا بد منه إذ بدونه يفوت اتحاد مكان الصلاة الذي هو شرط لصحتها في غير النافلة ولا يسقط الابعذر وحينئذ لا بد من التقييد في عبارة المحيط **(قوله)** لا خلاف فيها (محمد) وقبله ونذر نصف ركعة خلاف أبي يوسف وحينئذ يكون قول الشارح عند أبي يوسف راجعا لما قبله فقط **(قوله)** والفرق له بينها (الخ) قال ابن ملك الفرق أن الصلاة بدون طهارة ليست عبادة فلم يصرن ذرا الصلاة أما الصلاة بغير قراءة فعبادة اهـ **(قوله)** لقول أبي يوسف بمشروعيتها (الخ) أبو يوسف قال بتشبيهه ولم يقل بمشروعيتها **(قوله)** لأن يوم الحيض منافي (الخ) انظر الفرق بين هذا الفرع وبين ما لو نذر صوم يوم التحري حيث لزمه النذر ويصوم في غيره وكل منهما حرام لمعنى جاوره اهـ سندی بالمعنى **(قول الشارح)** فقد أحسن هذا وما بعده محمول على ما إذا تركه القدر المسنون لكسل القوم والا كيف يقال إن من تركه مقدار السنة أحسن وهو مقدار عشرين آيات ولك أن تقول هذمه رواية أخرى وعليها يكون أحسن بقراءة الآية الطويلة أو الثلاث والمشهور أنه لا يكون قد أحسن إلا بالعشر إلا أنه عند كسل القوم له أن يعمل برواية الحسن بل هو الأفضل **(قوله)** أي البداءة منها إلى آخره) أي إلى آخر القرآن في عشر ركعات ثم يعيد من سورة القبل إلى الآخر في العشر الثاني **(قول المصنف)** ويترك الدعوات ينظر الفرق بين الدعوات والثناء فإن كلا منهما سنة وكذا التعوذ والنسمة والتسبيح رخصي ويظهر أن الدعوات مستحبة بخلاف الثناء وما بعده فانه سنة وهي لا تترك لكسل القوم بخلاف المستحب فانه يترك له **(قوله)** الذي يظهر أن جماعة الترتيب لجماعة التروايح) الذي يظهر أن جماعة تبع لجماعة الفرض لا التراويح فإن المفهوم من قول المصنف ولا يصلى التروايح أنه يصلى جماعة في رمضان فيعمل بعمومه حتى يوجد ما يقتضى تخصيصه بما إذا صلى التراويح جماعة نعم التقييد بما إذا صلى الفرض جماعة نقله الفهستاني **(قول الشارح)** في صلاة رغائب) هي اثنتا عشرة ركعة بأدعية وقراءة مخصوصة وذكرها السندی عن الغزالي **(قول الشارح)** وبراءة) هي أربع عشرة ركعة بكيفية خاصة ذكرها السندی **(قول الشارح)** وقدر) قال الفتال لم نرى صلاة ليلة القدر عدد معين في الكتب إلا ما قال أبو الليث ألقها ركعتان وأوسطها مائة وأكثرها ألف اهـ سندی **(قوله)** لم ينقل عبارة البرازية بنماها (الخ) وصدرها وعن هذا كراه الاقتداء في صلاة الرغائب وصلاة البراءة وليلة القدر ولو بعد النذر إلا إذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الامام بالجماعة لعدم إمكان الخروج عن العهدة إلا بالجماعة ولا ينبغي (الخ) **(قوله)** وظاهره أنه بالنذر لم يخرج (الخ) يؤيده قول البحر وما يفعله أهل الروم من نذرها بالخروج عن النفل والكراهة باطل وقول مسكين عند قوله ولا يصلى تطوع بجماعة الخ يفيد بطلان كراهة لاتتقى بالنذر اهـ سندی

(باب ادراك الفريضة)

(قوله) ثم أقمت لا يقطع) أي المؤداة ورأيت مكتوبا على هامش البحر على عبارة الخلاصة هذا إذا كان يصلى قضاء أو امام يؤدى في الوقت أما إذا كان الامام قاضيا تلك الصلاة فالحكم كذا كره في المتن اهـ **(قوله)** والاطهر العكس لأن الثاني (الخ) لكن المفهوم من قولهم شرع فيها أداء منفرد أنه لو شرع مقتديا لا يقطع

وظاهره عدم القطع في الصورتين المذكورتين والمتعين العمل باطلاق المفهوم المذكور الا اذا وجد ما يخصه صراحة **(قوله)** هذا ما ظهر لي فتدبره في البنية لوصلي ركعة في البيت ثم أقيت لا يقطع وان كان فيه احرار نواب الجماعة لانه لا يوجد مخالفة الجماعة عيانا فلا يقطع انتهى اه سندی وهذا يؤيد ما ذكره المحسني **(قوله)** وظاهره ولو في أمر غير مهلك لكن المتبادر المهلك أو ما يشق اهني غالباً لا تكون الا في المهلك أو الشاق ولذا كان استغنائه غير الابوين كذلك والا كيف يقال يقطع في غيرهما ولو في أمر غير مهلك **(قوله)** واجبة أيضاً في الصلاة بدون علم **(قول الشارح جري على الغالب)** وهو وقوع الاذان عقب دخول الوقت بلامهلة لكن هذا بالنظر لواقع المعتاد الآن لا لاستحباب فان الاذان كالصلاة في استحباب التأخير والتجمل هذا ما ظهر لكن حمل الجرح كلامهم على ما قال لا يناسب الا الزمن المتأخر المعتاد فيه تقديم الاذان عقب دخول الوقت بلامهلة ولا يناسب الزمن المتقدم المرعى فيه الوقت المستحب للصلاة فكيف يحمل ما وقع للتقدمين من عباراتهم على المعتاد للتأخيرين خصوصاً وعباراتهم موافقة لالفاظ الاحاديث والظاهر أن يراد من عبارة الشارح بقوله جري على الغالب أن الغالب هو الاذان في المساجد بعد دخول الوقت في رايه دخوله لاحقيقة الاذان **(قوله)** لكن تمة عبارة النهاية هكذا ان الواجب الخ بفعله واجبا لا مندوباً لكن تغييره بقوله الافضل وبقوله لا بأس ينافي الوجوب فتأمل وراجع كذا قاله السندی بالمعنى ويظهر أن الوجوب بعينه اللغوي وهو مطلق الثبوت فلا تنافي في عبارة النهاية واشكال الجرح على حاله وأيضا قد تقدم له في الامامة حكاية قولين في الافضل هل مسجده أو المسجد الجامع أي الذي جماعته أكثر ولم يتقدم حكاية قول بالوجوب ويدفع اشكال الجرح بان محل كراهة الخروج اذا لم يكن خروجه لمسجده فان كان له فلا كراهة بل خلاف الافضل ويكتفي في الاستدلال عليه استثناء ما اذا كان خروجه لحاجة في حديث ابن ماجه فان حاجة احياء مسجده متحققة وذكر في العناية نحو ما في النهاية لكن عبر في الكفاية عما في النهاية بقيل المقتضية للضعف حيث قال وقيل ان خرج ليصلي في مسجده ولم يصلوا فيه لا بأس لان الواجب عليه أن يصلي في مسجده ولو صلى في هذا المسجد لا بأس أيضاً لانه صار من أهله والافضل أن لا يخرج لانه يتهم **(قوله)** ان ما أوردته في الجرح في مسجد الحى واردهنا لا يخفى أن الدرس قد يكون فرضاً اذا تعلق بما يفترض تعلمه نعم البحث ظاهر في الوعظ اه سندی **(قوله)** ولم يظهر لي جواب شاف قد يقال في الجواب انه لا يلزم من عدم كراهة الخروج ولا من اتمامه واقتدائه به متفلاً عدم أمره بالاعادة بل هو مأثور بها في أي مكان فيمكنه الاعادة جماعة خارج المسجد أو بعد اقتدائه متفلاً بدون كراهة لنفس الخروج وقال في حاشية البحر الاولى تأويل القاعدة بان يراد بالواجب والسنة الذي تعادل تركه الصلاة ما كان من أجزاء الصلاة وما هيئها والجماعة وصف لها خارج عنها فلا تعاد الصلاة تركه قليلاً مل اه **(قوله)** وهو المذكور في كثير من الفتاوى الخ وذكر صدر الشريعة أن المقيم لجماعة أخرى لا يكره له الخروج وان أقيت واليه يشير قول الشارح بلا عذر ط **(قول الشارح وفي النهي ينبغي الخ)** عبارته نقلاً عن المحيط ولولم يخرج مع عدم كراهة الخروج ومكث ولم يدخل معهم كره لان مخالفة الجماعة وزر عظيم وهذا يقتضى أنها أشد كراهة من التنفل وعلى هذا ينبغي أن يجب خروجه في هذه الحالة اه **(قوله)** وارد على قوله وفي المغرب أحد المخذورين الخ فان المتبادر من لفظ المخذورين كراهة التحريم ثم لك أن تقول لا تنافي بين ما نقله في البحر وذلك بان يراد بالحرام المكروه وتحريمه وبالبدعة

البدعة القوية وهي المكروه تحريماً والمكروه المكروه تحريماً **(قوله)** كآنبه عليه الشيخ اسماعيل
ونبه عليه الشر نسب إلى أيضاً بقوله والمراد من الترك عدم الشرع لما مر أن الشارع في التغل لا يقطع
مطلقاً ولا عبر بالترك فقوله يقطع ولو قيد الثانية منها بسجدة مخالف لما قدمه من قوله وقيد بالظاهر لأنه لو
شرع في نافلة فاقبت الظهر لا يقطعها اهـ **(قوله)** حيث قال وإن لم يكن الخ) أصرح من هذا في اختيار
صاحب البحر ظاهر المذهب نقله ترجحه بالعز والبدائع مع عدم ذكر ما يعارضه **(قوله)** حيث قال أنه
تخريج على رأي ضعيف) بيان ذلك أنه في التهر قال أولاً أنه علم من كلام الكثر أنه لو كان رجوا دراهم
في التشهد قطعها لقوات الركعتين وقيل هو كدرالركعة عندهما وعند محمد لا كما في الجمعة وظاهر
المذهب هو الأول وهذا التقرير علم أن قوله في البحر أن كلامه شامل لما إذا كان رجوا دراهم في التشهد
تخريج على رأي ضعيف مما لا ضرورة تدعو إليه اهـ ولا يخفى ما في كلامه فإن ما مشى عليه أولاً بقوله
علم من كلام الخ هو ما ذكره صاحب البحر من أنه شامل للتشهد والمخرج على الرأي الضعيف أي وهو
رأي محمد أن الجمعة لا تدرك إلا ركعة ظاهراً وإية لا هذا القيل كما قال ط وفي تعبيره بقوله قطعها
مساحة والمراد أنه يتركها إذا هو المعبر عنه بظاهر المذهب وفي جعله ما ذكره مفهوم كلام المتن نظر بل
المبادر منه ككلام المصنف هو القول الثاني **(قوله)** وقد ذكره القهستاني الخ) يؤيده ما قاله البرجندی
في شرح الرقابة وأعلم أن الرابع قبل الجمعة كالرابع قبل الظهر وقيل لا تقتضي أصلاً كذا في الظهيرية
اهـ سندی **(قوله)** أن هذا مقتضى ما في المتن وغيرها) ادما قاله في المتن وغيرها من أن سنة الظهر
تقتضي يقتضي أن سنة الجمعة تقتضي إذا لفرق اهـ من حاشية البحر عن الخافوني **(قوله)** لكن نقلنا
هذه عن عدة كتب الخ) هذا لا يدفع الأشكال بناء على الحاق سنة الجمعة بسنة الظهر على ما جرى
عليه المشايخ ونقل عن الظهيرية فإن مفهوم كلام الشارع أنه يأتي بسنة الجمعة وإن أقبت الصلاة إذا علم
أنه ركعة الأولى مع أن الصلاة تحرم إذا خرج الإمام ويحجب بان المراد بالتشبيه في قوله وكذا الجمعة
تشبيه في مجرد القضاء لا في المفهوم المذكور أيضاً **(قوله)** وما في الحاشية وغيرها من أنها نفل الخ) لو قيل
أنه وقع اختلاف العلماء في حكاية الاتفاق ففهم من حكماء ومنهم من حكى الاختلاف في وقوعها سنة أو نفلاً
لكن أولى من نسبة مثل قاضيخان إلى التصرف في كلام أئمة المذهب أذ يبعد من مثله ذلك **(قول المصنف)**
ولا يكون مصلياً جماعة) الأوضح ما في الكثر ولم يصل الظهر جماعة بأدراك ركعة اهـ فإن من حلف
بصل صلاة يجتنب صلاة ركعة بها **(قوله)** وكذا لو لم يقف بل انخط الخ) في البنية مانصه في جامع
تحريري كذا في بابي في صلاته أدرك الإمام في الركوع فكبر قائماً ثم ركع أو شرع في الانحطاط وشرع
لإمام رفع اعتداهم، وصل وأشار في الرفع قيسل أن كان إلى القيام أقرب لا يعتد ولا يصح أنه يعتد إذا
وجدت المشاركة قبل أن يستقيم قائماً وإن قل وعن أبي يوسف قام مسرعاً فلم يستتم القيام حتى كبره لم يجزه
وفي التوار أن كان إلى القيام أقرب جاز وإن كان إلى الركوع أقرب لا يجوز اهـ وبهذا يعلم أن
ما ذكره عن الفتح خلاف الأصح الآن يحمل قوله فرفع الإمام الخ على ما استتم قائماً **(قوله)** لتحقيق
مقتضى الاقتداء في الابتداء فإن ذلك الخ) ما ذكره في توجيه هذه المسئلة مفيد لهما لكانه غير دافع
لاعتراض ط على الشارع حيث قال فيه أي في قوله لأن المشاركة تنظر فانه لو أدركه قائماً ولم يركع معه
حتى رفع الإمام، سه فأتى بالركوع صححت مع فقد المشاركة اهـ والأولى الجواب عن الشارع أن المراد
بالتقديم حقيقة وحكم لا مطلق ركن وفي المال ما قاله المحشي يرجع إلى هذا الجواب **(قوله)**

والاقتصار على قوله لكنه اذا سلم الخ) ويظهر أن القصد بالاستدراك حينئذ دفع توهم لزوم الاتيان بهما بعد فراغ الامام وأن المراد من قوله ولا تفسد بر كهما حال اشتغال الامام بهما لابعده **(قوله)** يكون تاركا واجبا) أي بعد سلام الامام **(قوله)** لتحقيق الاقتداء الخ) لادخل لهذا التعليل في هذه المسئلة والالزم صحة الركوع فيما بعدها لتحقيقه فيها أيضا **(قوله)** لم أر هذه المسئلة فيها نعم فيه الخ) قال السندی لفظ الخلاصة المقتدى اذا رفع رأسه من السجدة قبل الامام وأطال الامام السجدة فظن المقتدى أن الامام في السجدة الثانية فسجد ثانيا والامام في السجدة الاولى ان نوى متابعة الامام أو نوى السجدة التي فيها الامام أو نوى السجدة الاولى جاز وان نوى السجدة الثانية وكان الامام في الاولى فرفع الامام رأسه من السجدة وانحط الثانية فقبل أن يضع الامام جبهته على الارض للسجدة رفع المقتدى من الثانية لاجوز سجدة المقتدى وكان عليه عادة تلك السجدة ولم يعد تفسد صلاته اه فقوله فقبل أن يضع الامام جبهته على الارض للسجدة الثانية رفع المقتدى يغيد أنه لو بقي حتى أدركه الامام فيها أجزأته اه وقد ذكر المحشى بعض هذه العبارة بقوله وفيها أيضا المقتدى الخ ولم يوجد ما ذكره المحشى بقوله وان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية وقد راجعت نسختين من الخلاصة من فصل فيما يتابع التابع فرأيت المسئلة كما نقله السندی والطحاوي عنهما نعم في حاشية الجران نوى السجدة الثانية والمتابعة تكون عن الاولى ترجيحاً للمتابعة وتلغوية غير مخالفة لكافي الفتح وكذا اذا لم ينو شيئاً اه وقال في الفتح أيضا فان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية فان أدركه الامام فيها فهي على الخلاف مع رفر وعلى قياس ما روى عن أبي حنيفة فبين سجدة قبل رفع الامام من الركوع يجب أن لا يجوز لانه سجد قبل أو أنه في حق الامام فكذلك في حقه لانه تبع له اه **(قوله)** وذكر المحشى توجيهه الاولى) تقدم ما فيه فانظره ثم والله أعلم

(باب قضاء الفوائت)

(قوله) فالمندوب مأمور به حقيقة الخ) لا يلزم من اطلاق لفظ أمر على الطلب بقسميه أن يقال للمندوب مأمور به فلا يصح هذا التفريع ودعوى أنه يقال له ذلك اصطلاحاً كيف وقد قال في المبحثين للبحر في تعريف القضاء ان المندوب مأمور به أيضاً بقوله تعالى وافعوا الخير لكن مجازاً ولذا لم يدخله أكثرهم في تعريفه اه وحينئذ يكون ما ذكره عن صدر الشريعة حراً على مقابل ما قال الاكثر ويصل لهذا اتفاق كلمتهم على التعريف بنحو ما ذكره الشارح ويصل لهذا أيضاً ما يأتي له عن أكمل الدين من أن هذا التقسيم تقسيم للواجب وهي ليست بواجبة اه وما ذكره في المبحث والبحر بعد تعريف الاعادة بما ذكره الشارح بقوله وهو المراد بقولهم كل صلاة أذيت الخ فكانت واجبة فلذا دخلت في أقسام المأمور به اه وقد ذكر في التهر بعد تعريف الاداء والقضاء بما ذكره أيضاً ما نصه ثم هو مبني على أن الامر حقيقة في الوجوب ومن أدخل النفل فيه كصدر الشريعة أبدل الواجب بالثابت اه وذكر ط فيما يأتي عند قوله واطلاقه على غير الواجب الخ هذا الكلام يقتضي أن اطلاق القضاء على سنة الفجر اذا أتى بها قبل الزوال مع فرضها مجاز وهو كذلك لان القضاء كاخويه قسم من المأمور به والمأمور به حقيقة هو الواجب كما علم في محله الى آخر ما ذكره وقال السندی وقيد بالواجب لاجراج النفل فلا ينصف بالاداء والقضاء اه **(قوله)** فانه صار بالشروع واجبا في قضى) قال السندی ان ما أفسده من النفل فقضاءه ليس من قضاء النفل بل من قضاء الواجب لانها وجبت بالشروع رجحتي قلت لكن رجع ابن الهمام أن تسمية الحج بالتحجج بعد التماسد

قضاء مجاز لانه في وقته وهو العبر وأفاد أن تضيق وقت الحج بالشروع حتى لا يجوز له الخروج منه وتأخير
 الى عام قابل لا يوجب تسميته قضاء كالصلاة في الوقت نائبا بعد افسادها **(قوله)** وذکر شارحه الخ) وذکر
 أيضا أن الكلام في أنه لا يخرج عن أحدهما كما هو ظاهر الميزان أو عن الأداء كما صرح به القاضي عضد
 الدين وذکر السبكي أنه مصطلح الاكثرين أو أنه قسم ثالث كما مشى عليه في الحاصل والمنهاج اهـ **(قوله)** هذا
 التعليل عليل الخ) الذي سلكه ط وتبعه السندی في هذا التعليل هو أنه علة لقوله والاعادة الخ فإن
 قولهم أذيت يقتضي فعل الفرض أو لا وقوله في التعريف مثله يؤخذ من قولهم تعاد وقوله لخلل غير
 الفساد يؤخذ من قولهم مع كراهة التعريم اهـ ومراد المحشى أن هذا التعليل قاصر لعدم وفائه بالمعنى
 ويقال القصد منه الاستئناس لأصل الدعوى وإن كان غير وافي بها **(قوله)** فقضا التعريف حيث قيد
 الخ) الذي في البحر بعد تعريف الاعادة بما ذكره الشارح وهو المراد بقولهم كل صلاة أذيت الخ فكانت
 واجبة فلذا دخلت في أقسام المأمور به ثم ذكر نحو ما ذكره المحشى **(قوله)** ومن هذا يظهر أن اذا قلنا الخ)
 عبارة بعد ذكر حكم الاعادة نحو ما نقله عنه المحشى من أنها مندوبة أو واجبة ومن هذا ظهر أن
 الاعادة قسم من الاداء والقضاء أو غيرهما فإن قلنا الفرض هو الاول فهي غيرهما وإن قلنا الثاني فهي
 أحدهما اهـ ويظهر أنها على الاول انما تكون غيرهما اذا قلنا باستحبابها أو اذا قلنا بالوجوب فهي
 أحدهما كما سبق له من أنها لا يخرج عن أحد قسمي الاداء والقضاء والا كيف يتأق القول بأنها غيرهما
 مع القول بوجوبها تأمل **(قوله)** ولو كانت الثانية نفلا لم الخ) قد يقال انما أعطيت أحكام الفرائض
 نظر الى أنها مكملتها فألحق بها فيها وهذا لا يقتضي أن تكون فرضا بعد وقوعها اذ الظاهر المتبادر من
 ذكر اختلاف خلافه تأمل ويل اذ قولهم انها بمنزلة الخبر كالجبر يسجد السهو **(قوله)** وقيل فعل مثله الخ)
 في السراج القضاء عندنا فرض مبتدأ لا يجب بمقتضى الامر الاول فكل من أمر بعبادة في وقت
 فتركه أي ذلك الوقت لم يلزمه القضاء بمقتضى الأمر وانما يلزمه بدليل آخر وذلك لأن من العبادات
 ما يغتفر بغوات وقتها ولا يجوز قضاؤها كصلاة الجمعة والاضحية ورمي الجمار ومنها ما يلزمه قضاؤها
 كالصلوات الخمس وصوم رمضان ومن المكلفين من لا يلزمه القضاء كالحائض اذا تركت الصلاة في وقت
 حيفها وكذا النفساء ولو كان يجب بمقتضى الامر الاول لما اختلف ذلك اهـ **(قوله)** المصنف أداء)
 لا يتأق تصويره الا في الوتر والعشاء اذ يدخل وقته بدخول وقت العشاء عند الامام ويتأق أيضا في الجمع
 بعرفة والمزدلفة اهـ سندی **(قوله)** أما اذا أتى بها بعده فهي قضاء الخ) لا يظهر كونها قضاء مع تقييده
 بالواجب وهذا نحو حديث علي أن القضاء لا يتقيد بالواجب ويدل لهذا أن السنة المقضية تقع سنة لانفلا
 تأمل لا تأمل أن القضاء والاداء من أقسام المأمور به ولا يقال حقيقة الا للواجب **(قوله)** وقضاؤه
 واجب) هو وإن قالوا بقضائه لا يقولون ان القضاء واجب بل سنة ثبتت بالخبر على خلاف القياس **(قوله)**
 ثم رأيت الزيلعي خص اختلافه بالعصر) حيث قال والعبرة بالعصر لأصل الوقت عند أبي خنيفة وأبي
 يوسف وعند الحسن لعبرة للوقت المستحب وعن محمد مثله اهـ **(قوله)** وبه علم أن ما في المنتقى الخ) على
 ما حره في هذه المسئلة من أن اختلاف في وقت العصر لا في غيره ينظر الفرق على رواية محمد بينه وبين غيره
 من الروايات حيث كان العبرة فيها الأصله عنده وأعله مراعاة قول الحسن وأنه يوافق الحسن على هذه
 رواية على خروج وقت العصر بالغير فدل قال في مسئلة الجمعة آتية ان خوف فوت الجمعة عذر في تركه
 ان يجزئ سكن يعكز على قراهما مسئلة الجمعة حيث لم يجعلها عذرا فوته عذرا وجعل فوت العصر عذرا ولعل

الفرق لهما أنها وإن فاتت تفوت إلى بدل قوى وهو الظاهر لوقوعه أداء في وقته بخلاف العصر فانها تفوت إلى بدل ضعيف وهو القضاء لوقوعه خارج وقته **(قوله)** ولا يخفى أن هذا الإيسى تفويتنا الخ هو على ما قاله ح ليس تفويتا مطلقا بل مقيدا بكونه عن الوقت المستحب فجوابه في محله وحينئذ ذلك أن نجعله تعليلا لاصل المذهب مع عدم مراعاة التقييد ولما قبله مع مراعاته تأمل **(قوله)** فظاهر كلا مهم ترجيح الخ قال السندی ظهرا محققا أنه بعض العلماء ذهب إلى أنه يصلى الفوائت أولا مرتبة ثم الوقتية ولو وقعت في غير وقتها وبعضهم قال يصلى ما أمكنه منها مرتبا مقدما الأول فالأول وإن لم يسع إلا آخرها صلاها ثم الوقتية في وقتها وهو الذى أشار إليه الشارح بالتحجيج فعنى قوله جواز الوقتية أى مع ما أمكنه من الفوائت فلا يتوهم أن الوقت إذا كان يسع بعض الفوائت والوقتية أنه تصح منه الوقتية بغير قضاء ما أمكنه من الفوائت فتنبه اه لكن قال أيضا ظاهر الفتح عدم جواز الوقتية ما لم يقض ذلك البعض وقيل عند الإمام يجوز إذ ليس الصبر لهذا البعض أولى منه للأخر قال الزاهدى وهو الأصح اه لكن عبارة الزاهدى تفيد جواز الوقتية لو صلاها وحدها تأمل **(قوله)** فرأيت فيه مثل ما عراه إليه في البحر كذلك رأيت فيه ونص عبارته ولو فاتته أربع والوقت لا يسع إلا الغائبتين والوقتية والأصح أنه يجوز الوقتية اه **(قوله)** وفيه أن فرض الكلام فبين تذكر الخ قد علمت أن الاستثناء من الزوم وهو الأصل وليست مسئلة الوتر موضوعه وانما هي مسئلة فرعها عليه في أثناء الكلام ثم رجع للأصل واستثنى منه بدون دخل للفرع فان الاستثناء عام تأمل وقوله حذف التذكير أى في قوله لمجرى من ذكر **(قوله)** لانه بمنزلة الناسى بخلاف ما وصلى الظهر يوم عرفته على ظن أنه متوضى ثم صلى العصر بوضوء ثم تبين بعيدهما لان العصر ثمة تبع للظهر كذا في المحيط اه سندی وقال المقدسى فان قلت لو صلى ناسبا للطهارة والاستقبال للقبلة ثم ترك بعيد قلنا لما كان الدليل غير واصل إلى رتبة القطع فرق بينهما في الحكم اه **(قوله)** ويصلهما سبعا الخ قال الشرنبلالى انه اذا صلاها سبعا بهذا الترتيب يخرج عن عهدتها بيقين لانه لا يخلو اما أن يكون المترولة أولا هو الظهر وثانيا العصر وثالثا المغرب أو يكون المترولة أولا الظهر وثانيا المغرب وثالثا العصر أو يكون المترولة أولا العصر وثالثا المغرب أو يكون المترولة أولا المغرب وثانيا الظهر وثالثا العصر أو يكون المترولة أولا الظهر وثالثا المغرب وثانيا العصر أو يكون المترولة أولا المغرب وثالثا العصر وثانيا الظهر اه **(قوله)** ليس هذا مسقطا خامسا الاظهر أن ما في المجتبى مبنى على اعتبار حال الجاهل مطلقا فيكون مقابلا لما قبله ثم فرع عليه مسئلة الصبي **(قوله)** وأما عندهما فالفسادات لكن عند محمد فسد الأصل مع فساد الوصف وعند أبي يوسف فسد الوصف فقط فسادا بانيا اه ط **(قوله)** فهذه السادسة اذا أداها الخ ولك أن تقول كما في السندی هي خامسة الفوائد فانها صححت نفسها والاربع اتى سبقها **(قوله)** فجب أدائها في وقته الخ سيأتى به في آخر الصوم وفي أوائل الايمان الفرق بين المعلق وغيره وهو أن المعلق على شرط لا ينعقد سببا محال بل عند وجود شرطه فلو جاز تعجيله لم وقوعه قبل سببه فلا يصح قال ويظهر من هذا أن المعلق متعين فيه الزمان بالنظر إلى التعجيل أما تأخيرها فلظاهر أنه جائز إذ لا محذور فيه إلى آخر ما فاده **(قوله)** فان الصلاة تلزمه فعلى هذه الرواية لا يشترط شرط الشهادة ولا شرطها من بلوغ وحرية وعدة بل لا يضر انفراد الاثنى **(قوله)** بدله بل العطف المذكور العطف ليس دليلا واقيا فان صحة المقابلة لا تقتضى تقدير لفظ أداء ويكفى لها اختلاف زمن المعطوف والمعطوف عليه تأمل وقال السندی في شرحه ولا يقضى

ينبغي أنه ان سقط الخ) ساقى له عن النهر أن المقتدى اذا سها مقتضى كلامهم أنه بعيدا لثبوت الكراهة مع تعذر الجواب اهـ ومقتضاء الاعادة مطلقا ولو سقط بلاصنعه وهكذا قرر محمد هاشم السندى فيما يأتي كما نقله العلامة السندى عنه (قول الشارح قيل الا في أربع) زاد الزاهدى خامسة وهي ما لو ترك الغائبة ٤٤ (قوله في مسئلة التفكير عمدا) وكذا مسئلة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) وجنث فيمكنه أن يأتي بهذا الجواب) قال السندى عن الرحى الشارح لم يعتبر هذا البحث لأنه خلاف المنقول فلذا قال أصلا وتبع في ذلك عبارة الامداد حيث قال بعد نقله لعبارة التبيين فلا يسجد أصلا اهـ (قوله) وإذا قال في المعراج الخ) أى لكون ما هنا مبني على ما صححه في الخلاصة وفيما قاله نظر فان صاحب المعراج لم يرتض تعليل المسئلة بما يفيد أنها مبني على تصحيح الخلاصة فلم تكن مبني عليه بل عليها بالحدوث المذكور وهو يفيد أنه لا سهو عليه أصلا (قوله) لأنه لا يتابعه في السلام) أى السلام الاول (قوله) لأنه ما زاد الاسجدتين) بخلاف المسبوق اذا تابع الامام في سجود السهو ثم تبين أنه لم يكن على الامام سهو حيث تفسد صلاة المسبوق لكونه اقتدى في موضع الانفراد لانه يادة السجدتين ولم يوجد في اللاحق لانه مقتضى جميع ما يؤدى كذا في البدائع سندى (قوله) وأما اذا قام الى اتمام صلاته الخ) ظاهر حكاية الخلاف في الشق الثانى أنه لا خلاف في الاول مع تحققه فيه أيضا وتصحيح البدائع لزوم السجود مع الامام كما نقله السندى (قوله) لان القراءة فرض في الاولين الخ) مقتضى كلامهم أنه يمتنع عليه القراءة لانه كالمقتدى ومقتضى هذا الجواب أن تكون مسنونة في حقه اهـ رضى (قوله) ونعامة في النهر) قال فيه في شرح التمرناشى لونهض في التطوع بالاربع الى الثالثة فاستتم فاعاقيل لا يعود وقبل يعود وذكر الشهيد عن محمد أنه يعود والوجه أنه لا يعود (قوله) وكان الى القعود أقرب) ذكره لمبان حكم السجود فقط (قوله) وصحح اعتبار ذلك في الفتح بما في الكافي الخ) أى أنه فسر كونه الى القيام أقرب أو الى القعود بما ذكره في الكافي لأنه صحح اعتبار القرب وعدمه بل الذى في المتن ومقابل ما في الكافي ما نقله في البناء عن الجبازية وعلامة القرب أن يرفع ركبته عن الارض وفي المحيط لورفع اليديه عن الارض وركبته عليها بعد ولم يرفعها مقعد ولا سهو عليه اهـ (قوله) الاولى أن يقول لتأخير الفرض الخ) اذ عبارته توهم أن القعود الذى عاد اليه يقع واجبا وقد أخره فحب سجود السهو مع أنه غير مأثور به بل يقع معصية (قوله) وبحث في التهر فراجع) عبارته وأقول صرح ابن وهبان بان الخلاف في التشهد وعدمه مفرع على القول بعدم الفساد وترجع أحد القولين بناء عليه لا يستلزم ترجيح عدم الفساد ظاهرا نعم قال الشيخ عبد البر رأيت بخط السيرامى تصحيح عدم الفساد ثم قال ولقائل أن يمنع قول المحقق غاية ما وجد الخ) بان الفساد لم يأت من قبل الزيادة بل من رفض الركن الواجب والذى رأيت من نقول عن شرح القدورى لابن عوف والزوزنى أن القول بعدم الفساد في صورة ما اذا كان الى القيام أقرب وأنه في الاستواء قائما لا خلاف في الفساد انتهى اهـ (قوله) الذى هو الرفع) أى وهو واجب أو سنة (قوله) يشكل العود الى قراءة التشهد الخ) يدفع بأنه يعود الى قراءة التشهد كان متابعا لآلامه فيه ثم يتابع الامام في القيام فلم يكن فيه ترك المتابعة وان فاتت المقارنة التى هي ليست بفرض وموضوع ما في "سراج" أنه قام وامامه قاعد كما بينه المحشى فقيامه غير معتبر لانه قبله فلم يوجد عوده الى التشهد بعد تلبسه بالقيام الفرض مع امامه (قوله) فلو عاد قبل الركوع وركع "لقوم الخ) الظاهر عدم فساد صلاة القوم في هذه الصورة أيضا لعدم تحقق زيادة ركعة منهم وان لم يركع الامام لا رتقاض قيامهم بعود الامام الى القعدة فلم يوجد

منهم الا الركوع والسجود دون القيام لا ارتفاعه تبعاً للامام نعم لو فعلوه أيضاً بعد الامام تفسد صلاتهم
(قوله) يتفرع أيضاً على قوله (والعبارة الخ) لا يظهر تفرع ما في الخاتمة على ما ذكره وفساد صلاة القوم
في مسألة الخاتمة لعدم الاعتداد باداء المقتدى قبل امامه حتى لو لم يقيد وسلم بعد سلامهم تفسد صلاتهم
أيضاً لعدم الاعتداد بقدومهم قبله فكأنهم سلوا بغيرها **(قوله)** مع انه صرح به القهستاني أي حيث
قال في قول الوقاية وضم سادسة أي مثلاً في شمل الفجر والمغرب وصلاة المسافر وفي المحيط ضم رابعة في
الفجر عند بعض المشايخ فان الشروع بلا قصد وينبغي أن يكون غير الفجر على هذا الخلاف وانما صوّر
في الرباعي لانه بلا خلاف اه **(قوله)** أي ندباً على الاظهر لكن تعليل آكدية الضم الآتي عن الدور
ربما أفاد وجوب الضم لاندبه **(قوله)** واعترض بما ذكر الخ أي أن المواظبة انما كانت بنية التطوع
ولم ينقل أنه عليه السلام اكتب بما تحوّل نقلاً عن السنة وان كان أصل الشروع بتعزيمة مبتدأة فقصده
المعترض أن المواظبة عليها انما كانت بنية التطوع واذا تحوّل الفرض نقلاً لم يكن داخل تحت ما واطب
عليه حتى ينبو عن السنة ويكتفي به عنه اه اه المعارضة بنظر ما قيل في تعليل مسألة المتن وبهذا يسقط
التعليق المذكور **(قوله)** وقد مر في باب النوافل أنه لو صلى ركعتين الخ لا يصلح دليلاً لما نحن فيه اذ هو
انعقدت تحريمه فرضاً ثم تحوّل بخلاف ما سبق فانها ابتداء انعقدت للنافلة أعني السنة تأمل **(قوله)**
قضاءهما فقط الخ) فالحاصل أن المصحح قول محمد في صلاة الست وقول أبي يوسف في لزوم ركعتين لو أفسدها
اه سندی **(قوله)** الا اذا تذكر أنه لم يشهد) فانه يشهد ويأتي بسجود التلاوة بحركتين الذي في الخاتمة
سلم وهوذا كرأن عليه سجدة التلاوة ثم تذكر أنه لم يشهد فانه لا يعود للتشهد ولا يسجد للتلاوة اه كذا
رأيت في نسختين منها والذي في نسخ الخط من الفتح نقلاً عنها حذف لامن الموضوعين وهو الموافق لما في
البحر ومقتضى الاستثناء **(قوله)** ونعم ذلك في الفتح والبدائع) حاصل ما يتفرع عليه الفروع أن
السلام اذا وقع في محله كان محلاً لمخرجا فان لم يكن عليه شيء مما يجب وقوعه في حرمة الصلاة كان قاطعاً
مع ذلك وان كان فان سلم وهوذا كرأه وهو من الواجبات قطع وتقرر النقص وتعذر جبره الا أن يكون ذلك
الواجب سجود السهو وان كان ركناً فسدت وان سلم غيردا كرأن عليه شيئاً لم يصح خارجاً اه من البحر
وفيه أيضاً ان سجود السهو يؤق به في حرمة الصلاة وهي باقية بعد السلام الحمد والصلية في حقيقتها وقد
بطلت به اه **(قوله)** لا يعتبر) حملاً لأمراً على الصلاح محيط وأفاد ما هنا أن المراد بالقراءة منها الفراغ
من أركانها ولو قبل السلام بحر **(قوله)** ينبغي أن يلزمه قضاؤه الخ) لا يظهر وجوب القضاء مع الاكمال
خروج عن العهدة بيقين وان ترك واجب الاستئناف **(قوله)** وأقول يؤيد ما في الفتح الخ) الظاهر اعتماد
ما يفيد كلام هدايته من أنه انما يقع في كل موضع يتوهم أنه آخر صلاته لافي غيره اتباعاً لتصحیح المضميران
ولانه دار قعوده الاول والثاني بين كونه واجباً ومكروهاً فخر بما فيكون فعله في غير محله ويكون فيه
تأخير القيام عن موضعه وكل ذلك واجب الترك فترك واجب واحد أهون من ترك واجبات وفي الاتيان به
جلب مصلحة وفي تركه داء مفاسد **(قوله)** وبه علم أن قول المصنف ولا تسبج منبى على خلاف الأصح
بل هو منبى على الأصح فان مجرد التفكير بدون شغله عن أفعال الصلاة لا يلزمه سجود السهو لانه لم يصدق
عليه أنه ترك واجبات واجبات الصلاة وهو الموجب له ويتضح ذلك بما نقله السندی عن ابن أمير حاج
تأمل ثم رقرأ في تشهده متفكيراً يلزمه السجود لوقوع القراءة في غير محلها لا للتفكير كذا في السندی
ويقدر محذوف في كلام المصنف لدفع إبهام أنه جار على خلاف الأصح تقديره بعد اذا شغله ذلك عن أداء

ركن وواجب تأمل **(قول الشارح لتأخير الركن)** أى أو الواجب **(قول)** وهذا التفصيل هو الظاهر
 (الح) فيه أن كلام الفتح في وجوب سجود السهو للتفكير قدر أدع ركن ولا شك أنه في جميع صور الشك وإن
 كان يجب السجود إذا بنى على الأقل مطلقا لخصوص الشغل بل له أن وجد ولا احتمال الزيادة
(قول) وظاهر قوله أعاد احتياطا الوجوب محمله على التذب بدليل التعليل بالاحتياط تندفع المناقاة بين
 هذه العبارة وبين عبارة المتأخرانية تأمل **(قول)** لأن القنوت في الثانية) أى في المرة الثانية ومقتضى هذا
 التعليل أنه لا يأتى بالقنوت في الركعة التى شك فيها على هذا القيل أيضا **(قول الشارح)** وأحدث أولا
 في هذه وما بعدها ينبغي اعتماد عدم تأثير الشك فيها لأن اليقين لا يزول بالشك كما يفاد من السندى
 وعبارته والظاهر أن الاستقبال في المسائل المذكورة على سبيل الاحتياط لا الوجوب فإنه بعد فراغه
 من الوضوء لا يلزمه الاستقبال إذا شك في مسح رأسه والظاهر أن شكه في خلال صلاته في تكبير
 الافتتاح لا يضره حيث اعتراه بعد التلبس بها إذا لا وجود لها بدونه فيحمل على اتيانه به عملا بالظاهر كما
 أفاده أبو السعود في حاشية الأشياء اهـ

(باب صلاة المريض)

(قول) لا المراد حينئذ تعذر الخ) أو يقال المراد ما إذا عرص عليه المرض عقب الاحرام قبل أن يأتى
 بشئ من القيام حلالا للفظ كل على المتبادر **(قول)** الأولى أن يقول للصوم) فيه أن قوله أو تعذر الخ عطف
 على جواب لو فيكون كأنه قال أو كان لو صلى قائما تعذر عليه الصوم وهذه العبارة مساوية لما جعله أولى
 وليست احدهما بأولى من الأخرى **(قول)** وقد منها هناك أنه لو لم يقدر الخ) عبارته هناك عند قوله وقد
 يتحتم القعود الخ أى يلزمه الإيماء قاعدة الخلفيته عن القيام الذى يعجز عنه حكما أن لو قام لم فوت الطهارة
 أو الستر أو القراءة والصوم بلا خلف حتى لو لم يقدر على الإيماء قاعدة كما الخ **(قول الشارح)** على المختار
 ظاهره كالنهر أن المسئلة خلافية ولم يحل صاحب البحر والقهستانى خلافا اهـ ط ويدل على أنها خلافية
 ما حكاه عن المجتبى بقوله وفى قوله نظروا الأصح الزوم الخ فهى خلافة بناء على احدى روايتين عن الامام
(قول) ولا كذلك الهيئات) فديقال سقطت تبعات الأركان لتبعيتها لها وإن لم يوجد لها مسقط **(قول)** والا
 اختار الإيسر الخ لا يظهر تحييره في حالة التشهد إذا السنة لا تسقط عن المريض بمجرد كون غير هائا يسر وإذا
 حكوا الإجماع على أنه في حالة التشهد يجلس كما يحبس للتشهد نعم لو كان يلحقه ضرر بها تسقط عنه يمكن
 لبس الكلام فيه **(قول)** لا يروى خلافه عن أصحابنا) الظاهر أن مراد الهندوانى بقوله ولا يروى عن
 أصحابنا خلافا متقدما أصحاب أبى حنيفة فلا ينافى أن بعض المتأخرين قال بخلافه وأشار الشارح لرد
 بقوله على المذهب اهـ سندى **(قول)** فقال عن شرح الخ) لعله قتال بالتاء لا بالقاف ويكون القصدة نسبة
 ما تقدم اليه كما هو ظاهر تأمل ثم رأيت نسخة الخط ذكر فيها قتال بالتاء لا بالقاف **(قول)** لو قيل ان الإيماء الخ
 أى قائما ذبه يخرج عن الخلاف فان زفر والشافعى يقولان يومئ بهما قائما لا يجزئه غيره لكن محل
 استحباب مراعاة الخلاف إذا لم يلزم ارتكاب مكره ومذهبنا كذا لتصریحهم بأن الأفضل الإيماء
 قاعدة أو مفاده كراهته قائما لمخالفة الأفضل **(قول)** ولعل وجه ما قال) أى العيني ويدل للكرهه مطلقا
 ما نقله السندى أنه روى أن عبد الله بن مسعود دخل على مريض يعوده فوجده يصلى ورفعه عود يسجد
 عليه فنزع ذلك من يده من كان في يده وقال هذا شئ عرضه لكم الشيطان أو لم يسجد له اهـ **(قول)**

واعترضه في التهر بقوله وعندى فيه نظر الخ) وتعقب بان هذا مدفوع إما أولاً فلا نه اذا جاز ذلك للصحيح على أنه سجود فلا يجوز ذلك للريض على أنه سجود بالاولى وأما ثانياً فلا ن قوله ومعلوم أنه لا يصح السجود دون الركوع يلزم منه أنه لو قدر على السجود وعجز عن الركوع سقط السجود ولم ينقل على أن ماء كره من قوله لان خفض الرأس بالركوع ليس الايماء دعوى لا دايمل عليها وأى فرق بين المريض والصحيح حيث جعل خفض الرأس من الصحيح ركوعاً ومن المريض ايماء ولو سلم فقد يقال فيه قد وجد بدل الركوع وهو قائم مقامه فصح السجود بعد ما قام مقام الركوع لانه قد قدر على السجود ولم يقدر على الركوع ففعل كلامهما على حسب استطاعته تأمل اه سندی (قوله فهو كاعلام المبلغ بانتقالات الامام) قد يقال انهم شرطوا الصحة الاعتماد على اعلام المبلغ شرعاً في الصلاة والالم يصح شروع المقتدى والظاهر أن باقي الافعال لا يصح الاعتماد على اعلامه مع كونه خارج الصلاة والاحسن ما أجاب به السندی بان المرض لما أسقط الشرائط والاركان أوجب أن يغفر بسببه مثل هذا التعلم كما اغتفر من لا يقدر على صلاة الالباسوات مثل أوه كما قد مناه عن التجسس اه على أن قوله بل هو تذكير واعلام الخ غير دافع للاعتراض اذ لا يخرج عن كونه تعليماً وتعلماً بذلك كما سبق فيما لو أرتج على الامام ففتح عليه من ليس في صلته فتذكر بسبب الفتح فاتمها تنفسد مع أن الموجود من الفتح تذكير واعلام وحكمه بافساد الصلاة وما هذا الا لأنه تعلم (قوله لانه لم يؤثر كبا لاء) أى الاعاء حالة القيام أو القعود بالركوع والسجود أما القيام فقد وجدت حقيقته فعلى هذا اذا افتتح بقصد الاعاء قائماً أو قاعداً أو أتى بركن انقيام ثم قدر على الركوع والسجود ينشأن لان القيام ما أداه مومياً وهذه المسئلة داخلة في الاستثناء المذكور ويفيدها التعليل بانه لم يؤثر كبا لاء ايماء وحينئذ يكون في قوله وانما هو مجرد تحريم قصور (قوله ثم قدر قبل الاعاء على الركوع الخ) أى بعد اتيانه بالتحريم والقيام في حالة الاستلقاء أو الاضطجاع فلا بد من الاستئناف لادائه ركن القيام بالاعاء أما لو أتى بالتحريم فقط ثم قدر لا يستأنف لانه لم يؤثر كبا لاء والذى وجد منه مجرد التحريم (قوله فالظاهر أنه لا يكرهه الاتكاء) لكن مقتضى تقييدهم بالمتطوع أن المفترض يكرهه الاتكاء ولومع الاعاء وكأنه لان زمنه يسير فلم يكن الاعاء فيه نافلاً للكره (قوله لانه أمكن لقبه) الذى في البحر عن الهداية أسكن بالسين وقال في البناية لان القلب يتعلق في المساء اه (قوله وفي الخلية بعد سوق الأدلة الخ) وأيد الشربلالي كلام الامام بكلام طويل اه سندی (قوله وعلى هذا ينبغي أن لا تحوز الصلاة فيها الخ) قسم أن الخروج أفضل ان أمكن وهو الطاهر والحاقها بالادابة في مسئلة لا يقتضى الحاقها بها في كل المسائل واطلاقهم الجواز يدل على ذلك وقال السندی والظاهر أنه لا يلزمه الخروج ان أمكه اه وفي متن الغرناقدار على القيام وعلى الخروج صلى قاعداً فيها جازت والافضل القيام والخروج اه (قوله ونعله يسلم ما يحف الخ) انما يظهر ما حمل عليه كلام الامداد اذا كان المراد بالامساء عن الصلاة الامساء على سبيل الاستحباب لا الوجوب والافقد سبق أن المعبر في القدرة والمجز حالة الاداء فن كان قادراً على الاستقبال لزومه والافلا ويستحب له التأخير ما لم يحف خروج الوقت (قول الشارح مربوطتين الخ) أى وهما واقفتان لاسا تران فان السائر نين لا يجوز الاقتداء فيهما على كل حال فح (قوله وان كانا منفصلتين لم يجز) طاهر اطلاقه اعم ما لو كان ما بينهما لا بحر فيه الزورق وهو كذا لانه يمكن مروره بينهما وان ما بينهما قليلاً كما تنفذه عبارة السندی لكن الظاهر التقييد بما اذا كان ما بينهما مقدار ما يرفقه الزورق أخذنا من مسئلة ما لو كان الامام في السفينة والمقتدى على الشط والله أعلم

(باب سجود التلاوة)

(قوله) اذ لا تظهر فيه (الاولوية) ظهر أنه لا مانع من جعله مبالغة على قوله والسمع الخ فان كونه بالفارسية اذا كان شرطاً يفهم أن كونه بالعربية يكون شرطاً بالأولى تأمل (قوله) وهذا عند الامام (الخ) الخلاف مبنى على أن القراءة بالفارسية قرآن من كل وجه أو من وجه دون وجه فعلى حواز الصلاة بهما مع القدرة على العربية تكون قرآناً من كل وجه وعلى مقابلة تكون قرآناً من وجه حتى تجوز لمن لم يحسن العربية فعلى هذا لا يكون سامعاً للقرآن من كل وجه اذ لم يفهم واذا فهم كان سامعاً من وجه دون وجه فتجب احتياطاً كذا في السندي عن البرهان باختصار (قوله) صوابه فانه شرط ليوافق (الخ) جعل السندي ضمير فانه عائداً لفعل التلاوة لان الاتمام ليس سبباً الخ لكن لا يتضح قوله أيضاً على هذا الا أن يكون المعنى أن فعل التلاوة الصادر من الامام سبب كالتلاوة الصادرة من غيره لكن على هذا لا يستقيم أو بشرط (قوله) والاولى اسقاط المصلي ليعود الضمير (الخ) فديقال حاول الشارح ارجاع الضمير للمصلي فكثير الفائدة في كلام المصنف من أول الأمر وإشارة الى أن اللائق بالاختصار جمع النظائر المشتركة في حكم في تركيب واحد ولما كان لفظ المصلي ليس صريحاً في تناوله ما يأتي لا يعد مثل هذا التكرار معيباً وتوهم تناوله لمصل غير صلاته مندفع بما يأتي وقد أحسن الشارح الإشارة لما قلنا بألف عبارة (قوله) وفيه أن الامام غير محجور عليه) فيه أن المراد أن الحجر عن قراءة المؤتم متحقق في حقه وحق من كان معه في صلاته وان كان الامام غير محجور عليه عن قراءة نفسه أى أن كلامهم لها كان محجوراً عليه عن القراءة المذكورة وتصرف المحجور عليه لا حكمه أى لا ينعدم ففيد الحكمه كانت تلاوة المؤتم غير موجبة للسجود على الامام ومن خلفه وقد وقع هذا التعليل في الهداية وغيرها وهذا يندفع ما قاله المحشى (قوله) ولودخل في ركعة اخرى (الخ) سيأتى أن من اقتدى بالامام في ركعة أخرى بعدما سمعها منه في الاولى يسجد هاء على ظاهر الرواية اه سندی (قوله) انها تفسد على ظاهر الجواب اتفاقاً لان الرفع وان لم يكن من تمامها الا انه مادام في الوضع فهو فيها كمن أطال القراءة أو ألقيا فهو في الفرض فاذا وجد المفسد بطل الجزء الملاق له فبطل الكل اه سندی مختصراً (قوله) الشارح جهراً (لعله في حق الامام وكذا التالي خارج الصلاة لانه امام بالنسبة للسامعين في بعض الاحكام اه سندی (قوله) قال في الفتح لكن ذكر (الخ) صدر عبارته كل من لا تجب عليه الصلاة ولا قضاؤها كالحائض والنفساء والكافر والصبي والمجنون ليس عليهم بالتلاوة والسمع بسجود ويجب على السامع منهم اذا كان أهلاً لكن ذكر شيخ الاسلام الخ اه (قوله) نظير من ترك صلاة ثم ارتد) فديفرق بأنه في مسئلتنا قبط السبب وهو التلاوة بالردة فلذا سقطت عنه بها بخلاف الصلاة فان سببها هو الوقت لم يطل بها فلذا الزمه قضاء ما فاته في حال الاسلام بعد الردة تأمل (قوله) قلت قد يوجه بان قراءة (الخ) هذا الفرق غير ظاهر اذ لو سلم لم أنه لو قرأ آخر السورة وكان ما قرأه بعد آية السجدة أكثر من الثلاث لا يكون فاصلاً لان قراءته لاتمامها وعدم فرض باقيها فيه زيادة طلب وهو اتمامها مع أنه يكون فاصلاً لان المستثنى انما هو ما اذا كان الثلاث من آخرها لا ما زاد من مقتضى اطلاق عبارة محمد أن قراءة باقي السورة لا يعد فاصلاً وزاد عن ثلاث آيات وحينئذ لا يصح استدلال شرح المنية بما قاله محمد فان موضوعه ما اذا كان آخرها والدعوى أعسم والفرق المذكور ظاهر على اطلاق محمد (قوله) الاولى قول الامداد (الخ) لان كلامه هو هم أنه اذا نوى كذلك يكون الركون عنهما مع أنه يكون للتلاوة فقط الا أن مراد أنه نوى كونه للتلاوة مع نيته ركون الصلاة (قوله) الشارح

ويسجد اذا سلم (الامام الخ) هل إعادتها بعد السلام شرط حتى لا يسوغ تعديها وهو ليس غاية تأخيرها حتى لو قدمها صح لأنه بمنزلة اللاحق يراجع رجلي اه سندی والظاهر الثاني (قوله) أنه لو تلاها في السرية فالأولى الخ المتبادر أن المراد باللباس الأمر على القوم اشتباه أمر الامام عليهم وذلك لأنه اذا سجد لها في السرية ربما يظن من يراه منهم أنه سجد للصلاة ناسيا الركوع ومن لم يره يظن أنه ركع في ركع واذا ركع يظن من يراه ومن لا يراه أنه ركع للصلاة ثم يعود للقراءة وركوعه ثانيار بما طنوا تكراره القراءة والركوع عدا أو سهوا فعلى هذا اذا قلنا بعدم اجزائهم الركوع عنها للالتباس عليهم في شئ أصلا وانما يقوونهم السجود مع عدم علمهم بوجوبه عليهم ولا شئ عليهم بذلك على القول بعدم كفاية تبه الامام وكان المحشى فهم أن المراد باللباس توهم عدم السجود ولا شئ أنه في هذه الصورة أعظم اذ لم يخالطهم ما يدل على لزومه عليهم أصلا بخلاف ما اذا ركع أو سجد لها للاستعلاء لوجود ما يدل عليه في الجملة وهو فعل الامام وان حصل لهم اشتباه على وجه ما تقدم وقال الفتال الامام اذا أداها في السرية بركوع الصلاة مع النية أو السجود بنية أو دونها لم يعلم المقتدى ذلك لا يلزمه سجودها لعدم علمها في الصلاة اه ثم قول التتارخانية فالأولى أن يركع بها الخ ليس القصد منه الاحتراز عن السجود بها بل بيان أن الأولى أن لا يأتي لها بركوع أو سجود خاص بها بدليل تعليله بالالتباس اذ هو حاصل في كل منهما وليس قصده ترجيح الزكوع على السجود وتعليله بالالتباس دال على أن كلا منهما خلاف الأولى تأمل (قوله) لا يصح الا بتكافؤ اذ يقال سجد للتلاوة بلانية لتناقضه الا أن يقال القصد أن السجود لها تحقق في ضمن سجود الصلاة لأنه قصد هامن السجود (قوله) وما هنا هو الصواب الموافق لما في البحر) قال الرجتي ما وقع في أغلب النسخ صواب أيضا وذلك لأنه لو ركع الامام للتلاوة فظن القوم أنه ركع للصلاة فن ركع رفضه لأنه غير معتد به اذ لا يمكن أن يجعل للتلاوة لأنه لم ينوئها ولا للصلاة لان امامه انما ركع للتلاوة ثم هذا المقتدى يسجد للتلاوة وأشار بقوله وسجد لها الى أن له أن يؤدبها بركوع كما فعل امامه أو يسجد لأنه أتى بما وجب عليه صورة ومعنى فهو اكمل مما أتى به امامه ولا يعد ذلك مخالفة للامام ومن ركع وسجد سجدة انصرفت السجدة للتلاوة فلم يزد الاركوعا وازيادة الركن لا تفسد الصلاة ولو سجد سجدتين كان قد زاد ركوعا وسجودا مع ما تقدم من القيام فصار ركعة وزادتها مفسدة فالخاصل أن كلا من الصورة المتقدمة والمتأخرة صحيح اه سندی لكن في كونه زاد ركعة تأمل فان القيام انما أتى به مع الامام الآن يحمل على ما اذا تأخر فيه عن امام ولو مقدار الركن (قوله) من علل بان القراءة منهي عنها الخ) الظاهر أن المراد بالنهي الحجر فيكون مؤدى التعليين واحدا فلا ينافي ما هما ما تقدم من أن النهي لا يقتضي عدم الوجوب كما في الجنب (قوله) لكن علمت أن من علل بالحجر الخ) لكن تقدم للشارح التعليان بان الحجر ثبت لمعينين فلا يعد وهم وتقدم أن صاحب الهداية علل به أيضا في البين حيث أن ما ذكره في البدائع ليس متفقا عليه بين المشايخ واستقام حينئذ التعلي المذکور في الشرح هنا (قوله) وقيل هو قول محمد) لأنه زاد في الصلاة ما ليس منها وشروعه في السجدة بمنزلة شروعه في صلاة أخرى فيكون قد اشتغل في صلاته بشئ حكه أن يفعل بعدها فصار رافضا لها كمن صلى النفل في حال الفرض (قول الشارح فتفسد لمتابعتة غير امامه) هذا صادق بما إذا كان المصلي مؤتمعا بغير التالى وهو ظاهر وبما اذا كان منفردا أو اماما فان كلا منهما التالى غير امام له وهذا يسقط اعتراض ح على ما نقله ط (قوله) لأنه بيان وتوضيح لكيفية الخ) ولذا قال الزيلعي وهو داخل في السبب ومعناه أن تجعل التلاوات كلها كتلاوة واحدة تكون الواحدة منها سببا والباقى

تبعها اه لكن في جعل الواحدة سببا والباقي تبعاً لم يحصل تداخل فيه بل الحكم أضيف لواحدة ولم
يجب بالباقي شيء لأنه تبع وهذاوافق قول الماتريدي المقابل لما هنا في البناء بعد ذكر ما هنا وضعف
السرخسي التداخل وقال الصحيح أن سبب الوجوب حرمة التلاوة والثانية تكرار محض فلم تكن سببا
وقال الماتريدي سبب وجوبها التلاوة مقصودة ولم يوجد في الثانية لأنها تلي الأولى وتكرير الحفظ أو
التفكر وذلك وسيلة اه والظاهر أن التداخل المذكور المراد به هو ما نقل عن الماتريدي لا ما هو
المتبادر منه من إضافة الوجوب إلى المجموع **(قوله قلت الظاهر أن يقال الخ)** فعلى هذا الظاهر إذا
انتقل التالي من غصن إلى غيره والسماع في مكانه يجب السجود على السماع لتبديل التلاوة التي هي السبب
بتبديل مجلسها وإن كانت الآية متحدة فيكون قد جرى هنا على سببية التلاوة في حقه ولا يتأتى حل كلامه
على سببية السماع على وجه ما قاله المحشي فإن المسموع هنا لم يتبدل إذا لموضوع أن الآية واحدة ولا يقال
إنها تتبدل باختلاف مجلس التالي مع اتحاد مجلس السماع إذا لا سجود على السماع بتبديل مجلس التالي كما
يأتي في قول المصنف لأعكسه ثم الأولى للشارح الاقتصار على قوله للجلس يعني مجلس من وجده منه
شيء من الأفعال ويكون موافقاً لما يأتي أن من تكرر مجلسه تكرر الوجوب عليه دون صاحبه وليس
في كلامه التكلف الذي قاله المحشي على أنه لا يلزم من تبدل السماع تبدل المسموع كما إذا تبدل مجلس
السماع لا التالي الآية واحدة **(قوله قال الفقير)** حقه الفقيه كما هو عبارة شرح المنية

(باب صلاة المسافر)

(قوله عن القهستاني) كلام القهستاني في رد ما قيل أنه لم يجز منه فعل ثلاثي واشتقاقه من أسفر يسفر
أولى وفي القاموس وقد سفره وأسفره وسفره والصح يسفر أسفراً فظهر أنه بمعنى الكشف جاء من باب
ضرب والأفعال والتفعيل اه سندی باختصار **(قول المصنف من خرج من عمارة الخ)** قال الرحني
العمارة ما يعبر به المكان قاموس فيشمل بيوت المصر والقرية وبيوت الشعر اه **(قول المصنف)**
قاصداً الخ ويكفي في ذلك القصد غلبة الظن يعني إذا غلب على ظنه أنه يسافر قصر ولا يشترط التيقن
اه تبين **(قوله فيه أنه يشمل الصبي أيضاً الخ)** فيه أن المراد بالقصد هنا النية والصبي ليس من أهلها
بخلاف الكافر فإنه من أهل نية السفر وعلى هذا تفرع ما يأتي من الفرق بينهما **(قوله الأولى حذف الليالي)**
وقال السندي الأيام للشيء والليالي للاستراحة كفي شرح الطحاوي وفي الدرر ولكن الليالي من أوقات
الاستراحة تركت في بعض الكتب وذكرت في بعضها اه وفي النهار لم يقل ولياليها كما في الجامع الصغير
لان ذكر الأيام يستتبع ما بازائها من الليالي وقوله في الينابيع المراد بالأيام النهار لان الليل للاستراحة
فلا يعتبر لا يرديه أنه لا يعتبر قصده كما قد يتوهم بل لا يعتبر السير فيه وقد أفصح عن ذلك ما في المحيط وغيره
من أن المسافر لا بدله من النزول لاستراحة نفسه ودابته فالتحقق مدة الاستراحة بمدة السفر الخ وفي
القهستاني المسيرة هي المسافة والمسافة البعد وتطلق على المكان البعيد من السوف بالفتح وهو الشم
لان الدليل في الفلاة يشم التراب لعدم أنه على الطريق أولاً **(قوله أقول وفي قوله حتى بلغ المرحلة الخ)**
فيما قاله تأمل فإن المدار على ثلاثة أيام للزوال اعتبار الاكثر اليوم ولا يشترط أن يقطع في ذلك اليوم
المرحلة المعتادة لعدم انضباطها فانها تزيد وتنقص في المسافة فلا تنضب **(قول المصنف في غير مصر)**
أي ولا قرية بل في المفازة لأنها لا تصلح للإقامة أما لو حاصر أهل البغي في مصر أو قرية فتصح نيته للإقامة

لان أهل البغي في دار الاسلام لا يلحقهم غوث بل انما يترقب ذلك لاهل العدل فاقترب الحال بين أهل الحرب والبغي والاقامة في دار الحرب بدون أمان لاتصح مطلقا في بلد ولا قرية ولا مفازة وحصار أهل البغي لا يصح في المفازة لعدم صلاحيتها ويصح في البلد والقرية وهذا في زمانهم أما في زماننا فينبغي أن يكونوا كأهل الحرب في هذا الحكم لوجود العلة وهي خشية غلبتهم لقوة الحور وأهله اه سندی عن الرحني **(قوله)** وأما الثاني فشكل الخ) فديقال عدم اعتبار نيته انما هو لان ارادته ليست جازمة لانه يعلم أن سفره يكون عند التمكن منه وحاله مترددين أن يعلم به أحد فلا يسافر أولا فيسافر هذا وجه هذه الرواية على ما يظهر تأمل **(قوله)** علة لقوله فانها تصح الخ) عبارة البحر التي نقلها تفيد أنه علة لعدم احتياجهم لنية ولا يظهر جع له علة لصحة النية وقد يقال انها اذا كانت أصلا وهي غير محتاجة لنية قبل الأولى أن تصح مع النية وعبارة البحر بخلاف أهل الاخبية حيث تصح منهم نية الاقامة في الأصح وان كانوا في المفازة لأن الاقامة أصل فلا تبطل بالانتقال من مرعى الى آخر اه **(قول الشارح لم يصح)** الا اذا تزوج ناوى الاقامة منهم أو انتقل باهله وتعيش بعاشهم اه رحنی **(قوله)** أي اذا كان في مفازة ونوى الاقامة الخ) فيه أنه اذا كان في مفازة لا تصح نية الاقامة ترك السرا ولا الظاهر تصويره بما لو دخل ما تصح فيه الاقامة ونواها وهو سائر على سنته لا لطلب منزل ونحوه تأمل **(قوله)** أنه يصح عند أبي يوسف ولا يصح عند محمد) هذا الخلاف مبني على الخلاف فيما اذا أحرمت بالظهور ست ركعات بنوى الظهور وركعتين تطوعا فقال أبو يوسف يجزئه عن الفرض خاصة ويبطل التطوع وقال محمد لا تجزئه الصلاة ولا يكون داخلها أصلا لأن افتتاح كل من الصلاتين وجب الخروج من الأخرى فكذا ههنا فسد ولا تكون فرضا ولا نفلا اه سندی لكن الظاهر عدم صحة هذا الباء اذ لم ينو الفرض والنفل فيما هنا بل نوى الفرض أو بعام غير المشروع فبقي الدرر قول مقابل للذهب كفي الشرب لبلالية **(قوله)** ولو أفسدها لأشئ عليه) هذا اذا قام الى الثالثة على ظن أنه مقيم أما اذا قام قاصدا فانه يجب عليه القضاء وعند زفر يجب عليه القضاء في الوجهين اه سراج اه سندی **(قوله)** بخلاف الامام) لعل الأولى بخلاف المأموم تأمل ثم رأيت بلفظ المأموم في حاشية البحر ثم رأيت عبارة السراج ونصها لأن تحريرة الامام اشتملت على الفرض وانتقل في حق القعدة الأولى والقراءة لاتعين عليه في الأولين وتحريرة المقتدى اشتملت على الفرض لا غير اه **(قوله)** والحاصل أن السبب هو الجزاء الخ) الكلام في الصلاة لافي الصوم والمعتبر فيه أول جزء من اليوم **(قوله)** فالسبب هو كل الوقت) فان قلت بخروج الوقت تضاف السببية الى جميعه كما هو المقرر فكان ينبغي لو سافر في آخر الوقت وفاته الأداء بخروج الوقت أن يقضى أو بعبارة اخرى فانه اذا كان في وقت كثر الوقت أو يقال لو أقام آخر الوقت وفاته الأداء بخروج الوقت أن يقضى ركعة - ين لأن السببية أضيفت الى سائر الوقت وبعض الوقت يقتضى انقصه وبعضه يقتضى الاتمام والقصر هو الأصل عندنا فيرجع اليه والجواب أن القضاء يحكي الأداء فاذا خرج الوقت وهو مسافر وكان الواجب عليه لو صلاه اذ ذلك صلاة المسافر فبالعوت يقضيه او كذا عكسه ويقال أيضا في السببية في حق المكلف آخر الوقت لأنه أو ان التقرر في ذمته وصفة الدين تعتبر حال تقررته كفي حقوق العباد وأما اعتبار كل الوقت اذا خرج في حقه فلا ثبت ان واجب عليه بصفة السبب اذ الأصل في أسباب المشروعات أن تطلب العبادات كاملة وانما تحمل نقصها اعروض آخره الى الجزاء الناقص مع توجه طلبه فيه وبخروجه من غير أداء لم يتحقق ذلك العارض فوجبت كاملة فلا تنادي بعد ذلك الا كاملة وهذا بخلاف صلاة المقيم والمسافر فانهما كاملتا لانهما فرضه

فلا تتغير بخروج الوقت والصلاة على وجه الكراهة ليست على وجه المأور به واعتاجل الأداء مع الكراهة ضرورة توجه الخطاب بالأداء في الوقت وقد زال اه سندی عن الرجتي وانظر النهر **(قوله)** أربعة أيام في شرح الزيادات خمس مراحل ونقل ذلك عن محمد **(قوله)** اذ لم يقصد امسيرة سفر الخ لان وطنهما بالقصر كان وطن اقامة ولم ينتقض لعدم التاقض فاذا خرجا يريدان المرور على القصر في الكوفة الى القصر قصد الرجوع الى وطنهما بالقصر وليس ذلك مسيرة سفر وكذلك من القصر الى بغداد فيمتان اه شرح الزيادات **(قوله)** ولو ان المكي حين خرج الخ صورة ثانية موضوعها ان كلا منهما قصد وطن صاحبه وموضوع ما قبلهما اذا خرجا يريدان القصر **(قوله)** فقصد المرور به لاجتماع صحة السفر الخ ذكر قاضيان في شرح الزيادات ما نصه فان خرج كل واحد منهما يريد وطن صاحبه فالتقيا بالقصر ثم خرجا من القصر الى الكوفة على عزم الانصراف منها الى بغداد فالبغدادى يقصر في الذهاب والرجوع لانه خرج الى السفر ولم يوجد ما يبطله واما الكوفي يتم في القصر وفي رجوعه من القصر الى الكوفة وبها لانه حين عزم الرجوع الى وطنه وليس بينه وبين وطنه مسيرة السفر صار رافضا سفره قبل الاستحكام فارقت بجمرد العزم فيتم الصلاة الى الكوفة وبها واذا خرج من الكوفة الى بغداد الا ان يقصر لانه مسافر اه **(قوله)** وينبغي ان يزيد بوضده الخ والحلبي جعل انشاء السفر دخلا في قوله وبما فاقه فيبطل به وطن الإقامة والسكنى وهو الاوجه فانه وان كان ضدا هو فوقهما **(قوله)** فليكن وطن السكنى كذلك لا يلزم من اشتراط انشاء السفر من وطن الإقامة لبطلانه ان يكون وطن السكنى كذلك أى لا يبطل الا بانشاء السفر لاحتمال أنه لضعفه بطل بانشاء السفر ولو من غير مخالاف وطن الإقامة فانه لقوته عنه اشترط لبطلانه انشاء السفر منه وفي حاشية البحر قد يقال ان قوله فليكن وطن السكنى كذلك قياس مع الفارق لبقاء السفر في وطن السكنى وانتهائه في وطن الإقامة فاذا دخل المسافر بلدة ونوى الإقامة فيها دون نصف شهر بقي مسافرا فيقصر فكذا اذا امر عليها بعد ان خرج منها بخلاف ما اذا نوى الإقامة فيها نصف شهر فانه خرج عن كونه مسافرا ولذا يتم مدة اقامته بها على أن تصحج المحققين عدم اعتباره يقتضى تصحج عدم الاتمام فيما صورته الزيلعي ولذا علل شراح الهداية وغيرهم عدم اعتباره بأنه لم يثبت فيه حكم الإقامة اه **(قوله)** وقد أيد في الظهيرية قول عامة المشايخ قال في معراج الدراية فيه تأمل ولعل وجهه ان ابتداء سفره اعتبر من القادسية حتى انه يشترط له مجاوزة عمرائها اذا أراد القصر فصارت بمنزلة وطنه الأصلي حكما فاذا رجع اليها قبل استحكام السفر يتم الصلاة بمنزلة ما اذا خرج مسافرا من بلدة ثم تمت كرجوعه فانه يتم كما يأتي فلم يدل على أن اتمامه لكونه وطن مسكنى لكن قد يقال تسمية السرخسى له وطن مسكنى دليل عليه وكذا قوله ولم يظهر له بقصد الحيرة وطن مسكنى آخر اه من حاشية البحر **(قوله)** فان كان معسرا قصر لانه عزم على الإقامة مدة مجهولة سندی عن التجنيس وقال قال الرجتي يطلب الفرق بين المعسر المحبوس والأسير فاما أن يكون في المسئلة روايتان واما أن يقال المعسر المحبوس ظمما الطاهر رفع الظلم عنه يرجوع الظالم عن ظله أو قوة المسلمين بخلاف الأسير اه **(قوله)** وان عزم واعتقد أن لا يقضيه أتم لانه بعزمه أن لا يقضيه أبدا كانه نوى إقامة أبدا **(قوله)** من جهة غيرة بكل وجه لعدم امكانه التمسك بوجه فانه لو تم تخالفنا مؤوره ولو قصر لم يسقط فرضه فقد لحقه الضرر على كلا الحالين وهو مضطر للصلاة لا يتركه التمسك عن فعلها بخلاف الوكيل لا مكان امتناعه وقوله بكل وجه متعلق بقوله من جهة غيرة أى ان هذا الضرر الذى لحقه

بسبب القصر وهو فساد صلاته انما جاءه من الاصل لادخل له فيه بخلاف الوكيل **(قوله)** وكذا ان كان مع مولاه الخ هذه المسئلة عزها ايضاً في البحر للخلصة **(قوله)** قديقال لا يصير مقبياً اذا كان الخ الظاهر أنه يكون مقبياً لانه بالتزوج صارت اللدة وطباً ولا يضر نيته الاقامة أقل من نصف شهر كن دخل مصره ناوياً ذلك **(قوله)** أن مقتضى كونه يتم احتياطاً الخ ما ذكرنا انما يفيد عدم صحة الاقتداء بعد الوقت لاقب له قابلية القرض التغير بالاعتداء فيه ويظهر صحة ما في شرح المنية اذا حل على ما اذا اقتدى به بعد الوقت وحينئذ يفيد ما في التارخانية من صحة اقتدائه بمقيم بما اذا اقتدى به في الوقت أخذاً من العلة والله أعلم

(باب الجمعة)

(قوله) فلا اعتبار بقاض يأتي الخ لكن ذكر ط فبما يأتي عند قوله وجازت بمعنى في الموسم الخ مانصه وعلى المعتمد تصير مصر في أيام الموسم وقرية في غيرها قال في الفتح وهذا يفيد أن الأولى في قرى مصر أن لا تصح فيها إلا في حال حضور المتولى فإذا حضر صحت وإذا طعن امتنع اه وما في الفتح وقد وقع الشك في بعض قرى مصر ما ليس فيها والوقاض نازلان بها بل لها قاض يسمى قاضي الناحية وهو قاض يتولى الكورة بأسرها يأتي القرية أحياناً فيفصل ما اجتمع فيها من التعلقات وينصرف ووال كذلك هل هي مصر نظراً الى أن لها والياً وقاضياً ولا نظراً الى عدمها بها والذي ينبغي اعتبار كونهما مقيمين بها الخ لكن ظاهر قولهم كل موضع الخ باطلا لانه عدم اشتراط الإقامة **(قوله)** وتقع فرضاً في القصبات القصبة القرية قاموس **(قوله)** اعلم أن المرأة الخ فيه تأمل فان السلطان هو الوالي الذي لا والى فوقه وقالوا ولو عبد وليس المراده الامام الذي هو الخليفة **(قوله)** وفيه نظر اذ ليس هذا الفرع صريحاً في أن البالغ صلى بدون اذن السلطان بل الظاهر أنه بآذنه صريحاً أو دلالة كما قررناه اه محشى **(قوله)** امام خطب أي سلطان أو أمير اه منه **(قوله)** أقول وفيه نظر لان الأول الخ يصح الاستدلال على دعوى الشربسالي بعبارة التارخانية من حيث التعليل المذكور فيها بقوله لانه لما شهد الخ فانه وان كان موضوع المسئلتين مختلفاً يفيد أن حضوره الخطبة لا يمنع الصحة لانه كخطبته بنفسه ومقتضى الاطلاق عدم التقييد بحالة العذر وهي قد صدرت ممن له ولايتها لانها صادرة منه بالاستخلاف ثم ان التعليل ليس هو العلة الحقيقية لصحة الخطبة لأن صحتها انما هو لصدورها ممن له ولايتها حتى لو لم يشهدا الثاني تكون صحيحة أيضاً ولا صحة صلاة ما موره لصحة أمره باقامتها مع عدم حضوره خطبة الأولى ثم الظاهر ابقاء قوله ما لم يظهر العزل على ظهره أي ما لم يتبين له العزل ولا يافضه ما قبله وهو قوله وهو يعلم بقدمه فان المراد به أنه يعلم بقدمه بدون علمه بعزله بدليل التعليل بأنه على ولايته ويراد بقوله في البدائع أنه يصير معزولاً اذا علم بحضور الثاني أنه علم بقدمه متولياً لأنه علم بمجرد قدمه **(قوله)** جمع شرطى منسوب الى الشرطة لا الى الشرط لانه جمع اه سندی وفيه عن الدرر الشرط بفتح الشين بمعنى العلامة وهو الذي يقال له شحنة سمي به لانهم جمعوا لوانفسهم علامة يعرفون بها اه **(قوله)** فان ولايته مستمدة من ذلك "قاضي العام" ككونها مستمدة لا ينافي كونه قاضى قضاء بالنسبة لمن هو دونه من القضاة الذين يستندون الولاية منه وأنه ما دون له باقامة مصالح الدين ونصب القضاة في بلاد اقليم مصر مثلاً كما هو ظاهر ثم **(قوله)** تقييد لعبارة المتن الخ الظاهر أن هذا الترتيب على سبيل الأولوية مراعاة لتقدمه

الشخص على من دونه رتبة لأن هذا الترتيب لازم كما تفيد عبارة المحشي فان ذلك يتوقف على التفويض من قبل السلطان على سبيل الترتيب وهو غير موجود بل ثبت لكل بدونه فلا ترتيب كما قال ط تأمل (قوله) لكن تقديم الشرطي على القاضى (الخ) الظاهر أن المسئلة ذات خلاف (قوله) ومثله ما لو منع السلطان أهل مصر (الخ) نقل محمد حسين الانصارى عن حاشية شرح الوفاة لشيخ الاسلام أنه لو اجتمعت العامة عند الضرورة وفقدان السلطان أو نائبه على تقديم رجل للخطبة والصلاة جاز اه وفي عقد الاكلى لو عذر الاستئذان من الامام فاجتمع الناس على رجل يصلى بهم الجمعة جاز انتهى اه سندی (قوله) أى موسم الحاج فانها تنصر أيام الموسم لان لها بناء وتقل اليها الاسواق ويحضرها وال وقاض اه منح (قوله) ولأن يأمر مقيم باقامتها) فيه أنه حيث تنصرت أيام الموسم والخطبة مسافر تجب على المقيمين ولا يأتى لهم فعلها الا بالامام أو نائبه فيجب عليه أن يأمر غيره باقامتها ان لم يفعلها بنفسه ويظهر أن المراد بوجودها عليه في عبارة العناية رجوب اقامتها كما هو عبارة النهاية أى رجوب تخصيلها في هذا المكان لاجبى أنه يجب عليه أن يفعلها بنفسه اذ قد تحقق أنها مصر ووجبت على المقيمين ولا يمكن اسقاط هذا الواجب الا بواسطة فعله أن يقوم باسقاطه عنهم بأحدثين اقامتها بنفسه أو اذنه لتعبيره ثم ذكر علة صحة اقامتها بنفسه بقوله لان امامة الخ لانه المحتاج للتعليل لكونه محل خفاء (قوله) قلت لعسل السبب أن من له الخ) فيه أنه عند عدم وجود من له ولاية الاقامة يكون للعامة نصب خطيب كما تقدم في الشرح (قوله) أقول وفيه نظر بل هو الخ) قد يقال مراد الشارح بقوله فيصلى الخ أنه يفترض عليه ذلك وهذا انما يتفرع على خلاف المذهب وأما عليه فلا يفترض عليه بل يكره على ما في البحر أو يندب أو يجب على غير ما في البحر (قوله) أقول يمكن أن يجاب الخ) لم يظهر كونه جوابا عما في الخلية بل كونه توجيها لاختيار ما في الشارح عن الصور المذكورة على ما قاله (قوله) ينصرف ما نوى الى ما عليه) فيه تأمل وذلك أنه اذا كانت الجمعة صحيحة في نفس الامر يصدق على ظهر هذا اليوم أنه آخر ظهر أدركه وقته ولم يصله فلم ينصرف ما نوى الى ما عليه بل يقع نفلا لم ينصرف الى ما عليه لوقال آخر ظهر وجب على ولم أصله بدل أدركت وقته ولم أصله (قوله) ان ظهر الجمعة سقط عنه) أى لم يفترض عليه بسبب اقتراف صلاة الجمعة كما هو قول زفر القائل انها فرض مستقل وليست بدلا عنه (قوله) اذا صحت الجمعة) ولم يكن عليه ظهرفائنة (قوله) لكن لطول الفصل بصلاة الجمعة الخ) لاجابة للآتيان تأييدا بسنة الطهر القبلية لان الاربع عقب الجمعة هي سنته القبلية على فرض صحته وعدم صحة الجمعة وعلى تقدير أن الجمعة هي الصحيحة تكون الاربع بعدها سنتها وليس هناك طهر حتى يأتى بسنته القبلية نعم يحتاج لما ذكره لو نوى بالاربع عقب الجمعة آخر ظهر عليه ثم أتى بأربع سنة الجمعة (قوله) بل لا مانع من استحبابه فيها) يظهر هذا فيما لو دعى له بما فيه نفع للمسلمين لا بما نفعه قاصر عليه غير متعد لغيره تأمل وما نقل عن أبي موسى ليس فيه الدعاء للسلطان بل من قبيل الدعاء للخلفاء الراشدين على أن ما ذكره من علة الاستحباب لا يقتضيه في الخطبة التي أصل مشروعيتها الذكروا الوعظ وعدم الدعاء له في الارمان السالفة مع جور الكثير من سلاطينهم خصوصا مثل الحاج مع شدة الاحتياج لصلاحهم دليل عدم الندب والا كيف يتركونه مع توفر دليله ثم ان صيرورته من الشعائر الخ انما يقتضى الدعاء ولا يفيد حل تعدد صفاته كسلطان البرين الخ (قوله) فانكر عليه تقديم عمر) المنكر على أبي موسى هو ضبة بن محضر العنزى والمشكوا له والمحضر هو عمر وبكاء عمر واستعداده لضبة لما وقع له من

اشخاصه من الكوفة الى مكة كما ذكر القصة السندی **(قوله)** شاهنشاه بمعنى سلطان السلاطين
(قول الشارح) بل كسر طها في الثواب أي صلاة الجمعة فيثبت للامام والسامعين نصف ثواب صلاة
الجمعة كما ثبت لهم ثوابها بتمامها ومن لم يحضرها لم ينله ثوابها **ط** **(قوله)** واحترز بالرجال عن النساء
والصبيان ذكر السندی عند قوله ولم تغلبا وامرأة فيجوز أمرها باقامتها ما تنصه هي أهل اللامامة في
الجمعة حتى لو أمت نساء صح وان كره بخلاف الصبي فله غير مكلف فلا يصح أمره باقامتها **(قوله)**
فلا دلالة على اشتراط الذكورية الخ نعم وان جاز الامر ان الاولي مرعاتها فيحمل كلامه على
ما هو الاولي بكون فيه دلالة على ما ذكره وأما كون الذكورية لا تستلزم البلوغ فيقال بحمل كلامه
على ما هو الغالب من حضور البالغين بكون فيه دلالة أيضا على اشتراط البلوغ **(قوله)** بقوله فاسعوا الى
ذكر الله لعل المناسب ذكر صدر الآية لانه محل الاستدلال **(قوله)** قلت وينبغي أن يكون محل النزاع
ما اذا كانت الخ لا يلزم من انتفاء العلة انتفاء المعلول فالحق ابقاء الكلام على عمومته وان انتفت هذه
العلة التي ذكرها الاحتمال علة أخرى اقتضت العموم على أن ما تقدم عن البدائع من التعليل يقتضي
عموم الحكم وقد قالوا لا يلزم من بطلان الدليل المعين بطلان المدلول **(قوله)** وفي منح الغفر الخ عبارة
المنع وان صلاحها في الجامع الا أنه أغلق باب المقصورة ولم يأذن للناس اختلافوا فيه وكذا الوجه في قصره
بخصمه ولم يغلق الباب الى آخر ما ذكره المحشى تأمل **(قوله)** فيه أن ما مر عن الولوالجية في حد الفناء الخ
مقابلة ما في الولوالجية لما في الملتقى ظاهرة باعتبار أن الجمعة تجب على من كان في المصر وتوابعه ولما
جوزناها في الفناء علمنا انه في حكمه فتوجبها على من كان فيه أيضا وبذلك لهذا ويوضحه ما يأتي له بقوله أقول
وينبغي تقييده ما في الخانية الخ تأمل **(قوله)** ولا يخفى ما فيه وكذا قال في التهر ولعل الشارح لم يرتض
تضعيفهما في السراج لظهور وجهه لما أنهم ما حران يدان ولم يوجد الاضرار بالمولى بترك خدمته المذكور
علة لا اشتراط الحرية لوجوب الجمعة وكل منهما مال للمنافعة **(قوله)** وأقول بل يظهر لي وجوبها على
بعض العياني الخ الظاهر عدم وجوبها على الأعشى المذكور وان لم توجد العلة المذكورة فان العلة
انما تراعى في أغلب الافراد لا في كل فرد كما في فطر المسافر وصلاة السفينة قاعدا تأمل **(قول الشارح)**
لثلا يعود على موضوعه أي موضوع الصلاة **(قوله)** ينبغي تقييده بما اذا كان صلى في مجلسه الخ
مقتضى جعلهم المسجد مكانا واحدا أنه لا اعتبار لسعيه من بقعة الى أخرى فيه لانه في مكان واحد
حكما **(قوله)** صرح به كالكنز وغيره الخ عبارة البحر صرح بالمسجون مع دخوله في المعذور للاختلاف
في أهل السجن فان في السراج أن المسجونين ان كانوا ظلة قدر واعي ارضاء الخصوم وان كانوا مظلومين
أمكنهم الاستغاثه وكان عليهم حضور الجمعة اه وهي أحسن من كلامه **(قوله)** لانه جمعة من وجه
أما كونه جمعة من وجه فباستبار ما وجد من شرائطها فيما أدرك من الحرمة والجماعة والامام
وأما كونه ظهر من وجه فباستبار ما عدم من الشرائط فيما يقضى كالجماعة والامام لكن مقتضى
هذا أنه اذا أدرك ركعة يتهاظهره عند محمد مع أنه لا يقول بذلك ووجود الشرائط في حق الامام يجعل
وجوده في حق المسبوق كما يجعل في حق القراءة وهي ركن فلهنا أولى وعلى أن مسئلة العبد اتفاقية ينظر
النزق على قول محمد بن الجمعة والعبد ولعله كراهة التاولة بعده لا بعدها **(قوله)** أي الخطبة كذا
فسره في المنع **(قوله)** وفي ذكره في ضمن التفریع على ما في المتن نظر الخ قد يقال أنه يحرم في الصلاة
في الجملة بأن سج في محل القراءة **(قوله)** وفيه نظر بل الذي دل عليه الخ وقال الرحي قسین أنه ليس في

كلام الهداية إشارة إلى ما ذكر ولادل عليه كلام شارحيه بل دل على خلافه فليراجع الجلابي والترتاشي
 اه وقد متنا في باب الأذان الكلام على اثبات سنية اجتماعهم في الأذان بين يدي الخطيب مفصلاً بأدلة
 شافية اه سندى ويؤيده أيضاً ما يأتي شرحاً عن الحاوى القدسي بقوله إذا فرغ المؤمنون الخ **(قوله)**
 أو أمر معروف فلا) أى في حق الإمام **(قوله)** لكن يشكل ما مر من وجوب السعي الخ) بتقييد ما مر
 بما هنا يدفع الإشكال وذلك لأن حضور الأكل المذكور حيث كان عذراً في سقوط واجب الجماعة
 لشغل بال المصلي يكون عذراً في سقوط واجب السعي إذا لفرق بين واجب وواجب بخلاف ما إذا خاف
 فوت الجمعة أو الوقت لقوات الفرض لا الواجب **(قوله)** الظاهر أن رايه الاغلب الخ) الأظهر أن يقال
 يراد الاغلب في قصده من العبادة أو غيرها **(قوله)** ولعل هذا مراد المشايخ) بل مراد المشايخ من حين
 بلوغ الظل مثلاً أو مثليين إلى الغروب **(قول الشارح)** وأفراد ليلته بالقيام) حديث أبي هريرة رضي الله
 عنه أنه عليه السلام قال لا تنص ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي رواه مسلم وإذا نهى عن اختصاص
 هذه الليلة بغيرها بالاولى اه سندى

(باب العبدین)

(قوله) بأن الجمعة من شرائطها الجماعة الخ) يقال الجماعة شرط في الجملة فهما **(قوله)** قلت بل الاولى
 التعليل بخوف التشویش الخ) وذلك لأن ما قبله كافى السندى معارض بأن الناس لما لم يجتمعوا الا
 للعبد ينبغي أن تقدم الجنائز حيث لم يتفرقوا الا بعد أداء صلاة العبد بخلاف ما لو قدمت صلاة العبد
 ربما تفرق الناس قبل أن يدركوا فضيلة الصلاة على الجنائز وسماع الخطبة غير واجب **(قوله)**
 قلنا لا يمنع) أى نقلاً لأن السير بتقدير العزيز العليم **(قوله)** بل قد يتصور ذلك في الحكم بأن يشهدوا
 الخ) عبارة البرازي بأن شهدوا على نقصان رجب وشعبان ورمضان وكانوا كوامل في الواقع فيؤمن
 من رمضان وشعبان في الحقيقة فيقع آخر رمضان في اليوم السابع والعشرين فيكون العبد في الثامن
 والعشرين **(قوله)** فكيف إذا لم يتعاضدا) أى كيف يقدم القول حينئذ بل يعمل بكل منهما وليس
 المراد أنه يقدم القول حينئذ بالاولى إذا لا تقديم بل العمل بكل **(قوله)** فدل كلامهما على أنه لا خلاف الخ)
 ثم على ما ذكره يكون الإخراج متفقاً على كراهته التزيهية والبناء مختلفاً فيه فعلى هذا كيف يصنع
 الخطيب على القول بكراهة البناء أيضاً التحققها عليه بكل من الإخراج والبناء والسنة في الخطبة أن
 تكون على المنبر والظاهر أن كلا مختلف فيه والقائل بكراهة البناء يلزمه أن يقول بعدم كراهة الإخراج
 بخلاف من قال بعدم كراهة البناء فإنه يحتمل أن يقول بعدم كراهة الإخراج أيضاً ويحتمل أن يقول بها
 وأن المفهوم من عبارتي الخلاصة والخاتمة من أنه لا خلاف في كراهة الإخراج غير معتبر وسبأ في
 الاستسقاء أنه يخطب على قولهما قائماً على الأرض فيحتمل أن القائل بكراهته يقول يخطب على
 الأرض كالأستسقاء ثم لم يظهر موافقة ما عراه الشارح إلى الخلاصة لما نقله عنها الذخايرة ما فيها حكاية
 الخلاف في البناء فهو لم يجز بما حد القولين لكن حكايته القول بعدم كراهة تأنيث نقله عن خواهر
 زاده أخيراً أن البناء حسن فيبدأ به لا بأس به بمعنى استحسانه فيوافق ما عراه الشارح لها وعليه فلا
 بأس في كلامه لما هو مشروع ومستحسن لا للإباحة ولما هو خلاف الاولى **(قوله)** ولأن فيه تكثير
 الشهود) أولئك صدق على فقرائهما **(قوله)** ليس التقييد به الاحتراز الخ) التقييد به وان كان ليس

للاحتراز بل لبيان المخالفة بين العبدین لكن الایهام بأنه یکبر فی البیت أو المصلی موجود فی کلامه
 فالاولی حذف قوله فی طریقها دفعا للایهام من أول الأمر **(قوله)** والخلاف فی الافضلیة) وعلى ما فی
 البرهان الخلاف فی السنية **(قوله)** أقول لم يتعقبه صریحا الخ) ما ذکره قبله یفید التعقب حیث ذکر
 أن الخلاف فی الجهر وعدمه ورجحه وصاحب الجهر أنه فی أصله لانی صفته ورجحه **(قول الشارح)** ووجهها
 ظاهر قوله تعالى الخ) فی السندی ولما کان المقصود اطهار النعم فی ذلك الیوم کما دل علیه قوله تعالى علی
 ما هداکم کان الجهر بالتکبیر أدخل فی اطهار النعم وانما قال ظاهر لان الآية دلت علی طلب التکبیر مطلقا
 وأیضا یحتمل أن یکون المراد تکبیر الصلاة اه **(قول الشارح)** ووجه الاول أن رفع الصوت بالدکر بدعة
 الخ) لكن نقل المقدسی عن جمال الدین یوسف العجمی أنه أجاب عن اعراض بعضهم عن الجهر بالدکر
 بقوله تعالى واذکر ربک فی نفسك الآية وقوله صلی الله علیه وسلم خیر الذکر الخفی بان الله تعالى حاطب عامة
 عباده بقوله أفلا یبظرون الی الابل کیف خلقت وخاطب الخاصة بقوله أفلا یتدبرون القرآن وخاطب
 سبب أهل الحضرة محمد أصلی الله علیه وسلم بعد أن عرّفه بنفسه وربه بقوله واذکر ربک فی نفسك فمن
 لا یعرف نفسه ولا ربه کیف یدکر ربه فی نفسه بل هم الخاطبون بقوله تعالى اذکروا الله ذکرا کثیرا
 وأما الله ذکر الخفی فهو ما خفی عن الحفظة لا ما یخفی به الصوت وهو أیضا خاص به ومن له به أسوة وبسط
 الکلام فی غیر هذا المقام فان قلت فی الجهر بالدکر خوفا للرباء وأیضا لاعتباره به مع عدم الحضور مع الذکور
 قلت قد أمر وایضا بالاعمال وان خاف الرباء کما قررناه بعدم ترک الذکر لعدم حضوره مع الله فیه لأن
 غفلتک عند عدم وجود ذکره أشد من غفلتک مع وجود ذکره فعی أن یرفع من ذکره مع وجود غفلة
 الی ذکره مع وجود بقیطة ومن ذکره مع وجود بقیطة الی ذکره مع وجود حضور ومن ذکره مع وجود حضور الی
 ذکره مع غیبة عما سوى الذکور وما ذلک علی الله بعزیز **(قوله)** وهكذا استدلل به الشراح) أی بما ذکر
 فحذیث ابن عباس لا یدل علی أن ترک ذلک کان عادة ویمثل ذلک لا تثبت الکراهة وحذیث ابن ماجه
 لا یفید نفی صلاته بعده فی المسجد بل أفاد أنه کان لا یصلی قبل العید شیئا وأنه کان اذا رجع الی منزله
 یصلی رکعتین فعلى هذا المیثم الاستدلال المذکور نعم حدیث ابن عباس مع حدیث ابن ماجه یفیدان
 الکراهة فیما اذا صلی قبلها لاستعادة أن ترک الصلاة قبلها کان عادة علیه السلام **(قوله)** من أنه
 عبارة نوح مع أنه الخ **(قوله)** قلت هذا مسلم فیما اذا تکرر الخ) قد یقال مراد العلامة نوح الاستدلال
 علی المدعی فی ذاته لاتصیح الاستدلال بعباد ذکر الشراح وقوله فعدم فعله یدل علی الکراهة لیس المراد
 به عدم فعله المأخوذ من حدیث ابن عباس بل انه لم ینقل أنه فعل ما ذکره ولو کان فعله لبقولنا
(قوله) وانقلنا نفلا اتفاقا) أی بین الامام وأبی یوسف لا یجحدانه بقول بفساد الأصل عند فساد
 الوصف کما یظهر من النظائر **(قوله)** أن المختار العمل الخ) أی فی روایتی ابن عباس فی تکبیر الرکعة
 الثانیة **(قوله)** موافقا لقول علی) حیث یری تأخیر التکبیر عن القراءة فی الرکعتین اه بحر **(قوله)**
 وقد علمت ما قیسه) أی من أنه مرجوح **(قوله)** وذکروا الفرق الخ) أی علی رواية النوادر **(قوله)**
 وما وقع فی البحر من التعبیر بتکبیر فی الرکوع) أی بدلا عن تکبیر الرکوع الثانی **(قوله)** بأن الکمال
 صرح فی باب سجود السهو الخ) وكذلك صاحب البحر صرح بذلك فی باب السهو فنعین حمل کلامه
 هذا علی أن المراد بتکبیر فی الرکوع التکبیر ثان فی رتوع الرکعة الثانیة من صلاتی العبدین وهذا وان
 کان فیه بعدا لکنه یرتکب توفیمابین کلامیه اه من حاشیة البحر **(قول الشارح)** ولم أره) قال الشیخ

الرجحى ولم أذكر خطبة ختم القرآن ولا حكمها ولا كيفيتها قال الكفوى فى الكعبة العاشرة فى
 ترجمة الصدر الشهيدان عمر بن عبد العزيز استحسن قراءة قل هو الله أحد ثلاثا عند ختم القرآن ولم
 يستحسنه بعض المشايخ وقال الفقيه أبو الليث هذائى استحسنه بعض أهل العراق وأئمة الامصار فلا
 بأس به لأن ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن إلا أن يكون ختم القرآن فى الصلاة المكتوبة فلا
 يزيد على مرة ويكره الدعاء عند ختم القرآن فى شهر رمضان وعند ختم القرآن بجماعة لأن هذا لم ينقل
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه رضى الله عنهم ولذا قال أبو القاسم الصفار لولا أن أهل البلدة
 يقولون يمتنعان من الدعاء لمنعهم ولكن هذا لا يفتى به لأنه لا ينبغى أن يقال العامة ما لا يفهمون ومثله فى
 التجنيس وفى الخاتبة وتكلموا فى الدعاء عند ختم القرآن فى رمضان وعند ختمه بجماعة واستحسنه
 المتأخرون فلا يمتنعون من ذلك اهـ وليس فى هذا كله تعرض للخطبة ولا كيفيتها ولا حكمها فراجع
 اهـ انتهى سندهى (قول المصنف ويكره قبل نزوله من المنبر أربع عشرة) ظاهر كلامه انها غير
 الستة عشر المذكورة قبلها (قول) فانه يجب قضاؤه بالافساد ط (قال السندى بعد ما ذكره ط
 قلت والنفل لا يجب قضاء ما أقصد منه الا اذا كان شرع فيه قصد اشروعا صحيفا فلو أطلق المفلر لوجد
 المحجب مساعا فى الجواب من جهات اهـ (قول) وفيه عن الحجة امام صلى الخ) الذى فى الخاتمة امام صلى
 بالناس صلاة العيد يوم الفطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال أعاد الصلاة وان علم بعد الزوال خرج
 من الغد وصلى فان لم يعلم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج وان كان ذلك فى عبد الاضفى فعلم بعد
 الزوال وقد ذبح الناس جاز ذبح من ذبح ويخرج من الغد ويصلى وكذا اذا علم فى اليوم الثانى صلى بالناس
 ما لم تزل الشمس فان زالت الشمس يخرج من الغد ويصلى ما لم تزل فان علم بعد ما زالت فى اليوم الثالث
 لا يصلى بعد وان علم يوم النحر قبل الزوال نادى فى الناس بالصلاة وجاز ذبح من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد
 العلم لا يجوز ذبحه حتى تزل الشمس اهـ (قول المصنف يجوز تأخيرها الى ثالث أيام النحر) قال ط نعم ان
 صلاتها لا تكون الا قبل الزوال فى أى يوم كان اهـ ويعلم هذا أيضا من عبارة الخاتبة المنقولة (قول
 المصنف ليس بشئ) لما كان الوقوف شيا لأنه موجود لم يرتدنى حقيقة الشيئية بل المراد أنه مطلوب
 الاجتناب فيكون مكروها على ما فى الفتح أو المراد أنه ليس بشئ معتبر يتعلق به الثواب فيصدق بالاباحة
 كفى النهاية أو المراد فى السنية والوجوب لانى الاستحباب لانه دعاء توسيع فيكون مستحبا ثم ان تعليل
 الفتح للكرهية بما ذكره يفيد الكراهة ولو كان الاجتماع بدون كشف رأس كالاجتماع على احياء
 الليالى فانه مكروه كما تقدم لانه لم ينقل (قول) لعلم المراد من قول النهاية الخ) عبارة النهاية لا تفيد
 الاستحباب بل تنفى الكراهة وهى تحتل الاباحة والاستحباب وفعل ابن عباس لا يصلح دليلا للاستحباب
 لانه مذهب صحابى لا تقوم به الحجة وأنه ليس فيه تشبه ولا كراهة بما ذكر (قول) يستلزم التشبه
 المراد بالتشبه أصل الفعل أى صورة المشابهة بلا قصد وقد قدم الشارح فى مكروهات الصلاة ان التشبه
 بأهل الكتاب لا يكره فى كل شئ بل فى المذموم وفيما يقصده التشبه (قول الشارح بلا وقوف) أى
 بلا تشبه باحوال الواقفين والافق موقوف عرفة لا يراد بالوقوف الوقوف على الاقدام بل يحصل بأى
 كيفية من الكيفية اهـ سندهى (قول) على القول بان كليهما أيام التشرىق الخ) للاختلاف المذكور
 وللإختلاف فى المراد بالذكر فيها حتى قيل ان المشركين كانوا يذكرون فيها آباءهم يتفاخرون بهم
 فأمر المسلمون بتغيير ذلك بالاستغفال بذكره تعالى لم تكن آياتنا فى تكبير التشرىق فلذا كاتنا

دليلا على الوجوب لا الاقتراض اه من السندی (قوله خلاف السنة) لكن أخرجه ابن المنذر أن ابن عمر كان يكبر ثلاثا وراء الصلوات ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وذكر الشرنبلالي عن مجمع الروايات أنه يزيد ان شاء الله أكبر كبير الخ وتعقبه أبو السعود بأنه اختراع في الدين وهو لا يجوز واحتج بحاشي الكافي من أن الاختراع في الدين لا يجوز وفيه نظر اه سندی (قوله فقوله وقد بناه بدمع عظيم) فان المتبادر من الآية المتغيرة بين اسحق والمقدى بالدمج اه ط (قوله لعدم فائدة حينئذ) وفيه أنه ما المانع أن يكون اسحق هو الذبيح بعد خروجه يعقوب من صلبه والابتلاء حاصل اه ط وهذا ما أشار المحضى لردّه (قوله والظاهر أن صلاة القرويين في المصر كذلك) خلافا لما استظهره الرحمتي من الوجوب وقال هو مقتضى استدلالهم بأنه لا تكبير الا في المصر وما في المجتبى أنها تلزم الرجال المقيمين في الامصار في الجماعات المستحبة اعتبارا بالجمعة والعيسدين اه وهذه الجماعة مستحبة فقطضاه الوجوب اه نقله السندی (قوله فاذا صلى المريض) عبارة القهستاني فاذا صلى المريض (قوله لان صوتها عورة) ليس بعورة على الصحيح والالفسدت صلاتها بالجهر ولا قائل به اه سندی (قوله لانها فيما اذا كان الامام الخ) حينئذ يجب التكبير بالتبعية ولا يسقط بها (قوله أو على أن قولهما في كل مسألة مروى عنه الخ) عبارة البحر وهو مبني على أن الخ بالواو ولا يندفع ما في الفتح الاعلى ما رأيت في نسخة البحر من الواو (قوله الظاهر أن المراد بالوجوب الثبوت الخ) قال السندی عند قوله لان المسلمين وأرؤه طاهره أن ذلك صنيع الصحابة ومن بعدهم الى أعصارنا فنقول السيد أحمد ولم يكن في عهد الصحابة والا كانت سنة لا مهم لا يتدعون من أنفسهم خلاف ظاهر عبارة الشرح وقال عقب قوله فوجب اتباعهم طاهره أنه يريد الوجوب المصطلح عليه لا بمعنى الثبوت الحاصل بالاباحة المستفاد من قوله أولا لا بأس اه (قوله جلالة قدر أبي يوسف عند الامام) حيث قدمه عليه حين نفرس فيه الخير وعظمه بذلك حتى يعظمه الناس

(باب الكسوف)

(قوله فيه رد على ما في السراج من جعلها شرطاً) أجاب عنه في النهر بحمل قوله لا بد من شرائط الجمعة على أنها شرائط في تحصيل السنة أى في تحصيل كمالها وهو وجبه اه سندی

(باب الاستسقاء)

(قوله ونرح أنفاطه في الامداد) عبارته باختصار غيثاً أى مطراً مغيثاً أى منقذاً من الشدة هنياً أى لا ينقصه شيء أو ينبي الحيوان من غير ضرر مر بأى محمود العاقبة والهنى النافع ظاهراً والمرى النافع باطناً مر بعابض أوله وبالتحسنة أى آتيا بالربيع وهو الزيادة من المراجعة وهى الخصب ويجوز فتح الميم هنياً أى ذاربع أى غاء أو بالوحدة من أربع البعير أى كل لربيع أو الفوقية من رتعت الماشية أى كت ماشاءت غداً أى كثيراً الماء واخيراً وقطره كيار مجللاً أى سار الا لافق لعمومه أو الارض سخا أى شرباً أو وقع لارض من ساح جرى طبقات أى يطبق الارض حتى يعها اه (قوله لكن منعه في الفتح باحتمال الخ) لا يظهر المنع الا اذا كان مراد المعراج من الخروج وحدهم خروجهم في أيام

مخصوصة بهم لافى ناحية والمسلمون فى ناحية (قوله أى يقدمونهم الخ) قال السندى معنى الاستسقاء بهم اخرجهم مع المستسقين ويقدمونهم بين يدى القوم كالشافعين وهذا هو الاقرب ويحتمل أن يقولوا ربنا توسلنا اليك بشيوخنا وأطفالنا وبهائنا فاسقنا اه (قوله اللهم على الآكام) الا كام جمع أ كم بضمين جمع إ كام ككتاب جمع أ كم بفتحين جمع أ كمة وهى دون الجبل وفوق الرابية والطراب جمع طرب وهى الروابى والجبال الصغار

(باب صلاة الخوف)

(قوله) والذى يظهر لى أن الخوف سبب لهذه الصلاة) الظاهر أنه لا يخالف ما فى الشرع بلائية فان مراده بأصل الصلاة هو صلاة الخوف المعلومة ولاشك أن سبب المشروعية الخوف ثم يشترط لكيفيتها الخصوصية بعد المشروعية حضور العدو والمستلزم للخوف غالباً (قوله مراده بهذا النقل أن بين الخ) فان عبارة العيني تفيد أن من اشترط قرب خروج الوقت هو المشترط لالتحام الحرب وان هذا قول البعض فتفيد ضعف ما فى مجمع الأنهر (قوله فهستافى) عبارته ويفسدها الركوب فيها اذا ابتدأ على الارض اه (قوله) وفى كونه من العمل القليل نظر) قال السندى من رأى مثله فى حال صلاة الخوف يجوز أنه فى الصلاة ولم يكن عملاً كثيراً بخلاف ما لو كان فى غير صلاة الخوف حتى لو رعى انسانا يحجر فى يده تفسد صلاته كما مر اه (قوله) ولذا أردفه عما يفسره) فى القاموس من رجل سائف ذو سيف وسيف صاحبه اه وهو لا يستلزم الضرب ولا يطلق الماشى الاعلى السائر والافيق له واقف اه فهذا سقط اعتراض ط ويكون قوله وهو يضرب تقييداً (قوله فتصلى كل طائفة فى مكانها تأمل) يتأمل فى وجه صحة صلاة من بازاء العدو اذا كان بينه وبين الامام ما يمنع صحة الاقتداء والظاهر أنه عشى اليه تحييج الصلاة ولا تفسد صلاته لانه للاصلاح

(باب صلاة الجنائزة)

(قوله) كما يفيد قول القاموس الخ) فيه تأمل بل عبارة القاموس تفيد أن كلاماً من الميت والسرير فيه الفتح والكسر (قوله لينظر وجهه) قال ط زجراله ومثله يقال فيمن أريد قتله لحد أو قصاص (قوله) وهذا التوجيه ليس بقوى الخ) الظاهر ما فى الخواص وليس قصده توجيه المسئلة بدليلها بل بيان ان عدم الوضوء انما هو لفقد شرطه وهو كون الميت بحيث يصلى ولم يكن قصده بيان وجه اشتراط هذا الشرط الذى سلمت شرطيته تأمل (قوله) ان أم عطية تغسل بالسدر مرتين الخ) عبارة الفتح وأخرج أبو داود عن محمد بن سيرين أنه كان يأخذ الغسل عن أم عطية يغسل بالسدر مرتين والثالث بالماء والكافور اه (قوله) ولا يظهر من جهة المعنى والاعراب الخ) فى أبى السعود لا بالمهمة لانه يؤهم أنه يغسل حتى يصل الماء الى ما يلى التحت من الجنب لا الجنب المتصل بالتحت كذا فى المعراج وجوز العيني الوجهين وفى الثانى نظر من جهة الصناعة لأن تحت طرف لازم الاضافة فلا يجوز دخول آل عليه حوى اه بل هو ظاهر من جهة المعنى وذلك أن الذى وليه التحت هو الجانب الأيسر وهذا على أن التحت بالرفع فاعل باعتبار مراعاة الابتداء من جهة العلو والذى ولي التحت بالنصب هو الجانب الأيسر

باعتبار مراعاة الابتداء من السفلى وقال المقدسي اذا وصل الماء الى ما يلي تحت بالمهمة وهو السري
يستلزم وصوله الى الجنب المتصل به فها في الماء سواء اه (قوله) وبدل على الخصوصية أيضا الحديث
الذي ذكره الشارح الخ) فيه أن هذا الحديث عام له ولغيره فلم يكن فيه ما يدل على هذه الخصوصية
(قوله) وبه يظهر التفرع بما زاده الشارح) ظاهره أنه على تعبير الشارح لا يظهر التفرع مع أنه
ظاهر على أن المراد بالزوجة ما يشمل السابقة على زمن الموت تأمل (قوله) وفيه أن أخذ الأجرة على
الطاعة لا يجوز الخ) الذي يظهر أن كلام المصنف مبني على ما قاله المتأخرون من جواز أخذ الأجرة على
القرب عند الضرورة الا ان هذا عند عدم التعيين فانها اذا تعينت صارت فرضا عينيا عليه كأداء الصلوات
وعلى هذا يكون قولهم بالجواز مفيد بعدم التعيين تأمل وكلامهم عام في مواضع الضرورة شامل لما هنا
(قوله) والامامة) ونحوها مما فيه ضرورة (قوله) كما صرح به القهستاني) عبارته فلو كانت على أمر
مباح كتعليم الكتابة والنجوم والطب والتعبير جازت بالاتفاق ولو كانت على أمر واجب كما اذا كان المعلم
أو الامام أو المفتي واحدا فانها لا تصح بالاجماع كافي الكرمانى اه (قوله) ولا يجوز الاستنجاء على غسل
الميت) لعل القائل به نظر الى وجود التبرع عادة بالغسل بخلاف الحبل والدفن (قوله) أى في الصلاة)
القصده هذا التفسير ربما قال ط بقوله فان كان الاكثر مسلمين يغسلون الخ فان اعتبار الاكثرية
انما يرادعى شرط الصلاة بدون خلاف للغسل فانه يجب مع الاستواء فعلى هذا يكون محل الرد قوله غسلوا
لاقوله واختلف في الصلاة عليهم اذا دخل له فيه الا أن يقال حكاية الخلاف في الصلاة والدفن تشعر
بالاتفاق على الغسل كما ظهر لكن قد يقال ان قصده باعتبار الاكثر الاحترار عن مراعاة الاقل فقط
لا المساوى بديل ذكر حكمه مستقلا فيصح تفسير ط تأمل لكن ما نقله عن الحلية يفيد أن اعتبار
الاكثرية انما هو في الصلاة لا في الغسل فانهم يغسلون ولو الكفار أكثر (قوله) قال في الفتح الصغير
ونصغرة الخ) تقدم الشارح في شروط الصلاة عن السراج مانصه لا عورة للصغير جدا ثم مادام لم يشته
فقبل ودبر ثم تغلط الى عشرين ثم كبائع اه تأمل (قوله) وقدره في الاصل) أى الصغر كافي المنع
(قوله) قال في الفتح ولو لم يوجد ماء الخ) في السراج واذا غسل الميت وكفن وقد بقي منه عضو لم يصبه
الماء فانه يغسل ذلك الموضع الذي بقي وينقض الكفن ثم يكفن ويصلى عليه وان بقي اصبع أو نحوها
لا ينقض الكفن عندهما وقال محمد بنقص ويغسل ذلك الموضع وان علم ذلك قبل التكفين يغسل
بالاجماع هذا اذا علم قبل الصلاة عليه فان صلى عليه قبل الغسل أو بقي منه عضو كامل فانه يغسل
وتعاد الصلاة عليه وكذا اذا ذكره واذك بعد ما وضع في القبر وسوى عليه اللبن قبل أن يهال عليه التراب
واذا أهمل عليه التراب وبلغ التراب الخ لم ينش وسقط الغسل وعادت الصلاة الى الجواز كذا في
النجدي اه سندی ودكر أيضا عند قول المصنف وشرطها اسلام الميت مانصه قال في شرح الجمع
واذا علم بعد التكفين أن أقل من عضو الميت لم يغسل أمر محمد بنزع الكفن وغسل ذلك الموضع خلافا لهما
لأن غسل الميت كجزء من غسله ونهما أن قليلا من العضو قد يتسارع اليه الجفاف فيحتمل أنه أصيب به
ماء ثم جف فلا ينزع بالشد بخلاف العضو الكامل لا تتفاء الاحتمال فيه اه (قوله) منقطع)
يصرح بان كانت عبارته غير مصرحة بكرة الزيادة على الثلاث والمتبادر من الاستثناء أنه صرح أولا بكرة
الزيادة على الثلاث ثم رخص وجه عدم الكراهة فيما رواه وصى أمهم لم تتحضر انكراهة لقول مالك باستحباب
ثلاثة من الرجال ليسع ينسب شرايت في البنية تقصلا عن الذخيرة لئلا وصى أن يكفن الرجل زيادة على

الثلاثة الى خمسة أبواب مثل كفن النساء فلا يكره ولا بأس به اه (قول) نعم يصح على ما قاله السيد الخ
 أي ما قاله في البحر بقوله ومقتضاه الخ لا الجواب عن الاشكال فان ما في الخلاصة ما زال مخالف لما
 استنبطه في البحر نعم ما قاله وافق المنقول الصحيح وقوله لكن قال الخ استند الى ما نقله أولاً وجهه أن
 ما نقله عن الخصاف مقتضاه أنه يترك ثوب واحد في الحالتين ومقتضى ما ذكره أولاً أنه يترك له ثوبان
 لكن جعل الرمي ما ذكره الخصاف دليلاً على تكفيته بكفن الكفاية وعبارته قال الفقيه أبو جعفر ليس
 لهم ذلك بل يكفن بكفن الكفاية ويقضى بالباقي الدين بئس على مسئلة ذكرها في أدب القاضي إذا
 كان للديون ثياب حسنة الخ كما نقله في حاشية البحر وحينئذ فالقصد بالاستدراك تقوية ما نقله أولاً
 لا المخالفة لاذ ليس فيه ما ينافيه والقصد بالثوب ما يكفيه لا الفرد (قول) أن المراهقة حقه غير المراهقة
 (قول) ومقتضى اعتبار الكفن بالنفقة أنه لو كان له الخ ما قاله وجهه لكن المنقول ما ذكره المصنف
 والشارح وذكر في فتاوى قاضيان مانت المرأة وزكت أبواها فكفنها عليهما على قدر موارئيهما
 اه (قول) ومقتضاه أنه لو معسر الخ أي على هذه الرواية الأخيرة لا على ما قبلها لاطلاقه عن التقييد
 بيساره وليس المراد الاتفاق على الثلاث الروايات بسبب حل المطلق منها على المقيّد بقيد اليسر ولو كان
 هذا مراده ما صح ما اختاره في البحر من الوجوب على الزوج ولو معسراً تأمل (قول) المصنف فرض
 كفاية اه في السندی ثم انه قيل كون صلاة الجنازة فرض كفاية مقيد بما إذا لم يكن الناس حاضرين
 في مجلس الجنازة لانه ذكر في فتاوى قاضيان وظهير الدين والمستصفي قال السيد الامام ناصر الدين
 وإذا لم يكن الناس حاضرين في مجلس الجنازة ولم يعاينوها فالصلاة عليها فرض كفاية وأما عند
 حضورهم ومشاهدتهم فالصلاة واجبة على كل واحد من الناس بأداء نفسه لانها حينئذ فرض عين
 ولا خلا في أصلها كذا رأيت بخط بعض الفضلاء ونقله المصنف على قارى عن فتوى أبي المعالي
 وهكذا وجدته بهامش المنع وقد طالعت في مختار الفتاوى ومئات الروايات وغيرهما من المعتبرات
 المتعددة فلم أجد أحداً ذكر أنها تصير فرض عين على الحاضرين فراجع المسئلة وقوله صلى الله
 عليه وسلم صلوا على صاحبكم مع حضوره دليل على عدم اقتراضها على كل حاضر اه لكن الأولى مراجعة
 الكتب التي نسب لها القول بالاقتراض عند الحضور وقد راجعت فتاوى قاضيان فلم أجد هذه المسئلة
 فيها (قول) الشارح وسئل العورة شرط الخ ظاهره أن الميت لو لم يوجد له ساتر بالكلية حتى الحشيش
 وما شاكله لا تصح الصلاة عليه راجع اه سندی (قول) المناسب ذكر قوله هو أو أكثره
 بعد قوله حضوره الخ فيه أن الشرط حضوره هو أو أكثره وكونه هو أو أكثره أمام المصلي وتخصيص
 ذكره عقب أحدهما لا يناسب بل هو جار فيهما ثم اشتراط كونه هو أو أكثره أمام المصلي ليس فيه
 تعرض لاشتراط المحاذاة لا ابتداء ولا نقابل هي شرط آخر وكونه احتراز عن كونه خلفه لا ينبج ما قاله
 أنه المناسب والايهام المذکور متحقق لو ذكر عقب قوله حضوره (قول) فعلم أن المراد بهما واحداً
 لا يلزم من تفسير الشاء بما ذكر أن يكون المراد بهما واحداً (قول) ليس بخط مطلقاً بل إذا لم يكن
 البقاء يصير متابعاً فيما يجب المتابعة فيه (قول) الشارح وقد قالوا أحسنات أصبى له لا لأبويه
 هذا قول عامة المشايخ وقال بعضهم ينتفع المرء بعلم ولده بعد موته ويكون لواده أجراً ذلك من غير
 أن ينقص من أحرار ولدشئ اه سندی (قول) والأفحاذة جزء من الميت لا بد منها سيأتي قيل قوله
 وراعى الترتيب عن البدائع أن السنة قيام الامام بحذاء الميت ومقتضى اطلاقه أن المحاذاة ليست

بشرط **(قوله)** أي بان كان متبعا للصلاة (الخ) المتبادر من قول المجتبى في محل الخ أن يفسر بأن
 يكون في مكان يصح فيه الاقتداء فيتأتى حينئذ أن يجعل باستعداده بمنزلة المشار **(قوله)**
 لما سبأني فيما لو كبر الرابع (الخ) ما سبأني من الفرع المذكور هو حاضر وقت التحريم فهو داخل
 في عموم كلام المصنف فلا يصلح دليلا على أن التحريم غير قيد تأمل **(قوله)** بل زاد في غاية البيان بعد
 ذلك (الخ) عبارته بعد ذكر رواية الحسن فيما إذا كبر الامام أربعا وكان الرجل حاضرا وعن أبي
 يوسف أنه يدخل معه لأن المسبوق على أصله يتقدم بتكبيره فإذا كبر والامام بعد لم يسلم شاركه فقط
 ما فانه اه تأمل **(قوله)** فينبغي أن يكون كمسئلة المسبوق أي أنه تفوته الصلاة إذا كبر الامام الرابعة
 وهو حاضر كما إذا حضر بعدما كبرها الامام فانها تفوته عندهما وحينئذ فلا فرق بين الحاضر والغائب
 الذي حضر بعد الرابعة وعليه فقول المحيط والرجل حاضر ليس بقيد احتراز عن الغائب إذا لفرق
 بينهما إلا في التكبير الأولى فان من كان حاضرا وقتها لا يكون مسبوقا إذا كبر الثانية مع الامام أما
 إذا لم يكبرها معه فإنه يكون مسبوقا بالأولى وحاضرا في الثانية فيتابعه فيها ويقضى الأولى كدال
 عليه كلام الواقعات هذا حاصل كلامه وفيه نظر لأن الظاهر أن من حضر تكبير الامام له أن يكبر بلا
 انتظار إلى تكبير الامام بعد سواء كان ذلك في التكبير الأولى أو غيرهما فلو كبر الامام الأولى ثم حضر
 رجل وكبر الامام الثانية والرجل حاضر كان مدر كالهذه التكبير الثانية فله أن يكبرها قبل أن
 يكبر الامام الثالثة ويكون مسبوقا بواحدة يقضيها بعد سلام الامام فكذلك إذا كبر الامام ثنتين أو ثلاثا
 وهو حاضر يكون مدر كالأخرى أي يكبرها ومسبوقا بما قبلها فيقضيهما وكذا إذا كبر الامام الرابع
 وهو حاضر يكون مدر كالثالثة فيكبرها ويقضى الثلاث لأنه فات محلها فيكون مسبوقا بها ولا يلزم من
 ذلك كونه مسبوقا بالرابعة أيضا لأن محلها باق ما لم يسلم الامام وكلام الواقعات مشير إلى ما ذكرنا وحينئذ
 فالفرق ظاهر بين الحاضر والمسبوق لأن المسبوق بالاربع بأن حضر بعد الرابعة لا يمكنه التكبير
 عندهم لانه لا يمكنه ذلك إلا إذا كبر الامام ولم يبق للامام تكبير ليتابعه فيه فتفوته الصلاة فتأمل
 اه من حاشيته على البحر **(قوله)** وأجاب ط بحمل أمير البلد (الخ) عبارة السندی وفيه أنه بهذا
 التفسير يشكر مع نائب السلطان الأنا يحمل على أن أمير البلد هو المولى من نائب السلطان اه
(قوله) هذا وتقدم في الجمعة تقديم الشرطي على القاضى وما هنا مخالفته (الخ) فديقال في الفرق
 بين الجمعة وما هنا بأن الجمعة والعید لما كانا من الشعائر الإسلامية والأموور العامة ناسب تفويض
 أمرهما للشرطي الذي قوض له أمور العامة فكان مقدما على القاضى فيهما بخلاف صلاة الجنازة
 فانها لما تكن للجماعة فيها من الشعائر لم تكن من المشاهد العامة ناسب تفويض أمرها للقاضى
 وتقديمه عليه والعادة برة بتفويض الأمور العامة له للقاضى والتفويض له إنما هو بعد القاضى
 خصوصا مع تعدد الجنازة في غالب الاوقات مع قيام الشرطي بالأمور العامة فلذا كان مؤخر عن
 القاضى تأمل **(قوله)** فلناسب قول الفتح ثم خليفة الوالى (الخ) عبارته الخليفة أولى ان حضر ثم
 ما المصرو هو سطره ثم القاضى ثم صاحب الشرط ثم خليفة الوالى ثم خليفة القاضى اه ثم قال
 يعني بالوالى المتولى وهو الذى يقال له فى هذا الزمن النائب اه على أن ما فى الفتح ليس مفيد الما قاله
(قوله) نعت هذا مسلم لأن كونه من رضاء به (الخ) اظاهر أن بحث الحلبي متجه سواء كان عدم رضاء
 به ترجحه صحيحا ولا عدم وجوبه على تقديمه وهو رضاء بالصلاة خاضعة في حياته **(قوله)** من تقديم الراتب

على امام الحى) الظاهر أنه هو الامام الراتب هنا فان الراتب هو المرتب فى الامامة ولم يتقدم أن الراتب مقدم على امام الحى بل الذى تقدم أن الراتب مقدم على الاعلم تأمل ثم رأيت عبارة النهر وهى لا تنفيذ مخالفة امام الحى للراتب ونصها مقتضى ما سبق فى الامامة تفديته حتى على امام الحى وذلك أن تقديم امام الحى كالأعلم مندوب فقط وقد مر أن الراتب مقدم عليه هناك فكذلك هنا لا فرق يظهر (قوله) فلو كان الاصغر شقيقا لا يناسب التفريع المذكور (قوله) والتفصيل لما فيه من المس والنظر المحذورين لا يراعى فيه الخ) ظاهره امتناع النظر عليه وأنه لا يكتفى الملك الحكيم له مع أنه تقدم حله للزوج بعدم موت زوجته تأمل وقد مر أن لعل وجهه أن النظر أخف من المس فجاز لشبهة الاختلاف اهـ (قوله) أن تعليل تقديم امام الحى بما مر الخ) فديقال أنه باختياره بالصلاة خلصه فى حياته ثبت له ولاية الصلاة عليه بعد وفاته فلا يملك ابطال ما ثبت له بالوصية لغيره بالصلاة لسبق تعلق حق امام الحى (قوله) أقول وفى كون الحق ثابتا للسلطان ابتداء بحث الخ) ما قاله مسلم فى منع نبوت الحق له ابتداء ويظهر أنه لا مانع من صحة اذنه لغيره للعللة التى ذكرت فى تقديم السلطان من الاثانة له لولم يقدم لانه لولم يقدم مأذونه ولم ينصح الاذن منه يكون فيه ازراء وعدم تعظيم له بسبب عدم تنفيذ امره تأمل (قوله) لكن يتعين المعنى الاول فى عبارة المصنف للاستثناء المذكور) كذلك يتعين المعنى الاول بقطع النظر عنه لقوله فيها المتعبر جوع ضميره للصلاة تأمل (قوله) فالخلاف عند حضوره كاتفيده عبارة المعراج آتية) وان كانت عبارته هنا لا تنفيده (قوله) هذا ما ظهر لى فتأمل) فيما قاله تأمل وذلك أن على ما قرره الصلاة الاولى ناقصة والثانية مكملة حيث كانت ناقصة ومن صدرت منه محتاج لتكميل صلاته ورفع الاثم يكون له حق الاعادة أيضا لذلك مع أن المنقول أنه ليس له ذلك وكيف يجوز للولى الذى لم يباشر المعصية الاعادة لتكميل ولم يجوزها لمن باسرها (قوله) والذى رأيت فى المجتبى هكذا ثم اذا دفن الخ) ما وجدته فيه ليس فيه تنصيص على أن هذه الصلاة كعدم الصلاة أصلا الموهوم خلاف المراد (قوله) قول الشارح وأهيل عليه التراب غسل أولا (قوله) الشارح بغير عذر استحسننا (قوله) وجهه أنها وان كانت دعاء والقياس فيها الجواز إلا أنهم لما كانت صلاة من وجهه اشترطنا العذر (قوله) أى المسجد الجامع ومسجد المحلة) فى حاشية المكي وأما المسجد الحرام فستثنى لانه بنى للمكوبة وغيرها من الصلوات كذا فى شرح النفاية للملا على (قوله) ثم اعلم أن التعليل الاول فيه خفاء الخ) انطاعر أن قصد الواقفين عدم بناء المساجد للدعاء والذكر المكيفين بالكيفية الخاصة ولا يلزم من كون مطلق الدعاء جائزا جوازا ولذا قيدوا الكرامة بما اذا لم يكن معتادا وقد رضى به البانى تأمل (قوله) وفيه نظر كذا فى الفتح) لعله أشار الى أنه قد يقال ان سلب الأجر من انفع الموضع لا يجزى بفضى عدم العدة على ما عرف فى تقرير الاستدلال على فرضية النية بحديث ائمة الاعمال الخ) فينبغى كون الصلاة فيه مفسد الها فضلا عن الكراهة فكيف يصح قوله لجواز الاباحة الا أن يقال بفساد منتف بالاجماع فلا بد من التأويل بنفى الأجر الكمال وهو لا يستلزم ثبوت استحقاق العقاب أو يقال ان ذلك فى الموضوع لمجرد الأجر وهى قد وضعت أيضا لاسقاط حق الميت المسـ لم يسلب الأجر فيها ليدل على أن يمين الاباحة لجواز كونها مسقصة حق الميت من غير ثبوت أجر أو يقال ذلك لما يلزم اذا كان معنى الحديث سلب أجر الصلاة وهو غير لازم لجواز أن يكون معناه فلا أجر له بكونه صلى فى المسجد فالحديث لبيان أن صلاة الجنائز فى المسجد ليس فيها أجر لاجل كونها فيه تكفى المكتوبات فترأى

الصلاة باق وانما جاء الحديث لافادة سلب الأجر بواسطة ما يتوهم من ايقاعها في المسجد فيكون الحديث مفيد الاناحة للصلاة في المسجد من غير أن يكون لها فضيلة زائدة على كونها خارج المسجد وهذا الاحتمال الثالث برفع الكراهة مطلقا هكذا أفاده الشيخ أبو الحسن السندی في حاشية الفتح اه سندی **(قوله)** هل يقال ان من العذر ما جرت به العادة في بلادنا الخ لا يظهر كون ما ذكره عذرا فانه باندراص مصلى الجنابة لم يتعين فعلها في المسجد بل انه يصليها في منزل أو نحوه مما لا كراهة فيه ومن حضرها في المسجد لا يصليها فيه وان لم أن لا يفعلها في عمره تقديم المانع بل اذا امتنع الاجانب عنها في المسجد يكون ذلك سببا مؤثرا لعدم اقامتها فيه **(قوله)** مفيد للحياة قبله فلا يحسن التفصيل بعده نعم الترتيب مفيد للحياة الا أنه لا يفيد الا أصلها بقطع النظر عن كونها حياة مستقرة فيصح التفصيل بعده لانه في الحياة المستقرة والموت يفيد مطلق الحياة وهذا الاضرار فيه تأمل نعم عبارة الكنز أولى من حيث افادتها حكم ما اذا لم يستهل بدون سبق ما يدل على الحياة فان عبارة المصنف لا تدل عليه بخلاف عبارة الكنز **(قوله)** فالواجب دية الأذن أي اذا كان خطأ والافقية القصاص **(قوله)** انما وجبت الدية لالقصاص الخ جرى السندی على ما قاله الرضى **(قوله)** لكن قال في الشربلالية يمكن التوفيق الخ أي بين عبارتي من قال بغسل الغير التام ومن قال بعدمه لا بين صدر عبارة المجمع في التام من أن فيه خلافا وما قيل انه ليس فيه خلاف تأمل **(قول الشارح)** على خلاف ظاهر الرواية يعني أن ظاهر الرواية يقتضي أنه اذا واد ولم يستهل أدرج في خرقه بغير غسل ودفن بلا صلاة لان الغسل لاجل الصلاة ولا يصلى عليه اتفاقا فلا يغسل أيضا وهو قول محمد بن أبي بكر الخي لانه كالجزء ما لم يستهل ولا يصلى على الجزء وانما كان المختار قول أبي يوسف لانه لما كان نفسا من وجهه وجزءا من وجهه أعطى حظا من الشبهين ثم هذا الخلاف في نام الخلق أما فيما لم يتم خلقه فصاحب البحر جرح الى الاول وغيره الى الثاني اه من لسندی . قول الشارح لا يصلى عليه أي ولا يغسل لانه كالكافر سندی **(قوله)** وهذا يفيد تقييد المسئلة الخ أي تقييد قولهم انه يكون مسلما بأحد أمرين الاحراز يداننا وبتلك السبابة بالقسمه ونحوها بما اذا لم يسلم أحد أو يوافيه يكون مسلما تبعاله بدون توقف على شيء آخر **(قوله)** أقول لكن الذي في الصحاح وانما مور الخ ما في ضياء العلوم يؤيد كلام البحر ولفظه كما في السندی السبي انه سري أي المحمولون من بلدة الى أخرى اه وأيضاً قد ذكر صاحب البحر ما ل عبارة الضياء وليس في عبارة تماموس ما يدل على اشتراط النقل في السبي ولا عدمه تأمل **(قوله)** لان تأثير التبعية للمالك الخ في البحر واختلف فيما بعد تبعية الولادة فالذي في الهداية تبعية الدار وفي المحيط عند عدم البوين يكون تبعا لصاحب اليد وعند عدم صاحب اليد يكون تبعا للدار ولعله أولى فان من وقع في سهمه صبي من الغنية في دار اخرج يصى عليه ويجعل مسلما تبعا ليد وفيه نظر لان تبعية اليد عند عدم تكون في دار لاسلامه متفق عليه فلا يصلح مرجح لما في المحيط من تقدم تبعية اليد على الدار ثم قال لا وجه ما في الهداية لما نقله في كشف السر انه لو سرق ذمي صبي أو أخرجه الى دار الاسلام ومات الصبي ذاه يصلى عليه ويصير مسلما بتبعية الدار ولا يعتبر اذ أخذ حتى وجب تخليصه من يده اه ولم يحل فيه خلافا في روى ورد على ما في المحيط وان مقتضاه أن لا يصلى عليه تقديم تبعية اليد على الدار الا أن تكون على خلاف اه ويظهر من قوله لان تأثير تبعية للمالك الخ أخرى على ما في المحيط من تقديم تبعية ليد يعني - - - - - قال متوسي عنه البديعي في مسئلة انكشف غير معتبرة لوجوب التخليص

منها فلا يتم الاستدلال اهـ **(قول)** وعين الحامل عين الميت الخ ومن هنا ظهر أن عين الميت هو يسار النعش
 ويسار الميت عين النعش **(قول)** الشارح وصح أنه عليه السلام الخ فيه نظر لأن ابن الهمام قال روى
 ابن سعد في الطبقات بسند ضعيف أنه صلى الله عليه وسلم حمل الخ قال النور في الخلاصة واه الشافعي
 بسند ضعيف انتهى اهـ سندی **(قول)** أي عمارواه أبو داود الخ عبارة ط أوضح حيث قال بماروى
 عن علي رضي الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا بالقيام في الجنائز ثم جلس بعد ذلك
 وأمرنا بالجلوس والفظ لأجد اهـ **(قول)** باتباع الجنائز عبارة البخاري الجنائز وليس فيها زيادة
 قال على الاتباع الخ **(قول)** وينبغي لمن تبع الجنائز الخ في السندی ما نصه ونقل عن السيد الطاهر
 الأهدل أنه قال السنة وإن كانت هنا السكوت لكن قد اعتاد الناس كثرة الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم ورفع أصواتهم بذلك وهم أن منعوا أبت نفوسهم عن السكوت والتفكير في حقون كل أمة نبوي وربما
 وقعوا في غيبة وانكار المنكر إذا أفضى إلى ما هو أعظم منكرا كان تركه أحب ارتكابا لأخف المفسدين
 كما هو القاعدة الشرعية انتهى ملخصا اهـ **(قول)** ومقتضى المقابلة أنه يلحد الخ وتصدق المقابلة
 أيضا على اتخاذ تابوت ووضع في وسط القبر بدون شق ولا لحد وقد تعين هذه الصورة فيما إذا لم يمكن اللحد
 ولا الشق بالمعنى الذي قاله بأن كان لا يمكن حفر حفرة في وسط القبر **(قول)** الشارح ويسن أن يفرش
 فيه التراب **(قول)** الظاهر أن المراد من السنة الطريقة المعهودة بين الناس وكأله استحسانها بعض العلماء وبعد
 أن تكون سنة النبي عليه الصلاة والسلام لأن أرض المدينة لا تحتاج لذلك إلا أن ثبت ذلك اهـ رجتى
(قول) أي لأنه لا يعمل إلا بالنار) سندفع بما يأتي من الفرق بين الآجر والماسع مما ساء النار لكل
(قول) ولكن المؤمنون شهداء الله الخ يقال فيه ما قبل في الدعاء **(قول)** ولأنه مما ساء النار فيكره
 أن يجعل الخ أورد الامام جيد الدين على هذا التعليل بأن الماء يسخن بالنار ومع ذلك يجوز استعماله فلم
 أن أثر النار لا يضر وأجاب في غاية البيان بالفرق لأن أثر النار في الآجر محسوس في المشاهدة وفي الماء
 ليس بمشاهد اهـ **(قول)** الشارح عدد لبنات لحد النبي الخ قال الرجنى لعله من اللبن الذي وجد في
 جدار الحجرة الشريفة حين أعيد بعض ما تهدم منها كما في خلاصة الوفاء طول البناء ر ح من ذراع في
 عرض ذراع اهـ سندی **(قول)** وقيل لا يكره البناء إذا كان الميت الخ في روح البيان عند قوله
 تعالى أنما يريد مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله فعسى
 أولئك أن يكونوا من المهتدين من سورة التوبة ما نصه قال الشيخ عبد الغنى النابلسي في كشف التور
 عن أصحاب القبور ما خلاصته أن البدعة الحسنة الموافقة لمقصود الشرع تسمى سنة فبناء القباب على
 قبور العلماء والأولياء والنصحاء ووضع الستور والعمائم والثياب على قبورهم أمر جائز إذا كان المقصد
 بذلك التعظيم في عين العامة حتى لا يحتقر وأصاحب هذا القبر وكذا بقاد القناديل والشمع عند قبور
 الأولياء والنصحاء من باب التعظيم والاحلال أيضا للأولياء والمقصود فيها مقصد حسن ونذر الزيت
 والشمع للأولياء يوقد عند قبورهم تعظيما لهم ومحبة فيهم جائز أيضا لا ينبغي أن يمتنع عنه اهـ ثم رأيت
 المحشى ذكر في الكراهية عند قوله ولا تكرر الرتبة نحوه عن النابلسي فرأى أنه قد أقروا عليه **(قول)**
 الشارح ولو بالعكس الخ ودماغ الأرنب كنه يسقط الخ من حيا وميتا تجرب اهـ سندی **(قول)**
 وينظر وجهه) وجهه كما رأته بعض الأطباء خوفا من إصابة الكبد إلى هوى في الجهة اليمنى
(قول) لأنه براحي والميت) مقتضى التعليل المذكور أفضلية الاتباع ولولغير قريب الخ خصوصا

مطلب في بناء القباب على
 قبور العلماء والأولياء الخ

مع ما ورد في فضل الاتباع **(قوله)** قال في المغرب تعزى الخ وقال الطيبي أى من انتسب الى الجاهلية باحياه سنة أهلها واتباع سبيلهم في الشتم أو اللعن أو افتخار أو آباء ومنهم عى الكتابة تنكيلا له وتأديبا والمراد تنقيحه واليوم عليه فاذا كرواله مات عرفون من مثالب أبيه ومساويه صريحاً لا كناية كي يردع عن التعرض لاعراض الناس والافتخار بالآباء **(قوله)** من نصب ولا نصب في القاموس نصب كفرح أعياناً ونصبه وهم ناصب منصوب على النسب أو سمع نصبه الهم أنعبه وفيه أيضاً الوصب محركة المرض اه **(قوله)** في اليوم الاول والثالث عبارة البرزازی والساني **(قوله)** الشارح ويقرأ يس الخ ومن قرأ على قبر بسم الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع الله تعالى العذاب والضيق والظلمة عن صاحب القبر أربعين سنة كذا في الغرائب سندی وفيه أيضاً أنه رأى بخط جده أنه وجد بخط شيخه أن من كانت له حاجة فليذهب الى قبر صالح يوم الجمعة بعد العصر فليجلس جاثياً عند رأس القبر متوجهاً القبلة متوضئاً ويقرأ سورة الفاتحة مرة وآية تسمى مرة والزلزلة مرتين والتكاثر ثلاثاً والاحلاص عشر آيات فله الحمد آخر الجائية ثلاثاً ويكبر تكبير العيدين ثلاثاً وهي الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله الله أكبر الله أكبر والله الحمد ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم أولاً ثلاثاً وآخر سبعاً بهذه الصيغة صلى الله على محمد النبي الأئمة وآله كما هو أهلهم ويجعل ثواب ذلك لصاحب القبر ويسأل حاجته من ربه تعالى وحده ولا يقول يا صاحب القبر يا فلان اقض حاجتي أو سلمها لي من الله تعالى أو كن لي شفيعاً عند الله تعالى بل يقول يا من لا يشرك في حكمه أحد اقض حاجتي هذه وحيداً كما خيقتني وحيداً ويكرر هذه الكلمات سبعاً فان الله يحضر له روح صاحب القبر في تلك الساعة فيشفعه له ويقضى حاجته فانه من اجربات اه **(قوله)** بخلاف القبر لقوله تعالى الخ حفره لا ينافي الآية لنفعه في الجنة ولو غيره ط **(قوله)** فقد يوفق بأن ما عزم الامام الخ يبعد هذا التوفيق ماذ كره في القنية عن علاء الدين التبرجاني بأن لم وطى القبور كمنقله السندی اذ مقتضى الاثم كراهة التعريم وهو مقتضى كثير من الاحاديث الواردة في التهي كحديث ابن ماجه مرفوعاً لأن أمشي على جر أو سيف أو أخصف نعلي برجلي أحب الي من أن أمشي على قبر مسلم نقله السندی أيضاً **(قوله)** اذهوا كل من تسبيح السابس مقتضى ذلك أن في قطع السابس كراهة الا أنها أخف اذ فيه تسبيح ولذا قال أبو السعود وان كن يابساً لا بأس بقلعه **(قوله)** لشارح اأوصى بذلك وكذا اذا كان من عادة أهل ذلك ولم يوصهم بتركه لا يراض ذلك اه سندی

(باب الشهيد)

(قوله) راسه كله في الفتح بأن المرتقى الخ عبارة الفتح وأما ان ظهر من القم فقالوا ان عرف أنه من الرأس بن يكون صافياً غسل وان عرف أنه من الجوف فيكون من جراحة فيه فلا يغسل وأنت علمت أن المرتقى من الجوف فيكون عتاقاً فهو سود عبوساً الدم وقد يكون رقيقاً من قرحة في الجوف على ما تقدم في الشهادة فلم يرم كونه من جراحة حادثة بل هو أحد المحتملات اه وبهذا تعلم ما في عبارة المحشى **(قوله)** راسه أعلم أن من قتله للصرص في بيته الخ هذا ادعى أنهم أو بعضهم قاتلوه والاوجب القسامة على مثل هذه والنية على عواقبهم كالأبوة عو باسيوف وتفرقوا عن قبيل فان القسامة لا تسقط عن هؤلاء لم يمنع أن ياتى القتل على المتفرقين وعلى بعضهم فان ادعى كانت كسئلة الاصوص وكان متين شهيداً اه رجى اه سندی **(قوله)** وتماه في البحر عبارته بعد قوله بحمته وفيه افادة

أنه إذا لم يقدر على الأداء لا يجب القضاء فان أراد أن لم يقدر الضعف مع حضور العقل فكونه يسقط به القضاء قول طائفة والخيار وهو ظاهر كلامه في باب المريض أنه لا يسقط وإن أراد لغيره العقل فالمنع عليه يقضى ما لم يزد على صلاة يوم وليلة فتنى يسقط القضاء مطلقاً لعدم قدرة الأداء من الجرح اهـ وقد يقال إن مراده الأول وكون عدم القدرة للضعف لا يسقط القضاء على الصحيح هو فيما إذا قدر بعده أما إذا مات على حاله فلا يتم لعدم قدرته عليها بالأبناء **(قوله)** وهذا القيد مذكور في شرح الزيادات (الخ) أشار بالعزو لهذه الكتب لا اعتماداً وعدم الالتفات لما ذكره في الغاية بقوله لأنسلم أن الحمل من المصرع ليس راحة **(قوله)** أنه لا يكون مرتناً الصواب حذف لا **(قوله)** قلت يمكن جعل ما ذكره الرازي (الخ) هذا الحمل بعيد فان ظاهر قوله أشبهت أمور الدنيا بديل على أن الكلام في الوصية بأمر الآخرة وأيضاً ظاهر إطلاقهم الوصية بأمر الدنيا العموم والذاتالرجعي الفرق بين القلة والكثرة في غير العقود أما الوصية بأمر الدنيا والبيع فلا فرق بين القليل والكثير كما نقله عنه السندی **(قوله)** الشارح وكل ذلك في الشهيد الكامل فيه أنه ما ذكره من الشروط إنما هو في شهيد الدنيا أعم من كونه شهيد الآخرة أيضاً أولاً فلا ظهر تغيير هذه العبارة كان يقول وهذا كله في شهيد الدنيا أعم من كونه شهيد الآخرة أيضاً ولا تأمل

(باب الصلاة في الكعبة)

(قوله تأمل) لعله إشارة إلى أن الوصية تنفذ بشمول صورة المواجهة كما هو ظاهر **(قوله)** من التقدم على الامام عند اتحاد الجهة لم يظهر عدم صحة الاقتداء في صورة ما إذا قام المقتدى داخل الكعبة أمام الامام وهو خارجها وجهه لظهر المقتدى إذا الجهة مختلفة فان الامام إذا استقبل باب الكعبة مثلاً يكون مستقبل وجهه الباب والمقتدى مستدير لهما مستقبل لما قالها والله سبحانه وتعالى أعلم (٢)

(كتاب الزكاة)

(قوله) وصوابه اثنين وثلاثين (الخ) قال الرجعي المثبت مقدم على النافي وفهوم الناس متباينة في الكتاب العزيز اهـ سندی **(قوله)** لان الزكاة طهارة (الخ) وإذا قلنا انها طهارة للمال يقال حاشاهم أن يكونوا خدماً لأموالهم حتى يطهروها فهم أكرم الخلق على الله تعالى وأولاهم لأمالهم مع الله تعالى وإنما يشهدون ما في أيديهم من ودائع الله في أيديهم ببدلونه في أو أن بذله ويمنعونه عن غير عمله **(قوله)** هذا أنسب (الخ) الظاهر أن المراد بالطهارة النظافة عن سمة البخل وشمع النفس في المركز وفي المال أيضاً عن فناء أقوله عليه الصلاة والسلام حصنوا أموالكم بالزكاة وقوله ما تلف مال في بر ولا بحر المانع الزكاة فخرزوا أموالكم بالزكاة اهـ سندی ولعل وجه الانسبية هو موافقة تعبير أهل اللغة في تفسيرهم بالطهارة اهـ لكن تقدم أن الطهارة بمعنى النظافة عن الانداس حسبة كالانجاس أو معنوية كالعيوب فلم يظهر وجه الانسبية **(قوله)** والتماء أي الزيادة (الخ) في السندی لكن أشار في الفتح أن مصدر زكاة الزرع إنما جاء بلفظ زكاة بالهمز روز كواو يذكرون علماء اللغة زكاة في مصدره قال في الشهر بعد ما نقله عنه الآية في ضياء الحلو قيل سميت زكاة المائز كذا لان المال يزكوها أي ينمو ويكثر اهـ قال أبو الحسن السندی كذا أراد الرذ لكلام المحقق لكنه ليس بموجه أما أولاً فإنه ذكر في الضياء هذا

(٢) هذا آخر الجزء الأول
من تجرئة المؤلف رحمه الله

الكلام بصيغة التريض فلعل وجه تريضه هو ما ذكره المحقق من أن استعماله يزكو بمعنى ينمولا يستلزم استعمال الزكاة بمعنى التماء وأما تانيا فلان تسليم لغوى شيئا لا يستلزم صحته في نفس الامر فكون الزكاة بمعنى التماء لا بد في اثباته من النقل الصريح فيه ولم يوجد اه **(قوله)** الآن يقال ان السلطان أو عامله الخ فيه انه اذا أخذها العامل جبرالم بوجود التملك من المزكي مع أنها سقطت عنه بمجرد الأخذ حتى لو هلك في يده لا يطالب المالك بها تانيا ولو كان وكيله عنه ماسقطت بالهلاك وإذا اعتبر أنه وكيل عن الفقراء فاعماهو وكيل في الأخذ فلم يوجد تملك من المزكي في مسألة الأخذ جبراً وسيأتي في باب زكاة الغنم قيل قوله ولو خلط السلطان المال الخ لو أخذها الساعي جبراً لم تقع زكاة وفي مختصر الكرخي اذا أخذها الامام كرها فوضعهاموضعها أجزأ لأن له ولاية أخذ الصدقات فقام أخذه مقام دفع المالك وفي القنية فيه اشكال لان النية فيه شرط ولم توجد اه قلت قول الكرخي فقام أخذه الخ يصلح للجواب وفي البحر المقتى به التفصيل ان كان في الاموال الظاهرة يسقط الغرض لان للسلطان أو نائبه ولاية أخذها وان لم يضعها موضعها لا يبطل أخذها وان في الباطنة فلا اه وعلى هذا يدخل في التعريف زكاة السوائم اذا أخذها الامام قائم مقام دفع المزكي **(قوله)** فلا تجزئه عن الزكاة الخ لانه أداء واجب عن واجب آخر لكن لو فرض القاضي نفقة قريبة غير أصوله وفروعه مثلاً في أول محرم ثم مضى ودفع اليه المأمور بالانفاق في أول صفر أو آخره نفقة ماضى من وقت الغرض ناوياً به الزكاة عند الدفع والتملك يجزيه عنها لان نفقة الأقارب تسقط بعضى المدة ولو بعد القضاء لوقوع الاستغناء عما مضى كفي باب النفقة اه سندی **(قوله)** أما اذا احتسبه من الزكاة فيجزيه هكذا المنصوص لكن اذا احتسب ما دفعه من الزكاة وقلنا بالاجزاء يقال ان المنفعة لم تنقطع عن المزكي من كل وجه اذ قد سقط عنه النفقة المفروضة تأمل **(قوله)** خلافاً للثاني وقول المصنف لا وجود لذلك في نسخ الشارح أقول يوجد بعض النسخ هكذا الا ان حكم عليه بنقصتهم مضمرات خلافاً للثاني برأية **(قوله)** قلت هذا اذا كان الخ وقيل لا خلاف بينهما في الحقيقة لان مراد أبي يوسف الاطعام على سبيل التملك اه سندی عن البدائع **(قوله)** الشارح لا اشتراط النية الخ وانما ترك هذا القيد في سائر العبادات لعدم انجاس وكونها لله تعالى معلوم فلا حاجة اليه فيها بخلاف الزكاة فان لها انجاساً من غيرها كالهبة فلا بد منه تبرر سندی **(قوله)** لاجل امتثال أمره تعالى فيه أن هذا كناية عن الاخلاص لالنية **(قوله)** وعن الثاني أنه يعتبر الخ وفي الشربلالية الصحيح اشتراط الافاقة أول السنة لان عقاد الحول وآخرها لا يخطب بالأداء اه سندی **(قوله)** وأما ما في القهستاني من قوله فتجب الخ فديقال ن ما في قهستاني موافق لما قدمه عن البوسى والبسنى من أنه لا يكلف أداء العبادات واذا زال العتة توجه عليه ان خطاب بالأداء محال وبقضاء ماضى والظاهر أن قاضيان ذكر ذلك في غير فتاواه وفيها في غير عمد المحل **(قوله)** ثم كما شرط الوجوب الخ الظاهر أن المراد بسقوطها بالردة والموت عدم ثبوت فعلها منه بعد عهدها لأن ذمته برئت منها ولذا الواسم وجب عليه أداء زكاة وجبت زمن اسلامه ويجب عليه الوصية بالزكاة المذكورة في حال حياته فالمراد أنها لا تؤخذ من تركه لفقد النية ولا يعتد بنقضها حال ردة لعدم صحة نية المردة **(قوله)** أقول ولا حاجة الى ذلك الخ يؤيده ما ذكره ط عن الحموي من أن الن هو سبب ومات النصاب هو الشرط **(قوله)** أى النصاب المملوك الخ فيه أن السبب انما المطلوب لا نصاب المملوك كما يدل على ذلك ما نقله عن البدائع وما يأتي من أن النصاب

شرط **(قوله)** لا حاجة الى قوله تام وفيه نظر (الخ) وأيضا ذكره محتاج اليه ليخرج ما تقدم من المفقود
 ونحوه **(قوله)** فهو مشكل (الخ) يندفع الاشكال بما قاله الفهستاني في تفسير المال في قوله لا تجب
 الاعلى حرم مكلف مال الخ أي قادر على التصرف على وجهه لا يتعلق بذلك تبعه في الدنيا ولا غرامة في
 العقبى كما في الكرماني اه فانه بتصرفه فيه يلزمه قيمته فلم يكن قادرا على التصرف الا بالغرامة وأيضا
 لما كان مستحق الضم كان بمنزلة العدم وأيضا في الجواب الزكاة تقرير للعقد والمطلوب فسحبه تأمل
(قوله) لما في السراج (الخ) كلام السراج فيما اذا وجد المالان ولا مانع من صرف الدين لما لا زكاة فيه
 عند عدم غيره لانه يباع بالدين فالاطهر ما في السندي من أن المراد بالغير ما تجب فيه الزكاة أو لم تجب
(قوله) والتقييد بالانفصال غير لازم الظاهر أنه قيد لا بد منه لزوم زكاة المغصوب المخلوط اذ لو لم
 يكن له غيره منفصل عنه لا تجب الزكاة الا بقدر غير المغصوب ان بلغ نصيبا لا في قدر المغصوب لاستغاله
 بالدين **(قوله)** قلت لاشك أيضا على القول (الخ) لكن على القول بان الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة
 لافي الدين تكون مسئلة الكفيل خارجة بما يأتي من قوله وفارغ عن حاجته الاصلية **(قوله)**
 وقع عن الزكاة (الخ) قلت ما لم يكن المدفوع له هاشميا أو مولاه فان كان هاشميا كان للتصدق أن يرجع
 على الهاشمي ويسترد منه درهمين وتصفوا بدفعه الى آخرنا وبإزالة الزكاة اه سندی **(قوله)** ولو نذر مائة
 مطلقة (الخ) قال المقدسي وفيه بحث لاننا لنعيننا تعيين الناذر الدرهم اه قلت ومراعاة أن يكون
 النذر المطلق والمقيد متحد الحكم فعليه أن يتصدق في كل من الصورتين بدرهمين ونصف عنده ولا
 يحتسب فيما تصدق لكن المسئلة لما كانت منصوصا عليها بما يقال ان هذه مستثناة من كلية الغاء
 تعيين الناذر الدرهم فتأمل سندی وانظر ما نقله هنا وما ذكره الشيخ فيما يأتي من أنه اذا نوى بالتصدق
 بالكل نذرا أو واجبا آخر يصح ويضمن الزكاة **(قوله)** أي بانواعها (الخ) سبأ في الظاهر أن على القاضي
 الزامه بالتكفير دفعا للضرر عنها بضرب أو حبس فلا يظهر التعميم بالنسبة لكفارة الظاهر اذ لها مطالب
 من جهة العباد وهو القاضي وقديقال القاضي وان طالبه بالتكفير لانه لا دين عليه قبل القران
 لعدم الخنث الذي هو الشرط وان كان السبب موجودا وهو الحلف **(قوله)** فيكون الثمن ديناً على
 البائع هو وان كان ديناً عليه لانه مملوك له فاذا كان قائما وحال عليه الحول وعنده ما يني به يجب
 عليه زكاته فاجبا عليه ليس منافيا لتنزيله بمنزلة الرهن تأمل ثم ان وجوبها على البائع انما هو على
 القول بان المستقرض يملك القرض بمجرد الاخذ لا على ما قاله أبو يوسف من أنه لا يملكه به بل هو باق بعد
 الاخذ على ملك مالكه ولا يصير ديناً الا بصرفه في شؤنه **(قوله)** وهو مستحق الصرف اليها أي بالفعل
 وهو محل ما قاله ابن ملاء **(قوله)** لكن يحتاج الى الفرق (الخ) قديقال في الفرق ان أدا عين
 الكفارة وما عطف عليه ليس من الحوائج الأصلية بخلاف ما يدفع عنه الهلاك تحقيقا أو تقديرا
 فانه أقوى ولا يلزم من كون المشغول بالثاني كالمعدوم أن يكون الاول كذلك نعم يحتاج للفرق بين
 ما هنا وما يأتي في الحج والاطهر أن يقال ان ما أمسكه من التقصود لصرفه فيما يدفع عنه الهلاك تحقيقا
 أو تقديرا في وجوب الزكاة فيه اذا حال الحول عليه بدون صرفه لها فيه اختلاف الروية **(قوله)** أي
 طلب التمسك الظاهر أن السنين وتنازع رائدان لا لطلب **(قوله)** وضاعرة لا فرقة (الخ) فان
 ما ذكره من العلة دال على أن الدراهم الرهن لا تجب زكاتها بعد الاسترداد **(قوله)** فان البقاء أسهل
 مقتضى كون البقاء أسهل أن يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء فلا تظهر الاولوية تأمل ومراعاة

انه مانع من ابتدائه مع عدم سهولته فبالاولى أن يمنع من البقاع مع سهولته **(قوله)** أى لانه اذا دفع من الغنم واحدة الخ) أى وصرفناه الى الابل **(قوله)** ان كان من غرض المشتري الخ) وكذا اذا كان غرضه بيعها استقلالاً لانها حينئذ عرض تجارة وقوله والا فلا أى بان كانت لحفظ الدواب **(قول الشارح)** أقرب بعدا عند قوم **(قوله)** أشار بقيد الاقرار الى أن حجة الاقرار دون حجة البيعة فلو وجد بيعة شهدت له على أصل الدين بعد ما جحد المدينون وجبت عليه زكاة ما مضى كما أشار اليه فوجاه سندی **(قوله)** المصادرة أن يأمره الخ) أو المصادرة ما يأخذه السلطان بدون حق والمراد بالمغصوب ما غصبه غير السلطان وهذا يمكن استخلاصه فلم يكن ضمرا الا عند فقد البيعة وهذا أوضح مما قاله الحلبي رحى **(قوله)** لا يصح عند أبي حنيفة الخ) وعند محمد المال على المفلس بالتشديد ليس نصا فلا تجب زكاته عنده ولا يشترط التغلبس عنده على ما قاله الكرخي اهـ من الفتح **(قوله)** ولان القاضي الخ) مقتضى ما ذكر من التعليل لقول محمد أنه لو كان له بيعة يعلم قبولها وعدل القاضي ونظره بالخصومة بين يديه أن تجب الزكاة عليه عنده **(قوله)** ذكر في النهر أنه ينبغي جعله من النية الخ) لا يظهر جعله من النية دلالة اذا اشتراه بنية النفقة اذ مع التصريح بنيةها لا وجود للدلالة **(قوله)** قال في التتارخانية الا اذا وجد الاذن أو أجاز الخ) المتبادر من عبارة التتارخانية أنهم أجاز الخلط وحينئذ تكون مطلقة غير مقيدة بما قبل الدفع للفقر وذلك أن الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة فبالاجازة بعد الدفع تبين أنه دفع الزكاة من ماله وما والظاهر أن اعتبارها هنا مبني على القول باسم التحق الافعال كالاقوال لا على أنها تلحق الاقوال فقط وكان المحشى فهم أن المراد اجازة الزكاة حتى يتم التقيد بما قبل الدفع للفقر وهو خلاف المتبادر على أنه لا يقال أجاز الزكاة قبل الدفع بل يقال اذن أو أمر ثم ان قوله لكن قد يقال الخ فيه أنه انما أذنه بالدفع من ماله لا من مطلق مال فالتضرع عدم بقاء الاذن بهلاك المال بالخلط وقد كروا أن النقود تتعين في الوكالة قبل القبض وبعده كما نقله المحشى عن الاشياء في البيوع **(قوله)** فجزئ الخ) اذا لم يخلط أصلاً أو خلط باذن الموكلين ثم دفع الفقراء **(قول الشارح)** اذا قال ربه اضعها الخ) هذا مخالف لقاعدة أن المعرفة لا تدخل تحت النكرة فان المخاطب معرفة وقد تدخل تحت النكرة وهو حيث شئت **(قول الشارح)** اذا نوى زكاة الخ) انظر هذا مع ما قدمه المحشى عند قوله بخلاف دين نذر وكفارة الخ) فانه فيما سبق صحح نية النذر فيما عدا حصة الزكاة حيث قال فيما لو نذر أن يتصدق بمائة من مائتيه ولو تصدق بكل المائة للنذر وقع عن الزكاة درهمان ونصف لتعيينه بتعيين الله تعالى فلا يبطله تعيينه ولو نذر مائة مطابقة فتصدق بمائة منه نذر يقع درهمان ونصف لزكاة وينصدق بمثلها للنذر **(قوله)** ولو أبرأه عن البعض الخ) هذه المسئلة خلافية بينهما أيضا كما يفيد ما نقله السندی عن الخانية بعد هذه المسئلة بقوله ولو وهب خمسة من المائتين ولم ينو شيئا قال أبو يوسف لا تسقط زكاة الخمسة وكذا لو وهب من المائتين مائة وخمسة وتسعين وبقي عليه خمسة لا يسقط شيء من الزكاة في قول أبي يوسف ولو وهب من المائتين مائة وستة وتسعين سقط عنه من الزكاة درهم ويؤدي الأربعة وعلى قول محمد سقط عنه زكاة ما وهب وان وهب خمسة سقط زكاة خمسة وهو من الدرهم وان وهب مائة سقطت عنه زكاة المائة وان وهب النكاح ولم ينو شيئا أو نوى التطوع سقط زكاة الكل اهـ **(قوله)** فتصير خمسة الخ) بل الصور ستة والله دأى ديننا فلما كان يكفر من دين سيقبض أو عن دين لا يقبض أو عن عين وكذلك يفسد ما أدى عين **(قوله)** وما أطلق الشارح الخ) أى لهذا التعليل المفيد حمل المسئلة الأولى

على ما اذا كان المؤدى عنه ساقطاً أطلق الخ فالمرادين لا يقبض فيها ما يفيد التعليل ولقوله بعد
 سيقبض وعبارته ط أطلقه يعنى الدين والم ادين لا يقبض والى التقييد يشير الشارح بقوله
 بعد وعن دين سيقبض اه (قول الشارح أى واجب على الفور) يحتمل أن يراد بالواجب فى كلام
 الشارح الفرض وعليه يكون فعلها بعد وقتها قضاء (قوله) وقد يقال المراد أن لا يؤخر الخ) أى
 الى مضيه حتى يتم له الاستدلال بما فى البدائع (قول الشارح) وهى أنه لدفع حاجته لا لا يخفى على من
 أمعن التأمل أن المعنى الذى قيل أنه يقتضى الوجوب لا يقتضيه لجواز أن يثبت دفع الحاجة مع دفع كل
 مكلف متراخياً اذ بتقدير اختيار الكل للتراضى وهو بعيد لا يلزم اتحاد زمان أداء جميع المكلفين
 فتأمل اه سئدى عن الفتح (قوله) فلو دفعه لا رآه الخ) القصد بقول الشارح مجتنب ما فيه
 الزكاه أن وجوبها انما هو فيما اذا كان البدل من جنس مالها فهو احتراز عما لو باعه بأرض عشرية
 أو خراجية وليس احترازاً عما لو جعله مهراً أو نحوه مما ذكره ط فانها انما هى فى البدل ولا يتوهم
 وجوبها فى بدل المهر ونحوه حتى يكون لا احتراز عنه (قوله) ونظير ذلك المقيم الخ) عبارة الزيلعي
 ونظيره المقيم والصائم والكافر والعاقبة والساعة حيث لا يكون مسافراً ولا مفطراً ولا عاقبة ولا مسلماً
 ولا ساعة بمجرد النسبة لان هذه الاشياء عمل فلا تتم بالنية ويكون مقيماً وصائماً وكافراً بالنية لانها ترك
 العمل فتمها اه تأمل (قول الشارح) أو اجارة (قوله) فعقد الاجارة من عقود التجارة لان المنفعة
 فيها مال حكماً (قوله) يصح عنده لا عندهما) فى العبارة طلب ظاهر (قوله) انه لو زرع البذر فى أرضه) أى
 غير الخراجية والعشربة كأن زرعته فى حقل داره أو فى أرضه المشتراة من يده المال على ما يأتى فانه
 لاخراج عليه على ما فيه

(باب الساعة)

(قوله) فيه تسميون) أى تزعون دوابكم فهو من الاسامة (قوله) لا تكون ساعة بجر) قد يقال هى
 وان لم تكن ساعة بالنقل الا انه لا مانع من الكسر وتكون خارجة بقيد المباح اذا جرن على أن الكلا
 شامل للمنفصل على حسب ظاهر القاموس (قوله) فلم يقيد الخ) هو وان لم يقيد فى عبارته فقيه
 بما فى عبارة المغرب مما يفيد التقييد فانه يشير الى أنها لا تكون ساعة الا اذا أكلته من محله
 (قوله) لعل وجهه منع شموله لغير المباح الخ) فيه نظر فان الرعى بالكسر الكلا ولم يقيد بالمباح فى
 عبارتى المغرب والقاموس فهو شامل للملوك ولا بد من التقييد به وان كان المراد به فى الحديث المباح
 (قوله) فقد أفاد أن كلاً الخ) المتعين فى عبارة البدائع المذكورة من قوله كونه معدلاً لاسامة الدر
 والنسل ومن قوله اذ به يحصل النسل أن المتعبر بالاسامة للدر والنسل وليس فى كلامه ما يقضى بان الزكاة
 منوطة بالاسامة لاجل التماسا للسمين كما ادعى الحنشى فالمتعين أن مامشى غيره روية أخرى وكونه
 فى صدد كلام واحد لا ينافى أنه مشى على غير ما جرى عليه غيره تأمل وقال السئدى بعد جواب خلجى
 ولا يخفى أن المذكور وان أسيت للزيادة والسمين لكن المقصود الاصلى منهما ا. التجارة وأما وقد
 علمت أن ما كان للتجارة ليست بساعة فتعين أن يكون التسمين لاجل اللحم وصاحب ابدائع روايتان
 كما نقله عنه فى البحر فالاولى حمل كلامه على اختلاف الرواية قال الزجنى وقد صرحوا فى ركاز
 انشيل أن فى المذكور لخلص والانات لخلص روايتين وحموا عدم لوجوب فى المذكور وواجوب

في الاثاث فليحمل ما هنا عليه الى آخر ما ذكره ولو حمل المحشى اللحم على ما ذكره وجعل كلام البدائع متعرضا لكفاية الاسامة للدر والنسل وانه ساكت عن كفاية الاسامة للسمن كما فعل الزيلعي لكان أولى في دفع المعارضة اذ عليه لا يكون كلامه فيه تعرض لعدم كفاية الاسامة للسمن وهذا على تسليم أن المسئلة ليس فيها روايتان وقد ذكر في البحر عن البدائع والمحيط أنه لا فرق بين كونها كلها انا أو كونها كلها كورا أو بعضها كورا وبعضها كورا واما تأمل (قوله أي ترك أصحاب المتون الخ) أي فثبت كرواحكم الاسامة للتجارة والحمل والركوب يكون قصدهم في التعريف الاسامة لغير ذلك فيشمل الاسامة للدر والنسل والاسامة للسمن فيكون ما ذكره الزيلعي والمحيط ملحوظا لهم تأمل (قوله لايزول به اسم السوم الخ) لان أصحاب الاموال لا يجحدون بدامن أن يعلفوها أو ان البرد والتلج فيجعل الاقل تبعا لاكثر كافي الخواشي البعقونية اه سندی (قول الشارح لعدم المالك) فيه أنها لا تخرج عن الملك عنده بما ذكر نعم لو كان الوقف محكوما به خرجت على قوله والظاهر أن الاحسن التعليل بانها لم تسم للدر والنسل بل لغيرهما فاشبهت ما لو أسييت للركوب نعم لو وقعها لا تنفعا بدها ونسلها ولم يحكم به ثم أسامها لذلك تجب الزكاة فيها على قول الامام كما هو ظاهر

(باب نصاب الابل)

(قوله وبيان في البحر) عبارة البحر ومعرفة ذلك أن ينظر الى الشاة الوسط كم هي من بنت المخاض الوسط فان كانت قيمة بنت مخاض وسط خمسين وقيمة الشاة الوسط عشرة تين أن الشاة الوسط خمس بنت مخاض فوجب في المهازيل شاة قيمتها خمسة خمس واحدة منها وان كان سدسها فسدس وعلى هذا قياسه وان كان لا يبلغ قيمة كلها قيمة بنت مخاض وسط ينظر الى قيمة أعلاهن فيجب فيها من الزكاة قدر خمس أعلاهن فان كانت قيمة أعلاهن عشرين فخمسه أربعة فيجب فيها شاة تساوي أربعة دراهم وان كانت قيمة أعلاهن ثلاثين فخمسه ستة دراهم لانه لا يوجد لاجباب الشاة الوسط لانه لعل قيمتها تبلغ قيمة واحدة من العجاف أو تربو عليها فيؤدي الى الاجحاف بآرباب الاموال فأوجبنا شاة بقدرهن ليعتدل النظر من الجانبين وكذا في العشرة يوجب شاة بقدرهن الى خمس وعشرين فيجب واحدة من أفضلهن وتعام تفرعات العجاف في الزيادة والمحيط اه وفي البحر عند قول الكثر ويؤخذ الوسط نقلا عن الفتح أن الادلة تقتضي أن لا يجب في الاخذ من العجاف التي ليس فيها وسط اعتبارا أعلاها وأفضلها وقد مناعهم خلافه في صدقة السوائم انتهى ونحوه في القمستانى لكن سيأتى أن اعتبار الوسط انما هو فيما اذا اشتمل المال على انواع الثلاثة واثنين وقد عقدت في كل من الفتح والسراج فصلا في الزكاة العجاف وكيفيتها (قوله وبنود) هو ثلاثة أبعرة في العشرة أو خمسة عشر أو عشرين أو ثلاثين أو مائتين والثنتين والتسع مؤنث ولا يكون لامن ثلاث وهر واحد وجمع أو جمع أو واحد بجمعه أذواد اه قاموس (قوله لنوق الخواص) لنصاب الخواص أي الحرامل حتى يناسب قوله الواحدة خلفه وفي البناية سمي به لان ما حملت بعده وهي ما خضيقا شفتيها من الخايل مخاضا أي أخذها وجمع الولادة أولانها لحقت بالمخاض من التوت والخايل من الخواص أيضا لنوق الخواص واحدة خلفه اه (قوله لوفوع الخلاف) أي لعدم اتفاق النواصب في ذلك فصار في ذلك على المائة والعشرين والاختلاف بينهم (قوله فيها) أي في المائة والعشرين من المائة والعشرين كما ينمده قوله عندنا ولو قال لوفوع الاختلاف

فيا بعد المائة والعشرين لكان أصوب **(قوله)** لان مقتضى الاستئناف الخ لم يظهر هذا التعليل متجا للعطف بنم دون الواو

(باب زكاة البقر) **(قول الشارح)** وعليه الفتوى بحر **(واعتمد صاحب الهداية والكز والمصنف على أنه يجب فباذا بحسابه ونقل ابن فرشته أن الفتوى على قوله وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجب في الزيادة شيء حتى يبلغ نحسين ثم فيها مسنة وربيع وأولئك تباع وفي الغاية الصحيح من الروايات رواية الحسن في المسئلة ثلاثة أقوال مصححة اه سندی وحيث اختلف التصحيح لا يعدل عن ظاهر الرواية وهو ما مشى عليه المصنف**

(باب زكاة الغنم) **(قوله)** علة مقدمة على معلولها أو علة لما يقيد به ما قبله **(قوله)** جمع ضائن كذا في القاموس عبارة القاموس جمع ضائن وما عزاها **(قوله)** إلا أنها يجوز بالجدع عبارة ط أي أنها يجوز منهما لكن يختلفان من حيث أن الجدع من الضأن يجزئ لامن المعز اه وهي أولى من عبارته تأمل **(قوله)** وذ كرا لا قطع الخ الظاهر أنه المراد بعبارة المصنف **(قول الشارح)** وصرته أن يعوت كل الكبار الخ **(وصورة)** أضاف في شروح الهداية بما لو اشتراها أو وهبته هل ينقد الحول أو لا فعلى قول أبي حنيفة ومحمد لا ينقد وعلى قول الباقيين ينقد حتى لو مال الحول من حين ملكه نجب الزكاة اه **(قوله)** أي خص صاحبان العفو بها الخ فعلى هذا أبو يوسف مع الإمام في أن الزكاة تتعلق بالنصاب فقط ومع محمد في قصر العفو على السواثم اه أبو السعود **(قوله)** ومقتضى ما مر الخ يحمل ما مر على ما إذا هلك بعض النصاب وبقي بعضه الذي ليس بنصاب وما هنا فيما إذا بقي بعد الهالك نصاب **(قوله)** الأصوب الأقراض إذا القرض اسم لما تعطيه لتتقاضاه فهو اسم للعين لا للفعل لكن فديقال أنه في الأصل مصدر ففعل الشارح أطلقه على المعنى المصدرى **(قوله)** وقيدته في الفتح الخ لم يظهر وجهه وم تقييد الفتح اذ بدل مال التجارة إنما يكون لغيرها بنيت كخدمة في العبد والبس في الثوب وعند عدم النية يكون لها تأمل **(قوله)** الأولى اسقاط قوله الخ ما ذكره من استبدالها بغير سائمة يفهم حكمه من كلامه بالأولى **(قول الشارح)** ولو كله جيداً جيداً الذي كتب عليه السندی بعد قوله ولو كله جيداً جيداً مناصه إلا الحوامل فلا يؤخذ منها حامل كذا نقله الشافعية وقواعدنا لاتأباه قليلاً راجع اه **(قوله)** حصتها من الثمر عبارة البحر والتمر العشر فوضوع عبارة الظهيرية العشر وليس "كلام فيه فلا يتم قول البحر وهذا يقتضى الخ فيبقى حينئذ كلام المصنف على إطلاقه نعم تقيده عبارة المعراج إلا أنه مخالف للدليل السابق المانع من أخذ الخيار والظاهر بقاء الوسط على إطلاقه والمزاد به وسط المال المركب وهو صادق بما اشتمل على نوعين أو ثلاثة أو نوع واحد وقديقال ان ما في الظهيرية وإن كان في العشر إلا أن الزكاة تغرس عليه وقول محمد بأخذ الوسط عند اجتماع الثلاثة يفيده بطريقتين مقابلة أن الإمام يقول بأخذ العشر من كل منها وأنه يؤخذ الجيد إذا كان الموجود جيداً فقط فتم استدلاله بعبارة الظهيرية **(قوله)** فإنه قال وأداء القيمة الخ فان مفهومه أنه لا يجوز دفع غير القيمة مع وجود المنصوص عليه لكن معلوم أنه إذا دفع الأدنى مع الفضل أو دفع الأعلى واسترد الفضل يكون دفعاً بالقيمة أيضاً وبذلك عبارة الهداية وذلك أنه بعدما ذكر نحو عبارة المصنف قال وهذا يثبت على أن أخذ القيمة في باب الزكوات جائز عندنا وقال في البناية أي وهذا المذكور من أخذ الأدنى ورد الفضل أو أخذ الأدنى واسترد الفضل اه وبذلك أيضاً قول الشارح لأنه دفع بالقيمة **(قوله)** والفرق فلا مام أن

ثمن الخ) في الجعلان الفطرة انما تجب بسبب رأس بمونة ويلى عليه دون المالبسة الا ترى انها تجب
 عن اولاده الاحرار والثن بدل المالبسة والعشر انما تجب بسبب أرض نامية لا بالخارج فلم يثبت الاتحاد
 حتى لو باع الارض النامية لا يضم ثمنها الى ما عنده عند أبي حنيفة اهـ والذي في الفتح وانفقوا على ضم
 ثمن طعام أدى عشره ثم باعه وثن أرض معشورة وثن عبد أدى صدقة فطره أو ما عندهما فظاهر وأما عنده
 فلان البدل ليس بدل المال الزكاة لان العشر لا يجب باعتبار الملك ولهذا يجب في أرض الوقف والمكاتب
 والفطرة لا تتعلق بالمالبسة ولهذا تجب عن ولده اهـ (قوله الاخذ ليس قيد الخ) كون الاخذ ليس
 بقيد انما يظهر في عبارة الكثر وهي ولو أخذنا الخراج والعشر والزكاة بغاية لم يؤخذ أخرى لافي عبارة
 المصنف وهي قوله لا إعادة الخ فانه اذا لم يأخذ وامنه سنين وهو عندهم يجب عليه الاخراج بنفسه وتكون
 ذمته مشغولة فيما بينه وبين الله تعالى وان كان العامل ليس له ولاية الاخذ لان الجباية بالحماية تأمل
 (قوله ويفهم من كلام الشارح أنه الخ) ما ذكره الشارح عن التجنس آخر بقوله وفي التجنس المفتى
 به سقوطها في الاموال الظاهرة يفيد أن فيها الخلاف أيضا (قوله من أن الدين لا يمنع) كذا في نسخة
 الخط وحقه حذف لا النافية (قول الشارح وقوله أرفق) أي بالفقراء اهـ سندی (قوله فافاد بقوله
 الخ) ويفيد أيضا أن المال اذا كان كله خيئا تجب زكاته اذا كان له نصاب يوفي دينه وهذا يخالف
 ما ذكره عن التهر (قوله لكن لا يخفى الخ) قد يقال انه مخير في صرف الدين الذي وجب بالخلط الى
 انصاب أو الى الاموال التي ملكها بالخلط فاذا صرفه الى النصاب وجبت في المخلوط فلا يتعين كون
 الاموال المخلوطة مصر وقالها واذا لم تميز الاموال المغموسة عن النصاب المملو له لا تجب عليه بمقدار
 المغموس وتجب في الزائد تأمل (قوله وقال وهو قيد حسن) على هذا التقيد لا يظهر لقول التهر
 وغيره هذا اذا كان له مال الخ فائدة اذ تجب عليه مع البراء أو الصلح بدون هذا القيد نعم لهذا التقيد فائدة
 بالنسبة لاطلاق وجوب الزكاة في المال المخلوط بدون التقيد بما اذا كان له مال يوفي دينه كعبارة
 المصنف (قوله عن القنية والبرازية الخ) ما ذكره عن القنية والبرازية لا دخل له في رد جواب شيخه فان
 موضوع المسئلة ما اذا خلط المغموس بما لا ما اذا كان الكل خيئا وعبارته في حاشية البحر وقديجاب
 عن أصل الاشكال كما فاده شيخنا بان ما غصبه السلطان وخلطه بماله ان كان أصحابه معلومين فلا كلام
 في وجوب ضمانه لهم وعدم وجوب الزكاة عليه بقدره قبل أداء ضمانه وان كانوا غير معلومين فعليه زكاته
 لانه صار ملكه بالخلط وهو وان كانت ذمته مشغولة بقدره لكن هذا البس له مطالب من جهة العباد في
 الدنيا فلا يتبع وجوب الزكاة له لكن سيد كر المصنف أن الظلمة بمنزلة الغارمين والفقراء حتى قال محمد بن
 سلمة يجوز دفع زكاة ثلثي حرامان وقد كرهوا شيخان لو أوصى بثلث ماله للفقراء فدفع السلطان الجائر سقط
 اهـ فكونه فقيرا يجوز دفع الصدقة ليه ينافي وجوبها عليه نعم يأتي تحقيق مسئلة من له نصاب سائمة
 لا تساوي مائتي درهم ثم يحل له أخذ الزكاة مع وجوبها عليه وكذلك ابن السبيل له أخذ الزكاة مع وجوبها
 عليه في ماله الذي في بلد (قوله فيه دفع الخ) الاوضح انه تقيد بما في الظهيرة كفا في ط وكونه دفعا
 عسي ان يعيد من العبارة مع ما رده عليه من الاسدراك الذي ذكره (قوله اذا استبرأ الخ) تقدم أيضا أن
 زكاة تجب اذا كان عنده ما يوفي دينه مع أن خبثه لم يزل (قوله وقوعها زكاة) لان الدفع الى الساعي
 لا يزيل المنة اهـ بحر (قوله وهذا اذا الخ) أي أراد في الخانية بقوله لا يجوز ثمن الجواز عما نوى
 محجب عن غيره لا يصح عنه وعمافي ملكه في الحول الثاني (قوله وقيد في البحر الخ) وذلك أنه قال بعد

مسئلة الخانية المذكورة والتكلم بكافي النهر وكذا لو كان له ألف درهم بيض وألف سود فجعل خمسة وعشرين عن البيض فهلك البيض قبل تمام الحول ثم لم يزل كاه عليه في السود وكذا عكسه وكذا في الدراهم والدنانير ثم قال وقيدنا ليكون الجنس متحد الان الخ فانت ترى أن هذا التقيد انما يناسب المسائل المذكورة في البحر لا المذكورة هنا (قوله ولا يصح ارجاعه الخ) لامانع من ارجاعه الى الصورة الثانية أيضا لعللة المذكورة لها وقوله بعد الخ روج قبل الادراك ليس فيه ما يدل على ارجاع التشبيه لخصوص الاولى فانه بعد وجوده قبل ادراكه بمنزلة وجود النصاب فكما يصح التججيل لنصب فيه يصح تججيل العشر لما تخرج أرضه في هذا العام مع وجود الزرع فيها بشرطه المذكور (قوله حتى يثمر الخ) في الخانية فادابلغ الكرم وأثمران كانت قيمة الثمرة تبلغ عشرين درهما أو أكثر كان عليه عشرة دراهم وان كانت أقل من عشرين درهما كان عليه مقدار نصف الخارج وان كان نصف الخارج لا يبلغ قفيزا ودرهما لا ينقص عن قفيز ودرهم لانه كان متمكنا من زراعة الارض فلا ينقص عما كان ومن كان له أرض الزعفران فزرع فيها الحبوب كان عليه خراج الزعفران وكذا اذا قلع الكرم وزرع فيها الحبوب كان عليه خراج الكرم اه نقله السندی (قوله لامانع من النسبة الخ) نعم لامانع من النسبة الى القبيلة لكن النسبة وقعت في كلام المصنف لأبي القبيلة فالمناسب جعل المسبوب اليه هو الاب وحذف ابن مراعاة الواقع في كلام المصنف لكن بنو تغلب علم على هذه القبيلة وهو مركب اضافي فيصح النسبة اليه وتكون بالنسبة للضاف اليه ولا يتعين أن تغلب من النسبة للضاف اليه بل هي من النسبة للقبيلة تأمل (قوله مكر مع قوله الخ) يدفع التكرار بصرف ذلك الى أموال بني تغلب بقرينة السياق يعني فيعاملهم معاملة المسلمين اه سندی

(باب زكاة المال)

(قوله الذهب) في السندی انما سمى به لكونه ذاهبا بلا بقاء فمستأنى قلت وقد ذكر الاطباء أن استعماله ككلام مذهب الغم وموجب التفريق وكذا الدائمة النظر اليه ولقد أخبرني من أثق به أنه حج وكان مبتلى بالخلفان فكان يخرج المشاخص المعدة للانفاق وينظر اليها ففسكن قلبه من الحركة فقلعه انما سمى بذلك لانه مذهب الهموم اه (قوله ولو أربعة جيدة الخ) أي عن خمسة رديئة (قوله كما لا يخفى الخ) لانه يطلق على المضروب وغيره (قوله تكرر مع قوله من ذهب الخ) قد يقال لا تكرر ويحمل الاول على بيان النصاب فقط واشتاق على التخيير فانه لا يعلم من الاول أن التقويم يكون من أيهما تأمل وانظر السندی فانه أبدى ما فيه الكفاية لدفع التكرار وذكر عن الرجة حتى حسن موقع قول الدرر قوم بالنفع للمقراء والذي في كافي النسبي ذكر في الاصل المالك بالخيار ان شاء قومها بالدراهم وان شاء قومها بالدنانير بلا ذكر خلاف لانه مال احتيج فيه الى التقويم فيقوم بالذهب أو الفضة كضمان المتلفات وعن أبي حنيفة أنه يقومها بالنفع التقدين للفقراء احتياطا حتى اذا بلغت بالتقويم بأحد هما نصابا ولم تبلغ بالآخر قوم بما يبلغ نصابا وان بلغ بكل منهما نصابا يقوم بما هو أروج وان تساوى في الرواج يتخير المالك انتهى وكان المصنف اختار متبعة الاصل لان ما فيه هو المذهب ونعل الشارح أشار الى التوفيق اذ هو المتعين حيث أمكن فمسلكه المصنف ليس أحسن مما في الدرر اذ ما فيها رواية عن الامام وعلى ما فعله الشارح لا خلاف في الرواية تأمل (قوله أي اذا كان يبلغ الخ) لاجابة

لذكره لذكر الشارح له **(قوله)** مائة وستة وثلاثين كذا في التهر والذي في السراج مائتين
(قوله) قومها الخ) لانه أنفع الفقراء لان زكاة أربع وعشرين ديناراً ثلاثة أجناس دينار وقيمة أكثر
من قيمة خمسة دراهم **(قوله)** ثلاثة أثمان درهم) لان الكسور الزائدة على الاربعة نصب وهي
الثمانية وعلى أربعة أجناس نصاب وهي مائة وستون خمسة عشر وربع عشرها ثلاثة أثمان درهم
اذ كل خمسة ربع عشرها ثمن درهم **(قوله)** وصوابه وثن ثمن درهم) ان حيث كان ثمن الدرهم ربع عشر
الخمسة الصحيحة فليكن ثمن الثمن ربع عشر خمسة الأثمان **(قوله)** ما يبلغ نصاباً) حقه أن يقول أو
أقل ولكن عنده ما يتبره الخ وقوله أولم يخلص ولكن الخ فيه انه اذا كان أثماناً راجحة وبلغت القيمة نصاباً
تجب الزكاة بلا اشتراط عدم خلوص نصاب كما يفيد تعبير الشارح بأو المفيدة أن الشرط أحد المذكورات
(قوله) لكن في الزيلعي الخ) الذي يفيد كلام الشارح أن الغالب الغش يقوم كالعروض ويشترط
فيه نية التجارة الا اذا تحقق أحد المذكورات في الاستثناء فإنه لا يشترط لوجوب الزكاة نيتها سواء
وجدت أولاً وهذا لا ينافي ما أفاده كلام الزيلعي من صحتها واعتبار القيمة وان تخلص منه ما يبلغ نصاباً
بل لا يتوهم المناقاة اذ ما في الشارح افاضة اشتراط النية في مسئلة مخصوصة ولم يتعرض لنفي صحتها فيما
عداها وما في الزيلعي أفاد صحتها فيما نوافلها وأن تخلص منها ما يبلغ نصاباً لانها شرط **(قوله)** وكذلك
الثانية) اظاهر أن الحكم في المسئلة الثانية ما قاله ط وهو اعتبار النظم فلان حينئذ انضم الذهب
الى الفضة وتر كسهاز كاتها أو العكس وتر كيهماز كانه ويدل لذلك ما يأتي متابعوه و يضم الذهب الى
الفضة وعكسه اه وعبارة اشمنى ليس فيها بيان حكم ما اذا لم يبلغ من كل منهما النصاب في مسئلة غلبة
ذهب وكذلك عبارة الزيلعي وقوله على ما يأتي وهذا اذا كانت الفضة غالبة وأما اذا كانت مغلوبة الخ انما
هو فيما اذا كانت الفضة بلغت نصاباً كما هو ظاهر سياق كلامه تأمل **(قوله)** مع غلبة الفضة الخ) لا يقال
لا حاجة اليه لان موضوع المسئلة غلبة الفضة أو التساوى كما أفاده قوله أولاً بان غلبت الفضة الخ لان
القصد بيان ما دخل تحت قوله والا لمفسر بغلبة الفضة أو التساوى **(قوله)** وسنذكر حكمهما) أى
من أنه اذا كان الذهب أكثرية يجب زكاة الذهب والاوجب زكاة الفضة **(قوله)** فبقى خمس صور الخ)
حتى بلوغ كل منهما نصابه مع غلبة الفضة أو التساوى وبلوغ الذهب فقط مع غلبة الفضة أو التساوى
و بلوغ الفضة مع غلبتها وكل ذلك مع عدم غلبة الذهب اه وقوله أو مع الفضة عند غلبة الفضة أو التساوى
حتى يبلغته أيضاً وقوله عند غلبة الفضة أو التساوى راجع لكل ما قبله **(قوله)** اشارة اليه) حيث
قال في مودة ما اذا كانت الفضة مغلوبة لانه أعز وأغلى اذ يفيد أنها اذا كانت غالبة لا تجب زكاة الفضة
لانها تكون على قيمة **(قوله)** فليتأمل) اظاهر أنه قول آخر والا فلا يظهر فرق بين الدراهم
منسكوكة وغير منسكوكة لان كل واحد منهما يخلص بالاداءة اذ هو جار في كل اه
(قوله) لان النصاب في ذل الخ) في الزيلعي والشرق بينهما أن الخمر اذا تخمرت هلكت كلها وصارت غير
مأان فانقطع الخول ثم لتحلل صاروا لا يستعدنا غير الاول والشيء اذا مات لم يهلك كل المال لان شعرها
ومسوفها وقرنها بالخروج من أن يكون له فلم يطل الخول بقاء البعض اه وهو الاول في الفرق **(قوله)**
عن غير المستغنون) حقه حذف لفظ غير **(قوله)** الخلطة) بضم الخاء رجحى **(قوله)** لو كان المهر
سائمةً رخص الخ) يصور فيما نوباعته ثم اشترته بنية التجارة والا فلا زكاة أصلاً تأمل

(١) قوله أى فى المضارع
والصدر (ليس فى المصدر
الافتح أوله وسكون نائيه
سواء كان الفعل من باب قتل
أو ضرب كإفى كتب اللغة اه
مصححه

(قوله بالضم فهما) أى فى المضارع والمصدر (١) وبالكسر صرحت عاشرهم مقدسى اه سدى (قوله على ان
ادعاء التصرف والنقل الخ) قد يقال ان ادعاء التصرف فى العشر أولى لانه الاصل والتصرف فى العاشر مبنى
عليه لانه بمنزلة المركب وذلك مفرد (قوله فلو كان فى بيته الخ) محمول على ما دام نصب لم يتم عليه
الحول وما فى بيته حال عليه واذا امر بأقل منه لا يؤخذ منه شئ فى النقود وأموال التجارة وان كان
له مال الزكاة فى منزله لان الاخذ بطريق الحماية وما دون النصاب لا يحتاج اليها وما فى منزله غير محتاج
اليها ولومر بسأمة دون النصاب وفى منزله ما يكمله أخذ منه لان الكل محتاج اليها كذا فى السراج
(قوله عما لا يفضل عنه) الا صوب حذف لا (قوله وتماه فى النهر) عبارة النهر ولك أن تفرق بينهما
بان البراءة مستغنى عنها فاذا أتى بها على خلاف اسم العاشر عدت عدم باختلاف الحد الرابع فان غاية
أمره أن ذكر الثلاثة بغنى عنه فاذا ذكر صار أصلاً قريبه الغلط اه (قوله لا يهاهم أنه لا يصدق)
قد يقال انه لا مانع من تعلقه بها تعافاً مغضوباً ويدفع الإيهام بما تقدم وأيضاً على جعلها حالاً
لا يهاهم أصلاً لما أنها وصف لصاحبها قيد فى عاملها فهى حينئذ كالوعلقت بالفعل المقدر (قوله
وقوع الثانى سياسة) عبارة الفتح زكاة بدل سياسة والمفهوم من السياسة هنا كون الاخذ خبز
عن ارتكاب تقويت حق الامام فانه مستحق الاخذ والفقير التملك اه سدى (قوله وكذا اذا أجاز)
عبارة النهر فكذا بالفاء (قوله نعم قد يقال أن ما ذكره الخ) ماسبق لا يدل على ما هنا فانه لم يتحقق
أخذه وألا حتى يكون مماسياً أى وفى السدى لما كان المأخوذ جزءاً لحماية فن ادعى تسليمها لا يصدق
الاباينية اه وقال الرجحى ولو ادعى الدفع الى عاشر غير الذى مر عليه لا يصدق الابينية لان
ما يؤخذ منه بمنزلة الاجرة على الامان فهو كسدى قضاء دين عليه فلا يقبل قوله الا يرهان (قوله
الشارح لعدم جواز الاخذ الخ) راجع للاول وقوله وأعهد لما بعده (قوله غير أنه الخ) راجع لقوله
لا يمكن كما يفيد عبارة الفتح (قوله الشارح لسقوطه الخ) لانهم اذا حرزوا أموالنا فى دارهم ملكوها
فسقوط دين عليه أولى اه رجنى (قوله فكان كالخزير لا كالنحر) الاولى العكس (قوله وقد يجب
بالفرق الخ) لا يظهر هذا الفرق أيضاً فان أخذ قيمة القمى كالخزيرين بالفرق بين ما لا يقبل التول
وما يقبله والظاهر فى دفع الاشكال أن الرواية المذكورة فى جلد الميتة رواية أضافى الخزير كما يقوله زفر
فيه وان كان التعليل المذكور بقوله وعلمه بانها الخ لا يساعده (قوله ولكن لما كان الخ) ان قصد
هذا الاستدلال الاعتراض عن الشارح فى عدم ذكره هذه الزيادة أعنى قوله وبالضم الخ بل أطلق قوله
وبلغ نصاباً بان الشارح أطلق العبارة ولم يقيد بها هذه الزيادة لان ظاهر المصنف أنه ليس معه غيره
والشارح لم يكف بما مر متناً والامام الاحتاج الى ذكر قوله وبلغ نصاباً (قوله أطلق العبارة الخ) أى
الشارح (قوله وحاصله الفرق الخ) وأجاب فى المنع بأن ما بدفعه الشفيع بدل الادار الخزير (قوله
لا بعشر) الظاهر لزوم العشر فيها اذا مر المسلم بحال حربى اذ ما يؤخذ من ماله انما هو باعتبار الحماية وقد
تحقق بمرور المسلم به على العاشر بخلاف ما لو مر بحال المسلم فان الظاهر عدم العشر لان ما يؤخذ من
ماله زكاة ولم يوجد المالك حتى يخاطب بها (قوله وظاهره أنه لا خلاف الخ) غاية ما يفيد ما ذكره
الزبيلى أولاً أن الامام كان يقول بالعشر فى المضاربة وكسب المأذون ثم يرجع فيه ما على الصحيح وهذا
لا يدل على عدم الخلاف فى البضاعة فلا يسم قوله وظاهره الخ بل اللازم اثبات الخلاف فيها كما أفاده ما فى
البحر والمراج (قوله هذه مسألة المأذون الخ) يصح أن يحمل قوله ولا من عبس على ما دام بحال

مولاه بدون أن يكون مأذونا والظاهر أن مسألة المكاتب فيها الخلاف بل هو أولى من المأذون في جريان الخلاف لما أنه حريداً (قول لأجل الفقهاء) أى وليسوا عنده بخلاف ما لو كانوا عنده فلا تنافي بين ما في التهر والعناية

(باب الركاظ)

(قول أى هو مشتق الخ) فيكون كتاب من الكتب فهو مصدر من يد مأخوذ من المجرد وأريد به اسم المفعول وهذا لا ينافي اشتغاره في اللغة بعد ذلك بالمعنى الشرعى كما نقله في المغرب تأمل فعلى هذا يكون الركاظ فى أصل اللغة مصدرا واسما للعين واسم مفعول واشتهر فيها بالمعنى الشرعى (قول واحترز به عن داره الخ) لم يظهر وجه كونه احترازا عن أرضه تأمل ولعل وجه الاحتراز أن الاضافة لتفصيل الجماعة تفيد أنها ليست للواحد لكن يلزم على هذا خروج الارض المملوكة لشخص معين غير الواجد مع أن فيها الخس على ظاهر قوله أو ملكا وعلى ما يأتى له لا فرق بين أرضه وأرض غيره في جريان الروايتين في وجوب الخس نعم ما في القهستاني يوافق ما قاله أبو السعود حيث أخرج أرض الواجد فظاهره أن أرض غيره فيها الخس (قول فان من ذكر الخ) غاية ما يفيد هذا التعليل أن قول من ذكر وفي أرضه رايان أن المراد بالارض الغير المملوكة وهذا الدلالة فيه على أن الظاهر هو العبارة الثانية فان الاولى موافقة لكثير من الكتب أيضا (قول أى سواء كان الخ) وهذا اذا فحنت عنوة فان فحنت لصالحا فليس للمسلمين غير ما صالحوا عليه فان لم يكن الكفر مما وقع عليه الصلح أن يكون للمسلمين فينبغي أن يكون كاللقطة اه سندی (قول انشراح خلاحي مستأمن) والفرق بين المستأمن من أهل الحرب حيث يسترد منه ما وجدته في أرض غير مملوكة والمستأمن من اذ اوجده في أرض ليست مملوكة حيث كان له أن دار الاسلام دارا أحكام فتعتبر اليد الحكيمية على ما وجدته ودار الحرب ليست كذلك فالمعتبر فيها اليد الحقيقية وانفرض عدمها سندی عن العناية (قول ظاهره أنه لا شئ الخ) ليس في كلامه ما يدل على هذا اظاهر بل كلامه صريح في أن الركاظ للواجد وليس فيه ما يدل على عدم وجوب شئ الاخر أو وجوبه (قول انا م يؤقتا) أى واذا وقتا كان للمستأجر وعلى هذا يحتمل ما ذكره الشارح (قول الشارح) فسيب له التصقبه (أفاد أنه لا يرتد لاهل الحرب لانه ملكه ولا يجوز اعطاؤهم المال بوجه ولا ثواب له في هذه الصدقة لانه خيبت والله لا يقبل الخيبت قال تعالى ولا يتموا الخيبت منه تنفقون ورجاء له ثواب متنا الامر لأب الصدقة اه رحتى كذا نقله السندی لكن ذكر المحشى في باب البيع الفاسد عن شرح السير عند قول اشار فلودخل بامان وأخذ ما من حربي بلارضاه وأخرجه اليه ملكه وصح بيعه لكن لا يطيب له ولا للمشتري منه ما نص فيكون بشرائه منه مسئلا لانه ملكه بكسب خيبت رضى شرائه تقرير الخيبت ويؤمر بما كان يؤمر به البائع من رده على الحربي لان وجوب الرد على البائع انما كان لمراعاة ملك الحربي ولاجل عذر الامان وهذا المعنى قائم في ملك المشتري كما في ملك البائع الذي أخرجه بخلاف المشتري شراء فاسدا اذا ناعه من غيره بيع صحيحا فان الثاني لا يؤمر بالرد وان كان البائع مأمورا به لان الموجب الرد قد زال يبيعه لان وجوب الرد بفساد البيع حكمه مقصور على ملك المشتري وقد زال ملكه ببيع من غيره كذا في شرح السير الكبير للسرخسي من الباب الخامس بعد المائة اه (قول لا متناع يفتن حينئذ) وذلك لان الموجب الفسخ حق الشرع وقد تعلق بالمبيع حق المشتري تأبى

فيقدم حقه لحاجته واستغناؤه تعالى بخلاف مسألة المستأمن فان الموجب للثبث حق الحرب فيؤثر المشتري بما كان يؤمر به البائع انتهى (قول الشارح وما في النقاية من أن ركاز الخ) حق هذه العبارة أن تذكر في شرح قول المصنف ولا يخمس ركاز وجد في دار الحرب فان المناقاة انما تحقق ثمة لان تلك العبارة في صحراء دار الحرب وعبارة النقاية في الاراضي الغير المملوكة من دارهم وأما إن فاعل أكل الكلام الى الارض المملوكة سندي (قوله) ونائب فاعله) الا صوب حذف لفظ نائب كما هو ظاهر (قوله) قد علمت مما مر) أي من المسئلة التي ذكرها في الوقاية والنقاية على اختلاف عبارتيهما والقصد بهذا دفع ما قيل ان جواب الشارح تبعا للدرر اجنبي اذ كلامنا انما هو في أراضهم لأراضينا لان حكم المتاع على كونه ملكا لهم مدفونا في أرضنا قد علم مما سبق من قوله وما عليه سمة الكفر خمس وقد ذكر هذا القيل السندي واعتمده وقال الاولى أن يقال ان ما في النقاية والوقاية محمول على غير المستأمن ممن له منعة فعند ذلك لا منافاة بين عبارتيهما اهـ ولعل الاولى في وجهه ذكر هذه المسئلة هنا وان علمت مما مر التنبيه على أنها سهو الابالجل المذكور هذا بالنسبة لما ذكره الشارح نعم ما ذكره المحشى يصلح اعتذارا عن صاحب الوقاية والنقاية في ذكرهما مع علمهما سبق في كلامهما

(باب العشر)

(قوله) يجب فيما لا يؤخذ منه الخ) ما ذكره من الاوجه لا يدل على أنه زكاة اذ عدم وجوب شيء في الخارج من الارض سوى العشر لا يدل على أنه زكاة لعدم وجود سببه وتسميته بالاسم العام في الحديث لا يقتضي تسميته بالاسم الخاص ولا يلزم من الاختلاف في الفورية والتراخي القول بأنه زكاة (قوله) الشارح غير انخراج) المراد بقوله غير خراجي ما لا يؤخذ منه الخراج بالفعل وهذا صادق بالعشرى وبالجل قبل استعماله وان كان عشره بالقوة يعني أنه اذا زرع أخذ منه العشر وبالغزاة أيضا وان كانت عشريه أو خراجية بالقوة حسب ما هنا وهذا لا ينافي ما قدمه عن الخاتمية من أن الجبل عشري فان المراد أنه عشري لو استعمل (قوله) في نفق وجوب العشر الخ) لان الكلام فيه فلا ينافي وجوب القسم اذا كانت أرضه خراجية خراج مقاسمة وحينئذ لا حاجة لتقييد الرمي بالخراجية خراج موظف (قوله) والظاهر أن المراد الحماية الخ) الظاهر أن المراد الحماية من أهل الحرب فقط لان غمار الجبال مباحة لكافة المسلمين ولا تسقط الاباحة لبعضهم ووقوع العصية منه (قوله) وفي حكم ذلك الخ) أي من حيث انها غير مملوكة (قوله) الأرزن) الأرزن شجر صلب قاموس وفيه أيضا والأرزن كاشد وعقل وقفل وطب ورز ورز وأرزن ككابل وأرزن كعضد حسب معروف اهـ (قوله) وفي القاموس الدالية الخ) على ما في القاموس يقيد الدولاب الذي يجب فيه نصف العشر بدولاب نديره البقر كما قيده في البحر (قوله) قال ط ولم يفصلوا الخ) الذي قدمه عن الفتح عند قوله ولا شيء في مال صبي تغلب قبيل زكاة المال أن عمر رضي الله عنه هم أن يضرب عليهم الجزية فأبوا وقالوا نحن عرب لا تؤدى ما يؤدى النجم ولكن خذ منا ما يأخذ بهضكم من بعض يعنون الصدقة فقال عمر لاهذه فرض المسلمين فقالوا زد ما شئت بهذا الاسم لا باسم الجزية ففعل وراضى هو وهم أن يضعف عليهم الصدقة وفي بعض طرقه هي جزية فسموها ما شئت اهـ وفي النهرها هم قوم من نصارى العرب بقرب الروم أجمع الصحابة على تضعيف العشر عليهم اهـ فهذا يقتضي أن الصلح انما هو على تضعيف الصدقة لا على تضعيف ما يؤخذ منا مطلقا ولو خراجا فليس المراد بقول ط

مطلقاً ما يشمل الخراج وتقدم للعشى أن المراد بالعشر العشر وما ينسب له ويظهر أنه المراد بجمع الضمير في قوله ويجب ضعه تأمل **(قوله)** ويمكن الجواب بما في النهاية (الح) انظر ما في النهاية مع ما يأتي في الفروع عن السراج فيما لو غصب العشرة ذمى من أنه لا عشر على المالك لعدم حصول المنفعة ولا على الغاصب لأنه لو وجب عليه لوجب الخراج وهو لا يتبدل وهو اضرار بالمالك ولا يصنع له في ذلك ولا يجوز أن يجعل العشر على الذي فلم يبق إلا السقوط اهـ ولعل في المسئلة روايتين **(قوله)** أي لا مانع (الح) انظر أنه لا فرق بين كون الخيار للبائع أو للمشتري اذ بالرد بالخيار يرتفع العقد لان عقاد البيع غير لازم في كل من الخيارين **(قوله)** وأصله للزباني عبارة كان في الماء وظيفة قدبة فلم يمته بالسقي منه اهـ **(قوله)** ويمكن بناء الثاني (الح) ظاهر في غير الخان الا اذا كانت غلتها للفقراء أو يقال انها لما كانت معدة لتزول المسافرين بها كانت نفعها عامة وان كانت بعوض **(قوله)** جهيشا في مختصر الصحاح والجهش أن يفزع الانسان لغيره ومع ذلك يرد البكاء كالصبي يفزع الى أمه وقد تهاى البكاء وفي الحديث أصابنا عطش فجهشنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك الاجهاس اهـ وفي شرح القاموس جهش للشوق تهاى كسمع ومنع اهـ **(قوله)** نفراج المقاسة أو (الح) لكونه مؤنة محضة **(قوله)** فاذا كان له أداء القيمة (الح) مجرد كون أداء القيمة ثابتاً له لا يمنع أخذ الامام جبراً ألا ترى أن الامام له الاخذ جبراً في العشر مع أنه دفع القيمة كما تقدم منتاتاً تأمل **(قوله)** وعند محمد على الغاصب عبارة الخانية وعند محمد ينظر الى انخراج والتقصان فإيهما كان أكثر كان ذلك على الغاصب فان كان التقصان أكثر من الخراج فقصدار الخراج يؤديه الغاصب الى السلطان ويدفع الفضل الى صاحب الارض وان كان الخراج أكثر يدفع الشكل الى السلطان اهـ **(قوله)** فلا عشر على المالك وعلى الغاصب العشر اجماعاً **(قوله)** كانه آجرها بالتقصان هذا قول الامام وعلى قولهما العشر على الغاصب مطلقاً وهذا اذا كان الغاصب مسلماً واذا كان ذمياً فلا عشر على أحد منده أما المالك فلعدم حصول المنفعة وأما الغاصب فلأنه لو وجب عليه لوجب الخراج وهو لا يتبدل وهو اضرار بالمالك ولا يصنع له في ذلك ولا يجوز أن يوجب العشر على الذي فلم يبق إلا السقوط وهذا الم تنقص الارض أما اذا نقصت فينبغي أن يكون العشر عليه اذا كان المقصان مثل العشر رأ أكثر وعلى قول محمد يجب العشر على الغاصب وعلى قول أبي يوسف عشرين لأنه لا ضرر في ذلك لان العشرين يبدل الى عشر واحد اهـ سندی عن السراج **(قوله)** كذا في الذخيرة وكذلك في الخانية والظهيرية وكان الشارح تبعهم وهو مبني على القول بأنه بيع فاسد فقبل القبض باق على ملك مالكه فعليه الخراج وان سلمه للمشتري فقد قبضه بغير حق فيكون بمنزلة الغاصب فيجبر فيه ما تقدم في الغاصب ولكنه يقتضي أنه لا تملك المشتري بالقبض اذ لو ملكه لكان الخراج عليه وأما على المفتي به أنه كل من قبضه فينبغي أن يكون الخراج على البائع على كل حال لأنه محبوس على ملكه الا ان زرعه المشتري بدون اذنه فيكون غاصباً فيجبر فيه بحكم الغاصب ويحتمل أن يكون هذا مراد الشارح سندی والظاهر انه لو زرعهما باذن البائع يكون على المفتي به بمنزلة المستعير ويأتي ما قيل فيه **(قوله)** وقيد بالمسلم لأنه لو استعاره اذمى (الح) قال السندی نقلاً عن السراج لو أعاره احمى ذمى فالعشر على المعير عند أبي حنيفة لأنه لو كان الوجوب على الذي لوجب الخراج ولو وجب لم يسقط عن المعير لان الخراج لا يسقط بعد وجوبه فيكون ذلك اضراراً به فيجب اسقاط اضرار عنه ولا يأتى اسقاطه الا باليجاب العشر على المعير المسلم لان الجواب العشر على الذي غير ممكن وعند محمد يجب العشر على المستعير لأنه لا يغير بتغير المالك وعند

أي يوسف عشرين الخ اه **(قوله)** العشر عند الامام على رب الارض مطلقا لانه ان كان البذر لرب الارض فلا شبهة في وجوب العشر عليه وأما اذا كان للملاخر ملان رب الارض مؤجرو مذهبه أن العشر على المؤجر اه ط **(قوله)** وعندهما كذلك لو البذر منه الخ لم أر توجيه هذه الرواية ولعله انه اذا كان البذر من العامل يكون كل منهما صاحب أصل صاحب الارض يارضه المنتبة بطبعها وصاحب البذر ببذره المنتبت والخارج بينهما فيجب العشر عليهما لعدم المرجع وأما اذا كان البذر من قبل رب الارض لم يكن الاخر صاحب أصل ويكون أجيرا على العمل ببعض الخارج فيكون نظيره مالو كان أجيرا على العمل بأجرة من غير الخارج فيكون منه العمل المتلأى الذي هو سبب الانبات وان عذوه من الاركان تأمل **(قوله)** الا ان عشر حصته الخ أي في مسئلتى ما اذا كان البذر من رب الارض أو العامل كما تنقده عبارة الجرح وفي المنبع شرح الجمع وفائدة ذلك السقوط بالهلاله اذا كان منوطا بالعين وعدمه اذا كان منوطا بالذمة والمراعاة وان كانت فاسدة عنده لكن انما فترج بقاء على أنه لو صححه كان الحكم كذا اه وفي شرح منظومة الخلافات ولو كان يحيزها أى المزارعة كان على مذهبه جميع العشر على رب الارض الآن في حصته يجب في عينه وفي حصة المزارع يكون دينافى ذمته انتهى **(قوله)** فكان ينبغي للشارح الخ) سبأى للحشى في المزارعة عن السأحنافى أن التفصيل المذكور حسن اه بل الاظهر أن يقال يقيد الاطلاق الواقع فى كذا الكتب بما وقع من التفصيل المذكور فى بعضها حلال المطلق على المقيد كما هو القاعدة وحيث لا اختلاف فى المسئلة **(قوله)** أن يصرف الوديعة الى نفسه فى زماننا هذا الظاهر أنه غير قيد **(قول الشارح)** دفع النائية والظلم عن نفسه أولى الخ ليس المراد به ما يتبادر منه بل انه لازم **(قوله)** يكون معينا على الظلم الخ هو وان كان كذلك يتحمل لدفع الضرر عن الضعيف ولودفع عن نفسه يكون معينا على ظلم الفقير فتركب الاخف تأمل **(قوله)** غير مذكور فى كلامه لكنه مأخوذ من قوله ويؤجر من قام الخ **(قول الشارح)** وهذا يعرف ولا يعرف الخ) وذلك أنا لو عرفتنا الناس أن من قام بتوزيع المظالم المضروبة بالعدل يؤجر يتجاسر الناس على الدخول فى التوظيف بها زاعمين العدل كذا بخلاف ما اذا لم يعرفوا ذلك اذ دينهم يمنعهم من الدخول بها وربما حصل الكف عن مادة الظلم لعدم من يقوم به **(قوله)** ولترك العشر الخ) لعل الفرق أن العشر مصرفه مصرف الزكاة لانه زكاة الخارج ولا يكون الانسان مصرفا زكاة نفسه بخلاف الخارج فانه ليس زكاة ولذا يوضع على أرض الكافر اه محشى من الجهاد **(قوله)** وهديه أهل الحرب) أى للامام والافهى للاخذ فقط كما سبأى فى باب المغنم **(قوله)** والاطهر جعله معطوفا الخ) بل الاولى عدم تقدير العاطف لان تركه الملت الذى لا وارث له ولودية من الاموال الضائعة أى التى لها مستحق لكنه غير معلوم

(باب المصروف)

(قوله) والاطهر أن يقول الخ) نعم على ما قاله يدخل ما ذكره الشارح لانه لا يصدق على من ملك قدر نصاب غير نام وهو مستغرق فى الحاجة أنه ملك نصابا ناميا الا أنه يصدق أيضا على من ملك نصابا غير نام ولم يكن مشغولا بحاجته لانه لم يملك نصابا ناميا فيكون داخل فى التعريف مع أنه ليس فقيرا هنا ولعل الاصول للحشى أن يبدل ناميا بفارغا عن حاجته اذ عليه يكون التعريف جامعاما نفعالكنه يدخل فيه المسكين فانه يصدق على من لا يملك شيأ أصلا أنه لم يملك نصابا فارغا وقيل المراد بالشئ المال وبالادنى

الغير المعتد به يكون تعريف المصنف جامعاً ما نفعاً و كانه قال من يملك شيئاً غير معتد به وذلك بان ملك دون
النصاب أو نصاباً نامياً ولا إلا أنه مشغول بحاجته فانه لا شئ أن كل ذلك دنى غير معتد به لقلته أو لتعلق
الحاجة به فمكانه معدوم لا وجود له **(قوله في قول أكثر أهل العلم)** وقال أبو يوسف في فصل النقصان
والزيادة من كتاب الخراج مانصه وفي الرقاب سهم في الرجل يكون له أب مملوك أو أخت
أو أم أو ابنة أو زوجة أو جدة أو عم أو عمة أو خال أو خالة وما أشبه هؤلاء يعان هذا في شراء هذا
ويعان منه المكاتبون اهـ **(قوله لا يصح قبضه)** أي فيما إذا كوتب تبعاً **(قوله ثم قال في النهر الخ)**
بعد قوله يع الصغير أيضاً بدون زيادة **(قوله للجهة)** أي المصلحة فال المكاتب يأخذه سيده
والتغريم رب الدين وأما سبيل الله فواضح وابن السبيل مندرج في سبيل الله اهـ بحر **(قوله بانهم أرسخ**
في استحقاق الخ) لان في الوعاء بفعل هؤلاء محلا له **(قوله وفيه نظر لما قال القتيبي الخ)** ما قاله القتيبي
لا ينفي أنه قيل باطلا فقه على من له دين الخ فقد قال القهستاني وقيل المصيرف الدائن الذي لا تصل يده
الى مديونه فانه الغارم بكافي الذخيرة اهـ **(قوله وهو ظاهر كلام الشارح الخ)** بل المتبادر من قوله ومنه
الخ أنه من أفراد ابن السبيل لأنه ملحق به كما جرى عليه الزيلعي **(قوله وقبضه في الجراح الخ)** أي قيد
رجوع المتبرع على الدائن في مسألة التصديق لكن هذا التقييد انما يظهر على قول غير أبي يوسف
وذلك انه وان كان تملكاً من المديون على جهة القرض الا انه مادام باقياً بعينه يكون الملك باقياً به للقرض
على قوله فله استرداد من الدائن وليس له الرجوع على المديون لعدم صيرورته ديناً عليه **(قوله أهلاً**
لتملك) عبارة النهر أهلاً لتملك بمجته اهـ **(قوله على المديون)** ليس في عبارة النهر زيادة على كبراً آتية
في عدة نسخ وحينئذ يكون صاحب النهر متعرضاً لرجوع المديون على دائنه لا للرجوع عليه فليس
في كلامه سبق قلم ولعله وقع للحشي نسخة فيها زيادة على **(قوله وهو ملخص من كلام الفتح)** عبارة
الفتح بعد قوله وحينئذ لم يكن المديون أهلاً لتملك وعماق لنا يشك استرداد المزركى عند التصديق اذا
وقع باهر المديون لان بالرفع وقع الملك للفقير بالتبليد وقبض النائب أعنى الفقير وعدم الدين في الواقع انما
يبتطل به صيرورته قابضاً لنفسه بعد القبض نيابة لا التملك الأول لان غاية الامر أن يكون ملك فقيراً
على ظن أنه مديون وظهور عدمه لا يؤثر عدمه بعد وقوعه لله تعالى اهـ **(قوله قلت وفيه نظر الخ)** ما قاله فيه
تأمل وذلك لان مراد المقدسي أن الموجود من المديون توكيل قصدي للمتبرع بقضاء الدين وضمني
للدائن بقبضه الثابت ضرورة الدين ثم لما تبين عدم الدين ظهر عدم صحة التوكيل القصدي بدفع الدين
فيبتطل التوكيل بالقبض الثابت ضمناً ضرورة الدين وحينئذ لا شك أنه يكون وكيلاً بالقبض ضمناً لا قصداً
هذا مراد المقدسي ولا يرد عليه تنظير المحشي **(قوله وفيه نظر الخ)** بل الظاهر عدم الاجزاء بمجرد دنية المزركى
بعد الامر لان المدفوع اليه لم يوجد منه التملك بل أخذ المال على أنه لا امر فلم يوجد ركنها وهو
اتملك واتممت نعم وصرح له بها بعد الامر وقبل منه تصح **(قوله وشرط عليه شرطاً فاسداً)** بل ليس فيه
شرط فاسد بل موضوع المسئلة انه تصدق على الفقير ثم بعدها أمره بفعل هذه الاشياء **(قوله قلت**
يتصور الخ) وقال الرحقي ويمكن أنه أيسر بعد ذلك رجال الحول على المال ولم يفرغ العبد من السعاية
في نصيب ابنه وقد علمت أن الاعسار ليس بشرط كما يأتي في باب عتق البعض اهـ **(قوله لما أن العروض**
ليس نصاباً الخ) مجرد كون العروض ليس نصاباً لا ما يبلغ قيمته مائتي درهم غير مفيد تقدير النصاب من
السواثم لقيمة أئمتن ظهور الفرق بينهما فان العروض تعتبر مائتيه لا أعيانها والسواثم المرعى فيها

أعيانها لا ماليتها وقال العلامة السندی ما ذكره من عدم ذكر شراح الهداية غير مسلم لانهم اتفقوا على ذكر قولهم لا تدفع الزكاة لمن يملك نصابا من أى مال كان وعدلوا عن قولهم الغنى من لا يملك مائتي درهم أو قيمتها وانما تعتبر في السواثم ان لم تبلغ نصابا من حيث أعدادها كثلث من الابل سائمة ينظر الى قيمتها ان ساوت مائتي درهم نعت صاحبها عن أخذ الزكاة لأنه يلتفت الى القيمة مع وجود أصل النصاب من ذلك المال وقال قال الرحمن ولصاحب البحر أن يقول لمن خالفه من ملك نصابا غير النقيدين هل هو غنى أم فقير فإن قيل فقير يقول كيف وجبت عليه الزكاة ولا زكاة الا عن ظهر غنى وان قيل غنى يقول كيف يحل للغنى أخذ الزكاة اهـ فالخاصل أن نظر المتأمل الى تطواهر الحديث يقوى ما مال اليه الشربلاي وان التفت الى قول الفقهاء الغنى من ملك نصابا من أى مال كان ترجح ما قاله في البحر (قوله الحاشا) أى الحاشا (قوله) فانه أرع علينا الأبحرین لعلمهما أبو جهل والوليد بن المغيرة فانهما آذياه عليه الصلاة والسلام غاية الايذاء وهذا اذا كان بلفظ التنسية وان كانت الرواية بلفظ الجمع فالمراد مطلق فاجر حصل منه الايذاء تأمل (قوله) وفي الهاشمي روايتان الخ بناء على حل النافلة لهم وعدمه فاذا قيل بعدم الحل لا يصح التلبك فيسترد (قوله) فقد صرح بعدم الخ قال أبو السعود في حاشية الاشياء مبني هذه المخالفة تعبير الصيرفي بالجواز في جانب صاحب الفراش وبعدمه في جانب الزاني وهذا تحريف من الناسخ والصواب العكس فلا يصح كون جواز الدفع في جانب صاحب الفراش وعدمه في جانب الزاني مفرعا على ما قبله فتعين ما ذكرنا اهـ وقال هبة الله عن شيخه الصواب في عبارة الصيرفية العكس اذ لا معنى للتفريع المذكور اهـ لكن نقل الجوى عن الناطقي تزوجت امرأة الغائب فولدت فالاولاد لاول عنده ومع هذا يجوز له دفع الزكاة اليهم وشهادتهم له اهـ فهو موافق لما في الصيرفية فلا حاجة للتصويب (قوله) ظاهرة تعلق الاغناء الخ عبارة الدرر المذكورة است ظاهرة فيما قاله بل المتبادر منها نيب الاغناء عن سؤال القوت وغيره الا بانضمام ما بعده وهو ولا يسأل من له قوت يومه فانه ربما أفهم أن المراد نيب الاغناء عن سؤال القوت (قوله) فليراجع المتبادر من اعتبار فقره مكان المال مكانه وقت وجوب الزكاة ثم رأيت في الفتح ما يدل عليه حيث قال والمعتبر في الزكاة مكان المال وفي زكاة الفطر مكان الرأس المخرج عنه في الصحيح مراعاة لايجاب الحكم محل وجود سببه اهـ تأمل (قوله) عن الخلاصة أو صي الخ ما في الخلاصة غير وارد لوجود التعيين من الموصى فالأفضل النعين اتباعا له ويحمل ما في الجوهره على غيره (قوله) قلت لكن الخ فقد اختلف الصحيح فيرجع الى ظاهر الرواية (قوله) وفيه أن المدفوع الى المهدي البا كورة الخ يفرق بين المسئلتين بان مسألة البا كورة لم يقصد المزكي سوى الزكاة وتوهم المهدي أنه أخذها عوضا ومسألة المعلم قد قصد المزكي مع الزكاة الانتفاع بمنافع الخليفة في المستقبل بما دفعه له فلم تتمحض زكاة والخليفة أخذها لذلك بخلاف مسألة البا كورة فان المزكي انما قصد مجرد الزكاة فيعتبر قصده ولا عبرة بتوهم المهدي أنه أخذ عوضا كافي مسألة الاستقراض

(باب صدقة الفطر)

(قوله) المراد بالحكم الخ لك أن تريد بالحكم الاثر المترتب على الشيء ولا تشك أن هذه الصدقة مترتبة على الفطر فهي حكم كانه تقدم مثل هذا (قوله) كوكب الخرقاء في القاموس وانخرق الفقر والارض

الواسعة تنخرق فيها الرياح كالخرقاء وفيه أيضا الكوكب النجم اه **(قوله)** أو مراده لفظ الفطرة (الخ) في كون ذلك مراده تأمل فإنه لم يتقدم في كلام الزيلعي لفظ فطرة بل قال عقب قول الكذب باب صدقة الفطر وهو لفظ اسلامي اصطلاح عليه الخ والظاهر جوع الضمير للفطر وكون عبارة النهر وما بعدها في الفطرة لا يدل على أن الفطر ليس كذلك تأمل وعبارة العردة على أن لفظ فطر اسلامي وبالجملة فكلام الشارح تبعا للنهر لاشئ فيه ولا يخالف كلام غيره **(قوله)** بقرينة التعليل أي الذي ذكره في وجه نقل لفظ فطرة للعنى الشرعي **(قوله)** في النهر (الخ) عبارة النهر مساوية لما في الشارح لم يقتصر فيها على لفظ الفطرة بل ذكر اللفظين كما في الشارح **(قول الشارح قيل لحن)** قال السندي ينبغي كونه لحنًا وقوعه في حديث ابن مسعود عنه عليه السلام بلفظ قال الفطرة على كل مسلم كما أخرجه خطيب بسند صحيح اه **(قوله)** والاجماع على الوجوب لا يدل (الخ) عبارة الفتح بعد قوله فاطلقوه على أحد جزأيه فإن قلت ينبغي أن يراد بالفرض ما هو عرفنا للاجماع على الوجوب والجواب أن ذلك إذا نقل الاجماع توأما ليكون اجماعا قطعيا وأن يكون من ضرورات الدين كالحس فاما إذا كان انما يظن الاجماع ظنا فلا ولذا مر حوايان منكرو وجوبها لا يكفر فكان المتيقن الوجوب بالمعنى العرفي عندنا اه **(قوله)** والقدرة المبسرة هنا هي وصف النماء (الخ) لو كانت القدرة المبسرة هي وصف النماء لزم أنه لو كان له عيب للتجارة حال عليها الحول ثم نوى بها الخدمة بعده أن لازم كآفة عليه مع أنها واجبة عليه ولا تسقط بنية الخدمة بعد الحول ولعل عدم سقوطها ببقاء القدرة المبسرة تقدير ازرع عن التعدي تقدير ما قيل في الاستهلاك **(قوله)** بخلاف اخراج الموظف (الخ) المذكور في كتب الاصول أن اخراج الموظف ثابت بقدرة مبسرة قال السراج الهندي في شرح المغني وأما بيان أن اخراج واجب بقدرة مبسرة فلا يتعلق وجوبه بنماء الارض ولم يتعلق الابعضه حتى لو زاد على النصف يحيط الى النصف فثبت أنه واجب بصفة اليسر الا أن النماء هنا اعتبر تقدير بالتك من الزراعة لانه ليس من جنس اخراج فامكن اعتبار النماء التقديرى وجعله كالوجود اذا قرط ولا يجعل تفريظه عذرا في ابدال حق الغزاة بخلاف العشر فله اسم اضافي بالنسبة الى تسعة أعشاره فلا يمكن ايجابه الا في النماء الحقيقي اه **(قوله)** هو الصبي حين يسقط (الخ) قيل المراد بالطفل غير البالغ ويدل عليه مقابلته بالكبير والاولى أن المراد به من لا يقدر على الكسب بدليل ما ذكره الشارح في شرح الملتقى ان نفقة الصفل الفقير انما تجب على أبيه الى حد الكسب وحينئذ فيسلبه الاب الى عمل وينفق عليه من كسبه وقبل أن يحسن العمل ينفق عليه من ماله اه فعلم انه اذا أحسن العمل لا يكون أبوه فلا تزمه فطرته ربنا ما سيورده من مسئلة الطهارة اذا كانت صاحبة خدمة الزوج اه سندي والاولى أن يقال ان المراد به ما ذكره المحشى الا أنه اذا كنسب تكون نفقته عليه في كسبه فلا تزم الاب فطرته لانها تبع لنفقة بل تزمه في كسبه أيضا **(قوله)** لان الغنى تجب صدقة فطره (الخ) الا أنه لم ينضج وجود السبب في حقه لعدم ولائنه على نفسه وكذا المجنون الغنى **(قوله)** اتهم ط (م) ما ذكره ط أصله للاشياء حيث قال ويمكن جملة أي ما قاله ازرع على أن المراد لا تجب على الموصى له بالخدمة بخلاف نفقته اه لكن هذا لا يناسب عبارة ازرع يلي فانه في العبد الموصى برقبته لا خدمته الا أن يقال المراد انه موصى بهما وان كان خلاف المتبادر منها والمتعين حمل الشلبي **(قوله)** وعبر عنه في الجوهره بقبيل بقوله وقيل اذا كان لاب فقيرا مجنون يجب على ابنه فطرته لوجود ولاية والمؤنة اه **(قوله)** معللا بوجود الولاية (الخ)

لم يظهر تحقق ولاية الابن على أبيه المذكور ثم ظهر أن المراد بها ولاية وجوب صدقته كما يأتي في باب الولي
(قوله) انظر هل المراد الخ أي عن في عياله وعبارة المنبع تفيد تفسير من في عياله عن تلزمه نفقته
بحسب ظاهرها ونصها وأما أولاده الكبار العقلاء فلا تجب عليهم عنهم وان كانوا في عياله بان كانوا فقراء
أوزمنى ولو أدى عنهم جاز استحسانا اه فقد جعل كونهم فقراء أوزمنى تفسير او تصورا لكونهم في عياله
تأمل وفي الجوهرية ولا عن أولاده الكبار وان كانوا في عياله بان كانوا زمنى اه **(قوله)** هذا إذا لم يملكه أهل
الحرب أي بان لم يدخلوه دارهم أو المراد به ما إذا أسره البغاة **(قوله)** فلينظر الفرق هو اشتراط النماء
في الزكاة دون صدقة الفطر اه سندی **(قوله)** وهذا قول الامام بذاعلى أن الرقيق لا يقسم قسمة
جمع عند أبي حنيفة فلا يملك كل منهم عبدا كاملا وهما يرانها ف يملك كل منهما عبدا تاما من حيث
المعنى كأنه انفرده فتجب على كل واحد منهما كالزكاة في السوائم المشتركة اه منبع **(قوله)** وفي
الحيط ذكر أبو يوسف الخ فانه وان كان يرى قسمة الرقيق إلا أن الفطرة تتعلق بالولاية ولا ولاية لاحد
منهما كاملة فلا تلزمه الفطرة اه سندی **(قوله)** أولهما) أو لأجنبي نهر **(قوله)** لم تجب على أحد الخ
لقصور ملك المشتري وعوده للبائع غير منتفع به فكان كالأبق بل أشد **(قوله)** فعلى لبائع لانه عاد
اليه قديم ملكه **(قوله)** فعلى المشتري) زال ملكه بعد عامه **(قوله)** وبالمناقل أربعة ونصف
أي تقريبا والاقسمة درهم ونصف تبلغ من القراريط واحد وتسعين قيراطا والأربع ونصف من
المناقل تبلغ تسعين قيراطا والتحقيق أن يقال وبالمناقل أربعة ونصف وقيراط تأمل **(قوله)** وقيل
لا خلاف الخ لعله أشار بقيل الى ضعف التوفيق بما ذكر فان ما ذكره في الفتح أن أبو يوسف حين دخل
المدينة وسأل عن الصاع وأنه نحو خسين وأخبر وهبان ما أتوه به صاع النبي صلى الله عليه وسلم فعابره
فاذا هو خمسة أطلال وثلاث ونقصان يسير قال أبو يوسف قرأيت أمرا قويا فتركت قول أبي حنيفة في
الصاع وقال في الفتح ولا أعجب من هذا الاستدلال شيء فان الجماعة الذين لقيهم أبو يوسف لا تقوم بهم
حجة لكونهم نقلوا عن مجهولين الى آخر ما فيه وذهب صاحب الينابيع ومعراج الدراية الى أن الصحيح
ثبوت الخلاف اذ لو صح هذا التوفيق لم يتحقق الرجوع من أبي يوسف اه من السندی **(قوله)** فاذا كان
الصاع الخ) تقدم للحشي أن قيراط الدرهم الشرعي خمس جبات وقيراط المتعارف أربع جبات فعلى هذا
يكون جبات الشرعي سبعين والعرفي أربع وعشرين فيكون الشرعي أكبر وتساوي الألف والأربعون
درهما الشرعية ألفا ومائة وسبعة وثلاثين ونصفا من الدرهم المعتاد وذلك أنك اذا ضربت
١٠٤٠ درهما شرعية في ١٤ عدد قيراط الدرهم الشرعي يبلغ ١٤٥٦٠ ثم ضربت الحاصل
في ٥ زنة كل قيراط من الدرهم الشرعي يبلغ ٧٢٨٠٠ حبة واذا ضربت الدراهم العرفية المذكورة
في ١٦ عدد قراريط الدرهم العرفي يبلغ من القراريط ١٨٢٠٠ ثم اضرب هذا الحاصل في ٤ زنة
كل قيراط من قراريط الدرهم العرفي يبلغ ٧٢٨٠٠ حبة فقد ساوت الألف والأربعون درهما شرعية
ألفا ومائة وسبعة وثلاثين ونصفا من الدراهم العرفية وكل درهم من الدراهم الشرعية يبلغ درهما
ونصف ثمن درهم وربع ثمن درهم من الدراهم العرفية **(قوله)** رطل ونصف) أي عشرة دراهم
(قوله) فان المتبادر الخ) هذا وان كان هو الملة اذ لا نأثر به بسريح عبارة المحامد من أن الصاع
ثمانية أطلال مما يستوى كيله ووزنه فانه صريح باعتبار وزن ما يستوى كيله ووزنه في تعريف الصاع
لا اعتبار وزن المخرج من البر ونحوه وهو أعلم بالمراد من نصوص المذهب وأيضا كان صاع النبي

صلى الله عليه وسلم مكيا لا معلوما لا زيادة ولا نقصان فيه وأمر عليه السلام بان يخرج للفقرة المقادير المعلومة المقسمة به مع علمه باختلاف الاوزان حتى في كل نوع منها فهذا دليل على أن العبرة بالكيل المخصوص بدون اعتبار الوزن وحينئذ يكون اعتباره بهما محل اتفاق وما نقله عن صدر الشريعة وحاشية الزيلعي مبنى على بقاء الخلاف لا على ارتفاعه بما قاله في الفتح **(قوله)** والاولى الاستدلال بحديث البخاري **(الح)** الاستدلال بالحديث انما يفيد التقديم بيوم أو يومين لا مطلق التقديم ولا يصح قياس مطلق التقديم على التقديم الثابت بفعلهم لانه ثابت بخلاف القياس فيقتصر عليه **(قوله)** ولعل محل الخلاف هنا **(الح)** لا يظهر فرق بين الصورتين المذكورتين ولعل وجه هذا القول الضعيف أن الامر يقتضي اغناء كل فقير وبدفع الجماعة الى الواحد لا يتحقق هذا المطلوب وهذا متحقق فهما **(قوله)** بما اذا لم يجز الزوج **(الح)** هذا انما هو على القول بان الاجازة تلحق الافعال لا اقوال لا على أنها انما تلحق الاقوال فقط

(كتاب الصوم)

(قوله) وانه مركب من أعمال القلب ومن المنع **(الح)** المراد بالصوم الاشق صوم خصوص الخصوص فانه المركب من أعمال القلب ومن المنع عن المفطرات لا مجرد الامسك عن المفطرات فانه ليس أشق على النفس من الزكاة وذلك أن الصوم على ثلاث مراتب صوم العموم وصوم الخصوص وصوم خصوص الخصوص فصوم العموم كف البطن والفرج عن الشهوتين وصوم الخصوص كف البصر والسمع واللسان واليد والرجل وسائر اجوارح عن الآثام وصوم خصوص الخصوص صوم القلب عن الهموم الدنيئة والافكار الدنيوية وكفه عما سوى الله بالكلية كذا في الجوهرية وقد يقال منع النفس من الاكل ونحوه وما كماله لأشق ولا سيما المتعممة **(قوله)** فان فدية اليمين **(الح)** الآية المذكورة مسوقة في فدية مخذورات الاحرام لاني فدية اليمين يعني أن المرتك لمحظور من محظورات الاحرام لعذر يخبرين أن يذبح نسكاً أو يصوم ثلاثة أيام أو يطعم ستة مساكين **(قوله)** فينبه عليه السلام في حديث كعب (هو كافي البخاري عن عبد الله بن مغفل قال فعدت الى كعب بن عجرة في هذا المسجد يعني مسجد الكوفة فسأله عن قوله تعالى ففدية من صيام فقال جلست الى النبي صلى الله عليه وسلم واقبل يتنثر على وجهي فقال ما كنت أرى أن الجهد بلغ منك هذا أما نجد شاة قلت لا قال فصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع من طعام وحلق رأسك فقلت في خاصة وهي لكم عامة **(قوله)** وان قال في التهرئة **(لعله وجهه الح)** لا وجه في وجهه ما في الظهيرة أنه مبنى على العرف في زمنه من أن لفظ صوم لا يفيد تعدد بخلاف لغة صيام وحينئذ يتم استدلال البحر بعبارتها على افادة التعدد بلفظ صيام ولو باعتبار العرف **(قوله)** وانما أدى **(الح)** أي الامر كما هو في عبارة الفهستاني **(قوله)** قلت ويؤيده وجوب الفطر **(الح)** الاظهر أن المسئلة خلافية **(قوله)** والاولى قول الفتح **(الح)** فان قوله أسبابها شامل للكفار ان الست وان كان في البيان بعده قصور **(قوله)** بانه يجوز مقارنته **(الح)** في مجمع الانهر السبب الجزء الاول من كل يوم لا كاهه ولا لزم أن يجب بعد تمام ذلك يوم ولا الجزء المطلق والواجب صوم يوم بلغ فيه الصبي انتهى **(قوله)** سندى **(قوله)** ولعل التقييد بآخر يوم منه مبنى على أن المراد الافاق **(الح)** قال في حاشيته على البحر وانما هو المراد أي من قول البحر وكذا الوفاق في آخر يوم من رمضان بعد الزوال والافاق المستمرة التي يعقبها جنون والافاق التي يعقبها جنون لا فرق فيها اذا كانت بعد الزوال بين أن تكون في آخر يوم

أوفى وسط الشهر لانها ليست في وقت النية اه وهذا أوضح مما ذكره هنا على أن اعتبار وقت النية لا يوافق ما جرى عليه من أن السبب الجزء الاول تأمل (قوله بأنه لامنافاة) عبارة الفتح والبحر لانه الخ (قوله) ويؤيد ما قلناه قول ابن نجيم الخ وجهه أنه لو كان الخلاف حقيقيا لما تفرقت رؤية الثمرة لهذا الخلاف وظاهر كلامه أن الفروع لا خلاف فيها ولكن لا تساعد عباراتهم ثم رأيت المحشى كتب في حاشية البحر على قوله وجمع في الهداية بين القولين ما نصه مقتضى ما ذكره من أن الاختلاف في المسائل الثلاث مبنى على الاختلاف في السبب وثمرته أن لا تنافي أحكامها حيث جمع بين كل من القولين أو أن لا يكون الاختلاف سبباً على الاختلاف في السبب فلا يصح قوله وثمرته الاختلاف الخ وما يؤيد به هذا الأخير قول المؤلف في شرحه على المنار ولم أر من ذكر لهذا الخلاف ثمرته في الفروع فلي تأمل اه والظاهر أن ما في الهداية ليس فيه جمع بين القولين وأنه لا خلاف في الحقيقة بل المذكور فيها أن سبب وجوب صوم رمضان الشهر وكل يوم سبب وجوب صومه ولا منافاة في ذلك على ما بينته في الفتح ولا يتوهم ارتفاع الخلاف بما ذكره في الهداية وعلى هذا لا يصح نفي الثمرة لهذا الخلاف وإن قال في شرح المنار ولم أر لهذا الخلاف ثمرته ثم رأيت في تفسير الطبري كان أبو خنيفة وأصحابه يقولون من دخل عليه شهر رمضان وهو صحيح عاقل بالغ فعليه صومه فإن جن بعد دخوله وهو بالصغة التي وصفنا ثم أفاق بعد انقضاء لزمه قضاء ما كان فيه من أيام الشهر مغلوباً على عقله لانه كان ممن شهدده وهو ممن عليه فرض وكذا لو دخل عليه وهو مجنون إلا أنه ممن لو كان صحيح العقل كان عليه صومه فلم ينقض الشهر حتى صح وبرئ أو أفاق قبل انقضائه بيوم فإنه عليه قضاء الشهر كله سوى اليوم الذي صامه بعد افاقته لانه ممن شهد الشهر ولو دخل عليه وهو مجنون فلم يبق حتى انقضى كله لم يلزمه قضاء شيء لانه لم يكن ممن شهدده مكلفاً صومه (قوله) وصوم النذر والكفارة واجب الخ قال الرحمتي وهو مشكل في الكفارات لانه ثابت بالقرآن ماعدا كفارة الافطار وذلك قطعي الثبوت والدلالة وقد خرجوا عن ذلك في النذر بأنه دخله التخصيص فصار ظنياً فليحذر اه (قوله) لان الفرض العملي الخ أى فلم تصح ارادته في كلام المصنف (قوله) كنذر صوم يوم الخميس الخ فيه أنه لا يتعين اليوم في النذر بالتعيين إلا أن يقال المراد أنه معين بتعيين الناذر فقط وان شاع لم يوجب هذا التعيين تأمل (قوله) هذا ما ظهر لي الخ) قديقال مراد المصنف بعبارة الاولى ما اذا كان عالماً انه رمضان ونوى النفل ظاناً انه ليس بميعار مع اعتقاده الفرضية فلم يلزم الا كفارة أو توهمه وبعبارة الثانية ما اذا ظن انه ليس من رمضان فووى واجبا آخر أو نفلاً وهي عبارة مستقيمة لا تغني الاولى فيها عن الثانية والشارح لم يفسر الخطأ في الوصف بخصوص الواجب بل أتى بالكاف المفيدة لعدم الحصر إلا أن التقييد بالنفل في العبارة الاولى لا مفهوم له (قوله) وله ابطال صلاحية ماله الخ) ماله هو النفل لا ماله عليه وهو الواجب الآخر وعبارة السندی وانما لم يصح النذر المعين بنية واجب آخر لانهم ذكروا الفرق بين صوم رمضان والنذر المعين أن تعيين رمضان قوى لحصوله بتعيين الشارع فباطل كل ماعداه وتعيين النذر المعين ليس بهذه المثابة لحصوله من الناذر فباطل تعيين اليوم المذكور صلاحية ماله وهو النفل لا ماله عليه وهو الواجب الآخر انتهى سيواسي اه (قوله) كان عن رمضان على جميع الروايات وقال القتال ولم يتعرض الشارح للية المطلقة عن صفة النفل والواجب لوقوع الخلاف فيها بناء على الروايتين الواقعتين في النفل فن قال بوقوعها عن النفل قال بعدم وقوعها عن رمضان لانه لما صار رمضان في حقه بمنزلة شعبان حتى قبل سائر أنواع الصوم فلا بد من التعيين لينصرف صومه اليه وأما على الرواية

بوقوع النفل عن رمضان فلا شك أنه يقع عن فرض الوقت لكن الأصح أن إطلاق النية يقع صومه عن
 رمضان على الرويتين كإحدى حاشية المجوى على الأشباه اه وما يأتي للعشى عن السراج يفيد أنه عند
 الإطلاق يقع نفلا وكذا ما نقله عن البحر **(قوله)** لأن العالم تقدم قريبا الخ فيه أنه على ما صوره بعض
 المشايخ ما تقدم اتصافه في الجاهل لافي العالم **(قوله)** مصدر مضاف لفاعله المجازي إذا المعين حقيقة
 الشخص والنية آله في التعيين **(قوله)** وأفاد ح أن العلم لازم للنية الخ هذا ظاهر في النية المعينة
 وأما غير المعينة فلا لزوم ألا يلزم من وجود النية عليه بالنوى بل هو أمر زائد عليها تأمل **(قوله)** فلم
 يعذر وصح شروعه لان القضاء صوم بزيادة وصف وقد فقد شرط صحة ذلك الوصف فبقى أصم
 الصوم ونيته يكون نفلا **(قوله)** لا فرضا ولا نفلا الخ أي عن رمضان والأفلا وجه لعدم صومه عن
 واجب أو عن قضاء رمضان آخر والمتبادر من قوله أصلنا في الصيام مطلقا كما فهمه ط وأرجع الضمير
 ليوم الشك ويكون القصد حينئذ الدخول على كلام المصنف لكن علمت من عبارة المجتبي أن الكلام
 ليس في يوم الشك ولعل المراد من نفي صومه نفلا نفي استحبابه للخواص كإحدى يوم الشك لاني مشروعية
 النقل بآيات الكراهة اذ هو كإحدى أيام شعبان ويدل لذلك تعليل المحشى بقوله لانه لا احتياط في صومه
 للخواص بخلاف يوم الشك **(قوله)** في السراج إذا صامه الخ يظهر أن في ما السراج مقابل للأصح الذي
 جرى عليه المصنف فلا يرتد عليه به **(قوله)** لان الاحتياط هنا الخ لم يظهر بمجرد التوسعة وجه لتأخير
 فطرهم لما بعد الزوال مع خروج الوقت عن كونه قابلا للنية فتأمل كذا يفاد من السندی **(قول المصنف)**
 والاقتفل فيهما اه ولم يكن عن الواجب لعدم الجزم به للتردد فيها قال القهستاني لكن عامة المشايخ على
 أنه إذا ظهر أنه من شعبان فهو عما نوى من ذلك الواجب كإحدى المحيط اه نقله السندی **(قوله)** العدالة
 ملكة تحمل على ملازمة التقوى الخ التقوى ترك ما يندم شرعا والمروءة ترك ما يندم عرفا **(قول السراج)**
 لعدم دخوله تحت الحكم اه قال الركني ينظر وجه ذلك مع أنه يتعلق به حقه تعالى وتقبل فيه الشهادة
 من غير تقدم دعوى اه **(قوله)** أو ليكون شهادة على القضاء الخ المنصوص عليه في الأشباه وغيرها أن أمر
 القاضي كفعله حكم بحيث أمر الناس بالصوم بعد الشهادة كان حجة ملزمة ويدل لذلك ما قدمه من أنه
 لو أظفر الرائي بعد قبوله تجب الكفارة فقد ألزمه بها بمجرد القبول ولو لم يكن أمره ملزما لما ألزمت فإذا
 شهد اثنان به لدى قاض آخر ساغ له أن يحكم بشهادتهما ويكون قوله ووجد اجتماع مبنيا على اشتراط
 الدعوى أو لا مفهوم له تأمل وانظر ما يأتي في كتاب القضاء عند قوله وإذا رفع اليه حكم قاض نفذه
(قوله) وكذا ومصحية الخ وجهه أن شهادة الشاهدين إذا قبلت كانت بمنزلة العيان ولو عاينوا
 هلال رمضان يفطرون بعدا كان ثلاثين وان لم يروا الهلال فكذا هنا ووجه الثاني أن السماء لو
 كانت مصحية وثبت هلال رمضان كان عدم رؤية غيرهما دليلا على غلظهما حتى لا تقبل شهادتهما
 فكذلك عدم الرؤية بعد الثلاثين يوما مرفق رؤيتهما إذا كانت السماء مصحية دليل على الغلط
 فتبطل بذلك شهادتهما اه امداد **(قوله)** والاشترار في عدم الثبوت أصلا في الاول أي بين
 الهلالين في عدم الثبوت بسبب قيام دليل الغلط وهو التفرد مع الضمير فيهما **(قوله)** ان غم رمضان
 أيضا والالا عمل المناسب حذف لفظ أيضا فإنه لم يظهر له معنى **(قوله)** وهي ترجيح عدم حمل
 الفطران لم يغم الخ هو وان أشعر بالترجح يشعر بالخلاف في المسئلة على خلاف عبارة الذخيرة
 وعبارة مجمع الروايات المنقولة في السندی تشهد بالخلاف أيضا حيث قال وفي الامداد عن مجمع الروايات

عن الزاهدي لو قبل الامام شهادة الواحد وأتوا ثلاثين ثم غم عليهم هلال شوال قال الامام والثاني يصومون من الغد وقال محمد يظفرون وقال شمس الأئمة الحلواني الخلاف فيما اذا لم ير هلال شوال والسماء مصحبة فان كانت متغمة يظفرون بخلاف اه والاظهر ان ما نقله عن الزيلعي انما ذكره ليان أن ما ذكره عن المصنف من تصحيح عدم الحل صحيح الزيلعي خلافه وأن ما حكاه ابن الكمال من الاتفاق حكى الزيلعي ما يدل على الخلاف (قوله اذا غم شوال الخ) الاولى أن يقول على ما اذا غم شوال الخ وعبارة الامداد وقوله في غاية البيان قول محمد هو الاصح يحمل على ما قاله الكمال اه (قوله) وحينئذ في غاية البيان في غير محله) لكن على ما علمت من عبارة الزيلعي وجمع الروايات تكون عبارة غاية البيان خلافاً على ما جعلها عليه في الامداد تأمل (قوله) في حديث صوموا رؤيته بخلاف أوقات الصلوات) فيه أن الخطاب عام أيضاً في أوقات الصلوات مع أنه اعتبر فيها كل قوم بحسبهم امثالاً للدول جعله الله تعالى سبباً للظهور وعلق وجوبه به ومع ذلك انما خوطب كل قوم بالدول الواقعة عندهم لا بما عند غيرهم

(باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده)

(قوله) ونسب اليه القهستاني فساد الصوم بالنسيان الخ) في السندي وقال مالك يفسد الفرض لا النفل كما في النية وقال أبو يوسف يفسد الصوم مطلقاً فيقضي كافي النظم وقيل جاع الناسى مفسد والصحيح خلافه كما في التحفة وفي الدر المنثور الاولى أن يقضى ان أفطر ناسياً ذكره في الخزانة لانه عند أبي يوسف مفسد مطلقاً ما تقدم انتهى (قوله) أي بدخول الذباب أو الدخان أو الغبار (قوله) وينبغي اشتراط البصق بعد مجيء الماء الخ) هو بعيد عن قول المصنف بعد المضمضة وعن قوله في الايضاح وما يبق من أثر المضمضة كما يأتي ذكره في كلامه تأمل (قول الشارح كالحلحله أذنه يعود ثم أخرجه الخ) لعدم وصول ما على العود لجوفه فهو كمن جعل الدواء على الجائفة ولم يصل الى الجوف اه سندی عن الرجعي (قوله) ولا يخفى ما في كلامه من تشبث الضمائر لان ضمير استحسنة وسيجيء راجع للتقيد المذكور في البازية والضمير المنفصل للتفصيل (قوله) فلا يفسد لكونه بغير فعله) مقتضى ما ذكره السندي عدم الفساد ولو بفعله حيث علل عدم الفساد بقوله فانه لا يصل الى الجوف بخلاف ما لو كان رطباً السرعة وصوله كما سيجيء (قوله) وبه عدم ما في كلام الشارح الخ) قد يقال ان قوله وان بقي الخ أي الرمح فلم يجز الا على طريقة واحدة ثم ان الزيلعي انما جرى على الفساد لا على التصحيح وهو عدمه كما نقله ط وعبارة الزيلعي ولو طعن برمح أو أصابه سهم وبقى في جوفه فسد وان بقي طرفه خارجاً لم يفسد اه (قول المصنف أوزع الجامع الخ) انظر ما كتبه السندي هنا وعبارته عند قول المصنف أوزع الجامع ناسياً في الحال عند ذكره يعني لو بدأ بالجامع ناسياً فذكر ان ترزع بمجرد التذكار لم يفطراه (قول الشارح الحديث ناكح اليد ملعون) هذا الحديث موضوع كما نقله السندي عن من لا على القاري (قوله) المتبادر من كلامه الانزال بقرينة ما بعده الخ) فان الكراهة التحريمية والتلعن الظاهر أنهم لا يهتمون بالانزال (قوله) الظاهر أنه غير قيد) فيه أن تعيين الخلاص به من الزنا مسألة أخرى غير مسألة الخوف فلذا قيل فيها برجح وفي الثانية يجب فلا يصح أن يقال الظاهر أنه غير قيد (قوله) فهما مسألة واحدة خلافاً لما

استظهر الخ) فوضوعهما اذا ابتلع الريق أى ولم ينفصل الخيط عن فيه بالكلية عند الاخراج والا كان الفساد محل اتفاق ومبنى الخلاف أن ما على الخيط الخارج من فيه بمنزلة الريق المتدلى أو بمنزلة المنقطع **(قوله)** لان النائم أو ذاهب العقل لم تؤكل ذبيحته قال الجوى هذا التعليل غير مؤثر فيما ذكر من الفرق اذ الفساد وجد في كل منهما لا عن قصد والحق أن يقال ان حكم الناسى ثبت على خلاف القياس بالاثار فلا يقاس عليه غيره اهـ سدى وقال انه الاحسن مما ذكره المحشى **(قول السارح)** وفي التحرير المؤاخذه بالخبط جائزة الخ) هذا جواب سؤال مقدر تقديره كيف يصح تقدير الاثم في الحديث مع أن قوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو اخطأنا يقتضى رفع المؤاخذه بهما اذا لسؤال الا لا يمكن الوقوع فأجاب بأن المؤاخذه جائزة عقلا فلا عقاب سبحانه عبادته على الخطا والنسيان كان عدلا وخالف في ذلك المعتزلة بناء على مذهبه من تحكيم العقل اهـ من السندى **(قوله)** لانه لم توجد شبهة الاستباه ولا شبهة الاختلاف بخلاف الاول فانه لا كفارة عليه وان علم انه لا يظفر به بان بلغه الحديث فان فقهاء المدينة كمالك وغيره لم يقبلوه فصار شبهة اهـ منع **(قوله)** من أن من أظفر ناسيا يفسد صومه الخ) تقدم نقله ولعل عن أبي يوسف ورايتين جرى على احدهما هنا **(قوله)** وليلة مزودة في القاموس زاده كمنعه أقرعه وزئد كغنى فهو مزؤد مذعور والزؤد بالضم وبضمين الفرع اهـ **(قوله)** وكذا الوتوت نهارا قبل الضحوة الكبرى فحقت الخ) لكن عدم الكفارة فيها الا لأنها مجنونة بل لخلاف الشافعي بالنسبة نهارا **(قوله)** لكن الظاهر عدم الاثم هنا اتفاق كلتهم على أن سبب هذه الكفارة الجنابة الكاملة يدل على أن عدم وجوب الكفارة لا يبنى الاثم لانها التماجب عند الكمال تأمل **(قوله)** وبه يضعف ما في البدائع الخ) لا يخفى أن ما في البدائع طريقة صححها وما مشى عليه أبو جعفر طريقة لازدجها الطريقة الاولى ولا تصححها **(قوله)** فتجب على احدي الرايتين كما علمت قد علمت من كلام الفتح أن الرايتين السكائنتين في الشك انما هما فيما اذا لم يتبين الحال والكلام الآن فيما اذا تبين **(قوله)** أى فيما لو ظن بقاء البيل الخ) اذا حمل قوله ولم يتبين الخ على ما اذا غلب على ظنه طلوع الفجر يندفع دعوى الوهم الا ترى ولا وجه يظهر لعدم ذكره مسألة ما اذا أظفر طائما الليل وحمل كلام السارح على مسئلتى التسخير خاصة **(قوله)** فسند كرها) أى في الاقدام **(قوله)** لانه فرق في التقسيم الاول بين الظن الخ) انقص من تقسيم بيان الافراد الممكنة وان التحدث في الحكم والاتحاد فيه لا يفيد عدم اعتبار هالان انقص بيان الافراد المتحد حكمها واختلف **(قوله)** ويرد عليهما أنه لا وجه الخ) يندفع هذا اليراد بما قاله اترجى هذا التقسيم على لا يلزم وجود جميعه في الخارج اذ الشك استواء الطرفين فاذا شك في وجود المبيع كان شاك في قيمه المحترم ويصدق ان في صورة واحدة وقد علمت أنهم فرقوا في المسائل بين غلبة الظن والظن وعبروا عن غلبة الظن بليقين فالمسئلة تنقسم عقلا الى هذه وقد تتحد مع بعضها في الماصدق **(قوله)** فلا شئ عليه في ظاهر الرواية) اخلاف المذكور انما هو فيما اذا غلب على ظنه الطلوع لا فيما اذا ظنه فقط فانه حينئذ محل اتفاق كفى كلامه **(قوله)** لا صور التفريع) أى لان في بعضها تجب الكفارة وفي بعضها لا يقتضى **(قول السارح)** لان شهادة النفي لا تعارض شهادة الاثبات **(قوله)** تعليل للمسئلتين **(قوله)** وان نعت النافية بقيب المثبتة فتوجب انظن) لعل المراد به غلبة الظن المنزل منزلة اليقين لئلا يتأني لعيب ككفارة في الفرع الثاني المذكور في الشرح والاشجر والظن في طلوع الفجر مع تبين عدمه لا يقتضى وجوب الكفارة تأمل **(قوله)** أى ما شأن ذلك كالخطة الخ) عبارة القهستاني الغداء اصطلاحا

ما يقوم بدل ما يتحمل من شئ وهو بالحقيقة الدم وباقى الاخلاط وعرفا وهو المراد ما من شأنه أن يصير
 البديل وانما عدا الماء منه وهو لا يغذو لبساطته لانه معين للغذاء اه فعلى هذا الغذاء اسم للدم وباقى
 اخلاط اصطلاحا واطلاقه عرفا على الطعام باعتبار الاول والماء لما كان آلة للتغذى لامن عين الغذاء
 أطلق عليه كذا يفاد من حاشية القهستاني **(قوله)** اذ بتقديره يكون قولهم أودوا وحشوا ظاهر
 على القول الثاني ومن ذكر أودوا من أهل القول الاول بدليل ذكره **(قوله)** والذي ذكر المحققون أن
 معنى الفطر الخ أى الموجب للكفارة لا مطلق فطر **(قوله)** يقابل القول الاول هذا هو المناسب الخ عبارة
 التهرىز ويقابله القول الاول وهذا الخ **(قوله)** لكن ما نقله عن المحققين الخ القصد التورك على صاحب
 التهرىز ما نقله لا يلزم منه الخ وفيه انه حيث ذكر المحققون أن الخلاف فى معنى الفطر لا يصح جعله
 بعينه فى معنى التغذى وليس قصد صاحب التهرىز فى الخلاف فى معنى التغذى من حيث هو أعم من كونه
 المذكور هنا وغيره حتى يتورك عليه بما ذكره تأمل **(قوله)** ولكن التحقيق أنه لا خلاف فيه الخ خلاف
 الظاهر والحق أن الخلاف متحقق فى معنى الفطر المعنوى لا الصورى فلذا جاء الاختلاف فى القيمة المخرجة
 والحاشية وكون مرادهم عما يكون فيه صلاح البدن ما يشمل التلذذ بعيد تأمل **(قوله)** المهم الآن يقال
 اللحم فى ذاته الخ الاظهر فى دفع الاشكال أن يقال ان مسئلة اللحم المذكور على الخلاف أيضا وعدم
 تعرضهم لحكاية اكتفاء بحكاية فى مسئلة القيمة المخرجة لدلالته عليه بالاولى والا كيف يتطرق
 مسئلة اللحم الى أنه مما يقصده التغذى فى ذاته دون القيمة **(قوله)** وكذا لا يكره نقله عبارة القهستاني
 ولذا باللام **(قوله)** الا اذا تأول حديثا أى استند اليه **(قوله)** وهو كثرى مرجح الخ ما ذكره لادلالة
 فيه على ترجيح عدم الاستثناء غاية الامر أنه فى الخافية ذكر ما يدل على عدم الاستثناء وهذا لا يدل على
 ترجيحه على القول بالاستثناء **(قوله)** وهو اسم مفعول الظاهر أنه اسم فاعل أصله معتبد بالكسر كما قبل
 فى مختار اسم فاعل فيكون الضمير فاعله وحى مفعوله كما يظهر من قوله أى واختلف الخ ولا يصح جعله اسم
 مفعول لعدم استقامة المعنى ولعدم تعدى هذه المادة لفعلين تأمل **(قوله)** وكتبت فيما علقته عليه
 جعل الثانية مشبه بها) مجرد التشبيه المذكور لا يدل على الاجماع كيف وقد وجد النص به أن الخلاف
 فى المسئلة الثانية أيضا وعبارته فى حاشية البحر بعد ما عراه للتارخانية لكن قد صحح قاضيان فى شرح
 الجامع الصغير سقوط الكفارة فى المسئلتين وشبههما بمن أفطروا كبرئته أن الشمس غربت ثم ظهر عدمه
 اه الآن تكون عبارة التارخانية حاكية الاجماع فى المسئلة الثانية المشبه بها فيكون حينئذ الاجماع
 مختلفا فيه وبني المحشى الحاصل المذكور على تحقق الخلاف **(قوله)** ولم أر من ذكر خلافا فى سقوطها
 الخ لكن كلام الشارح يدل على الخلاف ومن حفظ حجة والفرق الذى ذكره فى الفصولين لا يدل على
 الاتفاق لمن تدبر اه ونقل الخلاف فى الامداد عن التجنيس وذكر أن المعتمد السقوط فيه أيضا كما ذكره
 السندى **(قوله)** قلت فقد اختلف الترجيح الخ ما نقله عن الجوهر لا يفيد ترجيح خلاف ما ذكره انشراح
 أولا مطلقال فى خصوص الجماع فهو عين ما ذكره نائبا تأمل **(قوله)** أتى بلومع أن مادون ملء الغم الخ
 لكن اتبناه بلوفيه ايهام أن خلاف أبى يوسف فيما إذا كان ملأ الغم أولا ولو أبقى المتن على حاله لا ايهام
(قوله) ولعدم وجود صورة الفطر عبارة البحر لعدم بحذف الواو من قوله ولعدم وهى أولى اذ انقصد
 التعليل لعدم وجود الصنع **(قوله)** قول الشارح أو قد رجح منه الخ قال الرجى هذا على قول من
 قدر القليل بذلك وعلى ما اختاره الكمال أنه ما لا يحتاج الى عمل فى ادخاله فلا يتأتى هذا التقسيم لانه متى

أعاده فقد وجد العمل في إخلاله فكان كثيرا مقسدا اه نقله السندی **(قوله)** فلا يفسد الا اذا أعاد
ولو قدر الحصاة منه الخ لا يناسب هذا التفریع هنا على ما قاله أبو يوسف وانما يناسب على ما قاله محمد وليس
الكلام فيه **(قول المصنف)** ان كان ملء القم فسد بالاجماع وجه الفساد ما في القم حيث قال ثم
الجمع بين آثار الفطر مما دخل وبين آثار التي أن في التي يتحقق رجوع شيء مما يخرج وان قل فلا اعتبره
يفطر وفيما اذا زرعه وان تحقق ذلك أيضا لكن لاصنع له فيه ولا غيره من العبادات كان كالنسيان لا
الا كراهه والخطا اه **(قوله)** الظاهر أن المراد به الجامد الخ تقدم له في نواقض الوضوء عند قوله
وينقضه في من مرة أو علق أو سوداء أن العلق دم منعقد والمراد به هنا سوداء محترقة وليس بدم حقيقة ولهذا
اعتبر فيه ملء القم والا فخرج الدم ناقض بالفرق بين قليله وكثيره وأن العلق النازل من الرأس غير ناقض
اتفاقا والسائل ناقض اتفاقا والصاعد من الجوف ان علقا فلا اتفاقا ما لم يمد القم وان سائلا فعندهما
ينقض مطلقا وعند محمد لا ما لم يمد القم واختلف التصحيح اه وعلى هذا لا مانع من ارادة السائل هنا
أيضا فإنه ليس بدم حقيقة فيكون كغيره من أنواع التي تأمل **(قوله)** ومقتضى إطلاقه أنه لا ينقض الخ
قد يقال بهذا الاطلاق فان البلغم ليس من التي وذلك أن فساد الصوم ثبت على خلاف القياس بقوله
عليه الصلاة والسلام من زرعه التي وهو صائم فليس عليه شيء وان استقاء فليقض وذلك أن ما يخرج من
البدن لا يفسده كالبول والغائط وتركنا القياس في الاستقاء ويبقى ما عده على أصل القياس تأمل والبلغم
ما دام ينفض عن القم في حكم الداخل كما لو سأل برأقه فاستنشه أو محاطه ولم يعطوا القم حكم الخارج في كل
المسائل بل تارة وتارة وفي في البلغم أعطوا له حكم الداخل **(قوله)** موافق للثر لا يخفى أن قول
الشارح والا لاصدق بنى كل من الفعلين المذكورين وبنى أحدهما دون الآخر فلم تتم الموافقة لما في
الثر فيه أيضا **(قوله)** وهذا أولى مما في النهر لان هذا يبطل العلة الخ أي بخلاف عبارة الثر فإنها إنما
أودت أن العلة اظهر التفاوت ولم تبطل العلة التي ذكرها بقوله لانه يباح الفطر الخ وان كان مؤدى
العبارتين واحدا **(قوله)** لان العذر فيه لا يتضح الخ أي أنه غير واضح الوجود حتى تقيد الكراهة
بعده فان من مضغه لغيره يكون غير واضح بخلاف مضغ غيره فلعدم اتضاح قلنا بالكراهة مطلقا لكن
على هذا لا يضح دخول هذه المسئلة فيما قبلها من حيث الحكم للتقيد فيها والاطلاق هنا تأمل **(قوله)**
ثم رأيت في التنازع حاشية عن المحيط التصريح بما ذكرته من التوفيق بين الروايتين في المباشرة من
أهم مكرهه مطلقا وان لم يأمن فادخلت الرواية بالكراهة مطلقا على الفاحشة والرواية بالتفصيل
على غير ثابت لتوفيق لكن ضاهرة قول الهداية وعن محمد أنه كره المباشرة الفاحشة أن الخلاف فيها
والأدب يتخصص محمد بالكراهة فيها تأمل **(قوله)** لكن لو كان أجرن نفسه في العمل مدة معلومة
بجاه رمضان فإضاهر أن الفطر الخ اذا أجرن نفسه وعنده ما يكفيه تلك فسخ الاجارة بعذر أداء
الغرض ولا يقاس على "صرفت ما أتبع" لها الا فطر بسبب الخوف على نفس معصومة ولا كذلك الاجير
سدى **(قوله)** قلت مقتضى قوله ولها أن تمتنع الخ أكن مقتضى تعبيرهم بان لها الامتناع يفيد أن لها
خيار ان شاءت امتثلت فاداضعت فطرت ولها أن تمتنع اه سدى وهذا ما يفيد ما قبله المحشى
فيما عن قهستاني وما ذكره السندی أيضا عن الظهيرية وان كان ظاهر التعليل لزوم الكفارة

(قوله جمع عارض) قال العيني جمع عارضة قال ابن اليسار وهو جندنا الاعلى لا يجمع على فواعل الا
المؤنث وشذ فوارس وهو الل على تأويل فرقة اه (قوله عدل عن قول البدائع المسقط للصوم الخ)
هذه العبارة مساوية لقولهم المبيحة للفطر وما ورد على أحدهما يرد على الآخر قلذا أو ورد السندی على
قولهم المبيحة للفطر ما أوردته المحشى على عبارة البدائع وان ذكر في النهر الاراد على قول البدائع
المسقط للصوم وعبارة النهر ويرد عليه أن السفر من الثمانية مع أنه لا يبيح الفطر انما يبيح عدم الشروع في
الصوم ومنها كبر السن وفي عروضة في الصوم ليكون مبيحا للفطر ما لا يخفى فالاولى أن يراد بالعوارض ما يبيح
عدم الصوم ليطر في الكل اه (قوله وأشار باللام الى أنه مخير الخ) هو غير ظاهر بالنسبة للمعطوفات بعده
(قوله هذا مبني على ما مر عن الذخيرة الخ) عبارة ابن الكمال ولا خفاء أن خوفها على ولدها انما يتحقق
عند تعين الارضاع لفقد الظئر أو لعدم قدرة الزوج على استجارها أو لعدم أخذ الولد ندى غيرها فسقط
ما قبل حل الافطار مختص بمرضة أجرت نفسها للارضاع ولا يحل للوالدة ادلا يجب عليها الارضاع اه
وكلامه هذا ليس مبني على ما مر عن الذخيرة بل مبني على ظاهر الرواية من أنه لا فرق بينهما الا أن الأم
لا يتحقق خوفها على ولدها الا عند تعينها (قوله قال ح أي بذلك شيئا بما نقله عن الدر المنثور الخ)
فيه أن الكافر وان كانت ديارته ذلك الا أن المشاهد أنه تارك لها ترغيبا في صنعته لتحصيل الاجرة (قوله
وانما علق لان النص لم يرد بهذا كما قاله الانقائي الخ) على ما ذكره الانقائي لا يجزى بالاجزاء الا فيما ورد
به النص وهو الشيخ الغاني في غيره مما ألحقه به ولا في فدية الصلاة لعدم ورود النص به وعلى ما ذكره
في الفتح يجزى بالاجزاء في الشيخ الغاني وما ألحق به لا في فدية الصلاة ولا في تبرع الواو والذى ذكره الزيلعي
موافق لما في الفتح حيث قال يطعم ولي المريض والمسافر أو صيا بالاطعام لانهما المساجران عن الصوم انما
بالشيخ الغاني فيجب عليهما الايصاء فان قيل شرط القياس أن لا يكون الاصل مخالفا للقياس وهما مخالفان
لان الذي ورد في الشيخ الغاني من الفدية ليس بمثل الصوم فوجب أن لا يتعدى قلنا المخالف للقياس يلحق
به غيره دلالة لا قياسا اذا كان مثله في مناط الحكم ولم يخالفه الا في الاسم وفيما لا يكون منطوقا وهما عاجزان
عن الصوم كالشيخ الغاني فيكون النص الوارد في أحدهما واردا في الآخر فثبت ان النص دلالة اه (قوله
والماتلة بين الصلاة والصوم نابتة) لان كلاهما عبادة بدنية لا تعلق لوجوبها ولا لأدائها بالمال (قوله
وأجاب العلامة الاقصراني) هذا الجواب مسلم لو اقتصر في التبرع على الاطعام ولم يزد الكسوة وعلى
قرانها لا يصح لانه لا كسوة في قتل الصيد وهو صحيح في مثل عبارة النهر اني فيها الاقتصار على تبرعه
بالاطعام تأمل اللهم الا أن يقال ان قوله باطعام أو كسوة يرجع الى كفارة اليمين فقط وحينئذ يكون
المراد بتبرع الولي بالنسبة لكفارة قتل الصيد تبرعه بالاطعام أو بذبح الهدي في الحرم (قوله قلت ويرد
عليه أيضا أن الصوم في قتل الصيد الخ) هذا مدفوع بأنه ليس المراد بالاطعام الذي هو بدل الصوم بل
الطعام الذي يشتري بقيمة الصيد ويتصدق به (قوله وقد يفرق بين الفدية في الحياة وبعد الموت الخ)
على هذا الحاجة لحمل القتل على قتل الصبد بل يحمل على ما يعمله لان الصوم فيهما بدل ويصح
نصب بدل له بعد الموت ثم ان ما ادعاه من أن قوله فان أوصى بالتكفير صح يدل على الفرق المذكور غير
مسلم فان غاية ما أفاده صحة الوصية بالتكفير والتبادر من ذلك هو الوصية بعين التكفارة التي كانت عليه ولا
يفهم منه صحة الوصية بفدية الصيام الذي كان عليه فليس في كلامه تعرض لخصها بانه يهتدي حتى يقال
بالفرق الذي ذكره تأمل وبالجملة هذه المسئلة مما زلت الاقدام فيها ثم رأيت في حاشية البحر نفلا عن

الامداد ولزم عليه معنى من أفطر في رمضان الوصية بما قدر عليه وبقي بذمته حتى أدركه الموت وأوصى
 بقضية ما عليه من صيام فرض رمضان وكذا صوم كفارة عين وقتل خطأ وظهار وجناية على احرام وقتل
 محرم صيدا وصوم مندور فيخرج عنه وليسه من ثلث ما تركه اه قال فقد نص على جواز الايصاء بذلك
 اه **(قوله)** وكذا ما في البحر لو نذر صوم الابد فضعف الخ هو ملحق بالشيخ القاني فلذا أتى بالتشبيه
(قوله) هذا ذكره في الفتح والبحر عقيب مسألة نذر الابد الخ الظاهر أن مسألة القاني كمشكلة المذرة فانه
 لا تقصير فيها وتقدمه أمر المعيشة لا لخط نفسه بل لامثال أمره تعالى بتقديمه واجب السعي ويظهر أن
 وجه الاستغفار فيهما أن اللاتئ بحال العبد نسبة التقصير له في عدم قيامه بما كلفه ويقطع النظر
 عن كونه عاجزا وانه كان بسبب عدم اقداره تعالى له عليه تأمل **(قوله)** وغاية البيان عبارتها وكذلك
 الذي يحلق رأسه وهو محرم عن أذى فلا يجرد نسكا بذبحه ولا ثلاثة أصوع يفرقها على ستة مساكين وهو
 فان لا يستطيع الصيام فاطم عن الصيام لم يجز لان الصيام ليس بعين يجب مراعاته فيكون واجب
 الوجود لا محالة حتى يصار يبدل ضروري لكنه انتقل الى النسك والصدقة ولم يجز قياسه على فرض
 عين لازم واجب الوجود لا محالة اه فتأمل مع قول البحر لم يجز لانه بدل اذا الصيام ليس بدلا هتابل الخالف
 مخبرينه وبين غيره وعدم جواز الاطعام عن الصيام لما ذكره في غاية البيان من عدم تعينه لا محالة
(قوله) نص عبارته الخ ونص عبارة المجتبى من الصلاة وفي الصغرى هذا اذا أفسد صوم النفل في
 الحال أما اذا اختار المضى ثم أفسده فعليه القضاء اه تأمل **(قوله)** لانه لم يصبر بنفس النذر مرتكبا
 للنهي الخ ولا يقال ان شرط لزوم النذر أن لا يكون بمعصية لما يأتي في كتاب الايمان أن معناه أن
 لا يكون حراما لعينه أو ليس فيه جهة اقربة **(قوله)** وما بعده له جهران أي جهة كونه عبادة في
 نفسه وجهة كونه معصية بسبب الوقت **(قوله)** ويشهد لها قصة سلمان الفارسي رضي الله عنه هي
 ما أخرجه البخاري قال أخى النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان وأبي الدرداء فزار سلمان أبا الدرداء فقرأ أم
 الدرداء مبتذلة فقال ما شأنك قالت أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا جاء أبو الدرداء فضع له طعاما
 فقال كل فاني صائم قائم قال ما أكل حتى تأكل فاكل الحديث وفيه فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر
 ذلك فقال صدق سلمان اه سندی **(قوله)** وبه حصل الجمع بين الاقوال الثلاثة تأمل غير ظاهرا لا
 اذا كان صاحب القول الثاني يقول بما قاله القائل الاول والثالث من شرط عدم الرضا بجرد الحضور
 وأن يكون الفطر قبل الزوال وكان أيضا صاحب القول الثالث يشترط ما قاله الاول والثاني وهذا غير
 معلوم مما ذكره وان كان ما في النهر عن الذخيرة جاريا على الاقوال كلها **(قوله)** أما هو فيكره فطره لان
 له حكم رمضان كفي 'غهيربة' اظاهر أن ما في الظهيرية طريقة أخرى غير ما ذكره القهستاني فما
 فيها استثنى قضاء رمضان فقه لانه في حكمه وعلى ما ذكره القهستاني للاستثناء أصلا ثم رأيت في
 شرح الاشياء عرانا نقله الشارح عنها الخاتمة والخلاصة ونصه وفي الخاتمة ومثله في الخلاصة المتطوع اذا
 دخل على بعض اخوانه فسأله أن يأكل لا بأس أن يجيبه وان كان صائما عن قضاء رمضان كره له أن
 يأكل ولو حلف رجل بطلاق امرأته أن لم يفطر فلان وان كان متطوعا يفطر وان صائما عن القضاء لا يفطر
 اه فإذ كره دال على أن ما ذكره في الاشياء غير رواية أبي يوسف التي ذكرها القهستاني تأمل **(قول)**
 المصنف فاقاء ونوى الصوم في وقتها وكذلك لم يقم رحتي لكن وجوب الامساك عليه لا يتأتى الاقيما اذا
 نوى الإقامة **(قوله)** ثم قال والمعمد من مذهبه عدم الفساد ما ذكره في شرح الوهبانية من خلاف

الشافعي من أنه يفسد صومه وصلاته بنية القطع نقله عن الظهيرية وتعقبه الرحي بن المنقول في التحفة لابن حجر أن من البطل الصلاة بنية قطعها ولو مستقيلا أو التردد فيه أو تعليقه بشئ ولو محال إعادة لمناقته الجزم بالنية المشتراط دوامها الاشتمالها على أفعال متغيرة متوالية وهي لا تنتظم إلا بالنية وبه فارق الوضوء والصوم والاعتكاف والتسك ولا يضرنية مبطل قبل الشروع لانه لا ينافي الجزم اهـ . من السندی تأمل (قول المصنف وقضى أيام اغماؤه) في البحر الانغماء نوع مرض يضعف القوى ولا يزيل الحجي فيصير عذرا في التأخير لا في الاسقاط اهـ (قول لان الظاهر من حاله أن ينوي الصوم ليلا الخ) وان لم يتذكر النية جملا على نسيانها بعد وجودها كما سبق (قول وانهما قولان صحيحان وأن المعتمد الثاني الخ) وهو المذكور نايفيا تقدم في الشرح وهو اعتبار افاقته ولو في غير وقت لا يمكن انشاء الصوم فيه (قول وشرط صحته أن لا يكون معصية الخ) لكن يتعقد عينا موجبا للكفارة بالحنث ولو فعل نفس المذمور عصى وانحل بخلاف النذر بالطاعة حيث لا يكون عينا إلا بالنية على ما عليه الفتوى اهـ سندی عن النهر (قول وأن يكون من جنسه واجب لعينه الخ) خرج به فرض الكفاية كتكفين الميت وبما بعده الوضوء حتى لو نذر الوضوء لكل صلاة لا يصح والذي سبأ في في الايمان أن الشرط كون المذمور عبادة مقصودة لنفسها لا ما كان من جنسه ولذا صح النذر بالوقوف لان من جنسه واجبا وهو بناء المساجد للمسلمين مع أنه غير مقصود لذاته ولا يصح النذر بعبادة المريض وتشجيع الجنائز والوضوء لانها غير مقصودة (قول عن القهستاني) عبارته وضح النذر فيها أي في هذه الايام المنهية بالاصالة مثل نذرت أن أصوم يوم النحر أو غدا وكان الغد يوم النحر أو بالتبعية مثل أن ينذر صوم هذه السنة أو سنة متتابعة أو أبدا اهـ وبه يعلم ما في عبارة الحلبي (قول صح قياسا على ما لو نذرت يوم حيضها الخ) ينظر الفرق بين ما نحن فيه وبين هذا الفرع على ظاهر الرواية ثم رأيت في البحر مائنه والفرق أن الحيض وصف للمرأة لا وصف لليوم وقد ثبت بالاجماع أن طهارتها شرط لادائه فلما علفت النذر بصفة لا تبقى معها أهلا لا لاداءه يصح لانه لا يصح الا من الأهل كذا في الكشف اهـ (قول بانه هو السهو) عبارة النهر على ما في ط هو الساهي (قول الشارح لكنه يقضيها هنا) أي في صورة شرط التتابع فقط (قول بحر) عبارته وينبغي أن يصل ذلك بما مضى وان لم يصل ذكر في بعض المواضع أنه لم يخرج عن العهدة وهذا غلط والصحيح أنه يخرج كذا في فتاوى الوالوالجى انتهى (قول كما جعنا بين جهنم التبرع) أي حيث قلنا بعبادة شروط الهبة والبيع (قول ولو كان حيضها الخ) لعله تحريف عن طهرها (قول المصنف لا يختص بزمان ومكان الخ) سبأ في الحشى قريبا أن النذر المعين لا يكون سببا قبل وقته عند محمد فاهنا على غير مذهبه (قول لكن في السراج ولو قال الخ) وما جرى عليه الشارح عزاه في النهر للبناء ونقله السندی عن الخانية فاجرى عليه في السراج يحمل على قول محمد (قوال ويلزمه صوم كل يوم الخ) أي مثل اليوم الذي قدم فيه (قوال فان السبب يتكرر فيه الخ) فيه أنه لا يظهر تكرره في الثمانية الا اذا ابتدئت بالسبب فتحتمه بخلاف ما اذا بدئت بالاحد مثلا ولم يوجد حتى كلام الناذر ما يعين الاحتمال الاول فكيف فوجب عليه الزائد بدون التزام والظاهر أن الفرعين المذكورين مبنيان على عرفهم لا على ما يفيد اللفظ فيما والظاهر في عرفنا زوم ثمانية في الاول وسبعة في الثاني

(قوله أي وجه مناسبة الاعتكاف الخ) ما ذكره الشارح أولا وثانيا بفتح المناسبة والتأخير كتابته عليه ط (قوله مصدر المتعدى العكف ومنه الاعتكاف الخ) فهو عليه من المتعدى وعلى ما في البحر من الالزم (قوله) والاول أولى لقوله بعده أو امرأ الخ) فان المقابلة تقتضي القسمة الى قسمين وذلك يجعل التفسير للاعتكاف المطلوب والالتم المقابلة ويفهم من قوله أو امرأ الخ أن شرطية المسجد تنمى في حقه وجنثا لا يكون تخصيصه أولا لهذه الفائدة فانها معلومة من التقسيم تأمل (قوله) وانظر لالاعه على تقدير أنوثته الخ) لكن في الاشياء الخنثى كالانثى الا في مسائل ومقتضاه أنهم اعتكف في بيتها ويكرمهم في المسجد وكون صاحب الاشياء لم يحصر المستثنيات لا يضر اذ من يدعى أن هذه المسئلة منه افعليه النقل (قوله لكن صرحوا بان الخ) كلام الشارح في اعتكافه في البيت لا المسئلة الاستدلال مسئلة أخرى (قوله جواب عما أورد على قوله في الهداية الخ) ما ذكره الشارح من قوله لا اقترانها الخ وان صلح جوابا عما أورد على الهداية الآن الموافق في عبارة الشارح أن يجعل على لقوله أو سنة كفاية أو علم لما أفاده قول المصنف سنة مؤكدة من أنه ليس بواجب لما أنه لم يتعرض لاستدلالها حتى يتأق له التعرض لدفع ما يرد عليه (قوله) فيدل على اشتراط الصوم فيه لا يخفى أن مجرد قوله بصوم الخ انما يدل على مصاحبة الصوم له ولا دلالة فيه على اشتراط هذه المصاحبة لتحقيق النية نعم مصاحبة النية شرط لتحقيقها لانها شرط في تحقق كل عبادة مقصودة (قوله لانهم انما صرحوا بكونه شرطا في المندور غير شرط في التطوع الخ) لكن ظاهر مقابلة الواجب بالنطوق أن المراد به غير واجب فيعمل المسنون ويدل لعدم اشتراطه فيه ما ذكره في الهداية وغيره في تعليل عدم اشتراطه في التطوع من أن مبنى النذر على المسألة ألا ترى أنه يقع في صلاة النقل مع القدرة على القيام اه فان المسئلة التي جعلها مناط عدم اشتراطه متحققة في المسنون ألا ترى أنه يقع في سنن الصلاة للبناء على سماعه فهاهنا لا يبرأ الصوم في المسنون لذلك (قول الشارح لعدم محليتها للصوم) تعليل لمسئلة متن (قوله) ووجه التأمل ما ذكره الخ) ويؤيد عدم المثلية المذكورة في كلام الحلبي أيضا ما سأتى من عدم جواز القضا في رمضان آخر ولا في واجب الخ لانه لو كانت العبرة لوجب الصوم مطلقا لاحته (قوله) والخامس أنه لم يصح لعدم الخ) وعلى هذا الحاصل لا يصح جعل كلام المتن أصلا كإلزامه موضوعه في صوم رمضان أداء وقضاء وقد نزع اعتكافه فلا داعي لوضع أصلي لذلك لانه لم يدخل فيه غير ما عساه عمومهم (قوله) وهو أن الذكر كان موجبا للصوم المقصود لان الاعتكاف الواجب لا يوجب الصوم وما لا يتوصل الى الواجب الا به يجب بوجوبه (قوله) ولكن سقط شرف الوقت واتصافه بزمانية الاعتكاف بالنذر ولا كذلك رمضان الثاني (قوله) قلت حدوث صفة كونه الخ) ما ذكره السندى في الجواب ظهر حيث قال قلت الصوم وان كان شرطا لكنه عبادة مقصودة في نفسه لانه يجب تعينه أيضا الصوم رمضان فلم يكن شرطا محضا بخلاف الصلاة المندورة مع ارضاء فلا يعبر بها لانه عبادة غير مقصودة (قول الشارح والساعة في عرف الفقهاء جزء من رمضان جزء من أربعة وعشرين كما يقوله المنجمون) في السندى وقد ورد ما يؤيد ما ذهب اليه أهل النية من تقسيم الاربعة والعشرين من الساعات في الليل والنهار وذلك فيما أخرجه أبو داود والنسائي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الجمعة ثمان عشرة ساعة لا يؤجد عبده مسلم يسأل الله عز وجل له أجر ساعة بعد العصر وهذا عجيب فاستغفرت انتهى (قوله) يلزمه

قضاء العشر كله لو أفسد بعضه (المناسب لما يأتي أن المراد أنه يقضى الباقي لا الكل و فرّق بين الصلاة وبينه بان الفساد يسرى لأولها لا لأوله) (قول) وعلى كل فيظهر من بحث ابن الهمام لزوم الاعتكاف (الخ) قلت كلام الفقهاء في الفساد الذي يترتب عليه القضاء فهم ما يلزم المعتكف على نفسه اعتكاف العشر الأخير وإنما دخل فيه معتكفاً ثم قطعه بعد زمان فقد أتى باعتكاف نفل في المدة التي كان معتكفاً فيها وإنما فاته الاعتكاف المستون نعم يمكن أن يقال بأنه يمنع من الخروج في اعتكاف العشر الأخير بعد شروعه فيه على رواية الحسن كالمح السه في الزهر اه سندی (قول) وان لزوم قضاء جميعه أو باقيه (نسخة الخط أي باقيه وهو المناسب لقوله الآتي وإنما قلنا أي الخ ولو قال فظهر أن لزوم قضاء جميعه أي فيما إذا أفسده في أول يوم منه وباقيه فيما إذا أفسده في أثنائه وترك قوله الآتي وإنما قلنا الخ لكان أحسن (قول) هذا قول ضعيف وجهه أن خروجه لا إذا كان يكون مستثنى عن الإيجاب أما في غير المؤذن فيفسد الاعتكاف والصحيح أن هذا قول الكل في حق الكل لأنه خرج لإقامة سنة الصلاة وستاتها تقام في موضعها فلا تعتبر المنارة خارجاً اه سندی عن الوالوية (قول) لا يكون كلام الشارح مفرداً على الضعيف لاشك أن اشتراط كونه مؤذناً قول ضعيف وأن اشتراط كون بابها خارج المسجد ليس معتبراً بالمفهوم كما تقدم له ومجرد ما ذكره قبل هذا من تعقيد عبارة البدائع بما ذكره لا يخالفه تأمل (قول) بان الضرورة التي ينط بها التخفيف الخ) قد يقال إن الضرورة التي ينط بها الحكم هنا من القسم الثاني وذلك أن المعتكف لما تعددت حاجته خارج المسجد مما لا بد له منه جوزه الخروج أقل من نصف النهار للقيام بحوائجه الضرورية له غالباً والضرورة إنما هي عمله لا ثبات أصل الحكم بدون مراعاة وجودها في كل فرد كما هو الغالب في العلل الفقهاء كالمشقة التي هي مناط الترخيص للمسافر في الفطر مثلاً فإنها مناط لا ثبات أصل الحكم ولا يلزم تحققها في كل فرد وهكذا كثير من العلل الفقهاء راعوها لا ثبات الحكم بدون اشتراط وجودها في كل فرد تأمل (قول) فيه إيماء إلى عدم الاكتفاء بالنسبة الظاهر صحة الاكتفاء بالنسبة فإن نية تخصيص العام جائزة وهذا منه في المعنى (قول) بان المعتكف له حالة تذكروها الخ) ظاهر إذا كان الوطء داخل المسجد (قول) أن ليلة عرفة تابعة لما قبلها في الحكم حتى صبح الوقوف فيها وكذا ليلة النحر الخ) تبعية الليلة للإيام الماسخية إنما هو بالنسبة للرعي لا التضحية كما لا يخفى حتى لو أخر يوم النحر إلى ليلة الحادي عشر جاز لأنه لا يخرج يوم كل يوم الا بظواهر فجر اليوم الذي يليه وهذا بخلاف اليوم الثالث فإن رميته ينتهي بالغروب

(كتاب الحج)

(قول) والا فتحو الذكاح والعنق الخ) إذا حلت العبادات على أركان الدين يكون أولى في دفع إيراد الذكاح وما بعده فإن ما ذكره غير دافع لإيراد الإضحية والجهاد ونحوهما من كل عبادة متوقفة على نية (قول) الآن أثبات النفي بمقتضى النفي الخ) أي الواقع في حديث الأفرع بن حابس على ما في النهرو وغيره من فيه التصريح بالمرّة الواحدة في العمر أو الحديث المذكور هنا كما في الفتح لإفادة قوله امتناع في فطرته بثبوت نقيضه وهو لا للتصريح بنفي الاستطاعة (قول) والاولى التمثيل بنجر باء وسجعة ما قيل في مثله الشارح يقال في مثله والظاهر أن الحرمة فيها عرضية لا لذات الفعل تأمل (قول) نكته عند فهم من الصغار الخ) وجهه عدم ما من الصغار أن التماس في آية الظهار حقيقة في المس يلبس ربه فيه قوله

مجاز والدواعى فلم تكن قطعية الدلالة على الوطء وتقدمه في الجمعة أن البيع عند أذانها مكروه لأحرام
لوقوع الخلاف في المراد بالنداء فيها هل هو الأذان الأول أو الثاني أو دخول الوقت على أنه يحتمل أن يكون
الاقامة وإن لم يزم قال به فلم تكن قطعية الدلالة أيضا **(قوله)** وفي المعتوه خلاف في الأصول لكن لو
أداه المعتوه يصح منه لما في كتاب الطهارة من البحر أن ظاهر كلام الكل الاتفاق على صحة أدائه
العبادات أما من جعله مكفأ فظاهر وكذا من لم يجعله مكفأ لأنه جعله كالصبي العاقل وقد صرحوا بصحة
عبادته اه انتهى سندی **(قوله)** وفيه نظر فيه تأمل فإن من له بعض ادراك منه ما يصح أدائه العبادة
ولا مانع يمنع من الصحة فيه وأما مسألة أحرام الولي عنهما فهي مسألة أخرى فإن أحرامه عنهما صحيح ولومع
بعض ادراك وسيأتي ما فيه من النزاع **(قوله)** ونوزع بأن العلم ليس من شروط وقوع الحج الخ وبأنه بدخوله
دار الإسلام تحقق منه الكون في دارنا ذل ليس المراد الاستقرار على سبيل الدوام بل مجرد الحصول والتحقق
فهو كونه نشأ في دار الإسلام **(قوله)** ومحبوس الخ قال في النهر ويلحق بهم المحبوس والخائف من
السلطان اه **(قوله)** فلو خرج ومات في الطريق الخ عبادة التهر ولومات في الطريق لا يجب عليه الإيضاء
أى اتفاقا اه وعمله في البحر بما ذكره المحشى والمراد أن من مات في الطريق من أصحاب الأعداء
المذكورة في أول سنة الإيجاب لا يجب عليه الإيضاء لامن مات بعد تقرر في ذمته أو ضمير خرج عائد
للقادر على الحج لأنه مقيد بما إذا خرج في أول سنة الوجوب بدليل التعليل **(قوله)** وما في البحر من أنه
يمكنه أن يضع في الشق الآخر امتعة رده بالخيار الرمي أى بانه إذا لم يجد معادلا فلا يعد قادرا وقال أيضا
وحيث قدر أى على الحمل كله فلا كلام في الوجوب اه فيفهم منه الحاج أن وجد معادلا فذاك والأفان
قدر على الحمل كله ولم يشق عليه في حالة قلة الزاد والماء أو حال نزوله من نقل ذلك من شق الرحلة إلى
وسطها ثم أعادته إلى شقها عند ركوبه عليها فكذلك والابان لم يقدر على كله أو قدر وشق عليه ماذ كرفلا
يعد قادرا اه سندی **(قوله)** لا الزاد والراحلة لعل فيه حذف لالتافية قبل الرحلة مع حذف حرف
الاعطف **(قوله)** أى في عدم اشتراط الرحلة فيه لكن وجه المشابهة بينهما غير تام فإن السعي إلى الجمعة
انما يجب على من سمع النداء ولم يكن بينه وبين المصر مزارع وإن سمع النداء وأفرسح على اختلاف في
ذلك فمع اختلاف الروايات لا أدري وجه المشابهة في حق المكى والساعى إلى الجمعة مع أن بين مكة وعرفة
تسعة أميال اه سدى **(قوله)** لعل وجهه أن فيه زيادة النفقة الخ ولأن ابتداء فعل الأول فرض
بخلاف الثاني ولأن مفعلة الأول مما تتعدى من الاتفاق كذا في السندى عن شرح الوهابية للشرنبلالى
وبهذا يعلم أن موضوع ما في السراجية ما لو حج غنى را كبا وفقير ماشيا لا يباعدا هذه الصورة فإن المشى
أفضل وبهذا يدفع التنافي **(قوله)** حتى لو حج ماشيا ولو بامرره صمن اذ بالحج ماشيا لا يبيع عن الأمر وهو
انما دفع إليه ليقع عنده فيكون ضامنا له لأصرفه في حاجة نفسه فلا يعتبر أمره بالمشى **(قوله)** والذي
رأيت في الخلاصة كذا الخ لا مخلفة بين ما رأته في خلاصة وبين ما نقله الشارح عنها فإن ما عزا للشارح
إليها إنما هو فيما إذا كان لا يبقى بعد شراء المسكن ونحوه ما يكفي للحج وما نقله المحشى عنها فيما إذا كانت
الدرام كافية للحج والمسكن ونحوه **(قوله)** المسئلة منقولة عن أبى حنيفة في تقديم الحج على التزوج
وانتفصل الخ يحمل رواية تقديم الحج على التزوج بدون تفصيل على ما إذا كان ذلك وقت خروج أهل
به نزول المحقة بين الروايتين وهذا هو الموافق للتفصيل المار **(قوله)** وأجاب السيد أبو السعود بانه
عنه اضطراب الخ هذا الجواب انما يستقيم على رواية أن الامن شرط لوجوب الاداء للوجوب **(قوله)**

الشارح أو ذمياً) قال الجوى في حواشي الاشياء اذ لم يكن الفاسق محرماً للخشية عليهم من فسقه فأحرى
 أن لا يكون الكتاني محرماً لها خشية أن يفتها عن دين الاسلام اذا خلاها اه وأقره هبة الله وأبو
 السعود (قوله يختص بالمحرم الخ) بل يتصور الدعى في الزوج أيضاً كالمجوسى (قول المصنف والمراهن
 كبالغ) جعله الرجعى كصبي لانه يحتاج الى من يدفع عنه ولداً كان للاب منعه عن حجة الاسلام فكيف
 يصلح لحمايتها وفي المحيطين والبدائع الذى لم يحتمل لاعتباره لكن ما فى الجوهره موافق لما فى الخلاصة
 والزارية اه سندی (قوله) اذ لا يتصور في زوج الحاجة أن يكون مجوسياً فيه أنه يتصور فيما
 اذا أسلفت المجوسية ولم يفرق بينها وبين زوجها المجوسى (قوله) فيستلزم أن تكون قادرة على نفقتها
 ونفقتها) وفي منسل ابن أمير حاج وهل تجب عليها نفقة المحرم والقيام برأجلته اختلفوا فيه وصحوا عدم
 الوجوب ووفق في السراج بأنه اذا قال لا أخرج الا بالنفقة وجبت عليها واذا خرج بلا اشتراط لم تجب اه
 سندی (قوله) والصبي الذى يحج له أبوه لعله به (قوله) من وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهار فقد تم
 حجه) ولا يتأتى أداء حجتين فى عام واحد باحرام أو احرامين نعم لو جدد الكافر الاحرام على القول بعدم اسلامه
 بالج والوقت باق ينبغى أن يصح منه ولم أره اه سندی عن الشيخ نالى (قوله) قال العلامة المقدسى يمكن
 الجواب بان الموت الخ) الاظهر في الجواب أن يقال انه وان كان زكناً الا أنه يسقط بعذر الموت لضعفه
 بخلاف الوقوف لقوته والا كيف يقال بسقوطه به لانه من قبله تعالى الخ اذهذه العلة تقتضى سقوط
 الوقوف به أيضاً مع أنه ليس كذلك وأيضاً تقتضى أنه لو تقرر الوجوب فى ذمة الأمر بان مضى عليه سنة
 وهو مستطيع لا يسقط الطواف بموت المأمور لان الأمر لم يأت بمضى وسعه بل آخره عن وقت التمكن
 تأمل (قوله) فكان بمنزلة الانصارى أى المنسوب للانصار لان هذا الجمع بالاشتهار وعلمة الاستعمال
 يأخذ حكم التسمية به فيجوز النسبة اليه بعد ذلك فكذا يقال فى الآفاق بمعنى الخارجين والآفاق بمعنى
 الخارجى (قوله) والقهستانى) عبارته ولناصر الفقهاء أن يقول لانسلم أن الآفاق جمع حتى وجب
 رده فى النسبة الى الواحد فعن سيبويه أن الافعال للواحد قال بعض العرب هو أنعام كإفائقى وغيره
 ولولم أنه جمع فلم لا تكون الباء للوحدة كما قالوا فى روى فاهما ليست النسبة ولولم أنها بالنسبة فالرد غير
 واجب فافهم أرادوا بالآفاق الخارجين وبالآفاق الخارجى وهذا معنى آخر له لو رد الى الآفاق لم يفهم
 منه ذلك وصار كالانصارى على ما نقل صاحب الكشف عن الرنخشى اه (قوله) نعم يكون تاركاً واجب
 الوقوف الخ) مقتضى كونه تاركاً لوجب الوقوف نهاراً الى الغروب أن يكون المدواً واجباً سواء وقف نهاراً
 أو ليلاً لانه اذا وقف ليلاً لا يتأتى له الاتيان بالواجب فيتقرر الوجوب فى ذمته فيكون التقيد بوقوفه نهاراً
 اتفاقاً (قوله) لو قيل انه واجب لا يبعد لان المواظبة الخ) لا يخفى أن الاستدلال بالمواظبة على
 الوجوب غير تام لما تقدم للشارح أن المواظبة من غير نهى عن الترك لا تنفذ الوجوب اه سندی
 (قوله) ولسترك الشوط الاول الخ) أى عدم الاتيان به بوصف الوجوب (قوله) وأن الطواف لا يلزم
 تقديمه على الذبح) لعل الموافق لا يلزم تأخيره عن الذبح (قوله) فيه أنه لم يستوف الواجبات) لكن
 بزيادة ما ذكره الشارح من الواجبات والضابط يكون الشارح قد أصح عبارة المتن (قوله) واعترض
 الاول بان فيه اخراج العشر عن الارادة الخ) عبارة الرجعى وهذا الجواب مبنى على ضعفه لا يلىق
 بفصاحة القرآن لان بعض الثالث ليس بشهر فلا يكون داخلان المراد ما زاد على الواحد من جنسه
 الآن يقال وسمى شهر مجازاً اطلاقاً لاسم الكل على بعضه أو من باب التغليب أو من باب عموم المجاز بان

براد ثلاث قطع من الزمن اه سندی (قوله وينبغي أن يكون مكروها) وهذا هو الظاهر فإنه وإن كان في أشهره إلا أنه أحرم الحج قابل فلم يحرم في أشهره حقيقة بل في أشهر حج آخر (قوله واسمها في الأصل مهبة) بسكون الهاء وفتح التحتية والعين المهملة كذا ضبطت في رواية أبي ذر وضبطها العيني بوزن معيشة وصححه اه سندی (قوله والظاهر أنه مبني على الرواية الثانية) بل الظاهر أن المراد بالسقوط عدم الزوم ولا يصح بناؤه على الرواية الثانية اذهى موجبة لعدم مجرد مروره على الاول لتلك تعظيم البقعة وبإحرامه من الثاني لم يتداركه بل تقرر عليه نعم لو عاد الاول سقط عنه (قوله أنه لا يتصور عدم المحاذاة) في السندی أن من أتى من جهة سواكن لا يحاذي ميقاتا ولا يسامته اه (قوله) ووجهه أن المرحلتين أو وسط المسافات الخ فيه أن المرحلتين أقل المسافات لأوسطها إلا أن يراد مرحلتان عرفيتان وهما ثلاث مراحل شرعية كجدة فإنها على مرحلتين عرفيتين وثلاث شرعية إلى مكة كذا يباين السندی (قول الشارح أي لا فاق) إلا فاق هومن كان خارج المواقيت فخرج أهل المواقيت وحكمهم أنهم ملحقون بأهل الحل ويان من ذلك أن أهل ذى الحليفة كذلك إذا سلكوا الطريق الذي كان يسلكه النبي صلى الله عليه وسلم كأهل القرظ والابواء فلم يدخل مكة بلا إحرام كما ذكره المرشدي اه سندی (قوله لم يخرج عن أن يكون سفره للحج) فيه تأمل بل حيث قصد البندرد قصدا أو ليل البيع أو شراء ثم إذا فرغ يدخل مكة يكون سفره لغيا للحج ولغيره دخول مكة ولذا جوزه نادخوله مكة بلا إحرام في المسئلة السابقة ولا يرد علينا مسألة ما لو قصد موضعا آخر في طريقه ثم التقطه عنه للفرق الظاهر اذ فيها لم يوجد ما يبطل أن يكون سفره للحج بخلاف ما نحن فيه

(فصل في الاحرام)

(قوله) فالاستثناء الاول من أعم انظروا (الظاهر أن الاستثناء الاول من محذوف تقديره يعمل من الاعمال والثاني من قوله لا يعمل ما الخ) (قوله وهو أي الغسل) الظاهر ارجاع الضمير للذكر من الغسل أو الوضوء فإنها للنظافة اذ حيث جعل الوضوء قائما مقام الغسل في حق غير المعذور فليكن كذلك في حق المعذور بالاولى لتحقق النظافة به الآن معنى النظافة بالغسل أم وذكروا غاية البيان أن كل غسل يكون لمعنى النظافة فالوضوء يقوم مقامه (قوله صرح به في الفتح) عبارته واذا كان للنظافة وازالة الرائحة لا يعتبر التيمم به عند العجز عن الماء يؤمر به الصبي اه فهذا يفيد أن المراد به العاقل نعم على ما بحثه في التمهيد في حق الصغير الغير العاقل (قوله) لانه انما شرع للاحرام قال السندی نقل المرشدي عن السروجي أنه قال وينبغي أن لا يحرم فضيلة الغسل لانه شرع للنظافة وقد حصلت قال مثلا على وهو الاظهر قلت وعلى اشتراط تطهارة اذا كان محدثا ولم يقدر على الماء يتيمم ويحرم فتأمل اه (قوله) وفيه أن الشروع الخ) فديقال ان مراد الشرب لئلا يقول بخلاف الصلاة في حق القراءة لا الشروع (قوله) أي أقتب ببابك أقامت بعد أخرى الخ) وذلك كما في السندی أنه اختلف في مأخذها ففصل من ألب بالمكان اذا أقامه وقيل من قولهم دارى تلب داره أي تواجها يعني التجاهي وقصدى اليك وقيل من قولهم امرأة لبة أي محبة لزوجها يعني محبتي اليك وقيل من قولهم أنا ملب بين يديك أي خاضع لك وقيل من الابواب وهو اقرب بمعنى قربت اليك قربا يشهد كل أحد بقصدى بيتك وأعتابه الشريفة (قوله) فان مفاده أن الاستئناف بقوله لبيك الثالثة) نعم عبارة الفهستاني وان أدركت أن الاستئناف بقوله لبيك الثالثة

لانقيده أنه يقف عليها كما يقوله الشاقعية أو يصلها بما قبلها وان كانت جملة مستأنفة **(قوله وسعديك)**
 في القاموس والسعادة خلاف الشقاوة وأسعده فهو مسعود ولا يقال مسعود وأسعده أعانه وليسك
 وسعديك أي اسعادا بعد اسعاد اه **(قول الشارح أي تحريما)** حكى ابن ملك الاتفاق على أن
 الكراهة للتحريم اه سندی **(قوله ففيه أن ظاهر المذهب كما في الفتح أنه يصير محرما الخ)** وأيضا
 مقتضى اشتراط التلبية أن نقصها بخلاف بالنسبة للكراهة كما نقله السندی عن ط **(قوله لكان أخضر)**
 وأظهر لكن عليه لا يكون في كلامه تعرض لسوق البدنة بدون تقليد فالأولى أن يراد بالهدى خصوص
 البدنة تأمل وفي المنع واقتصر في الكنز على التلبية ومراعاة بهاشي من خصوصيات التسلسل سواء كان تلبية
 أو ذكر كما يقصده التعظيم أو سوق هدى أو تقليد البدن كما ذكر النسفي في المستصفي اه وهو كذلك في
 البحر ولو حذف لفظ الهدى وسلط كلام من قلده وساق على لفظ بدنة تسلم من الإيهام تأمل **(قوله أو عروة)**
 مرادة وهي السفرة في القاموس المرادة الراوية أو لا تكون الامن جلد من ثياب ثلث بينهما التسعة وفيه
 أيضا السفرة بالضم طعام المسافر ومنه سفرة الجلد اه **(قول الشارح فلا في الأصح)** والظاهر أنه وإن لم
 يحرم إلا أنه يكره مراعاة للخلاف ولأن فيه نوع اعانة كاعادة سكين كذا قال السندی **(قوله فانه لا شيء)**
 عليه لو عصبه الخ في السندی عن الخاتمة ويكره له تعصيب رأسه ولو فعل ذلك يوما ولية فعليه صدقة
 ولا شيء عليه لو عصب غيرهما من بدنه ولو غير علة إلا أنه في هذه الحالة يكره اه فعلم من هذا أن حكم التعصيب
 مخالف لحكم الستر واللبس **(قوله لباب وفي شرحه)** وينبغي استثناء الكفين الخ مقتضى
 الاستثناء أن باقى البدن حكمه بخلاف حكم هذه الاعضاء مع أن سائر بدنه يصح ستره بما لا يعد لبسا
 لا بما يعد لبسا فالمعين أن يراد بالستر التغطية بما لا يستمسك بنفسه أو لا يعد لبسا بخلاف تغطية يديه
 بالقفازين ورجليه بالخفين والجوربين فإنه لبس **(قول الشارح ولو جل على رأسه ثيابا كان)**
 تغطية قال المرشدي لو كانت الثياب في بقعة وكانت مشدودة شدا فوي بحيث لا يحصل منها تغطية فلا
 كراهة في حملها ولا جزاء ولا فيه كره ويجب الجزاء لانه تغطية اه سندی وهذا دال على أنه لو غطى رأسه
 بغير المعتاد لا يلزمه شيء ولو يوما أو ليلة **(قوا)** الالمعكب في القاموس المعكب الموشى من البرود
 والاثواب اه أي المنقوش لكن ليس هذا المراد هنا بل ما لبس في القدم فإنه لا يطلق عليه اسم الخيط
 وفيه تفصيل في حكمه بين كونه تحت معقد الشراك أو فوقه **(قوا)** ولا يرفع يديه عند رؤية البيت
 وقيل يرفع أي كذا عى كما حرره الرجزي اه سندی **(قوله لكن قولهم تحية هذا المسجد الطواف يفيد)**
 أنه لو حلى ولم يطف الخ الظاهر اعتماد ما نقله أولا عن شرح الباب فإن على ما قاله يلزم الوقوع في الحرج
(قوا) قات واطاهر أن المراد بالفائتة التي فوتها عمدا الخ قد يقال لا حاجة لهذا القيد وأنه يكفي
 لتقديم الفائتة على الطواف مراعاة القيام بالمستحب وهو المبادرة إلى قضائها كما أن خوف فوت الوقت
 المستحب في الوقتية سبب لتقديمها فقد اكتفوا بمجرد مراعاة تحصيل المستحب فيها فكذلك في الفائتة
 تأمل **(قوله فقد اختلف التصحيح)** ووفق بين القولين المذكورين الرجزي بأن المراد بحذاء منكبيه
 أن يكون أسفل يديه حذاء المنكبين فتكون رؤس الأصابع حذاء الأذنين وهو أحسن اه سندی
(قوله أولنقبه) كما سيذكره لكن الأول ظاهر الرواية كما سيأتى الذي سيأتى ودعا نفسه وغيره رافعا كفيه
 نحو السماء أو القبلة اه والمراد بالرجزتين العليا والوسطى بأن تكون الحرة بينهما وبين "نقبه" وأما جرة
 العقبة فالسنة استقبالها وجعل الكعبة عن يساره اه وسيأتى أنه لا يقف بعد الثالثة تأمل **(قول)**

الشارح لان منه ستة أذرع من البيت) ألقى الكسر والتحقيق أنه ستة أذرع وشبر اه (قول)
لم يذكر الشاذرون وهو الا فرير المسنم الخار ج الخ) من الحجر الاسود الى فرجة الحجر كافي السندی
(قول) لكن الظاهر أن هذا الخ) أي لزوم الدم في حد ذاته (قول) لكن التعليل يفيد أن الخلاف الخ)
لعل المراد به تعليل القول الآخر المقابل للصحيح لا التعليل المذكور في الشرح فانه لا يفيد ما قاله (قول)
لوشن في عدد الاشواط في طواف الركن أعاده الخ) أي أعاد الشوط الذي شل فيه وليس المراد أنه بعيد
الطواف كله كما يظهر (قول) ويستحب أن يدعو بعدهما بدعاء آدم عليه السلام) هو اللهم انك تعلم
سري وعلايتي فأقبل معذرتي وتعلم حاجتي فأعطني سؤالي وتعلم ما في نفسي فاغفر لي ذنوبي اللهم اني أسألك
ايحياي بأشركلي وبقيصاصي حاجتي أعلم أنه لا يصيبني الا ما كتبت لي ورضاء بما قسمت لي بأرحم الراحمين
اه من السندی (قول) ولا ينافيه قول المتون ساعيا بين الميلى لانه باعتبار الاصل) الذي استقر عليه
الامر في هذا الزمن وقبله جعل ميلين أخضرين في جدار المسجد علامتين لموضع الهرولة في عمر بطن
الوادى لكن ظاهر تعبير السندی عما ذكره المحشى بقل أنه قول آخر مقابله ما اعتمد المتون تأمل وقال
قال الشيخ على القارى والمذهب الصحيح أنه اذا وصل الى الميل أو قبله شرع في الاسراع البالغ وقيل يسعى
قبل الميل ستة أذرع (قول) تنبيه قال العلامة قطب الدين في منسكه الخ) الذي تقدم في مكر وهات
الصلاة كراحة المرور بين يدي المصلى في موضع سجوده في مسجد كبير وهو ما كان ستين ذراعا
في ستين فاذا كان المسجد الحرام كذلك في زمنه عليه السلام ولم يكن المرو في موضع السجود لم يكن
هذا لفرع غريبا (قول) اذا دخل الحاج مكة في أيام العشر) أو في خمس وعشرين من ذي القعدة
اه سندی (قول) لكن يخالفه ما في اللؤلؤ الجسية) يؤيد ما في اللؤلؤ الجسية ما رأيت في هامش البحر مكتوبا
على ما يفيد به كلامهم مانصه في الفوائد الظهيرية عن شيخ الاسلام خواهر زاده قال المكى الصلاة
أفضل لانه لا يفوته والاشتغال بالصلاة وهي عماد الدين أولى اه (قول) وما قيل ان تقديم العصر
عند الامام وجب لصيانة الجماعة ينبغي الخ) لانه يعسر عليهم الاجتماع بعد التفرق في الموقف
ولو قيل بوجوب هذا الجمع لاجل اقامة واجب الجماعة على القول بوجوبها لا بعد اذالم تنأت الاب
(قول) أو يرجي لهم والخير صلاتهم غير جائزة) أصل العبارة أو يرجي لهم الخير وصلاتهم الخ)
(قول) لان النية عند الاحرام تضمنت الخ) مقتضى ما ذكره من التعليل أنه لو فعل الطواف قبل
التحلل بشئ مما يحصل به التحلل لا يشترط فيه النية مع أن ما يأتي يفيد اشتراطها له بدون تفصيل
(تم) اعترض به لادعاء في جرة العقبة الخ) نعم لادعاء فيها عقب الفراغ من رجلي الحصى وفيها دعاء
في أثنائها في جرة ثلثة معدودة هنا فطر ذلك على أنه لا مانع من جعل الجمار الثلاث محلا لاجابة
الدعاء ونرى (قوا) فيه أن هذا هو تحت الميزاب الخ) فيه أنه أهم من قوله تحت الميزاب والمراد ما
عده (قوا) وقيل لا يسن الايضاع) هو الاسراع في السير (قول) والوتر بعدها) عبارة السندی
عن شرح الباب بعدهما بضمير اثنين اه (قول) علة لاقتصار هنا على اقامة واحدة الخ) في غاية البيان
فان قلت يرد عليكم الفوائت لانه ان شاء أذن وأقام لكل صلاة وان شاء اقتصر على الاقامة فينبغي أن يكون
هنا كذا قلت الفوائت كل واحدة منها صلاة على حدة ينفرد كل بالاقامة بخلاف الصلاتين بالمرزلفة
فانهما ما ارتا كصلاة واحدة بليل أنهما لا يجوزان التطوع بينهما فلاجل هذا لم يفرّد كل واحدة بالاقامة
اه (قول) هم أصحاب القيل) فان قيل هم حصر أي عبي وتعب حين وصل الى هذا الوادى اه سندی

(قول المصنف ورحى بجرة العقبة من بطن الوادي) أي بأن تجعل الكعبة عن يسارك ومنى عن يمينك كذا في السندى ونحوه ما أتى عن الباب (قوله) ومقتضاه أن المراد الرمي من فوق إلى أسفل الخ بل المتبادر من عبارة الفتح تحقيق الكراهة بالرمي من فوق مطلقا سواء رماها إلى أسفل لتوقع الأذى لمن في الأسفل وهو ظاهر أو في موضع وقوف الرامي لتوقعه أيضا بسبق يده وأصابه من في الأسفل وعبرة الهداية لاتعين أحد الاحتمالين بل أفادت أن علة الجواز هو أنها إذا رماها من أعلى لا بد أن تقع في أحد جوانب الجمرة وما حولها موضع للسند الرمي الآن الكراهة متحققة في محل يتوهم فيه الأذى (قوله) فليكن هذا أعلم أصلها أولى (قوله) عن أنس عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى (لفظه على ما في ط ان الله تعالى الخ (قوله) فلا مخالفة في الاجزاء) أي اجزاء الربع حيث قلنا ان الأخذ من الكل على سبيل الأولوية لا لزوم (قوله) وقوله وجربا قيد بقدر الإغالة الخ جعل السندى قوله وجوبا راجعا إلى التقصير لان المحرم خروجه من أحرامه واجب اما بالخلق أو بالتقصير عند الامام وقال قوله من كل شجرة أي من كل الرأس ندبا أو من الربع وجوبا اه وهذا ما أفاده الشارح بقوله وتقصير الكل مندوب والربع واجب وهذا أظهر في حل عبارة الشارح (قوله) والاعلة بفتح الهمزة والميم وضم الميم لغة أخرى جعلها السندى بتبليث الميم والهمزة فهي سبع لغات (قوله) ان أراد أنه أولى من تقصير الكل فهو ممنوع لما علت من أن السنة خلق الكل أو تقصيره فكيف يكون خلق النصف أولى من تقصير الكل لكن نقل السندى عن اللوامع أن خلق النصف أولى من تقصير الكل نعم خلق الربع ينبغي أن يكون التقصير للكل أولى منه لما مر أنه مسمى كافي النهر (قوله) وقال السروجي وعند الشافعي يبدأ بيمين المحلوق في السندى وأما ما ذكره الكرماني من أن مذهب الامام يبدأ بيمين الحلاق ويسار المحلوق رده صاحب غاية البيان بقوله ذلك بعض أصحابنا ولم يعزه لاحد واتباع السنة أولى اه واعلم ما نقله عن السروجي فيه سقط وأصله وعند الشافعي يبدأ بيمين المحلوق ومذهب الامام يبدأ بيمين الحلاق ويسار المحلوق وذكر الخ ثم مقتضى ما في الفتح تسليم أن البداءة بيمين الحلاق هو المذهب لكن له يعمل به لمخالفته الثابت بالسنة ومقتضى ما في الملتقط تسليم أنه مذهب الامام الا انه رجع عنه ومقتضى ما قاله السروجي عدم تسليم أن ذلك مذهب بل مذهبه البداءة بيمين المحلوق (قول الشارح اطلوع ذكاه) أي طلوع فجر ذكاه يعني فجر اليوم اللاحق كافي السندى ولا تستقيم العبارة لا بتقدير هذا المضاف ويكون بيانا لانتهاء وقت الاداء في اليومين ولا يصح أن يكون بيانا لوقت الجواز أداء وقضاء كما درج عليه المحشي فان وقت القضاء لا ينتهي بطلوع شمس الرابع بل بغروبها وحينئذ فاسلكه المحشي في هذه العبارة غير موافق (قوله) وغير ذلك أفضل في جرة العقبة) حقه في غير جرة العقبة كما هو عبارة الملتقى (قوله) فاذا ذكره الكل من أنه يصلى فيه اظهر الخ) لكنه خلاف ما تقدم من استحباب تقديم الظاهر على الرمي مطلقا اه سندى عن متاعلى القارى (قوله) أو المصدر) حقه الزيادة (قول المصنف وقبل العقبة) في السندى ونعماء كراهة في تقبيل قبور الانبياء ومن يتبرك بهم واعتماد الجواز وأطال فيه (قوله) حسب النقاش المفسر الصلاة بالسجدة الحرام فبلغت صلاة واحدة فيه عمر مائتي سنة وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة الخ في انفسنا لا في على البخاري من باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة نقلنا عن النقاش المفسر ما نصه حسب الصلاة في المسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة بالمسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة إلى آخر ما ذكره المحشي وزاد قبل عبارة ابن الصاحب ما نصه وهذا مع قطع النظر عن التضعيف بالجماعة فانهم اثنى وسبعون وعشرين درجة كما مر

٥١ ثم رأيت في تبين المحارم من فصل حكم المقام بمكة ما نصه قال أبو بكر النقاش حسب ذلك قبلت صلاة واحدة في المسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة وصلاة يوم وليلة وهي خمس صلوات عمر مائتي سنة وسبع وسبعين سنة وتسعة أشهر وعشرين ليلة (قوله) قلت قد يمنع كون القراءة عبادة مستقلة (الخ) وقرئ السند أيضاً بين الطواف والقراءة بأن الطواف تعبدى غير معقول المعنى فاشتترط له النية لينأى كدجانب الطواف وأما القراءة فهي عبادة معقولة المعنى فلم يشترط لها النية استقلالاً بل اكتفى بانسحاب النية عند التحريمة أو يقال النية انما هي تمييز العادة عن العبادة والقراءة لا تكون العبادة فلم يحتاج الى النية والطواف قد يكون طلباً للهارب أو فراراً من طالب أو نحوه فاحتاج الى النية أو يقال ان القراءة وإن كانت عبادة فقد تسقط عن المصلى كالإحرام والآخرى والطواف لا يسقط بحال ٥٢ ولعل الأحسن في الفرق أن يقال أن أفعال الصلاة مستقلة أولاً لا تحتاج الى نية بل تنسحب النية عند التحريمة إليها لأنها تفعل في آن واحد متصلاً ببعضها ببعض بدون فاصل أجنبي بخلاف أفعال الحج فإنها ليست كذلك تماماً كان منها غير قابل للتنفل كالوقوف تكفيه النية عند الإحرام وتنسحب إليه وما كان قابلاً للتنفل يحتاج الى أصل النية عند الاتيان به ولا تكفي في حقه النية عند الإحرام (قوله) وفيه أن فرض المسئلة في إحرام الرفيق عنه) نعم ظاهر المصنف أن فرض المسئلة في إحرام الرفيق عنه إلا أن الشارح جعل كلامه مشتملاً على مسألتين أولاً هما ما إذا اجتزأناهما أو مغي عليه يعني وقد أحرم بنفسه صاحباً أو نائبهما ما إذا أحرم عنه رفيقه وهي المعبر عنها بقوله وكذا الوأهل عنه رفيقه الخ فقد جعل قوله وأهل عنه رفيقه مسألة أخرى غير ما قبلها (قوله) ولعل التوقف في إحرام رفيقه عنه وكلام الفتح هو ما نقله الخ) انظر صحة إحرام رفيقه عنه فيما إذا خرج يريد الحج فجن قبل أن يحرم لوجود الاذن دلالة كفاية مسألة الانغماء (قوله) لانها منهية عن تغطيته لحق النسك لولا ذلك والام يكن الخ) عبارة النهاية ودلت المسئلة على أن المرأة منهية عن اظهار وجهها للرجال من غير ضرورة لانها منهية عن تغطية الوجه لحق النسك ولولا أن الامر كذلك والامأمر بهذا الاراء كذا في المحيط ٥٣ وكذا رأيت في المحيط البرهاني لكن مع حذف انوا ومن قوله ولولا أن الامر الخ تأمل

(باب القرآن)

(قوله) ومحمد انما فضله - اشتمل على سفرين خلافاً لما فهمه الزيلعي الخ) فيه أن الزيلعي ادعى أن محمداً موفق للشافعي في أفضلية الحجبة الكوفية والعمر الكوفية على القرآن ولم يدع موافقته له في كل صور الأفراد بل في هذه الصورة الخاصة فلا يرد عليه حينئذ ما ذكره في البحر من أنه ليس بموافق له فإنه يفضل الأفراد مطلقاً إذ لا يزعم من وافقهما في صورة خاصة توافقهما في غيرها (قوله) الشارح والصواب أنه عليه السلام أحرم بالحج ثم أدخل الخ) ما ذكره يصلح جواباً من الشافعية عن استدلال الحنفية على أفضلية القرآن بفعله عليه السلام بأن يقال ان جمعه بين النسكين كان على هذا الوجه لبيان الجواز لأن القرآن هو الأفضل تأمل لكن يلزم أهل المذهب عدم تسليم ما قاله النووي للدلالة الدالة على إحرامه بهما معا (قوله) وهذا أحسن مما في الزيلعي من أن التقيد بالخ) ادعى ما ذكره الزيلعي بوجههم أن غيراً لا في لا يكون ذريراً نسكاً تقدم ويأتي أنه يكون قارناً لأنه خلاف الأفضل في حقه بل هو مكروه منه على ما يأتي (قوله) لا يرضى إلا يوم الأعراس الخ) فيه أن الأعراس لا يفتى أنه إذا مضت أيام حجه وقد

بقى عليه شيء من الاعمال لا يصح صومه والظاهر صحته وانما نص على الفراغ في الآية نظر الى أن الغالب الفراغ منها بعض الايام تأمل ويدل لذلك نفس عبارة الجرح حيث قال وأراد بالفراغ الفراغ من أعمال الحج وهو بعض أيام التشريق اه فانه دال على أنه يتحقق بعضها وظاهره وان بقي عليه شيء من الاعمال ويدل له ما في الباب أيضا وأما صوم السبعة فشرط صحته اثبتت التية وتقديم الثلاثة وأن يصوم بعد أيام التشريق اه (قوله قال في الفتح ان صوم السبعة الخ) في شرح نظم الكز وغيره ما يفيد اختلاف أهل المذهب في تفسير الرجوع في الآية ف قيل الفراغ وقيل الرجوع من منى لمكة أو الى الحالة الاولى يعنى اذا فرغتم من أفعال الحج ويمكن تخريج فرع الفتح على القول الثاني وان كان المشهور التفسير الاول تأمل (قوله عدم قبول وجوده) حقه قبل (قوله وان قدر عليه قبل الحلق الخ) عبارة الفتح بعد

(باب التمتع)

(قوله لان التمتع مصدر مزيد) والمتعة أيضا مصدر مجرد سدى (قوله ورد عليه ما صرحوا به الخ) ينظر هذا مع ما تقدم من أن أداءهما في عام واحد شرط ولعل المسئلة خلافية والاحسن أن يقال ان العام في هذه المسئلة واحد وان المراد به العام العددي لا القمري الذي ابتدأه المحرم وختمه هذا الحجة وعلى هذا لو أحرم بالحج في أثناء السنة في هذه الصورة يكون متمتعا (قوله ولا حاجة اليه لان بيان أفعال العمرة الخ) وأيضا لو هم لزوم الحلق أو التقصير في تحقق التمتع مع أنه لو بقي بدون تحلل من العمرة ثم أحرم بالحج يكون متمتعا كما يظهر وقد تقدم تسمية هذا تمتعا عن شرح الباب تأمل وان كان الشارح أشار لدفع هذا الإيهام بقوله ان شاء واذا أرجع لقوله ويطوف أيضا ويكون القصد به وبما بعده بيان تمام أفعال العمرة لأن ذلك شرط وجعل قوله ويطوف تفسير او بيان لقوله أن يفعل العمرة يلتزم كلامه (قوله والمراد بان لا يلم في سفره الخ) أى الذى أتى به بعد سفر العمرة فينبذ لا يصدق كلام الشارح بما اذا لم يلم أصلا وبهذا سقط ما قاله ط ان هذا الاولى يصدق بعدم الالم أصلا وهو عين اتحاد السفر حقيقة فيلزم التكرار في بعض الصور اه ومع هذا لا حاجة لما قال ح فان الصورة التي ذكرها داخله في السفر الواحد حقيقة فان المسافر لا يبطل سفره الا بعوده الى وطنه فاذا ذهب الكوفي من مكة الى بصرة ثم عاد الى مكة هو باق على سفره الاصل وان تعدد ترده في البلاد وسبذ كقبيل الجنائيات أن حكم السفر الاول قائم ما لم يعد الى وطنه نعم على قوله لهما هو من شيء سفر آخر كما بأتى أيضا (قوله والاحكام المارة في هدى القران) من كونه بين الرمي والحلق وكونه في أيام النحر والحرم (قوله لانه صيام بعد وجوب سببه الخ) لعله وجود (قوله) وأما قوله في الشرب لالبية أنه خاص عن لم يسق الهدى الخ) عبارته وما نص عليه في البدائع من أنه لا يتصور التمتع من المسكى لما أنه يشترط لصحته أن لا يلم بأهله الماسا صحيجا والالمام موجود منه فنت هذا خاص بما أراد من احدى صورتي التمتع وهو من لم يسق الهدى الخ (قوله لانه لم يأهله محرما بخلاف ما اذا طاف الخ) فديقه لانه وان لم يستحق عليه العود لكنه مستحب لانما بانى امرته تأمل (قوله ولو حذفه افهم الخ) أن أصل الحلق لا كونه بعد العود فان هذا لا يفيد فعل العمرة

(باب الجنائيات)

(قوله) أو فهمما التخيير وذلك فيما اذا جنى الخ) في السندى لا وجوب الصوم الاعلى سبيل التخيير فيه وث

الدم والصدقة الا في امرين أحدهما فيما اذا ارتكبت محظور الاحرام لعذر من مرض قال تعالى فن كان
منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك فالصيام ثلاثة أيام والصدقة على سنة
مسكين لكل مسكين نصف صاع والنسك هو الدم الثاني فيما اذا جئ على الصيد فيجوز بين أن يشتري
بقيته هدياً وطعاماً للمساكين أو يصوم عن طعام كل مسكين يوماً (قوله وفي أضحية الفهستاني لو
ذبح سبعة عن أضحية ومتمعة وقران واحصار وجزاء الصيد أو الحلق والعقيقة والتطوع الخ) عبارة
الفهستاني بأوفي الاخير وجميع ما قبله بالواو (قوله أو مباشرة غيره بأمره) أو بغير أمره كافي للباب
وبدل لذلك أن الارنفاق حصله (قوله فله عذاب أليم أي اصطاد بعده هذا الابتداء) لعله لا يتلأ
كإفقيده صدر الآية (قوله ومقتضاه خروج نحو دهن اللوز الخ) نقل السندی عن اللوامع ما يقتضي
أن دهن اللوز ونوى المشمش حكمه حكم الزيت والحل قال وينبغي الحاق دهن اليلسان بذلك (قوله
فلذا أطلقه هنا رحتي) في السندی بعد ذكر عبارة الرحتي مانصة قال في اللوامع وينبغي أن القدر والقدر
كذلك لانه اذا كان فارغاً ليستريح بهما الرأس اه يعنى لو جملا منكوسين وأما لو جملا كولو كان فيهما فلا يعد
سائر لكن يستفاد من الباب وشرحه أنه لو جعل الشيا على رأسه ولو كان في بقية يلزمه الجزاء اه
وبرجعته أيضاً لم اذ كره الرحتي فيه (قوله وأجاب في العناية عن الاشكال على تقدير ثبوت الخ)
لعل الاصوب في الجواب أن يقال ان الاطمين لما كانا حدى البدن كانا متحدى المحل بخلاف اليدين
والرجلين فانهم أعضاء مستقلة كل منها قائم بنفسه فلم تكن متحدة ومجرد اتصالها بغيرها لا يقتضي اتحادها
(قوله مع أنه يجب لكل مجلس موجب الخ) هذا مناف لما ذكره الشارح بعده الا أن يراد بالاختلاف هنا
اختلاف الايام بخلاف في عبارة الشارح وقد وفق السندی بين عبارة الشارح وبين ما نقل عن الخبازي
من انه اذا حلق في مجانس متفرقة يجب عليه أربعة دماء بما قلنا ونقل ذلك عن الشيخ محمد طاهر وقال هو
أوّل حسن (قوله وأشار الى أنه لو طاف عرياً نافذراً لا تجوز الصلاة معه الخ) لم يتقدم ما يفيد هذه
الاشارة ولعلها من ايجاب الدم بالطواف محدثان كلاً من الحدث والكشف مانع من صحة الصلاة فيكون
ايجاب الدم بالطواف مع الحدث مقهما ايجابه مع الكشف بجامع أن كلا مانع في الصلاة ففي قيل بلزوم
الدم، حدهما يقال في آخر المساواة ولا يرد التجاسة الحقيقية لان تقييده بالحدث يفيد أنها غير مانعة
فكانت مانعاً من عليها بخصوصها باعتبار هذا المفهوم وخارجة عما تقتضيه المساواة (قوله ولا يصح
جعلها بيانية على معنى سبع هي الفرض الخ) قد يقال يصح بتقدير أن السبع مسماة بالفرض وهذا
لا ينافي أن الفرض أربعة منها وأيضاً تقدم له أنه لو أطال الركوع أو القراءة أو السجود عن القدر
المفروض يقع السكك فرضاً وما زاد عن الفرض يتصف بالوجوب والسنية قبل وقوعه وبعده يقع السكك
فرضاً وما زاد يمكن أن يقال فيه كذلك (قوله ففي الزامها بالدم وقد حاضت في الاثناء نظر) قد يقال أنه
بوجود العسر في آخر الوقت تبين أن أوله وهو ما قبل العذر ممتنعين لادائها فيه كافي قضاء الصوم بعد
الاقامة فانه موسع وبالموت تضيق عليه فيما قبله وينبئ أن ما قبله وقته المعين فلذا أو جئنا عليه الايصاء
تأمل (قوله وقد فعله في أيام التحريم لا يستغنى عنه الخ) اذ لم يقيد النقديم والتأخير بكونه في أيام التحريم
نذيرت لانه يتجاءل لاس من ذكر مسألة الترتيب ولا يستغنى عن احدي المستثنين بالآخر كما هو ظاهر
فقرن في يوم التحريم أربعة أشياء الرمي الخ) وبما يتوهم منه وجوب هذه الاشياء في يوم
حر أو ليس كذلك اذ يجب فيه الارمى بخلاف الباقي فإنه لا يختص به ولو أريد الجنس يوهم جواز

تأخير رمي أول يوم عنه فلو قال فيجب الترتيب بين الرمي ثم الذبح ثم الحلق لغير المفرد وبين الرمي ثم الحلق له
لكن أولى اه سندی (قول) لما كان قوله أو قدم الخ بياناً لجوب الدم بعكس الترتيب فترع
عليه الخ) تفرع وجوب الترتيب على وجوب الدم بعكس الترتيب صحيح لكن الشارع لم يقتصر على
ذلك بل زاد في التفرع على ما ذكره المصنف وجوب الاشياء الاربعة في يوم الترميم أنه لا يتفرع عليه الا
أن يقال المراد وجوبها من حيث ترتيبها لا من حيث ذاتها كما يدل قوله الرمي ثم الذبح الخ وكلام المحسني
يفيد أن المقصود تفرع أن الترتيب واجب وبيان ما يجب في يوم الترميم زيادة في الفائدة لأنه من ضمن
المقرع وهذا خلاف ما يفيد كلام الشارع (قول) أفاد في البحر ضعفه الخ) ذكر الناطق في الروضة نحوه
ما في الخزانة فهو مقيد لما في المتون فلذا مشى عليه أرباب المناسل كالفارسي واللباب وغيرهما فيندفع به
تضعيف البحر اه سندی (قول) الشارع بخلاف ما لو طيب عضو غيره الخ) لان الانسان يتأذى بتفتت غيره
كما يتأذى بتفتت نفسه ولا يتأذى بتجرده عن الطيب والمحيط رحتي (قول) والقرح في القاموس القرع
ويضم عض السلاح ونحوه مما يخرج بالبدن (قول) وما في الظهيرة من انه ان عجز عن الدم صام ثلاثة أيام
ضعيف الخ) ذكر السندی ما نصه قال الشيخ محمد سنبل اذا لم يجد الدم صام ثلاثة أيام كما في المحيط البرهاني
والظهيرة ونقل الفارسي نحوه عن الذخيرة قال ونقل شيخنا نحوه عن الاسرار ولا ينافيه ما في شرح
الطحاوي وغيره أنه يجب الدم لا يجزئه غيره وينبغي أن يحمل على ما اذا وجد فإني اللباب وشرحه تبعا
للكبير على خلافه وما في البحر الرائق أيضا فقيهه ما فيه اه قلت وفي هذا جواب عن قول صاحب البحر ولم
أره غيرها وفي الفتوى بهذا رفق على الضعفاء والمساكين (قول) أصوع وهو بفتح الهمزة وضم الصاد
الخ) في القاموس الصاع جمعه أصوع وأصوع وأصواع وصوع وصيعان اه (قول) فهو صريح في جواز
القضاء من عامه الخ) الذي سيأتي متناوئاً وشرحا جازا للميقات بلا احرام فاحرم بعمرة يعني داخل الميقات ثم
أفسد هامضى وقضى ولادم عليه لتلك الوقت لجبره بالاحرام منه في القضاء اه وبهذا نعلم ما في نفيه: أن
ما يأتي لا يدل على جواز القضاء في عامه حتى يكون مخالفا لما ذكره وهنا على أن عبارة الرمي بعد ما ذكره
عنه لكن هنا لما وجب المضي بالاحرام من الميقات تعين القضاء من القابل بخلاف المجاوزة بلا احرام
لتدارك ما فاته اه هكذا نقل عبارة السندی (قول) وفيما كونه انما شرع فيه مسقطا لا ملازما أن المراد
بالقضاء الخ) قال السندی ونازع الرحتي في تعليل صاحب النهر بكونه شرع فيه مسقطا قال فانه لا يفيد
لانه لا فرق في الحج بين المسقط والملتزم ولذا لزم الظان ومقتضاه أن يقضى الاولى والثانية اه ثم ذكر عن ابن
جماعة أن مقتضى كلام الحنفية لزوم قضاء حجة واحدة قال ثم وجدنا ما هو أصرح منه في المحيط
الرضوي وذكر في المنتقى لو فاته الحج ثم حج من قابل يريد قضاء تلك الحجة فافسد حجته لم يكن عليه الا قضاء
حجة واحدة كالأفسد قضاء صوم رمضان اه ونحوه في منسل الفارسي عنه وفي الكبير واللباب وشرحه
في باب القوات ثم قال ومدار المسائل الفقهية على النقل ولا عبرة بما خالفه من تعليل الفقهاء على أنه لقائل
أن يقول انه لا فرق في الحج بين المسقط والملتزم الا في هذه المسئلة اصريح النقول المتضمنة للفرق (قول) اه
والخلاف في الاولوية كما هو ظاهر قول البحر الخ) لكن عبارة البحر المسوقة لترجيح الاول تفيضان
الخلاف في الوجوب لا الاولوية ويفيد ايضا ما نقله السندی عن المبسوط انه يتناول الصيد ويؤدى
الجزاء ولا يأكل الميتة قول أبي حنيفة وأبي يوسف لان حرمة الميتة تغلظ وحرمة الصيد مؤقته ترتفع
بالخروج من الحرم أو الاحرام فعليه أن يقصد أخف الحرمين دون غلظهما (قول) فما مصدر به الخ)

لعل الأولى أن يقول مانكرة موصوفة أو اسم موصول بمعنى الشيء والذي جعله العدلان قيمة وعلى هذا يكون العائد أو الرابطة كورا وبقدرا الضمير الرابط حيث لا يستقيم جعلها مصدرية إلا بتأويل المصدر المشتق **(قوله على أن صاحب الباب صرح بخلافه الخ)** فيه أن ما في الباب إنما اشترط أن يكون العدلان غير القاتل على القول باشتراطهما وعلى القول بكفاية الواحد لم يشترط أن يكون غير القاتل بل أطلق فيه فلم يصرح في الباب بخلاف بحث الجربل إطلاقه بغير ما بحثه **(قوله)** فذكر ذلك في ذلك الباب صريح في أنه الحكم في كل صدقة الخ فيه أنه ليس فيما ذكره في ذلك الباب تعرض لحكم الصدقات الواجبة بل إنما تعرض فيه لخصوص مصرف الزكاة فاعتراض ط هنا وارد على الشارح **(قوله لا يختص بصيد الحل الخ)** حقه الحرم **(قوله)** وقيد بالقطع لأنه ليس في المقولوع ضمان الخ أي بأن وجدته مقولوعا وانتفع به والافلوقلعه يضمنه **(قوله)** وإلى أنه يملكه بآداء الضمان الخ لا دلالة على ملكه بضمن قيمته **(قول الشارح)** يعني النائب بنفسه الخ يخرج به ما أنبته الناس بقسميه من جنس ما ينبتونه أولا **(قول الشارح)** أي ليس من جنس ما ينبت الناس الخ يخرج به ما نبت بنفسه ويعتاد الناس أنبائه وبقيت صورة واحدة فيها الجزاء وهي ما نبت بنفسه ولم يعتد أنبائه **(قوله)** إن كانت عروقها لا تسقيها فلا شيء يقطعها أي يقطع عروقها كذا روى عن محمد اه شرح الباب ومفهومه أنه إن كانت عروقها لا تسقيها فلا عبرة بانقلاعها فهي كالراسخة اه سندی **(قوله)** أي لكون الشجر أو أخشيش الخ لا يظهر جعل اسم الإشارة عائدا لما استفيد من تفسيره لكلام المصنف أي ولكون النائب بنفسه الذي ليس مما ينبت هو الحرام حل قطع الخ لكن لما كانت هذه العلة غير نامة لا بضميمة العلة الثانية قال لأن آثاره الخ فهي علة لعليّة الأولى **(قوله)** ولو أخذ الغصن شيئا من الحل والحرم فالعبرة بالحرم الخ إنما يظهر فيما لو وقع وقع في الحرم **(قوله)** وهذا في القائم لا حاجة إليه الخ لعله قوة وهذا كما هو عبارة ط **(قوله)** يقضي أن الحل لا يثبت الخ في هذه العبارة شيء تأمله إذ ليس مراد البدائع بقوله وجميعه الخ أن الحل لا يثبت إلا إذا كان جميعه في الحل بل مراده أن أي جزء منه إذا وجد في الحرم كفي نحرمة ولا اعتبار بخصوص القوائم ولو كان مقتضى عبارة البدائع ما ذكره في الغاية لكان ما فيها مسلما ولا يعترض عليه بما في البسوط **(قوله)** وإنما الخلاف في إرساله الرعي وهو مضاف إليه هو وأن أضيف إليه باعتبار التسبب لا ينفي إضافته إليها وأنه فعلها فلا يصح إلحاقه وقياسه على ما ورد به لأنه فيما كان الفعل مضافا للعاقل من كل وجه وفعل العجماء أدنى حالا مما ورد به النص لضعفته من بعض أو جره فلا يصح القياس لعدم المساواة تأمل **(قوله)** وينبغي أن يكون كالقمل الخ نقل السنن عن الشيخ محمد طاهر نقلًا عن المحيط ونقل أيضا عن الشيخ علي القاري وعن فيض الأنهر ما يقتضي عدم صحة قياس الجراد على القمل لوجود الفرق بينهما فإن الجزاء في القمل باعتبار إزالة التفت وفي الجراد باعتبار أنه صيد فتعتبر قيمته كما صيد فيجب في كل جرادة تمرقة قلت أو كثرت وقرر ذلك بما لا مزيد عليه وقال وعندى أنه يقول على نعمته فبما كبر من الجراد لأن مدار الفقه على النقل فحيث جزم بذلك في المحيط فلا عيب عنه **(قوله)** المفهوم معتبر في الروايات اتفاقا أي فربما فهم من السبع أن غيره يس حكمه كذلك **(قوله)** لكن ينبغي تقييد الحيوان بغير المأ كقول الخ لعل الأصوب بغير المأول لأن المأول في نفي الضمان على كونه غير مملوك أعظم من كونه مأكولا أو لأنه لو قتل الجمار الوحشي نعماء غير المملوك لا شيء وإن كان مأكولا وإن قتل صيدا لم لو كصائلا عليه الجزاء حقا للبدوان كان

غير ما كول وقد يقال لا حاجة لهذا القيد بالكلية لان الكلام في نفى الجزاء الذي هو حق الله تعالى فقط وهذا ينتفي بالوصول مطلقاً ثم **(قوله)** وما في البدائع من أن هذا أي عدم وجوب نفى الخ (الانسب ارجاع اسم الإشارة لاستراط الوصول قال ط قال في البدائع اعتبار الشرط المذكور انما هو واضح **(قوله)** قال في الخانية وعن أبي يوسف الاسد بمنزلة الذئب الخ) ليس في عبارة الخانية ما يدل على أن المذكور في البدائع رواية عن أبي يوسف بل غاية ما تدل عليه أنه جعل الاسد كالذئب في كونه من الفواسق وأنه لا شيء في قتله وهذا لا يدل على ما في البدائع من التفصيل وعبارة الخانية ولا شيء في قتل الكلب العقور والذئب والحداء إلى أن قال وعن أبي يوسف الاسد بمنزلة الكلب العقور والذئب وفي ظاهر الرواية الخ **(قوله)** فلو أكل الحرم الذابغ منه شيئاً قبل أداء الضمان الخ) ما هنا خلاف ما قدمه في كل الحرم من أنه يغرم ما أكله بعد الجزاء وقبله يدخل ما أكل في ضمان الصيد وقال لا يغرم بأكله شيئاً فإظهار بركة أخرى **(قوله)** وقد يجاب بأنه يمكنه أن يباوله في طرف الحرم لمن هو في الحل الخ) لا يظهر هذا الجواب انبعاثه وهو في الحرم لمن في الحل قد تعرض للصيد بعد تحقق أمنه بدخوله الحرم إلا أن يصور بأنه لم يدخله في الحرم والذي يظهر في الجواب أن المراد بأحرم ودخل أراد لأنه فعلهما حقيقة ولا يظهر ما ظهره من الجواب من جعل القولين في الصورة الثانية فقط ادلا بخفي أن الصيد يصير آمناً بدخول الحرم وبإحرام الصائدين فما يقال في أحدهما يقال في الآخر وبما ظهر من الجواب يتضح زيادة قول المصنف على وجه غير مضيعة اذ لو أحرم بالفعل أو دخل بالفعل استحق الصيد الامن وهو لا يتحقق إلا بالامن المطلق وبما ظهر من الجواب ين دفع جميع اشكالات هذه المسئلة ثم رأيت السندی أجاب كذلك **(قول الشارح)** لان تسيب الدابة الخ) لا يخفى أن الحرمة لا تثبت إلا اذا سمي بالاسبب شرعي وأما اذا دخل الحرم والصيد في يده أو كل صيد الحرم ابتداء فقد وجب عليه اطلاقه كافي المبسوط والمحيط وغيرهما لوجوب الامن له بالنص والامن لا يتحقق إلا بالارسال المطلق وما ذكره في جامع الفتاوى مفروض في غيره اه سندی وبما ظهر من الجواب ين دفع هذا أيضاً **(قوله)** أما لو دخل به الحرم الخ) قلت هذا اذا دخل به الحرم أخذ بيده الحقيقية والافلا كما سأتى اه سندی **(قول الشارح)** ولو القفص في يده يبيد أخذ المحفف الخ) نازع الشيخ محمد طاهر بأن قياس القفص على الغلاف قياس مع الفارق لان المأمورة في المحفف عدم المس فإذا أخذ بغلافه لا يكون ماساً والمأمورة في الصيد عدم التعرض ومن أخذ بيده حال كونه في القفص فهو معرض للصيد لا محالة واعتمد أن من دخل الحرم حلالاً أو محرماً وفي يده أو في قفص معه أو في يده خادم معه صيد وجب ارساله لان الصيد بعد دخوله في الحرم بأي وجه كان صار صيد الحرم واستند في ذلك لكثير من عبارات المؤلفين فانظره **(قوله)** ومثله ما لو أخذه من الحرم إلى أولى الخ) تبع ح و ط في هذا وهو خلاف الصواب فان الواجب فيه الاطلاق وان خرج به إلى داخل ونس لمالكة المرسل أو لا ماساً كانه لم يخرج بنفسه فهو من صيد الحرم كافي الباب وغيره وان يخرج من ملكه كذا في السندی **(قوله)** ولا يمكنه تخلية في بيته الخ) في البحر اذا أحرم وفي بيته أوقفه صيد لا يرسله فكذلك اذا دخل الحرم ومعه صيد في قفصه لا في يده لا يرسله لانه لا فرق بينهما **(قوله)** الا ترى أن يقول ومثل العبري الخ) يظهر أن عبارته هي الأولى لان ما ذكره عن الاشياء من تعدد سبب الجبري يصلح على تعبير المصنف بالارث على طريق التمثيل فكأنه مع على وجه تسميته تمثيل ووقوف ومنس الخ لغائه بيان وجهه صراحة وان كان معلوماً من تقديم عبارة لا شبهة من **(قوله)** هذا الاستدراك يس في محله

لان كلام الاشياء الخ يظهر أنه في محله فإنه قد يفهم من اطلاق قول الاشياء لا يدخل الخ دخول مسألة
 الصيد وأنه علك بالارث بدون اختيار تأمل (قول الشارح ولو كان القاتل بهيمة لم يرجع الخ) قال
 الشيخ الرجى هذا أى عدم الرجوع على رب البهيمة في قوله ولو كان القاتل بهيمة الخ في المنقطة أمالو
 كان معيارهما قائدا أو سائقا أو راكبا أو وقفها في مكان متعديا ينبغي أن يجري ما ذكر في باب
 جناية البهيمة اه قلت ويؤيده ما في الباب وشرحه في فصل تنفير الصيد ولوركب المحرم دابة
 أو ساقها أو قادها فتلف الصيد بنفسها أو عضها أو ذنبها أو روثها أو بولها ضمنه ولو انفصلت بنفسها
 فأنتفت صيد المضمن اه وبمعناه في البحر الزاخر أيضا قاله الشيخ على القارى في فصل أخذ الصيد
 وإرساله ولو قتل الصيد بهيمة في يده فعليه الجزاء ولا يرجع به على أحد من صاحب البهيمة أو راكبا
 أو سائقها أو قائدها والمسئلة مصرحة في البحر الزاخر اه فغير متوجه لانا تتبعنا البحر الزاخر فلم نجد فيه
 ذلك بل وجدنا فيه ما قدمناه وما ذكر في باب الجنائيات شامل للمعرم والحلال والرجوع على الصبي يؤيد
 تضمين صاحب البهيمة اذا كان معها بخلاف ما اذا لم يكن معها فلا يضاف فعلها لأدى اه سندي
(قوله) كشهود الطلاق قبل الدخول الخ فانهم قرروا نصف المهر وقد كان محتمل السقوط برذة
 الزوجة أو تمكينها ابنه **(قوله)** وأقاده هذا الشرط الخ ما ذكره الشارح من الشرط انما يفيد اشتراط
 صيد البائع وهو محرم لا اشتراط بيعه وهو محرم نعم يفيد قول المصنف وبطل بيع محرم **(قوله)** فكان
 عليه أن يذ كراخ ما فعله الشارح أولى ادلو قدم قوله ان اصطاده وهو محرم بتوهم انه شرط في
 بطلان البيع فقط مع أنه شرط في بطلان الشراء أيضا ولا يتوهم أن ضمير اصطاده راجع للمشتري بل
 هو راجع للبائع واللبس مأمون ويدل على أنه قبله ما ذكره في البحر من مسألة الهبة التي نقلها
 المحشى عنه **(قول الشارح)** وان وجب حج أو عمرة الخ فان أدى ما وجب عليه من الميقات لاثني عليه
 لسقوط الدم وان من داخله زومه وبهذا تبين أن عبارة الشارح مصلحة للمصنف فنكون موافقة لما في
 الكتب **(قوله)** لاثني عليه بعد الاحرام هكذا رأيت في الشرنبلالية والفتح وصوابه بعدم اه
 منه **(قول الشارح)** كما اذا لم يحرم أى فانه يكون مشغول الذمة باحد التسكين ودم المجاوزة سندي
(قوله) وبه ظهر ما في الدرر من عطفه بأو غير طاهر الخ في السندي بعد ذكر ما في البحر ونحوه
 مما يدل على اشتراط الشوط في لزوم الدم مانصه لكن ذكر القارى عن خزانه الاكمل لو أحرم بعد ما جاوز
 الميقات فان استلم الحجر ليس له أن يرجع وقطع التلية اه ولذا قال في الباب وان عاد بعد شروعه
 كأن استلم الحجر أو رقبته فله لا يسقط اه وهذا بعيد أن مجرد الاستلام مانع من السقوط فالظاهر
 أن تقييد بشوط ليس شرط كما نقول الهداية بعد ما ابتدأ الطواف واستلم الحجر كل ذلك تمثيل
 باعتبار العادة وأوقع لا بد من بل مجرد ابتداء الطواف مانع من سقوط الدم أخذ من اقتصار صاحب
 الهداية على ابتداء عواف ومقيم به بشوط ولذا قال في الدرر بأن ابتداء الطواف أو استلم الحجر عطف
 بأوفاقته أنه يكفي بالاستلام فقط كما في الشرنبلالية واقتضى الا كتفاء أيضا ببعض الشوط حيث
 قال بأن ابتداء الطواف وابتداء لطواف شروعه فيه وهو صادق ببعض الشوط ويدل عليه أيضا قول
 الشارح فيما سياتى أو بعد شروعه وقول المصنف لم شرع في نسك فان الشروع لا يتوقف على
 الشوط كما في وذا قال شيخ عني أن رأى عند قول صاحب الباب كأن استلم الحجر الأولى كأن نوى
 فخرى سواء سبى أو وسوا ابتداء منه لا تنهى وشيخنا الشيخ محمد طاهر سنبل رحمه الله تعالى وفق

بين القولين حيث حمل مجرد الاستسلام على طواف العمرة فإن المعتمر يقطع التلبية بمجرد الاستسلام
وعبره يكون مستغلا بعمل ما أحرمه بخلاف الحاج يعني فيشترط فيه كمال الشوط وهذا توفيق حسن
اه **(قوله)** لانه فوت عبارة البحر لانه فوق بالقاف لا بالتاء **(قوله)** أشار الى أن البستان غير قيد وأن المراد
مكان داخل المواقيت الخ) أفاد الرجتي أنه لو قصد الاقافى نفس الميقات فكذلك فلو خرج المدينى
الى ذى الحليفة لحاجة التحق بأهله لان كل من وصل الى موضع التمتع بأهله فله دخول مكة بلا احرام
وامتنع عليه التمتع والقران وسقط عنه طواف الوداع هذا ما تفهمه عباراتهم فتبصر اه نقله السندى
(قوله) لكن ينافية قولهم ثم بدله دخول مكة الخ) يندفع الاشكال في هذه المسئلة بأن المجوز لدخول
مكة غير محرم أحد امرين الاول أن يقصد الحل لحاجة ثم بدله دخول مكة وهذا ما ذكره فى الكافى
والباب والبدائع والثانى أن يقصد دخول الحل قصدا أو ليأمع قصد دخول مكة قصد اضمينا وهو
ما أشار له فى الجروذ كره فى شرح الباب وهو مرادهم بالحيلة ومن ذكر القسم الاول لم ينف كفاية
القسم الثانى فيعمل بكلا النصين تأمل وقال الشيخ محمد طاهر سنبل على ما نقله عنه السندى فى قول
الشارح وهذه حيلة أى لمن أحكمها وقصد موضعا فى الحل لحاجة قصد أو ليا كما صرح به فى المبسوط
وغيره ولا يضره قصد دخول مكة بعد قضاء حاجته اه **(قوله)** والظاهر أنه لو عاد الى الميقات ونوى نكثا فلا
يقع واجبا عمليه بالدخول الخ) هذا خلاف المفاد من عباراتهم كالسكر والهداية حيث قيدوا الاجزاء
بما اذا أحرم عمليه **(قوله)** قال فى الفتح ولقائل أن يقول لافرق بين سنة المجاوزة وسنة أخرى الخ)
قال الرجتي بحث منه لا يعارض المنقول مع أنهم قالوا لاختلاف جنس العبادة باختلاف سببها فلذا
لا يجوز قضاء طهر أس بنية طهر اليوم لان السبب دلوك الشمس بالامس واليوم مختلف وما ذكر أنه
الأصح خلاف ما اعتمدوا تصحيحه وقالوا لا يشترط التعيين فى رمضان واحد لا تحاد جنسه بحداده سببه
وهو شهود الشهر وفى رمضانين يشترط التعيين لاختلاف السبب فان شهود الشهر فى سنة غير فى سنة
أخرى وهناسب كل نسل لمجاوزة الميقات على قصد دخول مكة بغير احرام وهو مختلف فيختلف جنس
المناسك فيحتاج الى التعيين فلو حج عمليه أو اعتمر كذلك انصرف الى الاخير لانه اقرب الى الاداء والله
أعلم اه وأيده شيخنا الشيخ محمد طاهر سنبل اه سندى **(قوله)** ولا يخفى ما فيه فان المكروه فعلها الخ)
ينافى ما فى الغاية من أن تأخيرها الى أيام النحر والتشريق مكروه أيضا كفعلها فى تلك الايام وهو أدرى
بمحل الكراهة **(قول المصنف)** فأحرم بعرة أى داخل الميقات **(قوله)** وينبغي أن يكون الرضى بالفعل
الخ) هذا ظاهر على قوله لا على قوله لما اذل رضى العرة بالفعل يكون جانيا على احرام الحج الا اذا قبل
برفضها بعد تمام أفعاله **(قوله)** وأثر الخلاف لزوم دين بالجناية عندهما ودم واحد عند محمد الخ)
الذى فى الفتح وثمرة الخلاف فيما اذا جنى قبل الشروع فعليه دمان الجناية على احرامين ودم عند أبى
يوسف لا يرتقاض أحدهما قبلها اه فعله وقع تحريفاً فى نقل عبارة البدائع **(قوله)** وقد قال فى
التارخانية الجمع بين احرام الحج والعمرة بدعة) عبارتها على ما فى السندى الجمع بين احرامى الحج واحرامى
العمرة بدعة الخ اه

باب الاحصار

(قوله) ولها ركن واحد وهو الوقوف) حقه الطواف **(قوله)** فان سرقت نفقته ان قدر على المشى الخ)

قال القارى هذه الشرطية ليست في محلها بل موضوعها هلاك الراحلة فهلاك النفقة احصار على الاطلاق الا اذا كان قريبا من عرفة أو مكة بحيث لا يحتاج في تلك المسافة الى وجود نفقة اه سندی وتعام الكلام فيه (قوله في الهامش فان حبس في سجن أو دار قيل حصر الخ) لكن هذا طريقة أخرى غير ما قاله ابن كمال فان طريقته مبنية على أنه يقال في الامر الغير الحسى احصار وفي المحسوس يقال حصر (قوله وده في الفتح بأنه مخالف للنص) قلت لانص في المسئلة عن الشارع لامن الكتاب ولا من السنة والمقيس عليه موجود في الشريعة وهو كفارة صيد الحرم بطريق التخيير أو كفارة الخلق بعذر على طريق الترتيب فيقبل وكيف لا يقبل وهو اجتهاد بعض المجتهدين المطلعين على قواعد أصول الدين كابي يوسف وقد تبعه على ذلك الشافعي أيضا مع جلالة في المرغيناني عن التحفة عن الشافعي يصوم عشرة أيام وهذا قول أبي يوسف الآخر أقول ولعلمهما فاسا هذا على من لم يجد الهدى ممن كان قارنا أو ممتعا كما ربه القرآن أيضا والحاصل أن هذا روجه ما قبل يصوم عشرة أيام ثم يحلل وقياس كفارة الخلق بعذر روجه ما قبل يصوم ثلاثة أيام وكفارة صيد الحرم وجه ما قبل يصوم بإزاء كل نصف صاع يوما ولكل وجهة غير خارجة عن الشريعة فكن متأدبا في حق الأئمة اه سندی (قوله لا تظهر له ثمرة) أى للخلاف (قوله وفي القياس حجة وعبرة الخ) لان احرامه ان كان للحج لزماء فكان فيه الاحتياط لكنه استحسن المتيقن وهو العبرة بتصديقنا في ذمته الى آخر ما في النهر

(باب الحج عن الغير)

(قوله لانه قد نص أن غيرا تعرف بالاضافة في بعض المواضع الخ) لا يصلح تعليلا لما قبله اذ هو على أنها ليست للتعريف ولا دخل لتعرف غير في بعض المواضع ولعل المراد بقوله تعرف تخصص والمناسب ابـاله به على أن المعاقبة للاضافة لا تصلح دليلا لدخولها لأنها لا تعاقب اضافة التخصيص مثل سوى وحسب فانهما يضافان ولا تدخلهما أل اه من السندی (قول الشارح الاصل أن كل من أتى بعبادة ما الخ) قال السندی نقلا عن الشيخ أبي الحسن السندی في حاشية فنع التقدير لا يخفى أن المصنف يعنى صاحب انهداية جعل هذا الجعل أصلا في باب الحج عن الغير وهو غير ظاهر لان الحج عن الغير من قبيل النيابة في العمل والنيابة تعتمد انتقال العمل من النائب الى الاصل حتى كان الاصل هو الذي فعله ولذا يسقط به الفرض عن ذمته وموجعهما الى أن الشارع كما جعل مباشرة الشخص بالفعل طريقا الى تحصيل عمله كذلك جعل مباشرة نائبه طريقا الى تحصيل عمله فيما جوزه فيه تسهلا ورجحة ولا يخفى أنه كما أن للشارع أن يكلفه بما شاء ولا مزاحمه في التكليف كذلك أنه يجعل طريق تحصيل ذلك بما يريد ففما جوزه فيه النيابة جعل فعل النائب طريقا الى تحصيل عمل الاصل فصار العمل فيه مضافا الى الاصل ويكون من جملة تسعته وتكون مباشرة النائب طريقا الى حصوله كما بمباشرة بنفسه وهذا هو الذي يفيد قوله ثم ظاهر المذهب أن الحج يقع عن المحجوج عنه وبذلك تشهد الاحاديث الواردة في هذا الباب وهذا بخلاف جعل ثواب عمله لغيره فان ذلك لا يسقط به الفرض عن ذمته ولا ينتقل به العمل من الجاعل اليه فينبغي ما ون بعيد فلذلك يجوز جعل الثواب في عمل لا تجرى فيه نيابة عندهم كالصلاة والصوم وكذا يمكن العكس عقلا لا يجوز أن يمنع الشارع في عمل أن يجعل الانسان ثوابه لغيره ويجوز فيه النيابة لان النيابة ليست من باب جعل ثواب العمل لغيره بعد أن يكون العمل لأحد بل من باب تحصيل العمل فيحصل بها عمل ذلك الغير على

الوجه الذي شرعه الله تعالى له في أصول عمله حينئذ جعل أحدهما أصلاً لاخر بعيد وكالاتظهر
الاصالة على ظاهر المذهب كذلك لا تظهر على رواية محمد وهي أن الحج عن الحاج والا حرم ثواب
التفقة اذ ليس على تلك الرواية جعل أحد ثواب عمله الاخر بل هناك يحصل للأمر ثواب عمله الذي هو
الانفاق وليس له ثواب الحج الذي هو عمل غيره اهـ (قوله هذا يعني عن الشرط الذي قبله الحج) فيه أن ما
قبله فيما إذا أمر معينا وهذا فيما إذا عين بدون أمر بأن قال لو صبه مثلاً يحج عن فلان الحج نعم يفيد
ما يأتي متناهي المرض المأمور (قوله فلو حج ماشياً ولو بأمره ضمن الحج) هكذا عبارة الباب ولا
يظهر الضمان فيما لو أمر به ماشياً لوقوع الحج عن الأمر فلا ولا ضمان لما أنفق لا الذنب به نعم عبارة
البحر عن البدائع ومنها الحجراً بكاحق لو أمر بالحج في ماشياً ضمن التفقة ويحج عنه راكلاً لان المفروض
عليه هو الحجراً بكاً فيصرف مطلق الأمر بالحج اليه فان حج ماشياً فقد خالف فيضمن اهـ فعلى هذا يكون
معنى قوله في الباب ولو بأمره أنه أمر بالحج المطلق وليس معناه أنه أمر به ماشياً (قوله فلا يشترط فيه
شيئ منها الا الاسلام الحج) الاقتصار على ما ذكره من المستنبات ظاهر فيما إذا حج عن غيره نفلاً بحاجاً بلا أمر
أما إذا كان بأمر ومال فينبغي أن يشترط عدم المخالفة أيضاً والانفاق من مال المحجوج عنه ليحصل له ثواب
الانفاق ولا يخفى أن الاول يتضمن شروطاً من المتقدمة لعدم الفساد والاحرام بحجة واحدة وافراد
الاهلال لواحد وانما بسطها في الباب لزيادة الايضاح فان خالف أو أنفق من ماله ينبغي أن يضمن
اهـ سندی عن شيخه محمد طاهر سنبل (قوله ولا ضرورة للاستحجار على الحج الحج) قد يقال الضرورة
في هذا الزمن داعية للقول بحجة الاستحجار عليه لعدم من يقوم به عن الغير مكتفية بنفقة الذهاب والاياب
فهو كالاستحجار على تعليم القرآن الذي قال بحجته المتأخرون وحينئذ يستحق المأمور أجرته زيادة عن
التفقة للذهاب والاياب (قوله وهو اختلاف لا ثمرة الحج) قال في البحر وقد يقال انها تظهر فيمن
حلف أن لا يحج وقد يقال انه يقال في العرف حج وان وقع عن غيره فيحسب بالحج انفاقاً اهـ وقيل ربما
ظهرت فيما إذا حج عن الغير ثم قال ان لم يقع الحج عنى فكذا وقالت الورثة ان لم يقع عن الآخر فكذا
وسأني عند قوله ودم الاحصاء على الأمر ما يفيد أن الثمرة تظهر فيما لو فاته فعلى أن الافعال تقع عنه
يلزمه القضاء عنه وعلى أنها تقع عن الأمر يلزم القضاء عن الأمر (قوله لانه يشمل من لم يحج أصلاً)
هذا هو المعنى الغوي وماعده داخل في المعنى الشرعي أيضاً وخلاف الامام الشافعي فيه بالمعنى الشرعي
لانيه بخصوص معناه لغة (قوله لان الباقي صار ميراثاً الحج) وجهه أن نفقة الحج تبطل بالموت كنفقة
ذوي الارحام وسأني توضيح هذه المسئلة (قوله والحاصل أن صوراً لا بهام أربعة الحج) لعل الاولى
أن يقول ان مسئلة احرام المأمور عن أمر به فان الابهام غير متحقق في كل الاربع (قوله وفيه نظر)
الظاهر من كلام الفتح أن هذا نظير في التعليل لا الحكم وهو عدم الاجزاء عن حجة الاسلام ومن المعلوم أن
البحث في العلة لا يرح في الحكم المنصوص تأمل (قوله وهذا ظهر فائدة أخرى للتقييد الحج) يس في
عبارة الفتح ما يقتضي ذلك بل غاية ما أفادته هو حكم تبرع الوارث عن مورثه بالحج ابتداءً ويكون قوله أن
كان على أحدهما الحج انتقال المسئلة أخرى مناسبة لما قلناه من حيث التبرع عن كل عن المورث ولا يعي
لجله اعلى المسئلة الاولى وذلك بأن ينوبهما أو شرعيين أحدهما حتى متى ما قاله من لا شك بل تحمل
على تبرعاً ابتداءً أحدهما من أن ينوبهما معاً أولاً وقوله ولا اشكال اذا كان متغلاً عنهما ليس المقصد
منه الاحتراز عما إذا عين أحدهما بعد الابهام وأنه يسقط به لفرض وأن فيه اشكال بل قصد الإشارة إلى

بيان موضوع المسئلة وهو أن المراد بالتبرع عنهم على سبيل التفضل بالشواب فقط وأيضاً الجواب الذي ذكر لا يصلح دافعا للاشكال على تقدير أن ما ذكره هو مراد الفتح فإنه لا شك أن المراد مما ذكره الشارح المار أن يتسدى الاحرام لأحدهما معينا وليس فيه ما يدل على صحة التحويل بعد وقوع الاعمال عن الوارث وأيضاً قد تقدم له أن من شرائط الحج عن الغير نيته عنه والحاصل أنه ليس في عبارة الفتح ما يدل على ما ادعاه المحشى من سقوط الغرض عن الذي عينه بعد الاجتهاد ويمكن جعلها على ما وافق القسوع المنصوص عليها ولا داعي لما حمله عليها حتى يأتي الاشكال ويكون كلامه مخالفا لما ذكره تأمل وبهذا تعلم عدم صحة ما سلكه هنا وفيما يأتي أيضا (قوله) وبفذلك الاحاديث التي رواها الخ لم يظهر من الاحاديث المذكورة ما يفيد ما قاله نعم يفيد ما ذكره من تعليل المسئلة وسقوط الغرض عن كل من الاب والابن لا يقول به أحد خلافا لما يفيد كلام المحشى وما جئ به مبنى على ما فهمه من عبارة الفتح وقد علمت ما فيه (قول الشارح من حج عن أبيه فقد قضى عنه حجه الخ) قال الشيخ الرضائي هو على تقدير مضاف أي عن أحد أبيه لأنه لو أحرم عنهما لم يجوز واحدا منهما في سقوط الغرض لان الحجة الواحدة لا تجزئ عن اثنين والثواب الموعود مطلق سواء أحرم عن أبيه أو أمه اه ويحتمل أن يعود الضمير الى من حج بمعنى يسقط فرض الحاج ويحصل الثواب لمن عينه من أبيه وهذا بعيد قال المحب الطبري ولا أعلم أحدا قال بنظاير من الاجزاء عنهم ما يحج واحدا وهو محمول على أنه يقع للاصل فرضا والفرع ثوبا اه من السندی (قوله) وان كان المراد أنه لا رجوع في تركه الخ فيه أن هذا أيضا مما لا شبهة فيه أيضا كالذي قبله فلا حاجة الى الاستظهار فيه والامر بالمراجعة بل المراد كما هو المتبادر أن الظاهر من قول المصنف حج من منزل أمره بثلاث ما بقي من ماله أنه اذا لم يوجد شيء من المال المدفوع الى المأمور بعد ما مات ولم يعلم ما صنع به لا يكون مضمونا في تركه لأنه أمين مأذون في الانفاق فربما أنفق أو سرق منه ولو كان الواجب الرجوع فيه لقال بثلاث تركه ولم يقل بثلاث ما بقي من ماله فإنه يفيد عدم الرجوع على التركة بقدر ما لم يعلم حاله من المال المدفوع الى المأمور تأمل (قوله) قلت وهذا مما يدل على أن الاستئجار على الحج لا يصح الخ في رسالة بلوغ الأرب لدوى القرب للشرنبلالي لا يجوز الاستئجار على الطاعات كتعليم القرآن وانفاقه والادان وانذ كبير والحج والغزو يعني لا يجب الاحر وعند أهل المدينة يجوز به أخذ الشافعي ونصير وعصام وأبونصر والفقهاء أبو الليث رجعهم الله تعالى من الخلاصة والعجب بعد ذلك قال ولم يذكر أحد من مشايخنا جواز الاستئجار على الحج وجوزوا الاستئجار على باقي القرب لأنه لا ضرورة في الاستئجار عليه اه قلت وقد نقل محقق علماء السند الشيخ محمد هاشم في الرسالة السماعية بقرائن الاسلام أنه صرح في البحر العميق وشرح المنسل المتوسط للرشدي نقلا عن الكفاية لأبي الحسن القنذري بجوار الاستئجار على الحج بوقوعه عن حج فرض الحج عن المحجوج عنه قال وهو رواية الاصل عن أبي حنيفة زاد في البحر العميق أنه الصحيح اه من السندی (قوله) هذه المسئلة تقدمت عند قوله ان وفي به ثلثة الخ في السندی ان ثلاث المسئلة أي المتقدمة فيما اذا أوصى الشخص عند وفاته بأن يدفع كذا في الحجعة فدفع الوصي أو الوارث الى رجل ثم ندب - ففعله أن يسترده من المأمور لانه أمانة في يده ما لم يحرم وغيره ثم ارث هم أن يحج عن مورثه فدفع من عنده ما لا يحج عنه فتقدم فله أن يسترده ما لم يحرم وإذا خسر - ترداد الوارث ولم يذكر الوصي وقول الشارح وكذا اذا أحرم الخ وذلك في ثلاث صور اه - مما في المحيط ودفع الخ جوع عنه ما لا الى رجل ليحج به عنه فأشمل بحجة ثم مات الآخر فلو ورثة

أن يأخذوا ما بقي معه لأن نفقة الحج كنفقة ذوى الأرحام تبطل بالموت اه ثانيهما ما أقدمه رحمة الله
السندى رجل له ألف لامل له غيرهما فدفعها إلى رجل ليحج عنه ثم مات للورثة استرداها ثالثهما ما أشار
إليه الشارح بقوله وكذا إذا أحرمت وقد دفع البناء للفاعل إليه أى إلى المأمور ليحج عنه أى الموصى المحجوج
عنه وقوله وصيه فاعل دفع صورته ما إذا أوصى المحتضر وقال لوصيه أحجج عني بألف مثلاً فذهب
الوصى قبل أن يموت الموصى ودفع إلى رجل ليحج عن الأحرار فأحرمت المأمور ثم بعد أحرامه مات الأمر
فان للورثة أن يستردوا المال من يد المأمور لأنه حين الدفع لم يكن له ولاية حيث لا يصير وصياً إلا بعد
موت الموصى ففي حال دفعه كان فضولياً إلا أن المال المدفوع إذا لم يرد على الثلث وجب عليهم أن
ينفذوا الوصية بدفع مستجد بعد موت مورثهم ولا يكتفوا بالدفع الأول لأن أمر الوصى للأمر في حياة
الموصى غير صحيح الحج اه (قوله) خلافاً لما في خزنة الأكل بجر) عبارة البحر وفي خزنة الأكل
القول له مع عينه إلا أن يكون للورثة مطالب بدين من الميت فإنه لا يصدق في حق غريم الميت إلا بحجة
والقواعد تشهد لذلك فكان عليه المعول اه ورأيت بهامشه أن المدينون لم يذكر في الخزنة كما يوهمه
كلامه (قوله) ثم تضاف حصة المساكين إلى الخجة فافضل الحج) أى يعطى للرجل ما استحقه بهذه
الوصية ثم يضاف إلى المساكين للحج الخ وانما لم يبدأ بالحج ويقدم على الرجل مع أنه أهم لكونه قرضاً وماله
تطوعاً لماسياً في كتاب الوصايا من أن اعتبار التقديم مختص بحقوقه تعالى لكونه صاحب الحق الواحد

(باب الهدى)

(قول المصنف ما يهدى إلى الحرم الخ) أى يقصده هديه وهو يشمل ما وصل وما لم يصل هذا هو الموافق لما
سذكره المحشى عند قوله إذا بلغ الحرم (قوله) قلت لو أخذ من الهدى يكون تعريضاً للحج لكن
شرطه أن يكون اللفظ المعروف به رديفاً أشهر وهما هو عينه الآن يقال المعنى اللغوى أشهر من الشرعى
فالقصد بيان أن المعنى الشرعى هو المعنى اللغوى المشهور (قوله) أفاده في البحر والباب) عبارة
البحر وإن كان المنذور شيئاً لا يراق دمه فإن كان منقولاً تصدق بعينه أو بقيته وإن كان عقاراً تصدق
بقيته ولا يتعين التصديق به في الحرم ولا على فقراء مكة لأن الهدى فيه مجاز عن التصديق اه وعبارة
النهر ولو عقاراً تعين التصديق بقيته على الفقراء ولو من غير أهل مكة اه أى أنه يتصدق بالمنقول أو قيمته
في الحرم كما سألني له أيضاً في الإيمان فلا يخرج عن عهدة النذر إلا بالتصدق بمكة لجعل التصديق به في الحرم
جزء مفهوماً بخلاف العقار حيث يجزئه التصديق بقيته في غير الحرم لجعله مجازاً عن الصدقة وأنه لم يعتبر
المكان جزء مفهوماً وإسطروجه عدم التصديق بعين العقار مع أن مقتضى كونه مجازاً عن التصديق
حتى جازت القيمة في غير الحرم جواز التصديق بعينه وقد يقال إنه وإن جعل مجازاً عن التصديق لم
يقطع النظر عما يفيد مادة الإهداء وهو النقل وهو أن يكون في القيمة هذا وقد ذكر السندى عند
قوله ويقلد بدنه التطوع الخ مانصه ولو نذر شيئاً مما سوى النعم كالثياب مما ينقل جازاً أهـ بقيته وعينه إلى
مكة ولو تصدق به في غير مكة جاز ولو على غير أهل مكة وإن كان مما لا ينقل كالعقار تعين القيمة إذا أراد
الإيصال إلى مكة اه الآن يحمل ما قاله على ما إذا وقع الالتزام بصيغة اسندى تامل (قوله)
على أن القيمة قد تجزئ في الأضحية الخ) فيه أن التصديق بقيمة الأضحية بعدمضى أيامه لا يقال له ضحية
شراً بخلاف التصديق بقيمة المنذور على تلك الرواية فإنه يصدق عليه أنه سدى في لسان الفقهاء وأيضاً

ونذر هدياً جزأته القيمة بالاتفاق فيما اذا لم يعين وكذا اذا عين في رواية اه سندی عن أبي السعود (قوله
 كالاختصاص) في القاموس اختصه بالشيء خصه به فاختص وتخصص لازم متعدد (قوله يدل على
 أن معنى إيجابها لنفسه أن يشترطها الخ) ويدل أيضاً على أن مجرد النية كافي في جعلها لقربة ما نقله
 قبل هذا عن البحر عن المحيط لكن ذكر السندی عند قوله وصنع بالمعيب ما شاء عن الفتح أن الفقير لا يلزمه
 الاضحية ما لم يوجبها بلسانه لا بالشراء فانظر عبارته ثم ان قول الشارح شربت لقربة أنا يتبادر منه الصورة
 الاولى والرابعة واذا صح الاشارة في الاولى يصح في الثانية بالاولى ولا يصح حمل كلامه على الصورة الثالثة
 والخامسة والسادسة اذ ليس فيها اشارة ست بمعنى جعلهم شركاء في بدنة شربت لقربة حتى يكون كلام
 الشارح شاملاً لها والا صوب انه جرى على جواب الاستحسان في هذه المسئلة نظير ما ذكره في الدرر في
 الاضحية حيث قال مانصه وصرح لواحد اشارة ست أي جعلهم شركاء في بدنة اشترها ذلك الواحد
 لا ضحيته استحساناً وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر لانه أعدها للقربة فلا يجوز بيعها وجه الاستحسان
 أنه قد يجذب بقربة سميعة ولا يجذب الشريك في وقت الشراء اه تأمل (قوله لكن ينبغي أن يكون هذا
 التفصيل محمولاً على الفقير الخ) فيه أن تعليل الفتح السابق من قوله لانه لما أوجبها الخ دال على أنه
 في الغني فيكون الفقير كذلك (قوله لكن سوى في الخاتمة في مسئلة الاضحية الخ) أي في عدم
 الاجزاء في الغني كالفقير وهو جواب القياس (قوله وفيه كلام يعلم من البحر وما علقناه عليه) عبارة
 البحر قال في البدائع وكل دم يجوز له أن يأكل منه لا يجب عليه التصديق بلحمة بعد الذبح لانه لو وجب
 عليه التصديق لما جاز له أكله لما فيه من ابطال حق الفقراء وكل دم لا يجوز له الاكل منه يجب عليه
 التصديق به بعد الذبح لانه اذا لم يجزأ كله ولا يتصدق به يؤدي الى اضاءة المال ولو هلك المذبوح بعد الذبح
 لا ضمان عليه في النوعين لانه لا صنع له في الهلاك وان استهلكه بعد الذبح فان كان مما يجب عليه التصديق
 به بضمن قيمته فيتصدق به لانه تعلق به حق الفقراء فلا استهلاك تعدى على حقهم وان كان مما لا يجب
 التصديق به لا بضمن شيئاً ولو باع اللحم جاز بيعه في النوعين لان ما كنه قائم الا أن فما لا يجوز له أكله ويجب
 عليه التصديق به يتصدق بثمنه لانه ممنوع مبيع واجب التصديق اه وهكذا نقله عنه في فتح القدير
 باختصار مع أنه قدم أنه ليس له بيع شيء من لحوم الهدايا وان كان مما يجوز له الاكل منه فان باع شيئاً
 أو أعطى الجزاء أجزأه منه فعليه أن يتصدق بقيمته اه وقد يقال في التوفيق بينهما انه ان باع مما لا يجوز
 أكله وجب التصديق بالثمن ولا ينظر الى القيمة وان باع مما يجوز له أكله وجب التصديق بالقيمة ولا
 ينظر الى الثمن وأن المراد بالجواز في كلام البدائع الحجة لا الحل الخ قال ابن عابدين في حاشيته عليه
 قوله مع أنه قدم الخ قال في التمهيد وفيه مخالفة لما في البدائع من وجهين الاول وجوب التصديق فيما له
 الاكل منه أيضاً اثنى أنه لا ينظر الى الثمن فيما لا يجوز أكله ويمكن التوفيق في الثاني بان ينظر الى الثمن
 ان كان أكثر من القيمة والى القيمة ان كانت أكثر قاله بعض العصريين وفيه نظر اذ مقتضى كونه
 باع ملكه أنه لا ينظر الى القيمة وما في البحر من أن التصديق بالثمن فيما لا يجوز أكله وبالقيمة فيما يجوز
 والجواز في الاول بمعنى الحجة لا الحل فيه نظر فتدبره اه والظاهر أن المراد بالنظر ما قدمه هذا وانت
 خير بأنه لا وجه لذلك الوجه الاول لان وجوب التصديق بقيمة ما يؤكل لا يقتضي وجوب التصديق به
 نفسه لا ضحية لا يجب التصديق بها ولو باع جلد أو شيئاً من لحومها بمسئله أو دراهم يجب التصديق
 بالثمن فليس مخالفاً لقول البدائع لا يجب عليه التصديق بلحمة وبما ذكرنا تعلم سقوط النظر فان

الاضحية ملكه ونظر فيها الى الثمن فينظر الى القيمة في مسئلتنا والافا الفرق بينهما وبالجملة فالمخالفة
 ظاهرة في الوجه الثاني وهو وجوب التصديق فيما لا يجوز له أكله بالثمن على ما في البدائع وهو بالقيمة على
 ما في الفتح وبقى مخالفته من وجه آخر وهو أن ظاهر ما في البدائع عدم وجوب التصديق بشئ فيما يجوز
 له أكله لتخصيصه وجوب التصديق فيما لا يجوز وظاهر كلام الفتح وجوب التصديق فيه أو بيان التوفيق
 الذي ذكره المؤلف أن يقيد قول الفتح فان باع شيئاً الخ بما يجوز الاكل منه فقول البدائع يتصدق
 بثمنه خاص بما لا يجوز كما هو صريح كلامه وقول الفتح فعليه أن يتصدق بقيمته خاص بما يجوز
 فاتتفت المخالفة بوجهها هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل فتأمل ثم رأيت في الباب وشرحه قال
 فلو استهلكه بنفسه بان باعه وتحوّل ذلك بان وهبه لغنى أو أنقله وضيعه لم يجر وعليه قيمته أي ضمان قيمته
 للفقراء ان كان مما يجب التصديق به بخلاف ما اذا كان لا يجب عليه التصديق به فله لا يضمن شيئاً اه
 وهو موافق لظاهر كلام البدائع اه وفي السندی وأفاد الشيخ الرضى أن معنى قول البدائع لا يضمن
 شيئاً أي زائداً على القيمة وقوله جازيعة في النوعين أي صح لانه علل بقيام الملك وقيام ملكه يقتضي
 الصحة لا الحل فاه قد يملك الشيء ولا يحل له بيعه فيحمل حينئذ قول صاحب الفتح ليس له بيع شيء أي
 لا يحل بدليل أن النهي عن الامور الشرعية يقتضي المشروعية والنهي هنا يعني النهي وقول صاحب
 البحر وجب التصديق بالثمن أي اذا كان أزيد من القيمة فان كان دونها ينبغي أن يتصدق بالقيمة لتعلق
 حق الفقراء بالقيمة عند فوات العين وقوله ولا ينظر الى القيمة أي اذا كانت دون الثمن وقوله وان باع
 ما يجوز له أكله وجب التصديق بالقيمة أي لو كانت دون الثمن ولا يضمن باقي الثمن وهو معنى قول صاحب
 البدائع لا يضمن شيئاً أي لا يضمن ما زاد من قيمته على ثمن قبضه فالخامس أن فيما لا يجوز أكله يجب
 الاكثرون القيمة ومن الثمن وفيما يجوز أكله يتصدق بالاقل منهما اه (قول المصنف وخطامه أي
 زمامه) الخطام حبل يجعل في عنق البعير ويثنى في أنفه فهستانى والزمام ما يجعل في أنفه فقط فقول
 الشارح أي زمامه فيه نظر قال في اللوامع وفي اصطلاح أهل الحرمين الخطام ما يربط برقبته ثم يطوى
 على أنفه ثم يقاد منه ويقال الرسن وهذا موافق ما في القهستانى اه سندی (قوله) أقول وفيه نظر
 لان صيرورته شريكاً فرع صحة الاجارة الظاهر أنه يصير شريكاً بدون صحة الاجارة وذلك أنه باعطائه
 منه بحكم الاجارة المذكورة ملكه بسبب العقد الفاسد فخرج عن قصد القرية مستند العقد وجوب
 اجارة المثل درايم لا ينفي أنه لو أعطاه منه بالشرط تبين الشركة وقصد اللحم في البعض بخلاف ما اذا أعطاه
 بدون شرط لانه باعطائه وفي ديناً واجبا عليه فيضمنه فقط أو يقال ليس المراد بكونه شريكاً أنه صار
 شريكاً بقتضى الاجارة بل جعله شريكاً بقتضى هذا الاشتراط وان كان فاسداً وذلك أنه قبل الذبح
 شرط له جزأ منه فعند الذبح قصد اللحم ببعض بسبب هذا الجعل ففي الحقيقة علة عدم الاجزاء قصد اللحم
 الذي ترتب على جعله شريكاً وان لم تثبت الشركة اه تأمل (قوله) بفتح انضاد وكسرها) أي من باب
 ضرب ونفع (قوله) أي قبل وصوله الى محله الخ) وكذا بعد ذلك قبل الذبح (قوله) وقد بقي هنا مسألة
 ثالثة وهي ما اذا شهدوا يوم التروية الخ) ينظر الفرق بين الصورة الثانية والثالثة حيث اعتبر اماكن
 التدارك في الثالثة لافي الثانية ولعل الاحسن أن يقال ان ما جرى عليه الشارح حدى طريقين
 ومازاده في البحر من الصورة الثالثة مفرع عليه أو يدل عليها ما في القهستانى لا تقبل شهادتهم بعد وقته كما
 اذا شهدوا يوم النحر أنهم وقفوا يوم التروية أو شهدوا في النحر أنهم وقفوا يوم التروية لان التدارك غير ممكن

ثم نقله عن المحيط بقوله والحاصل أن كل ما لو قبلت الشهادة فيه لفات الحج على الكل لم تقبل الشهادة فيه وان كثر الشهود بخلاف ما لو فات على البعض فأنها تقبل اه وما يفيد كلام الهداية وقاضخان في شرح الجامع من أن المداد على الامكان في الجملة هو الطريقة الثانية (قوله فكذلك استحسانا) وقياسا أيضا اذ مقتضى القياس قبول الشهادة في كل المسائل (قوله لكن مجرد الطواف في الحج) لعل الاصول الخلق بدل الطواف اذ القصد بالاستدلال أنه لا يصح قياسه عليها لان الخلق فيه احلال عن غير النساء فلم يحل به عن احرامه بالكلية بخلاف حلق العمرة اذ يحل عن احرامها فاسترقا ولم يصح قياسه عليها (قول الشارح ولو نذر المشي الى المسجد الخ) بخلاف ما لو قال على المشي الى بيت الله ولم يذ كر حجا ولا عمرة حيث يلزمه أحد النسكين لتعارف أحد النسكين بهذا اللفظ من السندی (قوله أما لو احرما من بلدهما فقد تساوى بالخ) فديقال بعدم التساوى فيما لو احرما من بلدهما للفرق بين ايجاب الرب والعبد فذهب الغني من بلده بايجاب الرب وذهب الفقير منها بايجابه (قوله أي الحديث ابن ماجه في سننه الخ) أصل الدعوى في تكفير الكبار بالحج والحديث اعتماد على التكفير بواسطة دعائه فلم يظهر صحة الاستدلال به عليها (قوله والآية أيضا تؤيد الخ) فيه أن الآية الكريمة إنما أفادت أن غفران ما دون الشرك موكل للمسئلة ولم تقدم ما أفاده الحديث من تحقق المغفرة للامة حتى في التبعات الا اذا جمل الماضي في الحديث على المستقبل ففيها حينئذ نوع تأييد نعم يؤخذ من دلالة الآية الظاهرة غلبة ارجاء في عموم المغفرة (قوله ومشي الطيبي على أن الحج يهدم الكبار الخ) ما عزي للطبي والقرطبي من أن الحج يهدم الكبار والمظالم ينافي مانقله عنهما ولا من عدم تكفيره لها فقد اختلف النقل عنهما (قول الشارح العمرة الوثيق) موضع عال في جدار البيت

(كتاب النكاح)

(قوله وفيه نظر الخ) فديقال ليس في الكلام ما يبل على دعوى استمرار النكاح في الجنة على وجه العبادة بل اعبارة صادقة بوجوده فيها وان كان لا على وجهها وحينئذ فلا يرد الوجه الاول فيكفي لصدق هذا وجوده في الجنة على أي وجه أو يقال بوجوده فيها على وجه العبادة أيضا باعتبار أنه من احساناته تعالى لعبده وقبولها بما يتعبده فان الكريم يرغب قبول احسانه فالعبادة فيه حينئذ عبادة شكر وان كانت عبادة تكليف بالنسبة للدنيا كما أن الايمان عبادة بطريق المشاهدة والعيان لا بطريق التكليف كما في حال الدنيا وأما ما ورد ثانيا فغير وارد فان موضوع القضية مما شرع من عهد آدم وهما من المشروع قبله تأمل وعلى هذا يقال عدا الايمان مع النكاح مع أنه مشروع قبل آدم وقد يظهر الجواب بالتأمل بأن يراد بالايمان الايمان بما جاءت به الرسل وهو لم يشرع الا من عهد آدم بخلاف الذكر والشكر لشرعهما قبله ولأن تقول المراد بالنكاح الاثر المترتب على العقد وهذا كالايمان مستتر في الجنة بخلاف الذكر والشكر الموجودين فيها فانهم ما حدثان غير الموجودين في الدنيا (قوله أولى من تفسيره بالحل تبعا للبحر الخ) قال ط بعد نقل كلام البحر والنهر وما كان كلامهما الى أن المراد الحل ولهذا اقتصر على ما في البحر (قوله لان ملكه لا انتفاع بالبضع حقيقة الخ) جعل قاضخان علة عدم ملك الزوج البذل كون ملك النكاح زوج ملكه ضروريا لا يظهر في ملك البذل وهو أولى مما قاله المحشي اذ من ملك شيئا ملك بدله سواء كان هذا شيئا أو منفعة وعبارته في شرح الزيادات من باب ما يجب فيه انقصاص فيبطل بحق

أو يغيره وإن قطعت يد القاطع فلما عمد أو خطأ بطل القصاص لقوات محله ولا يصير مالا لأنه ما قضى بطرفه
حقا عليه وله القصاص على القاطع الثاني أن كان عمدا وأرش اليد على عاقلة أن كان خطأ لأن يد من عليه
القصاص معصومة في حق سائر الناس فيجب فيها ما يجب في سائر الأيدي ولا حق للمقطوع يده في هذا
الأرض لأن حقه كان في القصاص فلا ينقلب مالا لما قلنا وهذا لأن الأرض بدل اليد الثانية ولا حق
لن له القصاص في بدل اليد وملك القصاص ملك ضروري يظهر في الاستيفاء وما كان من توابعه
كالعفو والصلح لا في ملك البدل كملك النكاح لزوج لا يظهر في ملك البدل حتى لو وطئت المنكوحة
بشبهة ووجب العقر لا يكون للزوج **(قوله)** لأن قوله تعالى والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا لينالوا من
قوله فأنكحوا الخ) قلت لكنه أي الاستدلال بالآية الأولى وحدها استدلال بفهوم الصفة وهو ليس بحجة
عندنا كما تقرر في الأصول وحينئذ يحتاج للدليل وقد يقال الأصل في الفروج الحرمة الآن الشارع أذن
في نكاح الاناث من بنى آدم بقوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء آية والنساء اسم للاناث من بنى
آدم خاصة كما في كام المرجان اه سندی **(قوله)** حال من ضمير يفيد الخ) الاظهر جعله حالا من ملك المتعة
(قول الشارح كسراء أمة للسرى) فان المقصود فيه ملك الرقبة وملك المتعة ثبت ضمنا وان قصده
المشترى فقصده لا يخرج اللفظ عن موضوعه **(قوله)** على أنه ليس في كلام الشارح ما يمنع ذلك الخ
فيما قاله تأمل وذلك أن الشارح جزم بان المراد به في آية الأولى الوطء وقال انها مخالفة لما في آية
الثانية أي حيث أريد به العقد للقربة المذكورة فهو جازم بأنه فيها معنى العقد والام يكن بيننا آيتين
مخالفة وعلى تقدير أن المراد به فهما الوطء لا يكون بينهما مخالفة بل غاية ما في الباب أنه يجوز في آية
الثانية في اسنادها اليها فهو في كل منهما مستعمل في حقيقة واسنادها اليها في الثانية مجاز **(قوله)** وكذا فيما
يظهر لو كان لا يمكنه منع نفسه الخ) الظاهر أنه في هذه الصورة يكون فرضا وصورة الوجوب ما لو خاف
الوقوع في النظر المحرم الخ تأمل **(قول الشارح والافلا ثم تركه الخ)** ذكر السندی بعد قوله والافلا
ثم تركه ما نصه وأما ما ورد حق على الله عون الحاكم الذي ير بد العفاف وورد أيضا التمسوا الرزق بالنكاح
فانما ذلك في حق المتوكلين لا يخاطب به عامة الناس لأنه قد يحتل معه شرط فلا يحصل له المطلوب
ألا يرى أن الصحابة كانوا يضررون من العزوبة وكانوا يستأذنون في الاختصاص فلم يؤذن لهم ومع ذلك
لم يأمرهم صلى الله عليه وسلم بالتزوج مع العجز عن المهر والنفقة بل مازال يأمرهم بالصبر وجهاد أنفسهم
وأما قول الشارح فيما سبأ أنه يندب له الاستدانة فلا يراد من ذلك أنه يستدين مع الفقر بل المقصود
أن يستدين مع الاقتدار ليفوز بالاعانة منه تعالى ويكون طلبا بالفعل فلا يستدل به على أنه يجب
أو يفترض مع العجز ثم قال بعضهم اذا كانت الاستدانة مندوبة عند أمنه من الوقوع في الزنا ينبغي
وجوبها عند تيقن الزنا بل ينبغي وجوبها حينئذ وان لم يغلب على ظنه قدرة الوفاء اه **(قوله)**
ودليل السنة حالة الاعتدال الاقتداء بحاله صلى الله عليه وسلم الخ) ودليل كونه فرض كفاية قوله
تعالى فأنكحوا ما طاب الآيه وقوله عليه السلام ما كونا ناسلوا الحديث وان المطلوب يحصل بفعل
البعض وذلك أن المقصود تكثير المسلمين وعدم انقطاعهم واذا حصل في الحديث بالاعانة بقونه فاني مكاث
بكم الامم وهذا يحصل بفعل البعض والقائل بكونه واجب كفاية يقول ان آية ثم توالى ان العدد
الحلل فلم يبق الا خبر الواحد وهو انما يفيد الوجوب كفاية لما علمت من حصول المقصود بفعل البعض
(قوله) لان عدم الجور من مواجبه الخ) أي وقد قلنا اذا خاف الجور يكره فيكون باقي المواجب

كذلك لكن قد يقال لا يحكم على الأعم بحكم الفرد الخاص لاحتمال وجود فرق بينه وبين باقي الافراد خصوصاً اذا كانت حقوقه تعالى تأمل **(قوله)** فلا ينبغي أن يقعد مع المرأة بلا أحد الخ) هذه المسئلة مماثلة لما ذكره الشارح في الحكم غير داخله فيه **(قوله)** فذلك المعنى هو البيع لا يناسب التفريع بل المناسب الاتيان بالواو **(قوله)** لان كونهما أركاناً ينافي الخ) قد يقال ان جعلهما آلة لا ينافي جعلهما من الاركان لان المراد منها الاركان المجازية وذلك كما في الدرر أنه لما كان بين اللفظ الانشائي ومعناه علاقة قوية بحيث لا ينفك عن المعنى لان الانشاء ايجاباً بمعنى بلفظ يقارنه في الوجود يسمى الالفاظ الانشائية بأساس المعاني حيث ذكر النكاح وأريد به الإيجاب والقبول مع أنه المعنى الحاصل منهما وحينئذ يكون العقد وارداً ومفيداً لهذا المعنى المرتب عليه حل المتعة تأمل **(قوله)** فلا يتصور تقديم القبول الخ) مشكل بما لو قال قبلت نكاحاً قلت تزوجت نفسى فهل ينفع بذلك أم يحتاج الى إعادة قوله قبلت مرة أخرى راجع اه سندی وقال المقدسي الإيجاب اللفظ الصادق وأولو كان لفظه يشعر بالتأخير قبلت نكاحاً بكذا فقالت تزوجت به اه **(قوله)** ولو حذفه لشمّل الولي والوكيل الخ) أى اذا خاطبه أو خاطب الوكيل وكذا يشمل حينئذ ما اذا خاطبت المرأة ولي الزوج أو وكيله **(قوله)** وتوضيح الجواب كما أفاده الرحمن أن المتضمن الخ) يعنى أن الامر بظاهره ايجاب لأنه ليس الالفاظ المفيد قصد تحقيق المعنى أو لا وهو صادق على الامر لأنه لما كان متضمناً للتوكيل اشترط شروط المتضمن بالكسر وهو الامر الذى بظاهره ايجاب لا شروط المتضمن بالفتح وهو الواو كالة التى فى ضمنه **(قوله)** لعدم اشتراطهما في العتق لان الملك في الاعتاق شرط الخ) عبارة السندی الآن الخ فانظر المنع ثم رأيت المنع ذكر مانه وولنا أنه أمكن تصحيحه بتقديم الملك بطريق الاقتضاء اذ الملك شرط لعمه العتق عنه فيصير قوله أعتق طلب التملك منه بالالف ثم أمره باعتاق عبداً أمر عنه وقوله أعتقت عليك منه ثم الاعتاق عنه فاذا ثبت للأمر فساد النكاح للتناقض بين المكين والحاصل أن هذا من باب الاقتضاء وهو دلالة اللفظ على مسكوت عنه يتوقف صدقه عليه أو صحته والمقتضى بالفتح ما استدعاه صدق الكلام كرفع الخطأ والنسيان أو حكم كزمه شرعاً كمسئلة الكتاب فالملك فيه شرط وهو تبع للمقتضى وهو العتق اذ الشروط الخ **(قوله)** فهذا يخالف للجواب (المذكور الخ) يظهر أنه لا يخالف الجواب المذكور لان الاحتياج الى القبول انما كان بسبب عدم صحة توكيل الوكيل فخرجت المسألة من باب كون تمام العقد بالحبس بل هو قائم باثنين ولا يخالفه أيضاً تعليل الخلاصة بل كاد أن يكون صريحاً في عدم الصحة على أن الوكيل ليس له أن يوكل وما هذا الا اعتباره أن الامر توكيل وما أجابه المقدسي صحيح بالنسبة لعبارة الظهيرية لا لرفع الخلاصة لبنائه على التوكيل وفي المقدسي يشكل عليه أنه لو كان الوكيل حاضراً عند مباشرة وكيله صرح فعله وهو هنا حاضر وفي السندی ان مباشرة وكيل الوكيل بحضرة الوكيل في النكاح لا تكون مباشرة الوكيل بنفسه بخلافه في البيع كفى الأصل ونقل عصام في مختصره أنه جعله كالبيع فلا يحتاج لقبوله تأمل وقد دفع اشكال انه لم يرد في الظهيرية بأنه جار على أن الامر توكيل ويحمل الابن على البالغ فساوت ما في الخلاصة ثم ان ما قاله المقدسي يبعد تعليل الخلاصة بان الوكيل لا يملك التوكيل **(قوله)** تكرار مع قوله بفعل كقبض الخ) سید كرى السیوع أن القبول قد يكون بالفعل وأنه ليس من صور التعاطى وأن بيع التعاطى ليس فيه ايجاب بل قبض بعدم معرفة الثمن ففي جعل الصورة الاخيرة من صور التعاطى نغیر اه ونقل ذلك عن افتح بعبارة طويلة فانظره والظاهر أن ذكر التعاطى هنا مع ذكر المصنفه

لقصد الإشارة أن المناسب ذكره هنا لتفريعه على ما سبق بخلاف ما فعله المصنف فإنه لطول الفصل لا يعلم من كلامه أنه مفرع عليه ففي كلامه قصد الإشارة إلى أن المناسب ذكره هنا **(قوله)** الآن يقال قد وجد النص هنا على أنه الخ اعلت مما قبله أولاً لأن المسئلة خلافية فيكون صاحب الفتح هنا جازياً على أحد قولين وجرسه به يفيد ترجيحه **(قوله)** أي بان قال الشهود جعلتها هذا نكاحاً فقلنا نعم فينقد لأن النكاح ينقد بالجعل (الخ) قال المقدسي قياس مع الفارق فالجعل انما يكون انشاء عقد ولو أضيف للذات أمالوا أضيف إلى عقد غير صحيح وجعل صحيحاً فهو بمنزلة ما لو وقع النكاح بلفظ الاعارة ونحوهما مما لا يصح ثم قال عند الشهود جعلناه نكاحاً وجعل ما ليس بشيء شرعياً غير صحيح اهـ وذكر في الخاتمة قال لامرأة هذه امرأتى فقالت هذا زوجي لا يكون نكاحاً فان قال لهما الشهود رضيتا أو أجزتاهما فلا رضينا أو أجزتاهما لا يمكن نكاحاً لان الاجازة تنفيذ العقد وليس بانشاء ولو قال الشهود جعلناها هذا نكاحاً فقلنا نعم كان نكاحاً لان الجعل عبارة عن الانشاء اهـ **(قوله)** وهذا الاقرار بمنزلة انشاء النكاح لانه مقرون بالعوض (الخ) يؤخذ منه أن محل جعله انشاء اذا كان مقروناً بالعوض ويدل لذلك أيضاً ما في الفتح على ما نقله السندی لو أقر بالنكاح بحضور من الشهود وكان تزويجهما غير شهوداختلفوا فيه والاصح أنهما ان سميا المهر ينقد نكاحاً مبتدأ كذا في الدراية اهـ والمتبادر من كلام المصنف أن المدار في جعله انشاء على مجرد حضور الشهود اهـ **(قوله)** قال في البحر وقولهم (الخ) عبارته ولو قال تزوجت نصفك فالاصح عدم الصحة كما في الخاتمة وقولهم -م الخ **(قوله)** فرع قال في المنية قال زوّجتك بنتي فسكت (الخ) الظاهر أن وجه عدم الانعقاد يتم في هذه الصورة على القول به خلو العقد عن القبول اذ لفظه نعم لما ذكرت عقب قوله ادفع المهر فهي راجعة اليه لا إلى الإيجاب وذكر السندی عند قوله وبما وضع أحدهما له عن الذخيرة لو قال لامرأة كوني امرأتى بكذا فقبلت انعقد أمالوا قالت انى أكون امرأة لك فقال نعم لا يصح كما في الظهيرية اهـ قلت وذلك لان نعم لا يفيد معنى الماضى اهـ وفي الهندية عن الذخيرة لو قال لامرأة كنت لى أو صرت لى فقالت نعم أو صرت لك كان نكاحاً **(قوله)** فلو حذف قوله حاضرين كالنهر لكان أولى (الخ) المتبادر من اشتراط اتحاد المجلس أن المراد به مجلس المتعاقدين لا مجلس الإيجاب والقبول فلذا احتاج لذكر قوله لو حاضرين فلا يكون حذفه أولى **(قوله)** فلو صحنا قبولها يلزمه مهر المثل (الخ) يظهر من هذا أنه اذا كان مهر المثل أقل يصح العقد وتكون المسئلة حينئذ من أفراد مسئلة الخط **(قوله)** وهو مشكل فان الخط ممن له الحق (الخ) يندفع الاشكال بعطف قوله أو بخمس مائة على قوله بالنف المفرد لا على أنفين المثني وهذا هو المتعين في هذه العبارة لتوافق كلامهم **(قوله)** قال الرملى والا كثر على الاول) لكن مقتضى القاعدة المتفق عليها هي أنه اذا وجدت الإشارة والتسمية واختلف الجنس أن العبرة بالتسمية وأن اذكر والاثنى من بنى آدم جنسان عدم الانعقاد هنا **(قوله)** وبه صرح في الفتح عن المنية (الخ) عبارة فنفتح خنثى مشكل زوج من خنثى مشكل برضا الولي فلما اكبرا اذا الزوج امرأة والزوجة رجل جاز نكاحهما عندى لان قوله تزوجته لا يستوى من الخائنين وفي صغيرين قال أبو أحمد هما زوجت بنتي خنثى وقال العتائى لا يجوز وفي المنية زوجت وتزوجت يصلح من الخائنين اهـ **(قوله)** لكن قيد في رد عدم اشتراط الخ وقال الفتال ولا يشترط العلم بالمعنى سواء كان عربياً أو غريباً وسواء علماً أنه ينعقد نكاحاً أو لا وهذا قضاء وأما ديانة قيل لم العلم وفي العمادية لا يصح عقد من العقود اذ انهم لم يعادوا قيل يصح الجميع وقيل ان كان مما يستوى جده وهرله يصح والا فلا كالبصير وقد اختلفوا في الإشارة هنا قول اهـ من السندی

(قوله والرهن الخ) جعله الرهن مما لا ينعقد به من غير خلاف يخالفه ما في التره حيث حكى فيه قولين
 اه سندی ولعله لم يعتبر القول بالانعقاد فيه لعدم ظهور وجهه كما يأتي (قوله في هذا التركيب اخراج
 المتن عن مدلوله الخ) قد يقال غـير تركيب المتن للاشارة الى أنه لا بد من أمر زائد عن هذه الالفاظ
 للانعقاد كما هو الشأن في الكفاية فان افادتها المعنى الكفائي تتوقف على أمر زائد على اللفظ ومن الحكم
 عليها بانها كناية يستفاد الانعقاد فانه لا معنى لكون اللفظ كناية عن شيء الا افادته له ففي كلامه فائدتان
 وهذا أولى من الاقتصار على فائدة واحدة وهي الانعقاد فاسلكه الشارح أولى مما فعله المصنف تأمل
 (قوله ثم أجاب بان العبرة في العقود للعاني الخ) نعم وان كان العبرة في العقود للعاني وهذه الالفاظ تؤدي معنى
 النكاح الا أنها ليست صريحة فيه كلفظه وليست كناية عنه بالمعنى الذي قاله وهو ما وضع لتبليك الخ فلم يتم
 الجواب (قوله ونقل الرملي عن المقدسي أن قوله ان المجاز لا يجازله مردود الخ) الرد صحيح اذا كان الفقهاء
 يقولون بصحة بناء المجاز على المجاز كاهل البيان فيرد عليه بما قاله البيانون لموافقهم لهم والافلا يتم الرد
 بكلامهم على الفقهاء خصوصاً والمسئلة خلافية عند أهل البيان تأمل على أن ما نقله عن العناية دال على
 مخالفتهم لأهل البيان (قوله كما قررته في رأيت مشفرز يد الخ) فان المشفراسم لشفة البعير فاريد به
 مطلق شفة ثم أطلق على شفة زبدوشبه ما أصابهم بالشئ المر البشع بقريضة الاذاقة ثم شبهه باعتبار اشتماله
 عليهم بالثوب السابع المشتل على لابسـه وأشار الى التشبيه بلفظ لباس (قوله لما أنه يفيد ملك العين في
 الجملة وبه يرجع الخ) وسيد كرم المصنف في فصل في القرض أن المستقرض يملك القرض بنفس القبض
 عنده ما خلا لآلة في حيث قال لا يملكه مادام قائماً اه فانعقاد النكاح به وعدمه مبني على هذا
 الخلاف (قوله ولا يخفى أن الاسقاط انما هو بالنسبة الخ) هو وان أفاد الاسقاط للمصالح عنه الا أنه
 بالنسبة لا خذ البذل لادافعه فانه يفيد الملك في المصالح عنه له فيظهر من هذا ترجيح الانعقاد به وان
 جعلت مصالحه (قوله وهو مقتضى ما في المتن الخ) فيه أن المتن ناطقة بالانعقاد بما وضع
 لتبليك العين والسلم موضوع لتبليك الدين بالنسبة للمسلم فيه لا العين (قوله وحاصل الرد أن المختار أنه لا بد
 من فهم الشهود الخ) هذا الحاصل شيء آخر فانه انما يفيد أنه لا بد من فهم الشهود المراد على وجه
 ما ذكره ولادالة فيه على لرد عليهم ما فهمهم شيء آخر غير النية (قوله فتخص بكل لفظ يفيد الملك الخ)
 فيه حذف لالتافية وهي ثابتة في ط والظاهر أن الاصول ما فعله المحشى وأن المراد ما يفيد الملك
 في الجملة وعلى إثباتها يدخل أنت صديقتي تأمل (قوله من التصحيف وهو تغيير اللفظ الخ) والمراد
 هنا الخط مطلقاً أهم من أن يكون تحريفاً وتصحيفاً وذلك أن ما كان من العلط في النقط يسمى تصحيفاً
 كتغيير معنى علم وحبير بالهملة بمعنى الخبر وما كان في الشكل يسمى تحريفاً كسليم مكبراً وسليم
 مصغراً اه سندی (قوله الانغمار) في القاموس الغمر من الناس جماعتهم ولغيرهم ومن لم يجرب
 الامور اه (قوله) وسأنازع في حاشيته على انغمارانه لادخل لبحث الحقيقة والمجاز الخ) عبارته في
 الفتاوى ولان شك أن انصافاً من الجهلة الانغمار تصحيف لادخل لبحث الحقيقة والمجاز ولانني
 لا استعاره المرتب على عدم العلاقة فيه المصـرـية في كلام الغري اذ معناه الاصلى وهو التسوية أو جعله
 ما غير ملاحظ لهم أصلاً الخ (قوله لان فراءته قائمة مقام الخطاب الخ) الظاهر أن مسئلة الكتابة
 مستثناة من تراخى سماع كل من العاقدين لفظ الآخر لان اقراءه وان أقيمت مقام الخطاب لم يوجد من
 سماع سماع يتبون من الاخر حقيقة ولا حكماً وان وجد من المكتوب اليه السماع حكماً بالقراءة

(قول الشارح ليحقق رضاها) هذه العلة قاصرة فانه اذا اوجب الرجل سمعها وقيمت غير مسددة له قبولها فقد صدر منها ما من شأنه أن يدل على الرضا ومع هذا لا ينقصد النكاح تأمل (قول) لا يجب لها عليه شيء الخ) أي فيما لو طلقت قبل الدخول أو لم يطأها (قول) زوجها أو ولياؤها الخ) لعل فيه حذف أو العاطفة (قول) ووفق الرجنى يحمل القول بالاستراط الخ) لكن في البزاية تلفظت المرأة بالعرسة زوجت نفسي من فلان ولا تعرف ذلك وقال فلان قبلت والشهود يعلمون أو لا يعلمون صح النكاح قال في النصاب وعليه الفتوى منح اه سندی (قول) وهذا يقتضى عدم انعقاده بالمجور عليه الخ) سيأتى في الخبر أن المجور عليه بالسفاه والغفلة والدين في أحكامه كصغير في تصرفات تحمل الفسخ ويبطلها الهزل أما ما لا يحتمله ولا يبطله فلا يجبر عليه بالإجماع كالنكاح والطلاق والعتاق اه ومقتضى عموم ما ذكر أنه لا تزول ولا يسه بالبحر فيكون أهلاً لترويج بنته فينقصد النكاح بحضرة تأمل وسيأتى في باب الولي عن شرح المجمع مانعه حتى لو عرف من الأب سوء الاختيار لسفهه أو لطمعه لا يجوز عقده إجماعاً اه وهذا لا ينافي ما قلناه فان موضوعه فيما اذا زوج الصغيرة بأقل من مهر المثل أو بغيره (قول) لا يكون العقد نافذاً بل موقوف على إجازتها فيه أنه باطل لا موقوف اذ لم يوجد الا شاهد واحد والأب هو الوكيل المباشر تأمل ثم رأيت السندی ذكر مانعه بعد عبارة ط المقولة وهذا كلام أجنبي لا يتعلق به بما نحن فيه ولا يأتى إلا في اذا زوج الأب بنته البالغة بلا تزويج كليل منها أو لا فلو وكلت أباهما وزوجها في غيبتها بحضرة شاهد واحد لا ينقصد النكاح الخ اه (قول) لو قال أبو الصغيرة لأبي الصغير زوجت ابنتي ولم يزده شيئاً الخ) قال في البحر وهذه المسئلة تدل على أن من قال لا خير بعد ما جرى بينهما مقدمات البيع بعث هذا العبد وقال الآخر اشتريت يصح وان لم يقل بعث منك والخلع على هذا اه (قول) والام ينقصد أصلاً له ولا لانه الخ) أما الأب فلا حتاجه الى القبول وأما الابن فلان المحجب خص الأب بقوله زوجت وحتماً وانما سميانه محجبان لان الإيجاب حصل بقوله زوجت ولذلك يحتاج الى القبول اه خيرية وكلامه مبنى على أن زوجتي استخبار لا إيجاب وعلى أنه إيجاب انعقد لنفسه بمجرد قوله زوجت

(فصل في المحرمات)

(قول زاد في شرحه على الملتقى اثنين الخ) فديقال لا حاجة لما زاده لان القصد بيان أسباب التحريم مع كون المحل أهلاً للنكاح وهو المحقق أنوثته من بنات آدم فلا تسخل حينئذ الخشى ولا الجنبة ولا انساة الماء حتى يحتاج الى إخراجها بآثار أسباب التحريم فيها من الخنثوية واختلاف الجنس (قول) لانها بنته لغة والخطاب انما هو باللغة العربية ما لم يثبت نقل الخ) ولا يقال بل ثبت شرعاً حيث ثبت التسبب من الزاني لاننا نقول ثبوت النسب أمر فوق تسميتها بنتاً ولم يثبت في اللغة العربية أن الخلوقة من ماء لا تسمى بنتاً ولا ورد نقل مفيد لذلك اه من السندی (قول الشارح لما تقر أن وطء الأمهات يحرم البنات الخ) السرفى كفاية النكاح في تحريم الأمهات دون تحريم البنات أن تعلق القرع بأصله أقوى من انعكس يعنى أن سرية الحرمة من نكاح البنات الى الأمهات مبنى على شدة تعلقهن وعدم سريةهن في العكس. ونوطء مبنى على عدم شدته اه خادى عن الوائى وذكر السندی عن المستصفي أن السرفى ذهب أن لا يمتنع في تزويج

الام بعد العقد على البنت أشد اه (قوله مقتضى قوله والكل رضا مع قوله سابقا ولومن زنا حرمة فرع
الرتبة الخ) أخذ ما قاله من قوله ولومن زنا بعيد تأمل (قوله قلت وهذا مخالف لما مر من التعميم الخ)
لا مخالفة فان ما تقدم في تعميم المصنف بقوله ولومن زنا انما يفيد الحرمة في بنت الاخ وبنت الاخت لا في
عم الزاني ونحوه كما هو موضوع التجنب وان كانت العلة موجودة في الشقين تأمل (قوله وكذا ثبت حرمة
المصاهرة لو وطئ المنكوحه فاسد الخ) التعبير به وبقوله وانما قيد به لا يناسب الا بقاء الزنا على حقيقة
وهذا غير ما جرى عليه الشارح من حمله على الوطء الحرام وحينئذ فلك في حل كلام المصنف طريقان
ما جرى عليه وابقاء الزنا على معناه اشارة لموضع الخلاف لاحترازا عن الوطء الحرام لانه معلوم بالاولى
(قوله الا اذا كانت متكئة بجر) عبارة منكبة بالباء (قوله وفيه تغليب المؤنث على المذكر بالنسبة الى
قوله وناطرة الى ذكره) فيه أن المراد أنه كالحرم أصل المذكرات حرم فروعهن وليس فيما ذكر تغليب
مؤنث على مذكر وليس فيما تقدم مؤنث ومذكر حرم أصله حتى يدعى أن الضمير فيه تغليب (قوله
ومقتضى معاملته بالاضران يجرى عليه الخ) مقتضى معاملته بالاضران لا يعطى حكم المرأة في جميع
الاحوال بل فيما اذا تحقق الضرر عليه بأعطائه حكمها كما اذا وجد تحرك قلب بدون انتشار بخلاف
ما لو كان متحرك القلب فنظر فانتشر مع بقاء التحرك الأصلي (قول الشارح هذا اذا لم ينزل الخ) أطلق
في الانزال فشمّل ما لو أنزل بمجرد المس أو بعده ولو بجماع في زوجته الاخرى اه سندی عن غاية البيان
(قوله ويعلم منه عدم حرمتها عليه وعلى أصوله وفروعه بالاولى) وجه الاولوية أنه اذا لم يحرم عليه
أصولها وفروعها مع وجود النظر منه على الوجه المذكور فبالاولى أن لا يحرم عليها أصوله وفروعه مع
عدم وجود فعل منها (قوله ولهذا عللوا اخذ الخ) أي وجودا أو عدما في الماء والمرأة (قوله وأما
نصحح الاطلاق الذي ذكره الشارح فسم أمره لغيره الخ) أي مع التصريح بالاطلاق والافعارة الصدر
نصح ما جرى عليه المصنف من الاطلاق فلذا صرح به الشارح نعم الا صوب أن يقول خلافا للمجوهرة أو
يبدلها بالقهستاني (قوله وعلى هذا فكان الاولى أن يقول لا تحرم الخ) لا اولوية حيث كان ما جرى
عليه موافقا لنصح القهستاني وظاهر اطلاق الصدر (قوله ينبغي ترك قوله بشهوة كما فعل المصنف في
المعقبة الخ) لما كان الغرض والعرض قد يقصد بهما الايلا ولم يكن الاصل فيهما الشهوة بخلاف
المعقبة قيد بالشهوة فيهما ولو أطلق التشبيه لتوهم أن حكمهما حكم التقييل من ثبوت الحرمة ما لم يظهر
عدم الشهوة فالقصد تشبيههما به في ثبوت الحرمة اذا حصل بشهوة (قوله والوطء فيها لا يكون زنا
لانه مختلف فيه) من هذا يعلم تقبيد المستنة بما اذا كانت حرمة المصاهرة مختلفة فيها بان كان الوطء
زنا دون شبهة والرضاع أقل من جنس رضعان مشبعات وبما ذكر تكون المسئلة ظاهرة الوجه
(قوله لا يكون صحيحا فصاعدا) أي وحرمة ثابتة في هذه الصورة كالتى بعدها (قوله أو من اعتناق
أم ولد خلافا لهما الخ) اذا اعتنق أم ولده ووجب عليها العدة ثلاث حبض وتزوج أختها أو أربعا من
الاجانب فقال زفر لا يجوز كلاهما وقال أبو يوسف ومحمد يجوز كلاهما وقال أبو حنيفة نكاح الاخت
لا يجوز ونكاح الاربع يجوز سراج سندی (قوله ولكنه غير لازم لما علمت) أي غير متعين لما علمت
من دخولها في حرمة دون فعله بغيره الا لالة (قوله ولا حاجة الى هذه الزيادة للاستغناء عنها
بقوله الشارح الخ) عمل الشارح أشار به كرهنا الى أن المناسب للمصنف ذكرها هنا مراعاة للاختصار
بمعنى بعض (قوله مثله ما ذكرنا من كل منها مائة الخ) الظاهر أنه يشترط أيضا عدم نكوله عند

عدم البينة (قوله) لكن سياق ما في الكافي والكفاية لا يؤدى إلخ) حيث كان ما في أكثر الكتب موضوعه ما إذا كان المسمى لكل منهما معلوما لعدم تأني الإيجاب وبيع المهر المسمى لكل الامع العلم لا يكون شاملا لما إذا لم يعلم بل يكون مسكوتا عنه في هذه العبارة والذي وجد في بعضها شامل لما إذا علم المسمى لكل أولا لكن حيث وجد النص صراحة على حكم ما إذا علما وهو الموجود في أكثر الكتب يقيده ما في بعضها بما إذا لم يعلم إجماعا بين العبارتين وتقييدها لما وجد في بعض الكتب بما وجد في أكثرها وماذا كرأوى بالاعتبار من مجرد مراعاة ما يفيد السياق وكذلك من نظير (قوله) وإن لم يكن واحدا من المهرين مسمى قالوا (بمتعة) لهم بما بالسوية أن استويا والاقبى أن يجب لكل واحدة منهما نصف متعة تستحقها بناء على أن المعترف في المتعة حاله أحوال الزوجين وهو الصحيح من السندى (قوله) يقضى به مهر كامل وعقر كامل إلخ) عطف تفسير وعبرة البحر لو كانت الفرقة بعد الدخول يجب لكل المهر كاملا لانه استقر بالدخول فلا يسقط منه شيء مع أنه مشكل أى إيجاب مهر كامل لكل بل إذا كان بعد الدخول فإنه يقضى به مهر كامل وعقر كامل ويجب حله إلخ اه فإظهار أن المراد بقول الفتح وفي النكاح الفساد إلخ مناقشة قولهم وجب لكل منهما مهرها كاملا ثم حقق أن الواجب هنا الأقل من المسمى ومهر المثل (قوله) وأما قول الفتح إلخ لا يناسب التعبير بقوله وأما لعدم تقدم ما يقابلها في كلامه إلا أن يحمل مقابلتها بما عرفنا معلوما مما سبق فكانه قال فقول الفتح ويجب حله إلخ صحيح لا نظرية بعد تقييده بما إذا اتحد مهر مثلها وأما إلخ (قوله) فلا يتعذر إيجاب العقر لانه إلخ) فيه أن مراد الفتح بتعذر إيجاب العقر تعذره من حيث تعيينه لاحداهما لا مجرد تعذره تقديره كما يدل عليه قوله إذ ليست احداهما إلخ (قوله) وإن صح لغة في طائفة أو طوائف إلخ) عبارة الفتح عقر قوله أو طوائف وأطلقوا لفظ الفعل أعني يشركون على فعلهم كما أن من رأى بعلمه من المسلمين فلم يعمل إلا لأجل زبد يصح في حقه مشرك لغة ولا يتبادر عند إطلاق الشارع لفظ المشرك إرادته لما عهد إلخ تأمل (قوله) مأخوذ من الفتح حيث قال وأما المعتزلة إلخ) وجعل الرمى في حاشية الملح المعتزلى والرافضى بمنزلة أهل الكتاب حيث قال قوله وصح نكاح كتابية أقول يدخل في هذا الرافضة بأنواعها والمعتزلة فلا يجوز أن تزوج المسلمة السنية من الرافضى لانها مسلمة وهو كفر فدخل تحت قولهم لا يصح تزوج مسلمة بكافر اه وقال الرستغنى لا تصح المناكحة بين أهل السنة والاعتزال اه فالرافضة مثلهم وأصح الرمى جعلهم من قبيل أهل الكتاب فيجوز نكاح نسائهم ولا يزوجون وإعلاه أعدل الأقوال لانه لا يشك في كفر الرافضة اه سندی (قوله) نسبة إلى مجوس إلخ) هذا باعتبار العرف والأفادى في القاموس مجوس رجل صغير الأذنين وضع ديناً ودعاليه (قوله) قد يناقش فيه بالائمة الملوكة إلخ) قد يجاب عنه بان كلامنا هو بمن يتزوجها منفردة وهناك انما تهى عن الجمع بين المعقودتين اه سندی (قوله) مثل إلخ) أى لفظ الامسة (قوله) فيمكن الفرق بان ما هنا فيمن كانت حبلى من الزنا إلخ) ما ذكره من الفرق مما لا أثر له اذ الزوجية متحققة عنه فعل الدواعى في المستلثين فلعل في المسئلة روايتين وأيضاً قوله في النفقات لان اخل إلخ قضية عامة تشملهما وان كانت مسوقة لتعليلا لمسئلة ما إذا حلت الزوجة على ما فهمه وماذا كروه لحكمة الوطء من دليل لا يدل على حرمة الدواعى فلعل المعتمد ما في النفقات ثم رأيت في الفتح ما يدل على تحقق الخلاف في نفس الوطء فتكون الدواعى كذلك بالأولى حيث قال وكما لا يباح وضوؤها لا يباح وداعيه وقيل لا بأس وطئها (قوله) انما في الاستمباب إلخ) السين والتاء رائدتان أى تنى بحجة أن يسهل قبل الاستبراء حيث لا أحب

الخ (**قوله** في الفتح حل قول محمد لا أحب على أنه يجب لتعليقه باحتمال الشغل بماء المولى فإنه يدل على الوجوب الخ) (أورد أن النوههم لا يصلح علة للوجوب بل الندب كما في غسل اليدين عقب النوم لتوهم العجاسة وأجيب بأن ذلك في غير الفروج أما فيها فالعمود فيه جعله متعلق بالوجوب كما في وجوب الاستبراء اهـ من الفتح (**قوله** إذ أن يفرق بأن ماء الزنا لا اعتبار له الخ) نعم وإن كان لا اعتبار بماء الزنا إلا أنها يحتمل أنها علقته منه فإذا جامعها الزوج وأنت بولد لست أشهر ينسب إليه مع أنه في الحقيقة على هذا الاحتمال من الزنا فيندب الاستبراء لدفع هذا الاحتمال إذ توهم الشغل بماء الزنا في متحقق بل لو قال قائل بالوجوب لا يبعد نظير ما مر عن الفتح في تزويج الامة الموطوءة وهذا يؤيد ما يأتي عن الوهابية من وجوب استبراء الزوجة الزانية (**قوله** قال في البحر بدليل الحديث الخ) في الزيلعي بعد ذكر الاستدلال بالحديث على النسخ مناصه أو المراد بالنكاح في الآية الطهارة عنى والله أعلم الزانية لا يطؤها الاذان في حال الزنا والدليل عليه أنه قال والزانية لا ينكحها الاذان أو مشرك ولا يحل للزانية المسلمة أن تزوج بمشرك ولو كان المراد العقد لحاز ويجوز أن يكون معنى الآية اخبارا عن رغبة كل واحد من الزاني والزانية في الآخر على معنى أن الزاني الفاسق لا يرغب الا في نكاح مثله وقيل منسوخة بقوله تعالى وأنكحوا الايامي منكم وبقوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء اهـ (**قوله** السارح أن لا يقيما حدود الله الخ) أى مواجب الزوجية كما فسره في الآية (**قوله** أن يذكروا الوقت الخ) عبارة الفتح الموت بالميم قبل الواو (**قوله** الظاهر نعم لانهم انما فروا الخ) بل مقتضى قولهم قاض أن المحكم ليس كذلك فان مفهوم المكتب معتبر ويعمل به ما لم يوجد ما يخالفه وأيضا قد جعلوا القاضى منشأ له حكما اذله ولا يبدل ذلك في الجملة وقد فصلوا فيما يأتي في القضاء بين ما يمكن انشاؤه للقاضى وبين ما لا يمكن فحوزوه في الاول دون الثاني وتحكيمهما لا يقتضى اثبات ولاية النكاح له تأمل (**قوله** مع أنه يمكنه التخلص بالعتق الخ) فديقال ان العتق فرع عن ثبوت الملك فان كان ثابتا فلا حاجة الى العتق والا فلا يجدي نفعه اهـ من حاشية البحر وقد يقال مراده بالعتق العتق اللغوي أى أنهم أجمعوا على حل وطئها مع أنه يمكنه التخلص بتركها تأمل (**قوله** فلا يبعد دل عنه لما تقر الخ) تقدم له أن العبرة لما ربحه المشايخ فيما وقع فيه الاختلاف بين أئمة المذهب بالنسبة لمن لم يكن له قوة المدرك وأن العبرة لقوة الدليل في الترجيح بالنسبة لغيره فعلى هذا علينا العمل بقول صاحبين تبعات رجح الشرع بل لاى عن المواهب وان كان دليل الامام وجه تأمل (**قوله** يفتح كفى الخطاب) غير متعين

باب المولى

(**قوله** وبه ظهر أن "فاسق المتهتك" وهو بمعنى سى الاختيار لا تسقط ولايته الخ) لم يظهر مما سبق ان الفاسق المتهتك هو بمعنى سى الاختيار ولا يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر كما هو ظاهر نعم قد ينصق معناه في شخص واحد فعلى هذا اذا كان المولى متهتكا أو سى الاختيار لا يصح تزويجه بنقص عن مهر المثل أو من غير كفؤ (**قوله** يقتضى سقوط ولاية الاب الخ) فيه أن عبارة البرازية انما تفيد أن القاضى تزويج وهذا لا يفيد سقوط ولاية الاب بل يحتمل أن يكون كسئلة العضل الآتية فان القاضى له ولاية تزويج ومع ذلك لا تسقط ولاية لولى حتى لو زوجهما مع ذلك صح وكما لو كان له مولى قريب وبعد وبعيد حاضر يكون له اولاية ومع ذلك لو زوجهما القريب حيث هو صح وحينئذ لا مانع من حل ما في

البرازية على ما اذا كان الولي سبي الاختيار (**قوله** بفتح الواو) هي بالفتح المصدر وبالكسر الاسم
 مثل الامارة والنقابة لانه اسم لما توليته وقتبه فاذا ارادوا المصدر فتحوا كذا في الصحاح اه سندی
 (**قوله** وما ذكره تعريتها الفقهي الخ) لكن في التحقيق صفة تقوم بالشخص والتنفيذ المذكور اثرها
 (**قوله** وولاية وجوب صدقة الفطر الخ) أي الولاية التي هي سبب وجوب صدقة الفطر اذ سبها رأس عونه
 ويلى عليه (**قوله** والمراد بالبطل حقيقته الخ) عبارة الفتح بعد ذكر التأويل الاخير وعلى هذا التأويل
 يتم العمل بالحديث الجامع لاشتراط الشهادة والولي وهو ما قدمناه في فصل الشهادة ويخص حديث
 عائشة بمن نكحت غير كف والمراد بالبطل الخ اه ومراده بحديث عائشة أيا امرأة الخ تأمل (**قوله** لان
 الولي عسى أن يفرق الخ) فيه أن النكاح انعقد صحيحا حتى ترتب أحكامه فلو وطئها قبل التفريق يكون
 واطئا في ملكه لا وطء شبهة فلم يظهر صحة جعل ما ذكره لعدم تمكينها (**قوله** زاد لفظ يسكت الخ)
 لعل الاولى ابداله بلفظ حتى تلد (**قوله** وظاهر الشرح نعم) أي من زيادة قيد السكوت لامن التعليل
 فانه ينفي حق الاعتراض تأمل (**قوله** والظاهر أنه لا خلاف في صحة العقد الخ) لكن التعليل المذكور
 للافتناء بعدم الجواز في غير الكفو جار في مسألة التزوج بدون مهر المثل ومقتضى لعدم الجواز تأمل (**قوله**
 كذا ذكره في الذخيرة وأقره الخ) نص ما فيها واذ ازوجت المرأة نفسها من غير كف وبغير رضا الولي
 فقبض الولي مهرها وجهرها فهذا منه رضا وتسليم ولو قبض ولم يجهرها فقد اختلف المشايخ فيه والصحيح
 أنه يكون رضا وتسليما واذالم يقبض مهرها ولكن خاصم زوجها في نفقتها وتقدير مهرها عليه بوكالة
 منها كان ذلك منه رضا وتسليما للعقد استحسانا وهذا اذا كان عدم الكفاءة ثابتا عند القاضي قبل مخاصمة
 الولي اياه واما اذا لم يكن عدم الكفاءة ثابتا قبل ذلك عند القاضي فلا يكون رضا بالنكاح قياسا واستحسانا
 اه وكذا ذكرها في المحيط البرهاني ونصه واذ ازوجت المرأة نفسها من غير كف وبغير رضا الولي فقبض الولي
 مهرها وجهرها فهذا منه رضا وتسليم ولو قبضه ولم يجهرها فقد اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يكون رضا
 وتسليما لان العقد توقف على اجازة الولي وقبض البدل عن توقف العقد على اجازته يكون رضامنه بالعقد
 دلالة كافي السبع الموقوف واما اذا لم يقبض مهرها ولكن خاصم زوجها في نفقتها وتقدير مهرها عليه
 بوكالة منها كان ذلك منه رضا وتسليما للعقد استحسانا لان طلب المهر لم يكن لاثبات عدم الكفاءة عند
 القاضي لان عدم الكفاءة ثابت عند القاضي لان وضع المسئلة فيما اذ ازوجت نفسها من غير كف وقبض
 أن يكون طلب المهر للاستيفاء وذلك دلالة الرضا من غير احتمال حتى لو لم يكن عدم الكفاءة ثابتا عند
 القاضي لا يكون ذلك رضا بالنكاح قياسا واستحسانا اه فانت ترى أن هذا الشرط انما هو فيما اذا لم
 يقبض المهر وخاصم الزوج في نفقتها وتقدير مهرها عليه بوكالة عنها لا في أنواع ارضاد دلالة وانسارح
 جعله قيد في الجميع أخذ من الغلة المذكورة في المحيط فاما تنفيذ الحكم كذلك في غير مسألة المخاصمة
 المذكورة ويكون المراد الاحتراز عما اذا لم يثبت عدم الكفاءة ولم يعلم الولي بعدمها أي صافان عليه بعدمها
 كالشبهة عند القاضي في الدلالة على ارضيما ذكره وهذا ظاهر الوجه لا يخالف كلا منهما (**قوله** وفي شرح
 الجامع الصغير لاضيفان وان بكت كان رد في احدي الروايتين الخ) ما فيه لا يخلف ما في المعراج اذ
 موضوع ما في الجامع البكاء عن الصوت والويل ولا يعلم من عبارة الجامع حكم البكاء عن صوت دون ويل ويعلم مما ذكره في
 الذخيرة أنه رضا وأنه لا وجه وعليه الفتوى فقد اختلفت عباراتهم في البكاء عن صوت فعلى ما في

المعراج ليس اذنا ولا ردا وعلى ما في الوفاية هو رد وعلى ما في الذخيرة هو رضا (قوله) أما لو استأذناها فسكتت فزوجاها متعاقبا من رجلين ينبغي أن يصح السابق (الخ) فيه أن سكوتها بعد الاستئذان أو كبل لهما بالزواج وليس لأحد الوكيلين الانفراد فلا ينفذ عليها السابق من العقدين بل يكون كل منهما موقوفا على إجازتها فأيا أجازته نفذ نعم لو استأذناها على التعاقب يصح السابق منهما (قوله) وأصل الاشكال لصاحب الفتح وأجاب عنه المقدسي بأن العقد (الخ) الاظهر في توجيه الفرق أن يقال لما كان قولها غيره أولى منه محتملا للادعاء لا يكون اذنا أي توكيلا قبله لعدم ثبوت التوكيل بالشك ولو قالته بعده لا يكون ردا وبإطلاء الاحتمال أيضا فلا يثبت بالشك والنكاح الموقوف صحيح وله وجود في ذاته وإن كان لا يترتب عليه أحكامه الا بالنفاذ أو جدمها ما يحتمل الرد وعدمه لا يكون رد لعدم ثبوته به كالتوكيل (قوله) وقد يقال انه قد تكون علمت بعد ذلك (الخ) ما قاله يدل على تصحيح القول بالصححة لكنه لا ينفي الاحتمال الذي ذكره في الفتح فزال السكوت محتملا والاذن لا يثبت بالشك (قوله) فهذا يدل على أن الوكيل (الخ) ما قدمه عن الخلاصة لا يدل على عدم صحته توكيل الوكيل في النكاح مع معرفة المرأة الزوج والمهر والموافق لما يأتي في الوكالة من أن له التوكيل عند تقدير الثمن لحصول المقصود أن يقال هنا كذلك فثبت كان الزوج والمهر معلومين يصح توكيل الوكيل وينزل تعيين المهر منزلة تعيين الثمن فزال الاشكال وتبين أنه لا حاجة لحل ما في القصة على ما اذا باشر الوكيل الثاني بحضرة الوكيل الاول جار باعلى رواية عصام وتبين أيضا أن معرفة المهر لا بد منها وليس فيها الخلاف كما في مسألة المتن (قوله) لان قول المصنف كالثيب تشبيهه بالبكر (الخ) لعل الباء بمعنى اللام ويظهر أن الاستثناء متصل اذ هو استثناء مما قبله أعني قوله لا فرق بينهما أي لا فرق بينهما في شيء الا في السكوت (قوله) عن الصحاح يقال غنست الجارية تعنس (الخ) وفي القاموس غنست الجارية كسميع ونصر وضرب غنسا وغنسا طال مكثها في أهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار ولم تتزوج قط كأغنست وغنست وغنست وعنسها أهلها تعنسوا وهي عانس اهـ (قوله) فلا يرد أن هذه مازالت عذرتها (الخ) الممتنع جعل الكاف للتشثيل لا للتظير ولا للتشبيه كما هو ظاهر وفي عبارة الحلبي قلب وحققا فكيف يشبه من زالت عذرتها بمن لم تنزل عذرتها على ما فيها (قوله) المصنف بلغ النكاح فسكتت وقالت رددت (الخ) قال في البحر قيدنا الصورة بان تقول بلغني النكاح فرددت لهما لو قالت بلغني يوم كذا فرددت وقال الزوج بل سكت فان القول قوله (قوله) الشارح في الاصح) مقابله ما قاله الفضلي من أن القول لهما وان دخلها طوعا كما ذكره السندی (قوله) فتأمل) لعله أشابه الى ما في حاشية البحر من أن في هذا مانعا آخر وهو أن شهادة الاخ عليه شهادة لابيه اهـ قلت اذا كان الاب معها تقبل شهادة الاخ لانها شهادة اقرب على أصله سندی (قوله) لان الرصد الايجاب بلا قبول (الخ) فيه أن الرصد كالا من الايجاب والقبول لغوا غير معتديه فقد أبطلهما معا والاطهر في توجيه المسئلة ما قدمه عن البرازية والذخيرة في التعليل (قوله) ويمكن الجواب بان هذا تفسير باللازم (الخ) أو هو تفسير المتكلمين وتفسير الفقهاء ضم الشفتين وقد يجاب عن الثاني بان الثاني هنا غير مقصود بل المقصود الشهادة بزوج النكاح (قوله) نكن سنذكر في مسألة عضل الاقرب أن تزويج القاضي نيابة عنه فليس فيها خفاء (الخ) اني يظهر أن عدم ثبوت اخبار مبني على رواية أن القاضي كالأب والافالو كسل من قس الأب بس كالأب وتبين في مسألة العضل انما زوج بطريق النيابة عنه فكانه وكله وذكر

السندی مانصه وعن الامام لا يثبت لها الخيار لان ولاية القاضي تامة لانها تهم المال والنفس وشققة الام
فوق شققة الاب فكانا كالاب والاول هو الصحيح زيلعي وعليه الفتوى هندية اه وسأتي في كلام المحشي
حل عدم الخيار لها على ما اذا كان العاضل الاب ونحوه لثبوت الخيار اذا كان المزوج غيرهما فكذا عند
تزيج القاضي نيابة عنه (قوله) وليست بسبب من الزوج الخ لا حاجة لهذه الزيادة ولما احتريز بها
عنه فان موضوع الكلام في فرقة ليست بصريح ولا كناية اه سندی (قوله) وماد كره السارح نقله
في البحر الخ) عبارته وفي الفتح وهل يقع الطلاق في العدة اذا كانت هذه الفرقة بعد الدخول أو لا لكل
وجه والاوجه الوقوع اه والظاهر عدم الوقوع لما في النهاية معزيا الى المحيط الاصل أن المعتدة بعدة
الطلاق يلحقها طلاق آخر في العدة والمعتدة بعدة الفسخ لا يلحقها طلاق آخر في العدة وذلك كره في خصوص
مستثنائها لا يقع اه وقال في التهر أقول هذا الأصل منقوض بما اذا ثبت عن الاسلام وقرئ بينهما ثم
طلقها في العدة وقع مع أنه فسخ وبوقوع طلاق المرتد مع أن الفرقة برده فسخ ولا خلاف في أنها بردها
فسخ ومع هذا يقع طلاق عليها (قوله) ويمكن الجواب عن الفتح بان مراده بالنأي الخ) هذا الجواب غير
نافع فإنه لا شك في التأبيد من جهة الفسخ في الفرق المذكورة ومع ذلك يقع الطلاق في عدتها وأيضا انما
عبر في التعليل بان الحرمة بالردة غير متأبدة وهذا هو الموافق لتفسير النهر (قوله) أجدى من تفاريق العصا
مثل قالوا هو من قول غنية الأعرابية لابنها انك أجدى من تفاريق العصا وانما قالت ذلك لأنه كان عارما
كثير الاساءة الى الناس مع ضعف بدنه ودقة عظمه فوائب يوماتي فقطع الفتى أنفه فأخذت أمه دية
أنفه فحسنت حالها بعد فقر مدقع ثم وائب آخر فقطع أذنه ثم وائب آخر فقطع شفته فأخذت ديتيها فلما
رأت حسن حالها وما صار عندها من إبل وغنم ومتاع حسن رأيها فيه ومدحته وذكر تعفي أرجوزتها
فقالت أقسم بالمرءة حقوا والصفاء * انك أجدى من تفاريق العصا

وقيل لا عرابي ما تفاريق العصا قال العصا تقطع ساجورا والسواجير تكون للكلاب والاسرى من
الناس ثم تقطع عصا الساجور فتصير أوتادا ويترك الوتد ثم تصير كل قطعة شظا طافا إذا جعل لرأس
الشظا ط كالفلكة صار عرابا للجناتي ومهرا وهو العود الذي يدخل في أنف الخنثى ثم اذا فرق المهرا
يؤخذ منها وادي وهي الخشبة التي تصر بها الاخلاف هذا اذا كانت عصا فاذا كانت العصا قنا
فكل شق منها قوس بندق فان فرققت الشقة صارت سهام ما ثم اذا فرققت السهام صارت حفا ثم صارت
مغازل ثم يشعب به الشعاب أفداحه المصدوعة وقصاعه المشقوقه على أنه لا يحد لها أصل منها وألبق
بها وينسرب فيمن نفعه أعظم من نفع غيره اه من القاموس وشرحه (قوله) وقد يجاب عن الاول
بأنه على قول أبي يوسف ان الاباء فسخ الخ) نعم هو غير وارد على قوله لكنه وارد على قول من يقول
انه فسخ (قوله) لا يحل لهذا التفريق الخ) قد يوجه التفريق بأن قوله وبطل الخ نفيد أنه لا يبطل
في هذه المسائل لانه لم يوجد منها السكوت ولا ما يدل على الرضا بعد علمها باصل السكاح نصير ما لو كانت
الحمد لله اخترت نفسي (قوله) والضرورة داعية الى هذا لا الى غيره انتهى وقال الرضوي وفي كلام محمد
اشارة الى أن له أن تكذب اذا لم يتمكن التعمر يضربان لم تجبد الشهود الا بعد انقطاع الدم اه (قوله)
وتحصل من مجموع ذلك أنها لو قالت بلغت الآن وفسخت تصدق الخ) لم يستفد مما قبله عن العصولين
أنه في هذه الصورة تصدق بلايين نعم ذكر السندی عن العصولين أنها لو قالت بلغت الآن وفسخت
صدقت بلايين ولايين اه فكان المناسب للمحشي نقل هذه الصورة يضام ذكر المتحصل من كلامه

(قوله) أي يمتد إلى آخر المجلس وبطل بالقيام عنه (الخ) وقال ط أي يمتد إلى أن تعلم به اه وهذا مقتضى التعليق بأنهم مشغولة بخدمة المولى وقال في الفتح أي يمتد إلى آخر المجلس وبطل بالقيام ووجه الفرق أن خيار العتق ثبت بآثبات المولى لأنه حكم العتق الثابت بآثباته فافتضى جواباً في المجلس كالتبديل في الخيرة اه والظاهر عدم التنافي بين هاتين العبارتين وأن الخيار يمتد إلى أن تعلم بالعتق وإذا علمت به يمتد إلى آخر المجلس كما يفيد ذلك كل من العلتين (قوله) وطلب الواجب من النفقة (الخ) فيه أن النكاح قائم والنفقة واجبة عليه حتى يفرق القاضي بينهما قبل الدخول أو إلى أن تنقضي العدة إن وجد الدخول فقد طلبت منه أمر أو اجبا عليه فأني يكون رضادلالة (قوله) لكن يرد عليه كما قال الرحمن عصبان المعققة (الخ) وكذا يرد عليه أنه يشمل الأنثى التي لم تتوسط باتنى فامها داخله في هذا التعريف فينبذ يكون غير جامع وغير مانع لكن يندفع إيراد الرحمن بالغناية لتي سيد كرها المحشى بعد هذا (قوله) ومقتضى النظر أن الكفء الخاطب إذا فات بانتظارا فاقته تزوج موليته وإن لم يكن مطقا (والانتظار الخ) الظاهر أن هذا التفصيل إنما هو في غير المطبق إذا المطبق تنقل الولاية للبعيد فلا حاجة للتفصيل بين انتظار الكفء وعدمه على أن ما ذكره في الفتح من مقتضى النظر مخالف لما أطبقوا عليه من أنه لا ولاية لمجنون لأنه لا ولاية له على نفسه فأولى أن لا تثبت له على غيره اه فمقتضى هذا سلبها عنه في حال جنونه وانتقالها لغيره مطبقاً أولاً ولا تنظر لا انتظار الكفء (قوله) لأن الولاية على الغير فرع الولاية على النفس (الخ) مقتضى هذه العلة عدم صحة تقرير الصغير في الوظائف مطلقاً ولو يعقل التصرف مع أنه سيأتي في كتاب الوقف أن الصغير الذي لا يعقل أو لا يقدر على الحفظ لا تصح توليته بخلاف العاقل القادر عليه فتصح وتكون من القاضي إذ أنه في التصرف وللقاضي أن يأذن للصغير وإن لم يأذن له وليه إلى آخر ما هنالك (قوله) الشارح بأن يكون المسلم سيداً مة كافر (الخ) وكذا عكسه بأن كان السيد كافراً والرفيق مسلماً فله ولاية تزويجه فإن له ولاية على المسلم في الجملة وهو ما إذا اشترى عبداً مسلماً فله بصح شرائه ويثبت له الملاك فيه والولاية عليه إلا أنه يجبر على البيع والجبر عليه لا يشعر بعدم الولاية اه كفاية من باب الوصى (قوله) ثم استظهر في أنفع الوسائل أنه إذا مال (الخ) الظاهر أن النائب من قبل القاضي المذكور له بالتفويض له أن يأذن لغيره بتزويج بنيمه لأنه بالأذن صار وكيلاً عن السلطان لا القاضي وليس هذا من باب التوكيل عنه حتى يتوقف على الأذن بل من باب الإابة عن السلطان وللقاضي أن يأذن لغيره بذلك فكذلك نائبه المذكور كورود كرم عند قول المصنف ولا يستعمل فاض من كتاب القضاء قيد بالاستتلاف ليخرج التوكيل والإيضاء فإن ذلك الخ (قوله) الشارح وبه علم أن فعله حكم (الخ) قال ابن الهمام والاختاف بالتوكيل يعني تحكيم مستغنياً عن جعل فعله حكماً اه لكن ذكر في التهرمايثو بدأن فعله حكم (قوله) الشارح وإن عرى (الخ) بكسر الراء وفتح الباء بمعنى خلا وتجرد وعرايعر بمعنى الحلول وبنو عامر في الفعل الثلاثي يقيون أياء أبقا في نحو بقي ونسي وهدى وبنو فيقول بقي ونسي وهدى وبنو فيقول بقي ونسي وهدى وبنو البيت ذكره بعض الأشياخ اه سندی (قوله) ركنا الوشهادان فلانة زوجة فلان وكلت زوجها فلان (الخ) ذكر هذه المسئلة في الأشباه تفرعاً على مسئلة النسب المقول فيها أن القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى ولا الخصومة لكن اعترض ما ذكر في الأشباه من تفرع هذه المسئلة على مسئلة النسب علامة اليرى على ما نقله عنه هبة الله بقوله هذا التفرع مخالف للمقول فلا يقول عليه اه لكن قد يقال إن موضوع في الأشباه ما إذا عرفها زوجها عرضاً عن أبيها وجدها بان كانت معروفة به والقضاء

توكيله اقصاء بالزوجة أيضا كالمشهد اعلى خصم غائب بحق وذكر انسبه ونفى بذلك كان قضاء
 النسب أيضا لا لو كان حاضرا اذ الاشارة كافية عن ذكر النسب فلا اعتبار به كذا المراد بالقضاء
 لضمي كل ما تضمنه وتوقف صحته عليه (تم) أي يجوز على أحد القولين (الح) فيه أن الذي ذكره في
 لغير انما هو تزويج الابعد الحاضر وهذا كلام في صحته والقولان بالصحة وعدمها فيما للزوجها الأقرب
 حيث هو لا فيما اذا زوجها الابعد فان زواجه صحيح قولوا واحدا إلا أنه عند زفر الولاية باقية فلا قرب بدون
 ثبوت للابعد (قوله) وكذا ذكر في الهداية المنع ثم التسليم (الح) وذلك أنه ذكر في الهداية أن زفر قال
 يجوز يعني تزويج الابعد لان ولاية الاقرب قائمة لانها تثبت حقه صيانة للقرابة فلا تبطل بغيبته ولهذا
 وزوجها حيث هو جاز ولا ولاية للابعد مع ولايته ولنا أن هذه ولاية نظرية وليس من النظر التقويض
 لمن لا ينتفع برأيه ففوضناه الى الأبعد وهو مقدم على السلطان كما اذا مات الاقرب ولو زوجها حيث هو
 فيه منع يعني يمنع صحة تزويجه وبعد التسليم نقول للابعد بعد القرابة وقرب التدبير ولا قرب عكسه فتزلا
 منزلة ولين منساوين فاهما عقد نفذ ولا يرتد اه وبهذا تضع عبارة المبسوط (قوله) والثاني على أنه
 بطريق الثبوت عن العاضل (الح) انظر ما تقدم كتابته عند قول المحشي ان تزويج القاضي نيابة عنه فليس
 لها الخيار (قول المصنف الا أن يشهد الشهود (الح) لكن سبأ في الوكالة عن الغاية أن الوكيل
 بالسكاح اذا أقر به بمحضرة الشهود نفذ اقراره لا بغير حضرتهم وكذلك في ولي الصغير والصغيرة ومولى
 العبد اه

(باب الكفاءة)

(قوله) اعترضه الخبر الرمي بما لم يخصه (الح) فيه أن ما ذكره الشارح هو معنى الكفاءة في اصطلاح الفقهاء
 وكونها لا تعتبر في جانب المرأة بمعنى أنه لا يشترط لزوم النكاح أن تكون المرأة كفؤة في الاشياء الغصومة
 لا ينافي أنها يطلق عليها أنها كفءة في اصطلاحهم حتى لا يكون لاوليائه طلب التفريق (قوله) تعليل
 للمفهوم (الح) الاولى التعبير بالباء فان مدخول اللام هو العلة وارجاعه لما تقدم لا يصح فيكون راجعا للمفهوم
 والمعلل هو عدم الاعتبار من جانبها تأمل وجيند يكون قوله لأن الزوج الح تعليل للعلة (قوله) وبشرايه
 ما قدمناه آنفا عن الفتح (الح) الاشارة في عبارة الفتح لما قاله في غاية الخفاء الا بانضمام شيء آخر اليها مما
 ذكره في الفتح يادنه عن عبارته السابقة (قوله) ولعل وجه الفرق أن الاب يصح تزويجه (الح) لا يظهر
 فان مقتضاه أن محصل نفاذ عقد الاب من غير كفءة اذا كان عالما بعدم الكفاءة مع أنهم لم يشترطوه وبنوا
 كلامهم على أن الشأن في الاب ما ذكره والظاهر في الفرق أن يقال انها في مسألة النوازل لم ترض باسقاط
 الكفاءة ولم يوجد ما يدل على رضا الاب صريحا حتى يسرى في حقها فيبقى لها الخيار بعد بلوغه لا الاب
 لرضاه في الجملة بخلاف ما في الولولية فان من باشر العقد أو رضى به سقط حقه لرضاه ولو من وجه
 (قوله) ولهذا زوج على وهو هاشمي أم كلثوم بنت فاطمة لعمر وهو عدوى (الح) فيه نظرا يجوز أنه زوجها
 له لاسقاط حقه في الكفاءة نظر المصلحة أخرى (قوله) وأما الحرية فهي لازمة للعرب (الح) قد يتصور
 فهم الرق كما تزوج العربي أمة أخرى وجاءت بأولاد فانهم أرقاء تبعلاء لهم مع كونهم من العرب أو ارتدت
 العربية ولحققت ثم استرقت فجاءت بأولاد من زوج عربي لم يشترط حرية أم وبخودنا وفي الشربلانية
 من فصل الجزية عند قوله لا على ونبي عربي أي لا يوضع عليه الجزية ما نصه فان ظهر عليهم فقره وطفله

في كذا في التبيين لان النبي عليه السلام كان يسترق ذراري مشركي العرب وأبو بكر استرق نساء بني
 حنيفة وصبياتهم وإذا ظهر على عبدة الاوثان من العرب والمرتين ففساؤهم وصبياتهم في الآن نساء
 المرتدين وذراريهم يجبرون على الاسلام دون ذراري عبدة الاوثان ونسائهم اه ثم رأيت في شرح
 المتنقي للشوكاني من باب جواز استرقاق العرب من الجزء السابع ما يؤيد هذا البحث وان بني ناجية
 ذكورهم واناثهم استرقوا وصار بيعهم كهم مشهور في كتب السير ويتوناجية من قريش فكيف
 ساعيت لهم بمخالفتهم اه ثم رأيت في البرازية من الفصل الرابع من القضاء ما نصه معرزا آخر السير
 الكبير ولورأى الامام أن يسي مشركوا العرب فسبوا لان مذهب الامام الشافعي جواز سبيهم اه
 وقال أبو السعود في حاشية الاشياء من كتاب السير عند قوله المرتد أقبح كفر من الاصل نقلا عن الولوالجية
 لكفر من المرتد أعظم من كفر مشركي العرب ومشركوا العرب لا يقبل منهم الصلح والذمة لكن ندعوهم
 الى الاسلام فان أسلموا واقتلوا وكذا عبدة الاوثان منهم أما أهل الكتاب منهم فهم كغيرهم يجوز تركهم
 بالذمة أو بالاسترقاق وفي المبسوط وأهل الكتاب من العرب حكمهم حكم غيرهم من أهل الكتاب حتى
 يجوز استرقاقهم وأخذ الجزية منهم لانهم ليسوا من العرب في الاصل وان توطنوا أرض العرب بل هم
 في الاصل من بني اسرائيل اه (قوله فالافتاء بما في المتن أولى) هذا ظاهر اذا تساوى كلا التصحيحين كأن
 عبر عن كل بلفظ الصحيح والابان عبر عما في المبسوط بالاصح أو نحوه مما هو أقوى من الصحيح فالافتاء
 بما في المبسوط أولى الآن يقال ان تصحيح ما فيه قد ضعف بما في المحيط والذخيرة حيث عبر عنه بقيل اه
 وقوله وتصحيح الهداية معارض الخ فيه أن ما فيها ليس تصحيحا لاعتبار الديانة في الكفاءة بل معناه كافي
 شرهما أن اقتران أبي حنيفة مع أبي يوسف حتى تكون الكفاءة في الدين قولهما جميعا هو الصحيح
 وهو احتراز عن رواية أخرى عن أبي حنيفة موافقة لما قاله محمد وأعماروي عن أبي يوسف أن الفاسق
 اذا كان ذامرا ومعه يكون كفوا (قوله يقضي اعتبار الصلاح من حيث الآباء الخ) فيه أن عبارة الخاتبة
 هذه لا تدل على أن العبرة بصلاح الآباء فقط بل ما فيها دل على أنه لا يكون كفواً ابنتا الصالحين وهو لا يدل
 على أنه لا عبرة بمجرد صلاحها (قوله قلت مفهوم التقييد بالاتباع أن المتبوع كأمير و سلطان ليس
 كذلك الخ) بل يقل يفهم أن الامر كذلك بالاولى تأمل (قوله وقد علمت أن الموجب هو استنقاص أهل
 العرف الخ) الظاهر أن المصادر على استنقاص أهل العرف ممن يعتد بهم من أصحاب الرأي السديد
 الموافق لما جاء به الشرع والازم هدم كثير من مسائل الكفاءة المذكورة في كتب الفقه ولزم عدم اعتبار
 الديانة والتسبب بل يلزم أن الاعتبار بكرة المال والجاه تأمل (قوله المصنف وهو الاصح الخ) نخوف في
 التفهيم في عن المضمرات وفي السير جندى الاصح أن ذا الجاه كالسلطان والعالم لا يكون كفواً للعلوية
 اه سندی وعبرة انهم ستان فلا يكون العالم ولا الوجه كالسلطان كفواً للعلوية وهو الاصح كما في
 المضمرات لكن في المحيط وغيره أن العالم كفواً للعلوية اذا شرف العالم فوق شرف التسبب اه وعبرة الفتح
 وفي المحيط عن صدر الاسلام الحبيب هو الذي له جاه وحشمة ومنصب وفي النبايع والاصح أنه ليس كفواً
 للعلوية اه (قوله هذا فرعه صاحب الجبر على ما تقدم الخ) أي من اعتبارها وقت العقد (قوله المراد
 بالكفاءة هنا صحة العقد الخ) أظهر ما قاله من أن الأولى للشارح أن يقول والشافعي كفواً لبنت الحنفى
 فان لم يردوهم فيه وانما نص على اثباتي لانهم ينسبون الى الشافعية أقوالا ضعيفة الخ (قوله وأما
 العقل فلان رواية في نفسه عن أصحابنا الخ) وما في التهر عن المرغيناني من تحريجات المشايخ فلا ينافي ما هنا

من أنه لا راية فيه عن أصحابنا ولا ينافي هذا ما قاله محمد بن أن لها الفسخ بالعيوب الثلاثة لأن الفسخ
 فيها ليس باعتبار عدم الكفاءة بل باعتبار أن التكاح يفسخ بهذه العيوب كالبيع ولذا كان لها الأول
 (قوله) أما الجدة فلم تجر العادة بتحملها (الح) يحمل ما في الفتح على أن العادة في زمنه تحمل الجدة وهو
 كذلك في زماننا عند فقد الأب والأم خصوصا إذا كان الصغير في حجرها وقال السندي الظاهر أن المراد
 الجد والجدة من قبل الأب لجريان التوارث بينهما (قوله) ويؤيده أن المتبادر من كلام الهداية وغيرها
 أن الكلام (الح) فيه أن حاصل ما استظهره الحاق النفقة بالمهر إذا جرت العادة بتحملها وإلحاق الابن الكبير
 بالصغير إذا جرت العادة بتحملها عنه ومقتضى إلتحاق الهداية الزوج شموله للكبير في الحكم الذي ذكره
 وهو أنه بعد غنيا بغنى أبيه بالنسبة للمهر لا النفقة وليس فيه ما يؤثر بما بحثه من إلتحاق النفقة بالمهر وإلحاق
 الكبير بالصغير فيها تأمل (قوله) لكن إذا كان المناط جريان العادة بتحمل الأب (الح) لا يسلم له ما بحثه في
 هذه المسئلة فإنه لا يلزم من عدم وجود العلة عدم وجود المعلول لاحتمال علة أخرى ولا يلزم من وجودها
 في غير المنصوص أن يكون الحكم كذلك فيه لاحتمال وجود مانع ويقال إنه لما كان أمر النفقة
 ضروريا ولا يمكن تأخيرها قلنا بعدم المساهلة وأنه لا بد من القدرة بالملك أو الكسب بخلاف المهر فأمكن
 القول بالمساهلة فيه لا فيها وربما أفاد ذلك قوله لأنه تجري المساهلة في المهر تأمل (قوله) لكن في حجر
 الظهيرية إن لم يدخل بها الزوج (الح) ما في الظهيرية يمكن تقييده بعبارة الذخيرة فيحمل على غير القاضي
 من العصابات فلا منافاة بينهما وقد أفادت عبارة الظهيرية فائدة جديدة وهي تقييد التفريق بما قبل
 الدخول تأمل (قوله) ومقتضاه أنه لا خلاف (الح) تقدم أن مقتضى العلة أنه لا فرق بين المسئلتين (قوله)
 وجوابه أن العرف مشترك (الح) نعم وإن كان العرف مشتركا الآن ما يأتي في توجيه الاستحسان يدل على
 اعتماد قولهما (قوله) الشارح وأجمعوا أنه لو تزوجه بنته الصغيرة أو موليته لم يجز (الح) بناء على أن الوكيل
 لا يعقد لموكله مع نفسه (قوله) والحق أن قول الإمام ليس قياسا (الح) فيه أن القياس ما كان دليله جليا
 والاستحسان ما كان دليله خفيا وهنا لا شك في ظهور دليله وخفاء دليله ما تأمل على أن الطحاوي قال
 قولهما أحسن الفتوى (قوله) فإن ردت فلها مهر المثل بالغاما بلغ (الح) الفرق بين هذه والتي قبلها حيث
 وجب فيها الأقل وهذه وجب فيها مهر المثل بالغاما بلغ ما في الجرع عن الخاتبة حيث قال لها مهر مثلها بالغاما
 ما بلغ بخلاف ما تقدم لأن ثمة المرأة رخصت بالمسي فاذا بطل التكاح وجب العقر لا يراد على ما رخصت
 به أماتها ما رخصت بالمسي في العقد فكان لها بالغاما بلغ (الح) اهـ (قوله) وفي لا تزوجني امرأتين إلا في
 عقدتين فزوجهما في عقدة لا يجوز (الح) هكذا عبارة الجرع عن المحيط ولعل أصلها إلا في عقدة فزوجهما
 في عقدتين بدليل ما ذكره من الفرق (قوله) وهو خلاف المذهب من كلامه (الح) فيه أنه في الصورة
 الأولى من الشارح أثبت له ولاية جمع المرأتين في عقد واحد ونفي التفريق فلذا جمعهما في عقد نفذ وإذا
 فرق لا ينفذ وفي الثانية أثبت لها حالة الانفرد ونفاها حالة الجمع فبمجرد وجود العقد على واحدة ينفذ لعدم
 المخالفة لوجود التفريق فلا يتوقف على تزويج الثانية فليس في كلامه ما يبدل على أنه إذا تزوجه واحدة
 لا ينفذ إلا إذا تزوجه الأخرى غاية ما أفاده أنه ليس له ولاية الجمع فيها (قوله) إلا إذا كان لفظ الإجازة
 يصلح لابتداء العقد فيصح على وجه الإنشاء (الح) سبأ في أول الطلاق أنه لو قال بعد بوعه أو وقعه وقع
 لأنه ابتداء إيقاع لان الضمير راجع إلى جنس الطلاق وشله لو قال أوقعت ذلك الطلاق بخلاف قوله
 أوقعت الذي تلفظته فإنه إشارة إلى المعنى الذي حكم بطلانه (الح) في قول الشارح وكذا المولى المعنوق وإخاكم

(الخ) قال الرضى أى كما أن ابن الم لا يزوج الكبيرة من نفسه إلا بعد الاستئذان كذا سائر الأولياء ومنهم المولى المعتق والحاكم والسلطان لأنهم لا ولاية لهم بحجرة على الحرّة البالغة العاقلة ولم يتعرض للصغيرة وحكمها أنه يزوجهما من نفسه إذا لم يوجد مانع كما فى القاضى والسلطان اهـ وعلى هذا تكون عبارة الجوهره محررة (قوله) الكاف فيه التشبيه بمسئلة ابن الم وما صدى به (الخ) حقه بمسئلة الوكيل فانها هى التى دخلتها الكاف وجعل ما مصدرية على ما قررره لا يظهر صحته لعدم وجود فعل بعدها سائبة هى له نعم يجوز أن تكون مصدرية فعل يتعلق به قوله للوكيل أى يجوز وفاعله المصدر المتسبب بعده لكن على هذا لا يندفع الأمر الأول إلا بإرادة الوكيل الخاص كما ذكره الشارح (قول الشارح لم يصح تزويجهما (الخ) وذلك بخلاف ما لو قال فى الوصية ضع ثلث مالى حيث شئت كان له أن يضعه عند نفسه كما فى الولوالجية والفرق فيها (قوله) لم ينفذ بل يتوقف (الخ) الظاهر أنه يقع باطلا لكونه من أحد الجانبين فضوليا تأمل (قول الشارح وأحد العاقدين لنفسه (الخ) عبارة الجبر وأحد العاقدين لنفسه وقال فى حاشيته فى العبارة تسامح والأولى وأحد العاقدين وهو العاقد لنفسه فقط اهـ ونسخ الخط من الدريس فيها زيادة قوله لنفسه وحينئذ يظهر قول المحشى هو العاقد لنفسه (قوله) هو العاقد لنفسه (الخ) الذى يظهر أن العقد لا يبطل بموت الوكيل أو الولي وعليه يكون المراد بالعاقد لنفسه ما يشمل العاقد لنفسه حقيقة وهو الأصل أو حكما وهو الموكل والصغير ونحوهما فانهم باعتبار قيام الغير عنهم صاروا كأنهم عاقدون لأنفسهم بأنفسهم تأمل وراجع ويدل لذلك ما ذكره السندى بقوله وانما لم يشترط بقاء العاقدين لأن العاقد فى النكاح غير الأصل سفير لقيام العقد به اهـ ثم رأيت فى الولوالجية من الفصل الأول من كتاب النكاح مانعه رجل زوج ابنته الصغيرة من ابن كبير لرجل بغير أمره خاطب عنه أبوه ثم مات أبو الصغيرة قبل أن يجيز لابن بطل النكاح لأن لأبى الصغيرة أن يفسخ هذا النكاح لأنه فى هذا النكاح قائم مقام الصغيرة والصغيرة لو كانت كبيرة فزوجت نفسها من ابن كبير لرجل بغير إذنه خاطب عنه أبوه كان له أن يفسخ النكاح قبل أن يجيز الابن فكذا الأب فإذا مات كان موته بمنزلة رجوعه وبمثله لو كان مكان الصغيرة كبيرة فزوجهما بغير إذنها وباقى المسئلة محالها لا يبطل بموت الأب لأن الأب أن ينفق النكاح لا يملك لأنه بمنزلة العضو اهـ وبهذا تنضح المسئلة ومع ما علم أن الوكيل كالولى يتوقف صحة الإجازة على حياة كل منهما (قوله) وهو الوكيل بتزويج امرأه بعينها (الخ) الظاهر أن فيه اسقاط لالنافية وتراجع عبارة الخاتمة ثم رأيت عبارة الخاتمة ونصها وعاقدا عاك الفسخ بالقول والفعل جميعا وصورته رجل وكل رجلا يزوجه امرأه بغير عينها فزوجه امرأه وخاطب عنها فضولى فان فسخ هذا الوكيل انعقد صح فسخه ولو زوجه أخت تلك المرأة يفسخ العقد الأول انتهى

باب المهر

(قوله) ان لم تكسد الدراهم المسماة (الخ) هذا فى الدراهم الغالبة الغش أما الجيدة فلا يتحقق الكساد فيها كما يأتى فى البيوع فان الذهب والفضة لا يتغيران ونص على ذلك فى الولوالجية وعبارة رجل تزوج امرأة على ألف درهم من الدراهم اتى هى نقد البلد فكسدت وصار ان نقد غيرها كان على الزوج قيمة تلك الدراهم يوم كسدت هو المختار ولو كان مكان انكاح بيع فسد البيع لأن الكساد بمنزلة الهلاك وهلاكه يبدل بوجوب فساد البيع وهلاكه يبدل فى باب النكاح لا يوجب فساد النكاح فيوجب قيمتها قال

مشايخنا عقد النكاح بخاري يجب أن يكون بالغطر بني لا بالعدلي لأن العدلي يتغير والغطر بني لا يتغير
 وهذا كان في زمانهم أما في زماننا يجب أن يكون العقد بالذهب والقضة لا بالغطر بني لأنه يتغير اه
(قوله) وفيه بحث الخ) فيه أن المتبادر من قولهم ويتأ كد عند طوء الوفاء الحاصل بعد العقد لا الوطء
 السابق عليه فلذا احتج الزيادة التي زادها في البحر **(قوله)** فإن الذي يظهر لي دخول هذا الخ) والذي
 رأيت في شرح عيون المسائل لأبي الليث السمرقندي لزين الدين عبد الحميد البخاري من النكاح ولو أن
 رجلا تزوج صغيرة فدفعها دفعة فأذهبت عذرتها ثم طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف الصداق ولا يجب
 بذهاب العذرة شيء وهو قول أبي يوسف في رواية الحسن بن زياد وفي قول محمد وزفر وهو قول أبي يوسف
 الذي روى عنه محمد لها المهر كاملا وجه قول أبي حنيفة وأحدى الروايتين عن أبي يوسف أن الطلاق
 قبل الدخول لا يوجب الانصاف المهر والعذرة زالت بغير الوطء وبغير الجناية من قبل الزوج فلا يجب
 المهر كاملا كما إذا زالت بوثبة أو طفرة ووجه قولهم أن العذرة زالت بفعل الزوج فيجب كمال المهر كما إذا
 أزالها بالوطء أو بخشبة اه وبهذا يعلم صحة ما ذكره في البحر وأن وجوب كمال المهر فيما لو أزالها بالبحر
 لا يتوقف على الخلوة بل هو لكونه بفعلة أو لكونه جنائية على اختلاف التعليين للروايتين كما ذكر **(قوله)**
 راجع إلى قوله والافعله الخ) بل هو راجع لقوله ولو ادفع من أجنبي إلى آخر العبارة فإن جميع ذلك
 مذكور في النهر وعبارته ولو ادفع من أجنبي وجب بالطلاق قبل الدخول نصف المسمى على الزوج
 وعلى الأجنبي نصف صداق مثلها وفي جامع الفصولين تدافعت جارية الخ **(قوله)** قال في البحر عن القنية
 لو تبرع بالمرء عن الزوج الخ) عز ذلك فيها إلى الفتاوى الصغرى ونقله في البحر والمقدسي ولم يحكما خلافا
 وذكره في الفصل الرابع والثلاثين من الفصولين وعبارته ولو تبرع بدين ثم انتقض ذلك بوجه من الوجوه
 يعود إلى ملك القاضي إذا تبرع بقضائه ولو قضاه بأمره يعود إلى ملك من عليه ويضمن للقاضي مثله ولو
 تبرع بمهر ثم خرج من المهرية بردتها أو خرج نصفه بطلاق قبل دخول يرجع إلى ملك المتبرع وكذا المتبرع
 بالثمن إذا انفسخ البيع ورجع في الثمن اه وفي نود العين بعد ذكر مسألة الدين السابقة تبرع بمهر ابنه
 ثم ارتفع النكاح والمهر للاب وكذا التبرع بسائر الديون اه وفي الذخيرة من قضى دين غيره بأمره أو بغير
 أمره يخرج المقتضى به عن ملك القاضي إلى ملك المقتضى له من غير أن يدخل في ملك المقتضى عنه ألا ترى
 أن القضاء عن الميت صحيح مع أنه ليس من أهل الملك ومن قضى دين غيره بسبب فعند ارتفاع ذلك السبب
 يعود المقتضى به إلى ملك القاضي إن قضاه بغير أمره وإن كان بأمره يعود إلى ملك المقتضى عنه لأن الأصل عند
 ارتفاع السبب أن يعود إلى ملك القاضي الآن القضاء إذا كان بأمر المقتضى عنه فالقاضي استحق البدل
 عليه فلو قلنا بعوده إلى ملكه بعد ارتفاع السبب يجمع البدل والبدل في ملك واحد وهو لا يجوز وهذا المعنى
 معدوم فيما إذا قضى بغير أمره وعلى ما ذكرنا تكون عبارة القنية محمولة على ما إذا تبرع عن الزوج بمهره
 والأفلا يظهر فرق بين دين المهر وغيره تأمل **(قوله)** لكن في المسئلة تفصيل الخ) ينظر ما في افتح والبحر
(قوله) ومقتضاه وجوب مهر المثل في خدمة ولها الخ) فيه أن فرع الشارع جعل خدمة ولي مهر
 وفرع الظهيرة جعل الهبة للاب مهر أو الهبة لا تصلح مهر لعدم كونها مالا ولمحقاه فلم يسر ما يصلح مهر
 فلذا وجب مهر المثل بخلاف الخدمة فانها ماله أو لمحق به فصحت التسمية والدائن في مسألة الظهيرة
 إنما جعلت تبرعاً للاب لا دخلاً لها في المهر وانخدمة للاب جعلت مهر **(قوله)** وفيه أن المتأخرين أقنوا
 بجواز الاستنجار على التعليم الخ) يقال إن الضرورة لا تعدي بماله بل تنقذ بقدرها وهي إنما اقتضت

جواز الاستتجار وأن هذه المنفعة تعاقب بالمال في خصوص التعليم ولم يوجد ما يقتضي صحة المقابلة في
 البضع لعدم الداعي والضرورة انما تعتبر بالنسبة لغالب الأفراد لا لغيره **(قوله)** بأن الظاهر عدم تسليم
 كون التعليم خدمة لها فليس كل خدمة الخ) عبارة ط وبفرض تسليم كونه خدمة لها فليس الخ
(قول المصنف) وهذا الخل وهو نجر الخ) الاصل عند الاختلاف في المسمى والمشار اليه انهما ان كانا
 من جنس واحد فالمعتبر المشار اليه والا للمسمى وهذا الاصل لا خلاف فيه انما الخلاف في التخرج
 والا امام يقول الحريم العبد جنس لان الاصل في الآدمي الحرية وعارض الرق لا يؤثر في تبديل الجنس
 لان العبد يصير حراً والحر يصير عبداً بان أسر الحر بى من غير تبديل العين وكذا الخل والنجر للاتحاد
 الصورة والمعنى فيهما فالعبودية للمشار اليه وهو لا يصلح مهر فوجب مهر المثل وأبو يوسف يقول جنسان
 لاختلافهما حكماً فالعبودية للمسمى فعليه في الحر قيمته لو كان عبداً وفي النجر مثله خلا ومحمد مع الامام في الحر
 ومع أبي يوسف في النجر وانما لم يوجب الثاني القيمة أو عبداً وسطاً لاعتبار الاشارة من وجه اه
 زيلعي وغيره وفي شرح البعلی من أحكام الاشارة للجنس عند الفقهاء الامر العام سواء كان جنساً عند
 الفلاسفة أو نوعاً وقد يطلق على الخاص كالرجل والمرأة وفي التهر للجنس عند أبي حنيفة هو الكلى
 المقول على كثير من محددى الصورة والمعنى وعند أبي يوسف المقول على كثيرين مختلفين بالاحكام وعند
 محمد مختلفين بالمقاصد انتهى اه بنى ما لوسى شيئاً وأشار الى معدوم كماله قال تزوجت بمافي هذا الكيس
 وهو ألف درهم فوجدته فارغاً فله المسمى كما يعلم مما ذكره قاضيان في شرح الزيادات من الوكالة وعبارته
 رجل قال لغيره اشترى جارية بمافي هذا الكيس وهو ألف درهم أو قال اشترى جارية بألف درهم التي
 في هذا الكيس ودفع اليه الكيس فاشترى بها ألف درهم فنظر فيه فاذا فيه ألف دينار وألف فلس أو
 تسعة درهم أو وجدته فارغاً فاشترى على الامر لانه سمي الدرهم وأشار الى الدنانير والقلوس وهما
 جنسان فينعلق العقد بالمسمى وأما اذا وجدته فارغاً فكذلك لانه أشار الى المعدوم وأمر المعدوم في منع
 تعلق العقد به فوق اختلاف الجنس وكذا لو كان فيه تسعة لان قدر المائة معدوم **(قوله)** ومقتضاه
 وجوب عبد وسط أو قيمته الخ) يمكن ارجاع مافي الخاتمة لما في الذخيرة بأن يراد بمثل ذلك ما لوحظ فيه
 أيضاً قيمة الجارية لان الاشارة معتبرة من وجه **(قوله)** والفرقة بالايلاء والعان الخ) فيه أن اللعان منهما
 والفرقة بسبب منهما الا أنه لما كانت مضطرة له لدفع العار عن نفسه جعل السبب منه ولم ينظر لهما
 لانضطراره على ما سيجي في طلاق المريض **(قوله)** وفي النهر أن حل مافي الذخيرة الخ) عبارته وعندى
 انه ليس سهواً أى ما قاله في الفتح كما زعمه في البحر بل هو الساهى اذ ظاهراً طلاق الذخيرة يفيد أن
 تحجب من القرأ بالله الوسط المطلق وهو لا يوافق رأياً من الثلاثة ولا نسلم أن ايجاب الوسط من القر
 أو الكرباس ايجاب وسط مطلق بل ايجاب وسط من الأعلى أو الأدنى فظاهراً أن المطلق خلاف المقيد
 نعم صرف الكلام عن ظاهره يحمل مافي الذخيرة على ما ادعاه في البحر يمكن واعتراضه في الفتح ليس الاعلى
 الاطلاق **(قوله)** هذا على مافي بعض نسخ القدوري الخ) وذلك أن المذكور في مختصر القدوري
 على ما نقله في شرح النقاية لما على القارى المتعة مستحبة لكل مطلقة المطلقة واحدة وهي التي طلقها
 قبل ان يخون وقد سمي لها مهراً وفي بعض النسخ ولم يسم لها مهراً قال في الشارح المذكور ومن حكم
 باستجابها كصاحب الميسوط والمحيط واختلف أرادوا به أنه احسان الى من عجزت عن التكسب
 ودأمر مندوب اه وفي انقحستاني ذكر الكرماني وغيره أنها لا تستحب في هذه الصورة اه فما

مشى عليه المصنف موافق لما ذكره الكرماني وغيره وعلى ما ذكره منسلا على يتم التوفيق بين روايتي الاستحباب وعدمه بأن يقال من نفي الاستحباب أراد أن الشارع لم يستحبه بخصوصه ومن أثبتته أراد أنه داخل في الاحسان للعاجز عن الكسب المندوب اليه شرعا (قول الشارح جدد النكاح بزيادة ألف لزمه الألفان على الظاهر) وقال الحنفي في حاشية الأشباه من كتاب البيوع نقلا عن المنية تزوج على مهر معلوم ثم تزوج على ألف آخر ثبتت التسميتان في الأصح اهـ (قوله ولو برهنافينة الطوع أولى الخ) هذا خلاف ما عليه الأكثر كما سبذكره في الشهادات عن ابن التهمة ونقل عن الباقياني والخانية وزجج بينات تعارضت بينة الطوع والاكرام في البيع والصلح والاقراء فينة الاكرام أولى اهـ والظاهر أن ما ذكره في الفينة من أن القول لم يدعى الاكرام مبنى على القول بأن بينة الطوع أولى وذكر الشارح فيما يأتي أن بينة الاكرام أولى أن أزعما واتحد تاريخهما فان اختلفا ولم يؤرخا فينة الطوع أولى اهـ عزاه للقط وغيره واعتمده المصنف وابنه وعرضي زاده (قوله ولو اختلف مع ورثتها والقول للزوج الخ) في مسائل شتى آخر الكتاب أن هذا خلاف المختار وعلا هذه الرواية بأن الزوج والورثة اتفقوا على سقوط المهر عن الزوج لأن الهبة في مرض الموت تنفذ للملك وإن كانت للوارث ألا ترى أن المريض إذا وهب لوارثه عبدا مثلا فعتقه الوارث أو باعه نفذ تصرفه ولكن يجب عليه الضمان إن مات المورث في ذلك المرض رد الوصية بقدر الامكان فإذا سقط عنه المهر بالاتفاق فالوارث يدعى العود عليه والزوج ينكر والقول قول المتكر (قوله والافهو كالصحيح فواجه كون مرضه مانعا الخ) فيه أنه حيث صحح الزيلعي وغيره أن مرضه مانع بدون تفصيل فعلينا اتباعه لأنه لا يعرى عن تكسر وقصور وإن لم يمنع من الوطء ولم يلحق به ضرر فعلينا اتباع ما صححه والتفصيل انما هو في مرضها (قوله أو بعده قبل طواف الخ) قال في البحر أطلقه فشمّل الاحرام بحج فرض أو نقل أو بعمرة وعلمه في الهداية وغيرها بأنه يلزم من الوطء معه الدم وفساد الحج والقضاء فظاهرها أنه لو خلاها بعد الوقوف بعرفة فانها صحيحة للأمن من الفساد مع أن الجواب مطلق وهو الظاهر للحرمة شرعا اهـ وقوام في النهر حيث قال يمكن أن يقال المنظور اليه انما هو لزوم الدم ولاشك أن البدنة فوقه وأما لزوم الفساد فكذا لا مانع فقط اهـ (قوله العجب كيف يجعل المذهب المقتى به ما هو خلاف قول الامام وصاحبه الخ) لا عجب في ذلك اذ علينا اتباع ما صححه واعتمده وان لم يظهر لنا وجهه مع امكان توجيهه بان هذه الجارية لما كانت كالمتاع ولا يستحيانها لم نجعل مانعا حسا ولا بدأنه قول لاحد أئمة المذهب (قوله وفي بعض النسخ بأ وهو تحريف الخ) قال الرحمن قال أن أو تحريف فقد وهم لاسبابنا على ما قدمه عن الفتح اهـ (قوله والظاهر أن قطع الخصيتين ليس بشرط في المجهوب الخ) أي ليس بشرط في تسميته مجبوبا وإن كان تصرفه هنا مقطوع الذكر والخصيتين هو المناسب هنا اذ يعلم منه حكم ما إذا كان مقطوع الذكرك فقط بالاولى (قول الشارح وفيه عن شرح الوهبانية أن العنة الخ) جواب عما يرد على النهر حيث قال أنه لو لم يصل اليها بعد بلوغه يجعل كالعين وتقرير السؤال أن العنة في كبر السن وإن حاله وقت البلوغ شدة شهوة فكيف يكون عينا فأجاب بان العنة قد تكون لمرض الخ رجني (قوله وإن المرأة لا تمنع نفسها الخ) الأصوب حذف لا النافية حتى يستقيم الكلام تأمل (قوله وتصريحهم بوجوب العدة بالخلوة الخ) فيه أن تصريحهم بما ذكر لا ينافي فرع البرازية لعدم شهوة له فإنه في خلوة لم تنصف بالصحة أصلا بل انصفت بالفساد من ابتداء وجودها وفرع البرازية وجدت الخلوة فيه صحيحة ثم فسدت ومعنى

قول البحران هذا التعليق مفسد لها أنه مفسد لها بقاء بعد تحقق صحتها والام يقع الطلاق فلم يوجد ما يصادم نقلها فعلينا اتباعه حيث لم يوجد ما يخافه تأمل (قوله) فقيس لوزن وجبت وهي متيقنة الخ قال سعدي جلبي في حواشي البضاوي ينبغي أن يكون التعويل على هذا القول ثم لا يخفى أن عدم وجوب العدة في الطلاق بعد الخلوة بما بعد منوطا قصر يحافي لآية اذ افسر المس بالجماع وليس من باب المفهوم حتى يقال اننا نقول به كما يتوهم فلا بد لاثبات وجوب العدة من دليل قال في روح المعاني من سورة الاحزاب بعد ما تقدم وبالحجة القول بأن ظاهر الآية يقتضي عدم وجوب العدة بمجرد الخلوة قول متين وحق مبين اهـ (قول الشارح لعدم تعيين النقود في العقود) قال الزبيلي لان الدراهم قد لا تتعين في العقد فكذا في الفسخ لان الفسخ يرد على عين ما ورد عليه العقد وكذا اذا كان المهر مكيلا أو موزونا آخر في الذمة لعدم تعيينها اهـ (قوله حكم الموزون غير المعين الخ) عبارة النهر وحكم المكيل والموزون غير المعين الخ (قوله) لمقابلتها بغير متقوم وهو البضع) وهو ليس بمتقوم وتقومه بالعقد لضرة التملك فلا يعدو وهما لم يظهر في حق الطلاق الواقع على الضررة فبقى طلاقا بغير بدل فكان رجعا ببحر (قوله) فاذا طلقها قبل الدخول فلها نصف ذلك) وقد علم أن وجوب مهر المثل انما هو عند الدخول أما ان طلقها قبله فلها نصف المسمى وبطل شرط المنفعة لهما اهـ بجر (قوله) حتى كان لها الالف ان أقام بها الخ) وعلى قولهما لا ندري ما يكون لهما لو طلقها قبل الدخول ويمكن أن يقال ان طلقها قبل الدخول وقبل اخراجها فلها نصف الالف وان بعد اخراجها فلها نصف الالفين اهـ سندی (قوله) فقول البرازية تبعالحمادية ولكن صرح الخ بفيد ترجيح الخ قول البرازية ما ذكر ليس فيه ما يفيد ترجيح عدم الرجوع كما هو واضح ادعاء ما أفادته أن المسئلة خلافية (قول المصنف يحكم متعة المثل الخ) فان كانت تساوى نصف الأرفع أو فوقه فلها نصف الأرفع وان كانت تساوى نصف الأوكس فلها نصف الأوكس والمتعة اهـ سندی (قوله) فكان على المصنف أن يقول وكذا الحكم الخ) يجاب عن المصنف بأنه أراد بالجنس النوع وبالنوع الصفة بدليل ما ذكر غيره كالاختيار وبفيد ذلك أيضا أن قصده من هذه المسئلة بعد السابقة تعميم الحكم السابق وإفادة أن الفرس فيما سبق ليس بقيد بل مثلها سائر الاجناس بمعنى الانواع حيث أريد بالجنس النوع كما هو أحد اطلافيه تعيين أن يراد بالانواع الأوصاف كما هو ظاهر اذا لمعنى لقولنا ذكر جنسه بمعنى نوعه دون نوعه الا بمعنى أنه ذكر جنسه دون وصفه اذا أخص من النوع هو الوصف اذا الجنس تحته نوع والنوع تحته وصف وقال القهستاني في كلام النقاية اشعار بجواز اطلاق الجنس عند الفقهاء على الامر العام سواء كان جنسا عندا فعلا سفة أو نوعا وقد يطلق على الخاص كالرجل والمرأة نظرا الى خش التفاوت في المقاصد والاحكام كما يصدق النوع عليهما نصرا الى اشتراكهما في الانسانية واختلافهما في الذكورة والانوثة اهـ ومما حمل فيه الجنس على النوع قول شارح بخلاف مجهول الجنس الخ فان المجهول النوع لا الجنس انفقهي ومع ذلك قال كتب وداعة (قوله) وقد رأيت في الملتقط التصريح بلزومه الخ) عبارة الملتقط على ما قلناه عنه في الأشباه ثم ان شرط لها شيئا معلوما من المهر معجلا أو مؤجلا ذلك ليس لها أن تمنع وكذا المشروط عادة نحو الخف والمكعب وديبا ج "فساقه ودراهم السكر على ما عرف بسمرقند وان شرطوا أن يدفع شيئا من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف عليه من غير تردد في الاعطاء لمثلها من مثله الخ فمثل (قول المصنف وان أمهره العبدين وإعالة أن أحدهما حر فمهرها العبد عند الامام ان لا يولى الخ) لا يخيفه أن لاشاره معتبرة قصارا كما أنه قال تزوجت على هذا العبد وعلى هذا الحر ولا ي

يوسف أنهم الوطهر احر بن وجبت قيمتهما عنده فكذا اذا ظهر أحدهما ارا اعتبار البعض بالكل ولمحمد
أهم مالو كالأحر بن يجب مهر المثل عنده فكذا اذا كان أحدهما ارا اه منلا على قارى (قوله) لانها
لم تسم الزيادة كانت راضية بالخط مسقطه حقها فيها الخ) والخط لا يحتاج الى قبول ولا يفسد بفساد
التسمية اه سندی (قوله) وظاهر الزيلعي يوههم خلافه) عبارته ويعتبر ابتداء غامن وقت التفريق
وقال زفر من آخر الوطآت واختاره أبو القاسم الصفار حتى لوحاضت ثلاث حيض من آخر الوطآت قبل
التفريق فقد انقضت اه وما قاله في البحر نظر فيه في التهر حيث قال بعد عبارته التي نقلها المحشى عنه
وفيه نظر ولم يبين وجهه وكان وجهه أن عباراتهم كعبارة الزيلعي تفيد أن زفر يعتبر ابتداء العدة من
آخر وطء وعبارة الزيلعي كادت أن تكون صريحة في ذلك وحينئذ فلا يعمل بإشارة الغاية وعبارة غاية
البيان ويعتبر ابتداء العدة من وقت التفريق وقال زفر من آخر ما وطئها حتى لوحاضت بعد الوطء قبل
التفريق ثلاث حيض ثم وجد التفريق تنقضي العدة عنده اه ومعلوم أن زفر يبع صورة جريئة على
كل لا يخصه وما ذكره من تعليقه بأن المؤثر في إيجابها عنده الوطء لا العقد فيعتبر فيها آخر الوطء اه
يفيد التعميم أيضا (قوله) لان الطلاق لا يتحقق في النكاح الفاسد بل هو متاركة الخ) وأجاب ح
بأن الطلاق قد راد به المتاركة كما سيأتي في باب نكاح الرقيق في طلقها أو فارقها اه ط وقد يجاب عن
الخطي في قوله ليفيد أنه لو مات بعده نجب عدة الموت بأنه أراد بها عدة الموت في النكاح الفاسد وهي
بالحيض لا بالأشهر ولم يرد بها عدة بالأشهر تأمل (قوله) وخص الشارح المتاركة بالزوج الخ) الظاهر
أن إضافة متاركة للزوج من إضافة المصدر لفاعله أو مقعوله باعتبار أنها مفاعلة بين الزوجين واذا صدرت
منهما تكون للفعل والفاعل بالاعتبار ويدل لذلك اقتصارهم في التعبير عن التفريق بمتاركة لزوج وحينئذ
لا حاجة لزيادة الخطي التفريق وهو فسختهما أو فسح أحدهما (قوله) أما الارث فلا يثبت فيه الخ) انظر
عبارة أبي السعود ينضح لك المراد بما نقله ط عنه وعبارة أبي السعود ولا توارث بين الزوجين في الفاسد
والموقوف اه (قوله) أجل تكلمة بمعنى نم) لوجعل أجل اسم تفضيل بمعنى أعظم يكون أنسب (قوله)
فليس المراد بالمهر فيها مهر المثل المذكور هنا لما في الخلاصة أن المراد به العقر الخ) قال في حاشية البحر
ذكر ما في الخلاصة في البزاية وغرر الأذكار والمقدسي في الرمز ثم قال وفي واقعات الناطق مهر المثل
ما يتزوج به مثلها اه قلت وفي الفيض بعد ذكر ما في الخلاصة وقال بعض المحققين العقر في الحر أثر مهر
المثل وفي الجوارى أبكارا عشر القيمة وثنيات نصف العشر وقيل في الجوارى يتطرق الى مثل تلك الجارية
بكم يتزوج مثلها جالا ومولى فيعتبر بذلك وهو المختار اه وفي الفصل الثاني عشر من التتارخانية ذكر
ماها بمعري الى المحيط ثم أعقبه بقوله وروى عن أبي حنيفة رحمه الله قال تفسير العقر هو ما يتزوج به
مثلها وعليه الفتوى اه فظهر أن في المسئلة خلافا وأن المقضي به خلاف ما هنا (قوله) وقول الدرر
كنت عمها سبق فلم أمحاز) أي بنت عم أبيها كما في الشرنبلالي (قول الشارح وفي الخلاصة ويعتبر
بأخواتها وعماتها الخ) ما في الخلاصة مشكل لانه جعل بنات الاخوات والعات من عشيرة يها وقد
يكون أبأؤهن من غير عشيرته وعطف بنت العم على بنت الشقيقة مع أن بنت العم من قوم الأب رجعتي
ونص عبارتها في الاصل مهر المثل نساء عشيرة أبيها وبنات الاخوات والعمات وبناتهن فان لم يذكر لها
أخت ولا عم الخ (قوله) مع احتياجه الى تكلف في الاعراب) لم يضر وجه التكلف (قوله) علة ثبوت
مهر المثل الخ) قال ط هو متعلق بالمثل ويعني به الأوصاف المتقدمة أي المثل في الأوصاف المتقدمة

ولا كبير فائدة فيه اه وما سلكه أظهر مما قاله المحشى اذ لا معنى لجعل المائنة فيما ذكر عمله تثبت مهر المثل وعلى الإشارة التي ذكرها المحشى لم يوجد في كلام الشارح ما يفيد هابا بالنسبة للامرين المذكورين معا **(قوله)** فهذا صريح في أن المراد فرض مهر المثل وان فرض القاضي الخ كلام البدائع انما يفيد نيابة القاضي مناب الزوج في الفرض عند امتناعه وليس فيه نية نيابة عنه عند تراضيهما بذلك فلم يوجد ما يرد كلام النهر في عبارة البدائع تأمل ولا مانع حيثئذ من حل قول المحيط زاد أو نقص على صورة فرض القاضي أيضا اذ على ما حمله عليه في النهر يكون الزوج راضيا بالزيادة والمرأة راضية بالخط فله حيثئذ أن يزيد أو ينقص كما لو فعل ذلك بأنفسهما بتراضيهما فالمراد أنهما فوضا تقدير المهر للقاضي ورضيت بالخط والزوج بالزيادة فله بعد ذلك أن يقدره لرضاهما به وليس موضوع الكلام في الترافع لديه مع التجاحد بل المراد أنهما التمسانه ذلك مع التفويض اليه منهما كما ذكر كما أن موضوع البدائع فيما اذا ادعت عليه مهر المثل وبينت قدره ولم يوجد من يشهد لها به لعدم وجود امرأة تماثلها وامتنع الزوج من تقديره لها فالقاضي يقدره لها نيابة عنه كما يأتي له قريبا عقب هذا **(قوله)** لكن يشكل عليه اتفاق المتون على ذكر معظم هذه الخ قد يقال مرادهم ببعض الفئات من الاوصاف ما لم يترتب على فواته تفاوت فاحش بين المرأتين بخلاف ما اذا ترتب عليه التفاوت الفاحش فإنه حيثئذ لا يعتد بما بقي منها والنظر حيثئذ الى قبيلة تماثل قبيلة أبيها **(قوله)** لكن فيه أن ورثة الزوج تقوم مقامه لكن الظاهر من كونه غريبا أنه لم يوجد معه أحد من ورثته حتى يتأتى تحليفه وانما ادعت الزوجتان المهر على الميت في وجه من نصبه القاضى للخصومة حيث يجوز له ذلك تأمل **(قوله)** خلافا للزفر حيث قال لا يرجعون لعدم أمر المكفول عنه اه نهر **(قوله)** نهر عن الفتح تمام عبارته بخلاف ما اذا أدى عنه في حياته لان تبرع الأب بالمهور معتاد وقد انقضت الحياة قبل ثبوت هذا التبرع فيرجعون اه **(قوله)** وبمثله لو اشترى الخ الاولى حذف الباء كما يذكره **(قول الشارح)** ولا رجوع للأب اذا أشهد على الرجوع عند الاداء الخ في الأنقروية من آخر كتاب الوصايا ما نصه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما اذا اشترى دارا أو ضعة أو محلا كالابنة الصغرى كان لابنه مال فالرجوع بالثمن على التفصيل ان أشهد وقت الشراء رجوع وان لم يشهد لا يرجع وان لم يكن الابن مال لا يرجع أشهد على الرجوع أو لم يشهد ثم في بعض المواضع يشترط الاشهاد وقت الشراء وفي بعضها يشترط الاشهاد وقت نقد الثمن ويقول ان أشهد وقت نقد الثمن انما أنقد الثمن لأرجع عليه تارخائية اه **(قوله)** فرع في القبض ولو أعطى ضيعة بعهر الخ ذكر هذا الفرع في البرازية ونقله في البحر عنها وعبارتها اذا أعطى الأب أرضا للمهر امرأة ابنه ولم تقبض المرأة حتى مات الأب لا تملك القبض وان كان ضمن المهر والمسئلة بحالها ملكت القبض بعد الموت لان الهبة لا تتم بلا قبض وفيما اذا ضمن بيع فلا يبطل بالموت اه **(قوله)** من له ولاية قبضه الخ فاعل المصدر قبله ومن له قبض مهر الصغيرة هو الأب والجذو الوصى واذا سلها الأب له أن يمنعها كما قدمه في باب الولي **(قوله)** على قولهما الآتي فانهما يقولان اذا دخل بها طائفة كبيرة ولو كان الدخول حكما ليس لها المنع كما في شرح الملتقى **(قوله)** الآن تمنعه من الوطء وهي في بيته الخ أى وهو يقدر على وطئها كرها كما سيذكره عن السراج في انقفاك **(قوله)** وهذا مخالف لقول المصنف الخ فيه أن ما ذكره عن شرح الجامع ليس فيه مخالفة لما في المصنف لانه جرى فيه على قول غير أبي يوسف نعم فيه مخالفة لتقييد الوالو الجلية المنع بتأجيل النكاح وعلى عبارة شرح الجامع لافرق في المنع على قول أبي يوسف بين تأجيل الكل أو البعض وقد تدفع

المخالفة بأن ما في الأول الجب من تقييد المنع بما إذا أجل الكل رواية عن أبي يوسف وما في شرح الجامع
 من اطلاق المنع لتأجيل الكل أو البعض قول أبي يوسف أو بأن تقييد الأول الجب بتأجيل الكل ليس
 احترازاً عن تأجيل البعض فهو غير معتبر المفهوم بالنسبة لتأجيل البعض لكن الأظهر في دفع المخالفة
 الأول وحيثئذ يكون المقتضى به رواية أبي يوسف لا قوله **(قول الشارح للحاجة)** ولغيرها لا يخرج ولو
 خالف من الأزواج للأمر بالقرار في البيوت **(قول)** وبشمل المنع من الوطء وهي في بيته وهو ظاهر الخ) إذ
 لو منعه من الوطء وهي في بيته بعد أخذ المهر لا يعدن شواولها النفقة فهنا أولى اهـ **(قول)** مع أنها لم
 تحتبس بعذر الخ) التي مسلط على المقيدون فيده والباء السببية للاحتباس تأمل **(قول)** وسيد كر
 الشارح في النفقات عن البحر أن له منعها الخ) لا منافاة فانه لا يلزم من جواز خروجها عدم منع الزوج
 لها فهذا البحث لا يعارض المنقول كما في خروجها للحمام فانه جائز وله منعها وفي السند وما يقوى
 بحث الجوى ما تقدم أن للزوج أن يمنعها من الخروج ليس لا ومن الكسب حتى في بيته والحاصل أن
 الزوج إن لم يكن ما نعلم العمل جاز أن يخرج بلائته في وقت تأمن احتياجه إليها أو منعها فلا خروج
 إلا إذا تعينت **(قول)** فتعين تفويض الأمر إلى المقتضى الخ) وقال في أنفع الوسائل والذي ينبغي أن ينظر إلى
 وطن المرأة الذي فيه عسرتها أو قومها فإن كان تزوجها فيه بين قومها طلب بعد ذلك أن ينقلها إلى بلد
 آخر لا يجاب إلى ذلك وإن كان في مصر ليس لها فيه عسيرة وقد تزوجها فيه وأصلها من مصر آخر فينبغي
 أن لا يحكم لها بالمنع وأيضاً ينبغي لها أن تستكشف عن حقيقة الحال ويتطرق لطلبه السفر بأهلها
 فإن كان طلبه مضارة لأجل أن تبرئه من المهر أو ترك الكسوة أو لا مخرج بينهما من خصومة أو نحوها
 فلا يحبس اهـ وأقره الطوري وفي إجابة السائل **(قول)** وتعامه في البحر) قال فيه قيد بالقدر لانه لو
 اختلفا في جنس المهر أو نوعه أو صفته فانه لا يخلو ما أن يكون المسمى ديناً أو عينا فإن كان ديناً فإن في
 الجنس كما إذا قال تزوجتك على عبد فقالت على جارية أو على كرسية فقالت على كرسية أو على ثياب
 هروية أو قال على ألف درهم وقالت على مائة دينار أو كان في النوع كالتركي مع الرومي والدنانير المصرية
 مع السورية أو في الصفة من الجودة والرداءة فإن الاختلاف فيه كالاختلاف في العينين إلا الدراهم
 والدنانير فإن الاختلاف فيها كالاختلاف في الآف والالفين لأن كل واحد من الجنسين والنوعين
 والموصوفين لا يملك إلا بالتراضي بخلاف الدراهم والدنانير فإنهما ما وان كانا جنسين مختلفين لكنهما في باب
 مهر المثل جعلاً كجنس واحد وإن كان المسمى عينا بأن قال تزوجتك على هذا العبد وقالت على هذه
 الجارية فهو مثل الاختلاف في الآف والالفين إلا في فصل واحد وهو ما إذا كان مهر مثلها مثل قيمة
 الجارية أو أكثر فلها قيمة الجارية لا عينا لأن تملك الجارية لا يكون إلا بالتراضي ولم يتفقا على تملكها فلم
 يوجد الرضا من صاحب الجارية بتمليكها فتعذر التسليم فيقضى بقيمتها بخلاف ما إذا اختلفا في الدراهم
 والدنانير فإنه نظير الاختلاف في الآف والالفين على معنى أن مهر مثلها إن كان مثل مائة دينار أو
 أكثر فلها المائة دينار كذا في البدائع وذكر في المحيط في الاختلاف في الجنس أو النوع أو الصفة إن كان
 المسمى عينا فالقول قول الزوج وإن كان ديناً فهو كالاختلاف في الأصل اهـ يعني يجب مهر المثل ولا
 يخفى ما فيه من المخالفة لما في البدائع ونص المحيط البرهاني لو ادعى أن المهر هذا العبد وادعت
 هذه الجارية قال كلام فيه كالقلام في الآف والالفين إلا في فصل واحد اهـ إذا كان قيمة الجارية مثل
 مهرها أو أكثر فلها قيمة الجارية وعلى هذا إذا قال تزوجتك على عبدى هذا الأسود وقيمتها ألف وقانت

على هذا الأبيض وقيمه ألفان ولو اختلفا في طعام بعينه فقال على أنه كرو قالت على أنه كران فهو مثل
الاختلاف في ألف والالفين والاصل أنهم ما اتفقا على تسمية شيء بعينه واختلفا في مقداره فان كان
لا يضره التبعيض بحكم مهر المثل وان يضره كالنوب المعين اذا اختلفا في اشتراط أنه عشرة أذرع أو تسعة
فأقول للزوج ولا تحالف وكما اذا تزوجها على ابرق فضة بعينه ثم اختلفا في وزنه وكما اذا اختلفا في الصفة
في مسمى بعينه كهذا الكرم فقال على انه ردىء وقالت على أنه جيد وكما لو اختلفا في اشتراط البكارة وأن
المهر دين واختلفا في صفته أو جنسه أو نوعه فإنه يحكم بمهر المثل ويتم الفان لان الدين انما يعرف بالصفة
والاوصاف مختلفة فكان الاختلاف في الوصف اختلافا في أصل التسمية وان اختلفا فيما لا يضره في
المقدار والصفة ففي المقدار يحكم بمهر المثل وفي الصفة القول للزوج اعتبارا بحالة الاجتماع بحالة الانفراد
اه فانت ترى أنه في المحيط اعتبر في اختلافهما في جنس المهر الدين أو نوعه أو صفته أنه يحكم بمهر المثل
مع التحالف وعلاه بأن الدين انما يعرف بالصفة الخ ولم يجعل أن حكم ذلك كالاختلاف في أصل التسمية
المتقدم في المتن بل جعله اختلافا في التسمية بمعنى أن كلاً ادعى تسمية شيء غير ما ادعاه الآخر بسبب
اختلاف الجنس أو النوع أو الصفة وأن الذي يكون القول فيه للزوج فيما اذا تزوجها على شيء بعينه
واختلفا في صفته أو وزنه على الوجه الذي ذكره فلا محالة بين ما في البدائع والمحيط كما قال في البحر وتبعه
في النهر **(قوله)** بقي ما اذا لم يعلم مهر المثل الخ في فتاوى قاضيان من فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر
والولد من كتاب الدعوى امرأه ادعت مهرها على وارث زوجها أكثر من مهر مثلها ان كان الوارث مقرا
بنكاحه يقول له القاضي أكان مهرها كذا يدكر مهره را أكثر من مهر مثلها وان قال الوارث لا يقول له
انقاضي أي كان كذا يدكر مهرها - ون الاول لكنه أكثر من مهر المثل ان قال لا يقول له القاضي أكان كذا
الى أن يتي القاضي على مقدار مهر المثل فبعد ذلك اذا قال الوارث لا ألزمه القاضي مقدار مهر المثل
ويحلفه على الزيادة ونظيره اذا أقر رجل لرجل بمال غير مقدور من الدراهم فالقاضي يفعل هكذا الى
أن يأتي القاضي على درهم فبعد ذلك يلزمه درهمان ويحلفه على الزيادة بدعوى المدعي هذا اذا كان القاضي
يعرف مقدار مهر مثلها فان كان لا يعرف مقدار مهر مثلها يأمر أمناه بالسؤال عن يعلم أو يكلفها اقامة
البينة على ما تسعى اه ومن هذه العبارة علم حكم ما اذا لم يعلم مهر المثل تأمل وفي الفصل الحادي عشر من
الولولجية رجل ادعى مهر أمه في تركه أبيه ان أقام البينة بثبت ما ادعى وان عجز عن اقامة البينة يقضى
انقاضي بمهر المثل وهذا قولهما ما على قول أبي حنيفة يسقط المهر اذا ما تناوها هي مسألة الاصل اه **(قوله)**
لكن كان عليه حذف قوله تحالف الخ فيه أن قوله تحالف الخ ارجع الى المسئلة الاولى فقط اذا المراد به أن يطلب
القاضي من كل منهما الحلف على نفي دعوى صاحبه وذكره ليرتب عليه قوله وان حلفا اذ لا يتأتى حلفهما
الابعد التحالف بهذا المعنى وقوله أو برهننا معطوف على حلفا لا بقيد كونه بعد التحالف حتى لا يكون
كل من المتعاطفين تفصيلا لقوله تحالف فيقال انه اذا رهننا لا تحالف تأمل **(قوله)** لافي مطلق عبد وجارية
الخ لكن لتعديل البدائع لا يبقوله لان نصف الألف يفيد أن المسئلة في مطلق عبد وجارية وعليه
المراد ما عين ما يتعين بالتعيين وان لم يكن مشارا اليه **(قوله)** هم ورثة الزوج أيضا الخ فاذا ادعت ورثتها
لتسمية فقد ادعت الدين في ذمة الميت وهم ينكرون ولا يتأتى انكار التسمية من ورثتها لانه يكون اعترافا
منهم بستمط حقهم وورثة الزوج با - كالتسمية ينكرون الدين لعدم لزوم مهر المثل بعد موتها والقول
فلشكر اه سدى **(قوله)** وهذا يدل على أنه لو كان العهد قريبا قضى به الخ عليه وعلى ما يأتي له من

تفسير البرازية لا يبيح خلاف بينه وبينهما مع أنه مذكور في سائر الكتب **(قوله)** ثم رأيت في البرازية
معتزلاً على قول الكرخي **(الح)** نذكر عبارتها حتى يتضح الحال تقدم العهد وتعذر على القاضي الوقوف
على مهر المثل لا يقضى بمهر المثل والاقضى به عند الامام قال الكرخي لا يتضح للامام في مسألة اختلاف
ورثة الزوجين طريقة الآن يكون العهد متقدماً لاختلاف مهر المثل باختلاف الأزمنة وفيه نظر لانه
إذا تعذر اعتباره مهر المثل لا يكون الظاهر شاهداً لأحد فيكون القول لورثة الزوج لكونهم مدعى عليهم كما
في سائر الدعاوى والأصح أن الخلاف فيما إذا تزوج ولم يسم مهر اثم ما لم يقض بشئ ولكن الفتوى على
قولهما اهـ **(قوله)** وفسرنا المتعارف بتجمله بمائة مثلاً لئلا نقوله قضينا عليه **(الح)** فيما قاله تأمل بل الظاهر
من عباراتهم أنه لا فرق في المتعارف بتجمله بين أن يكون حصته ساعة أو قدراً مخصوصاً كمائة فانه يقضى
عليها بتجمله ويدفع لها الباقي **(قوله)** لكن ما قاله الفقيه مبني على أن العرف **(الح)** فيه أن الفقيه على
ما نقله عنه في البرازية من المهر ونقله عنها الجوى على الاشياء من الوصايا يقول انها إذا صرحت بعدم قبض
شئ فالقول لها أن النكاح محكم في الوجوب والموت والدخول محكم في التقرر والبناء بها غير محكم في
القبض لان القبض قد يتخلف عنه فخرج المحكم باعتضاد الانكار انتهى وحينئذ لا يتم هذا الاستدراك
ثم رأيت رسالة لمفتى دمشق تفيد سماع الدعوى بكل المهر بعد الدخول سماها تصحيح النقول في سماع
دعوى المرأة بكل العجل بعد الدخول وبوافقه ما نقله السند عن الرضى فتأمله **(قوله)** وفي البرازية
اتخذ لها ثياباً ولبستها حتى تخرق **(الح)** نذكر عبارتها كبراً بينها قها وفي التهر حتى يظهر لك ما في اختصار
الحشى لها ن التحريف في موضعين ونصها اتخذ لها ثياباً ولبستها حتى تخرق ثم قال هو من المهر وقالت
من النفقة أعنى الكسوة الواجبة عليه فالقول لها قبل ما الفرق بينه وبين ما إذا كان الثوب قائماً حيث
يكون القول ثمة قلنا الفرق أن في القائم انقضاء على أصل التملك واختلاف في صفته فالقول قول المالك لانه
أعرف بجهة التملك بخلاف الهالك فانه يدعى سقوط بعض المهر والمرأة تنكر ذلك قبل لم يجعل هذا
اختلاف في جهة التملك أيضاً كالقائم قلنا بالهالك خرج عن الملوكية والاختلاف في أصل الملك
أوجهته ولا ملك محال باطل فيكون اختلاف في ضمان الهالك وبطله فالقول لمن ينكر البذل والضمان
قبل انكار الضمان بعدم مباشرة سببه باطل قبل أين سبب الضمان قبل التصرف في مال الغير قلنا
اتلاف مال الغير بسبب مطلق أم بغير رضا الثاني مسلم لا الاول وقد وجد الرضا ولان الاتلاف بسبب ممن
ليس له على المتلف مال أم مطلقاً الاول مسلم لا الثاني بل هو من صاحب الحق بسبب المقاصة فهي مباشرة
سبب المقاصة منكرة لزوم الضمان فصار كمن أتلف مال غيره وعليه دين اهـ **(قوله)** بل الفرق بسبب
إن شاء الله تعالى وذلك أن مسألة المتن في دعواها **(الح)** بهذا الفرق لا يندفع أن التعليل الذي ذكره
البرازي يقضى التسوية بين المستثنين في الحكم وان حصل الفرق بينهما بما ذكره **(قوله)** وكانت في البحر
لم يره فاستشكل ما قاله في الفتح **(الح)** استشكله لا يندفع برؤياه عبارة الفتح بل لو رآها لا يندفع ظهور
منافاتها لما ذكره الفتح أولاً ولا يندفع الاجعل الموضوع مختلفاً كما ذكره الحشى تأمل وبين ما ذكر
أنه في البحر قال وأشار المصنف أن الزوج لو بعث اليها هدايا رعوسته المرأة ثم زفت اليه ثم فارقها وقال
بعثها اليك عارية وأراد أن يسترده وأرادت هي أن تسترد العوض فالقول قوله في الخد لانه أكرم التملك
وإذا استرده تسترد مدعى ما عوضته كذا في الفتاوى السمرقندية وفي فتح القدير لو بعثت هو وبعتها أبوها
أيضاً قال هو من المهر فلا بد أن يرجع في هبته ان كان من مال نفسه وكان قائماً ان كان هلكاً

لا يرجع وان كان من مال البنت باذنها فليس لها الرجوع لانه هبة منها وهي لا ترجع فيما وهبت لزوجها
 اه ويفرق بين هذه وبين ما سبق أن في الاولى التعويض منها كان على نيتها التمسك منها وقد أنكره فلم
 يصح التعويض فلم يكن هبة منها فلها الاسترداد وفي الثانية حصل التملك فصح التعويض فلا رجوع
 لها وقد يقال التعويض على ظن الهبة لا مطلقا وقد أنكرها فينبغي أن ترجع اه وفي النهر أن
 ما ذكره في فتاوى سمرقندعله البرازي بان المرأة زعمت أن الاعطاء كان عوضا عن الهبة ولم تثبت الهبة
 فلا تثبت العوض اه ولا خفاء أن هذا التعليل يأتي في دفع أيها من مالها باذنها فينبغي أن ترجع أيضا
 اه فانت ترى أن ما في البحر لا يندفع إلا باختلاف الموضوع لا باطلاعه على عبارة الفتح التي نقلها
 المحشى اذهى قريبة من عبارة الفتاوى السمرقندية تأمل **(قوله)** ولعل المراد بها أن العوض الخ) الأوضح
 أن يراد به ما يعم القيمة في القيمي وزاده إشارة إلى أنها تسترد بالبدل فيما لو هلك العوض ولا شك أن القيمة
 من جنس القيمي باعتبار المالية تأمل **(قول الشارح)** كتاب وشاة حية الخ) نقل أبو الحسن السندی
 في حاشية الفتح عن أبي العز قال اذا كان المهر دراهم أو دنانير فأرسل إليها خبطة أو شعيرا أو ما جرت عادة
 الناس اليوم بإرساله من ماء الورود و ثوب الحرير والسكر ونحو ذلك فان في تصديقه في قوله بأنه من المهر
 نظر الوجهين أحدهما أن الظاهر يكذب والثاني أن الصداق دراهم مثلا والمرسل من خلاف جنسها
 والمعاوضة تحتاج إلى التراضي من الجانبين ولم يوجد فقوله أنه من صداقها غير صحيح فلا يصدق إذا صداقها
 غير ما أرسله إليها ولا ينفع التعليل بأن الظاهر أنه يسعى في إسقاط الواجب في حقه فان الواجب في حقه
 غير ما أرسله إليها ولا يسقط ما في الذمة بغيره إلا بطريق المعاوضة وهي محتاجة إلى التراضي من الجانبين
 ولم يوجد انتهى اه سندی وقد يدفع هذا بأن ما ذكره مبني على عادتهم أنهم يسمون نفقودا في المهر
 ثم يدفع الزوج غيرها ويحسبه عن المهر وتكون حينئذ المرأة راضية بهذه المعاوضة وهذا العرف جار
 في كثير من قرى مصر **(قوله)** لأنه مسلط عليه من قبل المالك الخ) فيه أنه وان كان مسلطا عليه من
 قبل مالكة إلا أنه مدفوع على وجه المعاوضة على زعم الزوج فيكون نقصانه مضمونا عليه كما لو هلك كله
 إذا جاز معتمرا بالكل في مثل هذا **(قوله)** وذلك لأن دعوى الخطوبة الخ) لا مانع من جعل ما ذكره
 المستن في الخطوبة أيضا وذلك بأن نقص المبعوث باستعمالها فأراد أن يضمها النقصان مدعيًا أنه وديعة
 فدعواها أنه مهر تنفعها في عدم ضمان النقصان **(قوله)** فإذا ثبت أن تزوجه فينبغي أن يرجع عليها
 بغير الهدية الخ) لا يظهر على قول من اشترط التصريح بالشرط ولم يكتف بالشرط المعروف تأمل
(قوله) ثم حصل للزفاف الخ) المناسب التعبير بالبدل اللام الجارة تأمل **(قوله)** وكذا المأرمومات هو
 أو أي فايراجع) الظاهر أن كلاما من موته وإبائه كونهما وإبائهما وأنه يرجع هو أو ورثته على القول الأول
 وعلى الثاني يفصل بين الشرط وعدمه وعلى الثالث لعدم تحقق العوض يرجع شرط الزواج أولا وكذا
 على الرابع يرجع إذا شرطه **(قوله)** شرط الزواج أول بشرطه الخ) الظاهر في تفسير الإطلاق بدلالة
 ما بعده أن يقال دفع لها أو أكلت معه **(قوله)** ولنظر وجه عدم الرجوع في الهدية الخ) الظاهر أن
 التفصيل المأز في الهدية بين القائم والهالك لا يتأتى على القول الأول وأنه عليه يرجع في الهالك أيضا
 وأن يأتي فيها ما قيل في النفقة على كل من الأقوال الأربعة وأن ما مشى عليه المصنف في الهدية جرى على
 القول الثاني لكن يقيد كلام المصنف فيها بما إذا لم يشترط الزواج إذ لو شرطه لرجع بلا فرق بين الهالك
 والقائم **(قوله)** هذا بيان حكم الديانة الخ) لا يصح أن يكون ما ذكره المصنف حكم الديانة بل هي براعى

فيما نيته عند التسليم فان قوى التملك لا يسترد ديانة والا ستردها هو حكم الديانة تأمل **(قوله)** ان قال هو عطية أو أجرة لك الظاهر أنه راجع لكل من قوله عطية وأجرة حتى يتأتى عدم الرجوع في قوله عطية **(قوله)** الضمير في عبارة البحر عن المبتنى عائداً الخ ليس في عبارة البحر ضمير أصلا وهي قال في المبتنى من زفت اليه امرأته بلا جهاز فله مطالبة الأب بما بعث اليه من الدراهم والدنانير وان كان الجهاز قليلا فله المطالبة بما يليق بالمبعوث اهـ فالناسب أن يقول الضمير على ما في البحر عن المبتنى الخ على أنه يحتمل أن يراد بالمبعوث الزوج أى المبعوث اليه **(قوله)** وقيل في الميتة والسكوت روايتان أى عن الامام **(قوله)** والأصح أن الكل على الخلاف الخ في غير أهل الحرب فان نفى المهر باتفاق فيهم اهـ سندی عن العيني **(قوله)** والجواب ما قالوا من أنه لو أناه الخ الأوضح في الجواب أن يقال ان منافع البضع ملكت بالخنزير وباسلامهما أو أحدهما انقلب الى لزوم المال فلم يحجب المال الاعوضا عن الخنزير فعد لنا عنه الى مهر المثل اهـ **(قوله)** وكذا لو وطئ حربة الخ في شرح الاشياء قيل لم بين الوطء هل هو شبهة أو لا يعقد في دار الحرب أو دار الاسلام والظاهر أنه في دار الحرب اهـ وحاصله ان وطئ المسلم حربة سواء كان بشبهة أو يعقد في دار الحرب لا مهر لان دارهم تمنع من جريان الأحكام ولو في دار الاسلام والوطئ كافر فكذلك وان كان مسلما فعليه المهر الخ **(قوله)** اطلاق الشارح يشعر بذلك الخ ليس في عبارة شارحنا ما يفيد عدم المهر في هذه الاربعة كلها بل بعضها **(قوله)** ففي الهندية للاب والجدا والقاضي قبض صداق البكر الخ فيه أن ما في الهندية انما أفاد أن للاب القبض ولا يفيد أن له المطالبة فالاولى الاستدلال بما في البحر عن الذخيرة للاب الخاصة مع الزوج في مهر البكر البالغة كماله أن يقبضه اهـ **(قوله)** ولا يرجع على الاب الخ أى فيما اذا هلك في يده والافله الرجوع عليه به فقد ذكر في التنوير من الوكالة ادعى أنه وكيل الغائب بقبض دينه فصدقه التبريم أمر به بدفعه فان حضر الغائب فصدقه فيها والا أمر بدفع الدين اليه تائبا ورجع به على الوكيل ان باقيا في يده ولو حكما بان استهلكه وان ضاع لا الا اذا كان ضمنه عند الدفع بقدر ما يأخذه الدائن تائبا لا ما أخذه الوكيل لانه أمانه لا تجوز بها الكفالة أو قال له قبضت منك على أنى أبرأتك من الدين فهو كما لو قال الأب للختن عند أخذ مهر ابنته آخذ منك على أنى قد أبرأتك من مهر ابنتي فان أخذته البنت تائبا رجع الختن على الأب فكذا هذا برازية اهـ وفي قرعة عيون الاخبار مانصه كأن وجهه أن كلا من القابض والدافع متصادقان على الوكالة عن الدائن وقول القابض قبضت منك على أنى أبرأتك يحتمل أن يراد براءة الاستيفاء أو براءة الاسقاط فان كانت براءة الاسقاط فقد جعلها في مقابلة ما قبضه وان كانت براءة الاستيفاء فكأنه اعترف بأنه استوفى ما عليه من الدين واذا رجع الدائن بدينه يرجع عليه بما قبضه في مقابلة الاسقاط لانه بمنزلة البيع فقد التزم له السلامة بأخذ البدل وكذلك في براءة الاستيفاء لانه حيث أخذ منه تين بطلان استيفائه ف يرجع عليه بما استوفى وهو مشكل لأن في زعمهما أن المستوفى تائبا طالما باستيفائه وأنه قد برئت ذمة المديون بقبض الوكيل وان الوكيل أمين فيما قبض فواجه الرجوع عليه في مثل هذه الصورة وكذا مسألة الختن الخ **(قوله)** وفيها قبض الأب مهرها الخ هذا ظاهر في البكر البالغة اهـ **(قوله)** وان اتفقا عليها انعقد الخ يتطرق الفرق بين هذه المسئلة حيث انعقد فيها مهر المثل وبين المسائل بعدها حيث ثبت ما في السرقى الاولى منها ومهر المثل في الثانية والثالثة أعنى ما اذا اتفقا دعى أن لا تكون الدنانير مهرها أو سكتا في العلانية عن المهر والله أعلم

(باب نكاح الرقيق)

(قوله قال في البحر والمراد هنا المملوك من الآدمي الخ) عبارته والرقيق في اللغة العبد ويقال للعبيد كذا في المغرب والمراد به الخ (قوله قلت قد يقال ان له مجيزا الخ) الظاهر اعتماد ما في النهر فان الأمة قبل الاحراز لا ولاية ولا ملك لاحد عليها نعم على ما قاله الشافعي يتجه ما قاله المحشي فان عنده يثبت الملك فيها بمجرد الهزيمة والامام البيع والتزويج فاذا فعل الامام ذلك عن اجتهاد نفذ كما يأتي في الجهاد وبحث النهر منظور فيه لقواعد المذهب (قوله فالمناسب ما في الرجعي من ان القن المملوك الخ) لعل مراد الشارح بالمملوك كلاما كان ملكه تاما وحينئذ يدخل في القن المكاتب والمدير وأم الولد لان عقاد سبب الحرية فيرجع لما قاله الرجعي (قول الشارح ومتول) في السندي والمراد بالمولى المتولى على وقف أو بيت المال اه تأمل (قوله أي من القن وغيره الخ) أرجع الرجعي الضمير في منه الى المولى وذلك لانه لما أذن في السكاح فقد وجب سبب الوجوب من المولى حيث أذن لهم في التزوج فيكون راضيا بتحمل الضرر فيلزمه لانه بوجوب المهر والنفقة عليهم وجب على مولاهم لكن لا من جميع ماله بل من عبده الذي أذن له فليس له اخذ ما كتبه منه الا بعد الايلاء والزوجه حقها اللازم للعبد باذن السيد اه سندی (قوله فهو استدلال بالاعم على الاخص) لكن هذا الاستدلال غير تام اذ كون الامة لا يقيد كونها مأذونة يثبت لها ثم ينقل ليس متفقا عليه بل هو مختلف كما علمت مما قرره سابقا فكيف يصح جعله دليلا على مسئلة المأذونة المدبونة وانها محل اتفاق فلا وجه لذلك وهذا الاستدلال مع أن صاحب النهر لم يستدل به وانما استدلل بعبارة الفتح السابقة ثم قال وفي المحيط ارتدت قبل الدخول أو قبل ابن زوجه اقبل لا يسقط لان الحق للمولى وقيل يسقط لانه يثبت لها ثم ينقل الى المولى اه (قوله كان عليه الاقل من المهر والنفقة الخ) عبارة القهستاني كان عليه الاقل من المهر والقيمة اه (قوله ذكره في البحر بحثا الخ) الذي في البحر بعد حكاية ما ذكره المصنف والقول الآخر عن القنية وكل من القولين مشكل لانهم جعلوا المهر كدين التجارة وقد نقلا في باب المأذون أن السيد اداع المديون بغير رضا أصحاب الديون ردوا البيع وأخذوه وان كان المشتري عيب العبد فهم بالخيار ان شاءوا ضمنوا السيد قيمته أو ضمنوا المشتري أو أجازوا البيع وأخذوا الثمن فكذلك هنا وليس دين الاستهلاك بخلاف الدين التجارة فانه يباع في الكل اه وكذلك في التهرز كحكم المأذون المدبون بعبارة مبسطة ثم قال وهذه الاحكام تثبت في المهر أيضا فانه من جملة الديون اه فعلى ما ذكره يبق ما ذكره المصنف مشكلا ولعله راية في دين المهر ودين الاستهلاك (قوله وفي جامع الفصولين أن هذا الاختلاف الخ) عبارته الطلاق في النكاح الموقوف قيل اجارة وقيل لا وقيل هذا الاختلاف في الطلقة الواحدة أما لو طلقها ثلثا فهو اجارة وفاقا وقيل هذا الاختلاف فيما لو طلقها قبل أن يبلغه الخبر أما لو بلغه الخبر فقال طلقها فهو اجارة وفاقا اه (قوله متعلق بنكحها الخ) اشارة لرد ما قاله ط انه لا حاجة الى قوله بعد اذنه لانه موضوع المسئلة الا أنه أشار به الى أنه لو صدر فاسدا من غير اذن ثم أذن كان الحكم واحدا اه بأنه متعلق بنكحها وقيدته لثلاثي توهم أن قوله واذنه لعبده يدخل فيه الاذن بعد النكاح لان الاذن ما يكون بعد الوقوع أي فالصورة المذكورة ليس الحكم فيها مساويا لما في المصنف وقرره لان الاذن ما يكون قبل الوقوع لرد هذا التوهم لكن فيما قاله تأمل اذ الاذن يقال لما بعد الوقوع أيضا ويكون اجازة لما رقع كإقدمه والظاهر اتحاد الصورتين في الحكم فيظهر

لزوم المهر فيه ما في حق السيد الآن الإشارة التي ذكرها ط للصورة المذكورة بزيادة قوله بعد أداته
 غير ظاهرة **(قوله كما يحتمل في البحار)** عبارته وقيد بكونه أنه بالتكاح ولم يقيد لأنه لو قيد بأن
 أذن له في التكاح الفاسد فإنه يتقيد به اتفاقا قال في البدائع ولو أذن له في التكاح الفاسد نصاد دخل
 بها فإنه يلزمه المهر في قولهم جميعا ما على أصل أبي حنيفة فظاهر وأما على أصلهما فلا لأن الصرف
 إلى الصحيح لضرب بدلالة أو جبت إليه فإذا جاء النص بخلافه بطلت الدلالة انتهى ومقتضاه أنه لو قيد
 بالصحيح فإنه يتقيد به اتفاقا وأنه لو تزوج صحيحا في صورة التقييد بالفاسد فإنه لا يصح اتفاقا اه
 فتأمل **(قوله بخلاف البيع يجوز في قول أبي حنيفة الخ)** عبارة الخاتبة رجل وكل رجلان
 بزوجه امرأه نكاحا فاسدا فزوجه امرأه نكاحا جائزا لم يجز لأن النكاح الفاسد ليس بنكاح لأنه لا يقيد
 شيئا من أحكام النكاح ولهذا الوجه أن لا يتزوج فترزوج نكاحا فاسدا لا يحث وهذا بخلاف
 البيع إذا وكله بالبيع الفاسد فباع به ما جازا في قول أبي حنيفة الخ وبهذا يعلم أن ما فيها فيما إذا
 قيد في الوكالة بالفاسد وكلامه فيما إذا أطلق وما فيها ما يؤيد بحث البحر **(قوله)** إذا لمعنى للافتاء بالاتفاق
 الخ لا مانع من إرجاع ضمير عليه للاتفاق والقصد ببيان أن القول بالاتفاق هو الصحيح المقتضى به المعقول
 عليه في هذه المسئلة لا القول بخلاف **(قوله)** لأن البيع الفاسد بيع حقيقة الخ هو وان كان
 يباع حقيقة إلا أنه لا يوجب البطلان بمجرد العقد وقيد بكونه غرض فيه **(قوله)** فظاهر أن ما في النهر
 سبق نظرا الخ ليس في عبارة النهر ما يقتضي أن هذا التقييد جار في مسئلة اشتراط حرية الأولاد بل
 ذكره عقب ذكر مسئلة المغرور وفي جعل قيدها ولا يرجع لما قبلها من مسئلة الاشتراط حيث لم يوجد
 في كلامهم ما يفيد فلا يصح نسبته لسبق النظر مع عدم ما يفيد في كلامه تأمل **(قوله)** والظاهر
 أن اشتراطها بعده كذلك ويجوز الظاهر أن اشتراطها بعده لا يكفي لما أن هذا تعليق معنى ولم
 يوجد أداته بخلاف ما إذا وجد في العقد فإنه يشترط في الوجود استقلال وجوده بشرائطه بخلاف
 الموجود ضمنا فإنه لا يشترط وجوده بشرائطه كما هو معلوم تأمل **(قوله)** والمتبادر من كلامهم الأول
 ويؤيده ما نقله ط عن البحر معز والحيط المولى إذا تزوج مكاتبته الصغيرة توقف النكاح على إجازتها
 لأنها ملحقة بالبالغة فيما ينبنى على الكتابة الخ اه **(قوله)** وفيه أنه لا مصلحة للصبي فيه الخ قد يقال
 فيه مصلحة له بدفع الجبل عن أمته أذهوعب في بنات آدم **(قوله)** ومفاد التعليل أيضا أن زوج الأمة
 لو شرط الخ فيه أن زوج الأمة وأن شرط حرية الأولاد لا يقطع حق مولاها عنهم بسبب الولاء
 عليهم كما يقيد ما سبق من تعليل حرية الأولاد **(قوله)** وهذا التعميم ظاهر في غير المكاتب الخ بل هو
 ظاهر فيها أيضا وذلك بأن زوج أمته قبل عقد الكتابة ثم كاتبها ثم عتقت يثبت لها خيار العتق ففي
 هذه ثبت لها الخيار مع أن النكاح بلا رضاها **(قوله)** وذلك أن الزوج كان عاك عليها طلقين الخ أورد
 على هذا التعليل بأن فيه دفع ضرر عنها بإثبات ضرر عليه وهو رفع أصل العقد والأسلم الاستدلال
 بحديث بريرة حين أعتقت فإنه عليه السلام قال لها ملكك بضعت فأخساري قاله حين عتقت **(قوله)**
 كذا في جامع الفصولين تنظر عبارة الأصولين والأوضح في تعليل هذه المسئلة أن يقال كما نقله
 السندي عن الرحبي لأن عبارته الملقاة ولا يمكن اختيار مولاها لأن هذا مما لا يقوم مقامها فيه لأن
 صلاحية أحد الزوجين لا آخر والوفق بينهما لا يدركه المولى فتعين توقفه على بلوغها اه وعلى أن
 عبارة الفصولين كما ذكر فقوله لقيامه مقامها علة للنفي وهو عاك لا للنفي وعلمته ما علمته ثم رأيت عبارة

الفصولين هكذا وكذا اولها لا يتصرف به لقيامه مقامها ١٥ ويصح أن يكون علة للتني يعني انه قائم مقامها وهي لانملكه فكذا من قام مقامها (قوله لانه خطاب لمعينة) ونكاحها لم ينعقد موجبا لثلاث (قوله العقر هو مهر مثلها الخ) تقدم الخشى في المهر أن المواضع التي يجب فيها المهر بسبب الوطء بشبهة ليس المراد به مهر المثل الواجب بالنكاح الفاسد بل المراد به العقر وفسره الاسيحياني بأنه ينظر بكم تستأجر الزنا لو كان حلالا وكذا انقل عن مشايخنا في شرب الاصل للسرخسي الى آخر ما نقله عن البحر فانظر مع ما تقدم نقله تأمل (قوله أي عند فاض الخ) لم يظهر وجه لهذا التقييد (قوله والظاهر عندي هو الثاني لانه لا ملأ له الخ) والظاهر عندي هو الاول وذلك أن قوله عليه السلام من ملك ذارحم محرر عتق عليه شامل لما ملك قصدا أو تبعا بخلاف لفظ مملوك لانه لفظ مطلق فلا يتناول الحمل لانه تبع لأمه لا مقصود فلا يدخل تحت المطلق ولانه عضو من وجه والمملوك اسم يتناول الانفس دون الاعضاء بخلاف ما دل عليه لفظ الفعل فانه لم يوجد فيه ما يدل على ارادة المملوك قصدا (قوله ومعنى أحلها المولى الخ) فيه أنه اذا كان معنى الاحلال ما ذكر لا يتوقف ثبوت النسب على تصديقه أن الولد منه والاصوب في تفسيره ما سيأتى له في الاستيلاد كما نقل ما يفيد عن الكافي أن معناه أن يقول أحلتها لي قال ولعل وجه ثبوته أن هذا القول صار شبهة عقدا لان حلها لا يكون الابتنكاح أو ملك عيين فكأنه قال ملكتك بضعها باحدهما وذلك وان لم يصح لكنه يصير شبهة مؤثرة في نفي الحدود في ثبوت النسب اذا صدقه السيد أو ملك الولد الى آخر ما ذكره (قوله ذكرهناك ما يفيد الخلاف الخ) حيث نقل عن المصنف أنه ان ملك الام لا تصير أم ولد لعدم ثبوت النسب ونقل عن الخانية ثبوته لبقاء الاقرار وحمل الخشى الاول على ما اذا وطئ طائنا الحل والثاني على ما اذا ادعى الاحلال من المولى (قول الشارح حرة متزوجة برقيق قالت لمولى زوجها الخ) يشترط أهليتها للاعتاق حتى لو كانت صبية لم يصح فكان الاول أن يقول حرة مكففة ١٥ سندی (قوله وأما الاعتاق فلا ينظر اليه الخ) سيأتي أن البيع المقتضى بالفتح يثبت بشروط المقتضى بالكسر وهو العتق فلما كان العتق غير نافذ من الصبي كان البيع كذلك ١٥ سندی (قوله البحث لصاحب التهرح) قال السندی في هذا البحث نظرا باعتبار صدور العتق قبل تمام البيع فان قول آخر قبل ما كان الا بعد تمام الجلستين وهما قول المأمور بعته وأعتقته ولا يصح الاعتاق الاقبام ملكه اللهم الا أن يقال بتحمل القبول بينهما انتهى

(باب نكاح الكافر)

(قوله وفيه أن ما فقد شرطه ليس صحيحا الخ) قد يقال ان من قال بعدم التوارث في نكاح المحارم يقول بعدمه أيضا فيما فقد شرطه لماد كره الشارح من العلة بقوله لان الارث ثبت الخ ومن قال بالتوارث في الاول يقول به أيضا في الثاني ويقول التوارث بالنكاح يعتمد على جوازه ولا يقول بالعلة التي ذكره الشارح (قوله قلت والظاهر أنه أراد الزوج الاول الخ) قد يقال ان الزوج الثاني اذا كان يعتقد وجوبه دون الاول يمكن إيجابها حق الشرع فتعامله باعتقاده فالظاهر أن الشرط جواز في دين كل من الزوج الاول والثاني ويدل على اعتبار اعتقاد الزوج الثاني أنه لو تزوج بلاشهود وهو لا يعتقد ولا يقر عليه معاملته به باعتقاده بل كلام ابن كمال دل على ارادة الزوج الثاني وذلك أنه اعترض قول المتن معتقدين ذلك بقولا وفيه أن الشرط جوازه في دين الزوج خاصة ثم لا يعتبر باعتقاده وحده بل دينه العام لأهل ملته كما نقل

عنه السندی فكلامه يفيد أنه لا يشترط اعتقاد المتزوجين جميعا بل الزوج الثاني وحده **(قوله)** هذا
 التعليل انما يظهر فيما اذا ترافعا وهما كافرين **(الح)** قد يقال هو ظاهر أيضا فيما بعد الاسلام على حصة تمام
 العلة بان يقال وحالة الاسلام الى آخر ما ذكره عن الجبر **(قوله)** تنبيه قال في التهرقيد المصنف **(الح)** المناسب
 ذكره هذا التنبيه عند قول المصنف أسلم المتزوجان بلاشهود أو في عدة كافر **(الح)** **(قوله)** قلت قوله وينبغي **(الح)**
 قد يقال فيه انه مما لا ينبغي **(قوله)** قد يقال انها كما ثبتت حق الزوج ثبتت حق الشرع وهنا يمكن اثباتها
 حق الشرع بالنسبة لمن يعتقده **(قوله)** وبشكل الفرق بينهما **(الح)** يندفع الاشكال بان قوله وطلب **(الح)**
 لا يدل أن هذا أمر لا بد منه بحيث لو عدم لا يفرق بينهما بل المقصد منه مجرد التنبيه على عدم اشتراط
 مراعاتهما **(قوله)** أي الخلاف للمارئين الامام وصاحبيه من أنه يفرق **(الح)** فيه أن الزيلعي لم يسبق منه
 تعرض لذكر هذا الخلاف في كلامه عند شرح قوله ولو كانت محرمة فرق بينهما وانما حكى فيه الخلاف
 في أسكنة المحارم فقال هي صحيحة عند أبي حنيفة حتى يترتب عليها وجوب النفقة وانه لا يسقط احصائه
 بالدخول بها بعد العقد وقيل عنده هي فاسدة وهو قولهما الا لا تنعرض لهم قبل الاسلام أو المرافعة
 اعراضا لا تقرير او الصحيح الاول وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا والجمع بين المحارم أو الجنس وفي النهاية
 لو زوج أختين في عقد واحد ثم فارق احدهما ثم أسلم أو فارق عليه ثم عرافة أحدهما لا يفرق عنده
 وعندهما يفرق ثم ذكر عبارة الغاية فراه بقوله وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا **(الح)** الخلاف السابق في
 كلامه من القول بجهة النكاح وفساده على ما سبق لا الخلاف الذي ذكره المحسني وحينئذ يكون ما في
 الجبر عن الاستيعابي من أنه اذا جدد على المطلقة ثلاثا بدون تزوج با آخر فلا تقرق جرى على قوله
 وكذا ما في الفتح والنهر وما في الجبر عن المحيط على قولهما لكن في نكاح المطلقة ثلاثا لا يحتاج الى المرافعة
 عندهما بل يكفي علم القاضي بخلاف نكاح المحرم فانه لا يتعرض لهما قبل الاسلام أو المرافعة **(قوله)** نعم
 ظاهر ما في المحيط يفيد أنه خاص بما اذا كان هو الآتي **(الح)** قد يقال ان اطلاق المحيط وقوع الطلاق عليها
 مادامت في العدة يفيد الاطلاق هو الظاهر كما قاله في الجبر ومجرد التشبيه المذكور لا يفيد أن الوقوع خاص
 بما اذا أبي ولم يوجد ما يدل على عدمه اذا ثبت **(قوله)** بل الذي يكون من المرأة عند القدرة **(الح)** هكذا عزا
 السندی هذه العبارة للحن ثم قال وهو يشعر بان لها التفرق على أنه فسخ وليس كذلك بل لا يقع الا قضاء
 القاضي اه وقد يقال ان المراد بكونه للمرأة أن لها ولايته الا أنها لم يكن لها ولاية على زوجها في
 الزامه ناب القاضي منابها **(قوله)** وفي شرح التحرير قال صاحب الكشف وغيره المراد من عدم شرعية
 الطلاق **(الح)** قد يقال عبارته لا تفيد أن الوقوع منهما بل مشروعية الطلاق في حقهما عند الحاجة وهذا
 أمر لا نزاع فيه وعبارة السر خسي انما احدثت ملك الطلاق بملك النكاح وانه اذا تحققت الحاجة **(الح)**
 وليس فيها أن الايقاع يكون منه أو من القاضي بل غاية ما تفيد وجود الحاجة لا ايقاع من جهته وكون
 الايقاع الذي يحصل بعد الحاجة منه أو غيره أمر آخر لا دلالة في الكلام عليه تأمل **(قوله)** الشارح ولو قال ان
 جنت فانت طالق فجئ لم يقع **(الح)** ذكرها الزيلعي في باب نكاح الرقيق حيث قال اذا قال لامرأة ان
 جنت فانت طالق لا يقع الطلاق اذا حن لان عند تحقق الشرط انتفت الاهلية بخلاف ما اذا قال ان
 دخلت الدار فانت طالق فدخلتها وهو محذور حيث تطلق لان التعليق صحيح لكون الشرط لا ينافي
 الطلاق اه تأمل وذكر أيضا في طلاق المريض أن المعلق بالشرط كالمنجز عنده حكم الاقصد ولهذا لو
 وجد الشرط وهو محذور يقع ولو كان قصد المارقع لعدم القصد اه ثم رأيت في باب التدبير من الزيلعي

أن وجه وقوع الطلاق فيما إذا وجد الشرط وهو مجنون أنه أهل للتصرف في الجملة ألا ترى أنه يعتق عليه قريبه بالملك ويمكن وجود الشرط وهو أهل فامكن اعتباره حكماً اه وقال في غاية البيان الجنون لا يبطل الأهلية من كل وجه ألا ترى أنه أهل الملك ولواله ولهذا صح تزويج الولي عليه وتبين أمر أنه بارتداد أبويه وكذا إذا باشر أسباب المصاهرة ثبت بخلاف الميت فإن أهليته تبطل اه وذكري في الفصح في باب المبين في العتق أنه لما كانت العلة قبل وجود الشرط بعرضية أن تصير علة اعتبار الشرع لها حكم العلة حتى اعتبرت الأهلية عندها اتفاقاً ولو كان مجنوناً عند وجود الشرط وقع الطلاق والعتاق (قوله) ينقض أماته ويعسر ما معه يجرى الظاهر لافيهما (قوله) وهو مضى هذه المدة (الخ) مضى المدة إنما هو شرط في الطلاق الرجعي فإذا لم ينعض فلا فرقة وأما في البائن فتتحقق الفرقة بمجرد ايقاعه ولو في العدة لأنه لا يجوز نكاح البائنة إلا بعد جد جديد اه سندی لكن قد يقال إن العدة لما كانت قائمة وهي من آثار النكاح لا تتم الفرقة إلا بمضيها (قوله) مقام السبب وهو الإباء (الخ) الأنسب وهو التفریق كما يدل عليه قوله بمنزلة تفریق القاضي (قوله) لأن الدار وإن اختلفت حقيقة لكنهما متحدة حكماً (الخ) لكن الاتحاد الحكمي غير ظاهر في الذمی إذا نكحها ثمة ثم سببت وذلك أن الذي أدار جمع إلى دار الحرب انتقض عهده وصار من أهل الحرب فإذا سببت أمر أنه وجد تحقق التباين حقيقة وحكماً ومسئلة الشارح نقلها في الشهر عن العناية حيث قال عند قول الكثر لا السبي لأنه يوجب ملك الرقبة وهو لا ينافي ملك النكاح ابتداءً ولذا الزوج أمته جاز فكذا بقاء ولهدا لو كانت المسيبة منكوحة مسلم أو ذمی لا يبطل النكاح كذا في العناية اه وتصور هذه المسئلة بما إذا دخل الذي دار الحرب لأعلى وجه الحق بهم بل دخلها التجارة بأمان منهم مع أمن عودته فإنه لا يمنع من ذلك كما يأتي في باب المستأمن ويكون بعد دخولها من أهل دارنا حكماً فإذا تزوج ثمة وسببت زوجته لا تبين (قوله) لمنافاتها العصمة) لنفسه وماله (قوله) المرتد إذا لحق بدار الحرب فطلق أمر أنه لا يقع (الخ) هكذا عبارة الخانيسه وفي حاشية البحر عن البدائع وإذا ارتد ولو لحق بدار الحرب وطلقها في العدة لم يقع لانقطاع العصمة فإن عاد إلى دار الإسلام وهي في العدة وقع وإذا ارتدت ولحق لم يقع عليها طلاقه فإن عادت بعد الطلاق لم يقع كذلك عند أبي حنيفة لبطان العدة بالحاق ثم لا تعود بخلاف المرتد اه (قوله) والظاهر أن هذا مفروض فيما لو أسلمت (الخ) بل الظاهر أنها تستحق السكى أسلمت أولاً إلا إذا حبست (قوله) إلا إذا كانت ردتها في المرض) لأنه تبين أن قصدها القرار والقياس أن لا يرثها لعدم جريانه بين مسلم وكافر كما يأتي في طلاق المريض (قوله) العتد في نهاية التعرير قول أبي يوسف (الخ) سيأتي له في باب التعرير تصحيح قولهما أن أكثره تسعة وثلاثون حيث قال وفي الخاوي قال أبو يوسف أستره في العبد تسعة وثلاثون سوطا وفي الحر خمسة وسبعون سوطا وبه نأخذ اه فعلم أن الأصح قول أبي يوسف بحرقت بمحتمل أن قوله وبه نأخذ ترجيح الرواية الثانية عن أبي يوسف على الرواية الأولى يعني وهي تنقيص سوط لكون الثانية ظاهراً للرواية عنه ولا يلزم من هذا ترجيح قوله على قولهما الذي عليه متون المذهب مع نقل العلامة قاسم تصحيحه عن الأئمة اه وأيضاً عند اختلاف التصحيح يرجع لما في المنون (قوله) ولا يلزم من هذا أن يكون الجبر على تجديد النكاح مقصوراً (الخ) لكن ما نقله ط عن الهندية بقوله لأجرن كلمة الكفر مغاظة لزوجها وأخراجهما نفسها عن حاته وأستجاب المهر عليه بنكاح مستأنف تحرم على زوجها ولكل قاض أن يجدد النكاح بأدنى شيء ظاهره التقييد وإنها لو ارتدت جهلاً لا تعطى هذا الحكم كما قاله ط تأمل (قوله) من أنها بالردة تسترق

تأمل) قد يقال الافتاء بقول أئمة بلخ أولى من الافتاء برواية النوادر لأن فيها مشقة الشراء من الامام بعد الاسترقاق أو طلب صرفها اليه مع أنه قد لا يصرفها وإذا كان أولى عما في النوادر يكون أولى من قول البخاريين لما فيه من زيادة المشقة لكن ينظر على قول البخاريين القائلين بعدم الفرقه هل يباح الوطع مع الردة أو لا والظاهر لا (قول) ومقتضى قوله ثم يشتريها الخ أنه ان كان مصرفا الخ جعل السندى ضمير يصرفها الواقع في الشارح راجعا للزوج وقال قوله أو يشتريها الزوج من الامام أى ان لم يكن مصرفا بديل المقابلة في قوله أو يصرفها اليه والحق ما سلكه السندى لما تقدم قيل باب استيلاء الكفار أن من له استحقاق في بيت المال اذا طرأ بشئ من ماله فله أن يأخذه ويتملكه لنفسه فلي نظر (قول) فقوله يملكها الخ مبنى على ظاهر الرواية من أنها لا تسترق الخ) فيه أنه بصيرورة دارهم دار حرب لا يملكها بالاستيلاء عليها على ظاهر الرواية لعدم الاحراز بدار الاسلام والمال لا يتأتى بدونه عليها بل على رواية النوادر (قول) أى ان تجسست الام الخ) أو كانت غير كتابية (قول) أى انتهاء تبعية الولد للابوين) حقه للباقي من الابوين (قول) فتأمل مع ما قدمنا من أن التبعية لا تنقطع قبل البلوغ الخ) لا مخالفة بين ما هنا وما تقدم لا خلاف موضوعهما فاما تقدم لما كانت التبعية فيها النفع للصغير فالو لا تنقطع الا بالبلوغ بدون اعتبار الميز وعدمه وما هنا لما كان في التبعية اضرار به اشترطوا فيها عدم التميز واعتبروا الميز كالبالغ في انقطاعها (قول) وقوله أو تنصرا صوابه أو تهودا لان موضوع المسئلة الخ) قال الرضى يجب ان مان معنى تنصرا صار نصرانيين بعد أن كان أحدهما نصراني (قول) قيد بالردة الخ) أى في قول الكثر وان ارتدوا أو أسلموا تسبنا (قول الشارح باننا) لان سبب الفرقه جاء من قبل الزوج خاصة والمرأة كافرة الاصل غير أن محمدا يقول ان تجسها بمنزلة الردة لأنها أحدثت زيادة صفة في الكفر فكان بمنزلة احداث أصل الكفر

(باب القسم)

(قول) فان قوله تعالى فان خفتم أن لا تعدوا الخ) ما ذكره لا يصلح بيانا لما قاله في التهرب لما هو المذهب من أن القسم واجب (قول) كان المناسب ذكره عقب قوله في البيوت الخ) الصحبة بالمعنى الذى قاله وان كانت ثمة البيوتة تجب عليه في غيرها أيضا لانه مال لها فلو دخل على احدها معا لبادون الاخرى لم يأت بالواجب فالتسوية فيها واجبة ليلانها رافعا فله ان يشارح أولى (قول) مما دخل تحت قدرته فتح تمام عبارته فان أدى الواجب منه عليه لم يبق لها حق ولم تلزمه التسوية أى وذلك بان حصنها عن الاستثناء للغير كما هو الواجب ديانة فحينئذ لا يجب عليه والاوجب خصوصاً مع وجود الداعية ويظهر أن ما قاله هذا البعض من المذهب ونقله الرضى وأقره (قول) وبه علم أنه كان على الشارح أن يقول ويسقط الخ) ما ذكره من أن السقوط بجمرة في القضاء معلوم من قول الشارح ويجب ديانة أحيانا (قول) ومثله ما لو امتنع من الانفاق على قريبه) سبأ في في النفقة أنه يحبس في نفقة المحرم ولو كان من عليه النفقة أباً وان كانت العلة المذكرة هنا وهي تفويت الحبس الحق مدته تغيب عدم الفرق بين القسم ونفقة المحرم (قول) ونعل اشباح انما يعبروا عنه بالتفصيل الخ) أى ان نقله في البحر عن الشافعية وهو أنها اذا وهبت حقها للمعتد ورزيت عند الموهبة تليتين وان كرهت ما امت الواهبة في نكاحه ولو كانت متفرقتين لم يوال بينهما ولو وهبت جميع جعلها كالمعصية ولو وهبت له شخصاً واحدة جاز في لروض

(باب الرضاع)

(قوله لانه بمعنى أن ترضع معه آخر الخ) في القاموس المراضعة أن يرضع الطفل أمه وفي بطنها ولد وأن يرضع معه آخر كالرضاع اه والمضبوط بنسخة الطبع الرضاع بالكسر وهو مقتضى ما ذكر في المقصد السادس من رسالة الشيخ نصر في اصطلاحات القاموس وكذا صرح به في شرحه وعبارة التهر ولم يذكرها الضم مع جوازها لانه بمعنى أن يرضع معه آخر كما في القاموس اه ففي ما قاله في التهر تأمل ولم يذكر في القاموس ولا في غيره على ما رأيت ضبطه بالضم بالمعنى الذي قاله في التهر ولا بمعنى آخر ولو كان هذا الضبط محمداً كرهه (قوله واعترضه في التهر بان المص الخ) عبارة القاموس لا تصلح رد اعلى البحر الا اذا كان المص معناه شرعاً ايضاً ما ذكره في القاموس مع أن مقتضى ما ذكره المحشى في الايمان عن الفتح أنه لو حلف لا يأكل عنباً أو رماناً فجعل يمتصه ويرى ثغله ويتلغ المتحصل بالمص لا يبحث لان هذا ليس أكلاً ولا شرباً بل مص اه انه يطلق على الامتناس بدون ابتلاع ولذا قال ويتلغ المتحصل بالمص تأمل (قوله والسعوط كرسول دواء الخ) قال السندى السعوط كرسول دواء مائع يصب في الانف وهو بخلاف التشوق والنفوخ فإنه دواء جاف دقيق جداً يجذبه الانف بريجه الى الدماغ (قوله للاستغناء عنه بالرضع الخ) أى الواقع في عبارة الكثر وفي تنظيره نظر اذا المراد بالكثير في عبارة العناية من تم له مدة الرضاع حتى يصح الرد على من سوى في التحريم وهو مؤدى عبارة النهر الكبير لا يسمى رضيعاً تأمل (قول الشارح لكن في الجوهر انه الخ) ونقل السندى عن الخانية أن تقدير مدته بحولين ونصف ظاهر الرواية وان في فتح القدير عن الناطقى الفتوى على ظاهر الرواية اه (قوله ولا يخفى أن تخيير المجتهد الخ) المقابلة في عبارة الخاوى بين القول بالتخيير وبين القول الاصح دليل على تغيرهما لا على اتحادهما وليس مفاد عبارة السراجية المذكورة اختيار التخيير ان مجتهداً بل يحتمل اختياره واختيار أن العبرة بقوة الدليل (قوله فالحقى سيدها وان شرط الزوج الخ) الظاهر أن مفهوم الحرية تفصيل وانها اذا كانت الزوجة أمة ليس له اجبارها على الارضاع ولو كان الاولاد أحراراً اذا كانوا أحراراً جبرها على الفطام اذ لاحق لمولاهما حينئذ واذا كانوا أرقاء ليس له جبرها عليه اذ لاحق له فهم ولا في أمهم والحق لمولاهما (قوله رد الرواية بنسخها الخ) عبارة الفتح نسخها باللام (قوله وما قيل ليكره الخ) عبارة الفتح ليسكن (قوله وأورد أنه يتصور الحل في أخت ابنه الخ) أجاب عنه شيخى زاده بان المراد بأخت الوالدهى أخت الوالد الذى اختص به أب واحد لا ولد مشترك كما هو المتبادر عند الاطلاق لانه الكامل فلا ينتقص الحصر بالفرد القاصر النادر (قوله جد ابنها أو بنتها الخ) حقه أب ابن ابنها أو أب بنت بنتها تأمل (قوله وما في البحر والمحرر في المهر الخ) الذى في المهر أنه أفاد بالجملة الاولى اشتراط الاجتماع من حيث المكان في الاجنيين وبالثانية عدم اشتراطه في الاجنبية ولدها والمرضعة أخت لولدها رضاعاً سواء أرضعت ولدها أو لا وهذا لا يستغنى بالثانية عن الاولى هذا حاصل ما حققه الشارح المحقق ووقع في البحر خلط اه ولعل الأصوب أن يقول ولهذا لا يستغنى عن الثانية بالاولى فان الذى أدامه في التبيين في الجملة الثانية أنه لا يشترط الاجتماع على تديها عن اوله ناساغ ذكرها والا كانت المسئلة مكررة اه وهذا انما يفيد عدم الاستغناء بالاولى عن الثانية لا العكس فانه يستغنى عنها بالثانية بان يراد بولد مرضعتهما ولداهما من النسب أو الرضاع ومعلوم أن نسبة هذا الولد اليها تكون بمجرد الولادة وان لم ترضعه وبالارضاع في الوالد الاجنبى تأمل ثم رأيت السندى نقل عبارة التهر وقال فيها وهذا لا يستغنى بالاولى عن الثانية ونقلها في حاشية البحر عن الرملى كما نقلتها

(قوله) لأنه اعتبر التغير في غير الجنس الخ) يحمل على أن ما في المتنق رواية عن أبي يوسف وما في النهر مذهب كافيده التعبير يقال تأمل (قوله) وما أفاده من أنه لا يحرم وإن حساه مخالف الخ) قديقال ان موضوع كلام المصنف في الثخين لا الرقيق فكانه قال الثخين لا يحرم وإن حساه أي ابتلعه شيئاً فشيئاً وليس في هذا مخالفة لكلام غيره لأنه في حسو الرقيق تأمل وكان وجه المبالغة به دفع توهم أنه بالحس شيئاً فشيئاً يتفصل شيء من اللبن المخلوط بالطعام ويسبق للخلق وحده للطاقتة (قوله) وليس له أن يتزوج بواحدة منهما الخ) أي في الثالث (قوله) قال الرملي لكن سيأتي أنه الخ) يوافقه ما رأيت في هامش البحر معزول العلامة المقدسي ما نصه قوله وينبغي الخ سيجي في كلامه ما يخالف هذا في موضعين أحدهما في الصفحة المقابلة لهذه والحاصل كما في الظهيرية أن الزناح الطارئ على النكاح بمنزلة السابق الثاني قوله في كتاب الطلاق وأعلم أن الرضاع إذا شهد به رجلان عدلان لا تنفع العرقلة لا بتقرير القاضي لما في المحيط الخ (قوله) والأحسن الجواب بأن قوله ان دخل بالام الخ) قال السندي في هذا الجواب تأمل (قوله) ولأنه) حقه حذف الواو كما هو عبارة الفتح وفي بعض نسخ الفتح ولكنه الخ (قوله) يخالف المسطور في الكتب الخ) قديقال ان عدم تحريم المرضعة بلبن غير الزوج على الزوج لعدم دخوله بالزوجة اذ هو المحرم للبنات واثبات الحرمة على الزاني في مسألة الخلاصة لتحقيق أمومية الزانية للرضيعة بارتضاعها لبنها فتحقق أنها ابنتها والزاني قد دخل بها فحرم عليه فرعها الرضاعي كالنسب فاثبات الحرمة على الزاني في مسألة الخلاصة لأن الرضيعة بعضه بواسطة اللبن حتى يقال أنه ليس من منبه بل لأن هذه الرضيعة تحقق أنها بنت موطوءة فحرم عليه بوطء أمها الرضاعية كما تحرم عليه بنتها النسبية فها هو مسطور في الكتب المشهورة لا يخاف ما في الخلاصة مع ظهور وجه ما فيها فان الرضيعة وإن لم تنسب للزاني لأن اللبن ليس من منبه تنسب للام بواسطة اللبن المنسوب إليها وقد دخل بها (قوله) بأن المقر بأخوة الرضاع الخ) لعله وبأن الخ بالعطف (قوله) وكذا إذا أقرته ثم أكذبه فيه الخ) الذي رأيت في نسخة من البرازية وكذا إذا أقرته ثم أكذبه فيه ولا يصدق على قولها الخ فلترجع نسخة أخرى ثم رأيت نسخة أخرى بلفظ وكذا إذا أقرت ثم أكذبه فيه ولا يصدق الخ بدون ضمير (قوله) أشار وكذا الإقرار في النسب ليس يلزمه الامتثال عليه الخ) قال في الفتح عند قول الرديته من كتاب العتق ولو قال هذا ابني وثبت على ذلك عتق اه نقلا عن نحر الاسلام اثبات على ذلك شرط ثبوت النسب لا عتق ووافقه ما في المحيط وجامع شمس الأئمة والمحجبي هذا ليس بقيد حتى لو قال بعد ذلك وعمت وأخصأت يعتق ولا يصدق ولو قال لأجنبية يولد مثلها مثله هذه بنتي ثم تزوجها بعد ذلك جارا صر على ذلك أم لا قالوا هذا في معروفة النسب أما مجهولة النسب ان دام على ذلك ثم تزوجها لم يحجزوا لاجاز وانما شرط اثبات ثبوت النسب بدون العتق لأن ثبوت النسب يصح الرجوع عن الافراجه بدون العتق وفي مختصر الكرخي اذا أقر في مرضه باخ من أبيه وأمه أو بابين ابن أو بعم وصدقه المقر له ثم أنكره المريض وقال ليس ببن وبينه قرابة ثم أوصى بماله لرجل ولا وارث له فإن المال للموصى له لأن المريض بحمد ما قر به من ذلك ولم يكن قراره لازما اه لكن يخالف هذا ما يأتي في الاستحقاق (قوله) ولا يضر كون شهادتها على فعل نفسها لأنه لا تهمة الخ) محل القول اذا شهدت أنها رضيعته فقط بدون أن تذكر أنها فعلت كفي المتدسي فلعل ما في الشنف محمول على ما اذا ذكرت أنها فعلت ويدل على ذلك تعليل شارح الوهبانية لعدم القبول بنها شهدت على فعل نفسها وقد عر في شرح الوهبانية القبول للشافعي رضي الله عنه

(كتاب الطلاق)

(**قوله** والمتأخرة عنه الخ) هي أحكام الرضاع كإفى الفتح وذكر أن بينه وبين الرضاع مناسبة من جهة أن كلا يوجب الحرمة الآن حرمة الرضاع مؤبدة الخ (**قوله** كإفى البدائع) تمام عبارته هنا ورفع يحصل بالاذن لها بالخروج والبروز فكان هذا الخ ثم إن الاعتراض الثالث ثمرة الثاني ومتفرع عليه (**قوله** فالاول حل الوطء الخ) الظاهر أن حل الوطء من التوابع وملاك المتعة من الاصل (**قوله** وأما ما أورده في البحر الخ) أى ذكره وعبارته وقد يقال انما لم يقولوا رفع العقد لبقاء آثاره من العدة لأنه يخص المدخول بها أو ما غير المدخول بها فلا أثر بعد الطلاق (**قوله** فقد صرحوا فى باب العدة أن شرطها رفع النكاح الخ) وسيبها عقد النكاح المتأكد بالتسليم وما جرى مجراه من موت أو خلوة (**قوله** وظهر أيضاً أنه لا مخالفة بين ما ادعاه أنه المذهب وما صححه فى الفتح الخ) فيه أن الذى يفيد كلام الفتح اختيار القول بالخطر الا لحاجة أى حاجة كانت وهذا هو المذهب على ما يقيد بتحقيق المحشى ومقابله القول باباحته ولولدون حاجة وهو الضعيف وان ادعى صاحب البحر أنه المذهب كما تنفید عبارته ذلك وليس لهم قول بعدم اباحته الا لكبراً وريبة دون غيرهما حتى يصح أن يقال لا مخالفة بين ما ادعى فى البحر أنه المذهب وبين ما صححه فى الفتح تأمل وليس فى قول البحر نقلاً عن المعراج ايقاع الطلاق مباح وان كان مبغضاً فى الاصل عند عامة العلماء ومن الناس من يقول لا يباح ايقاعه الا للضرورة من كبر سن أو ريبة اه ما يدل على أنه لا يباح لغيرهما من الحاجات بل مراده أنه يباح عند تحقق احدى الحاجتين المذكورتين أو نحوهما فبين ما ادعاه فى البحر أنه المذهب من أنه يباح ولو بدون حاجة وبين ما صححه فى الفتح مخالفة ظاهرة نعم اذا قيد قولهم اباحته بما اذا وجدت الحاجة تزول المخالفة لكنه خلاف تصريح البحر بالاباحة ولو بدون حاجة (**قوله** أو من حيث وقوع الرجعى به الخ) الظاهر دخول هذا القسم فى الكناية لافى الملقى بالصريح (**قوله** والاشارة الى العدد بالاصابع الخ) وذلك لان الاشارة بالاصابع تفيد العلم بالمعدود عرفاً وشرعاً اذا اقترنت بالاسم المبهم فالعدد الذى يقع به الطلاق مفاد كونه بالاصابع المشار اليها هذا لكن فى كون الوقوع بغير اللفظ تأمل بل به وذلك لانه نطق بصيغة الطلاق وهو أنت طالق وذكر اسماءهم او بينه بالاشارة الى الاصابع فيقع الطلاق بعدد الاسم المبهم المبين بالاشارة وغايته أن غير اللفظين اللفظ ويرد على قولهم ركنه اللفظ أنها تبين بعضى مدة الالباء ولا لفظ منه لاحقيقة ولا حكا (**قوله** وكان الفرق أن وطء الزنا الخ) مجرد هذا لا يكفي للفرق بين وطء الزنا والشبهة ولا ينبت أن وطء الشبهة كوطء الزوج ولعل وجه الحاق الوطء بشبهة أنه ربما كان الحامل له على الطلاق نفرة طبعه منها مارآه من وطء غيره اهما واطمأعتبر المحقق بالوطء الذى لا شبهة فيه فاذا تأخر الى الطهر الثاني يزول ما قام به بخلاف وطء الزنا فإنه هدر لا يترتب عليه أحكام النكاح ولا ينفر منه طبعه كوطء يشبهة لعدم من يشاركه فى فراشه (**قوله** وبهذا عرف أن كلام المصنف أولى من قول غيره لم يحامعها فيه الخ) فيه أن كلام المصنف يرد عليه مسئلة الزنا يضاف لكل من العبارتين وادعاه شئ فليست أحدهما أولى من الأخرى (**قوله** قد طلقها فيه وفى هذا) عبارة النهرا وفى الخ (**قوله** بها متعلق محذوف الخ) أو بطلانته وأخبار اتقوية العامل (**قوله** ووجه الاصح قوله صلى الله عليه وسلم الخ) الحديث المذكور لا يثبت الوجوب اذا كان مشهوراً (**قوله** الاام فيه الوقت الخ) هذا ما ذكره فى الهداية راعى ترصه فى التمتع بأنه لا يستلزم الجواب لان المعنى حينئذ ثلاثا لوقت السنة وهذا يوجب تقييدها بالسنتين باحدى جهتي السنة وهو الحسنى وفقاً لثلاثة لثلاثا فى وقت السنة فيصدق بوقوعها

جولة في طهر بلا جاع وقال التحقيق ان الام لا اختصاص فالمعنى الطلاق المختص بالسنة وهو مطلق فينصرف الى الكامل وهو السني عددا ووقتا فوجب جعل الثلاث مفرا على الاطهار اه قال في البحر وجوابه انه يلزم من السني وقتا السني عددا اذ لا يمكن ايقاع ثلاث على وجه السنة أصلا وأما عددا فلا يلزم منه السني وقتا فان الواحدة تكون سنة في طهر فيه جاع في الآيسة والصغيرة اه وقال المقدسي لاشك انه اذا وقع الثلاث في طهر لا جاع فيه ولا طلاق يكون سنة من حيث الوقت وان كان غير سني من حيث العدد **(قوله)** واذا صححت نيته للعال فأولى أن تقع عند كل رأس شهر الخ لان رأس الشهر ان كان زمن طهر هافه وسنى وقوعا وايقاعا والا كان سنيا وقوعا **(قوله)** أكره بالحبس على ايداع ماله عند هذا الرجل الخ في الهندية ولو أن لصا أكره رجلا بالحبس على أن يودع ماله عند هذا الرجل فأودعه فهالك عند المستودع وهو غير مكره لم يضمن المستودع ولا المكره شيئا فان أكره بوعيد تلف فزرب المال أن يضمن المستودع وان شاء المكره وأيهما ضمن لم يرجع على صاحبه بشئ كذا في المبسوط اه فعدم الضمان في عبارة البرازية لعدم كون الاكره بالمجبئ فيكون الايداع صحيحا من المالك **(قوله)** وتضمنه بدل على أنه لم يصح قبوله الخ التضمن لا يدل على عدم صحة القبول مع الاكره لما أن الايداع هنا من غير المالك وعدم الضمان اذا كان المودع المالك لان مودع الغاصب ضامن **(قوله)** ولها عليه الالف الخ فيه قلب **(قوله)** سواء كان سكره من الخمر أو الاشربة الاربعة المحرمة الخ أى وباقى الاشربة الاربعة المحرمة والا فالخمر منها فانها الخمر والطلاء والسكر ونقيع الزبيب ولينظر وجه عدم الوقوع على قولهما فان النبيذ وان كان حلالا عندهما الا أن السكر منه حرام ولينظر الفرق بينه وبين السكر من البنج أو الافيون اذا تناوله للتداوى حيث كان الأول فيه الخلاف والقسم الثاني لا خلاف في عدم الوقوع على ما يأتي له **(قوله)** وجزم في الخلاصة بالوقوع علله في الخلاصة بان زوال عتله حصل بفعل هو محظور وان كان مباحا بعارض الاكره لكن السبب الداعي للخطرقائم فأتى حق الطلاق **(قوله)** وقوله كطلاق الهازل والملاعب مخالف لما قدمناه الخ تندفع المخالفة بان التشبيه يرجع لقوله تطلق فقط لا لقوله في القضاء **(قوله)** وصورته أن يعلق طلاقها على دخول الدار من لا دخلها ناسبا الخ هذا خلاف ما يتبادر بل الظاهر أن المراد ساهيا أو غافلا عن معنى الطلاق وبهذا صرح البعلی فی شرح الاشياء حيث قال فلو طلق غافلا عن معناه غير متذكره اذا أراد أو ناسبا لمعناه غير متذكره الا بعد تكرار وكسب جديد الخ اه **(قوله)** وقد يحمل ما في الفوائد على بعث المنجمل الخ فيه أن تعليل الفوائد بقوله لوجوبه قبل الطلاق يبعد هذا الجمل

(باب الصريح)

(قوله) لكن قال في نور العين نظاهر أنه لا يصح الخ ونص عبارة نور العين "تظاهره أنه لا يصح البين بقوله بالتركية كلاً أو نسون أو كلاً أى شرعى أو لسون بلانية لانه ذكر في الخلاصة أن من قال بالتركية يتلوه أوج يقع ثلاثا نادى انتهى ثم انه ذكر في كتاب ألفاظ الكفر من الفتاوى البرازية أنه قرأ شهر في رسالتى شروان أن من قال جعلت كلاً أو على كلاً انه طلاق ثلاث معلى وهذا باطل ومن غيبتات العوام اه **(قوله)** ثم يمكن حله الخ أى ما في نقبته وفيه بعد الخ لانه سور ما زالت مخالفة لما في البرازية موجودة فان مقتضى ما فيها عدم وقوع الخلاف على زوجة لمعنومة له الا بارادتها منه وانه

اذالم يقل اني اريدت الخلف بطلاق غيرها لا يقع على المعينة بل الامر موقوف نعم اذا ارادها وقع عليها
(قوله على أن الذي في الخاتمة هو مسألة الجواب الخ) لكن المعمول به ما في البدائع من اشتراط النية
 ولا يكفي بالقرينة المذكورة اتباع التصوص **(قوله وغيرهم عن الوقوع الخ)** نسخة الخط وغيرهم
 على الوقوع الخ **(قوله)** لوجود القرينة الدالة على عدم ارادة الايقاع وهي الاكراه قال السندي
 ويقهم من كلام الرجعي أن ذلك اذالم يقربه بعدد والظاهر أن قرينة الاكراه تؤيد ما نواه ولو قرن العدد
 خصوصا اذا كان الظالم لا يقع يده عنه الا اذا قال ثلاثا لاتبقي له رجعة والله أعلم ويراجع اه **(قوله)**
 أي لانه لم يتعارف في زمنه الخ عدم التعارف في زمنه انما ينبغي كونه صريحا ولا ينبغي كونه كناية
 فلا يظهر نفي كونه كناية في زمنه **(قوله)** قلت لكن يحتمل أن يكون مراد الغاية الخ لكن يبطل هذا
 الاحتمال لتعليل الغاية بقوله لانه يقال لمن وقع طلاق لزمه الطلاق فان مقتضاه أن قوله على الطلاق
 ونحوه متضمن للاخبار بوقوع الطلاق منه فيحكم عليه به **(قوله)** وقد يقال ليس فيه اضافة الطلاق الى
 غير محله الخ وقال في حاشية البحر قلت ان كان العرف كما قال الرملي من عدم قصد الزوجة فيحتمل
 ما قاله لان لفظ الطلاق من ألفاظ الصريح ومعنى على الطلاق أن الطلاق على واقع أولا لازم أو ثابت
 أو نحو ذلك مما يناسب وليس فيه خطاب امرأته ولا اضافته اليها فهو مثل ما مر عن البرازية من قوله
 لا تخرجي الا بانني فاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكر حلفه بطلاقها وان لم يكن العرف ذلك
 فلا يظهر الوقوع لانه يكون بمنزلة ان فعلت فانت طالق كما مر عن الفتح فقوله بعده من ذراعي مثل قوله
 من هذا العمل **(قوله)** وكونها طالق يقتضي ايقاعا قبل الخ مقتضى كون صيغة الامر المذكورة
 عبارة عن اثبات كونها طالق لعدم الاحتياج لدعوى أن كونها طالق يقتضي ايقاعا قبل الخ اذ
 الاحتياج لهذه الدعوى انما يقتضيه اذالم تكن صيغة الامر عبارة عن اثبات كونها طالقا تأمل
(قوله أي وان لم يكسر اللام في غير المنادى الخ) المناسب جعل قول الشارح والاراجع بالجمع ما قبله
 أعني مسألة الترخيم في النداء ومسألة حذف الآخر في غير النداء **(قوله)** وما قدمناه نفاعن التارخانية
 من أن حذف الخ ما قدمه عن التارخانية انما يفيد أن حذف الآخر معتاد عرفا والاعتداد لا يفيد
 غلبة الاستعمال حتى يكون صريحا **(قوله)** وهو ألهمر مما في الزيلعي الخ عبارة الزيلعي عند قول
 الكثر وان أضاف الطلاق الى جملتها وما يعبر به عنها ما اذا أضافه الى جملتها بان قال أنت طالق فظاهر
 لان كلمة أنت ضمير المخاطبة وكذا الروح والبدن والجسد اه **(قوله)** لان الروح بعض الجسد عبارة
 النهر الانسان **(قول الشارح لعدم تجزئه الخ)** قال الرجعي صوابه لعدم تجزئها فيه اذ الكلام هنا
 في اضافته الى جزئها الشائع لاني جزء الطلاق اه وقد يقال ان الطلاق يقع على جملة المرأة واذا
 أضافه الى الجزء الشائع يكون قد قصد تجزئته بتجزئه محله فيكون كانه أوقع جزء الطلاق وهو لا تجزأ
 فيستكمل **(قوله)** ثم اعلم أن كلام القولين مشكل الخ قد يوجه الاول بأنه بالاضافتين تحقق اضافة
 الطلاق الى الجسد بتمامه فوجد شرط الوقوع وانفرد النصف الاسفل بزيادة طلاقة فتلغول عدم الاضافة
 الى ما يعبر به عن الكل وعلى هذا يكون النصف العيين مما لا يعبر به عن الكل ويوجه الثاني بان المراد
 بالجزء الشائع الذي يصح اضافة الطلاق له ما يشمل المعين أي يدعي أن النصف مما يعبر به عن الكل
 ولاشأن النصف الاعلى اسم لهذا الجزء لان نفسه أو يقال ان في حكم الجزء الشائع ويدل لذلك ما قاله
 في المنتقى في توجيه الوقوع اذا أضيف للجزء الشائع بخلاف الجزء الشائع اذ لا وجود للسبي بدونه فكان

محلا للنكاح فكذا الطلاق اه ولاشك أن النصف لا وجود للمسمى بدونه أيضا ومعنى الشيعون أنه من
 جملة الذات وبهذا تنضح هذه الحادثة ويسقط الاشكال وعلى هذا الوقتصر على إحدى العبارتين
 لا يقع شيء على الأول وعلى الثاني ان ذكر الصدر وقع واحدة والافتتان ولا نظر لوجود الرأس أو الفرج
 في وقوع الواحدة أو الثلاث ثم رأيت في الزبدة نقلا عن النبايع ان اضافته الى عضو لا يقع الانسان
 بفقد يقع وان بقى بفقد لا يقع ومثله في العنق لا يقع الانسان بفقد قليل ويرد عليه القلب قال
 المرغيناني لا رواية في القلب اه **قوله** فانه يقال لأزال بخير مادامت هذه الذن سالم الخ قال السندی
 انما راد بها في هذا المثال الخمية **(قوله** قال في فتح القدير إلا أن الاصح في اتحاد المرجع الخ) عبارة
 الفتح هكذا ولو زاد جزء واحدة مثل نصف طليقة وسدسها وثلثها وربعمها وقعت ثنتان للرزم كون
 الجزء الأخير من أخرى وعلى هذا القول قيل تقع ثلاث اذا قال نصف طليقة وثلثها وسبعة أثمانها لم يبعد إلا أن
 الاصح في اتحاد الخ **(قوله** وكذا أنت طالق إلا أنه استثناء الخ) سبذ كرفي التعليق أنه لو قال أنت
 طالق ان لغوا لطلق لأنه ما أرسل الكلام ارسالا وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا لولا والأو أن كان أو ان لم
 يكن **(قوله** أو عن طلاق كان لها ان كان) عبارة الاصل أو عن طلاق زوج كان لها ان كان
(قوله وتلغو القليلة الخ) وذلك أنه في الصورة الثانية تم الشرط والجزاء فصح التعليق وبقوله
 قبل أن أتزوج قصد به ابطاله لأنه أثبت وصفا للجزاء لا يليق به وأنه لا يمكن فلغا وفي الصورة الأولى
 التعليق المتأخر ناسخ للاضافة قبله فصار كما لو قال أنت طالق قبل أن ندخل الدار ان دخلتها تعلق بدخولها
 ولغا قوله قبل أن ندخل اه سندی **(قوله** أنت طالق مع كل طليقة الخ) أى مع كل طليقة تطليقة
 اه رضى **(قوله** ولهذا لا يجوز المسح لهما) أى لاجل استناد انتقاض طهارتهما الى الحدث السابق
 لا الى خروج الوقت ورؤية الماء لا يجوز الخ وفيه بالنسبة لمسألة التيمم نظرا ذلا لا يستناد الانتقاض
 الى الحدث السابق اذ لو كان اللبس بعد التيمم لم يوجد شرط المسح وهو اللبس على طهارة كاملة ولو كان
 بعد طهارة الوضوء ثم أحدث قتيمة لعدم الماء ثم وجده يتوضأ ويمسح مادامت مدة المسح باقية ولا أثر
 لرؤيته له في منعه منه سواء قلنا بانتقاض تيممه مقتصر على وجده أو مستندا للحدث السابق
 وحينئذ لا يستقيم ما قاله الجوى في حواشي الاشياء من الفن الثالث من أن صورتها أنه يتوضأ ولبس
 الخف على طهارة كاملة ثم أحدث ولم يجد الماء فقيم ثم وجده فانتقضت مستندا الى الحدث السابق
 فليس له أن يتوضأ ويمسح عليهما اه وان تبعه البعلی نعم فقيصو كلام الاشياء بما لو توضأ ولبس خفيه
 ثم أجنب ولم يجد ماء فقيم ثم وجد ماء يكفي للوضوء فله يتوضأ ولا يمسح لحلول الجنبات انقدم وانتقاض
 طهارة رجله بوجدان الماء مستندا الى الجنبات السابقة **(قوله** لو قال لأتمه أنت حر قبل موت فلان
 بشهر ثم ولد الخ) عبارة البعلی ففما اذا باعهما لا عتق لاحدهما لعدم المحلية وان لم يبعهما أو باع
 الام دون الوالد عتق الوالد عند أبي حنيفة لا عندهما واعتق الام باجماع لو لم يبعها وهذا الان عند ملما
 استند العتق سري الى الولد الخ **(قوله** ولا يعتق العبد الخ) حقه حذف لا ز قول الشارح أو يرى اه وذلك
 انه يقال يرى زيد من دينه براءة من باب نعب سقط عنه طلبه فقوله أأمانك يرى أى ساقط ما لك على من
 حق وهو النكاح وليس حق النكاح عليه بل له فبرىء كطالق لا يقع به وان نوى بخلاف أنت برة فانه
 يحتمل اسقاط حق النكاح وغيره كالذين فصحت فيه نية أحد محتملاته اه من السندی **(قوله** الأولى
 وأنا بالواو الخ) لعل الأولى ما فعله الشارح اشارة الى أن المراد من قول المصنف وتبين في نباتن واخرام

أنتهاتين بأحدهما (**قوله** والفرق أن الينونة أو الحرام إذا كان مضافا إليها الخ) ما ذكره من الفرق غير كاف إذا احتمال ارادة غيرها إذا أضاف اليه مندفع بالنية (**قوله** وفيه نظر) لا نظري في كون ما ذكره الشارح صريحا اذ هو في افادة رفع قيد النكاح كائن طالق بل أصرح منه في افادة المقصود وقوله أن يرى من نكاحك أسند البراءة الى نفسه وهو غير مقيّد بالنكاح بل هي فلذا لم يكن صريحا (**قوله** الشارح لان الكاف التشبيه في الذات الخ) فكأنه قال أنت طالق طلاقا فإنه كذات هذه الاصابع فيعتبر عددها سندی (**قوله** لكن كلام درر البحار وشرحه يفيد أن الخلاف في الكل) كذلك كلام الزبلي يفيد أن الخلاف في الكل (**قوله** فعلم أن ما ذكره أولا قول الامام الخ) ما ذكره من التوفيق غير ظاهر من هذه العبارات التي نقلها (**قوله** لكن المتون على خلافه الخ) الاظهر تخصيص المتون بما ليس فيه ناء الوحدة فصحة نية الثلاث خاص بالمحتمل وكون التاء لتأنيث اللفظ أو زائدة خلاف الاصل والظاهر بحسب الاستعمال وبهذا القدر لا يصير اللفظ محتملا ولا شك أن التطبيقية الواحدة لا تحتمل الينونة الغامضة فلا تصح نيتها بوجه (**قوله** الشارح يقع رجعا لان الوصف لا يسبق الخ) قال السندی فيه أن الوقوع انما هو بوجود الشرط وحين وجوده يقع متصفا بتلك الصفة فلم يسبق الوصف الموصوف كما نقلناه عن الخیر الرملي في آخر باب الرجعة وقال أبو الطيب السندی الظاهر أن ههنا سقطا ويدل عليه ما في المنع ونص عبارته ولو قال لها بعد الدخول اذا طلقك واحدة فهي بائن أو هي ثلاث فطلقها واحدة فإنه يملك الرجعة ولا تكون بائنا ولا ثلاثا لانه قد تم القول قبل زول الطلاق ولو قال لها اذا دخلت الدار فانت طالق ثم قال جعلت هذه التطبيقية بائنة لم يقع عليها كذا في الخاتبة وعلمه في بعض المعتمرات بان الوصف لا يسبق الموصوف اهـ ومدار السقط على أن قوله لان الوصف الخ لا يصح أن يكون علة للاول لان فيه الينونة وقعت أولا والجزاء مترتب على الشرط الا انه لما كان القول صدر منه قبل وقوع الطلاق فكانه لم يقع التغيير الا قبل وقوع الطلاق بخلاف الصورة الثانية فإنه لم تقع الينونة جزاء بل غير الوصف قبل وقوع الطلاق اهـ ما ذكره السندی فيما يأتي (**قوله** فاغتم تحرير هذا المقام الخ) لكن في حاشية البحر عن المنتقى عن محمد اذهبي ألف مرة ينوي به طلاقا فهي ثلاث اهـ وهذا هو الموافق للعرف فإنه لا يقصد بذلك الايقاع الكل دفعة لا التكرير

(باب طلاق غير المدخول بها)

(**قوله** وصوابه لو وقع القذف الخ) فيه أنه يلزم من وقوع الثلاث عليها وهي زوجته وقوع القذف عليها وهي زوجته اذ وقوع الثلاث عليها انما هو بالعدد ووقوع القذف قبله بقوله بازانة فتعليل البرازي صحيح على هذا باعتبار لازمه وحينئذ يكون ضمير بعده لوقوع الثلاث (**قوله** أن المتخيل لا يفصل فلا يتعلق الطلاق بل يقع للحال ويجب اللعان) لعل الاصول الاثبات في بفصل والنفي في يجب اللعان (**قوله** لا يقع لما مر الخ) لان الكلام اذا عطف بعننه على بعض واتصل الشرط بآخره يخرج عن كونه ايقاعا (**قوله** لانه خبر يقبل التدارك الخ) هذا ظاهر اذا سبق منه طلاق فيما مضى ولا يجعل الكل انشاء لما يأتي ان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال (**قوله** لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال الخ) لا يناسب التعليل والله اعلم ان ما يأتي بانوا فيقولوا ولا يتابع الخ (**قوله** فني محض قبل الخ) قال في رسالته ففي قبل ما بعد بعده ومضان يقع في جمادى الأخيرة لان الشهر الذي بعده بعده رمضان هو رجب فالذي قبله جمادى

الآخرة وفي عكس هذه الصورة وهي بعدما قبل قبله رمضان يقع في ذي الحجة لان الشهر الذي قبل قبله رمضان هو ذو القعدة فالذي بعده ذو الحجة وفي محض قبل يقع في شوال لان الشهر الذي قبل قبله رمضان هو ذو القعدة فالذي قبله شوال وفي عكسه يعني محض بعده يقع في شعبان لان الشهر الذي بعده رمضان هو رجب فالذي بعده شعبان فهذه أربع صوراء (قوله قبل قبله هو ذو الحجة الخ) حقه ذو القعدة والذي قبله شوال (قوله وتوضيح ذلك في رسالتنا الخ) قال فيها بعد بيان الأربع الصور السابقة وبقي أربع سواها الاولى قبل ما قبل بعده الثانية عكسها أعني بعدما بعد قبله الثالثة قبل ما بعد قبله الرابعة عكسها أعني بعدما قبل بعده وحكم الأربع عكس ما مر فيما اذا ألغيت ما في الصورة الاولى من هذه الأربع اذا كانت ماملةا يقع في شوال كأنه قال قبل قبل بعده رمضان فرمضان مبتدأ وأول الظروف المضاف بعضها الى بعض خبره والحالة صفة لشهر الواقع في السؤال وضمير بعده عائذ على شهر فيلغى قبل مع ما أضيف اليه وهو بعد لانه هو عين المراد من الضمير المضاف اليه بعد فيصير كأن قبله الاولى قد أضيفت الى ذلك الضمير فكانه قال شهر قبله رمضان وذلك شوال وعلى هذا الوجه يكون انظر في الواقع بعدما مجرورا واذا كانت موصولة أو موصوفة يقع في شعبان كأنه قال شهر قبل شهر قبل بعده رمضان أو شهر قبل الشهر الذي قبل بعده رمضان فقبل المضاف الى ما صفة لشهر الواقع في السؤال وضميره المستقر فيه عائذ الى الموصول وقبل المضاف الى بعد خبر مقدم وضميره المستقر فيه عائذ على رمضان ورمضان مبتدأ مؤخر والحالة من المبتدأ والخبر صلة أو صفة لما والضمير المضاف اليه بعد عائذ على ما والمعنى على الإطلاق بشهر موصوف بكونه قبل الشهر الآخر الذي رمضان استقر قبل بعد ذلك الشهر الآخر فيلغى قبل بعدما كما مر لان الشهر الذي قبل بعده رمضان هو رمضان نفسه فبقيت ما موصولة أو موصوفة عبارة عن رمضان فبإضافة قبل اليها يصير كأنه قال علقه بشهر قبل رمضان وذلك هو شعبان وهكذا الكلام في الصور الثلاث الباقية ففي كل صورة منها كان الجواب فيها شوالا أو شعبان على تقدير الغام ما يكون الجواب فيها بالعكس على تقدير موصوليتها أو موصوفيتها ففي الصورة الثانية منها أعني بعدما بعد قبله رمضان على الانغاء يقع في شعبان لان المعنى بعده رمضان وذلك شعبان وعلى أنها موصولة يقع في شوال لان الذي بعده قبله رمضان هو رمضان نفسه فالذي بعده هو شوال وفي الثالثة أعني قبل ما بعد قبله رمضان على الانغاء يقع في شوال لان المعنى قبله رمضان وذلك شوال كما مر وعلى الموصولية يقع في شعبان لان الذي بعده قبله رمضان هو رمضان نفسه كما مر فالذي قبله هو شعبان وفي الرابعة أعني بعدما قبل بعده رمضان على الانغاء يقع في شعبان لان المعنى بعده رمضان وذلك شعبان وعلى لموصولية يقع في شوال لان الذي قبل بعده رمضان هو رمضان نفسه فالذي بعده شوال وهكذا تقول على تقديرها نكرة موصوفة بحكمها حكم الموصولة اه (قوله وفيه مخافة لما قدمناه من أنه لا خلاف الخ) فعلى ما في النية يكون ما في الدرر من حكاية الخلاف في مسألة المتن صححنا (قول الشارح ركز لفظ الطلاق وقع الكل الخ) قال سعدى أفندي أقول لك أن تقول لم لا يجوز أن يكون من قبيل قوله عليه الصلاة والسلام فنسألكها باطل باطل واحتمال كوها جلا لا يجدي نفعا اذا الطلاق لا يثبت بالذات مع أن الحذف خلاف الاصل واللائق بحال المسلم أن لا يجمع الثلاث في وقت ثم فائدة ما قلنا تظهر في المدخوة اه (قوله وينبغي الجزم وقوعه الخ) لاسم بريون بذلك أن الطلاق يقع عليها باتفاقهم اه منح (قوله فقال واحد هـ الخ) هو نحر ينف وحقه بلى ناباء

(باب الكليات)

(قوله بل وضع لما هو أعم منه الخ) عبارة الفتح بل هي موضوع لما هو أعم منه أو من حكمه والاعم في المادة الاستعمالية يحتمل كلاما من ماصدقائه الخ والمقصود تنويع الكناية الى نوعين الاول ما هو أعم من الطلاق وهو اللفاظ الثلاث والثاني ما هو أعم من حكمه وهو باقي اللفاظ فتكون الواو في قول المحشى ومن حكمه بمعنى أو تأمل (قوله بل هو حكمه الخ) عبارة الفتح بل ما هو حكمه (قوله) وأما أيمان المسلمين فله جمع بين الخ) وإذا أراد بيمان المسلمين طلاقاتهم أو كان العرف ذلك يقع به الثلاث كما وقع الرجعية بلفظ اليمين المفرد عند النية أو العرف (قوله المقيدة المقصودة) عبارة الحر لمقصوده (قوله فلم يبق الرد ليل الخ) عبارة النهر فلم يبق دليلا والضمير فيه راجع لحال المذاكرة (قوله لما كان الغضب يقابله الرضا الخ) لكن من عطف ما بعد الرضا عليه يعلم أن المراد به الرضا الخالي عن المذاكرة كما أنه يعلم من ذكر المذاكرة بعدهما أن المراد بها الخالية عنهما وكذلك يعلم أن المراد بالغضب الغضب المجرد عنهما ويدل لذلك ما يأتي للشارح من تفسير حالة الرضا بغير الغضب والمذاكرة (قوله وعلى الثاني رد الخ) لا يظهر احتمال الرد على الثاني بل احتماله جاء من أخذ الفعل من القناعة أى كفى عن هذا الكلام أو من جعله كناية عن استحي لان من استحي يغطي وجهه نعم قد يقال العرف أنه لا يأمرها بالستر الا اذا كانت زوجة ففيه دلالة على الرد لكنه بعيد (قوله فيحمل على ماسبق) أى في عبارة النهر لافي عبارة المحشى لكن عبارة النهر فيحمل ماسبق الخ (قوله والحاصل أنه لما تعورف به الطلاق الخ) فعلى ذلك يكون التعارف انما هو في وقوع الطلاق بدون تعرض لصفته فتبقى صفته على ما كانت عليه قبل التعارف وهي البينونة حيث لم يتعارف خلافها تأمل ومقتضى ما قرره وقوع البائن بقوله أنت خالصة المتعارف ايقاع الطلاق به بدون تعارف على كونه بائنا وأنه لا يحتاج لنية (قوله وكله عملا بالاحتياط الخ) مقتضى الاحتياط في مسألة الاقرار لزوم درهم كامل مع نصب غير مع أن المنقول عدم لزومه بتسامه مع النصب (قوله أى بل معناه الجواب فقط الخ) قال الرجعي قد علمت أن أنت واحدة يحتملها كما صرح به في المح ومثله اعتدى لاحتمال أنه أراد اعتدى ما صدر منك من القبايح اه سندی (قوله قول الشارح أن أبرى من طلاقك) أى منزعه عنه ومتباعد ويحمل أن المراد في أو فئت ايقاعه فيقع به الرجعي اذا نوى اه سندی (قوله والأوجه عندى أن يقع بائنا الخ) فيه أن المنقول هو الاختلاف في وقوع واحدة رجعية وعدمه أصلا وما ذكره من توجيه وقوع البائن غير ظاهر إذ يحجزه عن ايقاع البينونة بسبب انقضاء العدة لا يقتضى وقوع البائن وانما جاءت البينونة من انقضاء العدة (قوله الشارح وخليت سبيل طلاقك) أى تركته وتباعدت عنه أو خليت سبيله فخرج ووقع (قوله) وإذا لم ينو الطلاق بشئ صح الخ) أى ولا يقع عليه شئ لكن هذا ظاهر اذا كان الحال حال رضا فقط ادحال المذاكرة والغضب لا يتوقف ما هو متحصص للجواب على النية ومنه اعتدى كما تقدم ولا يظهر الوقوع اذا نوى الخيض بواحدة غير مسبوقه واحدة بنوى بها الطلاق الا اذا كانت الحال حال مذاكرة وغضب في حال الرض تتوقف الاقسام كلها على النية تأمل ثم ظهر أن وجه الوقوع الاقتضاء ولذا قل في امنية ربنا هذه الوجوه على الاقتضاء وعلى حال مذاكرة الطلاق وعلى أن النية تبطل مذاكرة

لطلاق اه (قوله) ولما نوى بالثانية والثالثة الحيض الخ لا يناسب ذكر هذه العبارة هنا ان موضوع
لمسئلة التي ذكرها نية الحيض بالاولى لا غير (قوله) ويحتمل أن هذا قول أبي حنيفة الخ) يبطل هذا
لاحتمال جعل أبي يوسف مع الامام والظاهر أن وجه الوقوع على قولهما أن السؤال يتضمن الطلاق
كانه قال كم طلق والجواب يتضمن ما في السؤال فكانه قال طلق ثلاثا و يظهر من عبارة البرازية
لثانية أن محل عدم الوقوع بعد السكوت اذ لم ينو الا الحاق واذا فبقع العدو يلتحق بالصيغة والافا الفرق
بين مسئلة البرازية وهذه وبين مسئلة السكوت (قوله) للفرق الواضح بينهما الخ) كلام الجعفي قياس
مسئلة الخلع على عكسها في أنه يقع بها الطلاق ولا يجب المال وما أبداه المحشي لا يصلح فرقا بينهما
ذكر بل يظهر أن الفرق هو أن المال للمالغابي لفظ الخلع وهو كناية لالتحق ما قبلها وهذا في الخلع
وفي عكسها بلفظ الطلاق وهو صريح فيلحق تأمل (قوله) ويدفع البحث من أصله تعبيرهم بالامكان
الخ) فديقال بوقوع أخرى قياسا على ما دأبوا في الثلاث فقد اعتبروا النوى فيها ولم يعتبر مجرد الامكان
مع قطع النظر عن النية تأمل حتى يظهر فرق (قوله) بل الاخبار عاصدا ولا الخ) لاشد أن الاخبار
عما حصل أولا متحقق بلفظ بائن بعد الجملة الاولى فمما فعله حصل تمثيل للايقاع أولا ونابيا (قوله)
أوهي في العدة الخ) في النحر التعبير بالواو اه ثم رأيت نسخة الخط بالواو (قوله) بعد وجود الشرط
الثاني) حقه الاول (قوله) اذ لا يخفى أن التعليق بعد ايجاد النجرا الخ) فبقا له تأمل اذ لا يتجه جعل
المعلق بعد ايجاد النجرا خبرا عن الينونة النجرا فالبحث متجه اذ لو قال أبنتك ثم قال ان دخلت الدار فانت
بائن أو بائن رأس الشهر لا يتأتى جعله اخبارا عن الاولى ولا يقال المعلق أو المضاف لشيء كالنجرا عنده
فكانه عند وجود الشرط أو الوقت نجرا وهو يصلح حينئذ خبرا عن الاولى لانه لو اعتبر هذا الزم أيضا عدم
الوقوع فيما لو علق ثم نجرا ثم وجد الشرط في العدة (قوله) فالوجه ما قالوه دون ما قبله) نسخة الخط
دون ما قاله (قوله) قلت وعليه فكان لفظ أسلم محرف عن سبي الخ) لاجابة الجملة على التعريف بل
الظاهر بقاءه على ظاهره ويكون موضوع ما في البرازية اسلام أحد الزوجين الحريين وهما في دار الحرب
اذا كانا مجوسيين فإنه باسلام أحدهما تبين منه بعض ثلاث حيض فاداطلقتها عقبها لا يلحقها الطلاق
لان هذه الفرقة فسح لا طلاق كما تقدم ما بقية في باب الولي عند ذكر انتظم فيه ويظهر أن قول الفتح
أو خراجا مستأمنين الخ انما هو اذا كانا مجوسيين والافلوذمين وأسلم الزوج تبقى زوجته وعلل في الفتح
مسئلة ما اذا أسلم أحد المستأمنين أو صار ذميا بقوله لان المسمرهما كانه في دار الحرب ثم كنه من
الرجوع (قوله) ثم يقتضى أن عدة الفسخ لا يقع فيها طلاق الخ) يجب عن الايراد الثاني أن اخصر في
كلامه اضافي أي بالنسبة لمعنة الوطء فلا ينافي هذا أن معتدة الفسخ قد يلحقها الطلاق

(باب تفويض الطلاق)

(قوله) ثم اعلم أن اشتراط النية انما هو الخ) كلماتهم متفقة على اشتراط النية وذكر النفس أو ما يقوم
مقامها والاكتفاء بذكر النفس عن النية يكون مخالفا لما اتفقوا على اشتراطه فلا يعقل عليه (قوله)
ور قال ما لم تفعل ما يدل على الاعراض لكان أخصر وأفود الخ) لم يظهر وجه كون ما ذكره أفود من
عبارة المصنف بل هي مفيدة ما أورده كلام المصنف نعم هو أظهر من عبارة المصنف ولعله المراد من قوله
أفود (قوله) ليصح عطف الخ) فيه خفاء (قوله) لانه فاضاه بالنية فام تمثيل الخ) يدفع بالفرق وهو أنه

انما ملك الرجوع في الهبة لاحتمال قصده المعاوضة فيها ولذلك لا يملك الرجوع في الرحم المحرم والزوجة لعدم هذا القصد عادة وما ذكر غيره ووجود في مسئلتنا فانه لم نجر العادة انه يملكها الطلاق في أمل أن تعوضه تأمل (قول الشارح بخلاف أنت بائن الخ) ذكر في الفتح وجه عدم صحة نية الثلاث في أنت طالق ووجه صحته في أنت بائن ونحوه من ألقاها الكتابات أول الطلاق فانظره (قول) ولان المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال الخ) الاوضح في الاستدلال ما ذكره الزيلعي حيث قال ولان هذه الصيغة غلب استعمالها في الحال كما في كلمة الشهادة وأداء الشاهد الشهادة يقال فلان يختار كذا يريدون تحقيقه فيكون كناية عن تحقيقها في القلب بخلاف قولها أنا أطلق نفسي لانه لا يمكن أن يجعل حكاية عن تطبيقها في تلك الحالة لعدم تصوره ولان الطلاق فعل اللسان فلا يمكنها أن تنطق به مع نطقها بهذا الخبر بخلاف الاختيار لانه فعل القلب فلا يستحيل اجتماعهما كما في كلمة الشهادة لما كانت حكاية عن التصديق بالقلب لم يستعمل اجتماعهما فجعلت اخبارا عاما في ضميره اه (قول) ونصح فيه نية الثلاث أي اذا قال لها أطلق نفسي لاني اختاري تطبيقه (قول) نعم حيث كان الاختلاف المار الخ) فيما سلكه المحشي هنا مخالفة ظاهرة لقوله بياض شرط النية وذكر النفس أو ما يقوم مقامها فان مقتضاه أنه لا بد من هذين الامرين فدعوى أنه لا حاجة الى النية عند ذكر النفس وانه متفق عليه بخلاف لعبارة اتمامهم هنا تأمل

(باب الامر باليد)

(قول) الامر هنا بمعنى الحال واليد بمعنى التصرف الخ) نقل في العناية عن شيخ الاسلام في توجيه صحة نية الثلاث بالامر باليد أن الامر باليد اسم عام يتناول كل شئ قال تعالى والأمر يومئذ لله أراد به الأشياء كلها واذا كان اسما عاما يعني بديا صلح اسم الكل فعل فاذا نوى الطلاق صار كناية عن قوله طلاقك بيدك والطلاق يحتمل العموم والخصوص فيكون نية الثلاث نية التعميم (قول الشارح أو طالق) لا يظهر وقوع الثلاث به (قول) بان قالت ألحقت نفسي باهلي لا تطلق أيضا الظاهر أن عدم الوقوع اذ لم تنوبه الطلاق (قول) فكذا اذا اختارت زوجها ردا ل الامر الذي في النهر عن الهداية برذا الامر بصيغة المضارع (قول) أقول هذا مدفوع بالكل في الوقت الخ) ليس في عبارة الذخيرة ما يدل على أن الكلام في الوقت بل هي عامة وغيره ويدل لذلك أيضا ما ذكره فيها من التعليق بقوله لان هذا تعليق الخ اذ معناه أن الطلاق لما كان لازما اذا وقع فيقع تملكه كذلك أي أن المرأة لا تملك ردا لا يقع من الزوج ولو نجز فكذا لا تملك ردا ل الامر لانه تملك ثبت حكمه لها من الملك بالقبول كالايقاع (قول) وفيه نظر من وجهين الاول أن القبول هنا الخ) انظر عدم ورود هذا التنظير على توجيه قول الامام ع في الدراية ودلالة لانه اذا جعل ذكر الوقت تعليقا واختارت زوجها أولا لا يكون التعليق على حاله لانه انما علق طلاقها على اختيارها نفسها فاذا اختارتها في الغد وجد المعلق عليه فمطلق عنده بخلاف ما اذا لم يذكر الوقت واختارت زوجها فانها قد ردت التملك فلا تملك الطلاق عدده أو نفسها فلا تملك الرديعه نعم رد على التوجيه أنه لو كان تعليقا لصح لها أن تطلق نفسها في المجلس بعد ما اختارت زوجها فيه أولا ولعله هنا ينظر الى جهة التملك أو يقال لهذا ذلك كما يفيد التوجيه (قول) وأجاب في النهر بان ما في القصة مبني على اطلاق ظاهر الرواية الخ) ما مال اليه في النهر من ترجيح توقيع العمادة بالتوقيع بين المنجز والمعلق لا يتم لتصریح القصة بفرض المسئلة في المعلق فعلى ظاهر الرواية يخرج الامر من يدها في كل من المنجز والمعلق اه سندی وذكر

أيضاً أنه نقل في العمادية عن الأخيرة أنه يخرج في ظاهر الرواية وفي النواذر عن أبي حنيفة وأبي يوسف لا يخرج قال فاتفق صاحب القنية والعمادية على أن ظاهر الرواية هو الخروج **(قوله)** ان دخولها لا يكون إلا بالتزويج الخ ذكر المحشى فيما يأتي أنه قد يقال إنه سببين التزوج بنفسه والتزويج بلفظ الفصولي والثاني غير الأول بدليل أنه لا يحتج في حلفه لا يتزوج اه وقد يدفع بأن المطلق ينصرف للغالب المعهود تأمل

(فصل في المشيئة)

(قوله) لكن قوله أو نلنا جار على قولهما وقوع واحدة رجعية الخ انظر ما يأتي عند قوله قال لها طلق نفسك نلنا وطلقت واحدة **(قوله)** فالصواب اسقاط قوله أن أجازها الخ ذكر الزيلعي أنه روى عن أبي حنيفة أنه لا يقع شيء بقولها أبنت نفسي لأنها أتت بغير ما فوض إليها المأخوذ بالطلاق والابانة تخالفه حقيقة وحكما فكان اعراضها حتى يبطل خيارها به كما يبطل بقولها اخترت نفسي لاستغاله بما لا يعنها اه ولعل الأحسن حل كلام الشارح على هذه الرواية فإنه أولى من نسبته إلى الاشتباه لأن الأصوب حينئذ إبدال رجعية ببائنة **(قوله)** فإنه لا يقتصر على المجلس نهر في الجميع الخ الأصوب حذف قوله نهر فإنه لا وجود لهذه العبارة فيه وإن كان صدرها فيه والعبارة بتمامها في البحر اه ثم رأيت نسخة الخط لم يذكر فيها لفظ نهر **(قوله)** وعليه فلا فرق بين التملك والتوكيل في ذلك فليتأمل قد يقال إن التوكيل بالطلاق فيه شبهان شبه الابانة وشبه التعليق فنظر اللاول اشتراط عقل الوكيل فلو وكل محمداً أو صبياً لا يعقل وتلفظ بصيغة الطلاق لا يقع وإذا سكر بعده وطلق يقع نظر الثاني **(قوله)** لأن ثبوت الوكالة بالطلاق بناء على ما فوض إليها الخ مجرد ما ذكره لا يكفي لإثبات الحكم المذكور فلم يعلم وجه اشتراط كون مشيئتها في المجلس إذ مجرد جعلها شرطاً للوكالة لا يقتضي اشتراط تحققها فيه وأيضاً اقتصرها على المجلس لا يستلزم اشتراط تطبيق الوكيل فيه **(قوله)** فلو لم تملك الثنتين لما جاز التفويض لعله التفريق **(قوله)** وكذا لو قال أمرك بيدك بنوي واحدة فطلقت نفسها نلنا الخ هذا مخالف لما قدمه أول الفصل عن السرنبلالية فيما إذا وقعت نلنا وقد قال لها طلق نفسك مع نية الواحدة أو الثنتين أو مع عدم النية حيث قال فيما تقدم أن وقوع الواحدة جار على قولهما أما عند الإمام فأنها إذا طلقت نلنا بنوي واحدة فإنه لا يقع شيء اه والظاهر عدم الفرق بين قوله أمرك بيدك المذكور هنا وقوله طلق نفسك المذكور سابقاً والعله المذكور ظاهرة فيما تقدم أيضاً وما نقله المحشى عن الكافي قبل هذا يوافق ما في السرنبلالية **(قوله)** فكان مخالف في الأصل الخ كون المخالفة في الأصل غير مسلم بل هي في الوصف فإن كون اللفظ متوقفاً على النية أو لا يتوقف وصفه لا أصل فالفرق المذكور غير تام **(قوله)** قيد بقوله شئت مقتصرة عليه لأنها لو قالت الخ عبارة البحر قيد بقوله فقالت شئت مقتصرة عليه لأنها لو قالت شئت طلاقاً فقال شئت ناوياً الطلاق وقع لكونه شائياً طلاقاً لغضاً بخلاف ما إذا لم تذكر الطلاق لأن المشيئة ليس فيها ذكر الطلاق ولا عبرة بالنية بلا لفظ صالح للإيقاع ويستفاد منه الخ **(قوله)** لكن الأمر صار بيدها فلا يخرج بالقيام الخ كونهما صار بيدهما مناف لما مر من أنه لم يملكها في الحال شيئاً بل أضافه إلى وقت مشيئتها اه سندی **(قوله)** وهذا عندهما عندهما فإما أن تضاف لهما أن هذا تفويض الطلاق إليها على أي وصف شاعت وإنما يكون كذلك إذا تعلق أصل الطلاق بمشيئتها

ولا يمكن ذلك إلا بتعليق أصله لاستحالة بدون وصف من أوصافه ولأنه لو لم يتعلق أصله للتأخير قبل الدخول بها وله أن كيف للاستيفاف ولا يتصور ذلك إلا بعد وجود أصله اه زيلعي **(قوله)** وكتب في حاشيتي على شرح المنار الفرق بين هذا التفويض الخ فيما قاله نظير وذلك أن كلا من الأمر باليد والتفويض بالاختيار يتوقف على نية الطلاق وتصح نية الثلاث في الأول والثاني وفيما نحن فيه لا حاجة لها أصلاً وإن اشترط موافقة ما أوقفته من بائن أو ثلاث لنيته إذا وجدت منه نية فها هنا به أوسع مما تقدم وإن كان مراده بعامة التفويضات التفويضات المذكورة المفيدة لتفويض العدد فهو غير محتاج إليها أيضاً كالتفويض بكيف **(قول الشارح)** وقع ما شاءه مع نيته أي البائنة أو الثلاث **(قوله)** ويجب أن تعتبر مشيئته الخ جري على موجب التأخير لأنه أقامها مقام نفسه وهو يقدر أن يجعله بائناً أو ثلاثاً بعد ما وقع رجعياف كذا من قام مقامه اه زيلعي **(قوله)** أما المختلى بها فقلزمها العدة كما علمت فتطلق رجعية الخ الذي تقدم في باب المهر أن طلاق المختلى بها بائن وإن لزمها العدة ووقع طلاق آخر في عدتها فقولوه لوموطوعة قيد في كون الطلاق رجعياف وهو احتراز عن المختلى بها وغير المدخول بها فإن طلاقهما بائن نعم بطلان الأمر من يد غير المدخولة تظاهر ومن يد المختلى بها لا يظهر في مشيئتها الثلاث فلها ذلك في العدة كما يظهر **(قوله)** واستظهره صاحب البحر في شرحه على المنار لأنه لا اشتراك الخ فيه أن المعلوم أنه انما يعمل بالصريح دون الظاهر إذا تعارضاً فالوجه ما صرح به من اشتراط نية الزوج عملاً بالصريح من عباراتهم

(باب التعليق)

(قوله) ولهذا لم يحث بتعليق الطلاق الخ في الخانية رجل قال لامرأته ان قلت لك أنت طالق فانت طالق فقال قد طلقك تطلق أخرى في القضاء فان عني طلاقاً بذلك القول دين اه ومقتضاء أن ما ذكره المحشى حكم الديانة أن نوى كما ذكره **(قوله)** وجهه كما في الخانية أن الحيض والمرض وإن كان يمتد الخ فيه نظر وإن الأحكام كلها متعلقة بالجملة متعلقة بكل جزء فيقال الحيض يمنع صحة الصلاة وهذا الجز منه كذلك وعبرة الولو الجية أظهر حيث قال الحيض والمرض وإن كان يمتد إلا أن الشارع لما علق بهذه الجملة حكماً جعل حالة الحيض وحالة المرض واحدة اه **(قوله)** وهذا يرجع إلى قولهما إمكان البر بشرط انعقاد البين خلافاً لإبي يوسف الخ فإنه بتعليقه بالمستحيل يقع منجزاً عنده ولم يشر إليه هنا لأنه غير معمول به اه سندی لكن الظاهر عدم الحث في مثال الشارح على قوله أيضاً لأن شرطه الدخول في سم الخياط ولم يوجد نعم يظهر الحث عنده في الشرط المنفي لتحقيقه وظهور العجز عن شرط البر **(قوله)** فبلغوا الشرط ويبقى قوله أنت طالق الخ في إلغاء الشرط وإبقاء قوله أنت طالق تأمل بل مقتضى النظر أن يلفظ هذا التعليق لإضافة الطلاق حالة منافية له فهو كالوعلقه بالموت **(قوله)** وأوقع الطلاق في آخره من حياته أو حياتها الخ حيث كان التعليق صحيحاً وممكناً انما يتضيق في آخره من حياتها لا في آخره من حياته لا مكان البر بعد موته فلا يتحقق عدم الزوج إلا بموتها **(قوله)** لكنه لما علقه بالمستقبل صلح لجميع الخ يظهر أن اللام فيه زائدة **(قوله)** نحو ان كنت تحييني فان قالت له لم أرد ان تزوجه بعد وقوع الطلاق الخ تقدم أنه لو قال لها ان لم شأني فانت طالق فقالت لا أشاء لا تطلق لأن عدم المشيئة لا يتحقق بقولها لا أشاء لأن لها أن تنشاء من بعد وانما يتحقق بالموت اه بحر والظاهر

أن مانحن فيه كذلك وبالجملة فجميع ما قيل في جواب هذه الحادثة لا يخلو عن مناقشة والظاهر أن التعليق صحيح وتطلق في آخره من حياتها وهي على عصمته (قوله) والضابط فيه أن ماصح تعليقه بالشرط يقتصر الخ) وذلك أن كل تصرف جعل سببا لحكم شرعا إذا وجد من غير ولاية شرعية لم يثبت حكمه وتوقف فإن كان مما يصح تعليقه جعل معلقا والا احتجنا أن نجعله سببا لحال ينأخر حكمه فالبيع لا يعلق فيجعل سببا لحال فإذا زال المانع ظهر أثره من وقت وجوده وإذا ملك الزائد والطلاق يعلق بفعل الموجود من الفضولي معلقا بالاجازة فعدها يثبت للحال لا مستندا فلا يثبت حكمه إلا من وقت الاجازة (قوله) قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق إن كُتبت فلانا فكلهم ثم تزوج لا يقع الطلاق عليها الخ) وجهه أنه باعتراض الشرط لا تطلق حتى يتحقق وهي في ملكه فإذا كُتبت أولام بوجود الشرط وهي في ملكه وإن كُتبت ثم تزوج ثم لم يتحقق الشرط في الملك فتطلق المتزوجة بعد الكلام الأول وفي البصر عن المحيط لو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق إن كُتبت فلانا فتزوج امرأة قبل الكلام وامرأة بعده طلقت التي تزوج قبل الكلام ولو قدم الشرط طلقت التي تزوجها بعد الكلام وكذا لو وسطه اه وفيه عنه أيضا لو قال إن فعلت كذا فكل امرأة أتزوجها طالق فتزوج ثم فعل لا تطلق لأن المعلق بالفعل طلاق المتزوجة بعده ولم يوجد وإذا نوى تقديم النكاح على الفعل صححت نيته لأنه نوى ما يحتمل له فصار كأنه قال كل امرأة أتزوجها طالق إن فعلت اه وفي حاشيته عن الفتح إن اعترض الشرط على الشرط كقوله إن تزوجت فأنت طالق إن دخلت الدار لا تطلق حتى يتحقق مضمون الشرطين (قوله) اللهم إلا أن يكون مراد الخاتمة ما إذا قال إن تزوجتني بأمرى الخ) لكن على أن هذا مراد الخاتمة لا يظهر أن هذا فيه خلاف كما يستفاد من قول الخاتمة الصحيح أنه يصح والظاهر أن مراد الخاتمة بالأمر بعد التعليق بزواجهما المطلق عن الأمر وأنه إذا لم يكن بأمره لا ينفذ عليه فكأن لم يوجد وبعبارة الخاتمة بالحرف وكذا لو قال لو ألبسني زوجتني امرأة فهي طالق فزوجه امرأة بأمره قالوا لا تصح هذه البيّن وقال الشيخ الإمام محمد بن الفضل تصح وتطلق وهو الصحيح لأن التزوج لا يتم إلا بالتزوج اه فتأمل (قوله) ما استنبطه بعض فضلاء الدرس أن التزوج بعقب التزوج الخ) نعم الأمر كذلك بحسب الوضع الغوي لكن يراد في الاستعمال بالتزوج النكاح لا أثر للتزوج ثم إن ما قاله بعض فضلاء الدرس موضع نظر لأن الملك مقارن للتزوج لا سابق عليه لأنه يوجد عقب الإيجاب والقبول اللذين هما معنى التزوج كل من الملك والتزوج بدون سبق لأحدهما على الآخر لا هما أثر وسيدكر المحشى عند قول المصنف وبأن طالق بمشيئة الله تعالى أن قول الفتح في معنى الشرط إشارة إلى أنه لا يصير شرطاً محضاً حتى يقع الطلاق بعده بل يقع معه وتظهر الثمرة فيما قال لا جنسية أنت طالق في نكاح فتزوجها لا تطلق كالأول مع نكاحك بخلاف ما لو قال إن تزوجت اه (قوله) فلو عايناه رأي القاضي الخ) المراد به غير ما اجتهد بدليل المقابلة فيتمسك العالم والجاهل كما يأتي له في القضاء (قوله) أما ما أفتى به فهو على الاختلاف الخ) هكذا نقل هذه العبارة المحشى في القضاء ولم يظهر كون الأفتاء على الخلاف السابق في انقضاء بالنسبة لمن له رأى واجتهاد ولتراجع عبارة الوأجية والتعليل المذكور بقوله لأن قول المفتي الخ لا يوافق ما قبله ثم بعد ذلك راجعت الوأجية وظهر منها أن ما نقله عنها صاحب البحر فيه اختصار ومخل وذكر نصها فيما يأتي من انقضاء عند قوله ونفذا قضاء بشهادة تزوير طاهر أو باضدان موضوع ما فيها إذا كان المقضى به جاهلاً لكن استفتي فأفتى به مفت هو علم من القاضي فهذه المسئلة على

الاختلاف لان الفتوى في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فصار عين تلك المسئلة وثمة على الاختلاف
فكذا هذا (**قوله** فلو ثبتت هذه الرواية عن محمد الخ) مجرد ثبوت هذه الرواية عن محمد لا يكفي لبناء
الحكم عليها لما ذكره من أنه ليس للفتى الاقضاء بالرواية الضعيفة (**قوله** ويمكن أن يكون مراده ما قدمه
في فصل المشيئة الخ) لا يصح أن يكون هذا مراده فانه ليس فيه اضافة للآل بل هو مسئلة أخرى وكتب
السندی كما مر في قوله أو الاضافة اليه اه أي فانه يؤخذ من صحة الاضافة عدم البطالان بتحيز
الثلاث تأمل (**قوله** لانه مقيد بما اذا كانت الثلاث باقية الخ) قد يقال أنه وان زال بتحيز ما دون
الثلاث بعض طلاقات هذا الملك الآن الزوج لما هدم هذا البعض صار كأنه لم يوجد ف يعود هذا للآل
تعود بطلاقات النكاح الاول فلا حاجة حينئذ لدعوى التقيد المذكور في القتح (**قوله** لان الزوج
الثاني هدم الواحدة الباقية الخ) لعل حقه الثنتين المنجزتين (**قوله** مشتق اشتقاقا كبيرا الخ) الاشتقاق
ان اعتبر فيه الموافقة في الحروف الاصول مع الترتيب كضرب وضارب سمي اشتقاقا أصغرا وبدون
الترتيب فحوجب وجذب فصغير أو المناسبة في الحروف والمعنى نحو ثلب وثلم فأكبر وتعتبر في الاصغر
موافقته في المعنى وفي الأخيرين مناسبتة والمناسبة أعم ولا بد في الاشتقاق من تغيير ما بحركة أو حرف بزيادة
أو نقصان كذا ذكره ط في أول الكتاب يقال ثلم الاناء كسر حرفه وثلبه اذا لاهه وعابه وطرده وقبله
وثلمه وجذبه اذا مده والجبذ الجذب اه وفي المراح والاشتقاق ثلاثة أنواع صغير وهو أن يكون بينهما
تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب وكبير وهو أن يكون بينهما تناسب في اللفظ دون
الترتيب نحو جبذ وجذب وأكبر وهو أن يكون التناسب بينهما في المخرج نحو نفع من النفع ببدال العين
من الهاء اه فتأمل (**قوله** فاضافة اللفاظ الى الشرط اضافة المسمى الى الاسم الخ) أي اللفاظ
التي سميت شرطا لكن ما يعلم من كلماتهم هو اطلاق الشرط على الفعل الذي يتعلق به الجزاء لا على أداة
التعليق ولذا قال في الدرر والشرط ما يتعلق به الجزاء والأجزية تتعلق بالافعال اه (**قوله** فان جاء صاحبها
والاستمتع بها) فاستمتع جواب الشرط المدغم بلا النافية وتوؤل الآية بأن الوصية نائب فاعل كتب (**قوله**
فقد أقام ما في النهر الخ) لأنه فات على الشارح أن ينسب على منع دعوى أنهم لم تسمع الامنصوبة فان
المستفاد من قول النهر بان هذا بعد تسليمه الخ أنه يمنع دعوى أنهم لم تسمع الامنصوبة وانما يقول به على
طريق المجازاة للخصم (**قوله** فيه أن اليمين هنا هي التعليق) بحمل اليمين على الاقسام وحمل التعليق
على جلتى الشرط والجزاء تصح هذه العبارة تأمل (**قوله** ولفظ أي انما يعي بموم الصفة الخ) عموم
الصفة باسناد الفعل الى عام وخصوصها باسنادها الى خاص والذي في البحر أنه استشكل الفرق في التبيين
وقبح القدير ولم يجيبا عنه وأنه ظهر له أنه لا اشكال من حيث الحكم وأنه منقول في الخلاصة والولولجية ثم
ذكر الفرق المذكور في المحشى (**قوله** أما لو كان الزوج الآخر قبل الثلاث فانه يقع ما بقى) كذا ذكره طعن
الحلبي ومقتضى ما قدمه عن الفتح من أن قولهم المعلق طلاقات هذا الملك مقيد بما اذا كانت الثلاث باقية
فاذا زال بعضها صار المعلق ثلاثا مطلقا اه أنه بعد دعوى ما يقع الثلاث لا ما بقى وكذا مقتضى ما ذكرناه
هناك فتدبر نعم ما ذكره الحلبي يوافق ما ذاله محمد من أن الزوج الثاني انما يهدم الثلاث (**قوله** فعلى
رواية الجامع وهو الاصح يحتاج الى الحكم الخ) ما ذكره ووافق لما في البحر والبرازة الآن الظاهر عدم
الاحتياج الى الحكم نايبا بالقسح على رواية الجامع ويحتاج اليه على رواية المبسوط عكس ما في البرازة
(**قوله** واعترضه في النهر بان عتق مسدريه الخ) قد يدفع بأنه بالارتداد والمحاق وجد كل من خروج المعلق

عن الاهلية وزوال الملك وبطلان التعليق الاول وعق المدبرين وأمهات الاولاد لثاني ولا مانع من ذلك
(قوله) لان المقصود هناك الانحلال بمرحلة (الخ) الاحسن في الجواب ما ذكره ط وما ذكره ح لا يدفع التكرار له
حيث قال أولا بالانحلالها بوجود الشرط مرة يعلم منه انحلالها بعد وجوده **(قوله)** وهذا أولى من التعليق (الخ)
لما كان المقصود هنا وقوع الطلاق وكان الاصل عدمه صح التعليق بأنه متمسك بالاصل وهو عدم الطلاق
لا عدم الشرط كما قاله المحسني **(قوله)** بكسر الهمزة (الخ) ما سلكه المحسني في اعراب هذه الجملة خلاف
الظاهر **(قوله)** لكن قيل ان علة عدم العتق اشتراط الدعوى في شهادة عتق العبد (الخ) يبعد أن العلة
ما ذكره تعليلا لعدم القبول بأنها شهادة في معنى اه فالظاهر أن المسئلة خلافية **(قوله)** وهذا مشكل
(الخ) يدفع هذا الاشكال بأن التعليق في كلام الزيلعي مستعمل في بيان طلاق السنة فلم يعمد للتعليق
تظير ما قدمه فيما لو علقه بجعي رأس الشهر وهي من ذوات الاشهر الى آخر ما قدمه وبذلك أيضا تعليلا
الزيلعي وهذا لا يخالف ما نقله عن الكافي فإنه في التعليق المحض **(قوله)** لانها الشدة بغضها اياه قد تحب
التخلص منه بالعذاب (الخ) يقال أيضا انها الشدة بغضها له قد تحب التخلص منه بالضرب وتسربه فلم
يتيقن بكذبها أنها سرت به فالمرق بين المسئلتين مشكل كما قال قاضيخان **(قوله)** به يدفع اشكال
شمس الأئمة واشكال قاضيخان (الخ) الاظهر في دفع الاشكال أن يقال هذه المسئلة فيها طريقتان الاولى
أن المدار على الاخبار وجودا وعدمها لا نظر للتيقن بالكذب وعدمه والثانية أن المدار عليه أيضا
الاذا تيقن بالكذب فلا يعمل بالاخبار حينئذ والظاهر اعتماد الاولى لموافقتها الكافي الحاكم الجامع
لكتب طاهر الرواية **(قوله)** في وقت عدتها المعروفة لزوجها وضررتها (الخ) لعله في عاداتها والظاهر أن المدار
على معرفة الزوج خاصة ولا يشترط معرفة الزوجة الصرة **(قوله)** وتظهر أيضا فيما لو كان المعلق بالحيض عتقا
(الخ) بيانه أن الاستناد انما هو في الحكم القائم في الثلاثي **(قوله)** وفي أنها لا تختص بهذه الحيضة (الخ)
عدم الاحتساب من العدة لا يظهر كونه عمدة للبين بل الحكم كذلك لو قيل بالاستناد تأمل **(قوله)** وأجاب
في التهر بأن الظاهر أنه محمول (الخ) الاظهر في الجواب أن يقال ان معنى قوله في الثلاث ما اذا كان المعلق
ثلاثا والمسئلة بحالها **(قول الشارح)** وتصدق في حقها أي في الاستمرار لكن قوله دون ضررتها
محله اذا لم يصدقها في نزول الدم كما يستفاد من السندي ثم ان ما ذكره هـ من قوله وتصدق الخ لا يغني
عنه قوله الماروما لا يعلم الا منها الخ اذ موضوع السابق اختلافهما في الحيض بدون أن يوجد منه ما يدل
على تصديقها وهما انما اختلفا في الاستمرار **(قوله)** وذلك بأن تجربوهن متلبسة بالحيض أو بعد الطهر
منه (الخ) قبول قولها وهي متلبسة بالحيض ينافي ما ذكره عن انفتح من عدم قبوله قبل الطهر وهو الحيض
والظاهر أن ما قاله في البيان ليس مراد الجوهرة بل مرادها الاحتراز عن قبول قولها بعد الطهر وعبارتها
وان قال ان حضت حيضة فانت طالق فقالت حضت يقبل قولها ما لم ترجضة أخرى لان شرط الطلاق
وجود الطهر فيقبل قولها ما بقي الطهر حتى لو قالت حضت وطهرت ثم إن أنا حائض أو طهرت منها أي
الثانية لا يقبل اه والظاهر عدم مخالفتها لما في الفتح كما هو ظاهر بالتأمل **(قوله)** وان سلم أي
عدم الإيهام **(قوله)** اذ لو كانت لأقل من ذلك احتمال حدوثه (الخ) وكذا التمام السنتين اذ يحتمل أنه
حدث قبل التعليق بلحظة لطيفة **(قوله)** أو بان كره إذا الشرط بغير عطف كأن كانت ان لم تست فانت
طالق لا تطلق ما لم تنبس (الخ) قال في البحر أصله قوله تعالى ولا ينفعكم نعمي ان أردت أن تنصح لكم الله
يريد أن يغويكم فالعنى ان كان الله يريد أن يغويكم فلا ينفعكم نعمي ان أردت أن أنصح لكم ووجه المسئلة

انه لا يمكن أن يجعل الشرطان واحد التزول الجزاء لعدم العطف ولا الشرط الثاني مع ما بعده هو الجزاء لعدم
 الفاء الرابطة ونية التقديم والتأخير أخف من اضممار الحرف لانه لا يوجب المنطوق من غير زيادة شيء آخر
 فكان قوله ان كالت مقدم من تأخير لانه في حيز الجواب المتأخر والتقدير ان ابست فان كالت فأنت
 طالق الخ اه وقد ألف العلامة ابن هشام رسالة في هذه المسئلة سماها اعتراض الشرط على الشرط ونقلها
 عنه السيوطي في كتابه الاشباه والنظائر الحوية وتكلم على ذلك العلامة الاسنوي في كتابه الكوكب الدرر
 وقد جمع ذلك كله الشيخ حسن الجبرتي في رسالة سماها مأخذ الضبط في اعتراض الشرط على الشرط
 (قوله) وهذا اذا لم يكن الشرط الثاني متربأ الخ قال المقدسي هذا التقييد نقله الحصري عن الفراء
 وهكذا روى عن أبي يوسف والاصح ما ذكره محمد لما ذكرنا في تحرير انتهى كلام ابن الهمام اه لكن لم أره
 في الفتح ولعله ذكره في غيره (قوله) احتراز عن الشرط الاول فاه على التفصيل الخ فيه أن المراد بالثاني
 ما وجدنا في ما وجدنا اولاً وما تقدم من اشتراط وجود الاول في الملك في بعض المسائل ليس فيه
 تعليق الطلاق بشئين بل أحد الشرطين شرط للأول والثاني شرط للثاني فلم يوجد تعليق جزاء
 بشرطين بل هما تعليقان مختلفان فلم يدخل ذلك في كلام المصنف والشارح كما يفيد هذا عبارة البحر
 السابقة (قوله) لان التزوج عليها أن يدخل عليها من ينازعها في الفرائض الخ قال الرجعي بشئ كل على
 هذا التعليق أن عدم لزوم القسم لا يمنع ذلك حتى لو تزوج عليها في السفر طلقت الجديدة ولا قسم فيه
 والاولى أن يقال معنى نكاحه عليها أن يدخل عليها امرأه بعد النكاح مع بقاء نكاح الاول والمباعدة قد
 انقطع نكاحها بالكلية أذكر أنها لا تطلق بكل امرأة اه (قوله) لافي الامراء الخ قال البيهقي بطلان
 الاستثناء في الاوامر قول محمد في غير رواية الاصول وفي الظاهر بصرح ونقل ذلك عن الاسيحي اه (قوله)
 وانظر لم يجعلنا كيد الخ يقال ما هنا محمول على ما اذا لم يقصد التاكيد وما سبق فيما اذا قصد حتى لو
 قصده هنا ولم يقصده في السابق بنعكس الحكم (قوله) وصوابه ان غنى الرجعي يقع الخ وجهه ظاهر
 لانه لو اقتصر على الرجعي كان فاصلاً لغواف كذا الوعفاء هنا فان قوله أنت طالق يقع به الرجعي فكأن
 ذكر الرجعي لا فائدة فيه فكان فاعلاً لغواف كذا قوله رجعي أو بانئسم نية الرجعي ولو اقتصر على البائن
 كان مفيداً فصح الاستثناء لعدم الفاصل فكذا الوفاء في رجعي أو بانئسم اه رجعي (قوله) أشار به الى
 قسم رابع وهو ما اذا كتبهما معاً الخ يعني أن قوله أو أزال الاستثناء الخ صادق بما اذا تلفظ بالطلاق
 وكتب الاستثناء أو كتبهما ثم أزال الاستثناء وعلى هذا يكون أشار به الى قسمين الا أنه لما كان المتبادر
 منه الاول يكون افادته الى بطريقي الإشارة (قوله) نعم صرحوا في الايمان بأنه لو حلف الخ أي فقد
 نفوا المؤاخاة بطن الصدق فرجاء في الانعقاد بطن صدق خبر المستثنى لكن بين المستثنين بون بعيد
 تأمل (قوله) لكن في انتارخانية عن الملتقط اذا سمعت المرأة الطلاق ولم تسمع الاستثناء الخ بتقييد
 الكلام الاول بما اذا سمعت المرأة أو غيرها حتى يتصور منارعتها أو منازعة غيرها والثاني بما اذا لم يسمعه
 أحد لا يرد ما في انتارخانية فان موضوعه ما اذا سمعته فاما يلزمها منارعتها ولا يحل لها تمكينه وان كان
 القول قوله وهي نظير من سمعت من تزوج طلاقها وأنكره فيجبر في مسئلتها ما قبلها (قوله) قلت
 السداد وان كان في الفريقين لكن أكثر الخ أقروا قاله الرملي القتال والرجعي فحيث اختلف الرجعي
 يلزم العمل بظاهر الرواية حتى على فرض ظهور وجهه مقابلها قول المصنف قال أنت طالق ثلاثاً لا تأثر
 ان شاء الله الخ هكذا في الفتح والبحر والذي في انحائية من التعليق ونقله في نو والعين في أحكام

الاستثناء أن الصحيح عدم الوقوع ونصه قال لعبد أنت حر وإن شاء الله أو قال لا مرأته أنت طالق ثلاثا
وثلاثا إن شاء الله قال مشايخنا ومشايخ بلخ المكرر تأكيديا فأداه اللفظ الأول فلا يتغير به حكم الأول
وقال مشايخ سمرقند لا تتعقد هذه اليمين لأن اللفظ الثاني لا يقيد إلا ما أفاده الأول فيلغو ويصير فاصلا
بين اللفظ الأول وبين الاستثناء فينبغي أن لا يصح اليمين والاستثناء في قول الامام ويقع الطلاق والعناق
والصحيح قول مشايخنا لأن الصحيح الكلام واجب ما أمكن وأمكن تصحيحه بجعل الثاني تأكيديا الأول
ولو كان لغوا فليس كل لغو يكون فاصلا ألا يرى أنه لو قال لا مرأته أنت طالق يا فلانة إن دخلت الدار صح
اليمين ولا يصير النداء فاصلا انتهى (قوله) وأما أبو حنيفة فقيل مع أبي يوسف (الخ) فيه تأمل وإن
أباحنيفة لا يقول الابان الاستثناء للإبطال واختلف التخرج على قوله أيضا فقيل لا يشترط ذكر الرابط
وقيل يشترطه ولا يلزم من موافقته لابي يوسف في مسألة التتارخانية أن يقول كقوله أنه للتعليق اذ لم
يوجد عنه إلا أنه يقول أنه للإبطال (قوله) هذا الضمير لمرجع له في كلامه (الخ) بل له مرجع
وهو الخلاف على الاحتمال الأول أو ما يفهم من الكلام على الاحتمال الثاني مع أن أبا يوسف وإن قال
بالتعليق يقول إن فيه إبطالا أيضا بدليل ما ذكره المشرح من التعليل له بقوله لا اتصال (قوله) كن
شاء الله فانت طالق) وكذلك أخر الجزاء بدون فاء (قوله) أو يكتسبها أو يعوها (الخ) المناسب زيادة
قوله ويثبتها قبل قوله ويعوها كما أن المناسب أيضا ذكر وثبت ما كتبه بعد قوله أو بالعكس ثم
المعابلة (قوله) تبلغ ألفين ومائتين وأربعين) أوصلها الرحتى إلى مائة ألف وثمانية آلاف وثمانين
ألفا وأربعمائة ونقل عبارته السندی (قوله) وبإبطال البعض كأنك طالق ثنتين وثلثين (الاثلاثا (الخ)
عبارة البحرزاد في الخانية خامسا فقال والخامس ما يؤدي إلى تصحيح بعض الاستثناء وإبطال البعض
اه وقال في حاشيته كان عليه أن يقول بعض المستثنى منه وليس ما نقله عبارته بل عبارتها هكذا
والخامس إبطال البعض كما لو قال الخ اه وبهذا تبين أن عمله بطلان الاستثناء ما يلزم على صحته من
إبطال إحدى الثنتين بالكلية ويظهر أنه لا حاجة لزيادة ما في الخانية فان البطلان الزيادة على المستثنى
منه أو أن إخراج الثنتين من الثلاث لغو كما قال المحشي (قوله) وإذا تعقب جلا فهو قيد لا خيرة منها
قال في البحر عن المحيط قال أنت طالق ثنتين وثلثين الاثنتين أن نوى الاستثناء من إحدى الثنتين لم يصح
لأنه استثناء الكل من الكل وإن نوى واحدة من الأولى وواحدة من الأخرى يصح وإن لم يكن له نية يصح
الاستثناء ويقع ثنتان خلافا لفرلانه أمكن تصحيح الاستثناء بأن يصرف إلى كلا العددين فيصير مستثنا
من كل جملة واحدة فيصرف إليهما تصحيحا لكلامه اه فانظره مع ما أفاده كلام الفتح (قوله) ونحو أن
طوالق الأزنب وعمرة وعندا ونيس له رابعة (الخ) الظاهر أن هذا الاستثناء من الاستثناء بالسواى سواء
كان له رابعة أو لا حيث كان الخطاب للمستثنيات (قوله) أو الجنس أعنى الثلاث (الخ) الذي تقدم أن أنت
طالق لا يمتثل الجنس فلذا لا تصح نية الثلاث منه فكيف يصح الاستثناء منه (قوله) ثم ذكر اشكالا
وجوابه وذكر عبارته بتمامها في البحر (الخ) حيث قال لقائل أن يقول لو جعل الثاني تكرار الزم ثبوت
الحرية حاله على قول الامام وبصير الثاني فاصلا كما في أنت حر وإن شاء الله ويجب أن يجعل الثاني
تكرار معنى لا لفظا لأن الثاني عطف على الأول ولا يعطى الشيء على نفسه والمعبر في السبب لفظ فإذا
انتهى التكرار لفظا كان الثاني حشو أو صلا وفيما نحن فيه الثاني غير معطوف على الأول فقام كن جملة
الثاني تكرار أو كانا واحدا معنى فلا يفصل ونظيره حر وإن شاء الله تعالى (قوله) ومع ذلك فقد نزل ما إذا

وسطه الخ) لا يظهر أنه ترك ما اذا وسطه على ما في بعض النسخ قاله صادق بالتوسط (قوله فهذا على
 تزوج واحد الخ) والظاهر أنها تطلق أيضا بكل واحد من الزوجين كالتي بعدها (قوله الشارح
 ان غبت عنك أربعة أشهر فامرك ببذل ثم طلقها الخ) ذكر الرجعي أن غيبته عنها بعد الفرقه لا تنحل
 بها البين لان المراد أن يغيب عنها مع قيام الزوجية نظير ما لو حلقه وال ليعلمه بكل داغر يدخل البلد فانه
 يتقيد بحال قيام ولايته وهنا المراد أن لا يوحشها بالفرقة وانما تكون اباحا مع قيام الزوجية فراجع
 وتأمل اه نقله السندی (قوله على أن يجامعها حتى تنزل لان شعبها يراديه الخ) أي فلا يكفي ازالها
 بعقد ماته ونقل القتال أنه ان سبق ماء الرجل ماءه الا يقع وعلى ضده يقع (قوله ثم رجع لاحت الخ)
 حقه حذف لالتافية كما هو عبارة ط (قوله وذكر في الخاتمة تخريج عدم الحنث الخ) الظاهر أن ما في
 الخاتمة مبني على أن الذهاب كالإتيان يتوقف تحققه على الوصول حتى يتأقن اثبات الخلاف (قوله
 الشارح حلف ان لم أكن اليوم في العالم أوفى هذه الدنيا فكذا يحبس الخ) الظاهر أنه يحث في يمينه في
 عرفنا الآن لتحقيق شرطه والایمان مبنية على العرف (قوله لا يحث بلا خلاف الخ) لا يظهر فرق
 بين السكني وغيره في هذا التفصيل (قوله وأما مسألة القنية فالظاهر أنها مبنية على خلاف المختار
 الخ) لا يظهر فانه اذا قيل بعدم الحنث فيما اذا كان المنع غير حسي يلزم أن يقال به أيضا في الحسي بالاولى
 كما لا يخفى والظاهر أنه انما قيل بالحنث في المرض لعدم توسط العبد في هذا الشرط العددي فقد تحقق
 بدون وجود ما يقطع نسبة عدم الفعل عنه وبحبس السلطان توسط العبد في تحقيق هذا الشرط فقطع
 نسبة عدم الفعل عن الخالف فكانه لم يوجد وعلى هذا يكون القيد مثل الحبس لمرض تأمل (قوله
 ويكون ما في القنية والبرازية مبنيا على اجرائه في العددي أيضا) فيه أن ما في القنية فيه شرط الحنث
 عددي وقد فرق بين المنع الحسي وهو المرض وغيره وهو الحبس وما في البرازية شرط الحنث فيه عددي أيضا
 وذكر الاختلاف في الحنث ولم يتعرض لما اذا كان شرطه وجوديا وأنه هل يجري فيه التفصيل بين
 الحسي وغيره أولا

(باب طلاق المريض)

(قوله لا يكون فارا) حقه حذف لا (قوله قلب فائدته أنه قد يطول سنة فأكثر الخ) هذا الجواب غير تام
 فانه بطول المرض سنة مثلا مع اتصال الموت لا يخرج به عن كونه مرض موت بل الأحسن في الجواب أنه
 ليس المدارع على مجرد الاتصال فان من به صداع مثلا لو مات به لا يقال أنه يكون به فارا وان اتصل به الموت
 فلا بد من بيان المرض الذي يكون به فارا مع اتصاله بالموت وما يأتي من أن ما طال سنة فأكثر لا يسمى
 مرض موت خاص بالمقعد ونحوه بشرط أن لا يقعه في الفراش فغير ما ذكر يسمى مرض الموت وان
 طال (قوله أما المرأة فان لم يكن لها صعود الى السطح الخ) وفق الرجعي بين القولين في هذه المسئلة فقال
 ان كانت تستغنى عن الصعود الى السطح لا نادرا كالاشام والروء فهي صحيحة وان عجزت عن الصعود
 اليه وان كانت لا تستغنى عنه ولا سيما في الصيف كالحرمين فهي مريضة وهذا وجه وجيه لان من
 كثير زده الى السطح حتى ما رعا دقله لا يعجز عنه أدنى مرض وربما عجز عنه مع الصحة فلا تكون
 مريضة اه (قوله احتراز عما اذا طاول ثم تغير حاله الخ) جعله السندی احترازا عما لو طاول وأقصده
 فهو مريض كذلك اه وهو الظاهر أما اذا طاول ثم تغير حاله فهو راجع في المعنى لما نقله عن القنية

(قوله لان ارث من اباها في مرضه الخ) ولانه في الفصولين بعد ما ذكر الخلاف نقل عن صاحب المحيط القائل بالارث وانه لارواية لهذا في الكتب انه قال بعد ذلك لارث وانه وجد مسئلة في الفرائض تدل على عدم الارث (قوله) ولو قال على سؤالها الطلاق كما قال غيره لكان أولى بل الظاهر ان ما أتى به الشارح أولى لعمومه لما اذا قالت أنا راضية بما تتدلى فإنه لا ميراث لها مع أنه لم يوجد سؤال (قوله) فادعت العتق في حياته الخ) أي قبل الطلاق وهو مريض أو قبل مرضه حتى تتحقق أهليتها للميراث وقت الطلاق اذ الشرط أهليتها للميراث وقت الطلاق أيضا (قوله) ومقادير التعليل أن الاجنبى لو خلعها من زوجها على مهرها الخ) لكن مقتضى قولهم الاجازة اللاحقة كالو كالة السابقة أن لا ميراث لها وهذا كله على أن الطلاق واقع بدون اجازة وعلى أنه غير واقع الا بالاجازة منها فلا ميراث لها و يأتي في الخلع الخلاف في الوقوع (قوله) فيه خلاف محمد الخ) وجه قول محمد أنه لم يوجد من الزوج صنع بعد تعلق حقها بعالمه وانما المرأة أبطلت حقها باتيانها بذلك الفعل ووجه قولهما أنها مضطرة في تحصيل الشرط من قبل الزوج فينتقل فعلها اليه كما ينتقل الى المكره اه من الزيلعي (قوله) والا فلا تصح للتمه بجر) عبارة البحر فلا يصح بالياء أي الاقرار (قوله) وليس تكذيبها له في الطلاق السابق رضا الخ) ليس في ذكر هذه كبر فائدة (قوله) هذا انما يظهر لو ادعت أن الابانة كانت في الصحة الخ) ما قاله ظاهر الا أنه يقتضى فيما اذا صدقت في حياته أنها ادعت الابانة في صحته وكيف يكون لها ميراث مع أن دعواها تتضمن أنها لا ميراث لها فلورثة أن يؤاخذوا برغمها ويحجب بان تصديقها له في حياته على جحوده ارتفع تناقضها قبل انتقال التركة للورثة بخلاف ما لو صدقت بعد موته لانتقالها لهم وذكر وافي الرضاع أنها اذا قالت هذا ابني رضاعا وأصررت عليه أنه أن يتزوجها لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه يقتضى قال في الخلاصة وفيه دليل على أنها لو ادعت الطلقات الثلاث وأنكر الزوج حل أن تزوج نفسها منه وعلمه في التهر بان الطلاق في حقها مما يخفى لاستقلال الزوج به فصهر رجوعها (قوله) يكون فارا بذلك القول لابننس البيان) فيه تأمل وذلك أنه بنفس القول لا يكون فارا لعدم وقوع الطلاق المعلق بالبيان فلا يكون فارا الا به (قوله) مؤيد للقول بان البيان في الطلاق المبهم يقاع الخ) الا صوب أن يقول مؤيد للقول بان الطلاق المبهم الخ (قوله) أما لو علق على فعله صار فارا بالفعل الخ) فيه ما سبق (قوله) حتى لو قال أنت حر غدا لم يجلأ بيعة اليوم الخ) رأيت في هامش البحر معزى بالفقدي في أول تعليق عدم جواز البيع في قوله أنت حر غدا امتحانف لكلامهم ومنه ما نقله المصنف في باب العتق عن السدائع من أن الحكم في التعليق والاضافة واحد فالحكم لا يوجد فيها الا بعد وجود الشرط والوقت والمحل قبل ذلك على حكم ملك المالك في جميع الاحكام الا في التدبير والاستيلاء فانظره وقد يقال ان الفرع المار لا ينافى ما هنا لانه في تعليق الثلاث بدون سبق تعليق الحرية ولا اضافتها بخلاف ما هنا فال موضوع مختلف تأمل (قوله) كذا في الولوجية) وهكذا رأيته فيها لكن العرف الآن لا يراد بالمرض الكامل بل مطلق مرض فقطلعه اذا علق به (قوله) بان ملكه الطلاق الخ) أو غاب ولا يقدر على الوصوب اليه ولا يصح الخبر بعزله (قوله) فلا منافاه الخ) أي بحمل المسئلة الاولى على وجود الرضا أي عدم الاضرار حقيقة وحمل الاضرار في الثانية على الحكمي فلا تنافي حينئذ بين اثبات الرضا في الاولى والاضرار في الثانية وأنت خير أن هذا انما يدفع التنافي ولا يفيد الفرق بين المسئلتين مع أن الاضرار الحكمي موجود فهما فلو اقتصر على ما بعده لكان أولى لكن على هذا لا يصح تعليل المسئلة الاولى بقولهم رضاها واذ قوله في الفتح رضاها بالمبطل وان كانت مضطرة (قوله) وان كانت في الصحة لم ترث) حقه لم يرث

(قوله) ومقتضى هذا أنه لو كان وقت التزوج مريضاً أن يصير فاراً فارتبه) فيه أنها إذا كانت عالمة بحلفه وتزوجته بعد ذلك تكون مشاركة له في الشرط وراضية باسقاط حقه فلا يكون فاراً تاملاً وإيضاحه بمجرّد تزوجها بانت منه لا إلى عدة وانما وجبت بعد ذلك للوطء بشبهة

(باب الرجعة)

(قوله كالترّوج الخ) لا يناسب ذكره لانه من القول (قول الشارح لانه لا يخلو عن مس بشهوة) على هذا التعليل يكون المرجح لها نفس المس وهو خاص باليد لا الوطء حتى لو استلقى على ظهره فجامعها بدونه لا يكون مراجعاً وعلى هذا الخلاف في الحقيقة فان من أثبتها انما أثبتها بالمس لا بالوطء ومن نفاهها يقول تثبت بالمس اذا وجد معه (قوله) لكن لا يخفى أن المساهلة في العبارة زيادة الايضاح لا بأس بها الخ) على أنه ربما يتوهم من لفظ الملك الملك ولو من وجه فزاد قوله ان لم يطلق بأئنا دفع هذا الوهم (قوله) وان أجيب بان المعصية لتقصيرها بترك السؤال الخ) وأجاب ابن الكمال بان كون الفعل معصية وحرماً ما غير مشروط بالعلم نعم استحقاق العذاب مشروط به وهو أمر آخر اهـ (قوله) لما فيه من إيجاب السؤال الخ) أى في هذا الجواب (قوله) أى الاشهاد على القول الخ) قال السندی نقلاً عن الحموى وقيدنا الاشهاد بكونه على القول لان الاشهاد على الوطء لا يتحقق ولا تقبل الشهادة على التقييل واللمس والنظر انه بشهوة لانه لا علم الشاهد بها اهـ لكن محل عدم علم الشاهد بالشهوة اذا لم وجد ما يدل عليها على ما يأتي (قوله) وكذا لو راجعها بالفعل ولم يشهدنا بالخ) الظاهر انه يكون بدعيان أو أشهد بعد الفعل (قوله) لان الزام البين لقاعدة التكرار الخ) عبارة الفتح أن الزام الخ بدون لام (قوله) وهي أمانة فيها مصدقة بالاخبار الخ) وكذا فيما ينبنى عليها (قوله) ولو تزوجت بعد الانقطاع للادخل الخ) أى ولو راجعها في هذه الصورة يتبين عدم صحة الرجعة (قوله) وبعض العضد والساعد) عطف تفسير اذ هما شئ واحد اذا ساعد من المرفق الى الكف وكذا العضد (قوله) ورده أيضاً يعقوب باشا في حواشيه عليه من وجهين الخ) هكذا في النهر مع أن الوجه الثاني لا يدخله في الرد على صدر الشريعة بل هو مناقشة في قولهم فجاءت بولد أقل من ستة أشهر بأنه لا حاجة اليه كما سيجيء في المسئلة الثانية ولتنظر عبارة يعقوب باشا ثم رأيت عبارة يعقوب باشا ونصها قوله أقول فله الرجعة ناهل فيه من وجهين الاول انه سيجيى وبعد هذا أن نسب الولد ثبت في أقل من سنتين جلا لقوله على الحل فيه كذبه الشرع في قوله تحميحاً لقوله فيعلم منه أن الحمل يعرف بالولادة لا كثر من ستة أشهر أيضاً وهذا قال في الهداية لان الحمل متى ظهر في مدة يتصور أن يكون منه اللهم الا أن تحمل هذه المسئلة على اقرارها بمضى العدة لكنه بعيد لا يخفى وأما الفرق بان المسئلة آتية في صورة الخلو وهذا القيد غير مذكور في هذه المسئلة فليس بمضيد كما لا يخفى فتدبر الثاني ان وجود الحمل يعرف بدون الولادة بقول النساء ويحكم به كما صرحوا به في دعوى العيب بسبب الحمل وصرح أيضاً في الهداية وسائر الكتب في باب ثبوت النسب بأنه اذا كان الحمل ظاهراً أو صدر الاعتراف من قبل الزوج ثبت النسب قبل الولادة فيحكم ههنا أيضاً جلا لقوله على الحل ولا يكون في قوله فله الرجعة تساهلاً كما لا يخفى وقول صاحب الكافي وظهر ذلك بان ولدت بعده لأقل من ستة أشهر يؤيد ما ذكره الشارح مما ذكرناه وأورد عليه أيضاً كما لا يخفى اهـ (قوله) فقد ظهر أن الولادة تثبت بظهور الحمل عنده الخ) غاية ما أفادته عبارة الزيلعي أن الولادة تثبت بقول المرأة ولدت بسوط ظهور الحمل الخ) وليس في هذا دلالة على أنها تثبت بظهور الحمل بل هو

مقول قول الام ولدت كما قال المقدسي انه مقول قول القابلة فالاختلاف بين العبارتين فيما يتقوى بالحبل
الظاهر تأمل **(قوله بخلاف مسألة الرجعة)** فيه أنه فيها تعلق حق الغير بأذى ملكت بضعها بمقتضى
اقراره نعم دلالة الشرع أقوى من صريح العبد **(قوله جلالها لهما على الصلاح الخ)** لعله بضمير المؤنث
(قوله والوجه تحريم السفر مطلقا) راجعها بعد السفر أولا **(قوله الاستدراك مستدرك فان الوطء مثلها)**
الخ) فديقال يستفاد من كون الوطء مكرها مطلقا المستفاد ذلك من الاقتصار على نفي الحرمة أن الخلوة
كذلك لانها اخته في كثير من الاحكام فاستدرك دفع هذا التوهم تأمل **(قول الشارح وقدره شيخ)**
الاسلام بعشرتين الخ) قال في العبادية معزيا الى فتاوى النسفي لوصاح المراهق قائلا أنا بالغ فالقول له
بشرط أن يكون ابن ثلاث عشرة سنة لان البلوغ أقل من ذلك نادر اه قال في التهر وينبغي أن يحمل هذا
على ما اذا تم له اثنتا عشرة سنة وطعن في الثالثة عشرة فلا ينافي قولهم أقل مدة البلوغ اثنتا عشرة سنة انتهى
نقله السندی **(قوله واعمل وجهه أن النكاح المشروط بالنص ينصرف الى الكامل الخ)** تقدم أن
الاستناد انما يظهر في الاحكام القائمة بالمتلاشية ويظهر أن منها الاحلال تأمل وعلى هذا لا يظهر حل
الوطء الصادر من العبد قبل الاجازة **(قوله وبحكم بصحة النكاح شافعي الخ)** لعله وبحكم بصحة تحليل هذا
الصبي الذي لم يبلغ عشرين شافعي **(قوله وفي قوله وبحكمه مالكي مخالفة لما قدمناه من اشتراط الزوال عند)**
مالك الخ) المالكي انما يحكم بطلاق الولي ولم يتعرض في حكمه لصحة التحليل بدون ازال فلا يخالفه تأمل
(قوله وكان عليه عطفه بالواو) بان يدخل فاء التفريع المذكورة في المتن على مسألة الصغيرة التي زادها
الشارح ثم يعطف بالواو عليها مسألة الفضاة والآن تقول هناك طريقة أخرى وهي أن يسبق مسألة
المصنف على حالها ثم يعطف عليها بالواو ومسألة الصغيرة **(قول الشارح ولو كانت صغيرة لا يوطأ مثلها)**
لم تحلل للاول الخ) يحتمل أن يكون تقريرا على الوطء في المحل لانه فرج المشتهة وعلى قوله بوقوع الوطء
لانه ينصرف الى الكامل وهو وطء المشتهة اذ هو الوطء الشرعي ووطء غيره هاليس بشرعي ولذا يحل له
بنتها كذا نقله السندی عن الرحمن **(قول الشارح ليه لم أن الوطء كان في قبلها)** فيه أن جعلها
لا ينيقن معه أن الوطء كان في القبل اذ يحتمل أنه في البر وأترل فيه لانه دخل بعض المتى في الفرج فحلت
منه بدون ادخال ذكراه في فرجها نعم يظهر هذا على أن الوطء الحكمي كاف في المحبوب **(قوله وأجاب)**
الرحمن والسأحاني بحمل ما في الفنية على ما اذا أزال البكارة بقريضة الايلاج الخ) في السندی انما
يكون أي الايلاج في محلها اذا أزالها ومع بقاءها لا يكون في محلها اذ يستحيل حلول ما ليس في محل واحد
وهو لم يقل والايلاج مع البكارة بل في محلها أي بعباراتها ثم قال وعلى تقدير أن نسخة القضية الى محل
البكارة يمكن أن تجعل الى بمعنى في اربعة داخلية في المعاد فعلا لا شكال **(قوله لكن اذا قلنا ان ايلاج)**
الشيخ القاني لا يحلها ما ينتعش الخ) لا ورود هذا الاستدراك للفرق الظاهر بين حالة الشيخ القاني
وبين حالة النوم لوجود المدة حكمي في حالة النوم تأمل **(قوله ولكن الفرق خفي الخ)** لعل وجهه أنه
بقوله يكون راضيا يجعل المرأة أمرها بيدها ومجيزا له مع انه لا يملكه حين ذاك بل وقع باضلا فلا يصح
قبوله والرضاءه وحيث لم يصادف الامر باليد صيرورتها منكوحة بل صادف الرضاءه وقبوله كونها
منكوحة وهذا غير كاف واذا قيل ان الزوج هو الموجب ولو تأخر كما قال بكون قوله قبلت بعد قولها متضمنا
لا ابتداء ايجاب الامر بيدها وقد صادف كونها منكوحة قبضه صحيح لكن قد يراد خلفا من الجواب متضمن
ما في السؤال فيكون قبوله متضمنا لجعله الامر في يدها حين صارت منكوحة الا انه يراد ان اطلاق المقارن

ثبوت الملك لا يقع الآن يفرق بينه وبين الامر باليد فيصح جعله مقارنا دون الطلاق أو يقال ان الجواب
منضمين اعادة ما في السؤال على نسقه فكانه ذكر الجواب أو لا ثم ذكر الامر باليد فصادف كونها منكوبة
(قول الشارح وفيها قال الزوج الثاني كان النكاح فاسدا أو لم أدخل بها وكذبته فالقول لها الخ) لان
الزوج الثاني صار أجنبيا وهي أمينة على نفسها اه رضى (قوله) وبخالف قوله وعلى القلب الخ
لا مخالفة فانا قد اعتبرنا قولها في الدخول حلت وفي عدمه فلم تحل تأمل (قوله) يعوز فقهاها في القاموس
عوز الشئ كفزع لم يوجد والرجل افتقر كما عوز والا مرشد اه (قوله) لكن يلزم على هذا التخريج
وقوع الطلاق الخ) هذا الزوم متحقق على تخريج محمد أيضا ذيل فيه تنقضي العدتان بمائة وعشرين
يوما فلا بد أن وطء الثاني في طهر طلقها فيه تأمل (قوله) بخلاف قولها لم تنقض عدتي الخ) ففرق بين
قولها كنت معدة فلا تصدق وبين قولها لم تنقض عدتي فتصدق لاخبارها بما مر قائم لا يعلم الا منها فتصدق
فيه ويفسد النكاح ضمنا اه لكن على هذا يكون القول لها في قولها لم تنقض عدتي وهذا مناقض لما في
الشارح وبحث الفتح ليس فيه بل في قولها ما تزوجت أو ما دخل بي (قوله) والظاهر أنه تابع ما بحثه
في الفتح يمكن جعل كلام الشارح على ما اذا فسرت أو على ما اذا كانت عالمة بما حل عليه كلام الفتاوى
فلا يكون متابعا لما بحثه في الفتح

(باب الایلاء)

(قوله) لخوف غيل الخ في القاموس الغيل اللئ ترضعه المرأة ولدها وهي قوئ أو وهي حامل اه (قوله) وعدم
موافقة مزاجها) عبارة الفتح مزاجهما بضمير المتنى (قوله) وقد أفاضلته بما ذكره بعده الخ) تنظر
هذه العلة في كافي الخا كم فان مدة الحيض لا يقال فيها يمكن مضيا قبل الخ بل متعين مضيا قبل أربعة
أشهر فانه لا يزيد على عشرة تأمل (قوله) أو صدقة ان عني قدر ايشق اخراجه اه سندی (قوله)
وأشار في الفتح الى الجواب عن قول محمد بن المدار الخ) أى من أنه يكون موليا لانه مما يلزم بالنذر (قوله)
أى نكحها قبل أن تنزوج بغيره الخ) لا يناسب ذكر هذا التفسير هنا فان موضوع ما هنا أنه انتهى ملكه
بالتسليم والناسب كتابته عقب قوله فلو نكحها تانيا الخ وقوله وكذا بعده الخ ليكون جريا على قول محمد
تأمل (قوله) وكذا أو الى منها ثم طلقها الخ) هذه المسئلة لا يتأتى فيها خلاف زفر كما هو ظاهر تأمل ثم راجعت
الفتح فلم أرفيه ما عزا اليه من هذه المسئلة (قوله) لم يلزمه شئ بقرانها فيها الخ) فيه أنه يلزمه بقرانها
ككارة يمين بمقتضى حششه في اليمين الاولى (قوله) والایلاء قد يكون عن تراض كما مر وان كان عن
مغايظة الخ) لا يخفى ما في هذا الكلام من القلاقة وان كان المقصود ظاهرا وحقه حذف لكن
والا تبيان بانفاء بدها ووجه زوم أحد المكرهين أنه يلزمه الكفارة على تقدير القران والطلاق على
تقدير عدمه عند مضي المدة (قوله) وأما لو نكح البتة الخ) الظاهر أن حكم البتة والاجنبية سواء في عدم
صحة الایلاء وانه لو تزوجها ماضى أربعة أشهر لم يينا أو أاما يذ كره عن الخانية فوضوعه ما اذا آلى
من امرأته ثم أبانها ثم تزوجها كما هو معلوم من عبارة ط وغيره فالمناسب ارجاع ضمير نكحها للبتة
والاجنبية والافراد للعطف بأوتأمل (قوله) وفي الخانية أيضا ان تزوجها قبل انقضاء الخ) عبارتها
رجل آلى من امرأته ثم طلقها ثم تزوجها الخ تأمل (قوله) فصارت لما يمنع حقها الخ) فيه
انه لا حق لها في الجماع مع احوامها أو احوامها فلم يكن ظالمها يمنع حقها فيه والظاهر أنه بنفس الایلاء
صار مرتكبا لعصية لما فيه من اظهار البغضاء والايحاش لها وان لم يكن لها حق فيه (قوله) ووفق

في البدائع بحمل ما في الكافي (الخ) لا وجود لها في عبارة الفتح ولفظه موافق بحمل ما في الكافي (الخ) **(قوله)** ويحتمل أن يكون إشارة إلى توفيق آخر وعليه معنى المقدسي قال المقدسي قلت يمكن أن يوفق بآله أن كان محبوسا بحيث يمكنه وفاءه والخروج فهو محمل الكافي والافهم محمل البدائع **(قوله)** أي سواء كان بحق أو بظلم (الخ) لكن ينبغي أن يقيد صحة الف في بالاسان في حبسها بما اذا لم يمكنه الوصول إليها وجماعها فيه نظير ما قيل في حبسه كما هو ظاهر **(قوله)** بالرخصة الاولى على الثانية (الخ) عبارة الفصولين عن لا على على ما ذكره في الطهارة من أحكام المرضى ثم ذكر في طلاق المريض على فهي حينئذ تنبني عن تأمل **(قوله)** ثم مرض مرضا يبيح له التيمم بانفراده (الخ) أي ثم وجد الماء فاذ بقي عادما لا يبطل لعدم زوال ما أباحه واذا وجد قبل المرض لا شبهة في بطلانه كما قدمه في التيمم وتقدم أن الاصل فيه أن كل ما يمنع وجوده التيمم نقض وجوده التيمم وما لا فلا وأنه على هذا الاصل انما يكون اختلاف أسباب الرخصة مانعا من الاحتساب بالرخصة الاولى وتصير كأن لم تكن اذا وجد بعد السبب الثاني ما يمنع التيمم ابتداء بقطع النظر عنها **(قوله)** ولعل الجواب أن اختلاف أسباب الرخصة (الخ) أو يقال ان أبي يوسف يقول ان السبب هنا واحد وهو المرض المضاف للزوج ولو في وقتين فلم يختلف السبب وبذلك اطلاق قولهم واختلاف أسباب الرخصة (الخ) وما ذكره من أن الشرط تحقق العجز عند الحلف أيضا ويكون محل اختلاف ما اذا تخلت الصحة بين ينيوتها بالايلاء وبين عود حكم الايلاء فابو يوسف لا يعتبره لعدم حقه في الجماع حينئذ وهو ما يعتبره القدرته على الوطء حقيقة مع بقاء الايلاء لانه لا يبطل باليئونه لانه مؤبد وبظاهر أن قول أبي يوسف مبني على أن ابتداء المدة من وقت التزوج وقواهما على أن ابتداءه من وقت الطلاق **(قوله)** فاذا تزوجها ومضت المدة (الخ) الظاهر عدم اشتراط التزوج **(قوله)** والفتوى على قول المتأخرين بانصرافه (الخ) قال السندی والفتوى عند المتأخرين أنه تبين امر أنه بلانية ويشمل الطعام والشراب أيضا فتنبه **(قوله)** وهذا قول شمس الأئمة السرخسي (الخ) الخلاف بين الحنفية والسرخسي في تصديقه قضاء بنية الكذب فالحنفية يصدقه والسرخسي لا **(قوله)** فتنبه في الفتح وهذا هو الصواب (الخ) تأمل هذه العبارة مع عبارة الفتح والبحر والنهر فان اراد البحر على الفتح متجه كما هو واضح فانه قال بعد ما قاله السرخسي وهذا هو الصواب (الخ) فيقتضى أن عدم تصديقه في القضاء بنية الكذب بل يكون ايلاء هو الذي عليه العمل والفتوى مع أن العمل والفتوى على انصرافه الى الايلاء بغيرية لاني كونه يمينيا لكن اراده مدفوع بان قوله على ما عليه العمل والفتوى مذكور لاصل المذهب ثم استدرك عليه بان الفتوى على العرف الحادث وهو انصرافه الى الايلاء وليس قوله وهذا هو الصواب (الخ) احتراز عن ارادة الايلاء بل عما قاله الحنفية من تصديقه بنية الكذب وعبارة التي بعد ما ذكر أنه يصدر ان نوى الكذب وقيل لا يصدق في القضاء فانه شمس الأئمة السرخسي بل فيما بينه وبين الله تعالى لانه بمنع من ظاهرا فلا يصدق في نيته خلاف الظاهر وهذا هو الصواب (الخ) ثم رأيت في حاشية البحر جليل المذكور في عبارة الفتح على الطلاق انه أعم من كون موجبها الطلاق أو الكفارة والذي عليه العمل والفتوى نوع خاص من هذه اليمين وهو انصرافه الى الطلاق اهـ وبهذا يتبين الجواب عن التظنير ويكون قوله وهذا هو الصواب (الخ) احتراز عن ارادة اليمين أي الايلاء لا بما ذكر المحشي هنا من مل **(قوله)** وفي الفتح فصار كما اذا تلفظ بطلاقها لا يصدق في القضاء (الخ) عبارته ولو قلنا هي أعم من كونه حراما كونه يمينيا وان لم نقولوا كونه حنثا وكفرت فصار كما اذا تلفظ بطلاقها غير ما تطلق للصراحة والعرف هو الموجب ثبوت الصراحة.

(قوله) لان التفويض كالتوكيل (الخ) أى تفويض الزوج لها الخلع بقوله لها قولى اختلعت الخ انمن قال غيره افعل كذا يكون مفوضا اليه هذا القول فله الامتثال والرد كمن فوض له التوكيل له الرد والقبول هكذا ظهر (قوله) الظاهر أن المراد يصح الخلع (الخ) هذا خلافا للظاهر من جعلهم ذلك شرطاً في قبولها اذ مقتضاه عدم صحته لعدم شرطه ولم يجعلوه شرطاً لما يترتب على القبول وهو لزوم المال وحينئذ لا يقع الطلاق لعدم صحته بفقد شرط القبول وقد تقدم أن القبول شرط اذ إذا كرم المال هكذا ظهر (قوله) وأما كون الخلع يسقط الحقوق (الخ) إشارة للاعتراض على الحلبي لكنه على ما في ط لم يجعل ذلك ثمرة بل فرقا آخر بين الخلع والطلاق على ما بل ما ذكره الشارح أيضاً فرقاً لاثمة كما ذكره ط مستند المافي المنع حيث قال فيها والفرق بينهما أن الطلاق على ما بمنزلة الخلع في الاحكام الآن بدل الخلع اذا بطل بقى الطلاق بائناً وعوض الطلاق اذا بطل يقع رجعيها (قوله) كان المناسب ذكر هذا عقب قوله ردت مهرها (الخ) المناسب ما فعله الشارح والضمير راجع للقهوم مما سبق وهو الزامها بشئ في المسائل السابقة جميعها ولو قدمه لتوهم أنه خاص ببعضها (قوله) أى قبل قولها له طلقنى (الخ) قال في البحر وينبغي أن لا يفرق بين الباء وعلى لأن المنظور اليه حصول المقصود لا اللفظ (قوله) واذا طلقا بلأشئ كان رجعيها (الخ) لوجه ان يكون رجعيها كونه طلاقاً بمال حقيقة وان كان بصريحه فان غاية ما أفاده التعليل أن عدم لزوم المال لعدم علم ما يلزم كل واحدة منهما تأمل (قوله) لتعذر عطف الخبر على الانشاء (الخ) لكنه من باب القلب لان الشرط الاداء بحر (قوله) ففيه أن البيئة على النفي في شرط الحثت مقبولة (الخ) فيه أن بيئة النفي هنا ليست شرط الحثت حتى يصح ايراد أن بيئة النفي مقبولة في شرط الحثت تأمل (قوله) وحاصله أن دعواه الاستثناء مقبولة الا اذا كان الخلع يبدل (الخ) قد يقال ان موضوع ما ذكره في الفصولين ما اذا لم يعترف الزوج بذكر البذل مع دعواه الاستثناء وأن ما قبضه دين آخر هوى ادعت ذكره وعدم الاستثناء وأن ما قبضه هو البذل فيصدق في دعواه الاستثناء حيث لم يعترف بذكر البذل وفي دعواه أن ما قبضه دين آخر هوى مقرة أن عليها ما بين وليس في كلامه ما يبدل على أنه اذا ذكر البذل في الخلع واذعى أن ما قبضه حق آخر يصدق حتى يكون ما ذكره وجه النظر بل وجهه ما أشار اليه في نور العين حيث قال المتبادر أن محل النظر هو المسئلة الثانية والظاهر أنه هو الأولى كما لا يخفى على أولى التامى اه أى أهأهى الملكة في الأولى فمقتضاه أن القول لها فيها أيضاً (قوله) واعترضه في نور العين (الخ) عبارة نور العين على قوله في الفصولين أقول على ما مر ينبغي أن يكون القول لها في النفقة أيضاً مانصه قوله ينبغي مما لا ينبغي لان هذا ذكره مغلفة لأن المنكر في الحقيقة اتمامها وزوج حيث ينكر وجوب النفقة عليه وهذا لان المرأة مدعية حقيقة فلا يجوز جعلها منكورة وجهه ضعيف مع وجود خصمها المنكر حقيقة اه ونحوه في حاشية الفصولين ولا يخفى ما فيه (قوله) ولم يظهر لى وجه ترجيح التصحيح الاول على الثاني (الخ) قد يقال وجه ترجيح التصحيح الاول على الثاني كثرة مرجحه عن مرجحى الثاني كما هو ظاهر من عباراتهم (قوله) ويستثنى ما اذا خالعهما على مهرها (الخ) لاجابة للاستثناء فان بدل الخلع وهو المهر لم يكن فابا وقت الخلع بل ثبت بعده لادسيه تأمل (قوله) أصحهما براءة كل منهما عن المهر لا غير) فيه أنه تسقط النفقة المفروضة أيضاً في هذه الصورة كما هو ظاهر (قوله) وفي السبازية وقيل يصح وهو الاشبه) نحوه في الظهيرة على ما نقله السندى حيث قال وفي الظهيرة ان أبرأته عن نفقة العدة بعد الخلع لا يصح وكذا بعد الطلاق وقيل يصح وهو

الاشبه اه (قوله) وقعت حادثة شملت عنها في امرأة طلبت من زوجها الطلاق على أن تبرئه الخ
قد أطل السندى الكلام في هذه الحادثة اطله حسنة فانظره (قوله) وانظر ما فائدة التعميم في الولد الخ
فانته دفع توهم عدم صحة الخلع على كسوة العظمى لكثرة الجهالة فيها التنوعها غالباً بخلاف الرضيع كذا
ظهر (قوله) قلت العلة تضييع حق الولد الخ) فيه أنها بعد الاستغناء بتمام من الحضانة تحتاج الانثى
لتحصين والحفظ والاب في ذلك أقدر فكونها عنده حقها فلا يملك ابطاله فالظاهر أن ما نقله عن الفتح مبني
على ظاهر الرواية لا على الرواية الاخرى (قوله) وظاهر ما في شرح الوهبانية اعتماد الثاني الخ) أي حيث
اقتصر عليه لكن قال البيهقي المسئلة المفروضة في امرأة بلغت سفهة فحجر عليها فتروجت الخ نقله عنه
أبو السعد في المحرر وسيتفي في الجرا اعتماد الاول (قوله) فلذا قيل ثم يرثه الاب أو يقر بقبضه منه الخ) لعل
وجه صحة ابراء الاب مثلاً لا جني أن المهر وجب عليه بعقد الحوالة فصح ابراءه منه لكنه يضمنه لها
بعد مواعها (قوله) لكن نفى عن هذه الحيلة اثباتية التزام الاب بالبدل الخ) فيه أن التزام الاب بالبدل ابتداء
لا يبطل بسببه الزوجية من زوجها بخلاف هذه الحيلة المذكورة ثم ان قوله في البرازية فيسبراً
ازوج منه ظاهر أيضاً وذلك أن الاب بقوله الحوالة صار مديوناً للزوج ببطل الخلع وكان الزوج مديوناً
لصغيرة بالمهر فلتقيان قصاصاً نظير الوكيل ببيع اذ باع من دائنه يلتقيان قصاصاً ويرجع الموكل على
وكيله بقدر ثمن (قوله) اشرح فوملكها بالبطل (الكساح الخ) يعني لوملك البطل الذي هو الامة
اختلعت تبطل شكك فاذ ايسل شكك بعض خلع واذا بطل الخلع لا يملك الامة اه سندی و ذكر ط
وجده ان السكح بقوة لانه قارن وقوع الطلاق وقوع المثل في رقبتهما فتعذر ايجاب العوض اه (قوله)
وأما على حدرك - ارفيس فيه فعل بصلح الخ) فيه أن قوله على دخولك تصديق أيضاً اذ هو حدث
مضاف ومسهل ما خبير لحدث المضاف نهافي على أن تدخل في الفرق بينهما وان كان المصدر المجرد
عن الامة اسوياً (قوله) وعلى يد الزوج الخ) أي فيما اذا قلنا بوقوع البائن (قوله) أما لو ابتداء الزوج
بائناً وقد ثبت يلزم أن يقع الرجعي الخ) نعم يلزم وقوع الرجعي لما قاله لكن الامة الثانية التي
سرها بقوله ولان ما تصدب الخ تنوع هذه المروموت على وقوع البائن فيما لو ابتداء الزوج فكلما
حينئذ لا ينفى منقول تامل وانما يستعمل لا ينافي ما ذكر في الاسرار اذ ما ذكره في الذخيرة فيما اذا
ذكر العوض من غير العوض بل بقي تصدب الاعراض وسندت مسئلة الزيادات بخلاف مسئلة الفدية
فان المداكورانية وصف للمنافي لبطل رمقننى كون شائى باسحا كخ هو صريح عبارة الذخيرة أن يقع
الرجعي ويبرئ الزوج عن الميرور مجرد شرط برهنة فانه في الاسرار من وقوع الرجعي والبراءة وجبه
وذكر في شرح ريديت قد شيعت ما نصه في باب على أن من جمع بين الطلاقين وذكر عقيهما مالا
يكون المثل مفعلاً بل اجمعهما منسحب عنهما ليس أحدهما بصرف البطل اليه أولى من الآخر الا اذا وصف
الاول بوصف منفرد وجوباً - لا فيكون البطل متقابلاً لثاني ويكون وصفه بما ينافي البطل بمنزلة
لتنصص على أن البطل متقابل لثاني فيكون وصفه بما ينافي البطل به كان
لا سيما لأن الجمع بين البطل وما فيه متمتع ورز من الخاء أحدهما فالقاء الوصف للمنافي للبطل أولى
لأن البطل آخر والمتمتع يكون منه المفضل - امر فذا قال محمد رحمه الله تعالى رجل قول لامرأته
بعده - خولت - وساعتوا - على - غدا - غدا - ففقتت يقع في الحال واحدة
فمسئلة - جبه - ينصه - مخيرة - وعقبة - صاف - - - ر - ر عقيمه - ملا فيقسم عليهما كقولنا أنت

طالق الساعة واحدة وغدا أخرى بالف أوقال أنت طالق واحدة وأنت طالق أخرى بالف وإنما قلنا ذلك لأن كلمة على وإن كانت للشرط لكن تعدد حمله على الشرط ههنا لأن وقوع الطلاق في الغد لا يصلح شرطاً للطلاق المتجزئ فيحمل على العطف لما بينهما من المشابهة فإن بين الشرط والجزء اتصالاً في الوجود لا يوجد الجزاء إلا بعد وجود الشرط فكذلك في العطف وإذا صار مجازاً عن العطف كان البديل مقابلاً بهما وليس أحدهما بصرف البديل إليه بأولى من الآخر ولهذا لو كان مكان البديل استثناء ينصرف إليهما وإذا جاء غديقع تطلقة أخرى بغير شيء أو ما وقع الطلاق فلو جرد الوقت المضاعف إليه أو ما بغير شيء فلا شيء صارت مباداة بالأولى ومن شرط وجوب البديل بالطلاق أن لا تكون مباداة قبل الطلاق لأنها إذا كانت مباداة مالكة نفسها قبل الطلاق لا تستفيد بهذا البديل شيئاً فلا يجب المال ولا يقال بأنها تستفيد نقصان العدد لأن نقصان العدد لا يصلح عوضاً للمرأة فإن بعد البيئونة وقوعها في حباله يتعلق باختيارها فلا يصلح بذلك عوضاً حتى لو تزوجها قبل محجى الغد ثم جاء الغد تقع تطلقة أخرى بخمس مائة لأن شرط وجوب المال قد وجد وهو ملك النفس بهذا الطلاق فرق بين المسئلة وبين ما إذا خالعهما ثم خالعهما فإن الثاني يبطل ولا يقع به الطلاق لأن الخلع طلاق بائن وبائن لا يلحق السابق أما في مسئلتنا نص على الطلاق فإذا لم يجب المال بالثاني بقي صريح الطلاق والصريح يلحق البائن ثم قال ولو قال لامرأته وقد دخل بها أنت طالق الساعة واحدة أم لك الرجعة أو بغير شيء على أنك طالق غداً أخرى بالف فقبلت يقع في الحال واحدة بغير شيء ثم إذا جاء غديقع أخرى بالف درهم لانه وصف الأولى بوصف بنافي وجوب المال فيكون المال بمقابلة الثاني أما قوله بغير شيء فظاهر وكذا قوله أم لك الرجعة لأن الطلاق بمال لا يكون رجعيًا وكذا نوقال أنت طالق اليوم تطلقة بئنة على أنك طالق غداً أخرى بالف وقعت الحال تطلقة بغير شيء لأن التصريح بالبيئونة دليل على أن شيئاً من البديل لا يكون بمقابلة الأول لأن الطلاق بمال يكون بائناً لا رجعيًا فلا يحتاج إلى هذا التصريح وكلام العاقل محمول على الفائدة ما أمكن ولو جعلنا المال بدلاً عنهما العاذر البيئونة ولا يفيد فيجعل المال بمقابلة الثاني فيقع في الحال واحدة بغير شيء وإذا جاء غديقع أخرى بغير شيء لانه فات شرط وجوب المال وهو ما كنهانفسها بمقابلة الثاني فإن قيل لما تعذر إيجاب البديل بمقابلة الثانية عرف أنه أراد صرف البديل إلى الأول قل له إيجاب البديل بمقابلة الثانية ممكن إذا وجد شرطه وهو التزوج قبل الغد حتى لو تزوجها قبل محجى الغد ثم جاء غديقع أخرى بالف درهم ولو قال أنت طالق الساعة واحدة أم لك الرجعة على أنك طالق غداً أخرى أم لك الرجعة بالف ينصرف الآلف إليهما ويلغوز كرجعة لأن ما يلحق الثاني لا يكون رجعيًا فيلغوز كرجعة وكذا لو جمع بين الطلاقين بحرف العطف فقل أنت طالق واحدة وغداً أخرى بالف أوقال أنت طالق اليوم واحدة وأنت طالق غداً أخرى بناف فالجواب فيه ما ذكرنا في الفصل الأول أنه انهما بوصف بنافي وجوب المال ينصرف المال إليهما وكذا إذا خص الثانية بذلك الوصف وان خص الأولى بذلك الوصف ينصرف المال إلى الثاني وهذا وانفصل الأول سواء لأن في الفصل الأول كلمة على أقيمت مقام حرف العطف ولأنه أعلم بقول الشارح لا يسقط المهر ويقع الرجعي لأن الصغيرة لم يصح براؤها وهو لم يتعلق بالطلاق الأعلى مجرد الإبراء والأولو قيده بالصحيح شرعاً لما وقع طلاقها أصلاً إذ اطلقت بعد لو تم فيقع بائناً بمقابلة البديل انه سندی

وقوله فأرأته يعني وجد الشرط الثاني أيضا اه سندی أيضا

(باب الطهارة)

(قوله ولكن لعكس ما قال كما علمت) فيه أن الصحيح الذي قدمه عن الخاتبة إنما هو فيما إذا شبهها بالميتة وما عطف عليها لا فيما إذا شبهها بالأم نعم فيها لو قال أنت على كافي أو مثل أي ونوى البر والكرامة لا يلزمه شيء وإن نوى الطهارة كان طهارا وإن لم ينو شيئا لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة وعن أبي يوسف في رواية لا يلزمه شيء وفي رواية يكون إيلاء وقال محمد يكون طهارا ولو قال أنت حرام كطهر أي ونوى الطلاق أو الطهارة أو الإيلاء فعلى ما نوى وإن لم ينو شيئا يكون طهارا في قول محمد وهو رواية عن أبي حنيفة وفي رواية أبي يوسف عنه يكون إيلاء وذكر الحشاف أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة ما قال محمد انتهى والذي رأيت في القهستاني العزو للبحر نعم ما في الخاتبة من تشبيه الأم بالدم وما عطف ذكره القهستاني بالعزو للنظم وقال إنه طهارا إذا نوى على عكس ما في الخاتبة إلا أن القهستاني لم يذكر ترجيحاً (قوله قال ذلك الكلام مكرهه الخ) لا حاجة لذكره (قوله وينبغي تقييده بأن لا يكون على القسم الخ) هو إنما أوجب حرمة المصاهرة لبناء الأمر على الظاهر ولا يلزم من ذلك حرمة التقييل إذا كان للشعيرة ولو على القم لان هذا أمر موكل لديانته لا على أمر ظاهر تأمل

(باب الكفارة)

(قوله لا كمال الملك الخ) والانفاسخ للكسبة ضروري فيقتدر بقدر الضرورة وهو جواز الكفارة بدليل أن الأولاد والأكساب سالمته اه سندی عن البحر (قوله ذكر في الفتح أن الفرق عندنا أن الماء أمور بامساكه لعطشه الخ) لم يظهر الفرق بين الماء والخادم عما ذكره حيث اعتبر في الأول أنه معدوم حكوا أمر بصرفه لعطشه ولم يؤمر في الثاني بابقائه لما يدفع الهلاك عنه (قوله فإيهاب أعاقه مع ذلك مما يخالف الخ) وحينئذ يحمل ما في البدائع على ما إذا لم تكن الحاجة إليه جديدة في أعلى درجة بدليل ما في الجوهر (قوله وانما منع عن الوطء قبل الطعام منع تحريم الخ) قد يقال المنع من الوطء قبل الطعام إنما جاء من الطهارة لأن مقتضاه حرمة الوطء ودواعيه قبل الكفارة سواء كان بالاطعام أو غيره وإن كان لا يشترط في الطعام تقدمه على التماس لاطلاق النص في ألف الترمذي والصيام لتقييده (قوله فيه كلام ذكرناه فيما علقناه على البحر) حيث قال حق التعمير أن بقا أعم من نيتها من المنصوص عليه أو غيره إذا لم يدخل لقمة غير المنصوص عليه إلا أن يقال إلا ما فيه من قوله من المنصوص بهانية وحاصل التنظير أن قوله أو قيمته أي قيمة المنصوص المفهوم من قوله كالقطرة أم من كونها من المنصوص أو من غيره فعطفها على المنصوص لا يقتضي أن تكون من غيره والبراهين أن ما قال كالقطرة أفاد أنه لو دفع من المنصوص لا بد أن يكون المقدار الشرعي كما مر حذره وأما أنه ثلث نصف صاع من براخ فقوله بعده أو قيمته يجب أن يراد بهما من غير المنصوص حله أدلوا كاتبه يمكن أن قد دفع المنصوص وهو لا يكون إلا بالقدر المقدور شرعا فإذا دفع ذلك التقدر لا يعبر عنه بطريق القيمة فتعين أن يكون المراد بهما من غيرهما ولا سيما الأصل في العطف المعبرة اه (قوله كذا في الدرر الخ) المتعين جل ما ذكره في الدرر على ما إذا فعل ما ذكره في يومين لا في يوم واحد لعدم كفاية غداين أو عشاءين في يوم واحد قبل نصف النهار أو بعده فلا يخالف ما يأتي في الفروع (قوله

لأنه لو أمره بالعقوب عن كفارته لم يجز عندهما خلافاً لابي يوسف الخ (الفرق لهما أن التملك بغير بدل
هبة ولا تتم الا بالقبض ولم يوجد في الاعتاق بخلاف الاطعام فان الفقير ينزل قابضاً لا مراً ثم لنفسه
(قوله مكرراً مع قوله الماراً وغدا هم الخ) لا تكرار فان ما هنا عام في سائر الكفارات والفدية وما تقدم
خاص بكفارة الظهار تأمل (قوله وان كان موهوماً بخلاف المراد) فانه يوهـم أنه نوى بكل رقبة كل
واحدة من الكفارات (قوله أن متحداً الجنس يعرف بالتحاد السبب الخ) فيه أنهم جعلوا الظهار
من متحداً س مع أن السبب مختلف لان ظهار هذه المرأة غير ظهار الاخرى ولعله مبني على ما نقله في
الاشباه في المبحث الثالث في السبب عن المحيط أن نية التعمين في الصلاة لم تسترط باعتبار أن الواجب مختلف
معدود بل باعتبار أن مراعاة الترتيب واجب عليه ولا يمكنه مراعاة الترتيب الابنية التعمين حتى لو سقط
بكثرة الفوائت تكف به بنية الظهور اهـ وهو خلاف المعتمد على ما ذكره فيها أيضاً ونقل الجوى عن البرازية
وغيرهما يدل على اعتماد ما في المحيط فانظره

(باب الاعان)

(قوله وراى يلجى في القذف أهانتقل الخ) هو الاوجه وان الشهادات قائمة مقام حد القذف في
حقه على تقدير كذبه ولم يدقق حتى يخرج عن أهلية الشهادة (قوله وأجاب ط بانه بعد الترافع منهما
الخ) قال السندى قد مر لما أن القاضي يأمرها بالستر فكيف يسوغ له عند ابائها حبسها مع زوجها
للملاعن والى يظهر أن جواب الرحتى أسدوأوجه اهـ (قوله أى وان لم يكن القذف الخ) الاحسن
جعل قوله والادراج الجميع ما قبله وحينئذ يكون قوله ولالاعان تأسيد الاتا كيد الما أن هذا الاصل كلى
غير خاص بالمسئلة السابقة (قول الشارح ويسقط بموت شاهد القذف الخ) أى الشاهد بقذف الزوج
لها (قوله لانه لو كان موجوداً احتمل رجوعه قبل القضاء) أى وهذا الاحتمال غير متحقق في المرتد
فانه ما زال مصرعاً على شهادته نعم لو عاب سقط الاعان لعينه (قوله لانه يقع مقتصر على زمن التكلم الخ)
المتعين أن قوله لاقتصاره راجع للمسئلة الاخيرة فقط (قوله ولو عمرها أقل الخ) لكن المتبادر من قول
الفتح وعمرها أقل أن هذا شرط حتى لو كان عمرها أربعين أو أكثر بحيث تكون في سن الطفولية في الزمن
الذى نسب الزنا اليها يمه يكون حينئذ كقوله زنت وأنت صبية فلا لعان على ما يظهر من عبارة الفتح
(قوله أو خرس أحدهما الخ) في جعل الخرس مما لا يرجح رواله تأمل والمتعين جعلها مسئلة مستقلة
مانعة من التعريق لادخلها في زوال الاهلية عما لا يرجح زواله (قول الشارح لا ينتج اعدام التلاعن
الخ) قال في الفتح لان انقضاء اعياى ثبت شرعاً حكماً للعان ولالاعان بينهما ولا نسب كان ثابتاً على وجه
لا يمكن قطعه فلا ينقطع انتهى وقال السندى لانها اذا علقت حال الرق أو الكفر يصير كأنه قذفها فيهما
وهو لا يوجب لعاناً (قوله الخامس أن لا تلد بعد التفريق الخ) فلو ولدت فنفاه ولا عن الحاكم بينهما
وفرى بينهما وألزم الولد أمه ثم ولدت آخر من الغد لزماه وبطل قطع نسب الاول ولا يصح نفيه الآن لانها
أجنبيته والاعان ماص لانه لما ثبت الثاني ثبت الاول ضرورة وانما ثبت الثاني لان الاعان لا يصح من
المباة وادان ثبت نسبه ثبت نسب الاول لانهم من ماء واحد اهـ سندى (قوله يثبت نسبه الخ) لاحتياج
الخ الى النسب (قوله وأما رد الجارية المبعة بالحل الخ) ما جرى عليه هنا ضعيف وانظر ما قدمه في الرجعة
(قوله والمراد الجواب عما استدله به الخ) فيه أنه ليس فيما ذكر الجواب عما استدله به لقولهما أنه يلاعن

إذا ولدته لائل المدة اذ ليس في الحديث ما يشهد لهما حتى يحتاج للجواب عنه والموافق للهداية أن يجعل جوابا عما قاله الشافعي أنه ينفي الحمل استدلالا بأنه عليه السلام نفي الوالد عن هلال وقد قدفها حاملا لكن فيه أنه مع علمه وحيا لا ينفي وهو حمل لعدم ترتب الاحكام عليه الا بعد الولادة (قوله) لان القاضي نفي أحدهما (الخ) في السندی هكذا في نسخ الفتح والظاهر أن الصواب فيه لان القاذف وذلك لان القاضي لا ينفي النسب في كل الصور كما سيأتي وقد قال في الفتح ولو قال ليسا بنبي كانا بنبيه ولا يحداه وفيه أن موضوع ما في الفتح ما اذا ولدت ولدا نفاء ولا عن وقطع القاضي نسبه ثم ولدت آخر الخ (قوله) والجواب انه لما أقرب بالاول كان اقرارا بالكل فيكون اقراره بالثالث الخ نعم اقراره بالثالث تأكيده للاول وليس رجوعا بالنسبة له وليس فيه تكذيب نفسه بالنسبة له الا انه صار مكذبا لنفسه بالنسبة لنفي الثاني وهذا محط اشكال الرجوع حتى فهو وجهه ومراد المحشى انه لما كان الثالث تأكيده للاول فكانه لم يوجد فلذا لم يكن رجوعا (قوله) فكان ينبغي للشارح ذكر قوله كموت أحدهم الخ) فيه أنه لو ذكره عقب المسئلة السابقة ليكون التشبيه بنبوت النسب واللعان لا يقتضي أن الشئني قائل في مسئلة الموت بنبوت النسب واللعان كالمسئلة السابقة مع أنه قائل بنبوت نسب الكل فقط بدون تعرض لحكم اللعان أصلا وعادته على ما نقله ط عن الملتقي وفيه اشارة الى أنه لو نفاها ثم مات أحدهما قبل اللعان لم يمانع عند شمس خ لافي يوسف لان الذي مات لا يمكن نفي نسبه لانتهائه بالموت واستغنائه عنه وأحد التوأمين لا ينفصل عن الآخر في نبوت النسب ذكره الشئني اه فعلى هذا يكون التشبيه راجعا لما قبله فقط (قوله) وفي كلام العرب حكمك مـ ط) في لسان العرب قال ابن شميل يقال للرجل حكمك مـ مطا قال معناه مرسلا يعني به جائزا والمسقط المرسل الذي لا يرد اه

باب العنين وغيره

(قوله) وأخرج أيضا ما لو قدر على جماع غيرها الخ) حقه وادخل الخ اذ من قدر على جماع غيرها زوجته لا على جماعها داخل في العنين لا خارج (قوله) الشارح يعني لم يمنع منه الخ) الظاهر أنه لا حاجة لهذه العناية فان كونها رتقاء لا يخرج عنه كونه عنيانا وان كان لا يثبت لها الخيار لو جود المانع منها أيضا فشرط الخيار لها أن لا يوجد المانع منها (قوله) وهذا عند أبي يوسف الخ) بظهور أنه لا خلاف في المسئلتين فابو حنيفة يوافق أبا يوسف في الأولى وأبو يوسف يوافق في الثانية (قوله) ان الثابت عن الصحابة الخ) مقتضاه عدم اعتبار القمرية بالحساب وانما الاعتبار بالاهله فعلى هذا لا يكون في السنة كسور (قوله) الشارح وبعض يوم الخ) أنكر ابن البسار ذكر هذه الكسور محتجا بما قد ثبت في الحديث أن نصف السنة كل شهر بثلاثين يوما ونصفها بسبعة وعشرين اه سندی ويحجب ان المراد السنة القمرية المقدره بما ذكر الحاسبية (قوله) وهي فرق وأجل وبانت الخ) قال السندی ولا تتوقف البينة بعد التفريق على الطلب خلافا لما مال اليه الحلبي تبعا للنهرا (قوله) وفيه تردد الخ) أشار ط لردده بقوله وقد يقال انما اعتبر بذلك لانها اذا كانت بكرا كان المحل منسدا فيخرج البول ممندا الى الجدار والاحتمال فيه ارتخاء فلا يعتمد على أن هذا يرجع الى التجربة اه (قوله) بقي لو أقرب بالاول أزالها بما تبعه وادعى امارا قادرا على وطئها ووطئها الخ) نقل هذه المسئلة السندی بدون قوله ووطئها (قوله) لصدقتها على من طلقها قبل علمها الخ) المسئلة مفروضة فيما اذا بانث الاولى بسبب العنة لا بمجرد الطلاق ولذا قيد في الاخرى بكونها عالة بحاله وأما الستر وجب بالملقة بغیر سبب العنة فهو خارج عن موضوع المسئلة اه سندی

(قوله وهو مضى المدة) عبارة الفتح الى مضى المدة الخ (قوله أى بعدما أعتقها مولاها الخ) لوجه
لهذا القيد كما يظهر تأمل (قوله وفي الفتح والاول أصح الخ) عبارته وان كانت لا تحيض لصغر بان
لم تبلغ سن الحيض على الخلاف فيه وأنه تسع على المختار اه وظاهر صنيع المحنى وجود قول بان أقل
سن البلوغ سبع وقال ط في فصل بلوغ الغلام عن نزع المجمع أجمعوا أن ابنة خمس سنين فادونها
إذا رأت الدم لا يكون حيضا وابنة تسع فما فوقها يكون حيضا والخلاف في ست وسبع وثمان اه (قوله
الشارح وخرج بقوله ولم تحض الشابة الخ) وكذلك خرج به من حبلت ولم تزد الحيض لان من لا تحيض
لا تحبل فلما حبلت تبين أنها من أهل الحيض فلا تنقض عدتها لا بثلاث حيض كما سيذكره الشارح في
الفرع وسيأتى الكلام فيه (قوله فيه مسامحة الخ) لوجه لدعوى المسامحة فان الكلام في الوطء ولو
حكما وما نقله بنت جوب العدة بخلافه الصبي وهو شامل للرضيع وغيره ولم يقع الخلاف في وجوب العدة
وانما وقع في لزوم المهر فعندهما يجب كالعدة وعند محمد لا يجب والشارح جنح الى عدم وجوبه لان
قولهما بوجوب المهر فبين بتصوّر منه الاعلاق فكأن وجوب العدة متفق عليه كذلك عدم وجوب
المهر لا اختلاف فيه (قوله الاولى ولو كبيرة الخ) لعل وجهه ما سلمه الشارح انه يتوهم أن الصغيرة
عدتها أول ما ذكره من الحكمة في تقدير عدة الموت بما قاله ان الجنين في غالب الامر يتحرك في ثلاثة
أشهر ان ذكرنا وفي أربعة ان أنثى فاعتبر أقصى الاجلين وزيد عليه عشرة استظهارا وبهذا يظهر
وجه ذكر قوله وعدم كلامه بمعدة الطهر في هذه المسئلة (قوله بل فيسه الدية) أى الغرة كما يأتي في الجنائيات
(قوله والدية بنحو العمل بما قاله الجماعة الخ) بل الاظهر أن المراد به أن تبلغ حدا لا يأس من وجود
حمل في بطنها بتمام السنتين اذ قولهم لا يمكث الرادي بطن أمه أكثر من سنتين بعم الخ والميت كما قاله
الرحمى (قوله بيان لا بعد الأجلين الخ) الاظهر ما في ط أنه بيان للأجلين (قوله ولا يخفى
أنه ليس فيه سوى المسامحة في العطف) قد تدفع المسامحة عن عبارة المصنف بجعل الجملة الثانية
عطفًا على الجملة الاولى (قوله استثناء منقطع) هذا ظاهر بالنسبة لما زاده الشارح من قوله
لو حانت الخ لا بالنظر لعبارة المصنف في ذاتها (قوله لكن يشكل على هذا نصريحهم الخ) قد
يرفع بان نصريحهم بما ذكرنا في ما ذكره الزيلعي فان موضوعه أنه دخل بها بالفعل وأدعى النسب
وانه يثبت ويبيعه العدة وهذا لا ينافي ماد كرهه من أن المهر والعدة انما يجبان بالوطء والفراس يثبت
بجرد العقد لكن وجوبهما تمام بالدخول (قوله فيمكن أن يحمل ما في الاختيار والمحيط على قول
محمد الخ) هذا التوفيق يبعده التعليل المار عن المحيط تأمل وقال الرحمى في الخانية أم ولد تزوجت بغير
اذن المولى فولدت لستة أشهر فصاعدا من وقت التزوج فادعاه المولى والزوج فالولد للزوج في قولهم
جميعا اه فقد اتفقوا على ثبوت الفراس في النكاح الموقوف واعتمدوا أنه من حين العقد ولو قبل الوطء
ولا خلاف بعد الوطء في ثبوته فيلزم منه ثبوت العدة بزواله (قول الشارح اذ لم تكن عالمة راضية الخ)
الظاهر الا كنفاء بوجوب أحد الشرطين المذكورين كما قاله السندى حتى لو كانت عالمة بأنه غير
زوجه أو كرهها على الجماع بعدما زفت اليه وقبل له انها زوجته فدخل عليها مكرهة لاحد عليهما
وعليها العدة وأما النفقة وسيأتى في كلامه ما يفيد (قوله وهذا خاص فيما عدا الاخيرة) بل هو
شامل لها أيضا كأن أعتقها مولاها (قوله لان الفاسد ملحق بالصحيح احتياطاً) وفراس أم الولد ملحق

بما شابهه وهو النكاح (قوله لا يحتسب به منه لعدم التجزئ الخ) فيها سقط والاصل لان ما وجد قبل الطلاق لا يحتسب به منه لعدم السبب ولا ما وجد بعد الطلاق لعدم التجزئ الخ (قوله أي زكاهما غيرهما ليصح القضاء بشهادتهما الخ) صحة القضاء لا تتوقف على التعديل بل لو قضى القاضي بشهادة الفاسق صح (قوله مرتبط بقوله فالعدة الخ) وهو بمنزلة الاستثناء من صدد كلام المصنف كما يظهر عما يأتي له (قول الشارح فان الفتوى أنهما من وقت الاقرار مطلقا الخ) انظر ما تقدم في طلاق المريض فانه أوسع مما ذكره المحشى هنا (قوله وليس في عبارة البحر لفظ السكنى بل عبارته الخ) ما ذكره عن البحر والنهر ليس فيه ما يغيى دأن لاسكنى لها إذ النفقة تنجليها فانها اسم الطعام والشراب والكسوة والسكنى وكذلك عبارة الخاتمة التي نقلها فعلى هذا لا يكون لها السكنى ولعل وجه ذلك وان كانت حققة تعالى أنها لا تخلو عن حق العبد فإعادة لما فيها من حق لم يجب لها ثم رأيت في تمة الفتاوى وان صدقته في الاسناد فالعدة من حين أوقع الطلاق الا في هذه الصورة المتأخرون اختاروا وجوبها من وقت الاقرار ولكن لا يجب لها النفقة وموثة السكنى في هذه الصورة (قوله وذكر هذه المسئلة مكررا بما مر في المتن الخ) لا بعد ذلك تكراراً مريباً فانه نقل عبارة الجواهر المفيدة لما ذكره المصنف ولغيره وقصده إفادة غير ما أفاده المصنف (قوله وينبغي أن يكون من آخر الوطأت عند زوال الشبهة الخ) مقتضى عبارته أن ابتداءها من زوال الشبهة مسندة لا خروطة ولم يظهر وجهه للاستناد بل الظاهر الاقتصار على وقت زوال الشبهة تأمل (قوله فلا يشكل بما إذا فرق في الحيض الخ) لاشد أنه إذا فرق في الحيض يعتبر ابتداءها منه وان كان لا تعتبر هذه الحيضة من الحيض الثلاث (قول الشارح ومنه الطلاق وانكار النكاح لو بحضورها الخ) راجع لما قبله فقط ففي البحر انكار النكاح ان كان بحضورها فتاركة والا فلا وعلم غير الماراة بالمشاركة شرط على قول وصحيح وقيل لا وصحيح وربمنا الثاني اهـ (قوله بفعل كانه طلقها في الظهر بعد الوطء الخ) لعل الاولى قبل الوطء ليكون الطلاق سنياً (قوله وصوابه خمسة وثلاثون الخ) لا يظهر خطأ ما في بعض النسخ لاحتمال أن هذا رواية رواها عن الامام غير ما خرج به مذهب الظاهر (قوله فقدره الامام بخمسة وعشرين يوماً الخ) لان من أصل الامام أن الدم اذا كان في الاربعين والظهور المختل لا يفصل طال أو قصر فلو قدر بأقل من خمسة وعشرين ثم كان بعده خمسة عشر أقل لظهر ثم عاد الدم كان نفاساً (قوله بتقدير النفاس وطهره أربعين الخ) وتقدير كل حيضة بعشرة أيام (قوله اذا لبد من مضى أحد عشر يوماً بالنفاس الخ) أي ليكون أكثر من أكثر الحيض وعمد لا يعتبر ذلك (قوله فان الطلاق الاول بائن الخ) هو وان كان بائناً لأنه بالعقد عليها ارتفعت عدته وابتدأت عدة لاطلاق الثاني فلا يقال انه في عدة البائن فالجواب الاول هو الموافق (قوله من أن الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل الخ) ومن أن العمل بالمرجوح بمنزلة العمل بالآية المنسوخة ولا يرد أن أمر الامير اذا صادف فصلاً بمحتمدا فيه نفذ لان المراد به أمير العسكر بالنسبة لهم (قوله المذكور في حاشية العلامة نوح على الدرر أنها معتدة بلا خلاف الخ) قد توؤل عبارة نوح أفندي بان المراد بكونها معتدة كونها في حكمها لا أنها معتدة حقيقة فلا تخالف عبارة الشارح (قوله بان الانتظار الى ظهور الحمل وعدمه هو اعمدة التي الخ) قال ط أقول الانتظار الى ظهور الحمل لا يقال له عدة وأورد هذا الاعتراض السيد المحوى ونظريه أبو السعود بان ما ذكره في البحر شامل لما اذا ظهر حملها أو لم يظهر والثمره تظهر فيما لو تزوجت قبل التعرف عن براءة الرحم ثم ظهر براءته صح النكاح على ما ذكره في النهر لا على ما في البحر لانه أوجب العدة عليها مطلقاً اهـ

وقال الرجتي مؤيد الماشي البحر لاشبهة أن الولد ينعدم من المني ولو حلت ينبت النسب فوجب التحرز عن
اضاعة الولد واشتباه الانساب اهـ (قول الشارح لان من لا تحيض لا تحبل) ذكر السندی عن الرجتي
أول الطلاق أن ممتدة الطهر قد تحبل حتى قيل ان فاطمة الزهراء رضی الله تعالى عنهما كانت لا تحيض
وولدت ثلاث بنين وبنيتين ولم تر الدم في حيض ولا نفاس ولذا سميت الزهراء (قوله) وبه ظهر جواب حادثة
افتوى في رجل أبان زوجته بلفظ الحرام الخ لا يظهر صحة ما قاله من جواب هذه الحادثة بعد الاستفتاء
من الشافعي اذ فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فيلزمه اتباع رأي مفتيه كما يلزم العالم اتباع
اجتهاده والرجوع عن التقليد بعد العمل به باطل في حادثة واحدة وذكر المحشي عن البحر في الصوم أن
العامة يجب عليه تقليد العالم اذا كان يعتمد على فتواه وفي النهاية ويشترط ان يكون المفتي ممن يؤخذ
عنه الفقه ويعتمد على فتواه في البلد اهـ نعم هذا بالنسبة للديانة أما لو وقعت حادثة ذلك المجتهد أو المقلد
الى حاكم فانه يحكم برأي نفسه كذا كره في أول الوقف (قوله) ثم رأيت بخط السائحاني عن جامع الفتاوى
شهادتان أن الغائب طلق زوجته الخ في البرازية من شتى القضاء نقلا عن المشتق ادعت أن زوجها
طلقها وغاب ان عرفها القاضي امرأة رجل بعينه منعها عن النكاح والا لا اذا برهنه على طلاقه
هـ فعلى هذا يحصل ما في جامع الفتاوى على ما اذا لم يعرفها القاضي امرأة رجل بعينه والا فله منعها
ولا يسوغ له السكوت

(فصل في الحداد)

(قوله) نعم بشكل ذلك في معتدة العتق الخ الظاهر أن القهستاني جعل المدار في جواز التعريض على حل
الخروج وعدمه على عدمه فقط والطريقة الاولى على العداوة وعدمها الاعلى حل الخروج وعدمه فهما
طريقان فلا يصح استشكل احدهما بالآخر نعم على الاولى يرد الاشكال ويظهر الجواب بالتأمل في
الفرق بين العديتين بان يقال النكاح قائم حكما بقيام أثره فيجوز التعريض كما يحرم للنكوة وعدة العتق
أثر الفراش وقد زال ملكه بالكسبة فلذا كان المنظور اليه في العلة عداوة المطلق لا المعتق (قوله) فافاد
أن تعيين الاقرب مفقوض البه الخ غايه ما أفادته عبارة البحر تعين انتقالها الى اقرب موضع ولا نفيد
أن تعيين الاقرب مفقوض اليها فزال عبارته كالشارح نفيد وجوب الاقرب كما قال ط نعم واشترك
منزلان في القرب كان لهما خيار التعيين (قول الشارح عن تخصيص الجامع) عبارته على ما نقله في البحر
شهدا أو واحد عدل أنه طلقها ثلاثا وقد دخل بهما منع من الخلوة بهما مدة المسئلة بأمانة نفقتهما من بيت
المال لانه يعتق دحل والعدل كغيره بخلاف المعتدة اهـ قال الرجتي ظاهره وصرحه أن في المعتدة
لا تكون نفقتها في بيت المال لانه في المسئلة الاولى كان معتق دحل فلم يمكن أن تجعل نفقتها عليه ولم
يحكم عليه بالحرمة بعد لعدم وجود الحجة وفي المعتدة يعتقد الحرمة فان كانت المرأة في حاجته فنفقها عليه
وان كانت في حاجة المعتدة فكذلك لانها من قبيل نفقة العدة وهي عليه بحرارة (قوله) وكأنه أراد بنقل
هذا تخصيص ما نقله عن المجتبى بما اذا كانت السكتي معها الحاجة الخ ليس في حادثة السؤال ما يفيد
التفصيل بالحاجة والتفصيل بالاولاد في الحادثة لكونها كانت كذلك فلم ادر على الشرطين المذكورين في
المجتبى (قوله) وانظر ما فائدة هذه الزيادة لان فرض المسئلة المروى على ذلك في رجوعها الخ الظاهر أنه
لابد من هذه الزيادة اذ لوجه لازما للاعتداف فيما مرت به مما يصلح للاقامة اذا كان بينه وبين مقصدها

أقل من مدة السفر (قول) ينتقل من موضع الى آخر لا كلا والماء الخ تمام عبارته فان كان يدخل عليها ضرربين في نفسها وما لها بتركها في ذلك الموضع فله أن يتحول بها والا فلا (قول) كأنه أراد به هذا الاستدراك لرفع التنافي بين النصين الخ مافي البدائع لا يرفع التنافي بين النصين وذلك أن من قال بعدم خروج معتدة النكاح الفاسد انما أراد عدمه مدة العدة تمامها ومنعها من الخروج بتصين مائه الذي قاله في البدائع يتحقق بحیضة فقی تحقق براءة لا يمنعها ويدل لهذا ما تقدم في حل التعريض من أنه منوط بحل الخروج وعدمه

(فصل في ثبوت النسب)

(قول المصنف فيثبت نسب معتدة الرجعي الخ) لا يصح تقريره على ما قبله بل على أن الطلاق الرجعي لا يحرم الوطء وتثبت به الرجعة فلو أتى بالوارث لكان أنسب سندی عن الرحمتی (قول) ويجوز الحكم فيما اذا أنت به لتماهما مقتضى قول التمساني وفساد النكاح كتحججه أن يقال اتيناها به انما همافيه كانه انها به لتماهما في الصحيح (قول الشارح والمدة تحتمله) في السندی وأطلق في المدة في قوله والمدة تحتمله فتأمل مدة العدة ومدة الحمل لا بد في عدم ثبوت النسب عند الاقرار بـ ذی العدة من احتمال مدة العدة ومدة الحمل اللتين عينتهما باقرارها أي المديتين المقدرتين لهما معا كان تقرير بعضی عدة هذا الحيض في تین يوما أو أكثر على قول الامام وتسعة وثلاثين على قولهما ويكون بين مضيهما والوضع ستة أشهر فانه وان كانت مدة العدة لا تحتمله ومدة الحمل تحتمله كما اذا أقربت بعضی عدتهما في أقل من ستين يوما وبين المضى والوضع ستة أشهر ثبت وكذا العكس كما اذا أقربت بعضی العدة في ستين يوما وبين المضى والوضع ستة أشهر وكذا اذا كان كل منهما غير محتمل اهـ (قول) وهذا القيد لمفهوم المتن لا لمنطوقه الخ وهو اقرارها بعينها أي فانه لا يثبت النسب مع الاقرار بقيد احتمال المدة لمضى العدة وإلّا جعله قيد للصنف يعني أن قوله ما تم الخ انما هو عند احتمال المدة وكلامه الاول عام فيما دون الستين فاكر كما يفيد لفظه راب (قول) لبيان أن حكم الستين حكم الاكثر الخ لا يظهر أن حكم الستين حكم الاكثر الا على ما مشى عليه المتن في المستوتة لو أنت به لتماهما لا يثبت النسب لا على مقابلة من الثبوت لتصور العلوق في حال الطلاق بأهـ ل (قول) لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق الخ) وأورد أن الاحتمال الاول مرجح او أن الظاهر أن الحوادث تنافي لا قرب أوقاتها وأجيب بان محله ما لم يعارضه ظاهر آخر وهو الوطء في العصمة لا في العدة وفيه أيضا ثمانية الف سنة في الرجعة بالوطء والعادة وهو الرجعة باللفظ فكان ما فضت به العادة والسنة أربع اهـ شهر (قول) كن باع جارية فجاءت بتوأمين كذلك الخ) فرض مسئلة الجارية في الفتح بما اذا جاءت بولدين أحدهما لافل من سنة أشهر واخر لا كثر به هذا يصح قوله بعد ذلك لان ولد الجارية الثانية يجوز الخ والاف كيف يشترط وحدوثه على ملك البائع قبل بيعه مع انها أنت به لا كثر من ستين فلا صوب للمحشى متابعته للفتح وعدم التعيير بقوله كذلك تأمل وعبرة البحر كالجارية اذا ولدت ولدين بعد بيعها ثم ادعى البائع الاول يثبت نسبهما لانها ما حلتا من ماء واحد اهـ (قول) لان ولد الجارية الثانية يجوز الخ) وأيضا ولد الجارية بقا الزمه بالدعوة والزوج لم يسع حتى لو ادعى الزوج كان مثله (قول) وبه علم أن قوله ولو كثر من ستين خاص الخ) وعلم أيضا ما ذكره انه لا حاجة لاستثناء مسئلة الامة فانه في طلاقها بائنا لا بد أن تأتي به لاقل من ستين أو لتماهما على اختلاف الرواية تعم يشترط شرط آخر فيما اذا كانت بائنة بواحدة وهو أن تلده لاقل من ستة أشهر من يوم الشراء

(قوله من حين الاقرار) لعله الطلاق (قوله) بغنى عنه ما يذكره المصنف في بيان المقررة (الخ) بل قصد الشارح استيفاء أحكام الصغيرة المتوفى عنها زوجها فذكر أول أحكامها مع عدم اقرارها بالحبل ولا بانقضاء عدة ثم ذكر ما إذا أقربت بانقضائها وهو متابع في ذلك الزيلعي والقسم الثالث ذكره الزيلعي ولم يجعل مسئلتنا داخلية في المقررة الثانية ويدل لذلك زيادة الشارح كالزيلعي قوله ولأقل من أكثرها فإنه لا يتأق في الصغيرة (قوله) ولكنه خالف هنا فقال وشمل ما إذا كانت من ذوات الاقراء (الخ) المخالفة انما هي في الصغيرة لا في سنة وذلك أنه في البحر ذكر في مسئلة المراهقة أنه قيدها المصنف بكونها مطلقة لانها لومات عنها زوجها ولم تقر بالحبل ولا بانقضاء العدة فعندهما ان ولدت لأقل من عشرة أشهر وعشرة أيام ثبت النسب (الخ) ولم يتعرض فيه إلا بـ سنة أصلاً ثم ذكر هنا ما ذكره المحشي عنه ومعناه أنها إذا كانت آيسة ولم تقر بانقضاء العدة حكمها حكم ذوات الاقراء إذا جاءت بولد إلى سنتين من وقت الطلاق ثبت نسبه وإذا كانت صغيرة لم تدرع الانقضاء ولا الحبل لا يثبت الا إذا جاءت به لأقل من تسعة أشهر كافي الطلاق وهذا يخالف ما قدمه بقوله وقيدها المصنف (الخ) وتدفع المخالفة بحمل قوله حكمها (الخ) بالنسبة للصغيرة على أنه حكمها من حيث انهما إذا تين وجود الحمل في مدة العدة بان ولدت له لأقل من عشرة أشهر وعشرة أيام ثبت والا لا على نفس المدة فيكون حكمها في الوفاة نظير حكمها في الطلاق لا عينه (قوله) ان جاءت به لاكثر من سنتين احتج الى الشهادة (الخ) العبارة فيها قلب فانها إذا جاءت به لاكثر من سنتين يكفي شهادة القابلة ولأقل يحتاج للشهادة وعبارة البحر ليس فيها هذا القلب (قوله) ان شهادة الرجل أقوى من شهادة المرأة (الخ) لعله المرأة بصيغة الافراد (قوله) ظهوره بان تأتى به لأقل من ستة أشهر (الخ) الظاهر أن من أتت به لأقل من ستة تكون أمارات حملها (الخ) ومن كانت أمارات (الخ) تأتي به لأقل من ستة أشهر فترجع العبارتان لشي واحد (قوله) وعلى هذا فاولم يكونوا من أهل الشهادة لا يثبت النسب مقتضى ما قبله هو الثبوت بدون اشتراط أهلية الشهادة فهذا التفريع فيه نظر (قوله) ولا تحرم عليه بهذا النفي لجواز كونها حاملاً من زنا حين تزوجها (قوله) بان هذا الطلاق رجبى (الخ) قال الرجبى في كون هذا الطلاق رجبياً نظراً لأن النسب أنبتناه احتياطاً والاحتياط في عدم ثبوت الرجعة ادعى لان ثبت بالشك فلا يقال متى ثبت كونها موطوءة ثبت له الرجعة اهـ (قوله) الاحتمال البعيد المخالف للعادة المستمرة (الخ) حقه حذف قوله للعادة (الخ) والاقتصار على قوله لكن (الخ) فإنه في الصورة الثانية الولادة زيادة عن ستة أشهر ويدل لذلك ما قبل هذا الاصل والحاصل في الفرق أن الحامل لهم على الاحتمال البعيد النيق بوجود الولد وقت العقد ولم يوجد هذا ما إذا أتت بعد زيادة عن ستة أشهر فلم يقولوا به وان كانت العادة مستمرة بالولادة لاكثر منها (قوله) ونقل ح عن شيخه في تصوير المقارنة (الخ) ما نقله الحلبي وما قبله ما لكهما واحد (قوله) الشارح فلا يثبت بدون شهادة القابلة اتفاقاً الاحتياج لشهادة القابلة انما هو لتعين الولد لا لثبوت النسب فإنه ثابت بالفراش كما تقدم (قوله) لان سبب ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد (الخ) الأوضح في التعليل ما في الكفاية وانما يثبت النسب لقيام الفراش بقوله ان كان في بطنها ولد فهو منى والحاجة (الخ) (قوله) أو انما هو وهو مشكل (الخ) يندفع الاشكال بان اتيانها به لتمامها لا يعين وجوده قبل المقالة ويحتمل حدوده عندها وانما علق بالكيونة في بطنها وهي الحصول قبلها اذ هذا الكلام من باب التعليق بما هو كائن فيقضى من سبقه للاحداث عند المقالة تأمل (قوله) ثم نقله عن المحيط وذكر صاحب النهر أن في كلام الزيلعي اشارة اليه وعبارة المحيط وأقر أن أمته حبلية منه ثم جاءت بولد لسته أشهر ثبت نسبه منه لأن الدعوة

صادفت ولدا موجودا في البطن وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لم يلزمه النسب لأنهم لم يتيقن بوجوده وقت الدعوة لاحتمال حدوثه بعدها فلا تصح الدعوى بالشك اهـ وما نقله الشارح عن غاية البيان عزاه فيها الى الاجناس كذا ذكره الانقروى اهـ ففي المسئلة روايتان ويظهر أن وجه صحة نفيه أنه لما احتل الحدوث لم يتيقن بصحة دعواه فكان له نفيه للشك في وجوده وقت المناقشة (قوله) فانها حينئذ ليست من أهل الارث (الخ) أى على الاحتمال الاول لاميراث لها وعلى الثاني لها الميراث لظهور حررتها عند الموت وعلى الاحتمالين جاء الشك في ميراثها ولا مرجح (قوله) لعل وجهه أنها لو قالت أنا امرأتك (الخ) على ما ذكره يكون قصد المصنف الاحتراز عن الصورة التي ذكرها (قوله) لأنه لما ثبت النكاح وجب الحكم بقيامه (الخ) قال الرجعي سلمنا لزوم أنه من نكاح والاصل بقاؤه لكن الاحتجاج به على ارثها استمسالة باستصحاب الحال وهو يصلح للدفع لالاستحقاق فكيف تستحق به الارث اهـ (قوله) احتراز عن فسده بعدم الكفاءة (الخ) لكن الظاهر أن المراد بالفسخ الفساد اذ بدعوى الولد يدأنه وقع فاسد الافسخه وجعله كأن لم يكن بعد سبق تحققه (قوله) واحتمال الحال بان تلده لستة أشهر فاكتر (الخ) جعل في الجمع أنه الاول ان أتت به لاقل من ستة أشهر من حين عقد الثاني عند أبي يوسف ولا اكثر من ستة يكون الثاني وحكم محمد بالولد الاول ان كان من حين ابتداء الثاني بالوطء الى الولادة أقل من سنتين وان كان لاكثر منهما فهو الثاني اهـ وقال في الهنديه من متفرقات دعوى النسب قال أبو الليث في شرحه في دعوى المبسوط وقول محمد أصح وبه نأخذ كذا في الفصول العمادية (قوله) يشترط أن تأتي به لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار (الخ) الظاهر أنه يشترط أن تأتي به لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء أيضا حتى يتحقق أنه من النكاح اذ لو أتت به لستة أشهر من وقت الشراء ولاقل منها من وقت الاقرار لا يتيقن أنه من النكاح لحل وطئها بالشراء (قوله) وان لاقل من نصف حول (الخ) حقه وان لاكثر (الخ) (قوله) الشارح وكذا لو اعتقها بعد الشراء) قال في الفتح ولو اشترى زوجته الموطوءة ثم اعتقها فولدت لاكثر من ستة أشهر منذ اشتراها لا يثبت النسب الا أن يدعيه الزوج لان النكاح بطل بالشراء وصارت بمنزلة ال لا يثبت نسب ولدها منه ولو ولدت لاكثر من ستة أشهر من وقت الشراء ابدعوة والعنق ما زادها الا بعد امتهن (الخ) اهـ (قوله) بطلان النكاح) أى نكاح المولى بالشراء (قوله) لعل وجهه أنها لما لمزمتها العدة منه للوطء (الخ) في هذا التوجيه نظر اذ في السابقة قد اعتبرنا أثر الفراش فجعلناه للمولى وهنالم نعتبر حقيقته وهو كونها أم ولده وجعلناه للزوج مع أن العدة واجبة عليهما من وطء الزوج فيها ومحذور من أمتهن على المولى بوطء الزوج لا يجدي نفعا فان الحرمة ثابتة فيما قبلها أيضا بالعنق والوطء (قوله) ولم يظهر لي وجهه لأنه اذا لم يثبت (الخ) الظاهر أن المسئلة خلافية ففيل أنه يحمل على أنه من الزنا فيجبر فيه الاختلاف في نكاح الحامل منه واحتمال أنه من وطء شبهة أو نكاح فاسد لا يكفي لفساد النكاح اذ لا يمتثل ذلك بمحتمل أنه من زنا والنكاح بعد وجوده لا يبطر بالشك وهذه طريقة البدائع وعلى طريقة الزيلعي يكفي لفساده احتمال أنه من فاسد أو شبهة اذ بذلك لم يعلم وجود شرط صحته

(باب الحضنة)

(قوله) لكن في القاموس حضن الصبي حضنا وحضانه بالكسر (الخ) في السندي بعد ذكر عبارة القاموس مانعه واقتصر شيخ الاسلام ذكره في شرح الروض على الفتح وكذلك ابن الملقن في ضبط ألفاظ

المنهاج ومن هنا يستفاد جوازهما اه (قوله كما أفاده القهستاني) واتفقوا على أن الأب يجبر على
 نفقته وعلى إمساكه وحفظه وصيانته إذا استغنى عن النساء لأن ذلك حق للصغير عليه اه بحر (قوله)
 بأن يكون قوله ونحوه مرفوعاً عطفاً على الزنا) لعله منصوباً عطفاً على الزنا الواقع خبر تكون (قوله) فإنها
 تستحقها علم الإشباه (الاجرة الخ) حقه النفقة وذلك أن ما تأخذه له شهبان في راعى شبهه الاجرة حال قيام
 النكاح أو العدة فلا تستحق شيئاً من الاجرة لقيامها بأمر واجب عليها وبعدهما ما تأخذه مرأى فيه شبه
 النفقة فلها أخذها على أنه نفقة للصغير (قوله وكذا في الخيرية الخ) الذي فيها أنه أجاب عن الام
 المنقضية العدة إذا طلبت أجرة حضنة أو لادها بانها تجب إلى ذلك أذ هو واجب على الأب ككسوتهم
 ونفقة طعامهم كما صرح به سراج الدين في فتاواه وأجاب أيضاً عن ثلاثة أيتام فرض القاضي لحضنة
 أمهم سبع قطع بأن استحقاقها الاجرة فيه خلاف قيل لا تستحق فقد سئل قاضي القضاة فخر الدين عن
 المستوتة هل لها أجرة الحضنة بعد فطام الولد قال لا وموضوعه إذا كان هنالك الأب والوجه فيه أنه حق لها
 والشخص لا يستحق أجرة على استيفاء حقه فكيف تستحق مع عدم الأب وقيل تستحق على الأب ولأب
 هنا والحضنة واجبة عليها القدرتها عليها ولا تستحق الاجرة على أداء الواجب هذا يخرج بهذه المسئلة
 والناس غافلون عنها وكتبت على نسختي جواهر الفتاوى ما منه يعلم أن المتوفى عنها زوجها لا أجره
 لحضنتها من باب أولى اه فتأمل (قوله لكن يشكل على هذا الإطلاق الخ) أي الواقع في عبارة
 قارئ الهداية من استحقاقها الاجرة (قوله قياس ما ذكره في الحالات تقديم عمات الام على عمات
 الاب الخ) قد يقال اسم الإشارة في قول الشارح بهذا الترتيب راجع لجميع ما قبله أعني قوله ثم
 حالة الام كذلك الخ يعني تقدم عمه الام الشقيقة ثم لأم ثم لأب ثم عمه الاب كذلك وهو المتعين في فهم
 عبارته وهذا ما يفيد ما في المنع عن الفتح ومثله في الهندية (قوله استثناء من قوله ثم العصباء) يظهر
 انه استثناء من جميع ما قبله ولو أني أكن مع ارادة الفسق الذي يخشى معه على المحضون أو ماله (قوله)
 الذي في الشر نبلاية عن البرهان وكذا في الفتح ثم لأب ثم لأم) مقضى ماسبق تقديم الخال لأم على الخال
 لأب فان قرابة الام من قبل أمها مقدمة على قرابتها من قبل أبيها كما نفيده عبارة الخصاص السابقة وغيرها
 (قوله) فإذا علم المتي أو القاضي شيئاً من ذلك لا يحل له نزع من أمه الخ) قال العلامة السندی أفاد الحديث
 سقوط حضنتها بالتزوج فلا يلتفت إلى شفقة زوجها اه (قوله وينبغي أن يكون مع البين في الفصلين الخ)
 لكن ما ذكره في مسئلة الاختلاف في سنه من أن القاضي لا يحلف أحدهما لأن فائدة التحليف القضاء
 بالنكول لانه إقرار أو بطل ولا يملك كان واحداً منهما لأن الحضنة حق الصغير لا تملك الام بذله ولا الإقرار
 بسقوطه وكذا أخذ الأب له بعد تمام الحضنة هو حق الصغير أيضاً فلا يملك بذله ولا الإقرار به يقتضي عدم
 التحليف هنا أيضاً (قوله) قال في البحر بعد نقله ما في الفتح وينبغي أن يكون عنده من يقول بتخير الولد الخ)
 اللازم هو العمل بنص المذهب وان لم يظهر وجهه مع أن المعتوه لا يستغنى عن الحضنة بل قد يكون احتياجه
 لها أشد تأمل (قول الشارح ليس المطلقة بائنات الخ) في السندی لم يظهر لقوله بائنات فائدة لانه قال بعد
 عدتها والبائن والرجعي سواء فيه وفي حال قيام العدة لم تمكن من الخروج في الرجعي والبائن لبقاء النكاح
 في الاول وبقاء أثره في الثاني اه (قوله) والظاهر أنه لو كان بين المحلتين تفاوت تمنع الذي في التتارخانية
 عن فتاوى البقالي لها أن تنقله إلى بعض نواحي مصر وان كان الأب لا يمكنه الرجوع في يومه إلى وطنه
 قبل الليل وكذا إذا كان له جانبان اه قال السندی فالتمس عن الانتقال لكل منهما ما هو في غير مصر

الواحداه (قوله) والعجب في حكم لم يقل به أحد جعله متباجعاً بتقليده للبحر) قال في حاشيته بحباب عنه بان مراده بالقرية القريبة من المصر بقريته قوله وليس فيه اضرار بالأب اه فكان اللاتق بالمصنف الحاق هذا القيد به وحيث فاته ذلك كان الواجب على الشارح التنبيه عليه سندی (قوله) ولا عقد بينه وبين الجدة) فليس لها حق نقله ولو الى بلد العقد وهذا في مكانين متفاوتين وأما المتقار بان فلا فرق بين الام وغيرها حيث علل بأنه لا تنتقل من محله الى أخرى سندی بحثنا (قوله) ويدل له ما في الحاوي الخ) كيف يقال ويدل له مع انه قال فيما يأتي ما في الحاوي يشمل ما بعد الاستغناء (قوله) لم أره في الخيرية في هذا المحل) لكن أفتى في الحامدية بالسفر بعد اتمام لحضانه أخذها ما في المجمع وشرحه ومما في السراجية

(باب النفقة)

(قوله الاولى اسقاط مسئلة) بل الاولى ابدال ولو بسواء (قوله) فانه يستأنس بها ويصعها الخ) في الكفاية من باب الوصية بالخدمة قالوا في المرأة اذا مرضت ان لم يمكن الانتفاع بها بوجه ما لا نفقة لها والا فلها النفقة اه ونقل السندی عن الحاوي نحوه (قوله) وان أمكن نقلها الى بيت الزوجية فبها ونحوها فلم تنتقل لان نفقة لها الخ) أي بعد طلب انتقالها اليه ولا بد من كون انتقالها بيت أبيها باذنه والا تكون به ناشئة وحكمها سقوط نفقتها حتى تعود لمنزل الزوجية (قوله) ويؤخذ منه أيضا تنقيده كون القول لها بما اذا كانت في بيته الخ) لا يتأتى وقوع اختلاف بينهما في النشوز في الحال وهي في بيته ولا يفيد ذلك ما في الخلاصة (قوله) وفيه أن المحبوسة ظلم والمغصوبة الخ) لا يظهر ورودها على ما نحن فيه فان عدمها لعدم التسليم أصلا ويظهر أيضا أن مسئلة الامه غير وارده لانها وان وجبت مدة النبوة مع كون التسليم ناقصا لانه قيل بذلك لكون حق السيد أقوى فاكتفى بالناقص وحينئذ فالواجب الرجوع للمقبل من أنه لا تجب الا بالتسليم الكامل في غير الامه ومسئلة لتحزوات بلاذن داخله فيه (قوله) أي ادام هو طعام لا مطلقا كما لا يخفى) كانه يريد لا يأتيها بادام يحتاج لعلاج بل بنحو غسل ومن وقال في الذخيرة اذا كانت تمتع من الخبز ونحوه قال شمس الأئمة السر خسى كان للزوج أن يمتنع من الادام ويعطيه اخذ بالبر وحده ويقول هو طعام وليس على سوى الطعام وان أعطاها خبز الشعير لا بد من الادام لانه لا يمكن تناوله وحده اه هكذا نقله السندی (قوله) ولكنها لا تجبر عليه الخ) التصدي بذكر هذا الاستدلال دفع قوم أن الشريفة لا يجب عليها خدمة داخل البيت كما اذا كانت ممن لا تخدم وایس في هذا ما لا تقدم (قوله) الا اذا تزوج وبني بها الخ) لا يظهر صحة هذا الاستثناء فان كلامنا من النفقة والكسوة يجب بمجرد العقد (قوله) لا محل له هنا الخ) الذي يفيد ما ذكره المحشى عن البحر أولا وما نقله الشارح عن الخلاصة أن ولاية الانفاق قبل الفرض وبعده للزوج الا اذا ظهر مطله بعده فإمرأه يعطها وان كانت عبارة المصنف موهمة أن ذلك له قبله كما يفيد قوله في فرض والشارح دفعه بقوله وله بعد الخ ولم أر أي أن قوله في فرض لها لا يناسب هذه الغاية زاد قوله ويأمره الخ فصار كلامه مع الشرح فبيد لا ثبات للولاية للزوج قبله وبعده وأنه اذا ظهر عدم انفاقه بعده أمره باعطائها النفق وهذا هو الموافق لما في البحر وعبارته في الخلاصة والذخيرة اذا فرض القاضي النفقة فالزوج هو الذي يلي الانفاق الا اذا ظهر عند القاضي مطله فحينئذ يفرض النفقة ويأمره باعطائها النفق على نفسها نظر الها فان لم يعط

حبسه ولا تسقط عنه النفقة اه فهي وان ملكها بالقرض لم تصرف فيها بالاتفاق الى آخر ما فيه تأمل
وحيث لا يخلو ما كتبه المحشى على قوله ولو بعد فرض الخ وعلى قوله فيفسر الخ عن وجود دخل
(قوله) أو من الصانع الذين لا ينقض عملهم الا بانقضاء الاسبوع كذلك (أى تفرض عليه
أسبوعاً أسبوعاً (قوله) فأفاد أن الخيار لها في طلب كل يوم الخ) أى عند المساء لليوم الذى أوغدوته
(قوله) وقال أبو يوسف لو قال قائل بأن له أن يطالبه قياساً على نفقة شهر لا يبعد (يبعد صدور هذه
العبارة عن أبي يوسف فلعن في عزوها اليه تحريفاً ثم رأيت في نور العين قال وقال س اه ولعله
سر بالسين والراء وهو رمن للسيد الامام ناسر الدين (قوله) ومفاده أنها لا تصح قبل الفرض
أو التراضى على شئ معين الخ) لا يستند هذا من كلام الشارح ويمكن أنه مستفاد من البحر هنا
(قوله) لسقوط النفقة عنه اذا أيسر الولد أو بلغ الخ) هذا الفرق غير كاف فان نفقة المرأة كذلك
تسقط بأشياء كثيرة (قوله) فلا وجه للاستدراك عليه الخ) يوجه بأنه استدراك لصورى قصده
بيان المراد بقوله لا تقدر بدراهم اذ ظاهره نفي تقديرها بها أصلاً فبين أن المراد عدم تقديرها بشئ معين
بحيث لا يزبد ولا ينقص (قوله) بدرعين الخ) أراد بهما صيفياً وشتائياً والمخفة الملاءة التى تلبسها عند
الخروج وقال بعضهم غطاء تلبسه ليلاً والدرع هو القميص الا أنه يكون محجياً من قبل الكف والدرع
من قبل الصدر سندهى عن البحر (قوله) لأنها محل لها الخروج في مواضع فلا بد لها من ساتر الخ)
لا يلزم من حل الخروج وجوب تهيئة أسبابها لأنها ليست من حاجته فيجب عليها الأعلى (قوله)
والمهم هو كونها بدون تقدير القاضى لا تكون لازمة الخ) لا دخل للزوم وعدمه فى الكلام بل يقال
كفى ط اذا لم يقدر وترضى عليها الزوجان لا يكون حكماً بل ينقض تراضيهما وحيث يصح ما قاله
الحلى ويسقط تنظير المحشى (قول الشارح) لو حكم الخفى بفرضه اذ هو هل للشافعى بعده أن يحكم
بالتمين الخ) فى حاشية التحفة للشراملى سئل شيخنا الرملى عن امرأة غاب عنها زوجها وترك معها
أولاداً صغاراً ولم يترك عندها نفقة ولا أقام لها من نفقا وضاعت مصلتها ومصلة أولادها وحضرت الى حاكم
شافعى وأنها اليه ذلك وشكت وتضررت وطلبت منه أن يفرض لها أولاً وأولادها على زوجها نفقة
ففرض لهم عن نفقتهم نقداً معيناً فى كل يوم وأذن لها فى اتفاق ذلك عليها وعلى أولادها وفى الاستدانة
عليه عند تعذر الاخذ من ماله والرجوع عليه بذلك وقبلت ذلك منه فهل الفرض والتقدير صحيح واذا قدر
الزوج لزوجه نظير كسوتها عليه حين العقد نقداً كما يكتب فى وثائق الانكحة ومضت على ذلك مدة
وطالبته بما قدر لها عن تلك المدة وأدعت عليه بذلك عند حاكم شافعى واعترف به وألزمه به فهل
الزامة صحيح أم لا وهل اذا مات الزوج وترك زوجته ولم يقدر لها كسوة وأثبتت وسألت الحاكم الشافعى
أن يقدر لها عن كسوتها الماضية التى حلفت على استحقاقها نقداً وأجابها بذلك وقدره لها كما يفعله
القضاة الآن فهل له ذلك أولاً وهل ما يفعله القضاة من الفرض للزوجة والاولاد عن النفقة أو
الكسوة عند الغيبة أو الحضور نقداً صحيح أولاً فأجاب تقدير الشافعى فى المسائل الثلاث صحيح اذ
الحاجة داعية اليه والمصلحة تقتضيه فله فعله ويناب عليه بل قد يجب عليه اه فعلى هذا الخلاف بين
المذهبين فى جواز تقدير النفقة نقداً (قوله) وقد يجب بان ذلك فى فرض القاضى وهذا فى التراضى
بدليل قوله الخ) الاحسن فى الجواب أن يقال لا مخالفة بينهما فان ما فى السراجية فيه ابطال القضاء
برضا المرأة وهى صاحبة الحق كما تقدم فتملك ابطاله فيصح أن ترجع وتطلب كسوة قماش بخلاف ما قاله

الشيخ قاسم فان المبتل وهو القاضى الثانى ليس صاحب الحق فلا يملك نقض قضاء القاضى الاول ففرق بين
 المستثنين وحينئذ يسقط الاشكال لا تى نم يقال القاضى الشافعى لا يتأتى له الحكم بالتبوين الا بعد طلبها
 وحيث رجعت عن فرض الخنفي الدراهم صرح رجوعها وطلبها التبوين فيصح حكم الشافعى به لانها الراضية
 ما سقط حقها ومبطله لحكم الخنفي لا القاضى الشافعى انما هو مازم لا يصل التبوين لها بعد صحة ابطالها
 التقدير بالدراهم نعم لو حكم الشافعى بالتبوين بدون طلبها لا يصح حكمه وعليه يحمل ما قاله العلامة قاسم والا
 فلا يظهر صحته أو يحتمل على ما اذا كان الطالب هو الزوج (قوله) ولذا وضعت منه الخ) أو أسرف فيها
 كما فى السندى (قوله) قلت هذا ظاهر على خلاف الظاهر الخ) ما فى البحر فى نفقة الخادم وما يحمله الرملى
 فى الاخذام وهما غيران وعلة لزوم النفقة للخادم تفيد لزوم الاخذام فى المريضة كما قاله الرملى (قوله أو
 ما لم تشهد بينة باعساره) حقه أو اذا شهدت الخ (قوله) فقد ظهر من هذا أن الاستدانة بالامر تقع
 لها الخ) لم يظهر مما ذكره وجه الرجوع عليها (قوله من أن التوكيل بالاستقراض لا يصح) سياتى
 ما فيه فى كتاب الوكالة فانظره فانه نفيس (قوله) والظاهر أنه لا عين على الزوج الخ) الظاهر لزوم اليقين
 على نفي العلم بالنية اذ كل من كان القول له كان يمينه الا فيما استثنى تأمل (قوله) اذ كيف يحلف على عدم
 نيتها الخ) أى ولا اطلاع له عليها (قوله) وظاهره أنه لا يقدم الاخ على العم هنا) الا اذا حلت العبارة على
 التوزيع أى من الاخ اذا وجد ومن العم اذا لم يوجد وهذا هو ظاهر عبارة الشارع وبذلك لما ذكرنا قوله
 عن الرملى بقوله فبين بهذا الخ (قوله) ولو قال وجب الوسط الخ) ما سلكه المصنف هو الاحسن لان فى قوله
 تم فى المسئلة الاولى اشارة الى انه لا بد فيها من تميم القاضى حتى تستحق الزيادة وقوله وجب الوسط فى
 الثانية اشارة لوجوبه بمجرد اعسار الزوج بدون احتياج الى تنقيص القاضى (قوله) مع عدم ظهور وجهه
 الخ) يظهر أن معناه لا التفات لمقاتلته فى الصورتين ففي الاولى سمعت دعواها وسألناه عن اوقبلت بينتها
 عليها ولم تلتفت الى دعواه أن نفقتها كما قال وفى الثانية لم تلتفت الى دعواه فلم نسمعها وجعلنا متناقضين
 كنا نتعرف عن حاله (قوله) ووجهه فى غاية الظهور لمن تدبر الخ) فان المراد لا يتمكن من أخذه هذا القليل
 من الزوج فاذا رفعته للقاضى لمدة أخرى يكون الامر كذلك فيؤدى لعدم أخذه شيئاً وفرض الكلام فيما اذا
 لم يحصل تراض ولا تقدير قاض (قوله) والشارح صالحها عن نفقة كل شهر على مائة درهم الخ) أى وهى أزيد
 من نفقة مثلها زيادة فاحشة بخلاف مسئلة المصنف فاسألها القلم الا يلتفت لقول الزوج لا أطيق فلا منافاة
 اه سئدى (قوله) وأجاب المقدسى بأن التوكيل فى القرض لا يصح الخ) قال فى حاشية البحر قال المقدسى
 أقول الاحسن أن يوجه بأن التوكيل فى القرض غير صحيح فاستقرضت على نفسها فلزمه ان قال
 على أن ترجع على كان هذا منه كاصطلاح على هذا المقدار ترجع بدعيه اه قلت وفيه غفلة عن كون
 موضوع المسئلة بعد فرض القاضى وقد مر أنها ترجع بعده سواء كانت من مال نفسها أو ائتمنت
 فاذا لم يصح الاستقراض ما الداعى الى عدم الرجوع بالمفروض فلا إشكال باق بحاله وأجاب
 الرملى بأن الزوج لما قال لها استقرضى وأنفق على نفسها كانت مستقرضة على نفسها اعدم صحة التوكيل
 وقصدها امثال كلامه وكلامه موجب للزوم الدين عليها لا عليه وأمرها بأن تنفق ما استدانته على نفسها
 لا عليه فبجمل التبرع وغيره والتبرع أدنى الحالتين فيحمل عليه فكأنه أمرها بالانفاق على نفسها من مالها
 متبرعة فامتثلت أمره فكان اسقاطا للقرض فى مدة الاستدانة والنفقة مما استدانته بخلاف ما اذا لم يقل
 ذلك لعدم العلم المذكورة فبقى فرض القاضى وهو موجب للرجوع عليه والحاصل أن قوله استقرضى

وأنتفى واجابتهاله اضراب عن الفرض منها وانظر الى قوله الا أن يقول وترجعين بذلك على لانه ينفي التبرع
 الاستفادة من ذلك واذا لم يوجد ذلك بقي الفرض لعدم ما يستفاد منه التبرع فتأمل اه لكن الظاهر أن
 ما عترض به على المقدسي ساقط فان المراد أنه يلزمها ما استقرضته ولا يلزم الزوج وهذا لا يمنع
 رجوعها بالمفروض وبهذا يكون ما ل ما أجاب به وما قاله في البحر واحدا (قول الشارح ولو
 أنكرت انفاقه فالقول لها يمينها) لكن هذا في نفقة الزوجة خاصة لا في نفقة الاولاد ففي الاشياء من
 القاعدة الثالثة ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد فرضها فادعى الوصول اليها وأنكرت فالقول لها
 كاللائن اذا أنكروا وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة أولادها الصغار بعد فرضها وادعى الاب الانفاق
 فالقول له مع البين كافي الخاتمة الثانية خرجت عن القاعدة اه (قول وهما المولى واحد الخ) ليس
 بقيد كما يظهر من تعليل المسئلة (قول نعم قوله ونفقته على أبيه الظاهر أنه سبق قلم الخ) سبق القلم انما
 هو في نقل الشارح عبارة الجوهره وعبارتها فان زوج المولى عبده من أمته ثم كاتبها فولدت منه
 ولدا دخل في تآبها وكان كسبه لهما لان تبعية الام أرجح واهذا يتبعها في الرق والحرية ونفقة الولد عليها
 ونفقة امي الزوج اه (قول ومقتضاه أنه استخدمها في غير بيت الزوج الخ) المتبادر من قولهم ولا
 يستخدمها أنه شرط نان في تعريف التبوئة وكونه عطف تفسير غير ظاهر من كلامهم مع اختلاف
 المعنيين على ما هو ظاهر ويدل لذلك ما نقله عن الزيلعي بقوله لان الاعتبار الخ اذا استخدمها في بيت
 الزوج لم تنفرد لمصلحه والمراد بالاحتباس في عبارة الهداية كافي السندی عن الرجعي أن تكون
 محتسبة لمصلح الزوج خاصة والمراد بالخلية في عبارة الذخيرة التامة بأن يدفعها ولا يستخدمها هذا
 هو المعين ففهم في هذه العبارة فتأمل اه (قول لانها تجب بالاحتباس وهو التبوئة الخ) أي وانما
 تعتبر حال قيام النكاح (قول وذكر أم الولد في البحر معزيا إلى آخر الكنز) عبارته من مسائل شتى
 قالت لا أسكن مع أمك وأريد يتأعلى حدة ليس لها ذلك اه وليس فيها نصريح بأم الولد (قول
 فانظر هل يتأ في ذلك هنا) فديقال يتأ في ذلك هنا أيضا بأن يفرض لها أجره مسكن بالدرهم بقدر حالهما
 ويحاطب بقدر وسعه وما بقي دين إلى الميسرة فانه لا يتأ في ايضاؤها حقها في السكنى الا بذلك كما اذا كان عاجزا
 عن الاسكان بالكلية فانه يفرض لها الاجرة وترجع بها اذا أيسر ثم رأيت في أنفع الوسائل لو لم يكن للزوج
 منزل مملوك يكتري منزلا لها ويكون الكراء على الزوج وان معسر انؤمر المرأة أن تستدين الكراء وتوفي
 ثم ترجع اه (قول قال المصنف في شرحه فهم شيخنا أن قوله ثمة إشارة للدار لا البيت الخ) الظاهر
 من اضافة أحد للاجاء وتقييده بقوله يؤذيها أن اسم الاشارة الموضوع للبعيد راجع للدار والا لما
 احتج لهذين القيدين وعبارة البرازي ليس فيها ما يفيد ذلك ولا ما يعين أن الضمير في عبارة الخاتمة
 راجع للبيت فلا ترد ما فهمه في البحر وقول البدائع حتى لو كان في الدار بيت الخ لا يدل على أنها ليس لها
 المطالبة اذا كان في الدار من يؤذيها وانما فيه التعرض لمجرد الوجود في الدار وانه لا يكفي لتحقيق الايذاء
 فلا ينافي أنه اذا تحقق بوجوده في الدار يكون لها مطالبة بغيره وهو ما أفاده في الخاتمة فهمامسئلان
 تعرض لاحدهما في الخاتمة والاخرى في البرازية (قول صوابه من أجماء المرأة) فديقال لاحاجة
 الى هذا التصويب لاشتراك أجماء الزوج والزوجة في هذا الحكم اذ كما يشترط أن لا يكون أحدهم
 أجماء الزوجة كذلك يشترط في أجمائه (قول ومفهومة أن من كانت من ذوات الاعسار يكفها بيت
 الخ) هذا مخالف لاطلاق المتون ونصريحهم أنه لا بد في المسكن من الخلو عن أهله وأهلها وهذا هو

المتعين في المسئلة الا ان يقال مراده ما اذا كانت في بيت من الحوش والاجماع مشلا في بيت آخر منه لا أنهم في بيت واحد منه **(قوله)** منعه عن التعدى في حقها ولا يتركها ثمة الخ كذا عبارة البحر ولا يظهر قوله ولا يتركها ثمة بل الظاهر تركها فيه بدليل المقابلة بدون فائدة في النقل وعبارة الفتح فان شكت أنه يضر بها أو يؤذيها ان علم القاضي ذلك زجره وان لم يعلم سأل من جيرانه فان كانوا لا يؤثرون بهم أو كانوا يميلون اليه أسكنها بين أقوام أخيار يعتمد القاضي على خبرهم اه وعبارة الهندية على ما في السندی فان علم القاضي ذلك زجره ومنعه عن التعدى وان لم يعلم يتظران جيران هذه الدار قوما صالحين أقرها هنالك ولكن يسألهم عن صنيعه فان ذكروا مثل الذي ذكرت زجره ومنعه من التعدى وان ذكروا أنه لا يؤذيها فالقاضي يتركها ثمة الخ **(قوله)** كما أفاده السيد محمد أبو السعود في حواشي مسكن الخ قال السندی بعد ما نقل عبارة أبي السعود قلت رأيت هذا الكلام خاليا عن التحقيق والاولى أن يقال ان بيتها ان كان محفوفا بجيران يغشونها اذا استغاثت بهم فهو مسكن شرعى ولا يلزمه الاتيان بمؤنسة وان لم يكن لها جيران أو كانوا لكن لا يغشون بعدهم أو لعدم قيامهم معها حيث عرف القاضي ذلك منهم فيأمره بنقلها بجوار الصالحين ولا يلزمه أيضا الاتيان بالمؤنسة هذا ما رأيت اه وتؤيد ذلك أن المؤنسة في الدار الكبيرة وان اندفع بها الوحشة لا يندفع خوف اللصوص وذوى الفساد فلذا كان المسكن الشرعى هو ما كان بين جيران صالحين بحيث لا تستوحش فيه ولو استغاثت بهم أعانوها **(قوله)** وهذا ترجيح منه خلاف ما ذكر في البحر أنه الصحيح الخ ماذ كره في البحر عزاه الى الخاتبة ونفسه قالوا الصحيح أنه لا يمنعها من الخروج الى الوالدين ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم في كل سنة وانما يمنعها من الكينونة عندها وعليه الفتوى كما في الخاتبة اه **(قوله)** المناسب اسقاط هذه الجملة كما في بعض النسخ وعبارة الزيلعي وقيل لا يمنعها الخ عبارة الزيلعي وقيل لا يمنعها من الخروج الى الوالدين ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم في كل عام هو الصحيح اه فما عزاه الشارح للزيلعي لا وجوده فيه لكن فيه أنه لا يخرج عما ذكره فان المراد بقوله وفي غيرها من المحارم في كل عام أن لها الخروج ولهم الدخول كما يدل عليه السياق وبهذا يعلم حكم خروجها للمحارم ويحذف ما زاده لا يعلم ذلك ثم على ما جرى عليه الشارح أولا من تقييد خروجها للوالدين بان لم يتدبرا على اتيانها تمنع من الخروج للمحارم اذا قدروا على اتيانها **(قوله)** لانها تشمل على جمع الخ ظاهرا هذا التعليل أنها تمنع من الوليمة ولو كانت في وقت الزيارة خلافا لما يفيد كلام ط **(قوله)** وقد يجاب بان ما كان غير تبرع الخ بهذا الجواب يستقيم كلام الشارح لكن تبقى المخالفة للبحر **(قوله)** بخلاف فرض العين كالخ الخ يفيد كلامه أنه اذا لم يوجد غيرها وخيف هلاك الولد أو الام أو لم يوجد من يغسل الميت سواها فلها الخروج بلا اذن لأنه صار فرض عين **(قوله)** لكن في القهستاني ويفرض القاضي نفقة عرس الغائب الخ مال الرملى في حاشيته الى ما في القهستاني سندی والظاهر اعما دما في التصرفية لعزم مقابلة الراهدى **(قول الشارح)** فلا تفرض لملوك الخ اه وكذا لا تفرض لخادمة الزوجة وان كانت ممن تستحقها لما ذكره المحشى من العلة تأمل **(قوله)** الا أن يجاب بان العبد لا يجب له دين على مولاه في هذا الجواب تأمل فانه لا يظهر مع أن له الاخذ من مال مولاه ومع ارام الماضي له بالانفاق عليه فان مقتضى ذلك لزوم دين النفقة له على المولى وان كان لو امتنع المولى كتسب وأنفق من كسبه وان لم يكن له كسب أجبر المولى على بيعه ايفاء لحقه وحق المولى كذا في الهداية **(قوله)** والمراد بضم

المديون عدم رآته (وجه الضمان التعدي حيث دفعوا بدون اذن المالك والقاضي ووجه عدم الرجوع
 أنهما أوصلا الحق لمستحقته في نفس الامر وزعمهما) (قوله) ولا ينافي هذا أقولهم ان القاضي لا يقضى
 بعلمه الخ (المناقاة ظاهرة لما فيه من الزام المديون مثلا بالدفع مع انكاره الدين أو الزوجية ولا وجه لازمه
 الا بالقضاء عليه بما يعلمه القاضي من الدين مثلا والا كيف يلزم به مع انكاره وليس الكلام في مجرد
 أمره بالدفع مع تحقق سببه بالاعتراف حتى يقال انه اعانة وفتوى فالوجه بناء كلام المصنف على أن
 القاضي يقضى بعلمه تأمل ثم بعد كتابة هذا بأيام رأيت في شرح المنبع على المجمع أن هذا من باب القضاء
 يعلم القاضي ولفظه وان علم القاضي بالمال والنكاح ولم يعترف بهما من هو في يده يحكم بعلمه أيضا لانه حجة
 يجوز له القضاء به في محل ولايته ألا يرى أن من أقرب دين ثم غاب قضى عليه القاضي بذلك لعلمه به فكذا
 النفقة اه (قوله) فالظاهر أنه لا يمين لها عليه الخ (عبارة الرملي على ما نقله السندی ولو قال المديون أو فتيته
 فالظاهر أنها لا تطالب بالينة أو قال المودع أدت لم تحلفه لانها الخ (قوله) إلا أن تدعى ضياع ما دفعه
 لها المناسب حذف هذه والاقتصار على ما بعدها فان الزوجة لا تستحق نفقة أخرى لو ضاع ما دفعه
 اليها من النفقة (قوله) قلت وهو مشكل الخ (ذكر في الفصولين من الفصل العاشر ما منه يؤخذ
 الجواب عن الاشكال ونفسه ادعاء ولا يينة فنكل ذواليد فحكم به للمدعي فقال ذواليد اني كنت اشتريته
 منه قبل الخصومة فانه يحكم به ولا يكون نكوله ا كذا بالشهود الشراء أقول فان قيل هذا يصح على
 قول أبي حنيفة رحمه الله لا على قولهما رحمه الله اذ النكول بذل عنده وقرار عندهما فتا كذا بالحكم
 فينبغي أن لا تسمع دعوى الشراء قبل الخصومة للتناقض كما لو أقر صريحا الا اذا حل على الحكم بنكوله
 مرة فانه لا ينفذ في رواية ضعيفة لانها شرا طعرض البين ثلاثا في رواية عنهما فاذا لم ينفذ الحكم على هذه
 الرواية فكأنه برهن قبل الحكم فتسمع على هذه الرواية ويمكن المناقشة على قول أبي حنيفة رحمه الله
 أيضا ويحجب بان كون النكول اقرارا لا يخلو عن شبهة مناوهي تكفي في أن لا يكون ا كذا بالمسلم حلا على
 الصلاح في حقه اه وفي الاشياء وتسمع الدعوى بعد القضاء بالنكول كما في الحاشية اه والذي في
 الحاشية ونقله عنها المحوى يفيد أن هذه المسألة خلافية ونفسها ادعى عبد ا في يد رجل أنه له فجد المدعي
 عليه فاستدلف فنكل وقضى عليه بالنكول ثم ان المقضى عليه أقام البينة أنه كان اشترى هذا العبد من
 المدعي قبل دعواه لا تقبل هذه البينة الا أن يشهدوا أنه اشتراه منه بعد القضاء وذكر في موضع آخر ان
 المدعي عليه لو قال كنت اشتريته منه قبل الخصومة وأقام البينة قبل بينته ويقضى له اه من باب
 ما يبطل دعوى المدعي واقتصر في فصل البين على عدم القبول وعزاه للمتق وظاهره اعتماده فظهر أن
 وجه القول الثاني أن النكول ليس اقرارا ولا بذلا من كل وجه فلذا قبلت البينة بعده وسيأتي هذا أيضا
 في الدعوى (قوله) فيما لو أقرب دين يجب الخ (الا صوب كفل بدل أقر في هذا وفيما بعده (قوله) وهنا
 ضمن ما أخذته ثانيا الخ (الظاهر أن ما هنا من قبيل الاول فان ما أخذته انما يصير دينا في ذمتها بهلا كه
 أو استهلا كه وقبل ذلك الحق في عينه لما لكه وان كان مضمونا عليه (قوله) ولا يحتاج الى بينة الخ (أى في
 مسألة الامر بالاستدانة كما تفيد عبارة البحر حيث قال بعد قول الكنز ولو لم يكن له مال فطلبت من
 القاضي فرض النفقة الخ ثم على قول من يقول تفرض النفقة في هذه المسئلة لا يحتاج المراد الى إقامة الخ
 (قوله) قال الزيلعي لان الخ (نص عبارته وقال زفر تسمع بينتها ولا يقضى بالنكاح وتعطى النفقة من مال
 الزوج ان كان له مال وان لم يكن له مال تؤمر بالاستدانة لان في قبول البينة بهذه الصفة الى آخر ما نقله

المحشى عنه ومثله في كافي النسفي فظاهره أن تخيير الزوج في الرجوع عليها أو على الكفيل في صورتي ما إذا فرضها في ماله أو أمرها بالاستدانة وذكر في الدر المنقي وشرح المجمع لابن مالك تخيير الزوج في الرجوع عليها أو على الكفيل بعد ذكرهما الثانية فقط فهذا صريح في تخيير في الثانية أيضا وعليه يكون للدائن ابتداء طلب الدين من الزوج لأنه اعتمد على أمر القاضي وهو يصلح حجة ثم الزوج بخير ولو كان الدائن يرجع عليها فقط لما خير الزوج حينئذ لأنه لا دين له حتى يرجع به على أحدهما وقال القهستاني قال زفر يقضي بالنفقة ويأمرها بالاستدانة عليه فان حضر وأقر بالشكاح قضى الدين فان أنكر كلفها إعادة البيعة فان أعادتها فيها والا أمرها بردها أخذت كافي المحيط اهـ ومثله في البحر ونظائرهما أنه إذا ظهر أنها لا تستحق النفقة لا يطالب الزوج بل هي تطالب بردها أخذت تأمل (قوله) إذا وصى بثلاث نفقة وغنمه فضاء الثلاثان فله ثلث الباقي منهما) وعند أئمتنا الثلاثة له ما بقي ان خرج من ثلث باقي جميع أصناف ماله بخلاف القيمات التي لا تنقسم كالثياب والعبيد فله ثلث الباقي (قوله) لا يبحث عند زفر الخ) الا صوب يبحث بالاثبات هنا والنفي في المسئلة التي بعد تأمل (قوله) وبه علم أن المناسب عطف الاستدانة بالوفاو الخ) الانسب ما فعله الشارح وذلك أن في كلامه توزيعا فأمراها بالانفاق في صورة فرضها في ماله وبالأستدانة في صورة ما إذا لم يكن له مال وديعة أو دين (قوله) بان أقام الزوج بينة على اقرارها به الخ) وكذلك لو برهن على أنها ولدت قطعا مسمين الخلق أو تقررا بإسهابا اقرارها ولو غنمها مدة الأياس والثابت بالبيعة كالثابت بالمعاينة اهـ سندى (قوله) لأنه ينافيه قوله فله النفقة الخ) يمكن أن يقال ان معنى كلامه فله النفقة الى سنتين من وقت الطلاق أى وأنت لأقل من ستة أشهر من وقت الاقرار لكن هذا انما هو في الطلاق البائن وأما الرجعي فله النفقة وان أتت به لاكثر من سنتين بعد كونه لأقل من ستة أشهر من وقت الاقرار تأمل (قوله) وقد يجاب بان المراجعة ما يثبت في الذمة الخ) لا يخفى أن هذا الجواب عليل فان جهالة المصالح عنه لا تفسر لعدم افضائها الى المنازعة كما ذكر في الاعتراض ولا فرق في هذا بين ما يثبت في الذمة وبين الدين الثابت فيها والصواب أن المراجعة لا يخصص كل يوم من البدل المسمى لاجهالة المصالح عنه ويدل له ما في تمة الفتاوى لبرهان الدين ولو صالح المعتدة عن نفقتها مادامت هي معتدة على شيء معلوم فان كانت تعتد بدل الخيض لا يجوز وان كانت تعتد بالاشهر يجوز لان في الوجه الاول حصص كل يوم مما وقع عليه الصلح مجهول لان الخيض يزيد وينقص وهي محتاجة الى استيفاء حصص كل يوم في الباب الآخر من صلح عصام (مول المصنف الا اذا كانت أم ولدا الخ) في السندى ذكره في السراج أيضا عن الفتاوى يعنى اذا جلت أمة من سدها واعترف بان الحمل منه لم تكن لم تلد الا بعد موت السيد يعنى ما ولدت لسيدها قبل ذلك ثم قال وتقدر بانها لم تلد قبل ذلك لسيدها لانها لو كانت ولدت قبل ذلك يثبت نسب ولدها الآخر بسكوت من مولاهما فلو مات سيدها اعتقت بموته بسبب الولادة الأولى وتكون أجنبية عنه لانقطاع الملك بالموت ولا وجه لاجباب نفقتها في التركة بخلاف ما لو لم تلد قبل ذلك ومات سيدها وهي حامل منه وقد كان اعترف بملها فانها عند موته باقية على ملكه لا يبين عقها الا بعد الولادة ومادامت في ملكه أو انتقلت لملك ورثته بعده فنفقة في التركة اهـ وبهذا سقط اعتراض الرجعي وما استدلل به المحشى (قوله) صح ولزمها الاجرة الخ) لكن الظاهر أنها تأثم بسكنائها في بيتها لعدم اعتدادها في بيت طلق فيه (قوله) ولم أر من ذكر هنا أجرة الضيب الخ) عدم الوجوب ظاهر فان المريض لا تجب عليه مداواة نفسه مع غناه فالأولى أن لا تجب على غيره موقفا علما وجوب النفقة عليه بأنه جزؤه فصار كنفسه (قوله) قال الخير الرملى لو استغنت الانثى بنحو

خياطة الخ) عبارته لو قال بدل الطفل العاجز عن الكسب لكان أولى لأنه إذا قدر عليه سقط الوجوب عن
 أبيه وإن لم يبلغ حتى الانثى الصغيرة إذا استغنت الخ (قوله) لكن سيد كذا السارح عند قوله ولكل ذي رحم
 الخ) ماسياً أي لا ينفق ما هنا فإن المراد بالعقار وما بعده في عبارة الفتح غير المحتاج إليه ومن تحمل له الصدقة هو
 من لا يملك نصاباً ناسياً أو غير نام زائداً عن حاجته الأصلية والمزول والخادم من الخواص الأصلية ثم رأيت في
 حاشيته ما يؤيد ما ذكرته (قوله) والظاهر أنه بمنزلة المال الغائب) هذا ظاهر إذا كان له مال في يد الناظر
 وعجز عن أخذه منه لا إذا قدر على أخذه منه فإنه يأخذه وينفق منه أو إذا كانت الغلة لم تجب على المستاجر
 بأن كان الوقف يؤثر أفساطاً قبل استحقاق القسط أو قبل صيرورة الزرع متقوقماً أو منعقداً على خلاف
 نقله الخاوتي فإن التفقة على الأب حينئذ لعدم ملك الابن شيئاً منه (قوله) فإن كانت معسرة فالظاهر
 وجوبها عليه الخ) الظاهر عدم وجوبها على الابن لسقوطها عنه بتزوجها ويجري فيها التفصيل الذي
 قيل في زوجة الأب تأمل (قوله) ولو مختلفات الخ) كأن كان له زوجتان موسرة ومعسرة ط تأمل (قوله)
 أو يفرق بين مال الأجنبي ومال الوصي الخ) الظاهر عدم الفرق فالتعين الحمل على أنه أنفق من مال اليتيم
 نفقة المثل في تلك المدة أو الحمل على رواية عدم اشتراط الأشهاد في الاتفاق عليه لا من ماله فكأن الوصي
 يرجع بدونه على هذه الرواية فكذلك ما مورده إذا صدقه (قوله) الظاهر أنه من عطف العام على الخاص الخ)
 ما ادعاه من أن العطف عطف عام على خاص أو مرادف غير صحيح والظاهر أن بينهما العموم والخصوص
 الوجهي فالجناية تنفرد فيما ليس من المؤن المالية والمؤن فيما لا يجيبه كعسل البق ولعل ما في الفصولين
 من عدم الرجوع في الأمر بأداء الخارج مبني على أصل المذهب فإن المطالبة به أشد من المطالبة بسائر
 الديون (قوله) وقاضيان من أجل من يعتمد على تصحيحه الخ) لكن تصحيح قاضيان هنا لا يساوي تصحيح
 ما في الشارح حيث عبر قاضيان بالصحيح وفي الشارح بالفتوى (قوله) وأيضا فقد نقل الجوى الخ) حقه
 الاتيان بالاستدراك (قوله) وفي حاشية الرمي الخ) الذي في التارخانية مانصه وأما إذا كانت الأم معتدة
 عن طلاق رجعي لاستحقاق أجره الرضاع على الزوج أيضاً وأما إذا كانت الأم معتدة عن طلاق بائن أو طلاقات
 ثلاث فهل تستحق أجره الرضاع ففيه روايتان وفي الحجة في رواية محمد لا يجوز وفي رواية الحسن يجوز وعليه
 الفتوى اه وفي الدرر وفي المبسوط روايتان في رواية جازا استجارها قال في الشريعة ليلية وهو رواية الحسن
 وعليه الفتوى فعلى هذا الضمير في قول النهر أنه رواية الحسن وفي قول التارخانية وعليه الفتوى راجع
 للجواز لعدم الفرق كما توهمه العبارة وسيد كذا عقب هذا أن رواية جواز الاستجار في عدة البائن هي المعتمدة
 ثم رأيت عبارة الرمي في حاشية المنح ونصها أقول وفي الحجة في رواية محمد لا يجوز وفي رواية الحسن يجوز
 وعليه الفتوى اه (قوله) إن الأصح الترجيح بقوة الدليل الخ) الترجيح بقوة الدليل انما هو فحين له قوة
 النظر للدلائل والأفانظر والاعتماد على ما رجحوه ومعلوم أن لفظ الفتوى أقوى ألفاظ الترجيح فتدبر
 (قوله) قلت وهذا مبني على رواية الخصاص الخ) أي إذا لم تحمل عبارة الخلاصة على ما حملها عليه والأفلا
 حاجة لدعوى أنها مبينة على رواية الخصاص تأمل (قوله) أي لو ادعى الولد غنى الأب الخ) أو ادعى
 محتاج النفقة بسارق ربه وأنكر المدعى عليه (قوله) فهل يلزمه هنا أيضاً أن يلزم الابن الغنى فقط
 الظاهر وجوبها عليهم ما لوجود المقتضى له وهو الجزئية واليسار ولو بفاضل الكسب نعم على ما نقله عن
 الخاوتي تجب على التفاوت بينهما (قوله) ويرد عليه قولهم لوله أم وجد لا بل الخ) الإراد الأول ساقط عما
 يأتي نقله عن السندي ومقتضى ما ذكره في الأصل الخامس وجوبها على الأم والجد فيما أورده ثانياً

لسقوط الاخ بالجد وقد يقال تقوى المرح في الجد بظهور أثره من سقوط الاخ به بخلاف المرحح
الموجود في الام فلذا وجبت على الجد هنا فقط وما ذكره في السادس من وجوبها على الجد لتنزيله منزلة
الاب مع وجود الاخ لا عند عدمه محل نظر فان مقتضى الدليل ذلك ولو عند عدمه لا ترى انه اذا ادعى ولد
أمة ابن ابنه عند فقده صحت دعواه ويملكها بالقيمة كما هو الحكم في الابن وقال الرحمتي وينبغي أن
في مسألة الجد وابن الابن أن يترجح ابن الابن في وجوب الاتفاق عليه لهذا المرحح فانهم جمعوا لو أنت
وما لك لأبيك مطرد في جميع الاصول مع الفروع وبنوعه مسائل منها أن الجد اذا ادعى ولداً أمة ابن
ابنه عند فقد الابن صحت دعواه ويملكها بالقيمة كما هو الحكم في الابن لهذا الحديث فتأمل اهـ (قوله) لان
كلامهما وارث فلا يترجح أحدهما على الآخر الخ) والام ترجح بالقرب والجد بكونه أباب فهو أب
والرجال أحق بالاتفاق لكونهم قوامين على النساء فتعارض المرححان فاعتبرنا بجانب الارث اهـ سندی
(قوله) وأقول لاتناقض فيها أصلاً لما علمت من أن الارث انما لا يعتبر في نفقة الاصول الخ) وقال الرحمتي
في حل اشكال صاحب القنية ان مانقله أولاً وثانياً جار على الاصل الذي تقرران الاعتبار للقرب والجزئية
لا الارث وهذا هو المعول عليه في المذهب وما نقله عن الكتاب بناء على اعتبار الارث وهو نظير ما قدمه
في الولد الكبير الزمن والاثني أن النفقة على حسب الميراث وهو رواية مضعفة لا ترد على الرواية الصحيحة
فان المراد بالكتاب المبسوط وهو أول كتب ظاهر الرواية تأليفنا ولذا يسمونه بالاصل واذا تعارض ما في
التأليف المتقدم والمتأخر فالعبرة بما في المتأخر لانه الذي استقر عليه رأي المجتهدين في ذلك دون النفقة
في المسئلة التي رأى أنها اشكل مما قبلها على الام لانها أولى من أبيها بالقرب ومن الم القرب والجزئية
ويترك جواب الكتاب لان الاعتماد على الرواية الاخرى والحاصل ان في المسئلة روايتين صحيحة ومضعفة
نقلها صاحب القنية واستشكل احدهما بالآخر ولا اشكال لان احدي الروايتين لا ترد على الثانية بل
يعمل بالمرحمة ويقدم ما فيه القرب والجزئية على ما خلا عنه ما فيه أحدهما على ما خلا عن كل منهما
وتترك الرواية المضعفة ولا عبرة للميراث مع معارضة القرب والجزئية اهـ (قوله) والام والجد الخ) عسار ارمل
أوالجد بأول الوالو وكذا نقله المحنثي في حاشية البحر وهذا المناسب (قوله) وفي تفسير البسار الخلاف المسار
الذي تقدم عن الخلاصة اعتبار ملك النصاب هنا وجريان الخلاف السابق هنا يتوقف على نقل الـ والـ الم
يوجد يقال باسقاط ملك النصاب هنا ولا يصح القياس على ما سبق لعدم المساواة تأمل نعم ما قدمه عن الفرح
من التوفيق بين رواية اتفاق فاضل الكسب أو فاضل شهر ربحاً فأدجر بان الخلاف هنا فيه أيضاً حاشية قال
وجب دانقان القريب ثم رأيت في تمة الفتاوى الصحيح أن البسار يقدر بالنصاب ولكن نصاب حرمان
الصدقة لانصاب حرمان الزكاة به يقتضي وروى عن محمد اذا كان له نفقة شهراً نفقه وعهده رهنه على ذلك
يجبر على نفقة الاقارب وان لم يكن له شيء ويكتسب كل يوم درهماً ويكفيه أربعة دراهم اتفاق الفضل عليهم
ولا يقتضي بهذا اهـ (قوله) فالصواب ما في بعض النسخ تلحقه الخ) وحديث لا يترجح بمصلحة لان جميع
الجسم والعقل لا بد أن يهتدى لكسب ما لا بد له منه اهـ رحمتي (قوله) فالت لا يفتني أن ذلك لا يمكن عارداً
في زمن النجاسة الخ) الا لازم هو العمل بنصوص المذهب لا بالأبحاث المخالفة له وعلى عبارة الفتوح شـ تربط
مع كونه من أبناء الكرام أن لا يجد من يستأجره فيقيد بها ما قاله الزبلي ويعد عمل بالامه الخ هو القاعدة
وبهذا يندفع اعتراض الرحمتي من أصله (قوله) لانهم ينعان البر في حق من يقاتلنا الخ) فإلى ان يقول
ان التهي على باهرين القتال والاخراج من الديار كذا في الفتوح الا ان يقال ان المدار على الاستدلال بالفتن

والاخراج لاعلى الحصول بالفعل تأمل (**قوله** فان العلة فيهم عدم التوارث الخ) انظر كيف يصح هذا مع أن هذه العلة موجودة في حق الاصول والفروع الذميين الا أن يقال الاهلية موجودة فيهم وانما منع مانع منها وهو الكفر بخلاف الحربى فانه لا أهلية له لان أهل الحرب كالجناد فلا يعتبر فيهم أسباب الميراث ولا النفقة من المسلم فهي منقطعة بالكلية بالنسبة لهم تأمل (**قوله** وأجاب عنه في غاية البيان بان النفقة الخ) هذا الجواب لا يلاقي الاشكال تأمل (**قوله** وهل الجد كالاب لم أره) مقتضى ما ذكره الزيلعي في تعليل المسئلة ان الجد كالاب ونصفه وله أى الامام ان للاب ولاية حفظ مال ولده الغائب كالوصى بل أولى لان الوصى يستفيد الولاية من جهته فمن المحال أن لا يكون له الولاية وغيره يستفيدها منه اذ لا شك أنه قد يكون وصى الجد ويكون له ولاية حفظ المنقول ببيعته تأمل (**قوله** الشارح ولا التاخي اجماعا) قال في الفتح واحتراز بالاب أيضا عسى القاضى لانه ليس له البيع عند الكل لافي العروض ولا في العقار ولا في النفقة ولا في سائر الديون يريد به اذالم يكن النسب معلوما عند الحاكم وان كان معلوما لكن حاجته الاب والام ليست معلومة أو كانت معلومة الا انه يحتمل أن الابن أعطاهما النفقة ففي هذه الوجوه كلها لا يبيع لانه لو باع القاضى وصرف الثمن اليه لا يكون ذلك الثمن مضمونا عليهما لانه فبخسه بامر القاضى فيتضرر به الغائب فلا يبيع القاضى ولكن يفترض الامر الى الاب ويقول له ان كنت صادقا فيما تدعى فبعه والا فلا أمر لك بشئ وعلى هذا الوجه لا يفسر والغائب انتهى من السندى (**قوله** وهذا مقيد باباء الابن الخ) لا يظهر الا اذا كان الماخوذ من خلاف الجنس تأمل (**قوله** قلت وما مر من أن القول لمنكر اليسار واليمنة لمدعيه فلعلة عند عدم العلم بابا مال) موضوع المسئلة السابقة فيما اذا طلب الاتفاق من الاب فامتنع مدعي يساره وما هنا فيما بعد الاتفاق لما في يده ومعلوم أن تحكيم الحال لا يصلح حجة للاستحقاق ويصلح حجة للدفع فلذا قيل بتدكيمة هنا لا فيما سبق تأمل لكن اذا كان الحال شاهد اللابن وقلنا القول له يلزم جعل تحكيم الحال شاهد للاستحقاق مع أنه لا يصلح حجة بل للدفع الآن يقال انه ثابت باتلاف مال الغير والحال مقوله نظير ما قاله فيما لو اختلفا في جريان ماء الرحى وكان الحال شاهد للمؤجر فان القول له من انه يجب الاجر لا بالحال لانه لا يصلح للاستحقاق بل بالعقد السابق والحال يدل على بقاءه الى ذلك الوقت (**قوله** الشارح زاد الزيلعي والصغير) ما قاله الزيلعي هو الذى عليه العمل الآن وهو أرفق نعم يظهر اذا أنفقت الامن مال نفسها اذا أكل كل من مسئلة الناس ثم رأيت في نهج النجاة عن التنازعية انه في حياة الاب لها الرجوع عليه بما أنفقت من ماله على الصغير بعد الغرض اه (**قوله** المصنف ومضى مدة سقطت) قال في مبسوط السرخسى أو رد في باب الزكاة من الجامع أن نفقة ذى الرحم تصير دينا بقضاء القاضى وانما اختلف لاختلاف الموضوع فوضع المسئلة هناك فيما اذا استدان المنفق عليه وأنفق من ذلك فتكون الحاجة قائمة لقيام الدين وهنا وضع المسئلة فيما اذا أنفق من ماله أو من صدقة تصدق بها عليه والحاجة لا تبقى بعدمضى المدة وقد قررنا هذا فابا أميلنا من شرح الجامع اه (**قوله** هذا محل التفرع فكان المناسب أن يقول في الذخيرة الخ) الاضراب ظاهر وجميع بالنظر لآ خرا الكلام فانه تقيد لما قبله على فهم الجبر وأيضا ما قبله يفيد أنه بالاستدانة ترجع وربما يتوهم من هذا الرجوع بجميع النفقة عند استدانة البعض فأضرب عنه (**قوله** قد يجاب عن الجبر بان المراد من قوله وينفق مما استدانه تحقيق الاستدانة الخ) هذا بعيد بل غير صحيح فان الاستدانة متحققة بأخذ المال وما جعله احترازا عنه خارج عما

قبله تأمل ومآله الرجى محل مناقشة فانه لا يلزم أن يكون انفاقه من غير ماله استدانه لاحتمال أنه
استدان لنفسه وأيضا الاستدانه تأنيبا على القريب لا تصح فتقع له وبالجملة المتعين مآله في البحر لانه
المنقول ولا نظر للابحاث تأمل **(قوله)** أو من مال غيره فهو استدانه الخ لا يلزم من كون ما أنفق من مال
غيره أن يكون استدانه إذ قد يكون اباحة مثلا **(قوله)** لكن هذا ظاهر إذا كان قبل الاستدانه الخ
استدراك على قوله اما أن يكون من ماله ثم المتعين هو العمل بمآله في البحر من أنه يشترط الانفاق مما
استدانه فبدونه لا تصير النفقة ديناً على القريب وحينئذ فلا حاجة لتردد المحشى الذي ذكره **(قوله)** والذي
رأيت في البدائع عكس ذلك الخ والذي ذكره المحشى في القسم التسوية بينه وبين النفقة في عدم الحبس
للعلة المذكورة وهي تفويت الحبس الحق مدته وان كانت العلة الاولى أعنى قوله لأن في النفقة ضرورة
دفع الهلاك عن الولد لا تنفيده وبعبارة المتن مع الشارح في القسم فان عاد إلى الجور بعد نهى القاضى عزز
بغير حبس جوهره لتفويته الحق اه قال محشيه ومثله الامتناع من الانفاق على قريبه اه **(قوله)**
وعلى هذا فلا يصح أن يقال انه يمكن أن يستدين بامر القاضى الخ لا يندفع مآله ط بهذا بل بما يأتي
عن الرجى من أنه قد لا يجد من يدينه ثم ان اعتراضه انما هو على النقل الخطا وعلى النقل
الصواب لا اعتراض ولا جواب **(قول الشارح وقيد في التهرالخ)** في السندى عن الرجى
مانصه قوله وقيد في التهرالخ فهم من قوله لفواتها بعضى الزمان سقوطها بعضى
المدة ولا تسقط الا بعضى المدة التي قدرها القاضى كالشهر مثلا وصاحب
البدائع أراد فواتها بحضور الحاجة اليها وفوات النفس بتأخيرها
ولا معنى حينئذ لتقيدها بالشهر لان الانسان
لا يصبر عن الطعام والشراب شهرا فقى
اضطر اليها يضرب من وجبت
عليه على تسليمها وهو
ظاهر وقد لا يوجد
من يدينه
والله أعلم

﴿تم الجزء الاول ويليها الجزء الثانى أوله كتاب العنق﴾

﴿الجزء الثاني﴾

من التقرير المسمى التفسير المختار لرد المختار
تأليف الامام العلامة والودعي الفهامة الفقيه
الاكبر الشيخ عبدالقادر الرافي الفاروق
الحنفي مفتي الديار المصرية سابقا
تعمده الله برحمته ورضوانه
وأسكنه فسيح جناته
آمين

طبع على نفقة حضرة الاستاذ الفاضل الشيخ محمد رشيد الرافي نجمل المؤلف حفظه الله

﴿لا يجوز طبعه بدون اذن منه﴾

﴿الطبعة الاولى﴾

بالمطبعة الكبرى الأميرية بيولاقي مصر المحمية

سنة ١٣٢٤

ما شاء الله كان

(كتاب العتق)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
(قوله كملك القريب بشرأ الخ) تقدم له أن العتق حصل بدون فعله من أجموت السيد أو أثر الملك
 وحينئذ لا داعي لإدخاله في التعريف وعلى ما قاله داخل فيه لوجود الاسقاط معي **(قوله وبالشأن اثبات**
القوة المستتبعة الخ) لكن لا يظهر أن هذا تعريف على قول الامام الأبالدة للعتق الكمال في خلاف عتق
 البعض فإنه ليس فيه اثبات القوة المستتبعة الخ وكذلك يقال في التعريف الأول فإنه بعد من البعض لم يصر
 المملوك من الأحرار إلا داروعى المال فيهما **(قوله لانه طهر أن عتقه الخ)** هذه العتقات أداوت
 استحباب عتق الرجل الرجل ولا تفيدني استحباب عتق المرأة الرجل وكذلك ما ذكره من الحديث الظاهر
 أن عتقها الرجل مساو لعتقها المرأة لحصول المقصود من العكالة بكل خلاف عتق الرجل المرأة وأن عتق
 الرجل المرأة مساو لعتقه الرجل من جهة حصول المقصود **(قوله أو مريض الخ)** حقه أو صحبها
(قوله ولا بد من سبقه عليهما الخ) فيه أنه إذا سبق الملك الطلاق لا يقع لإفساخ النكاح نعم هذا ظاهر في
 سبق الملك العتق نعم إذا أريد بالملك بالنسبة للطلاق ملك البضع يستقيم الكلام وهو المتعين **(قوله ولذا قال**
في الخاصة الخ) وفي السندي ما نصه قد مر لنا أول الطلاق الصريح أن الجوى أجاب بعدم الوقوع فما إذا
 قالت له طلقني فقال طالق طالق وذلك لأن شرط الطلاق خطبها أو الإضافة إليها وقد رأيت نص

غير واحد أن ذكر العدد بدون الطلاق غير مؤثر فتنبه اه **(قوله)** والظاهر أن ما في التنقيح مبني على عدم اشتراط الاشهاد والشهرة فيهما أي ولم يوجد واحد منهما ما وإذا وجد أحدهما يقول بعدم الوقوع فيهما كما هو ظاهر **(قوله)** أو بدئك كبदन حر في السندی وكذا لو قال كبدن حر يعتق اه وعليه يفرق بين هذا وبين ما لو شبه الجزء الذي يعبر به عن الكل بعضاً آخر يعبر به عن الكل كما يأتي له فيما لو قال رأسك مثل رأس حر تأمل والظاهر عدم الفرق وأنه يعتق فيها بالنية ولا يعتق بدونها كما يأتي ما يفيد **(قوله)** لا يخفى أن الوجوب أو الزوم عامل خاص الخ الاعتراض وارد وإن لوحظ أن الجار متعلق بالاستقرار العام فإن على تفيد الوجوب والزوم في ذاتها بقطع النظر عن كون متعلقها واجباً كما لو قال لفلان على كذا فإنها تفيد الوجوب عليه له وإن كان المتعلق عاماً كما قالوا في كتاب الاقرار **(قوله)** لعدم احتمال العتق الخ لم يظهر مناسبة هذا التعليل لما قبله والذي ذكره السندی نقلاً عن الرجعي لأنه في قوله أنت أعتق من فلانة يحتمل أن أعتق معناه أقدم في ملكي وفي قوله أنت أطلق أي أطلق يد أفلم يتحضر أعتق للتحرير ولأطلق الطلاق فاحتج إلى النية حيث صار كل منهما كناية وأفعال التفضيل يقتضي المشاركة والزيادة وقد يراد به أصل الفعل وهو متعين هنا لان العتق والطلاق لا يحتمل التفاضل رجعي قلت وعلى هذا لا تطلق هذه أكثر عدد من فلانة بل تقع طلبة رجعية اه **(قول الشارح وقاس عليه في الجراح)** عبارته وإدالم يقع العتق في لامل إلى هل له أن يدعيه قال في خلاصة الفتاوى وذكر عبارتها **(قوله)** فإن الفرق الذي أبداه في النهر غير مؤثر الخ بل يقال في الردين مسألة الكتاب مساوية للمسئلة الثانية من مسئلتى الخلاصة من كل وجه فانه فهماني الملك عن نفسه فقط وقد ذكر في الفصل العاشر من الفصولين ما يفيد الاختلاف في سماع الدعوى لو بني دو اليد أو الخارج الملك عن نفسه ثم ادعى فأنظره **(قوله)** وبدل لما قلنا تسوية الخ فيه أنه أعاسوى بينهما في عدم العتق لافي عدم سماع الدعوى الذي الكلام فيه **(قوله)** فكذلك عند الامام الخ اختلاف مبني على أن المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم عندهما وعند في السكك على ما عرف في الأصول بحر **(قوله)** فقبل لالخ وجه الاول أنه يحتمل الاقرار ويحتمل المجاز عن العتق فلا تصير أم ولد بالشك ووجه الثاني أنه قد أقر لها بذلك بأقراره بينونة ولدها فينفذ أقراره على نفسه ووجه الثالث أنه في معروف السب مكذب فبطل أقراره في حقها بخلاف مجهوله اه سندی **(قوله)** وينبغي توقفه على البية خلاف ما يفيد الشارح وكلام البدائع وذكر السندی أنه ذكر ابن رستم في نوادره عن محمد لو قال بأبي يا جدي يا خالي يا عمي أو قال لجاريتي يا عمتي يا خالتي لا يعتق في جميع ذلك زاد في التحفة الابائية اه **(قوله)** وعلى هذا فالجمع بينه وبين ما في الايضاح الخ يبعد هذا الجمع التعليل المنقول عن الزيلعي وغيره لقولهما بعدم عتقه بالاعتاق وملك القريب فإنه عام في المسلم الاصلى الداخل دارهم والمسلم الحربي وقد نقله ط والظاهر في الجمع بناء ما في الايضاح على جواب القياس وغيره على جواب الاستحسان تأمل **(قوله)** مع أنه في البحر لم يذكر السكة بل ذكر الدار نعم ذكر الدار وأنه يعتق فيها اتفاقاً وفي الاشياء لو قال كل عبد في هذه السكة فهو حر وعندها فيها أو قال كل عبد في المسجد الجامع فعند أبي يوسف لا يعتق وعند محمد يعتق ولو قال كل عبد في هذه الدار وعندها فيها يعتق وعنده في قولهم اه وكذلك جعل في الهندية عبيد السكة والجامع على الخلاف وعبيد الدار بالاتفاق اه سندی **(قوله)** وفي الخلاصة في الاضيحة المتولدة بين الكلب والشاة الخ عبارتها ولو زنا كلب على شاة فولدت قال عامة العلماء لا يحوز وقال الامام الخيزاني ان كان يشبه الأم يحوز ولو زنا شاة على طي قال الامام الخيزاني

ان كان يشبه الأب يجوز ولو زاطي على شاة قال عامة العلماء يجوز وقال الامام الخيزاخرى العبرة
 للشبهة اه **(قول)** يستنى ولد الكلب الخ) أى من قولهم العبرة للام لكن ببق توقف ط على قول
 غير العامة ويظهر من تعليل المسئلة الجواز **(قول)** وينبغى أن يستنى أيضاً ما لوزوج أمة وشرط حرية
 الولد الخ) فيه تأمل فان الولد يصير حراً بالولادة لوجود التعليق بهامعنى كما ذكره وقبل ذلك هو رقيق هذا
 ما يقتضيه التعليق **(قول)** ليس هذا التصور في القهستاني وهو خطأ الخ) فيه تأمل فان مراده بالولد
 الولد قبل الانفصال بقريئة أن الكلام في تبعية الجنين لا المنفصل وتفرع المسئلة على ذلك **(قول)**
 هذا بحث لصاحب النهر الخ) يقال فيه ما قبل فيما قبله **(قول)** نعم لولد هاشم فمابالنسبة لغيره) بسط
 هذه المسئلة السندی حيث قال نفلان عن أبي السعود مفتي الثقلين هو سيد وشریف وبه أفتى أستاذنا
 ابن كمال باشا وكتب الشيخ ابراهيم مفتي الحنفية بدمشق هو سيد وشریف لان السيادة والشفرف بهذا
 النسب المطهر في الابتداء جاء من الام وهو كونها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال السغناقي سألت
 الشيخ جيد الدين الضربري عن له أم سيدة وأبو ليس بسيد قال سمعت أستاذي الكردي قال هو سيد
 ورأيت في فتاوى الوجيز اذا كانت المرأة سيدة فاختار أن يكون ولدها سيدا وفي جامع الفتاوى لو كانت
 الأم شريفة لا الأب قال بعضهم لا يكون الولد سيدا وقال بعضهم يكون سيدا قال شمس الأئمة
 الحلواني والفتوى على أنه يكون سيدا ومثله في كامل الفتاوى وهو يصلح أن يكون وجهها التوفيق اه
(قول) مضاده أنه لو تحقق وجوده بالعلامات القاطعة الخ) في السندی عن الخاتبة لو أوصى بما في بطن
 جاريته لفلان ان كان في بطنها ولد يوم الوصية بان جاءت به لأقل من ستة أشهر من يومها جازت الوصية
 وان لستة أشهر فأكثر فالوصية به باطلة اه ومفهومه أن الوصية انما بطلت في الستة أشهر لاحتمال
 عدم وجوده فلا عبرة بالأثار التي تدل على كونه حياً ولا تخرجه عن كونه موهوماً فلا يجبر على بيعها
 وقد رأى البيري في كفاية المجيب عن السبر النص على أن حكم الاسلام لا يثبت للولد مادام حياً ولو كان
 يثبت له ذلك لوجب أن يصلى عليه اذا انفصل ميتاً كالأومات بعد الانفصال اه ثم نقل عن البدائع أن
 الايمان والكفر لا يعرفان للجنين لاحقيقة ولا حكماً أم حقيقة فلا شك في انتفاها بالعدم تحقهما منه
 وكذلك حكماً لان ذلك بواسطة الحياة ولم تعرف وفيها لو ارتدت امرأة وهى حامل ولحققت بدار الحرب ثم
 سببت وهى حامل كان ولدها حياً لان السبي لحقه وهو في حكم جزء من الام ولا يبطل بالانفصال فاذا لم يثبت
 اسلام الحمل لا يؤمر بالسكها يبيعها اذا كان محققاً فعند كونه موهوماً بالأولى اه

(باب عتق البعض)

(قول) فلا قد بقتله الخ) هذا اذا كان له وارث والا فالحق للولى سواء مات حراً أو عبد افينبغى أن يقادبه
 اه رحتى **(قول الشارح والاستيلاء)** والكتابة كذلك على الخلاف كما يأتي في كتابه المشتري **(قول)**
 لومات المستولد تعتق من جميع ماله الخ) المراد أن نصيب المستولد والمدير يعتق من الجميع أو الثلث
(قول الشارح) وضرب الرق على أنصافهم الخ) الأول مثال تجزى الرق والثاني تجزى العتق **(قول)**
 بمعنى اعتاق أنصافهم الخ) فيه أنه كيف يكون اعتاق مع أنه لم يثبت فيه ملك لانه قبل الارزاز أو الاعتاق
 عنده ازالة الملك ولا يقال انه يكفي في كونه ازالة ملك أنه بعد وجود ما يقتضيه من الارزاز يكون مزيلا
 فهو ازالة مضافة لعدم ملكه أيضاً والظاهر أن المتن لا يقال له اعتاق **(قول)** في جميع الخبرات السابقة

لا يظهر أن الولاء لهما فيما لو صالح الساكت المعتق بل للمعتق لصدور العتق من قبله لأنه ملكه بأداء بدل الصلح ضمنا كما إذا ضمنه موسرا (قوله) فالسيد أيضا بالخيار (الح) لقيامه مقام الساكت بأداء الضمان (قوله) والصلح أي مع العبد لأمع السيد لأن الضمان ضمان اتلاف وقد أنلفه باذن فلا شيء عليه حتى يصح الصلح معه (قوله) واقتصر عليه في الهداية حيث قال ثم المعتبر يسار التيسير وهو أن يملك من المال قدر نصيب الآخر لا يسار الغنى (قوله) في حال على أقرب أوقات حدوثه كذا في الفتح عبارة الفتح هكذا ولو اختلفا في قيمته يوم أعتقه فإن كان العبد قائما نظرا إلى قيمته يوم ظهر العتق حتى إذا لم يتصاذا على العتق فيما مضى يقوم للحال لأن العتق حادث في حال على أقرب أوقات ظهوره (قوله) المصنف يسعي للموسر (الح) نقل ابن الكمال عن الحقاتي أنه عند اختلافهما في اليسار والاعسار يسعي عند أي يوسف في ربع قيمته للموسر وعند محمد في نصف قيمته قال الرحمتي وهو الموافق لأصولهم اه سندی (قوله) فيعتق العبد كله عليه (الح) النصف بمقتضى حنشه في حلفه حسب شهادة البينة والنصف الآخر بمقتضى الاستسعاء وليس المراد أنه يمتنع كله إلا أن تأمل (قوله) أما عتقه فلا أن كلامهما يزعم (الح) هذا يصلح علة لعدم بقاءه رقيقا مأخوذا لكل برزعه لا لعتقه تأمل إلا أن يقال إن المراد تحقق فيه العتق ولا بد لزعم كل حنث صاحبه ويدل لهذا ما في الهندية أن أقام مدعي البيع بينة أو نكل المشتري قضى بالبيع والثمن وعتق العبد على المشتري وإن حلف لا يترك رقيقا ويسعي عنده للسكر (الح) (قوله) وأما عدم السعاية لمدعي البيع فلا أن شر يكه (الح) الأظهر في وجهه عدم سعايته لمدعي البيع هو أنه لما ادّعى تبرأ من ملك العبد فهو يدعي الثمن وينكر استحقاق الاستسعاء لأنه أجنبى عن العبد على حسب دعواه ويدل لهذا ما يأتي له عند قوله قال هي أم ولد شر يكي (الح) ووجه سعايته لمنكر الشراء هو أنه حيث زعم حنث مدعي البيع وأنه لا يجوز له استرقاق نصيبه ولا جائز أن يضمه لأنكاره سبب الضمان فقد شهد على صاحبه بالعتق وعلى نفسه بالذكات فلا يقبل قوله على صاحبه ويقبل في حق نفسه فيمتنع به استرقاقه ويستسعيه للتيقن به لأنه إن كان صادقا فهو مكاتبه وإن كاذبا فهو عبده (قوله) وفي رواية أبي سليمان يسعي لهما عندهم (الح) والتوجيه في المحيط كالفي النهر ((قوله) إذا علم المشتري بحالهما (الح) عبارة البحر بحلفهما (قوله) فان لم يعلم فالقاضي يحلفهما (الح) لم يظهر وجه تحليف القاضي للبائعين بعد بيعهما وخروجهما عن الخصومة في العتق مع عدم تصديق المشتري لهما في الحلف ولعل انطفاة لاساقطة من البحر وحقها الاثبات (قوله) وبه سقط أيضا فلول الزيلعي ينبغي أن يفرق (الح) لم يظهر مخالفة ما قاله الزيلعي لما أجابه في الفتح بل ما لهما واحد وذلك أن الزيلعي نقل عن الهامة ما قاله المصنف وما قيل أنه لا يعتق ولا تطلق نحو ما ذكره في الفتح ثم قال وينبغي أن يفرق (الح) والقصد الرد على القيل المذكور بالفرق كما فعل في الفتح (قوله) ولا يضمن البائع شيئا بجزر) كذا في بعض نسخه وفيه تأمل فإنه مشارك في علة العتق وفي بعضها البائع وكذا قال المقدسي ضمن للآخر لا للبائع اتفاقا لأن من لم يبيع لم يشارك في العلة اه (قوله) ضمن المدبر المعتق ثلث قيمته قنا (الح) وكذا له أيضا ضمنه ثلث قيمته مدبر لأنه كان له ثلث وحصل له بالضمان الثلث من جهة الساكت اه وسجي في كلامه أيضا (قوله) فالمدبر الاستسعاء عبارة البحر فالساكت (قوله) المصنف مدبر واحد وبعده أعتقه آخر (الح) قيد يكون التدبير أولا والعتق ثانيا لأنه لو كان بالعكس كان المدبر أن يستسعي العبد في نصيبه لاختياره بالتدبير تركه التضمن ولو لم يعلم أو كانا معا كان للمدبر تضمين المعتق نصف نصيبه واستسعاء العبد في النصف الآخر ويرجع المعتق بما ضمن على العبد

وهذا كله عند الامام وعندهما العتق أولى في الكل فإذا كان المعتق موسرا ضمن للمدبر والساكت والا
سعى العبد لهما اه رضى **(قوله)** أوتركه على حاله الخ لا يتأتى للساكت تركه على حاله بعد عتق
المعتق والذي في الزيلعي اعتماد كره بعد التدبير فقط وعبارته ولما كان التدبير معتبرا عنده اقتصر على
نصيب المدبر وفسد نصيب الآخر من حيث امتنع البيع والهبة فيكون لكل واحد منهما الخيار
ان شاء مدبر نصيبه الخ واستدامة ملك أحد الشريكين بعد تدبير الآخر جائزة كالاستدامة للسكر فيما
لو قال هذه أم ولد شريكي كما يأتى بخلافها بعد الاعتراف **(قوله)** وقد أهمل الشراح التنبيه على ذلك الخ
نبيه عليه الزيلعي في العبارة السابقة ويؤخذ من قولهم وقال العبد الذي دبره أول مرة ويضمن ثلثي
قيمه لشريكه **(قوله)** ولا سعاية عليها للسكر الخ لان استدامة ملكه ممكن بان تخدمه يوما ويومالا
ولا يصار الى السعاية الا عند تعذر الاستدامة زيلعي **(قوله)** وقال محمد ليس للسكر الا الاسعاء في
نصف الخ لانه انقلب اقراره عليه فصار كأنه استولدها كحشر أقر بعتق بائعته ولا سعاية لمقر لانه تبرأ
منها بدعوى الضمان وكذا ليس له استخدامهما واذا بطل الاستخدام وقد حبت ماله ما لم يتبعه على وجه
لا يمكن تضمين الغير وجب السعاية لانها هي التي تنفع بذلك من الزيلعي **(قوله)** فوضع عن الثابت
سته الخ وذلك بان تقسم الثلث على سهام الوصية وبقدر الحار ج بالقسمه لكل يسقط عنه من السعاية
(قول الشارح في طلاق بئ الخ) التقييد بالبائن عزاه في الفتح للنوادر والظاهر عدم اعتماده بدليل
اطلاق الطلاق في عبارة المتون ولما قال الزيلعي في تعليل المسئلة ان المقصود بوطء الزوجة الولد فيكون
دليلا على الاستبقاء وكذا علل في العنابة مع زيادة قوله صيانة للولد اذ تر يتسه على ما ينبغي تكون بدوام
النكاح والاجتماع على ما نقله عبد الحليم في حواشي الدرر جارا على أنه لا يخص البائن وقال فسقط
قول من خص الطلاق بالبائن وقد استشكل الشر بن لالى التقييد بالبائن بان المسلم لا يفعل خلاف السنة
والسنة أن لا يطأ المطلقة رجعا قبل رجعتها بالقول فوجه حله هنا على هذا مع حملهم اياه في غير هذا
المحل على عدم مخالفة السنة اه فهذا الاشكال مما يقوى اطلاق المتون تأمل **(قوله)** في الزيارات
لا يثبت وجهه أننا قلنا بان الوطء بيان للعلة المذكورة عن الزيلعي وهي عدم وجوده في الدواعي وتعبير
الشارح يفيد ضعف ما قاله الكرخي **(قوله)** لان الطلاق الرجعي لا يحرم الوطء الخ لعل هذا التعليل
غير مناسب وقوله وأفاد بقوله الخ هو مستفاد من قوله في البحر لان المطلقة يقع الطلاق عليها مادامت في
العدة بل أحسن منه لان المدار على بقائها في العدة لا على مضي مدة صلاحتها **(قوله)** لشبيه البيع الخ
فيه قلب كما لا يخفى **(قوله)** وقوله ولو فاسد اشمل الخ أى البيع من حيث هو لا بقصد كونه فاسدا اه
وعبارة القهستاني كبيع صحيح أو فاسد وان لم يسلم المبيع بانأ وبشرط الخيار لا حدها **(قوله)** أما لو
قتله المولى الخ قال في البحر ولو جنى عليه ما قبل الاختيار لا يخاف ان كاتب من المولى فمادون النفس
بان قطع يدهما فلا شئ عليه وهو يدل على عدم نزول العتق وسواء قطعهما معا أو على العقاب وان
كانت على النفس فان كانت على التعاقب فالأول عبد والثاني حر وتزعمه ديتة لورنه وان قتلها معا
بضربة فعليه نصف دية كل واحد منهما وهذا يؤيد نزول العتق في غير المعين وان كانت من أجنبي
في مادون النفس فعليه أرش العبيد للمولى قطعهما معا أو على التعاقب وهذا يدل على عدم نزوله وان
كانت في النفس فان كان القاتل واحدا فان قتلها معا فعلى القاتل نصف قيمة كل واحد منهما وتكون
للمولى وعليه نصف دية كل واحد منهما لو رثتها وهذا يدل على النزول في غير المعين وان قتلها على التعاقب

يجب عليه قيمة الأول للمولى ودية الثاني لو رثته وإن كان القاتل اثنين فإن كانا معا فعلى كل منهما القيمة نصفها للمولى ونصفها للورثة ولم تجب دية لأن من تجب عليه الدية منهما مجهول بخلاف ما إذا كان واحدا وإن كان على التعاقب فعلى الأول القيمة للمولى وعلى الثاني الدية للورثة **(قوله)** إن بين العتق فيه فالأرض له الخ) الأول قياس مذهب التعليق والثاني قياس مذهب التخييز **(قوله)** ولا نعقاده علة الخ) تقدم في طلاق المريض عن المقدسي أن عدم جواز البيع في قوله أنت حر عند اختلاف الكلام منهم ومنه ما نقله المصنف في باب العتق عن البدائع من أن الحكم في التعليق والإضافة واحد والحكم لا يوجد فيهما إلا بعد وجود الشرط والوقت والمحل قبل ذلك على حكم ملك المالك إلا في التدبير والاستيلاء الخ) **(قوله)** وكذا الاستيلاء الخ) انظر ما ذكره السندي عن الرجعي وعبارته لا يصح أن يراد به الوطء لأنه ليس ببيان في العتق المبهم فيتعين أن يراد به دعوة الولد فينتدب شكل كونه بيانا لأنه إخبار عن أمر مضى قبل العتق المبهم من وطء سابق وجوابه أن البيان إنشاء والاستيلاء هو دعوى الولد من غير نظر إلى كونه واقععا وطء سابق لأنه ثبت بمجرد قوله فلما تصرف فيها تصرف فلا يكون إلا في الملك تعين في الثانية للعتق **اه** وقيل لعل المتن مشى على قولهما المفتي به من أن الوطء بيان في العتق المبهم فلا إشكال **اه** سندی **(قوله)** لأن الإقرار بالمجهول الخ) عبارة الاختيار للمجهول **(قوله)** دفعا للضرر أي عن المولى) أي في الزامه الحرية فيمن لم يحسن وفي الزامه دية الجاني **اه** سندی **(قوله)** كذا ظهر لي في تقرير هذا المحل) فيه أن العتق المبهم معلق بالبيان والمعلق بالشرط لا ينزل قبله ولذا كان له استخدامهما والأرض إذا جنى عليهما والمهر إذا وطئت بأشبهة والوطء في الأمة كالاستخدام لأنه لقضاء الشهوة لا لطلب الولد بخلاف الحرية ولهذا جازاه في مذهبه وطء كل منهما وذكر في البحر أن في كيفية هذا التصرف اختلافا فقل أنه معلق بالبيان ولا يثبت قبل الاختيار إلا أنه هنا يدخل الشرط على الحكم لأعلى السبب كالتدبير والبيع بخيار الشرط بخلاف التعليق بسائر الشروط ونسب هذا القول لأبي يوسف ويقال أنه قول أبي حنيفة أيضا وقال بعضهم أنه تخيير العتق في غير المعين للحال واختيار العتق في أحدهما بيان ونسب هذا للمحمد ثم ساق فروعا متعددة بعضها يشهد الأول وبعضها لمقابله بعبارة مستطيلة لا غنى للفقهاء عن مطالعتها **(قوله)** المناسب اسقاط قوله ومنها والأتان بالكاف الخ) بل ما فعله الشارح هو المناسب فإن الوصية بعتق أحد مملوكيه تشمل ما إذا أوصى له بحر من ماله كثلثه على أن الكاف تفيد ما أفاد لفظة من الجارة إلا أن جعلت استقصائية وعبارة البحر والمراد بقوله الآن تكون في وصية أنهم شهد أنه أعققه في مرض موته **(قوله)** اعترض فيه على الهداية وشرحها الخ) فيه أنه مع كون ما في الهداية استحسانا وتسليم شرحها ذلك لا يعترض عليها بما في شرح مختصر الطحاوي لأنه مقابل للاستحسان وما في الهداية يوافقه ما في الاختيار وما في الكافي لا يخالفهما صراحة

(باب الخلف بالعتق)

(قوله) إلى أن أضافه يوم إلى الدخول الخ) أي كما وقع في عبارة الفتح لا في عبارة الشارح فإنه أضاف يوم إلى ادفعه ولم يقطع النظر عن جانب اللفظ **(قوله)** إذ لا يلاحظ في هذه وقت يغلبون الخ) عبارة الفتح هكذا فإنه لا يلاحظ فيه وقت يغلبون الخ) **(قوله)** كل مملوك أسنريه فهو حر إن كلف الخ) تقدم ما يتعلق

بهذه المسئلة في أول باب التعليق فأنظره اه وبين ذلك أنه باعتراض الشرط على الجزاء بغيره فلا يعتق حتى يوجد الشرط والعبد في ملكه فإذا كلفه أو لا ثم اشترى لم يوجد ذلك وإذا اشترى ثم كلفه وجد الشرط والعبد في ملكه فعق عليه وفي صورتين الباقيتين المعلق بالكلام عتق المشتري بعده لا قبله (قوله لم يعتق استحسانا الخ) لأنه لم يجتمع في ملكه مملوك كامل بخلاف ما لو قال ان ملكك هذا العبد فهو حر فقلت نصفه ثم باعه ثم ملك النصف الثاني فانه يعتق النصف الذي في ملكه لانه حالة تعيين المملوك يراد به الملك فيه مطلقا لا مجتمعا اه بحر (قوله وفيه أنه انما شهد على فعل العبد الخ) الكلام وان كان فعل العبد إلا أنه يتوقف تحققه على فعل فلان وهو سماعه حقيقة أو حكما فيكون بشهادته أنه كلفه شاهد بسماعه الذي هو فعله والمذكور في الأيمان أنه لو حلف لا يكلمه فناداه وهو نائم فأيقظه حنث ولو لم يوقظه لم يحنث على المختار ولو مستيقظا حنث ولو بحيث يسمع ان أصغى إليه بآذنه اه (قوله وعلى أنفسهما بوجوب الشرط الخ) كذا عبارة الفتح ولم يتضح لي أنها شهادة على الابنين

(باب العتق على جعل)

(قوله فانه يعتق بالقبول ويلزمه قيمة المسمى الخ) الظاهر أن لزوم القيمة إذا أرفعوا البناء وحكم القاضي والا فما المانع من لزوم المسمى تأمل (قوله) وقال لا يجوز ويعتق كله بالكل بناء على تجزئ الخ) مافي النهر فيما اذا قبل العبد في نصف نفسه ويظهر أنه لو قبل بنصف البذل لا يعتق أصلا اتفاقا لانه بالنظر لكونه عينا لم يتمقق الشرط بالنظر لكونه معاوضة بشرط قبول كل العوض فيه (قوله) لاناه أيضا أخذ الخ) لم يظهر انتاج هذا التعليل لأظهرية الثاني (قوله) فعند أبي يوسف يجب الخ) وقول أبي يوسف هو أوجه عندى لان الكتابة التي تبطل بالبيع هي القائمة عنده وأنت علمت أن إزاله مكاتب النماه في الانتهاء وهو ما عند أدائه فلا ينزل مكانه بقبوله بل الثابت قبله ليس الأحكام التعليق والبيع كان قبله ولا كتابة حينئذ معتبرة شرعا يبطل وقد فرض بقاء هذه المين واعتبار صحته بعد البيع فوجب ثبوت أحكامها ومنها وجوب القبول اذا أتى بالمال ووجه قول محمد أن وجوب القبول وإزاله قابضا كان من حكم الكتابة وقد بطلت بالبيع فلا يجب القبول غير أنه لو قبله عتق بحكم التعليق وهو لا يبطل بالخروج عن الملك اه فمح (قوله) وعليه تظهر المخالفة بينه وبين الكتابة لا تظهر المخالفة بينه وبين الكتابة على قول زفر الا اذا قال بعته بالخلمية في الكتابة وقد ذكر في الفتح توجيه قوله في عدم عتقه بالخلمية في التعليق ومنه يستفاد أنه يقول بالعق بالخلمية في الكتابة حيث قال لانه عين ولا يحجر الانسان على أن يباشر سببا يوجب عليه شيئا بخلاف الكتابة لانه عقد معاوضة لازمة والبذل فيها واجب على العبد فيجبر المولى على قبضه اذا أتى به أما هنا البذل ليس واجبا على العبد فلا يلزم المولى قبوله (قوله) الآن يوفق بان مافي المحيط الخ) الأظهر أن المسئلة خلافية كما يفيد تعليلها بما ذكره الشارح والبدائع (قول المصنف وتعلق أدائه الخ) لانه تخيير محض للعبد بين الاداء والامتناع عنه ولا منافاة بين تقييد الاداء به وبين صيرورته ماذونا لجواز أن يتجر في المجلس قبل الاقتراق كذا في السندی (قوله) والظاهر أن المولى لا يرجع به على العبد الخ) خلاف الظاهر بل الأظهر رجوعه عليه فانه بتضمين الغريم له تبين استحقاق ما دفعه فيرجع على العبد نظير ما لو تبين استحقاق المولى ذلك في مسئلة ما اذا أدى ما كره سبه قبل التعليق بل أولى تأمل وهنا وان كان

الاستقراض بعد التعليق لكن الرجوع باعتبار الاستحقاق وقد تقدم له أنه يعتبر أحكام المعاوضة بعد الاداء ومقتضاه أيضا الرجوع على العبد **(قوله)** فلو أقل فللغيرم مطالبة المولى (الخ) أى كخمسائة لألف فلو كانت ألفا يطالبه بألفين قدر قيمته وما قبضه **(قوله)** انما يظهر الألف التى استهلكها (الخ) بل هو ظاهر فهما فإنه بدون العتق كان له بيعه بهما فبه امتنع بيعه فيكون قد اجتمع علتان لتضمين المولى الألف المدفوعة له **(قوله)** فلو كان صاحب حرفة أو زراعة يخدمه فى عمله (الخ) أى بقدر ما يحتاج اليه فى مصالح البيت لافى الزائد عنه **(قوله)** فإصاب المهر وجب لها (الخ) لا يظهر وجوب ما أصاب المهر لها فى الوجهين الا اذا وجد ما يدل من الزوجين على الرضا به حين العقد والا فالظاهر وجوب مهر المثل

(باب التدبير)

(قوله) وان كان ثلثا رقبة أقل من ثلث (الخ) حقه أكثر **(قوله)** وأن وصية المحجور عليه بالسفه بالثلث جائزة) أى فى وجوه الخير **(قوله)** وتام تقريره فى الفتح (الخ) قال فيه حتى لو أوصى لولد فلان وله ثلاثة أولاد فأت واحد منهم بطل ثلث الوصية لانها تنازلت لهم بعينهم فبطل بموت أحدهم حصته ولولم يكن له ولد فولد له ثلاثة أولاد ثم مات أحدهم ثم مات الموصى كان الكل للآخرين لان الثالث لم يدخل فى الوصية لكونهم معدومين عند الإيجاب فتناولت من يكون موجودا عند الموت اه **(قوله)** قلت قد صرحوا بأن الرهن لا يصح إلا بدين مضمون (الخ) ما قاله لا يدفع ما قبل وذلك لأن الرهن عليه بالقيمة اللازمة بالتمدى لا بالأمانة ويكون الرهن حينئذ كالرهن بالدين الموعود فانه صحيح وان لم يكن دين الآن **(قوله)** من غير أن تثبت له أحكام الوقف (الخ) حقه الرهن **(قوله)** وكان المناسب أن يقول ويؤجر بدل ويستاجر (الخ) ما لهم واحد انما الفعل فى الاول مراعى صدوره من السيد على العبد وفى الثانى من المستاجر عليه **(قوله)** ولحق بدار الحرب فاسترق (الخ) يظهر أنه غير قيد **(قوله)** وعق من نصفه الآخر مائة وسعى بمائة) العبارة فيها قلب وحقه وعق من نصفه الآخر مائة وسعى فى مائتين **(قول الشارح)** أى كل قيمته مدبر (الخ) لا يظهر وجه سعائه فى قيمته مدبر ابل الوجه أن يسعى فى جميع قيمته فالتقدم الدين وهو ما فى الجوهره على ما نقله السندى عنها حيث قال فى الجوهره فان كان على المولى دين سعى فى جميع قيمته لغرمائه يعنى فى جميع قيمته فالتقدم الدين على الوصية والتدبير بمنزلة الوصية والدين يمنع الوصية الآن تدبيره بعد وقوعه لا يلحقه الفسخ فوجب عليه ضمان قيمته اه تأمل وكذا دبره ثم قتل مولاه أو كان المولى محجورا بالسفه يسعى فى قيمته قنا ولا يظهر القول بأنه يسعى فى كل قيمته مدبرا ثم رأيت فى حجر الخانيه تصرفات المحجور بسبب السفه على نوعين ما لا يصح من الهازل لا يصح من المحجور وما يصح من الهازل يصح من المحجور ويسعى العبد فى قيمته فى ظاهر الرواية وعن محمد أنه لا يسعى ويصح تدبيره فلومات سفها يعقق المدبر ويسعى فى قيمته مدبرا اه وه علم أن ما ذكره الشارح فى مدبر السفه رواية عن محمد **(قوله)** فيعتق اذا مات استعسانا) وجهه كفى الجعرا أنه يغسل ويكفن ويدفن عقيب الموت قبل أن يتقرر ملك الوارث **(قوله)** فقطضى الوجه لا يعتق (الخ) الأصوب حذف لا وعبارة الفتح ومقتضى الوجه كونه لومات فى رأس السنة يعتق الخ وكذا فى البحر **(قوله)** لعل وجهه أن أحد هذين

المرضى ينشأ عن الآخر الخ) هذا خلاف المشاهد بل المشاهد كثير أعدهم ترتيب أحدهما على الآخر ونشئه عنه والظاهر في وجه ما قاله محمد أنه لما كانت الحجة سببا للصداع بالتحول وبالعكس عداها واحدا لأن هذا التحول أمر غالب

(باب الاستيلاد)

(قوله وان لم يقل وصدقته الخ) أي لم يقل من حمل أو ولد بل قال ما في بطنها مني وعبارة البحر عن البدائع والمحيط والخانية لو قال لماريته حملها مني صارت أم ولده لأن الاقرار بالحمل اقرار بالولد وكذا الوفاة هي حبل مني أو ما في بطنها من ولده فهو مني ولا يقبل منه بعد ذلك أنها لم تكن حاملا وإنما كان رجاها ولو صدقته الأمة لان في الحرية حق الله تعالى فلا يحتمل السقوط باسقاط العبد بخلاف ما اذا قال ما في بطنها مني ولم يقل من حمل أو ولد ثم قال بعده كان رجاها وصدقته لم تصر أم ولده لاحتماله الولد والرجح (قول الشارح كاستيلاد معنوه ومجنون وهبانية) عبارتها وذو عته أو جنة ولدت له * ولم يذعيه أم ولد تصير قال شارحها المصنف في شرح نظمه صورة المسئلة ما ذكره صاحب القنية ثم استشكلها على مقتضى قواعد المذهب الى آخر ما ذكره وأنت خير بأن نفس النظم ليس فيه ما يدل على أنها تصير أم ولده قضاء وكذلك عبارة الخلاصة التي هي مأخذه وانما جاء الاشكال من فهم مصنفها والدافع له عدم تسليم ما فهمه منها (قوله فلذا يضمن بالقيمة) مقتضى علوقه حر الاصل عدم ضمانه بالكلية لا ضمان قيمته بل هو أولى بعدمه من ولد أم الولد وسأني للشارح تعليل عدم ضمان الشريك المدعى نسب ولد الأمة المشتركة بانه علق حر الاصل (قوله وكذا تكون أم ولده لو استولدها ثم استحققت الخ) مسئلة الاستحقاق داخله في قول الشارح كوطء بشبهة ومسئلة الردة في قول المصنف ولدت أمة من سيدها فليس في ذكرهما هنا من حيث افادة تحقق الاستيلاد كبير فائدة لعلمه مما سبق (قوله وحاصله أن الاستحقاق أو الطلاق لا ينافي الخ) لعل الاصول عدم ادخال مسئلة الاستحقاق في الحاصل والتعليل المذكور في الشرح غير طاهر فهم ابل فيما بعدهاتأمل (قوله فانه اذا اعتقها ثم اردت الخ) واذا لم يعتقها تعود مدبره كالطلاق اه رجتي (قوله وقال لا ينفذ الخ) أي اذا كان القاضي غير خفي لما علت من أنه اذا قضى بخلاف رأيه لا ينفذ عندهما (قوله وعنده يرفع ح عن المنخ) لا يوافق ما في المنخ مانقله الشارح عن الذخيرة كما هو ظاهر اذ على ما في المنخ محمد يقول بعدم التنفيذ معني البطلان لمخالفته الاجماع لا ارتفاع الخلاف السابق بالاجماع المتأخر وهما يقولان بالتنفيذ لعدم مخالفته لعدم ارتفاع الخلاف المتقدم وكذلك لا يوافق ما ذكره في التبرير وانه الأطهر على ما فسره الشارح عبارة اذ عليه يكون هذا القضاء قضاء بعمال القائل فيبطل ابتداء نعم تحتمل عبارته تفسيرا بعمال يوافق ما في الشرح بأن يراد بقوله لا ينفذ عندهم أنه يكون متوقفا على قضاء قاض آخر لمضاء وباطلا لأنه باطل فعلى ما سمعت يكون القضاء بجواز بيع أم الولد بل خلاف في كونه مخالفا لاجماع أو لا بناء على عدم اعتبار الخلاف السابق واعتباره فعلى عدم اعتباره يكون داخلا في القسم الاول من الاقسام الثلاثة المذكورة في كتاب القضاء وهذا ما درج عليه الشارح في كتاب القضاء وعلى اعتباره يكون داخلا في القسم الثالث وهو ما مشى عليه الشارح هنا فصح حينئذ قوله بل يتوقف الخ (قوله وظاهره أن العلة في فساد النكاح نذب الاستبراء وأن ذلك مذكور في البحر وليس

كذلك الخ) قديقال ان قوله لنسب الخ ليس علمه لفساد النكاح وعلمته ظاهرة وهي ما ذكره المحشي بل لم
أولاده الكلام السابق من أنه صحيح اذا ولدته لأكثر بمعنى أنه اذا زوج أم ولده بدون استبراء ثم أتت بولد
لأكثر من ستة أشهر يكون صحيحه لأنه انما ترك أمرا مندوبا وتركه لا يقتضي الفساد بل ترك الواجب
لا يقتضيه أيضا لأنه ليس بشرط للصحة وعبرة بالمر المنقولة تفيد ما قاله الشارح (قوله قلت وفيه
نظر ظاهر الخ) على ما ذكره الأحسن المبالغة بقوله ولو مع ابنه لأنه محل التوهم لعدم لزوم شيء من العقر
على الأب المدعى وحيث قد يقال ان مراد ح بانها غير صحيحة من حيث حسن الصناعة لا من حيث
الحكم (قول الشارح فلو لم يستويا قدم من العلوق الخ) تقديم من العلوق في ملكه لا يخص مسألة عدم
الاستواء (قوله وكان المناسب أن يقول لأقل من ستة أشهر الخ) بل المناسب ما فعله في الفتح لأنها اذا
أتت لسته أشهر من وقت البيع يكون في ملك البائع ولا يتأني أن يكون في ملك المشتري لأن ملكه عقب
البيع فلم يكن العلوق فيه لنقصان مدة ملكه حيث دعي ستة أشهر (قوله لرضا كل منهما باعتقها بعد
الموت الخ) ونقل في البحر عن المجتبى أن عتق أم الولد لا يتجزأ اتفاقا اه وسينقل المحشي عبارة المجتبى
بلفظها (قوله وأحكام غير متجزئة كالنسب الخ) كذا عبارة الزيلعي (قوله وعند أبي يوسف ثبت
النسب من اثنين فقط الخ) توجيه هذه الاقوال أن القياس ينفي ثبوته من اثنين لكنه تركه بأثر عمر ومحمد
يقول ثبت من ثلاثة لفرجهما من الاثنين وأبو حنيفة يقول ان سبب الثبوت من أكثر من واحد الاشتباه
والدعوة فلا فرق كذا ذكره سراج الهداية ولم يظهر من هذا وجه قول زفر (قوله وان كان الاعتاق
فالظاهر أنه أولى الخ) الظاهر أن الدعوى أولى كما يفيد التعليل بقوله لاستنادها وحيث يكون التقيد
بالمعية ليس للاحتراز اه وعلى ما استظهره يكونان مستويين لأولوية لأحدهما على الآخر (قوله قلت
انما صارت أم ولد للمولى لافرازه الخ) هذا انما يتم اذا كانت المسئلة مقيدة بما اذا أمكن علوقه من المولى
قبل التزويج بان أتت به لأقل من سنتين من وقت التزويج مع أن ثبوت أمومية الولد غير مقيد بما ذكر
وتقدم في أول الباب أن النسب يثبت من العبد وصارت أم ولد لافرازه بنبوت النسب منه وان لم يصدقه
الشرع اه والأظهر في دفع الإرادة أن يقال ان وطء السيد لم يتعمد زوال وجود حقيقة الملك فلذا
صارت أم ولده وان ثبت النسب من الزوج ويظهر من ذلك أن الأجنبي كالعبد فيما ذكر (قوله ولنظر
وجه الفرق بينه وبين أم الولد الخ) قديقال وجه الفرق أن أم الولد تحتاج لستر العورة وهي تكون بما ذكر
غالب بخلاف المدبر ومع هذا يستحسن له وب يستر عورته كافي مسألة الخائبة تأمل وعلى هذا تكون
المدبرة كأ أم الولد

(كتاب الأيمان)

(قوله أما عنده فهو منجز) واذا أريد السراية ولو بقاء كان ظاهرا على قوله أيضا (قول الشارح
فدخل التعليق الخ) أي فيما يحلف به عادة لان التعليق فيما لا يحلف به عادة ليس عينا كما لو علق الأذن
أوالو كالة بالشرط كما فعله السندي عن تنوير الأذهان (قوله لان محمدا أطلق عليه عينا وقوله حجة في
اللغة) اطلاق محمد اليمين على التعليق لا يدل على أن هذا الاطلاق لغوي بل يحمل على أنه عين اصطلاحا
الا اذا وجد في كلامه ما يدل على أنه لغوي (قوله صونا للكلام العاقل عن المحذور الخ) فيه أن الوقوع

في المظهور حاصل على كل حال سواء جعل هذا الكلام تعليقا أو بياناً للطلاق السنّي **(قوله)** لان البدعي أنواع الخ) كون البدعي أنواعاً لا يمنع أن يجعل هذا الكلام بياناً لتويع من البدعي **(قوله)** يمكن تقرير وجه الكتابة بأن يقال مقصود الحالف بهذه الصيغة الامتناع عن الشرط الخ) هذا انما يتأتى في اليمين المنعقدة والكلام في اللغو والغموس **(قوله)** وهي تستلزم تعظيم الله تعالى الخ) استلزام النفرة للتعظيم لا يقتضي أن يكون بالحلف اذ أنواع التعظيم كثيرة ولم يوجد ما يدل على خصوص التعظيم بالقسم تأمل **(قوله)** فقد نازعه في النهر بأنه مخالف لاطلاق حديث البخاري الكبير الاشارة الخ) قال السندي والبحر جاء في كثير من الروايات تقييد الوعيد فيها بأن يقتطع بها مال مسلم اه) وهذا وجه ما بحثه في البحر **(قوله)** وأشار الى وجه الرد بلفظ الآن الخ) فيما ربه على صدر الشريعة تأمل ولومع زيادة لفظه الآن فإنه مع زيادته لا يخرج عن كونه حلفاً على الماضي مع تفسيره كان بالنسبة لأن انعقاد اليمين وهو ما بعد الفراغ منها وقال الرحني في قوله اتفاقاً أو أكثرى بل هو مطرد اذا تأملت **(قوله)** واعترضه في الفتح بأن الأصح أن اللغو بالتفسيرين الخ) ذكر عبد الحليم ما يدفع هذا الاعتراض بما فهمه من المنبع وشرح المقدسي وتعليقاته على البحر بأن عدم الجزم بالغلو لا اختلاف المجتهدين في مراده تعالى فصار المراد من اللغو غير مقطوع به والعلم عن اجتهاد علم غالب الرأي لا يفيد القطع فحسن تعليقه بالرجاء لعدم العلم بمراده تعالى وان اتفق المجتهدون على عدم المؤاخذه به في الدنيا وماخرة على التفسيرين الى آخر ما ذكره ومراده بالتفسيرين ما قلناه وما قاله الشافعي وفي الفتح قال الشعبي ومسروق لغو اليمين أن يحلف على معصية فيتركها لا يغيا ليمينه وقال سعيد بن جبير أن يحترم على نفسه ما أحل الله له من قول أو عمل اه) **(قوله)** كقوله عليه الصلاة والسلام لأهل المأثر ولأن شاء الله الخ) قال السندي قرونا في شرح مسند أبي حنيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم علواً للحقوق بالمشيئة في خصوص أهله بل البقيع دون غيرهم وذلك لا يعلمه أحد الا الله فأتني ما قيل انه للترك اه) **(قوله)** لما مر من أن شرط اليمين امكان البر) فيه أن هذا الشرط انما هو للمعقدة لا للغو ولا للغموس فلم يظن دخول ما اذا لم يعلم في أي قسم وينبغي أن يقال كما قدمه عن الفتح ان الأقسام الثلاثة فيما يتصور فيه الحث لا في مطلق اليمين فهي حينئذ خارجة عنها كما قال **(قوله)** حقيقة النسيان في اليمين لا تتصور الخ) اذا النسيان ذهول بعد التذكر وما وقع في اليمين ذهول ابتداء أو جريانه على لسانه عند ارادة غيره **(قوله)** والدعل الحقيقي لا يندم بالا كراه الخ) سياق المناقشة في هذا عند قول المصنف في الباب الا في وحث في لا يخرج الخ) بأن الا كراه يعدم نسبة الفعل لفاعله ولو باشره باختياره حتى كان الضمان والقصاص على المكره بالكسر والا كان الضمان على المكره بالفتح **(قوله)** وهذا اذا ذكر الباء الخ) ما قاله ظاهر لا اشكال فيه وذلك أن الباء صريحة في القسم فيتم بها على كل حال والواو كذلك مع الجزم بخلافها مع الرفع أو السكون فلا تكون له الابائية **(قوله)** والظاهر أن مثله بالأولى المدعى صورة الامالة الخ) أي في أنه لا يكون يميناً الا بكسر الهاء وقصد اليمين وقوله لان ذلك الخ) غلة لصحة كونه يميناً اذا وجد ما ذكر ثم استدل به بقوله لكن اذا الخ) **(قوله)** وبه اندفع ما في اللؤلؤ الجسية من أندلوة والرحمن الخ) لا يندفع ما في اللؤلؤ الجسية بما ذكره هنا صاحب البحر بل يندفع بأن الرحمن من الأسماء الخاصة به تعالى فلا يصح نسبة السورة نعم لو قيل بأنه صار مشتركاً فيهما عرفاً اتجه ما فيها من صحة نسبة السورة وليس في عبارتها ما يدل على عدم كونه يميناً الا منوشياً أصلاً **(قوله)** وهذا خاص بالصفات الخ) الفرق بين الحلف

بالأسماء والصفات حيث اعتبر التعارف في الثانية دون الأولى هو أن العرف انما يعتبر فيما لم يثبت بالنص أو دلالة له واليمين به تعالى ثبت نصاً بحديث من كان حاله فالحلف بالله أو ليصمت والحلف بسائر أسمائه حلف بالله بخلاف الصفات اه عزمي **(قوله)** نعم ولو قال أقسم بما في هذا المصحف الخ لا يصح القول بأنه لو قال أقسم الخ أن يكون عينا أصلاً لعدم الحلف بالله تعالى ولا بصفة من صفاته انما في المصحف من كلامه تعالى انما هو النقوش الحادثة وان كانت دالة على الصفة النفسانية **(قوله)** وفي الثاني القرآن قرآن وان تعلمه الخ عبارة أي المحيط عن القرآن الذي تعلمه والقرآن قرآن الخ **(قوله)** قال صاحب الأصل هو المختار عندى الخ لا يخفى أن كلاماً من البغية والمنية للزاهدى ومعلوم أن ما انفرد به لا يعول عليه فلا يعتمد على القول بالتداخل بل يعتمد على ما ذكره غيره من عدم التداخل حتى يوجد تصحيح لخلافه من يعتمد عليه في نقله اه ومما يدل لتعدد ما ذكره في الفتح أول الحدود أن كفارة الإفطار المغلب فيها جهة العقوبة حتى تدخلت وان كفارة الإيمان المغلب فيها جهة العبادة اه وفي الهنذية إذا قال الرجل والله والرحمن لا أفعل كذا كأن عيين حتى إذا حنث كان عليه كفارتان في ظاهر الرواية اه فعلم أن التعدد هو ظاهر الرواية **(قوله)** والظاهر أن في العبارة سقطا الخ يمكن حمل عبارة الشارح على ما في البحر وان كان ظاهرهما موهما **(قوله)** وكأن الشارح ذكره هنا ليبين به أنه المراد الخ لا يصح أن يقال إن الشارح ذكره هنا ليبين به أنه المراد من قوله يكفر إذا ولو اعتقد وجوب البر فيه لكفر على ما قاله الرازي كما يفهمه قوله ولو لأن الخ والكلام الآن فيما يخاف فيه الكفر لا في الكفر حقيقة **(قوله)** لعل وجهه أن حرمة الكذب في الحلف به تعالى الخ لا يظهر هذا التوجيه لأن كلام ابن مسعود انما هو في اليمين الغموس التي لا كفارة فيها حتى تسقط الحرمة **(قوله)** فلا حاجة إلى ما في الجوهر من أن القياس الخ الظاهر أن ما في الجوهر مبنى على قول العراقيين بدليل بيان وجه القياس **(قوله)** لأن من صفاته تعالى ما ذكر في غيره الخ هذا التعليل لا يناسب مذهب العراقيين لأن المدارع عندهم في صحة الحلف على كونه بصفة ذات ولا مذهب مشايخ ما وراء النهر لأن المدارع عندهم على التعارف **(قوله)** ومع حذفها منصوب نصب المصادر الخ أي بحذف حرف القسم وليس المراد أنه مصدر بل المراد أنه منصوب كنصب المصادر تأمل ونصبه بفعل القسم كما يأتي له **(قوله)** وأيم الله بحذف الهمزة الخ أي الأصلية والمرسومة همزة وصل جلبت ليتمكن النطق بها كهمزة ابن و امرئ من الأسماء الساكنة الأوائل **(قوله)** ومعنى عيّن الله ما حلف الله به الخ في البحر عن المجتبى لو قال عيّن الله لا أفعلن كذا فهو عيّن اه **(قوله)** كما حكم بأن أشهد عيّن كذلك الخ عبارة أي الفتح وان لم يكن فيه ذلك **(قوله)** لو قال على عهد الله وعهد الرسول لا أفعل كذا لا يصح الخ على ما يأتي عن الفتح من ترجيح لزوم الكفارة بعليّ عيّن بدون ذكر محلوف عليه ينبغي لزومها هنا لأنه بذكر الفاصل بقي على عهد بدون محلوف عليه فاذا نوى الانشاء لزمته **(قوله)** أي خطأ في الدين الخ لم يظهر كون هذا الضبط خطأ في الدين وما يأتي من الاستغفار انما هو على المتكلم لمخالفته لما أشهد الله تعالى عليه **(قوله)** وإذا كان على عيّن من صيغ النذر ترحمت الرواية المروية عن أبي حنيفة الخ نهاية ما أفاده كلام المجتبى اختلاف الرواية وليس فيه ما يدل على ترجيح أحدهما على الأخرى وكون على عيّن من صيغ النذر هو محل الخلاف بين الروایتين فلا معنى لجعله مرجحاً لرواية الامام والأولى في ترجيحهما قول الفتح أن الحق أن على عيّن مثله الخ فإنه من أهل الترجيح **(قوله)** فلا يجبر على الطلاق والعناق ولكن ينبغي له أن يعتق الخ أي يجب

عليه ديانة فحينئذ ساوى المشي والصدقة في الزوم ديانة فلا أنسب في عبارة الخاتمة الاقتصار على نفى الطلاق
(قوله) أي تلزمه الكفارة اذا حث الحاقاله بحريم الحلال الخ توضيح هذا ما في الفتح بقوله وجه
الالحاق أنه لما جعل الشرط علما على كفره ومعتقد حرمه كفره فقد جعله أي الشرط واجب الامتناع
فكانه قال حرمت على نفسي فعل كذا اه **(قوله)** أي اذا كان كاذبا أو فعل المحلوف عليه في المنعقدة
(قوله) عطف تفسير على قوله جاهلا الخ الظاهر أن العطف التقييد **(قوله)** لكن علمت أن التعارف
انما يعتبر في الصفات الخ اعتبار التعارف في الصفات أي لا في أسمائه تعالى وأما في مثل هذه الجملة
فلا بد فيه من التعارف ويقيد ذلك ما تقدم وما يأتي أيضا **(قوله)** ويظهر لي أن نفس الوضع بلا ضرورة
الخ خلاف الظاهر من كلامهم والظاهر أنه لا بد في تحقق الاهانة والاستحقاق من قصد هما **(قوله)** أي
واليمن انما تعتقد الخ ولو قيل ان منكرها كافر لا يكون التسبى منها كفر لأنه لم يعلق الكفر وهو
انكارها بل التبرى منها **(قوله)** اذا يظهر فرق بين صلاتي وصومتي الخ كان المناسب زيادة ولا بين هذا
الكافر واليهودي **(قوله)** بل التفصيل جار فيهما الخ وحينئذ في قال بالتفصيل في المعين يقول به في
غيره أيضا ويظهر أن من قال أنه ليس بين في المعين بدون تفصيل يقول أنه ليس بين في غيره أيضا كذلك
ولم يظهر وجه هذا القول **(قول الشارح)** فيمن أن أراد به القرينة الخ قال ح يجب أن يجزى هذا
التفصيل في قوله فصلاتي وصيامي لهذا الكافر اه وذلك لأنه لا يظهر فرق بين صومتي وصيامي واليهودي
والكافر كما أشار إليه ط قلت بل الفرق واضح لان الكافر المعين يرجي له الصلاح بتوفيقه تعالى بخلاف
مطلق الكافر واليهودي اه سندی **(قوله)** وكأنه أشار إلى أن المناسب ذكره هنا الخ أو يقال انما ذكره
هنا لدفع توهم أن ما يأتي متناخص بما اذا أتى به بدون الواو **(قوله)** وبهذا علم أن المختار أنه يعين في الألفاظ
الثلاثة مطلقا الخ بواو وأواء وبدونهما وما تقدم من أن المنكر بدونهما ليس بينا انما هو مع عدم
النية فلا ينافي ما في البحر **(قوله)** ونظريه بأنهما الخ يجعل الخلاف في الأرجح يندفع التظير ويظهر
وجه اقتضائه على النصب والجر تأمل **(قول الشارح)** أو أد أن اضمرا الخ أي من تقييد الاضمرا
بالحروف **(قوله)** قلت وفيه نظرا ما أولافلان اللحن الخ ما ذكره أولافلان لا يرد ما ذكره الرمل كما هو
ظاهر لمن تدبر تأمل **(قوله)** تفريع صحيح أفاد به أن حرف النفي الخ فيه أن غاية ما أفاده الكلام السابق
أن الحلف في الإثبات لا بد فيه من التأكيده والحلف في النفي يكون بحرف النفي ولا يستفاد من هذا أنه
اذا خلا الفعل عن التأكيده وعن النفي بأن ذكر مجرد اعنيما يقدر النفي بل تقديره مستفاد من التعليل بعده
فلم يتم التفريع فالمناسب تركه وذكر المسئلة مستقلة **(قوله)** لأنه لو ورث من يعتق عليه فنوى الخ
بخلاف ما لو اشتراه أو وهب أو أوصى به له فقبله ناويا العتق عن الكفارة فإنه يصح **(قوله)** ولا مستحقة
للحرية الخ فلو قال لعبدان اشتريتك فانت حر فاشتراه ينوي به الكفارة لا يجزى به لان سبب الحرية من
جهة اليمن السابقة وقد وجدت من غير مقارنة لنية الكفارة فلا يجزى به **(قوله)** وأما القلنسوة فلا تجزى
الخ الا اذا كانت قيمة القلنسوة تساوي قيمة نصف صاع من برودفعها في قيمة الاطعام اه سندی
(قوله) لا يكتفي كل واحد حصته منه الكسوة الخ الذي في الفتح للكسوة **(قوله)** وأما الاعتاق فلا الا أن
تصور المسئلة فيما اذا تقدمت الخ يمكن تصوره في الاعتاق والاباحة بأن نوى أصل الكفارة بدون
تعين ثم عين تأمل **(قول المصنف)** كعدم الكلام مع أبيه الخ أو غيرهما لان هجر المسلم معصية سندی
(قوله) ولا يرد عليه أن تحريم الحلال قد لا يكون بينا الخ لعله الحرام ولا يورد لهذا الاراد على تعليل

الشارح فإنه قاصر على تحريم الحلال **(قوله)** والحاصل أن المسئلة مشكلة فلتحرر (الحاصل في بحر هذه المسئلة أنها خلافية وعلم توجيه كل من القولين من عبارة النهر والخاتية والأولى اعتماد تصحيح الخاتية فإنه عزاء لما شأنا وأيده في البحر وهو أجل من يعتد عليه ويوافقه تصحيح المحيط الآتي وحينئذ فلا إشكال **(قوله)** وبه يعلم أن اليسير من الرغيف وغيره كاللحمة كالعدم لا يظهر الحاق اللحمة من الرغيف بما ينساقط من حب الرمان لظهور الفرق بينهما فإنه في الرمان لا بد أن يسقط منه شيء عادة بخلاف الرغيف فإنه لم تجر العادة فيه بسقوط اللحمة بتسامها والمدا في ذلك كله على العرف **(قوله)** وهذا إذا لم يذ كر لا بعد العاطف) سيأتي في باب التحالف أنه عند تكرار لا في اليمين وقع اختلاف فهم في تكرارها فأنظره **(قوله)** والأورد عليه ما ذكرناه من النظر السابق (الخ) لا يرد النظر المذكور على عبارة البحر فإنه على كلامه ليست لغوا حتى يرد النظر السابق عليه بل منعقدة ومصروفة إلى الطعام والشراب وذلك أن الذي فهمه منها في البحر أنه عند عدم الزوجة يكون المراد بقوله كل حل الطعام والشراب فإذا باشر الشرط ثم أكل وجب كفارة يمين **(قوله)** فيلغو ويجعل يميناً (الخ) لعل الأولى التعبير بأولاً والواو ثم رأيت نسخة الخط هكذا فيلغو أو يصير يميناً (خ) **(قوله)** أي أن جعلت يميناً بالطلاق (الخ) أي أولم تجعل يميناً به بل جعلت يميناً بالله ولم يعلم بأنه فعله وهذا هو الأولى بحمل كلام الشارح عليه **(قوله)** لأنه ليس عبادة مقصودة (الخ) نازع الرجح في خروج التكفين بقوله عبادة مقصودة فإنه فرض كفاية والقائم به مؤذلفرض الكفاية وقال يمكن إخراجهم أن لا يكون واجبا قبل الإيجاب اه سندی **(قول الشارح ووقف)** صحة النذر بالوقف من جهة أنه تصدق بالمنفعة فإنه عبادة مقصودة **(قوله)** أنه أي الافتراض هو الأظهر) الدلائل انما تنفذ الوجوب تأمل **(قوله)** وفيه أن المشر وط كونه عبادة (الخ) التأويل الذي قاله ح لا بد منه لصحة النذر ولا يرد أن المشي ليس عبادة مقصودة لأن المدار على كون الأصل كذلك لا التبعية **(قوله)** وذكر في اعتكاف المعراج قلنا بل من جنسه واجب لله (الخ) يقال ان كلام من القعدة والكنسونة في عرفه ليس فيه لبث في المسجد الذي هو معنى الاعتكاف وان وجد فيه مطلق لبث وهو غير كاف لوجود الواجب من جنس المنذور فلذا كان لزوم نذر الاعتكاف بالاجماع إلا أن يقال ان المدار على الكنسونة المطلقة بدون نظر لشخصها تأمل **(قوله)** والنذر بالشئ انما يصح (الخ) لعل أصل العبارة أو النذر بأولاً والواو **(قوله)** فان تم هذا اتضح الفرق) لا يتم فإنه في غاية البعد من عبارته فان القصد منها اثبات المخالفة بين صورتين في أن الأولى لا يصح النذر فيها بخلاف الثانية مع كون الشاة ليست في ملكه فهما وعلى ما ظهر له يكون التقدير في الجملة الثانية والله لأهدين هذه الشاة **(قوله)** قلت ولعل وجه عدم الصحة) قلت بل نذره أن يتصدق بدينار صحيح وقوله بعده على الأغنياء رجوع ولا يصح نظيره ما لنذر ركعتين بلا طهارة مقدسي **(قوله)** أو على أن أقرأ القرآن ان فعلت كذا لا يلزمه شيء) لعل وجهه أن هذه الاشياء وان كانت عبادة إلا أنها ليست مقصودة فان القصد بالطواف تعظيم الكعبة وبالقراءة التدبر في معانيها المجرد اجراء الحروف على اللسان وعلل في شرح الاشياء لعدم صحة نذر التسبيحات وقراءة القرآن بأنها ليست بقربة مقصودة **(قوله)** ويؤيده أيضا ما قدمناه عن البدائع (الخ) ويؤيده أيضا مسألة ذبح ولده **(قول الشارح وفي الفقيه ان ذهب هذه العلة (الخ)** هذا الفرع مبنى على اعتبار الغرض الذي هو جواب الاستحسان كما يأتي **(قوله)** بل بما عرفت ذلك لله تعالى (الخ) عبارة الفقيه بل انما عرف (خ) **(قول الشارح قضاه وحده (الخ)** لكن ان قال متابعنا أنه أن يقضيه متصلا

بالشهر والاقضاء متصلاً ومنفصلاً رحتي **(قوله)** وأيضا لا يمكن الاستقبال لانه معين) لانه وان كان لا يتعين بالنعين الآن وقوعه بعد وقته يكون قضاء ولذا يشترط له التبيين في النية والاداء خير من القضاء **(قول الشارح)** فاطعام عشرة مساكين الخ) لان أقل ما أوجبه الله تعالى في كتابه من الصدقة عشرة مساكين اه سندی **(قوله)** أو معاملة كطلاق وافرار الخ) لكن قال الرحتي لو أقر وقال ان شاء الله تعالى لا يبطل اقراره لان الاستثناء انشاء فلا يبطل الا الانشآت اه ويأتي الكلام على ذلك في الاقرار

باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والاتبان والركوب وغير ذلك

(قول الشارح) الأيمان مبنية عند الشافعي على الحقيقة الخ) الاولى التعبير بعن في هذا وما بعده فان ما ذكره روايات عن الأئمة لا مذهبهم سندی **(قوله)** فن المشايخ من حكم بأنه خطأ الخ) الاولى حل ما في الذخيرة من الخنث على أن العرف حين ذلك يتناول بيت العنكبوت **(قوله)** أي الالفاظ العرفية بقريته ما قبله الخ) هو قريته خارجية فان ما قبله من الشارح **(قوله)** لو باع بتسعة لم يحنث أيضا لانه الخ) في البحر عن الخلاصة قال عبده حر إن بعث هذا منك بعشرة فباعه بعشرة ودينار أو واحد عشر درهما لم يحنث ولو باعه بتسعة لم يحنث أيضا هذا جواب القياس وفي الاستحسان على عكس هذا فان العرف بين الناس أن من حلف لا يبيع بعشرة أن لا يبيع إلا بأكثر من عشرة فإباحه بتسعة يحنث استحسانا اه فالخاص مل أن بناء الحكم على الالفاظ هو القياس والاستحسان بناءه على الاغراض اه ونقله السندی عنه ثم رأيت في السندی أول باب البيع والشراء نقلا عن البدائع ما يدل على أن القياس هو المأخوذ به ونصه روى هشام عن أبي يوسف رجل قال والله لا أبيع هذا الثوب بعشرة حتى تزيدني فباعه بتسعة لا يحنث في القياس وفي الاستحسان يحنث وبالقياس أخذ اه ثم رأيت في شرح الاشباه لهبة الله ما يفيد أن الفتوى على جواب الاستحسان حيث ذكر عقب قول الاشباه الأيمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض وانما ذكره المصنف أي الاشباه قولهما والامام الثاني يعتبر الغرض وان الفتوى عليه اه وفي التارخانية من فن الحيل ان اشتريته بثاني عشر فعبدى حر فاشترته باحد عشر درهما ودينار أو واحد عشر رثوب لا يحنث في عيئه وكان ينبغي أن يحنث لأن غرضه أن لا يلتزم اثني عشر أو ما يبلغ قيمة اثني عشر بسبب شراء هذا الثوب فيجعل المصريح به في عيئه ولو صرح به يحنث كذا هنا والجواب أنه لو حنث انما يحنث بسبب العرف والقصد والزيادة تجرد العرف والقصد لا تجوز وهذا جواب القياس أما على جواب الاستحسان يحنث ففقد ذكر محمد فبين حلف لا يبيع عبده بعشرة دراهم إلا بأكثر أو إلا بأزيد فباعه بتسعة ودينار القياس أن يحنث لان المنسني هو البيع المطلق والمستثنى هو البيع بأكثر منها أو بأزيد منها لان الكثرة والزيادة انما تكون في الجنس الواحد والدرهم والدنانير جنسان فلم يكن هذا البيع داخلا تحت المستثنى وداخلا تحت اليمين وفي الاستحسان لا يحنث في عيئه لانها جنس واحد فباعتد الربا فتكرر الدرهم بالدنانير فكان هذا بيعا أكثر ولم يذكر ما لو باع بتسعة ورثوب قال مشايخنا ينبغي أن يحنث قياسا واستسنا اه وبعد جرى في الهداية أول المضاربة كما قرر في العناية أنه يجوز ترك اللطف والعدل من مقتضاه به لانه العرف اه **(قوله)** وفيه أنه لم يذكر للاسواط عددا الخ) عدم ذكره العدد للاسواط لا يمنع صحة قوله وضرب بعضها ذكرا يكون للعين بعض يكون لغيره أيضا بان يكون ضربه بعض هذا الجمع الصادق بالواحد والاثني بناء على

أن أقل الجمع ثلاثة وعلى كل ما وقع في النسخ صحيح وان كان ما في الجامع كذلك (قول المصنف لم يحث الخ) وان كان مراده في الصورة الاولى القرار في الدار وفي الثانية الامتناع من ايلام المضرب وبوفى الثالثة كون ما يقدي به به كثير القيمة فلم يلتفت الى فوات الغرض (قوله وقوله هذه اشارة للمرأة فاعل دخلت الخ) لا يتعين ما قاله بل يحتمل أن يكون اسم الاشارة للدار ويكون را كبة صفة للعين بالخطاب ولا يلزم من خطابها بالشرط أن يأتي به في الجزاء بل له أن يأتي بضمير الغيبة (قوله ومقتضى ما نقلناه عن الذخيرة أن الحكم الخ) نعم هو مقتضى ما نقله عن الذخيرة لكن حيث ذكر في البدائع الحكم بدون ما يدل على أنه بحث وجب الرجوع اليه ولعله اطلع على نقله وان لم يطلع عليه في الذخيرة فالواجب الرجوع اليه (قوله وهذا الفرع يؤيد القول بان ما زيد في مسجده صلى الله عليه وسلم الخ) انما يكون هذا الفرع مؤيدا للقول المذكور اذا كان الوارد في الحديث خاليا عن الاشارة مع أنه ورد بالاشارة (قول الشارح ووفق الكمال بحمل الحث على سطح الخ) يبعد توفيق الكمال مسئلتا لما لوارثي شجرة أو حائط فاته على توفيقه ينبغي عدم الحث اتفاقا لعدم الساتر فاعدم كونه في الجوف مع أن فيهما الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين حتى أنه والزليجي جعل عدمه قول المتأخرين (قوله لأن الواقف على السطح لا يسمى واقفا الخ) حقه داخل كالمجيء عبارة الاصل (قوله لكن يبقى بعد هذا في كلامه ايهام أن ما نقله الخ) قديقال لو قدم وأخر كذا كره انما يتبادر منه أن القصد بيان محمل كلام المتأخرين فيكون حاصل كلامه أن كلام المتأخرين محمول على ما ذا كان الحالف من بلاد العجم وكلام غيرهم على ما اذا لم يكن منهم وعلى توفيق الكمال لا خلاف ولا حاجة الى ما قاله ابن الكمال حينئذ اذ لو كان له سائر يحث وبدونه لا يحث بل يفرق بين كون الحالف من بلاد العجم أو غيرهم (قوله فثبت تغير العرف فالفتوى على العرف الحادث فافهم) اعتراض ط أنه اذا كان المدار على العرف فلا معنى لقوله وعليه الفتوى الا أن يكون معناه أن الافتاء حاصل بعدم الحث في بلادهم اه وأنت خير بان ما ذكره المحشي غير دافع لهذا الاعتراض اذ حيث كان المدار على العرف لا يكون هناك اختلاف حتى يصح التعبير بقوله وعليه الفتوى المقتضى للخلاف (قوله لكن في العرف لا يسمى ذلك المسكن مسجدا الخ) أي ومبنى الأيمان على العرف فجاز كون بعض ما هو في حكم المسجد خارجا عنه في العرف ألا يرى أن فناء خارج عنه عرفا مع أن له حكمه في بعض الاشياء كصحبة الاقتداء (قوله أي على عدم الخروج) حقه الدخول (قوله فان عليه بتحذير قول الامام مع قول محمد الخ) لا يظهر اتجاؤي محمد والامام بناء على الاستثناء المذكور وذلك أن المشايخ انما استثنوا ما لا يتأني به السكنى كالولد ومحمداء بنقل ما تقوم به فعلى قول الامام يشترط نقل جميع متاعه ما عدا ما لا يتأني به السكنى من الاشياء النافهة وعلى قول محمد يشترط نقل ما تقوم به لا جميعه فلو كانت أدوانها عديدة لا يجب نقل الجميع بل ما يكفي لها (قوله وان نوى بيتا بعينه لم يصح الخ) وذلك أنه في الاول نوى تخصيص العام وهو المساكنة المنفية ونيتة تخصيصه صححة وفي الثاني نوى تخصيص المكان وهو ليس بذكر كور فلا تصح (قوله ولو سكن كل في دار فلا اذا نوى) وذلك لأن المساكنة المخالطة وذكر المدينة ونحوها تخصيص اليمين بها حتى لا يحث عسا كته في غيرها (قوله حلف لا يساكن فلانا فزله الحالف وهو مسافر منزل فلان الخ) اظاهر تقييد النزول بما اذا لم يكن على سبيل الضيافة أو الزيارة والا فلا حث ولو نوى الإقامة لعدم الاستمرار والدوام تأمل لكن المتبادر من قول الاصل فأقام فيه يوما ويومين أنه لو أقام خمسة عشر يوما حث فنكون مسئلة الضيف مقيدة بما دونها وعبرة الواقعات التي نقلها في البحر

حلف لا يساكن فلانا فنزل منزله فكث فيه يوما أو يومين لا يبحث لانه لا يكون ساكنا معه حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر يوما اه قال ط فأنت ترى أنها ليس فيها التقييد بالنسيب فيشمل ما اذا دخل بدون نية الضيافة اه **(قول)** هذا غاية ما ظهر لي في هذا المحل الخ ماذ كره من وجه الفرق بين المساكنة والاقامة من أن المساكنة مما لا يعتمد أى لا يتوقف تحققها على امتدادها مدة بخلاف الاقامة فانها لا تسمى اقامة ما لم تمتد مدة فلذا كانت المدة في الاولى نظرا وفي الثانية معيارا انما يظهر على القول المرجوع عنه لا المرجوع اليه ويظهر أن الفرق بينهما بناء عليه وأنه على المرجوع اليه لا فرق بينهما فيبحث فيهما بساعة ثم رأيت في آخر أيمان الاشياء أن اضافته ما يعتمد الى زمن لاستغراقه بخلاف غيره اه وفسر الامتداد في شرحه بأن يصح تقديره بمدة كالقيام والعود يقال قيت يومين وقعدت ثلاثة وجمعوا مما يعتمد الصوم والركوب واللبس والامر باليد لان هذه الافعال لها دوام يحدث أمثالها ولهذا يضرب لها مدة يقال صمت يوما الخ ومما لا يعتمد المساكنة والكلام والشراء والمشاركة والقدم والخروج والضرب اه ومن هنا تعلم صحة ما قاله الرمي من التناقض نعم أو رد في الشرح أن الكلام مما يقبل التقدير بمدة فكيف جعلوه غير متمد وأجاب أن امتداد الاعراض بتجدد الامثال فيكون في المرة الثانية مثلهما في الاولى من كل وجه مما يعتمد وفي الكلام لا يكون المتحقق في المرة الثانية كالمتحقق في الاولى فلا يتحقق بتجدد الامثال اه **(قول)** وان الصواب اسقاط عدم الخ على اسقاط لفظ عدم لا يستقيم حشته بساعة بل كان اللازم في تحقيقه استغراق الشهر **(قول)** مخالف لما يأتي في باب اليمين بالضرب الخ ليس فيه مخالفة لما يأتي ولعله وقع له نسيئة فيها اثبات الحنث كما هو ظاهر من قوله الا أن يقال الخ وعبارة الحلبي على ما نقله ط ليس فيها دعوى المخالفة **(قول)** وأجبت عنه فيما علقته على البحر بأنه قد يقال الخ فيه تأمل بل الاكراه الشرعي بعدم نسبة الفعل لفاعله ولو باشره باختياره حتى لو أكره على اتلاف مال غيره فأتلفه يكون الضمان على المكره بالكسر وما هذا الا لعدم نسبته الى الفاعل والالكان الضمان عليه **(قول)** الشارح لما في البدائع ان خرجت الى المسجد الخ فانه لم يشترط المنى الى المسجد كما ترى اه سئد ويصح أن تكون عبارة البدائع دليلا أيضا على اشتراط القصد بل هو مبرر بها ولذا جعلها المحنثي دليلا عليه تأمل **(قول)** يعني ثم خرج بنفسه الخ لاداعي لهذه العنابة وان الكلام السابق شامل لكل من مسئلتى الدخول والخروج فيمكن ابقاؤه على حاله ووجهه على مسئلة الدخول تأمل **(قول)** يؤيده العرف الخ من حيث اطلاقه على مطاق الذهاب في أى وقت والافتقد قدم أن العرف استعماله مراد به الوصول **(قول)** وهذا مخالف لما بحثه في الفتح الخ ماذ كره في البحر عن البدائع وما ذكره من انما يصل المذكور لا يصلح رداعلى ما قاله في الفتح ولا مخالفه للفرق بين لا أخرج من كذا ولا أخرج الى كذا تأمل والذي ذكره في البحر قبل الحاصل ثلاث مسائل ١ الاولى حلف لا يخرج من بغداد لا يبحث ما لم يجاوز عمران مصره ٢ الثانية حلف لا يخرج الى جنازة ٣ الثالثة مسئلة البدائع حلف لا يخرج من الرقة **(قول)** ويمكن حشته حالا الخ بان فعل المحلوف عليه **(قول)** ولم يجزى أمر لا يقدر على اتيانه فلم يأنه الخ عبارة البحر على اتيانه معه **(قول)** فينبغي أنه اذا نسي اليمين لا يبحث الخ قد يقال ان كلاما من النسيان والجنون داخلان في قول محمد ولم يجزى أمر لا يقدر على اتيانه معه الخ فهو اذا خلا في عموم الامر المنفي **(قول)** ولو أذن لها بالخروج الى بعض أقرابه الخ لم يظهر الفرق بين هاتين المسئلتين والمسئلة بعدد همامع أن العلة المذكورة لعدم الحنث وهي وجود الاذن بالخروج متحدة في الكل ونص عبارة البرازية ولو أذن لها

بالخروج الى بعض أقاربه فلم يخرج وخرجت لكنس الباب طلقت وان لم تخرج وقت الاذن وخرجت
 في وقت آخر يبحث ان خرجت الاذني فاستأذنت في زيارة الام فخرجت الى بيت الحنث لا يبحث لوجود
 الاذن بالخروج الخ ولعل الفرق هو العرف وانقطاعه اذا لم تخرج وقته وأن الاذن بالخروج للقريب
 لا يكون اذنا به لكنس بخلافه للام فيكون أصله معتبرا **(قوله)** أذنت لك أن تخرجي كلما أردت الخروج
 كذا في الفتح) محصل ما قاله في الفتح في الفرق أن عدم اشتراط التكرار للاذن في هذه المسائل للعرف
 الصارف عنه ولم يوجد هذا الصارف في غير اذني والاذا في فوجب اعتبار مؤداه اللفظي **(قوله)** لكن
 مانعها الشرع لا الزوج) فيه تأمل بل له منعها أيضا بقاء أثر ملكه ودرور نفقته عليها فيكون له منعها
 والاذن ممن له ولاية المنع **(قوله)** هذا يفيد أن ما جزم به في الخانية أولا وقوله ما واحد الروايتين الخ
 لعل الاصول حذف قوله قوله لهما والاقتصار على قوله احدى الروايتين فان هذا ما جزم به أولا **(قوله)**
 بساعة الخ) تقدير الفور بساعة غير متحقق في كل المسائل بل المدار فيه على ما يقال له فور عرفا كما يظهر
 من الفروع الآتية **(قوله)** لكن في البحر عن المحيط ان لم تقوى الساعة الخ) فيه أن ما في المحيط
 لا يفيد اشتراط عدم تغيير الهيئة الحاصلة مع ارادة الخروج اذ معنى قوله ما دامت في تهيؤ الخروج
 ما دامت متأهبة له عازمة عليه غير معرضة عنه وليس في هذا ما يدل على اشتراط عدم تغيير الهيئة التي
 تحصل عند ارادة الخروج حتى يحتاج للفرق البعيد الذي ذكره تأمل ثم رأيت في القاموس الهيئة حال
 الشيء وكيفيته وهاء اليه اشتاق وللامر بهاء ويهى مأخذ له هيته كهيأ له انتهى **(قوله)** وهو الجلوس على
 وجه الاعراض الخ) على هذا لا بد لتحقق عدم الحنث في الأولى من الجلوس والاعراض مع أن العبارات
 دالة على أنه بمجرد جلوس ساعة يفوت الفور **(قوله)** ويلزم على ما فهمه ابن كمال أنه لو أكل ذلك الطعام الخ)
 لا يلزم ما ذكر على ما فهمه ابن كمال لانه اذا أكل ذلك الطعام المدعو اليه في بيته وحده لم يصدق أنه تغذاه
 معه الذي جعل شرط الحنث حتى يبحث بل الظاهر صحة ما قاله ابن كمال لموافقه لظاهر عبارة الهداية بدون
 احتياج لدعوى تجوز أو حذف مضاف والطعام وان لم يذكر في كلام أحدهما إلا أن المسؤول الطعام الخالي
 فهو في حكم المذكور في السؤال والجواب متضمن له ويدل لذلك ظاهر ما ذكره عن الذخيرة وجل عبارتها
 على التساهل لا يليق ولا يناسب جل عبارات المؤلفين على ذلك بدون دليل عليه **(قوله)** فالظاهر ما قاله ح
 فتدبر الخ) لا يصح استظهار ما قاله الحلبي وأتباعه مع وجود النقل بخلافه **(قوله)** كالو حلف لا يزوج
 النساء ونوى عدد الخ) الظاهر حذف لفظ النساء والطعام **(قوله)** أي اذا خافت فوتها الخ) الذي يظهر
 في هذه المسئلة إبقاء قوله أو اشتغلت على ظاهره ويكون قوله لو خافت ليس احترازا ومفهومه غير معتبر
 والقصد بما هنا بيان أنه لا يخالفه وغير هذا غير ظاهر من كلامه تأمل واشتغالها بالمكتوبة شامل للقضاء
 والأداء **(قوله)** قال صلى الله عليه وسلم لم من باع عبدا وله مال الحديث) تمامه فإله للبائع الآن يشترطه
 المتناع **(قوله)** فيحنث في غير المأذون اذا نواه بالاولى الخ) ليس شرطا **(قوله)** فلونوى بعضهم دون بعض
 بأن نوى الحمار دون الفرس الخ) أي بهذه الجملة والافنية البعض بلفظ الدابة تصح كما يظهر اذهي نية
 الخصوص في اللفظ تأمل

(باب البين في الاكل والشرب واللبس والكلام)

(قوله) لم يذكر مسائل اللبس هنا الخ) ذكر بعض مسائل اللبس في هذا الباب وذكر غالب مسائله في الباب

الآتي وهي داخله في قوله وغيرها كما نبه عليه فيما يأتي **(قوله مع أن السنة في شرب الماء المصالح)** ما ورد من أن السنة في شرب الماء المصالح فهو مجاز عن أخذ الماء بغيره مع ضيق الشفتين اه سندی **(قوله ثم صورها بما اذا حلف لا يأكل من شجرة التفاح الخ)** هذا التصور لا يوافق عبارة الشارح **(قوله ويمكن التوفيق بين القولين الخ)** أي على تصور المسئلة كما قاله الشارح **(قوله)** أما إذا لم ينو فالظاهر تقييده بالأكل الخ) فيه أنه إذا كانت عباراتهم كعبارة المصنف كانت اليقين متدرفة لئلا يفتن بصرفه في أي شيء ولا يكون الاكل مراد به حقيقة وتفرع بهم على أن اليقين تنصرف الى الثمن قولهم فيمنع إذا اشترى به ما كولا لا يخصص المفرع عليه ولا يفيد أن الحنث مقيد بشراء ما يؤكل وأكله بل يبقى المفرع عليه عام له ولغيره والواجب اتباع العرف في ذلك وأنه فيه إذا صرفه في أي نوع يحث **(قوله)** النحلة على ست مراتب الخ) أي غيرها وزاد السندی سابعاً عن التحفة حيث قال بعد عدة البسرا بعبارة والخامس القسب والسادس الرطب والسابع التمر اه **(قوله)** حتى قيل فيه التحس بين الجيدين الخ) عبارة الفتح من بين الخ والقصد أنه خبيث متولد من جيدين وهما أبواه **(قوله)** وفد عدل في الذخيرة عن التعليل بكون الصفة الخ) مافي الذخيرة رد عليه ما لو حلف لا يأكل من هذا البسراً فكله رطباً وان المذكور أنه لا يحث مع أنه لم ينقص بل زاد ومقتضاه الحنث لأعدامه وما تقدم عن العيون في مسألة العنب يفيد أن ذهاب البهوض مع بقاء الاكل لا يمنع الحنث **(قوله)** ثم اعلم أن ما مر عن الواقعات مشكل الخ) لعل ما فيها مبني على العرف وأن معنى ان لم آكل كذا الخ ان لم تناول منه شيئاً إذا أكل البهوض برقي عينه وليس عينه منعقدة على الجميع وفي ان أكلت الخ منعقدة على الجميع والعرف الآن بخلاف ذلك **(قوله)** لأن وجه الخالفة الخ) أي فالمناسب ذكر موضع المخالفة **(قوله)** لكن رد عليه كما أودعه في الفتح أن لفظ آكل الخ) يدفع بان ما مشى عليه المصنف وغيره في هذه المسئلة بالنسبة للحم الانسان والخنزير مبني على عدم اعتبار العرف العلمي **(قوله)** فلو ابتلعه صحيحاً حنث بالاولى الخ) لا وجه للاولى بظهور **(قوله)** الا أن يكون المراد بقوله من خبز فلانة أنه ذكر لفظ فلانة الخ) لم يظهر وان فلانة كتابت عن اسم آدمية العلم فعند ذكره لا يراد به الاسم خاص وان كان في وضعه يصح اطلافه على أي امرأه فالاشتراك في أصل الوضع وفي الاستعمال لا يستعمل الا خاصاً تأمل ومع هذا فعبارة الظهيرية على مافي البحر لا يأكل من خبز فلانة فالخبرة هي التي تضرب الخبر في التفرع التي تعجنه وتهيشه للضرب فان أكل من خبز التي ضربته حنث والا فلا اه **(قوله)** وإذا لو أكل قليلاً لم يحث الخ) هي المنضجة من اللحم بإسنة **(قوله)** لانها مما قد يتغذى بها فسقطت عن كمال التفكه الخ) غير ظاهر في الرمان فإنه لا يتغذى به وعدم دخوله في السأكهة على قوله لانه يؤكل للتداوى فتحقق القصور عن معنى التفكه وهو التمتع بما لا يتعلق به البقاء زيادة عن المعتاد لكن كافة الاصوليين أنه مما يتغذى به **(قوله)** فيه نظر الخ) لا يرده هذا التفسير على مافي الشرح فإنه بين عرف بلاده بدون بيان عرف غيره تأمل **(قوله)** وبه علم أنه كان على الشارح أن لا يتركه كرافض الخبر الخ) يمكن قراءة الفعل على زيادة الشرح لفظ الخبر بالبناء للانعاعل كما يقال أقبل القوم فان المتعطف بالاصطباغ هو الخبر فصحة نسبة الفعل له وكما يقال خلطت العسل بالماء فاخطأ العسل به واختلط به على بناء المفعول ومن جملة ما ترج ونحو ذلك تأمل **(قوله)** ما لم يأكل عين الملح مع الخبر أو مع شيء آخر الخ) يظهر أنه قيد به نظر المعتاد فيه فإنه يؤكل مع غيره ولا يؤكل وحده الا نادراً والنادر لا حكم له كما أننا نظرنا في الغفل للمعتاد فيه وهو أكله مخلوطاً بالطعام بدون نظراً كاله وحده أو مع غيره لانه نادر تأمل

(قول الشارح والى رأسه وظهروه وبطنه حنث) قال ط نقلا عن الهندية حلف لا ينظر الى فلان فرآه من خلف سترا وزجاجة يستبين وجهه من خلفها حنث بخلاف ما لو نظر في مرآة فرأى وجهه اذا حلف لا ينظر الى فلان فنظر الى يده أو رجله أو رأسه قال محمد لم يره وانما الرؤية على الوجه والرأس أو على البدن فاذا رأى رأسه فلم يره وان نظر الى ظهره فقد رآه وان نظر الى بطنه وصدره فقد رآه وان رأى أكثر بطنه وصدره فقد رآه وان رأى شيئا قليلا أقل من النصف فلم يره اه ملخصا فأفاد أنه لا يحنث برؤية الرأس وحده او يحنث برؤية الظهر وبرؤية أكثر البطن والصدر فيتعين أن تكون الواو في كلام الشارح بمعنى أو غير أن الاولى له حذف الرأس فتدبر (قول) فانه اذا نوى البتدي التحليف الخ) حقه الحلف كما هو ظاهر وسيدكر الشارح هذه المسئلة في آخر الأيمان فانظره (قول) نعم يصير حالفان يا لا يظهر كونه حالفان يا اذا أعيد القسم في الجملة الثانية حتى يكون قوله نعم منضمنا لاعادته (قول) وان أجاب عنه في الفتح بأنه تساهل الخ) في الزيلعي اطلاق الغداء على التغذى توسع ثم قال وأصل هذه الاشياء انها اسم لما كور في ذلك الوقت وسى بها الفعل مجازا على ما ينأ اه فعلى هذا المراد بتساهل التجوز (قول) ما لم يبلغ نصف الشبع كافي الفتح الخ) على ما في الفتح لا يسبق فائدة لقول الشارح ولا بد أن الخ فلوز كره بالنفريع لكان أحسن الا أن يقال ذكره توضيحا لما قبله ثم ان ظاهر ما في الفتح أنه يحنث بنصف الشبع وهو خلاف ما في الشارح (قول) يعني عنه ما قبله الخ) الاغناء ظاهر بزيادة الشارح قوله أهل بلده وبدونها لا يغني وقد يقال ذكر الجملة الثانية لانها بمنزلة التعليل لما قبله نظير ما قاله في قول المصنف نية تخصيص العام تصح ديانة اه وفي الخاتمة من فصل الاكل رجل أكل شيئا يسيرا فقال له رجل تغذيت فقال عبده حر ان كان تغذى لا يكون حائثا حتى يأكل أكثر من نصف الشبع اه (قول) والتحقيق أن هذا ليس من المقتضى الخ) يظهر أن المراد بالمقتضى في كلامهم هنا معناه اللغوي لا الاصطلاحى فانه لا عموم له أيضا وبه يسقط ما اعترض به في الفتح تأمل وقال في العناية يجوز أن يكون المصنف اختار ما اختاره بعض المحققين من أن المقتضى هو الذي لا يدل عليه اللفظ ولا يكون منطوقا به لكن يكون من ضرورة اللفظ أعم من أن يكون شرعيا أو عقليا اه (قول) لأنه اذا نوى البعض انما يصدق ديانة الخ) المراد بالبعض الذي يصدق فيه ديانة فقط بعض خاص بحيث يكون جاعلا الحنث قاصرا على هذا البعض وهذا لا يدل على أنه يصدق ديانة وقضاء اذا نوى الكل مع عدم اتيانه بما يدل على العموم ظاهرا بخلاف مسئلة تخفيض الجامع فان فيها ما يدل عليه وهو الاضافة لآدم وعلى الجمع فالنعير بقيل فيها لا يدل على ترجيح الاول في مسئلتنا ولكن في البحر قال شمس الأئمة قالوا واطلاق الجواب دليل على أنه يصدق قضاء وديانة ان كان اليقين بطلاق ونحوه لانه نوى حقيقة كلامه وعن أبي القاسم الصفار أنه لا يصدق قضاء لانه نوى حقيقة لا تثبت الا بالنية فصار كأنه نوى المجاز اه وهذا يدل على اعتماد تصديقه قضاء حيث نسب لجماعة العلماء ونسب لمقابله للصغار (قول) لان الخروج في نفسه متنوع الخ) قال في البحر وفيه اشكال مذكور في الفتح وعبارته والحق أن الافعال لا يتصور أن تكون الانواع واحدا لافرق في ذلك بين الغسل ونحوه وبين الخروج ونحوه من الشراء فكما أن اتحاد الغسل بسبب أنه ليس الامر بالماء كذلك الخروج ليس الاقطع المسافة غير أنه يوصف بالطول والقصر في الزمان فلا يصير منقسما الى نوعين الا بخلاف الاحكام شرعا فان عند ذلك علما اعتبار الشرع اياها كذلك كما في الخروج المختلف الاحكام في السفر وغيره والشراء لنفسه وغيره مختلف حكمه فيحكم بتعدد النوع

في ذلك ولا يخفى أن المساكنة والسكنى ليس فيهما اختلاف أحكام الشرع لطائفة منهم بالنسبة إلى طائفة أخرى وكل في نفسه نوع لأن الكل قرار في المكان اه **(قوله)** ومطلقة وهي ما تكون في دار الخ وأعمها أن تكون في بلدة واحدة زيلعي **(قوله)** لكنه يصدق في نية البيئونة قضاء الخ لأن الأعم في الإثبات لا يعم استغراقا بخلافه في النفي فصحة نية أى أنواع البيئونة شاء من بيئونة النكاح الكبرى أو الصغرى أو بيئونة غيره **(قوله)** لأنه لا يخرج عن قصر عام على بعض متناولاته أى فيستمر الاشكال في عين المساكنة والخروج كافي الفسخ وقوله وقد يقال لا عموم الخ فيه تأمل اذ قوله لا أساسا كن في معنى لا يوجد معنى المساكنة فإذا أريد منها نوع كان تخصيصا لها به وعلى ما علمت من اشكال الفسخ لا تنوع ولا اشتراك في الافعال بل كل منها متحد **(قوله)** ولعل في المسئلة قولين يدل عليه أنه في التتارخانية قال وروى عن محمد الخ فان تعبيره بعن يفيد أن المروى عن غير محمد صحة نية الكوفية أو البصرية كصحة نية الحبشية **(قوله)** الآن يقال كما مر أن التنوع هناك للفعل الخ لا يكفي في الجواب فإنه يقال كذلك في غير الافعال المذكورة **(قوله)** وهو مخالف لقوله أنفالا الصفة ككوفية الخ قد أشار المحوى للفرق بينهما فانتهى الاشكال سندی والذي رأيت في المحوى من الأيمان هو الفرق بين مالونوى الحبشية والعربية وبين مالونوى الكوفية والبصرية تأمل وعبارته ومنع الانسان نفسه عن نوع من الأنواع معهود فصحة نية التخصيص في الحبشية والعربية أما المنسوبة للمدينة فتقع الانسان نفسه عنها بالبين لا يليق عادة لانها جامعة لسائر الأنواع والانسان لا يمنع نفسه عن سائر الأنواع في العادة كذا في شرح التخصيص الجامع اه والأحسن في دفع الاشكال أن يقال ان المسئلة خلافية كما أفادته عبارة التتارخانية السابقة **(قوله)** المناسب أن يكون أخذ بضم أوله الخ أو يقرأ الفعل بالبناء للفاعل ويصور كلامه فيما ذالم يذكر العام فللخالف أن يأخذ بقول الخصاص حينئذ **(قوله)** اذلا خلاف في اعتبار نيته ديانة الخ أى وان نوى خلاف الظاهر **(قوله)** وهذا مخصص لعموم قولهم نية تخصيص العام الخ أى كون النية للمستحلف اذا كان الخالف ظالما **(قوله)** وقال اذا شرب منها الخ عبارة الفسخ وقال بالثنية اه وكذلك نسخة الخط بضمير المثني **(قوله)** لكن فيه أن وضعه على قد وشربه منه الخ مقتضى قول المصباح من موضعه الشامل للشر والائناء كافي ط وغيره وصرح بذلك فيما بعده أنه يسمى كرافته ريفه السابق لا يقتضى أنه لا يسمى كرافته اذا وضعه على فقه وشربه تأمل **(قوله)** اذلا خلاف في اعتبار نيته ديانة الخ اذ اذا قال من البئر اذ لو قال من ماء البئر يكون الشرب بالائناء أو بالكراع من متناول اللفظ حقيقة **(قوله)** وقصره لا سبجيا على الثاني الخ أى في مسألة اليمين المطلقة والمقيدة قال في البحر وأطلق المصنف عدم حشته في المسائل الثلاث فشمّل ما اذا علم الخالف أن فيه ماء أو لا وما اذا علم أن لا ماء فيه وفيداه الاسبجيا بعدم علمه بأن لا ماء فيه اه **(قوله)** لكن سيأتى أن ذات الشخص لم تتغير بخلاف الماء الخ هذا لا يصلح فرقا فان في كل اليمين انعقدت على ما يحدث ومجرد كون هذا ذاتا وذلك وصفا لا يجدى زفعا في الفرق تأمل **(قوله)** وكذا ان نمت اليلة الخ كذا في البحر والظاهر في التمثيل أن يقال ان لم أتم حتى يكون شرط الحنف عدميا **(قوله)** ولم يقيد هذه بالوقت الخ سيأتى له أن هذه اليمين مؤقّنة ببقاء الاذن والقدم اذ بهما يتكمن من البر بلا حنث ولم يبق ذلك بعدم موت من اليه الاذن والقدم وفي الفسخ وهذه اليمين مؤقّنة بوقت الاذن والقدم اذ بهما يتكمن من البر اذ يتكمن من الكلام بلا حنث فيسقط بسقوط تصور البر اه **(قوله)** الظاهر أن المراد وقت الطلوع أو بعبده الخ فيه تأمل اذ المدار في اليمين

الموقفة على امكان البرأ خرا الوقت فلو حاضبت بعد الطلوع قبل طلوع الشمس لا يحنت ولو مضى بعد طلوع
 الفجر زمن يمكن الاداء فيه **(قوله)** أما اذا اشتراه بما في ذمة المدينون الخ) سيأتى في باب البين في القتل
 وغيره أنه يبر في حلفه لأقضى ما لك اليوم بالبيع به لان الدين تقضى بامثالها ومفاده أنه ليس بمنزلة
 الابرأ بل من قبيل التقاص وقال الزيلعي والبيع بالدين قضاء الدين لان قضاء الدين طريقه المفاصة
 وتحقق بمجرد البيع اه **(قوله)** وهذا يناهى ما مر في ان لم تصل الصبح غدا وفي ان لم تردى الدين نار الخ) أى
 فانه فيها تحقق العدم ومع ذلك قيل بعدم الحنت مع أنه قيل به في ان لم أمس السماء لتحقيق العدم والعدم
 يتحقق في غير المقدور وقديقال في الفرق انه قد ورع عليه ويمكن في ذاته فانه عقدت بينه ثم حنت العجز
 العادى ولا كذلك مسألة الصلاة والرد اذ يستحيل الصلاة مع الحيض ورد الدينار مع وجوده في محله
(قوله) ولعله رواية أخرى لا يلزم من هذا التعليل أن يكون في المسئلتين السابقتين رواية أخرى فانه
 لا نظر للتعليل في الفروع بل ينظر لما ذكره من الأحكام في كل مسألة وان اشبهت العلل تأمل
(قوله) وباعتبار العجز عادة حنت للحال الخ) لان التأخير لا يخرج الحياة فيما يرجى وجوده بخلاف ما لو تحقق
 العجز للحال **(قوله)** ليضربن فلانا ليوم وفلان ميت لا يحنت الخ) الحق ما في ط أن كل ما اختص بالحياة
 كالاعطاء والضرب كالقتل وفرع الخافية لا ينافى ذلك لتقييده باليوم فاذا لم توجد فيه الحياة لم يوجد
 شرط بقاء البين وهو تصور البرأ تأمل **(قول الشارح)** لا تطلق ما لم يرد الاستثناء) لان هذا من تمام
 الكلام الأول فلا يكون مراد بالبين اه سندی **(قوله)** ودفع بالفرق الخ) هذا الدفع لا يتم مع
 الاتفاق على الحنت فيما لو ناداه مستيقظا بحيث يسمع فهذا مما يتسلبه لما ذكره القدوري فيلزم اثبات
 الفارق على القول المختار وبيناه تأمل **(قوله)** الا أنه يتضمن أنه لم يحسن قبله الخ) أو ان قوله أحسنت
 يفيد أن عنده علما بالحكم قبل السؤال فيكون كالتعنت ومثله من محمد لا بعد سوء أدب لصغره اه سندی
(قوله) وفيه نظري علم مما قدمناه في الوضوء) حيث قال عن تعريقات السيد الاشتقاق نزع لفظ من
 آخر شرط مناسبتهم معنى وتركيبا ومغايرتهم في الصيغة فان كان بينهما تناسب في الحروف والترتيب
 كضرب من الضرب فهو اشتقاق صغيرا والمعنى دون الترتيب كجذب من الجذب فكبير أو في المخرج كنعق
 من النهق فأكثر اه أى فأنحن فيه صغيرا لا كبير **(قوله)** ويدل للاول لتعليل التلخيص الخ) ويدل للثاني
 التعبير بالي فانها تفيد أن الكتابة منتبهة اليه فيمنه تفيد ذلك وان كانت الكتابة جمع الحروف **(قوله)** أى
 لأن الناس لا يريدون تغيير ما في التل الخ) ولو وقع الخلاف فيها أيضا **(قوله)** ويحنت بقراءة سطر منه الخ)
 حنته بقراءة سطر منه خلاف ما يقتضيه اللفظ ولعله مبني على العرف والذي يقتضيه اللفظ تعلق
 الحنت بقراءة الكل **(قوله)** وكذا معهما الخ) على هذا لا تكون الغاية داخلية فيما جعلت له غاية فمن
 كلام المخاطب غير داخل في المنع عن كلام الخالف **(قوله)** الا أنهم استعار للشرط والغاية الخ) قال
 الزيلعي الأصل فيها اذا تعدد الاستثناء أنها اذا دخلت على ما لا يتوقف تكون للشرط كقوله أنت طالق
 الا أن يقدم فلان ان قدم لا تطلق وان لم يقدم حتى مات طلقت فحملت على الشرط لان الاستثناء متعذر
 لعدم المجانسة بين الطلاق والقدم وكان جملها على الشرط أولى من حملها على الغاية لأن الطلاق لا يحتمل
 التأقبت لانه متى وقع في وقت وقع في جميع الأوقات فيكون معلقا بعدم القدوم لا بوجوده لانه جعل
 القدوم رافعا للطلاق فيكون علما على عدم الطلاق وعدم القدوم على وجوده وان دخلت على ما يتوقف
 تكون للغاية كما فيما نحن فيه لتعذر الاستثناء لعدم المجانسة بين الاذن والكلام فحملت على الغاية لأنها

دخلت على اليمين وهي تقبل الغاية كما إذا حلف لا يكلمه إلى رجب فكان حمله على الغاية أولى من حمله على الشرط لأن مناسبة الاستثناء للغاية أقوى من مناسبتها للشرط ألا ترى أن الحكم موجود فمما بخلاف الشرط فإذا ثبت هذا فإذا كلف قبل القدوم أو الأذن حنث لان اليمين باقية قبل وجود الغاية وإن كلف بعده لا يحنث لان اليمين انتهت بوجود الغاية اهـ **(قوله)** لمناسبة هي أن حكم كل واحد منها يخالف ما بعده (الخ) عبارة البحر وهو أن حكم ما قبل كل واحد من الاستثناء والشرط والغاية (الخ) **(قوله)** على معنى امرأته طالق في جميع الأوقات والأحوال (الخ) أي أن كلمته في جميع (الخ) وقوله تقييد الكلام أي المستثنى كما هو ظاهر **(قوله)** وأحسن منه قول البحر قييد بالشرط (الخ) وجهه أن كلام الشارح يوهم أن المدار على تقديمه وتأخير مع ذكر الشرط في كل منهما مع أنه ليس كذلك إذ لو قدم الجزاء فقال امرأته كذا ان كلفت فلانا الآن يقدم زيد لم تكن للشرط بل للغاية فيكون مراده بقوله لأنه لو قدمه أنه قدمه مع حذف الشرط بدليل التمثيل وعبارة البحر ليس فيها هذا الإيهام فكانت أحسن **(قوله)** لأنه جعل القدوم رافعا للطلاق وتحقيقه أن معنى (الخ) عبارة الفخر رافعا للطلاق فيكون عدم القدوم علما على الوقوع وتحقيقه (قوله) أي وهو ينوي أن لا يترك لزومه (الخ) انما قيد بذلك لأجل عدم الحنث لو فارقته بعد اليوم وقد قضاها بعده أيضا وبدون هذه النية يحنث لتحقيق شرطه وهو المغاربة بدون قضاء في اليوم تأمل وقوله ووقع في الخاتمة (الخ) أي في المثال الثاني وهو ما لو قدم اليوم معني أنه ذكر في الجملتين **(قوله)** الشارح ولو قدم اليوم لا يحنث وإن فارقته بعده بحر) عبارة البحر ولو قدم اليوم فقال لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حتى فضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه لم يحنث وإن فارقته بعدمضى اليوم لا يحنث اهـ فعلى هذا قول الشارح لا يحنث أي بعضى اليوم بدون مفارقة وقوله وإن فارقته بعده حمله شرطية جوابها ما أخذ وفي تقديره لا يحنث لا وصلية فحينئذ لا يكون مفاد قوله وإن فارقته بعده عدم الحنث إذا فارقته في اليوم بل مفاده الحنث فيقيد بما إذا لم يقضه حقه فالمفهوم فيه تفصيل **(قوله)** بل العلة فيه أنه بعد ظهور الشهود لا يمكن (الخ) في هذه العلة أيضا تأمل إذ بظهور الشهود لا يمتنع طلب اليمين فإن له أن يطلبه مع وجودهم نعم لو ذكر أن له بينة وطلب عين خصمه اختلف فيه في البرازية من شتى القضاء إذا قال المدعى لي بينة وطلب عين خصمه لا يستخلفه القاضي لأنه يريد أن يقيم البينة بعد الحلف ويريد أن يفضحه وقد أمرنا بالستر وقال له أن يحلفه وقال الامام الحلواني إن شاء القاضي مال إلى قوله وإن شاء مال إلى قوله كما قالوه في التوكيل بل أرضا الخصم يأخذ بأى القولين شاء اهـ الآن يقال المراد بظهورهم ظهورهم عند القاضي وذلك بأدلة ما شاهدتهم أم وأما قوله مبنى على قول الامام من أنه لا تحليف إذا كانت البينة حاضرة في المصر **(قوله)** ولم يكره المصنف حنثه بالتمجدد (الخ) لكن على حل الشارح الآتي قد ذكره حيث مثل بمنالين لكنه ليس على الإطلاق بل مقيد بما إذا لم يشتر **(قوله)** مثل لا أكلم عبدا (زيدا) الكلام الآن في غير العبد حتى التمثيل أن يقول مثل لا أكلم عرسك أو صديقك فلانة أو فلانا **(قوله)** هو مدفوع بان عداوة الشخص منسوبة إلى (الخ) غير دافع للإيراد فإنه يجوز أن يهجر صاحب الطيلسان لمعنى فيه وهو كونه حرًا فقد ارتكب بسببه المحرم فلم يكن هجره لذاته ولا لذات الطيلسان فلم يخرج العداوة عن كونه المعنى في الشخص وهو ارتكابه المحرم وقوله والالزم الخ غير دافع فإن المورد أو رد اعتراضه على أصل المسئلة ومقتضى إرادته أنه يحنث لو كلف المشتري والظاهر أن يقال إن الكلام عند عدم نية وقربة على أن المراد المعادة لأجله نظير ما تقدم عن الزيلعي والبحر في العرس والصديق **(قوله)** وفيه تغليظ عليه (الخ) هذا ظاهر فيما سوره في الفتح وهو

مالو حلف ليفعلن كذا عند رأس الشهر أو عند رأس الهلال أو إذا أهل الهلال ولا يظهر فيما لو قال
 لأ كذا عند رأس الشهر الخ **(قوله)** يشير إليه ما في البرازية الخ لم يظهر وجه الإشارة فان قوله قبل
 مضى النصف يوافق ما في الخاتمة وقوله وعن الثاني الخ يوافقها ولا يدل على أن غيره قائل بخلافه إلا أن
 يقال ان التعبير بعن يفيد أن غيره يقول بخلاف ذلك لكنه بعيد فان المذكور جواب حادثة مروى عن
 أبي يوسف وليس في ذلك ما يدل على مخالفة غيره له **(قوله)** قال في الفتح وفي الوقعات والمختار أنه اذا كان
 الخالف في بلد لهم حساب الخ وقال قبله وان لم يكن عندهم حساب فالشتماء ما يشتد فيه البرد على
 الدوام والصيف ما يشتد فيه الحر على الدوام والخريف ما ينكسر فيه الحر على الدوام والربيع ما ينكسر
 فيه البرد على الدوام اه **(قوله)** ومنها الكلب متى يصير مع الخ فيه أن كثيرا من المسائل فوض
 الامام الامر فيها لرأى المبني فلامعني بعد هذه المسئلة بخصوصها هنا **(قوله)** وقال صلى الله عليه وسلم
 ما أدري أعز بنبي أم لا الخ في تفسير أبي السعود لما قتل بخت نصر علماء اليهود وكان عزيز صغيرا
 لم يقاتله فلما رجع بنو اسرائيل الى بيت المقدس وليس فيهم من يقرأ التوراة بعث الله تعالى عزيزا ليجدد
 لهم التوراة اه وفي الجلالين وذو القرنين اسمه الاسكندر ولم يكن نبيا اه وهو الذي بنى الاسكندرية
 وسماها باسمه **(قول الشارح والدهور)** قال ط انظر معناه على قول الامام فان مفردة المعترف واقع
 على العمر اتفاقا فلا ينبغي أن يكون في جمعه معر فاختلاف في أنه واقع على العمر كالمفرد كما هو ظاهر
 والجواب أنه جمع دهر منكر او ما ذكر من وقوعه على عشر مرات عند الامام كل مرة ستة أشهر فهو
 يخرج من الامام على قول صاحبين أبو السعود أو انه افتاء بقول صاحبين لعدم وجود نص من
 الامام عليها وهو الأقرب **(قوله)** لأنه يترك كلامه عشرة أسابيع كما قد يتوهم الخ ما يتوهم هو المعنى
 المتعارف لأن وهو رواية النوادر كما في البحر **(قوله)** وألحق في الهرأي بالاخوة بحثا الخ أي في التفصيل
 المذكور في الوقعات **(قوله)** وعن أبي يوسف ان كان له من العيسد ما يجمعهم الخ ما ذكره عن أبي
 يوسف طريقة أخرى غير التي مشى عليها في المتن والشارح

(باب اليمين في الطلاق والعتاق)

(قوله) انتهى شلبي في بعض ما قاله نظر كما في السندی فان الذي تقدم في الجنائز ان المولود اذا لم يستهل
 يسمي ويغسل ولا خلاف في غسل تام الخلق وغيره يغسل على المختار **(قوله)** بالآخر بلد والكسر لم
 يظهر الاقراء به بالغخ نعم يظهر الكسر على نسخة ضمير المتني وبعود جينثا للوسط والأول **(قول الشارح)**
 لعدم الفردية الخ أي الموصوفة بالسبق اه سندی حينئذ صرح جعل هذه العلة علة للمستثنين
(قوله) لانه هو الموصوف بكونه أول عبد اشتراه وحده وذلك لان قوله وحده يراد به الانفراد في حالة الشراء
 لانه يقال جاء زيد وحده أي منفردا في حالة الشراء فالثالث لم يسبقه أحد بهذه الصفة فكان أولا اه
 سندی **(قوله)** لكن عبر عنه في الفتح بقبيل الخ وذكر قبله أنه لو قال واحد الا يعتق الثالث لان واحدا
 يحتمل التفرد في الذات فيكون حالا مؤكدة لان الواقع كونه كذلك في ذاته فلا يعتق لان كلاما من الاولين
 كذلك في ذاته فانه أول به هذا المعنى فانه في ذاته فرد سابق على من يكون بعده فلم يكن الثالث أولا بهذا
 المعنى ويلزم على هذا أنه لو قصد هذا المعنى أن يعتق كل من الاولين السابقين ويحتمل كونه بمعنى
 الانفراد في تعلق الفعل به فتكون مؤسسة فيعتق لانه المنفرد في تعلق الفعل بخلاف الاولين فلا يعتق

بالشك وقيل الخ اه (قول الشارح يحتمل أن يكون حالاً من العبد أو المولى الخ) بمعنى أنه لا يشاركه في شرائه أحد وعلى تقديره يعتق التحقق الوحيدة في المولى وعلى أنه حال من العبد لا يعتق لان المراد وحيدة الذات وهي متحققة في الجميع اه سندی لكن ما قاله غير مستقيم بل يعتق على احتمال أنه راجع للعبد لا على احتمال رجوعه للمولى وكأنه على هذا القيل يكون واحداً بمعنى منفرداً (قوله) ورذه في النهر بان الجهر كالنصب للفرق السابق الخ) أي من أن واحداً يفيد التفرد في الذات ووحدة التفرد في الفعل المقرون به لكن هذا الرد لا يستقيم على ما جرى عليه في البحر من الفرق الذي ذكره من شمس الأئمة وهو ما جرى عليه المصنف وأشار إليه قاضيان كما في الفتح وذكره الزيلعي فهذا من صاحب التهر رذ على طريقة بطريقة أخرى وهذا لا يناسب (قول المصنف والكتابة كالخبر الخ) في شرح الأشباه نقلًا عن البرازية والخلاصة أن الكتابة تقع على الصدق والكذب سواء كان موصولاً بالباء أو لا قال فيه تعلم ما في عبارة الأشباه من جعل الكتابة كالخبر (قوله) فيشترط به فيعته الخ) هكذا في الفتح ثابت الضمير وفي غيره بدون ضمير تأمل (قوله) فيعتق هو الخ) أي عند ذلك الشراء (قوله) فلا تتصور النية فيه الخ) الذي في الزيلعي بخلاف ما إذا ورثه فاه جبري وليس فيه صنع ولا اختيار فلا يمكن أن يجعل معتقاً بدون اختياره ومباشرته اه وفي البحر لانه لم يوجد من جهته فعل حتى يجعل نجراً اه وهذا هو المناسب في التعليل لما ذكره المحشي فان النية قد تصور مقارنه لعله العتق إلا أنها ليست اختيارية تأمل (قوله) فان علة العتق قوله فأنت ح الخ) ولا يقال المعلق بالشرط ك المنجز عنده فيكون كالمنجز في ذلك الوقت وقد اقترنت النية به فيه لا نأقول هـ كالمنجز في ذلك الوقت حكماً لاحقة الخ زيلعي (قوله) أو إخفاء) فانها قد تخفى على الزوجات الحرائر (قوله) ولكن عند الإطلاق الخ) عبارة الفتح الاختلاط (قوله) ولو نوى النساء وحدهن لا يصدق الخ) قال الزيلعي ولو قال نويت النساء دون الرجال لم يصدق لأن المملوك حقيقة للذكور دون الإناث فان الإنثى يقال لها مملوكة لكن عند الاختلاط يستعمل عليهم لفظ التذكير عادة بطريق التبعية ولا يستعمل فبهن عند انفرادهن فتكون نيتهم لغوا اه (قوله) أي لعدم ملك المولى ما في يد المكاتب الخ) الأولى في بيان أنه غير مملوك يبدأ أن يقول لأنه أحق بمناغته ونفسه والارم أن المدبون بمسغرق ليس مملوكاً اليد تأمل وفي السندی لان الملك فيه ناقص لانه خرج من ملكه كيد أو لا يملك أكسابه ولا وطأها ويضمن الجناية عليه كالأجنبي اه (قوله) كان الأنسب بهذا الباب ذكر ما لو حلف لا يكلم هذا الرجل الخ) لان هذه المسئلة ليست من البين لعدم ذكر التعليق فيها وبجواب كما سبق أنه ذكرها عن البيان حكمها اذا وقعت جزأ في التعليق (قوله) وكلمة أو بمعنى ولا تتناولها الخ) عبارة البحر لان أو اذا دخلت بين شيئين تساوت أحدهما مأموراً الان في الطلاق ونحوه الموضع موضع الانبات فتخص فطلق احدهما وفي الكلام الموضع موضع النفي فتم عموم الافراد الخ (قوله) اشتراك في الخمسائة الخ) يظهر أن الاشتراك اذا لم تبين الورثة لقيامهم مقام المورث فيقبل ببيانهم تأمل (قوله) وأجاب صدر الشريعة في التنصيح بجواب آخر وهو أن قوله وهذا مغير لمعنى قوله هذا حر) ومسئلة الكلام العطف متعين فها على الثاني لشكر الأيمن بشكر الثاني فلا ترد (قوله) وهذا غير مغير الخ) فيه تأمل اذ يحتمل أنه عطف على ما قبله فيكون من جملة المغير أو عطف على من وجب له الحكم ممن ذكر قبله فلا يكون من جملة المغير (قوله) صادق بعدم ذكر خبر أصلاً الخ) وصادق أيضاً اذا ذكر الخبر الثاني فقط

(باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها)

(قوله) ترجع حقوقه الى المباشر ويستغنى الوكيل الخ) عبارة الفتح بحذف الواو في قوله ويستغنى واثباتها في قوله لا يحنث وهي أولى (قوله) وقضاء الدين وقبضه الخ) أي دين الأمر وقوله والكسوة بأن حلف أن لا يكتسى وقوله والحمل على دابته بأن حلف لا يحمل متاعه على دابته ونحو ذلك يقال فيما بعد هذا هو المناسب لقوله ترجع مصلحته الى الأمر (قوله) وأما الصدقة فلم يظهر لي فيها ذلك وكذا الهبة الخ) ذكر الزيلعي في آخر الوكالة أن الوكيل بالبيع يتولى حقوق العقدو يتصرف فيها بحكم الوكالة وأن الوكالة بالهبة تنقضي مباشرة الهبة حتى لا يملك الوكيل الواهب الرجوع ولا يصح تسليمه (قوله) ولو حلف لا يبيع فوهب بشرط العوض ينبغي أن يحنث الخ) وما في جواهر الأخطا على رجل حلف لا يبيع هذا القرس فأخذ رجل ذلك القرس وأعطاه بدله ورضى صاحب القرس لا يحنث وعليه الفتوى هندية غير دافع لبحث القنية لما أنه يبيع بالتعاطى خلافا للسندی (قوله) وينبغي الحنث الخ) كذلك ينبغي الحنث لو الحلف بالله تعالى فإنه ثالثهما فتجب الكفارة بالاقالة (قوله) لأن الصلح عن اقرار بيع الخ) انما يظهر كونه بيعا اذا كان المصالح عليه من خلاف جنس المدعى والابان كان من جنسه وكان أقل فهو أخذ لبعض حقه واسقاط لمباقي وقوله لا يحنث بفعل وكيه انما يظهر فيما اذا كان البدل من جنس المدعى به (قول الشارح لان الصغير يملك ضربه الخ) هذا التعليل قاصر لانه يملك البيع والاجارة فبذلك التفويض مع أنه لا يحنث في ذلك بالتفويض اه سندی (قوله) وانما لم يحزم به لان الولد أعم الخ) في السندی قال أبو المكارم وههنا بحث وهو أن مدار الحنث وعدمه ان كان على رجوع المنافع ثبوت او عدم ما ينبغي أن لا يقع الحنث بأمر القاضي والسلطان والعلم والمحتسب ولا بأمر الأب في الولد الصغير أيضا وان كان على ولاية المباشرة والتفويض ينبغي أن يحنث في الصغير على أن تهديهم الأصل المذكور وتزيع الحنث وعدمه عليه يؤذن بأن المدار على رجوع الحقوق وعدمه فالتمسك في الفرق برجوع المنافع أو ولاية التفويض خروج عن القانون اه (قوله) ويصح التوكيل بالاقرارض وبقبض القرض الخ) العلة في عدم صحة الاستقراض السابقة موجودة هنا أيضا تأمل (قوله) فلو حلفت وأجبرت ممن له ولاية الاجبار الخ) كالسيد لأن لفظ النكاح وجد من المولى بخلاف مالوا كرهه المولى على الزواج وتزوج بنفسه فانه يحنث في ظاهر الرواية اه سندی عن الجواهر (قوله) وكذا لو كان التوكيل قبل اليمين الخ) راجع لقوله حنث ونقل ط عن التارخانية لو حلف لا يتزوج فعقد بنفسه أو وكل فعقد الوكيل حنث ولو كان التوكيل قبل اليمين اه (قوله) يعني اذا وهب بنفسه لا بوكيله الخ) لا تصح هذه العناية مع القول بنسبة الشارح للوهم (قوله) بقى لو حلف لا يتصدق فوهب لفقر الخ) الذي رأيت في شرح الوهبانية للصنف في نسخة في غاية الصحة لو حلف أن لا يتصدق فأعطى فقيرا بلفظ الهبة أو غنيا بلفظ الصدقة هو أو وكيله ينبغي أن يحنث في الأول لان العبرة للعاني ويقويه ما نقله صاحب القنية من أنه لو حلف أن لا يبيع فوهب بشرط العوض ينبغي أن يحنث اه ويحتمل أن لا يحنث لأن لفظ الهبة غير لفظ الصدقة ويقويه ما نقله صاحب القنية أيضا فمن حلف لا يهب فوهب بشرط العوض قال ينبغي أن لا يحنث وينبغي أن لا يحنث في الثاني لانه لا يثبت له الرجوع استحسانا اذ قد يقصد بالصدقة على الغنى الثواب ويحتمل أن يحنث اعتبارا باللفظ اه والظاهر أن نسخة المحشى صواب بدليل التعليل

المذكور في عبارة المصنف بقوله لانه لا يثبت له الرجوع الخ لكن قوله ويحتمل العكس الخ لا يناسب
نسخة المحشى بالنسبة للثاني اذا اعتبار اللفظ يقتضى عدم الحث اذ اليمين انعقدت على عدم الهبة ووجد
الاعطاء للغنى بلفظ الصدقة **(قوله)** أما الصغير فكل العبد كما مر وقدمنا أن العرف خلافه وان ما قدمه عن
الفصح من أنه يقال في العرف فلان ضرب ولده وان لم يباشر الخ شامل للكبير أيضا **(قوله)** الأولى أن يقول
وان كان يحسن ذلك الخ وذلك لأن الوصلية ما قبلها أولى بالحكم مما بعدهما وانما الحث بفعل المأمور
مع عدم احسان الصنعة أولى منه مع احسانه لكن هذا ظاهر اذا جعلت الغاية راجعة لحثه بفعل المأمور
واذا جعلت راجعة لحثه بفعله يكون صنيعه هو الأولى وان كانت عبارة الخاتمية في حثه بفعل المأمور
(قوله) ليخيطن هذا الثوب الخ حقه التعبير بلا النافية فيه وفيما بعده كما هو عبارة الخاتمية **(قوله)** وبه
علم أن فائدة التقيده هي أن المراد بالأمر هنا الرسالة الخ ما قاله انما يدفع اراد ما يلزم اضافته وليس من
باب الرسالة وأما ما كان من باب الرسالة فلا يندفع به الاراد الميئين في ط تأمل ولعل الأولى في دفعه أن
يقال انه ليس في عبارته ما يدل على تخصيص الاستعارة بهذا الحكم **(قوله)** والظاهر أنه لا فرق بينه وبين
الاستخدام الخ أى الخدمة حتى يقال ان المنفعة دائرة على الخلوفاً عليه كما في الحل وحتى يتأتى دخول
الطبخ والكبس ونحوهما فيه على ما أتى له **(قوله)** فالعبر المصنف بقوله ولا م يتعلق بفعل كما عبر صاحب
الدرر وغيره لكان أولى الخ أى لظهوره بخلاف عبارة المصنف **(قوله)** ذكر في الخاتمة ما يفيد أن الأمر
غير شرط الخ الحق أن المسئلة فيها طريقتان الأولى طريقة أصحاب المتون دعها جري في الفصح
والشارح أنه لا بد من الأمر لتحقيق الحث وبدونه لا يحث وان قصد البيع لأجله والثانية أنه ليس بشرط
وعليها جرى في الخاتمة وشرح تلخيص الجامع وهما طريقتان متباينتان لا يمكن الجمع بينهما **(قول)**
المصنف وضرب الولد أى الكبير **(قوله)** قال في البحر وهو جمل لا بد من بيانه الخ) سيأتى في كتاب
الهبة أن الأصل أن القبضين اذا تجانسا باب أحدهما عن الآخر واذا تفاير باب الأعلى عن الأدنى
لا عكسه **(قوله)** حث بالشراء الخ) لوجه لحثه بالشراء بدون توقف على الاجازة لعدم الملك قبلها فلا
يتأتى العتق والمتعين أن معنى قولهم يحث بالشراء ثبوت الحث به مع النوف على الاجازة اذا وجدت
تين وظهر الحث من وقت الشراء به على ما نقله ط عن الحلبي أو ثبت عندها به مسنداً كما نقله عنه
المحشى وليس في كلام التلخيص وشرحه ما يدل على نفي الاستناد بل غاية ما فيها الحكم بالحث بالشراء
وليس فيه تعرض لنفي الاسناد وعبارة الزيلعي وأما الموقوف فلا أنه قد وجد فيه البيع حقيقة لوجود
ركنه وشرطه ومحله وكذا حكى على سبيل التوقف في حث وصورة المسئلة أن يقول ان اشترى عبد افهوجر
فاشترى عبد من فضولى حث بالشراء لان الاجازة شرط الحكم دون السبب والركن ووجد قبلها وان هذا
يسند الحكم عند الاجازة اليه ويثبت عندها به لا بها وعن أبي يوسف أنه يعير مشترى يعير عند الاجازة
كالنكاح ونحن نقول الفرق بينهما أن المقصود من النكاح الحل ولم يعقد الموقوفون لا فادته بخلاف
البيع فان المقصود منه الملك دون الحل ولهذا تجامعه الحرمة في حث فيه من وقت العقد وفي النكاح من
وقت الاجازة وعلى هذا وحلف أن لا يبيع فباع ماله الغير بغير إذن صاحبه يندثر لوجود البيع منه
حقيقة على ما ذكرنا في الشراء ولهذا ترجع الحقوق اليه اهـ ويظهر أن قول من عبر بقوله ويحث
عند اجازة البائع لا ينافي قول من عبر بقوله ويحث بالشراء نعم ما روى عن أبي يوسف أنه يكرن مشترى
عند الاجازة يقتضى حثه بها كفى النكاح وهذا غير المقاد من قوله يحث عند اجازة البائع والخالفه بين

ما في البحر والتبيين صورية (قوله أيضا حث بالشراء الخ) أي فاذا أجاز المالك البيع ظهر أن العبد
 يعتق من حين الشراء كما في ط عن الحلبي (قوله وبإجازة المكاتب انفسخت الكتابة الخ) سيأتي
 للشارح عن البحر في البيع الفاسد أن المرح اشتراط رضا المكاتب قبل البيع رخصي قلت ويعتمد
 في أمر الحث مطلق إجازته وفي صحة البيع إجازته السابقة اه سندی لكن ماذا كره من هذا التفصيل
 يحتاج لنقل (قول المصنف وفي حلفه لا يترجح هذه المرأة فهو على الصحيح الخ) أي الخالية من
 الأزواج والا انصرف الى الفاسد كما في السندی عن البرازية (قوله راجع للتعميم الخ) ومقابله التفصيل
 في المعينة بحث مطلقا وفي غيرها لا يبحث الا بالصحيح (قوله وبيانه كما أفاده بعض المحسنين أنه لما باع
 نصفها الخ) التوجيه المذكور ظاهر في مسألة الزوج لشكامل الاستيلاء في حقه بسبب سابق على
 حلف البائع لا في مسألة الأب لان غاية ما يفيد التعليل أن سبب العتق عليه وهو النسب سابق وهو
 يقتضي عتق ما اشتراه ولا وجه لعتق النصف الذي لم يشتره لتجزئ العتق بخلاف الاستيلاء ولا موجب
 لتكامله نعم يظهر التوجيه اذا كان هذا الفرع مبنيا على القول بعدم التجزئ تأمل (قوله أي الذي
 فسادهم مقارنة كالصلاة الخ) لا وجه لذكره هنا والأحق ذكره عند قوله وكذا الوحلف لا يصلى (قوله
 لجواز أن ترد نفسي فيملكها الخالف الخ) فيه أنه على تقدير ردة أم الولد ثم سبها وعودها للملك الخالف انما
 تعود اليه بصفة أنها أم ولد فلا يتأتى بيعها (قوله أفاده في الذخيرة) وكذا أفاده في البحر لكن فيه نظر
 فان قولها تزوجت على امرأة لا يحتمل القرانه بعلى وان كان لفظ المرأة المجردتنا ولها وغيرها (قول
 الشارح اعتبار الغرض الخ) أي فتكون هذه المسئلة مستثناة من قولهم الأيمان مبنية على الألفاظ
 لا على الأغراض اه سندی وعلى ما تقدم من أن المعتمد أن الأيمان مبنية على الأغراض وان لم
 يساعد اللفظ فالأمر واضح (قوله ولأن الأمر بالاعتاق توكيل الخ) فيه أنه بمعنى ما قبله فان
 عدم دخول المأمور لكونه معرفة غير داخل تحت أي عيب الخ (قوله على أنه يمكن أن يكون ذلك
 كرامة له الخ) فيه تأمل فقد قال في المحيط البرهاني من الفصل السابع عشر من الشهادات شهدا أنه
 طلق امرأته يوم النحر بنى وشهد آخران أنه أعتق عبده بعد ذلك اليوم بالرقعة قضى بالطلاق في الوقت
 الاول ثم ينظر بعد ذلك ان كان بين الوقتين ما يستقيم أن يكون في المكانين جميعا بأسرع ما يقدر عليه
 من السير قضى بشهادتهم جميعا وان كان لا يستقيم بطل الوقت الثاني لأنه لما وجب قبول الأولى
 لاثباتها تاريخا سابقا تعين البطلان في الثانية لتعذر الجمع بينهما ولا يقال العمل بهما معك فانه
 لا يستحيل كونه في يوم واحد بهذين المكانين وكذلك في هذين الوقتين لأنه لا يبعد من الأولياء لانا نقول
 الولي لا يجحد ما فعله حتى تقام البينة عليه فلا تصور المسئلة فيه ولان الأحكام انما تبني على ما عليه
 قدرة الناس باعتبار العادة ولا تبني على ما يتصور من اقدار الله تعالى ثم رأيت عن يحيى السيراخي ما نصه
 اعلم أن الشهادة على النفي لا تقبل مطلقا عند صاحب الهداية وفصل غيره على وجوه ثلاثة أحدها
 أهمها تقبل ان أحاط الشاهد علما بالنفي والافلا وثانيها أنها تقبل في الشروط ودون غيرها وثالثها أنها
 تقبل اذا قرن النفي بالاثبات ودليل صاحب الهداية أن الشاهد بالنفي قديم بقى على ظاهر العدم وقد يكون
 علمه فلو ألزمتنا القاضي أن يسأله أن شهادته بالنفي بناء على ظاهر العدم أولا حاطة عليه بالنفي أو لكونه
 شرطيا يلزمه الجرح ولزوم ما لا يلزمه فلا يقبل مطلقا تيسيرا ودليل الوجوه الثلاثة أما الاول فلان
 الشهادة مبنية على التيقن بالشهود به نفيًا كان أو اثباتا فاذا تيقن بالنفي فلا وجه لعدم قبول شهادته به

وكونه عدلا دليل تيقنه فلا حاجة الى السؤال فلا يلزم الجرح وأما الثاني فلان النفي اذا كان شرطا لا يقصد لذاته فيتحمل فيه ما لا يتحمل في غيره ومراتب الشهادة متفاوتة حتى شرط الزمان لم يشترط لغيره وأما الثالث فلانه كم من شيء ثبت ضمننا وان لم يثبت قصدا ويرد على صاحب الهداية تعليق العتق بعدم الدخول فان أجاب بأنه شهادة بالكون خارج الدار وهو وجودي برده عليه أن الشهادة في مسئلة الكتاب شهادة بالكون خارج مكة في أيام الحج وهو وجودي ونسبة الكونين الى الدخول تحت القضاء وعدمه سواء ويرد على غيره أن الشهادة بالنفي في مسئلة الكتاب قد اجتمع فيها الوجوه الثلاثة المذكورة لان علم الشاهد قد أحاط بنفي الحج وهو شرط وقد قارن الاثبات فينبغي أن يقبل الشهادة به عند الفرق الثلاث ولم يقبل على قول أبي حنيفة وأبي يوسف وكفى قولهما حجة لصاحب الهداية ويمكن أن يتكلف لتوجيه قولهم بأن الشهادة في مسئلة الكتاب انما هي بالنسبة صريحا وان لم يها الشبهة بنفي الحج ضمننا والتخصيص ليست بشرط للمصرية فلا تدخل تحت القضاء فلا يقبل حتى لو كانت بالنفي صريحا قبلت عندهما لكن يحتاج الى الرواية ولم نجد لها **(قوله)** وأجيب بأنه يطلق شرعا على مادونه (الح) هذا الجواب غير دافع للسؤال بل هو عينه في المعنى اذا طلاقه على مادونه ينافي أن أقله يوم والأصوب في الجواب أن يقال ان قولهم أقله يوم انما هو في الصوم الذي يترب عليه الثواب وهذا لا ينافي أنه يتمم بلحظة **(قوله)** جواب عما أورد من أن اليمين هنا محتم مع أنه مقرون بذكر اليوم (الح) جعله في الفتح ايرادا على المسئلة السابقة وتعليقها بأنه مطلق فيصرف الى الكامل وأوضع في البناية الاشكال وذكره جوابا غير جواب الفتح حيث قال وعند ذكر المصدر صريحا ينصرف الى الكامل وهو الصوم لغة وشرعا فان قيل يشكل هذا بما لو قال والله لأصوم هذا اليوم وكان ذلك بعد ما أكل أو شرب أو بعد الزوال صح يمينه بالاتفاق والصوم مقرون باليوم ومع ذلك لم يرد به الصوم الشرعي فإنه بعد ما ذكر غير متصور والجواب أن الدلالة على أن المراد به ليس الصوم الشرعي وهو كون اليمين بعد ما ذكر فانصرف الى الصوم اللغوي وانعقدت عليه بخلاف ما نحن فيه فانه ليس فيه ما يمنع عن الصوم الشرعي فيصرف اليه اه فانت ترى أن قول الشارح لان اليمين (الح) لا يصلح جوابا لاليراد المذكور بل ليس فيه تعترض له ولا جوابه في كلامه أصلا بل انما ذكره لتعليل المستلثين بدون أن يتعرض لاستشكال الفتح له وحاصل ما في الفتح أنه أورد على تعليل المسئلة السابقة بأنه برده عليه المسائل الثلاث المذكورة في المتن فانها مقرونة بذكر اليوم ولا كمال وأجاب بما قاله الشارح من أن اليمين لا تعتمد (الح) وفي الحقيقة ليس هذا جوابا لاليراد بل القصد منه توجيه صحة اليمين فيها والجواب ما ذكره بعد بقوله وهاتان المسئلتان انما يصلحان مبتدأتين لامور دتين لان كلامنا كان في المطلق وهو لفظ يوم ولفظ هذا اليوم ليس من قبيل المطلق لانه مقيد معترف والمطلقات هي النكرات وهي أسماء الاجناس والافريد وعمرو مطلق ولا يقول به أحد والمسئلتان مشككتان على قول أبي حنيفة ومحمد لان التصور شرعا متنفذ وكونه ممكنا في صورة أخرى وهي صورة التسيان والاستحاضة لا يفيد فانه حيث كان في صورة الحلف مستحيلا شرعا لم يتصور الفعل المحلوف عليه لانه لم يحلف الا على الصوم والصلاة الشرعيتين أما على قول أبي يوسف فظاهر اه **(قوله)** أي المحلوف عليه بقوله لا أشرب ماء هذا (الح) كذا نسخة الخط بالنفي وحته حذف أداة النفي كما هو ظاهر **(قوله)** والحق أن الأركان الحقيقية هي الخمسة (الح) لعل الفرق بين القراءة حيث توقف الحلف عليها على القول به وبين القعدة حيث لم يتوقف مع أن كلا منهما ركن زائد هو أن القراءة يتوقف

عليها صحة الأركان والاعتداد بها فلذا اشترطت للحنث بخلاف القعدة فان صحة الأركان متحققة بدونها قبل وجودها وانما وجبت للحنث **(قوله)** قال في البحر وقد علم مما ذكرنا أن النهي الخ) وقال السندی لان هذا الخلف يقع على الجائز والجائز من الركعة ضم أخرى إليها فكان شرط العتق ركعتين كما في العدة قال الجوى المراد من الجواز الجواز من غير كراهة فان التنفل بالتيار مكروه وتحريم الاحرام اه **(قوله)** لكن فيه شبهة المتنافاة الخ) ما ذكره في الظهيرية أخيراً من أنه لو حلف لا يصلي الظهر لا يحث حتى يشهد بعد الأربع مبنى على واية وما قبله من أنه في ذوات الأربع يحث بدونها مبنى على رواية أخرى هذا هو الظاهر في دفع المتنافاة لكن الموافق التنبيه فيها على ذلك أو يقال الفارق هو العرف **(قوله)** لكن في البرازية ولو أشهد قبل دخوله في الصلاة الخ) الذي يظهر أن ما يفهم من البرازية مقابل الاستحسان المذكور في الشرح **(قول الشارح منها عها الخ)** النافلة بجماعة وان كانت منها عها الأربعة النهي بأمر عارض فلا ينافي كمالها الذي بخلاف صلاة الجنائز وسجدة التلاوة لفقد أركان الصلاة والحاصل أن النهي لا ينافي كمال النافلة وبهذا يسقط ما قبل انهم قالوا ان الأداء الكامل أن يكون على وجه غير منهي عنه والأداء مع النهي أداء ناقص والمطلق ينصرف الى الكامل فكيف يتناول صلاة النافلة بجماعة مع النهي عنها اه من السندی **(قول الشارح لحديث فان ذلك وقتها)** لا يخفى أن أصل الحديث متفق عليه من حديث قتادة عن أنس دون قوله فان ذلك وقتها وعند الشيخين بدل الزيادة لا كفارة لها الا ذلك وذلك لا يدل على المدعى الذي حمله السابقاني لان الكفارة تنبئ عن اثم حاصل من تأخير الصلاة لكن روى الدارقطني والبيهقي من رواية حفص بن أبي العطف عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعاً من نسي صلاة فوقها اذا ذكرها قال ابن الملص وحفص ضعيف لا يحتج به على أن اللفظ المذكور انما يفيد حكم الناسي الآتية يمكن أن يقال انه اذا كان كذلك في الناسي ففي النائم بالاولى اه سندی **(قوله)** على أن قوله بجماعة لا يدخله في الالغاز الخ) قال الرجعي وانما يفيدها بالجماعة لان جماعة المغرب تكون أول الوقت فيبعد عن جامع في يومه أن يتمكن بالغسل ثم لا يلزم من اخراج اليوم عن حقيقته في حق الصلاة بالقرينة المذكورة اخراجه عن حقيقته في حق الجماع والغسل لكن ربما رد عليه أنه أريد باللفظ حقيقته ومجازه في آن واحد وهو ممتنع اه وقد يقال انه أريد به معناه المجازي في حق الصلوات الخمس للقرينة المذكورة ويقدر بعد الفعلين الأخيرين نظيره ويراد به معناه الحقيقي لعدم القرينة المذكورة فيهما اذ التجوز به انما هو للسرورة وهي تتقدر بقدرها وبدون هذا لا يتم الجواب الآخر الذي ذكره المحشي فان البين عليه تكون غير منعقدة لعدم تصور البل بعدم إمكان أداء خمس مكتوبات في يوم واحد ولا يقال لانصرافها الى ما يتأتى شرعاً وهو أداء الكل في أوقاتها فانه خارج عن مقننى التقييد باليوم الحاضر وليس كسئلة حلفه على تزوج محرمة فان انصرافه الى ما يمكن وهو العقد الصوري لعدم تأتى العقد الشرعي مع عدم وجود ما ينافي ارادة العقد الصوري **(قول الشارح ونسج ولبس الخ)** انما يفيد به لأن عيئنه تحمل على المنسوج عرفاً لانه عقد هاعلى ما يتصور لبسه عرفاً فانصرف الى ما يصنع منه كالحولف لا يأتى كل من هذه النحلة **(قوله)** وله أن غزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج الخ) قال الزيلعي ان الغزل سبب للملك ولهذا عاكب به الغاصب وغزل المرأة من قطن الزوج سبب للملك الزوج عادة ولهذا واشترى قطناً وغزلته ونسجته بغير إذنه كان ملكه بحكم العرف لانها لا تغزل عادة الا له والمعتاد كالمشروط ولولا ذلك لكان ملكاً لها كالموغرلة

الاجنبى فاذا كان سببا للملك يكون ذكره ذكر الملك كسائر أسباب الملك ولهذا وغرلته من قطن كان في ملكه يوم حلف ونسجته ولبسه يحث بخلاف مسئلة التسرى فانه ليس بسبب للملك اه وهى أوضح في الاستدلال (قوله) الا أن يقال ان المراد ان غرلت الخ) الأطهر في الجواب أن يقال ان المجعول شرطاهو اللبس المتعلق بالغزل وهذا كافى لصحة التعليق لما فيه من الاضافة لسبب الملك باعتبار متعلق اللبس وليس في هذا التعليق جعل اللبس المجرد هو السبب ويدل لذلك ما ذكره في الفتح في الاستدلال لهما من أن اللبس المجعول شرط ليس سببا للملك الملبوس ولا متعلقه الذى هو غزل المرأة سببا للملك اياه اه وان مفاده أنه يكفى لصحة التعليق كون متعلق الشرط سببا للملك (قوله) فالأولى اعتبار الغالب الخ) فان كان الغالب في البلدة التى وقع الحلف فيها أن تغزل المرأة من كتان الزوج أو قطنه يفتى بقوله وان كان الغالب فيها أن تغزل من كتانها يفتى بقولهما (قوله) بخلاف البننة الخ) في القاموس ابن القميص ككتف وليته ولبسه بالكسر بنيقته اه وفي الاقانيوس البنقة كسفينة والبنقة كعنبه قطعة قياس مربعة تجعل تحت ابط القميص ونحوه ويقال لها بالعبدية لبنة اه (قوله) لا وحلف لا يلبس من غزلها فلبس ما خيط من غزلها فتح) عبارة ولو حلف لا يلبس من غزل فلانة لا يثبت بالزني والعروة ولو لبس من غزلها وغزل غير هاتحت أمالوقال ثوبان من غزلها لا يحث ولو كان فيه رقة من غزل غير هاتحت الخ اه لكن بين ما في الفتح والبحر مخالفة في الزني ومثله البننة فلعل فيهما روايتين في الحث وعدمه (قوله) لانه لا يعدل لبسا الخ) في السندى لانه قبل الشد لا يصير ملبوسا بلبس القميص وبعده لا يحث وان صار لبسا لان هذا يسمى شدا ولا يسمى لبسا عرفا اه فتأمل (قوله) لانه تبع كالعلم) أى وان ثان يسمى لبسا لهما عرفا بلبس الثوب فلذا حث بلبسهما في حلقه لا يلبس من غزل فلانة على ما نقله عن البحر (قوله) قال بعض المشايخ قياس قوله أنه لا بأس بلبس اللؤلؤ للعلمان والرجال الخ) قال في النهر جزم الحدادى في الحنظر والاباحة بحرمه اللؤلؤ الخالص للرجال لانه من حلى النساء لكنه بقولهما ألقى (قول الشارح ولو غير مرصع عندهما الخ) راجع للؤلؤ وما بعده والخلاف في الكل لافي اللؤلؤ خاصة قال في الفتح وعلى هذا الخلاف عقد زبرجد أو زمرد أو ياقوت اه (قوله) ان ماله فص لا يدخل للرجال الخ) لا يبعد القول بعدم حل ما كان على هيئة خاتم النساء ويدل لذلك القول بحرمه اللؤلؤ الخالص على الرجال بناء على قولهما وعلى ما عده من حلى النساء وذكر في الهداية مانصه وان كان من ذهب حث لانه حلى ولهذا لا يحل استعماله للرجال اه وهذا أيضا يدل على عدم الحل فيما نحن فيه وكذلك عبارة القهستاني دالة عليه حيث قيد الحل بما اذا كان على هيئة خاتم الرجال ولعل كان في زنه ماله فص واحد خاص بالرجال فلذا قال وأما اذا كان له فسان أو أكثر فخرام (قوله) وينبغي أنه لو كان كثيرا يحث) عبارة النهر لا يحث

(باب المين في الضرب والقتل وغير ذلك)

(قوله) ولا يرد تعذيب الميت في قبره لانه الخ) وفي السندى كل داء أذى أفعال التي تفسد باليأس من جانب الخالف على الوجه المتعارف في الحياة الدنيا فلا ينافى أن هذه الأشياء تعدل للميت من وجه آخر كعذاب القبر ونعيمه ودرجها يستأنس بالزائر ولذا قالوا ينبغي أن يجلس بعد الدفن بقدر ما يذبح الجزوا

ويفرق لجه وأن الميت يدرك الزائر يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده رجلي اه و ذكر الرجلي أيضاً أنه
يشكل على قولهم ان الايلام لا يتحقق في الميت ما جاء في الأحاديث أنه يؤذى الميت ما يؤذى الحي ولا يخفى
على من تأمل في الأحاديث أن سماع الموتى لكلام الأحياء محقق ولولا ذلك لما كان لقوله عليه الصلاة
والسلام السلام عليكم دار قوم مؤمنين الخ معنى لكن العرف يقتضي المكاملة مع الأحياء لا مع الموتى
والله تعالى أعلم **(قوله)** لأنه مستند الى وقت الحياة الخ قديقال لم يوجد شرط الاستناد وهو امكان
ثبوت الحكم فيما بين المدين تأمل **(قوله)** أو الشفقة الخ فيه أن تقبيل الميت قدي يكون للشفقة كما قاله
في تقبيله عليه السلام عنه ان بن مظعون بعدما أدرج في الكفن فينبغي أن يحث به حيثئذ تأمل **(قوله)**
وهو المذهب كما أفاده الكمال نعم وان كان هو أصل المذهب إلا أن تصریحهم بتصحيح خلافه بدون
تعقب أحده يدل على أن المعول عليه خلاف ما مشى عليه أرباب المتون من الاطلاق والتصحيح الصريح
أقوى من الاتراحي تأمل على أن المتبادر من عبارة الفتح رجوع قوله إلا أنه خلاف المذهب لما قبله خاصة
فيكون مؤدى كلامه أن الذي يدل عليه النظر عدم تناوله لتلك الأقسام لكن شموله لها هو المذهب
وحيثئذ يكون قد أقر ما قاله نفع الاسلام من التفصيل بين الغضب والممازحة وليس في كلامه ما يدل على
تصحيح خلافه فلا وجه لمخالفة الشارح تبعاً للمصنف لما صححه مع كون النظر يقتضيه نعم ان كان العرف
يشملها اتبع **(قوله)** وأفاد أن القتل بمعنى الضرب كما هو العرف الخ خلاف العرف الآن بعصر بل هو
ازهاق الروح وجعل ط قوله والمبالغة بمعنى الشدة راجعاً لمسئلة القتل قال ولفظ المبح حلف ليقتلن
فلاناً ألف مرة فهو على شدة القتل اه **(قول الشارح)** وان نوى بقرب الخ الظاهر أن العاجل والسريع
والاجل كذلك اه سندی **(قوله)** وقياس مصدره الزیوف لعله الزيف **(قوله)** بخلاف المستوفة
فانه يحرم عليه أخذها الخ قال ط بلارضاء وعليه أن يتقي الله تعالى اذا رضى بأخذها فلا يعطها
لغيره بلا بيان اه أبو السعود وظاهره أن أخذ الزيف والنهرجة والمستحق لا يحرم ولو بغير رضاء
والظاهر خلافه لانها معيبة أو ملك الغير فالحكم واحد اذا دفع بغير بيان العيب لاشك في حرمة اه
وبسرد رسالة الخراج للإمام أبي يوسف لم أجد ما عراه مسكين لها فليتأمل فيها **(قوله)** يرجع على
المكفول عنه بالجهاد لان رجوعه بحكم الكفالة وحكمها أنه يملك الدين بالأداء فيصير كاطالب
نفسه فيرجع بنفس الدين فصار كما اذا ملك الدين بالارث بأن مات الطالب والكفيل وارثه **(قوله)** وقيل
يباع ما لا يحتاج اليه في الحال الخ عبارته في الحجر قالوا يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال كالبدن في الصيف
والنطع في الشتاء اه وهذه العبارة لاتفيد الضعف بخلاف عبارته هنا والنطع البساط من الجلد
كما في القاموس **(قوله)** أي وان لم يقبض الخ قديقال حيث نص محمد على القبض يعتبر ذلك قيداً
وان كان ما ذكره في الفتح ظاهر الوجهه لكن اللازم اتباع المنقول والأصل في القيود أنها لا احتراز
وكذا يقال في مسئلة التزوج وانما شرطه لتحقيق الماثلة بين الدينين ولا تحصل المقاصة اذا اتمتلا
(قوله) فلو مثلاً لا يحنث الخ عدم الحنث انما يظهر فيما اذا كان المثلي المستهلك ليس من جنس الدين
والافلو كان الدين برامش لا والمستهلك كذلك يظهر الحنث **(قوله)** وان قبله كان أحرقه لم يحنث لعدم
القبض لان شرط الحنث القبض الموجب للضمن فيصير قابضاً دينه كر جلين لهما دين مشترك على
رجل فغصب أحدهما من المديون ثوباً واستهلكه كان لشر يكه أن يرجع عليه بحصته من الدين وان
أحرقه من غير غصب لا يرجع عليه بشئ اه بحر **(قول الشارح)** لان الديون تقضى بأمثالها هذا

التعليل انما هو فيما اذا باع بثن مطلق ولا يظهر فيما اذا باعه بالدين على ما ذكره وفي مسألة الكوزاته اذا اشترى بما في ذمة المدين من الدين ينبغي أن لا يثبت للمدين شيء لان الثمن هنا معين وهو الدين فلا يمكن أن يجعل شيئا غيره فتبطل اذمة المدين ضرورة غزلة ما لو أبرأه من الدين وبه ظهر الفرق بين قبض الدين وبين الشرايه اهـ وما هنا ينافي ما قدمه بحسب (قول الشارح ولونام وأغفل أو شغله انسان بالكلام أو منعه عن الملازمة حتى هرب غريمه لم يحنث) علل عدم الحنث في الوالوجية بأن شرط الحنث أن يفارقه ولم يفارقه وانما فارقه غريمه قال وكذا لو كابره حتى انفلت منه لانه ليس في وسعه الامتناع فلم تنعقد عينه عليه اهـ (قول) لانه قد يعتذر قبض الكل دفعة الخ) في السندى يستفاد من المقام أنه اذا كان لا يحتاج الى الوزن ففرقه أنه يحنث والظاهر أن التفريق الحاصل من العدد كالتفريق الحاصل بالوزن ولو تشاغل بغير الوزن أو العدد حنث لانه به يختلف مجلس القبض على ما عرف اهـ نهر (قول) لكن الأولى في الاثبات وهذه في النسق الخ) كل من المسئلتين في النفي فلم يظهر ما قاله واذا كان المراد بالنفي والاثبات قوله درهمادون درهم وقوله الاجلة فالمناسب أن يقول الأولى بالنفي والثانية بالاثبات نظرا الى معنى التفريق والجملة تأمل (قول) والظاهر أنه لا يحنث الخ) بل ما قاله في الذخيرة من أن شرط بره انفاق جميع الهبة على أهلها فيكون شرط حنثه ضد ذلك وهو انفاق جميعها على غريم الخ نفس صريح في عدم حنثه اذا لم يأخذ شيئا من دينه أو لم ينفق شيئا في مسألة الهبة (قول) الغنية في القاموس الغنى ضد الفقر والاسم الغنية بالضم والكسر اهـ (قول) وأحسن منهما ما نقلناه عن الذخيرة الخ) وعالله في الزيلعي بأنه نفي الفعل مطلقا يتناول فردا شاعا في جنسه فيعم الجنس كله ضرورة شيوعه والالما كان شاعا في الجنس بل في البعض المنفي اهـ وهو الأظهر في التعليل وما في الذخيرة انما أفاد وجه عدم صحة نيته ما ذكر ولا تعرض في كلامه لوجه لزوم تركه أبدا الا اذا قيل ان هذه العلة أفادت عدم صحة نية التخصيص فبالأولى أفادتها لزوم الترك أبدا تأمل (قول) لما يرد على الأول أن عموم ذلك المصدر في الافراد الخ) فيه أن الاول ليس فيه دعوى عموم الزمان وان كان لازما لعموم الافعال وبالجملة كلامه هنا لا يخلو عن مناقشات (قول المصنف ولو حلف ليفعله بربرة) الصواب بر بالفعل مرة أى في ساعة مسماة بالمرة لان كلمة مرة لازمة النصب على الظرفية أو المصدرية سندى عن الحموى (قول) ولا شك أن التقيد بالفور عند قيام القرينة حكم بآب الخ) مامشى عليه المحشى طريقة ثالثة غير بحث الفتح وغير ما في العاية وشرح الكثر ذلك أن ما فيه ما يفيد أن هذه عين مطلقة على الاطلاق والبحث يفيد أنها عين الفور كذلك وما مامشى عليه يفيد أنها تارة تكون مطلقة وتارة عين فور باعتبار القرائن الدالة على الفورية والاطلاق وهذا في مخالفة البحث حيث قال اسم الفور وأطلق وأدعى أن المقسود دال عليه ولا شك أن بحث الفتح مخالف لظاهر الرواية وما ذكره من العلة انما ذكره تعليلا لها وأنه يلزمه عدم التأخير لما بعد الموت وهو جعله دليلا على الفور (قول) ومفاده أن ذلك فيما اذا لم يكن الدين مؤجلا الخ) ما قاله مفاد من قول الشارح لان الاذن الخ) وليس في كلامه ما يفيد تقيد مسألة الكفالة بما اذا أدى الكفيل بل بمباراتهم ناطقة بتقيدها بحال قيامها وقيامها انما هو قبل أداء الدين والظاهر أنه اذا أداه يكن حائنا بخروجه بلا اذنه اذ قد ترقى حاله من كونه كفيل الى كونه دائنا فيكون نظيره مسألة المصنف اذا ترقى الى ما هو أعلى ويكون قصد الاحتراز عما لو دفع الأصيل الدين لا عما اذا دفع الكفيل (قول الشارح) عدم دلالة التقيد في الزيلعي الذي في الزيلعي حلف لا يخرج امرأته الا باذنه تقع بحال قيام الزوجية بخلاف ما اذا قال

ان خرجت امرأته من هذه الدار فعبده حراً وحلف لا يقبلها فخرجت بعد ما أبانها أو قبلها بعد ما أبانها حيث يحسن لأنه لم توجد فيه دلالة التقييد بحال قيام الزوجية اهـ وهكذا وقع في البحر والمنع ثم انه أراد بعدم دلالة التقييد عدم دلالة تدل على تقييد البين بزمان قيام الزوجية فان ولاية المنع توجد ثمه ومتى ارتفعت الزوجية لم تبق تلك الولاية والخالف هنا لم يقصد المنع أى في قوله ان خرجت امرأته الخ أو ان قبلها وانما قصد تعليق البين على وجود فعل منه ففى تحقق وجوده ترتب الحث بخلاف لا يخرج امرأته من الدار فبعبده قصد الحالف المنع فلا يضرمه عند ذلك قوله الاباذنى ومن هنا علم ما فى عبارة الشارح من الخلل على أن الدلالة فى ان خرجت امرأتى أو قبلت امرأتى موجودة وهو الاضافة فانها بعد انقضاء العدة لا تكون امرأته اهـ سدى وقد تقدم فى باب البين فى الأكل لا يكلم عبده أو عرسه أو صديقه ان زالت اضافته وكله لم يحسن فى العبد أشار اليه أولاً وفى غيره ان أشار اليه أو عين حنث وان لم يشرو لم يعين لا يحسن اهـ وبهذا يقوى ما قاله ط من أن الدلالة موجودة وهى الاضافة فانها بعد انقضاء العدة لا تكون امرأته اهـ وقال فى حاشيته على البحر عند قوله ومنها لا يخرج امرأته الاباذنى الخ تقدمت هذه المسئلة متنا فى باب البين فى الدخول والخروج وذكر المؤلف فى باب التعليق من كتاب الطلاق لا يقال ان البطلان لتقييده بامرأته لانها لم تبق امرأته لاننا نقول لو كان لاضافتها اليه لم يحسن فيما لو حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فطلقها وانقضت عدتها وخرجت وفيما لو قال ان قبلت امرأتى فلانة فعبدى حرف قبلها بعد النيونة مع أنه يحسن فيها كما فى المحيط معللاً بأن الاضافة للتعريف لا للتقييد اهـ لكن ذكر المؤلف قبل هذا ما نصه وفى القنية ان سكنت فى هذه البلدة فامرأته طالق وخرج على الفور وخلع امرأته ثم سكن ما قبل انقضاء العدة لا تطلق لانها ليست بامرأته وقت وجود الشرط اهـ فقد بطلت البين بزوال الملك هنا فعلى هذا يفرق بين كون الجزاء فأنت طالق وبين كونه فامرأته طالق لانها بعد النيونة لم تبق امرأته فليحفظ هذا فإنه حسن جدا اهـ قلت وعلى هذا فاعتبار التقييد فى الاضافة فيما اذا كان المعلق طلاقها لا غيره فلا ينافى ما فى المحيط تأمل (قول المصنف لا يحسن فى حلفه لا يشمر رجلاً باسم وردو باسمين الخ) وذلك لان الرجحان عند الفقهاء ما ساقه رائحة طيبة كالأورقة وهما ليس لهما رائحة طيبة وانما هى لزهرة ما فاشبه الفتح والسفرجل من السندى (قوله أو ما ساقه رائحة طيبة كالورد الخ) حقه أن يقول كالأورقة كالأورقة كالأورقة (قوله قديقال ان له سبعين الخ) قديقال المطلق ينصرف للغالب المعهود تأمل (قوله كإخراج متاعها من بيته الخ) يحتاج لنقل فإنه ملكها فتسلمها كإتسليم المهر تأمل والأحسن فى التمثيل أن يمثل بما لو طلقها على مال فقبضه الزوج منها (قوله فيجئذ ان العقد الخ) فيه أنه باجازه لزم العقد من جهته وانحلت بها البين لا الى جزاء لعدم الملك ثم باجازه لزم من جهتها أيضاً فتم العقد بينهما وصارت زوجة بدون وقوع طلاق عليها فلا يأتى تجديده عقد عليها وموضوع هذه المسئلة ما اذا علق طلاق من يريد تزوجها كاهو صريح ما فى البحر لا من هـ فى نكاحه ويظهر أن المراد أنهم ما لو جردوا النكاح ثانياً بعد طلاقها ونفاذ النكاح الأول يجوز هذا النكاح الثانى اذا البين انحلت باجازه وهى انما انعقدت على تزوج واحد (قوله فان حكم الشافعى بفسخ البين المضافة الخ) فيه أنه ليس فى هذه الصورة يمين مضافة حتى يفسخها الشافعى وفى الأولى حكمه بالفسخ مخلص من الحنث لأن تصور المسئلة فيما اذا اجتمع البين من الأصلية والحادثة تأمل لكن لو فسح الشافعى البين المضافة لم يحسن فى البين من الأصلية

فلا يظهر صحة عبارته **(قوله)** فانصرفت اليمين الى ما ينسب اليها أصالة الخ لا يظهر وجه القول بالصرف لما ينسب لها أصالة مع اطلاق قولهم براد نسبة السكني والأوجه جل ما في الوقاعات على رواية اه بل الخنث في مسألة الوقاعات أولى من الخنث في مسألة الخانية فانه قد اكتفى للخنث فيها بمجرد السكني تبعا فاذا وجدت مع نسبة الملك يكون الخنث بالأولى **(قوله)** وقد يجب أن قوله لا تقم نهى الخ لا شك أن المفهوم من هذه اليمين هو الحلف على عدم الفعل كما أن المفهوم من الحلف في الأمر هو اليمين على الفعل ولا يقصد منها غير ذلك كما أن القصد من قوله لتفعلن هو الحلف على الفعل ولا يفهم من اللفظ غير ما ذكر ولو قيل ان هذا القسم ليس يميناً لا يبعد لانها ليست من أنواعها الثلاث ثم رأيت في أول أيمان الخلاصة نقلاً عن المحيط ركن اليمين بالله ذكر اسم الله تعالى مقروناً بالخبر اه ومفاده أنه ان قرن بأمر أو نهى لا يكون يميناً **(قوله)** وهذا محمول على ما اذا كان فلان ظالم الخ لا حاجة لهذه العبارة فانها مودى عبارة الشارح فلا يصح أن تجعل تأويل العبارة المنية تصحيمها وحيث جعله أحد التأويلات لعبارة المنية وارتضاء يكون الحكم فيها ما هو مذكور في الشارح ولا شك أن مسألة ما لو حلف على أخته أن لا تتكلم مساوية لمسألة المنية والمسألة الثانية المذكورة في الولو الحية ليس فيها التعرض للبر أو عدمه بالقول بل سكت عنه فلا يصلح شاهداً انما يبين فيها أنه يحث بالدخول ولا يظهر فرق بين النفي والاثبات في أنه يبر بالقول اذا كان المحلوف عليه ظالماً وذكر في آخر أيمان الفتح حلف لا أترك فلانا يفعل كذا كذا لا ير من هنا أولاً لا يدخل يبر بقوله لا تفعلن لا يخرج لانغراً طاعه أو عصاه اه ونفاها الشرب لاني عنه في رسالته فانتظر كيف سوى بين لا أترك وبين ما بعده في أنه يبر في ذلك بالقول

(كتاب الحدود)

(قوله) لاشتماله على بيان كفارة الفطر المقلب فيها جهة العقوبة الخ أي بخلاف كفارة اليمين فان المقلب فيها جهة العبادة ولذا تدخلت كفارة الافطار كما في الفتح بخلاف كفارة اليمين **(قوله)** أو المراد لها قدر خاص الخ الظاهر أن هذا هو المراد بقول الفهستاني مينة الخ أي ميين قدرها بالكتاب الخ حتى يصح اخراج التعزير بهذا القيد ولو كان المراد أن الكتاب بين ذات هذه العقوبة لا دخل التعزير في التعريف فانه لا بد أن يكون بياناً في أحد هذه المذكورات **(قوله)** الظاهر أن المراد أنها لا تسقط الحد الخ الظاهر عدم سقوطه بمعنى لو ذهب للقاضي ثانياً ببقية عليه ولا يتمتع عنه بالتوبة ويدل لذلك فرع الظهيرة الآتي وان كان الأولى أن لا يذهب ستر على نفسه نعم يسقط الحد في قطع الطريق بالتوبة قبل استيلاء الامام وكذلك في السرقة الصغرى اذا رد المسروق ونحو ما في الظهيرة في الفهستاني عن الكبرى وغيرها وسأني في الفروع أن التعزير لا يسقط بالتوبة كالحد **(قوله)** وبه علم أن ما في الكنز وغيره من تعريف الزنا بما مر تعريف الشرعي الأعم الخ كيف يقال له زنا شرعاً بالمعنى الأعم مع وجود الشبهة ولعل مثل هذه الشبهة غير مرادة في تعريفه شرعاً بل يراد غيراتها تأمل وسأني في باب ما يوجب الحد وما لا يوجبها أن الزنا شرعاً بالمعنى العام اسم لما هو حرام لعينه من الجماع على أنه لا يصح أن يكون مثل هذه الشبهة غير مرادة فانها شبهة محل وهي أقوى من الشبهة الأخرى وهي شبهة الفعل للمتعين أن يكون تعريف الكنز الزنا الموجب للحد الا أنه ترك بعض القيود المعلومة من كلامهم أولاً خارجة عن الماهية **(قوله)** وذكر أن المصنف يعني ابن وهبان خص الخ مع أنه ذكر أن الأخرس لا حد عليه مطلقاً

وعزى ذلك للخاتبة ثم قال الأعشى ليس كذلك بل اذ اثبت عليه شئ من ذلك زجر بالحد المشروع قال قاضيان الأعشى اذا أقر بالزنا فهو بمنزلة البصير في حكم الاقرار اه (قوله واسم الاشارة للوط مالح) لكن ليس المراد به معناه السابق وهو ادخال قدر الحشفة الخ بل ولوجه في قبل مشتبه الخ (قوله فهذا يؤيد ما قلنا من العطف على الضمير الخ) لكن يؤيد عطفه على لفظ الزنا ما ذكره في حد القذف من انه (يحد قاذف المسلم) بصريح الزنا ومنه أنت أرني من فلان أو منى على ما في الظهيرة ومثله النيك كما نقله المصنف عن شرح المنار اه ما في الشارح وقد استبعد ذلك ط (قوله الاستغناء مد فوع الخ) على هذا الجواب لا يكون قوله وقالوا رأيناه ووطئها الخ زيادة بيان بل هو بيان للوط في هذا الخاص الآن يكون مراد الشارح بالزيادة قوله كالميل في المسجلة (قوله على أنه لا مانع من اجتماعهما بدليل ما يأتي من انه الخ) الأصوب الجواب الاول فان الجمع بينهما التماهي بطريق السياسة على طريق التعزير سياسة وليس الكلام الآن في التعزير سياسة بل ان هذا أمر لا بد منه هنا لثبوت التهمة بخلاف التعزير سياسة فانه مفوض الى الامام أو القاضي (قوله وفي حده ابطال حقها الخ) وذلك أنها ان جاءت بعد اقامة الحد وادعت المهر بالزواج لم يكن لها مهر لا تاحكمنا بأن الفعل زنا ولا يجوز الجمع بين حد ومهر اه من الجوهرة وكذلك يقال في دعاوها القذف (قوله وقد يفرق بينهما بأن نفس الخرس شبهة تحققة مانعة الخ) فيه تأمل اذ ليس نفس الخرس شبهة بل الشبهة في الاقرار من الأخرس عدم الصراحة وفي البرهان احتمال ادعائها على تقدير عدم الخرس كافي بالجر (قوله الآن يفسر ذلك بقوله رجعت الخ) تفسيره بما ذكره هو المتعين ولا يحتمل اللفظ غير هذا المعنى (قوله مانع من العمل أو الشهادة الخ) عبارته من العمل بالشهادة الخ (قوله احتيا لاثبوت الخ) عبارة الفتح اختيارا لثبوت الخ بالراء (قوله في بعض شروط القضاء والحد الخ) عبارة الفتح بالحد (قوله وفيه عن الزيلعي وغيره أنه لا يقصد مقتله الخ) عبارة الزيلعي ويقصدون بذلك مقتله الامن كان منهم ذارحم محرم منه فانه لا يقصد مقتله لان غيره كفاية (قوله وينبغي أن يزيد اتفاقا الخ) لو زاده لا يستقيم كلامه الاعلى قول أبي يوسف والظاهر اعتماد غيره فلا فائدة في الزيادة الا أن يقال ان قوله هو المعتمد أو لا خلاف في المسئلة وانما نسبت له لانه الراوى لها خفيث يستقيم زيادة هذا القيد (قوله قلت ومقتضاه أن الوطء حصل في نكاح الخ) قد يقال ان السالبة تصدق بنى الموضوع فيصح ان يقال في صورة الفتح انه لم يوجد النكاح الصحيح لعدم وجود أصل النكاح كما أنه في صورة المحشى لم يوجد لعدم وجود الصحة تأمل (قوله بقي لو اردت أحدهما الخ) في السندی عن الهندية واذا ارتد بعد وجوب الحد ثم أسلم يجلد ولا يرجم وكذا لا يجلد اذا كان الواجب هو الجلد كذا في العنابية فردة كل منهما معاً أو ردة أحدهما تبطل احصائه ثم لا يعود الا بتجديد عقد وتجديد وطء بعد الاسلام فيما لو وقع الارتداد مرتباً أو بتجديد وطء فقط لو أسلما معاً بعد ارتدادهما اه

(باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه)

(قوله لان اسقاط الواجب بعد ثبوته بالشبهة خلاف مقتضى العقل الخ) أى بل مقتضاه أنه بعد تحقق الثبوت لا يرتفع شبهة خفيث ذكره محمدي جل على الرفع (قوله الظاهر في وجه الفرق أن الاكراه لا يخرج الفعل الخ) فيه أن شبهة الفعل كذلك فان الوطء زنا حقيقة ولذا وجاءت بولد لا يثبت نسبه وان ادعاء غير

أن الحدسقط لمعنى جاء من قبله وهو ظن الحل **(قوله)** فأسقط الشارح لفظ شبهة ولا بد منه الخ قد يقال لاحاجة دعوى أن الشارح أسقط لفظ شبهة بل يصح حل كلامه على ظاهره وذلك لأن الدليل في ذاته أثبت الحكم بالحل بقطع النظر عن المانع اه ثم رأيت في الزيلعي مانسه ان الدليل المثبت يعنى في شبهة المحل قائم وان تخلف عن اثباته حقيقة للمانع اه وهذا عين ما فهمته **(قوله)** أما لو كانت بغير لفظ الخلع فهي داخلية بالأولى الخ لا يقال انها داخلية بالأولى هنا بل مذكورة صراحة **(قوله)** أى وطء أحد الغائين قبل القسمة الخ اظاها أن أحد المستحقين في الغنime كذلك وان لم يكن من الغائين وهذا قبل القسمة وبعدها يحدثين المالك **(قوله)** ومثلها أهـ المجوسية والتي تسمى أختها الخ قد يقال يرد على عدهما فيما ذكر ما ورد على عده الأئمة قبل الاستبراء كما سبق له **(قوله)** لأن عقد الرهن لا يفيد ملك المتعة بحال له الخ عبارة السندی لأنه لا يفيد ملك العين ولذا الوما ت عبـد الرهن فكفنه على الرهن والوطء يصادف العين ولئن أفاد ملك العين لا يتصور أن يفيد ملك المتعة بهـ الخ والتعليل لا يجب الحد الذي نقله عن الذخيرة لا يفسد فان الاستيفاء انما هو بعد الموت وحين الوطء لم يوجد والمالك الحقيقي لا يسقط بعد الوطء الآن يقال انه هنا اعتبر لما ان سبب الملك الحكمي وجد عند الوطء وهذا كاف في دفع الحد تأمل **(قوله)** والمناسب أن يقول لا للتقوية الخ اظاها أن لام التقوية يقال لها أيضا لام تعدية فانها عادت العامل لدخولها وان كان مستغنى عنها تأمل **(قوله)** أو آلى منها فوطئها في العدة الخ يظهر أن الصواب في المدة أى مدة الإيلاء **(قوله)** وأشار الى أنه لو عقد على منكوحة الغير أو معتدة الخ انما تتم الإشارة بناء على تغيير الكنز بقوله وبمحرم نكحه أى لا يجب الحد بوطء محرم لا على عبارة المصنف فانها شاملة للمحرم وغيرها والتمثيل بالمحرم لا يختص **(قوله)** وهذا هو الذى حرره في فتح القدير الخ راذا على ما ذكره حافظ الدين في الكافي حيث قال منكوحة الغير ومعتدة ومطلقة الثلاث بعد التزوج كالمحرم وان كان النكاح مختلفا فيه كالنكاح بلاولى ولاشهود فلا حد عليه اتفاقا اه لكن التعليل لا فى شامل للمحرم وغيرها كذات الزوج ويقرب مما فى الكافي ما ذكره الزيلعي وذكر القهستاني مثل ما فى الكافي وكذلك ذكره في زبدة الدراية عن الخلاصة فالذى ينبغي اعتماده ما ذكره عامة مشايخ المذهب خصوصاً صاحب الفتح لم يحزم بما قاله بل قال عقبه وهذا هو الذى يغلب على ظنى اه **(قوله)** وعلم من مسائلهم هنا أن من استحل ما حرمه الله تعالى على وجه الظن لا يكفر الخ ألا ترى أنهم قالوا فى نكاح المحرم لو ظن الحل فإنه لا يجب الإجماع ولم يقل أحد انه يكفر اه بمر **(قوله)** واظاها أن ادعاء ظن الغيب حرام لا كفر الخ الذى ذكره المحشى في الردة أن دعوى علم الغيب معارضة لنص القرآن فيكفر بها الا اذا أسند ذلك الى امارة عادية يجعل منه تعالى أو أى سبب منه تعالى كوحى والهـام قال فى مختارات النوازل علم الخجوم فى نفسه حسن غير مذموم وهو قسمان حسابى وانه حق وبه نطق الكتاب قال تعالى الشمس والقمر بحسبان أى سيرهما بحسبـاب واستدلالى بسير التجوم وحركة الافلاك على الحوادث بقضائه تعالى وقدره وهو جائز كاستدلال الطبيب على العجعة والمرس بانقض ولولم يعتقد بقضاء الله تعالى وأدعى علم الغيب بنفسه يكفر اه تأمل **(قوله)** وفيه أن القهستاني ذكر عن المضمرات انه قال الخ لا وجه لهذا التعبير فان مقتضاه التور على الشارح فى عزوه الافتاء بقواهما لله القهستاني عن المضمرات ولا وجه له فانه عز الهـا ذلك حيث قال وانه يعنى صاحب المضمرات قال والصحيح الاول الخ واعلم أنه تقدم فى رسم المفتى أن لفظ الفتوى كذا لفاظا التصحيح وقول قاسم المـرجع فى جميع الخ

لا يفيد أنه عبر عنه بمادة الفتوى نعم إذا عبر فيها بما يقدم هذا الترجيح على ما في الفتاوى وبعض الشروح
(قوله صوابه في النهر الخ) لا يخفى أن قول الفتح ودفع بان من المشايخ من التزم ذلك وعلى التسليم الخ
 انما يفيد أنه جازم بثبوت النسب والعدة فيكون محررا انها شبهة محل لاشتباه وقوله وعلى التسليم أى تسليم
 عدم ثبوتها جواب اقناعي الخصم لا يفيد أن المحجب قائل بعدمهما كما هو ظاهر من قوله وعلى التسليم الخ
 ثم ان قول النهر وهذا انما يتم راجع للجواب الثاني يعني أن ثبوتهم امبني على أنها شبهة اشتباه والصحيح أنها
 شبهة حكمية وفيها يشتان لكن نقل السندی عن الهندية لوترقج الرجل امرأة أبيه بعدمه وثه فولدت منه
 قال الفقيه أبو بكر البلقى ان أقربا لوطء أربع مرات حدا جميعا ولا يثبت النسب قال الفقيه أبو الليث
 وهذا قولهم اوبه نأخذ اه وهذا يفيد أن المأخوذة عدم ثبوت النسب **(قول السارح فظهر أن**
تقسيمها ثلاثة أقسام قول الامام هـ) قال الرجعى لم يظهر ذلك إلا أن الامام يجعلها من شبهة المحل وهما من
 شبهة الفعل **(قوله كعتدة الثلاث الخ)** فيه تأمل فان المبتوتة بالثلاث اذا وطئها الزوج كان شبهة
 فى الفعل وأما اذا وطئها بعد العقد عليها كان شبهة عقد أيضا والنسب ثابت فيها فان الحرمة فى المطلقة ثلاثا
 لاز يدعى حرمة محرمة وقد ثبت فيها اذا عقد عليها فكذا اذا عقد على مطلقة ثلاثا ووطئها وقد تقدم
 فى ثبوت النسب أن المبتوتة بالثلاث اذا وطئها الزوج وجاءت به لتمام الستين فاكتر يثبت بالدعوى وان
 ثبوته لوجوب شبهة العقد والذي فى النهر من باب ثبوت النسب عند قول الكزوي يثبت نسب ولد المعتدة
 البت لا قل منه والا لا أن يدعيه مانصه قيل هذا مناقض لما نص عليه فى كتاب الحدود ومن أن المطلقة
 بالثلاث اذا وطئها الزوج بشبهة كانت شبهة فى الفعل وفيها لا يثبت النسب وان ادعاه وأجيب بان الشبهة
 هنالم تمنح للفعل بل شبهة عقد أيضا كذا فى البحر والذي فى الفتح أن المذکور هنالك اذا لم يدع شبهة
 والمذکور هنا محمول على كونه وطأ بشبهة والاجنبية يثبت النسب بوطئها بشبهة فكيف بالمعتدة
 فيجب الجمع مثلا بان يقال ينبغى أن يصرح بدعوى الشبهة المقبولة غير مجرد شبهة الفعل ثم قال والوجه
 أن لا يشترط غير دعواه لانه لم يشترط فى الكتاب سواء ثم يحمل على مجرد الشبهة التى هى غير مجرد ظن الحل
 اه **(قوله يعنى الاعمى بخلاف البصير الخ)** الظاهر أن المخالفة بينهما فيما اذا دعاهما هارا وانه اذا دعاه ليللا
 فأجابته كذا كرلا فرق بينهما او يدل لذلك ما ذكره من التعليل **(قوله ومقتضاه الخ)** أى رواية زفر
(قوله اذا كانتا متأمينين أو أحدهما الخ) نفي الحد انما هو فى المستأمن **(قول السارح وفى النهر**
 الظاهر أنه يطالب الخ) عبارته وان كانت الدابة لغيره أمر صاحبها أن يدفعها اليه بالقيمة ثم تذبح هكذا
 قالوا والظاهر الخ ولم يوجد فى عبارته التعليل إلا نفي عبارة السارح بقوله لقولهم تضمن بالقيمة
 وهو لا ينتج الندب كما أفاده العلامة السندی **(قوله وصوابه على)** الموجود فى عبارته نسبة القضاء
 بالمهر لعمر بدون تعرض لانه لها أوليت المال وهذا صحيح فإنه قضى عمره وانما الاختلاف فى كونه
 لها أوليت المال ولا تعرض فى كلامه ذلك فصيح نسبة ما فى المتن لكل تأمل **(قوله وكذا اعترضه فى**
 الشر بنسب ليلية بكلام الفتح الخ) حيث ذكر أن القتل لا امام فيما لو اعتاد فيفيد أن ما فى الدرر لا يكون
 الا فيما اذا اعتاد تأمل ثم ان ما ذكره فى الدرر عزاه لصدر الشريعة قال الشر بنسب ليلية انه مروى عن الصحابة
 وفى شرح الجمع وما روى عن الصحابة فحمل على السياسة اه وحيث كان ذلك مرويا عنهم لا مانع
 من التعزير به سياسة وان لم ينص الفقهاء عليه بخصوصه فيندفع الاعتراض عن الدرر **(قوله وهو**
 صريح ما فى الفتح الخ) أى التعزير لا يفيد كونه بالا حراق ونحوه فانه ليس فى كلام الفتح **(قوله والجلد**

(أصح) أى التعزير به (قوله لان فعل الرجل أصل الخ) يقال ان هذه العلة موجودة فيما لو كان
مكرها وهي مطاوعة وقد أوجبوا الحد عليها دونه الا أن يقال انه هنا لم يوجد منها زنا لانه في حقها التمكن
منه وفعل غير المكلف ليس زنا بخلاف مسألة الاكراه فان فعل المكره زنا وان سقط الحد للعدو كما تقدم
فتمكينها يكون زنا (قوله حيث سقط الحد يجب لها المهر الخ) أى في صورة دعوى النكاح من قبله
أو قبلها وفي صورة ما لو أقر أحدهما بالزنا وأنكره الآخر بدون دعوى النكاح ثم رأيت الشربلالي
قال بعد ذكر ما إذا أقر أحدهما بالزنا وادعى الآخر الزواج وانهما لا يحدان وفاقاما نصه أى ويجب
العقروان كانت معترفة بان لا مهر لها اه وانظر الزيلعي حيث قال ولا يقال كيف يجب لها المهر
منكرة اذا كانت هي المقررة بالزنا لاننا نقول وجوب المهر من ضرورة سقوط الحد فلا يعتبر ردّها وانقول
صارت مكذبة شرعا بسقوط الحد فلا يلتفت الى تكذيبها كما اذا ادعى رجل انه تزوج امرأة فأنكرت
وأقام عليها بينة يجب لها المهر وان أنكرت (قوله حدوا ولا عقروا عليه الخ) بآثاره ولا تثنى عليه في
الافضاء الخ (قوله لانه بالشراء عتق عينا الخ) لا يصلح وجه الفرق بين الشراء والتزوج

(باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها)

(قوله بخلاف السرقة الخ) يعنى أن نقبل الشهادة في السرقة بدون دعوى في حق حبس السارق الى أن
يجي المسروق منه لمافي من حق الله تعالى وفي القذف لا يحبس المشهود عليه حتى يحضر المدعى كما
في حقوق العباد الخاصة وقول الشارح فيما بأتى بشرطية الدعوى في السرقة أى العمل بالبينّة كما يفاد
هذا من الفسخ وغيره (قوله الا أن يقال انها غير محققة الخ) أى والفسق غير محقق أيضا لاحتمال أن
يكون الاداء لقصد احياء الحق بعد أن قصد الاسترقاق له مع ما سبق (قوله لان زناها طوعا غيره مكرهه
فلا حد الخ) أى وقد اختلف في جابها فيكون مختلفا في جانبه ضرورة (قوله وعلى هذا الخلاف اذا
رجع الشهود لا يضمنون عنده الخ) لهما أن الواجب مطلق الضرب اذا احتراز عن الجرح خارج عن
الوسع فينتظم الجرح وغيره فيضاف الى شهادتهم فيضمنون بالرجوع وعند عدمه يرجع الى بيت المال
لانه ينتقل فعل الجلا للقاضى وهو عامل للسلي وله أن الواجب هو الحد وهو ضرب مؤثم غير جارح ولا
مهلك ولا يقع جارحا ظاهر الالامعنى في الضارب وهو قوله تهدايتته للضرب فاقصر عليه الا أنه لا يجب
الضمان عليه لثلاث متع عن الإقامة اه نهر (قوله فينظر ما ينقص به القيمة ينقص من الدية
بمثله) أى ويلزمه مقدار هذا النقص من الدية كما قالوا ذلك في تقدير أرش الجراحات التي لم يقدر أرشها
بشيء وهذا هو المتعين هنا ولا وجه لما قاله المحشى تأمل (قوله أى معالامرتبا) فيه أنه لا فرق بين كون
رجوعهم معا أو مرتبا فانه في الثاني ظهر أن التام مضاف الى المجموع الا أن رجوع الاول لم ينظر
أثره لمانع وهو بقاء من بقى فاذا رجع الثاني ظهر حصول تلفهما وهكذا كما يأتي ما يفيد في
الشهادات تأمل نعم في الهندية وان رجع الخمسة معا غرموا أجناسا كذا في الحارثي القدسي اه وينظر
أن المعية غير قيد (قوله والقاضى قد أخطأ حيث اكتفى بهذا القدر) الذى سيأتى في كتاب الشهادة اعتماد
الاكتفاء بقول المزكى في حق الشاهد هو عدل مقبول الشهادة (قوله لانه متى أضيف الى المرأة
بحرف الباء يراد به الجماع الخ) بخلافه بحرف على فانه يراد به الزيادة (قوله لكن في الفسخ أن الفرض
أنهما مقران بالولد الخ) لا وجه لهذا الاستدراك بل هو لما قبله من التنظير والظاهر أنهما اذا لم يقرا بالولد

لا يرفع الرجم الا اذا تلاعنوا وألحق القاضي الولد بأمه (قول) والظاهر أنه غير قيد الخ) قال الرحمتي يتعين أن يكون ظر فالزوجة أى المتصفة بانها زوجته قبل الزنا سواء ولدت قبله أو بعده ما لم ينكر الولد ويلاعن ويلحق القاضي الولد بأمه اهـ (قول) نعم ما في بعض النسخ أعم لانه الخ) لا يستغنى باحدى العبارتين عن الاخرى فان الاولى لا فائدة بقول اقرار أحد الزوجين بما يوجب الاحصان وان أنكره الاخر والثانية لا فائدة أن احصان أحد الزائنين ليس شرطاً لاحصان الآخر تأمل وقد أفاد نحو هذا العلامة السندی

(باب حد الشرب)

(قول الشارح فلو حد قبلها فظاهر أنه يعاد عني) الاستظهار لصاحب النهرو وأصله البحر ولفظ التهر مع الكنز وصحامن سكره هذا الشرط لوجوب الحد ليعيد الضرب فائدة قاله العيني وهو ظاهر في أنه لو حد في حال سكره لا يكتفي به لعدم فائدة فالعيني لم يذكر الا التعليل لتأخير الحد بعد الافاقة اهـ سندی (قول) لان الحد ولا تثبت بشهادة النساء للشبهة الخ) أى شبهة البدلية عن الرجال لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فاعتبرهما عند عدم الرجلين ولم يرد به حقيقة بالاجماع لانهم مالو شهد تامة امكان الرجلين صح اجماعاً فتح (قول) فالشرط عندهما أن يؤخذوا بالريج موجودة كما مر أفاده في البحر) قال فيه ينبغي أن يكون السؤال عن الوقت مبني على قول محمد أما على المذهب فلا لان وجود الرائحة كاف اهـ وقد يقال انه مبني على قول الكل أما قول محمد فظاهر وأما قولهما فلان الرائحة يحتمل أنها رائحة الخمر التي شهد ابنسرها لعدم التقادم ويحتمل أنها رائحة غيرها وأن الخمر المشهود بشرها زالت رائحتها بالتقادم وعلى التقدير الاول يحد وعلى الثاني لا فلا يحد بالشك (قول) أقول المراد بما أسكر الخ) قد حقق هذا المقام في الاثرية زيادة عما غنا وقال الصواب أن مراد صاحب الهداية بإباحة الافيون إباحة قليلة للتداوى ونحوه ومن صرح بحرمته أراد به القدر المسكر منه ثم قال والحاصل ان استعمال الكثير منه المسكر حرام مطلقاً وأما القليل فان كان للهو حرم وان سكر منه يقع طلاقه لان مبدأ استعماله كان محظوراً وان كان للتداوى وحصل منه اسكار فلا اهـ ثم رأيت في تبين المحارم من باب الخمر والميسر مانعه وأما الافيون فهو حرام عند محمد قليله وكثيره وقال في السراج الوهاج الافيون حرام ولم يقيد حرمته بقول أحد وهو الظاهر لانه مضر بالبدن وكل شئ يضر به فأكله حرام وكذا يسبي الخلق ويضعف العقل اهـ (قول) فالظاهر أن هذا تفريع على قول محمد فقط الخ) قد يقال ان هذا تفريع على قول الكل كما هو ظاهر اطلاقهم هنا وانهما كما يشترطان وجود الرائحة عند القاضي يشترطان أيضاً عدم التقادم بين القضاء والامضاء بمعنى مضي الزمن الطويل لا بمعنى زوال الرائحة لكن تقرر المسئلة بما اذا ثبت بالبينة لا بالاقرار والافيكفي لعدم الحد بمجرد الهرب وانظر ما يأتي له في كتاب السرقة عند قول المصنف فان أقر بها ثم هرب الخ

(باب حد القذف)

(قول) ادلو كان مكرهاً ليناء الخ) فيه أنهم اشترطوا بيان الكيفية في حد الزنا والشرب ولم يكتفوا بدونها فيلزم أن يكون حد القذف كذلك ولا يقال ادلو كان مكرهاً ليناء الا أن يقال بعدم الاشتراط هنا لتعلق حق العبد فأشبهه سائر حقوقه بخلافها فتمتعها له تعالى (قول) ولا المجنون الا اذا سكر الخ) لعل الا صوب

ولا السكران الا الخ (قوله اعم بما يوجب الحد وما لا يوجب به وهو الوطء الخ) تقدم ما فيه أول الكتاب
وأن الزنا بالمعنى الاعم اسم لما هو حرام لعينه من الجماع وسأتي له عن ابن كمال في باب التعزير أن النسبة الى
فعل لا يجب الحد بذلك الفعل لا توجب الحد (قوله أن لا يكون أم واده الحرة الميتة الخ) هذه المسئلة وما
بعدها هما ما ذكره المصنف فيما يأتي ولا يطالب ولد وعبد أباه وسيدته بقذف أمه الحرة المسئلة فلو كان لها ابن
من غيره ملك الطلب وكذا ما بعدهما يعلم من كلام المصنف الآتي (قوله أن انخني لوزوج ودخل وقذفه
آخر لا يحد الخ) الظاهر أنه لا يحد وان لم يتزوج وانه لا يوصف فعله أو الفعل به زنا لان فرجه ليس محلا
له لعدم ثبوت أنه فرج (قوله لم يكن في شيء من ذلك حد) أي لا على الآمر ولا على المأمور أما الآمر فلانه
لم يقذفه وانما أمر به وأما المأمور فلانه ما قذفه وانما حكي عبارة الآمر وفي النهر أما المأمور فان قال له يا زاني
حد لان قال له ان فلانا يقول لك يا زاني (قوله ويخالفه ما في الفتح عن المبسوط أنت أذني الخ) فالشارح
وافق في الاولى الخانية وخالف المبسوط وخالف في الثانية الخانية ولما كان مبنى الحد ود على الدرء للشبهة كان
القول بعدم الوجوب وجها اه سندی خصوصا والعمل بما في الشرح مقدم على ما في الفتاوى
(قول الشارح ومثله النيل الخ) الذي في شرح المنار نكحت زنا أو زنت بها يجب الحد والنيل عبارة
عن الجماع وهو أعم من كونه حراما أو حلالا وكونه حراما لا يستلزم زنا كجماع الخائض اه من السندی
وفي القاموس ناكها جامعها اه والذي رأيته في عدة نسخ من شرح المنار من بث الكناية مثل
ما نقله في المنع عنه حيث قال من قال جامعت فلانة أو واقعها لا يجب عليه حد القذف لانه لم يصريح بالزنا
وانما يجب اذا قال نكحت أو زنت بها اه والظاهر أن الصواب نسخة السندی اذ هو ليس صريحا في باب
الزنا وان كان صريحا في باب النكاح على أنه في العرف لا يستعمل في خصوص معنى الزنا بل في معنى
الجماع العام فليس صريحا فيه (قوله وكذا لو حذف الجبل الخ) أي ولو باطنهارا لهمز يحد انفا قافا
أفاده في غاية البيان سندی لكن لا يظهر الاتفاق مع الهمز لما تقدم من خلاف محمد فيما لو قال يا زاني فإنه
يقول بعدمه ولا فرق بين الفعل واسم الفاعل (قوله وكونها الخ) لعل الاظهر تركب الضمير (قوله
لان نفي نسبه من أبيه يستلزم كونه زانيا الخ) قال ابن الهمام الوجه اثبات الحد في هذه المسئلة بالاجماع
لا يكونه قذفا لأنه لان نسبة أمه الى الزنا في حالة الغضب ليست أمرا لازما لجواز نسبه لغير أبيه لشبهة أو
نكاح فاسد كالتى قبلها فتبوت الحد به بعبوة قرائن الاحوال وهذا لا يثبت القذف بصريح الزنا ولذا ذكر
في المبسوط أن في الاولى الحد استحسانا بأثر ابن مسعود وهو ما ذكره الحاكم في الكافي من قول محمد بلغنا
عن عبد الله بن مسعود أنه قال لاحد الا في قذف محصنة أو نفي رجل عن أبيه فملوا الأثر على النفي حالة
الغضب وحكموا بأنه حالة عدمه لم ينفع عن أبيه بدلالة الحال فليس هذا من التخصيص في شيء اذ ليس قذفا
وانما يكون تخصيصا لو كان قذفا أخرج من حكم القذف اه (قوله لعل المراد به المحصن في نفس الامر والا
الخ) الاحصان في نفس الامر لا يتوقف عليه إقامة الحد من القاضي وان كان يتوقف حل الطلب من
المقذوف ديانة فلا يصح أن يكون هذا مراد في كلامه (قوله ومقتضى هذا انه الخ) أي مقتضى
قولهم وينزع الفرع والحسول لا مقتضى التعليل فانه يفيد نزاع الثوب المبطن لكن في السراج عن
الكرخي اذا كان عليه قميص أو جبة مبطنة ضرب على ذلك حد القذف ويلقى عنه الرداء اه سندی
(قوله فجعلوا قرينة على ارادة المعنى الثاني المجازي ونفيه الخ) حقه على نفي ارادته الخ وعبارة الفهم
وقد حكموا بتحكيم الغضب وعدمه فعبر ادنفي كونه من مائه مع زنا الاميه ومع عدمه يراد المجازي الخ اه

(قوله) وأما الخال فلما أخرجه الديلمي في الفردوس (الخ) وقال تعالى ورفع أبو به على العرش يعني أباه وخاله زيلعي (قوله) وأما الم فلقوله تعالى واله أبائكم إبراهيم واسماعيل (الخ) قال الزيلعي وكذا إذا نسبته إلى الجد لا يجب الحد لهذا المعنى أي لأنه ينسب إليه عادة قال تعالى حكاية عن إسرائيل وبنيه عليهم السلام حين حضرته الوفاة قالوا تعبد لله واله أبائكم إبراهيم واسماعيل واسحق وإبراهيم كان جده واسحق أباه واسماعيل عمه اه فلا ية تصلح دليلا لعدم الحد في النسبة إلى الجد أو الم (قوله) أي بلا استتجار (الخ) فيه أن ربهما بالزنا بالمعنى العام الذي هو الشرط لأقامة الحد متحقق ولو صرح بالاستتجار فيجب الحد به فينبغي حذف هذا القيد (قوله) فانه كما يحتمل أن يكون هو الآخر لا يحتمل أن يكون (الخ) وأيضا احتمال أنه هو الآخر لا ينفى حد القذف لتحققه ولو مع أخذه (قوله) الذي رأيته في المبسوط فأثني بها والظاهر أنه بالبناء للجهول (الخ) كل من لفظ جاء أو أتى مبنيا للفاعل أو المفعول لا يدل على المرافعة ولا عدمها فتساوى التعبير بجهاء وأتى بالبناء للمفعول (قوله) وليس للإمام أن يقيم الحد في المسجد وكذا القود والتعزير لا يقامان في المسجد سندی عن الجبر (قوله) وانما يقام الحد على المرأة بحضرة وليها (الخ) الظاهر أن التعزير كذلك لما ذكره من العلة (قوله) ولم أر إلى الآن ما إذا اجتمع قتل القصاص والردة والزنا فيه أنه بالردة سقط الاحصان فلا رجم فلم يجتمع الثلاث وفي المسئلة الثانية سقط قتل الزنا بالردة فلم يجتمعا (قوله) لكن لا يخفى أن قولهم لا يعاقب الوالد بسبب ولده يشمل التعزير لانه (الخ) يؤيد توقفه أيضا استدلالهم على امتناع حد الوالد بقوله تعالى ولا تغل لهما أف وتضرره بالتعزير أشد من تضرره بالتأفيف ثم ان الظاهر اعتمادا في الجبر لموافقتهم لتصريحهم وعدم اعتمادا في القنية لمخالفتهم فلا يعمل على ما فيها وما أجاب به المحشى غير دافع فانه غير المراد بقولهم المذكور الذي صرحوا به نعم يوافق ما بحثه في النهر ما يأتي في التعزير من أنه يعزر بستم ولده وقذفه وبقتل مملوكه ولو أم ولده ولعله مبنى على ما في القنية (قوله) أي إذا مات المذوف قبل إقامة الحد على القاذف أو بعد إقامة بعضه بطل الحد وليس لوارثه إقامته (الخ) قال الرمي الظاهر أن التعزير أيضا لا يورث مستدلا بما ذكره من تعليل بطلان الشفعة بموت الشفيع من أنها مجرد رأي وهو صفته فلا يورث عنه اه سندی وقال قبل ذلك انما يرتب العبد حق العبد بشرط كونه مالا أو ما يتصل بالمال كالكفالة أو فيما ينقلب إلى المال كالقصاص اه فتح وهذا مؤيد لبحث الرمي لكن ذكر الزيلعي في باب الرهن يوضع في يد عدل عند قول الكنز وتبطل بموت الوكيل حتى لا يقوم وارثه ولا وصيه بمقامه وعن أبي يوسف ان وصى الوكيل يقوم مقامه فيملك ببيعته لان الوكالة لازمة هنا فيملك الوصى كالمضارب إذا مات والمال عروض يملك وصى المضارب ببيعها لانه لازم بعدما صار عروضا قلنا الوكالة حق على الوكيل فلا يورث عنه لان الارث يجري في حقه لا في حق عليه فوجب القول بطلانها بخلاف المضارب لانها حق المضارب فتقوم الورثة مقامه فيه الخ ونحوه في شروح الهداية ومقتضاه جريان الارث في التعزير لكن نقل المحشى في فروع كتاب الوصايا عن المحيط مانصه حق الغرماء والورثة يتعلق بما يجري فيه الارث وهو الاعيان ولا يتعلق بما لا يجري فيه الارث كما في المنافع وما ليس بمال لان الارث يجري بما يبقى زمانين لينتقل بالموت اليهم من جهة الملبت والمنافع لا تبقى زمانين اه قال واعترض هذا الحصر ليبري بالقصاص الخ وأجيب عنه بانه في حكم المال لانقلابه اليه (قوله) ومبنى الخلاف أن الغالب في حد القذف حق الشرع عندنا وعندنا عند حق العبد (الخ) لا تحجير فيما قاله فان مقتضى كون الغالب حقه تعالى أن يصح الرجوع عنه بعد الاقرار به ومقتضى ما قاله

الشافعي أن لا يصح عكس ما قاله المحشي مع أن الحكم في المذهبين ما ذكره عنهما **(قوله)** وسقوط الحد على
 التفصيل السابق **(الخ)** مقتضى الوجه عدم سقوط الحد بالصالح أصلاً كما قاله في العفو **(قوله)** متعلق
 برجوع وقوله وعنه متعلق باعتراض **(الخ)** وأقول يجوز تعلق كل من الجارين والمجرورين بكل من
 الاعتراض والصالح والعفو اهـ سندی **(قوله)** والالم يكن له العفو **(الخ)** أي لأن جواز عفو في حقوقه
 تعالى إذا علم أن زجاره كما يأتي له **(قوله)** الشارح لأنها لو أجابته بأنني متى حدد وحده خاتمة لا يظهر
 وجوب الحد عليه فإن الكلام فيما لو قذف زوجته وموجبه اللعان ونص عبارتها ولو قال لامرأته أنت
 زانية فقالت أنت أزني متى حدد الرجل وحده اهـ رأي في حاشية أبي السعود أن ما عزي للخاتمة مشكل ثم
 ظهر أن قوله حدد الرجل وحده صوابه حدث المرأة فقط اهـ **(قوله)** وكذا الوطء في الملك والحرمة مؤبد بشرط
 ثبوتها بالاجماع أو بالحديث المشهور عند أبي حنيفة **(الخ)** مثال ما كان حرمة بالاجماع موطوءة الأب
 بالنكاح أو بملك اليمين ومثال الثاني المنكوحه للأب بلا شهود بناء على ادعاء شهرة حديث لانكاح الأ
 بشهود وحرمة وطء أمته التي هي عمته من الرضاع لحديث يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب اهـ من
 الفتح **(قوله)** فكذا يسقط احصائها **(الخ)** عبارة الفتح قلنا باللام **(قوله)** نعم هو مخبر بعد النوبة فيعزز
 فتح **(قوله)** عبارة الفتح نعم هو مخبر وأذي بعد **(الخ)** **(قوله)** والاسناد إلى وقت الكفر هو المتبادر من اطلاق
 المصنف كالكثر **(الخ)** كون المتبادر شمول الاطلاق لمسئلة الاسناد لوقت الكفر انما يظهر فيما لو تحقق
 الزنا فيه لا فيما إذا لم يثبت فيه إذ موضوع المسئلة كما قال قذف من زنت في كفرها إذ قضاء ثبوته فيه
(قوله) والكفيل بالنفس انما يطالب بهذا القدر **(فتح)** عبارته ولو قال القاذف بعد ثبوت القذف عند
 القاضي عندي بينة تصدق قولي أجل مقدار قيام القاضي من مجلسه من غير أن يطلق عنه ويقال له ابعت
 إلى شهودك وذكرا بن رستم عن محمد إذا لم يكن له من يأتي بهم أطلق عنه وبعث معه بواحد من شرطه
 ليرد عليه وفي ظاهر الرواية لم يفتقر إلى هذا لأن سبب وجوب الحد ظهر عند القاضي فلا يكون له أن يؤخر
 الحد لما فيه من الضرر على المذنب بتأخير دفع العار عنه وإلى آخر المجلس قليل لا يتضرر كالتأخير إلى أن
 يحضر الجلاد وعن أبي يوسف يستأنى به إلى المجلس الثاني لأن القذف موجب للحد بشرط مجزئه عن إقامة
 أربعة شهود والمجهر لا يتحقق إلا بالامهال كالمدعى عليه إذا ادعى طعن في الشهود جهل إلى المجلس الثاني
 وجوابه ما قلنا اهـ والمذكور في الكفالة أن المدعى عليه لا يجبر على الكفالة بالنفس في حد وقود عنده
 ويجبر عندهما في القود وحد القذف والسرقه وليس تفسيره عندهما أن يجبره بالحبس ونحوه بل أن يأمره
 بالملازمة وأن يدور معه أين دار وانه لا يجبس في الحد والقود إلا بشهادة مستورين أو عدل لتحقيق التهمة وان
 لم يثبت أصل الحق وبهذا ظهر عدم صحة نقل المحشي خلافاً لما عن الفتح في هذا المسئلة وانما خلافاً لهما
 المذكور في مسئلة أخرى وقد ذكرها قبل مسئلتنا حيث قال وإذا شهد وأنه قال يا زاني وهم عدول حد فان لم
 يعرف القاضي عند التهم حبس القاذف حتى يزكوا لانه صار متهماً بارتكاب ما لا يحل من أعراض الناس
 فيحبس لهذه التهمة ولا يكفله ولا يكفل في شيء من الحدود والقصاص في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الأول
 وفي قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد يؤخذ منه الكفيل ولهذا لا يجبس عندهما في دعوى حد القذف
 والقصاص ولا خلاف أنه لا تكفيل بنفس الحدود والقصاص **(الخ)** فتأمل **(قوله)** وقيد ذلك في البحر
 والنهر بما إذا حضر جميعاً **(الخ)** أو الأول وحده كما يفيد ما بعده **(قوله)** فلم يوجد من القاضي تهمة فيه
 فكان له استيفاءه فيما بينه وبين الله تعالى **(الخ)** المعول عليه أن القاضي لا يقتضي بعلمه ولو في حقوقه

(باب التعزير)

(قوله) وأجيب بأنه لم يلتزم الالفاظ اللغوية (الح) المحجب هو السيد الجوى قال وربما يشعر كلامه في الديباجة بذلك أى بعدم التزامه الالفاظ اللغوية وبهذا يسقط تنظير المحشى الآتى تأمل (قوله) الشارح بل هو مفقوض الى رأى القاضى وعليه مشايخنا (الح) لكن قال المقدسى فى شرح منظومة الكنز والذى ينبغى أن يعول عليه هو الاول يعنى عدم تفويضه الى رأى القاضى فى هذا الزمن لغلبة جهل القضاة وعدم الرأى دينا ودينا ويؤيد هذا تأييدا لا مرد له ما قدمنا أن مرادهم بقولهم الرأى الى القاضى فى كذا القاضى المجتهد بعرفة الاحكام الشرعية لا مطلقا خذ هذا الكلام فإنه دقيق وبالقبول حقيق اه

(قوله) وكذلك أنه أن يزيد على الحد المقدر اذا رأى المصلحة (الح) هذا يخالف لما نقله عن الفتح سابقا من أنه لو رأى أنه لا ينزجرا لا بأكثر من تسعة وثلاثين يقتصر عليها ويبدل ذلك الاكثر بنوع آخر اه الا أن يراد بالزيادة على الحد المقدر الزيادة من نوع آخر (قوله) ظاهره أن المراد الخلوة بها وان لم ير منه فعلا قبيحا كما يدل عليه ما يأتي عن منية المفتى (الح) فيه أن ما فى المنية لم يتعرض للمسئلة ما اذا وجد مع امرأته أو محرمة من برئى بها ولم يذكر المسئلة الاولى المنقولة عن الهندوانى حيث ذكر التفصيل فى الاولى ولم يذكره فى الثانية علم أن موضوعهما مختلف على ما ذكره (قوله) ولذا اقيس فى المنية بقوله وهو برئى وأطلق قوله قتلها (الح) فى الفتح شل أبو جعفر الهندوانى عن وجدر جلا مع امرأة أمحل له قتله قال ان كان يعلم أنه ينزجر عن الزنا بالصباح والضرب بعمادون السلاح لا يقتله وان علم أنه لا ينزجر الا بالقتل حل له قتله وان طأوعته المرأة حل قتلها ايضا اه وذكر هذه الحادثة كذلك العلامة المقدسى ونقلها فى الفتاوى الهندية عن النهاية كما ذكرها فى الفتح وهذا تعلم أن موضوع مسئلة الهندوانى فمين رأى رجلا مع امرأة برئى بها كما هو المتبادر أياضاً من قوله وان طأوعته فالتعين ماسلكه فى التهر ولا يستقيم التوفيق الذى ذكره المحشى تأمل (قوله) والظاهر أنه يأتي هنا التفصيل المذكور فى السرقة وهو ما فى البرازية (الح) قال العلامة الطرابلسى لكن رأيت العلامة أبا السعود نقل أنه يجوز قضاء لكن حيث تفحص الحاكم وظهر له أن المقتول متهم فى ذلك ويكتفى من القاتل باليمين وأجاب عن صبي قتل رجلا قصده اللواط به فقتله بأنه لا يتعرض له حيث كان الرجل معروفاً بالفساد كما نقل ذلك عنه العلامة الكواكبى وهو كلام حسن ينبغى حفظه وأما البرازى أنه ان لم يكن المقتول معروفاً بالشر والسرقة قتل القاتل قصاصا وان كان متهم به فكذلك قياسا وفى الاستحسان الدية فى ماله لورثة المقتول لان دلالة الحال أورثت شبهة فى القصاص لافى المال ثم رأيت منسوبا للكبرى أنه لا يحتاج الى البينة هنا واليمين تقوم مقام البينة ولا يفعل الا عند فوران الغضب اه قال فهذا أوسع اه انتهى سندى (قوله) ويقدم ابلاء العذر (الح) أى سلبه (قوله) وان قال أصحابها نلتى فيها المحال لاجل تخليلها (الح) أو ألقوه فيها بالفعل لان المقصود الزجر عن مثل هذا الفعل (قوله) فالمراد أنه لم ينقل عن علمائنا (الح) قلت تقدم للشارح عن الدرر فى باب الوطء الذى لا يوجب الحد أنه فى اللواط يعزب بأحراق بيته وبغير ذلك وذكر فى الهندية فى الباب السابع عشر من الكراهية عن عمر رضى الله عنه أنه أحرق بيت الخمار وقد نقله الجوى عن البرجندي اه سندى (قوله) الشارح كما لو شاعبا بين يدي القاضى ولم يتكافأ (الح) قديقال ان التكافؤ حاصل

لوتساعين يديه الا انه يقام علمها حق المجلس الشرع ولا يظهر أيضا أقامته عليهم لو تضاربا وأحدهما أقل فيه من الآخر فاذالم يستوفى البعض حقه كيف يقام عليه التعزير **(قوله)** مع تنقيص واحد من (الاشدية الخ) هكذا عبارة الشرنبلالي بزيادة لفظ واحد ولا معنى له وعبارة ط عن الحموي عن أر بعين مع تنقيص مع الاشدية وهي صحيحة فان المراد التنقيص المصاحب للاشدية لا العدد **(قوله)** لانه قد يكون في معصية فيها حد كزنا غير المحصن الخ قد يقال ان تعزيره بالنفي سياسة في هذه الصورة ليس لمجرد معصية الزنا التي حد لها بل لامر آخر أو مقتضى تعزيره بذلك كعدم انزجاره بالحد الذي أقامه عليه فالتعزير ليس لمعصية الزنا بل لامر آخر ومعصية الزنا أخذت حظها وهو الحد **(قوله)** اعلم ذكره مع اغناء ما قبله عنه ليفسد أن المراد بالمشكر ما لا حد فيه الخ أوزكره ليمت نظم القياس فان ما ذكره قياس منطقي إلا أن الصغرى تقييد بيقيد الكبرى **(قول الشارح ولولم ولده الخ)** تقدم في الشرح من حد القذف أنه اذا سقط عنه الحد عززلان ظاهره نعيم الحكم في الاب والسيد قال الرجعي الذي رأته في الجوهرة والدرر وأم ولد بدون ضمير وهو الظاهر اذا السيد لا يجب عليه التعزير لبعده وأم ولده ملكه ويؤيده ما قاله ابن الهمام ان المولى لا يعاقب بسبب عبده لانه حقه فلا يجوز أن يعاقب بسبب حق نفسه اه لكن لقائل أن يقول ان مطالبته بسبب المعصية لا باعتبار حق العبد اه سندی **(قوله)** ومقتضاه بلوغ الغاية في شتم ولده وليس كذلك قد يقال فصل بقوله وانما بقذف كافر عما قبله اشارة الى أن التشبيه في أصل التعزير لا في بلوغ الغاية في كل **(قوله)** الذي في الفتح والبحر وغيرهما كل محرم الخ الظاهر ما فعله الشارح وبعد القول بتوقف ابلاغ التعزير بانيه على اصابة جميع المحرمات من الاجنبية ولا بد من حمل عبارة غيره على غير ظاهرها كأن يراد كل فرد من أفرادها لا بيقيد اجتماعها يعني أي فرد منها **(قوله)** ما عدا هذه المواضع الثلاث الخ هي ما في المتن واصابة محرم من أجنبية ومسئلة أخذ السارق **(قوله)** ولهذا الوعد لو بعد الجرح تثبت عدد التهم الخ في تمة الفتاوى من الفصل الثامن من الجرح والتعديل من أدب القاضي مانصه واذا جرحه واحد وعدله واحد لا يكون أحدهما أولى بل يسئل عن ثالث حتى اذا جرح اثنان فالجرح أولى فان عدل اثنان فالتعديل أولى واذا زكاهم واحد وجرحهم واحد فعند أبي حنيفة وأبي يوسف الجرح أولى لان التعديل والجرح يتم بالواحد عندهما فصار كما اذا زكاهم اثنان وجرحهم اثنان وعند محمد الشهادة موقوفة لا تحتاج ولا ترتد وان جرحهم اثنان وعدلهم عشرة فالجرح أولى اه فتأمل هذا مع ما ذكره المحشي وسيأتي نحوه ما ذكره في الشهادات والمتبادر من قول القتيبي تصح اذا ثبت فسقه ضمن ما تصح فيه الخصومة كجرح الشهود شمول ذلك لما يوجب التعزير في البابين وهذا ما يفيد قول الشارح حتى لو بينوا فسقه الخ اذ لا شأن أن ما يوجب التعزير بما تصح فيه الخصومة ثم انه يوافق ما في ا - ب - دل المحشي لان الجرح مقدم على التعديل **(قوله)** أي يكفران اعتقده كافرا لا بسبب مكفر الخ بل باعتقاده عقائد الاسلام فقد اعتقد دين الاسلام كفرا وهذا أحد ما حمل عليه حديث اذا كفر الرجل أحاه فقد باعها أحدهما أي رجع بكافة الكفر وقال في شرح المأثور انه شمول على المستحل والاولا حديث مشكل لانه اذا لم يعتقد بطلان الاسلام يكون كاذبا والكبيرة لا تكفره دنا **(قوله)** وأدب طغنديا فاجر على يافاسق التغاير بينهما الخ في التهر الظاهر أن الاول أعم والثاني أخص اه ثم ان الظاهر عدم قبول الشهادة فيما لو شهد أحدهما جرحا فاشهد به الآخر لا خلافا للمشهور به كما لو شهد أحدهما أنه قد فقه

بالعربية والآخراً بالفارسية (قوله الأول هو من لا يتدين بدين) وجعله في التهرب عن المناق (قوله) ويظهر من هذا وكذا من قول المصنف السابق الآن يكون معلوم الفسق أن المراد المجاهر (الخ) الظاهر أن المدار على تحقيق فسقه وإن لم يشتهر به كما هو المفهوم من كلامهم ومن تعليل المسئلة (قوله) ومثله (يا كشخان) هو بمعنى الديوث قال الرمي أوردته في القاموس في باب انماء فقال الكشخان ويكسر الديوث وكشخه تكشخا وكشخه قال له يا كشخان (قوله) خلافاً لما في الكنز من أنه لا تعزير فيه كما في الفتح (الخ) قال في البحر قال في الفتح والحق ما قاله بعض أصحابنا أنه يعز في الكشخان إذا قيل أنه بمعنى الديوث اه فإني المختصر مشكل لكن قال في ضياء الحلوم كشخ القوم عن الشيء إذا تفرقوا عنه وذهبوا وكشخ له بالعداوة أضمرها في كشخه لأن العداوة فيه وقيل الكاشح المتباعد عن مودة صاحبه من قولهم كشخ القوم عن الشيء إذا ذهبوا عنه وفي الحديث أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح اه فان صح بجي الكشخان منه فلا إشكال أنه ليس بمعنى القرطبان فلذا فرق المصنف بينهما اه والاحسن جعله في عبارة الكنز بالمهمة بمعنى ما في ضياء الحلوم يستقيم ما في الكنز وإن كان بالمهمة ففقيه التعزير (قوله) والظاهر أن المراد به في العرف من يفعل (الخ) ور بما يقال إن اللاعب مع الصبيان والمعرض عما يستغل به العقلاء دليل على قلة عقله بمنزلة قوله يا أحمق اه سندی (قوله) لأنه علق رجوعه على الكفر (الخ) في كلامه فلب (قوله) وكأنه انتزع من البغاء (الخ) بكسر الموحدة وتخفيف المعجمة (قوله) وبالقبيد الثالث إلى ما لا يعتد بما في العرف (الخ) فيه أن ما كان محرماً شرعاً كيف لا يعتد بما في عرف المسلمين اه سندی (قوله) من أنه مندوب للدرء (الخ) هذا الفرق غير كاف للفرق بين دعوى الزنا والسرقة إذ في كل الدرء مندوب إليه (قوله) هذا ما ظهر لي في تحقيق هذا المجل (وهذا هو الصواب ولا دليل على ما ذهب إليه الحلبي من نمض حق العبد عن حقه تعالى فإن امتثال أمر الشرع والكف عن تعدى حدوده وتعظيم المسلم وعدم الاستخفاف به ورفع الفساد من العباد من حقوقه تعالى وصيانة عرض المسلم ونحوه من حقوق العبد ولا دليل لما قاله الحلبي من أن أفراد التي هي حق العبد أكثر من أفراد التي هي حق الله تعالى (قوله) فقال وهو ظاهر في أن ما كان منه حق الله تعالى لا يحلف فيه (الخ) فيه أنهم ذكروا أن ما تنسب فيه الدعوى حسبة مما لا يندري بالشبهة تجري فيه اليمين مع أنه من حقوقه تعالى فالظاهر أن ما كان من حقوقه تعالى من التعازير كذلك بل وقع الخلاف في التحليف حسبة من غير دعوى ففي تمة الفتاوى من الفصل التاسع في دعوى الطلاق مانعه القاضي يسمع البينة على الطلاق وعلى عتق الأمة من غير دعوى وهل يحلف على ذلك حسبة من غير دعوى ذكر محمد في آخر باب التحري إذا طلق امرأته من نسائه بعينها ثلاثاً ثم نسي ثم من الواحدة لا يحل له وطؤها والقاضي لا يحل بينهما حتى يجزئ الزوج أنها غير المطلقة ثلاثاً فإذا أخبر استخلفه ما طلق هذه ثلاثاً ولم يشترط دعواها وذكر شمس الأئمة أنه لا يستخلف وإن تقدم الدعوى شرط وفي آخر الدعوى من هذا الكتاب إن الدعوى شرط التحليف على عتق العبد بالإجماع إنما الخلاف في اشتراط الدعوى على قبول الشهادة (قوله) الآن أراد أخت المقبل الظاهر جواز عود الضمير للمدعي أو المدعى عليه واحترز بالاخت عما لو ادعى أنه قبل زوجته فانه هناك حق العبد غالب وعلى هذا لو كان لها بعل فإن طالب أخوها لا يحلف المدعي وإن بعلها حلف اه سندی (قول الشارح) لأنه في حقوقه تعالى يقضى فيها بعله (الخ) أي فالشاهد الواحد أولى اه سندی لكن سيد كراحمي في كتاب القضاء نقلاً عن الفتح أنه في حد الشرب والزنا لا ينفذ قضاؤه

بعلمه اتفاقا وان ما ذكره في الكفالة بحثا أنه يجب أن يحمل الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين على ما كان من حقوق العباد أما حقوق الله تعالى المحضة فيقتضي فيها بعلمه اتفاقا خطأ صريح مخالف لكلامهم نعم ما كان من التعزير من حقوقه تعالى لا يتوقف على الدعوى ولا على الثبوت بل إذا أخبر القاضي عدل بذلك عزره **(قول الشارح وتركهما غسل الجنابة الخ)** في حاشية الزيلعي ترك الغسل من الجنابة والحيض بمنزلة ترك الصلاة **(قول)** وفيه أنه إذا كان ذلك جنابة علق عليها الامر الخ لا يرد مسئله الزنا والسرقه لما أنه حصل الانتقال الى ما هو أعلى من التعزير وهو الحد نعم يتوجه الاعتراض عليه لو وجد جنابة لا تعزير ولا حد فيها تأمل **(قول)** لكن يشكل عليه ضربه على ترك الصلاة الخ قد يقال ضربه على ترك الصلاة ليس تعزيرا بل ليمتنع عليها وقال الرضوي انما يمنع الصغرة من التعزير في حقه تعالى من اقامة الامام أو نوابه لانه غير مكاف ولكن لأبيه اقامة ذلك لما تقدم عن القنية وكذا لمربي اليتيم على ما مر **(قول)** فقد مر أن لكل مسلم اقامة التعزير حال مبائنة المعصية الخ ما مر انما يفيد أن لكل مسلم اقامته حال المبائنة لا وجوبه فهو نظير الزوج لا نظير الامام لوجوب اقامة الحد والتعزير عليه **(قول)** وأجيب بأنه يضمن المهر الخ في هذا الجواب تأمل فاننا لو قلنا بلزومه لانه قول انه في مقابلة الوطء بل هو في مقابلة اتلاف النفس ووجوب المهر بابتداء الفعل **(قول)** ظاهره تقييد الضمان بما إذا كان الضرب فاحشا الظاهر اعتماد هذا التقييد للتفصيل الا في الجنائيات وانه كل كلامه على ضرب التعليم فانه هو الذي يفصل فيه بخلاف ضرب التأديب فان فيه الضمان مطلقا ولا ينافي ذلك اطلاق الضمان في عبارة الفتح فانه في التأديب وما في الدر المنثور في التأديب أي ما يبدل لسل ذكره في آخر عبارته عند ذكر المخالف **(قول)** ومقتضى ما قررناه هناك وجوب الضمان الخ الظاهر أن المصادق نصف الدية للتعليل الذي ذكره **(قول)** ادانعدى بالزيادة مطلقا الخ أي زاد على المائة أولا لكن لا يظهر ضعف هذه الرواية فانه إذا كان يرى ذلك وضربه بمائة فأقل فمات صادف فعله فصلاحتها فيه فلا وجه لضعف القول بعدم الضمان وان ضربه زائد على المائة يضمن النصف لما ذكره **(قول)** أي إذا كان ارتحاله لا لغرض محمود الخ قد أطال العلامة السندي القول في هذه المسئلة اطالة تحسنة رحمه الله تعالى فانظره ونقل عن الرضوي أن هذا إذا كان كراهة لما انقل عنه وحينئذ ينبغي أن يكون لافرق بين مذهب ومذهب **(قول)** وظاهر التقييد بالقذف أنه لو شتم بالعرىض لا يعزر لكن العلة المذكورة تفيد أنه يعزر

(كتاب السرقة)

(قول) وفي الكبرى عن عيين الامام الملتزم حفظ طرق المسلمين الخ فانه وان أخذ منه جهازا عن ماله لكنه يبالغ في اخفائه عن الامام فباعتبار كونه متعديا لحفظ الطريق بأعوانه واختفاءه انما يطاع عنه وعن أعوانه أطلقت عليه السرقة **(قول)** في القاموس سرق منه الشيء يسرق الخ عبارة القاموس باللفظ سرق منه الشيء يسرق سرقا محرره وككثف وسرقه محرره وككثف حذو وسرقا بانتهج واقره جاءه مستترا الى حرز فأخذ ما لا غيره والاسم السرقة بالفتح وككثف وككثف اه وهذا اللفظ هو ما افق اشرحه **(قول)** هذه العبارة مع التطويل لا تشمل سرقة المسلم نحو الذي الخ هذه العمود مفهومة بالردى من قوله وكذا الذي اذا سرق الخ على أن ما ذكره مجرد تفريع على ما قبله المتناول لجميع المسائل ولا يلزم في التفريع ذكر

جميع المسائل المتفرعة على الاصل (قول ولعله على القول بأن القاضي يقضى بعلمه الخ) اظهر أن المراد بالقضاء بعلمه العمل به مطلقا لعله المذكورة وتقدم أنه لا يقضى به ولو في حقوقه تعالى وهو المعتمد المعقول عليه (قول واعترضه الحوى بأنه يجوز الخ) قد يقال ان وجه استثناء الزمان هو الاكتفاء عنه بالسؤال عن الماهية المأخوذ فيها قيد التكليف فلا حاجة الى بيانه بخصوصه لكن يرد على هذا أنه كان يمكن الاكتفاء بالسؤال عنها عن بيان المسروق منه مثلا مما هو داخل في السؤال عن الماهية ثم ان الظاهر أن مراد الاسرار أنه لو أقر بالسرقه من هو أهل لاقامة الحد وسئل كما هو لازم ثم أقر أنه سرق في صباه لا يكون هذا جوعا عن اقراره السابق بل هو اقرار آخر وليس المراد أنه اذا أقر بالسرقه في حال صباه ولم يزد على ذلك يقام عليه الحد فإنه لا يقام عليه كما لو أقر بالزنا في حال صغره (قول وهو تأييد لما قبله حيث سماه جورا شيها بالعدل) الاظهر أنه مقابل لما قبله لا مؤيد له فإنه عدل حيث توصل به الى اظهار الحق فلا يكون جورا محضا وعلى الاول هو جور محض (قول الشارح ما رأيت جوارا أشبه بالعدل من هذا الخ) وفي شرح منظومة الكنز فلو حسنت نية الامية وكان ذارأي حل له فعل نحو هذا السكنه نادر في هذا الزمن فالأولى المنع كيلا يتجاسر الظلة على مثله (قول فقال المال كثير والمثله أقرب الخ) عبارة الاصل على ما نقله السندي في القصة العهد قريب والمال أكثر من ذلك (قول الظاهر أنه لا ينافي ما مر عن القنية الخ) الظاهر المناقاة لان الموضوع في المسئلة الاولى ما لو شكي اليه بغير حق وهذا انما يظهر فيما اذا ظهرت السرقة على يد غيره تأمل (قول قلت أنت خير بأن ما ذكره في باب السرقة مخالف لما عراه اليها الخ) فان ما ذكر أنه نقله المصنف في السرقة لا يوافق ما نقله عن القنية ولا ما نقله عن الذخيرة بل هو ملحق مما هو مذكور فيها نعم ذكر المحشى في العصب أن المصنف نقل ما ذكره من أنه لو مات المشكوك عليه بسقوطه من سطح لخوفه غرم الشاكى دينه الخ عن العمادية وعلى ما فهمه المحشى أولا من أن موضوع المسئلتين مختلف لاختلاف (قول قلت لا يخفى أن هذا هو منشأ النظر) قد يفرق بين الباب الثقل وغيره كحمل قاش بأن الاول لا يرغب في سرقته لثقله وقلة قيمته بخلاف الثاني تأمل وأيضا الباب الكبير لا يرغب فيه غالبا بخلاف حمل القماش وقيد الرغبة لا بد منه لتحقيق القطع (قول ومفهوم علة الفخار أنه يقطع به) قد نصوا على اعتبار العلتين ولا يلزم من انتفاء العلة المذكورة في الفخار ثبوت القطع في الصيني والبلور لوجود العلة الثانية المقتضية لعدمه وهي سرعة كسره (قول وظاهره أن باب المسجد حزالخ) الا صوب أن يقال ان قول الشارح لانه حرز لا محرز لتعليل لعدم القطع بسرقة باب الدار وترك تعليل عدمه في باب المسجد وهو عدم الاحراز لظهوره (قول الشارح ولونا ثما وأمجونا أو أعى الخ) عبارة الفتح وتبعه في البحر والنهر وشرح الحوى ولا قطع بسرقة العبد الكبير يعنى المميز المعبر عن نفسه بالاجماع الا اذا كان ناثما أو مجنونا أو أعجميا لا يميز بين سيده وغيره في الطاعة فحينئذ يقطع ذكر الاستثناء ابن قدامة ولم يذكره أصحابنا بل نصوا أنه لا قطع في الآدمي الذي يعقل سواء كان ناثما أو مجنونا أو أعجميا اه فحينئذ لا نسب ابدال أعى بأعجمي (قول قال في الفتح والبحر شمل مثل كتب السحر ومثل كتب العربية واختلف في غيرها الخ) الا صوب حذف قوله شمل الى قوله واختلف فان ذلك لا وجود له فيها فان عبارة البحر والمراد بالفقر صحائف فيها كتابة من عربية أو شعر أو حديث أو تفسير مما هو من علم الشريعة واختلف في غيرها وعبارة الفتح ويدخل الكتب المشتملة على علم الشريعة كالفقهاء والحديث والتفسير وغيرهما من العربية والشعر

واختلف في غيرها الخ تأمل **(قوله)** لكن كلام الفتح يخالفه لانه جعل الخ لكن ينبغي أن يقال انه لا قطع في مثل كتب السحر لانها مثل آيات الله بل هي أولى بتأويل الاحراق لازالة المنكر **(قوله)** فانه مال المسلمين وهو منهم الخ فله شبهة الملك **(قوله)** ولا يخفى أنه لا يقطع به وقد علوا الخ عبارة البحر ولا يخفى أنه لا يقطع به لعدم المالك كما صرحوا أنه لو سرق حصر المسجد ونحوها من حرز فانه لا يقطع معالين بعدم المالك **(قوله)** والفتوى اليوم على جواز الاخذ عند القدرة الخ أي عند الضرورة كما يفيد عبارة المجتبى اذ عند عدمها لا يؤخذ بذهب الغير وبه يرتد على من جوزه مطلقا سندی عن شرح نظم الكنز **(قوله)** وكما عبر به في الهداية حيث قال ذى رحم محرم منه الخ المتبادر من هذه العبارة انما هو رجوع ضمير منه للسارق لا للرحم **(قوله)** لكن المنقول في الهداية وغيره اقطع الصديق لانه الخ الظاهر عدم القطع في الصديق اذا جرت العادة بينه وبين صديقه بالدخول بلا مانع لوجود الاذن دلالة في دخول الحرز ويحمل كلام الهداية على صديق لم تجر العادة فيه بذلك هذا ما يفيد كلامهم **(قوله)** فالضمير في له عائد على المسروق الخ الاولى ابداله بالمسروق منه فان القصود ما قاله ط ان الاولى حذف له ليعلم الحرز الخاص لها فيجعله عائد للمسروق منه يكون الكلام شاملا لما اذا كانت السرقة منها تأمل **(قوله)** ومقابله القول بأنه يقطع عنده لو سرق من الحمام الخ لعل الانسب أن يقول ومقابله القول بأنه يقطع عنده فان عبارته توهم أن ما ذكره الشارع خارج عن هذين القولين مع أنه قولهما **(قوله)** لعل وجهه أنه يكون مجاهر الخ هذا التوجيه للحموى حيث قال وجه عدم القطع أنه حينئذ بالغش مجاهر لا مخف وشرط القطع الخفية اه **(قوله)** وهي تدل على أنه لا يقطع في النهار بلا فرق الخ قد يقال عدم قطعه بفتحه نهارا وهو مقفل انما هو لتحقيق المجاهرة بالغش وهذا لا يدل على عدم قطعه فيما اذا كان الباب مفتوحا مردودا أو لا فدعوى الأولوية غير ظاهرة **(قوله)** وهذا علم أن ما قدمناه عن التهر عند قوله أو من ذى رحم ليس على إطلاقه كلام التهر في بيان الحرز في حدوداته وهو صحيح على إطلاقه وما هنا من عدم القطع انما هو لعدم الخفية لكونه مجاهرة كما ذكره تأمل وعلى ما فهمه المحشى يكون ما قدمه عن التهر مقيد بما اذا سرق ليلا من دار مثلا لا باب له فانه يقطع بخلاف ما اذا كان ذلك نهارا فانه لا يقطع اذا لم يكن له باب أو كان مفتوحا **(قوله)** قول الشارع فلو فيه أحد وهو لا يعلم به قطع اه لا يظهر الا على القول باعتبار الحافظ مع وجود الحرز وأما على ما قدمه من عدم اعتبار الحرز بالحفاظ مع وجود الحرز بالمكان فلا يظهر تأمل **(قوله)** قول المصنف ويقطع لو سرق من السطح الخ هذا اذا كان مصعده من داخل البيت أما من خارجه وليس له باب يغلق عليه فلا يكون حرزا ويراجع اه سندی **(قوله)** فمثل ما اذا خرج الداخل يده وناول الخارج الخ في الفتح الوجه أن يقطع الداخل في هذه الصورة كما عن أبي يوسف لانه دخل الحرز وأخرج منه المال بنفسه وكونه لم يخرج كله معه لا أثر له في ثبوت الشبهة في السرقة واخراج المال والسرقة تمت بالداخل وحده لاهما **(قوله)** والمراد هنا الحكم المشدود الخ هذا ما ذكره في البحر عن الشننى وذكره شرح الهداية والظاهر أن الصرة لو كانت غير الحكم يكون الحكم فيها ما ذكره من التفصيل لعله المذكورة **(قوله)** الا أن يجب بان الالتقاء في الطريق هنالك معتاد الخ لعل الاحسن ما أشار اليه القهستاني حيث قال وان شق الخلل وأخذ منه شيئا أي أخرج منه بيده ما قيمته عشرة فصاعدا قطع فلو خرج الشيء بنفسه ثم أخذه لم يقطع لان الخارج من الحرز بشرط اه **(قوله)** الشارع سرق فسطاطا منه وبها الخ أي في صحراء ونحوها اذ لو كان منسوب إلى الدار بحيث تحيط به من

جوانبه جدران الدار قطع لكونه محرزاً اه سندی ويظهر القطع لمحزراً يحافظ في الصحراء (قوله) لانه لا عبرة للحامل الخ) غاية ما ذكره انما افاد عدم قطع الحامل ولم يذكر وجه قطع المحمول مع أنه لم يوجد منه سوى هتك الحرز بدون أن يوجد منه فعل الاخراج ولعل وجهه أنه قد وجد منه التسبب في الخروج نظير ما ألقي ماسرقة في الماء فخرج بقوة جريه بدون أن يسند الاخراج للحامل (قوله) قلت وتحقيق المقام أن اسم الفاعل لا ينصب المفعول الا اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال الخ) فيه أنه حيث جازت الاضافة مع كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وان كانت لفظية لم يتعين كونه للماضى وهذا كافى لعدم القطع اذ هو يندرى بالشبهة ولا نظر لكون الاصل في الاضافة أن تكون معنوية ولذا قال الرجعى يرد أنه يجوز أن يكون معموله محزوراً مع أنه بمعنى الحال أو الاستقبال لان ذلك شرط للعمل وليس مانعاً من الاضافة بل تكون فيه لفظية فيبقى فيه احتمال الاخبار والعدة فلا يقطع بالشك اه والظاهر في الفرق بين الاضافة والتنوين هو العرف لا غير (قوله) لان التنوين دليل عدم ارادة الاقرار الخ) فيه تأمل اذا التنوين من العامى الذى لا تميز عنده في الحركات ولا في أحوال الكلمة لا يصلح أن يكون دالاً على شئ والظاهر في وجه البعد ما قاله ط من أنه على هذا الاعتبار يلزم اعتبار شبهة الشبهة لان عدم إيجابه على العالم للشبهة الناشئة من الشك فلو اعتبرنا ذلك من الجاهل لكان عدم القطع لشبهة في النطق به اه

(باب كيفية القطع واثباته)

(قوله) الشارح قطع رجليه اليسرى الخ) الظاهر أن يقيد هذا بما اذا قطعت يده قبل الخصومة نظير ما مر عن شرح الطحاوى والظاهر أيضاً أن القطع اذا كان ظاهراً أخطأ كذلك (قوله) أى ما تقدم من اشتراط الحضور الخ) المناسب أن يراد بالاولى في كلام الشارح ما ذكره عن شرح الوهبانية من عدم اشتراط حضور الشهود وبالثانى ما ذكره أنه قدمه متناوئاً وحينئذ يسقط اعتراض المحشى ويكون كلام الشارح موافقاً للواقع في كلام الشرنبلالى (قوله) فيه نظر لما في الاشباه من أن الربا لا يملك الخ) عزاه في الاشباه للقيسة والظاهر أن المسئلة خلافية وسيأتى للحشى في باب الربا أن العوض يملك بالقبض وعزاه ذلك للبرزدوى حيث قال ان من جملة صور البيع الفاسدة جملة العقود الربوية يملك العوض فيها بالقبض (قوله) أو ينصبه على أنه مفعول لاجله الخ) هو الاظهر فان السقوط ليس هو عين ضرورة القطع (قوله) أى أنه يلزم من وجوب القطع الخ) لعل الاصول وجود بالدال المهمة هنا وفيما بعده (قوله) فعلم أن التقدم لا يسقط الا اذا لم يوجد قطع الخ) لعل المناسب أن يقول فعلم أن التقدم لا يسقط الا اذا وجد قطع بحذف لم كما هو ظاهر (قوله) والهبة بدون قبض لا تفسد الملك الخ) يقال القبض السابق يقوم مقام قبض الهبة فبمجرد هاضار الموهوب ملكاً للسارق بلا تجديده مع أن مالكاً يقول تتم بدونه فقوله شبهة دارثة للقطع ثم رأيت في حاشية البحر كتب على قوله بشرط القبض مانصه أى اذا كان رد المسمى الى المالك والا فهو في يده (قوله) ولو هالكاً فلا ضمان ولا بعد العتق) وجه عدم الضمان أن موجب فعله مؤاخذته بعد عتقه ولا يسرى اقرار السيد عليه فيه (قوله) فان قال المالك أنا أضمنه لم يقع عندنا الخ) هذا يؤيد ما قاله الشئنى من أنه يشترط طلب المالك المال والقطع اه سندی (قوله) فالاعتماد على ما قاله لا على ما قاله فتنبه) لكن ما تقدم من الاستدلال لهما ولمحمد

يفيد جريان الخلاف فيما لو كانت الصبغة بعد القطع أيضا

(باب قطع الطريق)

(قوله وكذا لو كانت رجله اليسرى الخ) عبارته أى النهر وكذا لو كانت رجله اليمنى شلاء لم تقطع رجله اليسرى الخ (قوله وكذا الرجل اليسرى نهر) وقال فى البحر لو كانت يده اليسرى مقطوعة أو شلاء أو رجله اليمنى كذلك لا يقطع اه وظاهره أنه لا يقطع منه شئ فى هذه الصور وذلك أنه فى الصورتين الأولىين لو قطعنا يده اليمنى لقات جنس المنفعة ولا جائز قطع يسراه الشلاء لأنها ليست محل الجزاء بالقطع ولو قطعنا رجله اليسرى مع كون يده اليسرى شلاء أو مقطوعة يلزم إهلاكه معنى ونحوه يقال فى صورتين الأخيرتين (قوله خلافاً للمحمد أنه لا يقطع) بل يقتل أو يصلب (قوله) أما فيما إذا اختار الجمع بين القتل والصلب الخ) فيه أن جميع عبارات المتون أنه يصلب حياً وهى شاملة لما إذا اقتصر عليه أو جمعه مع القتل وليس فى كلام الفتح ما يدل على تخصيصه بما إذا اختار الصلب خاصة بل هو شامل لما إذا اختاره مع غيره أيضاً ومقتضى عباراتهم أنه إذا اختار الصلب ولو مع غيره لا بد أن يكون حياً فى حالة الصلب نعم قال ط هذا يعنى صلبه حياً لا يظهر فى اجتماع القتل والصلب إلا إذا كان الصلب متقدماً اه ومقتضى كلامهم لزوم تقديم الصلب (قوله وظاهره ترجيح القول الثانى الخ) بل الظاهر ترجيح الأول لما ذكره من قوله ومن تمام توبته رد المال فيكون أخذه قبل الرد أخذ قبلها وفيه الحد والمقرر أن الرد شرط التوبة ولا وجود للمشروط قبل شرطه فالقول بالسقوط قبل الرد شبه التناقض (قول المصنف أو بين مصرين الخ) أى متقاربين بحيث يتصل عمران أحدهما بالآخر فتح (قوله) وشمل ما إذا كان المال مشتركين المقطوع عليهم الخ) عبارة النهر عقب المتن هذا إذا كان المال مشتركين المقطوع عليهم أو لم يكن مشتركين لم يأخذوا إلا من ذى الرحم أما إذا أخذوا منه ومن غيره فليل يحدون نظراً إلى ذلك الغير والاصح أنهم لا يحدون اه (قوله) وينبغى أنه لو كان مال الشركة معه فى القافلة أنهم لا يحدون الخ) كما أنه ينبغى إذا كان الشريك فى المفاوض ليس معه المال المشترك وجوب الحد لأن علة سقوطه أن الشريك يأخذ عين حقه والباقى يعينونه (قوله من فنون التحرير أفنانا) الفن الحال والضرب من الشئ كالأفنون والجمع أفنان وفنون والفن محركة الغصن والجمع أفنان اه من القاموس (قوله) وموطئاً بنبهتها) من وطئ الشئ يطده أثبته ونقله اه قاموس (قوله للمعتنى) يطلق كالعاقى على كل طالب فضل أو رزق كفى القاموس (قوله) بسناه وسنائه) الأول الضوء والثانى الرفعة (قوله عن روض أريض) الأريض متابع للفنعا ريض وعند البعض بمعنى سمين من القاموس وفى لسان العرب يقال نزلنا أرضاً أريضة أى معجبة العين وشئ عريض أريض اتباعه وبعضهم يفرد

(كتاب الجهاد)

(قوله ومن ترك كلاً أو عياله فهو الخ) الكل بالفتح يطلق على المصيبة تحدث واليتيم والثقل لآخر فيه والعليل والعيال والثقل اه قاموس (قوله) وقد استدلل غير واحد بهذا الحديث على أن المرباط لا يسأل فى قبره الخ) هذا الاستدلال غير ظاهر فإن غاية ما أفاده الأمن من الفتان مع أن المعلوم أنه غير ملكى السؤال

(قوله وليس بتطوع أصلاً الخ) فيه أنه إذا قامت طائفة بفرض الكفاية حتى سقط عنهم لو أتى بالجهاد طائفة أخرى لا يتصور إلا كونه تطوعاً فإن فرض الكفاية حصل أولاً تأمل (قوله ولا يخفى أن هذا عند هجوم العدو وعند خوف هجومه الخ) كلامه في بيان فرض الكفاية في حد ذاته فيحتاج إلى زيادة هذا القيد لإخراج ما لو هجم العدو من ضابط فرض الكفاية تأمل (قوله بحيث لا يجب على أحد وبحيث يجب على بعض الخ) عبارة القهستاني وبحيث يجب على كل أحد وبحيث يجب الخ (قوله وهو المناسب لقوله وأقطع الخ) ذكر الأقطع لإدالة فيه أصلاً على تفسير المقعد بالأعرج وغيره (قوله لقوله تعالى ليس على الأعمى الخ) المناسب الاتيان بالواو والعاطفة وقد جعل الزيلعي الآية دليلاً على سقوطه عن أصحاب الأعداء (قوله بلاذن التكفيل) أي والدائن (قوله على أن في دعوى الأولوية نظر الخ) فيه تأمل بل منعه من الغزو وليس لخصوص ما فيه من الخطر بل له والحاجة الناس إليه في أمور دينهم ومعاملاتهم وبدل لذلك التعليل بقوله خوف ضياعهم (قوله لكن ذكر في شرح السير أنه لا بأس أن يحمل الرجل وحده وإن ظن أنه يقتل الخ) لا يرد على ما في الشرح لأن ما فيه في العلم وهذا في الظن وأيضاً ما فيه في نفي لزوم وهذا في الحل المقاد من قوله لا بأس الخ تأمل وأيضاً الشارح أنما في لزوم وهو يفيد الجواز وما في شرح السير أفاد الجواز ولم ينف اللزوم والظاهر أن قصده بالاستدراك تقييد الجواز المقاد من السراج بما إذا حصل بمحاربته فائدة (قوله قلت لا يخفى فساده بل هو على قول الكل الخ) قلت بل يظهر على قولهم أيضاً إذا وجدت الضرورة لوجود العلة التي قالوها فيما استشهوه بل الضرورة هنا أشد من الأذان والامامة تأمل (قوله في الخاتمية لا ينبغي للمسلمين أن يفروا إذا كانوا اثني عشر ألفاً وإن كان العدو أكثر الخ) في السندی قال في محيط السرخسي وإذا كان عددهم اثني عشر ألفاً وأكثر لا يحل لهم الفرار وإن كان عدد الكفار أضعاف عددهم وهذا إذا كانت كلمتهم واحدة فإن تفرقت يعتبر الواحد باثنين وفي زماننا تعتبر الطائفة اهـ (قوله ومقاده أنه إذا كان ممتنعاً بصيراً مانعاً مجرد طلبه الأمان وإن لم يؤمنه الخ) في السندی في قوله ولونادى الخ أي وأجابه المسلمون أو سكتوا (قوله وليس كذلك الخ) عبارة شرح السير لا تنافي ما في الشرح لاختلاف موضوعهما كما هو ظاهر تأمل (قوله هذا غلط الخ) كتب في السندی ما نصه (وصح) كونه مستأمناً (بطلبه) الأمان (الذاريه لا) يصير مستأمناً بطلبه الأمان (لا هله) ولا تنوهم أن مراد الشارح أن طلبه الأمان لا هله غير صحيح وقد غلط في ذلك الحلبي ومن بعده اهـ (قوله أي لو قال أمنوني على أولادى دخل فيه أولاده لصلبه وأولادهم الخ) سيأتى في الوقف أنه لو وقف على أولاده يدخل البطن الأول فقط وإن دخول النسل كله قول شاذ فانظره (قوله والظاهر أن التاجر المستأمن كذلك) قديقال أنه يحرم عليه التعرض للأمان له لالتأمينه إذا فائدة له تظهر تأمل (قوله كالمحصور إذا جاء تار كالمقتال بأن ألقى السلاح ونادى بالأمان فإنه يأمن القتل) مقتضاه أنه يكون فياً وما قدمه عن البحر يفيد أنه يكون آمناً فيأمن القتل ولا يكون فياً والظاهر أن المراد أنه يأمن ولا يكون فياً بل يكون آمناً ليوافق ما تقدم

(باب المغنم وقسمته)

(قوله أي بعد الحرب) أي وصيرورة دارهم دار اسلام (قوله وما يؤخذ منهم هدية أو سرقة الخ)

أى لافى مقابلة شئ أصلا وهذا لا ينافى ما فى شرح السير من أن المأخوذ فى مسئلة المودعة يوضع فى بيت المال فانه مأخوذ فى مقابلة شئ وهو المودعة وهذا لو كانت الهدية لغير الامام والا كانت كالخراج تصرف لمصالح المسلمين العامة بدون أخذ خمس كما يأتى فى الجزية اذهى مأخوذة فى مقابلة شئ معين كترك قتال مثلاً بخلاف الهدية لغيره ممن ليس فى معناه فانها ليست فى مقابلة شئ للاحقيقة ولا حكم هذا ما ينبغي أن يجمع به بين عباراتهم **(قول)** ويعتبر فى صلحه الماء الخراجى (الخ) فيه أن ما فتح عنوة وأفرأه عليه أو صلحا انما يوضع عليه الخراج كما يأتى فى باب العشر والخراج حيث قال وما فتح عنوة ولم يقسم بين جيشنا أقر عليه أهله أو نقل اليه كفارا آخر أفتح صلحا خراجية لانه أبقى بالكفار اه الا أن هذا يشبه العشر وليس عشرا حقيقة ولذا يصرف مصرف الخراج وقال السندى أى ان كان مأوهم خراجيا صلحهم على الخراج والا فعلى العشر اه والظاهر أن المراد بالعشر جزء من الخراج وعبرة القهستانى قوله عنوة احتراز عما اذا أسلم أهله فانه عشري وعما اذا صلحوا فانه يعتبر بالماء خراجى أو عشري اه تأمل **(قول)** لانها من عنايع عنوة ذل وخضع (الخ) وقال فى الفتح وفسر المصنف العنوة بالقهر وهو ضده لانه من عنايع عنوة وعنوا اذا ذل وخضع وانما المعنى فتح بلدة حال كون أهلها ذور عنوة أى ذل وذلك يستلزم قهر المسلمين لهم اه **(قول)** أى مع رؤس أهلها استرقاقا (الخ) الظاهر أن فسمه الرؤس ليس أمرا لازما بل يجزى فيها ما يأتى متنا فى حق الاسارى **(قول)** لانه اضرار بالمسلمين بردهم حر باعلينا فتح) تمة عبارة الفتح فعمله أن يقسم أحرار اذمة بوضع الجزية عليهم بلا مال يدفعه اليهم فيكونون فقراء يكتسبون بالسعى والاعمال اه **(قول)** وعبر فى الفتح والبحر بقتل الظاهر أن ما فى الفتح والبحر من التعبير بقتل ليس القصد اثبات الترييض بل مجرد العزوف لا يخالف ما فى الاختيار من التعبير بقالوا المفيد للاعتماد والاتفاق **(قول)** ونحن نقول به فيهم وفى المرتدين (الخ) فيه أن المرتد لا يقبل منه الا لا الاسلام أو السيف وكذا مشرك كالعرب كما هو مقتضى ما ذكره وانظر ما يأتى فى الجزية والمرتب **(قول)** عبارة الدرر وصدر الشريعة وأما الفداء فقبل الفراغ من الحرب جاز بالمال (الخ) ما ذكره عن فى مسئلة الفداء لم يصف **(قول)** فان الولوجى صرح بان ذلك عند عدمه كان الانخراج لا مطلقا (الخ) عبارة عتب قوله لانه مطلقا فلا اشكال أصلا (الخ) **(قول)** فان مراد الفتح أن تركهم فى أرض خربة (الخ) لعل الجواب أن يقال ان تركهم فى الجزية كذا ذكره ولم يتحقق فيه هلاكهم لاحتمال قدرة الامام على نقلهم بعد انصرافه قبل هلاكهم واحتمال محبة طائفة أخرى من المسلمين اليهم قبله وهم قادرون على نقلهم **(قول)** وحكم اسبيل الدجارية بعد الاحراز قبل القسمة وبعدها (الخ) لعله وقبله أى الاحراز تأمل والحكم هو أنه لا يثبت له سب وعليه العقر لانه لا يحل لبثوت سب الملك وتنقسم الدجارية والعقر على جماعة المسلمين اه ثم رأيت المنع عبر بقوله قبل القسمة وقبله (الخ) وبمراجعة جملة نسخ من الدر المنقى وجد فيها وبعد بلا ضمير أصلا **(قول)** قال فى النسخ والاوجه أنه ان خاف تفرقهم لو قسمها (الخ) يصلح توفيقا بين الروايتين **(قول)** أرلم يوجد عندهم حولة على الرواية الأخرى (الخ) أى لكن يجدون دواب بالاجرة حتى يتصور قدرتهم على الحمل **(قول)** فى قول الشارح دفعا للفساد لعل الانسب دفعا بالراء بالبدال **(قول)** وبه يظهر ما فى قوله لا لا الامام ولا يرد قد يقال المراد بقوله لا لا الامام ما اذا باعها الا عن اجتهاد أو اجتهاد فوقع اجتهاده على عدم بيعها نظير ما قيل فى القسمة بخلاف ما اذا باعها بعد ما وقع اجتهاده عليه فانه جائز نعم اذا لم يعلم حال الامام وباعها يحتمل على أنه رأى المصلحة فيه كما يفيد ما فى الفتح تأمل **(قول)** وزاد فى الفتح التاجر الذى دخل بامان (الخ) عبارته والمرتب

إذا تاب ولحق بالعسكر والتاجر الذي دخل بامان إذا لحق بالعسكر وكذا من أسلم في دار الحرب إن قاتلوا استحقوا الإفلاش لهم **(قوله)** والظاهر أنه يملك ما قبضه بالتنفيل ثمة ففي كلام الدر المنثور (نظر) لعل كلامه في التنفيل بدون قبض لا فيما إذا حصل قبض حتى يرد عليه تنظير المحشى تأمل على أن القول بأنه يملك ما قبضه ثمة بالتنفيل يحتاج إلى لص والظاهر مما ذكره الزيلعي وغيره في علة عدم ثبوت الملك بالهزيمة بدون إحراز الغنيمة في دارنا من أن الاستيلاء على المباح الذي هو سبب أنما يكون بآليات اليد والنقل ولم يوجد النقل لقدرتهم على الاستنقاذ ظاهرا إذا القوة لهم في دارهم فصار كما إذا قسم قبل الهزيمة أو قبل استقرارها فكان استيلاء من وجهه دون وجه فلم يتم سبب ملك المباح فلم يملك اه أنه لا يملك ما قبضه بالتنفيل ثمة ثم رأيت المصنف ذكر فيما يأتي في التنفيل أن حكمه قطع حق الباقي لا الملك قبل الإحراز الخ اه وعند محمد ثبت الملك بدونه **(قوله)** فبالنظر إلى الاجرة يورث ما يستحق إذا استحق الخ) عبارة التهر فبالنظر إلى الاجرة يورث ما يستحقه غير مقيد الخ **(قوله)** وإن معلوم المستحق في وقف الذرية يورث عنه بموته بعد ظهور الغلة وإن لم يقبضها الناظر الخ) ولو كان الوقف يؤجر أقساطا فتمام كل قسط بمنزلة طلوع الغلة فن وجد وقته استحق كما أفتى به الحانوتي اه رد مختار من الوقف وفي الفتاوى الكازرونية في ضمن جواب سؤال ما نصه حيث كان الولد موجودا قبل طلوع الغلة يدخل في القسمة ويستحق كامل ما يخصه وكذا لو تحقق وجوده في بطن أمه وقت طلوع الغلة وهو الوقت الذي ينعقد الزرع متقوما وأما في الأرض المؤجرة على الأقساط كل أربعة أشهر فقال الكمال المتعبر بوجوده قبل تمام الشهر الرابع **(قوله)** فيتعين حل قوله أو الثمن أنفع على معنى الخ) أي فلا تكون مسئلة ما إذا كان قائما والثلث أنفع داخله فيما بعد الأبل فيما قبلها وهو المسئلة الثانية والداخل حينئذ تحت قوله والاصورة واحدة وهي ما إذا كان المبيع قائما وهو أنفع من الثمن ثم إن الإجازة بعد الهلاك استحسن والقياس أن لا يصح بعده كافي البحر **(قوله)** ووجهها غير ظاهر الخ) بل وجهها ظاهر وذلك لأنه إذا ترك الخدمة استحق سهم الرجل بقتاله واستحق رب الفرس سهمها لانعقاد السبب له وإذا شرط السهم للمستأجر كان له ولا يستحق إلا جير شيئا منه لا خذله على خروجه مالا وهو الأجر

(فصل في كيفية القسمة)

(قوله) فالأولى الجواب بأنه زاد ذلك تفسير القول المتن صالح الخ) لكنه تفسير قاصر إذ يدخل فيه الحرون مع أنه لا سهم فيه **(قوله)** وإن المحجب من أصحاب المتون فأنهم يتركون في متونهم قيود الأبد منها الخ) تعقبه الخير الرملي في حاشيته على المنع حيث قال أقول الافتاء والقضاء لا يجوز الأبعد التحلي بوجوده الفقه وهو معرفة المطلق والمقيد واصطلاح الفقهاء وكثيرا ما يطلقون وعلى فهم الطالب ومعرفة بالاصطلاح يحيلون وبمثله لا ينبغي الرد على السابقين في الفضل ولا التطاول عليهم فيما هم به أعلم من غيرهم وبآليات شعري كيف يبالغ في هذا مع أنه في الحقيقة غير محتاج إليه لما أن المطلق ينصرف إلى الفرد الكامل عند الإطلاق وأيضا لا يفهم ذو فهم عند إطلاق الفرس هنا إلا الفرس الصالح للقتال إذ الكلام فيه بل لقائل أن يقول ذكره اطالة لا تليق بالاختصارات إذ من علم أن هذا الباب باب الجهاد وسمع أن لصاحب الفرس سهمين وللراجل سهم لا يسبق في فهمه إلا الفرس الصالح للقتال فالباب مقيد له وذكره يتنافى الاختصار الذي هو مطلوب أصحاب المتون انتهى اه سندی **(قول المصنف)** وكانت المرأة تقوم بمصالح

(المرضى الخ) عبارة البرهان نفيد أنه يرضخ لمن عدا العبد بمجرد ادعائهم سواء وجد القتال أو لا ولفظه
ورضخ الامام لعبد قاتل وصبي وامرأة وذئبي بما يراه مصلحة اذا أعانوا الغزاة بجمع السهام وسقى الماء
وطبخ الطعام ومدواواة الجرح والقيام على المرضى انتهى اه سندی والظاهر عدم ارادة التخصيص والحكم
في الكل من العبد وما عطف عليه واحد من أنه يرضخ لهم اذا قاموا بفعل ما يعود نفه في أمور الحرب
(قوله) ومثله ما في التأويلات للشيخ أبي منصور لما كان فقرا ذوى القربى يستحقون بالنظر الخ فيه
ان المراد بذوى القربى في الآية القرابة المخصوصة بدون اشتراط الفقر فيها فاستحقاقهم بالنسبة لزمنه عليه
السلام ليس مشروطا بالفقر حتى يقال انهم يستحقون بالفقر وأنه لا فائدة في ذكرهم وحينئذ لا يراد
ولاجواب (قوله) لان المراد بهم هنا بنو هاشم وبنو المطلب لانه عليه السلام الخ فمن يدفع له الخمس أعم
ممن يمنع من الزكاة لا لتحصاه في بني العباس والحارث وعلي وجعفر وعقيل وكلهم من بني هاشم اه سندی
وتقدم في الزكاة ان عبد مناف أعقب الأربع المذكورين ثم هاشم أعقب أربعة بعد انقطع نسل الكل
العبد المطلب فانه أعقب اثني عشر تصرف الزكاة الى نسل كل اذا كانوا مسلمين فقراء الا اولاد عباس
وحارث وأولاد أبي طالب من علي وجعفر وعقيل ولذا تحل لبني أبي لهب مع نسبتهم لهاشم (قوله) لان
غير ذوى القربى يحل له أخذ الصدقة ادفع حاجته بخلافهم الخ لا يظفر الا في بعض ذوى القربى وهم
الاصناف الخمس لجواز دفع الزكاة لمن عداهم تأمل (قوله) كان يعطهم للنصرة لا للفقر الخ حقه
القرابة بدل الفقر كما هي عبارة الزيلعي (قوله) اذ لو كان كما قاله في التهرل كانت رواية أبي يوسف عين ما قبلها
يمكن أن يقال راية أبي يوسف القصد منها عدم تقديم ذوى القربى بل يساوون باقي الاصناف بخلاف
ما قبلها فلم تكن عين ما قبلها على هذا تأمل (قوله) فالواجب اتباع المذهب في هذه المسئلة التي اعتنى
الشرح وغيرهم بتأييد الخ تقدم أول الكتاب في رسم الفتى انه لو ذكر مسألة في المتون ولم يصرحوا
بتمحيصها بل صرحوا بتعحيح مقابلهما فقد أفاد العلامة قاسم ترجع الثاني لانه تعحيح صريح وما في المتون
تعحيح التراخي والتعحيح الصريح مقدم على الالتزام (قوله) فدر الجامعة التي لا منعة لها بسبب علة الخ
كذا في الفتح وعلته تسعة بالتاء تأمل (قوله) وفي القهستاني ان في قوله وف انما لا اشارة الى انه الخ وقال
في المنع قال أصحابنا لا يجوز التنفيل الا قبل احراز الغنية بدار الالم وأما بعده فلا يجوز الا لمن
الحس لانها ما لم تحرز في التنفيل حدث على القتال واذا أحرزت زال هذا المعنى ولانها اذا أحرزت
تعلق بها حق جميع الجبش فلم يجز اسقاط شيء منها وأما الخمس فلا حق للغاين فيه فيجوز التنفيل منه اه
(قوله) الظاهر انه مبني على القيل المار عن السراج ويؤيده الخ فيه تأمل وان صحة التنفيل على القيل
المذكور متوقفة على صدوره في دار الحرب وعلى ما في القهستاني متوقفة على صدوره قبل التسميين
الغاينين فلوا أحرزت بدارنا ولم تقسم صح التنفيل على الثاني لا على الاول والظاهر ان المسئلة وقع فيها
اختلاف عباراتهم ومفهوم عبارات المتون يؤيد القيل المذكور (قوله) لكن قال الزركشي فلولهم
اسم الفاعل حقيقة في الحال أي حال التلبس الخ لكن عبارات جميع أهل المذهب ناطقة بالمجاز في هذا
وأمثاله فلا تصلح عبارة الزركشي رداعلى ما قاله الشارح ففي التمهيد وسرحه وائل الجزاء الاول (مسئلة
الوصف حال الاتصاف) أي اطلاقه على من وصف به في حالة قيام معنى الوصف (حقيقة) اتفاقا
كضارب مباشر الضرب (وقبله) أي اطلاقه على من يوصف به قبل قيامه به (مجاز) اتفاقا
كالضارب لمن لم يضرب وسيضرب (وبعد انقضائه) أي واطلاقه على من انصف به ثم زال اتصافه عنه

فيه ثلاثة أقوال مجاز مطلقا حقيقة مطلقا (ثالثها ان كان بقاءه) أى معنى الوصف بعد تمام وجوده (ممكنا) بان كان حصوله دفعيا كالقيام والقعود (فجاء والافقية) أى وان لم يكن بقاءه ممكنا بان كان حصوله تدريجيا كالمصادر السبالة التى لا ثبات لأجزائها كالسكلم والتحرك فاطلاقه عليه حقيقة اه وقالوا فى حديث المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا هما متبايعان حالة البيع حقيقة وما قبله أو بعده مجاز كسائر أسماء الفاعلين مثل المتجاذبين والمضاربين اه ولم يفصلوا بين ما اذا كان محكوما به أولا (قول الشارح فالتحريض الخ) هكذا فى أغلب النسخ بالفاء ورأيت فى نسخة بالواو وهى الأولى (قوله) وهو خلاف ما فى الشرح تبعا للبحر والنهر) هذا وقد قدم فى باب الجمعة والعديد أن أمر الخليفة لا يبقى بعدموته أو عزله وكذا نبيه وبنى عليه فى الخيرية أنه لو نهي عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يبقى نفيه بعدموته اه لكن ما ذكره فى الشرح عزاء فى النهر للتتار خانية كما فى السندى (قوله) كما يعلم ذلك مما ذكره الامام السرخسى فى السير الكبير (الخ) ونقل السندى عن البرهان التفصيل المذكور فاذا بحث السرية من دار الحرب ونقلهم ما أصابوا جاز ومن دار الاسلام لا

(باب اسبلاء الكفار)

(قوله) وبه ظهر أنه من اضافة المصدر الى فاعله لا الى مفعوله (الخ) لاشك أنهم فاعلون ومفعولون فانهم باعتبار كونهم سايين تكون الاضافة من الاضافة للفاعلين وباعتبار كونهم مسبيين من الاضافة للمعولين فانه يذ كر فى هذا الباب كونهم مسبيين من قبل الكفار (قوله) لكن ذكر ابن كمال أن الاحراز هنا غير شرط (الخ) لكن العلة المذكورة لا شرط احراز ما نأخذ من أموالهم للمكنا اياه تقييد اشتراط الاحراز هنا أيضا (قوله) اذا باع الحربى هناك ولده من مسلم عن الامام أنه لا يجوز (الخ) عبارة ط يجوز بالاثبات وهى الاصول ورأيت فى النهر مثل ما قاله ط (قوله) وله أن تخلص المسلم عن ذل الكافر واجب في مقام الشرط (الخ) أى شرط زوال عصمة ماله (قوله) أى كايعلق عبد (الخ) الظاهر أن هذه لا خلاف فيها كمسئله المصنف بعدها خلافا لما ذكره المحشى أن هذا على قوله خلافا لهما تأمل

(باب المستأمن)

(قوله) وان طأوعته لا يصبح بيعها لانه لم يملكها (الخ) بل هى حرة لان أهل الحرب اغما على كون بالقهر فى دار الحرب فاذا لم يقهرها فى دار الحرب وخرجت الى دارنا بغير قهر لا تصير ملكا اه ولوالجبة (قوله) لانه لو لم يخرج به وجب رده (الخ) قال الرحنى هذا الوجوب ديانة لان أحكامنا منقطعة عنهم فلا يجزى قضاؤنا عليهم وحينئذ فلا يظفر فرق بينه وبين المسئلة التى قبله فان من أخرج ما أخذ الى دار الاسلام يجب عليه الرد كما صرح به صاحب البحر فى شرح المنار فى بحث الخاص حيث ذكر عدم ضمان المسروق بعد القطع قضاء ووجوبه ديانة وكذلك من دخل دار الحرب بأمان وأخذ شيئا من أموالهم لم يلزمه الرد قضاء ويلزمه ديانة اه والفرق بين ما اذا أخرجه أو اغتصبه فى دارهم أنه فى الاولى يملكه ملكا خبيثا وفى الثانية لا يملكه فاذا ملكه نفذ تصرفه لكن يبقى خبيثه فلا يطيب للملك منه لقيام الخبث بعينه اه سندى وحينئذ فالفرق بين المسئلتين أنه يملكه فى الاولى لا فى الثانية لا فى وجوب الرد (قوله) مخالف لما فى القاموس) عبارة على ما فى السمدى أذان واذان واستدان وتدين أخذ دينا والدين ماله أجل ومالا أجل له فقرض واذا ان اشترى بالدين أو باع بالدين فهو من الاضداد اه فالخاصل أن الغوين لم

يفرقوا بين التخفيف والتشديد والعقهاء فرقوا فجعلوا التشديد من الادانة على وزن الاقتعال بمعنى قبول الدين وبالتخفيف بمعنى البيع بالدين اه سندی (قوله) ولا ولاية وقت الادانة أصلاً اذ لا قدرة للقاضي (الح) فيه أن الولاية عند الطلب كافية كالو وقعت المرافعة في بيع صدر قبل ولاية القاضي فانه يقضى فيه وإن كانت ولايته منعدمة عند السبب (قول الشارح وكذا الحكم يجري في حربين الح) لكن هنا لا يبقى بالردديانة لان ذلك مخصوص بالمسلم والكافر لا ديانة له اه سندی

(فصل في استئمان الكافر)

(قوله) والذي يظهر لي أنه لا يحل للناجر أخذ بدل الهالك من ماله الح) لكن الواقع الآن أن أهل الحرب يدخلون دار الاسلام بلا أمان فهم حربون غير مستأمنين فلكل واحد من المسلمين أخذ ما معه من المال بأى وجه كان ولو بدون رضاهم ويجرى في ذلك الخلاف في أن ذلك فيء أو لاخذ (قوله) قبل هو قولهما لا قول أبي حنيفة كافي المسلمين الح) لكن المذكور في شتى القضاء تركه قسم بين الورثة أو الغرماء بشهود لم يقولوا لانعلم له وارثا غيره أو غريمًا يكفوا خلافا لهما ولو قال الشهود ذلك لا يكفون اتفاقا اه تأمل (قوله) وكذا الواسم الأب في دارنا أو صار ذمياً ثم رجع حتى ظهر ناعلى دارهم تبعه طفله الح) أى اذا رجع الى دار الحرب ولم يصرح بربا والاباز سببه وابنه أيضاً لنقض ذمته بالحقاق (قوله) كافي شرح مسكين) نقل في الشربلالية تصحيح عدم لزوم الدية بقتل المستأمن عن الجوهرة نقلا عن النهاية ونقل بعده عن الزيلعي تصحيح التسوية بينه وبين الذمي وسيأتى للشارح في الديات ذكراً في الجوهرة والاستدراك عليه بما في الاختيار من التسوية وتصحيح الزيلعي لذلك ونقل المحشى هنالك عن الرملی استظهار ما صححه الزيلعي وغيره واختلاف التصحيح انما هو بعد ثبوت ما نقله في الجوهرة عن النهاية والله أعلم اه فالظاهر للمحشى أن يقول قيد بما اذا أسلم لانه اذا لم يسلم يكون حق أخذ الدية للوارث لا للامام (قوله) وهل اذا طلب الامام الدية ينقلب القصاص مالا كافي الولي فيلنظر اه قلت الظاهر نعم الح) الذى يظهر عدم انقلابه مالا فان انقلابه مالا في الولي لو سلم انما هو لشبهة العفو عن يملكه والسلطان لا يملك العفو صريحاً فلا تعتبر الشبهة في حقه مسقطه له ثم رأيت في حاشية عبد الحليم من كتاب الجنائيات عند قوله والقود عينا ما نصه فلا يأخذ ولي المقتول دية الارضا القاتل حتى لو ثبت على أحد قتل يوجب القصاص أو أقربه وطلب الولي الدية ولم يرضها القاتل سقط القصاص بطلبه الدية وسقطت أيضاً لعدم رضا القاتل كافي الشروح اه فانظر من أين أتى للشربلالي لزوم الدية ثم رأيت في شرح الملتقى من كتاب الجنائيات ما يوافق ما نقله عبد الحليم ونصه لو قال الولي أنا أخذ المال بدل القصاص ولم يرض القاتل ليس له أخذ المال لعدم الصلح ويسقط القصاص بالعفو اه (قوله) لو كان المقتول لقيطاً لا مال له أن يقتل القاتل عندهما خلافاً لابي يوسف وتعامه فيه) أى الفتح حيث ذكر وجه قوله أنه لا يخلو عن ولى كالأب ونحوه ان كان ابن رشة وكالام ان كان ابن زنا فاشبهه من له حق القصاص ولهما أن الجهول الذى لا يمكن الوصول اليه ليس بولى لان الميت لا ينتفع به فصار كعدمه فتنقل الولاية الى السلطان فانه ولى من لا ولى له كافي الارث اه وهو يفيد كافي الجران من لا وارث له معلوم فآرثه لبيت المال وان احتمل أن يكون له وارث وان أوصى بجميع ماله لأجنبي يعطى كله وان احتمل محى وارث لكن بعد اثباتى اه ويظهر أنه اذا قتل شخص وليس له وارث معلوم يكون للامام حق استيفاء موجه ولو فصاصا وان احتمل أن له وارثا

(باب العشر والخراج والجزية)

(قول الشارح وقالوا أراضى الشام ومصر خراجية) وفي الفتح المأخوذ الآن من أراضى مصر أجرة
 لأخراج (قوله) بدليل أن الغازی الذي اختط له الامام دار الاشئ عليه الخ) هذا الدليل غير مفيد
 وجود الفارق وهو أخذ البديل في المشتراة من بيت المال دون المجعولة بستانا المذكورة (قوله) لكن
 عدم ملك الزراع في الاراضى الشامیة غیر معلوم لنا الخ) فيه أنه حيث ذكر صاحب الفتح حكم أراضى
 مصر كما ذكره جازما به فالواجب اتباعه لأنه من أجل من يعتمد عليه في مثل ذلك وتردده انما هو في وجه
 قبولها لبيت المال لا يتنى جزمه بالحكم (قوله) لان هذا أبعد من التهمة) هذا التعليل يفيد أن ادخال
 الاجنبى في البين ثم شراء السلطان منه ليس أمرا احتما وسيدا كالمحتش في كتاب الوقف جواز شراء
 السلطان أرضا من أراضى بيت المال عن ولاه نظريته كما وقع ذلك للسلطان الاشرف (قوله) لكن نازعه
 صاحب البحر في رسالته باطلاق ما مر الخ) ما استدلل به في البحر على جواز البيع للامام ولو بدون وجود
 أحد المسوغات المذكورة لا يدل على دعواه لجواز أن ما استدلل به انما هو جار على مذهب المتقدمين
 وما ذكره في الفتح جرى على مذهب المتأخرين المقضى به اذا لفرق بين عقار اليتيم وعقار بيت المال اذا تقرر
 السلطان في مال المسلمين كنظر وصى اليتيم (قوله) لانهم من بيت المال أو ترجع اليه الخ) كما اذا غصب
 السلطان مال انسان ووقفه ثم مات المغصوب منه لاعتن وارث فانه حال أخذه لم يكن لبيت المال لكنه
 يرجع اليه اه حوى (قوله) علمه لقوله وغاية الطاقة نصف الخراج فلا ينافى أنه يجوز النقص الخ) لاشك
 أن ما قاله ط وارد وما قاله المحتش لا يدفعه تأمل وعبارة ط قوله لان التنصيف عين الانصاف يفيد
 انه لا يعدل عن النصف عند الطاقة مع أنه يجوز النقص عنه (قوله) هذا في خراج المقاسمة الخ) الظاهر
 أن الحكم كذلك في الخراج الموظف والتعير بالنصف والخمس لا يدل على أنه في المقاسمة خاصة وذلك
 أنك اذا وجدت الخراج الموظف زائد على نصف الخراج نقصته وجوبا الى النصف ولا تنقصه الى الخمس
 (قوله) لكن قال الخبير الرملى يجب أن يحمل الخ) استدراك على عدم التنقيص عن الخمس تأمل (قوله)
 فان كان ضعفا وظيفة الكرم الخ) أى قيمة الثمر (قوله) ولو بعد ما صارت في الجرين لا يضمن الخ)
 حقه حذف لا كما هو ظاهر وتفيده عبارة في العشر (قوله) ولم يظهر لي وجه قول محمد الخ) ما في
 الحاوى يفيد أن الخلاف في غير المصروف وعبارة في ما في الجوى واذا ترك الامام خراج أرض رجل
 أو كرمه أو بستانه ولم يكن أهلا لصرف الخراج اليه عند أبي يوسف يحمل وعليه الفتوى وعند محمد لا يحمل
 الخ) (قول الشارح خلافا لما في قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء معزى بالبرازية الخ)
 قد يقال يحمل ما في السراج على ما اذا لم يكن رب الارض مصرفا أصلا وما في البرازية على ما اذا كان
 مصرفا ولو للخراج وفي شرح الاشياء لو صرف العشر لرب الأرض بعد أخذه منه يجوز فكذا اذا تركه
 عليه ألا يرى أن السلطان اذا أخذ من انسان زكاة ماله واقفر قبل صرف الزكاة الى المصرف كان له
 أن يرد عليه زكاته لما قلنا اه تأمل (قوله) فليحفظ وليكن التوفيق) هذا التوفيق غير صائب لان
 العشر وبالواعبارة عما يأخذه العاشر الذى نصبه الامام في الطريق من زكاة التجار المارين به
 لا العشر الذى يجب على ما أخرجه الارض اه سندی

(فصل في الجزية)

(قوله) لكنه لا يقدر على الكسب لخرقه الخ) في القاموس خرقه يخرقه ويخرقه جابه ومزقه والرجل كذب

وقطع المسافة والثوب شقه والكذب صنعه وفي البيت خروقا أقام فلم يبرح كغرق كفرح اه وفي الصباح
 وخرق الغزال والطائر من باب تعب اذا فرغ فلم يقدر على الذهاب ومنه قيل خرق الرجل اذا دهش من حياء
 أو خوف فهو خرق (قول الشارح ولوطهرنا عليهم) أي المرتدين ومشركي العرب اه سندی (قول صورته
 أن نسبة القبول الى السيف مساحسة) وقال الرحمتي معناه الاستسلام له اه سندی (قول صورته
 استولد جارية لها ولد قدم ملكه الخ) في هذه الصورة لا يتبع الولد أمه لانفصاله قبل كونها أم ولد تأمل
 نعم اذا زوج أم ولده وأنت بولد كان كأمه (قول لانه أدى خراج السنة الثانية قبل الوجوب الخ) هذا
 يقتضى أنه لو دفع حق السنة الآتية في آخر السنة التي هو فيها ثم أسلم قبل أن تدخل السنة أنه يرذ عليه
 مادفعه اه سندی (قول فان وجوبه باخر الحول الخ) قال السندی قبل فصل الجزية وأوان وجوب
 الخراج عند أبي حنيفة أول السنة ولكن يشترط بقاء الارض النامية في يده سنة اما حقيقة أو اعتبارا
 كذا في الذخيرة وفي كتاب العشر والخراج وينبغي للوالى أن يولي الخراج رجلا يرفق بالناس وأن
 يأخذهم بالخراج كلما خرجت غلة فبأخذهم كلما خرجت بقدر ذلك حتى يستوفي تمام الخراج وأراد أن
 يوزع الخراج على قدر الغلة الخ اه فتأمله وقال في البحر ان الخراج يؤخذ لسلامة الانتفاع (قول أي
 عن التمتع من أنها في الصلحية تهدم الخ) قال الرحمتي الظاهر أن عبارة القهستاني مقبولة من الناسخ
 وصوابه هذا كله في الصلحية وأما في القمحية فتهدم في جميع الروايات فتراجع التمتع اه وراجعتهما
 من الفصل الثالث من مسائل أهل الذمة وجدفها مانصه وروى عنه أنه اذا كان في البلدان المفتحة
 كنائس تركها في القرى في الروايات كلها وأما في الامصار قال محمد بن نوادر هشام تهدم وفي المجرد
 عن أبي حنيفة تركها وأما في الصلحية تترك في المواضع كلها في الروايات كلها اه (قول الكسبي يضم
 الكاف وبالجمم كما في القهستاني فارسي معرب الخ) قال الرحمتي ولا ينافي هذا قول البحر كسجيات
 النصارى قلنسوة الخ لانه يحتمل أن يكون اطلاقه على القلنسوة على سبيل التغليب والمساكاة وكذا
 كون معناه الذل والمجرد لان علة التسمية لا يلزم اطرادها اه وودنقل عن القاموس والمصباح وغيرهما
 تفسيره بما قاله الشارح اه من السندی (قول كصوف مريع الخ) مريع على وزن فعييل
 سندی وهو بمعنى الناحي الزائد على ما يفيد القاموس والمقصود المرتفع (قول فوله في محله خاصة
 هذا اللفظ لم أجده لأحد الخ) قال الرحمتي وحاصل اعتراضه أن صاحب الاشياء جازيهم في محله خاصة
 والمنقول في الفقه أنه يجوز بناحية في المصر ليس في سكناهم بهائرل جماعة المسلمين ولا تغليها وان النسفي
 نص على أنهم ينعون من سكناهم في محله خاصة والظاهر في جواب اعتراضه أنه لا فرق بين المحله والناحية
 والذي أجازها صاحب الاشياء هي الناحية المذكورة في كلامه بشرط أن لا تظهر لهم بها منعة عارضة
 وأن يكونوا مقهورين تحت يد المسلمين وأن المحلة التي منعها النسفي هي الموصوفة بقوله لهم بها منعة
 عارضة الى آخر ما ذكره وهذا التوفيق يظهر من كلام جوى زاده من تأمل اه سندی وقال أيضا
 فالخلاص أن أهل الذمة اذا سكنوا بين المسلمين بوصف القهري لا ينعون ولو كانوا في محله خاصة وأما اذا كانت
 لهم منعة كما أفاده التمرثاشي أولهم من سكناهم تغليل الجماعة كما أفاده صاحب الذخيرة فلا يكتفون بها
 ولو في محله خاصة بل يؤمرون بالاعتزال بناحية كقرية ليس فيها مسلمون ومن هنا علمت أن قول صاحب
 الاشياء والمعتمد الجوزي في محله خاصة يحمل على ما اذا لم تكن لهم منعة وهو لا ينافي ما صرح به التمرثاشي
 والله أعلم (قول وقوله عارضة صفة منعة الخ) هي اسم فاعل من عرش وفلان شديد العارضة أي الناحية

أى ذو جلد وصرامة وقدرة على الكلام سندی عن جامع اللغة (قوله ان لم يكن ذلك المكان مواجا لدار الاسلام الخ) عبارة الفتح متاخما اه وفي القاموس التجوم بالضم الفاصل بين الارضين من المعالم والحدود وأرضنا تناخم أرضكم تحاذها اه (قوله ويمكن تصويره فين دخل في عهد الذمة تبع الخ) أو يصور فيما لو عقد الامام عقد الذمة معهم بدون تعرض لقبول الجزية ثم امتنع أحدهم عن قبول الجزية فأنهم بالعقد المذكور صاروا ذمة ثم بالامتناع عن قبولها انتقض العهد (قوله أو يقاتل رجلا من المسلمين ليقتله الخ) عبارة ط فيقتله (قوله ان هذا دليل لما قاله الكمال الخ) لم يظهر وجهه كون ما ذكره دليل لما قاله الكمال تأمل (قوله وكذا النسيئة على المساجد الخ) وفي الظهيرية يجوز صرف الخراج الى نفقة الكعبة وفي الشربة لالية عمارة الكعبة ونفقتهم بجملة مصرف البيت الاول قال المحموي انما يتم هذا بالنسبة الى الجزية والخراج ان وجد على الوجه الشرعي وأنت تعلم أنهم ما على خلاف ما ورد بهما الشرع فعمارتها الآن تكون من هدية أهل الحرب وما أخذ منهم بغير قتال اه انتهى سندی (قوله وفيه عن القنية وللإمام الخيارات في المنع والاعطاء الخ) عبارتها لحظ في بيت المال وظهر بما وجهه له فله أخذ مديانة وللإمام الخيارات الخ) فالظاهر أن المراد بالمنع المنع من عين هذا المال الموجه له لا مطلقا تأمل (قوله بأنه يورث بخلاف رزق القاضي الخ) ومال الوافي الى أن ما يأخذه المؤذن والامام الحاقه بالاجرة أولى قال وإذا كان أجرة فالواجب أن يسترد بوزع على الاشهر والايام وهو وفق في رعاية الجانبين وأوفق بنية الواقفين خصوصا في زماننا فان قصدهم أن لا تعطى غلة الوقف الامن أدى ما عين له من العمل اه واستصوبه نوح اه سندی

(باب المرتد)

(قوله وانما قيل موسوس لانه يحدث بما في ضميره الخ) أى بدون جرم ولا يثبت على حالة واحدة من السندی (قوله الظاهر أن ثمره العرض الاسلام الخ) لاشك أن ثمره العرض هو كشف الشبهة فان من ارتد غالبه لا يكون عن شبهة فبالعرض يسديها فتكشف له فيكون الكشف أمرا متبعا على العرض تأمل (قوله وحاصله أن ظاهر قوله وكذا نال الثاوير باعائه لو استهل بعد الرابعة الخ) على تسليم أن ظاهره ما ذكر لا يبق كلامه على ظاهره بل يراد بالتشبيه أصل قبول التوبة وأنه بعد الثالثة والرابعة لو استهل يؤجل ويحبس مع الضرب كما صرح به في التتارخانية وغيره والكرخي يقول انه بعد الثالثة لا يؤجل (قوله أو كالجحوس كما في أنفع الوسائل) عبارة أنفع الوسائل عن البدائع وصنف منهم يعقرون بالصانع وينكرون توحيده وهم الوثنية والجحوس وصنف كالجحوس الخ (قوله قال الخير الرملي أقول ولو كانت الرواية لغير أهل مذهبنا الخ) وقد صرح المحموي بأنها لو كانت تلك الرواية لغير مذهبنا وجب على المفتي الميل اليها وتبعه أبو السعود والخير الرملي ويدل على ذلك اشتراط كون ما يوجب الكفر مجمعا عليه اه سندی (قوله هو العراف الذي يحدث الخ) حدس من باب ضرب ظن ظنما وكذا كما في المصباح (قوله لقيام الشبهة باختلاف العلماء في صحة اسلامه الخ) فان زفر والشافعي مخالفان في صحة اسلامه على ما ذكره المحشي فيما يأتي عن الفتح وكلام المصنف شامل لما اذا ارتد حال صغره أو بعده تأمل (قوله لان المرتدة لا تقتل الخ) قال في البحر عن المحيط في تعليل عدم القبول لانهم في زعمهم انه مرتد ولا شهادة لأهل الذمة على المرتد اه قال الرملي هذا التعليل يقتضي عدم القبول في المرأة أيضا وقد فرق بينهما في الوافي بأنها

لا تقتل بخلافه يعني لو شهد نصرانيان على نصرانية بأنها أسلمت جاز وأجبرت على الاسلام في قول الامام
وهذا يعكر عليه عدم قبولها وهو ميت كما صرحوا به وأيضا لا يلزم من القبول القتل بل تقبل الجبر على
الاسلام ولا يقتل كالمرة كما هو قول البعض الآن يقال من قال بعدم القبول يقول يلزم من القبول
القتل لان البيئة حجة متعدية قال والذي اتضح في تحرير هذه المسئلة بعد النظر في كلامهم أن العلة فيها أنه
في زعمهم أنه مرتد وهو يقتضي أن الحكم في المرتدة كذلك ويظهر من كلامهم أن في المسئلة ثلاث روايات
القبول فيها وهو رواية النوار وعندهم فيها وهو الظاهر من كلام المحيط وكثير والثالثة تقبل فيها دون
والذي يظهر من الفرق بينهما ما على هذه الرواية الاحتياط في الفرج لازوم حرمة فرج المرتدة على كل
ناكح لا ماذكره الوافي من لزوم قتله دونها لعدم الملازمة بينهما كما في شهادة المسلم والمسلمتين عليه
بذلك اهـ ومثله في حاشية الجوى من كتاب الشهادة (قوله) لماسيا أي من أن الزوجين لو ارتبا
معافولت ولدا يجبر الخ) ليس في هذا الفرع الدلالة على أنه لا يقتل الذي الكلام فيه بل فيه أنه يجبر
على الاسلام والظاهر أنه اذا ولدته ثمة يكون حكمه كامنه من كونه صارح بيا يجوز استرقاقه فيجوز
قتله اذا بلغ (قوله) ثم اذا تاب وأسلم ترفع تلك البيئونة الخ) لعل المراد بها الحرمة التي كانت ثابتة
بالردة فاذا أسلم حلت له بالعقد (قوله) لانه بالردة كانه مرض مرض الموت لاختياره الخ) أصله في الفتح
وهو أنه بالردة كانه مرض مرض الموت باختياره سبب المرض ثم هو باصراره على الكفر شتتار على
الاصرار الذي هو سبب القتل حتى قتل بمنزلة المطلق في مرض الموت ثم يموت قتلا أو خنق أو بلحاظه
فيثبت حكم الفرار اهـ (قوله) وتبطل عنده الخ) لان في العنان وكاله وهي موقوفة عنده اهـ فتح (قول
المصنف والاجابة) أي الحاصلة منه في زمن رده وكذا الاستتجار أمالو أجزأ واستأجر ثم ارتد فلا شك في
صحته العقد السابق على رده لكن لو مات أو لحق بطلا اهـ من البحر (قوله) وكذا ذكره الزيلعي الخ) عبارته
وان عاد مسلما بعد الحكم بلحاظه فما وجدته في يد وارثه أخذه لانه كان خلفه لاستغناؤه عنه فاذا عاد ظهرت
حاجته وبطل حكم الخلف ولو عاد بعد الموت الحقيقي كان حكمه كذلك ثم انما يعود بقضاء أو برضا لانه دخل
في ملكه بحكم شرعي فلا يخرج عن ملكه الا بطريقه اهـ وظاهره اشتراط القضاء أو الرضا في الموت أيضا
تأمل (قوله) ففي كلام الشارح إيهام الخ) هو مدفوع بما ذكره من التعليل تأمل (قوله) وتعامه فيه
قال فيه ولا يسقط بالردة ما هو من حقوق العبد وكذا حقه تعالى التي يطالب بها الكفار كالحل ودسوى
حد الشرب كذا في شرح الطحاوي وكذا ما لا يطالبون به مثل الصوم والصلاة والزكاة والنذر والكفارة
فيقتضي اذا أسلم على ما قال شمس الأئمة لان تركها معصية والمعصية بالردة لا ترفع كافي فاضحان وغيره وعن
أبي حنيفة لو وجب عليه صوم شهرين متتابعين ثم ارتد ثم تاب سقط عنه القضاء وذكر التبر تاشي الخ
(قوله) ولا ينافيه وجوب قضاء ما تركه من صلاة الخ) في السندی وذكر شمس الأئمة أنه يسقط عند العامة
بالتوبة والعود الى الاسلام ما وقع حاله الردة وقبلها من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المحققين وعلى هذا
فينزل ما روى عن الامام أنه لو وجب عليه صوم شهرين متتابعين ثم ارتد ثم تاب سقط عنه القضاء كافي التمة
ولذا قال في شرح الطحاوي بالردة أنسلخ عن دينه وبطل جميع طاعاته وسقط عنه جميع ما صار ديناً عليه من
حقوق الله الخاصة فيجعل كافرا منذ آدم وأسلم الآن فالمصنف مشى على قول الحلواني لانه الاحوط اهـ تأمل
(قوله) وهذا يفيد أن الخلاف بين أبي علي وأبي هاشم وبين الكعبي الخ) قد يقال ماذكره في البحر انما
هو في عود نفس الحسنات فقال أبو علي وأبو هاشم بعودها وقال الكعبي بعدمه ولم يتعرض فيه لعود

استحقاق الثواب وما ذكره الثقات في عود استحقاها فقالا بعده وان عادت الطاعة فتعود حينئذ بلا
 ثمرها وقال الكعبى يعود بدون عودها فلا مخالفة بين العبارتين **(قوله)** اذا استولى عليها الزوج بعد الردة
 ملكها الخ أى بعد الاحراز بدار الاسلام اذ لا ملأ له بدونه لكن ما دامت على ردتها لا يطؤها **(قوله)** الا أن
 جعلهم الوارث كالوكيل من جهته يأباه قال المقدسى ويمكن التوفيق بحمل كلام الخاتبة على ما اذا لم يؤد
 شيأ من البذل وكلام الزيلعى على ما اذا أدى ولو البعض فانه قيد لعنقه في الجملة كما عرف في بابه وأما قوله
 جعلهم الوارث كالوكيل يأباه فإياه أن التشبيه لا يقتضى المشاركة منه كل وجه مع أن ملاحظة المعنى
 هنا تدفع الاعتراض فان القياس يقتضى كون الولاء لنفس الوارث لصدور الكتابة منه بولاية شرعية للملكة
 اياه بطريق شرعى وهو القضاء بالحاق حتى نفذ عتقه وتدييره حتى كان الولاء له في التدبير لكن رد على المالك
 الأصل لتوبته ورجوعه للاسلام فقلنا بأخذ ما يجده في يد الوارث من البذل ويكون الولاء له وكان الوارث
 وكبلا عنه **(قوله)** وعلى الثانية في الهداية بأنه صار ميتا تقدير الخ لكن ذكر الشرنبلالى في الثانية
 أنه يجب دية كاملة على قولهما ونصفها على قول محمد **(قول الشارح)** لان الردة لا تؤثر في الكتابة الخ
 هذا على أصلهما ظاهر لان كسب الردة ملكه اذا كان حرا فكذا اذا كان مكاتباً لان الردة لا تؤثر في الكتابة
 لان الكتابة لا تبطل بالموت فبالردة أولى واذا كان ملكه قضيت من كتابته وأما عنده فيشكل لانه
 لا يملك كسب الردة اذا كان حرا فكيف جعله هنا ملكه مكاتباً ووجه الفرق أن المكاتب انما ملك
 كسابه بعهدة الكتابة وهي لا تتوقف بالردة ولا تبطل بالموت فيستمر موجبها مع الردة ومن هنا علمت أن
 قول الشارح لان الردة لا تؤثر في الكتابة لتعليل المسئلة على قولهم فيتحقق ملكه في كسابه ولا يتوقف
 فيقضى منها بدل الكتابة ويورث الباقي ألا ترى أنه لا يتوقف تصرفه بالاقوى وهو الرق مع أن الرق أقوى
 من الردة في نفى صحة التصرف حتى لا يصح استيلاده فبالاولى أن لا يتوقف بسبب رده وأورد عليه
 أنه اذا وفيت كتابته حكم بحريته في آخر جزء من حياته فتبين بذلك أن كسبه كسب حر تدحر فيكون
 فإعنده وأجيب بأن الحكم بحريته انما هو في الحقوق المستحقة بالكتابة وهي حرية نفسه وأولاده
 وملك كسبه رقية وفيما عدا ذلك من الاحكام يعتبر عبداً ألا ترى أنه لا يصح وصيته لان الوصية من
 الحقوق المستحقة بها فكذا كسبه لا يكون فيا لأن كسب العبد المرتد لا يكون فيا فلا يجعل حرا في حقه
 كذا في البحر اهـ سندي وقال في الفتح الحكم ببقاء العقيد وجب الحكم بثبوت أحكامه فصار
 المكاتب في دار الحرب ككونه في دار الاسلام **(قوله)** والظاهر أن هذا بعد بلوغه لما مر الخ بل
 الظاهر أنه يضرب قبله أيضا فانهم جوزوا ضربه لترك الصلاة فكيف لا يضرب للعود للاسلام
(قوله) وعليه يتعد القولان الظاهر اتحادهما والجزم به وانه ليس المدار على مجرد التمييز على القول الاول
 بل عليه وعلى ما زاده في المبسوط وعلى هذا استقام قول الشارح وقد رأيت نقله وعلى أنهما قولان
 لا يناسب ذكره لان التقدير به انما ذكر على الاول لا الثاني الذي ذكره الطرسوسى **(قوله)** ذكر في القاموس
 في مادة ودق قال المازنى لم يصح أن عليا الخ قال فيه وذات ودقين الداهية كأنها ذات وجهين ومنه
 قول علي بن أبي طالب رضى الله عنه

تلكم قريش تمناني لتقتلني ۞ فلا وربك ما برؤا ولا ظفروا

فان هلكت فرهن ذمتي لهم ۞ بذات ودقين لا يعفولها أثر

قال المازنى الخ

(قوله) وأصله من بغي الجرح إذا تراعى إلى الفساد (أى تجاوز الحد في الفساد) (قوله) قد يعترض على الفتح بأن كلامه يقتضى اختصاص البغي بمعنى الطلب وإن استعماله في الجور والظلم معنى عرفى (الح) لم يعترض في الفتح لاستعماله في الجور والظلم وإنما قال أنه عرفاً طلب ما لا يحل (الح) فهما معنيان متباينان ولم ينقل في شيء من كتب اللغة إطلاقه على خصوص طلب ما لا يحل من جور وظلم فإطلاقه عليه فقط إنما هو عرفى لا لغوى (قوله) لكن ينافيه قول المصباح وأصله من بغي الجرح (الح) لا منافاة لأن ما قاله في المصباح من بيان الأصل إنما هو لبغى بمعنى سعى في الفساد كما هو ظاهر وفي العمدان البغى التعدى وكل مجاوزة وإفراط على المقدار الذى هو حد الشيء اه وهو محمود ومذموم وأغلب استعماله في المذموم ومن محمود تجاوز العدل إلى الإحسان والفرض إلى التطوع (قوله) فكان أحدهما يغنى عن الآخر على ما قلنا) على كلامه يكون كلام المصنف من باب الأعم بعد الأخص ولا يغنى الأول عن الثانى بل العكس تأمل (قوله) قلت ويمكن التوفيق بأن وجوب اعانتهم (الح) ويمكن الجواب عن المخالفة بأنها اختلاف الزمان فعدم مها هو الأشبه زمانهم لعدم جور الولاية ومعautهم هو الأنسب زماننا لجور الولاية حموى اه سدى (قوله) قول المصنف لو غلبوا على مصر فقتل مصرى مثله عمد (الح) احتريزه بما الوقت له خطأ فإنه لا يجب شيء أيضاً سواء جرت أحكام البغاة عليهم أو لا سدى وانظره والذى تقدم في باب المستأمن أنه إذا قتل أحد المستأمنين صاحبه عمداً أو خطأ تجب الديّة لسقوط القودعة كالحذف ماله فيه التعتذر الصيانة على العاقلة مع تبين الدارين اه وهذا يفيد وجوب الديّة إذا لم يجب القصاص في مسئلتنا سواء كان القتل عمداً أو خطأ (قوله) ولكن جملة عليه في التهرل أنه المراد بدليل التعليل (الح) فإنه يدل على سقوط القصاص لهذه الشبهة فيكون موضوع الكلام في القتل العمد لكن إيجاب الديّة في قتلنا المستأمن في دارنا يدل على أن العمد غير قيد (قوله) أى كالمقتول المسلم مستأمن في دارنا فتح) فإنه تلزمه الديّة في العمد سدى (قوله) لأنه تسبب في الأعانة ولم أر من تعرض لهذا) قال الحموى وفيه تأمل وكأنه ميل منه إلى أن مافى الخاتمة محمول على كراهة التحريم لأن التسبب بهذه الأفعال فظيع قريب من الحرام فلا يكون خلاف الأولى اه ط وقال المحشى في الحظر والاباحة أقول هذا التوفيق غير ظاهر لأنه قدم أن الأمر مما تقوم المعصية بعينه وعلى مقتضى ما ذكره هنا يتعين أن تكون الكراهة فيه للتحريم فلا يصح حمل كلام الزيلعي وغيره على التنزيه وإنما مبنى كلام الزيلعي وغيره على أن الأمر ليس مما تقوم المعصية بعينه كما يظهر من عبارته (قوله) الشارح وفي الفتح ينفذ حكم قاضيه لهم لو عاد إلى (الح) أى من أهل العدل وعبارته لو ظهر أهل البغى على بلدة فلو فيه قاضيا من أهل ليس من أهل البغى صح وفي البدائع الخوارج لو قاضيا فإن كان باغيا وقضى بقضايائهم رفعت إلى أهل العدل لا ينفذها لاند لا يعلم كونها أحداً منهم يستأمنون دمعنا وأموالنا وذ كرى الفتح بعد العبارة السابقة قيل كتاب اللقيط وإذا أولى البغاة قاضيا على مكان إلى آخر ما ذكره المحشى عنه فالشارح اعتمد ما نقلناه أو لا عن الفتح حيث وجد ما يؤيد من كلام البدائع ولم يلتفت إلى ما ذكره أخيراً في الفتح والذى يقتضيه النظر الاعتماد على مافى الفتح آخر إلا أن الخوارج وغيرهم قضاة قاضيا من أهل العدل فالويل ينفذ قضاء قاضيه منهم لتعطى الأنكبة والأمور الشرعية فالقول بنفادها وافق رأى مجتهد أولى اه سدى والذى يظهر اعتماد ما قاله أولاً وثانياً ولا منافاة بين كلاميه فإنه أولاً اشترط أن يكون القاضى من أهله وثانياً أن يكون حكمه عدلاً تأمل

(قول المذكور في المبسوط أن للامام الأعظم أن يأخذ الخ) في المحيط من دعوى النسب صبي في يد رجل لا بدعيه ادعت امرأته أنها ابنها وأقامت على ذلك امرأته يقضى لها لأنه لقيط ليس عليه يد مستحقة ألا يرى أن للقاضي نزعه من يده وإذا كان له إبطال يده من غير شهادة القابلة فمع شهادة القابلة أولى اه وهذا يفيد إطلاق الأخذ للقاضي والسلطان (قول فلا تبطل الحرية بالشك الخ) أي الثابتة بالدار كما ذلك عبارة الزيلعي (قول فكانت هذه البينة) لعله الدعوى (قول والظاهر خلافه الخ) بل الظاهر أن له أن يوالى غيره ومجرد تقرير القاضي ولاعه من الملتقط ليس حكايا فاعلا للخلاف لعدم صدوره بعد منازعة وصيرورته عادية حتى يقال أنه تأكد بالقضاء وارتفع الخلاف (قول فيشكل قول القهستاني الخ) عبارته ولا إجارته ليأخذ الاجرة لنفسه وأعاد كلمة لارد الما قال القدوري والاول أصح كما في الاختيار اه (قول وعلى هذا فلا يصح أن يحمل الخ) التوفيق الذي ذكره ط عن أبي السعود هو حمل المنع من الإجارة على ما إذا أجرت لتكون الاجرة لنفسه وحل الجواز على ما إذا كانت للقيط اه وحينئذ فلا صوب في عبارة المحشي أن يقول على ما إذا أجرت ليأخذ الاجرة للقيط وقال ط ذكر القدوري أن له أن يوأجره وسيأتي آخر الكراهية أن هذا أقرب لأن فيه نفعا محضا شلي

(كتاب اللقطة)

(قول كهمزة ولمزة لكثير الهمز واللمز وبالسكون الخ) همزة همز اغتابة في غيبته ولمز لمز من باب ضرب عابه مصباح (قول الظاهر أنه مساو للغي الغوى الخ) فيه أن المتبادر من الغوى عدم اشتراط الضياع بخلاف المعنى الشرعي تأمل (قول والفرق بينه وبين الزق أن الزق الخ) أي على ما جرى عليه في الفتح من عدم الضمان إذا دفعها ثم ردّها (قول الشارح قال في البدائع الصحيح أنه يضمن الخ) الذي في المنع قال القاضي بديع الدين الخ (قول أو تخصص لظاهر الرواية الخ) لا يتأتى هذا التخصص مع قول البحر في بيان ظاهر الرواية من التقدير بالحول في القليل والكثير نعم يتأتى على عبارة غيره لظاهر الرواية تقديره بالحول من غير فصل بين قليل وكثير (قول ولو ادعى على صاحب الدابة أنك قلت من أخذها فهي له الخ) هذا لا يظهر على ما تقدم عن الهداية من أن التملك من المجهول لا يصح وإنما هو رواية أخرى قائمة بحجة اباحية التملك للمجهول (قول والظاهر أن له البيع أيضا الخ) الذي رأيت في النهر وظاهر أن الخ يحذف آل وهذا لا يفيد أن ما ذكره ما تظهروا منه كيف وقد جوز للقاضي الأمر بالبيع (قول قلت مقتضاه أنها لو كانت ثوباً فلبسه لا يملكها الخ) الظاهر ما سلمه في النهر بدليل مسألة الزكاة ولا يرد عليه ما ذكره في مسألة الثوب من أنه يصدق عليه الخ فإنه لا ينافي عدم الملك ولا ملكه بيعها فإن المراد بصرفها لنفسه صرف عينها أو بدلها فقد جوز له البيع كما جوز له الانتفاع بعينها نعم قوله وهذا لا يتحقق ما بقيت في يده لا يتأتى في كل لفظة (قول الضمير عائداً إلى الغنى الخ) المتبادر عوده للملتقط وبه صرح في النهر (أقول المصنف فإن جاء عملها أخيراً بين إجازة فعله ولو بعد هلاكها الخ) فديقال كيف تلحقه الإجازة وهي تتوقف على قيام المحل وقد يكون منجى المالك بعد استهلاكه الفقير لها فيجاب بأن ذلك فيما يتوقف فيه المالك على الإجازة كما في بيع الفضولى أما هنا يثبت قبل ذلك شرعاً لأن بالتصدق بعد التعريف لا يفيد مقصوده دون ملك المتصدق عليه وإذا ثبت الملك قبل إجازة المالك ومعلوم أنه مطلق التصرف وحال الفقير يقتضى سرعة استهلاكها يثبت عدم اعتبار قيام المحل (قول فلذا عم الشارح الخ)

فيه أن الشارح لم يعمل بل أطلق عبارته فالأولى إبقاؤها على عمومها **(قوله)** قد يؤيد بحجته بما يأتي من أن الملتقط الخ) حقه المالك **(قوله)** وأجاب المقدسي بحمله على أنه قال ذلك لجمع حضرا الخ) فيه أنه وإن قاله لجمع لم يوجد قبول لهذه الإجازة فهي لا وجود لها فاعتراض البحر وارد ثم رأيت عبارة المقدسي على ما في حاشية البحر ونصها يحتمل على أنه قاله لجمع حضر عنده فذهب بعضهم للنظر وتحصيلها فهذا قبول منه كما قالوا في الوكالة ولو وكله فباع كان قبولا **هـ (قوله)** معها سقاؤها وحذاؤها الخ) الحذاء النعل والسقاء القربة والمراد به هنا مشاфирها وبالاول فراسنها وفي شمع البصار الحذاء بالمد النعل أراد أنها تقوى على قطع الأرض وعلى قصد المياه وعلى ورودها ورعى الشجر والامتناع عن السباع المفترسة شبهها بمن كان معه حذاء وسقاء في سفره **هـ** من السندی **(قوله)** قلت وهو أينما طاعرما قدمناه آنفا الخ) قد يوفق بان المسئلة فيها اختلاف الرواية فعلى ما في التارخانية يكون لا خلاف بيننا وبين الأئمة الثلاثة وعلى ما في الفتح وظاهر الهداية اختلاف متحقق تأمل **(قول الشارح)** أي يصدقه على أن القاضي قال له ذلك لا مازعه ابن المالك نهر) الذي ذكره العلامة السندی أن الشارح تبع صاحب النهر وهو تبع البحر وتبعه أيضا المقدسي والجوى وعبارة البحر بعدم نقل مقدمناه عن الجمع قال وينبغي أن يكون معنى التصديق تصديقه أنه أنفق بأمر القاضي على أنه يرجع لا تصديقه على الانفاق لأنه لو كان بلا أمر القاضي لارجوعه فصدقه وعدمه سواء وفي شرحه لابن مالك خلافة فانه قال يعني إذا لم يأمر القاضي بانفاقه فصدقه الاقيط بعد البلوغ أنه أنفق في الرجوع فله الرجوع عليه لأنه أقر بحقه **هـ** كلام ابن مالك قال وحينئذ لا اعتبار بأمر القاضي وهم قد اتفقوا على أنه لا بد من إذن القاضي لعدم ولاية الملتقط فلا يكفي فيه الأشهاد بخلاف الوصي لو أنفق من ماله وأشهد يرجع لأن له ولاية في مال اليتيم ولم أر من نبه على هذا المحل لكنني فهمته مما نقلته عن الخانية في باب الاقيط عند قوله ونفقته في بيت المال **هـ** غلطه أن ابن مالك أفاد أن مجرد التصديق من الاقيط بعد بلوغه في أنه أنفق الملتقط عليه للرجوع كاف سواء أذن له الحاكم بالانفاق أو لم يأذن له أصلا واحتج في ذلك بأنه أقر بحقه وصاحب البحر ومن تبعه أفاد أن الاقيط لو صدقه بعد بلوغه في أنه أنفق عليه للرجوع والحال أن القاضي لم يأذن له فلا يثبت الملتقط على الاقيط حق الرجوع واحتج في ذلك بأن أصحابنا فرقوا بين الملتقط والوصي فجعلوا قبول الوصي مقبولا في الانفاق ما لم يكن به الظاهر إذا شهد ليرجع ولا كذلك الملتقط فانه لو أشهد على الرجوع والحال أن القاضي لم يأذن له لا يثبت له حق الرجوع ولا يخفى أن الفرق بينهما بالنظر إلى الأشهاد في حق الرجوع متجه لا محض عنه لكن لو أنفق الوصي بلا اشهاد للرجوع وصدقه اليتيم بعد بلوغه رشده فيما ادعاه من الرجوع بلا اشهاد فلا بد من ثبوت حق الرجوع للوصي على اليتيم لأنه أقر له به وكذا إذا ادعى الملتقط على الاقيط بعد بلوغه أنه أنفق عليه كذا بغير أمر القاضي للرجوع عليه فصدقه الاقيط في ذلك فالظاهر أنه يثبت له حق الرجوع لأنه أقر له بحقه والفرق بينهما من هذا الوجه يحتاج إلى نقل سريع وعبارة البرهان تؤيد ما أفاده ابن مالك حيث قال أو أن يصدقه الاقيط أو رب القطة أنه أنفق عليه ليكون ديناً فانه يرجع بتظيره وإن كذبه فالقول له وعلى المدعي البينة لأنه يدعي لنفسه ديناً في ذمته وهو ليس بأمين في ذلك وإنما يكون أمينا فيما ينفي القسامة عن نفسه ولهذا كان عليه إثبات ما يحميه بالبينة **هـ** وحيث فسر النصديق بمجرد الانفاق للرجوع ولم يشترط انفاقه باذن القاضي للرجوع ونظامه بشرطان التأكيد اقامه البينة على أمر القاضي بل على إثبات ما يدعيه دل على أن حكم الحاكم في صورة التصديق غير متنازع اليه ولذا

قال الشيخ الرجتي وما زعمه ابن ملك هو ظاهر متن الجمع والتنوير لانه عطف تصديق القيط على اذن القاضي بأوالتى لاحد الشيثين ومستند صاحب النهر قول الفتح فان أنفق بالامر الذي يصير به ديناً عليه فبلغ فادعى أنه أنفق عليه كذا فان صدقه القيط رجع عليه به وان كذبه فالقول قول القيط وعلى الملتقط البيئة اه فليحرم ما هو الصواب في ذلك اذ بما يصح ارجاع كلام الفتح لكلام ابن ملك اه قلت وقول السكال بالامر الذي يصير به ديناً عليه لا يتعين حمله على أمر القاضي فقط بل انه يحتمل ذلك ويحتمل دعوى الرجوع عليه فخصره في أمر القاضي غير متوجه على أنه لا يصح التقابل في عبارة الجمع ومواهب الرحمن على ما ذهب اليه صاحب البحر ومن تبعه لان حق العبارة على ما زعموا فان أنفق الملتقط كان متبرعاً الا أن يقيم البيئة على أمر القاضي له بالانفاق بشرط الرجوع أو يصدقه القيط اذا بلغ فلو كانت العبارة كذلك لكان قولهم وجهها لكن عبارة صاحب الجمع الا أن يأذن له القاضي بشرط الرجوع أو يصدقه الى آخره فجعل التصديق قسماً لاذن القاضي وقسم الشيء غيره وقد نبه على ذلك أبو الحسن السندی رحمه الله تعالى في حاشيته وقال فتأمل وأنصف بعدما نقل ما استند له صاحب النهر والطرابلسي في شرح منظومة الكنز بعد ما نقل عن البحر قوله وينبغي أن يكون معنى التصديق الى آخر ما قدمناه عنه قال أقول وحيث كان الاله منقولاً لا يرد به ما أفاده ابن ملك فلا يعارض بمجرد البحث كما لا يخفى اه فالحاصل أن الذي يرجحه الفكر القاصر حال التحرير ما أفاده ابن ملك خصوصاً مع تأييده من الشيخ الطرابلسي والشيخ أبي الحسن السندی والشيخ الرجتي والله أعلم بالصواب **(قوله)** وعلى ما في الهداية جرى في الملتقي (الخ) وجرى الحموي في منظومته عقود الدرر فيما يفتي به من أقوال زفر على ما في الهداية ومقتضاه أنه المفتي به **(قوله)** الظاهر أنه احتراز عن الأجنبي (الخ) الظاهر أن الأجنبي كذلك وبذلك لهذا قول محمد في الاستدلال والله يعلم المفسد من المصلح **(قول الشارح)** فان لم يجدهم فله لوم صرفا (الخ) في السندی قوله فله لوم صرفا متعلق بما قبله والتقدير كل نقطة فان لم يجدهم فله لوم صرفا ان كان قليلاً ولا فليت المال اه

﴿كتاب الآبق﴾

(قوله) أي زوال بدمالك (الخ) فيه أن زوال اليد متحقق في الثلاث لا متوقع فعله بمعنى التلف الا أن يراد به الزوال التام بان يقع في بدغيره اذهو المتوقع **(قول الشارح)** والاباق انطلاق الرقيق ترداداً هذا القدر من التعريف غير وافي بالمقصود اذ لو عتا العبد وتردوا نطلق بحيث لم يغيب عن مولاه لا يقال له آبق اه سندی **(قوله)** قلت لكن تقدم أن مانسبه في البدائع الى الشافعي مذهبنا (الخ) فيه أنه وان تقدم ذلك لا يصح جعل ما في البدائع دليلاً على المتن اذا ما فيها نسبة الفرضية للشافعي وأنه غير سديد **(قوله)** وظاهره أن ذلك في حق القاضي (الخ) ليس في الفتح ما يدل على أن الاستيناق في حق القاضي **(قوله)** ينبغي وجوب الدفع في صورة اقرار العبد وعدمه في صورة ذكر العلامة (الخ) الظاهر عدم وجوب الدفع في صورتين اذ اقرار العبد ليس حجة على غيره حتى يقال بالوجوب **(قوله)** وعليه فهو ما خالف فيه الآبق (الخ) المخالفة انما هي على القيل الثاني **(قوله)** وما اذا اغتصبه منه رجل وجاء به (الخ) في شمول كلام المصنف لهذه المسألة تأمل فانه لم يوجد من أخذ الآبق رد لمولاه لا بنفسه ولا بنائيه وعزاني البحر هذا الفرع للحيط **(قوله)** أما لو بعد فراغه وعزمه على أن يردّه الى صاحبه فينبغي عدم الضمان (الخ) سيأتى متأنى الودعة ما يؤيد هذا البحث **(قوله)** واحترز به عما لو جنى في يد الآخذ فلا جعل له (الخ) قال الرجتي ينبغي تقييد

الخطاب إذا كانت الجناية مستغرقة لا مالو كان أرسها دون قبته فينبغي أن يجب الجعل فيما بقي فليهر
 اه سندی

(كتاب المفقود)

(قوله) وقول النهر الظاهر أنه لا مال له فبعض دينه الخ غير مسلم الابن - ل الخ) لكن تعليل التجنيس
 بقوله لأنه لعلة ما يؤيد ما في النهر وكذا ما في فتاوى الحنفية أن كان الغائب مفقود لا يصح تصرف
 وكيله لأحتمال موته كما في البرازية وكونه جاني حق بنفسه وأن الأصل بقاء ما كان على ما كان يصلم
 للدفع للاستحقاق الوكيل التصرف وقد عاوا منع التغير باحتمال موته فإن الوكيل بتجهره به يستحقاق
 ما أتفق عليه بديل بقاءه حيا وبقائه وكذا عنه فلا يستحق بديل الظاهر إلى آخر ما ذكره السندی لكن
 ما عزا الحنفية إلى البرازية لا وجود له فيها إلا في باب المفقود ولا في الوالة (الرجل الشارح) والركن في يد البنتين
 الخ) أما إذا كان المال في يد الاجنبي وقال ما المفقود قبل أبيه فإنه يبر على دفع الثلثين إلى البنين لأن
 اقراره فيما في يده معتبر وأولاده لم يدعوا شيئا لأنفسهم وبوقف الباقي في يده حتى يظهر من جهة واد اجحد أن
 يكون في يده شيء فأقامت البنات البينة أنه مات وترك المال لهما وللمفقود فجع لهما المصروف وبوقف الباقي
 على يد عدل لأنه غير مأمون بمجوده وإذا كان في يده ولدى المعفرد واتقدرا على فقد نعتل البنات النصف
 وبوقف الباقي في يده ولديه اه من العماية (قوله) فيما يهام أنه يحتاج إلى يده على مرتبة أو مرتبة وليس
 بمراد الخ) فنه أن موت الاقران انما يعلم غالباً بالبينة فلا بد منها سواء مات على مرتبة أو على مرتبة أو مرتبة
 فإذا أراد الوارث اثبات موته فطريقه أن يثبت موته حقيقة أو يثبت موت أقرانه ومرة الارتفاع بما يثبته بقوله
 أو مرتبة أو مرتبة المحقق بالبينة عدم علم القاضي له من غيرها وعلق الحكم بحسب الاقران ولم يشترط فيه
 البينة لا كان وقوفه عليه في الجملة بدونها مان كان يعلم المفقود قبل فقده وسنه وأقرانه ثم مضى بعده مدة
 مات فيها أقرانه قال في الوالو الحية وإذا فقد الرجل فارتفع ورثته إلى القاضي وأقرانه ففقدوا ماله فقسمة ماله
 لم يتقسم لأنه لو قسم ماله بين ورثته قبل أن يثبت مرتبة بديل لزال له عداً له وهذا لا يثبت ورثته وإنما
 يثبت بالبينة أو بجواب أقرانه أما البينة فلان الثابت بالبينة العادلة كالثابت بعامة أو ما مات الاقران فلانه
 نوع دليل لان الظاهر من حاله أن لا يعيش بعدهم اه وهو مرافعة لعدله لا ما رواه وتزيد قبل البينة
 على موت الاقران أيضاً أخذ من تعليل قبولها على الموت وهو أن اثباتها الثابت بالبينة لا يثبت ود كروا
 التعليل بذلك في كثير من المسائل ثم رأيت في الحامدية من الاحكام الثالث من الوقف أجاب عما استأجاب
 الموقوف عليه وشهد عدلان بموت أقرانه بطله بانه مضى بموته بدليل ما رواه وذكره السندی أنه
 يقتضي بونه إذا شهد الشهود أنه مضى عليه كذا وكذا من ممره إلى ان اه

(كتاب الشر)

(قوله) أي المشهور فيها كسر الشين وسكون الراء الخ) راء ما من الاء كسر كلاً بهما أي
 بكسر الشين في كل منهما ومنه الثاني بمعنى جاء بضم الشين في كلاً بهما أي كسر كلاً بهما
 أو جاء أولها بكسر فسكون ثانياً بضم فسكون ثالثاً بفتح فسكون راء ما من الاء كسر كلاً بهما
 راء (قوله) وأما الاختلاط فمعه المال المستعني على ما رواه من الاء كسر كلاً بهما (قوله) راء ما من الاء كسر كلاً بهما
 يبين أن اسم الشر لأنه فعلهما أيضاً مصدر ترك الزيادة مع الاء كسر كلاً بهما (قوله) التخيير

الاول عائد الى العقد الخ) وجعل السندى الضمير في لانها عائد الى الشركة وقال يعنى أن الشركة بمعنى الاشتراك المضمرة في نفس كل من الشريكين سبب العقد فالعقد مسبب عن الاشتراك المراد لهما هذا باعتبار ظاهر عبارة الشارح (قوله) فانها في الشرع تطلق على الخلط وكذا على العقد مجاز الخ) ظاهر عبارة المصنف اطلاقها على شركة العقد حقيقة وهكذا ظاهر كثير من عباراتهم والدليل الذي قاله انما يفيد اطلاقها على القسمين ولا يفيد أن أحدهما حقيقة والآخر مجاز وفي السندى عن الرجعي عرفها بذلك ثم بين ركنها في شركة العين وفي شركة العقد فأشعر أن التعريف للقسمين وليس هو الآخر يعرف بالشركة العقد فكان ينبغي أن يزيد أو اختلاط المالين اهـ (قوله) الآن يقال المراد تعريف شركة العقد فقط لانها الخ) مجرد كون المراد تعريف شركة العقد لا ينبغي أن ظاهر كلامهم اتحاد المعنى اللغوي والشرعي على ما دعى واتمى الصلح دفعا لا يراد آخر على عبارة المصنف (قوله) مع أن مقتضى ما مر التعبير بالخلط) ما مر هو في بيان المعنى اللغوي وظاهر عباراتهم هنا أن المعنى الشرعي هو الاختلاط ولذا نقل ط عن الاتفاقى أنها اجتماع النصيبين تأمل (قول الشارح) كالأشترى شيئا ثم أشترى فيه آخر) ذكر السندى هنا عن الهندية مسئلة ما اذا اشترى كباغير مال على أن ما اشترى يفهم بينهما ونص عبارة وفي الهندية قال محمد رحمه الله تعالى اذا اشترى كباغير مال على أن ما اشترى باليوم فهو بينهما وخصاصنفاً ولم يخصافه وجائز وكذلك اذا قال اهذا الشهر وكذا ادا لم يذكر الشركة وقتاً بان اشترى كبا على أن ما اشترى يفهم بينهما هكذا في المحيط وان وقت هل تتوقت بالوقت المذكور روى بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يتوقت والطحاوى ضعف هذه الرواية وصححها غيره من المشايخ وهو الصحيح واذا لم يذكر لفظ الشركة ولكن قال أحدهما للأخر ما اشترى اليوم من شئ فهو بينى وبينك ووافقه الآخر هل يكون شركة لم يذكره محمد رحمه الله تعالى في الاصل وروى أبو سليمان عن محمد رحمه الله أنه يجوز وثبتت الشركة بهذا القدر ألا ترى أنها لو ذكر الشراء من الجانبين يجوز وان لم يذكر اللفظ الشركة باعتبار ذلك حكمها فكذا اهـ (قوله) والاعرق أن الشركة اذا كانت بينهما من الابتداء الخ) فنه أن ما ذكره من الفرق غير فارق بين مسئلة الخلط والاختلاط وبين غيرهما لان البائع في الكل لا يقدر على التسليم المشتري للمبيع المختلوطا بنصيب الشريك من الحبات في مسئلتى الخلط والاختلاط والانصاف في غيرهما (قوله) كان كل حبة مملوكة بجميع أجزائها ليس للأخر فيها الخ) عبارة ط لاحدهما ليس الخ (قول الشارح) فلا يخفى أن يبطل البيع الخ) في العمادية عن واقعات أبي العباس قال ذكر محمد في شفعة الاصل دار بين رجلين باع أحدهما نصفها من رجل مشاعاً انصرف البيع الى نصيبه ولو باع ذلك أجنبى بغير أمرهما انصرف ذلك الى نصيبهما فان أجاز أحدهما صححت الاجازة في نصيب الجبىز وهو النصف في قول أبي يوسف وقال محمد وزفر جاز البيع في ربعها اهـ سندى وذكره في الفصولين من الفصل الحادى والثلاثين ونقل المحوى في حاشيته من القول في الدين عن جامع الفصولين عليه دين لشريكين فوهب أحدهما نصيبه من المديون صح ولو وهب نصف الدين مطلقاً نفذ في الربع ووقف في الربع كالأو وهب نصف فن مشترك اهـ فتأمل (قوله) من غير شريكه الا بآذنه ولا يخفى أن هذه الخ) عبارته انتهت ولا يخفى الخ (قول الشارح) ففي بيت وخدام وأرض ينتفع بالكل الخ) بشروط ثلاثة أحدها أن يكون بنا لا تصرفه السكتى ثانيها أن يكون به بة شريكه فانه ليس له ذلك بحضوره وتبناً كذا المنع بنهيه وهى واقعة العموى أفاده الرملى في حاشية المنع ثالثها أن لا يكون مشتر كآبنه وبين يديهم اهـ سندى ثم رأيت في جامع الفصولين من الفصل الخامس

والثلاثين مانصه أما لو سكن بنفسه ليس له ذلك ديانة قياسا وله ذلك استحسانا اذ له أن يسكنها بلا إذن
شريكة حال حضوره اذ يتعدى عليه الاستئذان في كل مرة على هذا أمر الدور فيما بين الناس فكان له
أن يسكن حال غيبته بخلاف اسكان غيره اذ ليس له ذلك حال حضرته بلا اذنه فكذلك حال غيبته اه (قوله
ينفي عنه قول المصنف بعد شرطها كون الخ) ومع هذا كان الاصول أن يقول على ما يقبل الوكالة
كما قاله الرضوي (قوله) لكن فيه اشتباه وهو أن الراعي هنا جهالة الخ) لعل المناسب أن يقول لكن بقي شيء
آخر وينكر الاعتراض بجهالة المكفول فان كلامنا الاعتراضيين وارد وجوابه معلوم مما ذكره الشارح
(قوله) قول الشارح وان لم يعرفوا معناها لم يلائمه قوله اذ العبرة للمعنى لا للمبنى كما في الخادى على الدور
وقال في غاية البيان ولا تنعقد الا بلفظ المفاوضة بل بعد شرطها عن العوام قال الكرخي وان شرطنا
في عقد الشركة انهما متفاوضا باللفظ يذكر ان ذلك لفظا عند عقدهما الشركة فان ترك ذلك كانت
عنايتا روى ذلك الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ولم يحل خلافا وعندى هو قول أبي يوسف ومحمد الى هنا لفظ
الكرخي وقال البيهقي ان كان العقد يمكنه اسيفاء المعنى ان لم يتلفظ به يجوز لان العبرة للمعنى اه (قوله
لما أنه يملك المجنى عليه بالضم ان الخ) هذا يفيد أن الجنائية عليهما اذا كانت غير موجبة لانك لا يلزم بدلها
الشريك اتفاقا (قوله) ورده في الشرب ليلية بان الملك حصل بجرده موت المورث الخ) الظاهر أن
وصول المال شرط لبطلان المفاوضة حتى في الارث وذلك أن المبتطل لها ملك مانع فيه الشركة
والمال الغائب وان كان لم يملكه الا تصح فيه على ما يأتي للمصنف كالدين وان كان مملوكا لا تصح فيه فلا
يصدق عليه أنه ملك مانع فيه الشركة بل يقال انه ملك لا لا تصح فيه لغيبته وبعبارة الهداية كالمصنف
فيكون قوله ووصل ليده قيد في الارث أيضا وبعبارة الكافي صريحة في ذلك وهي اعلم أنه اذا وصل الى يد
أحد المتفاوضين مال يصلح رأس مال الشركة كالدرهم والدنانير بالارث والهبة أو الصدقة تبطل المفاوضة
وتصير عنايتا كما رأيتاهم معرفة اليه تأمل وقال السندي عبارة الولو الوجية تفيد اشتراط القبض في كل
موروث ولفظها واذا ورث أحد المتفاوضين مات تصح فيه الشركة كالدرهم والدنانير وصارت فيه بطلت
المفاوضة لقوات المساواة وصارت عنايتا وان ورث عروضا أو ديوونا لا تبطل ما لم يقبض الديون اه فبطلان
المفاوضة يتعلق بثبوت الملك والسيد جميعا كما توهمه الشرب ليلية ثم رأيت عبارة الكافي ونحوها اذا
وصل لأحد المتفاوضين مال تصح فيه الشركة كالدرهم والدنانير بالارث أو الهبة أو الصدقة فتقلب
المفاوضة عنايتا اه ونحوه في غاية البيان (قوله) قول الشارح وهذه جملة الخ) أي فان
فسادها ليس لذات العرض بل للسلالم الباطل من أمرين أحدهما الزور ثم ما لم يضمن رايا في جهالة
رأس مال كل منهما عندا سنده وكل منهما منصف في هذه السورة فيكون كل ما يذبحه من ماله مضمون
عليه ولا تحصل جهالة في رأس مال كل منهما عند التسمية حتى يكون ذلك بالزور فتقع الجهالة لانهما
مستويان في المال شريكان فيه فبالضرورة يكون كما يحصل من اثنين بينهما شريك اه سندي
(قوله) أذا كنهما لا تقتضى الكفالة الخ) بارجاع اسم الاشارة ما قبله ردها اقتضاء الوالة في دفع
ما قاله ح تأمل (قوله) وان شرطنا على أحدهما فان شرطنا الخ) في الدور من
كتاب المضاربة مانصه والثالث أي من شرط المضاربة تساميا الى المضارب حتى لا يفسد لرب المال
ديرا ان المال يكون أمارة عند فلابد ان يملك كالدفع في مال الدار لان المال في المضاربة
من اربابا بين العمل من الجانب الآخر فلا بد أن ينقل من المال لاداء له تكون من الم صرف فيه وأما

العمل في الشركة فن الجانين فلو شرط خلوص اليد لأحدهما لم تنعقد الشركة لا لتفاه شرطها وهو العمل
 منهما اه فظاهر ما فيها نافي ما نقله المحشي ويقال في دفع المناقاة ان شرط العمل منها شرط لتحقيق
 الشركة واذا شرط على أحدهما تكون مضاربه أو بضاعة على ما ذكره المحشي تأمل ثم انه لا حاجة لما
 ذكره المحشي عن البحر في تقييد كلام المصنف بل هو باق على إطلاقه لما أن كلامه في الشركة وتخصيص
 العمل بأحدهما يخرج المسئلة عن أن تكون من مفردات مسائل الشركة بل هي حينئذ بضاعة ان شرط
 العمل على أحدهما مع التساوي في الربح ومضاربه ان شرط الفضل للعامل (قوله) والذي يظهر أن
 القول للمشتري لانه الخ) فيسه أنه وان صار مقرا بترتب الثمن بذمته الخ لأنه ليس للمشتري مطالبة
 به الا اذا دفعه من ماله وهو ينكر ذلك فلا بد من ثبوت دفعه من ماله حتى يكون له مطالبة به فيظهر
 أن القول له وعلى المشتري اقامة الحجة قال القهستاني في قوله ان أدى من مال نفسه اشعار بأنه
 لو لم يؤده أصلا لم يرجع عليه كما أشير اليه في الهداية ولا ينافي ما تقرران الوكيل يرجع على الموكل
 وان لم يؤده كما ظن لان بين الوكالة الصريحة القوية والضمنية الضعيفة فرقا اه وقال في شرح
 الملتقى فان تقدم من مال نفسه يرجع عليه فان كان ذلك لا يعرف الا بقوله فعليه البينة لانه يدعي
 وجوب المال في ذمة الآخر وهو ينكر والقول للمنكر مع يمينه والبينة لمدعي الوجوب في ذمة الآخر (قوله)
 وان كان قائما فهو له الخ) سيما في الوكالة زعم أنه اشترى عبد الموكله فهلك وقال موكله بل شريته
 لنفسك فان معيناه هو قائم فالقول للمأمر بنقد الثمن أولا لاخباره عن أمر يملك استثنافه وان ميتا
 والثمن منقود فكذلك الحكم والا يكن منقودا فالقول للموكل لانه ينكر الرجوع وان كان العبد غير
 معين وهو حر أو ميت فكذا يكون للمأمر ان الثمن منقود لانه أمين والا فلا امر اه واطاهر جريان
 هذا التفصيل هنا أيضا ثم رأيت في السندی قيل الشركة الفاسدة مانصه قال أحدهما اشترت متاعا
 فعليك نصف ثمنه وكذبه شريكه فان كانت السلعة قائمة فالقول قوله وان كانت هالكة لا يصدق اه
 فالصواب في عبارة المحشي الاتيان بضمير المثنى أو الاتيان بضمير المفرد المؤنث العائد للشركة (قوله)
 وقد يجاب بجملة على ما ادالم يكن من جنس تجارتها (هذا الجواب لا يستقيم مع التفصيل الذي قاله
 قارئ الهداية فانه لو كان المشتري ليس من جنس تجارتها ما يكون للمشتري بدون تفصيل (قوله)
 فليس ذلك تكرارا محضافا فهم) فيه أنه فيما سبق ذكر المصنف الشرط وما فرغ عليه فما هنا يكون
 تكرارا (قوله) لكن يخالفه ما في الخاتمة في فصل العنان ولو وكل أحدهما رجلا الخ) فيه تأمل فان
 ما في الخاتمة في عزل أحد الشر يكتن وكيلا آخر وما قبله على ما فهمه ط وح من الشرح في نهى
 أحد الشر يكتن الآخر عن التوكيل (قوله) ثم لا يخفى أن الضمير المنصوب في قول الشارح ولونها عائد
 الى الوكيل كما هو صريح عبارة الخاتمة الخ) كذلك هو صريح عبارة البحر فانه ذكر أولًا وكل المفاوض
 رجلا بشرأى ثمنه فانه الآخر صريح نهيه ثم ذكر وكل أحدهما رجلا في بيع أو شراء أو خرجه الآخر عن
 الوكالة صار خارجا عنها الخ فالنهي في عبارتيه هو الوكيل لا المفاوض الآخر عن الوكالة وليس في كلامه
 ما يدل على تخصيص النهي عن التوكيل بالمفاوض بوجه من وجوه الدلالات بل لم يتعرض للنهي عن
 التوكيل أصلا (قوله) وفي الخاتمة من فصل العنان ولو شارك أحدهما شركة عنان الخ) أي بالاذن
 (قوله) ولا يصح اقراره بعد ما تناقضا الشركة الخ) قال في النهر و اقراره بالرهن والارتهان عند ولايته
 العقد صحيح فان أقر بذلك بعده موت شريكه أو اقرقهما لم يحجز اقراره على شريكه كذا في السراج (قوله)

انظر هل المفاوض قيد في كلام المصنف في الهندية عن المحيط ما يملكه أحد شريكي المفاوضة بملكه
أحد شريكي العنان اه لكن هذا في غير تزويج الامة **(قوله)** الا أن هناك يضن لموكله عندهما
لا هنا بحر) ينظر وجه عدم ضمانه لشريكه هنا وما الفرق بين الوكالة والشركة **(قوله)** فيه نظري في
مضاربة الجوهر عند قول القدوري وان خص له الرب المال التصرف الخ) لانظر فان ما في الجوهر
موضوعه أنه خص له التصرف في بلد بعينها وبوجه رد الجائزة لم يخالف وموضوع الحادث انتهى عن
الاخراج بدون تعرض للتصرف فيمجرد الاخراج صار مثلاً فانما بل **(قوله)** وأما الثاني فن حيث انه لم
يقيد بالمكان الخ) ومن حيث انه قلما يسكن الخياط والصياغ في مكان بخلاف الخياط والصباغ **(قوله)**
ولومن أحدهما أداة القصارة والعمل من الآخر فسدت الخ) لا يظهر الفساد الا اذا شرط العمل على الآخر
مع التهي كما سبق أو يقال ما هنار واية أخرى **(قوله)** والظاهر أنها في الاول أى في المال حقيقة الخ) بل
الظاهر من عبارة المصنف وغيره أنها في الكل حقيقة

(فصل في الشركة الفاسدة)

(قوله) لان الكنز الاسلامي لقطة كون الكنز الاسلامي لقطة لا ينافي أن أخذه مباح فالمراد بالمباح في
كلام المصنف مباح الذات أو الأخذ فيدخل الكنز الاسلامي **(قوله)** لانه في العقد واستحقاق ما في يده
وهو منكره في تمام عبارته فان أقام المينة فشهدوا أنه مفوضة أو زاد راعى هذا فقوال المال الذي
في يده من شركته ما أو قالوا هو بينهما فاذن قضى للمدعى بنصفه لان الثابت بالبيعة كاشيت بالافرار
وجميع ما ذكره مقتضاه انقسام ما في يده فيقتضى بذلك اه ولعل المناسب للشارح ذكر ما في الفتح فان
ما ذكره ليس محل فائدة بدونه **(قوله)** فلو قال في هذا المال الذي في يدي نذا بقبل أيضا الخ) مقتضى
عبارة الفتح السابقة عدم القبول وحينئذ يفرق بين هذه وبين قوله استقرضت ألفاً الخ وقال في الهندية
واذا مات أحد المتفاوضين والمال في يدي الباقي منهما فادعى ورثته المات المانضة وهذا الخ فاقاموا
المينة أن أباهم كان شريكه شركة مفوضة لم يقض لهم شيء مما في الخ الذي إذا نذره المينة أنه كان في
يده في حيا المات حينئذ يقتضى بنصفه لهم **(قوله)** فاذا أخذ المال ووجعت مال الشركة وكان المال
في يده يصدق فله أخذ نظيره الخ) فيه انه بوضعه في مال الشركة صار ماله ماله لا يبطل ويكون شامنا له
اذ خلط الجنس بجنسه استهلاكاً فأمس **(قوله)** والفرق بين الكرم والارض الخ) أي بين الحرم
حبس شرط فيه أن يكون حرزا وبين الارض التي ليست مفوضة حيث لم بشرط فيها الاوضاع العلامة
وعبارة الفصولين قال دفتها في مكان كذا ونسيت فإذ اراد كماله مات لم يقض ورثته في الارض
يبرأ أو جعل هناك علامة والأفلا وفي المنازعة ضمنه خلافاً ولودفتها الحرم يبرأ أرضه سينان
كان له باب مغلق ولو وضعها بلا دفن برئ لموضع عال يدخل فيه أحد بلا إذن اه **(قوله)** على
أن يكون الرمي لي جاز ولا يكره الخ) الظاهر أن لازمة تدفعها المالك حله تدفعها المالك مال الهندية
من الفصل الثالث من كتاب المضار بدونه ولا يقال انه هذا الا لعل الخ انما هو ما في راعى أن
تعمل في النصف الآخر مضاربة على أن الرمي كله في فائدة يجوز ويدفعه بدونه من هذا انما هو المحيط
والخبرة وهكذا في المبسوط ومحيط السرخسي اه راعى عبارة الاسل مسامحة مراجعة المنازعة
فوجدت ناسقها المحشى **(قوله)** والظاهر أن الشركة كذا ما هو الخ) حقيقة المنة اه في ظاهر

(قوله والمراد أنه طلب مال القرصة الخ) المتبادر من لفظ حصته ومن قول المنع أي مما كان الخ أن المراد حصته من مال الشركة ولا ينافي ذلك ما في السابيع فإنه يراعى كل من وقت الشراء ووقت البيع لمعرفة الربح تأمل (قوله) مخالف لما قبله والضابط يمكن دفع مخالفته لما قبله كما أشار له السندي بحمل العبارة هنا على المضطر اليها وفي المسئلة السابقة على غيرها كما يظهر من قوله هذه العبارة تكفيني وإذا جمل ما في السراجية أبيض على ما إذا كان باذن القاضي وافق الضابط (قوله) وحاصله أن في الجبر على الانفاق على الفن والزرع قولين الخ لم يتقدم ما يدل على الخلاف في الفن والزرع وعبارة الفصولين تفيد الخلاف في الحائط عريض العرصة ويقاس عليه مسئلة السفلى تأمل (قوله) نقل هذا الضابط في متفرقات قضاء البحر عن الامام الخواري (وذكره في الخاتمة في الفصل الاول من باب الحيطان والطرق اه سندي (قوله) وعلى هذا يحتمل ما في جامع الفصولين حيث قال والتحقيق الخ وذلك بأن يقال في عبارة الفصولين ان محلها فيما اذا اضطر الشريك الى انفاق شريكه معه ولا يكتفي بمجرد اضطراره لا انتفاع بملكه (قوله) قلت وهذا زيادة بيان لما سكت عنه الضابط المذكور وهو أنه اذا اضطر ورفع الامر الى القاضي ليحيره الخ كون المراد بالجبر المذكور في الضابط ما هو المستفاد من عبارة الشربلالي والخيرية خلاف الظاهر والظاهر أن المسئلة فيها طريقتان الجبر وما في شرح الوهبانية (قوله) فلم أن هذا فيما لا يجبر عليه كالحائط والسفلى الخ) فيه أن الحائط لا يكون كالسفل الا اذا كان لاحدهما ولا آخر عليه جملة وإذا كان بينهما كان مما لا يقسم فلا بد من اذن القاضي وهذا خلاف ما في الفصولين وبالجملة الفروع في هذه المسئلة متضاربة وقد حاول المحشي ارجاعها للضابط وهو غير ممكن (قوله) فان ضمن الشريك جاز بيعه الخ) لا ينافي هذا التفصيل الا فيما اذا باع الشريك كل الدابة لافيا اذا باع نصفها وليسفطر الاصل المنقول عنه ثم رأيت في الحامدية ذكر ما ذكره هنا ونص فتاوى قارى الهداية شل عن جماعة مشتركين في فرس باع أحدهم حصته لأجنبي وسلم بغير اذن الشركاء وهلك عند المشتري أجب الشركاء مخبرون ان شاؤوا ضمنوا الشريك وان شاؤوا ضمنوا المشتري منه

(كتاب الوقف)

(قوله) قال الجوهري وليس في الكلام أوقف الاحرفا واحدا أوقف على الامر الذي كنت عليه الخ) فعلى ما ذكره المحشي يكون أوقف بمعنى حبس لغرة دينة وبمعنى اطلع ليس في كلام العرب الاحرفا واحدا أى طريقة ولغة واحدة وانما هو وقف والمضعف ضعيف كما في الدر المنثور (قوله) وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى لم يحبس أهل الجاهلية فيما علمت وانما حبس أهل الاسلام الخ) لعل القصد به بيان أن استعماله في خصوص هذا المعنى اسلامي (قوله) وفي وقف المنية الرباط أفضل من العتق نهر) في السندي نقلا عن الخاتمة رجل جاء الى فقيه وقال اني أريد أن أصرف مالى الى خير عتق العبد أفضل أم اتخذا الرباط للعامة قال بعضهم الرباط أفضل وقال الفقيه أبو الليث ان جعل للرباط مستغلا يصرف الى عمارة الرباط فالرباط أفضل وان لم يجعل الارباطا فالاعتاق أفضل ولتصدق بهذا المال على المحتاجين فذلك أفضل من العتاق اه وفي الهندية رجل جاء الى المفتي فقال اني أريد أن أتقرب الله تعالى بداري هل أبيعها وأتصدق بثمنها أو أشتري عبيدا فأعتقهم أو أجعلها دارا للمسلمين أى ذلك أفضل قال يقال ان بنيت الرباط وجعلت مستغلا لعمارتها فالرباط أفضل والا فالأفضل أن تبيع دارك وتتصدق بثمنها على

المساكين كذا في الخاتمة وفي البرازية وقف الضيعة أولى من بيعها والتصدق بثمنها وفي متفرقات وقف الهندية أنه لو اشترى الكتب ووضع في دار العلم الكتب ليكتب العلم لكان أفضل من غيره ولو أراد أن يتخذ دارا وقفها على الفقراء فالصدق بثمنها أفضل ولو كان مكانها ضيعة فالوقف أفضل اهـ **(قوله)** وأما في الوقف فلا يتم إلا إذا وقف على نفسه وغيره (عبارة السندی وهذا ظاهر فيما إذا وقفه على نفسه وغيره أو وقفه على غيره بالكلية وأما إذا وقفه على نفسه مدة حياته ثم على أولاده فادخل الغير يتحقق بما له إلى الفقراء اهـ وهذه المناسبة ظاهرة بجميع صورها على قول الامام وكذلك على قولهما مع التجوز أو التسامح في لفظ ماله ألا ترى أنه لا ولاية عليه بدون شرط وله عزل متوليه على قول الثاني وإذا خرج عن الانتفاع المقصود عاد إليه القديم ملكه ومثل ذلك كاف لجهة الاضافة المذكورة في كلامه تأمل وادخل غيره في الشركة انما هو في الربح والتصرف وفي الوقف في الغلة ولو في المال تأمل **(قوله)** قدر لفظ حكم تبعا للاسعاف الخ الحق أن هذا ليس تعريفا للوقف الا لازم بل يختلف فيه وبذلك ما يأتي له عن الاسعاف بقوله فعند مجوز الى قوله ولو رجع عنه حال حياته جاز مع الكراهة فلو كان تعريفا لازما لم يصح قوله جاز الخ والظاهر أن زيادته لدفع توهم أن التصرفات لا تصح مندلفوات الحبس على الملك بالبيع وانما زاده فيما يأتي اشارة الى أن الاشياء بأمرها محبوسة على ملكه تعالى بحيث لا يكون تعريه تصرف سوى المنفعة وأيضا ملكه تعالى بعزل عن التصرف وانما يتصرف العبد في حكمه وما ذكره المحض من عبارة القهستاني غير شاهد لدعواه كما يظهر بالتأمل وفي التمهيد الثاني جواز قراءة التصديق بالجرء عطفًا على مدخول على ثم رأيت بعده مدة طويلة في التمهيد من الفصل الخامس مانعه وإذا جعل الولاية الى رجل ومات ذلك الرجل حال حياة الواقف فالامر في نصب القيم الى الواقف يقيم من أحب لان العين في الصدقة الموقوفة وإن زال عن ملكه حقيقة فهو باق على ملكه حكما ألا ترى أنه جعل متصدقًا غير عاقل ما يحدث من الغلة كأنها حدثت على ملكه وتصدق بها لهذا السبب الشرع الصدقة الموقوفة جارية الى يوم القيامة وانما تكون جارية الى يوم القيامة إذا اعتبرت الغلة الحادثة حادثه على ملكه وجعل هو متصدقًا بها صدقة جديدة فدل على أنها مبقاة على ملكه حكما فيعتبر بما لو كانت مبقاة على ملكه حقيقة اهـ وعزا ذلك لوقف الاصل ومقتضى هذا أن التعريف المذكور يصح تعريفا للوقف على قولهما أيضا إذا أريد بالحكم ما قابل الحقيقة ثم رأيت في الفصل الثاني من وقف البرازية ما نصه مات المتولى والواقف حي فالرأى في النصب الى الواقف وبعده موته الى وصيه لا الى الخالك لان العين وإن زالت عن ملكه حقيقة فهو باق على ملكه حكما بإشارة قوله عليه السلام أو صدقة جارية وانما توصف صدقة بالدرام إذا حدث الحاصل وجعل لها متصدقًا جديا فدل اشارة انفس أنها مبقاة على ملكه ولو كان على ملكه لكان التصرف اليه كذا هنا اهـ **(قوله)** واعترضه ح بان هذا النوع من اقرار بدلولي في الوقف اصح الوقف على الاغنياء الخ قديقال أن هذا النوع يكفي لاصل الوقف وإن كان يشترط النوع الاخير لا غيره تأمل **(قوله)** فلفظ حبس لا معنى له لان التصرف الخ قديقال متى عين العين للصدقة تحقق الحبس لها وإن جوزه ابطاله مع الكراهة تأمل **(قوله)** قدر لفظ حكم ليفيد أن المراد أنه لم يبق على مال الواقف الخ فيه أن أفاده ما ذكره غير متوقفة على زيادة لفظ حكم بل تستفاد من كلامه بدونها والذي في المنع عقب قوله على مال الله أي حكم الله اهـ يعني أنها محبوسة على حكمه تعالى وتصرفه بحيث يكون له لا لغيره من الواقف وغيره الا ما ينبت الشارع لغيره وحينئذ فالمناسب أن يقال زاد لفظ حكم اشارة الى أن الاشياء

قبل الايقاف محبوسة على ملكه تعالى وكذا بعده وبه صار أثر الملك يعنى أحكامه انما هي له تعالى لا لغيره
 بخلاف ما قبله فانه تعالى فوض أحكام الملك من بيع وغيره لغيره تعالى مع كونه هو المالك الحقيقي **(قوله)**
 لثبوت التلازم بين الزوم والخروج عن ملكه باتفاق الخ (هذا ظاهر في الوقف المحكوم به وأما اذا علق
 بالموت أو قال وقتها في حياتي وبعد وفاتي مؤبدا فالصحيح أنه وصية تلزم بالموت من الثلث ولا يزول الملك وهو
 بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبدا كما يأتي توضيح ذلك في كلامه **(قوله)** خلط الشارح مسألة النذر بالوقف بمسئلة
 ما لو كانت صيغة الوقف نذرا الخ (وقال الرضى لعل في الكلام تحريفاً وتحييافاً وتحريراً للمسئلة أن نذر
 الوقف يصح والنذر لا يتعين فيه الدرهم فكذلك لا يتعين فيه العين المنذورة وقضاها بل هي أو ما يساويها قيمة هذا
 ان قال الله على أن أقف هذه الدار مثلاً فان قال الله على أن أتصدق بها فهذا نذر الصدقة وهي التي عنها
 بقوله فتصدق بها أو بنيتها لانه لا يتعين عين المسمى بالنذر اه باختصار ثم قال السندي فالخاصل أن
 الاولى للشارح وقد يكون واجبا بالنذر فيعقب ما نذروه وقفه أو ما يساويه قيمة على من يجوز له أداء الزكاة كما
 لو نذر التصديق بعين معلومة فيتصدق بها أو بقيمتها ولو وقفها أو تصديق بها على من لا تجوز له الزكاة جاز
 في الحكم وبقي نذره حتى يقف ويتصدق بما يساويه قيمة على مصرف الصدقات **(قوله)** وهي ستة
 وعشرون لفظاً على ما بسطه في البحر (الذي في البحر سبعة وعشرون لفظاً وأصلها السندي لسته
 وثلاثين وجعل منها جعلت نزل كرمي وقف فيه ثمراً ولا وكذا جعلت غلته وقفاً وعز الاول للنوازل
 والثاني للفتح وفي منية المفتي قال جعلت غلة كرمي هذا وقفاً صار الكرم مع الغلة وقفاً اه
(قوله) قلت ومقتضاه أن الدار كلها تصير وقفاً من ثلث مالها الخ (تقدم أن الوقف المعلق بالموت أو المضاف
 اليه الصحيح أنه وصية تلزم بالموت من الثلث وهو بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبداً فعلى هذا لا تكون الدار
 موقوفة حقيقة بل محبوسة لهذه الوصية فاذا بقي شيء مما عينه يكون لورثته لما علمت أن هذا ليس وقفاً حقيقة
 تأمل **(قوله)** وينبغي أنه اذا وقفها المحجور رلسفه على نفسه ثم على جهة لا تنقطع أن يصح على قول أبي
 يوسف الخ (القائل بحجة جعل الغلة للواقف ويرد على ما قاله النهر أن المحجور عليه السفيه في حكم الصغير
 في تصرفه وفي حجة ايقافه ابطاله ملكه للحال تأمل **(قوله)** كقوله اذا جاء غداً واذا جاء رأس الشهر أو اذا
 كلمت فلاناً فأرضى هذه صدقة موقوفة الخ (هكذا في الاسعاف من باب الوقف الباطل والذي في الخصاصف
 من باب الوقف الذي لا يجوز التفرقة بين ما اذا كان التعليق بقوله فأرضى صدقة بدون لفظ موقوفة فيصح
 وبين ما اذا قال صدقة موقوفة فلا يصح ونصه لو قال اذا قدم فلان فأرضى صدقة موقوفة أو قال اذا كلمت
 فلاناً أو قال اذا تزوجت فلانة فأرضى صدقة موقوفة قال الوقف باطل ولو قال اذا كلمت فلاناً فأرضى
 صدقة أو قال اذا قدم فلان أو قال اذا دخلت هذه الدار فأرضى هذه صدقة قال هذا يلزمه وهذا بمنزلة
 اليمين والنذر اه وفي رد المحتار مما يبطل بالشرط ولا يصح تعليقه به لو قال ان قدم ولدي فدارى صدقة
 موقوفة فجاء ولده لا تصير وقفاً لان شرطه أن يكون متجباً جزم به في فتح القدير والاسعاف حيث قال
 اذا أتى غداً أو رأس الشهر أو اذا كلمت فلاناً أو تزوجت فلانة فأرضى صدقة موقوفة يكون باطلاً لانه تعليق
 والوقف لا يحتمل التعليق بالخطر اه فتأمل **(قوله)** فلا ينافي عدم صحته معلقاً بالموت (ولو مطلق
 موته وان لزم بالموت من الثلث لان لزومه انما هو على أنه وصية لازمة لا وقف كما يأتي **(قوله)** لو قال على
 أن لي اخراجها من الوقف الى غيره أو على أن أهبها الخ (في حاشية الاسقاطي بعد ذكر عبارة البرازي التي
 ذكرها الشرح مانصه وفي فتاوى الشيخ قاسم أن الوقف صحيح والشرط باطل وهو المختار اه وفي

منهوات فتاوى الانقروى ولو شرط فى الوقف أن له أن يبيع ذلك ولم يشترط الاستبدال بثمنه ما يكون وقفا مكانه قال محمد الوقف باطل وعن أبى يوسف أن الوقف جائز والشرط باطل وفى الكبرى هو المختار كذا فى وقف التتارخانية اهـ ثم رأيت بخط الشيخ محمد الطائى على هامش الاختصاص بخطه أيضا مانصه سئل شيخنا العلامة الاسقاطى عن واقف شرط فى وقفه النقص والابرام والتبديل الخ ثم نوزع فى هذا الشرط وأراد المنازع ابطال الوقف به قائلا ان النقص هو الابطال وهو مبطل للوقف حكم القاضى بعدم الابطال وصحة الوقف فهل يسوغ لاحد بعد ذلك ابطاله أو الافتاء بالابطال فأجاب الوقف المذكور صحيح معمول به وان لم يحكم الحاكم ببعثته وأما شرط الواقف نقضه وابطاله فهو شرط غير صحيح على ما هو المختار للفتوى وما نقل عن أوقاف الخصاف وهلال من أن الوقف يبطل بهذا الشرط خلاف المختار للفتوى صرح بذلك العلامة قاسم والشيخ الطوبسى فى فتاوىهما ونقله الطرسوسى عن التتارخانية والفتاوى الكبرى ثم بعد ما حكم الحاكم بالصحة لا يجوز الافتاء بالابطال ولا العمل بتلك الفتوى والله أعلم اهـ وجعل فى خزانه الاكمل القول بطلان الوقف بهذا الشرط هو القياس والاستمسان صحة الوقف (قوله) حتى لو وقف على مسجد هيا مكانه الخ) تمهى المكان ليس بشرط كما هو ظاهر من قوله ولا يشترط وجود الموقوف عليه الخ (قوله) وسأبقى تمام الكلام على ذلك قبيل الفصل الاخير فى شرح الوهابية ولما فى هذه المسئلة نظر فان حبوط عمله ينبغى أن يكون فى ابطال ثوابه لا فى ابطال ما يتعلق به من حق الفقراء وصار لهم فانه ينبغى أن لا يبطل حقهم بفعله اهـ ولا فرق بين المرتبة والمرتبة فى بطلان وفهما بالردة انما يفرق بينهما الموقوفاتى حالتها فى تنفيذها لانها لا تغفل وينوقف منه عنده وينفذ عندهما كما هو حكم تصرف المرتد وقال الخصاف وان ارتد عن الاسلام ثم وقف فان ابا حنيفة قال لا يجوز امره فى المال الذى فى يده ان قتل على رده أو مات وجميع ما يفعله فى ماله باطل وأما أبو يوسف فان المروى عنه أنه لو اشترى أو باع أو فعل نحو ذلك فانه جائز ولم يرو عنه فيما يتقرب به بشئ نعرفه الى آخر عبارته وقال عبد الحليم فى أول وقف الدرر مانصه وأما المرتد فلا يخلو من أن يكون مرتدا قبل الوقف أو بعده أما الاول فان مات أو قتل على رده أو لحق بدار الحرب وحكم بلحاقه بطل وقفه ويكون ميراثا وأما الثانى فانه اذا وقف حال اسلامه وفما صححنا ثم ارتد بعد ذلك وفنسل على رده أو مات بطل الوقف وصار ميراثا لحبوط عمله وقال صاحب المحيط وعندى فى هذه المسئلة نظر فان حبوط عمله ينبغى أن يكون فى ابطال ثوابه لا ابطال ما يتعلق به حق الفقراء وصار لهم فانه ينبغى أن لا يبطل حقهم بفعله اهـ أقول ومن الله الاعانة والتوفيق ان هذا النظر مدفوع عن آخر ما أن هذه المسئلة مبنية على قول أبى حنيفة والوقف عنده حبس العين على ملك الواقف ومن ذلك صحح عليه وارثه والرجوع عنه بعد كونه وقفا صحيحا فإذا بى الموقوف فى ملكه لم يبق فرق بين الوقف قبل الارتداد وبعده وقد سبق فى باب المرتد أن تصرفه موقوفه ان أسلم نفذت وان هلك حقيقة أو حكما بطلت اذا عرف غذا لغيره أن وقفه باطل على كلتا الحالتين من غير فرق عنده خلافا لما فهمنا فانه ان وقف حال الاسلام فعند أبى يوسف خرج عن ملكه بمجرد قوله وقفت هذا لهذا وعند محمد خرج عنه به وبالتسليم والقبض ولم يبق فى ملكه عندهما فلا يبطل بالردة وان وقف حال الردة فالمحبوط عن أبى يوسف أن ما عمل فى ماله بشئ أنه جائز عنده اهـ والمذكور فى الكتب فنذكر به فى هذا التعمم الوقف مع سائر المعاملات ولا خفاء فيه وعلى قول محمد يجوز منه ما يجوز من التعمم الذى انتقل الى دينهم هذه ردة ما فى الشروح والفتاوى مع عناية الله تعالى فاعتنم هذه الافادة فانك

لا تجدها مجموعة في كتاب من كتب الانام **(قوله)** والظاهر أن ما في الاسعاف صحيح بالنسبة الى الديانة (الخ)
والظاهر أن حكم المحكم صحيح كذلك بالنسبة للديانة بل الظاهر اعتماد تصحيح الجوهرية من أن المحكم
كالمولي لأنه أنفع لجهة الوقف **(قوله)** وأشار به هذا الى أن ما مر من تصويره بالدعوى غير لازم (الخ)
وأصله البحر حيث قال بعد تصوير طريق القضاء بما ذكره الشارح وانما يحتاج الى الدعوى عند
البعض والصحيح أن الشهادة بالوقف بدون الدعوى مقبولة اهـ **(قوله)** ويقضى القاضى بلزومه لدفع
دعوى (الخ) الظاهر أن الحكم باللزوم ليس حكما على الكافة اذا كانت المرافعة فيه فقط مع التصديق بين
المتدعين على أصل الايقاف وملك الواقف اذا الحكم حينئذ انما هو بالزوم فقط وأصل الايقاف والمالك
متصادق عليه غير محتاج للحكم حتى يقال يتعدى أو لا تأمل **(قوله)** خلافا للمحمد اسعاف أى لأنه مشاع
(الخ) فيه تأمل كما يأتي والظاهر أن وجه عدم الصحة على قول محمد عدم التسليم لالشيوخ لأنه طارئ
كما يأتي **(قوله)** فاذا مات صار كلها للنسل) فيه أنه يدخل في النسل ولده ولصبيه غير ابنه المشروط له
الوقف أولا وفيه الوصية للوارث فاذا زاد نصيبه من الغلة كيف يستحقه بدون اجازة من باقى الورثة مع أن
مقتضى ما ذكره في البحر عن البرازية بقوله وقف أرضه في مرضه على ولده وولده وولده ولا مال له سواها
فثلثها وقف على ولد الولد بلا توقف على اجازة الورثة والثلثان ملك ان لم ينجزوا اهـ أنه بانقراض الابن
المعين يكون الوقف على السبل ما عدا ولده الصلي الوارث ومقتضى ما يأتي فى الوصايا أن تقسم الغلة بعد
موت الابن المعين على ولد الواقف وولده فصار لولد الواقف ولده وما أصاب الولد يقسم عليه خمسة
ميراث وقال فى الاسعاف لو قال أرضى صدقة موقوفة بعد موتى على ولدى وولده ولدى ونسلى ومن بعدهم
على المساكين وليس له مال غيرها ولم تجز الورثة يكون ثلثها ملكا لورثته على قدر ملكهم وثلثها وقف
على ولده وولده ونسله ثم ينظر الى عدد الفريقين يوم تيان الغلة وتقسم على عددهم فان كان ما يصيب
ولد الولد والنسل مثل غلة الثلث الذى صار وقفا كما اذا كان أولاد الصلب عشرة والنافلة خمسة أو أكثر من
غله الثلث الموقوف كما اذا تساوى عدد الفريقين كانت غلة الثلث الوقف لهم خاصة ولا شئ لولد الصلب
منه وان كان ما يصيب النافله من جميع غلة الارض أقل من غلة الثلث الذى صار وقفا كما اذا كانوا ثلاثة
وأولاد الصلب تسعة يعطى لهم ما كان يصيبهم من جميع غلة الارض وما فضل يكون ميراثا بين ورثته (الخ)
(قوله) تصرف غلة الارض الى الفقراء ان لم يوص (الخ) عبارة البرازية وان لم الخ بالواو والحالية ثم رأيت نسخة
كما هنا فى نسخة ان لم يوص (الخ) ومؤدى السكل واحد والقصد أن محل الرجوع للفقراء اذا لم يوص لوارث
بجعله الغلة لمن يحب **(قوله)** ثم يجعل سهمه ميراثا لورثته الذين لاحصة لهم (الخ) عباراتهم لم تقيد الورثة
بهذا القيد فالظاهر اعتماد اطلاق الورثة كما يعلم ذلك من الاسعاف وغيره **(قوله)** أن ما ذكره الشارح
من قوله قلت الى هنا ليس هذا محله لان خروج (الخ) قد يقال انه وان كان مصورا فى مسئلة الوقف
فى المرض الا أنه ان كان الوقف على الورثة أو بعضهم معلقا بالموت يكون الحكم فيه كذلك فلا مانع من
ذكره هنا أيضا ويكون قد نبه على انه اذا صدر منه الايقاف على الورثة معلقا بالموت يكون حكمه ما ذكره
فذكره لبيان حكمه ولدفع توهم أن هذا الوقف الذى هو فى الحقيقة وصية لا يصح لكونه وصية فى المعنى
تأمل **(قوله)** ثم هذا بخلاف ما اذا وصى أن تكون (الخ) أى ما وقفه فى مرضه قال الخصاف فناقول
ان لم يقف فى مرضه ولكن أوصى أن تكون وقفا بعد وفاته هل له الرجوع قال نعم وليس هذا بمنزلة
ما أنفذ فى مرضه وأبته ألا ترى انه لو برئ من مرضه وصح كانت هذه الارض وقف الصحة وان الذى

أوصى أن تكون أرضه وقفاً بعد وفاته انما هي وصية بعد موته له الرجوع فيها وأبطالها فهم مقتتان اه
(قوله) ذكر الحياة والموت غير قيد لا غناء التأبيد عنه الخ فيه تأمل فان الكلام في لزوم الوقف ولا يلزم
الابذ كرهما ولواقتصر على التأبيد بطل الايقاف بموته وتورث عنه نعم يظهر أن ذكر الحياة غير قيد **(قوله)**
يفيد أن الخروج والزم الخ حقه حذف لفظ الخروج **(قوله)** الظاهر أن هذا على قوله أما على
قولهما فالظاهر انه وقف الخ الاحسن أن يقال في حل عبارة الشارح هذا على قوله أما على قولهما فكذلك
في الأول لا الثاني **(قول الشارح)** فقول الدرر لوافتنرى يسكنه القاضي لو غير مسجل منظوفه **(قوله)** أفاد
الرحمى أن صاحب الدرر لعله شرط فقره ثلاثا يكون راجعا عن صدقته بدون عذر وشرط قضاء القاضي
ثلاثا بنقضاء آخر على مذهبهما اه وهو وجه اه سندی **(قوله)** وفي القهستاني أن التسليم ليس
بشرط اذا جعل الواقف نفسه قبا الخ عبارة القهستاني وهذا يعني اشتراط التسليم للنظر على قول محمد
اذا لم يشترط الولاية لنفسه والا فقد سقط اشتراط التسليم اه ويندفع توقف المحشى بما يأتي في الشرح
ان اشتراطها لنفسه جائز بالاجماع كما نقل ذلك عن الزيلعي وان نوزع في دعواه الاجماع والذي في التهر
أن عن محمد روايتين كما سيأتي له تأمل **(قوله)** أى لانه مناع حيث لم تقسمه بينهن لم يظهر هذا
التعليل واذا سلمتهن بدون قسمة يصح التسليم والظاهر أن عدم الحجة عند محمد لعدم التسليم لا لا شيوع تأمل
(قوله) لكن ذكر في البرازية أن عن أبي يوسف في التأبيد روايتين الخ ذكر السندی عند قوله سابقا
واكتفى أبو يوسف بلفظ موقوفة مانصة وذكر الوقف وحده أو الحبس معه يثبت به الوقف على ما عوا المختار
وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغياثية ولو قال أرضي هذه موقوفة على فلان أو ولدي أو فقراء
قرايتي وهم يحصون أو على اليتامى ولم يرد به جنسه لا يصير وقفا عند محمد لانه وقف على شيء ينقطع
وينقرض ولا يتأبد وعند أبي يوسف يصح لان التأبيد عنده ليس بشرط كذا في محيط السرخسي اه
ونقله في الهندية وهو موافق لما في البرازية فالأولى أن يقال ان عن أبي يوسف طريقتين ما ذكره البرازي
وما ذكره في البحر انه ظاهر المجتبى تأمل ثم رأيت في التمه ما يؤيد البرازية ونصه التأبيد بشرط عند محمد
حتى لو وقفه على جهة يتوهم انقطاعها بان وقف على أولاده وأولاد أولاده ولم يجعل آخره للفقراء لا يصح
الوقف وعلى قول أبي يوسف التأبيد ليس بشرط حتى ان في هذه المسئلة يصح الوقف عنده ثم قال وبعض
مشايخنا قالوا خلاف أن التأبيد بشرط صحة الوقف وانما الخلاف في تلك المسئلة في شيء آخر أن عند أبي
يوسف يثبت التأبيد بنفس الوقف من غير اقتراح شيء آخر به ثم قال ولما كان من مذهب أبي يوسف أن
التأبيد يثبت بنفس الوقف فاذا مات أولاده نصرف الغلة الى الفقراء اه وبؤيده أيضا ما ذكره في أول
وقف الانقروية وذكر نحو ذلك في المنبع ومثل ذلك في كثير من كتب المذهب وفي الدرر ان التأبيد بشرط
انقافا لكن ذكره ليس بشرط عند أبي يوسف لان قوله وفقت أو تصدقت يقتضي الازالة الى الله تعالى
وهو يقتضي التأبيد فلا حاجة الى ذكره اه **(قوله)** والمراد بالمعين ما تمل الانقطاع كأولاد زيد أو فقراء
قرايتي أو فلان وهم يحصون الخ أي بخلاف ما اذا كانوا لا يحصون فانه يقع مؤبدا قال في تمة الفتاوى في
فتاوى أبي الليث اذا وقف داره على فقراء مكة أو فقراء قرية ان كان الوقف في حيانا وصحة والفقراء
يحصون لا يجوز هذا الوقف لانه لا يجوز الا مؤبدا وهذا لم يقع مؤبدا الجواز أسهم عوتون في تطلع الوقف
وان كان الفقراء لا يحصون جاز الوقف لانه وقع مؤبدا اه **(قوله)** فذا سمى من ذلك ثلاث بلون فهمى وقف
مؤبدا الى يوم القيامة سيأتي في فصل الوقف على الأولاد مانصه ولو زاد البطن الثالث عم نسله اه

والظاهر أن هذا هو المراد بكونه مؤبداً **(قوله)** وبه تعلم أنه لا يحمل لقوله الشارح مطلقاً لأنه (الخ) فسر
الاطلاق السندی بقوله يعني طال الوقت أو قصر ولا يتوهم منه أنه جزم بسخة وقف الوقت الذي زاد فيه
قوله فإذا مضى الشهر أو السنة فالوقف باطل فقد صرح في ذلك بطلانه اهـ بلفظه **(قوله)** لزومه على
قول الامام باحد الامور الاربعة المارة (الخ) لكن ليس لزومه في كلها موجب لزوال الملك بل في بعضها وهو
الحكمية والافراق في المسجد كما تقدم **(قوله)** لاقتضائهما الملك أي ملك المنفعة أو العين **(قوله)**
ويستثنى من عدم الاعارة ما لو كان داراً موقوفة للسكنى (الخ) وكذا ما شرط الواقف اعارته فلو وقف
كتباً أو منقولاً أو عقاراً وشرط أن يعار فلا يجوز للتولي اجارته اهـ سندی **(قوله)** كما إذا كان الموقوف
أرضاً مثل لابن جماعة قراضاً على أن كل واحد منهم يأخذ له من الأرض الموقوفة قطعة (الخ) في المنع
عند قول المصنف الموقوف عليه لا يملك الاجارة مانعه ذكر في الفتاوى الرشدية إذا كان الوقف على رجل
معين قال بعض المشايخ يجوز أن يكون هو المتولي بغیر اطلاق القاضي لأن الحق لا يبعدوه والفتوى أنه
لا يصح ولا يصلح لأنه لا حق له في التصرف في الوقف انما حقه في أخذ الغلة وقال الفقيه أبو جعفر إذا كان
الاجر كله للوقوف عليه بان كان الوقف لا يستمر وغيره لا يشركه في استحقاق الغلة فينبذ يجوز وهذا في الدور
والخوانيت وأما الاراضى ان كان الواقف شرط تقديم العشر والخراج وسائر المئون فليس للموقوف عليه أن
يؤجرها وأما إذا لم يشترط ذلك يجب أن يجوز ويكون الخراج والمؤنة عليه وهذا نظير ما روى عن أبي
يوسف انه إذا كان الموقوف عليه مثنى أو ثلاثاً فنقاسموه وأخذ كل واحد أرضاً رعيها بنفسه قال أبو
يوسف ان كانت الأرض عشرية جازمها بأنهم وان كانت خراجية لا تجوز هكذا ذكر في فتاوى ظهير
الدين كذا في الفصول العبادية اهـ ثم ان ما ذكره المصنف من جواز المهاداة ظاهرة جوازها ولو كان
الوقف للغلة مع أنه سبى ذكر في باب الوصية بالخدمة أن الدار تقسم في الوصية بالسكنى أما في الوصية بالغلة
فلا تقسم على الظاهر اهـ أي ظاهر الرواية اذ حقه في الغلة لا في عين الدار وفي رواية عن الثاني تقسم
ليستغل ثلثها كما نقله الشرنبلالى عن الكافى والظاهر عدم الفرق بين الوصية والوقف وظاهر كلامهم هنا
اعتماد هذه الرواية **(قوله)** الشارح فيقسم المشاع (الخ) لكن هذه القسمة لا يجزى فيها الاجبار في المنع
عن أنفع الوسائل ان القاضي لا يجوز له أن يقسم قسمة جع بين الملك والوقف على وجه الاجبار بمعنى أنه
إذا طلب ذلك ناظر الوقف وامتنع الشريك المالك عن القسمة لا يجبره القاضي ويقسم بل لا بد أن يكون
على وجه التراضى من الشركاء كلهم اهـ سندی **(قوله)** والتوفيق كما أفاده الخبر الرملى يحمل ما في
الخصاف وغيره من عدم جواز القسمة والنهاية على قسمة التملك (الخ) الاظهر في التوفيق حل ما في الخصاف
على ظاهر الرواية والوقف للغلة وما في الاسعاف وغيره على رواية أبي يوسف كما علم مما تقدم **(قوله)** أي بان
يا أمر رجلاً بان يقاسمه (الخ) أو يتولى ذلك بنفسه **(قوله)** الشارح ولو بعهده ملك وبعضه وقف (الخ) اهـ
في شرح الملتقى والمعمد لزوم الاجر على الشريك والزواج في دار اليتيم الملك كالوقف خلافاً لما في الصيرفية
اهـ فالتعميم في كلام الشارح انما يظهر على ما في الصيرفية الا أن يكون مراده أنه استعماله الموقوف عليه
فلا يلزم أجره حصه الملك بخلاف ما إذا استعماله الشريك المالك فيلزمه أجره حصه الوقف **(قوله)** ويصح أن
يراد بالفعل الافراز (الخ) لكن المتبادر من ذكر الجار في المعطوف هو الاحتمال الاول وعلمه الواو بمعنى أو
(قوله) لكن عنده أي عند الامام **(قوله)** وهو بعيد (الخ) لا بعد فيه مع معرفة وجهه وذلك
أنه بالقول لم يحصل التسليم الذى هو شرط بخلاف الصلاة فيه مع الاذن فإنه يحصل التسليم مع ما يدل

على الخروج تأمل **(قول)** لكن المناسب أن يراد مريد البناء الآن الخ) لكن يكون في عبارته ركازة
فانه جعل موضوعها ارادة أهل المحلة فلا يناسب التفصيل بعد ويصح أن يراد الباني الاول ويجعل
موضوعها أنه حي فان أهل المحلة اذا أرادوا ذلك وكان الباني منهم يكون لهم ذلك اطالبه معهم وان كان الباني
من غيرهم لا يكون لهم ذلك لكون الولاية له مادام حيا لا لأهل المحلة تأمل **(قول)** المصنف لمصالحه ليس
بقيسديل الحكم كذلك اذا كان ينتفع به عامة المسلمين على ما أفاده في غاية البيان حيث قال أو رد الفقيه أبو
اليث سؤالا وجوابا فقال فان قيل أليس مسجد بيت المقدس تحت مجتمعة الماء والناس ينتفعون به قيل اذا
كان تحت شئ ينتفع به عامة المسلمين يجوز لانه اذا انتفع به عامتهم صار ذلك لله تعالى أيضا اهـ ومنه يعلم حكم
كثير من مساجد مصر التي تحتها صهاريج ونحوها **(قول)** ظاهره انه لا خلاف فيه مع أن فيه خلافا لما الخ
قديقال ظاهر التشبيه يقيد أن فيه خلافا وما ذكره في البحر يضد جريح قوله ما اذا كان له جماعة اذا
أغلق الباب ولا ينعون غيرهم في سائر الاوقات **(قول)** وقد رد في الفتح ما جحد في الخلاصة من أنه لو احتاج
المسجد الى نفقة تخرج قطعة منه بقدر ما ينفق عليه بأنه غير صحيح الخ) قال السندي لكن أفق الرمي
بخلاف ما هنا في عدة أسئلة ففي فناواه مثل في مدرسة احتاجت الى نفقة لعمارة ما خرب منها وليس هناك
ما يعمر به من الوقف هل يجوز أن تؤجر قطعة منها بقدر ما ينفق عليها أم لا أجاب مقتضى ما في الخلاصة
جواز ذلك فانه قال ولا يؤثر فرس السبل الا اذا احتج لنفقة فيؤجر بقدر ما ينفق عليه وهذه المسئلة
دليل على أن المسجد المحتاج الى النفقة تؤجر قطعة منه بقدر ما ينفق عليه اهـ وبه يعلم الحكم في المدرسة
بالاولى وقد بحث فيه الطرسوسي بحثا يلوح رده والاعتبار بعخته فقد قال المحقق ابن الهمام ان الطرسوسي
لم يكن من أهل الفقه وقد نقل كثير من أهل العلم عن الناطفي الاستدلال المذكور وسلموا له تخبر بجه
ومعلوم أن الفرق بين الناطفي والطرسوسي كما بين السماء والارض وحيث كان الناظر من محل لا يخشى
الفساد والله يعلم المفسد من المصلح الى آخر عبارته **(قول)** لكن نقل في البحر بعده ذاعن الولوالجية
مسجده أوقاف مختلفة الخ) غاية ما تنفذه عبارته جواز الصرف العمارة وأما صرف غلة أحد الوقفين
لمصرف الآخر فسكوت عنه فيكون العمل حينئذ بما يفيد كلام المصنف **(قول)** ومن اختلاف الجهة
ما اذا كان الوقف منزلي الخ) ومن اختلافها أيضا كما أفاده السندي عن الخير الرمي أيضا ما لو وقف
أحدهما على قراء المسجد والآخر على ترميمه **(قول)** الشارح ونفقته وجنابته في مال الوقف الخ) أي
ولو كان الواقف مختلفا ويكون العبد حينئذ من جهة المصالح الموقوف عليها فذا يزول توقف ط تأمل
لكن هذا ظاهر اذا كان الوقف على المصالح وأما اذا كان لشراعية لأهل الرابطة أو عمارة أو نحو ذلك
فلا يظهر **(قول)** والظاهر أن مثل ما ذكره اذا رضى القاتل بفع البادل الخ) ... بأتى في الجنائيات
التصريح بانقلاب القود ما لا عمل في الشر نبلا لية عدم القصاص بأشهاد من له الحق بناء على الاختلاف
في تعريف الوقف **(قول)** لا تتعين بالتعيين فهي وان كانت لا ينتفع بها الخ) امتداد كروا ذلك في عقود
المعاوضات خاصة تأمل وبعبارة الفتح نفيد نسبة المسئلة لفرع خاصة ولم يذكر ما يدل لدعواه من نسبة القول
بوقف الدراهم والمكيل والموزون لمحمد وأيضاد عوى أن الدراهم لا تتعين بالتعيين لا تتبدى نفعاً في المكيل
والموزون فانها يتعينان به **(قول)** لان الوقف على المسجد لا على أهله الخ) فيه انه لا معنى لجعل
المسجد وقفاً عليه اذا لا ينتفع بالمصحف والظاهر أن المراد وقف على أهل المسجد بتقدير مضاف ويقيد
جواز الوقف بما اذا كان أهله يحصون أو هور وايدة أخرى فائله بحجة الوقف بدون احصاء والظاهر ما فعله

في الدرر وتبعه الشارح من أن هذه المسئلة ليس فيها اختلاف اذ مجرد ذكر أنه يقرأ فيه في المسجد في موضع
 وذكرا أنه لا يكون محصورا على هذا المسجد في موضع لا يدل على الخلاف غاية الامر أنه بين في الاول أنه
 يقرأ في المسجد ولم بين حكم القراءة في غيره بل سكت عنه وبين في الموضع الآخر ما سكت عنه ومجرد هذا
 لا يوجب القول بالاختلاف وما في القنية لا يدل عليه أيضا ذنبا ما أفاده عبارتها انه ليس للواقف دفعه لغير
 أهل الحلة ومفاده أن هذا الوقف يكون على أهل حلة المسجد لا لغيرهم وتعين المسجد للقراءة فيه أو عدمه
 لا دلالة عليه في عبارتها ثم رأيت ما يأتي في الفروع المهمة المذكورة في الشرح أن الارصاد على المالك
 ارصاد على المالك وفي القهستاني وصح وقف منقول فيه تعامل كالمصحف الموقوف على أهل المسجد
 ويقرأ فيه وفي غيره **(قول)** بان يصرف الى الموقوف عليه حتى يبقى على ما كان عليه (الح) أي فالمراد
 بالوقف الذي يبدأ من غلته بعمارتها العين الموقوفة للغلة والعين الموقوف عليها كالمسجد اذ لا شك أن كلا
 موقوف عليه الغلة بمعنى أنهم ما مشروط صرف الغلة الى عمارتها **(قوله)** فلو كان الوقف شجرا يخاف
 هلاكه كان له أن يشتري من غلته قصيلا (الح) فالمراد بالعمارة ابقاء الموقوف على ما كان عليه زمن الواقف
 ودفع المرصد ملحق ومقاس على العمارة وليس داخلا فيها والا لولى أن يراد بالعمارة ما فيه نمو غلة الوقف وما
 كان فيه بقاؤه فيدخل ما ذكر **(قول)** لو كان الوقف على معين (الح) رجل أو رجال وسيأتي التكلم
 على هذا فتأمل **(قول)** وظاهر قوله بقدر ما يبق الخ منع البياض والحجرة على الحيطان (الح) هذا اذا لم
 يزد أجره بما ذكر **(قول)** والذي يبدأ به من ارتفاع الوقف أي من غلته بعمارتها (الح) قال البرجندی المراد
 بارتفاع الوقف المنافع التي تحصل منه وهو من اطلاق العوام حيث يسمون ما يحصل من الزرع ارتفاعا
 يريدون بذلك الحاصل بالرفع وهو رفع الزرع الى البيدر بعد الحصاد انتهى وأقول غاية الامر انه استعمال
 مجازي وليس بخطأ فتأمل اه جوى على الكثر **(قول الشارح)** بقدر كفايتهم (الح) قال السندی
 فيه نظرفان كفايتهم قدر يزيد على المشروط لهم وقد تنقص عن أجر عملهم والمقصود انه يعطى لهم أقل
 من معلومهم توفيراً لحق العمارة **(قول)** لان ما ذكره هو مفاد كلام الفتح (الح) نعم ما ذكره مفاد الفتح
 الا أن قوله أما المباشر والشاذ الخ انما هو من كلام البحر ولا وجود له في الفتح **(قول)** والمؤذن والميقاني
 عبارة الاشياء بدون واو في المؤذن على ما نقله عنه في النهر **(قول)** وبهذا التقرير يسقط ما قدمناه عن النهر
 في الرد على الاشياء (الح) فيه أنه في الاشياء ألحق المؤذن وما عطف عليه بالامام وما عطف عليه ولا يصح
 هذا اللاحق لاقتضائه أن المؤذن ومن معه لهم المشروط بمباشرة الوظيفة مع أنهم انما يستحقون الاجرة اذا
 باشر واصل العمل العمارة كما قدمه وبما قرره لا يسقط رد النهر على الاشياء **(قول)** بخلاف مودع الابن فانه
 مأمور بالحفظ (الح) أي فضمانه لتركه الحفظ لانه دفع المال لغير مستحقه لما أن نفقة الابن ونحوه يجب
 بدون قضاء ولذا كان الضمان عليه قضاء لا ديانة وأصل هذه العبارة بخلاف مودع الابن لتعديده بالدفع لانه
 مأمور بالحفظ فقط **(قول)** أي القدر الذي يغلب على ظنه الحاجة اليه (الح) قديقال قدر ما يحتاج اليه
 في المستقبل غير معلوم اذ هو غير منضبط فلا يدرى القدر الذي يرصد للعمارة وغاية ما يقال ان الامر مفوض
 للناتر فيرصد القدر الذي يغلب على ظنه الحاجة اليه اه سندی عن الحموي وقال ما ذكره الشارح قول
 الفقيه أبي الليث ولا يعارض بما سواه من الاقوال والنفس به تنشرح وقول أبي بكر لا يجوز صرف شيء
 للفقراء ولو اجتمعت غلة كثيرة لانه يجوز أن يحدث للمسجد حدث والدا به بحال لا نعل وقد سئل العلامة
 أبو السعود العمادى هل يلزم الحفظ لعمارة الوقف قبل أن يحتاج الى المرممة فاجاب بأنه لا يلزم وانما يؤثر

بالحفظ بعد الاحتياج للعمارة اه من السندی (قوله) ظاهره أن جميع من ذكر يكون في قطعه ضرر بين الخ) فيه تأمل فإن كلامه في الشعائر ولاشك أن جميع من ذكر منها وإن كان بعضها في قطعه ضرر بين (قول الشارح) وثمن زيت وقناديل الخ) في الخانية رجل أودى بثلاث ماله لأعمال البرهل يجوز أن يسرج المسجد منه قال الفقيه أبو بكر مجوز ولا يجوز أن يراد على سراج المسجد لأن ذلك أسراف في رمضان وغيره ولا يزين المسجد بهذه الوصية اه ومقتضاه منع الكثرة الواقعة في رمضان في مساجد القاهرة ولو شرط الواقف لأن شرطه لا يعتبر في المعصية وفي القسمة وأسراج السراج الكثيرة في السكك ليله براءة بعدة ثم قال ويجوز على باب المسجد في السكة والسوق من السندی وانظره (قوله) وفيه نظر كما في الجوى) قال إذا المراد بالضرر البين تعطيل المحل من الجماعة والجمعة (قوله) انظر ما المراد به هو في عرف مصر ملاحظ ومتفق أحوال الوقف من عمارة وسكنى وخلو أو ما كن ولزوم عمارة ونحو ذلك (قوله) هو الملازم للمسجد الخ) فسره الشيخ محمد بالي بأنه من يحمل إلى الوقف شيئاً يحتاج إليه في العمارة اه سندی وفسر في شرح الاشياء الشاهد بمن يشهد بما يتعلق بالوقف ونقل عن تيسير الوقوف أن من حقه أى الشاد الرفق والالطف بالبنائين وأن لا يشغل أحد افوق طاقته ولا يجعده بل يمكنه من الأكل أو يطعمه وعليه أن يطلقه أوقات الصلوات مع الاحتياط في ذلك الوقف اه (قوله) قال الفقيه أبو الليث ومن يأخذ الاجر من طلبة العلم في يوم لادرس فيه أرجو أن يكون جائراً) لعل إطلاق الفقيه أبى الليث بناء على أن الطالب للعلم لا يتخلو عن نوع تحصيل نقله الجوى سندی (قوله) والظاهر أن المراد منه منع الزيادة الخ) خلاف الظاهر من هذه العبارة ومن عبارة الهداية والظاهر القول باختلاف الرواية (قوله) فيه جرح حصة الآبى ثم ردها إليه الخ) أى بعد قسمة الموقوف والاتكون الاجارة فاسدة للشيوع وعبارة الاسعاف ولو امتنع أحد الموقوف عليهم من الترميم تقسم الدار ويؤجر نصيبه مدة يحصل منها قدر ما ينوبه لو دفع من عنده ثم بعد ذلك رده إليه نصيبه اه نعم إذا أجرها لباقي الموقوف عليهم صحت وانظر حكم ما إذا لم تقبل القسمة ولم يحصل تراض على المهايأة (قوله) هذا مبنى على مذهب المتقدمين الخ) فيه أن الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين إنما هو في ضمان منافع الوقف وهذا ليس الكلام فيه ولا خلاف بينهم في أن الاجرة للغاصب وهو باجارتها صار غاصباً فتكون الاجرة له وهو موضوع المسئلة (قوله) ولو أبى المتولى الخ) كذا عبارة البحر والاولى ولو رضى المتولى (قوله) ولما كانت غلتها له صار كان العمارة عليه) لكن تقدم عند قوله ويبدأ من غلته بعمارة أنه لو كان الوقف على رجل بعينه وآخر للفقراء فهو في ماله إذا كان حياً ولا يؤخذ من الغلة لأنه معين يمكن مطالبة فقهاء على عبارة الشارح اه سندی وفي شرح المنبع عند قوله ويبدأ من غلته بعمارة ما نصه ثم إن كان الوقف على الفقراء يبدأ بالعمارة وما فضل منها يقسم على الفقراء وإن الوقف على رجل بعينه وآخر للفقراء فهو في ماله أى مال شاء في حال حياته ولا يؤخذ من الغلة لأن الغرم بالغنم ولهذا تكون نفقة العبد المودى بخدمته على المودى له إلا أن الوقف إذا كان على الفقراء لا يمكن مطالبتهم بالعمارة لكثرتهم وغلة الوقف أقرب أموالهم فتجب فيها بخلاف ما إذا كان الوقف على معين يمكن مطالبة بالعمارة فيطالب بها ولا يحبس شيء من الغلة لأجلها اه وفي الهداية ثم إن كان الوقف على الفقراء لا ينظر بهم وأقرب أموالهم هذه الغلة فيجب فيها ولو كان الوقف على رجل بعينه وآخر للفقراء فهو في ماله أى مال شاء في حال حياته ولا يؤخذ من الغلة لأنه معين يمكن مطالبة اه (قوله) وادعى الشرنبلالى في رسالته أن الراجح هذا الخ) سيذكر في باب الوصية بالسكنى عن الظهيرية مانعه

في الوصية بغلة دار لرجل توجب ويدفع اليه غلاتها فان أراد السكنى بنفسه قال الاسكاف له ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه الفتوى والوصية أخت الوقف فعلى هذا يكون الفتوى في الوقف على هذا بل أولى لأنه لم ينقل فيه اختلاف المشايخ اهـ وأنت خير بان ترجيح الشربلالي الجواز ليس أقوى من ترجيح الظهيري لعدمه مع التعبير عنه بلفظ الفتوى مع أن الشربلالي ليس من أهل الترجيح ولم يستند في ترجيحه للجواز بنقله عن هوأهله بل استند فيه لبعض استدالات دالة عليه كما يظهر ذلك للنظر في رسالته تأمل وانظر ما يأتي في الباب المذكور (قوله) وهذا كما ترى خلاف ما رجحه الشربلالي الخ) أي حيث قال كان للاستغلال وأنت خير بأنه ليس في عبارته ما يفيد منع سئناه بل ربما أفاد تعبيره أولاً بكان وثانياً بتقييد أن له السكنى في الأول تأمل (قوله) وهذا يحتمل أن يكون المراد جواز الوقف مقترناً بهذا الشرط الخ) لكن ما تقدم من أنه لو كان الوقف على رجل بعينه وآخره الفقهاء فهي في ماله ولا تؤخذ من الغلة لأنه معين يمكن مطالبته اهـ يفيد صحة هذا الشرط اذ هو شرط اقتضاه أصل الوقف فيكون ذكره تأكيداً له (قوله) ولا يكون امتناعه منه رضاً بطلان حقه لأنه في حيز التردد بيانه أن الامتناع يحتمل أن يكون بطلان حقه ويحتمل أن يكون لنقصان ماله في الحال، لرجائه اصلاح القاضي وعبارته ثم رده اهـ عناية (قوله) نعم رد عليه ما قاله الرملي وكذا ما قدمناه عن الفتح الخ) فعلى ما قاله الرملي يكون الحكم هو الاستبدال وعلى ما قدمه تعويلك الوارث عند محمد حيث كانت للسكنى كما هو موضوع المسئلة (قول المصنف وصرف نقضه الخ) قال في البحر المراد ما نهى عنهم الوقف فلما نهى عنهم الوقف كله فقد سئل عنه قارئ الهداية بقوله سئل عن وقف تهمدم ولم يكن له شيء يعمرنه ولا أمكن اجارته وتعميره هل تباع أنقاضه من حجر وطوب وخشب أجاب اذا كان الامر كذلك صح بيعه بامر القاضي ويشتري بثمنه وقف مكانه فاذا لم يمكن رده الى ورثة الواقف ان وجدوا ولا يصرف الفقهاء اهـ (قوله) بأن أحضرت المؤن الخ) هذا تصوير لقوله والاحفظه لا لقوله ان احتاج كافي ط وهو ظاهر تأمل وقوله والافبالانهدام تحقق الحاجة ليس في جميع الصور فانه قد يحصل الانهدام ولا يحتاج الى هذا النقض بعينه لكسره مثلاً (قوله) قلت وشجر الوقف ليس له حكم العين الخ) الذي في هلال من باب وقف الدار والارض على معينين ان ما ييس من الشجر المثمر حكمه حكم النقض (قوله) أطلق في الطريق فعم الناقد وغيره الخ) الظاهر أنه في غير الناقد يشترط فيه ما يشترط في أخذ أرض بجوار المسجد لانه مملوك لأهله تأمل (قوله) قلت الظاهر أن هذا في مسجد جعل كله من الطريق الخ) الظاهر أن حكم المسجدية في صورتي جعل كل الطريق مسجد أو بعضه متحققه فيها بدون فرق بين المسئلتين لكن مادامت حوائطه قائمة والاعاد طريقا فیهما كما يأتي ما يفيد هذا ما كتبه عقب هذا (قول الشارح لانهم للمسلمين) هذه العلة انما تظهر في الناقد خلافاً لما في ط (قول الشارح وهو ما اذا جعل في المسجد عمر الخ) بالبناء للفعول والذي يظهر أن الجاعل غير الباني اذ لو كان هو الباني ابتداء لا مانع من دخول الجنب ونحوه لعدم مسجديته لكن التعليل بقوله لتعارف الخ انما يدل أن الباني هو الذي جعل بعض ما أحاط به البناء مما ولا يظهر منع الجنب من دخوله ولو جعله الباني مما بعد انعقاد مسجديته لا يصح لخروجه عن ملكه وتقييد جوازا لجعل بالاحتياج يفيد أن الجعل بعد انعقاد مسجديته وحينئذ لا فرق في كون الجاعل الباني أو غيره ويظهر استثناء الجنب ونحوه من المرو رفيه (قوله) ولعل هذا هو المراد الخ) لا يصح أن يكون هذا مراد مع قول الشارح حتى الكافر بل الظاهر أن المرو رفيه جائز لكل

أحد ولو بدون حاجة ما عدا ما استثنى **(قوله)** وأوجب بان صورته ما إذا كان المقصد طريقان (الح) قلت
ومن تحقق عبارة الخاتمة والهندية المشار إليهما لم يحصر على هذا التصوير اه سندی وفيه أن عبارتهما
انما هي في جعل بعض الطريق لافي كنهنا **(قوله)** بقرينة التعليل المذكور (الح) لانه يفيد عدم
جواز جعل المسجد طريقا كلاً أو بعضاً **(قوله)** فيه ان الصلاة في الطريق مكروهة كالمرور (الح) قد
يقال ان المراد ان الصلاة في الطريق الذي جعل مسجداً جائزة بلا كراهة فلذا جازنا هذا الجعل لخروجه
عن كون الصلاة مكروهة فيه بخلاف المسجد فإنه لا يخرج عن المسجدية فلم يجعل طريقاً للمرور
فيه وهو غير جائز تأمل ثم رأيت في السندی ما نصه ان الكراهة تختص بمحال كونه طريقاً أو ما عند تغييره
مسجداً فتنفي الكراهة اه فعلى هذا مراد الفصولين بقوله لعدم جواز الصلاة في الطريق ما دام
طريقاً فلا ينافي ما في الشارح ومراده أيضاً بقوله المسجد الذي يتخذ من جانب الطريق لا يكون له حكم
المسجد بل هو طريق (الح) ما بعد نقضه للدليل الذي ذكره فلا ينافي ما ذكره الشارح بقوله لجواز الصلاة
في الطريق **(قوله)** لما روى عن العصابة رضى الله تعالى عنهم لما ضاق المسجد الحرام أخذوا أرضين
بكره (الح) في شرح الوهابية في الاستدلال بما ذكره على قول أبي حنيفة نظر فانه لا يميز بين أراضى مكة
في التخصيص والاحتياط أيضاً عند ما بالى ما غاصب أو مستعير فيؤمر بأخذه عماراً وتضاف الى المسجد
لعدم ملكه (الح) **(قوله)** وهو قول المتن ولاية نصب القيم الى الواقف ثم لوصبه (الح) فيه أن ما يأتي في نصب
المتولى لافين يستحق الولاية نعم ما ذكره الشارح فيما يأتي عقب قوله ثم لوصبه بقوله لانه مقامه يفيد أن
له الولاية كالواقف **(قول الشارح)** وينزع وجوب (الح) الذي حققه السندی بعبارة طويلة ان الوصى
أو المتولى المنسوب من الواقف أو القاضى لو لم يتحقق من أحدهما خيانة وأراد من عدا قاضى القضاة عزله
واقامة غيره مقامه ممن هو أصح منه وأورع فليس له ذلك ولا يتولى ذلك الا قاضى القضاة وأما عزل
الخائن واقامة غيره ممن يحفظ الوقف ويعمره ويحفظ ما بقى على ممتلكته أو واقامة تولى على ممتلكته
له متولى فلا يتوقف على القاضى فضلاً عن قاضى القضاة وان عزله واجب على كل مسلم يستطيعه فانه
من قيل انكار المنكر فلحفظ هذا فانه نفيس جداً اه وهذا غير **(قوله)** وفي الجواهر القسم اذا لم يراع
الوقف بعزله للقاضى (الح) وفي خزائن الاكمل الولاية في الوقف للواقف الا أن يكون خائفاً من زعمه القاضى
من يده وكذا لو اتهمه في عمارته أو حفظ غلته **(قول الشارح)** وأظهره فسق (الح) في مسكين من الوصاية
لأوصى الى عبد وكافر وفاسق بدل الوصاية بغيرهم وشرط في الاسل أن يكون الفاسق متم ما خوف عليه في
المال اه قال في المحتجب لانه قد يفسق في الافعال ويكون أميناً في المال اه أبو الواسع **(قوله)**
ويشترط للحجة بالوغة وعزله لآخرته واسلامه (الح) في منهوات الاقرب به هذا لانه على أن تولية الدى
صحبة وينبغي أن يخص بوقف الذى فان توليه الدى على المسلمين حرام لا ينبغي اتباع شرط الواقف فيها
من خط ابن نجيم اه **(قوله)** وذكر صاحب البحر في بعض رسائله أن ما ذكره العلامة قاسم لم يستند
فيه الى نقل (الح) هي الرسالة الخامسة عشرة ونص عبارتهما من أسقط حقه من وظيفة لا يسقط
وكذلك من فرغ عن وظيفته لغيره ولم يكونا بين يدى القاضى الا أن الشئ قاسم في فساواه أفتى بسقوط
حقه بالتفراغ لغيره وان لم يقر الناظر المنزول له ولم يستند لنقل وخولف في ذلك اه وبظهر أن الفرق
بين ما أفتى به قاسم وغيره انه قائل بالسقوط بمجرد الفراغ ولو بدون علم القاضى بخلاف غيره فانه يقول
لابد من علمه وليس الفرق بينهما اشتراط تقرير غيره وعدمه خلافاً لما يفيد قوله وان لم يقر الناظر المنزول

مطلب في عزل متولى الوقف

مطلب فيمن أسقط حقه
من وظيفته

اليه فانه محل اتفاق على عدم شرطيته تأمل ولتراجع فتاوى العلامة قاسم حتى يعلم محل الخلاف ثم راجعناها وظهر منها ان محل الخلاف كما ظهر وسند كرهه فاما ياتي عند التكلم على الفراغ عن وظيفة النظر ونحوه **(قوله)** وحاصله جواز أخذ المال بلار جوع الخ انظر ما قاله في البيوع فانه قد أوسع فيه الكلام **(قوله)** وعند محمد لا يجوز بناء على اشتراطه التسليم الى متول الخ لانه حينئذ لا يقطع حقه فيه وما شرط القبض الا لينقطع حقه ولما لم يشترطه أبو يوسف لم يمنعه كذا في السندي **(قوله)** أي حين اذ كان الفتوى على قول أبي يوسف الخ الا صوب جعل قوله حينئذ راجعا لقوله صح جعل غلة الوقف لنفسه ولا دخل لكونه على قول أبي يوسف أو غيره فتأمل **(قوله)** ظاهره انه لا فرق بين ذكره بلفظ الاستبدال أو البيع وهو خلاف التوفيق الخ فيه تأمل ادغاية ما أفاده المصنف صحة الشرط فيهما بدون أن يذكر أن الأول محل إجماع والثاني خلاف نعم قول الشارح حينئذ يفيد أن الأول على الخلاف تأمل **(قوله)** والظاهر أنه قيد للبيع لا للشراء الخ يؤيد ما قاله أنه في المنبع ذكره قيد للبيع لكن انما ذكره بلفظ الاستبدال ونصه ولو شرط الواقف أن يستبدل به أرضا أخرى اذا شاء ذلك الخ **(قوله)** ويخرج من شاء ومن استبدل به كان له الخ الا صوب حذف من الثانية كما في ط وابدال الماضي بالمضارع وزيادة الاستثناء قبل أن يجعله كما هو عبارة الأصل ونصه وعلى وزن شرط الاستبدال لو شرط لنفسه أن ينقص من المعاليمة اذا شاء ويزيد ويخرج من شاء ويستبدل به كان له ذلك وليس لقيمة الا أن يجعله له واذا أدخل وأخرج مرة ليس له فانيا الا بالشرط اه **(قول الشارح)** وشرط في الصخر وجهه عن الانتفاع بالكلية الخ أي بان لا يحصل منه شيء أصلا أو لا يبق بموته كما تقدم **(قوله)** فكذا يكون شرطا فيما لو لم يشترطه لنفسه بالاولى وقد يقال بالفرق وذلك انه فيما شرطه لنفسه يتبع ما شرطه لوجوبه بخلاف ما اذا لم يشترطه لعدم ما يقتضي الاتحاد الا ترى أنهم جوزوا الاستبدال بالدراهم فتأمل **(قوله)** فلا يستبدل الخاوت بأرض الخ فيه أن صقع الارض ليس كصقع الخاوت الا أن يصور بما اذا كانت الارض أصقع منها كما هي أكثر غلة **(قوله)** لو شرط أن يقرأ على قبره فالتعيين باطل أي على القول بكرهه القراءة على القبر واختار خلافه فعلى المختار تعين القراءة على القبر بقی ما لو شرط القراءة في منزله مثلا هل يتعين أولا والظاهر أنه لا يتعين نظير عدم تعيين المكان في المسئلة الخامسة وليست كمسئلة القراءة على القبر لان الواقف فيها غرض أصح وهو تنازل الرحات على القبر بالقراءة عنده زيادة عن ثواب القراءة فيراعى شرطه ذلك ولم يوجد هذا الغرض فيما لو عين منزله للقراءة فيه ثم رأيت في الشرح قبيل باب الوصية بالخدمة ما نصه وجوز في تنوير البصائر أنه يتعين المكان الذي عينه الواقف للقراءة القرآن أو التدريس اه وفي حاشية أبي السعود على الاشياء عن التنازعانية أن الحسين بن علي بن مدرسة وبنی فيها مقبرة لنفسه ووقف ضبعة وذكر أن ثلاثة أرباعها للفقهاء والرابع يصرف الى من يقوم بكنس المقبرة وفتح بابها والى من يقرأ عند قبره ورفع هذا الى الحاكم فقضى فيه بمحتة هل يحل لمن يقرأ عند قبره أخذ هذا المرسوم قال نعم قيل واذا لم يكن هنالك قضاء قاض هل يحل لمن يقرأ عند قبره أخذ هذا المرسوم قال نعم اه **(قوله)** لا يخفى ما في هذه العبارة من الركاكة الخ في السندي فيرشدونهم بحكامهم وقضاتهم على مقتضى الشرع فدلالة الحكم وارشاد القضاة وجب الشرع لا يكون من قبيل المداخلة المنهى عنها من الواقف لان المداخلة المنهى عنها أن يأتهم القاضي أو يأمرهم ابتداء وهم كارهون وهو لا لما عرضوا ما أشكل عليهم واسترشدوا وعملوا بما أرشدوا كانوا معصومين من هجوم من سواهم عليهم وقوله بأرائهم أي بمقاصدهم وقوله مع قضاة

البلاد أى يذهبون اليهم حتى تدلهم على الامر المشروع اه **(قوله)** بل لان غير المنقولات تبقى بنفسها
 مدة الخ لا يناسب ذكره وعبارة السندى لان المنقولات الخ يحذف لفظ غير والقصد أنه لا يجوز وقفه وان
 جرى به التعامل لما ذكره من العلة **(قوله)** قال فى أنفع الوسائل أنه لو بنى فى الارض الموقوفة المستأجرة
 المسجد أنه يجوز الخ لكن لا يعطى حكم المسجد من كل وجهه فلا يحرم على الجنب خوله لعدم
 خروج الارض عن وقفها الاصلى كما هو ظاهر **(قوله)** غرس شجرة ووقفها ان غرسها على أرض مملوكة
 يجوز الخ أصل المسئلة على ما ذكره السندى عن أنفع الوسائل وأما اذا غرس شجرة ووقفها ان غرسها
 فى أرض غير موقوفة فلا يخلو اما ان وقفها بموضعها من الارض فيصح تبعا للارض بحكم الاتصال الخ
(قوله) أى قبل دخوله الخ فيه أن الفسخ كما يصح قبل دخول الشهر مضافا ليصح عند رأس الشهر فلا
 داعى لهذا التفسير وحقه أن يقول أو قبل دخوله **(قوله)** هذا فيما اذا ضر رفع البناء الخ فيه أن تلك
 الناظر برضا المالك لا يختص بمسئلة الضرر ومما يدل لذلك عبارة البحر المذكورة نعم حق التعبير أن
 يقول الشارح عقب قوله لم يرفع ثم للناظر أن يتلوه برضا المستأجر الخ **(قوله)** بالقيمة بنينا أو نزرع الخ
 والذي قالوه فى الغصب والاجارة اذا مضت مدتها والرفع يضر أنه يتلوه بقيمة مستحق القلع **(قول الشارح)**
 فان لم يرض يسبق الى أن يخلص ملكه ولا يكون بناؤه مانعا من صحة الاجارة لغيره اذ لا بد له حيث
 لا يملك رفعه والظاهر أنه اذا لم يرض القيم لا يلزمه اجرة لبنائه لانه انما يبقى لمصلحة الوقف للمصلحة ولو ألزم
 بالاجرة لزم عليه ضرر ان اجباره على التبرص الى وقت التخلص والزامه بالاجرة ولم يهد نظيره فى الشرع
 ولانه اذا أخذ بالاجرة أخذ برفع ملكه وتخليصه عن الوقف كذا قال الرولى هذا وقد صرح فى الخلاصة
 وغيره فى حانوت وقف وعمارته لغيره أى صاحب العمارة أن يستأجر العرصة بأجر مثلها ان كانت بحال
 لو رفعت العمارة تستأجر بأكثر يكاف برفع العمارة ولو أجزها من غيره مع العمارة لا يجوز فينبغى أن
 لا تجوز الاجارة هنا أيضا الا اذا أجز العرصة مع العمارة فأجاز صاحب العمارة فتحجز ويقسم الاجر عليهما
 قال فى البرازية ولو كان البناء ملكا والعرصة وقفا وأجر المولى باذن مالك البناء فالاجر يقسم على البناء
 والعرصة وينظر بكم يستأجر كل فما أصاب البناء فهو للمالك اه وقد ذكره الشارح فى باب ما يجوز
 من الاجارة اه سندى **(قوله)** كما أوضحه العلامة عبد البر بن الشحنة لكن نازعه فى ذلك بعض معاصريه
 وجعل المصلحة العامة ما لا كافية لصحة الوقف كما أوضح ذلك فى شرحه وعمل مصرفى الارصادات على
 ما قاله المعارض خلاف ما جرى عليه ابن الشحنة **(قوله)** والظاهر أن الحكم بطلان الوقف يكون بعد
 بيعه كانه فهم أن الحكم بالبطلان انما يكون بعد التنازع فى صحة البيع ليكون فى ضمن حادثة وقد
 علمت أن الظاهر من كلامهم هنا أنه حكم ضمنى لا يتوقف على كونه فى ضمن حادثة بل لذلك ما قالوه هنا
 أنه لو كتب القاضى شهادته على صلح البيع وقد كتب فيه باع بيعا جائزا صحى ما كان حكما بصحة البيع
 وبطلان الوقف اه نعم فى الصورة المذكورة فى الشارح ما لا بد من المرافعة واستيفاء شرائط
 الحكم كما فى السندى فى المصح عن الخلاصة رجل وقف محدودا ثم باعه وكتب القاضى شهادته على صلح
 البيع لا يكون قضاء بصحة البيع ونقض الوقف هكذا أفتى الأوزجندى وهذا اذا كتب الشهادة على
 وجه لا يدل على صحة البيع بان كتب أقر البائع بالبيع أما اذا كتب شهد بذلك وفى الصلح باع بيعا جائزا
 صحى كان حكما بصحة البيع وبطلان الوقف وأصل هذا فى بيوع الجامع الصغير اه **(قوله)** فذا لفتى
 غير ما صرح أهل المذهب بترجيح خلافه الخ تقدم ما فى هذا فى رسم المفتى **(قوله)** وأما ما أفتى

به قارئ الهداية من صحة الحكم ببيعه قبل الحكم بوقفه فعمول على أن القاضي مجتهد أو سهو منه
في كلام البحر ومن تبعه مناقشات منها أنه حل فتوى قارئ الهداية على القاضي المجتهد وذلك بنافيه قوله
قاض حنفى ومنها أن قوله أن قول الامام مرجوح ممنوع فإنه صحيح أيضا ولا يقال أنه وإن صحح لم يفت به
أحد كما ذكره صاحب البحر في أول كتاب الوقف والقضاء ممنوعون عن القضاء بغير المقتضى به في المذهب لانا
نقول إن أراد أنه لم يفت أحد من الحنفية بقول الامام من عدم لزومه الاجحكم الحاكم فتمتدبسل ذلك وإن
أراد أنه لم يفت أحد منهم فيما إذا أطلق القاضي بيع الوقف غير المسجل للوارث بجواز البيع فغير مسلم لما
مر من افتاء قارئ الهداية وأبي السعود وهو الذي تقدم عن الخلاصة والبرازية وظهر الدين وشمس الأئمة
الأوزجندى وخير الدين الرملى وصاحب البحر فى فتاواه وإذا أطلق المصنف القاضي ولم يقيد بالمجتهد وانما
جمله صاحب البحر على المجتهد لأن القاضي يقضى عند اختلاف الأئمة بما فيه قوة المدرك وهى لا يدركها إلا
المجتهد أولان قول الامام ضعيف والقاضى لا يقضى به إلا أن يكون مجتهدا على أن صاحب البحر صرح
فى كتاب القضاء أن الحكم بالقول الضعيف ينفذ ونقل الطرابلسى عنه أنه قال فى بعض رسائله وحل ابن
الهام كلامهم على ما إذا كان القاضي مجتهدا مردود بصريح النقول اه سدى وقدم أن ابن الهمام أفاد
ترجيح قول الامام من حيث الدليل (قوله) لكن ليس فى كلام الشارح ما يوجب البطلان (الخ) يدل لعدم
البطلان ظاهر عبارة الدرر ونصها فى مجمع الفتاوى القاضي اذا أطلق بيع وقف غير مسجل إن أطلق
لوارث الواقف كان ذلك حكما منه ببطلان الوقف ويجوز بيعه وان غير وارثه لالان الوقف اذا بطل عاد
الى ملك وارث الواقف (الخ) اه وكذلك ما فى المنح بالعزول وظهير الدين لو أطلق لوارث الواقف بجوز البيع
ويكون حكما بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا اه وقوله يعنى بعد البيع هذا غير مفاد التركيب بل
مفاده أنا لو قلنا بالبطلان بهذا الاطلاق لا يتأتى القول بالصحة لعود الملك للوارث فيكون القصد تعليل عدم
الصحة فتأمل (قوله) ينبغى أن يكون هذا فى صورة الاستبدال (الخ) فى السندى مانصه وانما جاز لان
هناطرى يقاسر عياذها وقائم مقام الواقف فكان الاطلاق وقعه له لكنها غير صريحة فيما فهمه الشارح
لاحتمال أن مراده خصوص مسألة الاستبدال وهو الظاهر لان القيم انما يكون نائب عن الواقف مادام
الوقف وقفا واذ بطل الوقف بطل كونه قىما فكان أجنيا فلا يكون الاطلاق له حكما ببطلان الوقف
رحتى اه (قوله) فيكون المراد به المحكوم بلزومه (الخ) لكن مراد الشارح وجد مسجلا ولا يثبت تشهده
الآن وأراد أولاد الواقف ابطاله بمعاملته معاملة المالك من بيع وغيره فالقضاء ممنوعون من سماع هذه
الدعوى كما يؤخذ هذا من السندى (قوله) الدين المحيط بالتركة مانع من نفوذ الاعتراف (الخ) فيه أنه نافذ
وانما على العبد السعاية (قوله) هذا فى التعميم (الخ) الظاهر أن مراد الشارح أن دخولهم فى منفعة
الوقف مع كونهم غير معلمين بالتبعية للفقراء وان كانوا مذكورين فى لفظه فان ذكرهم لا يصح دخولهم
مع جهلهم تأمل ويدل ذلك عبارة القنية ونصها ولو على الاغنياء والفقراء يجوز ويدخل الاغنياء تبعا اه
(قوله) أى سلمه الى المتولى على قول محمد بان ذلك شرط وقوله صحيح (الخ) فى السندى قوله صحيح فاعل أقر
واحترز به عما أقر مريض فى مرض موته بوقف فلا بد من تصديق الورثة حتى ينفذ فى الكل وإن لم
تصدق فى الثلث كما فى اقرار الخانية وإن لم يكن له وارث فلو كان على جهة عامة صح تصديق السلطان
أو نائبه كما صرح به الشارح فى باب اقرار المريض اه وبهذا تعلم ما فى كلام المحشى (قوله)
فالجواب الصحيح أن الوقف على الفقراء قرينة باقية الى حال الردة والردة تبطل القرينة (الخ) فيه أن كلماتهم

قابلة ناطقة بان الردة تحبط العمل الصادر في حال الاسلام قبلها وقد ذكر المصنف وغيره أن ما أدى من العبادات في الاسلام يبطل بها ولا يقضى الاالج وفرض الوقت اذا صلاه ثم ارتد ثم تاب فيه وعلاوا ذلك بأنه صار كالكافر الاصل بالردة فاذا أسلم وهو غني أو الوقت باق فعليه الج أو الصلاة فهذا يقضى أنها تزيل بنفس الطاعة ولو كانت تزيل الثواب أو العبادة التي قارنتها المزمع اعادةتها وحينئذ فالحق جواب الشربلالي وذكره جواب السؤاأل آخر لا يمنع صحة جعله جوابا لما قاله ابن الشحنة أيضا فهو ملاق فتأمل وانظر ما تقدم كتابته عن عبد الحليم أول الكتاب

(فصل) (قوله) وكذا الوقف على أولاد الواقف الخ) مازال التعليل قاصرا كما في ط لانه لا يشمل ما اذا لم يوجد في أولاده فقير ولا غائب ولم يخلق له أحد الا أن يقال انه بناء على الغالب (قوله) أي في الدار والارض) الاظهر أن يزيد في تفسير الاطلاق قوله سواء كانت المصلحة في اجارته ساسة أو لا كما يفيدته مقابلة هذا القول بما بعده وبما يأتي له عن قارئ الهداية وعن البرازية (قوله) كما في مده المصنف تبعا للدرالخ) صدر عبارته يعني أن الارض ان كانت مما يزرع في كل سنة لا يجرأ أكثر من سنة وان كانت مما يزرع في كل سنتين الخ ثم ذكر أن هذا التفصيل منقول عن أبي جعفر كما حكاه عنه في أنفع الوسائل ثم قال وقال الصدر الشهيد في وافته المختار أن يفتي في الضياع بالجواز في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضياع يفتي بعدم الجواز فيما زاد على السنة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا امر يختلف باختلاف المواضع والزمان اه فأنت ترى أن آخر كلامه يفيد أن الاختيار في الفتوى غير مامش عليه أو لا تبعا للدرر حيث نقله آخر أو أفره فتأمل (قوله) ومن فروع ذلك ما في الاسعاف دار لرجل فيها موضع الخ) المراد ما اذا امتنع رب الدار من استجاره الامدة طويلة وليس الكلام في الاحتياج للعمارة (قوله) محل ما ذكر من التقيد ما اذا كان المؤجر غير الواقف الخ) يمكن أن يقال ليس في كلام القنية ما يعين أن ما ذكره على رأي المتأخرين بل يمكن أن يكون على رأي المتقدمين من عدم تقدير المدة للاجارة ثم ما ذكره من نقض الاجارة بموت الواقف مبني على أن موت متولي الوقف الخاص به وغسلاته له يوجب فسخا وسيأتي أن غالب الكتب يفتي بعدم بطلانها بموت المؤجر سواء الواقف وغيره كما ذكره المحشي في فسح الاجارة (قوله) الشارح يعقد عقودا لهم لاجابة الى العدة ولما قاله من أنها توجب مدة طويلة للضرورة وقد يقال انها أخف وأقل ضررا لكونه من الفسخ اذا زالت الضرورة أثناء المدة فتكون بعقودا أنفع لجهة الوقف تأمل ثم ظهر أن ما في البرازية مبني على أحد الأقوال الثمانية ويدل لذلك ما قدمه عن قارئ الهداية وما ذكره في أنفع الوسائل حيث قال والمتأخرون تعرضوا لتقديرها فمنهم من قال لا يجوز أكثر من سنة مسلفا ومنهم من قال كذلك الا عارض ومنهم من أجاز في الضياع ثلاثا وفيما عداها سنة ومنع عما زاد ومنهم من أجاز من سنة الى ثلاث ومنهم من لم يستحسن الزيادة على ذلك لكن لو فعل جازت اه (قوله) والظاهر أن هذا في الدار أما في الارض فيصح كل عقد ثلاث سنين الخ) بل الظاهر أن ما ذكره في الخاتمة من التصدير بسنة في الدار والبيعة فادعى على مامشي عليه في البرازية لا يزداد على سنة فيها وهو القيل الذي ذكره المتن (قوله) لانه يثبت للستاجر الفسخ فيرجع بما عمله من الاجرة الخ) قد يدفع هذا المحذور بدور في الماطر الاجرة في حازم العمارة مثلا قبل الفسخ واذا فسخ بعد ذلك وطلب ما عمله يؤمر بالانتظار للحصول غلة الوقف والجرى على رواية الزمزم يوجب عدم صحة هذه الاجارة فانه لا يملكها الا سنة لا أن يربلا فرق بين العقد الواحد والعقد ولكن

دفع المحذور بما ذكرنا لئلا يتأخر الناطر يلزمه الدفع من ماله لتعلق الحقوق به **(قوله)** فإذا اضطروا إلى ذلك لحاجة عمارة الوقف بتجديد أجره سنين مستقبلية يزول المحذور الموهوم (الخ) لعله يحتمل المحذور الخ ارتكابا لا خف الضررين فإنه لم يزل ثم إن ما ذكره ط ليس فيه دلالة على أن إبطالها عند عدم الحاجة **(قوله)** فأجاب لا يجوز ذلك وإن كان هو المستحق لما يصل إليه (الخ) الذي رأيت في فتاوى قارئ الهداية بعد قوله وإن كان هو المستحق ما لفظه لجواز أن يموت قبل انقضاء المدة وتفسخ هذه الاجارة اه وما في المحشى ليس موجودا في فتاوى قارئ الهداية ونقل السندى عبارته كما ذكرت وعلى ما في المحشى التفسير في اليه عائد للمستحق وضرر الوقف بالاجارة هو نقصه بما تأمل وليس في التفسير المذكور بقوله أى لاحتمال الخ وصول ضرر بهذا المستحق المؤجر فيظهر أنه عائد للمستحق لا بالمعنى السابق بل بمعنى من يستحق في المستقبل ثم رأيت نسخة من فتاوى قارئ الهداية توافق نسخة المحشى **(قول الشارح)** أو إذا لم يرغب فيه إلا بالقل (الخ) أحره المثل انما تعتبر بالرغبات فإذا كان لا يرغب فيه إلا بالقل صار هو أحر المثل تأمل سندی عن الشيخ محمد بالی **(قوله)** فهذا يؤيد بحث البحر هنا (الخ) من أنها ما لا يتغابن فيه الناس فقد اعتبر تغابنهم وهنا اعتبر في الغبن قلة التصرف وكثرته **(قوله)** أولها أنه ليس المراد بالزيادة ما يشمل (الخ) بينه المتن بعد الجملة الأولى **(قوله)** والاوجب الزيادة على المستأجر الأول من وقفها إلى أن يستحصل الزرع (الخ) كذا ذكره الشارح في الاجارة قبيل باب ما يجوز من الاجارة نقلا عن البحر وهو غير طاعرا إذا العقد باق على حاله ولم يلزم المستأجر بالزيادة نعم يظهر وجوبها عليه من وقت فسخ الناطر عقدا لاجارة وتروا الأرض في يد المستأجر حاملة للزرع فيلزمه أجر مثلها من حين الفسخ **(قوله)** وبهذا ظهر أن المستأجر لارض الوقف ونحوها من حائوت أو دارا لم يكن له فيها حق القرار (الخ) في شرح الاشباه بل إلى زاده من الاجارة وكذا يعرض المؤجر الزيادة بعد تمام المدة على الساكن فان قبلها فهو أحق لكن إن أجر غيره صحت اجارته وهذا خلاف ما قاله المحشى اه سندی وهو ما أشار لردده **(قوله)** ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى أحدهم أنه وقف بغير إذن القاضي لا يصح رواية واحدة (الخ) لا يظهر عدم سماعها إلا بالنسبة لما يخص شركاءه لا بالنسبة لما يخصه منها على إحدى الروايتين ثم ما ذكره في الجواب من الفرق بين ما إذا كان الموقوف عليهم جماعة فلا تسمع دعوى أحدهم وبين ما إذا كان واحدا فسمع منه دعوى الغلة غير ظاهر وأى مانع من دعوى أحد الموقوف عليهم نصيبه منها و يظهر أن المراد من عدم سماعها عدم سماعها بالنسبة لتصيب شريكه لا نصيبه **(قوله)** لكن تعليله للأصح بأن له حقا في الغلة لا غير يفيد صحة دعواه بها) فيه أن معنى التعليل المذكور أن الغلة وإن كانت حقه فولاية دعواها واستخلاصها ممن هي عليه للناظر لاله كالأو كسل بالبيع مع موكله فان الحق في الثمن للموكل ولا يملك الدعوى به وانما يملكها الوكيل وقوله فيما مر لان حقه أخذ الغلة يراد به على المقتضى به أخذها من الناطر لا ممن هي عليه و يظهر أن دعواه بها على الناطر مسموعة رواية واحدة بلا توقف على الاذن ثم رأيت في فتاوى الانقروى من الفصل الثاني من كتاب الوقف مانصه وفي الشروط وقف على فقراء قرابته فادعى رجل أنه من فقراء قرابته انما تسمع على الواقف أو على قيمه أو وصيه أو على أرباب الوقف ان كانوا أخذوا شيئا من الغلة اه وفي منهواته وهذا يدل على أن للموقوف عليه دعوى حصته من الغلة من المتولى وعليه فتوى المرحوم وأما دعواه من متصرف الوقف فلا تجوز اه **(قوله)** واستشهد في البرازية لهذه الرواية (الخ) أى بعد أن ذكر أن الفتوى على عدم السماع حيث قال ادعى ان هذه الارض

وقف عليه لا تسمع وانما تسمع من المتولى وقيل تصح والفتوى على الاول وأشار الخصاص في مسائل
الى أن الدعوى من الموقوف عليه صحيحة وسردها **(قوله)** فقد علم صحة ايجار الموقوف عليه اذا كان
معينا بهذه الشروط الخ الظاهر أن مدار صحة الاجارة على صدورهما من تلك الغلة سواء كان معينا
أو متعددا لا على كونه معينا ثم صحة الاجارة بهذه الشروط وانما هو على قول أبي جعفر لا على مقابلة فانه
عليه لا تصح ولو اجتمعت الجماعة **(قوله)** منشا غلظه أنه وقع في عبارة الخلاصة من الخ أقول لعله بناء
على أن الناظر غاصب والمستأجر غاصب الغاصب ثم رأيت في خزائن المفتين مانع من متولى الوقف أو
الوصي اذا أجر مال الصغير أو الوقف بأقل من أجر مثله بما لا يتغابن الناس فيه يجب أجر المثل بالغاما بلغ
وهو المختار وينبغي أن يصير لا أجر والمستأجر غاصبا كالوكيل يدفع الارض من زراعة اذا دفع الارض
من زراعة وشرط لصاحب الارض شيئا يسير لا يتغابن الناس في مثله يصير الوكيل غاصبا وكذا المدفوع اليه
هـ **(قوله)** يعني وكان من جنس حقه) سيأتي له عن المقدسي جواز الاخذ من غير الجنس في هذا الزمن
(قوله) أي للاستغلال أي بشرط علم المستعمل بكونها معدة وأن لا يكون مشهورا بالغصب وبموت
المالك يبطل الاعداد واذا لم تكن العين معدة للاستغلال ثم قال بلسانه أعدتة له وأخبر الناس
صارت معدة كذا يفاد من السندی وفيه عن المنية اجارة الفضولي تتوقف فان أجاز المالك قبل
استيفاء المدة فالأجرة له وان أجاز بعده فلا عقاد وان في بعض المدة فالمأذني والباقي للمالك عند أبي
يوسف وعند محمد الباقي له والمأذني للعاقدة هـ وهكذا نقله الجوى عنها **(قوله)** الشارح وعلى الغاصب
رد ما قبضه لا غير الخ هـ لعدم طيبه فيمنع لا يحكم به الحاكم بل يفتى اما بالرد أو بالتصدق هـ جوى
وقول المحنى قلت الخ هو كذلك والظاهر أن المستأجر غاصب الغاصب فلانناظر تضمينه أجر المثل
كما أن له تضمين الغاصب **(قوله)** وقع في الخصاص لو قبض المستأجر الارض أي الوقف **(قوله)** الشارح
كان على الساكن أجر المثل الخ هـ الظاهر أن الساكن يكون بمنزلة ناصب الغاصب والمتولى
بمنزلة الغاصب فيكون للقاضي تضمين أيهما شاء وان كان للمتولى تضمين الساكن بدون دخل
القاضي **(قوله)** وهي الوقف وطلاق الزوجة الخ وجعله في فروق الاشياء النكاح حيث قال
النكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق والمالك بالبيع ونحوه لا والفرق أن النكاح فيه حق الله تعالى لان
الحلل والحرمه حقه سبحانه بخلاف المالك لانه حق العبد وفي الاشياء والنكاح يثبت بدون الدعوى
كالطلاق **(قوله)** ودعوى المولى نسب العبد الظاهر أن ما قيل في دعوى المولى يقال في النسب
ثم رأيت في شرح الوهبانية الشهادة على النسب تقبل من غير دعوى وفيها اختلاف قال صاحب
المحيط وتقبل الشهادة على النسب من غير دعوى لان النسب يتضمن حرمة كاهناته تعالى حرمة الفرج
وحرمة الامومة والابوة وقيل لا تقبل من غير خصم ونقل صاحب القنية الشهادة على دعوى المولى نسب
عبدته تقبل من غير دعوى هـ والظاهر أن ما ذكره صاحب القنية والمحيط من الجواز يخرج على
قولهما وما ذكره من عدمه على قوله هـ والظاهر أن النكاح يقال فيه كذلك **(قوله)** اذا كان الوقف على
قوم بأعيانهم لا تقبل البيعة عليه بدون الدعوى تمام عبارة الخانية عندنا بل وان الوقف على الفقراء
أو على المجد على قول أبي يوسف ومحمد تقبل البيعة بلا دعوى وعلى قول أبي حنيفة لا تقبل **(قوله)** فن
قال بأنه قابل جوز ذلك من الموقوف عليه تمام عبارة البيرى وغيره **(قوله)** ومقتضاه أن الشاهد
في الوقف كذلك فيه أن شاهدها الحسبة اذا أخر شهادته لعذر أو تناوبل تقبل كذا يأتي في كتاب الشهادة

وهنا رعايتا أول مذهب الامام كما ذكره في القنية فيما لو شهدوا على المشتري بعد مشاهدتهم ببناء الارض
المشتراة أنها مسجد لانهم رعايتا أول مذهب محمد أنه يجوز بيع المسجد اذا خرب **(قوله)** هذا بناء على
قول الامام ان الوقف حبس أصل الملك على مالك الوقف الخ (بل يظهر أيضا على قوله لانا العيين
في الصدقة الموقوفة وان زالت عن الملك حقيقة فهي باقية على ملكه حكما لا ترى أنه جعل متصفا بكل
ما يحدث من الغلة كأنها حدثت على ملكه وتصدق بها فدل على أنها مبقاة على ملكه حكما ولهذا كان
التدبير في نصب القيم اليه وهكذا فروغ كثيرة دالة على أنها مبقاة على حكم ملكه **(قوله)** وفي المنع كل
ما يتعلق بصحة الوقف ويتوقف عليه فهو من أصله الخ في السندی آخر الوقف اذا شهدا بالشهرة على
الاصل والشرايط لا تقبل فيهما لانها واحدة فاذنا بطلت في أحدهما بطلت في الكل ولا تنهما للمالم يحل لهما
الشهادة على الشرايط فاذا شهدوا بها فسقوا والجهل لا يكون عذرا اه بالمعنى وعزام ايضا هنا للقهستاني
اكن في الهندية من الباب السادس اذا شهد شاهدان أن فلانا مات وترك هذه الدار لابنه هذا ولم يدركوا
الميت فشهدا بطلت كذا في المبسوط هذا اذا كان نسب المدعى معروفا من الميت وان لم يكن معروفا
فشهدا ابن الميت وأن فلانا الميت ترك هذه الدار له لم يذكر هذا الفصل هنا وذكر في المنتقى أجبر تشهدا تنهما
في النسب وأبطلها في الميراث اه ولعل ما في المنتقى مفرع على قول أبي يوسف من أن الشهادة اذا بطلت في
البعض لا تبطل في الكل وما قاله السندی مفرع على قول محمد من أنها تبطل في الكل **(قوله)** بان قالوا عند
القاضي نشهد بالتسامع الخ الذي ذكره الشارح قبيل باب القبول وعدمه معنى التفسير أن يقولوا
شهدنا لانا سمعنا من الناس أمالوقال لم نعاين ذلك ولكنه اشهر عندنا جازت عند الكل وصححه شارح
الوهبانية وغيره اه وعز ذلك للعزيمة عن الخانية وهذا يقتضي تصحيح ما في الخيرية وضعف ما في
الدرر **(قوله)** وأصل الوقف نقل الاقطع في شرحه عن محمد جوازها أي الشهادة بالتسامع لانه وان كان
قولهما يقصد الاشهاد عليه والحكم به في الابتداء لكنه في توالي الاعصار تبين الشهود والاوراق مع
اشهار وقضيت فتبقى في البقاء سائبة ان لم تحجز فيه الشهادة بالتسامع فست الحاجة الى ذلك وفي قوله فتبقى
في البقاء سائبة اشعار بان شهادة التسامع انما تقبل اذا لم يكن في يد من يدعى ملكيته ولذا قال شيخنا زاده
في شرح الملتقى آخر كتاب الوقف هذا اذا كان الوقف لم يستند الى ملك شرعي أما اذا استند فلا تقبل
الشهادة بالشهرة بل لا بد من الشهادة على تسجيله وبه يفتي اليوم لان الملك الشرعي لا ينزع من يد المالك
الا بالشهادة على تسجيل الوقف بالتسامع اه وقد نقله الطرابلسي في شهادات شرح منظومة الكنز
وأقره ويؤيده ما نقله في الهندية عن التتارخانية قال وفي النوازل سئل أبو بكر عن صدقة موقوفة استولى
عليها طام وأنكر الوقف هل يجب على أهل القرية أن يشهدوا أنه للفقراء قال من سمع من الواقف له أن
يشهد ومن لم يسمع لا يجوز اه ويؤيده أن مسألة الشهادة بالتسامع في الوقف أصلا وشرطا لم تذكر
في ظاهرا رواية وانما قاسها المشايخ على الموت كما في الخلاصة فليتنبه الفقيه على هذه الفائدة ولا يغتر بما
شاع في أعصارنا أنها تثبت الوقفية وتوجب الانزعاع من يدعى الملكية وليس كذلك لانه لاسائبة مع استيلاء
اليد عليه اه سندی فتأمل مع ظاهر عباراتهم هنا وسأيت في الشهادة ما يؤيده **(قوله)** وهذا عكس
ما في الخيرية فتنبه لذلك) فديقال في دفع المناقاة المراد بقولهم المجهولة شرائطه الخ ما اذا لم تعلم من قبل
الواقف ولا يرا عدم علمها ولو بالنظر الى المعهود من تصرف القوام فان ما في الدواوين مقدم عليه **(قوله)**
وهذا بظاهره يناق ما هنا من العمل بما في دواوين القضاة الخ لا منافاة لان ما هنا في العمل بما في دواوين

القضاء بالنسبة لشرائطه المجهولة مع التصديق على ذات الوقف وما في الخانية والاسعاف في عدم العمل بالصكوك لا ثبات أصل الوقف ولا سبيل للعمل بها لاثباته ولو كانت موافقة ما في السجل وهذا موافق ما نقله بعد عن الخيرية من عدم ثبوت الوقف بوجوده بالدقة السلطانية هذا هو الموافق لنصوص المذهب المعتمدة فتأمل **(قوله)** وما ذكرناه عن الخانية محله ما إذا لم يكن الصك وجود في سجل القضية (الخ) بعده التعليل بقوله لان القاضي انما يقضي بالحنة والحنة انما هي اليانة أو الاقرار (الخ) **(قوله)** لا يعتمد على الخط ولا يعمل به الا في كتاب أهل الحرب بطلب الامان أي فإذا أظهره لا يكون حمله فينا بخلاف ما إذا لم يظهره **(قوله)** أي من كونه للضرورة أو غيرها ولكن فيه نظر (الخ) لا نظر وذلك أن من قال بالقبول على الشرائط التسامع يقول به وان أمكن الثبوت بشهادة من سمع من الواقف كجهو الحكم في الشهادة بالأصل اذ لم يقيد واذل كما اذا تعذر الشهادة بالمعينة والعمل بما في الدواوين انما هو عند تعذر العمل بما سمع من لفظ الواقف ولذلك قالوا في منقطع الثبوت على أن ما مشى عليه المصنف ذيل بلفظ الفتوى فلا يعدل عنه ولك أن تمنع المساواة فان الدواوين تبقى مصونة مأهونة من التغيير فيها والكلام اذا تناولته اللسان يتطرق اليه الزيادة والقصان **(قوله)** وتقبل الشهادة بالوقف وان لم يبينوا وجهها (الخ) ظاهر قوله وان لم يبينوا وجهها قبولها بدون بيان الجهة وهذا لا يستقيم على قول عمدة فقهاء أن يكون على قول أبي يوسف ولوقيل بعدم قبولها على قوله في بيان المصرف لزم ابطال المصرف المعتاد بالصرف الى الفقراء والظاهر قبولها عليه انفاً لكن التعليل الذي ذكره الشارح انما يظهر على قول شمس **(قوله)** هذا تأييد لقبولها في وجه أحد الغرماء (الخ) الظاهر ما في السندى من أن ذكر هذه المسئلة هنا لبيان أن ما قبلها لا يناسب ذكر من هذه المسائل لعدم انتصاب أحد عن أحد والقصد معرفة القاضي اعساره بأى وجه أمكن فكان وجود البعض كالعدم اهـ بالمعنى لكن المسائل المزیدة ليست كلها مما نحن فيه اذ هو فيما ينتسب البعض خصم من الكل بل فيما يقوم البعض عن الكل **(قوله)** بخلاف رزق القاضي فإنه ليس له شبه بالاجرة (الخ) فيه أن له شبهة بالاجرة ولا بد الا ان المراجع جهة الصلة لعدم جواز الاستتجار عليه **(قوله)** اذا كان للميت شيء من الصر والحب وورد ذلك عن السنين (الخ) عبارة ط سئل العلامه ابن طهيرة القرشي الخنفي عن وقف على جماعة مات أحدهم في أثناء السنة هل يستحق الميت من غلة الوقف بقسطه أم لا وهل اذا كان الميت ناظر على بعض أوقاف وله في مقابلة النظر شيء يستحق بقسطه واذا كان للميت شيء من الصر الخ **(قوله)** ان كان فقيراً يحل وإذا الحكم في طلبه العلم (الخ) هذا بناء على مذهب المتقدمين ان هذه عبادة لا يصح الاستتجار عليها وان ما يأخذ منه صلة تلك بالقبض لكنهم من قبل الصدقات فلذا شرط الفقر لحاله وأما على قول المتأخرين بجواز الاستتجار فبأخذ اجرة حتى يحكموا له بأخذ اجرة المدة التي باشر فيها ثم مات قبل مضيه فلا يحل له أخذ الغلة وترك مباشرة باقي السنة اهـ رحتي ولا يشترط الفقر الا فيما يجعل وذبح والا في القنية الا وفاق على الفقهاء فتجوز لا غنى اذا فرغوا أنفسهم للتفقه الخ اهـ سندی **(قوله)** لكن أجاب في البحر بان المراد أن العبرة به فيما اذا قبض معلوم السنة قبل مضيه (الخ) ذكر السندى في الفروع عند قوله وشبه الصدقة لتعديج أصل الوقف مانعه قال الجوى ما قاله الطرسوسى يعنى من اعتبار مقدار ما باشره الامام ونحوه الى آخر ما ذكره قول المتأخرين وأما قول المتقدمين فالمعتبر وقت الحصاد فمن كان يباشر الوظيفة وقت الحصاد استحق ومن لا فلا قال في جامع الفصولين والعبرة لوقت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد يؤم في المسجد يستحق وقد كتب مفتي

السلطنة السليمانية رسالة في هذا وحاصلها أن المتقدمين يعتبرون وقت الحصاد والمتأخرون يعتبرون زمن
المباشرة والتوزيع اه **(قوله)** والاجاز عزله أيضا الخ الظاهر أنه لا يسبق على اطلاقه بل يقيد بما اذا
مضى مدة بدليل أنه لو ذهب خارج الرستاق لالحاجة انما يباح عزله بمضي المدة المحددة له **(قوله)** ولو عزل
نفسه لم يعزل أي الا اذا أخرجه القاضي كما نقله في أنفع الوسائل حيث قال ولو قال متولى الوقف من
جهة الواقف عزلت نفسي لا يعزل إلا أن يقول له أول القاضي فيخبره اه وسيأتي في الشرح أنه
ان علم القاضي أو الواقف صح **(قوله)** فلونصب الواقف عند موته وصيا ولم يذكر من أمر الوقف شيئا الخ
مقتضى العطف في كلام المصنف أن ولاية نصب القيم بعدموت الواقف لوصيه وقبجري على ذلك
السندی حيث قال ثم تكون الولاية في نصب القيم بعدموت الواقف لوصيه اه وهو مقتضى التعليل
أيضا بقوله لقيامه مقامه وفي الشرح عند قول المصنف جعل الواقف الولاية لنفسه جائز لموصيه ان كان
والافلح كما فتاوى ابن نجيم وقارئ الهداية اه وما في البحر انما يناسب ما سبق لاما هنا **(قوله)** ومقتضى
قولهم وصى القاضي كوصى الميت الا في مسائل الخ قد يقال ان وصى القاضي يخصص بالتخصيص
فان خصصه بغير أمر الوقف تخصص وان عمله أمر الوقف تعمم بخلاف وصى الميت فإنه لا يخصص
بالتخصيص تأمل **(قوله)** فكان الاولى أن يقول خلافا لمحمد وأن يحذف قوله فقط أي ليوافق ما في
الاسماء لا لجهة الحكم فإنه لا يختلف وعبارة البحر ولونصب وصيا عند موته ولم يذكر من أمر الواقف
شيئا تكون ولاية الوقف الى الوصى ولو جعله وصيا في أمر الوقف فقط كان وصيا في الاشياء كلها عند
أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وهلال اه **(قوله)** بان يقول وقفت أرضي على كذا وجعلت
ولايتها لفلان الخ سيأتي في فروع الوصايا عن الخانية عن ابن الفضل اذا جعل وصيا على ابنه وآخر على
ابنته أو أحدهما على ماله الحاضر والآخر على ماله الغائب فان شرط أن لا يكون كل وصيا فيأمر وصى
به الى الآخر فكما شرط عند الكل والافعلي الاختلاف والقتوى على قول أبي حنيفة **(قوله)** فحينئذ
ينفرد كل منهم بما يافوض اليه الخ هذا تخصيص بالقربة والفقوله وجيع أمور عام للوقف
اه ط **(قوله)** لكن في أنفع الوسائل عن الذخيرة ولو أوصى لرجل في الوقف الخ بحمل ما في
الاسعاف على قول محمد القائل بان كلام من وصى الميت وناظره يخصص بالتخصيص نزول المخالفة فإنه في
الاسعاف ذكر ما في الشارح بدون عزومع الفاصل الكثير بين هذه وما سبق فتأمل **(قوله)** وفيه
نظر بل تعليله يدل على خلافه الخ فيه نظر وذلك أنه حيث كان له التغيير الخ صح نصب الثاني ولم
يتعرض لعزل الاول فيبقى على حاله فصار كما اذا وكل رجلا بشئ ثم وكل آخر به لا يعزل الاول به **(قول)**
الشارح طالب التولية لا يولى الخ الحديث انان نستعمل على علمنا من أراد أخرجه البخاري وفي
رواية لتغيره من سألته ولا من حرص عليه وفي رواية لا جدوان أخونكم عندنا من يطلبه وظاهر الحديث
منع من يحرص على الولاية ما على سبيل التحريم والكراهة والى التحريم خج القرطبي لكن يستثنى من
ذلك من تعين عليه كان يموت الوالى ولا يوجد بعده من يقوم بأمر العامة غيره اه سندی عن ابن حجر
(قوله) والظاهر أن مثله ما لو شرطه للذكور من الموقوف عليهم ولم يوجد غير ذكروا حد الخ الظاهر أن
لفظ المشروط في كلام الشارح شامل للصورتين **(قوله)** ومقاده أنه لا يملك التصرف في الوقف مع وجود
المتولى الخ سيأتي له في الفروع عند قوله أجزأه لم يجز أن القاضي لا يملك التصرف عند صحة تصرف
الناظر بنفسه وملك التصرف الذي لا يملكه الناظر وقال في البرازية من الفصل الثامن من البيوع

القاضي لا يبيع من اليتيم مال نفسه ولا يتزوج بالصغيرة لكن اذا باع مال اليتيم واشترى من وصيه
وان منصوبه يجوز اهـ ووافق ما قاله المحشى ما في أول وصايا الأشباه عن القنينة لو باع القاضي من
وصى الميت شيأ من التركة بمثل الثمن لا ينفذ لانه محجور به اهـ **(قول)** والظاهر أن مراده بالموقوف
عليه من كان من أولاد الواقف الخ) أو يقال المراد أنه ينصب من أولاد الموقوف عليه اذا لم يوجد أحد
من أولاد الواقف وأقاربه **(قول)** فان ظاهره أن هذا الحكم في المتولى من جهة القاضي فقط) فيه
أنه اذا علم الحكم في المتولى من جهة القاضي يعلم في المتولى من الواقف بالأولى لانه أقوى حالاً منه **(قول)**
لما في الخاتمة من أنه بمنزلة الوصى الخ) مقتضى كونه كالوصى أن يكون له التفويض في العصة بان
يكون ناظر بعد موته مع أنهم منعه من ذلك نظراً لشيء أنه كالوكيل فقد عملوا بالشهين في هذه المسئلة
وبالجملة ان كلام المصنف في جعله ناظر في المرض الآن وكون الوصى يملك الإيصاء انما هو في جملة
وصايا بعده وانه فلم يتم الاستدلال بأنه كالوصى فتأمل **(قول)** اذ لو سقط قبله انتقض قولهم لا تصح
اقامته في صحته الخ) لو قيل به لا ينتقض قولهم المذكور كما هو ظاهر اذ سقوط الحق غير صحة الإقامة
ولا يلزم من سقوطه صحة الإقامة فتأمل وعبارة العلامة قاسم قد سقط بالتزول حق النازل من الوظيفة
المذكورة سواء كان بعوض أو لا وسواء كان المنزل له أهلاً أو لا وسواء أمضى الناظر النزول أو لم يمضه
وليس مقتضى تولية الناظر الموظفين غير هذا ومن المعالوم المقرر أن الموظف انما حقه في مباشرة العمل
وانما ملك عزل نفسه الذي يشال له ترك حقه ولا يملك تعيين الوظيفة لغيره ولا اقامة غيره فيها الا بشرط
رضا الناظر واذا تضمن تصرف الموظف ماهوله وماليس له عمل فيها هوله وهو اخرج نفسه ولم يعمل
فيما لغيره وهو تعيين غيره لذلك أو تخصيصه به اهـ **(قول)** فاذا قرر القاضي المنزل له بتحقيق الشرط
فتحقق العزل الخ) مقتضاه أنه لو قرر غيره لا ينزل لعدم تحقق شرط عزله نفسه وليس كذلك
والحق أن قولهم هم هنالاً بدمن التقرير مبني على أنه لا بدمن اخراج القاضي فمن عزل نفسه وعلى مقابله
يكفي علمه وعلى كلام قاسم لا يشترط شيء من ذلك وذكر في البحر أن ظاهر كلامهم في كتاب القضاء أنه
ينزل اذا علم القاضي سواء عزله القاضي أولاً وفي القنينة لو قال المتولى من جهة الواقف عزلت نفسي
لا ينزل الا أن يقول القاضي عزلتك وكذا الواقف وأقضى العلامة قاسم بان من فرغ لانسان عن وظيفته
سقط حقه منها سواء قرر الناظر المنزل له أولاً اهـ **(قول الشارح)** وينبغي أن يكون له العزل الخ) يعني
كما أن الوصى اذا أقام وصياً في مرض موته فالمقام يكون وصياً بعده وكذلك أن يعزله في مرضه وينصب
غيره لكن تعقبه الحموى وقال له التفويض الى غيره من غير عزل اذ لا يلزم من أحدهما الآخر اهـ
قلت اقامته ان أباحت التفويض لكونه في مرض موته تبخى له العزل اذ لا يظهر فرق بينهما اهـ سندی
(قول) ولا يخفى أن قوله فأت عبد الله وأوصى الى رجل يقتضى أن ذلك في المرض الخ) الحق أن كلام
هلال ليس فيه ما يقتضى أن ذلك في النجدة أو المرض بل محتمل ولا يتبادر منه شيء فتأمل على أن الكلام
في التفويض لافي الإيصاء **(قول)** وظهرت خيانتة أى خيانة المفوض الخ) بل الأنظر ارجاع الضمير
للمفوض اليه فان التفويض صحيح مادام المفوض حي بحيث كان في المرض فاذا انلهرت خيانتة يولى
القاضي الأرشد **(قول)** وظاهره أن القضاء شرط لعدم اخراج الواقف له الخ) قال في اجابة السائل
بعد نقله لما ذكره الشارح عن العتابة هذا ان حمل على قول الثاني أشكل يعنى لعدم صحة نصب القاضي
له اذا الولاية للواقف وعلى قول محمد كذلك اذ صحة الوقف عنده مشروطة بالتسليم اهـ قال في شرح

الاشباه مانقله البيرى عن الاجناس يشير له دفعه قال نقلا عن الاجناس لو وقف أرضا ودفعها الى رجل وقبضها فله أن يخرجها من الوكالة ما لم يقبض القاضي فإذا قضى القاضي ليس له الاخراج اه فتسكون المسئلة مخرجة على قول الثانى ومقيدة لقوله أولا ويفيد حينئذ قوله وقضى القاضي بقوامته ويندفع ما قاله الجوى من أن نصب القاضي للقيم لا يحتاج الى القضاء فبهذا علمت أن ما فى أنفع الوسائل من أن الولاية فى الوقف لو شرطها الواحد كان للواقف أن يلها دونه ويعزله متى شاء وان شرط عدم عزله وأن هذا الشرط باطل محمول على ما اذا لم يقبض القاضي به والا ليس له ذلك وصورة القضاء أن يرفع الواقف مع القيم ويطلب نزع الوقف من يده متمسكا بقول محمد انه يشترط التسليم وهو لم يسلمه فينازعه متمسكا بقول الثانى من عدم اشتراطه فيقبض بقوامته ومحتها ولزومها فليس له عزله بعد ذلك اه فتأمل فانه فى هذا التصوير انما حكم بحجة التولية بناء على قول الثانى والزموم وعدمه لم يصر حادثة حتى لا يكون له عزله خصوصا مسئلة العناية لم يجز فيها هذا التصوير ثم رأيت فى الفصل الخامس فى الولاية على الوقف من تمة الفتاوى ما به يزول اشكال هذه المسئلة بالكيفية ونصه اذا وقف الرجل أرضه ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره فالوقف جائز والولاية للواقف هكذا ذكر الخصاص قال هلال وقد قال قوم ان الواقف لو شرط الولاية لنفسه لكانت الولاية له وان لم يشترط فلا ولاية له وجه هذا القول أن ولايته كانت بحكم الملك وبالوقف زال ملكه فتزول ولايته اه **(قوله)** وفى القضية الناطر المشروط له النظر اذا عزل نفسه لا ينعزل الخ) يوافق ما فى القضية مانقله فى أنفع الوسائل وعبارته فى المسئلة السادسة عشرة نقلا عن التتمة لو قال متولى الوقف من جهة الواقف عزلت نفسى لا ينعزل الا أن يقول له أو القاضي فيخرجه اه وعلمت من عبارة البحر السابقة ما يفيد الخلاف **(قوله)** أى الدعوى للتناقض الخ) هو ظاهر فيما لو قال وقفها ما لو قال وقف على فلان فانه وان وجد الا أنه عقولانه محل خفاء فيغفر ثم رأيت فى ١٢ من الاسر وشئى بعد ذكر مسائل لا يضر فيها التناقض للخفاء قال بعض المشايخ بخلاف ذلك فى هذه المسائل وذكر فى العيون مسئلة تدل على قولهم رجل قدم بلدة واستأجر دارا فقبل له هذه دارا بيل فأتعاها ميرا نا عنه لا تسمع للتناقض اه وعليه يكون تعميل الشارح مبني على قول البعض وهو خلاف المشهور **(قوله)** كما قدمنا عند قوله وتقبل فيه الشهادة حسبة لا الدعوى الخ) تقدم ما فيه وفى السندى هو انما يكون معتبرا بالبيئة ولذا عول ابن نجيم فى جوابه على البيئة فأولمغ الخلو أى أقام بنية فقط أو أقامها وأبرز حجة **(قوله)** والفتوى على أنه يدفع الخ) فى قوله يدفع إشارة الى أنه فى يد ذى اليد حتى لا تسمع الدعوى عليه وقال السندى لو قلنا ان الكتاب الذى كان فى يد المدعى على ذى اليد وجدنا فيه ما يدفع دعواه اما للتناقض أو شئ آخر فعليه وجيه وعلى هذا يحمل العمل بكتاب القضاء الماضين أى فى الدفع لافى الاستحقاق اه **(قول الشارح)** وهى احدى المسائل السبع المستثناة الخ) لا يظهر أن مسئلة المتن من المسائل المستثناة مع القول بعدم صحة الدعوى نعم يظهر على القول بسماعها **(قوله)** لانه برهن على اقرار البائع الخ) هكذا ذكره فى التهر من كتاب البيوع من فصل الفضولى عند قول الكزلباع عبد غير بغير أمره حيث قال لانه لما أقام البيئة على البيع من الغائب قبل البيع منه فقد أقامها على اقرار البائع أنه ملك الغائب لان البيع اقرار من البائع بانتقال الملك الى المشتري اه لكن فيه أن الاقرار على الوجه المذكور انما تسمع دعواه وتقبل بينته اذا كان بعد البيع لا قبله للتناقض فى الثانى لا الاول كما باتى هناك **(قوله)** على أن الوقف يلزم عند الامام أيضا اذا كان مضافا الخ) هو وان لزم فيها عنده لكنه لا يزيل الملك

لكنه يكون بمنزلة المحكوم بلزومه **(قول)** ولو أقام بينة قبلت على المختار كما تقدم عن العبادية وبه صرح في الخلاصة الخ) نص ما قدمه المصنف عن العبادية عند قوله وتقبل فيه الشهادة بدون الدعوى عن أبي الليث أنه يأخذ بسمع البيعة وينقض البيع وقيل لا يقبل والاوّل أصح اهـ ونقل السندی عن العبادية الخلاف المذكور في هذه المسئلة وقال فيما نقله وقيل ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الوقف على قوم بأعيانهم لا تقبل البيعة بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء أو المسجدين عندهما تقبل وعند أبي حنيفة لا تقبل وذکر رشيد الدين هذا التفصيل وقال هكذا فصل الامام الفضلي وهو المختار وهو فتوى الكرماني اهـ ما في العبادية من الفصل العاشر فعلى هذا أصح قول الشارح وفي العبادية لا تقبل عند الامام لكن قوله هو المختار ظاهره يقتضي ترجيح قول الامام على قولهما وعبارة العبادية تصرح بترجيح التفصيل من حيثية عدم قبول البيعة بدون الدعوى اتفاقا فيما لو كان موقوفا على قوم بأعيانهم واختلافا فيما لو كان موقوفا على نحو الفقراء فيرجح هذا التفصيل على غيره مما قيل في هذه المسئلة اهـ **(قول)** وصوبه الزيلعي حيث قال وان أقام البيعة على ذلك الخ) وجعل موضوع المسئلة مالو باع ضيعة ثم ادعى أنها وقف عليه وعلى أولاده **(قول)** تسمع دعواه على البائع لو هو المتولي الخ) عبارة الخيرية تسمع دعواه ما على متولي الوقف ان كان له متول والانصباح **(قول)** وتما ذلك في الخيرية) حاصل ما نقله فيها عن التناحية أن خصامة البائع ليست للشري بل للمتولي ان كان والا أقامه القاضي ثم نقل عن الفصولين قبول دعواه على بانيه وقال عقبه يعني ان كان هو المتولي ثم نقل عن الحارثي الزاهدي بالعز والخجندی اشترى أرضا ثم أقام بينة أن فيها كردة مسجلة فله أن يسترد عن الكردة قال وفي المحيط لس الخصامة للشري مع البائع حيث لم يكن متوليا انما هي للمتولي الوقف فان لم يكن أقامه القاضي حتى يخاصم ثم قال وجواب الخجندی مستقيم على قول الفقيه أبي جعفر بان دعواه وان لم تصح أي على غير المتولي للتناقض لكن بقيت الشهادة على الوقفية وانها تقبل على قول كثير من المشايخ بدون الدعوى اهـ والظاهر أنه وقع في عبارته خطأ في التعبير وتبعه المحشي بجعله المتولي مدعى عليه حيث قال في جواب الحادثة تسمع دعوى المشتريين على متولي الوقف ان كان له متول والا فالقاضي ينصب متوليا الخ وجرى على هذا أثناء كلامه ولا معنى لجعل المتولي مدعى عليه بل هي من المتولي وعلى قول أبي جعفر الدعوى وان لم تصح تقبل البيعة بدونها اهـ فانظره **(قول)** أما في العبارة فقل في أنفع الوسائل أن الباني أو الخ) وكذا في الاسعاف كما نقله السندی وعبارته لو بني مسجدا في سكة فاحتاج الى العبارة فنزعه أهل السكة فيها كان الباني أو منهم وليس لهم منازعته فيها اهـ والظاهر أنهم لو أرادوا بناء أحكم كانوا أو من له السكة التي ذكرها في النص فتأمل **(قول)** فيه نظر فان المكان موجود فيكون وقفا على موجود الخ) هو وان كان وجوده الا أنه قبل جعله مسجدا لا يصح الوقف عليه لعدم تصور استحقاقه الغلة حيث ينبغي ان يكون الوقف على معدوم لعدم تحقق كونه مسجدا الآن وتقدم أن الظاهر أن تهية المكان ليست شرطا كما يفيد قوله صرح الخ فالوقف وقفت على المسجد الذي سأعمره في مكان كذا صرح بدون تهية مكانه تأمل وعبارة العبادية لا تفيدها اشتراط تهية المكان لصحة الوقف ونصها كما نقله السندی وادفعه رجل هيا موضة عالباء مدرسة وقبل أن يبني وقف على هذه المدرسة وقفا وجعل آخره للفقراء أفق الصدرة أنه غير صحيح معللا بأنه وقف قبل وجود الموقوف عليه وأفتى غيره بصحته وهو الصحيح فانه ذكر في النوازل رجل وقف أرضا على أولاد فلان وآخر

للفقراء وليس لفلان أو لادفالوقف جائز الخ وليس في عبارتهما ما يفيد اشتراط تهيئة المكان اعتمادا كرهها
 لكونه حادثة الفتوى ونقل القتال عن بعض الفضلاء قال أصل عبارة العمادية وقفه وجعل آخره
 للفقراء ولا بد من هذا القيد لانه مدار الصحة حتى لا يكون وقفا على معدوم محض فانه على المعدوم
 المحض لا يصح كما في شرح الحدادي وذكر أنه يكون كأنه قال أرضي صدقة موقوفة على الفقراء الا ان
 حدث لي ولد فقلت له ما بقي انتهى في المسئلتين لا يكون الوقف على المعدوم المحض كما في مسألة الحدادي
 اه وقال في الفصولين في الفصل ١٣ يصح الوقف وهو الصحيح فانه ذكر في النوازل لأبي الليث وقف
 أرضه على أولاد فلان وجعل آخره للفقراء وليس لفلان أو لادفالوقف وتكون الغلة للفقراء فان حدث
 لفلان أو لادفان صرف ما يحدث من الغلة الى أولاد فلان فكذلك هذا بالاولى وبيان الاولوية أن بعض
 المدرسة بل ما هو أصل فيها موجود وقت الايقاف وهو الموضع بخلاف مسألة الوقف على الأولاد اه
 ومقتضى هذا القياس أنه يصح الوقف في المسئلة المقيسة وان لم يهيئ المكان (قوله) ومنه ما في الاسعاف
 وقف على ولده وليس له الأولاد ابن الخ) فيه تأمل وذلك أنه ليس فيما ذكره في الاسعاف انقطاع أصلا
 بل غاية ما فيه جعل الولد على حقيقته وهو الصليبي اذا أمكن بأن كان موجودا والاصل على مجازة وهو ولد
 الابن فاذا أمكن جعل اللفظ على حقيقته بعد ذلك بان حدث له ابن جعل عليه (قوله) وفي فتاوى الخانوقى
 بعد كلام فعلم أنه اذا شرط الواقف العلوم لاحد أنه يستحقه عند قيام المانع الخ) ينبغي على ما في فتاوى
 الخانوقى أن المدرس والطلبة يستحقون العلوقة بدون تدريس وحضور درسي في مدرسة أخرى (قوله)
 وهذا لم أره في كلام علمائنا الخ) رأيت في الرسالة السماة بعبطية الرحمن في ارضاد الجوامك والاطيان
 للشيخ عيسى الصفقي الحنفى التي جمع فيها أجوبة علماء المذاهب الاربع في صحة الارصاد التي ألفها
 في سنة احدى وعشرين ومائتين بعد الألف ما نصه فاذا مات الذى اشترى الجامكية وكان أرضها
 بأمر نائب السلطان على أولاده وعياله ولا وارث له من أولاد وعيال فاهما ترجع لبيت المال انتهى الا انه
 لم يعزه لاحد وهذا هو الموافق لقواعد المذهب وأما العود لأقرب محانس فلا فتأمل وبهذا علم أن
 صرف غلة الارض المذكورة لما نقله اليه وكيل الامام بعد ارضاد اجدى حتى لو لم يفعل ذلك تكون
 لبيت المال وليست هذه كمسئلة الحوض المذكورة في الحاوى والخلاصة (قوله) فالظاهر عدم التفصيل
 في الوقف الخ) قد يقال يحمل المطلق على المقيد ويؤيد ذلك ما نقله السندى عن الهندية بعد نقله
 ما في الذخيرة عنها ولو وقف أرضه أخرى على الفقراء والمساكين ووقف القرابة لا يكفيهم فان كان ذلك
 في عقدين مختلفين فالقرابة يعطون من الوقف الاخير ما يكفيهم وان كان ذلك في عقد واحد لا يعطون
 ويجب أن يكون ما ذكر من الجواب فيما اذا كان العقد واحد على قول هلال ويوسف بن خالد كذا
 في المحيط انتهى اه (قوله) والمراد به مفهوم المخالفة المسمى دليل الخطاب الخ) هو دلالة اللفظ على ثبوت
 نقيض حكم المنطوق للسكوت بخلاف مفهوم الموافقة فانه دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق لمسكوت
 عنه بمجرد فهم اللغة بدون توقف على رأى واجتهاد (قوله) أن تخصيص الشيء بالذ كر يدل على نفي ما عداه
 في متفاهم الناس وفي المعقولات الخ) وذلك كما وقع لمرضى الله تعالى عنه أنه قتل سبعاً وهو محرم
 وأهدى كبشاً وقال ابتداءه علل لاهدائه بابتداء نفسه فعلم بذلك أنه اذا قتله دفعاً لصلوته لا يجب شيء
 والالم ببقى التعليل فائدة فتعليله من باب المعقولات فان التعليل تارة يكون بالنص من آية أو حديث وتارة
 بالمعقول كما هنا والعلة العقلية ليست من كلام الشارع ففهومها معتبر ولهذا تراهم يقولون مقتضى

هذه العلة جواز كذا أو حرمة فيستدلون بمفهومها اه من شرح منظومة رسم المفتي
(قول الشارح أي في زمن المباشرة الخ) حتى أنه لو باشر وتوظيفته بعض السنة يعطى بقدر مباشر
(قوله لان الصلة تملك بالقبض الخ) لا تظهر هذه العلة بمفردها فان الكلام في عدم الاسترداد وهو غير
مرتب على الملك بالقبض فلا بد من ملاحظة معنى الصدقة هنا أيضا تأمل **(قوله وبحل له لو فقير الخ)**
وفي خزانه الاكل لا يسترد منه حصه ما بقي من السنة ان كان فقيرا اه أبو السعود بخلاف القاضي فانه
يسترد منه ما استجمل أخذه على الصحيح ومقتضى ما قيد الاكل الاسترداد منهم ان كانوا أغنياء هبة الله
(قوله فيكون ذلك المعين قائما مقامهم الخ) الاستثناء لا يدل على قيام الاغنياء مقام الفقراء بل على أنهم
مستحقون أصالة فكلامه كالشارح لا يخلو عن مناقشة **(قوله هذا غاية ما وصل اليه فهمي في هذا**
الحل) وفي السندی مانصه (لا يصح على الاغنياء ابتداء) يعني بحيث ينصهم في كل وقت أموالو
وقف على الاغنياء وهم يحصون ثم من بعدهم على الفقراء يجوز ويكون الحق للأغنياء ثم للفقراء لانه
يكون قربه في الجملة ثم ذكر عن الطرسوسي أنا عملنا ثابته الصدقة في تعديج أصل الوقف فانه لا بد فيه
من ابتغاء قسرة ولا يكون الا بملاحظة جانب الصدقة وهذا في كل الاوقاف على الاولاد والاقارب أو
المدارس أو غير ذلك اه **(قوله لانه صدقة فأشبهه الزكاة)** استثنى بعض حواشي الاشياء من الكراهة
المديون وصاحب العيال بحيث لو فرقه عنهم لا ينخص كلا نصاب أو لا يفضل بعد دينه مائتادهم
اه سندی **(قوله وقراءة العشر الخ)** بأن كانت الجماعة لا تنتظم الا بقراءته قبل الصلاة كما هو
موجود في بعض مساجد مصر **(قوله ثم رأيت الامام السرخسي في شرح السير الكبير ذكر الحديث**
دليلا على ذلك الخ) الذي تقدم في الجهاد عن البحر والنهر أن التنفيل لا يبطل بالموت والعزل حيث قال
الشارح ويعم كل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا وان مات الوالى أو عزل ما لم يمنعه الثاني اه وهو الظاهر
اذا والى انما فعل ذلك نيابة عن الخليفة فلا يبطل بموته أو عزله حيث كان الاصل موجودا بل لو انفصل
السلطان ثم مات أو عزل يظهر عدم البطلان أيضا لانه نائب عن المسلمين ولا يظهر بطلان التقرير بموت
المعلق أيضا حتى يوجد انفصل بخلافه ولا يظهر تعليل بطلان التعليق بما ذكره أبو السعود في حاشية
الاشياء وشرحه بأن المعلق بالشرط كالمنجز عنده وبعد الموت انتفت الاهلية اه لما علمت انه انما فعله
نيابة **(قوله أي وصى الميت ليس للقاضي عزله بمجرد الشكاية الخ)** ولكن لو عزله صح وأتم القاضي على
المختار كما حرره شارح الوهبانية وعليه مشي المتن وأما قول القسولين والجميع عندى أنه لا ينزل أثار
به الى أنه تعدى منه واختياره لأنه المختار من المذهب وعمله بفساد القضاة فينبغي للفتى اذا سئل عن ذلك
قبل العزل فيكون جوابه ليس له ذلك وان سئل بعد العزل يجيب بالاجعة مع الاثم فأداه الشيخ ثم دنا في
شرح الاشياء اه سندی **(قوله فلورل بساط المسجد بلانفض حتى أكلته الارضة ضمن ان كان له**
أجرة) ظاهر كلام الشارح الضمان وان لم يكن له أجر تأمل **(قوله لكن اكثرتهم لا تتصور مطالبتهم**
الخ) واذا كانوا معينين لا يكون له الاستدانة أيضا لعدم ولايته عليهم نعم باذنهم له الاستدانة عليهم لا على
الوقف **(قوله ذكره هلال وهذا هو القياس الخ)** عبارة البحر بعد ذكره ما عزاه له لال مانصه وعن
الفقيه أبي جعفر أن القياس هذا الكنه يتولد فيما فيه ضرورة ثم ذكر ما نصه وفي تناوئ أبي الليث قيم
وقف طلب منه الجبايات والخراج وليس في يده من مال الوقف شيء وأراد أن يستدين فهذا على وجهين
ان أمر الواقف بالاسـ تدانته فله ذلك وان لم يأمره بالاسـ تدانته فقد اختلف المشايخ قال الصدر الشهيد

المختار ما قاله أبو الليث إذا لم يكن من الاستدانة بدالخ **(قوله)** أطلق الاجارة فشمّل الطويلة منها ولو بعقود
 الخ) الأنسب التعبير بالمفرد بدل الجمع **(قوله)** صوابه الاستقراض الخ) أى ليصح الاخبار به عن
 الاستدانة التى هى فعل وهو اسم عين لما تعطيه لتأخذ مثله وفيه تأمل فإنه يطلق أيضا على العقد المخصوص
 كما عرفه المصنف فى فصل القرض وعليه تكون السين والتاء زائدتين **(قوله)** ومفاده أن المراد بالقرض
 الاقراض من ماله لا الاستقراض من مال غيره الخ) فيما قاله نظرو ذلك أن عبارة الخاتبة ليس فيها ما يفيد
 أن المراد بالقرض الاقراض من مال نفسه حتى يكون من باب الاستدانة المتوقفة على الاذن بل يحتمل
 ذلك وتحتمل أن المراد به الاستقراض من مال غيره وعطف الاستدانة عليه من عطف العام على الخاص
 ومع الاحتمال لا تصلح معارضة لاطلاق مانقله الخانوقى من أن الناطر لو أنفق من مال نفسه الخ وما
 نقله فى الخيرية من اتفاق الاصحاب وكذا ما فى الخاوى ولا يليق حل عباراتهم على الرواية الضعيفة مع
 عدم وجود ما يخالفها صراحة وكذا ما نقله ثانيا عن الخاتبة ليس فيه ما يؤيد دعواه صراحة نعم المفهوم
 من قول الخاتبة إذا كان للوقف غلة أو إذا كان فى يده شئ الخ أنه إذا لم يوجد هذا الشرط يكون ما أنفقه
 استدانة لا يرجع به الا باذن لكن العمل على اطلاق عباراتهم أنه ليس منها مطلقا وأن له الرجوع إذا أشهد
 وهذا ما اعتمد فى تنقيح الحامدية وأنها منحصرة فى الاستقراض والشراء نسيئة فأنظره **(قوله)** عن
 الخاوى سئل عن أجر منزل للرجل وقفه والده عليه وعلى أولاده الخ) ذكر هذا الفرع أيضا فى خزنة
 المفتين كذلك ونقله عنها السندى فى كتاب الاجارة **(قوله)** ما يفعله فى زماننا فى اثبات المرصد من
 تحكيم قاض حنبلى يرى صحة اذن الناطر للاستأجر بالمارة الضرورية بلا أمر قاض غير لازم) فيه
 تأمل بل هو لازم اذ لو لا الترافع الى الحنبلى لايحل للناظر دفع المرصد بناء على ما هو العتمد فى المذهب وبه
 يحل له ذلك ولا يكون للقاضى الحنفى تضمينه بدفع المرصد بعد حكم القاضى الحنبلى **(قوله)** ومنشأ
 ما حرره ابن وهبان عدم الوقوف على تحرير الحكم من تقديمه الخ) قال الخوى الآن يقال ما حرره ابن
 وهبان داخل فى الشراء نسيئة وهو مما يجوز حيث كان مما يفعله الناس للزوم الاجل فيه وأما الجمع بين
 القرض وشراء اليسير بثمن كثير ففيه ضرر على الوفاء بعدم لزوم الاجل فى القرض وهو المقصود الذى
 لاجله عقد الشراء فى ذلك اليسير فتعوض ضررا على الوقف اذ هو الحالة هذه مجرد شراء اليسير بثمن كثير
 تأمل قال ثم رأيت بعض المتأخرين جعل الكلامين متخالفين ولم يجب بما أوجب فليتأمل عند الفتوى
 انتهى اه سندى وقد ذكر الرملى نحو ما قاله الخوى من الفرق كما نقله فى تنقيح الحامدية ومع ذلك لم
 يرتضه فيها والظاهر الفرق بينهما لظهور أن المراد فى مسئلة ابن وهبان شراؤه بقیمته مع اعتبار التأجيل فلا
 غبن على الوقف بخلاف المسئلة الثانية لظهور الضرر بشراء الشئ اليسير بثلاثة دنانير لا تضاح الغبن فى
 الشراء **(قوله)** وليس فيه التعليل بأنه رجع عما شرطه ولذا قال الخوى أنه مشكل الخ) قد يدفع الاشكال
 بان يكون الواقف قد شرط لنفسه الرجوع عما شرط من تعيين الموقوف عليهم وأن له تغييرهم بغيرهم أو أنه
 شرط فى أول كلامه زيدا المقر وفى آخره المقر له ومعلوم أن العبرة فى كلام الواقف لا آخره تأمل **(قوله)**
 الآن يخرج على قول الامام بعد لزومه الخ) لا يصح ذلك فإنه عنده يكون ملكا للواقف لاحق للوقوف
 عليه فيه ولا فى غلته انما يأخذها بطريق النذرو بعد وفاة الواقف يبطل التصديق بها الآن يخرج على
 ما اذا وقف على المقر بدون تسجيل ثم على المقر له وسجل **(قوله)** ويؤيده ما مر عن الدر الخ) هو مالو
 وقف ضيعة على الفقراء وسلم للتولى ثم قال لو وصيه أعط من غلته افلانا كذا وفلانا كذا لم يصح لخروجه عن

ملكه بالتسجيل فلو قبله صح **(قوله)** فما أصاب زيد منها كان بينه وبين المقر له (الح) أي بقدر ما يخصه من الغلة على تقدير أنه من الموقوف عليهم حتى لو كانوا أربعة يأخذ المقر له خمس ما أخذ المقر **(قوله)** أما إذا قال المشرط له الغلة أو النظر جعلت ذلك لفلان لا يصح لأنه ليس له ولاية إنشاء ذلك (الح) قد يقال يمكن تصحيح ذلك بأن يكون الواقف جعل له ولاية التغيير نحو ما تقدم في توجيه تصحيح الإقرار **(قوله)** وهذا غير الجعل المذكور هنا فانهم اعترض ط بأن ما في الشارح من عدم صحة الجعل يناقض ما قدمه الشارح بقوله وعن واقف شرط مرتباً رجل معين ثم من بعده للفقراء ففرغ عنه لغيره ثم مات هل ينتقل للفقراء فأجبت بالانتقال إلى آخر ما ذكره ط **(قوله)** متمسكاً بأن الناظر كان يدفع له الاستحقاق (الح) ظاهر التعبير بكان يفيد أنه لو كان يأخذ لحين الخاصة، ليس للناظر منه من الأخذ ويدل لذلك أنه لو كان يعرف الطريق لحين الخاصة يكون له حق المرور ولا يقبل قول مالك الأرض أنه ليس له حق كذا كروا ذلك وإن كانت العلة تقييد قبول قوله فتأمل لكن في الحامدية أنه يؤثر الناظر بدفع الاستحقاق حسب التصرف القديم وأن الشيخ اسمعيل أفتى بأن التصرف القديم ووضع اليد من أقوى الحجج وأنه يعمل بتصرف النظار السابقين وقال إن سبب التصرف القديم يؤدي إلى فتح باب خلل عظيم وذوكر عن الحامية أنه أفتى فيها كذا كره الشارح فتأمل **(قوله)** وسيأتي أنه لو وقف على فقراء قرابته لا بد من إثبات القرابة وبيان جهتها) لتويعها فلا بد من بيان نوعها بخلاف ما لو ادعى أنه من الذرية لعدم التنوع فيها لأنها نوع واحد وهو الانتساب بالفرعية ثم رأيت في الفصل الثامن من وفوف ثمة الفتاوى ما يفيد أن ما استظهره خلاف النقل ونصه فإذا حضر القيم وجاء بعني مدعي القرابة بشاهدين على أنه قريب هذا الواقف والقاضي لا يقبل شهادتهما حتى يشهد ابن نسب معلوم فيشهدا أنه ابنه أو أخوه أو عمه أو ابن عمه وما أشبه ذلك وينبغي مع ذلك أن يبينوا أنه أخوه لأبيه وأمه أو لأبيه وأولاهم والجواب في هذا الظاهر الجواب في فصل الميراث إذا شهدوا بوراثته رجل وكذلك على هذا إذا وقف على نسله فظاهر رجل يدعي أنه من نسل الواقف وأقام على ذلك بينة لا تقبل شهادتهم ما لم يبينوا أنه ولده لعمله أو ولد ابنه أو ولد بنته أو ما أشبه ذلك اه **(قوله)** والظاهر أن يقول فذلك (الح) وقال السندي ما أي الباني والغارس ولو قال فهماله أي المشتري لكان أولى اه وقال الأصوب حذف الباء من أنفع لأنه ما مفعول أو نائب فاعل ليسلك **(قوله)** وأشار به إلى أنه انما يرجع (الح) لم يوجد في كلامه ما يدل على هذه الإشارة والظاهر أن التعبير بقوله بعد نقضه إشارة إلى أن الرجوع إذا سلمه بدون نقض بالأولى ومثله انتقض فيها خلاف بخلاف التسليم بدون الرجوع متفق عليه كذا كره في الاستحقاق **(قوله)** الشارح لو انقطع بثبوته (الح) ظاهر كلامه أن اعتبار البرهان بعد اعتبار عدم وجوده في الديوان مع أنه محسب بطلاناً فلا بد من التأويل في عبارته **(قوله)** لأن فيه تعطيل حق بقية المسلمين (الح) قد يقال أنه لو وقفه على شخص بعينه مستحق من بيت المال يجوز وإن لم يكن من الجهات العامة لما فيه من اتصال الحق لمستحقه ولا نظر لتعطيل حق بقية المسلمين والالما جاز صرف شيء من بيت المال لمستحق ليس من الجهات العامة لما هو من القطع وصريح الرسالة الموضوع في الارصادات جوازه على الأولاد والعيال بشرط الاستحقاق من بيت المال وقد ذكر فتاوى علماء المذاهب الأربع على ذلك فتأمل وانظر ما ذكره في الاقطاع للأرض من بيت المال على أنه وقع نزاع فيما لو وقفه على غير مستحق من بيت المال ثم على الفقهاء في صحة هذا الإصدار كما ذكره ابن الشحنة في شرحه **(قوله)** مخالف لما في البحار (الح) يحمل ما في الشارح على ما إذا لم يتهم

القاضي الناظر ولم يوجد المتكر لقله تزول المخالفة ونقل في التنقيح عن القنية أنه ان كان معروفاً بالامانة لا يحتاج الى اليمين قال ومثله في الخاوي الزاهدي لان في اليمين تنفير الناس اه ونقل المحشي في شتى القضاء عن البحر أن نائب الامام كهو ونائب الناظر كهو في قبول قوله فلو ادعى ضياع مال الوقف أو تفريقه على المستحقين فأنكروا فالقول له لكن مع اليمين وبه فارق أمين القاضي فإنه لا يمين عليه كالقاضي **(قوله)** اذ يلزم منه تضمين الناظر اذ ادفع لهم بلائينة الخ مناف لما قبله من أن الضمان على جهة الوقف ثم ان كون الضمان على الوقف يلزمه إلحاق الضرر به كما قال الرملي ولا داعي لحل قول العلماء يقبل قوله في الدفع الى الموقوف عليهم على غير أرباب الوظائف بدون وجود نص عنهم على هذا الحل وقال الخواص عن بعض الفضلاء الجواب عما تمسك به أبو السعد أنها ليس لها حكم الاجارة من كل وجه بل فيها شوب الاجرة والصلة والصدقة ويلزم على ما قاله الضمان على جهة الوقف لانه عامل له والمال في يده أمانة وقد ادعى دفعها الى مستحقها ويلزم أن لا يقبل قوله في نحو الخطيب أنه أدى وظيفته والمصرح به خلافه وقد تقرر أن جواز ذلك للضرورة يتوانى الناس في الامور الدينية وما ثبت للضرورة يتقدر بقدرها وهو حل التناول وجواز الاختلاف في جميع الاحكام اه **(قوله)** ذكر مثله في البحر عن القنية معللاً بأن المعزول آجرها الخ فيه أن حقوق العقد في مثل ذلك راجعة للعاقد اذ هو وكيل الواقف أو الفقراء فكان حق القبض له حيث كان هو العاقد ثم رأيت في فتاوى الخاوي بعد ما ذكر أن الرجوع في الدين الذي على الوقف انما هو على من باشر العقد مانصه ولا يشكك بما في القنية من أن الناظر لو آجر ثم عزل فان ولاية قبض الاجرة للناظر الثاني على الصحيح لان ذلك نظر الجهة الوقف لانه رعايته تعاقد الاول عن الخلاص فيتعطل الوقف اه **(قوله)** يأخذونهم لمن يحفظ الزرع الخ عبارته في الفتاوى يأخذها للحفاظ الخ وقوله مع ما ذكر المراد به المعلوم المقرر للناظر المذكور في كلامه **(قول الشارح ولو وليا الصغير)** لعل الاولى في المبالغة ولو أوعى في حجره الصغير **(قوله)** والخصم في ذلك هو الواقف الخ عبارة البرازية فان ادعى أحد أنه من القرائب إن الواقف حيا فهو الخصم لان الوقف والغلة في يده والمدمي يدعى عليه حقاً وان مات نخصمه الوصي الذي الوقف في يده الخ وقال في الاسعاف من فصل اثبات قوم مشاركة القرائب والخصم في ذلك وصي الواقف أو هو ان كان موجوداً اه **(قوله)** ألا ترى أنه لو افتقر الأغنياء واستغنى الفقراء الخ نص عبارة الاسعاف بعد قوله يوم قسمة غلة الوقف ألا ترى أنه لو وقف على فقراء قرابته وكان فهم فقراء وأغنياء فتكون الغلة للفقراء ثم لو افتقر الخ تأمل **(قوله)** وتعامه في الاسعاف ثم ذكر بعد هذه المسئلة ما لفظه ولو وقف على أقاربه المقيمين في البلدة الامن خرج منها فإنه لا يعود حقه اذا عاد لانه استثنى الموصوف بهذه الصفة فلا يدخل تحت الشرط ولو وقف على أقاربه المقيمين في بلدة كذا وآخره الفقراء ثم أراد أقاربه الانتقال من تلك البلدة هل يحرمون من غلة هذا الوقف قال الفقيه أبو بكر البلخي ان كان أقاربه في تلك البلدة يحصون ويحاط بهم عد دفان وظيفتهم وحقهم تدور معهم أينما داروا وان كانوا لا يحصون فكل من انتقل منهم من تلك البلدة انقطعت وظيفته من الوقف ويعطى من كان مقيماً بها فان رجعوا وأقاموا بها رجعت اليهم الغلة في المستقبل اه فأنت ترى أن ما ذكره الاسعاف مناف لما في الخبراته وما ذكره ط عن البحر بقوله وكذا لو شرط أن من انتقل من قرابته من بغداد لاحقه اعتبر لكن هنا اذا عاد الى بغداد رد الى الوقف اه مناف لما ذكره الشارح بقوله أو على بني فلان الخ فانظر الفرق بين هذه المسائل **(قوله)** قد لاح لي أنه لا يبعد أن يحمل كلام الخاتبة على ما اذا وقف على

أولاده وله ولدان الخ) هذا الجمل وإن كان صحيحا في عبارة الخاتمة لكن تبقى التفرقة في عبارة الاشياء بين أولاده وبنيه غير مستقيمة حيث كان كلامه مبنيًا على أنه لم يوجد له ابتداء الأولاد واحد **(قوله)** قلت ويكفي في التوفيق ما مر عن الفتح من ابتثائه على العرف الخ) قال الخصاف في الباب الثالث عشر فإن قال على ولز يد وعلى ولد عمر ومن بعدهم على المساكين وكان لزيد ولد ولم يكن لعمر ولد إن الغلة كلها لولد زيد فإذا انقرضوا صارت للمساكين اه) وذكر المحشى في الايمان أن الجمع المضاف يراد به الجنس الصادق بالواحد والاكثر ولا يراد به في العرف الجمع وذكر نحوه الطحطاوي في حاشيته وما ذكره شامل لما إذا كان الجمع بصيغة من صيغ الجمع أو كان جمعا بحرف الجمع كالواو وفي وقف لفلان من با - الرجل يقف أرضا على نفسه مانصه قال أو صيت بثلاث مالى لفلان وفلان فبات أحدهما قبل موت الموصي للباقي منهما نصف الثلث ولو قال قد أو صيت بثلاث مالى لفلان ولولده فبات قبل موت الموصي أن الثلث كله للباقي فكذلك الواف إذا أشرك مع نفسه قوما معلومين أبطلت من ذلك ما وقف على نفسه وأجزت الباقي وإذا أشرك مع نفسه قوما ليسوا بمعلومين أبطلت الوفاء أجمع ألا ترى أن من دولنا في رجل قال أرضي صدقة موفوفة على فلان وعلى ولده ونسله فانقرضوا فلم يبق غير فلان أن الوفاء كله له ولو قال قد جعلتها صدقة على ولدي أو على أولادي وعلى فرايتي وعلى قال الوفاء لا يجوز قلت أرايت لو قال صدقة موفوفة على نفسي وعلى المساكين قال النصف من الوفاء جائز صحيح وهو النصف الذي للمساكين والنصف الذي وقفه على نفسه باطل اه) وفي الاسعاف ولو أقر لرجلين بأرض في يدها وقف عليهما وعلى أولادهما ونسلهما أبداهم من بعدهم على المساكين فصدقه أحدهما وكذبه الآخر ولا أولاد لهما يكون نصفها وقفًا على المصدق منهما والنصف الآخر للمساكين ولو رجع المنكر إلى التصديق رجعت الغلة إليه اه) **(قوله)** وقيل الوصي كضارب الخ) في الذخيرة أن من المشايخ من قال يجوز أجرة المتولى لابنه وفاقه على المضارب إذا أجر من هؤلاء فإنه يجوز بلا خلاف اه) سندی وذكر المحشى في كتاب المضاربة عند قوله ويملك المضارب البيع الخ) الاطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل أحد لكن في النظم أنه لا يتجرع امرأته وولده الكبير العاقل والديه عنده خلا فالهما ولا يشتري من عبده المأذون وميل من مكاتبه بالاتفاق اه) فتأمل **(قوله)** وكذا متول أجركم من نفسه الخ) ما ذكره مثل اتفاق **(قوله)** الا إذا أطلق له الموكل الخ) فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة اتفاقا كما يجوز عقده معهم بأكثر من القيمة اتفاقا اه) ط وذكر الشارح مع المصنف في الوصايا باع أو اشترى الوصي مال اليتيم من نفسه لا يجوز مطلقا ووصى القاضي وإن وصى الأب جاز بشرط منفعة ظاهرة وهي قدر النصف **(قوله)** كالوذن والامام والمعلم ان لم يكونوا أصلح الخ) مقتضاه أنه مع التساوي يكون له العزل مع أنه لا يحد حينئذ وهذا خلاف ما قرره المحشى فإنه جعل مدار صحة العزل المصلحة فان وجدت صح العزل والا فلا **(قوله)** وما كان ينبغي للشارح أن يفرد هذا بفرع مستقل الخ) قد يقال ان عدول الشارح في التمثيل عن ذكره من يستحق الوفاء لا في مقابلة عمل مع كونه أقوى في الاستحقاق الى من يستحقه في مقابله إشارة خفية تدفع الوهم المذكور **(قوله)** ولا تخصيصه بعد تقريره الخ) وأما قبله فيصح الرجوع عنه ويعتبر الشرط المتأخر وهذا ما قدمه المحشى عن الاسعاف عند قول الشارح متى ذكر الواقف شرطين متعارفين الخ) من أن الوفاء ان قال على أن لفلان بيعه ثم قال لا يباع لا يجوز بيعه لانه رجوع عما شرطه أولا اه) ولو شرط لغيره الاستبدال ثم أخرجه زهاء عنه يصح نفيه فإنه من باب الرجوع عن الانابة لا من قبيل الرجوع عن الشرط وإذا كان

للواقف فعله دون المشروط له كما ذكره الخصاص (قول الشارح لان الكفاية تنصرف لاقرب المكنيات الخ)
 هذا في ضمير المفرد لا في ضمير الجمع كما يأتي ما يفيد عن الخصاص (قوله اذهوا لأقرب الى غرض الواقف الخ)
 مقتضى ما ذكره الرملي من التعليل لعود الضمير للواقف في هذه الحادثة أن الضمير في حادثة جواهر الفتاوى
 عائدا للواقف لا لولده المسمى اذ لا فرق بين الحادتين وحينئذ يتقوى ما سبقه عن المنع من أن الكفاية
 تنصرف للواقف لا لابنه (قول الشارح وفي الزيلعي من باب المحرمات وقولهم ينصرف الشرط اليهما
 الخ) لفظه على ما نقله السندي وقال محمد بن شجاع وبشر المريسي ومالك أن أم الزوجة لا تحرم حتى
 يدخل بها وهو مروي عن علي وزيد بن ثابت وابن مسعود وجابر واحتجوا بقوله تعالى وأمّهات نسائكم
 وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ذكر أمّهات النساء وعطف عليهن الربائب ثم
 أعقبها بذكر الشرط وهو الدخول فينصرف الشرط اليها وهو الاصل في الشروط والاستثناء بمسئنة الله
 تعالى فتستفيد حرمتها بالدخول أو يقال ان الموصول وقع صفة لهما فيتقيد بالدخول ولنا إطلاق قوله
 تعالى وأمّهات نسائكم من غير قيد بالدخول وهو كلام تام منفصل عن الثاني فلا يتعلق به اذهوا لاصل
 في الجمل وهو مذنب عمر وابن عباس وعمران بن حصين ورواية عن علي وزيد بن ثابت وروى عن ابن
 مسعود رجوعه اليه وقال ابن عباس أبهموا ما أبهمه الله تعالى أي أطلقوه وقال عمران بن حصين الآية
 مبهمة لا تفصيل فيها بين الدخول وعدمه وقولهم فينصرف الشرط اليهما وهو الاصل قلنا ذلك في الشرط
 المصرح به والاستثناء بمسئنة الله تعالى وأمّا في الصفة المذكورة في آخر الكلام فينصرف الى ما يليها
 فأنك اذا قلت جافز يدوعمر والعالم تقتصر الصفة على المذكور آخر على أنه لا يجوز هنا أن يكون صفة
 لهما أصلا لا خلاف العامل فيهما لان العامل في أمّهات نسائكم الاضافة وفي نسائكم حرف الجر ولو كان
 صفة لهما لما اختلف العامل في الصفة لان العامل في الموصوف هو العامل فيهما ولا يجتمع العاملان
 في معمول واحد فامتنع أن يكون قوله اللاتي دخلتم بهن صفة للاول اه (قوله وهو الاوجه من صرفها
 للجميع) مقتضاه ترجيح ما مشى عليه في جواهر الفتاوى من عود الوصف للاخير (قوله بنت أختها) حقه
 أخيها كما هي عبارة الاصل (قوله أن كلاما من الشرط والاستثناء الخ) أي بالمسئنة حتى يتم استثناء الوصف
 فقط والاستثناء الحقيقي يرجع الى الاخير عندنا (قوله وانما الخلاف في البطن الخ) يعارضه ما نقله عنه
 في الذخيرة من أنه لا خلاف في هذه الصورة فتأمل ونقل السندي عن الهندية عن محيط السرخسي أن
 المفتي به عدم الدخول في ولدي وولدي اه والأصوب في عبارة المحشي القلب ليوافق ما يأتي له وما في
 الذخيرة (قول الشارح بنى أولاد الخ) يعني لو قال هذه صدقة موقوفة على بنى أولاد الخ سندي
 (قوله لكن السبكي قسم على الموتى من كل طبقة الخ) قال في رسالته أنه بانقراض الطبقة الاولى
 تنقض القسمة الاولى ويبدأ بقسمه أخرى على البطن الثاني لكن لا يقسم للذكر مثل حظ الانثيين كما كان
 يقسم على الاولى ولا يختص أحد منهم بما كان منتقلا اليه من جهة أبيه بل ينظر الى أصولهم كأنهم
 أحياء ويقسم عليهم ثم يعطى نصيب كل أصل لفرعه ومن ليس له فرع لا يقسم عليه الخ (قول الشارح
 بأنه ينتقل نصيبهما الخ) الاولى أن يقال يثبت استحقاقها لانه ثبت لكل واحد منهما ما يثبت
 لكل مستحق خصوصاً حيث لم يرتب الواقف فانه يراحم الفرع أصله اه سندي

(فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد)

(قوله لان لفظ ولدي مفرد وان عم الخ) هذا انما يصلح علة للاستقلال الواحد بالوقف لا لاختصاص الصلبي تأمل (قوله أى مات والاولى التعبير به) بل الاولى ما فعله الشارح ليصح الاستثناء بعده (قوله فانه يدخل فيه ولد البنات الخ) لعل الاصوب حذف لفظ ولد (قوله هذا يخالف لما في الخاتمة رجل وقف أرضا على أولاده الخ) لكن يوافق ما في الدرر ما ذكره الشارح في كتاب الجهاد من بحث الامان حيث قال ويدخل في الاولاد أولاد الابناء لا أولاد البنات اهـ وذكر المحشى اختلاف الرواية عن محمد في أولاد البنات وفي الاسعاف من باب الوقف على الاولاد ما يوافق الدرر حيث قال ولو قال على أولادى وأولاد أولادى يصرف الى أولاده وأولاد أولاده أبدأ ما تناسلوا ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الأولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فانه يشترط فيه ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى النواقل ما تناسلوا اهـ فلا يستقيم حينئذ دعوى أن شمول سائر البطون شاذ نعم القول بترتيبها شاذ اهـ ثم رأيت في الخلاصة من الفصل الخامس ما ذكره في الاسعاف بدون زيادة ولا نقص ورأيت كذلك في البرازية من الفصل الخامس (قوله ولكن يقدم البطن الأول الخ) عاله في الاختيار بأن الانسان يقصد صلة ولده لأن خدمته اياه أكثر فكان علة استحقاقه أرجح والنافذة قديح دموه فكان قصد صلته أكثر ومن عدا هذين قل أن يدرك خدمتهم فيكون القصد برهم للنسبة اليه وهم فهم اسواء اهـ (قوله وقد أعاد الضمير الى أولاد الأحياء يوم الوقف دون غيرهم) لعل حقه الى أولاده الخ بذكر الضمير وعبرة الاسعاف عقب قوله دون الأموات وقد نسبته الى أولاد الأحياء يوم الوقف بقوله وأولادهم يعود الضمير اليهم دون غيرهم اهـ (قوله يدخل أولاد أولاده بقوله ونسلهم الخ) من هذا الفرع يؤخذ أن محل قولهم ان الضمير يرجع لأقرب مذكور انما هو في ضمير المفرد لا ضمير الجمع كما أفتى بذلك مفتى سكتندرية المرحوم الشيخ الجزايري كما رأيت ذلك في فتوى منسوبة له (قوله لكن مقتضى ما قدمناه في بيان المنقطع أن يصرف نصيبها الى الفقراء) وفي السندى المناسب للشارح التعبير بتم أولاده وجعل قوله اذا لم يشترط الخ من تنمة المسئلة الأولى اهـ لكن عبارة الدرر تفيد أنه راجع للمسئلة الأخيرة وتقدم له أن من وقف على أولاده وأولادهم أنه لو بقي واحد منهم يأخذ الوقف كله اهـ وتقدم عن الخصاص أنه لو قال على ولدي وعلى ولدي ولدي ومن بعدهم على المساكين وكان لزيد ولد ولم يكن له عمر وولد أن الغلة كلها لولد زيد الخ والظاهر أنه لا فرق بين مسئلة الدرر المذكورة في الشارح ومسئلة ما لو وقف على أولاده وأولادهم في أنه لو بقي واحد يأخذ الوقف كله فعلى هذا لا يكون نصيبها للفقراء بل لجميع الاولاد اذا لا فرق بين المستثنين ثم رأيت ما في الدرر في البرازية والخلاصة من الباب الخامس (قوله وكذا لا تدخل الخنثى في الصورتين الخ) لا يظهر عدم دخول الخنثى الا فيما لو وقف على بناته لا فيما قبلها والظاهر أن قول ط وما قبلها حقه بعدها وعبرة الهندية ولو وقف على أولاده دخل الذكر والأنثى والخنثى ولو وقف على البنين لم يدخل فيه الخنثى ولو وقف على البنات لم يدخل أيضا فيه لانا لا نعلم ما هو اهـ وفيه تأمل ولعل الصواب يدخل في الأول ولا يدخل في الثاني ولم يعز في الهندية ما ذكره لأحد (قوله وقال بعضهم يوم يصير الزرع متقوما) في السندى وذكر هلال هو اليوم الذي صارت لها قيمة ولم يشترط الفضل عن المؤن وقيل هو اليوم الذي صارت له قيمة بحيث يفضل عن المؤن والخراج والنوايب القاهرة وهو اختيار المتأخرين من مشايخ بخاري

كما في الحاوي **(قوله)** والفرق أن ما يبطل من الثلث يرجع ميراثا إلى ورثة الموصي (الخ) في هذا الفرق تأمل فإن ما يبطل من الوقف على تقدير أنه كالوصية يرجع إلى الفقراء كما هو حكم المنقطع فلا يكون للبطن الثاني فلا يلزم أن يكون حكمه مخالفا لها وأيضا الفرق المذكور أنما يظهر في الوقف المرتب والحكم المذكور أعم منه ومن غيره وقال السندی الفرق أن في الوقف إخراج الكل عن ملكه فلو فرض ذكر وأتى لكان ذلك السهم لهم أو للمساكين وفي الوصية لما أوصى للذكور والانات فلم تصح الوصية من كل وجه بل صحت في جانب الموجودين أما ذكر أو أنات وبطلت في الجانب الآخر **(قوله)** لأنه استحقه من وجهين (اسعاف) فاستحق كل سهم منهم ما بوجه مابين الوجه الآخر بخلاف ما لو أوصى بثلاث ماله لقربته وأوصى لرجل بألف درهم وكان من قربته فإنه يستحق الأكثر من الألف ومما يوثقه بالمقاسمة لأن هاتين الوصيتين من وجه واحد فلا يجوز أن يجمع بينهما كما في الاسعاف سندی وقوله وكذا يقال الخ أي في إعطاء نصيب من مات لولده لا في إعطائه نصيبين كما هو واضح من عبارة الاسعاف **(قوله)** أي في صورة الترتيب بين البطنين (الخ) الظاهر أن هذا التصور غير قيد بل الحكم كذلك لو لم ترتب والمسئلة بحالها تأمل **(قوله)** قالوا وقال على أقاربي أو أقربائي (الخ) أي بلفظ الجمع لأنه إذا قال لقربته أو لذی قربته أو لذی نسبه فالمفرد يستحق الوصية عند الكل **(قوله)** ويدخل فيه المحرم وغيره (الخ) دخول غير المحرم على قولهما لا قوله ولذا حكى الاتفاق في عدم اعتبار الجمع فقط **(قول الشارح)** وإن قيده بفقراءهم يعتبر الفقروقت وجود الغلة الخ وهذا بخلاف ما لو وقف على العور أو العيمان أو الصغار من أولاده قال في وقف هلال أرايت لو وقف على العور أو العيمان قال الوقف لمن كان منهم أعور أو أعى دون الباقي قلت أرايت من أعور منهم بعد الوقف أو عى أعطيه قال لا قلت ولم قال لأن العور والعيمان بمنزلة الاسم فكانه قال موقوفة على ولدي فلان وفلان قلت فن أين افترق قوله العيمان وقوله الفقراء أو الذين يسكنون البصرة فجعلت الوقف في قوله العيمان لمن كان أعى يوم وقف الوقف دون من يحدث له النعي من الولد وجعلت في قوله الفقراء وفي قوله لمن يسكنون البصرة لمن حدث له الفقر من الولد لمن سكن البصرة منهم ومنعت من انتقل واسغنى قال هما مفترقان أما قوله الفقراء فالفقر يحدث بعد الغنى والغنى يحدث بعد الفقر وكل ما كان كذلك فهو صفة فإذا عاد إلى الصفة أعطيه وإذا زالت عنه الصفة لم أعطه وكذلك السكنى فأما العيمان والعور فانهما لم ينتقل صاحبهما عنهما فهما بمنزلة الاسم وليسا بمنزلة الصفة التي تزول وتعود وكذلك ما كان لا يزول عنه الاسم الذي سماه به ووصفه به فكانه عهد إلى قوم بأعيانهم قلت إذا قال صدقة موقوفة على أصغر ولدي قال فهمى على صغارهم دون كبارهم قلت أرايت أن حدث له ولد بعد ذلك أيدخلون في الوقف قال لا قوله الأصغر بمنزلة قوله العور وهو على ما وصفت لك قلت ولم قلت ذلك والصغير يذهب إذا كبر والعور لا يذهب إذا عور قال لأن الصغير لا يعود بعد الكبر صغيرا فهذا بمنزلة الاسم ولا يشبه هذا قوله فقراء ولدى لأن الفقير يكون غنيا والغنى يكون فقيرا والسكنى ينتقل بعد السكنى ويسكن بعد الانتقال أما الصغير فلا يكون صغيرا بعدما كبر اه **(قوله)** وهذا مذهب أصحابنا (الخ) هذا يقتضى ترجيح ما في الاسعاف **(قوله)** وبيان التعليل حيث أن من كان فقيرا (الخ) يخالف ما هنا ما ذكره هلال في باب الوقف على فقراء القرابة أرايت رجلا قال أرضى صدقة على فقراء قرابتي فجاءت الغلة ولم يأخذها فقراؤهم حتى جاءت الغلة الثانية وقد كان نصيب كل واحد منهم في الغلة الأولى مائتي درهم فصاعدا قال فلاحق لهم في الغلة الثانية لأنهم قد صاروا

أغنياء بما يصيبهم من الغلة الاولى لانه يصيب كل واحد منهم ما تادبرهم فجاءت الغلة الثانية وهم أغنياء
فلاحق لهم فيها اه وقال في الاسعاف ولو وقف على فقراء قرابته وكان فيهم يوم محي الغلة فقير فاستغنى
أومات قبل أخذ حصته منها كان له حصته لثبوت الملك له وقت محيها اه لكن يوافق ما هنا ما في
الاسعاف أيضا واذا وقفها على فقراء قرابته ولم تقسم غلة سنة حتى جاءت غلة أخرى وكان نصيب كل واحد
من كل غلة نصيبا استحقوا الكل ان دفعت لهم الغلتان معا والا لا يستحقون الثانية لصيرورهم أغنياء
بقبض الاولى الا اذا انقصت **(قوله)** مقدم على الحال أو الخالة الخ يعنى لأبوين كما هو عبارة الاسعاف
(قوله) يعطى ذوالاقل الى أن يصير معه مائة درهم الخ يظهر أن هذا استحسن والقياس أن تعطى الغلة
لكلها لا حوج وقال في الاسعاف وف على فقراء قرابته الاقرب فالاقرب يبدأ بأقربهم اليه بطنا فيعطى
كل واحد مائتي درهم ثم يعطى الذي يليه كذلك حتى تفرغ الغلة وهذا استحسن وفي القياس
تعطى الغلة لكلها البطن الاقرب منه ولا يعطى لمن بعده شيء حتى ينقرض الاقرب ذكره هلال اه
والظاهر أن مسألة الحسن كذلك **(قوله)** عبارة الاشياء وهذا كرت في الشارح أن المستثنى اثنان
وأربعون مسألة الخ لكن الشارح هنا نظر الى التكرار الواقع في عبارة الاشياء في السادس عشر
والسابع عشر فعند المستثنى احدى وأربعين نظرا للواقع لما ذكره في العدد تأمل **(قوله)** وقالا
لا تقبل لان أحدهما شهد بالقول والآخر بالفعل **(قوله)** وزاد في الولوجية ما لو شهد أحدهما على
قرض الخ ومثل ذلك لو شهد أحدهما على صلح بعمانية دراهم مائة وشهد الآخر على الاقرار بمثل ذلك
لان الصلح كله اقرار اه سندی عن كافي الحاكم **(قوله)** ولو كان المدعى يدعى الاقل لا تقبل الا ان
وفق بالابراء الخ بأن يقول كان كما قال هذا الشاهد الا أنى أبرأته من صفقة الجوده فعلم به أحدهما دون
الآخر **(قوله)** أى غير مقيّد بقرض ولا وديعة الخ من هذا يعلم صحة دعوى الدين الا ان دون بيان
سبب وان كان يشترط بيان السبب في دعوى المليات تأمل **(قوله)** بخلاف ما اذا شهد أحدهما على
الهبة والآخر على الصدقة لا تقبل هذا ما ألف في الشرح وبظهر أنه مفرع على القول بعدم القبول
في مسألة الشارح لان الهبة عليك والابراء اسقاط وذكر هذا القول السندی فتأمل **(قوله)** لو علق
طلافا على الجبل الخ حقه الولادة كما هو في **(قوله)** والاصل في اليد الملك الخ لكن الظاهر
لا يكفي لثبوت الملك وان كان هنا يحكم بسابقة اليد تأمل وفي الفصل الثالث من دعوى التهمة لو أقر أن
فلانا يسكن هذه الدار ثم أقام بينة أنها له تقبل لان هذا الاقرار منه باليد لفلان رابدا المعايينة لا تمنع
قبول البينة فالمقر بها أولى اه ثم رأيت في الفصل الرابع من تهادات الخلاصة نقلا عن المنتقى لو شهد
أحدهما أنه أقر بأن المدعى سكن هذه الدار وشهد الآخر أن الدار له لا تقبل ولو شهد أحدهما أنه أقر بأن
الدار له وشهد الآخر أنه ساكن هذه الدار قضى بالدار له اه وبهذا تبين أن العيوب ما في الفسخ حيث
قال على ما نقله عنه السندی شهد أحدهما أنه أقر أن هذه الدار له وشهد الآخر أنها كتم ما عنى له بها اه
والبينة من قبل المدعى عليه ولعل وجهه أنه باقراره بالسكنى فهم في الحال يكون قهره بالملك اذ أفصى
ما يستدل به عليه اليد تأمل **(قوله)** وما ذكره الشارح فيما اذا اتفقا على النكاح واختلفا في قدر المهر الخ
بل ما في الشارح فيما اذا أريد اثبات نفس النكاح بأن وقع التباحث فيه وما جرى عليه من أنه يقضى
بالاقل ولا يرجع الى مهر المثل هو ما مشى عليه في الكثر والهداية والمصنف في باب الاختلاف في الشهادة
وعليه الاعتماد لا على ما في الفصولين **(قوله)** ينبغي أن تثبت المعينة الظاهر عدم القبول هنا لكون

المدعى ادعى الاقل فهو مكذب للشاهد بالاكثر كما ذكرنا ذلك في نظائره تأمل (قوله) قال ط اعلم أن
 الغريم يطلق على الدائن الخ) ووجد منسوبه الى مانعه وتصوير الشارح على ظاهره أن زيد الله دين على عمرو
 فأحال عمرو زيدا على بكره فبكر المحتمل عليه أحوال زيد على خالد بما أحيل به عليه فطالب زيد خالد
 بالدين فأنكره فأقام زيدا بينة على خالد فشهد أحدهما أن المحتمل عليه الذى هو بكر أحوال غريمه وهو زيد
 على خالد بكذا وشهد الآخر أن خالد كفل عن بكر بكذا (قوله) لكن هذا التصوير لا يوافق عبارة الشارح
 الخ) لم يظهر عدم موافقته لهابل هو موافق لهاولعبارة القنية أيضا مع قراءة غريم بالرفع فاعل أحوال
 ومفعوله محذوف تقديره دائنه وهو زيد ومتعلقه محذوف تقديره عليه وضميره للمحتمل عليه كما أن التصوير
 الثانى موافق لهما أيضا (قوله) الشارح فشده أحدهما أنها له أو قال ملكه وشهد الآخر أنها كانت
 ملكه تقبل) وعلى هذا إذا ادعى ملكا مطلقا وشهد أنه ورثه من أبيه ولم يتعرضوا للملك في الحال أو شهدا
 بالشراء من فلان وهو يملكه ولم يتعرضوا للملك في الحال تقبل ويقضى بالعين للمدعى ولكن ينبغى للقاضى
 أن يسأل الشهود هل يعلمون أنه خرج عن ملكه وكذلك في دعوى نكاح المرأة اه سندی عن العبادية
 من الفصل الثانى عشر (قوله) قال فى الكنز فان شهد أحدهما بألف والآخر بألفين لم تقبل الخ) ما فى
 الكنز في اختلاف الشاهدين وفيهما يشترط الموافقة بطريق المطابقة عند الامام بخلاف التوافق بين
 الشهادة والدعوى فانه يكفي التوافق عنده ولو بطريق التضمن كما ذكرنا ذلك في الشهادات ومحمدا كفى
 فى الكل بالموافقة ولو بطريق التضمن تأمل (قوله) لانه لم يكتبه فيما شهد به بل فيما شهد عليه) كما اذا
 شهد به بحق ثم شهد عليه لآخر ولا يقال انه متناقض فى هذه الشهادة لان قضاء الدين طريقه المقاصة
 اه من السندى (قوله) أى والزواج هنا باعها الدار بالدستيمان) أى فترجع الى الشهادة بالاقرار
 بالملكية لان كل بائع الخ والشاهد الآخر شهد باقراره بالملكية فاتفقا (قوله) الشارح السكوت
 كالنطق الخ) الاول أن يقول ليس السكوت كالنطق الا فى مسائل الخ وعبارة الاشياء لا ينسب الى ساكت
 قول ثم قال وخرج عن القاعدة مسائل منها الخ اه سندی (قوله) سكوت البكر عند استثمار ولها قبل
 (التزويج) عبارة الاشياء قبل التزويج وبعده (قوله) سكوتها عند قبض مهرها) أى فلا تسمع
 دعواها به لرضاها لكن قيده شارح الاشياء بالبكر وقال ان السكوت اذن بقبض الاب المهر ويبرأ
 الزوج عن المهر (قوله) حلفت أن لا تتزوج فزوجها أبوها فسكتت حنت) لانه بمنزلة رضاها
 بالقول عبادية سندی وفى الشرح واستشكل بمسئلة الفضولى المشهورة فانه لا يقع عليه الطلاق
 مع اجازته بالفعل فكيف يبحث هناك السكوت (قوله) سكوت المتصدق عليه قبول لا الموهوب له
 اذ لم يقبض الموهوب بحضرة الواهب شرح (قوله) صحبا كان البيع أو فاسدا) فى السندى بعد
 نقل المسئلة مانعه قلت هو فى الصحيح قول الطحاوى وظاهر الرواية فيه أن لا يكون اذنا بالقبض وله أن
 يسترده اه (قوله) لو حلف لا ينزل فلانا فى داره وهو نازل فى داره فسكتت حنت لا لوقال اخر منها الخ) لان
 فلانا ان لم تكن ملكه يكفي المنع بالقول لبره شرح (قوله) سكوت الزوج عند ولادة المرأة وتهنته اقراره
 الخ) هما مسئلتان فان سكوته أكثر من يومين فى مسئلة الولادة اقرار بالولد وكذا سكوته عند التهنته كما
 يفيد ما فى الشرح (قوله) سكوت المولى عند ولادة أم ولده اقرار به الخ) أكثر من يومين وكذا بعد
 التهنته شرح (قوله) واحترز بالبيع عن نحو الاجارة والرهن) لان البيع ثبت على خلاف القياس
 فلا يقاس عليه غيره ولان الانسان يرضى بالاتفاق بملكه ولا يرضى بخروجه عنه اه شرح (قوله)

سكوت ولى الصبي العاقل اذ ارآه يبيع ويشترى اذن) يفهم منه أن الوصى والقاضى ليسا كذلك والفسرق ظاهر جوى سندی بل الظاهر أن المراد بالولى ما يعم الوصى والقاضى **(قوله)** لكن اعترض بما فى الاشباه أيضا لورأى غيره يتلف ماله فسكت لا يكون اذنا الخ) قال الجوى يمكن حمل ما هنا على الاتلاف الممكن تداركه سندی **(قول الشارح)** كقوله لساكن داره الخ) ثم هذا فى جانب المستأجر و يكون فى جانب الاجير كقول الراعى لا أرعى غنمك الا بكذا كما فى جوى زاده على الاشباه سندی ثم ذكر أن المودع بالكسر يصير مودعا بمجرد وضع متاعه عند أحد بدون قول وذكر ما يفيد ذلك **(قوله)** أى لان الإبراء عنهما يوجب انفساخ عقدهما الخ) فيه أنه لو قيل بصحة الإبراء ولزم منه انفساخ العقد لم ينفرد أحدهما به غاية الامر أن أحدهما وجد منه إبراء لفظى والثانى رضاه بسكوته **(قوله)** وهى مالو أبر الطالب الاصيل فإنه يتوقف على قبوله الخ) ينظر وجه توقفه على القبول **(قوله)** ومالو أوصى لرجل فسكت فى حياته الخ) فيه أنه انما صار وصيا بالتصرف لا بالسكوت فلا يظهر عدهما مخفى فيه إلا أن يقال تصرفه اللاحق دليل على أن سكوته أو لارضا بالوصاية كالمسبق نظيره **(قوله)** أى وذكر عدم الاستحلاف فى تزويج البنت لعدم جريان الاستحلاف فى النكاح ولعدم صحة إقراره على ابنته بالنكاح عنده فى الصغيرة والكبيرة بالأولى وكذا عندهما فى الكبيرة وقت الخصومة لانه بمنزلة الوكيل وهو لا تتوجه عليه الخصومة فلا يخلف اهـ من السندی ويظهر أن عدم التحليف فى البنت الصغيرة والامة مطلقا من فروع قولهم لا تحليف فى نكاح فلا حاجة لعددهما مستقلتين تأمل إلا أن يقال زاد ذلك نظر المايوهمه قول الكثر أنكره الخ **(قوله)** لعل وجهه أنه لو طلب تحليفه فتكل حتى صار نكوله إقرارا بالبيع لا يكون له فائدة الخ) قد يقال يكون له فائدة على تقدير عدم فسخ المهرين أو المستأجر فلم يتيقن بعدمها تأمل والظاهر أن وجهه عدم ترتب الفائدة المقصودة من الملك وهى الانتفاع تأمل **(قوله)** ولكن هذا بناء على القول بأن للمهرين والمستأجر فسخ البيع الخ) فى السندی ما ذكره الشارح من عدم التحليف فى هذه الصورة التى بعدها هو ما فى البحر والخانية وخالفه فى الهندية فيما نقله عن محيط السرخسى وانقطعه ادعى أحدهما أنه اشتراه منه وادعى الآخر أنه ارتهنه أو استأجره بألف فأقر به للمستأجر أو المهرين أو لا فقال صاحب الشراء حلفه لى بالله ما باعه منه فإنه يحلفه له فان حلف انتهى الكلام وان نكل بثبت البيع ويثبت الخيار للمشتري ان شاء صبر الى أن يقتل أو تمنى مدة الاجارة وان شاء فسخ وان أفر لصاحب الشراء أو لا فقال المهرين أو المستأجر حلفه لى بالله ما رهنه أو أجره منه لم يكن عليه فى ذلك عين اهـ **(قوله)** وهذا اذا أثبت الشراء الخ) الظاهر أنه اذا أثبت الشراء كان مقدما على الرهن وعلى هذا فائدة هذا القول توجه اليه بعد دفع الرهن أو مدة الاجارة لزوال المانع وقد ذكر الشارح من دعوى الرجلين أن بينة البيع أولى من بينة الرهن اذا ادعى على ثالث **(قوله)** وان لم يقل ولا قيمته لم يظهر معنى لهذه الجملة ولم يظهر أيضا وجه تحليفه على أنه لم يكن عليه الثوب مثلا اذ الذى عليه انما هو قيمته لا عينه لا تنقل الحق اليها نعم فى دعوى الغصب يخلف أنه لا يجب عليه رد العين ولا قيمته ولا شئ من ذلك **(قوله)** ويحتمل أن يراد ما اذا أراد الموكل رده بعيب الخ) هذا الاحتمال لا يناسب قول الشارح لم يخلف وكسبه الخ وما فى الخلاصة فى تحليف الموكل لالوكيل **(قوله)** وصورتها اشترى الوكيل شيئا فظهر به عيب الخ) وكذلك يدخل فى هذه المسئلة صور كثيرة منها ما سيذكره بقوله بالغة زوجها وليها الخ ومنها لو تزوجها رجل لآخر الخ **(قوله)** وليس المراد أنه يلزم الموكل ما أقر به وكيله الخ) فيه أن وكيل قبض الدين يملك الخصومة عنده

ووكيل الخصومة علك الاقرار عند القاضي فاذا أقر بقبضه بين يديه يلزم الموكل فلا مانع من ارجاع
 الضمير اليه **(قول الشارح ضمن ما تلف به الخ)** وان كان اقراره برجوع باطل لان اقراره به
 يجعل رجوعا منه في الحال اه سندی **(قول لعل وجهه أن قول المصنف فيما تحقق أنه مال الصبي**
الخ) فيه تأمل فان كلام المصنف شامل لما تحقق أنه ماله ولم يعرف أنه ماله باقراره وتخصيصه
بالاول لاداعى له (قول مكررة مع قول الجراح) كما أن مسألة الشفعة داخلة في كلام المصنف أو في
 الاول التي قبلها **(قول لانه ينكر الرد الخ)** لا يصلح علة لعدم اليقين كما هو ظاهر **(قول فيه أن الحكم**
القول يحتاج الى الدعوى الخ) فيه تأمل وذلك أن فعل القاضي حكم وهذا منه وليس من الحكم
 القول المتوقف على الدعوى فانه ما يكون بلفظ حكمت **(قول ثم لا يخفى أنه لا فائدة في ذكر هذه المسئلة**
الخ) لا يخفى أنه لا يخلف على ما لو أقر به لزمه فهو موافق لماسلف فهو نظير ما سلف من المسائل المستثناة
تأمل (قول الشارح لانه أقر بسبب الضمان الخ) فيه أن الأخذ إنما أقر بالقبض وديعة وهو
 ليس سببها وسيد كرام المصنف قيل اقرار المريض مانصه ولو قال لا آخر أخذت منك ألفا وديعة فهلكت
 وقال الآخر بل غصبنا من المقر لاقراره بالاخذ وهو سبب الضمان وفي قوله أعطيتني وديعة وقال
 الآخر بل غصبته مني لا يضمن لانكاره الضمان اه فالظاهر أن مانحن فيه كذلك بعد جعل موضوع
 المسئلة أن المالك دفع لآخر ما لا الخ نعم الاقرار بالقبض كالقرار بالاخذ فيوجب الضمان والاقرار
 بالدفع كالقرار بالاعطاء فلا يوجب كذا كره الزيلعي ولو قال أخذتها وديعة وقال المالك بل قرضا
 فالقول للمقر تصادقهما أنه حصل بذنه والاخذ به لا يكون سببا للضمان الا باعتبار عقد المعاوضة فالمالك
 يدعيه وذلك ينكر فالقول له اه منه أيضا **(قول لكن كونه مهجورا ليس على اطلاقه الخ)**
 فيما قاله نظر فان القول المهجور والنظر في عدم سماع الدعوى عليه لمضى ثلاث سنين لان قيام القرينة
 المذكورة **(قول لان المراد به الطلقة الثالثة الخ)** حيث كان المراد به الطلقة الثالثة لم يكن القائل بعدم
 وقوع شيء أو بعدم ما زاد على الواحدة مخالفا لآلية فلم تتم المخالفة فتأمل **(قول أى اذا كانت بلا موجب**
الخ) ما قدمه لا يعارض ما هنا لانه في زيادة القاضي وأهل الحجة لا يعلكون ذلك على ما هو ظاهر تأمل
(قول كافي حاشية الاشياء عن تنوير الاذهان فتأمل) لعله يشير الى أن الاستدلال المذكور غير تام
 فان الحديث المذكور غير صريح في انتقاض الطهارة بما ذكر وعلى فرضه لا يتم الا اذا كان مشهورا
(قول فلو أمضاه بصير كالقاضي الثاني) سيأتي له في كتاب القضاء عقب قول المصنف واذا رفع اليه حكم
 قاض في هذا القسم الخ مانصه فاذا رفع الى الثاني فأمضاه يصير كان القاضي الثاني حكم في فصل مجتهد
 فيه فليس الخ اه وبهذا تصح عبارته هنا تأمله **(قول الشارح في الاسفار في الوصية)** أى
 وصية المسلمين **(قول ويظهر لي أن العبارة مقسوبة الخ)** بل يظهر أن هذه مسألة أخرى غير المسئلة
 الاصولية فان موضوعها اختلاف أصحاب المذهب على قولين ثم ترك أحدهما والعمل بالآخر لافي
 خلاف سابق واجماع لاحق **(قول فخاصته زوجته الى قاض يرى أن الحرام لا يحرم الحلال**
الخ) قال الرجعي قلت ووقع في بعض نسخ الدر و ذكر أن ذلك لا يحرمهما مطلقا ومعناه وذكر الحاك
أن ذلك أى تفريق الثاني لا يحرمهما مطلقا نفاذ حكم القاضي الاول وفسر الاطلاق بعدم الفرق بين
العالم والجاهل ووقع في بعض النسخ و ذكر ذلك مطلقا يحذف قوله لا يحرمهما ومعناه ذكر الحاك
ذلك أى أن الثاني يفرق بينهما مطلقا من غير ذكر خلاف ومفاد هذا أن للقاضي الثاني أن يبطل حكم

الاول وهذه النسخة هي التي أراها صوابا اه سندى لكن الموافق لما نقله عن الواقعات النسخة الاولى تأمل ثم كتب قوله والظاهر من الزواهر أو من الشارح أن ذلك أى جواز ابطال حكم الاول مذهبه أى الحاكم اه ومعلوم أن الحاكم جمع كلام محمد بن المنتقى (قول الشارح لان القضاء لا يحل ولا يحرم خلافا لابي حنيفة) ووافقه محمد بن علي أن الفقيه يترك رأيه ويأخذ بما قضى له القاضي وهذا موافق لما نقله السندى عن العبادية والخانية خلافا له في دعواه المخالفة له ما فتأمل (قول) قد علمت أنه قول أبي يوسف) نعم علمنا ذلك مما رآه بالهامش ولم نعلم منه قول الامام وعلمنا من عبارة الشارح أنه يقول كآبى يوسف بعدم نفاذ القضاء وعلى ما ذكره أولا النفاذ بجمع عليه (قول) أى لا يلزمنا أن نقول مولى الموالاة كذلك الخ) يعنى لا يقول قائل بأنكم منعت العتق من الارث لانه خلاف الحديث فيما بالكم في توريث مولى الموالاة الخ سندى والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(كتاب البيوع)

(قوله والمراد بالعبادات الخ) اذا ربيها حقوقه تعالى المقابلة للعبادات بديل المقابلة بهما يستقيم الكلام في ايرادها حيث نذكر المأمور به خالصا أو مشتركا تأمل وتقدم في بيعت النية أول الكتاب التكلم على العبادة والطاعة والقربة فانظره (قوله) ثم ان ما تقدم غير متضمن بالعبادات الخ) قد يقال ان الكفارات داخله في العبادات بالمعنى الذى ذكره بل فيها معنى العتوبة أيضا (قول) وأورد في الفتاوى أنه لا يخفى شروعه في المعاملات من زمان الخ) اعلم أن المشروعات اما أن تكون من حقوقه تعالى أو من حقوق العباد وما يتعلق منها بحقه تعالى فلا يخلو اما أن يكون متبعضا له تعالى لا يتعلق للعباد فيه أصلا كالصلاة والزكاة والصيام والحج واما أن يكون مشتركا ولكن حقه تعالى غالب كالنكاح والطلاق والعتاق والايمان أو يكون حق العبد غالبا كالقيد والقطعة والمفقود والآبق والسرقة والوقف وهذا كله فيما اذا كان حقه تعالى مأمورا بالاتيان به على سبيل الوجوب أو الندبية أو ما افضله على عدم القصور وأما اذا كان في مقابلة العصيان مشروعا جزا لمرتبكه عن انتهاك حرم الشرع وخروج عن الحدود المرعية فهي الحدود وفي مشروعة أيضا لكن في مقابلة العصيان اه سندى ولعل وجه كون الشركة والمفقود من حقوقه تعالى وجوب حفظ مالهما (قوله) والبسيط مقدم على المركب في الوجود الخ) أو بالطبع فعلى ما ذكره يكون الوقف خروجا عن الملك والبيع خروجا عن مال ودخولا في مال (قول) أو من بعين) الذى يأتي أن السلم بيع أجل وهو المسلم فيه بعاجل وغدرا رأس المال المراد بالبيع من هذه العبارة ما في الذمة وهو المسلم فيه والبعين رأس المال (قول) أو بزيادة ولا نقص فساومة) أى بدون نظر لزيادة ولا نقص لما يأتي أن المساومة هي البيع بأشئ من غير نظر إلى ما في الاول (قول) وبما قررناه ظهر لك أن قوله باعتبار كل من البيع الخ) لكن المتبادر من قولهم في الجواب أنه قد يراد به المفعول بجمع باعتباره أنه اعتبارا بجماع باعتبار ارادة المفعول به وادخال الشئ في طاملكونه يعنى مبيع ويظهر في الجواب عما قاله ط رحمه الله أن يقال ليس في كلام الشارح أن الجمع باعتبار الانظار الثلاثة معابل المقصود أن النظر لأى اعتبار منها كافى لتجميع الجمع ولا تنظر لهما معا حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتأمل (قوله) أعم من المتول الخ) لعله المتعقبات (قول) الآن يراد بالمقابلة ما يكون على وجه التليل حقيقة) اذا أر بذلك يتعين ارادة المجاز فيما تقدم الاستدلال به من الآيات ولا مانع

الى هنا انتهاء الجز الثالث من
تجربة المؤلف وابتداء الجزء
الرابع منها كتجربة المحشى
وجسا الله أجمعين كتبه
مصحة

من اطلاق البيع على النكاح لغة تأمل **(قوله)** فقد تساوى التعريفان (الخ) أى فيندفع ايراد بيع
 الخبر بدرأهم من متعاطيه على كلا التعريفين خلافا لما فى ط حيث جعله واردا على الاول لا الثانى
(قوله) قال ط فان فيه مبادلة مال (الخ) ليس فى عبارة ط لفظ مال **(قوله)** والمنفعة فى الاجارة والنكاح
 مملوكة ملكا مقيدا) ألا ترى أنه لا تورث عنه المنفعة فيها ولا يملك عليها فى النكاح ولا يملك فى الاجارة
 تملكها باجنسها ونحو ذلك مما يدل على الملك المقيد **(قوله)** وهو فاسد (الخ) فى السندى عن الخبر
 ما لا فائدة فيه وشرأوه فاسد اه **(قوله)** والالم يخرج التبرع من الجانبين على ما قاله ط) عبارة قوله
 باليجاب أى وقبول ولو كان المراد الايجاب فقط لدخل التبرع من الجانبين لوجوده فيه اه وكتب
 السندى على قوله فخرج التبرع من الجانبين مانصه يعنى لو تصدق زيد على عمرو بماله فتصدق عمرو على
 زيد بماله أيضا فكل منهما تبرع غير طالب للعوض على ما تصدق به عليه فثبت كان كل منهما مالا باع
 الايجاب والقبول لا يكون بيعا وكتب أيضا وقد قرر الشارح فى شرح المتن خلاف ما ذكره هنا قال
 لم يقل كفى العناية وغيرها بالتراضى بطريق الاكتساب أى طلب الربح كفى الحواشى السعدية ليشمل
 بيع المكره والمبادلة بطريق التبرع والهبة بشرط العوض اذا ضررتى شمول البيع لذلك وإذا قالوا
 قال وهبتك هذه الدار بثوبك هذا فقبل كان بيعا بالاجماع اذا عبرة المعانى لا الالفاظ اه والمذكور فى
 الهبة أنه لو وهبه على أن يعوضه كذا فهو هبة ابتداء بيع انتهاء ولو قال وهبتك كذا بكذا فهو بيع
 ابتداء وانتهاء والمذكور فى باب اليمين فى الضرب والقتل أن الهبة ونحوها من التبرعات بازاء الايجاب فقط
 حتى لو حلف ليهن فلانا فهو هبة فلم يقبل برب بخلاف المعاوضات فانها بازاء الايجاب والقبول معا ومقتضى
 ما هنا أنه لا فرق فيما ذكر بين الهبة الحالية عن شرط العوض والهبة المشروطة فيها فى أن كلا منهما يتم
 بالايجاب تأمل **(قوله)** وهذا صريح فى دخولهما تحت المبادلة على خلاف ما فى النهر (الخ) لفظه ولا
 يخفى أن الهبة بشرط العوض خلية عن المبادلة ابتداء أما انتهاء فسلم ولا يضرننا وكل من التبرعين هبة
 مستقلة من كل جانب فلا بدالة وهذا هو السرفى حذف أهل التحقيق لهذا القيد اه **(قوله)** لان المنفعة
 معدومة (الخ) وليس التعليل الخلو عن الفائدة كما يفيد كلام الشارح فان الاجارة هنا غير جائرة وان
 وجدت الفائدة وسكنى الدار والحائوت هنا جنس واحد وان كان المحل مختلفا جنسا **(قوله)** وظاهر كلام
 المصنف أن الايجاب والقبول غير البيع (الخ) يجعل الباء للملازمة لا للاستعانة فى كلام المصنف يندفع
 توهم أن الايجاب والقبول غير البيع فالمعنى أنه يتحقق بوجودهما كفى بنيت البيت بالخر كاتقدم
 نظير ذلك فى النكاح من قوله وينعقد بايجاب وقبول **(قوله)** وشراء العبد نفسه من مولاه بأمره) لأنه
 يكون مجازا عن العتق فليس مما نحن فيه **(قوله)** والرسول من الجانبين (الخ) معطوف على المستثنى
 قبله كاتفيسده عبارة البحر **(قوله)** فيصح بيع الصبي أو العبد لنفسه (الخ) فى البحر زيادة وشرأوه
(قوله) لم ينعقد الا فى الشفعة (الخ) فان الصفقة تتحول للشفيع فلم يوجد منه الا قبول بعض المبيع
(قوله) متقوما هو بالكسر كفى القهستانى **(قوله)** ولا بيع الحر والمدر وأم الولد (الخ) فان كلاما
 المدر وأم الولد والمكاتب ومعقوب البعض فى حكم ما ليس بمال بواسطة استحقا قهم الحرية فى الحال لان عقد
 سبها كما بأتى فى البيع الفاسد **(قوله)** قلت صوابه تسعة) لدخول قيد الوجود فى المال والاستغناء عن
 الشرط الرابع فان كونه مملوكا كالبائع يستلزم كونه مملوكا فى نفسه وقد يقال هى ثمانية فقط للاستغناء
 عن كونه مالا بكونه متقوما **(قوله)** فلم ينعقد بيع الفضولى (الخ) عبارة البحر فلم ينفذ وهو المناسب

للتفريع على شرائط النفاذ (قوله) وكون البديل مسمى في المبادلة القولية (الخ) بخلاف بيع التعاطي
(قوله) فيه نظر لما مر من أن الحزم مال الخ) فديقال ان المال محله وان شرط شيء آخر وهو التقوم
لبعض أنواعه ولذا عرفتوا البيع بأنه مبادلة مال بمال ومقتضى تنظيره عدم صحة هذا التعريف تأمل
(قوله) لزم أن يكون مع المكرة الخ) نسخة الخط لزم أن يكون بيع المكرة باطلا لا فاسدا الخ (قوله)
ثم لا يخفى أن هذا كله انما يأتى الخ) فديقال ان قصده الشارح بزيادة تعريف القبول دفع الاعتراض
عن المصنف الوارد على التعبير بالتراضي كما سبق فيكون كأنه شبه على أن مراده أن الدال على التراضي
هو تعريف الإيجاب والقبول لا الإيجاب فقط كما يظهر من كلام المصنف ثم شبه على أن التعبير به اقتداء
بالآية وبيان الخ تأمل (قوله) فهو بيان للواقع الخ) فيه أن الأصل في القبول أن تكون للاختار لا لبيان
الواقع فكلما به يوهم أن تحقق الإيجاب مشروط فيه أن يكون دال على الرضا حتى لو وجد معه ما يدل على
عدمه كما كراه لا يسمى إيجابا فلا يصح أن يكون من ركن البيع فيرد عليه نظير ما ورد على الكثر (قوله)
وهذا أولى لموافقة لما في كتب الأصول الخ) لكن مقتضى ما يأتي في باب البيع الفاسد أن كل ما أورث
خللا في ركن البيع أو في محله وهو المبيع مبطل له أن يكون باطلا لا فاسدا إذا اخلل هاتين ركنيه حيث لم يرد
به ما وضع له (قول الشارح) ويرد على التعريفين ما في التنازع حاشية لو خرج ما صح البيع الخ)
وكذا نقل في الهندية عن الظهيرية أن والده كان يقول بذلك سندی وماد كرهه عن الفهستانية انما
ذكره على سبيل البحث حيث قال وينبغي أن يكون الواو في دوو وينعقد بابتاب ومبول بمعنى الفاء
فانهم مالو كانا معالما ينعقد كما فالو في السلام (قوله) أي لورد على المـ لم مع السلام فلا يـ من الاعادة
ولو سلم ما وجب على كل الرد سندی (قوله) هذا إذا كان الصلح على بطل الاسـ قاله) وكان الثاني
بأزيد من الاول (قوله) قلت الظاهر أن الصلح على سـ بطل الاسقاط بمعنى الإبراء الخ) لكن عبارة البيهقي
على ما نقله السندی عنه تفيد أن حل الصلح على ما إذا كان بمعنى الاسقاط فهو من المالاصة فيتم عين محله
عليه وعبرة السندی هذا إذا كان الصلح على سبيل الاسقاط لما في الخلاصة قبيل الثاني من البيوع أن
المراد الصلح الذي هو اسقاط أما إذا كان الصلح على عوض ثم إلى آخر ما ذكره المشي (قوله) وبعضهم
أوجب كلا المهرين الخ) فالجوى فعلا عن المسـ تزوج على مهـ رمـ معلوم ثم تزوج على ألف
أخرى ثبتت التسميتان على الاصح (قوله) ولذا أطلق العدة في الخمر حيث قال راداعـ دد الإيجاب
والقبول انـ عـ قد الثاني وانفسخ الاول الخ) وحكم ما إذا اختلف العدة الاول والثاني له بعد البيع
مذكور في الاشياء والبحر (قوله) وأشار بجواز عـ دد ما إلى أن المـ دد الخ) والـ انـ بعد الحوالة
باطلة بحر عن فروف الكـ ايسى (قوله) لكن فديقال اذا قال بعنى انـ انـ افـ اررأسه نعم الخ)
الكلام في عدم انعقاده بالاشارة وانه عقاده بعد ذلك بالتعاليى شى آخر اسـ كلام فيه ولا يتبرهـ علم
الانعقاده بعدها (قوله) أى سواء نوى بذلك الحال أو لا الخ) هذا صريح في أن البيع لا يصح بنية الحال
في الامر وهو مخالف لما يفهم من التحفة حيث قال وأما إذا كانا بلفظين بعبر بهما عن المستقبل اما على
سبيل الامر أو الخبر من غير نية الحال فانه لا ينعقد الخ وان قوله من غير نية الحال يفهم الانعقاده اذا نوى
الحال كذا في الجوى على الاشياء (قوله) بخلاف قول البائع نعم بعد قبول المشتري استترت الخ) فيه
أن الشراء الصادر بمعنى انشاء التملك وهو لا ينعقد بـ لبيع فالتعديقه لا يقتضى البيع كما يسمع ولو نظر
الاخبار وان كـ لا يستلزم آخر تأمل (قوله) تأييد لكلام الترخ) لا تأييد فان بيع الجامكية بيع

الدين بخلاف بيع الخط تأمل (قوله) فلو صالح عنها بطلت الخ) بخلاف ما اذا صالح عن دعواها يصح ويكون فداء للمدين وكذا الوادعي عليه تعزيراً فافتدى بيمينه بطلت الخ) سندی عن البحر (قوله) وخرج عنها حق القصاص الخ) خروج ما ذكره بقيد المجردة عن الملك (قوله) قال في المستصفي التعامل العام الخ) عبارته على ما في ط أن العبرة للتعامل العام أي الشائع المستفيض والعرف المشترك لا يصح الخ (قوله) وهو أن العبد الموصى برقبته لشخص وبخدمته لا تخرب لقطع الخ) الظاهر عدم صحة الاستدلال بهذا الفرع على صحة الاعتياض عن الحقوق المجردة فان المراد أنها محردة عن الملك والحق في الفرع المذكور مملوك فلم يكن مجرد اعنه كما نحن فيه وقال الزيلعي حق الشفعة ليس بتقرر في المحل انما هو مجرد حق التملك فلا يجوز أخذ العوض عنه بخلاف الاعتياض عن القصاص وملك النكاح واسقاط الرق لان ملكه في هذه الاشياء متقرر في المحل ولهذا يستوفيه وينفذه الأتري أن الولي قتله قصاصاً بالرضاء ولا قضاء فعلم أن حقه ثابت في المحل في حق القتل ولولا ذلك لما تمكن من القتل بغير قضاء ولا رضاء اهـ ولا شك أن حق الموصى له بالخدمة مملوك متقرر في المحل كحق القصاص والنكاح والرق بخلاف ما نحن فيه (قوله) بالهامش قوله يستحق المنزول به كذا رأيت والظاهر أن يقال (المنزول عنه) فيه أن المراد من المنزول به البديل كما يدل عليه تمام عبارة البيري المذكورة وما ذكره عن البيري هو معنى ما سيذكره بقوله ثم اذا فرغ عنه لغيره ولم يوجهه السلطان الخ (قوله) فهو أولى بذكره الخ) حيث كانت مدة اجارته له باقية سندی قبيل الكفالة (قوله) وان شاء أجازها ورجع بخلافه على المستأجر الخ) هذا وما بعده غير موافق للقواعد والنظائر (قوله) وينبغي أن يقال فيه اننا ننظر الى ما دفعه صاحب الخلو والوقف الخ) لكن أفتى في الخيرية بلزوم الاجرة الزائدة ولعله محمول على ما اذا كان في الوقف مال وأراد الناظر دفع المرسد فحينئذ لا شك في لزوم الزيادة كما نقله المحنثي في الوقف عنها (قوله) أفاد به أن الخلو اذا لم يكن عيناً قائمة لا يصح بيعه) قياساً على عدم صحة بيع الكراب ونحوه المنصوص عليها في معين المفتي (قوله) تركه قيداً ذكره في معين المفتي وهو قوله اذا لم يشترط تركها الظاهر أنه على اعتبار لزوم الخلو وعدم صحة الزام به برفعه من الأرض لا يكون شرط تركه في الأرض مفسد للبيع اذ هو مستحق له بمجرد البيع فيكون من مقتضياته (قوله) لانها عبارة عن كراب الأرض وكري أنها راها الخ) الظاهر أنها عبارة عن حق استحقاق المزارع منفعة الزراعة في الأرض وان لم يوجد منه كراب أو كرى أنهار (قوله) بالهامش لوجه لاحقاً بالاب هنا وكذلك الوصي فانه وان جاز بيعه وشراؤه منه بشرط الخيرية لكن لا تكفي عبارته عن عبارتين كما هو مصرح به في الخانية الخ) في الخانية من باب بيع غير المالك رجل باع ماله من ولده فقال بعت عبدي هذا بألف درهم من ابني هذا جاز ولا يحتاج بعد ذلك أن يقول قبلت وكذا لو اشترى لنفسه مال ولده فلا يحتاج أن يقول قبلت ولو كان وصياً لا يجوز في الوجهين ما لم يقل قبلت مروى ذلك عن محمد اهـ وفي البرازية من الفصل الثامن الواحد لا يصلح بائعاً ومشترياً الا الوالد والجد عند عدمه ويكتفي بعبارة واحدة وذكر في زيادات الاستروشنى أن القاضي اذا باع مال أحد الصغيرين من آخراً جاز ولو فعل ذلك الأب أو الوصي لم يجز وذكر الوتار على عكسه وضم الوصي الى القاضي وقال يلى الاب ذلك لا الوصي والقاضي (قوله) والوصي لا يملك الخ) لعله والوكيل (قوله) فلو مات قبله بطل الا في مسألة الخ) هي مال الوصي يبيع داره من رجل فقال دارى تباع منه بألف درهم ومات فقبل الموصى له بعد موته جاز كما في الخانية ففهم في البحر أن المراد جواز

البيع وفهم في النهر أن المراد جواز قبول الوصية وعلى الوصي أن يبيعها باليجاب وقبول ثم رأى في شفعة المحيط طبق مافهمه **(قول)** وسكوت المشتري عن الثمن مفسد للبيع لعل المراد ما إذا أوجب المشتري بلا بيان ثمن وقبيل البائع ولو مع بيانه لكن حينئذ يكون المشتري غير قيد اذ مثله البائع لو هو الموجب وليس المراد ما إذا قبل المشتري بدون ذكره الثمن مع ذكره في كلام البائع اذ يكفي لصحة البيع بمجرد قوله قبلت **(قول)** وقوله ابتداء خرج به ما إذا عرض البيع بالخصصة بأن باعها الدار بتمامها الخ لعل الاحسن في التصوير أن يقال بأن باعها الدارين فاستحق أحدهما الخ فإن البيع بالخصصة في الدار الواحدة صحيح ابتداء وانتهاء لانقسام الثمن على أجزاء المبيع **(قول)** وجهل المشتري يمنع فرع في الخيرية على هذا عدم صحة البيع في كرم به أشجار ملك متنوعة وأشجار وقف كذلك باع مالك الأشجار جميع أشجاره ولم يميزها ولم يعلم المشتري أشجارا لوقف من أشجار الملك **(قول)** وانما الخلاف في اشتراط الوصف فهم ما الخ كلام النهر السابق انما يفيد الخلاف في اشتراط الوصف في الثمن لا المبيع **(قول)** والذي في الفتح والبحر عدم التخير الخ يحمل قول الشارح ولم يعرف مافها على أن المراد أنه لم يعرف صفة مافها يوافق مافي الفتح إلا أنه لا يناسب قوله ويسمى خيار الكمية فالأولى أن يقول ويسمى خيار الكيفية كذا يفاد من السندی **(قول)** قلت ويشكل على القولين أن شرط صحة التأجيل أن يعرفه العاقدان الخ فيه تأمل فإنه إذا كان العهد أن الاجل الشهر أو الثلاثة أيام شرعا وعرفا يكون ذلك معلوما عند العاقدين حتى لو لم يكن عهد له عرفا كما في زماننا فالظاهر عدم الصحة **(قول)** فوجه تقديم بنته كونها أكثر اثباتا الخ فيه أن موضوع المسئلة أنهما اتفقا في قدره واختلفا في مضيه فليس في بيعة المشتري اثبات زيادة الاجل إلا أن يقال المراد أن ينته توجب زيادة الاجل بمعنى أنها نافية لحلوله وقائله أنه بقي منه كذا من الأيام **(قول)** لكن قال في المضمرات فان انقطع ذلك فعليه الخ فيه أن مافي المضمرات لا يخالف مافي كثير من الكتب انما جرى فيها على قول محمد واعتبار الدفع من الذهب والفضة فيما إذا كان البيع بالفلوس أو الغنص الغالبة الغش **(قول)** وكذا حكم الدراهم لو كسدت الخ كذا في البحر ولم أره لغيره وقال محشيه الرملى أى الدراهم التي لم يغلب عليها الغش فاقصم المصنف على غالب الغش والفلوس الغلبة الفساد فهمادون الجيدة اه قلت لكن علم أن بطلان البيع في كذا غالب الغش والفلوس معلل عند الامام ببطلان التمنية فبقى بيعا بلا ثمن ولا شك أن الجهاد لا تبطل ثمنه بالأكسادة لانها باصل الخلقة لا بالاصطلاح فلا وجه لبطلانه عنده بكساد الجهاد فالظاهر أن مراد البحر بالدراهم غلبة الغش لكنه مكرر بما في المتن اه محشى في الصرف لكن يوافق ما قاله الشارح ما ذكره الزيلعي والمقدسى كما يأتي نقله في الصرف فانظره **(قول)** وفوله اذ لم يكن الخ فيه نظر لان الخ قد يقال ان كلام الشارح شمول على ما إذا منع السلطان التعامل بها بأي وجه كان ولو بقضاء ما عليه من الدين منها فتتفق الضرورة الى القول بوجوب قيمتها من الذهب **(قول)** الشارح والاجل ابتداءه من وقت التسليم الخ في اطلاق عبارته تأمل وذلك لانه إذا كان الاجل معيناً كرجب فابتداءه من وقت العقد وليس له من الاجل غيره امتنع البائع أولا اتفاقا وإذا كان منكرا فابتداءه من وقت العقد دون امتناع ومن وقت التسليم عنده ومن وقت العقد عنده ما فكلما انما يستقيم على قوله في صورة المذكور مع عدم الامتناع **(قول)** تعليل الثانية وجعله السندی تعليلاً للاولى أيضا قال أما الثانية فظاهر وأما الاولى فتعديده الاجل بعمدة معينة فافهم **(قول)** فاه قال معزى الى بيوع الخزانة باع عينا من رجل باصفهان بكذا الخ

فيه أن غاية ما أفادته عبارة مجمع الفتاوى انصراف الدينار الى دينار مكان العقد وليس فيها ما يدل على انصرافه الى غالب نقد البلد وقد يقال القصد من هذا العزو افادة أن المراد من البلد في عبارة المصنف بلد العقد كما اعتبر ذلك في عبارة المجمع وان كان الموضوع مختلفا **(قوله)** كان البيع فاسدا وجهه أنه لا يلزم من رواج النقود اتحادها في المالبسة فيفضى الى جهالة الثمن اهـ **(قوله)** وكذا يصح لو استوت مالبسة ورؤاها الخ كذا في البحر عن البرازية وزاد عقب قوله لكن بخير المشتري الخ لكن في الدعوى لا بد من التعيين اهـ **(قوله)** فثبت لم يمكن دفع القيمة لما قلنا ولزم من ابقاء الخيار للمشتري لزوم الضرر للبائع الخ قد يقال ان الخيار للمشتري كما كان في دفع أى صنف باعتبار قيمته وقت العقد ولا تضر لتضرر البائع بذلك لحيء التقصير منه حيث لم يعين صنفا مخصوصا بل باع بالقرش وقوض الامر للمشتري في التعيين مع علمه بأنه ربح ما حصل تغير سعر النقود **(قوله)** وفي العرف اسم لما يؤول الخ المراد به العرف العام فلا ينافي كلام الشارع والقصد بالبر ما يشمل دقيقه فإنه أجزاؤه وحينئذ لا مخالفة بين ما في المصباح والفتح فالقصد بقوله البر خاصة الاحتراز عن نحو الزبيب ونحوه لا عن الدقيق تأمل **(قوله)** منصوبان على الحال الخ وفي المحوى ما يوافق ط من جعله تميزا **(قوله)** ونقل ط أن شرط جوازه أن يكون مميزا الخ نقل ذلك عن المكي ولا يظهر ابقاء قوله مميزا على ظاهره اذ يصح بيع نصف هذه الصبرة المشار اليها وفي السندى والمراد أى بالجواز أنه يصح بيع الطعام بلا كيل ووزن اذا كان مشارا اليه اهـ فالظاهر أن قوله مشار اليه بيان لقوله مميزا تأمل **(قوله)** وان كان مجازفة كما في الفتح الخ ولا ينافيه ما في الصيرفية تباعا تبيرا بذهب مضروب كفة بكفة وأخذ صاحب التبر الذهب لا يجوز ما يعلم وزن الذهب لانه وزنى اهـ لان الذهب الخالص أقل لانه لا ينطبع بنفسه اهـ فهو مراده بالذهب الخالص المضروب كما في المحوى ولم يظهر هذا التعليل لان جيد مال الربا ورديته سواء والظاهر أن وجهه عدم الجواز هنا عدم إمكان المساواة بين المضروب والتبر بخلاف مسألة الفتح تأمل **(قوله)** فاعتراض البحر عليه بأنه خلاف ظاهر الهداية الخ نصه بعد توفيق الفتح وهو غير محتاج اليه بل ظاهر الهداية أنه على حقيقته ولذا قال ان الجواز أصح وأظهر اهـ ولم يظهر ما قاله المحشى انه غير ظاهر تأمل الآن يقال حيث لم يحنج الى التصحيح لارتفاع الخلاف لم يبق ظاهر الهداية معتبرا وفيه أن ظاهرها ما قاله في البحر من الخلاف **(قوله)** وذلك لان الجهالة قائمة الخ قيام الجهالة انما يفيد الفساد لا الخيار لاحد وتفرق الصفقة انما يفيد اثباته للمشتري **(قوله)** استشكل على قول الامام لانه الخ وذكر السندى في وجه تفرق الصفقة أنه اشترى صبرة وانعقد البيع في صاع **(قوله)** لان كل شاة لا يعرف عنها الا بانضمام الخ هذه العلة لا تنفي عدم الجواز اذ لم يقل أحد باسقاط معرفة ثمن كل مبيع على حدته فيما لو ضم مبيع الى آخره بيعا صفقة ثم رأيت في الغاية عن الشامل ما نصه لان كل شاة لا يعرف عنها الا بانضمام غيرها اليها وأنه مجهول لا يدري أنه جيد أم ردى اهـ فتأمل **(قوله)** أى بعد العقد الخ فيه أن الفساد اذا رفع قبل تقرر انقلب العقد صحيحا وقد جرى أولا في مسألة الصبرة لو كملت في المجلس بعد البيع على الصحة فيحمل ما تقدم على مقابل الاصح الذى مشى عليه هنا تأمل أو يفرق بين ما هنا وبين ما تقدم **(قوله)** قول الشارع ولورضيا الخ أى بان عزل المشتري الأشياء فذهب بها والبائع ساكت كذا في النهر **(قوله)** وان تفرقا قبل العلم بطل درر ما مشى عليه في الدرر لا يناسب التنظير الواقع في الشارع وما تقدم له كاف في المسئلة وفي التهر عند قول الكنز ومن باع صبرة كل صاع بدرهم الخ وله أى اللام

أن الثمن مجهول وذلك مفسد ولا جهالة في القفيز فصح فيه وكون العاقدین بيدهما إزالة جهالة في صلب العقد لا يوجب صحة البيع قبل إزالتها بدلالة الإجماع على عدم جواز بيع الثوب بقرنه مع أن بيد البائع إزالتها وقرر في فتح القدير أولاً أنه موقوف وثانياً في دليل الإمام أنه فاسد وهذا انغماساً في بيع الثوب على أن الموقوف فاسد وهو قول مرجوح ثم قال وغايته أنه إذا أزيلت أي الجهالة في المجلس وهما على رضاها ثبت للعقد المعاطاة لا لعين الأول كما قال الحلواني في الرقم ذاتين في المجلس وأنت خير بأن هذا لا يناسب التوقف بل ولا الفساد لأنه إذا رفع قبل تقرر ما قبل العقد صححها وحينئذ فلا حاجة إلى انعقادها بالتعاطي اهـ (قوله) وبأن قوله بطل غير مسلم الخ كثير ما يطلقون الباطل على الفاسد وبالعكس (قوله) وجوزاه فيما إذا علم في المجلس الخ) والإمام يجوز كذا (قوله) وفرق أبو يوسف بين المنكر والمعين في الكل الخ) حيث كرر الخلف في المعرف لا المنكر (قوله) والارجع في الخبر لأنه فيه متعارف الخ) عبارة البحر لأن التسعير فيه الخ ولو فرض التعارف أيضاً في اللحم في بلد المشتري وبلد البائع فالظاهر أن حكمه حكم الخبر (قوله) ثم إن الظاهر من كلام الخانية أنه عند المعاينة يلزم البيع الخ) الظاهر في التعبير أن يقول ثم إن ظاهر كلام الخانية أنه عند عدم المعاينة يخير المشتري بين الفسخ والاخذ بكل الثمن وعند المعاينة يلزم البيع بكل الثمن وكلامنا في الخيار الخ والقصديان أن كيفية الخيارين متلفة وأنت خير بأنه لم يدع أحداً اتحادهما ولا يتوهم من كلام البحر غايته أنه قيد الخيار المذموم وهذا في المثلي بالقيد الذي ذكره في الخانية في القبي مع ما بينهما من الفرق المذکور في المهر (قوله) أي تناول المبيع له الخ) وفي السندی عقب قوله بالتناول حقيقة أوحكاماً حقيقته بأن قطع البائع يد العبد قبل القبض فإنه يسقط نصف الثمن لأنه صار مقصوداً بالقطع والحكمي بأن يمنع الرد إلى البائع كما إذا تعيب المبيع عند المشتري أو لحق الشاري كما إذا خا ط المبيع ثم وجده عيباً فالوصف متى كان مقصوداً بأحد هذين الوجهين يأخذ قسطاً من الثمن كذا في الفوائد الظهيرية اهـ (قوله) لأن البيع لما كان ناقصاً في الأولى لم يوجد المبيع الخ) لا يستقيم ما قاله في الدرر مع تعليل الترتل بتسريق الصفقة فالظاهر أن العقد التثنى في العبارة ولو كان البيع غير منعقد لم أثبات الخيار للبائع أيضاً ولم يقل به أحد (قوله) وله أن البيع وقع على قدر معين الخ) وفي ط ومبنى الخلاف في مؤدى التركيب فعندهما شائع وعند قدر معين فلو اتفقوا على مؤداه لم يختلفوا اهـ والظاهر اعتماد قولهما الآن لموافقته المعروف جلال كلام العاود على عرفه تأمل (قول الشارح) وينبغي انفصاليه صحح الخ) ينبغي أن يكون هذا على خلاف الادح كنه تقدم له في بيع ثلثه أو ثوب كل شاه أو دراع بكذا من أنه لو علم عدد العنق في المجلس لم يثقل به عند على الأصح (قوله) أي معدوداً) بتأويل العدد بالمعدود لا يحتاج لإخراج المثل والمدرع وإنه لا يطلق عليهم اسم المعدود عرفاً نعم يحتاج لإخراج العدد بالمقارب لأنه من المثلثات لما ذكره بقره من عي هذا هو المفهوم من كلام المصنف فتأمل (قول الشارح) من الخ) أي بالمدخل كما يسهل التعليل وعبارة البحر وفي الخانية وكذا لو باع داراً على أن فيها كذا كذا مثلاً علمها آثارها الخ) فقول المصنف أخذه بعشرة في عشرة وزيادة نصف بلا خيار الخ) لأن الذراع وصف في الأصل راسماً أخذ حكم الأصل بالشرط وهو مفيد بالذراع ونصفه ليس ذراعاً فكان الشرط معدوماً وحاشا له لا يوجد ثمر الخيار مع الزيادة ووجه ما قاله أبو يوسف أنه باقراد الثمن صار كل ذراع أشرب على حدة وأشرب إذا بيع على أنه كذا ذراعاً فنقص ذراعاً لا يسقط شيء من الثمن وإنما يخير في الأمرين لأن في الزيادة معاشرة ضرر وزيادة الثمن

(فصل فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل الخ)

(قوله الاولي أن يقول على ثلاث قواعدا الخ) قد يقال ترك الثالث لان الكلام فيما يدخل وما لا يدخل تبعاً والحقوق اذا ذكرت تدخل أصالة لا تبعاً (قول الشارح يعني كل ما هو متناول اسم المبيع عرفاً يدخل الخ) انظر المنع فإنه قال فيها فان قلت لانسلم تناوله البناء في العرف فإنه لم يدخل في باب الايمان التي بناؤها على العرف كما تقدم قلت ان تناوله اياها باعتبار كونه صفقة وهى اذا لم تكن داعية الى اليمن لا تنقبض بها كما تقر في محله والبناء ليس بداع الى اليمن فلا تنقبض به وحنث بالدخول بعد الانهدام اهـ

(قوله والاصل بقاء ملكه فتأمل) الظاهر أن هذه المسئلة الحكم فيها هو الحكم في مسئلة الباب الآتية عن البحر فانظره (قوله تبع فيه الدرر والمناسب اسقاطه الخ) كأنه فهم أن المراد بقوله وما لا فلا ما لم يوضع لان يفصله البشر وهو صادق بما وضع للفصل وغيره مع أن ما وضع للفصل لا يدخل وغيره فيه التفصيل الذي ذكره وليس ذلك مراد ابل المراد أن ما وضع لاجل أن يفصله البشر في نافي الحال لا يدخل وهذا ما حل به السندى كلام الشارح تبعاً للعناية فيكون القصد في القيد وهو قوله لأن الخ فقط ويحتمل أن المحشى فهم أن قوله وما لا الخ زاجع لكلام المصنف ومقابل له تأمل (قوله والا فلا المشتري) لانه كالمحتاج الموضوع فيها فالقول لدى اليد خاتية اهـ سندى (قوله ولا تبني الخ) مقتضاه أن المبنية تدخل (قوله ونازعه تليذه ابن وهبان بأن القصب يقطع الخ) ولاشك أن كلام الطرسوسى اعتبر فيه كونه مما يقطع في أوقات معروفة وحينئذ فلا ترد منازعة الشارح اهـ من السندى (قوله فان لم يكن له نهاية معلومة فلا يدخل أيضاً) القول بعدم الدخول انما يوافق ما قاله الطرسوسى أخذاً من التعليل بالقطع الواقع في عبارة الواقع لا ما قاله ابن وهبان من عدم صحة الحاق المذكور وحيث سلم له ذلك فالمناسب أن يجري فيه على الدخول نعم ما يأتي له عن الخاتية من تصحيح عدم الدخول في قوائمه الخلاف يوافق ما قاله هتاً من عدمه (قوله واختلفوا في قوائمه الخلاف الخ) فقيل لا تدخل لان لقطعها نهاية معلومة كالثمار وقيل تدخل من غير ذكر كالاشجار والاول هو المختار كما في الخاتية اهـ سندى (قول الشارح وكذا الاعمدة المدفونة في الارض الخ) أى المدفون أصولها (قوله لانه حينئذ يمكن أخذه بالغربال الخ) أى فلم يكن تبعاً للارض حينئذ (قوله وبعدم دخوله في البيع الخ) حقه الحذف فان الذى ينبى على سقوط تقوم الدخول في البيع لاعدمه ثم راجعت الفتح فوجدت ما فيه فان القول بعدم جواز بيعه وبعدم دخوله في البيع الخ (قوله ولا يدخل الزرع في اقاله الارض) أى بعدهلاك الزرع الذى دخل بالشرط حتى لا تسقط حصته من الثمن قال السندى ولو اشترى أرضاً فيها أشجار فقطعها ثم تقايلا صحت الاقالة بجميع الثمن ولاشئ للبائع من قيمة الاشجار وتسلم الاشجار للمشتري هذا اذا علم بقطع الاشجار وقت الاقالة وان لم يعلم يخبر ان شاء رجع بجميع الثمن وان شاء ترك اهـ ونقله في البحر عن القنية (قوله أجبت عنه فيما علته على البحر بأن المقيد الخ) فيه أن غاية ما أفاده هذا الجواب أن مفهوم القب غير معتبر وليس الكلام في اعتباره وهذا لا ينبى أنه قد وجد مطلق ولم يحمل على المقيد على انه لو قيل بعدم صحة التفريع الواقع في عبارة النهاية لا ينتج بطلان دعواه المذكورة وكون كلامه مخالفاً في الكتب المذكورة ليس بشئ فإنه كثيراً ما تصحح الشرخ خلاف

ما في المتون **(قول)** وأدخل محمد ما تحتها الخ وفي أي موضع دخل ما تحت الشجرة من الأرض فإنها تدخل بقدر غلط الشجرة وقت مباشرة ذلك التصرف حتى لو زاد غلطها كان لصاحب الأرض أن يثبت اه سندی **(قول)** وما نقله القهستاني عن المضمرات مخالف لما في الهداية الخ قد يقال إن ما في المضمرات أثبت الخلاف في مسألة بدو الصلاح وما في غير ما أثبت في النهاية ومفهوماً أن مسألة بدو الصلاح محل اتفاق ومعلوم أن الصريح مقدم على المفهوم فلا مانع من إثبات الخلاف في المسئلتين علما بالنقلين تأمل **(قول)** ولا يخفى أن هذا الفرق يتأني ما مر أول البيوع الخ وجه المناقاة أن الباطل اعتبر وجوده وأنه غير متلاش حيث قيل بعدم انعقاده بالتعاطي بعده مع أن مقتضى كونه لا وجود له أن ينعقد به لكن أنت خبر بأن عدم الانعقاد لوجود ما يدل على أن التعاطي بناء على قسده الأول وأنه غير مقصود به العقد بل القصد تسليم المبيع والتمن بمقتضى العقد الباطل تأمل **(قول)** ويتأني فروعا آخر مذكورة في آخر الفن الثالث من الأشباه الخ لم يوجد في الفروع ما يدل على المناقاة لها هنا ونص عبارة الأشباه باختصار لو أبرأ أو أقر له ضمن عقد فاسد فسد الأبراء التعاطي ضمن عقد فاسد أو باطل لا ينعقد به البيع لو باعه دمه فقتله وجب القصاص ولو قال اختلني فقتله لا قصاص لو أجر الموقوف عليه ولم يكن ناظرا وأذن له بالعمارة فانفق كان متطوعا لوجود النكاح لمنكوحته ثم لم يلزمه الخ **(قول)** وطيب ما زاد في ذات البارز لا أدخل للعامة في طيب ما زاد في ذات البارز ولا نصح المعاملة فيه للملكه بالشراء والطيب موكول للأذن بالبقاء تأمل ولا يتوقف على المعاملة وإن كانت نسخ في الثمر قبل الإدراك إذا كان باعيا على ملك ربه ولا يتأني هنا بين البائع والمشتري في الثمر المبيع **(قول)** لأن استجار الأرض لا يتأني هنا الخ لا دخل لعدم تأني إجارة الأرض هنا فإنه لو قيل بعتنها لا يحل للمشتري ما سيجود من الثمار فالعمدة في حله هو الاحلال **(قول)** والثاني أيضا فيه أنه لا يتأني فيه على تصويره بأنه ما وجد كله لكنه لم يدرك **(قول)** وقيل لا الخ لأن تجوز ذلك يؤدي إلى تغيير حكم الشرع بمجمل الوكالة من العقود اللازمة **(قول)** فبتعين حينئذ الاحتمال بالمعاملة على الأشجار وفي السندی بعد ذكره عن الرجعي نحو ما ذكره المحشي مانعه فالخيلة عند ذلك أن يقول على أني كلما رجعت في الأذن تكون أيها المشتري ما أذنوا في التربة بأذن جديد فلا يصح له رجوع عن الأذن المعلق وإبطال المنجز لمراجعة لفظ كلما كما حققه أهل الأصول اه **(قول)** وأجاب عنه في النهر فراجعه عبارة قال في الفتح وعدم الجواز أقيس بذهب الإمام في بيع صبرة كل فيض بدرهم فإنه أفسد البيع لجهالة قدر المبيع وقت العقد وهو لازم في استثناء أوطال معلومة مما على الأشجار وليس كل ما لا يفيض البهايص مع ما يبل لا في النخلة من كون المبيع على حدود الشرع ألا يرى أن المتبايعين قد تراضيا على شيء طلائع فتنه العقد وعلى البيع بأجل مجهول ولا يعتبر ذلك صحيحا اه أقول يمكن أن يجاب عنه بما قدمناه من أن الفساد عنده في بيع الصبرة بناء على جهالة الثمن إذا المبيع معلوم بالإشارة وفيه الاختصاص إلى معرفة المقدار راثنين فيما نحن فيه معلوم اه نهر **(قول)** قول السارح وفستق في فشرها الأول وهو الأعلى أي الذي يرمى به ولا يدرك لاختلاف الملاصق للثمرة الذي يؤكل أيضا فلا خلاف فيه **(قول)** ونحو ذلك كبيع تبر في سنبله دون الخنطد كما في السندی عن البدائع وعلمه بأنه لا يصير تبنا بالبالعلاج وهو الدق **(قول)** إلا إذا خلى بينها وبين المشتري حقه حذفه لا **(قول)** فلو سمي وقت تسليم المبيع جازا الخ قلت قد مر لما أنه نقل عن السراج والجوهرة أن التأجيل في البيع لا يصح ما لم يكن سلما اه سندی **(قول)** ولو المبيع شئين بصفتين واحدة وسمى لكل

لكل ثمنافله حبسهما الخ) يظهر على أن الصفقة لا تعدد بتعدد ادائن (قوله) وكذا بحواله المشتري
 البائع به الخ) للبراءة كالأيقاع وفرق محمد بقاء مطالبة البائع فيما إذا كان محتالاً وسقوطها إذا كان محملاً
 بحر (قوله) قال محمد كل تصرف يجوز من غير قبض الخ) كالبيع والإجارة (قوله) ولو اشترى ثوباً أو
 حنطة فقال للبائع به الخ) عبارة الجبر ولو اشترى ثوباً أو حنطة فقال للبائع به قال الإمام الفضلي إن كان
 قبل القبض والرؤية كان فسحاً وإن لم يقل البائع نعم لأن المشتري ينقذ بالفسخ في خيار الرؤية وإن قال
 بعنه لى أى كن وكيلاً في الفسخ فالم يقبل البائع ولم يقل نعم لا يكون فسحاً وإن كان بعد القبض والرؤية
 لا يكون فسحاً ويكون وكيلاً بالبيع سواء قال بعنه أو بعنه لى اه نغلا عن الخاتمة وجه كون بعنه
 نو وكيلاً بالفسخ لا بالبيع أن يبيع المنقول قبل قبضه لا يصح فلا يحمل على التوكيل به فحمل على التوكيل
 بالفسخ بخلاف ما بعد القبض والرؤية كذا ظهر (قوله) أى بأن تكون في البلد الخ) فيه أن المعبر
 في جعل التحلية قائمة مقام التسليم أن يكون المشتري قريباً من المبيع بحيث يتصور منه القبض الحقيقي
 كما يأتي له عن الخاتمة ومجرد كونه في البلدة وهو بعيد عنه لا يتصور معه القبض الحقيقي فلا يكون قبضاً
 فالظاهر أنه لا يتحقق إلا إذا كانت بحضرته قادر على أغلاقها جمع غلق وهو ما تفتح به نعم يرد على ما في
 الخاتمة مثله ببيع البقر في السرح إلا أن يقال إسهامية على خلاف ظاهر الرواية أو أنها مستثناة لكن
 لا يظهر بناءها على خلاف ظاهر الرواية لما أنه لا يشترط عليها رؤية المبيع وقت التحلية (قوله) لو باع
 حنطة في سبيلها فسلها كذلك لم يصح الخ) فيه أن المبيع في هذه الصورة وما بعدهما شغل لا مشغول
 وهو غير مانع من التسليم مع أنه تحقق في مسئلة الحنطة عدم الافراز كما في مسئلة ثمار الأشجار (قوله)
 ويدخل في الشغل بحق الغير الخ) المتبادر من الشغل بحق الغير إنما هو الشغل الحسى نعم مسئلة الإجارة
 مما تعلق به حق الغير (قوله) بأن يكون في حضرته على هذا التفسير يكون ذكر قوله ولا حائل
 زيادة توضيح (قوله) لكن أنت خبير بأن هذا مخالف للروايتين الخ) أنت خبير بأن ما في فتاوى قارى
 الهداية يصلح مقيد للظاهر الرواية تنزيلاً لما يمكن من القبض بالذهب الخ منزلة القبض كما نزلت التحلية مقام
 القبض الحقيقي لتصور القبض في كل تأمل (قوله) لأن عليه التسليم في منزل الشارى بالعرف) لا دخل
 لهذه العلة في الحكم بل العلة هي تحقق الهلاك قبل التسليم ولا فرق بين كون المبيع خطباً أو غيره (قوله)
 لأنه توكيل الخ) أى والأول رسالة (قوله) وانتقل بعد موته إلى ورثته) الظاهر حذفه إذا لا ينتقل
 الملك للورثة مع استغراق التركة بالدين (قوله) ودفع له البذر أيضاً الخ) يظهر أنه غير قيد بل لو كان
 البذر من الأكار كان الحكم كذلك في هذه الصورة

(باب خيار الشرط)

(قوله) كذا في القنية) عبارة القنية بلفظها بعت منك هذا الحمار على أنك لم تجاوز به هذا النهر فردته
 على أقبلك منك والأقلا لا يصح وكذا إذا قال ما لم تجاوز به إلى الغد لانه تعليق خيار الشرط بالشرط فلا يصح
 اه (قوله) ذهباً بانه) لعله أو بانه الخ (قوله) ومنه ما ذكره بعده في بيع صبرة كل صاع بكذا الخ) فعلى
 هذا يكون المراد بكشف الحال حال المبيع كما في الصورة الأولى أو كشف حال ما نفذ فيه العقد كما في الصورة
 الثانية فإنه فيها ينفذ في صاع فيثبت الخيار لتفرق الصفقة وكشف الحال فيما نفذ فيه البيع (قوله)
 الشارح وتولية) أنت خبير بأن التولية لا خيار فيها بل له الخط لا غير فعني ثبوته فيها أن له الخط كما أن

له أن لا يطالب البائع بشئ **(قوله)** وكذا يخير المزمع والمستأجر بين الفسخ وعدمه أي بين فسح البيع وعدمه **(قوله)** قلت فيه نظر فإن الشرط الواقع في الترجمة عام الخ فيه أن الإضافة كما تكون للعام تكون للخاص فيقال غلام رجل والرجل فلا تصلح قرينة على العموم على أن الإضافة انحازت على عموم المضاف في نفسه لا المضاف اليه ولا شئ أن سبب الخيار بمعنى التخيير بين الامضاء والفسخ انما هو الشرط الخاص الذي هو هذا الاشتراط الذي تعلق به لا مطلق شرط اذ لا معنى لثبوته بسببه إلا أنه اذا شرط في العقد يكون ثابتاً به لا مطلق شرط ولذا قال في التهرأى خيار يثبت باشتراطه وبعود الضمير للركب الاضافي يرد عليه ما في التهر من أن الذي يتصف بالصحة هو الشرط لا الخيار لما أن الموصوف بهما فعل المكلف لا أثره تأمل وبالجملة ما سلمه هنا لا يخلو عن مناقشات **(قوله)** ولو أمره ببيع مطلق فعقد بخياره أولاً محرراً ولا جني صحته الخ الفقه الى خير لما أن البيع بالخيار فيه رأى وتدير بخلافه بدونه تأمل **(قوله)** ولو أمره ببيع بخيار لا حر فشرطه لنفسه لا يجوز وان كان اشتراطه لنفسه اشتراطاً لا حر إلا أنه يكون لا حر بطريق التبعية فيكون مخالفاً كذا في البحر **(قوله)** فهو لا يتوقف على ذلك مطلقاً أي في فسح بنفسه أو بشرط وقوله فكذلك أي الخيار ولم يتعرض لقوله ولو بعد قبض مع الاشتراط فيه بين الفسخ بالفساد والخيار تأمل ولا يخفى ما في كلامه من الخفاء وحل الكلام على خلاف ظاهره **(قوله)** وقد أمكن تحججه بإمكان الخيار الخ عبارة الاصل باثبات الخيار الخ **(قوله)** قد يجاب بان أي ما في الحلف يصح أن يراد الخ هذا الجواب لا يلا في ما في السؤال **(قول الشارح)** وصلح عن مال الخ فظهر فيما اذا لم يكن بمعنى أخذ بعض حقه واسقاط الباقي والایقال فيه ما قيل في الإبراء على ما يأتي كما أن إطلاقه الكتابة شامل لما اذا شرط الخيار للفقير أو المولى **(قوله)** قال الجوى يحتمل أنه ظفر بالمقول بعد ذلك الخ فيه أن عبارته في الاشياء تدل على أنه قال ذلك بطريق البحث حيث قال الخافق له ما بالاجارة اه ثم رأيت في شرح هبة الله قال مانعه وفي البحر ما يصرح بان ثبوته فيهما على طريق البحث وبه يشعر كلامه هنا **(قوله)** أي قبل تمامه بالقبول الخ فيه أنه قبله لا يقال أنه لازم يحتمل الفسخ **(قوله)** وشرط الخيار للمكفول له الخ فيه أن الكفالة من جانبه غير لازمة اذ له ابطالها متى أراد والظاهر أنه ليس كل المسائل مبنية على القاعدة اه **(قول الشارح)** وتسليم شفعة الخ فيه أنه لا يحتمل الفسخ فهو لازم لا يتأمل وبذلك يقال في الإبراء **(قوله)** فيه أنه لا يحتمل الفسخ قد يقال بفسخه اذا حكم القاضي بعدم إرومه تبعاً لقول الامام تأمل **(قول الشارح)** وصرف وسلم لان شرطهما القبض والشرط يمنع تمامه المستحق بالعهدة اذا الخيار استثناء لحكم العقد وهو الملك عن العقد فيمنع الملك ما بقي واذا امتنع المالك امتنع الذي يحصل به التعيين الذي هو شرط جواز هذا العقد قال الرجعي هذا ظاهر في رأس مال السلم أم لا وشرط في المسلم فيه فانه لا يمنع اتمام القبض لرأس المال فينظر المانع من جوازه اه سندی **(قوله)** لان الاقرار احبار الخ فقدم صحة شرط الخيار لذلك والافهول لازم يحتمل الفسخ **(قوله)** فان نظم التمر كان هكذا فقد وقع التغيير في الصدر الاول من البيت الثالث وفي الشطر الثاني من البيت الثاني وحل على التغيير كونه قافية البيت الاخير لم توافق قافية الايات الاول فجعلها أرجوزة لكل بيت قافية اه سندی **(قوله)** أو قتلها أجنبي خطأ الخ وكذلك لو قتلها أجنبي عمداً أو خطأ ولم يغرم القيمة بالاولى **(قوله)** فانه يجوز له الى ما سميها فمحمد مرعى أصله من صحة الزيادة على ثلاث في خيار الشرط والامام مرعى أصله أيضاً من عدم دعتها وأبو يوسف خالف أصله هنا لما ذكره الزبلي من أخذه بالنص في هذا وبالأثر في ذلك **(قوله)** فلو كان فضولي

كان اشتراط الخيار له مبطلا لبيع الخ) نقل هذه المسئلة في التهرنحو ما ذكره المحشى وذكرها في البحر بقوله اذا شرط الخيار في بيع الفضولى بطل البيع ولا يتوقف لان الخيار له بدون الشرط فيكون الشرط مبطلا له اه وذكرها في الاشباه بقوله خيار الشرط داخل على الحكم لا على البيع فلا يبطل الا في بيع الفضولى اذا اشترط للمالك فانه يبطله كما في فروق الكرايسى اه من البيوع وقال أبو السعد وفي حاشيته يعنى يمنع وقوع المالك وقال علوا ذلك بان التصرف الذى لا يحتمل التعليق بالشرط كالبيع تعذر جعله معلقا قلنا بوجوه السبب في الحال واعتبرنا الشرط داخلا في الحكم وقال في تعليل البطلان نقلا عن المحبوبي لان الخيار له بدون الشرط فيكون الشرط مبطلا له لانه يكون داخلا على البيع وهو يبطل بالشرط بخلاف ما اذا كان خيار الشرط داخلا في غير بيع الفضولى فانه يكون داخلا على الحكم والحكم لا يبطل بالشرط اه وقال الصواب كما في فروق المحبوبي لا الكرايسى ونقل عن شرح الخلاطى أن المالك يثبت بالاجازة من وقت العقد اه **(قوله)** ولا يرد الوكيل بالبيع الخ) لوجه لورود الوكيل بالبيع لعدم وجود المبطل في حقه وهو أن له الخيار بدون الشرط فلا يتوهم مما سبق وروده حتى يحتاج لبيان انه كالمالك **(قوله)** أو بعد ما فسخ البائع البيع) فيه أنه بفسخ البائع البيع انتقض جهة البيع وكأنه لم يوجد فكيف يضمن بقيته بالهلاك وأيضاه و مناق لما سئل عن المشتري **(قوله)** ويتم البيع) لانه بعض الثلاثة يسقط خياره بحر **(قوله)** واذا كان العيب بفعل البائع ينتقص المبيع الخ) عبارة البحر ينتقض البيع الخ **(قوله)** وردّه في البحر بانه خطأ الخ) وقال الزيلعي ثم اذا كان خيار النعين للمشتري وبضهما فهلك أحدهما وتعين البائع فيه بثمنه لا تمنع الرد بالعيب وتعين الباقي للأمانة لان الداخل تحت العقد أحدهما والذى لم يدخل تحت العقد قبضه باذن مالكه لا على سوم الشراء ولا بطريق الوثيقة فكان أمانة في يده وتعين الباقي للأمانة لما ذكرنا بخلاف ما اذا اطلق احدي امرأته أو أعتق أحد عبده فهلك أحدهما حيث يتعين الباقي للطلاق والعتاق لانه حين أشرف على الهلاك لم يخرج من أن يكون محلا للطلاق والعتاق ولا يجوز عن الإيقاع عليه قبل الهلاك وبعد الهلاك لم يبق الهالك محلا للإيقاع فتعين الباقي له لبقاء الحماية وفيما نحن فيه حين أشرف على الهلاك يجوز عن رده وهو قابل للبيع ولم تبطل محلته فتعين له وهذا الفرق يرجع الى أنهم استويا في بقاء الحماية قبل الموت غير أنه في البيع حين أشرف على الهلاك يجوز عن رده فتعين هو للبيع لانه قابل له وفي الطلاق والعتاق كذلك لا يخرج من أن يكون محلا للإيقاع قبل الموت غير أنه لا يجوز عنه فبقى مخيرا الى الهلاك فاذا هلك خرج من أن يكون محلا فلو وقع عليه لوقع بعد الموت وهما لا يقعان بعده فتعين الباقي ضرورة هذا اذا هلك أحدهما قبل الآخر وان هلكا معا يلزمه نصف ثمن كل واحد منهما الشيوع البيع والأمانة فيهما لعدم الاولوية يجعل أحدهما مبيعا وأمانة ولا فرق بين أن يكون الثمن متفقا أو مختلفا وكذا اذا هلكا على التعاقب الخ اه **(قوله)** لما في الخانية طلب منه ثوبا ليشتره الخ) لكن ما في الخانية في خيار التعيين لا في المقبوض على سوم الشراء ويظهر أن الحكم فهما واحد **(قوله)** أنه لا بد من تسمية الثمن من الجانبين الخ) فيه أن ما يأتي له عن القنية يدل على كفاية تسمية الثمن من المشتري بدون أن يوجد من البائع ما يدل على التسمية أو الرضا به الآن يفرض بما اذا وجد من البائع ما يدل على الرضا باسماء المشتري **(قوله)** والظاهر الثاني الخ) يحتاج لنقل والا فالفارق بين الفساد بعدم تسمية الثمن فقيل بعدم الضمان فيه وبينه بسبب الزيادة على الثلاث في مسئلتنا تأمل **(قوله)** فتكون هذه عين المسئلة التي قبلها الخ) وصور المسئلة

العلامة السندی بقوله يعنى لو قال انسان لا آخر اقرضنى هذه العشرة الدراهم التى لا أو اقرضنى هذا الثوب وقبضه المستقرض فى يده قبل أن يرضى المقرض بذلك أو قال المقرض أنظر فى حتى أستشير فضاء من يد المستقرض الدراهم أو الثوب قبل أن يتم المقرض بينهما يضمن المستقرض عشرة دراهم أو قيمة الثوب كقبوض على حقيقته وكقبوض على سوم البيع الا انه فى البيع يهلك بالقيمة وهذا يهلك بما ساومه به من القرض اهـ **(قول)** ويحتاج الى وجه الفرق بينه وبين المقبوض على سوم الشراء الخ ولا يقال وجه الفرق أن المقبوض على سوم النكاح البذل لا ينفصل عنه لصحته بسون نسبية فكانه منذ كور لفظا بخلاف المقبوض على سوم الشراء مثلا فان الصحة فى البيع تتوقف على تسمية الثمن لان المهر بدل المتعة والقيمة بدل العين ولا توجب نسبية أحدهما الآخر تأمل **(قول)** أى فى يد المشتري جعل السندی ضمير فيها عائدا لمدة الخيار فتأمل ولعله الاحسن **(قول)** وكذا بفعل البائع عندئذ فلا يسقط الخ) عبارة ط أو البائع عندهما وقال محمد لا يسقط به الخ وقال فى البحر نقلا عن البناية التعيب اذا كان بفعل البائع فى يد المشتري لم يسقط خيار المشتري فان أجاز البيع ضمن به البائع النقصان اهـ ولكن ذكر فى الفتح أن هذا قول محمد وأما عندهما اذا تعيب بفعل البائع يلزم البيع **(قول)** لان المطلوب بيان ما يلزم بالتعيب الخ) القصد بقوله فيلزمه قيمته الخ بيان هذا التشبيه فى كلام المصنف وأن العيب كالهلاك فى المشتكين فى لزوم القيمة فى الاولى والثمن فى الثانية الا أنه نبه على حكم سكت عنه المصنف فى الثانية بقوله والبائع فسح الخ وبهذا تكون عبارة الشارح فى غاية الاستقامة تأمل **(قول)** تجب النفقة عليه بالاجماع الخ) للمالك على قوله ما وتعلقه على قوله **(قول)** ان عدم صحة الرهن الخ) عبارة البحر ان عدم صحته الخ يعنى البراء لا الرهن **(قول)** ولا عهد لئنه فى الشرع يعنى فى المعاوضات الخ) لا حاجة لهذه العناية مع تفسير السابعة بما ذكره الشارح لوجود تعلق المالك فى السترة المذكورة نعم على تفسيرها بما ذكره من أنها شئ لا مال له الخ يحتاج **(قول)** لم اجتماع البديلين الخ) لان الثمن لا يخرج عن ملك المشتري اجماعا كما فى البحر **(قول)** وعلى هذا فيشكل ما فى نرح من لا مسكين من أنه يمنع الرد عند الامام الخ) عبارته مع المتن فلوا شترى زوجته بالخيار بقى النكاح وان وطئها له أن يرد ها عند أى حنيفة خلافا لهما هذا اذا كانت ثيبا وان كانت بكر المنع الرد عنده أينما وكذا اذا قبلها أو مسها أو مسته بشهوة وكذا لو وطئها غير الزوج فى يده اهـ وكأن المحشى فهم أن قوله وكذا اذا قبلها الخ راجع لما قبله وهو قوله وان كانت بكر المنع الرد عنده وبارجاء لقوله وان وطئها له أن يرد ها عند أى حنيفة الخ يزول الاشكال وكذلك يقال فى قوله وكذا لو وطئها غير الزوج يعنى بدون أن ينقصها فلا يمنع الرد عنده وان وجب العقرب لانه زيادة نفقة له غير متولدة كما تقدم للمحشى خلافا لما قاله هناك من أنها متولدة والظاهر أن مسئلة وطء غير الزوجة اتفاقية وكتب فى حاشية مسكين للمحوى مانصه قوله وكذا اذا قبلها الخ يعنى أن الخلاف فى التقيل وما عطف عليه كخلاف فى الوطء اهـ ولتراجع المسئلة الاخيرة هل هى خلافية أو لا تأمل لكن ما تقدم له من أن العقرب متولدة ذكر المحوى فى شرحه ما يخالفه وأنها متولدة ونصه مما يتم به العقد ما اذا زاد المبيع زيادة متولدة متصلة كالسمن والنجلاء بياض العين خلافا ل محمد ولا خلاف فى امتناعه من غير المتولدة كالصبغ وكذا فى المنفصلة المتولدة كالعقر والثر الخ ونحوه فى شرح المجمع فعلى هذا يكون التشبيه الاخير راجعا لاصل امتناع الرد الىه مع الخلاف وذكر فى الذخيرة أن العقر والارث فى معنى الزيادة المنفصلة المتولدة

(قوله) لان تعيب المبيع في مدة الخيار بعد قبضه له مبطل لخياره في الوافي لا يقال قد ظهر ابتداء هذا العيب في ملك البائع بالعلق الحاصل من النكاح لان العلق يحتل أن يسقط ما يستتبعه من وضع الحمل فلا يكون معيناً للعلمية اه سندی (قوله) ومثله خيار العيب وخيار الشرط (الخ) عبارة البحر بعد ذكره ما ذكره في الفتح من الخلاف في استدامة السكنى وفي التتارخانية أن محمداذ كرفي البيوع أن خيار الشرط يبطل بالسكنى وفي القسمة ذكر أنه لا يبطل باختلاف المشايخ ففهم من حمل ما في البيوع على الابتداء وما في القسمة على الدوام ومنهم من أبى ما في البيوع على اطلاقه فيبطله بالابتداء والدوام وأبى ما في القسمة على اطلاقه فلا يبطل خيار الشرط فيها بالابتداء والدوام اه (قوله) وهو الصواب لا يتعين أن يكون ما في الفتح هو الصواب بل يصح كل من التصويرين اذ لا فرق بينهما في الحكم نعم على تصوير البحر يكون هو ما ذكره أولاً في صدر كلامه فلا معنى لذكره بعد ذلك فلذا كان الصواب ما في الفتح لكن هذا لا يقتضي التصويب بل الاولوية لدفع التكرار (قوله) فكان على الشارح اسقاط هذه (الخ) لا يناسب القول بالاسقاط فان ما كان بمعنى الكسب كالكسب والذي يناسب أن يقيد الزوائد بالمفصلة الغير متولدة وكسب العبد ذكره أولاً ولا يشمل سائر الزوائد فاذكرنا تاناً تعميم بعد تخصيص (قوله) ولو قال هويت أخذه أو أحببت أو أردت أو أعجبتني أو وافقتني لا يبطل (الخ) لعل الفرق في هذه اللفاظ هو العرف والافق الفرق بين الحب والرضا مثلاً تأمل مع أنه ذكر في تمة الفتاوى أول الوكالة مانصه في المنتقى بشرع عن أبي يوسف اذا قال لآخر أحببت أن تبيع عبدى هذا أو هويت أو رضيت أو وافقتني أو شئت أو أردت فهذا كله توكيل وأمر بالبيع اه ومقتضاه أنه يبطل خياره في اللفاظ المذكورة كلها (قوله) الشارح ولو مع جهل صاحبه لان الخيار اذا كان للمشتري فن غرض البائع أن يؤكده البيع فاذا أجازاه فقد فعل مراده وان كان للبائع فن غرض المشتري أن يتم البيع فاذا أجازاه فقد أجازاه فكذا ما قصد اه سندی عن السراج (قوله) أما لو كان للمشتريين ففسخ أحدهما (الخ) الكلام في الاجازة لا في الفسخ فلا يناسب ذكر ما في الفصولين هنا (قوله) الذي في العيني أن يأخذ منه وكيل (الخ) لعل ما في الشارح وقع منه استنباطاً يعني يأخذ منه كفيلاً يحضره في المدة للرد عليه اه سندی (قوله) والجنون كالموت خلاف التحقيق كما يأتي والتحقيق أن المسقط للخيار مضى المدة (قوله) لان نقد الثمن فعل لا وصف ليس الكلام في النقد بل في خياره فاقاله متأت في خيار النقد أيضاً (قوله) أى ملك المباشر للفعل (الخ) فيه أن ملك الأمر يكفي للنفاذ اذا كان المباشر وكيلاً تأمل (قوله) أو وهبه وسله أو رهن ينظر الفرق بين الهبة حيث شرط التسليم فيها وبين الرهن حيث لم يشترط فيه (قوله) لا لو قص حوافرها (الخ) ينظر الفرق بينه وما بعده وبين ما لو حلق رأس العبد وعلقه العرف (قوله) أو أخذ من عرفها شعر عتق الفرس قاموس (قوله) وكذا اذا فعلت الجارية ذلك سقط خياره (الخ) لان حرمة المصاهرة تثبت بهذه الاشياء فكانت ملحقه بالوطء نهر (قوله) ثم اعلم أن التفصيل بين البث وعدمه خلاف (الخ) الحق أنه لا مخالفة بين الضابط والمقاد لان الضابط في خيار الشرط والمقاد فيه وفي خيار العيب والتفصيل بين البث وعدمه فيه فقط لا في خيار الشرط وعبارة النهر مساوية للشارح والقصد به بيان أن قوله كان اجازة انما هو بالنسبة لخيار الشرط لا بالنسبة لخيار العيب فالاصوب ما قاله أخيراً بقوله على أن هذا الضابط (الخ) والقصد بيان أن خيار الشرط سقط بوطئه وله خيار العيب والخلاف المذكور انما هو في خيار العيب لا في خيار الشرط (قوله) فانه اذا اشترى داراً ولم يرها (الخ) وأما بعد الرؤية والاطلاع على العيب اذا طلب الشفعة

يسقط خياره كذا يفاد من الرجحى **(قوله)** لانهم علوا المسئلة بانه لا يكون الا بالملك الخ فيه انهم علوا
 أيضا كافي الزيلعي بان الشفعة شرعت نظر الملالة لدفع ضرر يلزمهم على الدوام فكان الاخذ بها دليل
 الاستبقاء فيضمن سقوط الخيار سابقا الخ فهذا ونحوه يفيد أن البائع يسقط خياره بطلها ثم قال الزيلعي
 وهذا التقرير يحتاج اليه لابي حنيفة وأما على قوله ما فان المشتري بالخيار يملك الدار فلا يحتاج الى هذا
 التقرير لبسوت الملك وانما يحتاج اليه لسقوط الخيار لا غير وهذا لان خياره يسقط به اجماعا اه وأيضا
 عبارة الكنز غير مقيدة بالمشتري حيث قال والاخذ بالشفقة وكل ما هو اجازة من المشتري يكون فسحا من
 البائع كاتقدم عن الفخ **(قوله)** والقياس أن لا يصح الخ وجهه أن أحكام العقد تنص بالعقد
 فاشترطها على غيره يفسده كاشتراط الثمن على غير المشتري ووجه الاستحسان أن الخيار لغو للعقد
 لا يثبت الانبابة عن العاقبة فيقدم الخيار له اقتضاء ثم يجعله هو نائب عنه تعجبا تعسفا **(قوله)** وعليه
 فقوله واعادة العقد بمعنى عقده ثانيا الخ يخالف هذا ما قدمه عن جامع الفصولين فانه يقتضاه انه لم يوجد
 عقد أصلا بل الذي وجد بعد الفسخ لفظ أجرت وقبول المشتري وإذا كان القصد أنه حصل اعادة العقد
 كما ذكره لوجه حينئذ لتقييد الجوار فيما سبق بالاستحسان اذ هو حينئذ قياس أيضا **(قوله)** قلت هذا
 لا يرد على ما قبله من كونه قيد احترازيا الخ لاشك في ورود ما في التمر فان المثليين المذكورين فيه
 لا يصح العقد فيهما بدون التفصيل والتعيين اذا كان المثليان من جنسين كما دل عليه التعليق بعدم
 التفاوت الواقع في عبارة الزيلعي وكذلك الحكم لو كان أحدهما مثليا وأخره نسي **(قوله)** وان مات
 أحدهما قبل الآخر لزمه قيمة الآخر فعلى هذا يفرق بين الفاسد والصحيح ففي الفاسد يتعين الهالك أخيرا
 للبيع فتلزم قيمته والاول للامانة وعلى العكس الصحيح ووجه الفرق بعدم ما تقدم نقله عن الزيلعي
(قوله) ظاهر كلام الجرار أن هذا مبني على القول بانه يشترط معه خيار الشرط الخ فيما قاله تأمل وكأله
 فهم أن قول الجرار على هذا القول راجع الى القول باشتراط ذكر خيار الشرط مع أنه ليس كذلك بل هو
 راجع الى القول بعدمه اذ على اشتراط خيار الشرط فيه لا يصح أن يقال لا بد من توقيت الخ مع عدم ذكر
 خيار الشرط اذ هو حينئذ باطل عين له مدته أولا **(قوله)** ثم قال في البحر واذالم كرا الخ الاولى حذف
 هذه الجملة فان صاحب البحر ذكر جملة واذالم يذكر خيار الخ عقب ما نقله عن قاضى بجان بلا فاصل
(قوله) فلا حاجة الى توقيت التعيين ربما أفاد قول الفخ فيما تقدم على أنه بالخيار لانه تأملا بما يعينه
 بعد تعيينه المبيع أن لتوقيت خيار التعيين فائدة ولا يغني تأفيت خيار الشرط عنه اذ خيار الشرط يثبت
 له بعد تعيين المبيع **(قوله)** قال في البحر ذكر الرضا لورد أحدهما الخ عبارة البحر وقوله ورضي
 أحدهما لا يرد الاخر اتفاقا اذ لورد الخ قول الشارح خلافا لهسيا أن لان الخيار لهما مورا أحدهما
 لا يبطل حق الآخر وهذا بعد القبض وقبله ليس له اتفاقا كما في البناية اه سمدى **(قوله)** الشارح
 لضرر البائع بعيب الشركة ولان المشروط خيارهما لا خيار كل واحد منهما على انفراد فلا يفرد
 أحدهما بالرد اه زيلعي وهذا التعليق يشمل ما اذا كان المبيع يضره الشركة كالتعيبات أولا كالمثليات
(قوله) وأنت خبير بان ما في الخاتمة لا يدل على قوله (أوردا) اذا الموجود في عبارة الخاتمة اجازة أحدهما
 ثمرد الاخر لا العكس وقد علمت أن القصد بقوله أوردا أن يوجد بعد الاجازة وما في الخاتمة صادق به
 وعكس اذ لا ترتيب فيه وحينئذ يستقيم قول الجرار اجازة أوردا تأمل **(قوله)** وفصد الوصف بان راده بذكر
 الثمن الخ تقدم في الشرح أن الوصف لا يقابله شيء من الثمن الا اذا كان مقصودا بالتناول اه وتقدم

أن قصده بالتناول حقيقة أو حكماً ما حقيقة بأن قطع البائع يد العبد قبل القبض فإنه يسقط نصف الثمن لأنه صار مقصوداً بالقطع والحكمى بأن يمنع الرد لحق البائع كما إذا تعيب المبيع عند المشتري أو ولحق الشارع كما إذا خاطأ المبيع ثم وجد به عيباً فالوصف متى صار مقصوداً بأحد هذين الوجهين يأخذ قسماً من الثمن كذا في الفوائد الطهيرية **(قول)** لأنه شرط زيادة مجهولة (الح) هذا التعليل غير ظاهر في مسئلتى الكتابة والخبر لقد مرعين وفي السندى وكونه يكتب ويخبر كذا كل يوم يحتمل عدم بقاءه وعدم استمراره اهـ **(قول)** أفاد ذلك وجوب الاستبراء على البائع وأفاد أيضاً أنه يشترط رضاه حتى يحل له التصرف والأفلا **(قول)** ان وجهه عدم الخيار لأنه لم يشترط هذه الأشياء (الح) تقدم له في فصل فيما يدخل في البيع وما لا يدخل أنه ان سمي الزرع والثمر بان يقول بعثك الأرض برزعهما أو الشجر بثمره يدخل كما لو قال على أن يكون زرعها لك الخ فعلى هذا هو وان لم يشترط هذه الأشياء في البيع إلا أنه سماها فتكون داخلية بالتسمية فكيف لا يكون له الخيار بل التسمية أقوى من الشرط لما فيها من صراحة كونها مبيعاً بخلاف الشرط تأمل والتظاهر أن المراد بأنه لا خيار للمشتري أنه فاسد لأنه صحيح بدون خياره ولا وجه للقول بأنه لم يشترط هذه الأشياء في البيع الخ بعد ادخال الباء عليها بل هو شرط دخولها فيه مع الأخبار بأنها موجودة فيه فدخولها فيه أولى من دخول الثمر بقوله بثمرها ولا ينافى هذا ما نقله عن الفصوليين لأن ما فيه فيما إذا ذكر على وجه الشرط لا فيما إذا سمي وجعل من ضمن المبيع **(قول)** وعند اختلاف الجنس لا يعتبر كونه خيراً مما شرطه كالمصبوغ برزعران (الح) في الثانية اشترى ثوباً على أنه مصبوغ بالعصفرة فإذا هو أبيض جاز وخير وفي عكسه يفسد اهـ سندی **(قول)** ويشكل مسئله الشجرة التي لا تثمر (الح) قدم الشارح مسئله الشجر وقدمنا أن المراد أنه مثمر بالفعل كما يفيد التعليل بان الثمرة فسدت من الثمن بالذكر الخ والمراد باعتبارها بثمرها فيوافق هذا ما في البرازية ويندفع ما قاله من الاشكال **(قول)** أو على عكسه (الخيار) بناء على أنه لا فرق في الصفة التي ظهرت بين كونها أشرف أولاً **(قول)** الشارح البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً وذلك أن الشرط الذي شرط ان كان يقتضيه العقد أى يجب بدون شرط لا يوجب الفساد وان كان لا يقتضيه إلا أنه يؤكدهم موجه أو الشرع ورد بجوازه كالخيار أو متعارف كما إذا اشترى نعل على أن يحذوه فإنه يجوز استحقاقاً اهـ أبو السعود **(قول)** هي شرط رهن معلوم (الح) البيع بشرط الرهن أو الكفيل مما يوجب البيع فيكون ملائماً **(قول)** وشرط إحالة المشتري للبائع (الح) لأنه يؤكدهم موجب العقد في الأول اذ يتقوى دفع الثمن بتعدد المطالب على تقدير التوى وعدمه ولم يوجد ذلك في الثاني تأمل **(قول)** وشرط تركها على النخل (الح) للتعرف **(قول)** وشرط عدم خروج المبيع عن ملكه في غير الآدمي (الح) الفرق أن المعقود عليه في الأول من أهل الاستحقاق فيطالب بعقضى الشرط والمشروط عليه بمنع بحكم الشرع فإنه نهى عن بيع وشرط الاما استثنى فتقع المنازعة وكل عقد أدى إليها كان فاسداً بخلاف ما إذا كان المعقود عليه ليس من أهل الاستحقاق فان الشرط لا يفيد وجوب المشروط في حقه فكان وجوده كعدمه فكأنه حصل بدون شرط اهـ حاشية الاشياء مختصراً **(قول)** ومقتضاه جريان ذلك في الأمة المغنية قد يفرق بأنه في الأمة إذا شرط أنها مغنية على وجه الرغبة يفسد البيع لا شرطه ما هو محرم بخلاف ما إذا شرط أنه فحل أو خصى فبان بخلافه فان له الخيار والمعصية فيه لا بقاء لها ذهى عبارة عن نزع الخصيتين وقد انقضت والتغنى بتعدد المعصية فيه كذا يفاد من حواشى الاشياء **(قول)** وشرط الحمل

الى منزل المشتري الخ) في شرح الزيادات لقاضيخان من الباب الاول من الوكالة مانصه لوقال خذ هذه
الالف بضاعة في الثياب أوفي الرقيق فاشتري المستبضع ذلك بجميع المال ووجهه الى الأمر بمال نفسه
من مصر الى مصر كان متطوعا لا يرجع بذلك على الأمر لان صاحب المال سلطه على التصرف في هذا
المال خاصة فادخل من مال نفسه لورجع بذلك كان ذلك استدانة عليه من غير أمره فرق بين هذا وبين
الوكيل بالشراء اذا اشترى في المصر ماله حمل ومؤنة وجهه بمال نفسه الى منزل الأمر فانه لا يكون متطوعا
استحسانا والفرق من وجهين أحدهما أن ذلك متعارف فمكان مأذونافيه دالة والثاني أن الكراء في المصر
يقبل ومن مصر الى مصر يكثر فيلحقه بذلك كثير ضرر وهو نظير ما لو اشترى خطبا خارج المصر لم يكن
عليه أن يحمله الى منزل المشتري ولو اشترى في المصر كان عليه أن يحمله الى منزل المشتري استحسانا ولو أن
المستبضع اشترى ببعض المال مأمره ووجهه ببقية المال الى الأمر جاز وكذا لو اشترى ببعض المال
الرقيق وأنفق الباقي عليهم جاز لانه ليس فيه استدانة على رب المال وشراء الطعام والكسوة لهم واستحجار
الدواب لمخلمهم من ضرورات ذلك فكان مأذونافيه عرفا اه ومنتفعاه عدم الفساد لو شرط الحمل على
البائع في المصر الى منزل المشتري (قوله) ويشكل عليه مسئلة السداسي الخ) حيث لم يفصل فيه بل قلنا
بالخيار وقد يدفع الاشكال بان التفصيل فيه معلوم بالاولى من ذكره في مسئلة السوق والصابون لانه
أقرب في المعرفة منهما على أنه داخل فيما ذكره الشارع عن الغانية تأمل

(باب خيار الرؤية)

(قوله) أن الرؤية شرط ثبوت الخيار الخ) هذا ما عبر عنه الشارع بقيل وما قيل في جواب ما يرد على جعله
سببا يصلح جوابا لما يرد على جعله شرطا اه والظاهر ما في الفتح (قوله) ان قسمة الاجناس المختلفة
يثبت فيها الخيارات الثلاث الخ) وقيل السندى نقلا عن الرجعي القسمة بما اذا كانت بالتراضي وقال واذا
كانت بقضاء فلا خيار له مع الحكم عليه (قوله) الشارع لان كلا منهما معاوضة ؟ مقتضى هذا
التعليل أن يراد بالصلح ما كان فيه معنى المعاوضة فلا يكون شاملا لما اذا صالح عن دعوى المال ببعضه
مثلا فانه ليس فيه معنى المعاوضة بل هو اسقاط وهذا هو المبادر من قوله في النسخ والصلح عن دعوى المال
على عين اه (قوله) وما اشتراه بعد رؤيته فوجده متغيرا الخ) لان تلك الرؤية غير معرفة بالتصود الآن
وكذا اشراء الاعى يثبت فيه اخبار عند الوصف فاقم فيه الوصف مقام الرؤية (قوله) اشترى ما يذاق
فذاقه ليلا ولم يره سقط خياره) ينبغي أن يقبض بما اذا لم تتلف التهمة عند اختلاف الوانه ففي السكر
حيث اشتمل على أحمر وأبيض ثم الأبيض مختلف الأنواع وكل نوع مختلف القيد الظاهر يثبت الخيار له
حتى يراه ولم يره اه سندی (قوله) الشارع وفي حاشية أخى زاده الصبح الجواز عبارة على ما قاله
السندى وما في المبسوط من أن الإشارة اليه أو الى مكانه شرط الجواز حتى لو لم يره اليه الى مكانه لم يجز
بالاجماع قيل عليه ان ما ذكر في المعتربات في باب الاعتكاف ويبيع ويشترى بلا حضور المبيع يدل
على صحة ما على أن حضور المبيع وقت البيع ليس بشرط ويرد عليه أن قضية تحكيم جبير بن عثمان
وطلحة في بيع الأرض الكائنة ببصرة تدل صريحا على عدم اشتراط حضور المبيع اه (قوله) والرهن
الظاهر تقيد به بالتسليم فانه حينئذ يوجب حقا للغير وبه لا تأمل (قوله) والمساومة أى عرضه لبيع
وأما عرضه ليقوم فلا يبطل خياره جوى (قوله) بطل الخ) لعلة يبطل ثم رأيت كذلك في المتن

(قوله وأما التصرفات الأولى الخ) هي ما يبطل خيار الشرط (قوله) وقد علمت أن مسألة العرض خلافية) الخلافية عرض البعض لالكل فانها بعد الرؤية محل اتفاق على أنها تبطل كما هو ظاهر مما ذكره الملتقي من الضابط بقوله وما لا يوجب الخ وإيراد الجرفي للمسئلة الاتفاقية تأمل (قوله) وكذا لو اشترى أرضا لم يرها وأعارها فزرعها للمستعير) لتعلق حقه بالزرع فإنه لا يمكن إخراجها من يده وفي الزيلعي ولو اشترى أرضا فأذن للآخر أن يزرعها قبل الرؤية فزرعها تبطل لأن فعله بامرره كفعله اهـ (قوله) وهو غير صحيح) فيه نظر بل جعله هنا مبطلا بعدها لا قبلها ونصه (وكذا طلب الشفعة بماله يره) أي يبطله بعد الرؤية لا قبلها اهـ وكأن المحشى فهم أن مراد الغرر بماله يره وقت الطلب مع أن مراده لم يره وقت البيع وطلب بعد الرؤية كما أفصح عنه في شرحه تأمل (قوله) والمراد أن رؤية ذلك قبل الشراء كافية الخ) والمراد أن رؤية ما ذكر كاف في تحقق رؤية المبيع بدون تعرض لكونها مسقطه للخيار أولا فان هذا أمر آخر وبدون فرق بين كون رؤية ما ذكر قبل الشراء أو بعده (قوله) وعلامته أن يعرض بالتبذير في المصباح الأتمودج بضم الهمزة ما يدل على صفة الشيء وهو معرب وفي لغة نمودج بفتح النون والذال معجمة مفتوحة مطلقا وقال الصغاني النمودج من مال الشيء الذي يعمل عليه اهـ من البحر (قوله) وهذا اعتراض على مافي الينابيع) الذي يظهر أن كلام النهر اعتراض على مافي الفتح أيضا لا على ما في الينابيع فقط وذلك أن كلام الفتح يفيد انفراد خيار العيب حيث قال أنه خيار عيب الخ فهذه العبارة تفيد أن كلام الخيارات ينفرد وقد يحتج بها فيرد عليها مافي النهر أن هذه الرؤية إذا لم تكن كافية فمافي الذي أسقط خيار رؤيته وقوله في الحاصل والتحقيق التفصيل الخ خلاف ما يدل عليه كلام الفتح وحينئذ فلا يصح نفي خيار الرؤية كما وقع في عبارة الينابيع صراحة وكما يدل عليه كلام الفتح (قوله) ووجه رقيق لا يظهر الا كتفاء بوجه الرقيق في زماننا ولا بوجه الدابة وكفلهما فان المقصود لا يعلم برؤية ما ذكر عادة (قوله) أو أكثر) أي أكثر الوجه كما يفيد ط (قوله) قيل هذا قول زفر) أي مافي المتن من الاكتفاء برؤية الداخل (قوله) قال الشارح الزيلعي لأن بيوت الخ) عبارته وقال زفر لا بد من رؤية داخل البيوت وهو الأصح لأن بيوتها الخ (قوله) وبهذا عرف أن كون مافي الكتاب قول زفر كما ظنه بعضهم غير واقع موقعه الخ) أنت خير أن ما قدمه لا يعلم منه أن ما قيل من أن مافي المصنف قول زفر غير واقع موقعه اذ غاية ما يفيد سابق الكلام أن الثلاثة اكتفاء برؤية الخارج أو الصحن وأن هذا مبني على عادتهم وهذا لا يصلح رداعلى من ادعى أن مافي المتن قول زفر فان مراده أنه يقول باشتراط ذلك بخصوصه بخلاف الثلاثة فانهم قائلون بالاكتفاء بأحدى الرؤيتين تأمل والظاهر أن المراد برؤية داخل الدار على هذا رؤية داخل بيوتها لا رؤية صحنها فان نسب زفر من أنه يقول يكفي رؤية داخل الدار لا يخالف مافي الجوهره من أنه يقول لا بد من رؤية داخل البيوت ويدل على أن هذا هو المراد قوله بعد ذلك لا رؤية خارج دار وصحنها وحينئذ فلا يظهر صحة المقابلة الواقعة في الشارح بقوله وقال زفر لا بد من الخ (قوله) فكان مذهبه عدم الاكتفاء به مطلقا متفاوتة أولا وأنت خير أتهم ذكر وامسائل كثيرة وحكوا فيها الاختلاف بين أئمتنا الثلاثة وجعلوه من اختلاف الزمان لا البرهان فإنه لا شك في تأخر أبي يوسف مثلاً عن الامام وفاة وكذا زفر عنهم فيحتمل تغير الحال بعد مدة الوفاة وعلى تقدير عدم تغيره هو قائل باشتراط رؤية الداخل لبرهان قام عنده للتفاوتها والتعليل به انما هو لترجيح قوله في زماننا وهذا لا ينفي أنه قول زفر (قوله) ولعله يفرق بين ما إذا اشترى الشجر بثمره الخ) هذا الفرق بعيد من هاتين العبارتين والظاهر في دفع المناقاة أن قوله

في البحر فرأى بعضها يشبه له الخيام معناه أنه برؤية البعض لو أجاز أو رزى يصح منه ذلك وإذا رأى الثمار على
 رؤس الأشجار ثم اشتراها لا يعتبر رؤيته السابقة إلا إذا رآها كلها تأمل (قوله) لكن في النهر الظاهر أنه
 لو اقتصر الخ) وبما ذكره في البحر جزم القهستاني وفي الذخيرة والمنطوق مقدم على المفهوم اه سندی
 والظاهر أن البقرة الحلوب والنافقة كشاة القنية لا بد من النظر إلى جميع الجسد والضرع إذا لفرق يظهر
 بين الكل (قول المصنف وكفى ذوق مطعوم) قال الرحمتي أي مما لا يقصده اللون فلو كان مقصودا
 فلا بد من النظر إليه أيضا مع الذوق كالعسل اه سندی (قوله) لافي نظره السابق على فبضه الخ) فانه
 في هاتين الحالتين لا يكفي رؤية الوكيل اتفاقا (قوله) محمول على ما إذا وجد منه الجس الخ) لاحاجة لذكر
 هذه العبارة لأنها مخرجها في كلام المصنف (قوله) وبه سقط ما بحثه المحوى في شرحه أنه لو وجد
 بعد إخراج الخ) الظاهر ما بحثه المحرى فان إخراج المسك المنقطع الرائحة لا يحدث به عيبا حتى يتمتع به
 الرد وما بحثه داخل تحت قول البحر حتى لو لم يدخل كان له أن يردّه بغير العيب والرؤية اه وفي البرازية
 أخرج المسك من النافقة لا يرد لا برؤية ولا بعيب إلا إذا لم يكن في الإخراج ضرر اه ومعلوم أنه لا ضرر
 في إخراج منقطع الرائحة (قوله) فكيف يعول عليه في منته الخ) تقدم في رسم المفتي أنه صحح في الحاوي
 القدسي قوة المدرك أي الدليل في الترجيح وأن من كان مجتهدا يعني اه لاللتظر في الدليل يبيع من
 الأقوال ما كان أقوى دليلا ولا الاتبع الترتيب السابق اه ولا شك أن المصنف له قوة المدرك فلذا جرى
 على ما قاله (قوله) لانه دليل تساويهما في الوصف الخ) من ظهور فيه للغالب والافقدي تساوي الثمن
 ويختلف المبيع جملا لا رد إلى الجيد والمسقط لخيار حقيقة أن المشتري قد رضى بشراء أي الثياب
 كان بال عشرة على أن كون تساوي الثمن يفيد التساوي في الوصف غير موافق لما نحن فيه فان الموضوع
 التماثل فيه تأمل (قوله) وان تبين أن الثمن الأدنى للأعلى) الظاهر وان تبين الأعلى الأعلى لان القصد
 بيان أن العلة ما ذكر لا ما تقدم عن التمهيد بقوله لانه ربما الخ) فاد يفيد أنه لو تبين أن الثمن الأعلى
 للأعلى لا يكون له الخيار تأمل (قوله) فبذبه ليسكن تأتي خيار الرؤية بقبه الخ) فيه أن اعتراض الطعناوى
 ان ذكر الخيارات الثلاثة بعد بغنى عن ذكره هنا لأن الخيارين المذكورين مسافران لخيار الرؤية تأمل
 (قوله) وادعى في البحران الاول أوجه ورده في النهر) لكن قال المحوى بعد ذكر ما قاله في النهر وفيه تأمل
 (قوله) أي بل يبطل بحصة العبد الخ) مقتضى بطلان البيع في حصة العبد أن يصيره مقدار حصة العبد
 من الجارية لتبائع الجارية فتكون مشتركة بينهما فثبت الخيار لمشتري الجارية لعيب الشركة ولتفرق
 الصفة هذا ما تقتضيه القواعد الفقهية اه سندی وتأمله (قوله) وبسألها للمشتري لستم الصفة
 فيه أن خيار الرؤية يمنع التماثل بلافارقة بين الدليل وعدمه (قوله) لانه لما مضى الشرب والصفة تمت
 الصفة الخ) حقه أن يقول لم تتم الصفة وتفرق بقبها قبل التمام الخ) كما هو ظاهر مما قدمه وفي جامع
 الفصولين استحق بعض المبيع قبل بفضه بطل البيع في قدر المستحق وبغير المشتري في الباقي أو رث
 الاستحقاق عيبا في الباقي أو لا تفرق الصفة قبل التمام وكذا لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق
 المقبوض أو غيره ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو ورث الاستحقاق عيبا في الباقي بخبر
 المشتري ولو لم يورث عيبا فيه يأخذ المشتري الباقي بحصته بلا خيار اه فالحشي أشبه عليه مسئلة
 خيار الرؤية بمسئلة الاستحقاق (قوله) أي قيمين) مقتضى العلة الاطلاق

(باب خيار العيب)

(قوله) ألا يرى أنه لو قال بعثك هذه الخنطة الخ قال في الشربلالية بعد سوق ما في الفتح وتفسير الفطرة بما ذكره والظاهر أن القصد به الاستدلال على تفسيره بأنه ما يخلو عنه أصل الفطرة لا على زيادة القيد الذي ذكره في الفتح ووجه صحة هذا الاستدلال أن المعنى الشرعي مراعى فيه المعنى اللغوي (قوله) فأخرجوا بفوات الغرض الصحيح ما لو بان فوات قطعة بسيرة الخ عبادة البحر قالوا انما شرطنا فوات غرض صحيح لانه لو بان فوات قطعة بسيرة من نأخذ أو ساقه لا رد بخلاف ما لوقطع الخ (قوله) فاعتهم هذا التحرير قد يقال ان مسألة الشاة وما بعدها ليس الرد فيها أو الرجوع بالنقصان للعيب حتى يحتاج لتقييد تعريفه بما ذكره الشافعية فانه يبعد كل البعد أن أئمة المذهب أطلقوا في تعريفهم ويقيده بما قاله أئمة مذهب الغير بل لفوات الوصف المرغوب المذكور حكما ولا يرد على التعريف مسألة الدابة والأمة الشيب لان التعريف الشرعي مراعى فيه التعريف اللغوي كما في ط ولا يخفى أن قول الكنز وغيره ما أوجب نقصان الثمن الخ القصد منه تعريف العيب فيكون المراد حصر العيب فيه ويدل لهذا قول الشارح وشرعا ما أفاده بقوله الخ فانه قد جعله تعريفا تاملا (قوله) فينبغي أن يكون ذلك عيبا لا ينبغي ذلك بعد نصهم أن العبرة بالعيب في ذات المبيع (قوله) ونقل ابن الشحنة عن الخاتبة لوعلم بالعيب الخ هكذا نقل عبارة الخاتبة في شرح الوهبانية لابن الشحنة والمذكور فيها من فصل الرد بالعيب رجل اشترى شيئا فعلم بعيب قبل القبض فقال أبطلت البيع بطل البيع ان كان بمحض من البائع وان لم يقبل البائع وان قال ذلك في غيبة البائع لا يبطل البيع وان علم بعيب بعد القبض فقال أبطلت البيع الصحيح أنه لا يبطل البيع الا بقضاء أو رضا اه (قوله) ولو وهبه البائع الثمن ثم وجد بالمبيع عيبا قيل لا رد وقيل رد ينظر توجيه القولين في هذه المسئلة ولعل وجه الأول أنه لا ضرر على المشتري في عدم الرد وهو انما أسرع لدفع الضرر ووجه الثاني تحقق السبب والعلل الشرعية انما يراعى تحققها في غالب الأفراد لا في كل فرد (قوله) ولو قبل القبض رده اتفاقا لانه امتناع عن اتمام العقد خاتبة (قوله) وفيه نظر ولا يخفى أنه يمكن أن يكون العيب مفضيا للهلاك وله قبة ولو قليلا فيشتريه الوكيل مثلاً بأقل منها وهذا امتناع فيه (قوله) قال في السراج لانه لما اشترى الثوب ملكه وبالتكفين يزول ملكه الخ وقال المقدسي ولو اشترى كفتا لم يت ثم وجده عيبا لا يرد كذا في الخلاصة وفي حاشيتها تعلق حق الميت به ولا يرجع بنقصان العيب لاحتمال أن يقتسه سبع فيعود ملك المشتري فيمكن من الرد وما لم يقع بأس من الرد لا يرجع بنقصه اه من السندي وط وانظر ما قاله المحشى هنا من انه أى الأجنبي بالشراء ملكه وبالتكفين يزول ملكه عنه مع ما تقدم في الجنائز من أنه لا يخرج الكفن عن ملك المتبرع وفرع عليه في النهر كانه له المحشى أنه لو افترس الميت سبع كان للمتبرع والظاهر أن المراد بملك الميت الكفن في تكفين الأجنبي تعلق حقه بالملك حقيقة وقال السندي فالخاص أن الرد ممنوع في الصورتين إلا أن الوارث له الرجوع بالنقصان لانه قائم مقام الميت ومثله الوصى ولو كان الميت حيا كان له الرجوع بنقصان العيب عند تعذر رده وكذا من قام مقامه وأما الأجنبي فاعلم امتنع الرد منه لتعلق حق الميت بالكفن ولا يرجع بالنقصان لاحتمال العود الى ربه والميت لم يملكه فلم يتعذر الرد لا يرجع بالنقصان اه لكن احتمال افتراس السبع متحقق في تكفين الوارث فلم يتعذر الرد ومقتضاه عدم رجوع الوارث أيضا بالنقصان

ما لم يقع اليأس من الرد تأمل وقد ذكر في المحيط المسئلة كافي السراج وقال الفرق أنه اذا كان المشتري
 وارثا أن المالك لم يثبت للوارث بل هو على حكم مالك المورث فبقى على الوجه الذي أوجبه العقد وقد تعذر
 الرد فيرجع بالارش بخلاف ما اذا تبرع أجنبي بالتكفين لان التكفين ملك المتبرع وبالتكفين أزاله عن
 ملكه فبطل حقه من كل وجه كما لو تبرع به على انسان في حال حياته اه ولعل هذه المسئلة فيها طريقان
 (قوله) وزوال المالك بفعل مضمون الخ) أي بخلاف غير المضمون فإنه لا يوجب السقوط كالموت فإنه معنى
 لا يتعلق به ضمان فلا يمنع من الرجوع بالارش وكالعتق بلامال فان الاستحسان أنه لا يمنع لانه لا يوجب
 الضمان فأشبه الموت بخلاف الأكل على قول أبي حنيفة والبيع والقتل اه من السراج (قوله) بفعل
 مضمون الخ) سيأتي توضيح هذه الجملة في هذا الباب (قوله) رد الی الوارث الآ خر الخ) الأصوب حذف
 الى كما هي عبارة الأصل (قوله) لو اشترى المولى من مكاتبه فوجد عبدا الخ) اغنيا يظهر ما قاله في المحيط
 فيما اذا عجز نفسه بعد الشراء لافيا اذا بقي على كتابته فإنه مع المولى أجنبيان في الحقوق (قوله) أولم يقف
 على الرجوع الخ) عبارة التهرؤ لم يقوالخ (قول الشارح ينبغي نعم) فديقال ينبغي عدم الرجوع وذلك
 أنه بالبلوغ لم يتيقن بزوال العيب لاحتمال أنه بسبب ضعف الشاة أو الداء قبل البلوغ وبعده ولا رجوع
 مع الشدة في زوال العيب بخلاف ما ذكره من المسئلتين فإنه قد يتيقن بزواله (قوله) وهو خلاف ما ذكره
 الحكماء الخ) من أنه جوهر مضى خلقه الله تعالى في الدماغ وجعل نوره في القلب يدرك به الغائبات
 بالوسائل والمحسوسات بالمشاهدة (قول الشارح والقروح) جمع قرحة بالفتح وهي عند الأطباء عبارة
 عن كل جراحة منقحة وقال القرشي تفرق الاتصال اللحمي اذا كان حديثا يسمى جراحة واذا تنفاد حتى
 اجتمع فيه القيح يسمى قرحة والقروح بالنم ألم الجراحة والمراد هنا الأعم المنتج وغيره اه سندی (قوله)
 نعم يشكل عليه ما في الخانية يهودى باع الخ) يندفع الاشكال بأن الحر في حقه هم كالخل عندنا وهي من
 المسائل التي يقرون عليها بخلاف اعتقادهم أن الكفر خير (قوله) والمرجع في الخبل الى مول النساء وفي
 الداء الى قول الاطباء) ثم في الداء ترد بشهادة رجلين اذا شهدا أنه قديم وأما الخبل فيثبت بقول النساء في
 حق الخصومة ولا ترد بشهادتهن (قوله) لكن يتافيه ما مر من قواه الخ) لا منافاة لان القصد بعدم قبول
 قولها في الفسخ بدليل مقابله برؤية أبي يوسف فلا ينافي قبوله لتوجه الخصومة (قوله) بالجر عطا
 على المضاف الخ) مقتضى قاعدة العطف أن يكون هنا على الأباق تأمل (قوله) فلو قبل العقد بالبيع
 صار البائع مختارا للفساد) اغنيا يصير مختارا للفساد اذا كان عالما بالخباية (قوله) هو ثبت منه مخالف
 للنقل) قد يقال انه وان خالفه لكنه نظرا للعرف تأمل (قوله) وبينهما مناهاة) فديقال في دفع المناهاة
 ان القصد بقولهم لا تسمع دعوى الخ بيان أنه لا بد من ذكر السبب في دعوى عدم الحيض وليس المراد
 حصره في الشئتين المذكورين بل مثلهما السبب بدليل ما ذكر وهما من أنه عيب فالفهوم غير معمول به
 لوجود النص بخلافه وعلى هذا يكون الكبر في السن عيبا في الآتي ثم ان المناهاة التي ادعاها اغنيا تأتي على
 اشتراط ذكر السبب لا على ما قاله في الفتح من عدم الاشتراط (قوله) وكذا لو كانت حترمة عليه الخ) لانه
 يقدر على الانتفاع بترويجها واذا كانت مطلقة بئنا لا يكون للزوج سبيل عليها والحرمة عارضة كحرمة
 الحائض والظاهر أن الحرمة برضاع أو مصاهرة اذا أخذها للسرى يكون له ردها تأمل (قول المصنف)
 حدث عيب آخر عند المشتري بغير فعل البائع الخ) فيه أن ما ذكره المصنف من امتناع الرد والرجوع
 بالنقصان متفق فيما اذا حدث العيب بفعل البائع أو غير فلا حاجة انقيده كلام المصنف بل يبقى على

عمومه وان كان في بعض الصور يرجع بالارش أيضا لكن يستثنى من عموم المصنف ما لو حدث بفعل المشتري فانه يلزمه بجميع الثمن على ما يأتي عن البحر **(قوله)** ظاهره أنه لا يطرح عنه شيء الخ) لكن التشبيه في قوله وكذا لو كان بأففة سماوية يفيد أنه يطرح عنه حصّة النقصان اذا أخذه في هذه كالتى قبلها ووافقها قاله المقدسي وان كان بأففة سماوية أو بفعل المبيع يرد به بكل الثمن أو يأخذه ويطرح عنه حصّة جناية المعقود عليه أو الآفة **(قوله)** رجوع بنقصان الخ) لعل حقه بعشر الخ **(قوله)** ثم الرجوع بالنقصان اذا لم يتنع الرد بفعل مضمون الخ) مثلاً القتل فعل مضمون ولهذا الواشور في ملك غيره كان مضمونا وانما استفاد البراءة عن الضمان بملكه فيه فيجعل سقوط الضمان عنه بسبب الملك وقد زال عنه الملك بالقتل اعتياضاً عن الملك ولذا يأثم وتجب عليه الكفارة ان كان خطأ ويضمن ان كان مديونا والا لعدم الفائدة فصار الضمان كاللازم له وفي الهداية فيصير كالمستفيد به عوضاً أي بصير المشتري كالمستفيد بملك العبد عوضاً وهو سلامة نفسه على اعتبار العبد وسلامة الدية للولى على اعتبار الخطأ فصار المشتري بقتله استفاد سلامة نفسه أو ماله فصار كأنه أخذ عوضاً بازاء ملكه بالقتل كما لو باع وأخذ الثمن كذا في المبسوط بخلاف الاعتاق فانه لا يوجب الضمان عليه لو فعله في ملك غيره لعدم النفاذ من أحد الشرىكين لانه تصرف شرعى لا يمكن الا في الملك بخلاف القتل فانه حسى يتصور في غيره وكذا يقال في الأكل واللبس انهما يوجبان الضمان في ملك الغير وانما استفاد البراءة باعتبار ملكه في المحل فذلك بمنزلة عوض سلمه اه من شرح المنبع **(قوله)** لانه لو غرم نقصان العيب من رأس المال الخ) هذه العلة موجودة في غير مسألة السلم فان الأوصاف لا يقابلها شيء من الثمن مع انهم عللوا الرجوع بالنقصان عند امتناع الرد بان الأوصاف اذا صارت مقصودة يقابلها شيء وانها تصير مقصودة بأحد شيئين بالاتلاف حقيقة أو بالمنع حكما كما اذا امتنع الرد لحقه أو لحق الشرع الى آخر ما قالوه واذا نظر الى أن هذا التعليل في المال الربوى لا تكون مسألة السلم قيداً بل جميع مال الربا كذلك تأمل وقد يعلل بأنه لو قيل بالرجوع بالنقصان في مسألة السلم لزم عليه أخذ عوض الوصف في السلم وفيه لا يجوز الاعتياض عن المسلم فيه قبل قبضه ولو سلم اليه فكذلك عن وصفه بالاولى وان كان مقصوداً تأمل **(قوله)** ولينظر الفرق بين هذا وبين ما قدمه الشارح عن العيني عند قوله والسرقة) ما تقدم عن العيني الرجوع لالعيب بل لان قطع اليد من باب الاستحقاق حكماً لا من باب العيب كما يأتي في الشرع عند قول المصنف قتل المقبوض أو قطع بسبب عند البائع فانظره اه ثم رأيت في زبدة الدراية ما نصه فان قيل اذا حدث عند المشتري عيب ثم اطلع على عيب عند البائع فقبله البائع رجوع عليه بجميع الثمن فلم يكن ههنا كذلك يعنى في مسألة القطع أجيب بان هذا على قول أبي حنيفة نظراً لجريانه مجرى الاستحقاق وما ذكرتم لا يتصور فيه فان قيل أمان ذكره أن حكم العيب والاستحقاق مستويان قبل القبض وبعده في غير المكيل والموزون فما الذى أوجب الاختلاف بينهما هنا أجيب بلى لكن ليس كلامنا الآن فيهما بل فيما يكون بمنزلة الاستحقاق والعيب وما ينزل منزلة الشيء لا يلزم أن يساويه في جميع الاحكام اه **(قوله)** أى الالعيب مانع من الرد الخ) لكن استثناء العيب المانع انما يناسب عبارة التهرلا عبارة المصنف تأمل نعم يناسب قول الشارح أو رضى به البائع **(قوله)** وانما يرجع بالنقصان على الجناية الاولى الخ) عبارة الاصل بنقصان الجناية الاولى **(قوله)** وكما لو اشترى عصيراً فتحمر بعد قبضه ثم وجد فيه عيباً لا يردّه) الامتناع من الرد هنا لحق الشرع لما فيه من تمليك النحر وتملكها فلا يرتفع بتراضى المتعاقدين **(قوله)** وكذا بعده في ظاهر الرواية الخ) عبارة البحر

وأما الزيادة بعد القبض فإن كانت متصلة متولدة تمنع الرد بالعيب عندهما ويرجع بنقصان العيب
وعند محمد لا تمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية وللمشتري طلب نقصان العيب فإن طلب فليس للبائع أن
يقول أنا أقبله كذلك عندهما وعند محمد له ذلك اهـ **(قوله)** يمنع الرد في موضعين (الخ) بقي موضع ثالث
وهو المتصلة المتولدة بعد القبض المختلف فيه **(قوله)** قال في البحر وهو تكرار لان رجوعه (الخ) عبارة
الكثير ليس فهم التمثيل كعبارة المصنف بل قال فلو حدث آخر عند المشتري رجع بنقصانه وورد برضا
بأثمه ومن اشترى ثوبا فقطعه فوجد به عيبا رجع بالعيب اهـ فلا يرد على المصنف ما ورد عليه **(قوله)** فانه
لا يرجع بالنقصان الا في الكتاب (نسخة البحر يرجع بالاثبات كأنقله ط وهو ظاهر وبه هذا لا يكون
مخالفة بين ما في المحيط والفصولين ويكون ما في الفصولين مقيدا لما في المحيط بأن يقال ان الرجوع به
في الاجارة اذا لم ينقصها وفي الرهن اذا لم يردّه بعد دفعه والفرق بين الرهن والاجارة أنها تنقضي بالاغذار
بخلافه **(قول الشارح)** أو خبر الدقيق (الخ) في فتح القدير في كون الطعن والشئ من الزيادة المتصلة
تأمل اهـ والظاهر أنه يقال كذلك في خبر الدقيق **(قوله)** وهي في المعاوضات المالية وغيرها (الخ) في
الزبلي عند قول الكثير ما يبطل بالشروط الفاسدة كأنقله السندي أن الشرط الفاسد من باب الربا وهو
مختص بالمعاوضات المالية دون غيرها من المعاوضات والتبرعات لان الربا هو الفتنس الخالي عن العوض
وحقيقة الشروط الفاسدة هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه فيكون فها فنفسه ل حال عن العوض
وهو الربا بعينه اهـ **(قوله)** أما هنا فلا محل له لان العرض على البيع (الخ) ما فانه محل نظر وبحسب الرمي
جاء هنا لافرق بينهما ولا شك أنه اذا وجد صريح الرضا ودلالته كان سلم جميع الثمن لا يكون له الرجوع
بالنقصان فيما يدل عليه هنا ما يناسبه والعرض على البيع والبيع في هذه المسائل غير دال على الرضا
اذ تعين حقه في عين المبيع فاستوى البيع والعرض وعدمهما فافهم بالتلاف غير عا كما هو ظاهر للتأمل
فتدبر **(قوله)** وانما ثبت الملك فيه مؤقتا الى الاعتراف انهاء كالموت عبارة الهداية فكان انهاء فصار
كالموت **(قوله)** والتدبير والاستيلاء غير لانه تعذر النقل (الخ) عبارة الزبلي والتدبير والاستيلاء
كالعقل تعذر الرد فيه ما بالامر الحكيم مع بقاء الملك حقيقة اهـ **(قوله)** لان فيه حبس المبيع بالتعليك
من هؤلاء (الخ) مقتضى هذا أنه لا بد من دفع المطعوم الى المرأة وما بعدها حتى يتحقق التملك لهم اذ بدونه
يكون اباحة لتعليكها في كل على ملك المشتري ولا بد ايضا من التملك من الطفل والا كانه على ملك أبيه
مع أن ظاهر كلامهم هنا لا يدل على هذا وانما يدل على أنه اذا أكله بنفسه أو أطعمه عبده أو مدبره أو أم
ولده رجع بالنقصان بخلاف ما اذا أطعمه طفله أو ولد الكبر أو امرأته أو مكاتبه أو ضيفه فانه لا يرجع
(قوله) فلذا اقتصر عليه الشارح فيه أنه لم يقتصر على قول ثمن من رد ما بقي والرجوع بنقصان ما أكل
بل ذكر ايضا أن الرجوع بالنقصان استحسان عندهما **(قول الشارح)** فله رد الباقي بحصته من الثمن
لم يبين حكم الرجوع بالنقصان في غير الباقي والظاهر أن له الرجوع **(قوله)** قوله ولو أعتقه على مال وان لم
يقبض البذل **(قوله)** اذ الفرق واضح وهو ثبوت الرجوع في المسائل المتقدمة (الخ) ثبوت الرجوع
في المسائل المتقدمة بعد العلم ليس عاما فيها جميعها بل في بعضها لا في كلها تأمل **(قوله)** قوله والاصل
(الخ) الشيخ الرحمتي والحلي لم يختارا الا ما في الزبلي في بناء هذه المسائل وهو أن الرد متى امتنع بفعل
مضمون من المشتري كالاقتل والتملك من غيره امتنع الرجوع بالنقصان ومتى امتنع لامن جهته أو من
جهته بنفسه لغير مضمون كالهلال بأفقه سماوية أو انتقص أو زاد بدنه بأفقه مانعة من الرد أو الاعتراف

وتوابعه لا يمنع الرجوع بالنقصان ونقل ذلك في البحر وما أدرى وجه اختيار ما في الاختيار على ما في الزبلي مع أنه منطبق على جميع المسائل المتقدمة بخلافه ولعله لقصور أذهاننا اه سندی **(قوله)** وينبغي جريان الخلاف فيما لو أكل الطعام عبارة البحر وينبغي جريان الخلاف فيها كالأول الخ والمراد ما إذا علم بعد الأكل في هذه كالسابقة لا ما إذا علم قبله فإنه لا خلاف فيها **(قوله)** قلت الكسر في الجوز يزيد في ثمنه الخ فيه أن الكسر أعماز يذوق الثمن إذا كان المكسور سليماً والكلام فيما إذا وجد معيباً تأمل **(قوله)** وما في العيني أو من تخاف فيه نظراً استظهر السندی ما قاله العيني وقال الجوز بأقسامه الثلاثة الهندي والشامي وجوز الطيب إذا صار من نخايورث الغشيان في الأول والثاني بعد تغييره يكون سماً والثالث يخرج عن الدوائية ولا يتناول استعماله عن ضرر اه لكن يرد على العيني ما قاله من أنه ينتفع به باستخراج دهنه **(قوله)** واعترض بأنه مختل والصواب تعبير النهر وغيره بالكثير لان المراد بالكثير في عباراتهم ما زاد على الثلاث في قدر المائة لا الكثير الذي هو الزائد على النصف اه فتال **(قول الشارح)** وفي المجتبى لو كان سماً ذاتاً ثباتاً كله الخ فيما نقله عن المجتبى قيود ينبغي ملاحظتها منها أن البائع لم يخبره إلا بعد تمام أكله فلو أخبره قبل أكله كله رده اتفاقاً إن شاء وبعد بعضه لا يرجع بشئ عنده ورجع عندهما بنقصان ما أكل ويرد الباقي على القول المقتضى به كما سبق ومنها أنه كان ذاتاً فلو كان جامداً وأخبره قبل أكله قور منه موضع وقوع الفأرة ورده على البائع وصح البيع في الباقي بحصته لأنه مثلي والثمن ينقسم على الأجزاء وان أخبره بعد أكله كله أو بعضه لكن جاوز موضع الفأرة ف يرجع بنقصان ما كان حوالها من الثمن ولو أكل من ناحية لم تكن فيها الفأرة ثم أخبره البائع قور موضع الفأرة وردها وصح البيع فيما أكله وما بقي هذا ما يتضمه مفهوم ما تقدم والله أعلم اه سندی **(قوله)** وهذا الإطلاق يند في المبسوط بما إذا ادعى الخ لا يظهر هذا التقييد إلا إذا قلنا أن معنى رده على بائعه أنه يرد عليه بدون محاصرة على خلاف ما قدمه فيقال حينئذ إن محل رده على بائعه إذا ثبت العيب عنده والأفلا يظهر وجه لعدم رد المشتري الأول على بائعه إذا أثبت عنده ولم يثبتته المشتري الثاني ثم ظهر توجيه المسئلة بما ذكره في الفتح تعليلاً لها بقوله لان المشتري الأول لم يصبر مكذباً فيما أقربه ولم يوجد هنا قضاء على خلاف ما أقربه فيبقى إقراره بكون الجارية سليمة فلا يثبت له الرد اه لكن فيما ذكره من التعليل نظر وذلك لأنه صار مكذباً بغيره بالقضاء فيما أقربه من كونه سليماً فله دعوى العيب عند بائعه وان لم يدع المشتري الثاني أنه كان عند البائع الأول **(قوله)** وما قلناه من إرجاع ضمير عنده إلى البائع الثاني أصوب من إرجاعه إلى المشتري الثاني الخ غاية ما يفيد الكلام على هذا الاحتمال أن المشتري الثاني يرجع على الأول بالنقصان وليس فيه تعرض للمسئلة الخلافية بالكلية وكأنه فهم أن ضمير يرجع عائداً إلى المشتري الأول وهو غير متعين في الكلام ويكون قوله ما لم يحدث الخ على هذا كافياً ط كالاستثناء من معلوم من المقام تقديره وله أي الثاني الرد ما لم يحدث عيب آخر عنده نعم المتبادر ما قاله المحشى **(قوله)** فيحمل ما مر عن القنية على ما إذا رضى بهاصريحا ليس في عبارة القنية ما يدل على هذا الحمل والمفهوم منها أن مجرد ما يدل على الرضا كاف في منع الرد ويدل على هذا أيضاً التشبيه بمسئلة المداواة والظاهر تحقق الخلاف في هذه المسئلة إذ الحمل المذكور مما لا دليل في كلام القنية عليه **(قوله)** فيصير كأن البائع الأول لم يبعه لعل حقه الثاني **(قوله)** الوكيل بالبيع على هذا التفصيل إلا أنه إذا رد بقضاء على الوكيل بينة أو نكول لزم الموكل وان بإقراره لزمه وله أن يخاصم الموكل كافي البحر عن البرازية لكن اعتماد ما في الخانية أولى **(قوله)** واعترض

بأنه لا يجبر وان ثبتت المطالبة) تمة عبارة ط بعد قوله المطالبة والشئ لا ينفي الاحتمال يمكن ثبوته أو
 شرع الخ ثم لم يتضح وجه ورود هذا الاعتراض على ما في البحر **(قول)** ثم قال وقد ظهر لي أن موضوع
 هذه المسئلة الخ) لا دليل على كون الموضوع ما ذكره بل هذه المسئلة عامة والقسم منها عدم جبر
 المشتري على دفع الثمن عند دعواه أي عيب كان وأطلق في قوله أو توجه بالمعنى بانعدام اعتماده على ما أتى في
 مسئلة الأباق ونحوه وهذا لا يكون الثاني حشوا لاختلاف المقصود في كل اذني الأولى القصد ببيان عدم
 الجبر والثانية بيان وقت توجه الخصومة في دعوى الأباق مثلاً تأمل **(قول)** ونبه عليه ط أيضاً) فيه
 أن عبارة ط هكذا قوله وجنون فيه أن الجنون يشترط وجوده عندهم ما على الصحيح وإنما الضعيف
 جعله مختلفاً صغراً وكبراً اه ثم انه لا شل أن كلام الشارح مبني على ما مر عن العيني وان كان الكلام
 في اشتراط المعاودة هنا فإنه فيما نشترط فيه قسمه قسمين في كيفية التحليف ففيما يختلف صغراً وكبراً
 يختلف في حالة الصغر بالله ما أتى قط الخ وفي حالة الكبر يختلف ما فعل كذا ما يبلغ والشارح جعل من هذا
 القسم الجنون حيث قال وما جن قط الخ وهذا لا يوافق إلا ما تقدم عن العيني وعلى اسقاطه كما يأتي له لا يرد
 عليه شئ **(قول)** سليماً كما التزمه قاله السرخسي) في التمرع قب ما نقله عن السرخسي ما نصه ومحلّه ما لو ادعى
 أنه لا علم له به أم لو ادعى الخالف العلم به كما هنا حلف على البتات ألا ترى أن المردع لو ادعى قبض وجهها
 حلف على البتات وان كان القبض فعل الغير فال في الفتح وهذا أوجه لأن معنى تسليمه تسليمه والحال
 انه لم يفعل السرقة عندي فيرجع الى الخالف على فعل الغير اه **(قول)** الشارح وظاهر الخ) أي للقاضي
 أو أمينه في البحر من شئ القضاء عند فرله ولو باع القاضي أو أمينه عبد الغرماء الخ عن البدائع أن العيب
 اذا كان ظاهراً يرد المبيع به بنظر القاضي أو أمينه اه **(قول)** الشارح كعبور) ان سلم أنه ظاهر في الحال
 فلا بد من اثبات كونه قد عا قبل الشراء والذي في البحر والنهر والعلمى وأعله أراد أن يكون ولداً كنه وأما
 ما يمكن حدوثه فلا يصح التمثيل به اه سندی عن الرجتي **(قول)** أي لنوجه الخصومة الخ) في السندی
 إنما يحتاج القاضي الى قول الأطباء عند عدم علمه بالعيب أما اذا كان القاضي من الأطباء ينظر بنفسه كما
 في البرازية ونظر أمينه كنظره كما في البدائع اه لكن يظهر هذا على القول بأن القاضي يقضي بعلمه
(قول) وعند الثاني يحلف) وفي الدراية أراد المشتري الرد ولم يدع عليه البائع شيئاً يسقطه لا يحلف وعند
 الثاني يحلف صيانة للقضاء وأكثر اقتضاة يحلفون بالله ما سقط حق في الرد بالعيب من الوجه الذي
 تدعيه نصاً ولا دلالة وهو الصحيح وأحب إلى أن يستتمه وان لم يباع البائع ان ادعا حلف اتفاناً انتهى اه
 سندی **(قول)** ذكر الكل غير قيد الخ) بزيادة الشارح لفظ للكل صير كلام المصنف أملاً لما لم يوجد
 قبض شئ أصلاً وما اذا وجد قبض البعض **(قول)** وظاهر كلام الشارح أنه يرد الخ) عرض مرع ما في
 الفصولين حيث قال ولو عالج الأول ثم علم عيباً آخر فله رده كذا في عنه أن من مدد بعبارة في الثاني ظاهر
 عبارة الشارح فان مقتضاها أنه لو كان فيه جملة عيوب فداوهم من أحدها ولو مع علمه بالباقي يكون له الرد
 بالباقي وجرى على ظاهر عبارة الشارح السندی نعم على جعل عبارة الفقهين في ثبوتها على ما اذا شرعاً
 بعيبه لا تكون صريحة فيما استظهره وبجمل كلام الشارح على ما اذا داوهم بدون علمه بالعيب الآخر
 لا يكون مخالفاً لما في الفصولين **(قول)** الشارح بعد العلم الخ) احتراز عما اذا كان من قبل الاطلاع فله
 الرد ما لم ينقصه أو يرد فيه كالحياطة فعند ذلك له الرجوع بالنقصان كما تقدم وقوله والارش احتراز عما يمنع
 الرد ولا يمنع الارش كما اذا جامعها وقد اشترها بكرافات ثبوتها فان له المطالبة بالارش كما ذكره السندی

فاذا وجد منه ما يدل على الرضا بعد الجماع ليس له أن يرجع بالارش وما فسر به المحشى كلام الشارح
 غير المفهوم منه وان كان صحيحا في ذاته **(قوله)** بخلاف الرهن فلا يردده الا بعد الفكالك (الا أن يرضى
 المرتهن برده الى الراهن قبل قضاء دينه فللراهن أن يردده بالعيب الذي وجدته ولم أره فليراجع اه سندی
(قوله) ومنه ارسال ولد البقرة عليها الخ) ينظر الفرق بين ارسال ولد البقرة الخ وبين أكل ثمر الشجر الخ
 ولعل هذا مبني على اختلاف الرواية ثم رأيت في المنبع تعليل عدم الرد في مسئلة اللبن بقوله لأن اللبن
 الذي حدث في ملك المشتري مخلوط باللبن الذي كان حدث في ملك البائع فلورد كل الحليب يلزم الربا في حق
 البائع لانه أخذ مبيععه وما لا آخر وهو الذي حدث في ملك المشتري ولهذا قلنا ان الزيادة المنفصلة تمنع
 الرد بالعيب اه ومقتضاه أن الزيادة المنفصلة تمنع في صورة الاختلاط مع أنه تقدم اطلاق منعها
 فيكون ما هنار واية أخرى فتأمل وفي البحر وليس منه يعنى مما يمنع الرد جزئى من الغنم فان لم ينقصه فله
 الرد وكذا قطع الثمار واستشكله في جامع الفصولين بأنه ينبغي أن لا يرد لأنه زيادة منفصلة متولدة وهى
 تمنع الرد ولم أرفها خلافا ولكن يظهر من هذا أن فيها خلافا اه **(قوله)** قال ويدل له ما ذكره محمد في
 السير الكبير أن جوالق العلف الخ) هكذا وجدته في الذخيرة وأنت خير بأن هذا الدليل لا يصلح
 الاستدلال به على جعل القيد للثلاثة اذ هو خاص بمسئلة شراء العلف فهى أخص من المدى الذي جعله
 قيد للثلاثة تأمل **(قوله)** لكن قال في الفتح ان العذر المذكور في السقي بحرى الخ) قال في الفتح والتقييد
 بحاجته لأنه لو ركبها ليسقبها أو يردّها على بائعها أو يشتري لها علفا وليس لها علف فليس برضاؤه الرد
 بعد ذلك أما الركوب الردفانه سبب الردفانه لو لم يركبها احتاج الى سوقها فربما لا تنقاد أو تلف مالا في
 الطريق ولا يحفظها عن ذلك الا الركوب والجواب في السقي وشراء العلف محمول على حاجته الى ذلك
 لانها قد تكون صعبة ففي قودها يسقيها أو يحمل عليها علفها ما ذكرنا مع كونه قد يكون عاجزا عن المشى
 أو يكون العلف في عدل واحد فلا يتمكن من حمله عليها الا اذا كان راكبا فتقيده بعدل واحد لانه اذا
 كان في عدلين فركبها يكون رضا ذكره قاضيان وغيره ولا يخفى أن الاحتمالات التي ذكرناها في ركوبها
 للسقي أنها لا تمنع الرد معها تجرى فيما اذا كان العلف في عدلين فركبها فلا ينبغي أن يطلق امتناع الرد اذا كان
 العلف في عدلين اه **(قوله)** وقد يجب أن العذر في ركوبها الخ) هذا الجواب لا يدفع المخالفة للقول الثالث
 انما يدفع المخالفة لغيره حيث اعتبر العذر فيما تقدم ولم يعتبر في مسئلتى الشرح والسير وانما الدافع لها على
 ما اختاره الزيلعي هو أنه انما جعل الركوب في المسائل الثلاث غير مانع للرد لعذر أو لا وهذا لا ينافي أنه في
 غيرهما مانع ولو لعذر فلم تتحقق المخالفة بين ما في الزيلعي وبين هاتين المسئلتين **(قوله)** ولان البيع انفسخ في
 المردود الخ) هذا التعليل انما يظهر فيما اذا لم يقبض البائع الثمن لا فيما اذا قبضه **(قوله)** ويخالفه ما في
 الظهيرية حيث قال وان اختلفا الخ) مانقله عن الظهيرية وغيرها في الصفة المشروطة واذا اجل كلام
 العمادية على غير هازول التنافي كان اشترى أمة ثم أراد ردّها بعيب السرقة مثلا ثم اختلفا فقال البائع
 كانت بكر او هى الآن ثيب وقال المشتري هى ثيب وقت البيع وكالمودع أو الغاصب اذا اختلف مع
 المالك في الصفة **(اقول)** الشارح ولو جاء ليرده بخيار عيب فالقول للبائع الخ) وكذا القول للبائع لو استحق
 المبيع فأراد المشتري الرجوع بالثمن على بائعه فأنكر أن يكون هو المبيع وقال هو غيره كما يظهر من الفرق
 الذى ذكره عن الفتح بين خيار الشرط والرؤية وبين خيار العيب وقد صرح بذلك في الخلاصة من الفصل
 الخامس عشر في الاستحقاق ونصه استحق الفرس من بدرجل فلما أراد أن يرجع بالثمن على البائع وبين

صفة الفرس فقال ديزه رنك مع الكي وقال البائع الذي بعته كيت بدون كي فيينة المشتري أولى اه
(قوله) بدليل انفساخ العيب) حقه البيع **(قوله)** فلت بل هو في غاية الخفاء الخ) فيه أن مراد الحلبي أن
قول الشارح لم يعلم به الخ فيدلما اذا قبض المعيب فانه هو الذي يشترط فيه لردهما عدم العلم بالعيب قبل
قبضه اذ لو علم به أولا ثم قبضه لزماء بخلاف ما لو قبض السليم فله ردهما بلا فرق بين علمه به قبله أو بعده أما
الثاني فظاهر وأما الأول فلما نقله عن البحر بقوله لانه لا يمكن الزام البيع الخ **(قوله)** لكن هذا الاعتذار
لا يتأتى في عبارة المصنف الخ) لكن يفهم منه حكم ما قبل القبض بالأولى فان الصفقة تتم ومع ذلك
قال ليس له التفريق هنا لان المبيع كشيء واحد فقبله كذلك بالأولى **(قوله)** وهذا التعليل أظهر لانه
يشمل ادعوى الوطء) فيه أن تعليله بأنه يكون وطؤه في غير موكفة فيكون عيبا يمنع الرد لا يشمل الادعوى
فالتعليل ما زال قاصرا وأيضا فسخ العقد يكون بالنسبة لما يستقبل بالنسبة لما مضى تأمل **(قوله)** وفي
الغانية من أول فصل العيوب ولو اشترى جارية الخ) وفي مجمع الفتاوى اشترى جارية على أنها بكر
وقال لم أجدها بكرًا وقال البائع كانت بكرًا فذهبت عذرتهم اعندك فاقول قول البائع مع عيبه بالته لقد
باعها وقبضها المشتري وهي بكر انتهى اه سندی **(قوله)** ولو اشترى جارية على أنها بكر ثم قال هي ثيب
الخ) الذي في غاية البيان على ما نقله السندی اشترى جارية على أنها بكر فقال المشتري ليست ببكر وقال
البائع هي بكر في الحال فان القاضي يريها النساء فان من هي بكر لزم المشتري من غير عيبين البائع لان
شهادتهن تأييد بمؤيده وهو أن الأصل هو البكارة وان من هي ثيب لم يثبت حق الفسخ لا لاشترى بشهادتهن
لأنها ضعيفة وحق الفسخ قوي وشهادتهن يثبت للمشتري حق الخدم ومدة في توجيهه المين على البائع
فيخلف بالته لقد سلمها بحكم البيع وهي بكر إن كان بعد القبض وان كان قبله فيخلف بالته أنها بكر ورور
عن محمد أنها ترد على البائع بشهادتهن من غير عيبين البائع اه **(قوله)** رجوع بالنقصان الخ) لان المريض
والمقطوع عند البائع انما ما تاز ياداه الا لام وترا دافعها عند المشتري وهي لم توجد عند البائع وزنا العبد
يوجب الحد والموت غيره **(قوله)** أي باع بشرط البراءة من كل عيب الخ) كذلك الحكم لو اقتصر على قوله
مما يحدث وما ذكره عن النهر موافق لما ذكره الزيلعي حيث قال باعه بشرط البراءة من كل عيب يحدث
به بعد البيع قبل القبض لا يصح عند محمد ويصح عند أبي يوسف الخ **(قوله)** وأجيب بنوع الاجماع الخ)
فيه تأمل وذلك أن المعارض اعجابني كلامه على رواية الاجماع فلا يصح أن يداب عنه بناء على الرواية
الأخرى **(قوله)** ولهذا لا يقبل الرد الخ) لعل المناسب حذف لا كما ذكره الزيلعي وعبارة البحر كما ذكره المحشي
(قوله) وتصبر واضم التاء وفتح الصاد) وقيل بالعكس في رواية أخرى والله أعلم بما في الوجهين وقال
الطحاوي هذا منسوخ بآية الربا وآية الداء بالمثل وكان ذلك حين يغرر الجاني بالادعز جرا على وجه
التضمين انتهى من المنع **(قوله)** مع أن وجهه خفي) قد يقال وجهه أن الادعز جرا على وجه
الامتناع فلا يصح أن يكون علامة على الصلاحية له مع العيب فكان رضا تكافؤ القياس في مثل ذلك
(قوله) واستشكله في الشرنبلالية الخ) عبارتها قوله قال لا نزعنا في هذا أتق الخ) كذا الوفا على أن يرى
من الابق ولو قال على أن يرى من باقية أو على أنه أتق وقبله المشتري الاول على ذلك يرد الثاني عليه لانه ذكر
هذا وصفا لايجاب أو شرطافيه واليجاب يفتقر الى الجواب والجواب يتقرب من إعادة ما في الخطاب فاذا قال
المشتري قبلت ذلك صار كما قال اشتريت على أنه أتق فيكون اعترافا بكونه أبقا مقته في الجواب بخلاف
ما لو قال على أن يرى من الابق لانه لم يصف الابق الى العبد ولا وصفه به فلم يكن اعترافا بوجود الابق

للمحال لان هذا الكلام كما يحتمل التبرى عن اباق موجود من العبد يحتمل التبرى عن اباق سيحدث في المستقبل فلا يصير مقرا بكونه آتيا للمحال بالشك فلا يثبت حق الرد بالشك كذا في المحيط فليست مرقع ما قاله الكمال لو قال أنا برى عن كل عيب الا باقه برى من اباقه ولو قال الا اباق فله الرد بالاتفاق اه وكتب في هامشه لعل حق العبارة لو قال أنا برى عن كل عيب الا باقه لا يبرأ من اباقه فيرده ولو قال الا اباق فليس له الرد والفرق انه لما أضاف الا باق الى العبد بقوله الا باقه كان اعترافا بوجود الا باق للمحال فيرده عليه بخلاف قوله الا اباق لانه لم يضاف الا باق الى العبد ولا وصفه به فلم يكن اعترافا بوجود الا باق للمحال لانه كما يحتمل التبرى عن اباق موجود للمحال يحتمله للمستقبل فلا يثبت الرد بالشك في ارادة أيهما فكانه لم يستثن شيئا أما على قول محمد وزفر فواضح لانه لا يدخل العيب الحادث قبل القبض في البراءة من كل عيب وأما على قول أبي يوسف فقد يتبرج احتمال ارادة الحال وهو لو برى من كل عيب به لا يدخل الحادث اجماعا لانه خص الموجود واذا استثنى منه اباقه صح فيرده اه هذا ما ظهر لي بحثا اه وكتب الشيخ عبدالحى الشرنبلالى على قوله فليست مرقع ما قاله الكمال الخ مانصه اشتباه وانتقال من مسئلة مكررها في البيع بمسئلة لم يتكرر فيها وحينئذ فكلام الكمال في غاية الاستقامة ولا يحتاج الى قول المحنى في العبارة التي بالهامش لعل حق العبارة الخ فان كلام المحيط فيما اذا تكرر البيع وكلام الكمال فيما اذا لم يتكرر اه ومآله المحنى سبقه الشيخ عبدالحى فانه بعناه (قوله ثم على القضاء للمستحق الخ) حقه للمشتري (قوله ومقتضاه أنه مثل الوكيل بالخصومة) المسئلة خلافية كما يعلم مما هو مذكور في باب الوصى (قوله الشارح لانه لا وجه له غير الرشوة الخ) وذلك لان البائع على تقدير سلامة المبيع انما يستحق الثمن وعند ظهور العيب له استرداده أو تنقيص الثمن برضا المشتري وليس له استرداد ودراهم أخرى بسبب ما حصل بينهما من مجرد العقد لانه لا يكون حينئذ الرشوة اه سندی وهذا ظاهر أيضا فيما اذا أقر البائع بالعيب (قوله المصنف ردى الوكيل بالعيب لزوم الموكل الخ) لانه لم يلزمه في ذلك نقصان سندی (قوله بعد ما ذكر قول آخر الخ) في الكافي والفيض ما يوافق القول الآخر المقابل لما في المصنف كافي السندی وذكر عن الفيض أيضا أن الوكيل بالشراعه الرد بالعيب قبل أن يدفع الى الموكل استحسانا ولا عين عليه اذا ادعى عليه رضا الموكل كما لا عين على الموكل أيضا لانه لم يجز بينهما عقد اه (قوله فلا محل للاستثناء الخ) بالنسبة للمسئلة الأولى فقط لا الثانية (قوله ولا يرد عليه ما سئله المصنف في فصل التصرف في المبيع الخ) في الأشباه لو باعه بعد الرد بعيب بقضاء من غير المشتري وكان منقولاً لم يجز ولو كان فسخا لحاز كما قال الفقيه أبو جعفر فكان ظن أن بيعه جائز قبل قبضه من المشتري وغيره لكونه فسخا في حق الكل قياسا على البيع بعد الاقالة حتى رأينا نص محمد على عدم جوازه قبل القبض مطلقا كذا في بيوع الذخيرة اه وقال الحموى في تفسير الاطلاق أى سواء كان البيع من المشتري أو غيره لصدق بيع المنقول قبل قبضه عليه اه وحينئذ لا يظهر فرق بين البيع من المشتري وغيره في عدم الجواز لكن يخالفه ما في الاقالة

(باب البيع الفاسد)

(قوله بان كان من مجنون الخ) قد يقال المراد بخلل الركن صدوره عن غير الأهل أو تعلقه بغير المحل بان كان المبيع غير مال في دين من الأديان أو في بعضها أو بئس ليس مالا في دين من الأديان فالخلل حينئذ

ظاهر لعدم تحقق معنى البيع الذي هو مبادلة مال بمال وحينئذ لا حاجة للزيادة التي زادها المحشي ولا لمافي الضابط الثاني من الزيادة باعتبار الثمن **(قوله)** وهذا الضابط يرجع الى الفرق بينهما من حيث المحل فقط وما مر من حيث الركن والمحل فهو أعم هذا انما يتأتى على زيادة أو في محله وهو لم يرد بها بل به المحشي أنه كان عليه أن يريدها وعلى تقدير الزيادة قد وجد في الضابط الثاني ما لم يوجد في الأول وهو بيان ما اذا كان الثمن غير مال في دين من الأديان الا أن يقال ان ركن البيع حينئذ لم يوجد لانه مبادلة مال بمال **(قوله)** ولا هو حق متعلق بالمال بخلاف حق المرور على رواقه جواز بيعه لانه متعلق برقبة الأرض وهي مال زيلعي **(قوله)** أو ثبت ولم يعلم وجوده الخ وذلك لان الأصل العدم فكان معدوما حكما سندی لكن سيأتي أنه اذا سئل الاطلاع عليه يجوز بخلاف ما لايسهل كالحمل كما ذكره عند قوله وبيع الحمل **(قوله)** فانه يخرج بالتدرج ط فالبيع في المعدوم باطل لكونه معدوما وفي الموجود لكونه بيعا بالخصه ابتداء وينبغي أن يكون فاسدا في الموجود لان الفساد لو صفه انتهى رحتي اه سندی **(قوله)** وفي الفقه المقول الخ وقال في التهر من المهر الجنس عند أبي حنيفة هو العلى المقول على كثيرين من متعددي الصورة والمعنى وعند أبي يوسف المقول على كثيرين مختلفين بالأحكام وعند محمد مختلفين بالمقاصد اه وقام ما يتعلق بذلك في الفتح من المهر **(قوله)** وينبغي أن يجري فيه الخلاف الماز الخ الظاهر أن المراد بقول الشارح ولومن كافر أن المسلم باعه من كافر وأنه لا يعتبر معتقده جوازه **(قوله)** وذكر في الفتح أن الحق أنه باطل الخ قال في الفتح جوابا عن الإراد الأول الوارد على قول الهداية بالبطان وأجيب بأن المراد من قوله باطل أنهم لا يملكون بالقبض كما لا يملك الحرف فكان مثله فلو قال فاسد ظن أنهم يملكون وأما تملك القن المضموم اليهم فادخلهم في البيع لصلاحيتهم لذلك بدليل جواز بيع المدين من نفسه ولذا وقضى قاض بجواز بيعه ونفذ وكذا أم الولد عند الشيعين في أصح الروايتين وهذا الجواب ربما يوهم أنه بيع فاسد ولكنه خص حكم الفاسد بعدم الملك بالقبض والحق أنه لا حاجة الى الحكم بالفساد فيه فهو باطل وحكمه كحكمه وجاز أن يتخلف أفراد نوع شرعي في الحكم الشرعي لخصوصية اه فتأمل **(قوله)** الشارح فصح بيعهم من أنفسهم الخ قال البرجندي ليس ذلك ببيع حقيقة وانما هو اعتاق على مال فلا يرد نقضا انتهى اه سندی **(قوله)** قال ابن كمال انما قال بالدين دون الثمن الخ عبارة ابن الكمال وبيع مال غير متقوم كخمر وخنزير بالدين انما قال بالدين دون الثمن لان الدين أعم منه والمعتبر المقابل به دون الثمن على ما أفصح عنه صاحب الهداية حيث قال وأما بيع الخمر والخنزير فان كان قوبل بالدين كالدرهم والدنانير فالبيع باطل وان كان قوبل بعين بعين فالبيع باطل حتى يملك ما قايله وان كان لا يملك عين الخمر والخنزير اه **(قوله)** والظاهر أن المراد بالفساد الباطل الخ التعليل للمسئلة بأن فيه بيعا بالخصه ابتداء وبأن قبول العقد في الحر والميتة شرط الجواز في العبد والذكية يقضى بحمل البطلان المصرح به في الهداية وغيرها على الفساد وأيضا لخلل هنائي الذكية والعبد انما جاء من خارج عنهما ومقتضى ذلك الفساد لا البطلان كما يعلم من الضابط تأمل **(قوله)** أي فهو باطل أيضا لكن المراد للشارح أن المسجد العام حكمه كالدين من جهة أن بيعه مجتهد فيه فاذا ضم الى ملك في البيع لا يبطل في الملك كما اذا ضم الى مدبر فيه **(قوله)** الا أنه قال في شرحه هنا رده عليه ما صرح به قاضيخان من أن الوقف الخ قال في حاشية البحر نفلا عن الرمي يمكن حمل القضاء في كلام قاضيخان على القضاء بحد بل لا يلزمه فلا يرد ما أفق به مفتي الروم **(قلت)** هو مطلق فيحمل على الكامل وهو القضاء بحد ولان في سله على القضاء بحدومه

فائدة بخلاف جملة على القضاء بالصفة فإنه لا فائدة فيه لأنه صحيح بدونه اهـ **(قوله)** تفريع على قول المصنف
 فيصح الخ على وجه الترتيب) الأنسب أنه يقول تفريع على قوله بخلاف فنضم الخ وقوله فيصح الخ
 تفريع على وجه الخ **(قوله)** بطريق الولاية الخ) عبارة ط الوكالة **(قول الشارح)** واكتفى في
 البحار الخ) لكن يحمل إطلاق البحر على ما إذا غلب التراب نزول المخالفة بينه وبين ما في المصنف الآن
 ما ذكره في توجيه صحة البيع مع الخلط يفيد إطلاق الجواز من أن جواز البيع يتبع حل الانتفاع
 وبالخلط يحل الانتفاع به **(قوله)** وذكر أن سبب النهي في الحديث ذلك) الأولى أن يقول يفيد ذلك كما
 هو عبارة الفتح وذلك أنه في الفتح قال وقال الشافعي لا ينعقد أي بيع الفضولي لأنه لم يصدر عن ولاية
 شرعية لأنها بالملك أو اذن المالك وقد فقدوا لانعقادها بالقدره الشرعية فصارت كبيع الآبق والطير
 في الهواء في عدم القدرة على التسليم وطلاق الصبي العاقل في عدم الولاية وقال عليه الصلاة والسلام
 لحكيم بن حزام لا تبع ما ليس عندك قلنا المراد البيع الذي تجرى فيه المطالبة من الطرفين وهو النافذ
 والمراد أنه يبيعه ثم يشتريه فيسلبه بحكم ذلك العقد ثم قال وسبب النهي يفيد هذا وهو قول حكيم بن رسول
 الله أن الرجل يأبئني فيطلب مني سلعة ليست عندي فأبيعها منه ثم أدخل السوق فأستريها فأسلمها
 فقال لا تبع ما ليس عندك اهـ **(قوله)** الآن القول الثاني في مسئلتنا من ح الخ) لعل أصل العبارة
 لأن الخ ليناسب الاستدراك بما قاله النهر ولتنظر عبارة العزيمة ثم رأيت عبارة العزيمة هكذا الآن
 القول الثاني في مسئلتنا من ح على القول الأول وفي بعض نسخها الآن القول الخ **(قوله)** ونقل أولاً عن
 أبي يوسف في كتاب الخراج عن أبي الزناد الخ) الذي يفيد كلام فقهاءنا أن كلاً من إجارة البركة
 للأصطياد وبيع السمك في الماء غير جائز شرعاً وما نقله في كتاب الخراج عن عمرو وعمر بن عبد العزيز
 من الجواز فيهما مقابل للذهب ومباين له ولم يذكره أبو يوسف في كتاب الخراج على أنه هو المذهب
 بل على أنه مقابل له وعبارة وسألت يا أمير المؤمنين عن بيع السمك في الآجام وموضع مستنقع الماء فلا
 يجوز بيع السمك في الماء لأنه غرر وهو الذي يبيده فان كان يؤخذ باليد من غير أن يصطاد فلا بأس
 ببيعه ومثله إذا كان يؤخذ من غير صيد كمثل سمك في جب وإذا كان لا يؤخذ إلا بصيد فله كمثل
 ظبي في البرية أو طير في السماء ولا يجوز بيع ذلك لأنه غرر وهو الذي صاده وقد رخص في بيع السمك في
 الآجام أقوام فكان الصواب عندنا في قول من كرهه حدثنا العلاء بن المسيب عن الحرث عن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه أنه قال لا تباعوا السمك في الماء لأنه غرر وحدثنا يزيد بن أبي زياد عن المسيب
 ابن رافع عن عبد الله بن مسعود أنه قال لا تباعوا السمك في الماء فإنه غرر قال وحدثنا عبد الله بن علي عن
 اسحق بن عبد الله عن أبي الزناد قال كتبت إلى عمر بن عبد العزيز في بحيرة يجتمع فيها السمك بأرض العراق
 أن أأجرها فكتب أن افعلوا قال وحدثنا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه عن حماد قال طلبت إلى عبد
 الحميد بن عبد الرحمن فكتب إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن بيع صيد الآجام فكتب إليه عمر أن لا بأس
 به وسماء الحبس قال وحدثنا الحسن بن عمار عن الحكم بن إبراهيم قال إن اشتريته صيداً محصوراً
 ورأيت بعضه فلا بأس وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه وضع على أجرة برس أربعة آلاف
 درهم وكتب لهم كتاباً في قطعة آدم وإنما دفعها إليهم على معاملة في قصبتها قال أبو يوسف حدثنا ابن أبي
 ليلى عن عامر الشعبي قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر اهـ ثم ذكر ما نقله في البحر عن
 كتاب الخراج عن عمر بن قاذ كره عنهما ما ذكره على أنه مقابل لما ذكره أولاً أنه المذهب لا على أنه هو

المذهب فتأمل ويقال من أجاز البيع بحيز الإجارة أيضا لكن ما عزا في البحر لعمر بن الخطاب عزا في كتاب الخراج لعمر بن عبد العزيز وقال في شرح الملتقى ما ذكره في البحر من جواز الإجارة لصيد السمك ينافيه ما في إجازات البرازية حيث قال الإجارة إذا وقعت على العين لا تجوز فلا يصح إجارة آلا جام والحياض لصيد السمك ورفع القصب وقطع الخطب وألحق أرضه أو غنمه وكذا إجارة المرمى والحيلة في الكل أن يستأجر موضعا معلوما لعطن الماشية وسبح الماء والمرعى اهـ وهكذا ذكره قاضيانا أيضا وقال لان الإجارة ما وضعت للملك العين اهـ (قوله أن يؤجرها الخ) عبارة كتاب الخراج أن يؤجرها الخ (قوله والميراث يجزى في الحمل الخ) فانه في المثال قبل هذا يكون الحمل ميراثا (قوله لكن الاستثناء باطل في الهبة الخ) وأما هبة الحمل وحده بدون الام لا تصح الا إذا سلم الى الموهوب اليه مع الام كافي السراج اهـ سندی وفي الفتاوى الخيرية والحيلة في جواز بيع اللبن في الضرع أن يقرض طالب اللبن المال كدراهم بقدر ما يغلب على الظن أنه يساوي اللبن أو يقاربه إذا وقعت فيه المبادلة ويقول مالك اللبن ما يأتي من دأبي الغلانية أو دواي خذ قرصا فإذا استوفاه يجعل هذا به هذا فيحصل لهذا المال ولهذا اللبن لوقوع المقاصة بينهما بذلك اهـ (قلت) ويرد عليه أن هذا لا يسمى بيعا مع أن اللبن مثلي وربعا لا يرضى صاحب اللبن إلا بدفع مثله فالأولى أن يقال ان طالب اللبن يقرض صاحب اللبن درهما ثم يحلب صاحب الماشية اللبن ويبيعه بذلك الدرهم الذي في ذمته اهـ سندی (قوله بل بالعكس لان ما يقتضى البطلان يدل الخ) إذا نظرنا لكون مقتضى الفساد يقتضى عدم المشروعية في الوصف بدون تعرض لمشروعية الاصل وعدمها لا ينافي مقتضى الفساد لمقتضى البطلان وإذا نظرنا لكون الفساد يقتضى عدم المشروعية في الوصف والمشروعية في الاصل ومقتضى البطلان عدم المشروعية فهم ما تنافي كل من مقتضى الفساد ومقتضى البطلان والذي قدمه أول الباب أن الباطل ما لا يكون مشروعا لا بأصله ولا بوصفه والفساد ما كان مشروعا بأصله لا بوصفه وهذا تعلم ما في كلام المحقق (قوله يشهد الجواز بلا حاجة الى التعليل بالتعامل الخ) فيه أن التعليل بالتعامل محتاج اليه في غير الكراث أيضا لدفع ما يقال من عدم الجواز لئلا أن المبيع بمنزلة وصف (قوله وبه يحصل الجواب عما استدلل به الفضلي على المنع الخ) لوقيل ان الكلام فيما إذا كان موضع القطع معلوما كما أفاده ما نقله الشارح عن الفقيه لكان أوجه في دفع كلام الفضلي (قوله فقوله معين ليس للاحتراز عن الفساد الخ) بل يظهر انه للاحتراز عن البطلان لا عن الفساد (قوله والذي نقله العلامة نوح الخ) عبارته واطلاقهم يفيد أنه ينقلب صحيحا بالتسليم سواء كان معينا أو غير معين وقال الزاهد في شرح مختصر المحامد ان الفساد في غير المعين معلل بلزوم الضرر والجهالة فإذا تحمل البائع الضرر وسلمه الى المشتري زال المفسد وانتفتت الجهالة أيضا اهـ وفي اصلاح الايناح ما وافق ما نقله في التهر ونصه (وجذع في سقف) يعنى الجذع المعين لان غير المعين يبعه لا ينقلب صحيحا ذكره الزاهد في شرح القدوري اهـ (قول الشارح فلو لم يكن رطبا الخ) بأن كان بسرا (قوله والمراح بالضم الخ) في القاموس أرواح الابل ردها الى المراح بالنم أى المأوى والماء وفي الصحاح أراح ابله أى ردها الى المراح وفي المصباح الرواح رواح العشى وهو من الزوال الى الليل والمراح بالضم حيث تأوى الماشية بالليل والمناخ والمأوى مثله وفتح الميم هذا المعنى خطأ لانه اسم مكان واسم الزمان والمكان والمصدر الميمى من أفعل بالالف مفعول بضم الميم على صيغة اسم المفعول وأما المراح بالفتح فاسم الموضع من راحت بغير ألف واسم المكان من الشلاتى بالفتح والمراح بالفتح أيضا الموضع الذي يروح

القوم منه ويرجعون اليه انتهى اه أشباه (قول الشارح بزوال الفيلق) في المغرب الفيلق اسم لما يتخذ منه
القرمعرع اه فالإضافة لليان اه سندی (قول العلق شئ أسود الخ) وإذا سحق مع دهن البنفسج
وقطر في الاحليل يرفع حرقة البول وحرقة المثانة تجرب ويقال ان مسحوقه مع الصبر يحفف البواسير
ولعوقه مع الصبر يحلل الخناق ومطبوخه في الزيت اذا طلى على القضيب قواء وضما محرقه مع الخل
ينبت الشعر الجيد بعد تنف الردى اه سندی (قول بقرينة التعليل) التعليل لا يفيد الا انها متولة
وهذا متحقق فيها وما ذكره من التأييد لا يدل لان عدم جواز التداوي ببلن المرأة لكونه جزء آدمي وعدم
الانتفاع بشعر الخنزير لنجاسته تأمل (قول يجوز بيع الحيات) هي وان كان فيها نفع الا انه يحرم
أكلها فليحرق جوى اه سندی (قول الظاهر أن له الاجر بالغاما ببلغ الخ) وجوب الأجر انما هو
فيما اذا كان البذر من أحدهما واذا كان منهما متفاضلا والحاصل متساويا لأجر العامل لعمله في المشترك
والشريك لا يستحق الاجر سندی عن الرجتي (قول ويتعارف أيضا ما سيذكره المصنف الخ) سيأتي
له تعليل ذلك بما في العناية من أنه نظير من استأجر صباغاً لصبغ ثوبه بصبغ نفسه على أن يكون نصفه
للصباغ فان الغراس آله تجعل بها الارض بستانا فاذا فسدت الاجارة بقيت الآلة متصلة بملك صاحب
الارض وهي متقومة فيأزمه قيمتها كما يجب على صاحب الثوب ما زاد الصبغ في ثوبه وأجر عمله (قول
وأما لو باعه من يزعم أنه عند غيره ففي النهر أن يبعه فاسدا اتفاقا) بخلاف بيع الآبق المطلق ففيه الخلاف
في البطلان والفساد اه سندی (قول أو كان يقدر على أخذه ممن هو عنده) في شمول كلام المصنف
لهذه الصورة تأمل ظاهر (قول وقد صور المسئلة في الفتح بما اذا كان ذلك الآخذ له الخ) وكذلك صورها
المقدسي وكذلك نقلها في زبدة الدراية عن الجامع الصغير وحينئذ يستقيم جواب ط ولا يتعين جواب
الحشى (قول وهذا يغني عنه قوله أو قبضه الخ) لا يعترض بالتأخر على المتقدم لوقوعه في مركزه (قول
وليس للبائع حبس العين بالثمن الخ) عبارة البحر فاذا فعل المشتري في فصل الوديعة والعارية ما يكون
قبضاً ثم أراد البائع أن يحبسها بالثمن لم يكن له ذلك لانه لم يباعه منه مع علمه أنه في يده وهو متمكن من القبض
يصير راضيا بقبضه دلالة اه (قول الشاح وسلمه) غير قيد بل المدار للتمام على ظهور الآبق قبل الفسخ على
هذه الرواية كما يدل عليه ما نقله الحشى عن الفتح وكأنه أخذ هذا التقييد من التأويل الذي نقله الحشى
عن البحر والظاهر عدم اعتماده لمن أخذ بهذه الرواية (قول لكونه ليس بمال الخ) مقتضى هذا التعليل أن
هذا البيع باطل فلا يصح نظمه في سلك الفاسد (قول وفيه أن جواز اقدم المشتري الخ) ما قيل من كراهة
البيع ذكره في العناية وأصله في الخاتمة كافي السندی (قول وبه يظهر أن ادخال الشارح لفظة كل
لا محله) الشرط في الفساد تقدم الشراء على نقد كل الثمن فاذا نقد البعض ثم اشترى بالآقل يتحقق
الفساد وفي السندی عن السراج لا يجوز أن يشتريه بأقل من الثمن ولو بقي درهم ولا بد من نقد جميع الثمن
اه وما فهمه الحشى وقاله مندفع تأمل (قول وهذا قول المصنف الخ) لعله محترز قول المصنف الخ (قول
لكن لم يظهر لي كون الاولى مما نحن فيه اذ لو كانت الخ) ما أورده على هذه الصورة وارد بعينه على صورة
قضاء الدين والمراد أنه بالمصارفة المذكورة كأنه لم يبدل أحد النقدين بغيره بل باق على حاله حكما والتصوير
على الوجه المستطور نقله في المنع والبحر أول البيوع عن العمادى وعبارة البحر الدراهم أجزيت مجرى
الدنانير في سبعة مواضع الاولى بيع القاضى دنائره لقضاء دينه الدراهم وعكسه الثانية يصرفها المضارب
اذا مات رب المال أو عزل لتصير ك رأس المال الخ (قول وقال ط صورته عقد معه المضاربة الخ)

ويمكن أن يصور بما هو في تقرير عبد البر أنه إذا كان رأس المال دنائير فاشترى بها المضارب دراهم على رب المال نهبه عن شراء الاعيان وذلك لأن له فسخ المضاربة بغير رضا المضارب إذا لم يتضمن إبطال حق المضارب فكذا الدناير باقية بعينها بخلاف ما لو اشترى بها عروضا فإنه لا يملك نهبه كذا يوجد في بعض نسخ ط ملحقة بالاصل **(قوله)** لا يحل لهذه الجلالة هنا الخ قد يقال ذكر هاليين أن الفساد في كلام المصنف انما هو للشراء بالاقبل كما قيده الزيلعي بقوله وقبضه الخ وليبين أن قوله جاز مطلقا محمول على ما بعد القبض تأمل **(قوله)** ويظهر منه أنه لو اشتراهم الخمسة مثلا أي بأقل من الثمن الاول فهو كذلك بالاولى توقف ط انما هو في فساد المضموم لافي صحة المبيع الاول ومسئله الفتح في طرق الفساد لافي مسئلة ط لمقارنته فلا يفهم منها بل هي نظير مسئلة الشارح فهي مفهومة منها بالاولى تأمل وبعبارة ط في وجه الطرولانه قابل الثمن بالمبيعين وهي مقابلة صحيحة اذ لم يشترط فيها أن يكون بازا ما باعه أول من الثمن الاول لكن بعد ذلك انقسم الثمن على قيمتهما فظهر البعض بازا ما باع والبعض بازا ما لم يبع ففسد بازا ما باع ولا شك في كونه طارئا فلا يتعدى الى الآخر اه وأنت ترى أن طرق الفساد لا يشمل ما اذا باعاهما بأقل من الثمن الاول اذ لا شك أنه اشترط بازا ما باعه أقل من الثمن الاول ابتداء ولما كان هذا التعليل لا يشمل جميع صور المسئلة الثلاث علاه بقوله ولمكان الخ تأمل ثم رأيت في الزبدة ما يوضح المسئلة حيث قال لان الفساد ليس بمقارن لانه ليس في صلب العقد لانهما لم يركبا في البيع ما يوجب فساده وانما هو باعتبار شبهة الربا وهي أمر خفي ظهر بعد العقد اما بانقسام الثمن على قيمتهما أو بالمقاصة أعني مقاصة الثمن في البيع الثاني بمقدار ذلك من الثمن في البيع الاول فبقى من الثمن الاول ففسد من غير أن يقابله عوض فكيفما كان يظهر الفضل للبائع الاول اه وبهذا يصح جعل تعليل الفساد بالطرول شامل لجميع المسائل **(قوله)** لف ونشر مرتب) الأنسب جعل أول التخيير بمعنى أنك اذا نظرت لجهة كونه قابضا فالقول قول المشتري في نفس الظرف أو قدره اذا كان غائبا وكذلك اذا نظرت لكونه منكرا كما يفيد ذلك عبارة البحر **(قوله)** والأولان يدخلان بلا ذكر فيه نظرا لانه يدافع ما قدمه من أن الطريق لا يدخل الا بد كرخوكل حق ولا يكون الا في طريق خاص فلي تأمل اه شر نبلا لية ونقل المحشى عن الشيخ فيما يأتي ما وافق التتارخانية حيث قال وفي الفتح عن المحيط المراد الطريق الخاس في ملك انسان فأما طريقها الى سكة غير نافذة أو الى الطريق العام فيدخل وكذا ما كان له من حق تسهيل الماء والقاء الثلج في ملك انسان خاصة اه من فصل الحقوق **(قوله)** قوله الآتي في رواية الزيادات الخ عبارة الشر نبلا في وفي الخ باثبات الواو **(قوله)** بيع حق المرور بدليل قوله بدون الارض الخ لا يتم الدليل الا اذا أريد بالارض أرض الطريق لا الارض التي يتوصل من الطريق لها **(قوله)** فان ما ذكره ابن رستم في بيع الشكل الخ الظاهر ما قاله الناظم فان قول ابن رستم ليس لاحكامها أن يبيعهها ولو اجمعوا على ذلك يفيد منع البيع من البعض كمنعه من الشكل **(قوله)** لما قاله في السراج أيضا ان سوم النصارى غير معلوم وفطرهم معلوم الخ عبارته فان قيل لم يخص الصوم بالنصارى والفطر باليهود فيل لان سوم النصارى غير معلوم وفطرهم معلوم واليهود بعكسه مع أنه اذا باع الى صوم اليهود فالحكم فيه كذلك لا يتفاوت فيكون معناه الى صوم النصارى وفطرهم والى فطر اليهود وصومهم فاكتفى بذلك أحدهما اه ومثله في شرح الهداية وبهذا نعلم ما في عبارة المحشى **(قوله)** ومفاده أن صوم اليهود ليس كذلك الخ ذكر الشيء محكم لا يدل على نفيه عن غيره وفي القهستاني أن اليهود يصومون بنص التوراة ستة وثلاثين يوما فعلى هذا لا يكون صومهم مخالفا للصوم

التصاري تأمل (قوله كذا في الدرر عن التمرثاشي) الظاهر في الجمع بين هذه العبارة أن التصاري طوائف وكل طائفة لها مدة معلومة في الصوم مغايرة لغيرها فيها وان كان ما في الشارح موافقا للنقول في كتب السنة كما نقله السندی عن البخاری في تاريخه وعن غيره (قول الشارح لان الجهالة اليسيرة متعملة في الدين الخ) ذكر السندی تمثيل الجهالة في الدين بما اذا اشترى عبدین بألف ولم یسلم الثمن فبات أحدهما قبل القبض فان عن الخی يكون مجهولا ولا یفسد العقد بهذا المعنى اه (قوله ذكر أبو حنیفة الاجل المجهول مطلقا الخ) عبارة الحقائق وذکر اسقاط الاجل مطلقا (قوله وهذه من جملة المواضع التي لم أر من نبه عليها الخ) رأيت حاشية على بعض نسخ ابن ملك بدون عزوان الحقائق ذكر التفصيل بين المجهول جهالة متقاربة ومتفاوتة وذکره مثل ما ذكره المحشي وذکر أن كلام الشارح یوهم خلافه (قوله قول الحقائق ونقد الثمن غیر شرط فی المجلس الخ) لا یظهر كلام المحشي الا اذا قرئ ونقد الثمن بصیغة الفعل واذا قرئ مصدرا كما هو المتبادر يكون فيه اشارة لاشتراط كون الابطال قبل التقدوا اذا كان بعده لا يكون له فائدة فلا یقلب صحیحاه تأمل (قوله مع أن تسبیب السوائب لا یجمل) قد یقال ان حرمة تسبیب السوائب لما فيه من اتلاف المال المتقوم والخزیر یلین بحال فی حقنا فلا یتنوع تسبیبه حیث یشتد ویعلم حل فتله من ذکرهم حل اراقعة الجر مع امكان الانتفاع بها بالتخیل بالأولی تأمل (قوله والظاهر أنهم ما قولان معصیان) مانقله لا یفید صحیح القول بالاتحاق غایته أنه ذکر أقوالا بالاتحاق (قوله بأنه يكون على ما تواضعا) ظاهره أنه يكون على ما تواضعا عليه من بیع الوفاء وان لم یتفقا على بناء العقد علیه ولینظر الفرق بینہ وبين مسئلة الفصولین السابقة ولعله هو أن ما فی الفصولین لما كان ما تواضعا علیه من الأمور الغیر الجائرة شرعاً لم یحمل عقدهما علیه جلالاً لهما على الصلاح وهذا غیر موجود فی الثانية فلا مانع من البناء على ما تواضعا علیه بقرینة سبقه منهما (قوله اه ما فی البحر) فعلى مانقله عن الذخيرة والسراج یفسر بهما بالأحد هما (قوله ولم یذکر مثال ما یقتضیه العقد ولا یلائمه الخ) الظاهر أنه لا یوجد مثال لما یقتضیه ولا یلائمه ولو كان لذکره وما نقله عن البحر لا یدل على أن شرط الوطاء من مقتضیاتہ ولا یلائمه اذا الوطاء بالفعل لا یثبت بالعقد ثم رأیت فی الزیلعی ما نصه شرى جارية بشرط أن یطأها المشتري أو لا یطأها فسد البیع عند أبی حنیفة لانه لا یقتضیهما لان قضیته اطلاق الانتفاع لا الحجر عنه ولا الالزام وقال أبو یوسف صح فی الأول لانه یقتضیه وفسد فی الثانی لانه لا یقتضیه وعند محمد صح فیهما الخ (قوله وكذا ما اشتراه على أن يدفعه البائع اليه الخ) هذا وما بعده خرج عن الاقتضاء كما هو ظاهر وعبرة البحر صریحة فی ذلك حیث قال وخرج عن الاقتضاء ما فی المجتبى شراء على أن يدفعه قبل دفع الثمن أو على أن الخ (قوله ولو سلم فلا مساس له بمثلتنا) اذ ليس فيها تعرض لشرط الخيار فلا فرق فيها بين الشهر وما دونه في الفساد وقديقال له مساس بمثلتنا فيما اذا شرط مع الاستخدام الخيار ثلاثة أيام وكان كل منهما للبائع لعدم خروجه عن ملكه بخلاف ما اذا كانا للمشتري فان العقد حينئذ فاسد لعدم دخوله في ملكه عنده فيكون استخدام ما لا يملكه وعندهما وان دخل فيه الا أنه اذا ارد العقد كان الاستخدام على وجه العارية المشروطة في صلب العقد فيفسد تأمل (قوله يلزمه القيمة نهر لمخصا) عبارة النهر وأجمعوا أنه لو أعتقه قبل القبض لا يعتق وأفاد في الظهيرية أن المشتري لو أمر البائع بالعتق قبل القبض فأعتق جاز فقد ملك الأمور ما لا يملكه إلا امر وانما كان كذلك لانه لما أمر بالعتق فقد طلب منه أن يسلمه على القبض فإذا أعتق بأمره صار قبض المشتري سابقا عليه لان البائع سلطه عليه اه بلفظه

(قوله) كأن اشتري طعاما بشرط أكله (الخ) الظاهر جريان الخلاف فيها نظير ما لو شري أمة بشرط أن يطاها لعله المذكور سابقا (قول الشارح كشرط أن لا يبيع الدابة المبيعة (الخ) الظاهر الخلاف في هذه المسئلة وما بعدها الذي عبر به ابن الكمال نظير ما مر (قوله) فجعله مقابلا لقوله (نعل الخ) لعل الأوضح أن يقول فجعله مقابلا لقوله اشتري نعل الخ أن يحذوه إذا المقابلة بين الحذو والتشريك وعبارة الفتح كما ذكره المحشى (قوله) وأجاب في النهر بأنه يجوز أن يراد بالنعل الصرم (الخ) في الجموى على تقدير صحته هو خلاف الظاهر لا يحمل عليه كلام المسنفين لما تقدم أن النعل مؤنث سماعى فتأمل اه سندی

(قوله) ليعم بيع المكره (الخ) نقل السندی توقف الرحتى في جعل سكوت المكره مع قيام الإكراه إذا دلالة قال وفي النهر ولم يقل برضاه ليعم المكره غير أنهم ما داموا في المجلس اكتفى بدولودلالة اه فهذا يقتضى أن سكوت المكره يكون إذا بالدلالة اه بلفظه وظاهر كلام الشارح الإكتفاء بالدلالة في المكره فيجعل سكوته مع قيام الإكراه إذا دلالة تأمل (قوله) ولا رضافيه (الخ) عند البيع والتسليم اذ لو كان عند البيع خرج عن كونه بيع مكره أو عند التسليم يكون إجازة فيلزم الثمن لا المثل أو القيمة فالمدار على كونه مكرها عندهما (قوله) قوله بأن يأمره بالقبض (الخ) كتب هذه الجملة ط على قول المصنف صريحا (قوله) قلت المراد المال المتقوم (الخ) لكن على تقدير أن المراد بالمال المتقوم يخرج بيع الثوب بخمر مثلافه ليس كل من العوضين ما لا متقوما ومقتضى هذا القيد أن المبيع له ملك بالقبض مع أنه ملك به كما تقدم وحينئذ فلا بد من حذفه فتأمل (قوله) وأعتقه في الأيام الثلاثة لا ينفذ (الخ) وإذا كان الخيار للشترى لا يمنع العتق ويملكه بالقبض كما يظهر (قوله) وتعامد في البحر) وفيه وقولهم منقوض بما إذا كان البائع وصى ببيع عبده فاسد فأعقنه المشتري فأنه يصح ولو كان على وجه التسلط لا يصح كذا في جامع الفصولين اه سندی (قوله) وصوابها وفي شراء الأب من مال طفله لنفسه فاسدا أو يبيعه من ماله (الخ) بارجاع الضمير في بيعه وفي ماله للأب وجعل قوله كذلك أي بماله أي الصغير تستقيم هذه العبارة وتوافق عبارة المحيط (قوله) فلا يلزم في صورة الشراء لطفله أن يكون (الخ) وكتب السندی مانصه (حتى يستعمله الطفل) إذا القبض غير مأذون فيه شرعا فلم يكن قبضه نائبا عن قبض طفله إلا بالاستعمال وكذلك إذا باع شيئا مملوكا لطفله من نفسه فأنه لا يكون قابضا إلا بالاستعمال (الخ) فاشتراط الاستعمال للأجل تحقق القبض لتحقيقه بدونه خلافا لما يفيد تعليله المحشى بل لأن قبضه غير مأذون فيه فلم يعتبر فلذا شرط أمرنا ند عليه وهو الاستعمال والأظهر من هذا كله أن يراد أنه يستعمله في حاجة طفله إذا وقع الشراء للطفل وفي حاجة نفسه إذا وقع الشراء فأنه لا بد من قبض حدث وذال يوجد بالاستعمال في حاجة من وقع له الشراء وبدونه هو مقبوض بالقبض الأول ولينظر الفرق بين هذه المسئلة وبين مسألة الأمانة حيث لم يشترط فيها الاستعمال (قوله) المراد لا يصح لانها بائنا بصدان تعود (الخ) ولولم يقبضها منه المشتري فروجها البائع له صح كذا في القنية أقول ويشكل ما في السراج أنه لو سرقة البائع بعد القبض قطع به فان القطع يقتضى أن لا ملك له ولا شبهة ملك وقولهم بعدم صحة نكاحها للبائع يقتضى الملك أو شبهة فينبغي أن لا يقطع للشبهة اه وقال المقدسى أقول يفرق بأن تزوج البائع بغير العقد وهو مأثور برفعه بخلاف تزوج المشتري لتضمنه فسخ البيع وأما سرقة البائع لما كانت خفية لم يجعل ذلك فسحا ولم يجعل ذلك شبهة في إسقاط الحد لأنه لا يسقط بأى شبهة كانت والا لا نسدياه اه سندی (قوله) أى عن الفساد) عبارة ابن ملك مع متن الجمع (فيفسخه كل من العاقلين ولو بعد القبض) قيد به لأن

البيع الفاسد قبل قبض المبيع لا يفيد الملك ففسخه يكون امتناعه وأما بعد القبض فيفسخ العقد مع افادته الملك اعداما للفساد المجاور له اهـ فالظاهر من عبارته عود الضمير في عنه للملك لا للفساد كما هو واضح من لفظ امتناع أيضا وكونه اعداما للحكم لا ينافي أن فيه أيضا اعدام الفساد تأمل (قوله) والأولى عدم زيادة التعليل الخ) جعل السندى الضمير في قوله لانه معصية راجعا لتعاطى البيع فاسدا واسم الاشارة في قوله ولذا راجعا لكونه معصية وبهذا تستقيم عبارته تأمل (قوله) فاصرار أحدهما لا يحتاج معه الى فسخ القاضي) يحتاج الى فسخ القاضي اذا أصر أحدهما ولم يفسخ الآخر بل سكت بدون تعرض لفسخ أو اصرار ويمكن اصلاح الشارح بحمله على هذا تأمل (قوله) وهو ما مر تصحيحه عن قاضيان الخ) الذي مر في قبض المشتري شراء فاسدا لا في قبض البائع عند الرد عليه (قوله) وينفسخ الأول بقبض الثاني الخ) هذه مسألة أخرى موضوعها ما اذا باعه وهو في يد المشتري الأول قبل الفسخ فبقبض الثاني ينفسخ الأول (قوله) ولو صدقه فله القيمة كما في جامع الفصولين) قال محمد في الجامع رجل اشترى أمة من آخر شراء فاسدا وقبضها باذن البائع فأراد ردّها للفساد فبرهن المشتري أنه باعها من فلان بكذا فان صدقه البائع ضمنه قيمتها وان كذبه فله استردادها فان استردها ثم حضر الغائب كان للذي حضر أن يستردها من البائع وان كان البائع صدق المشتري وأخذ القيمة ثم حضر الغائب لم يكن للبائع الأول استردادها سواء صدقه الذي حضر أو كذبه ولو قال بعتهما من رجل ولم يسمه وكذبه البائع فللبائع أن يستردها فان استردها ثم جاء رجل فقال المشتري انما عنت هذا فان كذب الرجل المشتري فلا استرداد ماض وكذا ان صدقه قال في الكتاب وهذا نظير ما لو قال المشتري انها ليست لي لا يبطل حق الاسترداد هكذا نقله المقدسي اهـ سندی (قوله) ولم يدخل المبيع في ملك المشتري في صورة الخيار) أفاد الشيخ الرجتي أن المراد من الخيار في كلام الشارح خيار المشتري الأول الذي هو البائع الثاني لانه يقدر على فسخ البيع ودفع الفساد بخلاف ما اذا باع بدون شرط وشرط المشتري منه الخيار فان البائع لا يقدر على نقض البيع للزوم من جهته والمانع الذي هو حق العبد الذي هو المشتري متحقق فينبغي أن يمتنع الفسخ فراجع اهـ سندی (قوله) الظاهر بقاء الفسخ الخ) الظاهر امتناع الفسخ اذا الاستيلاء كالتعلق لا يقبل الفسخ بعد تحققه وقد تحقق بعدم ملكه لها (قوله) قال في المنع عن الفصول العمادية وانما كان كذلك لأنه الخ) الثابت اقتضاء انما هو طلب التسليط وسبق القبض ثابت حكما لطلب التسليط هذا ما تنفيه عبارة المنع فالظاهر ما قاله ط أن الاولى أن يقول حكما بدل اقتضاء تأمل (قوله) فلا يخرج عن عهدها الا بالتوبة الخ) التوبة تتوقف أيضا على العزم على أن لا يعود لمثل هذه المعصية (قوله) لزوم وارتفع الفساد الخ) قال البيهقي وجه الزوم ظاهر وأما ارتفاع الفساد فلا قال في الذخيرة لو تصرف المشتري نفذ تصرفه لمصادفته ملكه ويبطل به حق البائع في الاسترداد الا الاجارة اهـ وهذا ناطق ببطلان حق الاسترداد الذي هو حق العبد الحق الذي وجب للشرع اهـ سندی باختصار ثم قال قلت ونازع الرجتي في تعلق حق العبد في الوفاء أما على قوله فظاهر وأما على قوله ما فلانه حبس على ملكه تعالى فهو من حقوقه سبحانه لا من حقوقهم اهـ وأنت خبير بأن الزوم فيه ليس الا لانه خرج عن ملكه كما يفيد تعليل الشارح تأمل (قوله) فلا يصح استثناء الاولى الخ) قد يقال ان الاستثناء في كلام الشارح بالنظر لما يفيد صدقه قوله لتعلق حق العبد تأمل (قوله) ان الفرق موجود الخ) الحق في دفع المناقاة ما قاله السندی ان صريح عبارة الولوالجي فيما اذا زوجها المشتري قبل قبضها ثم فسخ البيع وهذا انما يصح في البيع الصحيح لا في

الفاقد لعدم ملك المبيع فيه قبل قبضه فلا ينفذ فيه تصرف المشتري بل يتوقف على اجازة مالكه وكلام غيره في البيع الفاسد **(قوله)** لان البيع الصحيح صورة اما أن ينتقض بالاستحقاق أو بالخيار (الخ) فيه أنه قد ينتقض بغير ما ذكره كالأقالة وعليه يحمل كلام الولوالجي **(قوله)** لان هذه العتود لم توجب الفسخ من كل وجه (الخ) عبارة ط عن المنع لان هذه العتود كانت لم توجد لكونها فسخا من كل وجه في الشكل اه ونص عبارة الفصوين ثم الاصل المانع اذا زال كفل رهن ورجوع هبة وبخر من كاتب ورد مبيع على المشتري بعيب بعد قبضه بعتاء فللبائع حق الفسخ لولم يقض بقيمته كأن هذه العتود لم توجد بفسخ من كل وجه في حق الشكل **(قوله)** والرهن لعلة والنكاح فانه الذي مر **(قوله)** أو فية أي تراضيا عليها **(قوله)** لانه يمكن حل كلام الشارح على وجه صحيح وهو أن قوله (الخ) هذا الجمل وان كان صحيحا في ذاته الا أنه لا فائدة لقوله حيث ذوالفرق في الكافي فانه فيما اذا كان الثمن غير منقود فرق بين الصحيح والفاقد **(قوله)** وهي قبله غير مقررة (الخ) لعلة بعده اذ قبل القبض لا يجب شيء على المشتري وبعده تجب القيمة غير متقررة **(قوله)** عبارة العيني والزيلعي فان مات البائع وهي أنسب (الخ) ضمير مات بالنظر لكلام المصنف وقطع النسخ عن كلام الشارح راجع للبائع الآن الشارح لما نظر أن موت المشتري كونه حاول الكلام وجعل الفاعل لفظ أحد وزاد ونحوه ليم ماقصده من ذكر الحكم متحدا فبهما وكتب السندی على قوله أحدهما أي البائع أو المشتري قبل أداء الثمن فالبائع أحق ويحمل أن يقال مات المشتري بعد ما نقد الثمن فمات شراء فاسدا وتفسد البائع وأحاطت به العرعاء فورثة المشتري أحق بذلك المبيع من سائر العرعاء واهم أن يحبسوه حتى يستروا ثمنه اه **(قوله)** سيأتي في كتاب الاجارة أن الراهن (الخ) لعلة المرتهن كما هو ظاهر تأمل **(قوله)** لم يذكر ما اذا مات المشتري قد علمت أنه زيادة الشارح ما زاده يكون مذكورا **(قوله)** وأما بعده فالعامته كذلك (الخ) ثمرة الخلاف جواز أخذها من الوكيل قبل تسليمها للبائع ودفع غيرهما عند العامه ومنعه عند غيرهم تأمل رملي وفي البرازية النقود قبل التسليم الى الوكيل لا تعين وبعده قيل لا تعين حتى لا تبطل الوكالة بالهلاك وقال أكثر مشايخنا تعين وتبطل بهلا كما اه لكن ما في البرازية يخالفه ما في الفصوين حيث قال وأما بعد التسليم الى الوكيل فهل يتعينان اختلف فيه المشايخ بعضهم قالوا يتعينان حتى تبطل الوكالة بهلا كما هو عامتهم على أنهم ما لم يتعينا وقائدة النقد والتسليم على قول العامة ثبثان أحدهما موت بقاء الوكالة بقاء النقد فان العرف ظاهر بين الناس أن الموكل اذا دفع النقد الى الوكيل يريد شراءه حال ميام النقد في يد الوكيل والثاني قطع الرجوع على الموكل فيما وجب للوكيل على الموكل حين دفعه اليه أمره أن يستوفي عما نقد ثم ما نقد لو صلح لاستيفاء ما وجب للوكيل على الموكل مع الأمر بالاستيفاء ولو لم يصح يبطل الأمر بالاستيفاء ويبقى الأمر بالشراء على حاله ويصير وجود النقد وعدمه سراة ثانه أمره بشراءه ولم ينقله شيأ ولو سرق من يد الوكيل لم يضمن لانه أمين فلو شري بعده أمة بألف نفذ عليه لانه لم يبق وكيلا بعد هلاك تلك الدراهم عند بعض المشايخ ولتوقف بقاء الوكالة بقاء تلك الدراهم عند عامة المشايخ أقول على هذا الاثمة لعدم تعينها بعد التسليم عند عامة المشايخ اه قال الرملي أقول قد يقال ثمرة جواز (الخ) **(قوله)** وعامة في جامع الفصولين) انظر ما في الفصولين وحاشيته من الفصل السابع عشر **(قوله)** الشارح بناء على تعين الدراهم في البيع الفاسد وهو الاصح وفي حاشية المحوى ذكر في غاية البيان أن المختار عدم التعيين اه وفي البعلی قالوا ينبغي على هذا أنه اذا ربح البائع هل يطيب له أو لا فعلى التعيين لا وعلى عدمه نعم وهذا الذي

جزمه في الفتح والعناية اه ويعلم من هذا جواب اشكال صدر الشريعة وغيره الذي ذكره المحشى وانظر ما قاله في كتاب الغصب من أنه لو تصرف في دراهم الوديعة أو الغصب من أنه لو أشار اليها ونقدها لا يطيب **(قوله)** لكن قدمنا أنفعنا الاشياء أن الصحيح تعيينه في الصرف الخ ما هنا لا ينافي ما تقدم لانه في الصرف انما هو بالنسبة لذات عقده فلا ينافي عدم تعيينه بالنسبة لعقده آخر فيطيب لهما الربح الحاصل فيه كطاب للبائع ما ربح **(قوله)** وفيه أن المؤجر أيضا سلب المستأجر على الانتفاع الخ فيه أن النهر لم يعتبر بمجرد التسليط بل تسليط على بناء يقصده الدوام بخلاف الاجارة فان التسليط الحاصل فيها لا على بناء يقصده الدوام فإقاله لا يخرج عما قاله المحشى تأمل **(قوله)** فن أطلقه أى جوزه **(قوله)** والذي خص منه من لا تجب عليه الجمعة هو الواو في فاسعوا الخ فيه نظر فانه قد خص من كل من الواو من لا تجب عليه الجمعة من مسافر ومريض وأعمى وامرأة وصبي وعبد لا من ضمير فاسعوا فقط حتى يردها قاله من التنظير **(قوله)** فلا وجه لما في النهر من أن الخ عبارة النهر واذا عرف هذا فقولنا في الفتح ولو كانا لحربى مستأمن فباع أحدهما فالله مسلم أن يشتريه مع أن المنع كما هو للبائع كذلك للمشتري المراد به الكافر **(قوله)** وبه ظهر أنه كان الاولى للشارح أن يقول كما في البحر أو كان البائع الخ فيه أن المذكور هنا حكم التفريق من جهة المالك لاحكام التملك فانه سيأتى والمناسب حينئذ الاقتصار على ذكر هذه المسئلة فيما يأتي **(قوله)** أولم لو كه أى المأذون **(قوله)** لو كان معه أم وأخ وأم وعمه أو خالة أو أخ جاز الخ هكذا عبارة الفتح ولا حاجة لذكر قوله أو أخ فانه بذكره تكون الصورة الاخيرة هي الصورة الاولى

(فصل في الفضولي)

(قوله) وقال بعض المتأخرين ينعقد ويتوقف الخ على ما قاله يكون المراد بقوله وله مجيز أنه قابل للأجارة شرعا لوجودولى مثالا يملكها **(قوله)** ولعل ما في الحاوى قياس والعمل على الاستحسان فيه أن القياس والاستحسان انما يجريان في مسئلة الفصولين لاني مسئلة الحاوى ولا يصح قياس احدهما على الاخرى لوجود الفرق تأمل **(قوله)** فقال عند قول الكنز ومن باع ملك غيره الخ نعم قال ذلك أول الباب ثم ذكر عند قول الكنز وصح عتق مشتري من غاصب باجازه يبعه ما فيه الموافقة للجر قطعاً ونصه وهذا التقرير يرصريح في أن بيع المشتري من الغاصب موقوف والمصرح به في المعراج أنه غير موقوف لان فائده النفاذ ولا تحقق له وهذا معنى ما في البدائع من أن الفضولي انما ينفذ بيعه موقفاً اذا باعه لمالكه أما اذا باعه لنفسه لا ينعقد اذا لاختفاء أن المشتري من الغاصب باعه لاجل نفسه الخ اه فالظاهر أن البدائع عبارتين ما ذكره في النهر وأولاً وتأنيوا المتعين الجواب الذي قاله الرملي فتأمل **(قوله)** ولعل وجهه أن الاصل فساد العقد الخ تقدم في باب خيار الشرط تعليل المسئلة بأن له الخيار بدون شرط فيكون مبطالا لانه حينئذ يكون داخلا على البيع وهو لا يصح تعليقه بالشرط فانظره **(قوله)** فهاتان مسئلتان الخ فيه أن هاتين المسئلتين ليستاممان نحن فيه اذ هو في بطلان بيعه ابتداء والبطلان فيهما بطريق الطرولبات على الموقوف **(قوله)** فرجعت المسائل المستثناة نجسا الخ وفي شرح الاشياء لبلى زاده يراد على ما ذكره رجل باع ثوبا بالغير بغير أمره من ابن صغيره مأذون أو عبد مأذون له في التجارة وعليه دين أو ولدان عليه ثم أخبر رب الثوب أنه باع ثوبه بكذا ولم يعين من ابتاعه وأجاز المالك قال محمد لا يجوز ذلك الا في عبده الذي عليه دين لان الفضولي لو كان وكيلاً في البيع لا يجوز بيعه من أحد من

هو لا ما خلا عبده الذي عليه الدين كما في فاضلخان اه سندی (قوله وعلى هذا فلا اكتفاء الخ)
لا حاجة الى هذا فان الكلام في شراء الفضولي يتعلق بأمرين اما أن ينفذ عليه فقط أو على من اشترى
له وفي هذه الصورة لا ينفذ عليهما اه سندی (قوله لكن لا يخفى أن صريح تصحيح البرازية أنه الخ)
ما عزالبرازية مسلم وما ذكره من أن المفهوم من تصحيح الفروق أنه لا يتوقف الا اذا أضيف للفلان في
الكلامين وأنه المفهوم من كلام الفتح غير مسلم فان البطلان في مسألة الفروق لحصول الاضافة للفلان
في كلام أحدهما وللباشري في كلام الآخر لا اشتراط الاضافة فهما وما ذكره بعد ذلك من المسائل ليس في
شي منها ما يدل على هذا الاشتراط فانه لم يذكر في جميعها الاضافة في الكلامين حتى يتوهم أنه قائل به
وليس في قوله فانه يتوقف لاضافته للفلان في الكلامين ما يدل على هذا الاشتراط كيف وقد جعله علة
للتوقف في هذه المسائل التي في بعضها الاضافة في أحدهما فقط فراه بالاضافة فهما ما يشمل ذلك
تقدير افانه اذا وجد اضافة له في كلام أحدهما ولا ثم وجد قبول بعده بدون اضافة لاحد انما سميت الى
القبول أيضا فكأنها موجودة فيهما وأما عبارة الفتح فعدم الانعقاد للفلان والنفوذ على المباشر لعدم
الاضافة اليه يقين لا احتمال الذي قاله مع الاضافة ظاهر المباشر لا اشتراط الاضافة للفلان في الكلامين
تأمل (قوله لكن ضمان العبد بعد العتق) هذا استعمل على ما اذا طهر الاتلاف باقراره والاضمن في
الحال فيباع فيه (قوله كما سيأتي في باب) الذي سيأتي هو أن الصغير اذا بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله
حتى يبلغ خسا وعشرين سنة وأنه يصبح تصرفه قبله وبعده يسلم اليه وان لم يكن رشيدا وقال لا يدفع حتى
يؤنس رشده ولا يصبح تصرفه فيه (قوله لا يخفى أن في هذه الصورة تفصيلا وقررا الخ) لكن هذا
التفصيل يعلم من فصل التصرف (قوله فانه موقوف عند الامام على الاسلام الخ) فان أسلم نفذ وان
هلك أو حكم بلفاه بطل وورث كسب اسلامه وارثه المسلم وكسب ردته في بعد قضاء دين كل من كسبه
(قوله والظاهر أن المسائل بعده كذلك) الا طهر في حل الشارح أن يقول انه راجع لجميع ما قبله (قوله
الشارح على اجازة الغرماء) ومثل الغرماء القاضي اذ ولاية بيع التركة المستغرقة كما أن الودعي له
بيعها أيضا فله الاجازة كما يأتي في القضاء (قوله الشارح أو بغيبته باطل) قال في البحر فانه لا ينفذ
باجازته كما ذكر الزيلعي في الوكالة اه سندی (قوله ثم ذكر أحد الوصيين الخ) وهكذا لو كان وصيا
ومشرفا فليس له العمل في مال الميت بدون اطلاع المشرف نص عليه الرملي في فتاواه اه سندی (قوله
الشارح وأوصله في النهر الى نيف وثلاثين) أي في أول البيع الفاسد (قوله وبيع الصبي بشرط
الخيار الخ) عبارة النهر وبيع الوصي الخ (قوله والبيع بما حل به الخ) حل ضد حرم ومراهما
يصير به حلالا (قوله ولو اختلفا في وقت الهلاك فالقول للبائع انه هلاك الخ) لان الحادث يضاف
لاقرب أوقاته (قوله لانه لما كان العوض متعينا كان شراء الخ) يظهر من هذه العلة أن محل النفاذ
على الفضولي اذ لم توجد الاضافة في أحد الكلامين لمالك العرض على ما صرح في شراء الفضولي والانهذ عليه
لا على الفضولي (قوله تبع في ذلك المصنف الخ) قال الرجتي ظاهر كلام الشارح أن من حكم عقد
الفضولي أن للمالك أخذ الثمن وطلبه من المشتري وذلك يكون اجازة وهو مسلم في كونه اجازة لانه يدل
على الرضا وأما كون المالك له طلب الثمن أو أخذه من المشتري فلا لان بالاجازة صار الفضولي وكبلا
والحقوق ترجع اليه لا الى المالك ولذلك قال في المنع تبع للدرر وحكمه أن أخذ المالك الثمن أو طلبه من
المشتري اجازة فجعل الحكم كونه اجازة لانفس الاخذ كما صرحه الشارح انتهى اه سندی ووقع في

نسخة أخرى للشارح موافقة لعبارة المنع ولا يراد عليها شيء إذ ليس فيها العدول عن كلام المصنف ولا شك أن كون أخذ البائع الثمن أو طلبه إجازة حكم من أحكام بيع الفضولي تأمل **(قوله)** ثم اعلم أن المتبادر من كلام الزيلعي وابن ملك أن المراد إذا وجدت الإجازة (الخ) ما ذكره من أن المراد ما ذكره هو صريح كلامهما لا المتبادر منه **(قوله)** لانه قبضه بعقد فاسد قد تقدم أن البيع الموقوف من أقسام الصحيح لا الفاسد ولعل المراد بكونه فاسداً أنه في حكمه حيث قبضه الفضولي لنفسه بحكم هذا العقد الموقوف على إذن المالك بالنقد **(قوله)** وأن المشتري والفضولي ليس لهما الإجازة استفادة ما ذكره الشارح من كلام المصنف محل تأمل والظاهر ما قاله ط أن قوله والمشتري (الخ) جملة مستأنفة ليست من المقادير نعم يستفاد منه أنه ليس له الفسخ **(قوله)** فيلزم العجز فينفسخ يعني يلزم العجز عن إثبات ذلك اه فتح **(قوله)** فينبغي تقييد قوله والمشتري الفسخ بالرضا والقضاء الظاهر بقاء كلام الشارح على إطلاقه وأن للمشتري الفسخ بلا قضاء ولا رضا ويخص من عمومه مسألة الاستحقاق للعلة التي ذكرت ولا يلزم أن يكون الحكم كذلك في جميع صور بيع الفضولي لعدم هذه العلة فيها تأمل **(قوله)** وألزمه محمد بها لانه رضى بتفريق الصفقة عليه (الخ) ما ذكره من العلة يفيد أن خلاف محمد فيما إذا علم أنه فضولي **(قول)** الشارح حتى يصح حظه من الثمن (الخ) قال ط ينبغي أن يكون هذا على قول الامام أما عندهما فيتقيد الوكيل بالبيع بمثل القيمة فان ظهر أن الثمن دون القيمة يعمل الفسخ اه ويظهر أن ما أجاب به صاحب الهداية مبني على قولهما **(قوله)** وأما ما في البحر والتهر عن النهاية والمعراج من أنه باطل فهو مخالف لما في جامع الفصولين (الخ) وموافق لما ذكره في البحر وألا عن البدائع من أن بيع الفضولي موقوف إذا باعه لمالكه لنفسه **(قوله)** هذا عندهما (الخ) اختلف مبني على أن بيع الفضولي لا ينعقد عنده في حق الحكم وهو الملك لانعدام الولاية فكان في غير الملك فيبطل وعندهما يوجب موقوفه لان الأصل اتصال الحكم بالسبب والتأخير لدفع الضرر عن المالك والضرر في نفاذه لا في توقفه اه نهر **(قوله)** اذ الغصب سبب الملك عند الضمان (الخ) وجدت هذه العبارة في الفصولين كذلك في الفصل ٣٢ في أحكام بيع المصنوع وقوله بسبب خبر ليس ولفظ البيع اسمها **(قوله)** وأجاب في حواشي مسكين بأن هذا غير وارد (الخ) ما في حواشي مسكين لا يوافق ما مشى عليه في الفصولين من التفصيل وهو جواز بيع الغاصب بالإجازة له وبتقديم سبب ملكه على بيعه وعدم جوازه إذا تأخر ومقتضى ما في حواشي مسكين أيضاً جواز البيع الثاني بإجازة المالك الاول لان البات حدث لمن باشر الثاني الذي هو المشتري الاول هو مخالف لما في المصنف من عدم جواز الثاني بإجازة الاول ومقتضاه أيضاً أنه لو ضمن الغاصب نفذ البيع الاول وهو موافق لما في الفصولين ومخالف لكلام المصنف وأنه لو ضمن المشتري منه ينفذ الثاني لطرو الملك البات مباشرة وهو غير مسلم لمخالفته للمصنف فالظاهر الجواب الذي في البحر لعدم مخالفته ما في المتن وقوله قلت الخ لعل حقه أن يفرع على ما قبله مسألة التضمن فيقول إذا ضمن الغاصب نفذ بيعه وبطل بيع المشتري لان الملك للغاصب فان الملك في إجازة بيع الغاصب للمشتري لا للغاصب الى آخر كلامه وبالجملة فهذه العبارة غير محررة على ما ظهر **(قوله)** قوله قيد اتفاقي فانه وان وقع في الجامع الصغير (الخ) الاحسن زائد وان وقع الخ كما قال في البحر **(قوله)** ودعوى الاقرار بعدم الامر تناقضه (الخ) أي الاقرار قبل البيع وأما لو ادعى اقراره بعد البيع تسمع دعواه وبينته كما ذكره في البحر والتهر والسندی وسأني للشارح نحوه في غير هذا المحل وبهذا يدفع التعارض بين ما هنا وما نقله في الدرر

من أن المشتري إذا ثبت عليه الاستحقاق باقراره لا يرجع بالثمن وإذا أقام بيته أن الدار ملك المستحق لا تسمع بينته ولو أقامها على اقرار البائع أنها ملك المستحق تقبل ولو لم يقمها على ذلك كان له طلب عينه اه باختصار بأن تحمل هذه العبارة على دعوى الاقرار بعد البيع (قوله) فإذا أذى رجوع على البائع (الح) وجهر رجوعه على البائع أنه بفسخ البيع في حقهما يكون المبيع له فعليه ما غرمه المشتري من الثمن لما لكة قال المقدسي وان كذبهما وقال أمرته فالقول له لما أمر أن أقدمهما اقرار بالامر فلا يعمل رجوعهما في حقه ويغرم البائع الثمن له ويكون المبيع للبائع ويبطل عن المشتري الثمن لا تصرفي قولهما وعند أبي يوسف يبقى في ذمة المشتري لا أمر ويرجع المشتري على البائع بمثل الثمن بناء على أن الوكيل بالبيع يملك الإبراء عن الثمن عندهما والاقالة بغير رضا الأمر وفي قول أبي يوسف لا يملك (قوله) فعند أبي حنيفة لا فلا يضمن (الح) في الاشياء من كتاب الغصب العقار لا يضمن الا في مسائل اذا جحد المودع واذا باع الغاصب وسلمه واذا رجع الشاهد به بعد القضاء كما في جامع الفصولين اه وفي حواشها أنه بالبيع والتسليم يضمن عند الكل لان البيع والتسليم استهلاك كافي قاضيان اه ولعل المسئلة محل اختلاف والمتون على الاول فتأمل وانظر ما في الغصب

(باب الاقالة)

(قوله) وتعرف بالقصد الشامل للصلاة وغيرهما فافهم وقال الرحمن لا عموم فيها عند التحقيق لان الاقالة انما تجرى في السويع ومنه الاقالة في الاجارة والقسمة لاشتغالها على المباداة (الح) وهذا كلام دقيق لم يرف وغفل عن هذه النكتة الحلبي فقال الاولى العميم لان الباب مطلق كما لا يخفى انتهى اه سندی (قوله) أحدهما مستقبل (الح) وانعقادها باقطين أحدهما مستقبل معنى على أن الامر بإيجاب لا وكيل والا فالاقالة لا يتولى طرفها واحد بخلاف التكاح اه من السندی وتما فيه وفيما تقدم أول الكاح (قوله) وظاهره أنه في الصورة الاولى ينفسخ وان باعه بعد المجلس) لكن لا بد من وجود ما يدل على القبول في المجلس حتى تتم الاقالة (قوله) فوجد فباع بأزيد لا ينعقد البيع الثاني (الح) المراد بعدم انعقاد البيع الثاني عدم انعقاده على البائع وان كان منعقد على المشتري وان لم ينفذ (قوله) لانه تعلّق الاقالة بالوكالة بالشرط (الح) على هذا يكون قول البائع للمشتري بعه اقالة صحيحة اذا ذكر ثبوت دون تعلّق وحينئذ يكون بعه فباعه المنقول عن البرازية اقالة لكن المذكور في المنع يفيد أن المسئلة خلافية حيث قال قال البائع هذا المبيع وقع غالباً على فأردته عليك فقال البائع لغيره بعه لكي نعم نقصانه ورضى المشتري بذلك قيل لا يكون اقالة بل توكيلاً وأمر بالبيع لاجل المشتري وهو اختيار القاضي ببيع الدين رجل اقاله لان قوله بعد نوع تصديق وقد رضى به المشتري وعن الزاهدي العتابي لو قال لبائعه بعه لنفسك فقال فباع وأما بيعه انفسخ وعن أبي حنيفة كذلك وفي المتن اذا قال بعه فاعته البائع جاز عند أبي حنيفة لان الاعتاق قبول الاقالة عنده (قوله) والظاهر أن ما ذكره أولاً من كون ذلك اقالة مبني على ما هو الصحيح (الح) فيه أن النصرف في المبيع ليس بمضاله حتى يكون ما في البرازية مبني على الاكتفاء به من أحد الجانبين والظاهر أنه مبني على أن تسليم القبالة يقوم مقام تسليم المبيع مع وجود ما يدل على الرغبة في الاقالة وعلى هذا ينبغي أن تم بعبارة بعض البائع لها بدون توقف على تصرفه في المبيع ثم رأيت في السندی قلنا عن القنية عند قول المصنف وتسمع بمثل الثمن الاول طلب البائع من المشتري ففسخ البيع فقال المشتري ادفع الى الثمن

فكتب قبالة دفعها اليه فأخذها منه ورد المبيع فهو فسخ **اه** **(قوله)** وظاهر هذا أن القبض فوراً بلا قطع لا يكفي (الح) فيه أن ما ذكره في الفسخ مجرد مثال لا يفيد التخصيص فلا ينافي ما في الشارح من أن القبض قبول بالفعل **(قوله)** أي المشتري المأذون) أتى الرجعي المشتري على إطلاقه كما نقله عنه السندی ونصه ووجهه أي وجه ما قاله من عدم صحة الإقالة فيما إذا وهب البائع الثمن قبل القبض أنها لو صحت كانت بيعاً بلا ثمن لأن الثمن يسقط بالهبة قبل القبض والبيع بلا ثمن فاسد يحرم تعاطيه حقه تعالى وهي بيع في حق ثالث وهبة الدين ابراهيم خلاف ما لو وهبه بعد القبض فإنها صحيحة فان تعاقباً بعد ذلك رجع بالثمن لأن الموهوب غير المقبوض لأن النقود لا تعين في العقود والفسوخ هكذا أقرره الرجعي ثم قال وليست هذه المسئلة مختصة بمسألة العبد المأذون ونحوه كما زعم من وهم انتهى قلت وأراد به الحلبي **اه** سندی **(قوله)** وما في الاشياء في الشراء في غير مسئلة اجارة المتولى للوقف **(قوله)** وانما يضمن الوكيل بالبيع اذا أقال بعد قبض الثمن (الح) الذي في الظهيرية على ما في حاشية البحر الوكيل بالبيع يملك الإقالة قبل قبض الثمن في قول محمد **اه** وفي حيل التارخانية من الفصل السابع عشر في الوكالة اذا أراد وكيل البيع شراء الجارية لنفسه فالجارية في ذلك أن يبيعها الوكيل من يتق به بمثل قيمتها حتى يجوز البيع بلا خلاف ويدفعها الى المشتري ثم يستقبل العقد فتفقد الإقالة على الوكيل خاصة **اه** وفي خزنة المفتين الوكيل بالشراء لا يملك الإقالة وفي الكبرى يملك الوكيل بالبيع قبل قبض الثمن **(قوله)** صح عندهما وضمن لموكله لا عند أبي يوسف) الضمان للموكل في الإقالة على قول محمد انما هو فيما اذا قبض الثمن وليس الكلام فيه لا فيما اذا كانت قبضه على ما يعلم من التوفيق الآتي نعم يقال بالضمان مطلقاً عند محمد أيضاً على مقتضى ما نقله المحشى عن الحاكم الشهيد **(قوله)** فتأمل مع ما في الظهيرية (الح) فيه أن ما في الظهيرية لا يخالفه فانه حكم بصحة الإقالة في جميع الصور ولم يذكر عدم جوازها في صورة منها نعم ما في الفصولين يخالفه فيما اذا قبض الثمن نعم بين ما في الظهيرية والبرازية مخالفة من وجه آخر وهو أن مقتضى كون الوكيل مالكا لها كما يفيد ما في البرازية أنها تسرى على الموكل وأنه لا ضمان على الوكيل وعدم الضمان مخالف لما في الظهيرية ودفع هذه المخالفة ظاهر بأن يراد بكونه مالكا لها أنها تصح منه **(قوله)** فتحصل أن أقالته تصح عند الامام قبل القبض وبعد وضمن (الح) الضمان راجع لما قبل القبض وبعد وكون ذلك عند الامام مأخوذاً من اقتصار الظهيرية في نسبة الملك لمحمد ويؤخذ منه عدم الضمان بدليل المقابلة لما قبله تأمل **(قوله)** قوله قيل وبالسلم أي عند أبي يوسف) لا يظهر حينئذ جعل المسائل المستثناة نجسا فان عنده جميع مسائل الوكيل لا تصح الإقالة فيها **(قوله)** والمعنى اذا غرر غابا له غنيا سيرا (الح) موافق لما نقله السندی عن الرجعي أن المراد أنه يجب على الغار منهما أن يجيب البها ولا يجتمع دفعا للمعصية التي ارتكبا ولا تجب على المغرور لأن له أن يرضى بضر نفسه وحينئذ لا يظهر التقيد بالبائع ثمرة وفائدة **اه** **(قوله)** الظاهر أنه أراد بالفسخ الانقضاء (الح) الظاهر بقاء الفسخ على حاله والشارح لم يخبر عن الحكم بأنه فسخ حتى يحتاج للتأويل بل يضمنون هذه الجملة أي كون الإقالة فسحا لا ولا شك أنه حكم وأثر لها تأمل **(قوله)** قال أبو يوسف (الح) قال السندی بعد ما ذكر قول الامام وقال أبو يوسف هي بيع في حق الكل الا اذا تعذر بان كانت قبل القبض ففسخ الا اذا تعذر فبطل بان كانت قبل القبض في المنقول بأكثر من الثمن الاول أو بأقل منه أو بجنس آخر أو بعد هلاك المبيع وقال محمد في فسخ في حق الكل الا اذا تعذر بأن تعاقباً بلا أكثر

من الثمن الاول أو بخلاف جنسه أو ولدت المبيعة بعد القبض قبض الا اذا تعذرا بان كانت قبل القبض
بأكثر من الثمن الاول فتبطل اه وهذه العبارة أحسن في بيان مذهبهما **(قوله وفيه شيء الخ)** فيما
قاله الرملي نظر ظاهر فتأمل **(قوله أي خيار عيب الخ)** وفي السندي بخيار عيب بعد قبض المبيع لان
قبله ليس بفسخ لعدم تمام الصفقة وانها لا تتم في خيار العيب الا بعد القبض كما تقدم وهكذا الورد بخيار
رؤية أو شرط قبل القبض أو بعده لعدم تمامها فيبقى الاجل والكفالة على حالهما اه وفيه أيضا مانعه
وفي معونة المفتي لو كان به رهن في يد الطالب فهو رهن على حاله بكل حال اه كافي منية المفتي **(قوله)**
والحاصل أن الزيادة متصلة كانت كالسنة أو منفصلة الخ المراد المتولدة كما أن المراد بلفظ المتصلة
المذكور نائب المتولدة وبالمنفصلة المذكورة ثالثا المتولدة وبهذا تندفع المخالفة بين ما في الفسخ
وغيره **(قوله)** فلورضي بكون الخياطة للبائع بأن يسلم الثوب اليه كذلك نقول تصح الصحة
مخالفة لا إطلاق ما تقدم عن الخلاصة والفصولين وفيها الربا وكتب السندي على قوله احياء لحق
الشرع مانعه لانه لا وجه للفسخ فيها مقصود الان العقد لم يرد عليها ولا تبعا لانفسالها ولا للفسخ في الاصل
بدون زيادة لانه يؤدي للربا لان المشتري يأخذها بدون ثمن اه فتأمل ثم رأيت في السندي عند قول
الشارح فيما يأتي شري أرضا حزر روعة الخ بعد ما ذكر عبارة الحاوي نقلا عن القنية مانعه قلت وقد
تقدم في خيار العيب للشارح أنهم الورضي بالرد لا يقضي القاضي به لحق الشرع لحصول الربا في قوله اذا
سلم المشتري الثوب الى البائع تصح الاقالة نظرا ليجر هذا المبحث اه **(قوله)** لانه ليس من فروع كونها
فسخا الخ قد يقال ذكره لانه من فروع كونها فسخا بل لدفع توهم لزوم رد مثل المقبوض اذ ليس في
كلامه ما يدل على أن هذا من فروع كونها فسخا **(قوله)** فصار الباقي بمنزلة أصل الثمن فتلغوا الزيادة
الخ لو كان الباقي بمنزلة أصل الثمن لوجب أن يقال في مسئلة التتار خاتمة الآية بوجوب تنقيص
الثمن بقدر العيب فيما لو اختار الامضاء وفيما لو علم بالعيب مع أن المتبادر منها عدم التنقيص وظاهر
عباراتهم يدل على جواره لا على لزومه ولو كان الباقي بمنزلة أصل الثمن لكان الواجب به لا جوازه ففي
الزيلي وأما اذا عيب عنده فيجوز بالاقول اه تأمل وانظرا في كره المصنف من قوله اشترى عبدا
فقطعت يده وأخذ أرشها الخ **(قوله)** وهذا يؤيد ما قلنا من مقتضى كون الباقي صار بمنزلة أصل
الثمن أنه يرجع وان قلنا انها فسخ في حقهما فلم يتم الاستظهار ومراعاة بما قاله ما قاله فيما لو زال العيب
الخ فانه يلزم من الفسخ رجوع الثمن بتمامه للمشتري **(قوله)** اعلموا بالموضوعه اللغوي بخلاف لفظ
الاقالة فانهم اعتبروا معناه الشرعي فلا يرد أن المعنى الموضوع له الاقالة هو الازالة ولا تغاير المفاسخة
والتارك لانهم انما خصوا الاقالة بتضمن المبيع لو ورد الشرع بذلك كذا في ناد من الزاوي ثم ان ما ذكره
من أنها بلفظ المفاسخة أو التارك أو التراد لم تجعل بيعا اتفاقا لا ينافي ما ذكره في خيار العيب عند قول
المتون ولو بيع المبيع فرد عليه بعيب بقضاء رده على باعه ولو برضاء لا من أن الفسخ بالتراضي بيع جديد
في حق غيرهما اذ لا ولاية لهما على غيرهما بخلاف القاضي لانه ولاية عامة فينفذ رضا وفي حق الكل اه
فان المفاد ما ذكره هنا أنهم لم يجعل بيعا اتفاقا في حق المتعاقدين بل هي فسخ في حقهما قولا واحدا وان
كانت بيعا في حق غيرهما **(قوله)** يزاد ما قدمه في قوله أما لو وجب بشرط رائد الخ وذكر السندي
عن الرجعي ستة عشر مسئلة وقال من أمعن النظر في الفقه وجد أن ثمن ذلك **(قوله)** أي بدل نقصان
المبيع ما زال كلام ط من أن الاولى أن يقول من أرش اليدوية الشجر مسلما فانه ليس فيما نقله

عن المصباح اطلاق الارش على قيمة الشجر وغاية ما يفيد كلامه أنه أطلق الارش على التقصان وقدر
المضاف الذي هو البديل وهذا لا يدفع أن الاولى أن يقول مثل ما في ط (قول الشارح لكون المسلم فيه
دينا سقط الخ) مقتضى العلة المذكورة أن يكون الصرف كذلك فلا تصح اقالة اقالته تأمل (قوله)
ويجوز الاستبدال به) أي لا التصرف فيه (قوله) قال في البحر من السلم ووجه الفرق أن القبض في
مجلس العقد الخ) وانما منع عن التصرف في رأس المال قبل القبض لأن من شرط السلم قبض رأس
المال قبل الافتراق فثبت كان كذلك كان التصرف مفقوالة فلم يجز وأما المسلم فيه انما منع عن التصرف
فيه لانه مبيع ولا يجوز التصرف فيه قبل قبضه اذا عات هذا فاعلم أن التصرف في رأس المال بعد الاقالة
في عقد السلم كذلك لا يجوز فلا يجوز لصاحب المال أن يشتري من المسلم اليه شيئاً برأس المال قبل قبضه
بحكم الاقالة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذ الاسلأ أو رأس مالك أي الاسلأ حال قيام العقد
أو رأس مالك حال انفساخه فامتنع الاستبدال فصار رأس المال بعد الاقالة بمنزلة المسلم قبلها فإخذ
حكمه من حرمة الاستبدال بغيره وفي البدائع قبض رأس المال انما هو شرط حال بقاء العقد فأما بعد
ارتفاعه بطريق الاقالة أو بطريق آخر فقبضه ليس بشرط في مجلس العقد بخلاف القبض في مجلس
العقد فان هناك حاجة الى أن يصير البديل معيناً بالقبض صيانة عن الافتراق عن دين بدين ولا حاجة الى
التعيين في مجلس الاقالة في السلم لانه لا يجوز استبداله فيعود اليه عينه اه من السندی والتوجيه
الذي نقله المحشى عن البحر لم يفد وجه الفرق بين صحة التصرف في بدل الصرف قبل قبضه بعد الاقالة
وعدم صحة التصرف في رأس مال السلم بعدها قبل القبض وسيأتي توضيح هذه المسئلة في باب السلم (قوله)
والظاهر أن الضمير في به عائد الخ) لا يختلف الحكم أرجع الضمير للثمن أو الاقل فان البائع على كل يدعى
الصحة والمشتري الفاسد وقد دخلت عبارة الخاتية عنه (قوله) ووجهه كما قال الجوى ان دعوى الاقالة
تستلزم دعوى صحة البيع الخ) مانقله عن الجوى لا يصح توجيهها للحكم المسئلة لان غاية ما أفاده كلامه
أن دعوى الاقالة تستلزم صحة البيع السابق عليها ولا نزاع فيه بين المتعاقدين والجوى لم يذكره توجيهها
لها بل دفعها لما قيل انها ليست داخلية تحت الاصل ليجتاح للاستثناء ونصه قيل ينبغي أن لا يكون هذا
الفرع داخلاً تحت الاصل المذكور ليجتاح الى استثنائه لانه لم يدع صحة العقد وانما ادعى الاقالة والمشتري
ينكرهافيكون القول قوله انتهى أقول فيما قاله نظرفان ادعاء الاقالة مستلزم لادعاء صحة البيع اذا الاقالة
لا تكون في غير الصحيح اه جوى وفيما قاله تأمل اذ ليس دعوى البائع الصحة باعتبار العقد السابق
وهو البيع اذ لا نزاع في صحته بينهما بل النزاع في سبب رده على البائع هل هو صحيح كما قال البائع أو فاسد كما قال
المشتري ففي الحقيقة نزاعهما في عقدين مختلفين أحدهما يدعى الصحيح منهما والآخر الفاسد فدخلت هذه
المسئلة تحت الاصل بهذا الاعتبار تأمل (قوله) ويظهر لى أن وجهه هو أن المشتري الخ) هذا التوجيه
لا يناسب لان الموضوع عدم نقد الثمن فلا نزاع فيه بل في المبيع فالمشتري يدعى خروجه عن ملكه بالعقد
الفاسد وان له استرداده والبائع يدعى عوده لملكه بعقد صحيح وانقطاع حق المشتري عنه مع اتفاقهما على
سبق خروجه عن ملكه ودخوله في ملك المشتري فلذا كان القول قوله مع دعواه الفاسد تأمل (قوله)
وذلك اختلاف في الثمن الخ) قد علمت أنه لا نزاع في الثمن لان الكلام قبل قبضه تأمل

(باب المراجعة والتولية)

(قول الشارح مصدر راجع) في الصحاح يقال بعته الشيء مراجعة واشتريته اذا سميت لكل قدر

من الثمن ربحا انتهى اه سندی (قوله لعدم احتياجه الى تحرير المراد الخ) أنت خير بأن ما أوردته على عبارة الكنز في مسئلتى الطرد واراد على المصنف لصدقه عليهما وبأن مسائل العكس وارادة عليه أيضا ما عدا مسألة الغصب فقد تساوت العبارتان في الاحتياج للتحرير بل كلام المحشى هنا يخالف ما يأتي له في تقرير الكلام تأمل (قوله وعلاه في الفتح بأن بدلى الصرف لابتعنان الخ) هذا التعليل غير مفيد لوجه عدم صحة المراجعة بدلى الصرف لأنه انما أفاد عدم تعيين كل منهما لكونه مبيعا مع أنها تصح فيما ملكه ولو بجهة غير البيع وأيضا تصح المراجعة في السلم فيه بعد قبضه مع أنه ما كان متعينا لابعده كبدلى الصرف قال في غاية البيان من باب السلم عند قول الهداية ولا يجوز التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض انما قيد بقوله قبل القبض احترزا زاعما بعبده ولذا قال في شرح الطحاوى ولا بأس أن يبيع رب السلم سلبه بعد قبضه اياه مراجعة أو تولية أو مواضعة وأن يشرك غيره فيه لان المقبوض بعقد السلم يجعل في الحكم كعين ما ورد عليه العقد اه (قوله والربح مئلى) قال في البصران تقيد الربح بالمئلى اتفاق اه (قوله تفريع على مفهوم قوله معلوما الخ) على جعل الشارح معاومة الربح شرطا مستقلا يكون التفريع عليه بحد ذاته بقطع النظر عن كون الثمن مثليا أو قيميا ثم على عبارة غيره من جعله شرطا للشرط يكون تفريعاً على معلوما في مسألة كون القبي مملوكا للمشتري والمحشى بنى ما كتبه هنا وفيما يأتي مما يتعلق بهذه المسئلة على جعله شرطاً في الشرط وهو لا يناسب عبارة الشارح والمناسب ما فعله الشارح من جعله شرطا مستقلا في المسئلتين لموافقة للواقع وحينئذ لا يلى قوله على جعله شرطا للشرط موافقة للجرفانه انما اعتبر ذلك في عبارة المجموع وهي قابلة لما قاله تأمل مع أن كونه شرطا لصحة البيع وكونه أمرا ظاهرا لا يحتاج للتنبيه عليه لا يقتضى جعله شرطا للشرط ولا داعى لذلك حيث كان شرطاً في صحة البيع مطلقا (قوله أى فيما اذا كان الثمن قيميا الخ) لا يخفى ما فى كلام الشارح حينئذ من الركاكة وعدم الاستقامة بل الصواب أن معنى كلامه أنه ان باعه برأس ماله قيميا مملوكا للمشتري أو مثليا وزيادة مقدار درهم على العشرة منه فان كان قيميا لم يجز لجهالة جملة الثمن بجهة الربح لان القيمة التى تبين مقداره مجهولة لانها لا تعرف الا بالظن ولا ينأتى عليها أصلا لا في المجلس ولا بعده وان كان مثليا فكذلك لجهالة كل من الثمن والربح الا أن يعلم المشتري بجملة الثمن في المجلس فيخير حينئذ والكلام فيما اذا لم يعلم بالثمن أولا والاصح تأمل (قوله وكأنه أراد ببعض المتأخرين صاحب النهر) المتبادر من قول النهر وفي عرفنا الخ أنه أراد به عرف أهل زمنه لا عرف الفقهاء فلا يصح ارادته ببعض المتأخرين (قول المصنف المشروطة في العقد) المراد أنها مشروطة في العقد الاول (قول الشارح واعتمد العيني وغيره عادة التجار بالضم) فيه أن العيني قال في شرح فوله وسوق الغنم لان العرف جرى بالحق هذه الاشياء برأس المال ثم قال بعد سطرين والاصل أن ما يزيد في عين المبيع أو في قيمته يلحق برأس المال وما لا فلا وكذا ذكره في البناية وهذاوافق ما نقله الشارح عن الدرر اه سندی (قوله والا فالتخزين وبيت الحفظ سواء الخ) يفرق بينهما بان التخزين مما يزيد في القيمة لانه لا يوضع المتاع فيه الا بقصد بيعه عند زيادة قيمته فله دخل في الزيادة بخلاف بيت الحفظ (قول المصنف وله الخط) أطلقه فشمّل حالة بقاء المبيع وهلاكه وامتناع رده لانه لا خيار له وانما يلزم الثمن الاول سندی (قوله وله الخط قدر الخيانة في التولية الخ) وأطلق الخط في التولية فشمّل حالاته لانه لا خيار له لانه لا خيار له وانما يلزمه الثمن الاول قال في الملتقى وهو القياس في الوضعية أى اذا خان خيانه تنفى الوضعية بأن باع

بتسعة على أنه شراء بعشرة ثم بان أنه شراء بتسعة فهو يحط منه قدر الخيانة كالتولية وأما إذا خان خيانة
توجب الوضعة معها بان باع بثمانية وقال اشترى به بعشرة ثم اطلع أنه اشتراه بتسعة فهو بالخيار في
أخذه بكل ثمنه أو تركه على قياس الامام هكذا اقررا الداغستاني في شرحه اه سندی (قوله ولا
مدخل لها في المراجعة الخ) اذ تعينها لا يخلو عن شبهة الغلط فتح لكن كون العلة المذكورة نتج المدعى
محل تأمل كما لا يخفى تأمل (قوله لان التأكد حصل بغيره) وهو الثالث وفيه تأمل فإنه بظهور
الغيب عنده يرجع على بائعه وهكذا الا اذا وجد ما يمنع من الرد (قوله يراجع على العشرة) وان كان
يتأكد بانه انقطاع حق الواهب في الرجوع لكنه ليس بحال ولا تثبت هذه الوكادة الا في عقد يجري فيه
الربا اه سندی عن الفتح (قوله لان عاد بسبب جديد كهبه الخ) أي فإنه تمتنع المراجعة عليه يعني
بالثمن الاول والا فيجوز له أن يراجع أو يولى على القيمة كما يظهر (قوله أو مدبره نهر) عبارته مع المتن
(ولو اشترى مأذون مديون) ولو مكاتباً أو مدبراً (نو) بالعشرة وباعه من سيده بخمسة عشر يديه
السيّد (مراجعة على عشرة) اه فأنت تراهما جعلهما ماصداق المديون لأنهما مستقلان (قوله
وأما بالنظر الى صحة العقد وعدمه فله فائدة الخ) ظاهر الشارح أن الدين المستغرق شرط لتحقيق الشراء
وظاهر عبارة النهر أن الدين ولو غير مستغرق هو الشرط وسيأتي للعش في المأذون عند قوله ولا يكاتبه أن
للإمام قولين في منع الدين الدخول في ملك المولى فقوله الاول أنه مانع منه مطلقاً وقوله الاخير لا يمنع الا
المستغرق اه وعندهما لا يمنع مطلقاً فله اعتناق عبد مأذونه (قوله وأحد المتفاوضين عنده) أي
فأنه لا يراجع على الثمن الثاني بل على الثمن الاول ونصيب شريكه من الربح على ما يأتي عن الفتح (قوله
الاول أن لا يكون في قيمة المبيع ولا في الثمن فضل على رأس المال بان كان الخ) وذلك لان الخمسائة التي
نقدتها المضارب الاجنبي خرجت عن ملك رب المال أو المضارب والخمسائة الاخرى لم تزل عن ملك رب
المال رقبه فلم يستتمز والها عن ملكه فلم تعتبر زائلة (قوله الثاني أن يكون الفضل في قيمة المبيع دون
الثمن فإنه كالاول) كان اشترى عبداً بألف قيمته ألفان ثم باعه بألف من رب المال يراجع على ألف لان
الزائل عن ملكه هذا القدر كما لو كان المشتري هو المضارب (قوله الثالث أن يكون فيهما الخ) كان اشترى
المضارب عبداً يساوي ألفين بألف وباعه من رب المال بألفين يراجع على ألف وخمسمائة لانه استتم زوال
ألف وخمسمائة عن ملك رب المال ألف بشراء المضارب من الاجنبي ونقدتها له وخمسمائة حصّة
المضارب من الربح لانه استفاد بازائها ربع رقبه وبقيت خمسة مائة من الربح ملك رب المال ملكه
رقبة وصار كما لو كان المشتري هو المضارب من رب المال (قوله الرابع أن يكون الفضل في الثمن
فقط) وذلك بأن اشترى المضارب عبداً بألف قيمته ألف فباعه من رب المال بألفين فإنه يبيعه مراجعة
على ألف وخمسمائة لانه زال عن ملك رب المال ألف وخمسمائة ألف بشراء المضارب وخمسمائة بشرائه
هو حصّة المضارب من الربح وقد ملك بازائها عبداً رقبه وتصرفا لانه ملك الرقبه بشراء المضارب
لانه وكيله وملك التصرف بشرائه من المضارب (قوله اذا كان لافضل في الثمن وقيمة المبيع على رأس
المال كما لو اشترى المضارب الخ) أي فإنه يراجع على خمسمائة وذلك لان خمسمائة من الثمن لم يستتم زواله
باعتبار العقدين لانه وان زال عن ملك المضارب لم يزل عن ملك رب المال فإنه كان ملكه قبل الشراء
من المضارب وانما خرج عن ملك رب المال في ثمن العبد خمسمائة فيبيعه مراجعة على ما خرج عن
ملكه (قوله أو لافضل في قيمة المبيع فقط بأن اشترى رب المال عبداً بألف قيمة ألف الخ) وذلك

لان قيمته اذا كانت مثل رأس المال فلا ربح المضارب **الآثرى أنه لو اعتقه لم يجز عتقه** ووربح رب
 المال يطرح في بيع المضارب **(قوله)** فانه يراجم على ألف وخمسمائة وذلك لان الف اخرجت عن ملك
 رب المال بالبيع الاول فلا بد من اعتبارها وخمسمائة من الاف الرابح خمسة رب المال لم يزل عن
 ملكه لانها كانت على ملكه قبل الشراء من المضارب فيجب طرحها بسبق خمسمائة أخرى حصه
 المضارب من الربح لا بد من اعتبارها لانها تخرج عن ملكه الى رب المال رقبه وتصرف فيجب ضمها
 الى الاف الخارجة عن ملك رب المال بالبيع الاول **(قوله)** يبيعه المضارب على ألف ومائتين وخمسين
 وذلك لان الربح فيه خمسمائة نصف ذلك الربح المال وقد بينا أن ربح رب المال يطرح وانما يعتبر
 رأس المال بربح المضارب وذلك ألف ومائتان وخمسون والحاصل في هذه المسائل أنه متى كان
 شراء المضارب بأقل الثمنين فان كان للمضارب حصه ضمنها الاقل الثمنين ومتى اشترى رب المال باعه بأقل
 الثمنين ويضم اليه حصه المضارب محيط الرضى **(قوله)** أما لو وجد بالمبيع عيبا فرضى به الخ عبارة البحر
 وأشار المصنف بالمسئلة الاولى بمعنى مسئلة التعيب الى أنه لو وجد بالمبيع الخ ولا يصح التعبير باما المقيدة
 أن ما بعدها مقابل له في الحكم مع أنه موافق له ودال عليه تأمل **(قوله)** المصنف ووطئ الثيب الخ) أورد
 أن المبيعة اذا واطئها ثم وجد بها عيبا لا يردها اذ صار جاسزا منها وأجيب بأن عدم الرد لما ذكر
 بل لانه اذ اردها ما أن يردها بعقر أو بغيره لا وجه الاول لان الزيادة تنفع الفسخ ولا الى الثاني سلامة
 الوطء له بلا عقرو هو لا يجوز اه **(قوله)** بخلاف القاتت بعور الجار به الخ) أى في مسئلة
 التعيب وفي هذا الجواب الذى قاله للفرق أن التعيب ليس قاصرا على موات الجزء بل هو أعم لأن يراد
 بالجزء ما يشمل الحكمى تأمل **(قوله)** فلا يقابله شئ حقيقه اذ لم يشترط زيادة الثمن الخ) مقتضاه أنه اذا
 اشترط زيادة الثمن بمقابلة الاجل قصدا يصح وأنه حينئذ لو هلك المبيع سقطت هذه الزيادة مع أن
 مقتضى كونه ليس بمال أنه لا يصح مقابله به بالثمن فلهذا ولا يخفى ما في عبارة البحر وليستظر أصلها وهو
 شراح الهداية ولعل الاصول في التعبير اذالة تعليلية لا اذالة شرطية وهو الموافق لما في شراح الهداية
(قوله) قال الرملى مفهومه أنه لو غرم رجل أجنبي الخ) عبارته على ما نقله السندى ولو غرم المشتري البائع
 في عقار فأخذ الشفيع هل للبائع أن يسترده منه لم أرفقه نقلا على رواية الربا تغريروهي واقعة الفتوى
 وينبغي عدمه لانه لم يغيره وانما غرمه غيره وهو المشتري وقد قالوا ان الاخذ بالشفيعه شراء من المشتري
 ان كان الاخذ بعد القبض وان كان قبله فشرع من البائع وعلى كل ولم يوجد التغريم من الشفيع وهذا
 على الرواية المفصلة وأما على ظاهر الرواية فهو ظاهر لانه لا خيار بالغبن مطلقا وأما على الرواية القائلة
 بالرد مطلقا فيكون للبائع الاسترداد لانه بمنزلة الشراء منه قبل القبض وانه الاسترداد بالغبن فيما باعه ولو
 أخذه من المشتري ليس له الاسترداد لانه بمنزلة الشراء من المشتري ولم يمنع خياره بشر وجهه عن ملكه
 المشتري المذكور ولم أر تحرير هذا المحل لاحد غيري فتأمل اه **(قوله)** ولو قيل انه انطوى ويحمل القولان
 المطلقان على القول المفصل لكان حسنا) لكن مقتضى ذكرهم الصحيح أن الاف حقيقى **(قوله)** أى
 مسئلة المتن الخ) لم يذكر في الاشباه هذه من الثلاث وانما ذكرها عن القسبة بعد ما استوفى الثلاث
 والشارح نقل بالمعنى فقدم وأخر في العبارة فتنبه اه **(قوله)** فاما في الاشباه الاثلاث الاولى
 اذا كان الغرور بالشرط والثانية أن يكون في ضمن عقد معاوضة والثالثة أن يكون في عقد
 يرجع نفعه الى الدافع اه **(قوله)** أى الثلاث المستثناة) لم يستوف الضابط للسائل الثلاث وما ذكرنا

هو ضابط الثالثة لكن حيث ذكر الضابط لباقي المسائل المستثناة صح كونه ذكر ضابط الثلاث **(قوله)** أى فيكون ضامنا للدرك فيما ثبت لهم على العبد الخ) لكن في مسألة العبد يرجعون بقيته فقط وبحجج الديون في مسألة الابن بالغ ما بلغت سندی عن السراج وفيه أيضا عنه وكذا ان ظهر المأذون له حرا أو مدبرا أو أم ولد فعلى الذى أمرهم بمبايعته الأقل من قيمة العبد ومن الدين وما بقى من ذلك أخذه من ذكر بعد الحرية يعنى أنهم بالخيار ان شاؤا رجعوا بدنيهم على الذى ولي مبايعتهم ان كان حرا وان كان عبدا أو مدبرا أو نحوه لم يرجعوا عليه بشئ حتى يعققتبعونه ببقية ديونهم اه من السندی عن السراج **(قوله)** ويصير مغرورا بالخارية التى اشتراها الميت الخ) بقية عبارة الاشياء بعد ما نقله المحشى ونصح اثبات دين الميت عليه وأما ملك الموصى له فليس خلافة عنه بل بعقد تملك ابتداء فانعكست الاحكام فى حقه كذا ذكر الصدر الشهيد فى شرح أدب القضاء للخصاف اه ونصه على ما نقله عنه السندی فى الباب الثالث والسبعين وأما الموصى له فلا نه ليس بخليفة للميت فيما يملكه بل يملك ابتداء بعقد الوصية ألا ترى أنه لا يرد بالعيب ولا يصير مغرورا فيما اشتراه الموصى له فلم يكن فى عبارة الاشياء ذكر الموصى بل هو الموصى اليه

(فصل فى التصرف فى المبيع والتمن الخ)

(قوله) لان بيعه من بائعه قبل قبضه فاسد الخ) لا يظهر وجه فساد بيع العقار للبائع قبل قبضه والعلة المذكورة للفساد فى المنقول وهى الغرر غير متحققة فى هذه المسئلة **(قوله)** أى غرر انفساخ العقد الخ) فى الصحاح انه عليه السلام نهى عن بيع الغرر والغرم ما طوى عنك علمه اه فتح **(قوله)** أى الصلح عن الدين الخ) لا يصح أن يكون هذا قيد بل كذلك لو جعل المشتري قبل قبضه بدل صلح عن عين لا يصح لانه بيع وما ذكره فى الفتح مجرد مثال وهو لا يخص **(قوله)** وتعبير التهر بالخلع سبق قلم) عبارة التهر وفى الايضاح كل عوض ملك بعقد ينسخ العقد فيه هلا كه قبل القبض لم يجر التصرف فيه كالمبيع والاجرة اذا كانت عينا وبدل الخلع اذا كان معينا وما لا ينسخ به هلا كه فالتصرف فيه جائز قبل القبض كالمهر وبدل الصلح والعق على مال وبدل الصلح عن دم عمد اه وأنت خير بان يبيع بدل الخلع قبل قبضه صحيح ولا يظهر فرق بين بدل المهر وبدل الخلع وقد وقع التحريف فى عبارته بذكره فى القسم الاول بدل الخلع وحقه أن يقول وبدل الصلح وذكره فى القسم الثانى بدل الصلح وحقه أن يقول بدل الخلع **(قوله)** قيد به ليفهم أنه لو كان من بائعه فهو كذلك بالاولى) كذا قال الحلبي لكن سيأتى أن الهبة من البائع قبل القبض لا تصح بل تكون نقضا للبيع سندی وفيه عن السراج وهكذا الورهه وأعاره أو تصدق به أو أقرضه من البائع قبل قبضه حيث يبطل جميع ذلك **(قوله)** فى قول أبى يوسف ثم قال محمد الخ) عبارة الفتح ثم قول محمد الخ **(قوله)** لان قبض البائع لا ينوب عن قبض المشتري الخ) عبارة السراج على ما فى السندی والفرق بينهما أن قبض البائع لا يقوم مقام قبض المشتري فلا تصح الهبة قبل القبض الا أن البيع يبطل لان الهبة تصلح لاسقاط الحقوق ولهذا يبرأ بها من الديون فصارت اسقاطا لقبض المبيع فاذا تراضا بذلك بطل البيع وأما البيع فلا يصح قبل القبض ولم يوضع لاسقاط الحقوق وانما وضع للتيسر فاذا لم يقع به الملك لم يتعلق به حكم اه وهذا يتم تعليل المسئلة

(قوله أو يورجه الخ) لا يظهر الاعلى مقابل المعتمد من جواز الاجارة قبل القبض ولا يظهر فرق بينهما وبين أمره ببيعه له حيث قال فيه لا يجوز تأمل (قوله لان امسالة فلان لاجل البائع) لانه يحسكه اليه لاجل الثمن بجر (قوله والظاهر ان له اخذ القائم لو كان نقد الثمن الخ) يظهر ان القيمة كذلك حتى لا يأخذها من المشتري الثاني قبل نقد الثمن لقيامها بمقام المبيع (قوله والمطلق من البيع ينصرف الى الكامل الخ) عبارة الزيلعي ولو شري المكيل أو الموزون شراء فاسدا فقبضه ثم باعه بغير كيل أو وزن فالبيع الثاني جائز لان الملك في البيع الفاسد يثبت بالقبض فصار الممول قدر المقبوض لا قدر المذكور فيه فصار نظيره من استقرض طعاما بكيل ثم باعه مكايله لا يحتاج الى اعادة الكيل كذا في الابتناح (قوله فسر الحرمة بذلك لان النهي خبر آحاد الخ) أولان الحرمة انما تثبت عند تيقن الزيادة وهي موهومة (قوله وهو ما أسنده ابن ماجه الخ) وعند أحمد عن عثمان رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يا عثمان اذا ابتعت فاكتل واذا بعت فكل وهذا بين أن المراد بالصاعين في حديث جابر صاع البائع لنفسه حين يشتريه وبصاع المشتري صاعه حين يبيعه لاجتماعهم أن البيع الواحد لا يحتاج الى الكيل مرتين كذا في العناية سندی (قوله ألحقوا بجمع البيع منع الا كل الخ) هذا الالحاق لا يظهر في مثل الهبة الاعلى قول أبي يوسف القائل بفسادها قبله (قوله فلا يصح بيعه من عمر وبلا كيل الخ) لوجه القول بفساد بيعه زيلعروفي هذه الصورة لان غاية الأمر انه باع مامله بمجازفة ونحوها ولم يتم قبض المشتري منه وهذا لا يقتضي الفساد اذ ليس فيه التصرف في المبيع قبل قبضه بخلاف بيع عمرو لبركر تأمل نعم اذا كان لمكده زيد بالبيع مجازفة تتوقف صحته ببعه على قبضه لاعلى كيله (قول الشارح لا يقال لا كله انه كل حراما الخ) قال الرجسنى يعنى اذا كان المقبوض قدر المبيع في نفس الامر اما ان زاد فأكل الزائد أو كل حراما لانه ملك البائع اه وهو وجبه سندی (قوله أو لقوله وقد صرحوا بفساده) فيه أن احتمال الزيادة لا يصلح علة للفساد اذا غايتة اخنلاط المبيع بغيره وهو لا يقتضيه نعم هذا ظاهر بالنسبة للحرمة اذ لا شئ في حرمة بيع وأكل ملك الغير والظاهر أن علته هو التصرف في المبيع قبل القبض ولذا لو ملكه بهمة أو ارب أو وصية جاز التصرف قبله مع توهم الزيادة في بعض الصور وكذا التصرف في الثمن الدراهم والدنانير جائز مع احتمالها (قول الشارح بخلافه مجازفة الخ) جعل الداغستانى المسئلة على أربعة اقسام اشترى مكايله وباع كذلك اشترى بمجازفة وباع كذلك وحكمهما ظاهر اشترى مكايله وباع مجازفة وفيها لا يحتاج الى الكيل اشترى بمجازفة وباع مكايله وفيها يحتاج الى كيل واحدا ما قبل المشتري أو البائع بخسرة المشتري وهو متفق مفيد الطالب اه سندی تأمل (قوله والظاهر أن هذا مقروض فيما اذا كان في عقد صرف الخ) بل الظاهر الاطلاق وذلك لان الكلام في التصرف في الموزون ونحوه بعد قبضه قبل وزنه وأند لا يجوز ثلما كانت الدراهم والدنانير لازادة فيها عن مقدارها المعلوم بين الناس جوزوا التصرف فيها بعد القبض قبل الوزن لعدم احتمال الزيادة في وزنها المانع من التصرف في غيرها وهذه غير مسئلة التصرف في الثمن بل قبضه الذى قالوا بجوازده على ما يأتى لعدم الغرر (قول لكنك مخالف لما شرح به بلام الهداية أو لالح) لا خلاف لما ذكره أو لا ولا داعي لارجاع ضمير كفاه للبائع وهو المشتري الاول بل عائدا لافرب مذکور وهو المشتري الثاني ولذا فرع عليه قوله حتى يحل للمشتري التصرف فيه وهذه المسئلة هى مسئلة المصنف فانها هى المحكى فيها الخلاف ومعناها أن المشتري بعد ما قبض المبيع اذا باعه مكايله فكاله بخسرة المشتري يكتفى بذلك

بذلك عن كبل المشتري الثاني فله التصرف فيه (قوله مثل اشترت كبر بهذا العبد الخ) ففي هذا المثال
 الكرمييع والعبدثن ويشترط له شرائط السلم (قوله واعترضه ط بانه لا وجه له الخ) لا يظهر الاعتراض
 على الحلبي فان قصده انما هو بيان ما يتوهم عدم دخوله في الثمن وهو القبي والمثلي غير النقد والنقد لا يتوهم
 عدم دخوله حتى يحتاج لبيان أنه داخل (قوله وانفراد الثمن بالشراء بعبد) فيه أنه حينئذ يكون القبي
 ثمنافيتوجه ادخال الحلبي له في كلام الشارح ويندفع اعتراض المحشي عليه ولعل مراد المحشي
 أن الثمن الذي يثبت ديناً في الذمة والقبي وان كان يصح جعله ثمناً كما في بيع المقايضة الا انه ليس ثمنان
 كل وجه فلذا لا يصح ادخاله في الثمن هنا التحقق كونه مبيعاً من وجه تأمل لكن علمت بتحقيق كونه ثمنافى غير
 بيع المقايضة أيضاً كما في المثال السابق (قوله وفي النذر والامانات الخ) حقه أن يقول بعد قوله وفي
 النذر ويتعين في الامانات الخ كما هو عبارة الاشياء (قوله ويتعين في الصرف بعد هلا ك الخ) الذي
 قدمه بعد فساد (قوله وقد قال الطحاوي ان القرض لا يجوز التصرف فيه الخ) يمكن توجيه ما قاله
 الطحاوي بان يقال مراده بالقرض المال المقرض فانه لا يملكه الا بالتصرف على قول الثاني والقبض على
 قولهما فقبل ذلك لا يجوز له التصرف فيه لعدم ملكه وذكر في الاشياء أنهم اختلفوا في القرض هل يملكه
 المستقرض بالقبض أو بالتصرف (قوله قيد الخلع وعق لا نهما يبدون مال لا يكون لهما بدل فافهم)
 اعتراض ط انما هو في أن لفظ بدل مسلط على العتق أيضاً فلا حاجة لذكر مال وهو متجه ولا يصح حينئذ
 جعل قوله بعمال قيد الخلع والعق للاستغناء عنه تأمل (قوله ولا شراء المسلم اليه برأس المال الخ)
 عبارته في السلم ولا يجوز لب السلم شراء شيء من المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة الخ (قوله الاولى
 أن يقول فلا يجوز التصرف فيه) لان الكلام في التصرف لكن صنيع الشارح أحسن فانه لو قال فلا
 يجوز التصرف فيه لأوهم أنه لو كان البدل مشاراً اليه لا يجوز أخذ غيره من جنسه لوجود صورة التصرف
 فيه فدفع هذا التوهم بما قاله (قوله والعجب من الزبلي حيث ذكر أن الزيادة لا تصح الخ) يحمل
 كلامه من صحة الزيادة بعد الهلاك على رواية النوادر ويدل على هذا الجمل ما ذكره أولاً (قوله وكذا لو
 خاط الثوب الخ) أي من غير قطع والافباخياطة معه ينقطع حق المالك في الغصب وذكر في البحر من
 المواضع التي تصح زيادة الثمن فيها مالو كان المبيع كبر باسفاخاطة خريطة من غير أن يقطعه (قوله
 الشارح ولو بعد هلاك المبيع الخ) لان الخط اسقاط محض فلا يشترط لصحته قيام العقد زبلي
 (قوله فان كان قبل قبضه صح الكل الخ) الظاهر أن صحة حط الكل كالبعض تكون ولو بعد القبض
 (قوله لا يخفى أن الزيادة تجب على المشتري والمخطوط يسقط عنه الخ) لا يخفى ما في كلامه فان كلامه من
 لزوم الزيادة على المشتري وسقوط المخطوط عنه ينفرع على صحة الزيادة والخط في نفسه ما وما ذكره من
 الفروع انما ينبني على الالتحاق وهو أمر آخر غير الصحة (قوله فلا يناسب ذكر هذا هنا) أي لا يناسب
 تفريع ما ذكره الزبلي على كلام الشارح بل تفريع ما اذا زاد في الثمن عرضاً فهلك قبل تسليمه انفسخ
 العقد بقدره كما يأتي في الشارح (قوله فلو باع الدراهم بالدراهم متساوية ثم زاد أحد هما الخ) وان باع الدراهم
 بالدنانير جاز كل من الزيادة والخط في المجلس وبعده لا والظاهر أن الفساد لا يتوقف على القبض بل
 يتوقف على القبول فقط (قوله كأنهم اعقداء كذلك من الابتداء عند أبي حنيفة زبلي) تمامه
 وقال أبو يوسف لا يجوز الزيادة ولا تصير هبة مبتدأة وكذلك الخط لا يصح ولا يصير هبة مبتدأة حتى يجب
 عليه أن يرد المخطوط وقال محمد في الزيادة مثل قول أبي يوسف وفي الخط يكون هبة مبتدأة (قوله وكان

الشارح لم يذكر هذه الثلاثة لان كلامه في الثمن (هذا الاعتذار لا يصح الا في مسئلة الزيلعي والمسئلة
 الاخيرة من عبارة النهر) **(قوله** أي المشتري على البائع) حقه العكس (قول الشارح وفي البرازية
 باعه على أن يهبه من الثمن كذا لا يصح) ما فيها يخالف ما تقدم من تساوي الخط والهبة وأيضاً على الفرق
 بينهما لا يظهر الا القول بفساد العقد فيها بالشرط الذي لا يقتضيه العقد وبمجرد كون الخط يلتحق لا يؤثر
 في رفع الفساد المتحقق بهذا الشرط اذ هو أمر آخر في ذاته ثم رأيت في الخلاصة من الفصل الخامس ما نصه
 وفي النوازل لو قال لآخر بعت منك هذا على أن أهبك كذا لا يجوز ولو على أن أحط كذا من غنمه جاز
 لان الخط يلتحق بأصل العقد بخلاف الهبة ولو قال على ان حططت أو على ان وهبت جاز لان الهبة قبل
 القبض لا تكون هبة فيكون البيع مع ما وراء المخطوط اهـ وما زالت المسئلة محل تأمل **(قوله** فهو أعم
 من القرض) فيه أن ما يأتي له من تفسيري القرض يدل على أنه ليس هو ما في الذمة اذ هو نفس المدفوع
 أو العقد المخصوص وما فيها بدله وحينئذ لا يصح الدين عليه **(قوله** قال ان قوله الشرط اللاحق
 ملحق بأصل العقد ساقط الخ) قد يقال ليس مراد القنية بقوله فان الشرط اللاحق الخ أن ما نحن
 فيه وقع على وجه الشرط حتى يعترض باله انما وقع على وجه التبرع بل مراده أن هذه المسئلة نظير ما قبل
 ان الشرط الخ يعني أن ما ذكر بعد العقد مما يتعلق به يلتحق به سواء كان شرطاً أو غيره ولا يخفى على
 صاحب القنية والحر أن ما نحن فيه ليس فيه شرط وكأنه نظر الى انما ساد الحكم فصعح العليل **(قوله**
 ويؤيده أنه نقل جواز تأخير الثمن بعد الرد بالعيب الخ) أي يؤيده من التأجيل بعد الاقالة ووجهه ان
 الرد بعيب بلا قضاء اقالة وليس المراد أنه يؤيد اعتراضه على قوله الشرط اللاحق الخ ادلتاً بسد فيه
(قوله يعني لو أجل المشتري الشفيع في الثمن لم يصح) عزا المسئلة في البحر للقنية ولم يظهر وجهها مع
 أن مقتضى تسميهم بان الاخذ بها بمنزلة شراء مبداء وانما يثبت بها ما يثبت بالشراء كالرد بخيار رؤية
 وعيب أن يصح تأجيل المشتري للشفيع في الثمن **(قوله** وشمل ما لو كان الشراء مع أجل فان الاجل
 لا يثبت الخ) في شمول الكلام لهذه الصورة تأمل فان ما وجب على الشفيع لم يبر فيه تأجيل أصلاً وانما
 المؤجل ما على المشتري **(قوله** لان الاجل صفة الدين الخ) ذكر ان زيلعي في الشفعة عند قول السكندر
 وبحال لو مؤجلاً لان سلم أن الاجل وصف للدين لانه حق المطلوب والدين حق الطالب ولو كان وصفه
 لا يستحقه الطالب ولهذا لو باع ما اشتراه بئس مؤجل مرابحة أو قومية لا يثبت الاجل من غير شرط ولو كان
 صفة له ثبت اهـ فأمل ثم لعل المراد بسقوطه عن الذمة بالموت سقوط المطالبة به في دار الدنيا والافهي
 مشغولة به حقيقة أو المراد أنه بالموت يعلق بالتركة بعدما كان معتمداً بالذمة فقط وحينئذ لا تنافي بين
 العبارات (قول الشارح بعد ثبوت أصل الدين عدده الخ) عبارة تقنية على ما في له بعد ما ثبت
 عنده تأجيل القرض (قول الشارح اذا كان حرداً) لا ينظمه الا الحراج الاستثناء القرض
 المجموع فان الصورة الثانية وجبت المائة فيها على المدعي عليه بالبيع مع ما بين ولا يسرى عليه دعم
 المدعي أنها فرض وكذا مسئلة الافرار فانه انما أقر بالتأجيل فلهما كما هو اذ لم يقرهما سافر
 ولا يسرى عليه زعم المقره **(قوله** وفائدة الاقرار تمكن المحال عليه من الرجوع الخ) فيه أن المحتال
 عليه الرجوع على المحيل اذ دفعه للمحتال بدون هذا الاقرار ولا يصح ساقطاً في قوته احتلت بدين على عليم
 كما يأتي في الحوالة **(قوله** لكن في النهر عن السراج قال أبو يوسف اذا قرض رجل الخ) قال ط
 بعد ذكر عبارة السراج لعل ما هنا على قول الطرفين اهـ وحينئذ لا يظهر منه

(فصل في القرض)

(قوله لكن الثاني غير مانع لصدقه الخ) أى ما ذكره الشارح ومع كونه غير مانع هو تعرض للقرض بمعنى اسم المفعول وما فى المتن بمعنى المصدر فلا يناسب القول بأن ما فى الشارح أخصر (قوله وفيه أن النكاح لم يدخل فى قوله عقد الخ) فيه أن النكاح ينعقد بكل ما وضع لتمليك عين فى الحال ومنه لفظ القرض فهو داخل فى قوله عقد مخصوص إذا كان بلفظ القرض (قوله فيه أن الكلام فى الكساد الخ) فيه أنه وإن كان الكلام فى الكساد لأنه به يتحقق الرخص أيضاً لا يخرج عن أن يكون لها قيمة أيضاً (قوله كما قدمناه أول البيوع) انظر ما قدمه فى البيوع يتضح ما فى كلامه هنا (قوله والثاني يغنى عن الأول) فيه تأمل فإنه لو اقتصر عليه لا يعلم أن قيمته تعتبر بالعراق أو مكة وما فعله المصنف أحسن من تعبير الذخيرة (قوله وهذا فى الوجه كالموالتقى فى بلد الطعام فيه قال الخ) انما يظهر على قول الامام (قوله لأن المستقرض على قوله وإن لم يملك الكرى بنفس القرض الخ) فى التعليل للجواز بما ذكره تأمل ولا يظهر صحته أصلاً

(باب الربا)

(قوله واستدل به بقول البزدوى أن من جملة صور البيع الفاسد جملة العقود الربوية يملك العوض فيها بالقبض) تقدم فى باب البيع الفاسد ما يفيد الاختلاف فى أن العوض يملك بالقبض فى العقود الربوية أولاً ثم يظهر أن الملك بالقبض لا يدخل له فى صحة الإبراء كما أن عدمه لا يدخل له فيه نفيًا ولا إثباتاً (قوله والحد لا يتم بالعناية الخ) عبارة القهستانى على ما رأيت فيه والحد لا يتم إلا بالعناية اهـ والقصد أن ذكر هذا القيد لا يكون به التعريف تاماً إلا بقصد أن المراد به أن الفضل ذكر لاحد المتعاقدين فى ضمن العقد لأنه شرط صراحة كما هو المتبادر من لفظ مشروط (قوله أى انعدام الربا بسبب الهبة أن ضررها الخ) لعل الأحسن ما قاله ط وهذا أى صحة الهبة المفهومة بمقابلته وبدل عليه عبارة الملح اهـ فإن صحة الهبة وعدمها لا يدخل لها فى فساد المعاوضة بل هى صحيحة على كل حال والتفصيل انما هو فى الهبة (قوله كذا فسر الضمير فى الفتح الخ) وعليه فالضمير راجع لما يفيد تعريف الربا السابق فإنه يفهم التحريم عند إطلاق لفظ الربا لكن لا يخفى أن إرجاعه للربا مع تقدير مضاف أولى من هذا التكلف ولعل هذا مراد الفتح بتفسيره تأمل (قوله وليس المراد بالرطل والأواق معناه المتعارف الخ) ليس فى الكلام ما يقتضى حمل الرطل على غير معناه المتبادر والذي يدل عليه أن المراد بالوزن ما ينسب إلى الرطل سواء بيع به أو بالأواق المقدرة بطريق الوزن بخلاف سائر المكيال (قوله فالحرمة للفضل) أى كمالى للنساء ولا يظهر أنها لخصوص الفضل وسأيت أنه كلما حرم الفضل حرم النساء ولا عكس وكلما حل النساء حل الفضل ولا عكس اهـ وعبارة ابن كمال فلا يجوز بيع قفيز بقفيز منه متساوياً وأحدهما نساء وانما قلنا متساوياً لأنه إذا لم يوجد النسأوى تكون الحرمة للفضل فلا يثبت أنها للنساء وانما قلنا وأحدهما نساء لأنه إذا كان كلاهما نساء لا تكون الحرمة لربا النساء بل لأنه بيع الكالئ بالكالئ وهو منهى بالنص انتهت وهى غير ظاهرة فإنه إذا وجد الفضل والنساء - رجم كل منهما وإذا كان كل منهما نساء تكون الحرمة له وليبيع الكالئ بالكالئ ولا مانع من تعدد موجب الحرمة (قوله وإن كان لا يوجب الحكم الخ) عبارة

ط لا يوجب عدم الحكم (قوله) وصاحب القنية قدم السلم أول البيع الخ قال السندی الاولی أن
يقول وقد قرر فی السلم الخ وأنه راجع القنية فلم يجدها فيها (قوله) أي ونسيئة الخ أو يقال مراده
ما يشمل التفاضل الحكمي (قوله) فيسببه احترازا عما اذا صطلح الناس على بيعه جزا فالخ فيه أن
المتبادر من عبارة الشارح أن القصد بيان أن الجص كيلى والحديد وزنى لا التقيد (قوله)
والجبرى عبارة الكمال الخیرى بالخاء المعجمة (قوله) ولا يجوز بيع رطل زيت غير مطبوخ برطل
مطبوخ الخ) سيأتى أن مقتضى كونهما جنسين صحة البيع كيف كان (قوله) فان قبض المعين
منهما صح الخ) حقه الدين ليوافق عبارة التهر وما ذكره من التفصيل موافق لما فى البحر ومخالف لما
فى الزيلعي فان مقتضاء الفساد فى الكل ما عدا الخلافية وهو مقتضى إطلاق الشارح وذلك لانهما اذا لم
يكونا معينين أو كان أحدهما بعينه دون الآخر يردى الى الربا ويحتمل أن يأخذ بائع الفلاس
أولا فيرد أحدهما قضاء بدينه ويأخذ الآخر بلا عوض أو يأخذ بائع الفلاس أولا ثم يضم
اليه فلا أثر فيردهما عليه فيرجع اليه فلسه مع فلس آخر بلا عوض يقابله وهو ربا كذا يؤخذ
من الزيلعي وذ كر نحوه السندی (قوله) أما لو علم تساويهما فى الوزن والكيل معاجزا الخ
فى الظهيرية لو بيعت الخنطة بالخنطة ووزنا وعلم أنها ثمان ثلثان فى الكيل قيل بأنه يجوز اه قلت وقد
اختار المصنف القول بعدم الجواز فى هذه الصورة أيضا العموم قوله ولومع التساوى اه سندی والظاهر
اعتماد الجواز فى هذه الصورة لظهور وجهه ويراد بالتساوى فى كلام المصنف التساوى وزنا فى الخنطة
وكيل فى الذهب (قوله) والواقع فى زماننا خلافة الخ الواقع فى زماننا عدم اختلاف النوع الواحد
من أنواع الذهب والفضة فالعدل شل جميع أفرادها متساوية فإذا اشترى بعدد منه صم وصار
الثن معلوما نعم قد يوجد فيه ما هو نقص بالخذ منه بعد ضربه وهذا لا يضرن إلا انصراف العقد الى
الكامل الذى لانقص فيه وقد تقدم لنا فى التصرف فى الثمن قبل قبضه ما يوافق النابلسي (قوله) فانه
لا يجوز الا وزنا أى على سبيل الاعتبار كما يأتى (قوله) أراد به حقوق العباد ما ليس من الاموال الربوية
الخ) لا تظهر هذه الارادة بل الوجه ارادة الربوية وغيرها كما ينظر من كلامه فيما يأتى تأمل (قوله)
فيه أن هذه الاربعة من حقوق العباد أيضا الخ) أى كأن مسألة الاتلاف من حقوقهم فلا وجه حينئذ
لهذا الاستثناء وعلى الاحتمال الآخر كان المناسب فى الاستثناء الاتيان بالحس فيه بدون أن يزى قوله
لاحقوق العباد لعدم الاحتياج له (قوله) وفى حق المريض حتى تغد من الثلث) فإذا باع جيد ابردى
تعتبر محاباته من الثلث (قوله) ففعله لما مر فيه نظر) فان الذى مر فى بيع الفلاس بالفلسين اشتراط
التعيين لا القبض كما فانه ح والاولى أن يقال لما مر من أنه لا يجوز الافتراق عن دين بين وقد مر
فى القرض رحمتي (قوله) وحينئذ فلا يخالف قول الشارح فى بيع السكر ما بالنظن لاختلافهما
جنسا الخ) نعم لا يخالف قول الشارح فى بيع السكر ما بالنظن لما ذكره من الشارح جعل السكر ما
والغرل مختلفي الجنس وهذا يخالف ما فى القنية فاللازم دفع المخالفة حل السكر ما بالنظن الذى يبيع بالغرل
فى كلام المصنف على ما لا ينقض لكن الحل المذكور بعيد والاولى الحل على الاختلاف فى هذه
المسئلة فانه فى القنية حكى جملة أقوال فى بيع القطن بالغرل (قوله) لان أحدهما قد يكون أنقل من
الآخر وزنا الخ) لعل الاصول لان أحدهما قد يكون مساويا للآخر وزنا الخ (قوله) وقبل لا يجوز
اتفاقا) الفرق لاى حنيفة على هذه الرواية أن النص الوارد بلفظا تمر يتناول الرطب ولم يوجد مثله هنا

فبقى محرما حتى يعتدل **(قوله)** ان الاصل أن محمدا اعتبر الماثلة في أعدل الاحوال (الح) محمد جرى على أصله في هذه المسئلة حيث منع بيع الرطب بالتمر وأبو يوسف وافق الامام هنا لاطلاق حديث الخنطة بالخنطة مثلا بمثل الحديث فانه يتناول الخنطة والتمر والشعير على أى صفة كان الى آخر ما في السندى **(قوله)** وان حصة بيعه متفاضلا مشروطة بما اذا كانت الزيادة في غير المطيب (الح) مقتضى كونهما جنسين عدم اشتراط الزيادة في غير المطيب بل يصح البيع كيف كان **(قوله)** لانه لو أخذ شيئا وسكت ينعقد بيعا بالتعاطى نعم ينعقد بيعا بالتعاطى لكن لا بد فيه من بيان الثمن فلا بد من المقالة المذكورة حتى يكون صحيحا الا اذا كان السعر معروفا عند الناس فيكون على ما هو المعلوم لكن هنا يحتاج اليها وان معروفان قصد هما انعقادهما بما قاطعه عليه لا بالمعروف **(قوله)** وعلله شيخنا بأن تأجيل الثمن جائز دون المبيع أى أنه في الاولى وجد تأجيل الثمن وفي الثانية المبيع وهذا على فرض صحة التأجيل هنا وقوله وفيه أن هذا الخ غير وارد فان معنى قوله كيف كان أنه يجوز بيع الكسريات بعضها ببعض نقدا ونسيئة سواء كان المبيع أقل أو أكثر وهذا انما فيه تأجيل الثمن لا المبيع **(قوله)** وكذا اذا لم يكن عليه دين أصلا بالاولى فيه أن هذه الصورة داخلة في كلام المصنف اذ هو صادق بعدم دين أصلا أو بوجوده غير مستغرق فلا حاجة لدعوى دخولها بالاولى **(قوله)** لا يجب عليه الرد أى على المولى (الح) متعلق بالرد وليس تفسير الضمير عليه وعبارة النهر الا أن على المولى أن يرد ما أخذه من العبد لانه أخذه بغير عوض ولو أعطاه العبد درهما بدرهمين لا يجب عليه الرد على المولى اهـ ويظهر أن المناسب حذف أى من كلامه

(باب الحقوق)

(قوله) لان الحقوق توابع فيلحق ذكرها بعد مسائل اليسوع لكن لما لم يكن للصرف والسلم تعلق بمسائل هذا الباب قدمه عليهما **(قوله)** كالموضوع والمطبخ كما في القهستاني وقال في البحر عن الذخيرة اعلم أن الحق في العادة يذكر فيها هو تبع للبيع ولا بد للبيع منه ولا يقصد الا لاجل المبيع كالطريق والشرب للارض والمراق عبارة عما يرتقب به ويختص بما هو من التوابع كالشرب ومسيل الماء **(قوله)** فهو أخص تأمل لعله أشار به الى أن دخول العلو في الحقوق بناء على تفسيره بالتابع الذى لا بد له منه محل تأمل **(قوله)** والجملة صفة لحق مقدرا (الح) أى بين كل ومابعد **(قوله)** وبهذا التقرير ان دفع طعن أبى يوسف على محمد بدخول الامتعة (الح) فانه بتقدير حق وجعل الجملة صفة لا يتوهم دخول ما أوردها **(قول الشارح)** ولو الابنية بتراب (الح) ذكر هذا التعميم في البحر عن البنية في بيان معنى الدار لاني دخول العلو فيها ونصه وفي البنية الدار لغة اسم لقطعة أرض ضربت لها الحدود وميزت عما يحاورها بادارة خط عليها فبني في بعضها هادون البعض ليجمع فيها مرافق العمراء للاسترواح ومنافع الابنية للاسكان وغير ذلك ولا فرق بين ما اذا كانت الابنية بالماء والتراب أو بالطين والقباب انتهى اهـ وبهذا تعلم ما في عبارة الشارح من ايهام دخول العلو فيها اذا كان البناء بالتراب (الح) مع أنه لا علو حينئذ تأمل **(قول الشارح)** لبنائها على الطريق فأخذت حكمه مقتضاها أن الطريق الى سكة غير نافذة أو الى الشارع لا يدخل بدون ما يدل على دخوله وهذا خلاف ما يأتي ولعل المسئلة خلافية ويدل لعدم الدخول على الاطلاق ما ذكره للفرق بين الاجارة والبيع **(قوله)** وهو خلاف ما في الهداية (الح) تمام عبارته أى الفتح

فالحق أن كلامهما لا يدخل لانه وان كان في هذه الدار فلم يشتري جميع هذه الدار وانما اشترى شيئا معيناً منها فلا يدخل ملك البائع أو الاجنبي الا بذكره اهـ وبهذا تعلم وروى ما في الفتح على تعليل نفي الاسلام **(قوله)** لا حاجة اليه مع المتن جعل السندى لفظ ونحوه مبتدأ وما بعده خبره وأراد به ما تقدم من ذكر المرافق وكل قليل الخ

(باب الاستحقاق)

(قوله) والمراد بالأحد أحد الباعة مثلاً لا المدعى الخ قد يقال ان المدعى له حق الملك لا النكاح الذي الكلام فيه فلا يرد المدعى على عموم أحد في كلامه **(قوله)** واعتز به شارح بأن غايته الخ الذي رأيت في الفتح الشارح بالالف واللام ولعله أراد به الزيلعي **(قوله)** ومعنى هذا أن يتراضيا على الفسخ الخ الظاهر بقاء قول الزوائد لا يفسخ ما لم يفسخ على عموم من شموله انسخ المتعاضدين أو القاضى أو المستحق **(قوله)** الضمير عائدة على من الخ لعله أراد به ضمير كان المقدرة وأما به موروثة فعائدة على اليد **(قوله)** الشارح لزوال البدل عن ملكه الخ لانه لما أبرأه منه بعد الحكم فكأنه أخذه منه اهـ سندى وكذلك يقال في الصلح فإنه أخذ لبعض حقه واسقاط للباقي وإذا كان بدل الصلح شيئاً آخر يكون أخذه كأخذ الثمن عينه **(قوله)** وكان حكمه بها حكماً على العامة لم يظهر وجه كونه على العامة وقال عبد الحليم تمام تحقيق هذه المسئلة في مشتمل الاحكام فلا يتظر **(قوله)** أشار الى أن الاستحقاق لا يرد الخ لس في كلام المصنف ما يدل على هذه الاشارة **(قوله)** وما لو أبرأ البائع المشتري من ثمنه الخ لعل في العبارة قلباً وأصلها أبرأ المشتري البائع الخ فإنه هو الذي مر أنه لا يمنع الرجوع عنه لاف ابراء البائع للمشتري فإنه يمنع الرجوع **(قوله)** واحتترز بقوله بلا حكم عما اذا كان بحكم ولم يرجع الخ اظاهر أن المناسب في التعبير أن يقول واحتترز بقوله بلا حكم عما اذا كان بحكم فإنه لا تصح دعواه ولا برهانه أنه لا به صار شريكاً وما عليه وبقوله فأداء عما اذا لم يؤده الخ فان الفصولين قيد المسئلة بغيرين هما عدم الحكم وتأدية الثمن فالمناسب بيان محترزهما تأمل وعبارة الرملى كأنه فعله الخشى عنه بزيادة قوله عنه بل على ظاهر الرواية لا يفسخ ما لم يفسخ وعلى ما ذكره ت عن محمد لا يفسخ ما لم يأخذ العين بقضاء وجهه اظاهر جواب حادثة الفتوى استحق بحكم وأخذ المستحق ولم يرجع المشتري بالثمن على بانه ولم يفسخ فادعى البائع على المستحق مع غيبة المشتري التلبي او التنازع عند بانه وينظر أنه لا يقبل لعدم انقضاء البيع على ظاهر الرواية وعلى ما صحح أيضاً من أنه لا يفسخ حتى يرجع المشتري على بانه بالثمن اهـ **(قوله)** قوله أو بشكوله فيه أن اليمين لا تجرى فيها السادة فكيف يتأتى أن يكون من رذل المشتري بالحصوله تأمل نعم في أو اخر من العروء من الأشباه أن الوصى اذا باع شيئاً من التركة فادعى المشتري أنه معيب ولا يبيته فإنه يخلف على البتة بخلاف الوكيل يجب على العلم اهـ وذلك أن الوصى ضمن بنفسه السلامة لم يبيع فيخلف على البتة والوكيل ليس كذلك فيخلف على نفي العلم بما في شرحها وما في المصنف ليس من هذا القبيل **(قوله)** أما لو برهن على اقرار البائع الخ اظاهر أن المراد اقراره بعد البيع كما تقدم في فصل الفضولي كما أن مقتضى ما تقدم ليس له تخليف البائع اعدم حجة اعادته بغيره بدون ما رفعه ثم في صورة دعوى اقراره تخليفه لصحة الدعوى **(قوله)** خلاف الخ وأنه كذلك أن القضاء اياه بالاقرار فلا يصح الاحتراز عنه **(قوله)** المصنف لا اقراراً وثبت النكاح في مرجح الزوائد

من البيوع من باب ما يقربه المشتري فيرجع على من باعه النكول حجة في حق النا كل خاصة لانه بذل
أو اقرار فلا يتعدى الى غيره الا اذا كان مضطرا الى النكول فيتعدى الى من جاء الاضطراب من قبله اه
(قول الشارح بل هو حجة قاصرة الخ) ومن ذلك ما في أول دعوى تمة الفتاوى عين في يد آخر ادعى آخر
انه ملكه اشتراه من فلان الغائب وصدقه بذلك ذواليد فالقاضي لا يأمره بالتسليم الى المدعى حتى لا يكون
قضاء على الغائب بالشراء باقراره وهي عجيبة في أدب القاضي أحاله الى باب اليمين ولم أجده تمة اه وذكر
الانقروى في الباب الخامس من الدعوى هذه المسئلة عن قاضيان (قوله لا بالاستحقاق) حقه الاقرار
كما هو عبارة الفتح (قوله ومقتضى الفرق المذكور أنه لا يكون له) وأيضاً على التقييد المذكور لا يتأتى
الفرق بين الغطاء بالينة والاقرار اذا لا يمكن القاضي القضاء بالولد بدون أن يدعيه المدعى سواء أقر المدعى
عليه بالألم أو أقام المدعى بينة عليها (قوله هذا اذا كان الكلام الاول قد أثبت لشخص معين حقا الخ)
تأمله مع ما ذكره في شرح الوهبانية للمصنف من كتاب القضاء حيث قال نقلا عن المحيط سئل الاورجندى
عن ادعى نصف دار معين في يد رجل ثم ادعى بعد ذلك جميعها قال لا تسمع دعواه ولو كان على العكس تسمع
والصواب أن تسمع في الوجهين جميعا الا اذا قال وقت الدعوى بالنصف لاحق لي فيها سوى النصف فينئذ
لا تسمع دعواه جميعها المكان التناقض وبدونه لا تناقض فتصح الدعوى انتهى اه وفي السراجية المدعى
عليه اذا أقام البينة أن المدعى شهد بهذا الفلان تندفع به الخصومة وكذا اذا أقام البينة أنه استوهبه
أو استامه أو أنه ليس له وكذا الوادعى دار اميرنا عن أبيه وأقام المدعى عليه بينة على اقرار أبي المدعى
أن الدار ليست لي أو ما كانت لي فهو يدفع اه وما في الفصولين والأنقروية يفيد أن المسئلة خلافية
(قول الشارح لعين الخ) والدين في هذا كالعين كفى الظهيرية اه سندی (قوله ولا قائل به أصلا)
في الفتاوى الأنقروية من الثاني عشر من التناقض من الجزء الثاني رجل ادعى على آخر أنه ابن عم الميت
وطلب الميراث ثم ادعى بعد ذلك أنه أخوه لا تسمع فلو عاد وادعى أنه ابن عمه تسمع في العاشر من دعوى
الخلاصة وقد سبق في الفصل السابع ادعى الارث بالعمومة ثم بالابوة لا تصح واذ عاد الى دعوى العمومة تسمع
في العاشر من دعوى البرازية اه فهذا يدل أن المتناقض لو رجع الى الدعوى الاولى وترك الثانية تقبل منه
بل قال في منهواتها فيه اشارة الى أن المتناقض لو ترك القول الثاني وعاد الى الاول يسمع وان لم يقل تركت
الثاني وعدت الى الاول اه (قول الشارح طلب نكاح الامة يمنع دعوى ثلثها الخ) كذا رأيت في
في البرازية وفي هامشها طلب نكاح الامة والحرمة مانع من دعوى ثلثها ونكاحها ذكر شمس الأئمة أنه
مانع والكرخي لا وعليه عامة المشايخ لان طلب تجديد النكاح الاحتياط جائز وهو الصحيح في قولهم
جميعا اه فتوى اسبجاي (قوله لجهة الاضافة بالأخصية الخ) في هذا التعليل نظرا انه هو متحقق
في صور غير العكس أيضا بأن يقال في الاولى أضافه لنفسه بعد دعواه الوقف باعتبار الأخصية بالاتفاق
الخ وانظر الفصولين والأحسن في الفرق أن يقال ان تناقض الانسان على نفسه لا يمنع صحة الدعوى
وعلى غيره يمنع انظر الفصولين ونور العين (قوله بخلاف دعوى الاخوة) فانه لا بد من دعوى مال فيها
وقد وجد ما يمنع من الدعوى وهو التناقض بخلاف دعوى الولاد لمتعضها دعوى نسب (قوله ادعى شراء
من أبيه ثم برهن على أنه ورثها منه الخ) سماع الدعوى في هذه الصورة لوضوح التوفيق كافي البهر
لا لأن المحل محل خفاء (قول الشارح كالنسب) النسب في كلام المصنف خاص بالاصول والفروع
وتناقض من عداهم يمنع لانه لا تصح الدعوى الا اذا ادعى حقا وكذا اذا ادعى أنه ابن ابنه أو أبو أبيه والابن

والاب غائب أو ميت لا تصح ما لم يدع مالا فان ادعى مالا فالحكم على الحاضر والغائب جميعا كذا في الجهر
ومقتضى الاصل الذي ذكره الشارح عدم التخصيص بقراءة الولاد وبواقعة ما تقدم في الرضاع وانظر
ما يأتي في دعوى النسب **(قوله)** وبين الجهة (الخ) أي جهة الارث بالولاد ذهي التي يعنى فيها التناقص لا غير
لكن ما في شرح الزيادات من البيوع يقتضى اطلاق جهة الارث حيث قال دعوى التناقص باطله فيما
يحتمل الاتفاض لان أحد الكلامين ينقض الآخر فلا يصح دعواه حتى لو كان أمر الاتفاض لا يقتضى الاتفاض
كالنسب والحرية والطلاق ونحو ذلك تسمع دعواه ولهذا قلنا ان مجهول النسب اذا أقر بالرق لانسان
ثم ادعى الحرية تسمع دعواه لان اقراره بالرق لا يبطل الحرية فلا يمنع دعوى الحرية اهـ **(قوله)** وبالعكس
لا الخ) عبارته في صورة العكس ولو قال هذا الولد مني ثم قال ليس بولدي لا يصح النفي لان النسب اذا ثبت
لا ينتفى بنفيه اهـ فصولين **(قوله)** كان طلقها في حتمه ثلاثا) وهذا ما دونه والرجعي الذي انقضت منه
العدة ويمكن الزوج من اقامة بينة على زواجه بها بعد ذلك ثم آخر كما أن دعوى تجديد العقد عليها بعد
الثلاث وانقضاء العدة وتزوج بآخر كذلك **(قوله)** (ناه حر) حقه عبد **(قوله)** لكن التناقص لا يمنع
صحتها الخ) في الجوى أول كتاب الاقرار نقلا عن البرازية باع المقر بالرق ثم ادعى الحرية لا تسمع ولو
برهن تقبل لان العتق لا يحتل الرد والحرية لا تحتل التناقص فتقبل بلا دعوى ران ثبت الدعوى شرطا
في حرية العبد عند الامام وأما من قال ان التناقص هنا فهو تخلفا لما لو قد رتند المالى بالا عتاق يقتضى
أن تقبل الدعوى أيضا اهـ وقبول البينة مع عدم سماع الدعوى مشتبك على قول الامام **(قوله)** دون
الدعوى المجردة الخ) حتى لا يترتب عليها التمليف **(قول الشارح)** وفي القنية ولو أمر بالملك للبائع الخ)
يوافق ما في القنية مانع له في زبدة الدراية عن الفناوى المعرى حيث قال الله تعالى ثم استحق من يده
ثم وصل الى المشتري وما لا يؤمر بالسليم الى البائع لانه وان جعل مقر بالملك للبائع لكن يقتضى الشراء
وقد انفسخ الشراء بالاستحقاق فينسخ الاقرار ولو اشترى عبدا فدأقر فله مال البائع ثم استحق من يده
المشتري ورجع بالثمن على البائع ثم وصل اليه بغير بالسلب الى بائعه لان اقراره بالمال لم يطل ونقله عن
خواهر زاده اهـ **(قوله)** بان يشهد أن فاضى بلدة كذا قضى على المستوفى عليه بالدين الخ) طاهر زاده
يكفى الاجمال في الشهادة على الوجه الذي ذكره والمعول عليه أنه لا بد من التفصيل في ايمان يشهد بجميع
ما وقع بين يدي القاضى مفصلا كما نقله الخاواني في فتاواه أول كتاب الوفاء **(قوله)** ومقتضاه أنه لا بد من
شهادتهم بضمونه الخ) الشهادة بالمضمون أن يشهدوا أن فاضى بلدة كذا قضى على المستحق عليه الى آخر
ما قدمه رفائدة القراءة على الشهود أن يشهدوا عند المكتوب اليه أن فاضى كذا قضى على المستحق عليه وهذا غير
الشهاد بالمضمون تأمل **(قوله)** ههنا ما ظهر لي ما من ظهريه بيان ما ذكره الشارح بعينه بقوله قيد
بالمجهول الخ **(قوله)** فاذا ادعى اقرار المدعى عليه بذلك احتق المجهول الخ) انظر هذا مع ما قاله التهستاني
أول الاقرار من أن المقر يلزمه بيان ما أمر به من المجهول بما فيه ران القول لاقر ان ادعى المقر له أكثر
أى مما بين لانه المنكر والكلام مشير الى أنه لو أنكر الاقرار بجميعه وأدعى اقامة بينة عليه لم تقبل لان
جهالة المشهود به تمنع صحة الشهادة وتعماه في الجواهر والتفتة **(قول الشارح)** فاستفت بعد التفرق
الخ) وقبله لا يبطل ان دفع غيرهما في المجلس **(قوله)** بأصل المدعى وهو "نا" زاده اذا رفع الصلح عن
اقراره اذا رفع عن انكار فانه يرجع بالدعوى وكذا اذا كان عن سكوته كما سذكره في المتن أول كتاب
الصلح **(قوله)** فله رد فله الرجوع الخ) وكذا اذا انقضت الدعوى بالراجح هو البائع على المشتري

بمقداره وفي الزيادة الراجع هو المشتري على البائع بمقدارها **(قول الشارح لو اشترى خرابة وأنفق الخ)** هذه المسئلة يحتمل أن يكون معناها أن رجلا اشترى خرابة فعمرها وصرف في بنائها مبلغا عظيما فجاء انسان واستحق الخرابة وما بنيت به من الاخشاب والاحجار وقال في دعواه اشتريتها وهي ملكي وعمرتها بحقي من الاخشاب والاحجار ففي هذه الصورة يرجع على البائع بالثمن ولا رجوع له بمصارفه في البناء على بائعه ولا على المستحق وهذا ما يشير اليه كلام ط والحسنى ويحتمل أن يكون معناها أن رجلا اشترى خرابة فبنى فيها بأحجار وأخشاب اشتراها وصرف في عمارتها مبلغا عظيما فلما كملت عمارتها جاء رجل يدعى أن تلك الدار له وأنكر بنیان المشتري لها وأتى بينة شهدت عند الحاكم أن هذه الدار له بهذه الصورة ففضى القاضى بها للمستحق فليس للمشتري على البائع رجوع بالثمن ولا بقيمة البناء وما صرفه في التعبير لان الاستحقاق ما ورد على ملك البائع كالأشياء التي تبايع بها فبما قطعها فبما قطعها ثم جاء مستحق وأثبت استحقاق القيمة فالمشتري لا يرجع بالثمن على البائع اه من السندی وبهذا يتضح ما قيل هنا فتأمل **(قول الشارح أو رم من الدار شيئا)** أي بأحجارها **(قول الشارح لم يرجع بشئ على البائع)** أي من نفقة ما عمل فيها **(قول الشارح وكذا لو حفر ساقية)** هي المسناة كما هو عرف الشام لا الساقية المشهورة بمصر **(قول الشارح فلا يرجع بقيمة حصص وطين)** هذا انما يظهر اذا انقضت وسلم لا فيما اذا سلم الى البائع مبنيا لانه يرجع بقيمته مبنيا بما فيه من حصص وطين بل لا يظهر أيضا فيما اذا دفع النقص لانه بعد دفعه يرجع بقيمته مبنيا اه ط وقد يقال المراد انه حصص الدار أو طينها بدون بناء **(قول وهذا مشكل)** توجه المسئلة بما يندفع به الاشكال بان الغلة حصلت بشيئين وهما الكرم وما أنفقته في العمارة الخ فتوزع عليهما فيسقط عن المشتري ما قابل نفقته ويجب عليه ما قابل الكرم من الزيادة الحاصلة بسببه تو زيعا على كل من السدين ماله من الزيادة **(قول لان زوائد المغصوب الخ)** لا دخل لهذا التعليل فيما قبله كما هو ظاهر **(قول لكن كان الأوفى الرجوع على البائع الخ)** لا يظهر وجه الرجوع على البائع بالنفقة وان حصل منه تغرير نعم لو أحدث بناء يرجع بقيمته مبنيا ان كان بأنقاض منه **(قول لو استحق بعد قبضه الخ)** عبارة الفصولين بعد قبض بعضه الخ **(قول أو لا يضر تبعضه الخ)** عبارة الاصل اذا لا يضر الخ **(قول ونقل في الحامدية بعده عن القاعدة اشترى بقرة الخ)** مافي الحامدية لا يخالف مافي القنية فان الاول في نفي الرجوع بالنفقة والثاني في الرجوع بالزيادة على البائع كالرجوع بقيمة البناء ولا فرق حينئذ بينهما **(قول لمافي جامع الفصولين اذا ذكر البناء والشجر الخ)** عبارته من الفصل السادس عشر وهذا الولم يذكر الشيا والشجر في البيع حتى دخلا تبعا مالو ذكر كانهما يبيعان قصد الاتباع حتى لو فاتا قبل القبض بأقصة سماوية تسقط حصتهما من الثمن كذا في فسط وفي خ شري دارا مع بناءه فاستحق البناء قبل قبضه يأخذ الارض بخصته أو يترك ولو استحق بعد قبضه يأخذ الارض بخصته ولا خيار له والشجر كالبناء ولو احترقا أو قلعهما طالم قبل القبض يأخذهما بجميع الثمن أو يترك ولا يأخذ بالحصة بخلاف الاستحقاق والهلاك بعد القبض هو على المشتري كذا في خ وهذا بخلاف مافي فسط

(باب السلم)

(قول الشارح كالسلف) في النهر عن المغرب سلف في كذا وأسلف وأسلم اذا قدم الثمن فيه اه **(قول)** ويظهر لي الجواب بأنه ناظر الى ابتدائه من جانب المسلم اليه الخ لا يخفى أن كلامنا هذا الجواب

وجواب الحواشي السعدية لا يدفع ايراد دخول البيع بثمن مؤجل في نفس التعريف بالنظر اليه في ذاته
 ومعالم أن المراد لا يدفع الايراد (قوله الاول في تعريفه أن يقال شراء آجل بعاجل) فيه أن المراد
 بتعريفه بأنه بيع آجل الخ أو شراء آجل بعاجل أنه عبارة الاجاب والقبول الصادرين في تلك الآجل
 بالعاجل لا خصوص البيع وحده ولا الشراء وحده حينئذ تساوى التعبير بالبيع والشراء قال الزيلعي
 وسعى هذا العقد سلبا لكونه مجعلا عن وقته فان أو ان البيع بعد وجود المعقود عليه في ملك البائع والسلم
 يكون عادة بماليس بموجود في ملكه فيكون العقد مجعلا اه فقيه بيان أنه عبارة عن العقد المذكور مع
 بيان المناسبة للغي الغوى (قوله وجب العمل بالرواية الاخرى) عبارة الفتح يجب أن يعمل بهذه الرواية
 فلا يجوز السلم فيها بعد ذكر العدد الامع تعيين المقدار والوزن أو اهداره اه (قوله وبيان الفرق في النهر)
 عبارته والفرق له بين البيع والسلم أن من ضرورة السلم كون المسلم فيه ثناء فاذا اقدم على السلم فقد
 تضمن ابطالهما اصطلاحهما على الثنية بخلاف البيع فإنه يجوز وروده على الثمن فلا موجب لخرجهما
 عنه واذا بطلت الثنية بقيت على الوجه الذي تعورف التعامل به فها هو العقد الخ (قوله ولا يخفى أن الملبن
 اذا كان معينا الخ) لا يخفى أن قوله معين مفسر ببيان الصفة أي الطول والعرض والسلم كما يأتي عن
 الجوهره فيكون المراد بيان المراد بالمعين وأنه ليس المراد به خصوص المشار اليه ولذا عبر في الكتب بعلم بدل
 قول المصنف معين فيكون المراد به ما واحدا تأمل (قول الشارح أوزر) أو بعموم فيه أن هذا عامل
 معين وقد ينعذر عمله لموته أو غيره فلماذا لم يجعل كثرته له معينة اه ط وقد يقال ان المقصد بهذه
 الاضافة بيان الصفة لانه من عمل زيه مثلا حاصة (قوله ولو ذكر الوزن بدون الذر ع يجوز) عبارة
 النهر لا يجوز بالمعنى اه (قوله في فرق بين الضمان والسلم بان المعادة في الضمان منه من علم او تمامها
 بالمثل الخ) ما ذكره انما أفاد وجه ضمان المثل في اللحم ولم يبين وجه عدم صحة السلم فيه مع كونه مثليا
 ويعلم الوجه مما ذكره الفتح من أنه بالقبض في الغصب واقرض بعين اللحم فيعرف مثله فأمكن اعتبار
 المقبوض ناسبا بالاول أما السلم فإنه يقع على الموصوف في الذمة ولا يكتفى بالسلف في معرفة الموافقة بين
 الموصوف والمقبوض كما هو بين المقبوض أولا والمقبوض تاما (قوله فالسلم بيان القدر الخ) عبارة
 الزيلعي فالتقدير به الخ (قوله وقد عرف أنه دية الخ) عبارة ربه الخ بالواو وهي اسم لذكر شخص
 في مصر (قوله بل الاقليم) أي على صفة مخصوصة (قوله ولكن لا يتبع قول الشارح كفتح مرجى
 أو بلد الخ) فيه أن مراد الشارح أن هذه الـ الحكايات في مرجى والمدى به ان الصفة من الجودة
 أو غيرها لالسان الخار ج من الارض المعلومه وهذا انزياح به من الخبر في السمسار الخ فإنه لا يراد به
 خصوص المأبث في المكان المسرب البسه بل التقيد ببيان الصفة وطريقه اقمع اه سندوني في مصر فإنه
 لا يراد به خصوص المأبث في قرية سمسار بل يراد به ان الصفة (قول الشارح لبيان الاجل بموت
 المديون لا الدائن) قال الرملي وشمل المديون الركبيل بالشراء ذاك اه في ثمانية فوات حل الثمن عليه
 وبقي في حق الموركل كافي الخاسبة ثم قال بقي أن يقال لو قيل الدائن المديون هل يشل بموته أو لا صرح
 الشافعية بأن الاصح أنه يحل وقواعدنا لا تأباه انتهى اه سندی (قوله لا تضافه) عبارة الاصل
 لا تضافه للصفة (قوله أو الحمل فقط الخ) عبارة الجرح ولو شرا الخ إلى منرا ميل يجوز لانه اشتراط
 لا بسا وقيل لا لان الحمل لا يقتضيه العقد وانما يقتضى لا يفسد وهو مقتضى من الحمل فيكون مفسدا
 اه انزل الشارح لم يصح لاجتماع الصفتين المؤدى لجهتها رأس المال وجههالة الاجرة أيضا

(قول المصنف ولو عين مكانا تعين في الاصح) مقابله أنه لا يتعين لان الشرط الذي لا يفيد لا يعتبر (قول
والكثير كالكل الخ) في البحر عن الايضاح استحسن أبو حنيفة في السير فقال يردّها ويستبدل في ذلك
المجلس وفي تحديد الكثير روايتان الخ (قول واستشكله في البحر بأن هذه الفائدة الخ) عبارته ويشكل
عليه قولهم في تعليل قول الامام ان الاشارة الى رأس المال لا تنكفي لاحتمال أن يجذب البعض زيوفا يحتاج
الى الرد ولا يتيسر الاستبدال الا بعد المجلس فان هذا يقتضي عدم اشتراط الانتقاد أولا اه فتأمل مع
كلام المحشى (قول فلا بد حينئذ من ذكر الشرطين) لا يتم تفرعه على ما أورده على الشرط المذكور بل
مقتضاه الا كتفاء بأحدهما وهو معرفة لقد (قول والخلاف مبني على اعلام قدر رأس المال بحر)
عبارته كالزبلي أما حصة الدين فلماذا كررنا وأما حصة العين فلجهالة ما يخصه من المسلم فيه وهذا عند
أبي حنيفة وعندهما يجوز في حصة العين وهي مبنية على اعلام قدر رأس المال وقديناه اه (قول
واحتز به عن الاقالة على محذور الوصف الخ) وفي البرازية أسلم في ثوب وسط وجاء بالجيد فقال خذ هذا
وزدني درهمًا فلي وجوه لان المسلم فيه كيلي أو وزني أو ذري ولا يخلو ما أن يكون فيه فضل أو نقصان
وذلك في القدر أو الصفة فان كان كيليا بان أسلم في عشرة أفقره فجاء بأحد عشر فقال خذ هذا وزد درهما
جاز لانه باع معلوما بمعلوم ولو جاء بتسعة فقال خذ وأرد عليك درهما جاز أيضا لانه آقالة البعض وآقالة الكل
تجوز فكذا آقالة البعض ولو جاء بالاجود أو الاردي وقال خذ وأعط درهما أو أرد عليك درهما لا يجوز
عندهما خلافا للثاني وفي الثوب ان جاء بذراع أزيد وقال زدني درهمًا جاز لانه بيع ذراع يمكن تسليمه
بدرهم فاندفع بيعه مفردا وكذا الزاد في الوصف يجوز عندهم وان جاء بأنقص ذراعا وزد لا يجوز
عندهما لانه آقالة فيما لا يعلم حصته لكون الذراع وصفا مجهول الحصة ولو جاء بأنقص من حيث
الوصف لا يجوز ولو يازيد وصفا يجوز وهذا اذا لم يبين لكل ذراع حصة أما اذا بين جاز في الكل بلا خلاف
انتهى اه سندی (قول لكن لا يخفى أن جواز الاستبدال لا يدل الخ) لا يخفى أن ما ذكره من التعليل
عن الفصولين يفيد جواز التصرف ولو بالشراء فراه بالاستبدال ما ينسمله (قول والالم تصح الاقالة الخ)
فيه تأمل فان الاقالة كما تصح بعد قبض رأس المال تصح قبله قبل الافتراق فاه شرط بقاءه على الصحة
(قول وبهذا ظهر أن قول المصنف بخلاف الصرف الخ) ما ذكره انما يدل على عدم جواز انصرف
في عن الصرف قبل قبضه والمتبادر منه أن الصرف باق على حاله بدون آقالة وليس فيما ذكره ما يدل على أنه
لا يجوز التصرف فيه بعد الاقالة قبل القبض فلم يتم استدلاله ادعواه ثم رأيت في المنبع ما يؤيد كلام
المصنف ونصه وأما بدل الصرف فلا يجوز بيعه قبل القبض في الابتداء وهو حال بقاء العقد ويجوز في
الانتهاء وهو ما بعد الاقالة بخلاف رأس مال السلم فاه لا يجوز بيعه في الحالين ووجه الفرق أن القياس
يقضي جواز الاستبدال في البدلين جميعا بعد الاقالة لما ذكرنا أن الاقالة فسخ وفسخ العقد رفعه من
الأصل كأن لم يكن ولولم يكن العقد لجاز الاستبدال فكذا اذا رفع فكان ينبغي أن يجوز الاستبدال فيهما
جميعا الا ان الحرمة في باب السلم ثبتت نصا بخلاف القياس وهو ما روينا والنص ورد في السلم فبق جواز
الاستبدال بعد الاقالة في الصرف على الأصل اه كلام البدائع اه هذا وقد ذكر ط عن الهندية
أنه بعد آقالة عقد السلم اذا كان رأس المال مالا يتعين بالتعيين رد مثله قائما أو هالكا اه وذكر عن
النهر أن بدل الصرف بعد آقالته يجوز له أن يشتري منه ما شاء ببذله ويجب قبض بدله في المجلس وفي
البحر نحوه آخر عبارته وان أوهم وألها أنه لا بد من قبض بدل الصرف بعد الاقالة (قول والمراد الأول)

ولا يصح إرادة الثاني فإن موجب الاختلاف فيه هو التمسك بالوصف جار مجرى الأصل كافي التهر
 (قوله فهو متعنت في إنكاره حقا له الخ) فان قلت المسلم إليه ليس بمتعنت لأنه يدعي فساد العقد وفيه
 نفعه لأنه لا يلزمه المسلم فيه بسبب فساد العقد بل يجب عليه رد رأس المال وهو أقل من المسلم فيه
 عادة فوجب أن يكون القول له إنكاره قلنا الفساد بسبب عدم الأجل مختلف فيه بين العلماء فلم يتيقن
 بالفساد فلا يعتبر النفع في سقوط المسلم فيه عنه بخلاف عدم الوصف عندهما لأن الفساد فيه قطعي فيعتبر
 إنكار المسلم إليه الوصف لأنه ليس بمتعنت لأن فيه نفعه بسقوط المسلم فيه ورد رأس المال بخلاف
 إنكار رب المسلم فيه لأنه متعنت حيث ينكر وجوب حقه وهو المسلم فيه لأنه يز يدعي رأس المال عادة
 اهـ سندی (قوله) وبدأ يبين الطالب الخ وجهه أن أول التسليمين منه وهو قول محمد وأبي يوسف
 آخره وقال أولاً لا يبدأ بيمين المطلوب لأنه أول المنكرين (قوله ففتح لمختصا) في المنبع الأصل لمحمد في
 جنس هذه المسائل أن يقضي بيمين ما مكن وإن لم يمكن الضرورة منى بسلام واحد وإنما كان الأصل
 القضاء بعقدين لأنه اجتمع ما وجب القضاء بعقدين فإن كلا يدعي عقداً غير ما يدعيه الآخر فان العقد على
 الخنطة مثلاً غير العقد على الشعر وما وجب القضاء بعقد واحد فافهم مع اختلافهما اتفاقاً على أنه
 لم يجز بينهما الاعتد واحد فكان القضاء بعقدين وفيه عمل باليمينين وبدعوى العقدين صورة أولى من
 القضاء بعقد واحد وفيه تعطيل إحدى البيئتين إذا ثبت هذا فنقول ما دام في المجلس أمكن القضاء
 في العقدين بعشرين في كل عقد بعشرة إذ يمكنه أن يتقدر رأس المال لكل عقد في مجلسه أما إذا تفرقا عنه
 وقد نتقرب السلم عشرة لا غير لا يمكن القضاء بعقدين لأنه تعذر تقدر رأس المال في أحدهما بعد التفرق
 فيقضي بينه رب السلم لأن رب السلم بينته يثبت الحق لنفسه والمسلم إليه يثبت الحق لغيره والأصل
 عندهما القضاء بسلم واحد إلا إذا تعذر فيقضي بيمينين وإنما كان الأصل هو القضاء بسلم واحد لتقليل
 لما يباه القياس لأن القياس بأبي جواز لأنه بيع ما ليس عند الإنسان إذا ثبت هذا فنقول القضاء بعقد
 واحد هنا يمكن رد بينة المسلم إليه لأن بينته قامت على إثبات العشرة لنفسه وعلى إثبات الشعر لغيره
 والعشرة ثابتة له باقرار رب السلم فلا تقبل بينته من هذا الوجه وتذا لا تقبل بينته على إثبات الشعر لأن
 البينة على الشعر قامت على إثبات ما أقر به لغيره والبينة على ثبات ما يقر به إلا أن لغيره غير مسموعة
 فان من أقر لانسان بشئ وكذب المقر له فقال المتر أنا أقيم البينة على ذلك تقبل بينته فهو معنى قوله
 أمكن رد بينة المسلم إليه فيمكن القضاء بعقد واحد بينه رب السلم من هذا الوجه فيقضي بد الجمله من
 الذخيرة اهـ وتعام تحقيق هذه المسئلة فانه (قوله) لا يجب عدم ذكر هذه الجملة الخ
 يقال المدة إذا ذكرت على وجه الاستحجال لم يوجد التأجيل الذي هو شرط السلم بقدرات شرطه
 فلا يكون لما فصيح أن ذكرها على سبيل الاستمهال شرط لكونه سلماً ولا يكفي ذكرها على وجه الاستحجال
 لعدم تحقق التأجيل ولا يفهم من مولهم شرطه التأجيل إلا ذكر المدة على وجه الاستمهال وذكرهم
 هذا التفصيل فيما إذا كانت المدة أقل من شهر لا ينافي جريانه في السلم أيضاً أم (قوله) متعلق بقوله صحيح
 (آتي الخ) والظاهر أن ضمير بدونه راجع للأجل السابق الذي هو أجل السلم وهو صادق بعدم أجل
 أصلاً وبأجل أقل من أجل السلم في السورتين يصح بيعه الآن فهو مملوك فيمافيه بعامل غير ممول
 باطلا فانه إذا كان لانعمال وذكر المدة على وجه الاستحجال كان محمداً أملاً وهذا موافق
 لكلام الشارح آتي لكن يخالفه ما في الزيلعي من أن الاستصناع فيما لا تعامل فيه لا يجوز اجتماعاً

(قوله) وأجيب بأنه انما لا يجبر لانه لا يمكنه (الخ) هذا انما أفاد عدم جبر الصانع ووجه عدم جبر المستصنع أنه ثبت له خيار الرؤية فباعتباره يكون له الفسخ اه من الزيلعي (قوله) وهو مخالف لما ذكرناه آنفا (الخ) قد يقال في تصحيح كلام المصنف في ذاته ان قوله فيجب (الخ) ليس تفريعا على ما قبله بل على سابقه وهو مسألة السلم بقرينة ما ذكره بعده والأولى تقديم هذا التفريع دفعا للتوهم (قوله الأولى قبل اختياره (الخ) مقتضى قول البداة لأنه باحضاره (الخ) بقاء الرؤية على حالها وصحة التعبير بها اذا حضار سقط خياره وبقي خيار الآخر فلو كان المدار على الاختيار لجازله التصرف فيه بعد سقوط خياره بالرؤية تأمل (قوله) فالتعليل لا يوافق المعلل على ما فهمه (الخ) فيه تأمل ظاهر بل هو موافق للمعلل على ما فهمه (قوله) وظاهره أن السلم لا يجوز الا في المثل (الخ) عدم جواز السلم الا لأنه قبيح فقط بل لان النار عملت فيه ولا يمكن ضبطه حينئذ تأمل

(باب المتفرقات)

(قول المصنف خرو جام كثير) وفي السندى والمراد من كثرة ما يتأق الانتفاع به فانه مع دقيق الشعير ينفع من الاورام الصلبة ومع زيت الزيتون ينفع من حرق النار ومع الخسل يحلل الخنازير وكذا مع برز السكبان ومع العسل ومع برز السكبان لفجر الدماميل ومع الحرف والخردل ينفع من النقرس والشقيقة والصداع المزمن ووجع الجنب والمفاصل واذا طبع مع دقيق الشعير والنخل والماء والعسل ينفع من الدماميل والخنازير والأورام الصلبة ومع دقيق الخنطة قدر ما يلتئم ويصير مرهما اذا طبع على البرص وتزل ثلاثة أيام ثم يغسل ويجدد لطنخه ينزل البرص ومع الخسل ينفع من السعفة وأنواع الاستسقاء وأكله مع السكتين من درهم الى ثلاثة ينفع من الاستسقاء البارد ودرهمين منه مع ثلاثة دراهم دارصيني اذا شرب نفع من الحصى مجرب والجلوس في طبيخه ينفع من عسر البول كما قررته في تحفة المؤمنين اه وفي تذكرة داود الحرف هو حب الرشاد اه (قوله) لان الصحيح من مذهب أصحابنا أن الكفار مخاطبون بشرائع (الخ) ومقابلته أنه يباح لهم الانتفاع به كما في البحر (قول الشارح أو صحفا) لعل الكتب الحديدية والتفسيرية تلحق به بجامع التكريم اه سندی (قوله) فصار هلا كهما مستندا الى معنى فيها (الخ) وكذلك اذا نظرنا الى أن تعذر قبضهما من جهة المقرض فان ذلك يوجب سقوطها عن المستقرض وعدم المطالبة له تأمل (قوله) لانه تعيب حكمي (الخ) فصار كالتيدير والاعتاق وقطع اليد ويفرق على الاستحسان بأن التدير والاعتاق فهما اتلاف المالية وقطع اليد فعل حسي أوجب نقصانا في ذاتها كالوطء لمافيه من استيفاء مائها (قوله) فان خيف جازله البيع (الخ) وان جازا البيع إلا أنه لا يجوز ابقاء حق البائع من الثمن لان حقه متعلق بذمة المشتري بخلافه قبل القبض فانه ظهر ملك المشتري على وجه تعلق به حق البائع تأمل (قول الشارح أي باعه القاضى (الخ) قال ابن كمال باشا ان هذا البيع وان كان قبل القبض إلا أنه ليس بمقصود انما المقصود احياء حقه وفي ضمنه يصح بيعه لان الشيء قد يصح ضمنا وان لم يصح قصدا اه (قوله) فقال في البحر بعد ما أعاد المسئلة في الصرف (الخ) عبارة البحر بعد ما فسر الدرهم في عرف مصر بأنه ينصرف الى ما وزنه أربعة دراهم بوزن سبعة من الفلوس وان هذا اذا لم يقبدها مانصه وأما اذا قبدها بالنقرة كواقف الشيخونية والصرغتمشية فيصرف الى الفضة لا يمكن وقوع الاستنباه في أنها خالصة أو مغشوشة (الخ) (قول الشارح) كالو كانت ستوفة أو نهرجة) أي فانه يرجع بالجباة انفاقا (قوله) ظاهره

أنه لا يجوز الاقدام على الأخذ ما لم يسمع المالك) السماع من المالك ليس بشرط بل لوسمع ممن أخبر بما قال المالك عند الالتقاء وسعه الأخذ بالخبر وقوله وظاهره أنه الخ غير ظاهر من عبارة الشارح بل غاية ما أفاده جواز الأخذ وهذا يحتمل أن يكون على سبيل الإباحة وإن كانت عبارة الخائفة المنقولة في السندى تغيب الملك وعدم اشتراط السماع من المالك ونفسها رجل قال أقوم وهبت جاريتي هذه لأحدكم فليأخذها من شاء فأخذها واحد كانت له رجل سيب دابته لعله فأخذها انسان وتعاهدا قال أبو القاسم لصاحبها أن يستردها إلا أن يقول عند التسيب من شاء فليأخذها حينئذ تكون الدابة لمن تعاهدا قال أبو الليث الجواب كذلك إذا قال صاحب القوم معلومين فتكون هذه هبة استمسنا لأن الموهوب له وإن كان مجهولاً فعند القبض يصير معلوماً ولو سيب دابته وقال لأحاجة لي إليها لم يتلها من أخذها فأخذها انسان لا تكون له ولو أرسل طيراً لم يملكه فإرساله بمقالة تسيب الدابة ولو قال رجل أذن للناس جميعاً في ثمر نخلي هذه فمن أخذ شيئاً منها فهو له فبلغ ذلك الناس وأخذوا من ذلك شيئاً كان لهم ولو رفع عيناً ساقطاً وزعم أن الملقى قال من أخذ فهو له وصاحب العين ينكر ذلك القول قال الناطق أن أقام الرفع بينة على ما دعي أو حلف صاحب الحق فأبى أن يخلف فهي للرافع ولو أن الرافع لم يسمع ذلك من صاحبها لكن أخبر بما قال صاحب العين عند الالتقاء وسعه أن يأخذها بالخبر اهـ (قوله) وبه ينتهي جامع الفصولين) مثل ما في الفصولين في السندى عن الخائفة وعبارتها وفي رواية لا يجوز بيعه إلا أن يكون خيراً للعبي وذل بأن يبيع الشيء بضعف قيمته وعليه الفتوى (قوله) فكان هو المذهب) فبدأن الثاني عبر عنه بلفظ الفتوى فلا ينبغي العدول عنه تأمل (قوله) لأنه هنا خيلص لاشراء حقيقة) أي ومداً مره به بألف فلا يجب ما زاد كما إذا مره أن يقتضى من دينه ألفاً فقتضى أكثر وفي السندى عن الخائفة لو قال الأسير لرجل اشتري بألف فاشترى بمائة دينار أو عرض يرجع بالألف كأنه قال خلصني بما أمكنك إلى ألف والوكيل بالشراء إذا اشتري بمائة دينار أو عرض لا يلزم الموكل اهـ (قوله) في الجرد عن أبي حنيفة قال للعمام كيف تباع اللحم الخ) الظاهر أن موضوع المسائل مختلف وذلك أن ما قاله الامام فيه جهالة مقدار المبيع فإذا وزن لا ينعقد فيه البيع بمجرد الوزن فيكون لكل الخيار نعم إذا قبضه المشتري أو جعله البائع في وعائه بأمره ينعقد بيعاً بالتعاطى وما قاله محمد فيه جهالة محل المبيع فيثبت الخيار للمشتري بخلاف ما إذا عين الجانب مثلاً أو أمره بوزن الكل فإنه ينعقد بيعاً لعدم الجهالة ويصير كالمو باعه فقير من هذه الصبرة بدرهم أو باعه هذه الصبرة بحساب كذا إلا أن الظاهر أن المسئلة الثانية لا ينعقد فيها عند الامام في شيء ولو رطل بالجهالة المحل وهي فاحشة تأمله بخلاف مسئلة الصبرة فإنه ينعقد عنه في فقير (قوله) فلا بائع أن يدفع إليه قيمتها الخ) فيه مخالفة لما تقدم في البيع الفاسد فإنه يقتضى الفساد (قوله) فعلى قرارها من الارض الخ) أي بحيث لا يتضرر البائع لموافق كلامه (قوله) ورأيت فيه تقييد الزیوف بالنهر جده الخ) التعليل بقوله لأن الصحاح الخ ينفيد أنه لا فرق بين النهر جرة وغيرها وأن المدار على استواء الصحاح والمكسرة بأن لا تروج الزیوف رواج الجياد وفي السندى عن الخائفة رجل دفع الدراهم إلى نافذ لينقد فقهر الدراهم وكسر قالوا يكون ضامناً إذا قال له المالك انمز وهذا إذا كانت المكسورة تروج رواج الصحاح وتنقص بالكسرة وذكر بعد أوراق في الغصب رجل كسر درهم رجل فوجد داخله فاسداً أو كسر جوز رجل فوجد داخله فاسداً قال لا يضمن شيئاً انتهى فعلم أن ما نقله الشارح محمول على ما إذا لم ترج الزیوف رواج الجياد (قول الشارح وقال الثاني في رجل معه فضة نحاس الخ) أي مصنوعة

منه بعمل الكيمياء سندی (قوله لاحتمال أن يظهر الدرهم معبأ الخ) بل الظاهر أن هذه المسئلة من فروع التصرف في المبيع المكمل أو الموزون أو المعدود قبل كيله أو عدده أو وزنه كما تقدم ويجرى ذلك في الصرف أيضا (قوله وأما لو دفع أرضه مزارعة الخ) الظاهر أن قول الشارع لم يجز أى في حصص المالك أيضا لان بيع الحصص في الثردون الشجر لغير الشريك لا يصح وكذلك في الشجر على ما يظهر لعله الحاق الضرر فتكون هذه المسئلة مثل مسئلة المزارعة المذكورة تأمل

(ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به)

(قوله الفرق بين التعليق والشرط الخ) الذي في المحوى عند قول الاشياء القول في الشرط والتعليق من الفن الثالث والشرط ما جزم فيه بالاصل أى أصل الفعل وشرط فيه أمر آخر وان شئت فقل في الفرق ان التعليق ترتيب أمر لم يوجد على أمر لم يوجد بان أو إحدى أخواتها والشرط التزام أمر لم يوجد في أمر وجد بصيغة مخصوصة اهـ ومن هذا تعلم التحريف في عبارة المحشى (قوله ويحتمل أن يكون قاعدة ثانية الخ) على الاحتمال الثاني جرى السندی حيث قدر لفظ ما فقال (و) ما (لا يصح تعليقه به) لكنه في حل الامثلة أبى الاشكالات المذكورة في بعضها على حالها (قوله كالأستاذين جاره لهدم جدار مشترك بينهما الخ) لا يصلح مثالا لما نحن فيه فإنه في التعليق لا الشرط وأيضا التزام الحفظ لم يجعل له شرطا وانما هو جعل شرطا لاذن ويظهر أن الحوالة والكفالة من الالتزامات التي لا يخلف بها وأن الإبراع عن الكفالة من الاسقاطات المحضة التي لا يخلف بها وسيأتى في كلامه بيان ذلك كما أن الاذن بالتجارة من الاسقاطات التي لا يخلف بها كما يأتي أيضا كما أن الكتابة من الالتزامات التي لا يخلف بها فالملو يلزم العبد البذل والعبد يلزم المولى العتق عند أداء البذل فكل منهما كتب على نفسه أمر هذا البذل وهذا الوفاء كما يأتي في كتاب المكاتب وفي الفصولين لا يجوز تعليق الكتابة بالشرط وتبطل بفساده أقول هذا لا يتم على إطلاقه لو كاتبه بشرط أن لا يخرج من المدينة صحت ويبطل الشرط اهـ وسيأتى جواب هذا الاشكال عن القرمانى في حاشية الفصولين (قوله كقوله بعته ان كان زيدا حاضرا) هذا ليس تعليقا محضا بل اذا كان زيد محقق الحضور وتبين ذلك بعد البيع كان تخييرا لاتعليق لما ذكره أن التعليق على أمر كاش تخيير واذا لم يتحقق حضوره لا ينقصد لكونه معلقا على معدوم وان ذكره في الشرط بلاية مثالا للتعليق تأمل (قوله لكن فيه أن الكلام في الشرط الفاسد الخ) مقتضى كلامه أن ما كان ملائما يصح تعليقه بالبيع به مع أن الظاهر عدم الصحة كما يعلم من كلامهم ومما ذكره الشارع وانما استثنوا الصورة المذكورة نظرا لمعنى خيار الشرط فتأمل (قوله على أن لاحدهما الصامت وللآخر العروض) تمام عبارة الجبر بعد قوله وللآخر العروض وقاش الخانوت والديون التي على الناس على أنه ان توى شئ من الديون يرتعليه نصفه الخ (قوله وحاصله أن تعليق القسمة على رضا فلان غير مؤقت الخ) كلام العيني فيما لو اقتسموا دارا برضا فلان ولا شئ في فساد هذا الشرط سواء كان مؤقتا ولا للجريان الجبر فيها وقول المحشى يصح في الجنس الواحد حقه في غير الجنس الواحد ولا يستقيم أيضا قوله أو على الاجناس المختلفة فإنه صحيح فيها مع أن كلام العيني في دار وهى جنس واحد يجرى فيها الجبر تأمل (قوله فلم يكن تعليقا بخطر الخ) فيه تأمل فإنه كما لا يصح بما فيه خطر لا يصح بغيره (قوله ويحتمل أن يراد بالاطلاق عدم التقييد الخ) عبارة النهر صريحة في الاحتمال الاول فإنه بعد ما ذكر المسئلة وتعليقها عن الشارع بأنه معاوضة مال بمال قال وهذا

يقتضى تخصيصها بما اذا كان بيعا ونقل نحو ما نقله المحشى عن صلح الزى يلغى وقال عقبه الا ان الظاهر الى آخر عبارة الشارح والتفريع لا يدل على الاحتمال الثانى فانه اذا كان عن انكار أو سكوت لا يكون بيعا فهو مقابل لكونه بيعا تأمل ويكون قصد صاحب النهر ادخال مستلئى الانكسار والسكوت للمسائل الثلاث المنقولة عن الزى يلغى بدليل اقتصاره فى التفريع عليها **(قوله)** ويصح تفريع البراء على القاعدة الاولى (الخ) فيه تأمل وذلك لان مقتضى القاعدة الاولى عدم فساد البراء بالشرط ملائما اولاً لانه وان كان من التمسكات الا انه ليس بمبادلة مال بمال فهو خارج عنها **(قوله)** لكن علمت أن الوصية يصح تعليقها بالشرط (الخ) المذكور فى آخر كتاب الهبة أن الرقبي انما يصح وصيه لانه لم يعلقها بطريق موته بل بشرط أن يموت والمربح له حتى فكانت مخاطرة اه كذا كره السندى وغيره **(قوله)** ويلزم منه صحة التعليق لعدم عدم صحة التعليق (خ) **(قوله)** وينبغى أنه ان أجارته الورثة يصح (الخ) حيث كانت عبارة النهر هكذا ينبغى للشارح أن يقول ولولورثته ان أجازت الورثة **(قوله)** وفيه مانع كون مخاطرة (الخ) وصحتها معلقة بالاعتق وهو خطر على احتمال الوجود لماسيأتى فى الوصايا أن هذا من باب الانضافة لا التعليق **(قوله)** ومردود بما فى هبة النهاية جملته ما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد ثلاث عشرة (الخ) أى كلام النهاية يفيد أن الكلام فى ايجاب الاعتكاف لا فى نفس الاعتكاف أى ومعلوم أن ايجابه بالنذر ثم أجاب عنه بان معناه ما اذا قال أو جبت الخ وقوله لكنه خلاف الظاهر لان الظاهر أن المراد الايجاب بالنذر وسيأتى فى الصرف عند قوله المواعيد تناول لازمة لحاجة الناس أن قوله أنا أبيع لا يلزم به شئ ولو علق وقال ان دخلت الدار فأنأ أبيع يلزم الخ **(قوله)** وقد حكى الزى يلغى فى تناب الاقرار خلافاً فى أن الاقرار المعلق باطل أولاً أى بل صحح وبطل الشرط **(قوله)** ولم أر من دسج بطلانه به (الخ) تقدم فى عبارة الجرح عن البسوط التصريح به فى قوله ادلان على ألف درهم ان خلف أو على أن يخلف الخ فيعمل به ولا يفسر شافعية الاصل كما أن بطلان الوقف بالشرط الفاسد مخالف له وقد سمعت ما نقله عن الجرح من تصريح به بانه لا يصح تعليقه بالشرط وانه يبطل بالشرط الفاسد **(قوله)** الا أن يكون الضمير للحكاية المفهومة من قوله وحكى والتعليل على هذا الاحتمال ظاهر فان الجرح لم يذم هذه الرواية يقتضى صحتها والحكاية عنها بانها رواية يقتضى ضعفها فتكون هذه الحكاية ضعيفة **(قوله)** ويمكن التوفيق بينه وبين ما فى الاسعاف بان الشرط الفاسد لا يبطل عقد التبرع (الخ) تقدم فى الوقف اعتماد بطلان شرط البيع وان الوقف صحيح وأن الفتوى على ذلك **(قوله)** والاصل فيها ما ذكره فى البحر عن الاصوليين (الخ) فيه تأمل وذلك أنه ليس كل ما يأتى يصح مع الهزل حتى يقال لا تبطل الشرط الفاسد **(قوله)** كوهبتك هذه المائة أو تصدقت عليها على ان تخدمنى (سند) ينظر ما وجه عدم جملته على العوض والظاهر أن المائتين فى كلام النهر وقع تحجر يفان الامتة فيكون ما ذكر من فيل الشرطه يبطل ونفس الهبة وضمير تخدمنى للامته لا للموهوب له **(قوله)** والشارح وأجاب فى النهر بان هذا من المحتمل وعد الخ بمعبارة وهذه ترد على اطلاق المصنف وجوابه أن هذا من المحتمل وعداتى **(قوله)** صوابه المحتمل عليه) لحاجة لدعوى الخطأ بالصلوة فمدرو فى كلامه وهذا أمر ظاهر ثم كان الاولى الاثبات بها **(قوله)** ويظهر لى الجواب بان الحوالة قد تكون مقيدة (الخ) يظهر أن ما قاله انما يصح وجهها فساد الحوالة فى هذه المسئلة لا جوابا عن ورودها على المصنف **(قوله)** ما لو باع ثورا من زيد فقال اشتره رخصيصا (الخ) انظر ما ذكرناه فى هذه المسئلة أول الاقالة **(قوله)** والشارح وعليه يعمل اطلاقهم **(قوله)** وحل القرمانى قول

الفصولين تعليق الكتابة بالشرط لا يجوز وانها تبطل بالشرط على شرط بان لا يعلى كما اذا كاتبه ان لم يخرج
من المدينة **(قول)** بان ادعى نسب التوأمين) حقه زيادة أحد **(قول)** الشارح وعن جنابة غضب
ووديعه وعارية اذا ضمنها رجل الخ) قال عبد الحليم هذه مسائل ثلاث لم تذكر في بعض الكتب ووجهه أن
هذا في الحقيقة ضمان شرط فيه شيء والضم إن كفالة وقد ذكر واحكمها اه وأصله للمقدسي
(قول) ولعل مسورة المسئلة لو أتلف ما غضبه الخ) الاحسن في التصوير أن يقال ان الجنابة وقعت من
المغصوب الخ وما ذكره هو تصوير الغضب الآتي وبه يندفع التكرار في كلامهم **(قول)** تقدم
تصويره الخ وما هنا أعم **(قول)** بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم حين آمن أهل خيبر الخ) ليس مما نحن فيه
فان الكلام فيما لا يبطل بالشرط الفاسد وبطل الشرط ودونه وهذا شرط صحيح وإذا بطل أمان آل أبي الجعداه
رحمته **(قول)** علق أمانهم بكتماهم الخ) لعل أصله بعدم كتمانهم ثم رأيت الجوى قال بعدم الخ **(قول)** وان
المراد أن الرد بختيار عيب أو شرط يصح الخ) حقه زيادة لا في يصح أو لا ونابوا كذا ثالثا في قوله يصح تقييده
والمناسب أيضا أن يقول في الجواب وان كل ما لم يصح تعليقه لا يصح تقييده والحاصل أن المقصود من
العبارة أن تعليق الرد في الخيارين لا يصح ويكون له الرد كما كان لا ما يتوهم من أن تعليق الرد بأحد
الخيارين بالشرط لا يصح تقييده كما يدل على ذلك الامثلة المذكورة في تصوير كلام الكنز والمصنف تأمل
وبالجملة ان هذا البحث يحتاج لتحرير زائد فتأمل وانظر ما في العزيمة والتعين في فهم عبارة المصنف أن
المراد بالتعليق التقييد وان القصد منها أن تقييد الرد بأحد الخيارين بالشرط لا يصح وان كان الرد في نفسه
صحيا **(قول)** اذا لظهر تصوير تقييد التعليق) لان نفس التعليق فاسد فلا معنى للقول بان التقييد
فاسد حينئذ مع أن الكلام في بطلان الشرط خاصة **(قول)** مع أنهم ليسوا وينهم في الطلاق والعناق
لا يضر عدم التسوية بينهما في الطلاق والعناق لصحة كل منهما فيمختلفا ما نحن فيه فان الاضافة تصح
فأمكن الحمل عليها اذا جاء غدد ولا يصح التعليق **(قول)** وذكري الدر عن العمادية الخ) عبارتها
على ما في حاشية البحر ان يقول الامام القاضى اذا أتى كتابي اليك فانت معزول قيل يصح الشرط ويكون
معزولا وقيل لا يصح الشرط ولا يكون معزولا وبه يقتضى كذا في العمادية والاسر وشبهة **(قول)** واعترض
بان عبارة العمادية والاسر وشبهة قال ظهير الدين المرغيناني ونحن لانفتي بصحة التعليق الخ) عبارته
في حاشية البحر قال في العزيمة وعبارتهما قال ظهير الدين الخ وليس فيها ما يدل على الاعتراض بل
القصد نقل كلامهما ولا يلزم من عدم صحة التعليق أنه يتحقق العزل حتى يتم ما قاله الشارح وما أجابه
الحشي وقدم انه ليس المراد بطلان نفس التعليق مع صحة لمعلق بل المراد أنه لا يقبل التعليق بمعنى انه
يفسد به **(قول)** وقد يجب ان يقرر ان بطل التعليق لا يبطل بالشرط بالاولى الخ) مقتضاه أنه ينعزل
بجرد التعليق وانه لا يبطل به مع أن ما تقدم عن الفصولين لا يفيد ذلك ولم يقل أحد انه لا يطله التعليق وانه
ينعزل بمجرد كفايته كلام الشارح أيضا وعبارته في حاشية البحر وقد يقال المراد بالشرط ما يعم التعليق
فالمذكورات لا تبطل بالتعليق بل تصح به ولا تبطل باقتنائها بشرط بل يبطل التعليق والشرط **(قول)**
قال الطوري في تكملة البحر وقد يفرق بحمل ما في الهداية الخ) الاحسن أن يجاب عن الهداية بان
المراد بالتعليق في كلامه التقييد فلا ينافي ما قاله محمد فان المراد بالتعليق في كلامه التعليق الحقيقي
(قول) في كفر بخلاف الاسلام) هذا مسلم ان قصد ذلك وان قصد الامتناع عن الكفر بهذا التعليق فلا
يكون كافرا وان فعله لزمه كفارة عين كما اذا قال ان فعل كذا فهو كافر اه ط **(قول)** ليس فيه تعرض

لدخول الكفر في هذا القسم (الخ) بل فيه ما يدل على دخول الكفر في هذا القسم فإنه قال في آخر كلامه
فإنه إذا علقه المسلم على فعل وفعله الخ فإنه لم يحكم بكفره إلا بعمله وأما قوله وكافر بمجرد النسبة فإنما هو
في غير التعليق فالحاصل أنه يتحقق بمجرد النسبة بدون تعليق وبه لا يكفر إلا بتحقق الفعل فإنه يوجد الترتل
حينئذ وقبله موقوف على وجود الشرط تأمل (قوله) هذا حاصل ما ذكره في كتب الأصول تقدم
قبيل باب الرجعة ما يفيد عدم الفرق بين التعليق والاضافة وأن المحل قبل ذلك على حكم ملك المالك في
جميع الأحكام فانظره (قوله) لو قال أجزئك هذه رأس كل شهر بكذا يجوز في قولهم لأنه لم يجعل قوله كل
شهر الخ إلا بياناً للآجرة بأنما كل شهر كذا فالقصد أنه أجره مائة مائة ثم بين أجره كل شهر (قوله) لكن لم
أر من صرح بصحة التعليق في المضاربة (الخ) ما مر من الأصل من أن التعليق يصح في الاستقانات
المحضة يدل على صحة التعليق في المضاربة (قوله) وأنت خير بان الكلام في الاضافة (الخ) بناء على أن
إذا جاء غداً إضافة لا تعليق كما هو أحد قولين في الأعراف أيضاً ولو قيل إنه تعليق وصحة أنه تكون الاضافة
كذلك صحيحة بالاولى وعلى كل فعبارة الفصول لا تخالف ما في الشارح عن المسألة تأمل (قوله) كذا
في الدرر لا يشمل التعليل الرجعة والشر كذا ولا يظهر فرق بينهما وبين المناربة فتأمل

(باب الصرف)

(قوله) ولا يخفى ما فيه كذلك لا يخفى ما في جوابه قبله (قوله) يشترط عدم الخ (قوله) يشترط عدم الخ
(قوله) ثم أجاب عنه) أي بقوله قلت لا منافاة بينهما لاختلاف الموضوع وذلك أنها عروضا أشبهت الثمن
فبالنظر إلى الأول يكفي بقبض أحد البديلين وبالنظر إلى الثاني لا يصح البيع لم يهاو بها حتى وقال الجوى
الدرهم لا يخلو الحال فهما ين أن تكون كاسدة أو رابحة فإن كانت كاسدة فليست الأعرضا وإن كانت
رابعة فليست الأثماناً وحينئذ لا يتم هذا الجواب والجواب الصحيح أن يقال إن ما في البرازية يتمحل
على أن الفلوس كانت في الصدر كاسدة وما في فتاوى فائز الهداية يتمحل على أنها في هذه الأعصار
المتأخرة صارت رابعة بدليل قوله والفلوس ليست من المبيعات بل دارت أثماناً فتأمل اهـ لكن مقتضى
كون الكاسدة عروضا عدم اشتراط قبض شيء من البديلين لا قبض أحدهما فلم يظهر وجه الرواية الأولى
(قوله) وأنه لا يلزم الجمع بين الفعل والقول الظاهر لزوم الجمع في مثل الشرط إذ القبض وحده
لا يبطل الشرط وهو يتخلل بالقبض تأمل اهـ وفي المنابع اختيار وإن كان لا يفوت القبض وحده لكنه
يفوت القبض المستحق بالعقد فكان اشتراط القبض دارة بشرط عدم الباد ولا أجل لغيره ولو تفرقا
ولاحدهما اختيار عيب أو روية جاز لا تساهل إلا معان الملك فكان القبض الذي يحصل به العيب ثابتاً فيصح
العقد ولا كذلك الأجل وخيار الشرط فهذا هو الفرق الذي في الذخيرة وفي شروح الهداية أثماناً مفرد
اسقاط الخيار بالذكر بعد ما جمع بين الخيار والأجل في الذي تراه لوله في المجلس من غير أن يفتى في
يجوز اهـ كما أن الظاهر أيضاً أنه يكفي بقولهما أسقطنا الخيار والأجل لصحة العقد في ذاته بدون توقف
على النقود وإنما يشترط بعد ذلك لبقائه على الصحة (قوله) إلا أن يعمل الألف في قوله قيمته ألف على أنه
من الذهب الخ) بهذا العمل لا يندفع عدم مناسبة ما ذكره من الانقسام إذ عند الألف في الجنس لا انقسام
سواء قدرت قيمة الطوق بالفضة أو الذهب تأمل ولو حمل الألفين في قوله بألفين على الذهب لم كلامه تأمل
(قوله) وبعد هذا برده عليه كما قال ط أنه عند اختلاف الجنس لا تعتبر القيمة الخ) فيه أن الأصل الآتي لم

يشترط فيه الاتقايض وهو يحتمل أن يكون المراد به قبض أى شئ وان قل ويحتمل أن يكون المراد قبض
 ما قابل النقص من الثمن ولا مرجح لاحد الاحتمالين فلم يكن صريحاً في المناقاة وما هنا صريح في الاحتمال الثاني
 فتعين الرجوع اليه حيث لم يكن الاصل نصاً في المخالفة تأمل **(قوله)** فالمقبوض من ثمن الحلية كما في الزيلعي
 عليه الزيلعي بقوله لانه لو قال ان السكك عن السيف يكون المقبوض من الحلية لان السيف مع الحلية شئ
 واحد بفعل المنقود عوضاً منه ولان مراده أن يسلم له كل الثمن ولا يسلم له الا بهذا الطريق اهـ وهذا
 التعليل موجود في صورتي الامكان وعدمه فلا وجه للحمل الذي ذكره المحشى وما في الكافي لا يشهد له
 لان الثياب ليست من مسمى الدراهم بخلاف السيف فانه يطلق على النصل والحلية تأمل **(قوله)**
 ومقتضاه أن المؤدى من خلاف الجنس وان قل يقع عن ثمن الحلية الخ فيه أنه عند اختلاف الجنس لا بد
 من قبض ما قابل الحلية من الثمن بان يقوم كل منها ومن السيف في دفع ما قابلها ولا يكفي دفع أقل من ذلك
 لان الثمن ينقسم باعتبار قيمتهما كما تقدم عن الزيلعي في مسألة الامة والطوق ومعنى قوله كيفما كان أنه
 لا يشترط تحقق زيادة الثمن **(قوله)** كقبضة كسفينه ما على طرف مقبضه من فضة أو حديد قاموس
(قوله) وأن المعتقد عدم اعتباره الخ أى العلم أى بل المعتبر بنفس الثوب لانه **(قوله)** لكن ينبغي أنه
 لو زاد على أربعة أصابع أن يعتبر هنا أيضاً مقتضى تعليل التارخانية بأنه تبع محض عدم اعتباره ولو
 زاد على أربع أصابع وحل الاتقايض وعدمه شئ آخر تأمل **(قوله)** أهو علة لقوله صح فيما قبض
 وما بعده لا يظهر كونه علة لما بعده لما قال ان علة بطلان البيع فيما لم يقبض **(قوله)** ولا يخفى أن
 النكول عن اليمين ان كان من البائع فهو كالينة الخ فيه أنه بتكول البائع لا يثبت الاستحقاق
 في المشتري بل البيع على حاله اذ هو بذل أو اقرار ولا يسرى شئ منهما على المشتري فلم تحقق الشركة وان
 ضمن البائع نصيب المستحق **(قوله)** ولكن قيل في العقود الخ أصل العبارة قيل يحتمل في الخ ولا
 يحتمل الخ أى فان العقد انعقد صحيحاً وانما طرأ الفساد بالافتراق لاعتن قبض اذ القبض شرط البقاء
 على الصحة وصرف الجنس لخلاف جنسه شرط التصحيح ابتداء وهو صحيح بدونه وليس كلامنا في الطارئ
(قوله) ودين النفقة للزوجة لا يقع قصاصاً بدين الزوج عليها الا بالتراضي في الهندية من فصل أحكام
 التوكيل بتقاضى الدين مانعه الوكيل بقض الدين من رجل اذا وجب عليه من جنس الدين المطلوب
 وقعت المقاصة كذا في الخلاصة **(قوله)** وتعين بالتعين ان راجت حقه زيادة لا وحذفها من قوله
 بعده لا تنخلص **(قوله)** لعدم الرضاها بالجرم العبارة المذكورة انما ذكرها الزيلعي لا البحر فحقه العزو
 اليه وعبارة البحر وان كان البائع لا يعلم تعلق العقد على الاروج فان استوت في الرواج جرى التفصيل
 الذى أسلفناه في كتاب البيوع كذا في الفتح اهـ والتفصيل هو أنها اذا اختلفت مالية فسد البيع الا
 اذا بين في المجلس **(قوله)** أى فالبيع والاستقراض بالوزن الظاهر صحة البيع والاستقراض بالوزن
 مع التعارف على العدد وبالعكس لحصول العلم بالثمن والقرض كما أن الظاهر أيضاً في المتساوى أنه يجوز
 البيع والاستقراض عدد اذا كان غير مختلف القدر نعم اذا وقع الاختلاف فيه لا بد من الوزن كما أن حكم
 الدراهم الخالصة كذلك كما أن الظاهر أيضاً صحة الاستقراض في المشار اليه بدون وزن كما يفيد كلام
 الشارح خلافاً لما قاله المحشى **(قوله)** وظاهره اعتماد ما في الخانية بل الظاهر اعتماد ما تفيد
 عبارات المتون **(قوله)** وقال الزيلعي ولو باعها بالفضة الخالصة الخ ما قاله الزيلعي هذا ذكره عقب ذكر
 حكم ما اذا باع المتساوى بنفسه **(قوله)** أى ثبت للمشتري الخ لعلة البائع **(قوله)** كذا في البحر

أره لغيره الخ) ذكر الزيلعي ما وافق البحر حيث قال بعد بيان حكم ما إذا اشترى بالدرهم التي غلب عليها الغش أو بالفلوس وكان كل منهما ناقصا ثم كسدت أو انقطعت عن أيدي الناس وعلى هذا إذا باع بالدرهم ثم كسدت أو انقطعت عن أيدي الناس الخ ونحوه في شرح المقدسي فالأزام اتباعه ما لم يوجد صريح نقل بخالفه **(قوله أو بقبية الهالك)** عبارة ط الكاسد **(قوله)** والتظاهر أن ما فيها مبنى على قول البعض الخ) قد يفرق بين ما في الفتح فإن الكاسد فيه مبيع وبين ما في البرازية فإنه ثمن ولا يلزم من تحقق الخلاف في الأول تحققه في الثاني للفرق الواضح بين الثمن والمبيع **(قول المصنف)** ويطلب بنقد ذلك العيار الخ) أراد به المقدار سدى والمراد به في عرف الناس الكمية للغنة والغش ولعل هذا هو المراد به هنا **(قوله غلت الفلوس القرض الخ)** ليس في عبارة البحر وعدم ذكره هو المناسب لما بعده من قوله يوم البيع **(قوله)** والتظاهر أن الكلام فيه كما مر في غالب الغش الخ) لم يعلم مما مر حكم الانقطاع في أفلس القرض وإن علم حكمه في التبائع **(قوله)** لأنه اشترى بالفلوس وهي تقدر بالعدد الخ) بيان ما قاله زفر من عدم الجواز أن هذا يبيع إما بقبية نصف درهم فضة أو بفلوس وزنها نصف درهم وكلاهما لا يجوز أما الأول فلأنه باع بقبية غيره ولو باع بقبية نفس المبيع لا يجوز بقبية غيره أولى فعاد نظير ما لو باع جارية بقبية عبد وأما الثاني فلأن الفلوس مقدرة بالعدد لا بالوزن اهـ من السندي عن الزيلعي **(قول الشارح صغيرا)** في بعض نسخ الخط كبيرا وهو أولى **(قوله)** فعندهما جاز البيع في الفلوس الخ) وأصل الخلاف أن العقد يتكرر عنده بتكرار اللفظ وعندهما بتفصيل الثمن **(قوله)** المراد بالثمن هنا ما ثبت ديناً في الذمة الخ) كون المراد ذلك بعيداً عن القصد بيان ما علم كونه ثمناً ومبيعاً مما تقرر من أول البيوع إلى هنا ولا شك في علم أن كلا ثمن ومبيع في بيع المفاضلة ولو كان المراد ما ذكره لما صح إطلاق الثمن على المثلي المعين المقابل بعين فإنه تعين بالتعيين ولم يثبت ديناً في الذمة تأمل الآن يقال إن المراد بما ثبت ديناً ما يقبل ثبوته ديناً اهـ وبالجملة كلامه هنا وفيما بعده محل نظر وتأمل **(قول الشارح بهلا كد أي الثمن)** ظاهره ولومشار إليه وعليه جرى السندي حيث قال ولومشار إليه فلا يطل البسع وإنما يترب في ذمة المشتري مثله إن كان مثلياً وقيمته إن كان قيمياً اهـ وظاهر إطلاقه قبول المثليات إذا كانت ثمناً مشار إليها فلي تأمل مع أن المعلوم أن الذي لا يتعين بالتعيين خصوص التقنين لا غيرهما من المثليات فعلى هذا يطل العقد بهلا كما إذا كانت ثمناً معينا تأمل **(قوله)** كما إذا اتفقا على البناء الخ) التشبيه راجع لقوله وهما اعتبر المواضعة ولو أرجع للاستثناء كان المناسب زيادة عدم **(قوله)** وإن اتفقا على البناء على المواضعة الخ) قال في شرحه على المنار (وإن اتفقا على البناء على المواضعة فإن ألفان تنده) لأنهما جازا في العقد والعمل بالمواضعة يشيعله شرطاً فإد ففسد البيع فزان العمل بالأصل عند المعارض أولى من العمل بالوصف اهـ وقال في حاشيته لأن ألف الذي هو داخل في العقد يكون قبوله شرطاً في البيع فيفسد ولم يعتبر المواضعة هنا لوجود ما يعارضها من فساد البيع بخلاف صورة المواضعة في أصل العقد لعدم المعارض وعند الاسميين الثمن ألف لأنهما قصدوا السمعة ذكر أحد اللفين لا جعله متبائلاً بالمبيع فكان ذكره والسكوت عنه سواء والحاصل أنهما يعلنان هنا بالمواضعة إلا في صورة اعتراضهما وأبو حنيفة رحمه الله تعالى بأصل العقد **(قوله)** لأن مدعى الجد لا يحتاج إلى برهان الخ) يقال برهان مدعى الجد يقبل لاسقاط اليمين عنه كما في نظائره **(قوله)** بأن اتفقا بعد البيع على أنهما أعرضا وقته عن المواضعة هذه صورة مما دخل تحت قوله والأى وإن لم يتفقا على المواضعة فبدخل في باقي الصور بعدهم كن لما

كان الزوم انما هو في هذه الصورة فقط حمل كلامه عليها وفيما عداها الاختلاف الذي ذكره المحشي (قول الشارح أو قبله) هذا أخذه من شرح المجمع لابن ملك لا من الدرر السندي (قول) ولعل ما ذكره مبني على انه صار معد الاستغلال الخ) لعل وجه ما قالوه انه صار معد الايجار بالشراء فانه لا يقصده في بيع الوفاء الا عداه للاستغلال واستغلاله بعد ذلك وبهذا يصير معداله كافي الشراء البات (قول) وصح في العقار أي التعامل

(كتاب الكفالة)

(قول) عبارة الفتح ولها مناسبة خاصة بالصرف الخ) ولما كانت المناسبة الثانية عامة في ذاتها لانواع البيوع راعى الشارح عمومها ولم يسلك مسلك غيره (قول) مقتضاه أن ابن القطاع حكاه وليس كذلك يمكن أن يقال ان قوله وتثليث الخ جملة معطوفة على قوله وحكى ابن القطاع الخ أي ويجوز فيها تثليث الخ من السندي (قول) والمراد بها العهد في الجوى انه تعالى لما خلق الانسان أكرمه بالعقل والذمة حتى صار أهلا لوجوب الحقوق له وعليه وثبت به حقوق العصمة والحرية والمالكية وهذا هو العهد الذي جرى بينه تعالى وبين عباده يوم الميثاق وهذا غير العقل لما انه لمجرد فهم الخطاب والوجوب مبني على ذلك الوصف المسمى بالذمة حتى لو فرض ثبوت العقل بدون ذلك الوصف لم يثبت له وعليه اه كذا نقله عنه السندي (قول) من باب اطلاق الحال وارادة المحل في العبارة قلبه (قول الشارح الى ذمة الاصيل) يعني أنهم صاروا مطلوبين للكفول له سواء كان المطلوب من أحد هما هو المطلوب من الآخر أولا كافي الكفالة بالنفس اهمن البحر (قول) وكذا بتسليم عين غير مضمونة كالأمانة) فيه أن هذا داخل في تسليم المال فانه أعم من كونه مضمونا وغير مضمون وسيد كر أن كفالة تسليم المال يمكن دخولها في كفالة المال ولم يقل في الدين لكن هذا ظاهر في دخول ما ذكر في قول المصنف الآتي وأما كفالة المال لا في قوله هنا المطالبة بنفس الخ فانه لا تدخل فيه الكفالة بتسليم المال نعم لو زاد الشارح أو بالتسليم لكان التعريف شاملا ولو قيل أراد بقوله أودين ضمان ذاته أو تسليمه يكون كلامه شاملا كما أن المراد بالعين ما يشمل تسليمها (قول) يظهر لي الاتفاق على ثبوت الدين في ذمة الكفيل الخ) يخالف لما ذكره من حكاية الخلاف فلا عبرة بدعوى الاتفاق لخالفها عباراتهم وان كانت الفروع متفقا عليها (قول) الاولى اسقاطه ليعتد في التعرير بقوله فلم تصح الخ) فيه تأمل فانه يعلم من اشتراط كون المكفول به مالا أو نفسا أنه لا تصح الكفالة في غيره فتم تعرير عدم صحته بمجرد وقوعه على هذا الشرط تأمل ويدل لعمته تعليله لعدم صحته بما يقوله فانها ليسا بنفس ولا مال (قول) وسيد كر الشارح هناك استثناء الدين المشترك الخ) فانه مع كونه دينهما صحا لا تصح الكفالة به لأحد الشريكين (قول) وينبغي أن يزيد أو فعلا كالأمانة الخ) قد علمت دخول الكفالة بتسليم المال في الكفالة بالمال (قول) لا تجوز له الا اذا كان تاجرا الظاهر أنه لو لم يكن الصغير تاجرا وقبلها له ولية تنفذ لتمامها بما يقوله تأمل ولتراجع عبارة الكافي وقد يقال كيف لا تصح له الا اذا كان تاجرا مع أنها نفع محض وما كان نفعالا يتوقف على اجازة الولي وسيأتي للمحشي الكفالة عن الصبي وله عند قول المصنف وصح لو تمنا فلينظر ثم رأيت في الفصولين مانصه الكفالة للصبي لم تجز قبل هو حجر عن الضار لا النافع بدليل قبول الهبة والصدقة وفي هذا منفعة فيجوز قال لأن الهبة والصدقة تصح

بالفعل وفعله معتبر وأما هنا فلا بد من قول وقوله لم يعتبر اه من الفصل الثلاثين لكن المقرر أن ما تمحض
نفعاً من العقود كالإتهاب وقبض الهبة يصح بلا توقف على الإذن **(قوله)** مما لا بد له منه (الظاهر أنه غير قيد
بل لو اشترى له شيئاً ليس مما لا بد له منه يكون كذلك تأمل ثم رأيت في جامع أحكام الصغار على ما نقله المحمدي
فإن كان الدين دين الصبي بأن اشترى الأب أو الوصي شيئاً للصغير بالنسيئة وأمره حتى ضمن المال أو ضمن
بنفس الأب والوصي فضمنه بالمال جائز وضمنه بالنفس باطل أما ضمنه بالمال فلا لأنه التزم شيئاً كان
عليه قبل الضمان فإنه قبله كان يرجع رب المال عليه فلم يكن هذا الضمان تبرعاً الخ اه **(قوله)** وبحت
فيه في النهر بقوله وفي كونه مستأجراً نظراً إذا استأجر مجهول فأن تصح الإجارة وأيضا فيه عدول عن
الظاهر بما لا داعي إليه اذ على ما ادعى يكون قوله وأنا به زعيم تصريحاً بما علم من قوله ولمن جاء به جل بعير
وقال الرازي هذه كفالة ترد مال السرفة وهو كفالة للمال يجب لأنه لا يدخل للسارق أن يأخذ شيئاً على رد
السرفة ولعل مثل هذه الكفالة كانت تصح عندهم اه لكن فيما قاله الرازي تأمل إذا لا رد ما قاله الأول
كان جل البعير لخصوص السارق تأمل **(قوله)** الأظهر أن يكون بمعنى فاعل الخ وعلى كونه بمعنى
مفعول يكون معناه أن المديون حله هذه الكفالة بأن كانت بأمره تأمل **(قوله)** احترازاً عن خلاف
جواب الكتاب الخ لم يظهر المراد بهذه العبارة فإن إخراج القاضى عن الكفالة حكم بغير جواب الكتاب
فهو مخالف له لا احتراز عنه وإن كان بعد الحكم صراحة ما عليه لا ارتفاع الخلاف به كما أن قول المحشى زيادة
احتياط الخ غير ظاهر أيضاً فإن المتعاقدين لو فسد اذ ذلك المعنى وأخرج القاضى الكفيل عن الكفالة
لا يصح إخراجها عن عتاق الواقع لعدم ولايته إبطال حق الغير وإن لم يتصد له فائدة في إخراجها ثم ظهر أن
المراد بما نقله عن أبي على النسب في أنه بإخراج القاضى للكفيل عن الكفالة بعد الأيام المعدودة تكون
المسئلة إجماعية ويتأتى له منع الطالب من مطالبة الكفيل بموجب الكفالة ولا يكون في هذا المنع مخالفة
لجواب الكتاب لأنها صارت أذقية وإن كان الإخراج نفسه خفافاً فالفسد حينئذ الاحتراز عن
مخالفتة في المستقبل **(قوله)** فإن قال برئت اليك منه يبرأ المستقبل الخ يتأمل في وجه البراءة مع أنه لم
يوجد من الطالب إرادته أن يقول الكفيل ذلك وتسلم الطالب منه المطبوع مع هذا الشرط يعد قبولاً
للبراءة تأمل **(قوله)** وبه ظهر أن كلام الشارح محمول على كفالة المال الخ الظاهر بقاء كلام الشارح
على عومه الشامل للكفالتين وأن عدم تأجيله ثانياً يفهم أن القصد أن كل طلب له أجل وهو لم يقم
بموجب الطلب الأول بعد التأجيل فيطالب به ولا يجاب لأجل آخر لو جوب السام عليه بقتضى الطلب
الأول الذي وجد التأجيل له إلا أن تكرار التأجيل متصور في كفاية نفس لمصور تكرار الموافاة
بتكرار الطلب كما ذكره ولعدم تصور ذلك في كفالة المال لم يؤجل تأمل **(قوله)** وبه يعلم أنه لا حاجة إلى
إقامة البينة الخ ما فعله المصنف من إعماد إقامة البينة عند عدم التمسيد في هو الأصوب والتفصيل
الذى ذكره الزيلعي إنما هو إذا لم يقم بينة على غيبة لا يرى فاسها مقدمه على التفصيل المذكور وحينئذ
يكون مفهوم كلام المصنف فيه تفصيل **(قوله)** ولا يخفى أن التوهم بأن الخ قد يقع بأن التلازم في كفالة
النفس فلا يتوهم دخول ما إذا كفل برقبته خصوصاً مع ذكره المسئلة الثابتة في كلامه الخ **(قوله)** والا
فلا يبرأ كما في السراج يظهر أن محله إذا لم يقبله فإذا قبله وقال سلمت نفسي عن ضمانه تصح كفاي الأجني
(قوله) أي الثلاثة الخ لعل حقه الأربعة بزيادة الأجني الذي زاد على المسمى **(قوله)** مسقطاً لما لا بد
الخ لعله مثبتة **(قوله)** لكن هذا مخالف لكلام المصنف وغيره الخ فيد أن كلام المصنف في قبول

قول المدعى انه اراد البيان عند الدعوى لتصح الكفالة وما هنا فيما اذا اراد المدعى الزام الكفيل بما بينه
ومعلوم انه لا يمكن بيانه لالزامه بل لابد من بينة أو اقرار المدعى عليه أو الكفيل وليس كلامه مبني على
ما في السراج (قول قيد بالدعوى الخ) لاجابة التقيد بالدعوى فان الكفالة بنفس الحد والقود خارجة
بقول المصنف بالنفس فالاولى ابقاء المتن عما شاملا الكفالة بالنفس في دعوى حد والكفالة بالنفس في
نفس الحد تأمل (قول هذا الحق التمرأش الخ) أى فيجوز التكفيل بنفس من عليه بالاجماع وفي
الاجبار عليه عندهما اه زيلعي (قول قد صرح به الحاكم في الكافي حيث قال ولو ادعى رجل الخ)
ما في الكافي انما افاد انه لا يؤخذ منه كفيل لاقامة الحد عند دعواه و ارادة أن يقام الحد عليه ولم يتعرض
أن هذا متفق عليه أو مختلف والمنقول عن صاحبين أنه في القود وحد القذف يجبر على اعطاء كفيل
بالنفس فيها ولم ينقل عنهما شئ في حد السرقة فالحقها التمرأش بهما عندهما التوقف كل على الدعوى
(قول فالأظهر أن يكون مراده أن ماسيجي ممن قولهم لاتصح الخ) نقل هذا التوفيق السندی عن عمه
محمد حسين الانصارى وقال لاجابة التوفيق لان الموضوع مختلف (قول فاجاب به في التهر غير صحيح
الخ) قد يقال مراد النهر بحقوقه تعالى وحقوق عباد خصوص حقوق التعزير بدلالة المقام لا مطلق
حقوق حتى يرد عليه أنه لا يقضى بعله في الحدود والخالصة وقد يدفع ايراد التهر من أصله بأنه ليس ما هنا قضاء
بالعلم بل بالاخبار من العدل والمستورين وقد اکتفوا به هنا كما في كثير من المسائل (قول والا أرسل
اليها أمينا الخ) يسألها عن دعوى الزوج فان أقرت شهد الشاهدان بذلك وأجبرها على التوجه الى الزوج
أو بالحق قال في الهندية من الفصل الحادى عشر في العدوى ان كان القاضى مأذونا بالاستخلاف يبعث
خليفته اليهما يعنى المريض والمحدرة فيقضى بينهما وبين خصومهما وان لم يكن مأذونا به يبعث أمينا من
امناه بشاهدين عدلين حتى يخبر القاضى بما جرى ثم اذا ذهب الى المدعى عليه فالأمين يخبره بما ادعى
عليه فان أقر بذلك أشهد شاهدين بما أقر به وأمره أن يوكل وكذا يحضر معه مجلس القاضى يشهد عليه
بما أقر به بمحضرة وكيله فيقضى عليه بمحضرة وان أنكر والمدعى له بينة بأمر المدعى عليه أن يوكل كذلك
وان لم يكن له بينة فالأمين يحلف المدعى عليه فان حلف أخبر الشاهدان القاضى بذلك حتى يمنعه من
الدعوى وان نكل عن اليمين أمره أن يوكل كذلك ويشهدان بنكوله ويقضى عليه بالنكول اه
(قول وهذا مبني على القول بانها بعد الدخول بها برضاها ليس لها منع نفسها الخ) أو على القول بأنه
لا تسمع دعوى المهر بعد الدخول بها (قول وما اذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه الخ) ينظر الوجه
في هذه المسائل المذكورة في الكافي ووجه الفرق بينها فان ما في شرح الاشياء غير محرر ولم يذكر في
حواشيه شئ وليس في عبارة الأشياء هذه ما يفيد أن المأذون مدعى عليه كما يفهمه كلام الشارح في رده
ما اذا كان مدعيا والسيد مدعى عليه على التفصيل المذكور (قول لان المدعى عليه اذا أنكر كونه الخ)
يعنى أن المدعى عليه ادعى عليه المدعى انه وصى او وكيل ولو ادعى المدعى الوصاية لنفسه أو الوكالة كان
الحكم كذلك كما في السندی عن شرح أدب القاضى (قول وهذا اذا لم يذكره معلقا الخ) لا معنى لهذا
التقييد فانه فيما تقدم لا فرق بين تجيز وتعليق لوجود ما يدل على الالتزام وأيضا عبارة الفصولين فيها
كفالة مال والأنسب أن يقول هذا اذا كان فيها التزام بخلاف ما اذا لم يوجد فانه يفصل بين المعلق
وغيره ثم يستدل بعبارة الفصولين تأمل (قول كما اذا اعتق بعضه وسعى في باقيه الخ) في السندی
نفسا عن الرجى لا نسلم أن بدل السعاية لا يسقط الا بالقضاء والرضا بل يسقط أيضا بوجوب المستسعى

فهو دين ضعيف انتهى وهو عجيب فتنبه اه **(قوله)** وقد يجاب بان المهر وجب بنفس العقد الخ في هذا الجواب تأمل وذلك أن الدين الضعيف كبذل الكفاية والسعاية والدية على العاقلة يقال فيه انه وجب بسببه مع احتمال سقوطه بالموت أو التجهيزية مقتضى هذا أن احتمال سقوطه بما ذكر لا يصير به ضعيف مع أنه ليس كذلك فاقاله هنالم يزاد التعريف الاشكال او ما يأتي له ليس حاسم له **(قوله)** والظاهر أنها لو وجبت في مال القاتل الخ ينظر ما كتبنا على هذه المسئلة في باب الرجوع في الهبة فانه مفيد **(قوله)** فظهر الفرق بينه وبين المهر والنمى لكن لم يظهر منه الفرق بين المهر وبين باقي الديون الضعيفة كالدية على العاقلة **(قوله)** ويظهر من هذا أنه يرجع على المولى الخ ليس في ذكر القيد الثاني ما يدل على أن الرجوع على المولى ويظهر أنه اذا أراد الرجوع على المكاتب لا بد من تحقق القيدين واذا أراد الرجوع على المولى يشترط القيد الثاني فقط **(قوله)** والا كانت كفاية نفس هذا مسلم اذ ادل الكلام عليها والا لاتعقد أصلاً كما قدمه **(قوله)** ذكره في المجرد عن أي حنيضة نصاً على ما في المجرد تكون مجرد الشرط غير متضمنة للوصولية وعلى ما في النوادر تكون متضمنة لها **(قوله)** والفرق أن الاولى مبينة على الامر دلالة الخ ما ذكره من هذا الفرق صحيح لأن الامر الذي انبث عليه الكفاية الاولى غير لازم بمعنى أنه يصح الرجوع عنه والذوب والمبايعات لم يتحقق بعد فلم يجب شيء عقب الكفاية بل الوجوب موقوف على المبايعات او الذوب في المستقبل وكلاهما غير موجودا **(قوله)** او المراد بالصرح ما قابل الضمني في قوله ما بايعت الخ هذا على جعل ما موصوفاً ومتضمنة للشرط لا على جعلها تسمية متضمنة فيكون عليه التعليق من التعليق الصريح كان **(قوله)** منها في الدرر اربعة تضمنت كل مال على فلان الخ الامثلة ليس كل منها فيه التعليق بشرط تعذر الاستيفاء بل بعضها كذلك وبعضها لا بل اس من الامور الثلاثة وحينئذ يظهر أن المناسب اطلاق صحة التعليق بالملام دون تقديرهم هذه الثلاثة **(قوله)** والانصاف ما في الدرر لان ارتكاب تأويل هذه العبارات وارجاع بعضها الى البعض يحتاج الى نهاية التكلف الخ لا يظهر وجه للقول بصحة الكفاية وبطلان التعليق فانه يخرج العلل عن العلوية والمتعين ارجاع الثاني الى الاول **(قوله)** فلا يلزم الكفيل ما لم يقض الخ انما يظهر على الاول لا الثاني **(قوله)** لم يبين أن البائع حين قبضه قبض شيئاً لا يستحقه يفيد أن الحاق الشرط بعد قبض البائع ان من الكفيل وأنه لو اُلحق قبل قبضه يكون الكفيل الرجوع على البائع **(قوله)** ولو كفل بالدرل بعد قبض السبي ان لا يجوز الخ علله في البحر نفا عن انانية بقوله لكونه كفل بمال من ضمنات علي السيل اه مع أن هذه العللة موجودة فيسألو كذا قبل قبضه انما ولعل وجهها أن يشبهه بل انما من ... نفر من الدافع والسبي نائب عنه في القبض اه ثم رأيت لسندى نقل المسئلة عن تاج الدين السيل دفار الجليل وعلالها بما ذكرنا **(قوله)** وكما لو جحد الكفاية الخ ليس في هذه المسئلة أمر محتمل **(قوله)** لأن الواجب اذا أذن للموهر بقبض الدين جاز الخ ما ذكره من هذه العللة غير كاف لخدمة الهبة لأن السليط وان وجد لم يوجد قبض الكفيل من المدين للدين وقد قلنا بصحة ما جحد قبولها وتفسد أن هذا الفرع مما يدل على أن الكفاية تضم ذمة الى ذمة في الدين **(قوله)** فانه يرجع بما أدى الخ هذا ظاهر اذا لم يخالف أمره بالزيادة أو بنقص آخر وقال في البحر بخلاف المأمور بقضاء الدين فانه يرجع بما أدى ان أدى أو أن أجود لم يرجع الا بالدين فيرجع بما أدى ما لم يخالف أمره بالزيادة الى جنس آخر **(قوله)** فاذا قبضه أي

المطالب يكون للكفيل الرجوع على المطلوب بمقتضى الهبة **(قوله)** ولو أدى بشرط أن لا يرجع لا يجوز
 أى الرجوع على المطلوب **(قوله)** قلت هذا وارد على مسألة الولوالجية الخ فيه أن مسألة الشارح هو عين
 ما في الولوالجية لا غيره وعلى فرض أنه غيره فالظاهر وروده عليهم ما قالوا قلنا ان الكفيل ملك الدين بمجرد
 الهبة لا معنى لاداء الدين بعد ذلك للمطالب بعدها لانه لا دين له بعدها بل صار ملكا للكفيل فكيف
 يتأتى أدائه اليه الاعلى وجه الهبة المبتدأة وحينئذ لا فرق بين كونها قبل الاداء هذا المعنى أو بعده تأمل
 ثم ان ما يأتى في الهبة أن هبة الدين غير من عليه لا تصح الا اذا أمره بقبضه وأنه يكون قابضاً للواهب
 نيابة ثم لنفسه بحكم الهبة وقالوا مقتضاه لا تلزم الا اذا قبض وله منعه وعزله عن التسليط قبله ومقتضى
 ما قالوه هنا أنه يملكه بمجرد الهبة والظاهر أن المراد بصفة الهبة له انعقادها موجبة للرجوع على الاصيل
 لأنه ملك الدين حقيقة بمجرد هبها والا كيف يتأتى ذلك مع أنه لو وهبه عيناً في يد غيره وسلطه على قبضها
 لا يملكها الاب له فالدين الذي هو وصف قائم في الذمة أولى تأمل وبهذا يتوافق ما هنا وما قالوه في هبة الدين
 لغير من عليه **(قوله)** لانه لم يجب المال للكفيل على الاصيل بعد هذه العلة موجودة في مسألة الشارح
 ومع ذلك صح الرهن نعم يقال ان مسألة الشارح وجب الدين للكفيل مؤجلاً بخلاف مسألة التعليق فانه
 لم يجب أصلاً على ما يأتى **(قوله)** ولا يخفى أن المكفول انما يجبس بدين الطالب حقيقة فيلزم حبس
 الاصيل بدين فرعه الخ سيأتى له عن النهاية عند قوله ولا يستراد أصيل ما أدى الى الكفيل أن الكفالة
 توجب ديناً للكفيل على الاصيل لكنه مؤجل الى وقت الاداء ولذا لو أخذ الكفيل من الاصيل رهنًا أو
 أبرأه أو وهب منه الدين صح الخ ومقتضى هذا صحة ما قاله الرملى وأن الحبس انما للدين الكفيل وان كان
 مؤجلاً لأنه هو الذى أوقعه في هذه الورطة تأمل **(قوله)** نعم يظهر ما ذكره الخير الرملى على القول بان
 الكفالة ضم ذمة الخ لا يظهر ما قاله الرملى على هذا القول أيضاً فانه لا دين للكفيل على المطلوب وان
 كان كل منهما مدينًا للطالب **(قوله)** أما لو رده المشتري بعب ولو بلا قضاء لم يبرأ الكفيل الخ هذا
 بالنسبة للغيرم كما هو ظاهر وقوله بلا قضاء لعل حقه ولو بقضاء **(قوله)** والظاهر أنه مصور فيما اذا كانت
 الكفالة بغير أمره الخ بصوراً أيضاً بما اذا كانت بأمره بان قال كفلتى بـ ما على فكفله بالف وأنكر أن
 تكون عليه بل قال على غيرها وأقل وحلف فان الكفيل يطالب بها ويرأ الاصيل عنها بحلفه وان كان
 يلزمه ما أقرب **(قوله)** محل براءة الكفيل ببراء الطالب الاصيل اذ لم يكفل بشرط براءة الاصيل الخ هكذا
 ذكره في البحر ويظهر أنه لا حاجة له فان الاصيل يرى بمجرد الكفالة على الوجه المذكور بدون توقف
 على الابراء لانها حينئذ ابراء **(قوله)** بشرط قبول الاصيل الخ سكوته كذلك كافى السندى فاشتراط
 القبول ليس على ظاهره بل المراد أنه يشترط عدم الرد فيدخل السكوت **(قوله)** كالأبرأهم الخ حقه
 ضمير الافراد تأمل **(قول الشارح)** وفيه يشترط قبول الاصيل الابراء انظر مع ما قالوه ابراء الدائن
 مدينونه لا يتوقف على قبول ويرتد بالرد اه وبهذا يعلم أن المراد باشتراط القبول عدم الرد فيصدق
 بالسكوت **(قوله)** لعوده بعد الاجل الأحسن في التعليق ما يأتى عن الزيلعي **(قوله)** وأجاب المقدسى
 بان ما في الخاتمة في معنى الاقالة لعقد الكفالة الخ أظهر رجل ما في الخاتمة على رواية في المذهب وهى
 ضعيفة فانه لا معنى لجعل أخرجه فإلة **(قوله)** على أن ابراء الاصيل يتوقف على قبوله الخ علمت أن
 شرط القبول ليس على ظاهره بل المراد أنه يشترط عدم الرد فيدخل فيه السكوت **(قوله)** أى ان البراءة
 عن باقى الدين الخ أى للكفيل **(قوله)** الأولى أن يقول لما مر الخ لعل الأولى أن يقول كما مر أى من أنه

إذا أدى بغير ما ضمن الخ فإنه يفيد أنه إذا أدى من جنس آخر رجوع بما ضمن **(قوله ومقتضاه صحة الصلح ولزوم المال الخ)** لا يخفى أن عبارة الهداية إنما تفيد عدم براءة الاصيل ببراء الكفيل الحاصل من هذا الصلح ولا تعرض فيها لصحته ولزوم المال فليست مخالفة لما في الخاتمية ولا شذوذاً في عدم صحته وعدم لزوم المال في الكفالتين كما يفيد ما أطلق عبارتي الخاتمية والهندية وما نقله عن التتارخانية لا يفيد التفرقة بين الكفالتين بل غاية ما أفاده براءة الكفيل إذا كان مع كفالة النفس كفالة مال وعدم جوازه وعدم البراءة في كفالة النفس المجردة تأمل **(قوله)** وهذا أيضاً ترجع منه لقول أبي يوسف لكن في السندى عن النهر واختار المصنف قول محمد بن النضر عليه **اه** **(قوله لاحقيقة المجمع)** المجمع ما نواردت فيه المعاني على اللفظ بالترجيح لاحدها **اه** منار **(قوله لمافيه من معنى التملك)** قال الزبلي عند قول الكنز وبطل تعليق الخ لأن في الإبراء معنى التملك كالإبراء عن الدين وهذا على قول من يقول بنبوت الدين على الكفيل ظاهر وكذا على قول من يقول بنبوت المطالبة لا غير لأن فيها تملك المطالبة وهي كالدين لأنها وسيلة إليه والتملك لا يقبل التعليق بالشروط وقيل يصح لأن الثابت على الكفيل المطالبة دون الدين في الصحيح فكان إسقاط أحدهما كالطلاق والعتاق ولهذا لا يبرأ الكفيل بالرد لان الإسقاط يتم بالإسقاط بخلاف التأخير عن الكفيل حيث يبرأ بالرد لأنه ليس بإسقاط بل هو خاص بحق المطلوب فبرأه يندفع الخلاف الإبراء عن الدين لأن فيه معنى التملك **اه** **(قوله وظاهره ترجيح عدم بطلان الخ)** أي حيث أخذ دليل هذه الرواية كما هو عادة الهداية من تأخير دليل الرابع **(قوله)** وأعلم أن إذا فقهه تعلق إلى البراءة من إضافة الصفة الخ ما ذكره هنا غير متعين بل هو خلاف المتبادر من نسبة البطلان إلى التعليق والتعليل المذكور يناسبه كما هو ظاهر لمن تأمل ولا يلزم من القول ببطلانه صحة البراءة وأهياتكون مخبرة كما هو ظاهر أيضاً **(قوله)** فكيف ينسب إليه ما ذكره الشارح قد علمت أن النسخ إنما اختار الرواية الثانية وكأن الشارح فهم من عبارة الفتح الاحتمال الأول في الرواية الثانية فدفع نسبة ما ذكره الشارح إليه تأمل **(قوله)** بل كلامه قريب من كلام الهداية لما زفر جعته فله معنى عبارة الزبلي فتأملها تجد أنها كما قال في النهر **(قوله)** مبسوطاً في الخاتمية حاصلة الخ فيه أن ما ذكر في الخاتمية إنما هو في تقييد البراءة عن كفالة النفس بشرط لا في تعليقها به الذي الكلام فيه وانظروا من علم ببطلان التعليق في كفالة المال أن كفالة النفس كذلك لا يصح تعليق الإبراء عنها ومسألة التقييد بشرط شيء آخر ليس الكلام فيه على أن كلام المصنف ليس فيه تقييد بكفالة المال وإن قال "سندى" بما اعتبر أن الكلام فيها تبعاً للعلمي والشارح تبع في ما فعله البحر **(قوله)** ان "ألفاً" تجب دينا بالمطالب الخ أي يتحقق معها ما ذكر لأنهما في المرجعية لذلك والله في قوله ودية لا الكفيل على الاصيل فإنه هو الذي يظهر من قوله لأنه ملكه بالاقضاء **(قوله)** فوجب دينا بالمطالب على الكفيل حقه على الاصيل كما يفيد آخر عبارته والمطالب لا يجب له على الكفيل الا المطالبة **(قوله)** فلهذا أشار فيه أيضاً إلى أنه لا استرداد الخ ليس في عبارة الكافي هذه ما يدل على أن له الاسترداد وهو لا كمال على الاصيل وعدم طيب الربح للكفيل لا يدل على ذلك ويقال هو وإن كان أمانة تعلق به حق الغير **(قوله)** على وجهه "التمتع" الخ له عليه ليس له الخ **(قوله)** لأن الكفيل وجب له بمجرد الكفالة على الاصيل مثل ما ذهب "كتاب" على الكفيل وهو المطالبة مقتضى ما سبق أن الكفيل وجب له على الاصيل دون رد أو التأييد في المقبوض المأثلاً لا المطالبة لكن عبارة الفتح لأنه وجب له على الاصيل مثل ما وجب المطالب على الكفيل وهو المطالبة

لكن أخرت مطالبة الكفيل الى أدائه فنزل ما للكفيل على الأصل منزلة الدين المؤجل الخ **(قول)** فلا يجوز
أيضاً الجهاالة نوع الثوب وغنّه) قلت فلو كان زيد مديوناً بعشرة وكفل بها خالد فأمر زيد خالد بأن يشتري
ثوباً معيناً للبكر بخمسة عشر ديناً ثم يبيعه على غيره ولو بعشرة وبقي الدين عنه فهذه الصورة انتفت
فيها جهالة المبيع وقدر الثمن واشتملت على التعويض في بيعه فهل ما خسر خالد يكون مضموناً على زيد أم لا
وظاهر عباراتهم يقتضي انصرافها الى زيد لصحة التوكيل بانتفاء الجهاالة اهـ سندی **(قول)** ففيه تشبّهت
الضمان مع ايهام عوده للكفول أيضاً الخ) هو حاصل في قوله قضى له عليه والايهام مندفع بقوله له وحقه
أن يقول مع ايهام عوده للكفول له تأمل ولا بد من تقديره حتى يعلم المكفول عنه فلا يصح حينئذ
جعله قاصراً غير محتاج الى مفعول ولم يوجد من الشارح تنبيه على أن الأولى اسقاطه بل غاية ما ذكره أن
عبارة الدرر بلا ضمير وهذا غير دال عليه وعلى تقدير دلالة عليه وأن الأولى اسقاط الضمير تكون الكفالة
حينئذ غير صحيحة لعدم بيان المكفول عنه **(قول)** وقوله حتى لو ادعى الخ هو معنى ما في الفصول
العمادية ادعى على رجل الخ) إلا أنه لا بد من حل ما في الفصول على ما إذا كانت الكفالة بالأمر حتى يتأتى
القول بأن القضاء على الغائب أيضاً ثم رأيت في الفتح ما يفيد حيث قال لو ادعى اني قدمت الغائب
الى قاضي كذا وأفت عليه البينة بكذا بعد الكفالة وقضى عليه لي بذلك وأقام بينة على ذلك صار كفيلاً
وصحّت الدعوى وقضى على الكفيل بالمال سواء كانت بأمره أو بغير أمره إلا أنه اذا كانت بغيره كان القضاء
على الكفيل خاصة **(قول)** ثم ذكر أن المطلقة هي الحيلة في القضاء على الغائب وأن المقيدة لا تصلح الخ
قال في حاشية البحر في الحصر نظر بل المقيدة بمقدار الأمر كذلك كما علمت نعم يظهر التخصيص بالمطلقة
اذا لم يكن له شهود على كون الكفالة بالأمر أم اذا كان له شهود عليها وأثبت ذلك على الكفيل ثبت على
الأصل ولو كانت مقيدة وكانه خص المطلقة لان الكلام في حيلة الاثبات على الغائب بالمواضعة وذلك
حيث لا بينة اهـ **(قول)** وبهذا التقرير يظهر لك ان الإشارة في قول الشارح وهذه لا مرجع لها الخ
لاشك أنه في المقيدة المذكورة في كلام المصنف قد برهن على الأمر أيضاً وبذلك تعدى الاثبات على
الغائب فصح جعله حيلة لكن ان كان الاثبات للأمر بينة صادقة يكون المدعى وشهوده غير اثنين والا
أمروا بنفاد القضاء لابتنائه على الشهادة والبحران اني كون ذلك حيلة لعدم وجود بينة له على ذلك فلو كان
له بينة صلح أن يكون حيلة **(قول)** وبه ظهر أن الإشارة بقوله وكذا الحوالة راجعة الى أصل المسئلة الخ
لاشك أن مراد الشارح الإشارة الى بيان جعل الحوالة حيلة لاثبات الدين على الغائب ولا شك في تأنيها في
صورة الحوالة المطلقة والمقيدة وما يأتي من أن شرط صحتها كون المال معلوماً استنبطه في البحر من قول
البرازية لا تصح الحوالة بما يذوب له على فلان فعدم الصحة قاصر على مثل هذا الا في مثل قوله أحلتكم بما لي
على فلان فان الظاهر صحة الحوالة فانه لم يوجد في كلامهم ما يدل على عدم صحة الحوالة فيه نعم لو أقر المحال
عليه بالحوالة في المقيدة لا يتأتى اثباته على الغائب تأمل **(قول)** لكن نقل شيخنا عن فتاوى الشيخ السبكي
أن حضوره مجلس البيع وسكوته بلا عذر مانع له من الدعوى الخ) فعلى هذا يقيّد كلام المصنف والبحر
بالأجنبي فقط واذا كان قريباً أو زوجة يكون مجرد حضوره مانعاً من دعواه فكاتبته بالأولى تأمل
(قول) فاذا حلف وقال ليس لك على حق أي في الحال فهو صادق) كيف يكون صادقاً مع أن عليه حقاً
وذمته مشغولة به في الحال ولذا وحلف أنه ليس عليه دين يحث وان كان لا يطالب به الآن للتأجيل فلا بد
من توجيه اليمين بأنه لم يكن عليه دين يطالب به في الحال أو نحو ذلك **(قول)** وأخذ من المشتري مع الثمن قيمة

(الولد الخ) حقه أن يقول وأخذها مع قيمة الولد والعقر من المشتري لم الخ على ما هو معلوم من باب الاستحقاق
 (قوله لا مرجع في كلامه له - هذا الضمير الخ) قد يقال مرجع الضمير النسخة المأخوذة من قوله وكذا
 النوايب المراد بها المعنى الذي رآه في هامش نسخته (قوله وفيه اشكال لأن الإعطاء عانة للظالم على
 ظلمه) يندفع الاشكال بان الظالم هنا ممتنع وتحملة له أولى من تحميلة لغيره والأولى منه أن يعطى من هو
 عاجز عن دفع الظلم عن نفسه اعانة له على دفع الظلم عن نفسه (قوله وقوله ان كان عالما به أى بنقيب
 الدلو يشكل عليه مسألة الاستحقاق) يندفع بان التقرير في مسألة الاستحقاق في نفس المعقود عليه
 بخلافه في مسألة الطحمان فانه في تعلقاته فلذا شرط فيه العلم بالثب (قوله أما في الأصل الثاني فهو
 ظاهر الخ) في كون ضمان الغرور ضمان الكفالة حقيقة تأمل فان الكفالة بالمعنى السابق غير موجودة
 هنا تدبر (قوله الا أن يكون لفظ الابغنى لكن) هذا هو الأنسب ادلا معنى لكون الهبة لازمة عادة
 (قول الشارح وأقيمت بأن ضمان الدلال والسمسار اثنان للبايع باطل الخ) هذا اذا عرفت بما اذا بائرا
 العقد لا فيما اذا بائرا المالك

(باب كفالة الزوجين)

(قوله فلو كفل أحدهما عن صاحبه دون الآخر الخ) هذه المسئلة واردة على نفيها - مسألة المصنف
 بماد كره الشارح اذ مقتضاه أن لا يصح تعيينه انضافا الى أن العلم له بالثب في امره فيها (قوله والقياس
 أن لا يصح لانه شرط فيه كفالة المكاتب الخ) الأولى ما قاله الزيلعي لأن فيه كفالة المكاتب والكفالة
 ببدل الكتابة وكل من - ما بانفراذه باطل وعدم الانفراذ أولى اه (قول الشارح لا يستويانهما) لكن
 مقتضى ما قدمه الشارح من رجحان جهة الامسالة على جهة تاتية أدل لا يرجع اليها ارادة على نصيه
 (قول المصنف ولو كفل عبد غيره مديون الخ) عدم رجوع العبد بها اذا به - مدغته لا فرق فيه بين
 ما اذا كان مديونا أولا نعم - وم الكفالة حال الرق بشرط له عدم - تعرافه بالدين واذا في الكفر لم يقيد
 العبد بشئ والشارح أشار بقوله جاز لفائدة تقييده بغير المديون وان - لانه مدله بالاسبة للكم
 بعدم الرجوع

(كتاب الحوالة)

(قوله ونسب اليه الأثر الى أبي يوسف) وعليه الفتوى - مدي - س - ا - ر - ن - ا - (قوله لا يكون
 متطرا الخ) فيكون له الرجوع - به - النى له على ائمال عليه - ان كان له - (قوله ولولا نقل الدين
 الى ذمته لما اختلف حكم الإبراء رآه به) فان الإبراء - شذوذ - ملك الدين لمن الدين عليه وهو -
 بارد (قوله ولو وهبه رجع الخ) ولو كان الدين يتحول لكن الإبراء - ه - س - ا - في عدم الرجوع
 قال في الفتح في هذه الصورة ولو كان الدين يتحول الى من من الإبراء والهبة - ا - في حقه - وزير جمع اه
 انلوا نقل الدين على ائمال عليه كتاب الهبة اراء فلا رجوع - ن - ز - ا - السندى (قوله فعلى الأول يقال
 من الخ) المراد بالأول المعنى اللغوي كما أن المراد بالثاني المعنى الشرعي (قوله - بران المأذون يطالب
 لس - راجع بعد العتق) معنى هذا أن العبد اذا أقال وقوى المال توجه المداية عليه - ان -
 ما - و - ا - ر - ا - ع - ان - من مجبور او الا فالكلام في شرط صحته - س - ب - لمحيل اه - ح - و - في المنبع غير

أنه ان كان ما ذكرنا يرجع عليه المحال عليه اذا أتى وتعلق برقبته ان لم يكن في يده ما يوفي وان شجور يرجع عليه بعد العتق اه وهذا أصوب **(قول)** وأما رضا الثالث وهو المحتال عليه فلانها التزام الدين الخ في السندى والمذهب انه لا بد من رضا المحال عليه سواء كان عليه دين أو لا وسواء كان المحال به مثل الدين أو لا بحرا **(قول)** لكن لا يخفى أنه على الثاني لا يثبت الخ القصد التوفيق بين روايتي اشتراط رضا المحال عليه وعدمه ولا شك في حصوله بما قاله الاكمل والرجوع وعدمه شيء آخر لا تعرض له في الكلام وان ثبت اذا تحققت الحوالة من المحيل ولا يثبت اذا لم تحقق منه تأمل ثم ان ما ذكره الشارح من التوفيقين لا يتأتى مع ما ذكره في الدرر من عدة اشتراط رضا المحيل فان مقتضاها عدم صحة الحوالة بلا رضاه ولو كانت غير موجبة للرجوع أو كان ابتدأ وهما من غيره **(قول)** فقوله لما قدمناه أن قبولهما الظاهر أن المسمي فيه زائده الخ قد يقال لا حاجة لدعوى الزيادة والعبارة فيها تعليب والمراد بقبولهما الإيجاب والقبول والقصد بيان اشتراط اتحاد المجلس لهذا العقد وهذا مستفاد مما ذكره في البحر أو لا **(قول)** الشارح فان قبولها الخ الذي في نسخ الخط قبولهما وهو الوجه في الاستدراك بما في الدرر **(قول)** الشارح لا حضورهما أي معا والافلا بد من حضور أحدهما ورضا حتى يتحقق عقد الحوالة بالإيجاب والقبول اذ ركنها الإيجاب والقبول كما نقله ط عن البدائع وان كان ظاهر عبارته أنه لا يشترط حضورهما أصلا ولذا استدرك به على ما قبله المفيد اشتراط القبول في مجلس الإيجاب ويدل على ذلك تصوير الدرر الآتي وكان وجه الاستدراك أن الكلام السابق انما يفيد انعقادها بالإيجاب والقبول ولا يفيد اشتراط حضور المحتال حتى يكون قابلا لها وقد أفاد هذا الاستدراك أنه شرط **(قول)** حتى لا يكون له أن يرجع بخلاف ما لو قيل للمدين عليك ألف فلان فأحله بها على فقال المدينون أحلت ثم بلغ الطالب فأجاز لا يجوز عند الامام ومحمد كذا في البرازية سندى **(قول)** فلو احتال بمال مجهول على نفسه الخ أي مجهول ثبوته على المحيل وليس المراد بمجهول القدر فان عبارة البرازية لا تفيد اشتراط عدمه بل ما يأتي عن الذخيرة يفيد ذلك كما نقله المحشى عنها وعن البحر وكذا ما قدمه المحشى في الكفالة قيل قول المصنف وكفالته بالدرك الخ عن شرح التحرير تأمل والظاهر أن الضمير في نفسه راجع للمحيل أي أنه مجهول عليه بسبب عدم معرفته أنه ثبت أولا أو راجع للمحتال عليه والجار متعلق باحتال **(قول)** الشارح زاد في الجوهره ولا في الحقوق اه أشار في شرح نظم الكنز الى تشبيهه بان يحمله بحق الشفعة الثابت له على المشتري انتهى سندى **(قول)** ما ذكره في المغنم أنه يورث عنه لتأ كد مملكه فيه وقد وجد الجامع للقياس فيها وفي الوديعة حقه في المغنم وان كان متأكدا الا أنه لا يملك فلم يكن كالوديعة المقيس عليها فلم يزل التردد في صحة هذه الحوالة موجودا على ما ذكره **(قول)** وزاد في النهر والمحتال عليه الخ الظاهر ما نقله في النهر اذ ليس الكلام في صحة عقد الكفالة حتى يقال انه يتم بقبول المحتال بشرط رضا الباقيين بل في براءة المحيل من الدين وهي متوقفة على قبول المحتال عليه أيضا لكن يراد به بالنسبة له ما يشمل الرضا وفي العناية المراد بالقبول رضامن رضاه شرط فيها اه وفي مختصر القدر وري الحوالة اذا تمت بقبول المحتال له والمحتال عليه برئ المحيل اه وهذاوافق ما في النهر **(قول)** لا لورد بعيب ولو بقضاء الخ ما ذكره من عدم البطلان في هذه وما بعدها استحسان والقياس البطلان كما قال زفر وجه القياس أن الكفالة مقيدة بالثمن وقد بطل فتبطل الحوالة ووجه الاستحسان أنه قيد الحوالة بالثمن ولم يتبين أن الثمن لم يكن واجبا ليظهر بطلان الحوالة بل يسقط للمال فلا يظهر في حق الغريم المحتال بخلاف

الاستحقاق والحرية لانه ظهر بذلك أن الثمن لم يكن واجبا أصلا فلم يثبت ما قيد به الحوالة فلم تكن صحيحة
 اه منبع (قوله المشتري يستقل بالفسخ بخيار العيب الخ) الذي تقدم في خيار العيب عن الخالية
 يخالف هذا ونصه رجل اشترى شيئا فعلم بعيب قبل القبض فقال أبطلت البيع بطل البيع مع أن كان بمحض
 من البائع وان لم يقبل البائع وان قال ذلك في غيبة البائع لا يبطل البيع وان علم بعد القبض فقال
 أبطلت البيع الصحيح أنه لا يبطل البيع الاقبضا، أو رضاه (قوله عاد الدين الى ذمة المحيل) وذلك أن عقد
 الرهن لم يبق بعدم موت المحال عليه مفسا اذ لم يبق الدين عليه ولرهن بدين ولادين محال بالاف ما اذا ترك
 كقبلا بأمره أو بغيره لان الكفيل خلف عنه زيلعي (قوله وأنكر المحيل ذلك فالقول له أيضا) لان
 المحتال أقوله بالبد والتصرف له في ذلك المال والانسان يتصرف بظاهر نفسه فلا تسامع دعواه أن ذلك له
 بلا بينة زيلعي (قوله أي مجارا) أي متعارفا فيمكن أن يخرججه عن الحقيقة ولو لم يخرججه كان محتملا فلا
 يدل على الاقرار فانه دفع ما قيل أنه لا يعارض الحقيقة فاحتماله لا يخرججه عن ارادته الحقيقة اه منبع
 (قوله المصنف أحاله بحاله عند زيد وبيعة الخ) هذه من مسائل الجامع الصغير صورته رجل أودع رجلا
 ألف درهم ورجل على المودع ألف درهم فأحال المودع الذي له الألف على المستودع بالألف الذي عنده اه
 بناية (قوله يعلم منه بالاولى أن الحوالة المطلقة كذلك الخ) فيما قاله تأمل وذلك أن الحوالة المطلقة
 أوجبت براءة ذمة المحيل من الدين وترتب في ذمة المحال عليه ولا يعود شيء منه على المحيل الا بالتدوى حتى
 لومات لا يأخذ المحتال الدين من تركته وان كان له أخذ كقبيل بخدومه عن شرح المجمع وعبارة البرازية
 مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء المحتال المال من المحتال عليه وعلى المحيل ديون كثيرة والمحتال مع
 سائر الغرماء سواء ولا يترجح المحتال بالحوالة ولو قد بدد بينه الذي على المحتال عليه لومات قبل الاستيفاء
 يتساوى المحتال مع سائر الغرماء اه وهكذا عبارة الخلاصة عن إبدات والظاهر حمل ما ذكره
 أولا على الحوالة المقيدة بالعين المطلقة والاتفاق كلامهم (قوله وصرح في اخاوت مسائل الحوالة
 بموت المحال عليه) أي في المقيدة وفي المطلقة يؤخذ الدين من تركته وما في الكفاية انما هو في المقيدة
 أيضا كالموظاهر (قوله ويجبر على البيع ان كان البيع مشروطا في الحوالة الخ) نحوه في الهندية
 (قوله ولا يجبر على بيع داره الخ) مقتضى صحة اشتراط بيع دار المحيل في العتد وجبره على البيع
 ليؤدي من الثمن أنه لو اشترط في العقد بيع دار المحال عليه أن يجبر على البيع وأداء الدين من الثمن بل هذا
 أولى من اشتراط بيع دار المحيل تأمل (قوله وان لم يقبل) أي المكفول له (قوله وان لم يقبل فلان
 فالكفيل على ضمانه الخ) وجه عدم بطلان الكفالة بتبوت فلان أراءه دم فبرء المالك من الشرط وقول
 الشرط من الطالب لا تحتة منه خارجا كما اذا ملقها على مال بشرط وجوبها له ثم فقهها جاتا تأمل (قوله
 بصير المعنى على أن أحياها حوالة مقيدة بشهر وذلك لا ينع الخ) فيه أنه ليس الا بالام في التقيد بأداءه
 بمدة بل في تأجيلها فالانسب أن يقول حوالة بعد شهر

(كتاب القضاء)

(قوله والحوالة المطلقة الخ) أي ما يتصرف بها اللفظ عند الاطلاق لا مع من المدة والمقيدة والقصد
 الاحراز عن الحوالة بمعنى الوكالة فانها غير مختصة بالديون بخلاف المدة والوقت منها كالمطلقة
 (قوله فقتضى عابه أي له ودفن في ضمان) كانه فسخ به بغير (قوله انه انما في مسائل الاجتهاد

المتقاربة) عبارة البحر وغيره المتقارب **(قول)** انه الا لازم في الظاهر على صيغة الخ) عبارة غيره على صفة
 الخ بدون ياء وقوله التقرير التام أى سواء كان الجاء الى فعل أو ترك أو اظهر انبوت كما في الجوى وغيره
(قول) وعلى صيغة مختصة الخ) عبارة النهر وقوله على صفة فصل عن مطلق الا لازم اذا لمعتبر هنا الا لازم
 بالصيغة الشرعية الخ **(قول)** فيه نظر لان المراد بالقضاء الحكم كما مر الخ) القضاء المعروف الذي قيل له حكم
 فيما مر ما توفر فيه الاركان الست والحكم المعدود أنه ركن بمعنى اللفظ فلم يلزم في كلام الشارح أن يكون
 الشيء ركناً لنفسه تأمل **(قول)** وقضية أصله قضوية الخ) مقتضى كون هذه المادة يائية أن أصل قضية
 على جعل الية النسبة قضائية فحذفت الياء الاولى لاجتماع ثلاثة أمثال لان الحرف المشدد بحرفين ثم
 حذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم كسر ما قبلها المناسبة الياء والمذكور في حاشية الصبان من القضايا
 انها فاعيلة بمعنى فاعلة أو مفعولة على الاسناد المجازي في الأول ولك اعتبار ذلك هنا فان الحادثة لا بد من
 وقوع قضاء فيها فتكون مقضياً فيها أو قاضية على الاسناد المجازي تأمل **(قول)** زاد في الخزانة أو أشهد عليه
 الذي في شرح الملتقى ما نصه ذكر الخ لواني قول القاضي ثبت عندى حكم وفي الصغرى أنه حكم اذا شهد
 عليه وكذا صح عندى أو ظهر عندى أو علمت واختار الا وزجندى أنه لا بد من قوله حكمت أو ما يجرى
 مجراه ولا يكون قوله ثبت عندى حكماً اه فلعل ما في المحشى تحريف **(قول)** والوجه أن يقال ان وقع
 الثبوت على مقدمات الحكم الخ) ومن ذلك ما ذكره ابن الفرس من قولهم الدعوى في العقار لا تصح حتى يثبت
 المدعى أن المدعى عليه وواضع يده عليه وهذا الثبوت ليس بحكم قطعاً إلى آخر ما ذكره من الفروع المأثلة
 لهذا الفرع سندی **(قول)** كالحكم على الكفيل بالدين الخ) الا صوب ما يأتي في التمثيل بما اذا ادعى رب
 الدين على الكفيل يدين له على الغائب المكفول عنه وطالبه به فانكر الدين فأثبتته وحكم بموجب ذلك
 فالموجب أمر ان لزوم الدين للغائب ولزوم أدائه على الكفيل **(قول)** ولا حاجة في ذلك الى الدعوى الخ)
 المذكور في السندی أن ما فيه حق الشرع فنه ما لا بد فيه من الدعوى كحد القذف والسرقة وممنه
 ما لا يحتاج اليها كالاعتداد في المنزل المضاف للطلقة سكنى حال وجوب العدة عليها عند ما كان ذلك اه **(قول)**
 سواء كان مدعى عليه أولاً) فان بهض حقوقه يشترط له الدعوى فيوجد مدعى عليه وبعضها لا يوجد
(قول) وهي اما البينة أو الاقرار أو اليمين الخ) لم يذكر اليمين في الاشياء **(قول)** وهذا ترجيح لرواية صحة
 التولية الخ) ما ذكره لا يصلح مرجحاً لرواية الصحة فانه لا يلزم من تصحیح رواية عدم عزله بالردة تصحیح رواية
 صحة توليته اذ يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء **(قول)** لكن التفسير بالاداء احتراز عن التحمل الخ)
 لا يخفى أن التعبير بالاداء وان كان احترازاً عن التحمل ليس فيه منافاة لكون المراد أداءها على من يقضى
 عليه فلا يتم ما قاله من الاستدراك **(قول)** ان كان المراد جمع الضمير من تصح تولى الخ) في التعبير هنا
 وفيما سبق مسامحة فان من تصح تولى أو من يصح منه القضاء انما هو المراد بالادل المضاف الى ضمير القضاء
 باحد المعنيين المذكورين **(قول)** علة للعلة) فيه نظر بل هذا افادة حكم آخر ما خوذ من العلة المذكورة
 تأمل **(قول)** وأما كون عدم تقليده واجباً فيه كلام كما علمت المتعين رجوعه لما في الشارح أيضاً فانه وقع
 في كل الاختلاف وذلك أن الفاسق لا يصح أن يكون قاضياً والمفتي به الصحة مع الاثم في التقليد وشهادته
 الاولى عدم قبولها وان قبلت كان فيه خلاف الاولى لا الاثم والمفتي به وجوب عدم قبولها فاذا قبلت صح مع
 الاثم وحينئذ يكون قصد الشارح بقوله وبه يفتى أنه لا يلتفت الى القول بعدم أهليته للقضاء ولا الى القول
 بان قبول شهادته خلاف الاولى ولا معنى لقول المحشى وأما كون الخ تأمل **(قول)** قلت والظاهر أنه

لا يأنم أيضا الخ) على ما قاله لامة في لقول أئمة المذهب اذا قبل القاضي شهادة الفاسق صح وأثم فانه على هذا التقيد يجب قبولها فلا يتم واذا لم يوجد القيد لا يصح أصلا ولم توجد ضرورة يصح القبول مع الائم حتى يحمل كلامهم عليها وأيضا لا يصح نسبة الاستثناء لابي يوسف فقط بل هو متفق عليه ويكون اللائق استثناء ما اذا غلب على الظن الصدق لاختصاص هذه المسئلة فلم يظهر ما قاله المحشي تأمل ثم ان هذا التقيد المنقول عن القاعدة غير متخص بالفارق بل كذا العادل انما يتقبل القاضي شهادته اذا غلب عند صدقه كدرجته الزيلعي في باب الرجوع عن الشهادة عند قوله فان رجعا قبل حكمه الخ حيث قال القاضي انما يقضي بشهادتهم ما اذا ثبت عدالتهم ما عنده وغلب على ظنه أتمها صادقان اه و ذكر المحشي فيما يأتي عند قول المصنف ونفذ ما قضاه بشهادة الزور الخ أنه لو علم القاضي بكذب الشهود لا ينفذ قضاءه وظاهره لا باطنا لعدم شرط القضاء وهو الشهادة الصادقة في زعم القاضي تأمل الا ان يقال انه متى كان الشاهد عدلا يغلب على ظن القاضي صدقه ويدل لذلك ما في شرح الاختيار أول الشهادات ان الحاكم يحكم بقول الشاهد وينفذ في حق الغير فيجب أن يكون قوله يغلب على ظن القاضي الصدق ولا يكون ذلك الا بالادلة اه (قول الشارح الا ان يفرق بينهما) الفرق بين القضاء والشهادة واضح وذلك أن القاضي المذکور يتماهى عن الكذب فقط ولا يتماهى عن أنواع المعاصي فتقبل شهادته لانها مجرد اخبار لا يظن الكذب فيه ولا يولى القضاء لانه ليس خاصا بالاخبارات خوفا من جوره تأمل (قوله ان دلالة على عدم قبول العادل الخ) حقه غير العدل (قوله) وعليه فلا خلاف بين كلامي ابن الشحنة وابن وهبان الخ) فيه أن كلام ابن الشحنة مقيد بما اذا كان القاضي عدلا وكلام ابن وهبان غير مقيد بهذا التقيد بل فيه التفسير بين كون بعله أولا فزال الخلاف متفقاً فيما لو كان القاضي غير عدل وقضى بشهادة العدول أو قضى بعله على غير المصدق وكان عدلا تأمل (قوله) ولم أر هذا الكلام في نسختي من شرح المصنف بل رأيت في نسخة قديمة وقف الشيخ عبدالحى الشرنبلالي (قوله) واختاره ابن وهبان الخ) فيه أن ابن وهبان لم يبدل المداري صحة القضاء الاعلى عدالة الشهود ولا على عدالة القاضي وابن الشحنة على اعتبار عدالة القاضي خاصة (قوله) فاعتنم هذا التحقيق لا يخفى أنه لا خلاف في الحقيقة بينهم لان المتقدمين منعوا القبول في المفسدة وأجازوها في غيرها والمتأخرون أطلقوا المنع ثم ذكروا ما يفيد أنه في المفسدة ومن ذلك قول الشرنبلالي ثم انما ثبت بنحو الخ فانهم ما ذكرناه هذا التقيد لا نقول أئمة المذهب لا تقبل شهادة العدول الذي هو قول المتأخرين تأمل (قوله) ولا يخفى أن هذه تمنع القبول على العدو وعلى غيره) لكن منع القبول على العدو بمعنى عدم النفاذ لو قضى بها وعلى غيره بمعنى أن القاضي لا يملك قضاها ولو قبلها رضى بها المذكمه (قوله) بل هو صريحه كما سمعت) يقال ان قوله وعلى امتناع الخ يتمل أن يكون خبر مبتدا نقديره واهل على امتناع الخ وليس معطوفا على قوله على حل الخ والقرينة على هذا الاحتمال ذكر غيره خلاف في هذه المسئلة تأمل (قوله) وقد جمع الشارح بين العبارتين الخ) أي المصنف في شرحه لا شارح الدر فانه لم يتعرض لما في الخلاصة ولا لجملة على من لم يخصم اليه (قوله) لكن سيأتي في قبل الفصل الخ) لا حاجة لهذا الاستدراك فان كلام المصنف مقيد بما اذا لم يوجد ترجيح لخلاف هذا الترتيب كما يئتي (قوله) وبهم نرجع القول الارل الى ما في الحاوت من أن العبرة الخ) فيه تأمل وذلك أن كلامه في ختمه بس ما اذا كان الامام في جانب وساجده في جانب كما ذكره ونقله أيضا وكلام المصنف أعظم من ذلك وعبارته ط قال في

البحر وصحح في الحاوي القدسي أن الامام اذا كان في جانب وهم في جانب أن الاعتبار لقوة المدرك اه
(قول) وبه علم أن كلام القولين معزو الى ظاهر الرواية وفيه تأمل وجهه أن المذكور في البرازية من
 الفصل الاول أنه ينفذ القضاء غير المصر به يبقى بدون أن يعزوه لظاهر الرواية ثم قال فيه المصر شرط
 لنفاذ القضاء في ظاهر الرواية وذ كر في الفصل الرابع قضى في الرستاق نفذ في رواية النوادر وهو المأخوذ
 اه ولم يذكر أن النفاذ ظاهر الرواية **(قول)** وأما في عقار لافي ولايته فالصحيح الجواز وان كان الصحيح
 الجواز لكن لا يصح التسليم فلذا قال في الهندية من الباب العشرين من القضاء بخارى ادعى دارا على
 سمرقندي عند قاضي بخارى أن الدار التي في يديه بسمرقند في محلة كذا ملكي وأقام البينة على دعواه
 فالقاضي يقضي بالدار إلا أن التسليم لا يصح لأن الدار ليست في ولايته فيكتب الى قاضي سمرقند لاجل
 التسليم كذا في المحيط **(قول)** فالصحيح الجواز الخ لكن بشرط أن يكون في ولاية من قلده كما يأتي نقله
 عن البرازية **(قول)** المناسب اسقاطه لأنه يغني عنه قوله ولو كان عدلا الخ ما يأتي في استحقاق العزل وهو
 لا يفيد عدم النفاذ فلا بد من ذكر ما هنا تأمل **(قول)** وغاية ما وجه أنه اذا ارتشى الخ كأنه فهم من توجيههم
 أنه اذا ارتشى لم يقصد وجهه الله تعالى بهذه العبادة بل قصد نفع نفسه وهذا لا يقتضي بطلان ذلك العمل
 بل ثوابه مع أن هذا ليس مرادهم بل المراد أنه يكون كما لنفسه والقضاء لنفسه باطل **(قول)** المصنف
 والآثار الاثر ما روى عن غيره عليه السلام من الصحابة والتابعين قولاً أو فعلاً أو تقريراً اه سندی
(قول) الاولى في التفريع أن يقال فصيح تولية المقلد الخ لما كان العايم محل الاشبهة في صحة توليته
 ولذا قال ابن الفرس بعدهما وكان مقابل المجتهد في الجملة فترعه على ما قبله مع فهم المقلد الغير العايم بالاولى
 ولو ذكر المقلد بدله لربما انصرف الى المتأهل تأمل **(قول)** ولا يلزم من هذا أن يكون عاميا الخ نعم
 لا يلزم منه ذلك بخصوصه لكنه يشمله والمتأهل في العلم وهو المطلوب فيتم حينئذ ما قاله غير ابن الفرس
 أيضا **(قول)** قلت وأيضاً حيث تبين عليه يخرج عن عهدة الوجوب بالسؤال الخ فيه تأمل فانه ليس
 أصل بحث البحر في أنه لا يخرج عن العهدة الا ببذل المال بل في حل بذله لاجل التقليد وأنت خير بانهم
 جوزوا البذل لدفع الظلم الجزئي عن نفسه فبالاولى أن يجوزوا دفع الظلم العام الذي يترتب على تولية غير
 الاهل وهذا ليس من الرشوة المحرمة على الدافع وليست داخلة في قولهم أخذ القضاء برشوة اذا مراد المحرمة
 كما هو ظاهر **(قول)** على خلاف ما مر عن التتارخانية الظاهر أن ما في الفتح هو الشق الثاني في عبارة
 التتارخانية المذكور بقوله وأما بلاد الخ فلا مخالفة بين العبارتين ثم ان صحة تولية الكافر لا تفيد صحة
 سلطنته خلافاً لما في البحر كما في السندی **(قول)** وهذا لا يناسب القيل المذكور قبله الخ بل هو قول
 آخر مقابل للقولين قبله **(قول)** الذي في الفتح وغيره الاقتصار على ذكر المريض لكن حيث صرح في
 البرهان بحكم المسئلة وجعل حكم الميت والمريض واحداً يلزم اتباعه **(قول)** ولا يمكنه ما من التربع ونحوه
 كالاقتضاء والاحتباء بل يجتوان كافي البرازية **(قول)** وقياس ما في الفتح أن القاضي لا يلتفت اليه بل
 يقتضي ما فيه أنه يعطى كل واحد منهما ما يستحقه وان لم يحصل إباء بناء على ما فسر به كلامه وفيه تأمل
(قول) وقياسه أنه لو سارهما أو أشار اليهما معاجاز فيه أن الإشارة لا تنحصر في كيفية واحدة وقديتوهم
 أحدهما من الإشارة صاحبه مالا يتوهم الآخر وكذا المسارة بالاولى نعم لو سارهما معا انتفى الوهم اه
 سندی **(قول)** أما في ما بان ادعى المدعى ألفاً وخمسمائة والمدعى عليه ينكر الخمسمائة وشهد الشاهد بألف
 فيقول القاضي الخ كذا عبارة الفتح ولا يظهر تصوير المسئلة بما قاله وانما يظهر بما اذا ادعى ألفاً

في الاعتماد بدليل صدر عبارته **(قوله وفيه نظر)** ليس الضمير في لانه عائد للقاضي كافي ط لانه في
 الجهر قال لكون الحكم نكرة الخ ولاشك انه نكرة عامة لكونه نكرة مضافة فتم ويؤكد بقاءها على العموم
 وقوعها في سياق الشرط فهو نظيران جاء في غلام رجل فعبدى حرفه يعنى بجي أى غلام بخلاف جاء في
 غلام رجل فانه لا عموم له وان كان نكرة مضافة لاسناد المجيء الواقع خارجا اليه وهو لا يسند الانخاص تأمل
(قوله) ولهذا الاتعم في الشرط المثبت الخ) حقه المنفى **(قوله)** لكن ذكر ذلك ابن القرس الخ) فيه أن
 معنى التنفيذ لحكم نفسه الزام الحكم والعمل بمقتضاه وليس في هذا الحكم لنفسه قصد ابل تبعا ولا مانع
 من ذلك تبعا كالأزواج اليتيمة ثم حصل ترافع في زواجها فحكم بحكمته فانه يصح حكمه وان تضمن
 الحكم لنفسه تأمل **(قوله)** بان يكون الخلاف في المسئلة وسبب القضاء الظاهر التعبير بني أو يقال
 ان العطف للتفسير تأمل **(قوله)** وأما علمه بكون المسئلة اجتهادية فلا) الاوضح التعبير بخلافية **(قوله)**
 وهذا كلام في غاية التحقيق) الظاهر أن ما نقله العلامة قاسم من عدم نفاذ الحكم مسئلة أخرى موضوعها
 ما اذا حكم غير عالم بالمحكوم به وانه اذا كان عالما به يصح ويحمل على تبدل رأيه بدون تحقق الشرط الذي
 ذكره الشارح وهذه طريقة أخرى غير مافية والمتبادر من كلام الشارح وغيره أن موضوع المسئلة
 ما اذا كان القاضي يرى عدم سماع المذكر مثلا ثم خالف رأيه وحكم بالصحّة فيقال لا ينفذ حكمه الا اذا علم
 باختلاف العلماء فيه فانه حينئذ يكون رجوعا عن رأيه الى رأى غيره فيكون رأيا احادثا له أو تقليد الغير
 فينفذ واذا لم يعلم ذلك يكون باقيا على رأيه بدون تقليد غيره فيكون مجازا في حكمه فلا ينفذ هذا هو المفهوم
 من عباراتهم في هذه المسئلة وحينئذ ترجع هذه المسئلة لمسئلة حكم القاضي بخلاف رأيه كما شرحه في
 الجهر فأمل **(قوله)** وأما الوقف فالصحح عدم اشتراطها الخ) عدم اشتراطهم الدعوى انما هو للحكم
 بالوقف وليس في كلامهم ما يدل على عدم اشتراطها لتنفيذ هذا الحكم فبدون الدعوى يكون التنفيذ
 خاليا عن الحكم الواقع في التناهي في الاوقاف عدم تقدم دعوى للحكم فلا انكار ما زال واردا تأمل **(قوله)**
 ثم لا يحق أن هذا التعريف مع مافية من التعقيد خاص بالموجب الذي وقع الحكم به صحيا الخ) ليس
 في التعريف ما يقتضي تخصيص الموجب بالذي وقع الحكم به صحيا بل هو أعم مما وقع الحكم به صحيا
 أولا **(قوله)** والضمير في به عائد الى قوله ولو قال المؤثق الخ) لكن لا بد من ملاحظة تعريف الموجب
 أيضا حتى يتم الظهور المذكور **(قوله)** أو الى الموصول) على معنى وان أكله فسق أو جعل ما لم يذكر
 عليه اسم الله من نفسه فسقانه **(قوله)** لعل الصواب لا المؤثق الخ) يمكن أن يقال مراد المؤلف بعدم
 صحة الحكم بالسكاح المؤقت أن يحكم به مؤقتا بحيث يرتفع بعد الوقت **(قوله)** حتى لو أبطله ثان نفعه ثالث)
 مراده بالثاني الثاني بالنسبة للمنفذ بالنسبة للقاضي المحدود والأعني الخ) ومراده بالاجتهاد الاول
 ما قد نبه به المحدود الخ والثاني ما يراه القاضي المبطل ولاشك أن القضاء قد تأيد بالتنفيذ الذي هو القضاء
 الثاني وهذا بالنسبة للمسائل الأربع الاول وبالنسبة للمسائل الثلاث الاخيرة قد تأيد الاجتهاد بنفس
 القضاء فيها قبل التنفيذ بخلاف اجتهاد القاضي المبطل فانه لم يتأيد باتصال القضاء به وبهذا تضع عبارة
 الدرر ويوافق التعليل للمسائل السبع وليس في كلامه إلا أن التنفيذ في هذه المسائل صحيح بدون أن
 يتعرض لتوقف القضاء الاول عليه أولا فتأمل وبهذا لا يظهر قول الحشى لان القضاء في هذه السبع
 لا ينفذ ما لم يحضه قاض آخر بل هو نافذ في الثلاثة الاخيرة ومتوقف على المضاء في الاربع الاول **(قوله)**
 حيث عد هذه الصور من جملة ما لا ينفذ الخ) دعوى المناقاة بين ما ذكر المصنف شرحا وبين ما في الدرر وما

يجب ومتنا غير ظاهر وذلك أن ما في الدرر وما يجي ومتنا في صحة تنفيذ قضاء المرأة في الحد والقود وما ذكر
 شرحا في عدم نفاذ قضائهما فيما فلا منافاة بين هذه العبارات لاختلاف الموضوع فيها وما في الهندية لا يدل
 على خلاف في صحة التنفيذ ولا على خلاف في عدم صحة قضائهما فيما في الباب التاسع من القضاء
 ولو أن امرأة استقضيت جاز قضاؤها في كل شيء إلا الحدود ودوا القصاص فإن قننت في الحدود ودوا القصاص
 ثم رفع قضاؤها إلى قاض آخر فامضاه نفذ أمضاؤه وفي الخاتمة ولا يكون لغيره أن يبطله وذكر الشيخ الإمام
 نفي الإسلام على البرزوي في مقدمة قضاء الجامع أنه لا ينفذ وهكذا ذكر في وقف فقه أو في الناصح اه
 والظاهر أن الضمير في لا ينفذ عائدا إلى قضاء المرأة لا إلى تنفيذ قضائهما فيما والدايل على هذا عدم حكاية
 خلاف لاحد فيما لم تكن عبارة لهندية نضافه تأمل ثم اعلم أنه في المصالح يذكر التاميل الذي ذكر
 المحشى لهذه بقوله لمخالفة الدليل بل ذكر الأصل الذي في الشارح بعد ذكر المائل التي لا ينفذ فيها
 القضاء التي منها هذه المسئلة ثم رأيت في زبدة الدراية ما نصه قال الإمام العسائي في شرح الجامع
 الصغير امرأة قلدت القضاء فقضت في الأموال صح ولو قضت بالحدود والتعصا وأمسأه قاض يرى
 جواز تنفيذها بالاجماع (قوله وما اختلف الذين أوتوا الكتاب الخ) التلاوة وما تفرق (قوله) أي لا يقضى
 به قصدا بان تنازع الخصمان الخ لا تنافي المنازعة فيه قصدا بغيره أذ هو ليس مثل خصومة بل لا بد أن
 يكون مع دعوى حق آخر إلا أنه نارة يقضى به تبعه أو نارة لا يقضى بها يظهر من الفروع الآتية ثم رأيت
 في حاشية القمر ما في على الفصولين يوم الموت أدخل تحت الحكم ذابوع النزاع في تقدم الملاء قصدا كما شرح به
 البرزوي وكذا يوم التزوج وأما خبر رد دعوى يوم الموت فلا يدخل تحت الحكم فاذابوع النزاع في تقدم الملاء
 قصدا ويوم الموت تبعه يدخل تحت الحكم تبعه فكم من شيء يثبت تبعه ولا يثبت قصدا أو انما اعتراضات
 المصنف مبني على عدم التفرقة اه وقال في نور العين يدل على وجهه والخلاف في مسئلة لو كاله وهي مالو
 برهن على وكالة وحكم له بها ثم المطلوب ادعى أن الطالب مات قبل دعواه وأيسر له حتى القبح تصح الدعوى
 اه (قوله وفيها ادعى على آخر ضيعه الخ) ذكر في الظهيرية هذه المسئلة ون فيها خلافا على ما نقله
 عنه السندي والظاهر اعتماد عدم سماع هذا الدفع بل هو الجواب على ما يأتي في مسئلة مالو برهن أنه
 شراء من أبيه منذ سنه وبرهن ذواليد على موته منذ سنين وما ذكره من انه عليه الدفع النظر غير ظاهر
 (قوله) ينافي دعوى الاستثناء لا منافاة كما هو ظاهر فإنه إذا صح القبول بال... في التلاوة صح
 الاستثناء من قوله بخلاف يوم القتل والمراد بإبطال بينة الابن على القتل طوع في عبارة له إجازة إبطالها
 من حيث النار يخ فلا تنافي ما في الظهيرية (قوله) فعلى هذا التمسك بال... قول نقضه بشهادة (رور) انما
 يظهر أنه كالتضاء بشهادة الزور وعلى أنه يدل على أنه قراره في نفسه رور انما نقضه في إقراره قضاء عائده هو
 بمنزلة الفنوى (قوله) فلو قضى ببيع أمه بشهادة زور وحل للمذكرة ومذمة وعوالم يرى بان كانت
 الدعوى من قبل البائع والمشتري ينكر (قوله) تنبيه أشار المصنف إلى أن قضاء القاض الخ ما في
 هذا التنبيه يحتاج إلى تحرير والذي في الخلاصة من الفصل الرابع من القضاء رجل قال لامرأته أنت طالق
 البتة ونوى واحدة بائنة أو رجعية فقطى القاضي بكوهان لا تأخذ بقول علي رضي الله عنه بهذا قضاء
 ظاهر أو باطنا وبعد ذلك ان كان الزوج فقها مجتهدا يتبع رأى انتاذاي عمدتد رعد أبي يوسف ان كان
 مقضيا عليه يتبع رأى القاضي وان كان مقضيا له يتبع أشد الأمرين حتى لو قضى له بالرجعة وهو
 يعتقد بانها تأخذ بالبائن وان كان عاميا واستفتى فما أمه المعنى ما رعد به كالثبات بالاجتهاد وان كان

لا رأى له في تقديم بعض الفقهاء ولم يستفت يأخذ بما قضى اه ثم رأيت عبارة الولوالجية من الفصل
الاول بقوله القاضي اذا قضى في فصل مجتهد فيه ان كان القضاء عليه ينفع لئسواء كان المقضى عليه جاهلا
أو عالما له رأى بخلافه وان قضى له ان كان المقضى له جاهلا لا رأى له ينفذ القضاء وان عالما له رأى بخلافه
عند أبي يوسف لا ينفذ وعند أبي حنيفة ومحمد ينفذ لما ذكرنا قبل هذا فان كان المقضى له جاهلا لكن
استفتى فأفتى له منه هو أوفقه وأعلم من القاضي فهذه المسئلة أيضا على الاختلاف لان الفتوى في حق
الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فصار هذا عين تلك المسئلة وثمة على الاختلاف فكذا هذا اه وبهذا يتضح
الحال ويعلم المراد بعبارة الولوالجية التي نقلها في البحر **(قوله)** أي أصل المذهب كالخفي ماذ كرم في
الدرر احدى طريقتين في أدب المفتي للسيد محمد صديق حسن خان مانصه وقد اختلف الحنفية في
أبي يوسف ومحمد وزفر بن الهذيل والشافعية في الرزني وابن شريح وابن المنذر ومحمد بن نصر المروزي
والمالكية في أشهب بن عبد الحكيم وابن القاسم ووهب والحنابلة في أبي حامد والقاضي هل كان
هؤلاء مستلقين بالاجتهاد أم مقتدين بآلهم على قولين ومن تأمل أحوال هؤلاء وفتاواهم
واختياراتهم علم أنهم لم يكونوا مقلدين لآلهم في كل ما قالوه وخلافهم لهم أظهر من أن يشكر وان
كان منهم المستقل والمستكر ورتبة هؤلاء دون الأئمة في الاستقلال بالاجتهاد **(قوله)** وكذا
المجتهد كما مر في كلام الفتح ليس كذلك بل المجتهد محل خلاف فبحث حكاية الاتفاق والتقييد
بغير المجتهد الا أن كونه محل خلاف على احدى روايتين والر وابتان عن الامام في المجتهد خاصة
هذا ما يفيد كلام الفتح ومقتضى ما في الوهابية جريان الخلاف في المقلد أيضا الا أن المعتمد ما في
الفتح **(قوله)** أي اذا كرا أو ناسيا مقلدا أو مجتهدا **(قوله)** لكن الاولى تفسير الشطر الثاني الخ
ليفيد عدم النفاذ أيضا اذا قضى برواية ضعيفة في مذهبه **(قوله)** وقال أبو يوسف يحكم وهذا
أرفق بالناس كذلك اختاره الخصاص على ما ذكر في شرح الوهابية لكن ما ذكره الزيلعي يدل على
ترجيح أنه لا يقضى على الغائب في هذه الصورة حيث ذكر القولين واقتصري التعليل لاصل المذهب
على ما ذكره في رسم المفتي من ترجيح القول المعل على غيره وكذا ما ذكره في العناية حيث قال وكذلك
لا يقضى القاضي في غيبته اذا أنكر وسمعت البينة ثم غاب قبل القضاء لان الشرط قيام الانكار وقت
القضاء لان البينة انما تصير حجة بالقضاء وفيه خلاف أبي يوسف فانه يقول الشرط الاصرار على الانكار
الى وقت القضاء وهو ثابت بالاستصحاب وأجيب بأن الاستصحاب يصلح للدفع للاثبات اه فانه
يفيد ضعف ما عن أبي يوسف لضعف دليله وأصله لقاضيخان في شرح الزيادات من الباب الثاني من
كتاب الدعوى حيث قال وان غاب المدعى عليه بعد ما جحد وأقيمت عليه البينة ثم عدلت لا يقضى عليه
حال غيبته وعن أبي يوسف يقضى عليه لان حضرته شرط لانكاره ولسماع البينة وقد تحقق فيعجز القضاء
كألو أقر ثم غاب وجه ظاهر الرواية أن حضرة المقضى عليه انما كان شرطه ليكون القضاء على من كان في
ولايته والغائب ليس في ولايته ولان صيانة القضاء عن البطالان واجب ما أمكن فلو قضى عليه حال غيبته
ربما يأتي المدعى عليه بما يبطل قضاءه ولان القاضي مأثور بالنظر لكل ومن أسباب الدفع ما يسمع قبل
القضاء ولا يسمع بعده فلو جاز حال غيبته قبل عجزه لا يمكنه التدارك فيؤدي ذلك الى ابطال حقه بخلاف
الاقرار فانه لا يقبل منه ما يبطل اقراره انما يقبل منه دعوى الايفاء والبراء وذلك لا يبطل بالقضاء حال
غيبته اه ولذا أفتى قارئ الهداية فيما اذا ادعى شخص على آخر بحق فأنكر فأقام عليه بيته شهدت له فتسحب

[illegible]

ولم يثبت أو عجز المدعى عن اثبات دعواه الملك فطلب تخليف المدعى عليه على نفى الملك فنكل ففضى عليه بالملك للمدعى كان قضاء على فلان الغائب لكن فيه أن النكول حجة قاصرة لا لإقرار فلا يظهر تعديده على الغائب وأيضا لو أقام المدعى بينة على دعواه وقضى بها لا يتعدى إلى فلان إذا الحكم حكم على ذى اليد وعلى من تلقى الملك منه والمدعى عليه لم يتلقاه من فلان حتى يتعدى اليه وعلى هذا تكون المسئلة التالية لهذه المسئلة محل نظر أيضا كما قال ط لئكن يندفع الإيراد بأن المراد بالنفاذ على الغائب من جهة أمر المدعى عليه بالتسليم فقط والغائب إذا حضر تسمع دعواه **(قوله)** فطلب المدعى تخليفه به عبارة الحاوى له **(قوله)** ففضى عليه أى بالبينة أو النكول **(قوله)** ما لو أقام الحاضر على القاتل بينة الخ هكذا عابراتهم والقصد الحكم على القاتل بنصيب الحاضر من الدية **(قوله)** فالظاهر أنه في حكم الأول للزوم الضرر في النعمة من الفصل العاشر في القضاء على الغائب الحاصل أن الإنسان إذا أقام البينة على شرط حقه بآثبات فعل على الغائب فإن لم يكن فيه ابطال حق الغائب تقبل هذه البينة وينتصب الحاضر خصما عن الغائب وإن كان في قبول البينة ابطال حق الغائب من طلاق أو عتاق أو بيع أو ما أشبه ذلك الأصح أن لا يقبل اه وهذا نص فيما استظهره ط وانظر التتمة في مسائل القضاء على الغائب فإن ما فيها مهم هنا ومثله في الفتح **(قوله)** وعليه فآثبات طلاق معلق الخ عبارة الجسر وعلى هذا إذا أراد آثبات طلاق معلق بدخول شهر فالحيلة فيه ذلك ولو كان الزوج الخ **(قوله)** قلت لكن تقدم أن القضاء على الغائب إنما يصح الخ نعم طلاق الغائب ليس سببا لمدعى على الحاضر من الزوج أصلا بل هو شرط له وقد علمت أن حيل آثبات طلاق الغائب كلها على الضعيف من أن الشرط كالسبب فعلى هذا ما في الفصولين على الصحيح ومعنى جعل ما ذكره حيلة أنه لو فعله انعدم الزنا لنفاذ القضاء بشهادة الزوج باطنا وإن أم وأغلب الحيل الشرعية كذلك لكن هذا إذا كانت المرأة في نفس الامر مطلقة ومنقضية العدة والا لا ينفذ باطنا لعدم المحل **(قوله)** فالظاهر عندي أن يتأمل في الوقائع الخ صاحب الفصولين يس من أجل الرجح وعلمت أن المذهب أنه لا يقضى على غائب فعلى هذا يكون القضاء عليه خلاف المذهب وإن كان فيه ضرورة تأمل **(قوله)** ولو في زماننا الخ لا يتأتى هذا في زماننا للتقييد للقضاء بالصحيح اه وقد علمت أن حكم المذهب أنه لا يقضى على غائب تأمل **(قوله)** الذى في شرح الادب هو ما ذكرناه من تفويض المدة إلى القاضي الخ والذي في الخلاصة من الجنس الثالث في التقليد القاضي إذا جعل نائباً عن الغائب حتى تسمع عليه الخصومة ويسمى هذا المسخر والغائب ليس في ولاية هذا القاضي لا تصح هذه الآية وليس لهذا طريق عند علمائنا راجعهم الله تعالى وعند أهل البصرة إذا كان الخصم محتفيا فالقاضي يختم على باب داره أيا ما وبعد ذلك يجعل نائبا عنه اه تأمل **(قوله)** ثم ذكر عن القصة قولين الخ عبارتها قالت الورثة في التركة المستغرقة لا تنعرض لها ولا تبيعها ولا تنقضى الدين من مالنا قبل بيعها للقاضي أو وصيه عن الميت وقيل يجبرون على البيع إذا طلب الغرماء فإذا امتنعوا يبيعها القاضي ويقضى الدين شرط الدين المستغرق يمنع الملك للوارث حتى لا يملك بيعها ولا هبتها ولو وهب ثم سقط الدين لا ينفذ ولو أعتق ثم سقط نفذ اه فأنت ترى أن الأقوال ثلاثة **(قوله)** توفيقا بين القولين وعملاهما فيه أنه لا يظهر العمل بالقولين إلا إذا كان الأذن لكل الورثة إذ على القول الثانى الولاية لهم جميعا لبعضهم **(قوله)** لم يذكر بيع الوصى وفي البرازية من الفصل التاسع في آثبات الوصاية من التضاء الوصى أولى بالتصرف في التركة من الجد فان لم يكن له وصى يملك الجد التصرف في التركة إن كانت

التركة خالية من الدين وان كانت مستغرقة بالدين لا يملك الجديع التركة وملك الوصي ذلك فان لم يكن له وصي نصب له القاضي وصيا اه (قوله) الآن يقال انه حيث لم يكن الاقراض أحرز الظاهر أن اقراض المتولى فيه رايان كالوصي والاب والا لا أحراز امر لازم لا بد منه حتى بالنسبة للقاضي (قوله) ثم الظاهر أن المراد باقراض القاضي اللقطة هنا ما اذا دفعها الملتقط اليه الخ) الظاهر أن للقاضي اقراضها قبل تجوز التصديق للسلطة فانه لا يملكه فيملكه القاضي نظير ما يأتي في كونه ولاية اراضها ولو بدون دفعها (قوله) لانه ربما ينكر المستقرض الخ) بل فعله قضاء فيكون حاكما ولو لم يفسد الاقراض (قوله) الشارح بخلاف القاضي) أي فانه قادر عليه حتى لو لم يتبدل الشهود ولموت أو غيبة قضى بعلمه واستخرج عبد الحليم عن الفتح لكن على هذا لا يظهر الفرق بين القاضي وغيره في الاقراض الاعلى القول بان للقاضي أن يقضى بعلمه وعلى مقابله لا يظهر الفرق بينهما فلا يملك له لغيره ما عن التصصيل تأمل ثم رأيت في آخر القضاء من المبسوط مانعه واذا دفع القاضي مال يتبرع الى تاجر بغيره التاجر فالقاضي مصدق في ذلك على التاجر يقضى عليه بالمال لانه قاض فيما يقره في مال التاجر وفيما يخبر به من القضاء هو مصدق لانه يخبر بما يملك الانشاء اه (قوله) وبعض أذنياء خوارزم قاس المفتي الخ) انظر رسالة أدب المفتي الهندية في هذه المسئلة (قوله) بأنه لا بد من تجديد التهمي ولا بد من تراخ هذا انما يظهر بالنسبة لمن تولى بعد موت السلطان لا لمن تولى من الميت فانه معزول لما تم له من حياته ويبقى على حاله الاول بعدموته (قوله) من أنه اذا تولى سلطان عرض عليه قانون من قبله وأخذ أمره باتباعه الخ) المتبادر من قوله وأخذ الخ أن من يعرض عليه القانون يأخذ منه أمر باتباع قانون من قبله بأن يكتب أمره باتباعه فيكون أمر القضاء بالعمل بالقانون الذي فيه التهمي وليس في هذا ما يدل على مجرد التزام السلطان بأن يعمل به فيتم ما قال الجوى لكن هذا لا يظهر الا في قاض مول وأما اذا عزل وتولى غيره لا بد من التهمي ثانيا ولا يكفي التهمي السابق تأمل (قوله) ونقل عن الصيرفية جوار التحليف الخ) مقتضى ما في الصيرفية جواز أمره بالتحليف لكونه محل اجتهاد واذا كان القاضي قاضا لم يراه يحلف لكن في السندى نقلا عن الكردي تحليف المدعى والشاهد أمر منسوخ باطل والعمل به حرام وفي التهذيب وفي زماننا لم تعذر التركة بغلبة الفسق اختار القضاء اختلاف الشهود كما اختاره ابن أبي ليلى لحصول غلبة الظن (قوله) أراد أن المدعى اذا استعمل من القاضي حتى يحضر بينة الخ) صدر عبارة البيري هكذا قال الخصاف وأجعل لمن يطلب حقا غائبا أو شاهدا أمدا ينتهي اليه أراد أن الخ وبهذا يتضح الحال (قوله) وزاد البيري عن الخلاصة الخ) لا حاجة لزيادة ما في الخلاصة فان المراد بالريبة ما يشمل الريبة في الحكم (قوله) ورد في نكاح الفتح بأن الاوجه أنه ليس بمحكم الخ) في البرازية تأول القضاء أمر القاضي انسابا لا تقسم في الرستاق يصح لانها ليست من أعمال القضاء وهذا اذا خرج الى الرستاق ونسب فيما في مال الصغير أو الوقف أو أذن بالنكاح لانه ليس بقضاء ولا من أعماله بالمصر شرط للقضاء في ظاهرها رواية لا لغيره قال صاحب المحيط وهذا مشكل عندى لان انقاضى انما يفعل ذلك بولاية لقضاء حتى لو يؤذن له في ذلك لا يملك فينبغي أن لا يشرط في المصر على ظاهرها رواية وفي فتاوى الديسارى المحدود اذا لم يكن في ولاية القاضي ولكن في ولاية من قلده يصح حكمه اه وقال أبو السعود نقلا عن أحكام العنار نصب الوصي ليس بقضاء ولكنه من أعماله (قوله) قال في الاشياء وعلى هذا لو شهد بان لانه الخ) قال البيري هذا التفريع مخالف للفقهاء فلا يعول عليه اه من هبة الله (قوله)

لأنهما من بيت المال أو ترجع إليه) بأن كان الواقف رقيق بيت المال لأن في عتقه نظرا (قوله الأولي أن يقول إن لم يكن من جنس الكتابة الخ) كل من العبارتين مساوية للأخرى كما هو ظاهر فلا ولوية لأحدهما على الأخرى

(باب التحكيم)

(قوله) خلافا لما توهمه عبارة الشارح الخ) الإيهام مندفع على جعل ما موصولة كما هو مقتضى الرسم وإنما الإيهام في عبارة الصحاح حسب ما هو مرسوم (قوله) وتحكيم المرتد) من إضافة المصدر لفاعله لا لمفعوله لعدم صحة جعله حكما لعدم أهلية الشهادة قال في الهندية مسلم ومر تدحكا بينهم امر تدافك بينهم قتل المرتد وألحق بدار الحرب لم يجز حكمه عند أبي حنيفة ولو أسلم جاز وعندهما جاز بكل حال (قوله) وأشار بهذا إلى فائدة قول المصنف صلاحيته للقضاء) ليس في كلامه هذه الإشارة بل لوعبر بالشهادة بدل القضاء لساوي عبارة المصنف فالتعبير بأحدى العبارتين مساوٍ للتعبير بالأخرى كما هو ظاهر تأمل (قوله) وأن هذا يؤيد صحة تولية الكافر والعبد الخ) تقدم في أول القضاء ما يفيد أن ما ذكره لا يفيد تصحيح رواية تولية الكافر للفرق بين حالتي الابتداء والبقاء (قوله) أو يذكرونه هناك) لعل الأنسب إسقاط الكاف من لفظ هناك (قوله) والاحسن في الجواب أن يقال إن الحالف في البين المضافة الخ) فيه نظر فإن مقتضى هذا الوجه أن التحكيم لا يصح في كل شيء لعدم إفادته شيئا في معتقده وأيضا لا يظهر ما قاله الأفيين له رأى لا في العامى وإذا كان الشخص مقلدا لأبي حنيفة كيف يحرم عليه العمل بما حكم به المحكم والأمتنع تقليد غير أمامه والوجه أن يقال في توجيه هذه الرواية أن التحكيم في البين ونحوها راجع لحقوقه تعالى إذ موجبها الحرمة وهي من حقوقه فبطلانها بطلانها ولا ولاية لهما عليه تعالى فلذا منع عنه واحتاج الأمر لحكم المولى تأمل وتقدم له عن الولوجية أن المحكوم عليه يتبع رأى القاضى إجماعا وأن المحكوم له يتبع رأى القاضى عند محمد وهذا كله إذا كان الزوج له رأى واجتهاد فلو عايناهما يتبع رأى القاضى سواء حكم له أو عليه والمراد بالعامى غير المجتهد فيشمل العالم والجاهل والوجه قول محمد (قوله) فلو فوض وحكم الثاني بلارضاهما فأجاز القاضى لم يجز الخ) توضيح هذه المسئلة ما في الهندية وليس للحكم أن يفوض التحكيم إلى غيره لأن الخصمين لم يرضيا بتحكيم غيره فإن فوض وحكم الثاني بغير رضاهما وأجاز الحكم الأول لم يجز إلا أن يجيزه الخصمان ومن مشايخنا من قال بأن قوله فإن أجاز الحكم الأول لا يجوز زعمنا لا يكاد يصح فانه كالوكيل الأول إذا أجاز بيع الوكيل الثاني جاز وكالقاضى إذا لم يؤذن له في الاستخلاف إذا أجاز حكم خليفة جاز وكفى السير إذا نزل قوم على حكم رجل فحكم غيره بغير رضاهم لم يجز ولو أجاز الأول حكم الثاني جاز وتأويل قوله إن أجازته باطله أى أجازته بتحكيمه وتفويضه إلى الثاني باطله لأن الأذن منه بالتحكيم في الابتداء لا يصح فكذا في الانتهاء فأما أجازته حكم الثاني فتجوز كأنه باشره بنفسه ومنهم من فرق بينهما والفرق أن الحكم لا يصح إلا بالعبارة فلا يصح منه تنفيذ الحكم عليهما بعبارة غيره بخلاف أجازة الوكيل الأول بيع الثاني لأن البيع ينفذ بدون العبارة بالتعاطى فكان المقصود بالتوكيل حضور رأى الوكيل عند البيع لأخباره فإذا أجاز بيع الثاني فقد حضر رأيه ذلك العقد فصح وبخلاف أجازة القاضى حكم خليفة لأن القاضى يملك القضاء بما قضى خليفة منه من غير رضا الخصمين فلا يملك أيضا أجازة قضاء الغير عليهم من غير رضاهما كذا في محيط السرخسى اهـ كذا عبارة الأصل وحقه حذف حرف النفي من قوله فلا يملك الخ (قوله) عبارة البصر لأنه يعضيه) مقتضى قولهم ويضى حكمه أن الخ أن القاضى

داه الشهادة قبل الحكم بطلان شهادته فيبطل كتابه وعند أبي يوسف العمى كالموت لا يبطل الشهادة
قوله فالظاهر أن في المسئلة قولين لكن يحتاج للفرق بين الموت والعزل وبين غيرهما على ما في الخاتمة
على ما في الزيلعي وقد علمت من تصحيح عبارة الخاتمة أن الفرق هو أن الموت والعزل ليسا بحجج بخلاف
لفسق والعمى فافهم بطلان الشهادة فيبطلان كتاب القاضي **قوله** لكن في منية المفتي المختصة من
السراجية التعبير بالقاضي الخ لكن المذكور في السراجية التعبير بالامام مانقله عنها في الاشياء
لا التعبير بالقاضي وقد ذكر هذا في باب ما يجوز من القضاء وما لا يجوز **قوله** استدراك على مانقله
ثاني عن الاشياء الخ لا يتم كونه استدراكا على ما في الاشياء الا اذا كان ما ذكره الشرنبلالي في الامام
مع أنه انما ذكره في القاضي **قوله** الظاهر أن الخلاف مبني على الخلاف في أن المصر هل هو
شرط الخ عبارة المفدسي من كتاب القاضي يكتب قاضي مصر الى قاضي مصر آخر أو قاضي الرستاق
ولا يكتب قاضي الرستاق الى قاضي مصر حدادى معزى بالنيابيع والظاهر أن هذا مبني على
اشتراط المصر لصحة القضاء بل صرح به في المحيط قال لانه ليس بقاض والمفتي به خلافه اه وعبارة
البرازية أول القضاء وفي الاملاء أن المصر ليس بشرط وينبى عليه كتاب قاضي الرستاق الى قاضي
المصر لا يقبل في الظاهر لانه نقل الولاية ولا ولاية لقاضي الرستاق اه وفيه تأمل **قوله** قوله اختار رأي
الكامل في المسامرة عبارة المسامرة ليس فيها ما يفيد اختيار جواز كونها نبوة ونصها على مانقله السندی
شرط النبوة المذكورة الى أن قال وغالف بعض أهل الظاهر والحديث حتى حكموا بنبوة مريم عليها
السلام وفي كلامهم ما يشعر بالفرق بين النبوة والرسالة بالدعوى وعدمها وعلى هذا لا يعد اشتراط
الذكورة لكن أمر الرسالة مبني على الاشتهار والاعلان والترديد المجامع للدعوى ومبني هالهن على
الستر والقرار الخ **قوله** الشارح وفي البرازية كل من قبل شهادته الخ مقتضى هذا قبول شهادة
الربا بالاميرهم وكذا أعمالهم ويظهر عليه أن السلطان لو وكل وكيل في شئ قبل شهادة الرعايا له نظير ما سبق
متنا وفي الباب الرابع فبين قبل شهادته من الهندية عن الخلاصة شهادة الجنود لا امير لا تقبل ان كانوا
يحصون وان كانوا لا يحصون نقبل نص في الصيرفية في حد الاحصاء مائة ومادونه وما زاد عليه فهو لاء
لا يحصون كذا في جواهر الاخلاط اه قال في التكملة وقدمنا في الشهادات اه لكن في حاشيته
على البحر وعن شرف الأئمة لا تقبل شهادة الرعية لو كمل الرعية والشحنة والرئيس والعالم لجهلهم
وميلهم خوفا منه وكذا شهادة المزارع اه وهو صريح في عدم جواز شهادته من ذكر التهمة وفساد
الزمان وهذا الذي يجب أن يقول عليه في زماننا تدبر وبه يعلم أن شهادة الفلاحين لشجق قريتهم
وشهادتهم للقسام الذي يقسم عليهم وشهادة الرعية لحاكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم لا تجوز اه
ثم رأيت في الزيلعي من القضاء مانصه أهله أهل الشهادة لأن كل واحد منهم ما يثبت الولاية على الغير
الشاهد بشهادته يلزم الخا كم أن يحكم الخا كم يحكمه يلزم الخصم ومن صلح شاهد اصلى قاضيا فكأن من
باب واحد فيستفاد أحد ههنا من الآخر اه وفيه من الشهادة روى أن الحسن شهد على مع قنبر عند
شرح يرح فقال شرح على انت بشاهد فقال مكان الحسن أو قنبر فقال مكان الحسن قال أما سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للحسن والحسين هما سيدا أهل الجنة قال سمعت لكن انت بشاهد آخر
القصة الى آخرها وفيها أنه استحسنه وزاده في الرزق اه وسأني في الشرح بعد أسطر لا يقضى القاضي
لمن لا تقبل شهادته اه وفي فاضلخان شرح الزيادات من كتاب السير شهد فقيران مسلمان على رجل

مطلب شهادة الجنود لا امير الخ

بسرقة شيء من بيت المال جازت شهادتهما وكذا لو شهدا بحد أو طريق العامة والقاضي أن يقضي بالغنية وإن كان له شركة فيها وما لا يمنع القضاء لا يمنع الشهادة اه وفي الخاتمة من فصل فيمن يجوز قضاء القاضي له يجوز قضاء القاضي للأمر الذي ولده وكذا قضاء القاضي الأسفل للقاضي الأعلى وقضاء الأعلى للأسفل اه وفي الجرم من الشهادات أن من لا تقبل شهادته له فلا يجوز قضاؤه فلا يقضى لأصله وإن علا ولا فرعاً وإن سفل ولا لو كيل من ذكرنا كفي قضاؤه لنفسه كفي البرازية وفيها اختتم رجلان عند القاضي وكل أحدهما ابن القاضي أو من لا تجوز شهادته له فتقضى القاضي لهذا الوكيل لا يجوز وإن قضى عليه يجوز الخ اه (قول المصنف ويقضى النائب بما شهدوا به عند الأصل وعكسه) نظير ه إذا ما ذكر في الدرر قبيل كتاب القاضي أن غاب الوكيل أو مات بعدما أقيمت البينة عليه ثم حضر الموكل يقضى عليه بتلك البينة وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل فإنه يقضى عليه بتلك البينة وكذا لو مات المدعى عليه بعدما أقيمت عليه البينة يقضى به على الوارث وكذا لو أقيمت على أحد الورثة ثم غاب يقضى به على الوارث الآخر وكذا لو أقيمت البينة على نائب الصغير ثم بلغ الصغير يقضى به على الصغير ولا يكلف بإعادة البينة كذا في الخاتمة ثم اعلم أن ما ذكره المصنف أنما يظهر فيما لو كان القاضي المأذون بالإنابة أناب غيره لافي نواب زمان فان كلاً من القاضي والنائب يتولى من قبل نائب السلطان وهما بمنزلة قاضيين كل تولى من الخليفة (قوله) ولعل هذا محمول على ما دللنا على أن القاضي أدون له بالإنابة الخ هذا الجمل غير مناسب فإن المانع من جواز قضاء النائب إنما هو أن قضاءه كقضاء غيره والمانع هو عدم صحة الإنابة وقوله والوجه لا يدل لما قاله (قول الشارح) فحور به أو به الخ) القصد أن قضاء المكسب إليه لا ينه صريح (قوله) ونحو خلاف الوكالة عن غائب الخ) ينظر الفرق بين الوكالة والإبضاء ثم رأيت المجوى في حاشية الاستبصار ذكره حديث قال والفرق أن القاضي تلك نصبه - وإن السببة لا تقطع الرجاء عن النظر لنفسه فلم يكن منهم ما لا يعلل تلك نصب الوكيل عن العايب أرجاء حضوره اه (قوله) ولا يخفى أن هذا أيضاً مخصوص بما إذا كانت أم زوجته الخ) تفيد الشق الأول في كلام الشرح لئلا

(هذه مسائل شتى)

(قوله) حتى لو كانت الدار صغيرة الخ) انظر ما تقدم في الشركة فإن مقتضى نوبت الزوج على إذن الشريك والقاضي ويدل عليه ما يأتي له أيضاً وأن المسئلة المدبرة حلاله (قوله) جد دار بينهما ولكل منهما حصة فوهي الخائط الخ) انظر ما سيذكره في دعوى الرجل بعدة دول المصنف وذو بيت من دار كذا يموت في حق ساحتها (قوله) أعاد الأولى نعمة بل معاد قسم المذكو رحمول الأولى للمنفعة وغيرها (قوله) ادتمكن مراقبته) حقه لا يمكن الخ (قوله) لم يكن لأهل الأولى دفعه فيها ولو غير نافذة كما يأتي في الشفعة (قوله) وبه يظهر الفرق بين كون الأولى نافذة أو لا خلافاً لما مر عن الرمي) كلامه تعميم في مسألة المصنف وهذه مسألة أخرى لم ينبه المصنف عليها صحح نعم الرمي (قوله) وفي حاشية الوافي على الدرر هذا إذا كانت أي المستمرة الخ) ما قاله الوافي راجع لما قاله الشارح من التفسير بقوله أي نهاية الخ فان القصد تقييد عموم عبارة المصنف تأمل (قوله) وردده ابن كمال) عبارة ابن كمال (وفي مستدرة لرق طرفها) أي اتصل طرفها (بالمنطقة) والمراد بطرفها أي أيتها سعتها ولا يلزم أن تكون مثل نصف دائرة أو أقل دل على ذلك تصوير شمس الأئمة الخواني حيث قال في كتاب الشفعة من شيطنة

سكة غير نافذة بيعت فيها دار فأهلها شفعاء لانهم شركاء في حقوق المبيع وان كان فيها عطف فان كان مربعا
فاصحاب العطف أولى بما يبيع في عطفهم لانه بسبب التربع يصير العطف المربع كالمفصل عن السكة
لان هيات الدور في العطف المربع تخالف هيات الدور في السكة فصار العطف المربع بمنزلة سكة أخرى
فصار كسكة في سكة ولهذا يمكنهم نصب الدرب في أعلاهم وان كان العطف مدورا فالكل سواء لان العطف
المدور اعوجاج في بعض السكة وبذلك لا يصير بمنزلة سكتين لان هيئة الدور فيها لا تتغير بسبب الاعوجاج
فكانت سكة واحدة اهـ **(قوله)** وقال أبو نصير له (ذلك) أي الفتح في السكة الاولى على الخلاف السابق اذا فتح في
أسفل السكة **(قوله)** نعم على ما قدمنا من أن المختار المنع في الضرر والين والمشكل تندفع المخالفة (الح) اندفاع
المخالفة بذلك انما هو على ما جرى عليه الشارح هنا من أن المشكل في حكم ما اذا أضر بقينا وسيأتي له منع
القياس **(قوله)** فانظر كيف جعل المقي به القياس (الح) لعل الانسب أن يقول ترك القياس في الذي يكون
فيه الخ **(قوله)** قال قاضيان ادعى على رجل أنه أخذ منه ما (الح) تمة عبارته وان شهد شهودا المدعى عليه
أن المدعى أقر أن فلانا آخر وكيل المدعى عليه أخذ مني هذا المال كان ذلكا كذا بالبينته وبطل دعواه
اهـ **(قوله)** لم تقبل منه هذه البينة يظهر على القول بأن امكان التوفيق كاف وما في البرازية يدل على صحة
الدعوى اتفاقا **(قوله)** بأن لا يكون ساعيا في نقض ما تم من جهته وذلك كأن اشترى شيئا من غير مالكة
ثم ادعى عدم الأمر وأنكر الآخر فالقول للمدعى الأمر لا لا آخر لتناقضه مع امكان التوفيق بأن يكون قدم
على الشراء ولم يعلم باقرار البائع بعدم الأمر ثم علم من اخبار العدول أنه أقر بذلك قبل البيع بحر **(قوله)**
ومرادهم بين الدعوى والبينة وفي الزيلعي ما وافقه حيث قال لانه يدعى الشراء بعد الهبة وشهوده
يشهدون به قبلها وهذا ما قضى ظاهر لا يمكن التوفيق بينهما اهـ لكن جعل في العناية للتناقض من
وجهين الأول ما ذكره في البحر والثاني من حيث الدعوى نفسها ان ثبت موجب الشهادة وهو تقدم وقت
الشراء على وقت الهبة لانه يكون قائلا وهب لي هذه الدار وكانت ملكي بالشراء وقت الهبة فكيف يثبت
الملك بالهبة بعد ثبوته بالشراء اهـ فعلى هذا يكون التناقض بين كلامي المدعى أحدهما دعوى الهبة
صراحة والثاني دعوى الشراء الثابت بموجب الشهادة وقال سري الدين في حواشي العناية في صورة ما اذا
شهدت بالشراء بعد الهبة ولم يقل بخبرها ان دعواه الشراء ثابت بموجب الشهادة بدون صريح الدعوى
اهـ لكن قال ان قبول الشهادة بدون صريح الدعوى محل اشكال اهـ ويدفع هذا الاشكال بوجود
الدعوى بموجب الشهادة وان لم توجد صراحة بناء على الاكتفاء بامكان التوفيق **(قول الشارح)** ولولم
يذكر لهما تاريخا أو ذكر لأحدهما تقبل ذكره العيني بلفظ ينبغي وجزم به الشارح لظهور وجهه أو وآه
منقولاً وعبارة البحر كعبارة الشارح **(قوله)** وهو حسن ما قاله المقدسي من التعليل بفسد بضائه
لا يشترط وجود أحدهما لديه بل يكفي ثبوتها لديه وان لم يوجد شيء منهما بين يديه **(قول الشارح)** وقيل
تقبل ان وفق لا يظهر وجه التعبير بقيل بل هو محل اتفاق **(قوله)** تسمع لصحة الاضافة (الح) الأظهر
في وجه السماع هنا أنه وان كان متناقضا إلا أنه لم يبطل حق أحدهما هذا التناقض بل أبطل حق نفسه
بخلاف ما لو ادعى الوقف أو لغيره ثم لنفسه لا بطله حق غيره وفي نور العين ادعى اراثا وقال لا وارث له
غيري ثم ادعى أن معه وارثا آخر تسمع دعوى الارث اذا التناقض على نفسه لا يمنع صحة الدعوى اهـ
(قول المصنف) ثم ادعى وبرهن مقتضى ما يأتي نقله عن البحر أنه يكفي الرجوع للتصديق بلا حاجة
للبرهان **(قوله)** والابطال عبارة البحر وان كان بينهما منافاة كأن قال ثمن عبد لم أقبضه وقال

قرض أو غصب ولم يكن العبد في يده لزمه الألف صدقه في الجهة أو كذبه عند الامام وإن كان في يد المدعي
فالقول للقرفي يده **(قوله)** ولم يكن العبد في يده الخ) ضمير يده فيه ما عائد للمدعي كما يعلم من عبارة
البحر والمنية **(قوله)** والقول للقرفي يده) لا حاجة لذلك قوله في يده **(قوله)** وفيه اختصار أو ضحمة
في حاشيته) حيث قال عبارة المنية هكذا وإن كان بينهما ما منساقا بأن قال المدعي عليه عن عبد باعته
الأنثى لم أقبضه وقال المدعي بدل قرض أو غصب فإن لم يكن العبد في يد المدعي بأن أقر المدعي عليه ببيع
عبد لابنته فعند الامام يلزمه الألف صدقه المدعي في الجهة أو كذبه ولا يصدق في قوله لم أقبضه وإن
وصل وإن كان في يد المدعي بأن كان المقرعين عبد فان صدقه المدعي يؤمر بأخذه وتسليم العبد إلى
المقر كذا إذا قال العبد له ولكن هذه الألف عليه من غير ثمن هذا العبد وإن كذبه وقال العبد لم يباعته
وأنما لي عليه بسبب آخر من بدل قرض أو غصب فالقول للقرمعي عليه بأنه ما له هذا عليه ألف من غير
ثمن هذا العبد اهـ **(قوله)** فلا ينفرد بالعقد أصله كما لا ينفرد بالعقد **(قوله)** انظر لولم يذ كر لفظ
كان) إذا لم يذ كر يكون الحكم كذلك بالاولى فإن توهم التناقض انما هو مع ذلك نراه ثم رأيت في الزبدة
ما نصه وكذا إذا قال ليس لك على شيء فقط لأن التوفيق أظهر لأنه يقول ليس لك على شيء في الحال فاني
قضيت أو أبرأتني وفي الزبلي كما لو قال ليس لك على شيء لأن التوفيق فيه أظهر لأنه لا دلالة **(قوله)** فانه
يفيد الفرق بين الماضي والحال الفرق ظاهر بين الماضي والحال في واقعة مرفقة في هذه
المسئلة فان ما ذكره الشارح من التوفيق انما هو للماضي وعلمت أن اذال ~~ذلك~~ بالاولى ففرق بين
المستلثين **(قوله)** انظر لوبرهن على ابقاء البعض) التعليل بأن غير الحق قد يقضى بفيد عدم الفرق
بين البرهان على ابقاء الكل والبعض تأمل **(قول المصنف أو الصالح عنه على ما)** - سيأتي أن طلب
الصالح والبراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا بخلاف طلب الصالح عن المال فانه اقرارا بشيء فكل من الصالح
عن القصاص والعفو وان تضمن الاقرار بالقتل الآن التوفيق ممكن بخلاف ما ذكر **(قوله)** مثل هذه المسئلة
عند قوله الخ) ولا يقال يمكن تأني ما قاله في الخلاصة في مسئلة دعوى اعترافه لأنه مما يعني فيه التناقض
وانظر المسئلة في الصالح والظاهر أن البراء كذلك لأنه مما يعني فيه التناقض أيضا **(قوله)** ودفعه ظاهرا
فيه نظرا فان تناقض المدعي عليه يندفع بكونه متجيبا والمدعي فالوجه ما في الاصلاح **(قوله)** وهو
أحسن مما على به الشارح بل الأحسن ما صنعه الشارح وذلك أنه لا بد أن يبيح الإيعال وأنه أقر به فقد
جمع بين كلامين متناقضين فيقال في تصحيح دعواه أنه لا يمنع صحة اقراره وانظر ما سبق في الاستحقاق
(قوله) وكذلك لو بين أحدهما وسكت الآخر) عزاهما عدة المفتين للشيخ في رد المحتار ولم يظهر وجه القبول
فيها وتتنظر عبارة الخلاصة ثم رجعتا فافهما من الباب الرابع في اختلاف الشافعيين بنحوه في الأقضية ولو
شهد الشهود على بيع ولم يبينوا الثمن ان شهدا على بيعه تقبل وهذا ان بين أحدهما وكذا الآخر اهـ
(قول الشارح) بينه البائع للتناقض) يتلوهذا مع ما تقدم من أن الشافعي يردع بمصدق الخصم
أو بتكذيب الخصم وقد وجد هنا ثم رأيت في الكفاية نعرض لهذه المسئلة فانظر هاهنا زيادة الدراية
وما كتبت في الاستحقاق **(قوله)** وعلى ما قلنا مضاف الى فاعلا) فيه أن البراء لا يكون الا من المشتري
والبراءة من البائع كذا قاله الشافعي ولا مانع من نسبتها للمشتري أيضا وانما تسد في الخلاصة **(قوله)**
أي بأن قال لا نسكح بيننا) لا يصح هذا التفسير بل مذكور الخلد فان أنكر ترجعها **(قوله)** ينبغي
أن يكون هذا وسيلة العيب الخ) عبارة ومسئلة العيب سواء رثته في ظاهر الخلد لكن هذا غير ما في الخلاصة

(قول) والظاهر أن هذا خاص) لاجابة لهذا الجمل بل هو عام (قول الشارح وعطفه بعد سكوتة لغو الخ) تقدم له وللشارح في الأيمان قبيل باب اليمين في البيع أن المفتي به عدم لحوق الشرط بعد السكوت له أو عليه ولومع العطف فاهنا على غير المفتي به (قول) لوجه تخصيص الجريان الخ) لامعنى لتكسيم نفس المسألة فذا قدر جريان وأراد أنه يحكم بفساوا ثباتا (قول) فلو مات مسلم الخ) نقل هذه المسئلة عن الهداية وهى المذكورة ثانيا فى المتن (قول) لماسياتى) من أن الحادث يضاف لأقرب أوقاته (قول) الشارح لانه لو أقرأته وصيه) يتأمل فيه مع أن الوصاية خلافة لانيابة فيكون كالوراثه ويظهر وقوع الخلاف فى الوصى أنه نائب أو خليفة وما هنا مبنى على أنه نائب وانظر ماسياتى وما كتبه السندى على قوله وصح الايصاء الخ (قول) أى اذا ادعى أنه أخو الميت) ليس هذا هو المراد بل القصد بيان الوجه الاول من أوجه المسئلة المذكورة فى البحر (قول) يعنى فيما اذا قال لا وارث له الخ) فيه تأمل بل مسائلنا ما اذا قال لا وارث له غيره أولا نعلم محل اتفاق فى عدم التلوم تأمل (قول) والمسئلة على وجود ثلاثة) الاول ما اذا لم يشهدوا على عدد الورثة ولم يعرفوهم بل قالوا تركها لورثته لا تقبل ولا يدفع شئ والثانى مسئلة التلوم والثالث مسئلة عدمه المذكورتان متنا (قول) ويحاج بان هذا التعميم الخ) فيه أن قوله وترك الخ من الجواب لحكم المسئلة المقيدة بالبرهان فلا يصح التعميم لما أن موضوعها البرهان فجوابها كذلك تأمل (قول) الأصوب عن الميت) لوجه للتصويب بل الأوضح التعبير بعن بل الأولى فى حل كلامه أن تبقى اللام ويكون قصده أن أحد الورثة خصم منسوب للميت وهذا شامل لخصومته فيما له وعليه ويرتبط حينئذ قوله والحق الخ بقوله لا انتصاب الخ بالنظر لاحد مدلوليه تأمل (قول) ووجه الفرق بينهما الخ) غير ظاهر بل انتصاب أحدهم خصما فى دعوى الدين لانه يثبت ابتداء فى ذمة الميت ثم ينتقل للتركة نحرابها به وكل خليفة عنه ولو كان الفرق ما ذكره لما صححت الدعوى الا اذا كانت كلها فى يده تأمل (قول) ويعلم منه أن المشتري الخ) لا يعلم من جواب المسئلة الا الخروج عن ملك الخالف ولا يعلم عدم الدخول فى ملك المشتري اذ يقال ان عدم وجوب التصديق بالثوب لا نفساخ العقد من الاصل فكانه لم يوجد ابتداء على أن هذا التعليق انما ينصرف لما هو قائم فى ملكه لا الحادث كما تقدم ما يفيد فى العتق (قول) كفى نور العين) عبارته ببيع الوكيل قبل علمه بالوكالة لم يجز حتى يجيزه موكله أو الوكيل بعده بالوكالة اه (قول) وفى البرازية عن الثانى خلافه) عبارة البرازية الوكيل قبل علمه بالوكالة لا يكون وكيل ولا ينفذ تصرفه وعن الثانى خلافه أما اذا علم المشتري بالوكالة واشترى ولم يعلم البائع الوكيل كونه وكيل بالبيع بان كان الى قوله فباعه هو منه فالمدكور فى الوكالة أنه يجوز وجعل معرفة المشتري كمعرفة البائع وفى المأذون ما يدل عليه فان المولى اذا قال لأهل السوق يا بيعوا عبدى فباعوه ولم يعلم العبد ببيع اه (قول) رجع على المشتري) حقه أن يقول عليه وقوله لان ولاية البيع الخ لا يصلح غلة لما قبله (قول) ليشمل وصى الميت) فيه تأمل بل كلامه شامل للوصيين (قول) وقيل لا يرجع به فى الثانية) عبارة البحر ويرجع بما ضمن للوصى أو للمشتري فى المسئلتين وقيل لا يرجع الخ) فأنت تراعى اعتماد الرجوع فى المسئلتين ولم يعتمد عدمه فى الثانية كما ذكره المحشى (قول) والمراد بما مر أن القاضى لا يضمن) لكن لا يصلح غلة له بل علته صحة قسمته مع الورثة (قول) وفى الجامع الصغير لم يعتبر بهما) حقه لم يفيد (قول) الشارح الا فى كتاب القاضى للضرورة) فى البحر ظاهر الاقتصار على كتاب القاضى يفيد أن القاضى لا يقبل قوله فيما عدا سواء كان قتلا أو قطعاً أو ضرباً كفى الكتاب أو غيرها فلو قال قضيت بطلاقها أو بعته أو ببيع أو نكاح

أو اقرار لم يقبل قوله الخ اه (قوله كإزاده في الجراح) لكن على اعتبار ما زاده في البحر يجب الضمان فيما لو قال المولى لعبد بعد العتق أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد فقَالَ المعتق أخذتها بعد العتق لعدم اسناده لحالة منافية للضمان من كل وجه مع أن المذكور في البحر في هذه الصورة هو عدم الضمان ثم رأيت في جنابة المملوك من الهداية ما به يزول الاشكال وهو أن وطء المولى أمتنه المديونية لا يوجب العقر وكذا أخذ غلته الفصل الاسناد الى حاله معهودة منافية للضمان

(كتاب الشهادات)

(قوله فان حقيقة اليمين عقد الخ) مقتضى تقسيمهم اليمين الى منعقدة ولغو ونموس أنها حقيقة في الكل وان كان التعريف الاول (قوله نظريته المقدسي بان الواجب الخ) لكن ما ذكره الشارح نوارد عليه في الفتح والعناية والبحر والبنية بدون ما يدل على أنه بحث فاللازم اعتماد خصوصاً والطالب الحكمي متحقق واحتمال ترك المدعى حقه غير متحقق مع وجود الترافع والمنارعة مع المدعى عليه بدون ترك لها (قول المصنف الكامل) لعسل حقه الحذف لابهامه خلاف المراد (قوله لانه قد استعمل في القسم) لكنه هنا مستعمل بمعنى الخبر ففي الزيلعي رتب اللفظ أشبه بمعنى الخبر بدون القسم الا أنه يلاحظ فيها اه (قوله خوف ريبية) أى في الشهود ولا حاجة لزيادة لفظة خوف (قوله تقبل شهادة الحسبة بلا دعوى في طلاق المرأة) ولورجعيما قال في الهندية من متفرقات الدعوى لدعوى في عتق الامسة وفي الطلاقات الثلاث والطلاق البائن ليست بشرط لصحة القضاء قالوا وذلك في الطلب الى الرجعي لا تكون الدعوى شرطاً لصحته لان حكمه الحرمة بعد انقضاء العدة وان حقه تعالى اه (قوله وهلال رمضان وغيره) اذا قصد باثبات الهلال أمر ديني حاصره تعالى بان غم هلال رمضان فيحتاج لاثبات هلال رمضان أو غم هلالهما فيحتاج لاثبات هلال رجب وهلم جرا اه من الشرح الوهابي (قول الشارح ومعنى آخر شاهد الحسبة شهادة الخ) في شرح البعلی وحاشية أبي السعود بشرط نفسه بان تأخير بعد العلم بالحرمة من غير عذر ظاهر تعينه لاداء الشهادة يرى عن خزانة المفتين (قوله وحرمة) عبارة الاشياء وحرمة مصاهرة (قول الشارح ولو علق عتقه بالزنا وقع برجلين) الظاهر أنه يكفي رجل واحد وان أيضاً بل هو صريح ما يأتي (قول الشارح بأن لا يشاركه في المصغر غيره) ومثله الخ على ما به يهيم مما نقله الانقروى في الباب الاول من كتاب الشهادة ونصه ولو ذكر اسمه واسم أبيه وقيلته وحرفته ولم يكن في شملته آخر بهذا الاسم وهذه الحرفة يكفي ولو كان مثله آخر لا يكفي حتى ينشأ آخر به يحصل به التمييز كذا في بقى (قوله بل في البحر لا بد من تقديم تركية الخ) ذكر المقدسي جبار البحر باسمها ثم قال يمكن أن يقال مراده أى الملتقط الجمع لا الترتيب (قوله أى وجاز الشهادة) لا حاجة لذكره حيث جرى المصنف على الأصح (قوله اثبات الحرية بالدار) فيه أن هذا من الظاهر وهو لا يصلح حجة مثبتة وانما هو للدفع والشهادة للاثبات اه ط (قوله وان كتب وقرأ عند الشهود مطلقاً) وان لم يقل شهدوا على (قول الشارح والمهر على الأصح بزازية) ونحمله في الخاتمة أيضاً (قوله ولولاد) أى الولادة وعند المذكر الشارح ولا المصنف وقد ذكره الانقروى نقلاً عن المحمط وعبارة في الفعل السابع في دعوى النسب اذا ولدت أمة الرجل ولذا فادعت أن مولاهما أو بر وجه المولى ذلك وأقامت على ذلك شاهدين فمنهم أحد هما أنه ولد على فراشه وشهادة آخر أن المولى أقربها فالتقاضى لا يقبل مهانتهما وان

اتفق على اقرار المولى بها أو اتفق على نفس الولادة على فراشه قبلت فان قيل كيف يعلم الشاهد ولادة
 وادعى فراشه قلنا أصل الولادة يعلمها الشاهد بطريقين بالمعانية ان اتفق له ذلك كفى الزنا وبالشهرة
 والتسامع كذا في المحيط البرهاني اه (قوله) قال في جامع الفصولين الشهادة بالسماع من الخارجين (الخ)
 عبارة جامع الفصولين قوم خرجوا من بيت رجل فأخبروا من في الخارج أن فلانة زوجت على كذا من المهر
 وسع الخارجين أن يشهدوا أن المهر كذا وكذا ولو قالوا سمعنا من الذين خرجوا يقولون ان المهر كذا لا تقبل
 (قوله) نظرد كره في الغنم والبحر عبارة البحر وأورد عليه لزوم الشهادة بالمال بالسماع وأجيب بأنه في
 ضمن الشهادة بالنسب كفى النهاية وتعبه في فتح القدير بان مجرد ثبوت نسبة بالشهادة عند القاضي لم
 يوجب ثبوت ملكه الضيعة لولا الشهادة به وكذا المقصود ليس اثبات النسب بل الملك في الضيعة اه الا
 أن هذا الايراد انما هو فيما اذا عاين محدودا دون المالك لان النسب يثبت بالسماع وشهرة الاسم كالمعانية
 (قول المصنف يعبر عن نفسه) الفرق بين من يعبر عن نفسه ومن لا يعبر أن من يعبره يدعى نفسه
 تدفع يد الغير عنه فان عدم دليل الملك بخلاف من لا يعبر فانه كالمتاع (قوله) بشرط أن لا يخبره عدلان
 بأنه لغيره) هذا الشرط ليس خاصا بما هنا (قول الشارح بل في العزيمة عن الخانية معنى التفسير الخ)
 ونقل ما في الخانية في البرازية عنها وعبارتها وفي فتاوى القاضي لوقالا فيما تقبل الشهادة بالتسامع
 لم نعاين ذلك لكنه اشتهر ذلك عندنا تقبل ولو قالوا لا نسمعنا من الناس لا تقبل انتهى والمذكور في المنع
 مثل ما في الشارح وعبارتها ومعنى التفسير للقاضي أن يقولوا لا نسمعنا من الناس أما اذا قالوا
 نعاين ذلك ولكنه اشتهر عندنا جازت كذا في الخلاصة والبرازية اه وقد ذكر في كتاب الوقف عن الدرر
 تصوير التفسير بأن يقولوا نشهد بالتسامع وفي حاشية نوح الشهادة بالشهرة أن يدعى المتولى أن هذه
 الضيعة وقف على كذا مشهور ويشهد الشهود بذلك والشهادة بالتسامع أن يقول الشاهد أشهد بالتسامع
 اه قال المحشي ولا يخفى أن المآل واحد وان اختلفت المادة

(باب القبول وعدمه)

(قوله) أي لا قبولاً عاماً (الخ) لا يناسب مع كلام الشارح لا تكفر (قوله) الأصح أنها كل ما كان شنيعاً
 (الخ) وقدم المحشي في واجبات الصلاة عن رسالة ابن نجيم المؤلف في بيان المعاصي أن كل مكروه تحريراً
 الصغار وصرح بانهم شرطوا الاسقاط العدالة بالصغيرة الا دمان عليها ولم يشترطوه في فعل ما يحل بالمروءة
 وان كان مباهاً وقال أيضاً أنهم أسقطوها بالا كل فوق الشبع مع أنه صغيرة فينبغي اشتراط الاصرار
 عليه قال وجوابه أن المسقط لها به بناء على أن كل ذنب يسقطها ولو صغيرة بلا دمان كما أفاده في المحيط
 البرهاني وليس بمعتمد (قول الشارح وفي الوهبانية أمير كبير ادعى قسمه له عماله الخ) تقدم له قبيل
 شتى القضاء مع المصنف لوقضى للامام الذي قلده القضاء أولاده الامام جاز سراجية وفي البرازية كل من
 تقبل شهادته له وعليه يصح قضاؤه وعليه اه خلافاً للجواهر والمقتضى اه ومقتضى هذا قبول
 شهادة الرعايا لأميرهم وكذا عماله عليهم ونظهر أن السلطان لو وكل وكيلاً في شئ تقبل شهادة أحد الرعايا
 له نظير ما سبق متنا وفي الباب الرابع فحين تقبل شهادته من الهندية عن الخلاصة شهادة الجند لأمير
 لا تقبل ان كانوا يحصون وان كانوا لا يحصون تقبل نص في الصيرفية في حد الاحصاء مائة ومادونه وما
 زاد عليه فهو لاء لا يحصون كذا في جواهر الاخلاط اه قال في التكملة وقدمناه في الشهادات اه

لكن في حاشيته على البحر وعن شرف الأئمة لا تقبل شهادة الرعية لو كبل الرعية والشحنة والرئيس
 والعامل لجهلهم وميلهم خوفاً منه وكذا شهادة المزارع اه وهو صريح في عدم جواز شهادة من ذكر
 التهمة وفساد الزمان وهذا الذي يجب أن يعول عليه في زماننا فتدبر وبه يعلم أن شهادة الفلاحين لشخ
 قريتهم وشهادتهم للقصاص الذي يقسم عليهم وشهادة الرعية لحاكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم
 لا تجوز اه ثم رأيت في الزيلعي من القضاء مانعه أهله أهل الشهادة لأن كل واحد منهم ما يثبت الولاية
 على الغير الشاهد بشهادته يلزم الحاكم أن يتحكم الحاكم بكمه يلزم الخصم ومن صلح شاهد صلح قاضياً
 فكأن من باب واحد فيستفاد أحدهما من الآخر اه وفيه من الشهادة روي أن الحسن شهد على مع
 فبر عند شريح بدرع فقال شريح لعلني أثبت شاهد فقال مكان الحسن ان أوقنبر فقال مكان الحسن قال
 أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للحسن والحسين هما سيدا أهل الجنة قال سمعت لكن
 أثبت شاهد آخر القصة إلى آخرها وفيها أنه استحسنه وزاده في الرزق اه وفي الدر عن الانبياء قبيل شتي
 القضاء لا يقضي القاضي لمن لا تقبل شهادته اه وفي قاضيهان شرح الزيادات من كتاب السير شهد
 فقيران مسلمان على رجل بسرقته شيء من بيت المال جازت شهادتهما وبذلك شهدا بسجدة أو طريق
 للعمامة والقاضي أن يقضي بالغنمية وان كان له شركة فيها ولا يمنع القضاء لا يمنع الشهادة اه وفي
 الخاتمة من فصل فيمن يجوز قضاء القاضي له تبعه قضاء القاضي للأمر الذي ولاه وبذلك قضاء القاضي
 الأسفل للقاضي الأعلى وقضاء الأعلى للأسفل اه وفي البحر من أنباء ابنت من لا تقبل شهادته
 فلا يجوز قضاؤه فلا يقضي لأصله وان علا ولا العرعة وان سئل وله ولو سئل من ذكرنا بقا قضاؤه نفسه
 كما في البرازية وفيها اختصم رجلان عند القاضي وويل أحدهما ابن القاضي أو من لا يجوز شهادته
 فقضى القاضي لهذا الوكيل لا يجوز وان مضى عليه منه بوز الخ (قوله) لأن رده في البعثة بية الخ
 لكن الوجه يشهد له (قوله) وأما منعها عند التحمل الخ) حقه عدم نعتها أو المراد منعها للثني (قوله)
 لا بد من انتفاء التهمة وقت الزوجية) حقه وقت القضاء (قوله) ولو كانت الزوجة أمة) حقه التقديم
 وعبرة البحر وأطلق في الزوجة فشمل الأمة قال في الأصل لا تقبل شهادته ورجل زوجته ان ثلث أمة
 لأن لها حقاً في المشهود به كذا في البرازية (قول المصنف فيما عده من شهادتهما) أن الخامسة قال
 قاضيهان في شرح الزيادات من السيران الشهادة قربة بالتهمة ومن أ... باب التهمة شرعاً في المشهود به
 شركة خاصة والشركة العامة لا تمنع قبولها وله ذلك في فقيران مسلمان على رجل بسرقته شيء من بيت
 المال جازت شهادتهما ولو شهدا بسجدة أو طريق العامة جازت بهما سمع القاضي القاضي بالعمامة وان
 كان له شرك فيها أو ما لا يمنع القضاء لا يمنع الشهادة اه (قوله) في رواية مسلمان (قوله) أن الخامسة قال
 وأما... له في وثائق الشهادته غير مضبوطة لما ذكرنا الخ (قوله) ثم عمل لا تقبل أي اراد القاضي شهادته
 أولاً وبذلك يقال فيما بعده (قول المصنف) في قوله ومعه الخ) في غير ما في المتن كما هو المهر واستحقاق قانع
 من القنوع لا من القناعة غير متعين بل يظهر صحة العكس وقال في الكشف في تفسير قوله تعالى وأطعوا
 القانع والمعرف القانع المائل من فنعته البسبب الخافعت لدره ألتة شيوخا راعه المعترض من غير مال أو
 العانع الراضي بما عده وبما يعطيه من غير سؤال من غيره الخافعة والمعرف المعترض به قال اه
 (قوله) ويمكن الضرب في أن المراد رفع صوت الخ) بل الضرب في أن صوتهما الخ) لا يحياره ولم يكن معصية
 (قوله) ان على عدوه) قال الزيلعي عند قول له وأدخل الأعداء الخ) طبعاً به شهادة المسلم على عدوه

لا تقبل وعلى غيره تقبل وكذا شهادته لقربته وولاد لا تقبل وغيرهم تقبل اه وفي شرح الوهبانية
ومثال العداوة الذنوية أن يشهد المذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع والمقتول
وليه على القاتل والجرح على الجرح اه وفي تمة الفتاوى قذف انسانا ثم جاء القاذف مع نفي يشهدون
على المذوف بالزنا ان لم يكن قضى القضاة على القاذف بالحد تقبل وان كان قد قضى لا تقبل اه
(قول الجواب قد وقع الخلاف في قبول شهادة العدو الخ) في هذا الجواب تأمل فان ظاهره ثبوت عداوة
البيئة الضاربة للدمى عليه مع أنه هو العدو ولهم بسبب ضربهم له (قول الا أن يذهب للاعتبار الخ) عبارة
شرح الوهبانية والفتوى على أنهم اذا خرجوا للتعظيم من يستحق التعظيم ولا الاختبار تبطل عدالتهم
اه نقلا عن قاضيان (قول الشارح لا تقبل شهادة البخيل) وكذا شهادة السفه وان كان يصرف
ماله في الخير وجميع أنواع السفه حرام بوجوب الفسق خلافا لما ذكره في الاشياء قبيل الفن الرابع كما
يفيد ذلك ما نقله عن الزيلعي (قول المصنف ومن يغني للناس) قد استوفى الشوكاني في شرح المنتقى في
الحديث الكلام على مسألة التغنى وآلات الله ونقل دليل المحذور والمانع في شرح باب ما جاء في آلة الله
آخر الجزء السابع فانظره فإنه يريد (قول أو أكل الفواكه) لا وجود لها في المخبيل الموجود فيها الفول وهو
تحريف عن الفول ثم معلوم (قول فالمراد هنا أنه خاصم فيما وكل به) حقه أنه شهد فيما خاصم به فان شهد
في غيره والمراد بالتفصيل المذكور عن البرازية (قول فيه أن أبا يوسف جعل الوكيل كالوصي الخ) فيه
أن الوكيل صار خصما عند أبي يوسف بمجرد التوكيل وان لم يخصم وقد حكى الاتفاق على الاصلين في
شروح الهداية أيضا على أن ما ذكره الزيلعي مبنى على ما قاله أبو يوسف أولا على ما رجع اليه من جعل
الوكيل كالوصي (قول الرابع والعشرين من التتارخانية) حقه العاشر فإنه في التتارخانية ذكر شهادة
بعض له بعض فيه لا في الرابع والعشرين وكذلك في الذخيرة (قول لانه اذا لم يشته بالشهود الخ) صوابه
لانه اذا لم يثبت الشهود الخ (قول ويشير الى هذا قول ابن الكمال الخ) في الفصل الثامن من التتمة من
مسائل الجرح والتعديل مانصه وان جرحهم واحد وزكاهم واحد فعندهم ما الجرح أولى لأن الجرح
والتعديل يتم بالواحد عندهما فصار كما اذا جرحهم اثنان وزكاهم اثنان وعند محمد الشهادة موقوفة لا ترد
ولا تجاز وهكذا ذكر في المنتقى قال فان جرحهم آخر ثبت الجرح فترد وان لم يجرحهم أحد وعدلهم ثبتت
العدالة فتجيز وان جرحهم واحد وعدلهم اثنان فالتعديل أولى عندهم جميعا وان جرحهم اثنان وعدلهم
عشرة فالجرح أولى اه ونحو ما في التتمة في البرازية من القضاء وهذا محمول على ما اذا أخبر الجرح
القاضي بالجرح سرا أو عند سؤاله منه عن الشاهد فلا ينافي ما ذكره المصنف والشارح فإنه فيما اذا أخبر
به جهرا (قول الشارح وجعله البرجندی على قولهما الخ) الظاهر أنه راجع لتركية سرا وعلمنا وضيم
قولهما للشيخين وقوله لمحمد (قول المصنف أقتلوا النفس عمدا) أي والى يدعيه كما في قوله قاذف الخ
وقال ط فيه أن هذه الشهادة لا توجب حقا لله تعالى ولا العبد لعدم تعين ولي الدم ولا احتمال أنه قتل
عمدا بحق كأن قتل المقتول ولي القاتل اه وحينئذ يراد ما اذا ادعى الولي القتل العمد بغير حق (قول ولا
يلزم منه نفع الشاهد) نعم يلزم منه نفع الشاهد اذا كان المدعى من جنس الشركة فيستقيم كلام البحر
وقال ط ليس المراد أنه أقام شاهدين على أنهم شركاء في المدعى به والا كان اقرارا بالمدعى لهما بل هي فاقعة
على اقراره بجر مزيدا (قول أي شهدوا على قول المدعى الخ) عبارة الزيلعي وكذا اذا قال ما لحت
الشهود بكذا من المال على أن لا يشهدوا بهذا الباطل وقد شهدوا على به وأقام على ذلك بينة وطلب

استرداده الخ (قول المصنف شهد عدل) أي ثابت العدالة عند القاضي أو لا وسأل عنه فعدل بحر عن
الفتح وقوله ولم يطل المجلس هو رواية هشام عن محمد كما في البحر لكن تعليل المسئلة لا يظهر عليه واشترط
عدم البراح انما يناسب القول الثاني فيكون المصنف جارا عليه والتعبير بقوله جازت شهادته غير دال
على جريانه على القول الاول كما أن عبارة الهداية كذلك انظر حاشية البحر (قول الثاني أنه لا محل
للاستدراك هنا) الثاني وما بعده من أوجه النظر غير وارد على الشارح بالتأمل والنظر كما أن الاول كذلك
وعبارته موافقة لما في البحر نعم الاولى أن يقول ولو قبل القضاء (قول المصنف وان بعد قيامه عن المجلس
لا) في البرازية من الفصل الثالث من الشهادة في النوارد بر عطاء بن حزمة وقع الغلط في الدعوى أو
الشهادة ثم أعاد أو أعاد في مجلس آخر بلا خلل ان زاد أو زادوا لا يقبل وان خلا عن تناقض لان الفساهر
أن الزيادة كانت بتلقين انسان وعن الامام شهدا عند القاضي ثم راد افهم اجل القضاء أو بعده وقال
أو همنا وهو ما عدل ان تقبل وعليه الفتوى وأما تعيين المحتمل وتقييد المطلق بهصح من الشاهد ولو بعد
الافتراق ذكره القاضي وعن الامام الثاني لو شهد عند القاضي ثم جاء بعد يوم وقال شهدت في
شهادتي في كذا وكذا فان كان يعرف بالصلاح تقبل شهادته فيما بقي وان كان لا يعرفه فهذه تهمة
تلقى شهادته وقوله رجعت عن شهادتي في كذا وكذا أو غلطت في كذا وكذا أو نسيت مثل قوله شهدت
وهذا كله بشرط عدم المناقضة بين الاول والثاني اهـ (قول نقل الشيخ عاتق خلافة عن الخلاصة الخ)
نقله المحقق في المنايا (قول وادعى الب أن لا محل له انق) أي لا جلال المال القاطن واربى
(قول المصنف فيمنع من ادعى الخ) هذا الدال يمكن جرحه به مع علمه عند القاضي والناس في المحيط
البرهاني من الفصل السادس والعشرين واذ جرح الرجل عمدا بالسيوف فأنشده الجرح أن فلان لم
يجرحه ثم مات من ذلك فهذا على وجهين اما ان يكون حراة فلان معروفة عند الناس والقاضي أولم
تكن فان كانت معروفة عند الناس والقاضي فهو لا الشهادة به لا يصح لأن الشهادة منه حصل على ما
هو كذب بيقين فان اقراده أن فلان لم يجرحه وفلان مدحرجة مذنب يقين والكذب مما لا يتعلق بحكم
فصار وجوده والعدم بمنزلة فان قيل يجب أن يكون حراة فلا تعارض لا يلزم كما يحل بحجود
المتبايعين للبيع كاذبة عن الفسخ كيلا يلغوا قولنا بحجود السبب ما ينفع له نية عن الفسخ في موضع ان
السبب قابلا للفسخ بخلاف غيره فان حجوده لا يجعل نية عن اسقاطه نية احدا من زوجين كاحكام
تعد أن نية عن نية عن الفسخ لأنه لا يقبل الفسخ براضهما لم يجعل نية عن الطلاق الذي هو اسقاط
الملكاح والجرحا بعد وقوعها لا تقبل الفسخ كالكاح فلا يجعل نية عن الفسخ نية عن نية عن
البراء الذي يقطع الدين لان نية الجرحا لا تثبت لولا ان نية اسقاط الواب ببراءة فلان ما يجب
بها لا يتب من غيرها وان لم تكن حراة فلان معروفة عند القاضي وعند الناس كان لا بد منه بل لانه
شتمل الصدق فيه على صدقا اهـ (قول المصنف وبند كره المصنف الخ) هذه المسئلة خلافية فعلى
ما ذكره المصنف بنده كره المصنف دا عجل أولى وعلى ما ذكره ما عاتق بنده منه معناه أولى وهذا
ما يفيد الخلاف ان عبد الرحمن الحمالي في جميع الديارات قال في كتابه اقامه بنية أمة
على أن يدان من زنا معاه لاجل من به في مرض الموت أولى من بنية الزنا على سيد من غنوط العقل
ترجيح ابيات في الدعوى بنده من البائع معتبرا أولى من بنية من ساقلا جامع الدعوى في الدعوى
و رافى البائع بنده من البائع معتبرا أولى من بنية من ساقلا جامع الدعوى في الدعوى

كونه مجنوناً وقت البيع ترجع البيّنات في البيع اه وانظر الأربع عندهم (قول الشارح أو خصومة الخ) الذي في الدرر وإذا أقامت الأمة بينة أن مولاهاد برها في مرض موته وهو عاقل والورثة أنه كان مخلوط العقل فيبينة الأمة أولى وكذا إذا خلع امرأته ثم أقام الزوج أنه كان مجنوناً وقت الخلع وأقامت بينة على كونه عاقلاً حينئذ أو كان مجنوناً وقت الخصومة فأقام وليه بينة أنه كان مجنوناً والمرأة على أنه كان عاقلاً فيبينة المرأة أولى في الفصلين اه تأمل (قوله) وان برهنا وقتاً واحداً فيبينة الورثة أولى (التحد الوقت ليس شرطاً في تقديم بينة الورثة بل كذلك الحكم إذا لم يوقتاً أو وقت أحدهما أو وقتاً ووقتاً مختلفين وفي نور العين من أحكام المرضى مات فقالت أبانتي في مرض موته وأنا في العدة ولي ارثه وقالت الورثة أبانك في صحته قبل قولها إلا أن تبرهن أنه في صحته اه وعلل في البحر أن القول لها بأهم يدعون عليها الحرمان بالطلاق في الصحة وهي تنكر فيكون القول لها كما لو قالت طلقني وهونائم وقالوا في اليقظة كان القول لها (قوله) فتقديم ذات الكره صحيح (الاكثر) في السندي قيل باب المراجعة وان اختلفا في الطوع والكره فالقول لمع الطوع وان أقاما البينة فيبينة مدعي الكراه أولى وبه يبقى كافي منية المفتي اه (قول الشارح الا في مسئلة الاقالة) تقدم ما يتعلق بهذه المسئلة وتوجيهها في باب الاقالة فيبيل المراجعة والترلية فانظره فانه نافع (قول الشارح اختلفا في البتات والوفاء) حرر المحشى هذه المسئلة فيبيل كتاب الكفالة (قوله وصفات) الظاهر أنه تحريف عن وصفه (قوله) لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة ما لم يدخله السند الخ) عبارة البرازية والضروريات مما لا يدخله الشك عدنا الى كلام الثاني اه (قوله) فاختلفوا بدينه أخرى الخ) عبارة لولوا لاجية ثم اختلفت بهم أهل مدينة أخرى قالوا كانوا هم وقت الأمان اه (قول الشارح بطلت في الكل الخ) البطلان في الكل قول محمد وعنده أبي يوسف يجوز أن تبطل في البعض وتبقى في البعض كما نقله الجوى عن الظهيرية وفي السندي لكن المعتمد عدم الجواز كما يفيد إطلاقهم اه (قوله) وهي في البرازية أيضاً) قال فيها لان شهادتهما اختلفت في الكلام اه وهو محل تأمل

(باب الاختلاف في الشهادة)

اختلاف "شهادة" اصل لها لثبوتها للدعوى واختلاف الشاهدين واختلاف الطائفتين بحر لكن يخالفه ما يأتي عن السعدية (قوله) ليس من هذا الباب الخ) قد يقال انها منه فاذا كانت الدعوى في حقوقه تعالى ووقع المخالفة بينها وبين الشهادة مخالفة كلية تقبل ولا تنضر هذه المخالفة لان تقدم الدعوى في حقوقه تعالى ليس بشرط حتى تسترط الموافقة وسينبذ عليه لكن بكيفية أخرى (قوله) فيه قيد كافي الجبر عن التلاصق) وذلك بأن يسأل القاضي مدعي الملك أبهذا السبب الذي شهدوا به تدعى أم بسبب آخر وان قال بهذا السبب يقضى بالملك به والا لا يقضى له بشئ أصلاً (قوله) وحكي في الفتح عن العمادية خلافاً في الانقروى ادعى الشرائع انقبض رشداً بالملك المطلق فيه اختلاف المشايخ والأكثر على عدم القبول اه (قوله) وهذا جعله الزيلعي تفسيراً لرافقة) فيه أن الزيلعي انما فسر الموافقة بالمطابقة الخ ولم يجعل قوله بطريق الخ تفسيراً لها والظاهر أن الأنسب للزيلعي أن يقول والمراد بالاتفاق في اللفظ والمعنى تطابق الخ واللم يبق له ذكر معنى في قول الكثر ويعتبر اتفاق الشاهدين لفظاً ومعنى فائدة كما أنه كذلك في

عارة المصنف **(قوله بخلاف ما اذا شهد أحدهما بألف للمدعى الخ)** في هذا المثال لم يوجد توافق
 الشاهدين على معنى واحد بطريق المطابقة فهو خارج عن الأصل المار تأمل وانظر الخاوي ثم رأيت في
 الاشهاد ذكر أن هذه المسئلة مما استثنى من قولهم لا بد من التطابق لفظا ومعنى حيث عدم ذلك مسائل
 وقال الخامسة شهد أن له عليه ألفا والآخرة أقرله بألف تقبل كافي العدة اه وعري في نور العيون عدم
 القبول للجماع الكبير والقبول لأبي يوسف كافي فتاوى رشيد الدين وهو المختار كما فيها **(قوله بخلاف ما لو ادعى الملك بالشراء فشهد بالهبة الخ)** فمما قاله تأمل فإن في كل من المسئلتين لا يحتاج لاثبات نفس
 التوفيق بل تقبل بنسبه الهبة بعد عري الشراء اذا وافق بأن قال حمدني البيع فوهب المبيع لي بل امكانه
 يكفي على ما تقدم وعبارة البحر ولا يحتاج الى اثبات التوفيق بالهبة لان الشيء انما يحتاج الى اثباته بها اذا
 كان سببا لا يتم به ولا ينفرد باثباته كما اذا ادعى الملك بالشراء فشهد بالهبة فله يحتاج الى اثباته بالهبة أما
 البراء فيتم به وحده ولو أقر بالاسيغاء يصح اقراره ولا يحتاج الى اثباته اه أي لانه اقرار على نفسه
(قوله وظاهر الهبة ان الرهن انما هو الخ) فيما قاله هاتما ناسل يحتاج للظن لما في الهبة والعناية
(قوله وذكر الراهن في المين الخ) لعله في المين وانظر اليه بعبارة فان ما فيها وافق ما في الايضاح وبني الحظ
 محل نظر **(قوله من اثبات الملك لثبت عند الموت)** لأن ما كل له عدمه يثبت بكونه لو ارثه فثبت بكونه
 في معنى الحر كافي فاضر للصواب **(قوله لان الأبي في الأمانات الخ)** ليس همداني كل أمانة بل في
 البعض دون البعض كذا في في الوديعه والتعليل المدد نور غير عام زاد في الأمانات ح وثق شرط ثالث
 وبدأ بشرط هذا الشرط في الدعوى في نور العين من العمل السادس طلب ارثه فادعى أنه عم الميت
 بشرط ان يثبت ان يراه عم لأبويه أو لأبيه أو لأمه وبشرط قوله وهو وارثه ولا وارث له غيره **(قوله)**
 هل ارثه ارثا قال ردنا هذه المسئلة التي في المدعى ثم يفتنى بطله الخ **(قوله والظاهر الأول)**
 الذي نقله عمدا لخال في شتى القصاص حاشية الدرر عن المسوطة ان الأصح هو ان أي محمد والامام
(قوله فلا تخل له الشهادة) فثبتت بنفسه فيقسم هذه اشهاد وعدمه اه لا بد من كونه مالائلا وهذا ما نقله
 السندي عن الطحاوي يتلوا عن بعض أصحابنا ردور وحيثما ثبت أنه دين وما أخبر به من القرص
 متقدما ولا يتقرر القاضي الى اعتقاده ما عاين نظر الى أداء الشهادة اه ولا ينبغي في قوله ما باله زور **(قوله)**
 قال في المدعى ولو عين لونها الخ عبارة الأصل أسألو عي لوصها لعمراء وقال أحدهما وداعلم بقطع
 اجساما اه **(قوله أما الأول فلأن الاطلاق أري الخ)** عمار شرح الرهبان اه ان هذا تعبير
 موافقة لا عري قال المدعى جلد رافعه معمر بار الاطلاق يقتضي أن يكون بجملة أي اذ ان المدعى
 انصهره كاذبا بالهبة من رافعي أو قسم شهد من بيان ما به وعري المسئلة في اشار حاشية
 ولا ينبغي عدم قوله اه

باب الشهادة على الشاهد

(قوله من نقل البرج مدى ويهمل أي علامه ساعن لاسه الخ) عبارة تسلسل لن نقل
 البرج مدى من الاعداد العيساى عن الخرافة وادى الحراف **(قوله)** استخرج من دحل عن اهلية
 انما ادخل وفيه بالمرث يقال انخرج عن الأهلية ان يخرج من رها لا يرجع بها كناية عدم مرارته

(قوله ولو شهد على شهادة رجل واحد) عبارة الأصل ولو شهد على شهادة رجل واحد بما يشهد بنفسه أيضا لم يجز الخ (قوله وهو المراد هنا) في كون المراد ما ذكرهنا نظير بل المراد به أن الفرع إذا لم يكن أهلا للتعديل لا بد من تعديل الكل ولا يكفي تعديله للأصل (قوله فتأمل النقل) فعلى ما نقل أولا عن الخواص من أنها تقبل في المسئلة الثانية وما نقل عنه هنا من أنها تقبل فيما لو قال الفرع إن الأصل ليس بعدل يكون قائلا لا يقبل شهادة الفرع في هاتين المسئلتين ويكون حكمهما واحدا عنده لأن الأولى منهما بقي الأصل مستورا والثانية طعن مجرد وهو غير مقبول فللقاضي أن يعدله ويقضى بهذه الشهادة وحسب لا محالة بين النقيضين عن الخواص لكن بمراجعة المحيط ظهر أن التصحيح انما هو في الثانية لا الثالثة (قوله وأنكرت المرأة أن تكون هي المنسوبة الخ) غير قيد وقال الشرنبلالي الأمر لا يختص بانكارها (قوله وجعله في ديوان أقل الخ) هنا سقط والأصل وجعله في ديوان الأدب أقل الخ (قول المصنف ثم نهى عنهم يصح) ذكر في الحاشية أن هذا قول الامام والثاني (قوله ويبحث فيه الرملي) بقوله قد جوزوا الشهادة بالموت لمن سمع بموته من ثقة فكيف يحكم وقد يقال لما جزم بالشهادة بالموت وطهر حيا قطع بكذبه فكان ينبغي أن لا يجزى بل يقول أخبرني فلان أو اشتهر عندي في مثل ذلك ينبغي أن لا يحكم به فلا يشهر ولا يعرر اه

(باب الرجوع عن الشهادة)

(قول المصنف فلو أنكرها لا) ساقى في الوصاية أن الموصى لو أنكرها قيل يكون رجوعا وقيل لا يكون ويصح كل من القولين فهل هذا الخلاف جارها أولا لم أره (قول الشارح لانه فسخ أو توبه) هذا التعليل عليل بالنسبة للشق الثاني انظر السندی (قول الشارح أو برهن أنهما أقربا رجوعهما الخ) هكذا عبارة ابن ملك وعبارة غيره إذا أقر الشاهدان في مجلس القاضي أنهما رجعا في غير مجلسه صح وجعل إنشاء الحال ولم أر ما ذكره ابن ملك لغيره والتعليل ظاهر لما قاله غيره فتدبر ثم رأيت في حاشية الحادى على الدرر نقلا عن الايضاح ما يوافق عبارة ابن ملك ونصها ولو ادعى اقرار رجوعهما عند غير القاضي وبرهن على ذلك قبل وجعل إنشاء اه وطهر وجه جعله إنشاء وهو أن الثابت بالينة كالثابت بالمعينة فيجعل اقرارهما الثابت بالينة كالثابت منهما في الحال عنده لكن معلوم أن الينة انما تكون بمجرد صحة الدعوى ولم تصح (قول الشارح وعزز) طاهره الاطلاق وقد علمت أنه ان ادعى السهو أو الخطأ أو اللسيان أو كان على وجه التوبة لا يعرر اه حادى (قوله وصاحب المجمع) أى في شرحه فانه أطلق في منته حيث قال (ويضمنون ما أتلفوا بشهادتهم) هذا اذا قبض المدعى المال ديناً أو عيلاً اه (قوله اقتصار أرباب المترن على قول ترجحه) لكن ما في الفتاوى صرح فيه بأن الفتوى عليه والتصحيح الصريح أقوى من الضمني (قوله لتأنيبه كلام) وهو أنه أراد به الضمان بالرجوع مطلقا سواء كان الشاهد كماله الاول أولا (قوله تقدم في الحدود عن المحيط اذا شهد الخ) مثله ما ذكره الشارح في الحدود ولا شيء على حامس رجوع بعد الرجم فان رجع آخر حادى وغرما ربع الدية ولو رجع الثالث غرم الربع ولو رجع الخمسة ضمنوها أنجاسا حادى اه ولم يذكره في المحيط والمذكور فيه من الحدود ولو كان الشهود خمسة والحد رجم فرجع واحد بعد الامضاء لا شيء على الراجع فان رجع آخر بعد ذلك كان عليه ما ربع الدية ويضربان حد القذف والأصل فيه أن العبرة ببقاء من

بقي اه ولم يذكره أيضا في الشهادات **(قول)** ولا غنى عما نقله الشارح عن العزيمة (الح) لا يفتي أن زيادة ما نقله الشارح عن عزمي تكون عبارته مفيدة للصور الست خمسة منطوقا وواحدة مفهوما فتكون عبارة الشارح مساوية لما زاده في المصحح وهي مرادة للمصنف ولم يصرح بها الظهور ارادتها في كلامه اذ لا يتأتى القول بضمان الزيادة فيما اذا كان المدعي الزوج اذ هو راض بالتلافها على نفسه بدعواه النكاح بما زاد على مهر المثل وحينئذ يكون ما نقله عن عزمي قيداً في مسئلة الزيادة فقط وتكون مسئلة مهر المثل والأقل على الإطلاق وهذا أحسن مما ظهر للحشى لافادة الخمس منطوقا عليه لا على ما ظهر له وأحسن مما قاله الحلبي أيضا نعم في كلامه ايها المصنف تكرار كذا كره المحشى **(قول)** الشارح اذ الاتلاف بعوض كالاتلاف **(قول)** هذا ظاهر في حقه اذ قد اتلفا عليها البضع بحال متقوم وكذلك في حقه اذ البضع متقوم حال دخوله في ملكه والكلام فيه كذا ابو خذمن الزيلعي **(قول)** ولا يظهر تفاوت بين المستثنين (الح) يظهر التفاوت بينهما فانه في الاولى يقضى بما سباه من الثمن وبالزيادة ايضا وتقوم من جنس الثمن أو غيره وفي الثانية يقضى بالقيمة فضة أو ذهباً وفي المسئلة الاولى اذا كان أكثر من القيمة يضمه بتمامه فالفرق بينها وبين الثانية ظاهر **(قول)** فان رد المشتري المبيع يعيب بالرضا (الح) هذه المسئلة في الخزانة كذلك وليست وجهها ثم رأيت في الهندية ما نصه فان وجد المشتري بالعبد عيباً فرده فان كان بغير قضاء فهذا بمنزلة بيع جديد ف يأخذ من البائع ألفي درهم ولا سبيل له على الشاهد من وان كان بقضاء القاضي يرد العبد على البائع ويأخذ من الشاهد من المادفع اليها ألفي درهم ويرجع الشاهدان على البائع بما دفع اليه ألف درهم شرح طحاوي **(قول)** وفي البحر عن المحيط ولورجع شاهد الطلاق (الح) عبارته نقلا عن المحيط شهد رجلان بالطلاق ورجلان بالدخول ثم رجع شاهد الطلاق لاضمان عليهما لانهما أوجبا نصف المهر وشاهد الدخول أوجبا جميع المهر وقد بقي من ثبت بشهادته جميع المهر وهو شاهد الدخول وان رجع شاهد الدخول لا غير يجب عليهما نصف المهر وان رجع من كل طائفة واحد لا يجب على شاهدي الطلاق شيء ويجب على شاهد الدخول الربع **(قول)** المصنف وفي القصص الدية (الح) هذا اذا رجعا بعد القصص كما يفهمه ما في الدرر بقوله يعني اذا شهدا أن زيدا قتل بكرافاقتص من زيد ثم رجعا تجب الدية عندنا ويغديه أيضاً ما ذكره في الفتاوى الهندية بقوله ثلاثة شهدوا بالقتل العمد فقتل فقطع الولي يده ثم رجع واحد فقطع رجله ثم رجع آخر بطل القود على عامة الروايات اه وذكر المقدسي لو قطع الولي يده فرجع واحد فقطع رجله فرجع آخر لم يكن الولي قنسله لانه عقوبة والامضاء فيه من القضاء كالحل اه وهي حادثة الفتوى أجبت فيها بذلك وقد خالف فيها بعض علماء العصر ثم رجع

كتاب الوكالة

(قول) لم يذكر ما يصير به وكلاء (الح) في البرازية أول القضاء السلطان اذا قلده القضاء فرده مشافهة ثم قبل لا يصح وان بعث منشوراً وأرسل اليه فرده ثم قبل ان قبل بلوغ الرد الى السلطان يصح القبول لا بعد بلوغ الرد اليه وكذا لو قبل رد الوكالة ثم يقبل وكذا كتبت المرأة الى رجل اني زوجت نفسي منك فبلغ الكتاب اليه فرده ثم قبل والرسالة كالكتابة اه **(قول)** لكن صرح في البدائع أن افعّل كذا (الح) ما ذكره في البحر من أنه يصير رسولاً بالامر انما هو في أمر مخصوص وهو قوله قل لفلان الخ لا في كل أمر فلا يرد عليه ما في البدائع والولوية ثم رأيت في البرازية وكذا بتقاضى الديون ثم قال وكل من شئت بذلك له أن يعزله ولو

وكلمه به ثم قال وكل فلانا ليس له أن يعزله لانه رسول في حقه لما ساء ما ساءه ولو قال وكل فلانا ان شئت ملك
عزله لان المتصرف بعيشته ما لا لارسول اه **(قوله)** أنت وكيل في كل شيء جائز أمرك **(الح)** قال في تمتة
القتاوى أنت وكيل في كل شيء فهو وكيل بالحفظ ولو زاد جائز أمرك فهو وكيل فيه وباليبيع وغير ذلك لانه
فوض اليه التصرف عام فصار كالمو قال ما صنعت من شيء فهو جائز فيك أنواع التصرفات اه ومن
تعليل المسئلة يعلم حكم المو قال أنت وكيل في كل شيء وكالة عامة مقوضة وأنه حكم المو قال فيها جائز
أمرك **(قوله)** وظاهر العموم أنه عليك قبض الدين **(الح)** لا يظهر هذا على عبارة قاضي خان وانما يظهر على
عبارة غيره **(قوله)** ليس له صناعة معروفة تفسير لما قبله والقصد أن معاملاته مختلفة **(قوله)** كما
ذكره صاحب الهداية عبارة ما يشترط أن يكون الوكيل ممن يعقل العقد ويقصده اه **(قوله)** ولم يعين
الخاص به والخاص فيه الفرق بينهما أن الخاص به ما وقعت الخاصية بسببه كالبيع والجاره والخاص
فيه هو المال المتنازع فيه تأمل **(قوله)** بحث فيه في البرازية بان التفويض لقضاء العهد فساد **(قول)**
الشارح ويكني قوله أنا أريد السفر **(قوله)** ظاهره أنه يكني وان لم ينضم له شيء وهو ظاهر ما في الخزانة أيضا
الأنه يفيد أنه لا يقبل قوله الابالين **(قول)** الشارح اذ المريض الطالب **(الح)** فظهر صحة جعله قيد في
الكل **(قوله)** أي المدعي عليه أو المدعي **(قول)** المصنف واصل اذا كان فيه معنى المعاوضة لا الإبراء
(قوله) وقيل ينتقل الى موكله **(الح)** قال الطرابلسي وهذا أولى عندي أن يبقى به في زمان لان الرفع الى
الحاكم لا يخلو عن مغرم مالي اه سندی **(قوله)** وجرمه هنا أي البرازي فيما نقله عنه في البحر **(قول)**
المصنف ان لم يكن محجورا مفهومه أنه ان كان مأذونا تتعلق الحقوق به مع أن فيه تفصيلا ذكره في
وكالة جامع أحكام الصغار ونصه فان كان مأذونا بالتجارة فان كان وكيلًا بالبيع بثمن حال أو مؤجل
لزومه العهدة وان كان وكيلًا بالشراء اما أن يكون بثمن حال أو مؤجل فان كان بثمن مؤجل لا تلزمه
قياسا واستحسانا وتكون العهدة على الأمر لان ما يلزمه من العهدة في هذه الصورة ضمان كفالة
لا ضمان ثمن لان ضمان الثمن ما يفيد الملك للضامن في المشتري وانما هذا يلتزم ما لا في ذمته ويستوجب
مثله بذلك على موكله وما هذا الا معنى الكفالة والمأذون له يلزمه ضمان الثمن لا الكفالة وان وكله بالشراء
بالثمن الحال فالقياس أن لا يلزمه العهدة وفي الاستحسان يلزمه لان ضمان الثمن وان كان لا يفيد الملك
في المشتري إلا أن الصبي هنا يلتزم من الضمان بملك المشتري من حيث الحكم والاعتبار فانه يجبس به الثمن
حتى يستوفي من الموكل كالمو اشتري لنفسه ثم باع منه بخلاف ما اذا كان مؤجلا لانه بما يضمن من الثمن
لا بملك المشتري لا من حيث الحقيقة ولا من حيث الحكم فانه لا يملك حبسه بذلك وان كان ضمان كفالة
من حيث المعنى الخ وزكره في العناية والفتح أيضا **(قوله)** تتعلق حقوق عقد هما بالموكل مالم يعتق فاذا
عتق لزومه لا الصبي اذا بلغ اه شربلالي وانظر ما فيه عن النبيين **(قول)** الشارح لانه العاقد حقيقة
وحكم لا استغنائه عن اضافة العقد الى الموكل **(قول)** الشارح فالعهدة على أخذ الثمن **(الح)** وفي
الخلاصة تتعلق بالوكيل ولو حضر الموكل عند العقد اه **(قوله)** هذا لا يناسب كلام المصنف **(الح)** بل هو
مناسب لكلام المصنف فان الملك ثابت للموكل ابتداء على سبيل الاستقرار **(قوله)** انظر ما حقوق الهبة
والصدقة المتعلقة بالموكل رأيت في آخر وكالة الزيلعي أن الوكيل بالبيع يتولى حقوق العقد ويتصرف
فيها بحكم الوكالة وأن الوكالة بالهبة تنفضي بمباشرة الهبة حتى لا يملك الوكيل الواجب الرجوع ولا يصح
تسليمه اه وقال في العناية ليس للوكيل الرجوع في الهبة ولا أن يقبض الوديعة والعارية والرهن

والقرض ممن عليه اه (قول الشارح التوكيل بالاستقراض باطل لا الرسالة) انظر ما قالوه في الشركة والمضاربة من أن الشريك والمضارب يملكان الاستدانة بالاذن وفي ذلك تصحيح التوكيل بالاستقراض وانظر ما قاله الزيلعي عند قول الكنز ومن ادعى أنه وكيل الغائب بقبض دينه الخ

(باب الوكالة بالبيع والشراء)

(قوله ولو أتاب بالاجوز الخ) قال في الجرم انصه وفي الكافي فرقوا بين ثياب وأتواب فقالوا الاول للجنس والثاني لا وكان الفرق مبنى على عرفهم اه ويمكن أن يقال انه مبنى على أن أتواب جمع قلة لان أفعالا من أوزان جوع القلة وهو لما دون العشرة فلم يدل على العموم بخلاف ثياب فانه جمع كثرة لا ينحصر فتباحشت الجهالة اه واعترضه المقدسي بانه يفهم من تفريعه أن لفظ ثياب لا يصح التوكيل فيها وأتواب يصح لقلته وعدم تفاحش الجهالة وهو خلاف صريح كلامه وكلام الخلاصة والوجه الوجه في ذلك أنه اذا ذكر الثياب ونحوها من ألفاظ العموم يكون مفوضا الامر الى الوكيل فبصح بخلاف ثوب أو أتواب لا يظهر فيها العموم فيصير شائعا في جنسه متفاحش الجهالة فلا يصح وفي الخلاصة اتماذ كذا ذلك بعد ذكر البضاعة الدالة على العموم الى آخر ما ذكره اه والأوجه ما في الكافي (قول المصنف ولو ارثه أو وصيه الخ) ظاهره تساويهما في الرد بدون تقديم الوصى على الوارث (قوله والذي يدفع الاشكال من أصله الخ) غير دافع للاشكال فان ما منى عليه العيني غير مقيد بما اذا قبض الموكل بل أعم مما اذا قبض هو أو الوكيل (قوله وما ذكره العيني) لعله الزيلعي (قوله لا الشراء من ماله) أصله لا النقد من ماله (قوله لكن لا تخالف ما ذكره الماتن الخ) هي وان لم تخالف ما في المتن من حيث وجوب الأجرة لكن فيها مخالفة من حيث ذكر الخلاف بعد الوجوب وعدم الجواز قبل الوجوب على قولهما تأمل (قول الشارح لكن في الأشباه القول للوكيل بمبنيه) يصح جعله استدراكا على قول المصنف سابقا صدق لانه أمين فانه أطلقه ولم يقيد باليمين تأمل (قول الشارح ولذا بطل في حصة شريكه الخ) لينظر وجهه بطلان البيع وصحة العتق ولزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز اتما يفيد عدم صحة استعمال اللفظ فيهما معا ولا يفيد وجه صحته في العتق دون البيع تأمل ويظهر أن وجهه أن قصد البائع استعماله فيهما وهو غير صحيح كاذ كره الا أن البيع الحقيقي مشروط بالعتق وهو ما يفسد بالشروط الغير الملائم ودونه فلذا قيل بفساده دون العتق لكن هذا يقتضي الفساد لا بطلان هكذا طهر فتأمل

(فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء)

(قوله والاقالة على الخلاف ما مر) صوابه على الخلاف المذكور (قوله أى خلاف قوله فيما استشهد به) فعلى هذا لا يستقيم قول الشارح والمفتي به خلافا فانه يوهم اعتماد قول الامام (قوله والامر بالشراء صادف ملك الغير فلم يصح) أى الامر مقصود لانه لا ملك للأمر في ملك الغير وانما صح ضرورة الحاجة اليه ولا عموم لما ثبت ضرورة وقوله فلا يعتبر الخ أى فلم يجز شراء البعض لان الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها وذلك يتأدى بالمعارف وهو شراء الكل بنائية (قوله لا يحدث مثله قبل الخ) في الاصل لا يحدث في مثله الخ (قوله ضمن نصف المال الخ) هذا مخالف لما يأتي عن السراج (قوله فلا أحسن

ماسند كره بعد) لا تحرير فيما قاله تأمل (قوله) تقدمت أول كتاب الوكالة) مع عدم مناسبتها لما
الكلام فيه خلافا لما يفيد كلام السندی (قوله) انظر ما معنى هذا فان لم نر من ذكره الخ) معناه ما اذا
كان حاضر مع خصمه مجلس القضاء فان التوكيل حينئذ لازم بدون رضا الخصم ثم رأيت هذه العبارة
في تمة فروق الأشباه قبيل كتاب الدعوى لعمر بن نجيم وعبارة التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز عند
الامام الا أن يكون الموكل مسافرا أو مريضا أو مخذرة لكن اذا لم يكن الموكل حاضر بنفسه فان كان حاضرا
فأبى الخصم التوكيل لا يسمع منه والفرق أنه اذا كان غائبا تتحقق تهمة التليس لان كان حاضرا (قول
المصنف) الوكيل لا يوكل الا بأذن أمره) رجل وكل رجلا بتقاضى دينه أو خصومة أو بيع وقال
ما صنعت من شيء فهو جائز كان للوكيل أن يوكل غيره ولو أن الوكيل وكل غيره وقال ما صنعت من شيء فهو
جائز لم يكن للوكيل الثاني أن يوكل غيره وروى أن له أن يوكل غيره اه خاتمة ومثله في الانقروية ونقل
المسئلة في الهندية عن الخاتمة مقتصر على الرواية الأولى وفي التتارخاتية اذا وكل رجلا ببيع أو شراء
وقال له اعمل برأيك فوكل الوكيل وكيلا وقال له اعمل فيه برأيك لم يكن للثاني أن يوكل الثالث نص عليه
في كتاب الشفعة وذكر في كتاب المضاربة اذا قال رب المال للمضارب اعمل فيه برأيك فذفع المضارب
المال الى غيره مضاربة وقال اعمل فيه برأيك كان للثاني أن يدفع المال الى غيره مضاربة فن مشايخنا من
قال ما ذكر في المضاربة يصير رواية في الوكيل وما ذكر في الوكيل يصير رواية في المضاربة فعلى قول هذا
القاتل يصير في المسئلتين روايتان ومنهم من قال بين المسئلتين فرق وهو الاظهر اه وفي حاشية الدرر
لعبد الحليم ولو قال الوكيل الاول ذلك لو كبله لم يكن توكيل ثالث بخلاف ما لو قال السلطان للقاضي
استخلف من شئت وقال القاضي ذلك لمن استخلفه له الاستخلاف أيضا اه (قوله) فلو وكل غيره
بشرائها الخ) انظر مع ما يأتي عن السراج (قوله) وبه صرح في الخلاصة والبرازية الخ) ما ذكره
في الخلاصة وغيرها الادالة فيه على عدم صحة توكيل الوكيل في النكاح مع تسمية الزوج والمهر فلم
يكن ما قال ط مخالفا للنقول والظاهر صحة قياس الوكالة في النكاح على الوكالة بالبيع مع التعيين
في كل كمال على ذلك ما نقله الشارح في باب الولى عن القيسية ولم أنظر بنقل في المسئلة يخالف ما فيها
(قول المصنف فأجازه الاول صح) ينظر الفرق بين هداوين ما نقله في الدرر عن الزيلعي من أن أحد
الوكيلين لو تصرف بحضرة صاحبه فان أجاز صاحبه جاز والا فلا ولو كان غائبا فاجاز لم يجز اه حيث
لم يعتبر اجازة الغائب من الوكيلين لما بشره الحاضر واعتبر اجازة الوكيل الاول لما بشره الوكيل
الثاني مع أن المقصود وهو حضور الراى حاصل في كل تأمل والطاهر في وجه الفرق أن أحد الوكيلين
لما علمك الفعل لم يملك الاجازة وان حضر رأيه اذ لا يملك الاجازة الا من يملك الانشاء بخلاف الوكيل
الاول فانه يملك الانشاء فبذلك الاجازة مع حصول المقصود وهو حضور رأيه وسيأتي في باب الوصى
ما يخالف ما في الدرر ثم رأيت في وقف هلال من باب اجازة الوقف أوصى الى جماعة فأجرها بعضهم
لا يجوز الا أن يجيزها الباقي اه ثم رأيت في العناية بالفرق فانظره (قول الشارح فلا تكني الحضرة)
ذكر السندی أول النكاح عند قول المصنف وبما وضع أحدهما الخ أن مباشرة وكيلا الوكيل
بحضرة الوكيل في النكاح لا تكون مباشرة الوكيل بنفسه بخلافه في البيع كافي الأصل ونقل عصام
في مختصره أنه جعله كالبيع فلا يحتاج لقبوله انتهى (قوله) ينبغي أن يملكه في صورة الخ) وبحوه
في تكملة الفتح

(باب الوكالة بالخصومة والقبض)

(قوله التوكيل بالتقاضى يعتمد العرف الخ) ومثله ما ذكره في الفصل الخامس في مسائل الوكيل بالاقراض من تمتع الفتاوى التوكيل بالتقاضى يعتمد العرف ان كان في بلدة كان العرف بين التجار ان المتقاضى هو الذى يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضى توكيلا بالقبض والا فلا اه وفي الهندية من الفصل السابع من الوكالة الوكيل بالتقاضى وكيل بالقبض لان التقاضى تفاعل من الاقتضاء وهو عبارة عن القبض وكان التوكيل بالتقاضى توكيلا بالاقتضاء نصا وقال مشايخنا ليس للوكيل بالتقاضى القبض لان العادة جرت بخلاف ذلك في بلادنا وهل يملك الخصومة اختلاف المشايخ فيه وقيل يجب ان يملك الخصومة عند ابي حنيفة وهو الاضرب والاشبه فان محمدا ذ كر عقب هذه المسئلة في كتاب الوكالة الوكيل بالتقاضى وكيل بالخصومة اه (قول الشارح أى الخصومة خلافا لهما) فان قبض الدين عنده قبض بثل حقه وعندهما بعينه وتقبل البيعة على الوكالة عندهم اه قهستاني (قول الشارح فيملكهما مع القبض) أى قبض العين (قوله وقد تبع المصنف صاحب الدرر الخ) لا تحرر في هذه المسئلة هنا ولا فيما سبق (قول المصنف وكله بخصوماته وأخذ حقوقه الخ) في محاضر نور العين رد محض راذ كرفيه أنه وكاه في الدعاوى والخصومات ولم يذكرفيه في جميع الدعاوى بأن الألف واللام فيها للجنس لدخولهما على اسم الجمع فكنا للجنس والحكم فيها أن يتناول الأدنى مع احتمال الأعلى فيتناول خصومة واحدة وأنها مجهولة فلا بد من بيانها أو يقول في جميع الدعاوى والخصومات اه وفي الانقروى من الفصل الثانى ادعى أنه وكيل فلان وكله بالدعوى على فلان وأقام عليه بينة هل تسع أجاب لا لأن بيان المدعى فيه شرط صحة التوكيل ولم يوجد من دعوى القاعدية ولو أرسل الوكالة بالخصومة بأن قال وكلتك بالخصومة ولم يزد على هذا لا يصير وكلا وحكى خلافا فيما لو قال وكلتك بخصومة ما بيننا فانظره (قول المصنف لا يسمع على الوكيل) أى ويحكم بالمال على المدعى عليه ويتبع الدائن بدفعه شربلا لى لكن قد يقال المفهوم مما سبق سماع البيعة لقصر اليد وينظر الفرق بين الدين والعين (قوله ومثله استثناء الانكار فيصح منهما) أى الطالب أو المطلوب (قوله أى فيما لو اعتق المولى عبده الخ) جعل في الهداية هذه المسئلة نظير مسئلة الكفالة فهى غير داخلة في كلام المصنف (قوله الاستثناء مستدرك فانظر ما في البحر) ما قاله في البحر فيه تأمل كما أن قوله في الأشباه فقط كذلك (قوله لكن لا يظهر في مسئلة وكيل الامام الخ) فيه تأمل (قوله فالضمير المستتر في وكله عائدا الى الوكيل الخ) غير موافق لما في البحر فانظره (قول الشارح لا تنافقهما على ملك الوارث) والحال أن ملكه قد زال بموته كما في الزيلعي وفيه لو ادعى رجل أن صاحب المال مات ولم يدع وارثا وأنه أوصى له بما في يد رجل من عين أو دين وصدقه الذى في يده المال يؤمر بالتسليم اليه لانه لما ادعى أنه لم يترك وارثا ينزل منزلة الوارث الخ (قوله وهذا التعليل أظهر مما ذكره الشارح) وجهه أن البين المتوجهة على الأصيل غير المتوجهة على الوكيل لكن عدم جواز الاقرار على الموكل محل نظر (قوله فكيف يتصور لزومه على الوكيل) فيه أن المراد بلزومه على الوكيل لزومه من حيث قصر يده (قول الشارح خلافا لفر) في حاشية عبد الحليم صرح بعض بان قول زفر هو الحق (قوله يعنى لا يقضى اتفاقا الخ) المناسب حذف اتفاقا (قوله قال في الصغرى الوكيل بقبض الدين الخ) وفي الصغرى أيضا على ما نقله الشربلا لى عنها لو أقام الوكيل

بقبض كل حق بينة شهدت دفعة على الوكالة وعلى الحق للوكل على المدعى عليه قال الامام تقبل على الوكالة لا غير فاذا قضى بها يؤمر الوكيل باعادة البيعة على الحق للوكل على المدعى عليه وعندهما تقبل على الأمرين ويقضى بالوكالة أولاً ثم بالمال وكذا الخلاف في دعوى الوصاية أو الوراثه اه وفي الباب الثالث عشر من دعوى الوكالة من الهندية رجل قدم رجلاً الى القاضي وقال ان فلان بن فلان على هذا ألف درهم وقد وكني بالخصومة فيها وفي كل حقه وبقبضه وأقام البيعة على ذلك جلة قال أبو حنيفة لا قبل البيعة على المال حتى يقيم البيعة على الوكالة وان أقام البيعة على الوكالة والدين جلة يقضى بالوكالة ويعيد البيعة على الدين وقال محمد اذا أقام البيعة على الكل يقضى بالكل ولا يحتاج الى اعادة البيعة على الدين وهذا استحسان والقنوي على قوله وتماه في الباب المذكور اه وفي الخاتمة من الدعوى فان شهدوا على الأمرين معاً على الوكالة والدين في الاستحسان تقبل فاذا ظهرت عدالة الشهود يقضى بهما لكن يقدم القضاء بالوكالة على القضاء بالدين الى آخر ما فيها وفيها من الوكالة أنه يقضى بهما لكنه يحمل على تقديم القضاء بالوكالة عملاً بما أفادته عبارته السابقة لكن ذكر في محاضر الهندية أنه يقضى بالموت والوراثه ثم يقضى بالوصاية **(قوله)** فانه يكون خصماً في اثبات الدين لعله الوكالة **(قوله)** من ذمته الى ذمة الوكيل عبارة شرح الوهبانية في ذمته أي ذمة الخ وقوله على الأمر حقه لا أمر كما هو في الاصل **(قوله)** فكذلك اذا أمره أن يبيع طعاماً في ذمته ذكر عقب هذا مانصه وهذا لانه انما يعتبر أمره فيما يملك المأمور بدون أمره وهو في قبول السلم في الطعام يستغنى عن أمر غيره وقبول السلم من منيع المغاليس قالت وكيله باطل كالتكدي اه شرح الوهبانية **(قوله)** أنه هو المراد في تصوير هذه الحيلة الخ بالتأمل فيما قالوه ومآله يظهر أن المؤدى واحد

﴿باب عزل الوكيل﴾

(قوله) لانه انما يحتاج اليه في عقد لازم الخ هذا التعليل لا يظهر في الوكالة اللازمة وخيار الشرط يصح في كل لازم ولو من أحد الجانبين يحتمل الفسخ الآن الاصل فيها عدم الزوم ولا عبرة بالعارض **(قول المصنف)** في ضمن دعوى صحيحة على غريم أي من تحقق كونه خصماً من دعوى المدعى كأن ادعى أن فلان عليك كذا ووكني بالخصومة فيه وقبضه مثلاً فلا تثبت الوكالة في ضمن دعوى على غائب في وجه من يزعم أنه وكيله بدون تحقق وكالته مشافهة عند القاضي بحضور وكيل المدعى الغائب وبدون سبق ثبوتها بتواشريعاً ولذا ذكر في البرازية من الفصل السابع من كتاب الدعوى مانصه واحد من وكلاء المحكمة ادعى أنه وكيل عن فلان في طلب حقوقه وعلى هذا المحضر كذا فقال وكيل آخر من وكلاء المحكمة ان موكلني هذا يريد المدعى عليه يقول ليس على هذا الحق وليس لي علم بالوكالة فبرهن الوكيل على الوكالة لا يقبل لعدم الخصم اه ثم ان المذكور في محاضر الهندية أنه في دعوى الوصاية يبدأ المدعى بأقامة البيعة ثم يسأل المدعى عليه عنها لان الجواب انما يستحق بعد دعوى الخصم وانما يعرف كون المدعى خصماً باثبات الوصاية وان كثيراً من أهل هذه الصنعة يبدؤون بجواب المدعى عليه كما هو الرسم في سجلات سائر الدعاوى والخصومات اه ومقتضى التعليل المذكور صحة أن يبدأ في دعوى الوكالة بأقامة البيعة عليها ثم يسأل الخصم تأمل **(قوله)** وكلاهما ليس بشئ لان في الاول عزله وتوكيله من غير فصل بينهما ثم لا الى نهاية وليس فيه وكالة تنفع ولا عزل يمنع وليس في الثاني ما يبطل الوكالة المعلقة لان عزله لا يتناول الوجود اذ لا يتصور عزل

الوكيل قبل الوكالة كما لا يتصور عزل القاضى أو السلطان قبل التولية ولكن الصحيح الخ ز يلغى **(قوله)** أما على الاول فلنأفاته الخ فيه أن مراد الشارح أن له عزله عن الوكالة الدورية بقوله عزلت عن عقدها فإنه يكون معزولا عن الوكالات كلها بناء على ما صححه البرازى حيث قال علق وكنه بشرط ثم عزله قبل مجيئه صح عند محمد وهو الاصح خلافا للثانى اه ومفاد كلام العيني الآتى من انعزاله بقوله كلما وكنت فانت معزول أنه لا ينزل بقوله عزلت عن هذه الوكالة الدورية وما ذكره البرازى موافق لما نقله الخ ز يلغى عن صاحب النهاية وهو ما قاله شمس الأئمة اه وذكر البرازى أيضا مانعه واختار أن الزوج يملك عزل وكيله بطلاق امرأته اه وحينئذ فالمتعين في فهم عبارة الشارح ارجاع المبالغة لقوله فلما موكل العزل وتقدير دخول لوعلى قوله في طلاق وعناق وجعل ذلك مسألة أخرى وذكر في الخلاصة نحوه ما في البرازية **(قوله)** وكله غير جائز الرجوع هذه مسألة أخرى غير مسألة الوكالة الدورية **(قول الشارح)** لا الوكيل بنكاح وطلاق الخ لكن التعليل المذكور لا شرط علم الموكل شامل لأنواع الوكالات فانظره في الخ ز يلغى وغيره ثم رأيت في الكفاية أن ما في الهداية بخلاف لعامة روايات الكتب **(قوله)** الا الوكيل بشراء شيء بعينه حقه بغير عينه **(قول المصنف)** ألغيت تو كيلي الخ يتأمل في وجه كون ما ذكر ليس عزلا ثم رأيت في الاشباه من الفن الثالث ما ليس بلازم من الحقوق لا يتصف بالاسقاط كالوكالة والعارية وقبول الوديعة اه وفي بعض رسائله ان حق الوكالة والعارية والوديعة ينبغي أن لا يسقط بالاسقاط حتى لو قال المستعير أسقطت حتى من الانتفاع بالعارية لا يسقط مادام المعير لم يرجع وله الانتفاع لانها كملك الاعيان اه وقال البعلى ان للوكيل عزل نفسه بشرط علم الموكل فهو من الحقوق التي تقبل الاسقاط اه فعلم من هذا أن المصنف تبع الاشباه وما فيه غير مرضى تأمل **(قول الشارح)** لكهذ كرى الوصايا الخ حقه التقديم فانه لم يذكر هذا الاستثناء وقوله وحله المصنف الخ غير مناسب انظر التكملة **(قوله)** الظاهر أن الضمير في تزوجها الخ صرح في التبعة بما استظهرهنا **(قول المصنف)** وموت أحدهما ذكر في خزنة المفتين من الانصاف لا ينزل وكيل القاضى بعزله أو موته ونقله في البحر عن قضائها **(قوله)** ثم رأيت منقولاً عن الجوى عبارته يعنى وكله بالبيع وفاء باع ثم مات الموكل لا تبطل الوكالة لتعلق حق المشرى بالبيع وفاء وهذا موافق لما ذكره البرازى في الفصل الرابع من كتاب البيوع وكل أحاه بيع عقاره وفاء فباع ومات الموكل لا يخرج الوكيل عن الوكالة اه والظاهر أن المراد بعدم خروجه عنها بقاء حقوق هذا العقد متعلقة به حتى كان المشتري مطالبته بالثمن وله قبض المبيع منه وليس المراد أنه يملكه ثانيا بعد فسخ الاول ولأنه يملكه بالوكالة السابقة مع انتقال الملك للورثة حتى يكون مشكلا لأنه على هذا لا تكون خصوصية لمسئلة الوكيل بالبيع وفاء بل كل عقده حقوق تتعلق بالوكيل لا ينزل عنها بموت موكله **(قوله)** ونصها فاما في الرهن فادواكل الخ صدر عبارتها قولهم ينزل بجنون الموكل وموته مفيد بالموضع الذي يملك الموكل عزل الوكيل فاما في الرهن الخ ومعلوم أنه لا يتأتى طلاقها بعد موت الزوج الموكل به فخصص مسألة التوكيل به بالجنون ويبطل التوكيل به بالموت وعبارة الخ ز يلغى وان كانت لارمة لا تبطل بهذه العوارض كما اذا كانت الوكالة مشروطة في عقد الرهن وكذا اذا جعل امرأته بيدها ممن لا يبطل أمرها لانه ملكها التصرف فصار كتمليك العين اه فقد جعل عدم بطلان الوكالة بالجنون بالموت وكيف يتأتى عدم عزله بالموت وقد عجز عن التصرف معه اذ لا يتأتى طلاق بعده **(قول المصنف)** وبصرفه الخ هذا ما سبق له من أنه ينزل بنهاية الموكل فيه

(كتاب الدعوى)

(قول المصنف قول مقبول الخ) فيه اشارة الى أنه لو كتب حوارة دعوى بلا عجز عن تقريرها لم تسع
 كما أشير اليه في الخزانة قهستاني وفي الخزانة لو كان المدعي عاجزا عن الدعوى عن ظهر قلب يكتب دعواه
 في صحيفة يدعى منها تسع دعواه اه بحر **(قول الشارح فتسرع به بقرينة)** نحوه في الخلاصة
 من الفصل الاول من الدعوى **(قوله)** ومحمد يقول ان المدعي عليه دافع لها والدافع يطلب سلامة نفسه
 والاصل البراءة ومن طلب السلامة أولى بالنظر من طلب ضدها **(قوله)** لتعريف المدعي عليه في الاصل
 المدعي والمدعي عليه **(قوله)** أقول كلام البرازية مفروض في كون النفي الخ فيه أن المراد بقوله ونظيره
 نظيره في اعتبار الحالتين لا في جعله دعوى مع المنازعة **(قول الشارح وهل يحضره بمجرد الدعوى الخ)**
 في اجابة السائل المدعي اذا طلب احضار خصمه فان كان في المصر أو قريبا أحضره القاضي بمجرد طلبه
 الى آخر ما فيها فلينظر مع ما قاله ط **(قول المصنف)** فلو كان ما يدعيه منقولاً في يد الخصم الخ الذي
 حققه الشرنبلالي وغيره أن العقار كذلك لدفع الاحتمال المذكور فأنظره **(قوله)** ومخرجه القهستاني
 وكذا في الخزانة **(قول المصنف وطلب المدعي احضاره الخ)** احضار المقول ليشار اليه في الدعوى
 والشهادة انما هو فيما اذا كان البعض لا يشبه البعض واذا كان البعض يشبه البعض كالدينارين وما أشبهها
 لا يشترط الاحضار لان البعض يشبه البعض بحيث لا يمكن التمييز والفصل كما في أول محاضر الاستروشنية
 اه ثم رأيت ذلك في محاضر الهندية من محضر دعوى العدليات واستهلا كما هو ذكر في الخاتمة من فصل
 رجل ادعى عند القاضي على رجل حقا أن القضاء بملك الدراهم والدينارين يمكن حال غيبتها الخ وذكره في
 الفصول **(قول الشارح احضارها)** قال في البرازية وان تحمل المدعي مائة الاحضار يحضر وان لم
 يتحمل مائة الاحضار لا يحضر **(قول المصنف ادعى أعياناً مختلفة الجنس الخ)** في الخاتمة من باب
 ما يبطل دعوى المدعي ادعى أعياناً مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة كل عين
 وجنس ونوع على حدة بعضهم كتنفي بالاجال وهو الصحيح لان المدعي اذا ادعى غصب هذه الاعيان
 لا يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة ثم ينظر ان ادعى أن الاعيان قائمة في يده يؤمر باحضارها فتقبل البينة
 بحضرتها وان قال انها هلكت في يده أو استهلكها وبين قيمة الكل جملة تسع دعواه وتقبل بيئته لانه لما
 صح دعوى الغصب من غير بيان القيمة فلا ينبغي أن يصح اذا بين قيمة الكل جملة أولى وان لم يدع الغصب وادعى أن
 في يده هذا كذا كذا من الاعيان ولم يبين القيمة تسع دعواه في حكم الاحضار وبعده كانت الدعوى
 بالاشارة الى الاعيان فلا يحتاج الى ذكر القيمة وانما يشترط ذكر القيمة اذا كانت الدعوى دعوى سرقة
 ليعلم أن السرقة كانت نصاباً أولاً ما في ما سوى ذلك فلا حاجة الى ذكرها **(قوله)** أي المذكور من الشروط
 السابقة المناسب ما في الطحاوي فأنظره **(قوله)** أقول لي شبهة في هذا المحل الخ ما ذكره المصنف
 هو منقول المذهب والقصد أنه يشترط مع بيان القيمة ولو جملة فيما اذا ادعى أعياناً ببيان جنس المستهلك
 ونوعه في دعوى قيمته ووجه ذلك ما نقله السندي عن الفصول ادعى على آخر ألف دينار بسبب استهلاكه
 لاعيانه لابد وأن يبين قيمتها في موضع الاستهلاك وكذلك لابد أن يبين الاعيان فان منها ما يكون مثلياً ومنها
 ما يكون من ذوات القيم وفي فتاوى النسفي من شرائط صحة الدعوى بيان أعيان المستهلكة وبيان
 قيمتها حتى لو ادعى قيمة أعيان المستهلكة لا يصح ما لم يبين الاعيان وفي النصاب عسى أن يظن أنه من ذوات
 القيم وهو مثلي كما في الفيض اه ثم رأيت في محاضر الهندية في دعوى قيمة الاعيان المستهلكة أنه رد

محضر دعوى ألف دينار قيمة عين استهلكها من أعيان ماله بسمرقند فرد بوجوه أحدها أنه لم يبين المستهلك ولا بد من بيانه لأن من الأعيان ما يكون مضمونا بالقيمة ومنها ما يكون مضمونا بالمثل ولعل هذه العين مضمونة بالمثل ولأن من أصل أبي حنيفة أن حق المالك لا ينقطع عن العين بنفس الاستهلاك ولهذا جوز الصلح عن المغصوب المستهلك على أكثر من قيمته وانما ينقطع عن العين وينتقل الى القيمة بالقضاء والتراضى وقبل ذلك حقه في العين فلا بد من بيانه ولأنه لم يذكر أن هذا المقدار قيمة العين بسمرقند أو بخارى وهى تختلف باختلاف البلدان والمعتبر قيمة المستهلك في مكان الاستهلاك اه وفي الخلاصة بعد نقله ما في فتاوى النسفي والصاب مانصه وقال الامام حالى رحمه الله أما في دعوى قيمة الأعيان المستهلكة فلا حاجة الى بيان الأعيان (قول المصنف وفي دعوى الايداع الخ) هكذا ذكر الفرق بين الغصب والايداع في الخلاصة في الباب الثالث من الدعوى وقال وتعامه في الغصب فلينظر (قوله أى بيان موضع الغصب) في الخلاصة من الفصل الثالث ولوادعى أنه غصب هذا العبد ولم يقل متى صح ويجعل ~~كأنه~~ أنه قال منى (قول المصنف وذ كر أسماء أصحابها الخ) أى فيقول فى كل حديثه إلى ملك فلان بن فلان وفى اضافة الاصحاب اشارة بأنه ذ كر المالك قهستانى وفى الفصل الحادى عشر من العمادية اذا ذ كر أحد الحدود وذرني أراضى المملكة يصح وان لم يذ كر أنها في يد من لان أرض المملكة تكون في يد السلطان بواسطة يد نائبه لكن يشترط أن يقول والفاصل بينهما كذا وذ كر فى العدة المختار أنه اذا ذ كر اسم ذى اليد يكفى اذا كان الحد أراضى لا يدري مال كها اه (قول المصنف ولا بد من ذ كر الحد الخ) هذا عندهما وعند أبى يوسف يكفى النسبة الى الأب لكن قال الزبلى فى باب الكفاعة بناء على أنه قال ذلك فى قرية صغيرة لا يقع اللبس فيها لعدم من يشاركه فى الاسم وهما قال ذلك فى مصر وعلى هذا الخلاف بينهم (قوله ولا يخفى أن مجشه مخالف لقول الامام الخ) لا يخفى أن ما قاله الامام فى الدار المدعاة لا فيما جعل حدا فلا مخالفة (قول الشارح لمعاينة يده) هذا التعليل لا يشمل ما لا يمكن حضوره مجلس القضاء كالرحى الكبيرة فينبغى أن يلحق بالعقار اه مقدسى (قول الشارح لان دعوى الفعل كما تصح الخ) فى الفصل الاول من دعوى الخلاصة ادعى على آخر غصب ضيعة لا بشرط حضرة المزارع لانه يدعى عليه الفعل اه (قوله ولولم يذ كر يوم غصبه ينبغى أن يصح الخ) فان مقتضى قوله وان لم يذ كر الخ أن ما فى فسر دعوى غصب فيكون الفرع قبله كذلك بالاولى (قوله وتعامه فيه فى الفصل السادس) قال لوقال هذا ملكى وكان بيدى الى أن أحدث هذا يده عليه بلا حق يكون هذا دعوى غصب اه وبه يتضح ما فى المحشى (قول الشارح تصح على غيره أيضا) أى فى حق الضمان لا فى حق العين ففى نور العين من الفصل الثالث برهن على غاصب أن القن ملكى لا تقبل بينته اذ دعوى الملك المطلق لا تصح الا على ذى اليد لكن لو ادعى على غير ذى اليد أنك غصبته منى تسمع فى حق الضمان ألا يرى أن دعواه على الغاصب الاول تصح ولو كانت العين فى يد غاصب الغاصب اه وفى الخيرية من الدعوى ضمن جواب تسمع الدعوى على الغاصب وان لم يكن المدعى فى يده حيث أراد تضمينه بغصب اه ويتأمل فى مسألة الشراء ثم رأيت فى البرازية من الخامس عشر مانصه باع دار غيره وسلمها فادعى المالك على البائع الدار ان ادعى الدار لا يصح لانه ليس فى يده فاشبه دعوى المغصوب على الغاصب حال كون العين فى يد غاصب الغاصب وان أراد ضمائه فعلى الخلاف المعروف أن العقار هل يضمن بالبيع والتسليم أم لا اه ورأيت فى الفصل السابع من شهادات التتارخانية واذا شهدا أن فلانا غصب من أب هذا المدعى هذه القرية وهذه القرية

في يد غير الغاصب والغاصب غائب أو ميت فهذه الشهادة ليست بشئ حتى يشهدا أنها وصلت الى هذا المدعى عليه من قبل الغاصب أو يشهد بذلك غيرهما اه ومنه يعلم تصوير كلام الشارح وفي الباب الثاني والاربعين من وقف الخصاف ألا ترى أن رجلا لو ادعى أرضا في يدي رجل أو دارا أنه اشتراها من فلان وفلان غائب أو ميت وفلان باعها اياها وهو مالك لها والذي في يديه يقول هي لي وقد أقام المدعى البينة على الشراء وعلى أن الذي باعه كان مال كها يوم باعها منه بمائة دينار وقبض التين اني أقبل البينة وأحكمه بالارض أو الدار الخ **(قوله)** وقيل يصح وهو الصحيح والاشتراط قول ضعيف انظر حاشية أبي السعود وفي البرازية من الفصل الرابع في دعوى الدين ادعى عليه ألف درهم ولم يرد على هذا أقبل لا يصح ما لم يقل للمالك مائة حتى يعطيني حتى وقيل يصح قال أبو نصر والصحيح أنه يصح اه وفي الفصل السادس من أدب القاضي من التارخانية وفي النوازل سئل أبو نصر عن رجلين تقدمتا الى القاضي فقال أحدهما ان لي على هذا الرجل ألف درهم ولم يرد على هذا سأل القاضي المدعى عليه في ذلك وقال أبو بكر تقدم رجلان الي يحيى بن أكرم فقال أحدهما ان لي على هذا ألف درهم فقال يحيى قد أخبرني خبرا فتشاء يعني أن هذه الدعوى غير صحيحة ما لم يقل مره ليعطيني حتى أو نحو ذلك قال أبو نصر وهذا عندنا ليس بشئ لأنهم لم يتقدما الا للطلب **(قول المصنف وسبب الوجوب)** هذا في غير دعوى النقود فإنه لا يشترط فيها بيان السبب لما ذكره الشارح في مسائل نقلها عن الاشياء في آخر كتاب الوقف ادعى ألفا مطلقا فشهد أحدهما على اقراره بالف قرض والاخر بالف ودعوى تقبل وانظر ما ذكره في الاشياء وحواشيه من كتاب القضاء في هذه المسئلة **(قوله)** ظاهره أن البينة لا تقام على مقر وظاهره أيضا أن البينة لا تقام الا بعد الانكار وهذا صريح في زيادة الدراية عند قوله ولا يقضى على غائب بقوله ان شرط اقامة البينة الانكار لانها في نفس الامر محتملة للصدق والكذب فلا يجوز بناء الحكم على الدليل المحتمل الا أن الشارع جعلها حجة ضرورية قطع المنازعة ولا منازعة عند عدم الانكار فاذا انعدم الانكار انعدمت الضرورة الموجبة لكون البينة حجة اه وذكر نحوه في الخلاصة من الفصل السابع في دعوى الوكالة ثم ظاهر قوله ولا يبرهن حلفه بعد طلبه أن له تحليفه ولو قال لي بينة والمسئلة خلافية في البرازية من شئ القضاء اذا قال المدعى لي بينة وطلب عين خصمه لا يستخلفه القاضي لانه يريد أن يقيم عليه البينة بعد الحلف ويريد أن يفضحه وقد أمرنا بالستر وقال له أن يحلفه وقال الامام الحسائي ان شاء القاضي مال الى قوله وان شاء مال الى قولهما كما قالوا في التوكيل بالارضا المصم يأخذ بأى القولين شاء **(قوله)** وهو تصحيح لقولهما كما لا يخفى ولا يخفى أنه وان كان تصحيحا لقولهما في مسئلة المتن يكون أيضا تصحيحا له في مسئلة السكوت قال الرحقي حاصل ما في البحر اختيار قول الثاني في السكوت فإنه مجبى واختيار قولهما فيما لو قال لا أقر ولا أنكر في جعله انكارا فكان نقله التصحيح الثاني رجوعا عما أفق به أولا في مسئلة السكوت فلذا قال الشارح ثم نقل الخ ليفيد أن تصحيح ما في البدائع يقتضى تصحيح قول الامامين في الاولى اه سندی وذكر في الفصل السابع من قضاء التارخانية اذا قال المدعى لا بينة لي أو شهودي غيب يحلف المدعى عليه وهذا اذا تقدم منه الجعود وان لم يتقدم منه وسكت لم يقر ولم ينكر ففي ظاهر الرواية يجعله جاحدا او يعرض عليه البين ثلاث مرات ويقضى بنكوله وروى عن أبي حنيفة في غير رواية الاصول أن القاضي لا يجعله جاحدا **(قول المصنف)** الامتناع عن أداء الشهادة لا يظهر وجهه اذا لازم على الشاهد القيام بالشهادة واذا امتنع القاضي من العمل بها يكون ظالما **(قوله)**

الاولى يفترض) بل هو الا صوب وعجالة الدرر اصلها للز يلقى حيث قال وهل يشترط القضاء على فوري
النكول فيه خلاف (قول الشارح قلت قدمنا أنه يفترض الخ) ما قاله لا يدل على ترجيح أحد
القولين (قول المصنف قضى عليه بالنكول ثم أراد الخ) بخلاف ما إذا قال بعد النكول قبل القضاء
أنا أحلف فانه يحلف قال في شرح الجمع لو قال المدعى عليه بعد النكول عن اليمين أنا أحلف يحلفه
القاضي قبل القضاء بالنكول وبعده لا يحلفه ولا بد أن يكون النكول في مجلس القضاء اهـ (قوله لكن
عبارة ابن الفرس فقد قالوا الخ) لكن مراد البحر أن مدارها عليه في النقل لأنه بحث منه (قوله وأقام
البينة تثبت بينته) عبارة البحر قبلت الخ ثم مقتضى قبول هذه البينة ابطال القضاء برد العبد بالعيب وان
كانت متضمنة لما أقرب في ضمن نكوله وفي الاشياء وتسمع الدعوى بعد القضاء بالنكول كما في الخانية
اهـ والذي في الخانية ونقله عنها الجوى يفيد أن هذه المسئلة خلافية ونصها ادعى عبد في يدرجل أنه
له بخعد المدعى عليه فاستحلف فنكل وقضى عليه بالنكول ثم إن المقضى عليه أقام البينة أنه كان اشترى
هذا العبد من المدعى قبل دعواه لا تقبل هذه البينة إلا أن يشهدوا أنه اشتراه منه بعد القضاء وذ كرفي
موضع آخر أن المدعى عليه لو قال كنت اشتريته منه قبل الخصومة وأقام البينة قبلت بينته ويقضى له
اهـ من باب ما يبطل دعوى المدعى واقصر في فصل اليمين على عدم القبول وعزاه للنتقي وظاهره
اعتماده ولعل وجه القول الثاني أن النكول ليس اقراراً وبذلك من كل وجه فلذا اقبلت البينة بعده وتقدم
مثله في النفقة (قوله الذي نقله في البحر عن اطلاق الخانية الخ) المذكور في تعليق الخانية التفصيل
كما ذكره المصنف كما نقله السندی (قول الشارح أنكروه أحدهما بعد المدة) لو فعل مثل ما قبله
لكان أنسب (قوله لانه محض حق العبد) انظر حكم التعزيز الذي هو محض حقه تعالى في بابه
(قوله ذ كرفي الفصل ٢٦ من نور العين أن الوصى الخ) كذا رأيت فيه من الفصل ٢٧ ونقلها
في الاشياء عن القنية فيما افترق فيه الوكيل والوصى وذ كرها في البحر أيضاً مع علل بان الوصى
له علم بالعيب ظاهراً لان العبد في يده بخلاف الوكيل (قوله ليس المراد بالاباق الذي يدعيه المشتري
الخ) ما قاله محل نظر (قوله الى البت ويزول الاشكال) فيه سقط وأصله الى البت فنكوله لعدم لزومه فلا
يكون بذلاً ولا اقراراً ويزول الاشكال الخ (قوله أو شهودى غيب أو في المصير) عبارة البحر وأمرضى (قوله
عبارته ولو أمره بالعطف الخ) المناسب كتابته على قوله ويحتجب الخ وكتابه ما قاله الز يلقى هنا من قوله
ولو حلف من غير تغليظ وذ كل عن التغليظ لا يقضى عليه الخ (قوله ماله قبلك ما ادعاه ولا شيء منه) الجمع
بين الكل والبعض احتياط (قوله والحاصل أن دعوى الشراء الخ) فيه بعض سقط (قول الشارح نظراً
للدعى عليه أيضاً) أى كما نظر للمدعى في أصل التحليف (قوله وان حلف لزم المال) أى في دعوى
البراء وفي دعوى التحليف يحلف القاضي المدعى عليه المال (قوله ومنهم من قال الصواب أن يحلف
الخ) وفي الخانية من الفصل ١١ نقلاً عن شمس الأئمة الحلواني أن له أن يحلفه في المسئلتين وهو الاصح

(باب التحالف)

(قوله فلو في وصفه فلا تحالف الخ) لم يعلم حكم ما إذا اختلفا في جنسه وسياق بيانه في كلامه (قوله هذه
العبارة لا تشمل الامور الاختلاف) كانه فهم أن المراد ما اذا رضى كل بمقالة الآخر في آن واحد وليس
المراد خصوص هذا بل ما يشمل ما اذا رضى كل بمقالة الآخر في آئين بان رضى البائع بالثمن الذي قاله
المشتري عند الاختلاف فيه أو رضى المشتري بالمبيع الذي ذكره البائع عند الاختلاف فيه (قول

لمصنف تحالفاً في الاختيار وإن ماتاً وأحدهما واختلفت الورثة فلا تحالف **(قوله)** وأشار بعجزهما
 (الح) في حاشية المحرر في هذه الإشارة نظر **(قول الشارح بالقضاء)** كذا في الدرر وإنما احتج بالقضاء
 لأن التسكول إما بذل أو إقرار فيه شبهة فتقوية القضاء يكون حجة ملزمة وبدونه لا يكون حجة ملزمة **(قوله)**
 بخلاف ما لو اختلفا في الأجل في السلم (الح) أي في مقدار الأجل كما هو ظاهر **(قوله)** فيه أنه داخل في
 الهلاك (الح) إذ بالتعب يفوت جزء منه ولو وصفا فيكون من باب هلاك البعض فهو داخل فيما يأتي
(قوله) فلو قبله يتحالفان في موتهما (الح) عبارة الكفاية قوله وإن هلك أحد العبدین ثم اختلفا في الثمن
 لم يتحالفا عند أبي حنيفة يريد به إذا هلك أحدهما بعد القبض وفي الجامع الصغير الترتاشي فإن كانت
 السبعة غير مقبوضة تحالفان في موتهما وموت أحدهما وفي الزيادة لوجود الانكار من الجانبين اه
 والقصد أنهما اختلفا في الثمن وقد هلك العبدان قبل القبض وادعى المشتري الزيادة في المبيع والا كيف
 يتأتى تحالف مع هلاكه قال الزيلعي وإن هلك قبله تحالفاً بالاجماع لأن الكل يعود إلى ملكه فلا يؤدي
 إلى تفریق الصفقة على البائع اه **(قوله)** يعني بأخذ من ثمن الهالك (الح) لم تظهر صحة هذه العاية انظر
 الزيلعي **(قول الشارح وأجسه)** انظر حكم الاختلاف في الوصف وتقدمت هذه المسئلة في المهر
 بتفصيلها **(قوله)** قيد للتهارر يصح إرجاعه لهما فإنه يلزم من جعل الجبر أن الصحيح التهارر أن الصحيح
 وجوب مهر المثل ومقابله وجوب قبول بينة المرأة **(قول المصنف ولو اختلفا في الإجارة)** أي قدرا
 أو جنسا أو وصفا كما نقله عبد الحليم **(قوله)** فإن تسليم المعقود عليه واجب أو لا على الأجر ثم وجب
 على المستأجر نقد الإجرة عناية **(قوله)** لأن تسليمه لا يتوقف على قبض الإجرة فيبقى انكار المستأجر
 فيحلف عناية **(قوله)** إلا أنه خرج منه ما لو كانت تبسيع (الح) القصد أنه وإن كان قول الدرر وكذا إن
 كانت دلالة الح شاملا لما إذا كانت تبسيع ثياب النساء إلا أنه يخرج منه ما إذا كانت تبسيع ثياب النساء فإنها
 هي المصدقة لاهو وخروجه بقوله فالقول لكل الح

(فصل في دفع الدعاوى)

(قول المصنف أو دعيه) في فتاوى شيخ الإسلام فيض الله أفندي من كتاب الغصب قال محمد في آخر
 بيوع الجامع غاصب الغاصب ومودع الغاصب ينتصب خصمًا لله لا حتى أن من ادعى عبداً في يدي رجل
 أنه ملكه غصبه منه فلان وغصب هذا الرجل من فلان وأقام على ذلك بينة تسمع بينته مجمع الفتاوى
 في الدعوى وكذا في الخامس عشر من دعوى البرازية اه والذي رأيته فيها وإن ادعى عليه الح
(قوله) لتعذر التميز اه (بجر) وفي الخاتمة أقام المدعى عليه البينة أن نصفها وديعة عنده لفلان بصفت
 دعوى المدعى في النصف وهل تبطل في الكل قال بعضهم تبطل قال رحمه الله وفيه نظر وأشار في
 الجامع إلى أنه لا تبطل اه من باب ما يبطل دعوى المدعى وفي الفصل العاشر من الفصولين أو دعه
 نصف دار لم يقسم ثم باع منه النصف الآخر فبرهن رجل أن نصفه له فبرهن ذوا اليد على الشراء والودعة
 تندفع الخصومة حتى يحضر بآئعه إذا المدعى لو استحق نصفه يظهر أن البائع كان شريكاً لمدعى فأنصرف
 ببيع نصفه والمشتري ليس بخصم في نصفه الآخر لأنه مودع فيه اه وفي البرازية ادعى عليه أ أو ضبعة
 فبرهن على أن نصفها وديعة الغائب عنده قيل تندفع الدعوى في الكل وقيل في النصف لا غير إليه اه
 في الجامع اه من الباب الأول من الدعوى **(قوله)** لكن لا تشترط المطابقة (الح) ويشترط تنعدم اليقين

على القضاء لما في الثاني عشر من الاستروشنية ولو لم يكن لدى اليمين على الايداع حتى قضى القاضي بالعين للمدعى ثم ان المدعى عليه وجد يمينه على الايداع وأقامها لا تقبل بنبته والحاصل أن اليمين من المدعى عليه على الايداع مقبولة قبل القضاء غير مقبولة بعد القضاء اهـ (قوله) فقد نقل عن البرازية أنه يحلف على النبات الخ) أى المدعى عليه ولا يظهر وجه التحليفه الا على قول ابن أبي ليلى القائل بان الدعوى تندفع بدون بينة (قوله) ولم يذكر برهان المدعى ولا بد منه الخ) لا يتوقف الامر على اقامة برهان من المدعى (قوله) ولا يخفى أنه بعد رجوع ما زاده الخ) لا يخفى أن اعتراض الجرائم هو على حصر المسائل في خمس صور ولا شك أنها أكثر والجواب بانها راجعة الى الامانة أو الضمان غير دافع للاعتراض فإنه لو نظر له لما كان هنالك داع لعدوها نجسافي كلام المصنف بل كان يلزم الاكتفاء بمسئلة واحدة فيها ضمان ومسئلة واحدة فيها امانة تأمل (قوله) واذا لم تندفع في هذه المسئلة الخ) كذلك حكم ما بعدها فان الغائب لا يكون محكوما عليه ثم ما ذكره الزيلعي انما هو فيما اذا أنكر البائع البيع والا فالحكم باليمين حكم على البائع أيضا (قوله) تندفع كقامته على الايداع) عبارة السندی عن البرازي وان لم تندفع باقامة اليمين على الايداع الخ) (قوله) وهذا بخلاف قوله الخ) حقه التعبير بأى التفسيرية (قوله) لعل وجه الاستحسان هو أن الغصب ازالة اليد الخ) وجعل السندی وجهه دفع فساد السراق اذا الضرورة فيه أعظم من غيرها لانها تكون خفية ولذا شرع فيها الحد والافقد توافقا أن اليد لذلك الرجل اهـ وهذا أظهر مما في المحشى (قوله) وظاهر أنها ادعت سرقة أخيها الخ) فيما قاله هنا مخالفة لما في المتن ولما قدمه وموافقة لما قاله السائحاني (قوله) أى بعد أن سأله عنه الخ) وفي الفصل ١٢ من الاستروشنية وفي الذخيرة والفتاوى الصغرى اذا قال المدعى عليه لى دفع بمهله القاضي الى المجلس الثانى وذكر في الاقضية أنه لا يمهله على وجه يبطل به حق المدعى وانما يمهله ثلاثة أيام وما أشبه ذلك في الذخيرة المدعى عليه اذا ادعى البراءة من دعوى الحق وقال لى بينة حاضرة فى المصر فانه يؤجل ثلاثة أيام وذكر رشيد الدين فى فتاواه اذا قال المدعى عليه لى دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت القاضي اليه ويقضى عليه وان بين وجه الدفع لكن قال بينتى غائبة عن البلد فكذلك الجواب وكذا ان بين وجه الدفع الفاسد فالجواب كذلك ولو كان الدفع صحيحا وقال بينتى حاضرة فى المصر يمهله الى المجلس الثانى اهـ (قوله) المشتري ليس بخصم للمستأجر والمرتهن) هذا قول آخر مقابل لما فى الشارح

(باب دعوى الرجلين)

(قوله) لا يخفى عليك أن عقد الباب ادعى الرجلين على ثالث الخ) لا يخفى ما فيه فان مسائل هذا الباب تشمل ما اذا كانت الدعوى من كل على الآخر نعم لو ادعى أحدهما واقتصر الآخر فى جوابه على الانكار لاتكون من مسأله (قوله) فذوالبدء أولى الخ) هكذا فى الفصولين وعز الاستروشنى مسألة الارث لرشيد الدين والمذكور فى الهداية مسألة الشراء فقط وفيه أنه مع كون المورث واحدا اذا أثبت كل منهما ورائته مع استوائهما يقضى بالمدعى لهما لا لواضع اليد وان كان أحدهما مقدما يقضى له (قوله) أقول يقضى به للمؤرخ عند أبي يوسف الخ) عبارة عقب قوله حالة الانفراد وينبغى أن يفتى بقول أبي يوسف لانه أرفق وأظهر (قوله) فيقضى لكل وقف النصف) عبارة البحر عقب قوله فى يد ثالث فيقضى بالعقار نصفين لكل وقف النصف (قوله) الا أنه يشك ما ذكره بعده عن الذخيرة الخ) قد يقال

الثابت بالينة كالثابت معاينة فما قيل في أحدهما يقال في الآخر وليس في عبارة الذخيرة ما يدل على اشتراط ثبوت اليد بالمعاينة حتى يشكّل (قول الغمر) بثبوت أوله من لم يجرب الأمور قاموس (قول) ويزيد ذلك بعد الخ) عبارة الخيرية ويزيد على ذلك قبحا وبعد الخ (قول) ورده المقدسي بأن الأولى الخ) الذي يظهر ما قاله في البحر (قول السارح) كما حرره في البحر مغلطا للجامع (قول) ورده المقدسي فأنظر (قول المصنف) أقدم (قول) لا حاجة إليه (قول) وأما في الثانية الخ) لا وجود لها في البحر وأما الثالثة والمراد بالوجه الثلاثة عدم التار يخ أصلا أو الاستواء فيه أو تار يخ أحدهما فقط (قول) وإن كان البائعان) لعدمه كأن البائعين (قول) يعني بينهما) لعدمه فيقضى بينهما (قول السارح) ثم لا بد من ذكر المدعى وشهوده ما يفيد ملكه بآئعه الخ) في نور العين من الفصل السادس لا تقبل بينة الشراء من الغائب إلا بالاشهاد بأحد الثلاثة أما بملكه بآئعه بأن يقول باع وهو يملكه وأما بملكه مشتريه بأن يقول هو المشتري شراؤه من فلان وأما بقبضه بأن يقول اشتراه منه وقبضه اه وفي التمه من الفصل الثاني في أداء الشهادة ادعى دارا أنها ملكه اشتراها من فلان وذو اليد يدعيها لنفسه فشهد الشهود أنها ملك المدعى اشتراها من فلان أو لم يشهدوا أنها ملك هذا المدعى وانما شهدوا أنه اشتراها من فلان وفلان يملكها أو شهدوا أنها كانت للبائع فلان اشتراها المدعى منه أو شهدوا أنه اشتراها من فلان وسلمها إليه تقبل شهادتهم لانهم شهدوا بالملك للمدعى فان شهدوا أنه اشتراها من فلان لا غير لا تقبل من آخر باب الشهادة على البيع لشيخ الاسلام اه وفي البرازية من الفصل الثالث في الموافقة بين الدعوى والشهادة ان كان مكان البيع هبة وذ كراما ذ كرنا تقبل وان لم يقول انه ملك المدعى وفي الاقضية فيما اذا شهد أن فلانا باعها من هذا المدعى وهي في يده ذ كر اختلاف المشايخ وقال قيل لا تقبل اذا كانت الدار في يد غير البائع وان كانت في يد البائع فشهد أن المدعى هذا اشتراها من المدعى عليه تقبل ولا حاجة الى أن يقول باع وهو يملكها اه وفي التبيين من الكفالة تحت قول المصنف وكفالة بالدرك تسليم مانصه لو شهدنا أيضا عند الخا كم بالبيع وقضى بشهادته أو لم يقض يكون تسليمه حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك لان الشهادة على انسان بالبيع اقرار منه بنفاذ البيع باتفاق الروايات لان العاقل يريد بتصرفه الصحة فيصير كأنه قال باع وهو يملكه أو باع يعبا بآنا نافذا اه وفي محاضر الهندية ان قوله وسلم المبيع نظير قوله وهو يملكه اه وهذا بخلاف دعوى الاجرة ففي السادس من دعوى الاجارة من البرازية ادعى أجره محمدا وبجارته منه وتسليمه اليه ولم يذكر أنه ملكه يصح بخلاف دعوى الشراء كما مر والوقف لان اجارة الغاصب المغصوب صحيح بلاذن المالك ويستحق الاجرة ادعى عليه انه كان استأجر منه هذه الدار وقبضها ثم المالك غصبها مني يصح لانه ادعى عليه فعلا أما لو قال كنت استأجرتها قبل ثم استأجرتها من المالك وسلمها اليك لان المستأجر لا يصير خصما للمدعى المالك والاجارة ما لم يدع عليه فعلا وقال ظهير الدين يسمع لادعائه عليه منافع مملوكة له فكان خصما اه وفي الفصل السادس من نور العين ادعى ارثا ورثه من أبيه وادعى آخر شراؤه من الميت وشهوده شهدوا بأن الميت باعه منه ولم يقولوا باعه منه وهو يملكه قالوا لو كانت الدار في يدي مدعى الشراء أو مدعى الارث فالشهادة جائزة لانها على مجرد البيع انما لا تقبل اذا لم تكن الدار في المشتري أو الوارث أما لو كانت فالشهادة بالبيع شهادة ببيع وملك اه (قول) بأن يباع العبد الذي قيمته ثلاثة آلاف الخ) في هذه الصورة الوصية لكل من الموصي اهمما بالثأف ولا يظهر اعتبار جهة العول أو جهة المنازعة بل يقسم الثلث بينهما بالسواء (قول السارح) والاصل عنده أن القسم الخ) عبارة مخرج الزادات

الاصل لابي حنيفة أن قسمة العين متى كانت لحق ثابت في الذمة أو لحق ثبت في العين على وجه الشروع في البعض دون الكل كانت القسمة عولية ومتى وجبت قسمة العين لحق ثبت على وجه التمييز أو كان حق أحدهما في البعض الشائع وحق الآخر في الكل كانت القسمة نزاعية اه وقوله على وجه الشروع في البعض متعلق بثبت لبالشروع فان حق كل من الورثة مثل شائع في كل التركة لا البعض وقوله أو ثبت على وجه التمييز وذلك في مسألة الكافي فان مدعى الكل انما يدعى ما في يدي شريكه من الثلثين وذلك مميز لاشائع في كل العين ومدعى النصف يدعى سدسا في يدي شريكه وذلك مميز غير شائع في كل العين (قوله ومحصلة اختلاف التخصيم) الا أن الاصح أقوى من الصحيح في الترجيح (قوله أقول لكن في الهداية والمتقى مثل ما في المتن) لكن قال في شرح المتقى واختار القندوري ظاهر الرواية حيث قال تنازعا في دابة أحدهما ركب في السرج والآخر ديفه قضى بالدابة بينهما (قوله ويخالفه ما في البدائع لو اذ عيادار الخ) فيه أن كلام المصنف في الجلوس لافي السكني وكلام البدائع فيها وفرق بينهما فانها تصرف في العقار كاحداث البناء أو الحفر فيه وقول البدائع في مسألة دخول أحدهما فهي بينهما أي لا بطريق القضاء بل بحكم الاستواء بينهما لعدم العلم ببدل غيرهما تأمل ثم رأيت في السندي نقلا عن الكافي عند قول المصنف فيما يأتي أو تصرف فيها فان ابن الخ لو شهد أنه ساكن في هذه الدار وأولاس هذا الثوب أو هذا الخاتم أو ركب هذه الدبة أو حامل هذا الثوب يقبل لانهما شهدا باليد المتصرف اه وفي تمة الفتاوى من الفصل الثالث من مسائل التناقض أقر أن فلا ناسكن هذه الدار ثم أقام بينة أنها له تقبل لان هذا اقرار منه باليد للفلان واليد المعاينة لا تمنع قبول البينة فالمقرب بها أولى اه وفي الوالجية من الفصل الرابع من أدب القضاء أن السيد تثبت على الدابة بالركوب وعلى الثوب بالحمل ولا تثبت بالقعود على البساط أو النوم على الفراش (قوله ولكن أحدهما داخل فيها والآ خر خارج عنها فهي بينهما) أي لا يرجح الداخل على الخارج بل تكون لهما ان أثبتا دعواهما على واضع اليد (قوله وأفتى فيها بخلافه نقلا عن العمادية) موضوع ما في العمادية ما اذا لم يكن على الجدار جذوع لاحدهما وانظرها في الفصل الخامس والثلاثين والمستفاد من قول البرازي سقفا آخر أن الجدار المشترك مشغول (قوله أي اجارة داره) أي دار صاحب الجدار لذى الجذوع (قوله ويريد به علك مطالبته الخ) بل الظاهر أن المراد أن رب الساباط يكاف رب الخائط أن يحفظه عن السقوط بأن يحمله بأخشاب حتى يكون معلقا إلى أن يبني الخائط (قوله فالساحه بينهما على قدر البيوت) لعله على قدر سهامهم اذ مع قسمة البيوت تبقى الساحة مشتركة بين الورثة كما كانت فتكون بينهما على قدر ميراثهم (قوله فعلم أن الخارجين قيد اتفاق الخ) الانسب ما في ط أن السيد لا تثبت في العقار بالتصادق فهم او ان تصادقا على السيد لكن القاضي لا يجعلهما الا خارجين (قوله من كل وجه لانه أمين) تمامه والأمين يده قائمة مقام يد غيره فكانت غير ثابتة حكما

(باب دعوى النسب)

(قوله ويلزم البائع أن الامة الخ) عبارة الاصل وبلاد البائع الخ (قوله فان برهن أحدهما فينته) هذه غير مسألة التنازع السابقة وموضوعها ما اذا قال المشتري أصل الجبل لم يكن في ملكك وانما اشتريتها وهي حامل وقال البائع كان في ملكي كافي السندي (قوله صححت دعوة المشتري لا البائع) ينبغي أن

يقصد ما اذا سبق دعوى البائع بعدم تصديق المشتري له قبل دعواه والا فلا تصح دعوى المشتري (قوله لان الفرق صحيح اذ يكون الخ) عبارة صدر الشريعة لان الفرق الصحيح أن يكون الخ (قوله وفي التفرع خفاء الخ) لا يخفى أنه يتفرع على عدم احتماله النقص بعد ثبوته صحة تصديقي المقر له المقرب بعد تكذيبه في اقراره ببقائه وعدم انتفاضه بالردف كانه لم يوجد رد بخلاف ما اذا رد اقراره بالمال مثلا ثم صدقه فانه لا يصح تصديقه فيه لبطالانه بالرد (قول الشارح وهذا اذا صدقه الابن الخ) لا حاجة اليه لان الكلام في صحة الاقرار بالنسبة للمقر لا المقر له (قول الشارح ولو ادعى نبوة العلم لم يصح ما لم يذكر اسم الجسد) وكذا يشترط ذكر نسب الجسد في البرازية من الفصل العاشر وان ادعى نبوة العلم فمع ذكر الجسد يلزم ذكر الاب والام الى الجسد اه ونحوه في الخلاصة من الفصل العاشر ونور العين من الفصل السادس وبهذا أفتى في المهديّة كما هو مذكور في الجزء الرابع (قوله انظر ما صورته ولعل صورته الخ) الاظهر في التصوير أن الوارث اذا حضر وادعى أنه وارث بعد اثبات الدائن ذنبه والموصى له الوصية بوجه شرعي وادعى ما يفيد سقوط الدين وبطلان الوصية كادائه ورجوعه عنها فأنكر كونه وارثا وأن شخصيته غير صحيحة يصح اثباته السبب في وجههما فافتوجه عليهم ما خصومته بما يبطل دعوى الدين والوصية أي يقال في تصويرهما اذا حضر شخص وادعى ديناً على الميت أو وصية من قبله وأحضر معه شخصاً زاعماً أنه وارثه يصح اثبات وراثته في وجه المدعي لتحقيق نيابته عن الميت في اثبات الدين أو الوصية عليه (قوله ونبوته لا يكون الاعلى وجه الخصم الجاحد) ظاهره المناقاة لما يأتي من اجتماع الاقرار مع اليينة في الوكالة والوصاية وحيث أمكن اثباتهما معه لا يكون هناك لانكار وعبارة قاضيان أول كتاب الدعوى ولو ادعى رجل أنه وصى الميت لا تسمع دعواه الاعلى وجه خصم جاحد وخصمه وارث الميت أو رجل عليه لميت دين أو رجل أو وصى له الميت بوصية لان الوصى له حقاق الميراث فكان بمنزلة الوارث وان أحضر رجلاً له على الميت دين اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون هذا الرجل خصماً لمن يدعى أنه وصى الميت لان الوصى لا يدعى قبله حقاً ومنهم من قال يكون خصماً وهو الصحيح اه والظاهر في دفع المناقاة أن يقال ان القصد بعبارتها هذه أن الوصاية كالوكالة لا تثبت بمجردة عن حضور الخصم هذا هو المحترز عنه بقوله وجه خصم جاحد ولا يشترط بخوده لصحة الاثبات كما ذكره نفسه في فصل التوكيل بالخصومة فالجاحد في كلامه ليس قيداً احترازياً وحينئذ لا يتم ما قاله بعض الفضلاء ويدل لذلك ما في الفصل السادس من تمة الفتاوى في اثبات الوكالة اذا ادعى أن فلاناً واكله بطلب كل حقه بالكوفة وبقبضه والخصومة فيه وجاء باليينة على الوكالة والموكل غائب ولم يحضر الوكيل أحد الاموكل قبله حق فان القاضي لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصماً جاحداً ذلك أو مقره حينئذ يسمع اه (قوله لم يظهر وجهه) ذكر في المحيط أن بعضهم وجه المسئلة بان الاقرار بالمجهول صحيح وقطع الخصومة بإيصال الحق الى مستحقه واجب والنياب اجناس فالقاضي لا يدري أقل ما يصلح أن يكون قيمة هذا الثوب لان ما من ثوب من جنس الاوثوب من جنس آخر يكون أقل ولا يقضى بما قاله المدعي لان الغاصب حلف على ذلك وما يقال ان يمين المغصوب منه يمين المدعي قلنا يمينه يمين المدعي من وجهه من حيث ان أصل الاستحقاق ثابت باقرار الغاصب وانما الحاجة الى فصل الخصومة فكانت بمنزلة يمين المدعي عليه من وجهه مما يجوز أن يفصل بها الخصومة فكذلك ايمان المدعي عليه من وجهه

(كتاب الاقرار)

(قوله) بأنه لاحق له على فلان بالإبراء (عبارة الاصل وبالإبراء ثم أجاب عن الاشكال بقوله الآن يقال المعترف هو الاقرار في الاموال كما يدل عليه ما ذكر في الدليل المعقول اه وفي الفقهستاني بحق أى بما يثبت ويسقط من عين وغيره ولكنه لا يستعمل الا في حق المالية فيخرج عنه ما دخل من حق التعزير ونحوه (قول السارح بأنه أقر له الخ) في السندی یعنی لوقال المدعى ادعى على هذا أنه أقر لي بالعبد الغلاني یعنی ولم يقل وهو ملكي وهو معنى قوله بناء على الاقرار له بذلك اه (قوله) ان لم يقربه لانسان معروف) في البرازية وان لم يقربه الخ (قوله) محله فيما اذا كان الحق فيه لواحد الخ) ومحله أيضا فيما اذا لم يصفه لغيره متصلا بالرد قال في أول اقرار البحر لورد اقراره ثم قبل لا يصح الا اذا أضافه الى غيره متصلا بالرد كان له اه وفي تمة الفتاوى قبيل اقرار المريض مانصه المقر له بالدين اذا أقر أن الدين لفلان وصدقه فلان صح وحق القبض للادول دون الثاني لكن مع هذا لو أدى الى الثاني برئ وجعل الاول كالوكيل والثاني كالموكل (قوله حتى صح اقراره لغيره الخ) نقل صحة اقراره لغيره في المنع عن الخاتبة لكن ذكر السندی في باب الاستثناء عند قول المصنف هذا الالف وديعة فلان بل فلان رواية أخرى تفيد عدم صحة الاقرار الثاني ونصه روى ابن سماعة عن أبي يوسف لوقال هذه الالف أو دعيها فلان بل فلان والاول غائب فأخذ الثاني ثم حضر الاول فان أخذ مثلها من المقر لم يرجع المقر بها على المدفوع اليه وان أخذها من المدفوع اليه مرجع المدفوع اليه بمثلها على المقر كذا في المحيط اه والاظهر اعتماد هذه الرواية (قول السارح لانها نهاية اسم الجمع) هذا التعليل ذكره في الهداية وغيره ولا يخلو عن تأمل لان الوصف بالكثرة لا يقتضي حمل لفظ الجمع على نهايته اذهي مشكوكه والمال لا يجب بالشك (قوله) لكنه غلط ظاهر الخ) لعل وجه ما حكاها العيني أنه كما يقال أحد وعشرون ألفا الخ يقال ألف ومائة وأحد وعشرون وعشرة آلاف وان كان فيه تطويل بزيادة حرف العطف فيحمل اللفظ عليه للتيقن بالافل تأمل الا أنه على هذا لا يتعين أن يكون المزي عشرة الاف بل يصح تقدير ما دوسها (قوله) ينبغي تقييده بما اذا لم يأت الخ) لا حاجة لهذا التقييد لعدم اضافة الملاك في المقر به بل فيما جعل ظرفا له (قوله) لا ورود لها على ما تقدم غير مسلم نعم ما قبله غير وارد لعدم اضافة المقر به أصلا (قول المصنف أو قضيتك اياه) ولا يرد أن غير الحق قد يقضى ويبرأ منه كما تقدم فيما لو دفع دعوى الدين بذلك لان القضاء والإبراء يقتضيان الوجوب حقيقة بدون صارف هنا بخلاف ما تقدم لوجوده وهو تقدم الانكار أنظر عبد الحليم (قوله) وكذا لا أقضيكما أو والله لا أقضيكما الخ) الذي في المقدسي والله لا أقضيكما اليوم ونحوه اقرارا لانه نفاذ في وقت معين وذابعد وجوبه أما اذا لم يكن عليه يكون منفيا أبدا زيلعي ومفهومه أنه بدون تقييده باليوم لا يكون اقرارا ثم ذكر عبارة الخاتبة ثم ذكر عن الخلاصة ما ينافي الخاتبة وقال فأنت ترى ما فيه من الاختلاف بذكر الضمير وعدمه وقال والذي لم يذكر فيه الكناية يقدر فيه كافي أحل على غرامه أى بها وبالجملة يلزم الاطلاع في هذا المقام على ما قاله فانه أوضح المقام (قوله) وقوله اترن ان شاء الله اقرارا) الذي في المقدسي بالضمير ومقتضى الاصل أن يكون سوف تأخذ اقرارا أو كان جعله ردا مستفاد من العرف ويدل عليه التعبير بسوف تأمل ثم رأيت السندی علل عدم كونه اقرارا بقوله لان هذا يكون استهزاء واستخفافا به (قول السارح) أو ما استقرضت من أحد

سوال الخ) فانه يحتمل أنه أراد ما استقرضت من أحد سواك فضلا عن استقراض منك وهو الظاهر
ويحتمل ما استقرضت من أحد سواك بل منك فلا يكون اقرارا بالشك اه سندی (قول المصنف
وادعى المقر له حمله لزمه حالا) في الواقعات ان هذا الم يصل الاجل بكلامه أما اذا وصل صدق اه قال
الطرابلسي في شرح منظومة الكنز وهو قيد حسن اه سندی (قول) قال الانقروى والاكثر
على تصحيح ما في الزبادات الخ) في الفصل الثالث في التناقض من التهمة مانصه في دعوى المنتقى سا كن
دارا قرأه كان يدفع لفلان الاجرة ثم قال الداردارى فالقول له ولا يكون ذلك اقرارا أن الدار لفلان لانه
يقول كان وكبلا في قبض أجزتها اه ثم ذكر في الفصل الاول من الاقرار أن هذا رواية ابن سماعة
عن محمد وفي رواية هشام عنه يكون اقرارا لمن كان يدفع الاجرة اه ونقل ذلك الانقروى عنها وذكر
الروائتين في الخاتبة مقدما رواية ابن سماعة من أنه لا يكون اقرارا ومقتضاه اعتماده (قول) بل
يكون استنفها ما الخ) الاظهر ما في ط ثم لا وجه لهذا التأييد فان الاستينام مانع من الدعوى لنفس
المساوم ومسئلة الكتابة لا تمنع له ولا غيره (قول) فيلزمه به بعد ذلك) أي باقراره الضمني بناء على رواية
الجامع (قول) قال الزيلعي) حقه المقدسى (قول) ولكن الاحوط الاستفسار الخ) فيه تأمل
فانه لو قال مرادى النصف كيف يقبل منه مع أخذ المقر له بظاهر اللفظ (قول) فيه أن الخبة لا تسمى
ظرفا حقيقة) لاشك أنها طرف حقيقة لا عرفا ولذا الزمه الاصطبل على قول محمد تأمل (قول) ويؤيده ما في
الخاتبة له على ثوب الخ) وجه التأييد الزامه بالقيمة في عبارة الخاتبة فانه لو كان الاقرار بالغصب لزمه العين
(قول) والقول بتمييزه البعض الخ) أصل العبارة يميزه (قول) ولعل المراد بقوله فعلية الترميمه) بل
يبقى التمر على ظاهره لانه مثلي (قول) لان تصحيحه وجهها وهو الوصية من غيره الخ) كذلك يمكن فيه الميراث
بأن أوصى بالامسة الاحلها فانه يصح كل من الوصية والاستثناء فلو اقر الموصى له بعد قبضها به للوارث
صح انظر السندی (قول) ولعل الاولى أن يقول المتيقن وجوده شرعا) قد يقال انه حكم بالاحتمال وقت
الاقرار لا بعد الوجود ثم قيد المتن بقوله بأن تلدا الخ) وليس هذا تصويرا له وفائدة ذكر الاحتمال دفع توهم
عدم صحة الاقرار مع عدم التيقن بوجود المقر به (قول) يعني كتب في صدره أن فلان الخ) لا تصح
هذه العناية وليست في عبارة الاشياء بل هي ان كتب مصدرا حر سوما وعلم الشاهد حل له الشهادة على
اقراره الخ) (قول) ووجه كل في الكافي) وجه ما قاله أبو يوسف أن الكل اتفقوا على الثالث فبأخذ المقر له
من يد كل واحد منهم ثلث الالف ومتى أخذ وصل اليه كل ما أقربه الاصغر ثم اتفق الاوسط والا كبر
على ألف آخر فبأخذ من كل واحد منهم ما نصفه فبقي في يد الاوسط سدس الالف فهو له وفي يد الا كبر
سدس الالف فبأخذ منه لانه مقر أن الدين مستغرق ولا ارث له ووجه قول محمد أن زعم الاصغر أن
المدعى ادعى ثلاثة آلاف ألفا بحق والفين بغير حق فاذا أخذ من الا كبر ألفا فقد أخذ ثلث الالف
بحق والثلثين بغير حق والاوسط يقول ان دعوى المدعى في الالفين بحق وفي الالف بغير حق فاذا أخذ
الالف من الا كبر فقد أخذ ثلثها بحق وثلثها بغير حق وزعم الاصغر أنه بقي من دعواه ثلث الالف وزعم
الاوسط أنه بقي من دعواه ألف وثلث فصادقا على ثلثي الالف فبأخذ من كل واحد نصف ما نفقا عليه
ودانث الالف فبقي من اقرار الاوسط ثلثا الالف وفي يده ذلك فله أن يأخذ ذلك فلم يبق شيء اه
كفى النسبي (قول) فالقياس أن يؤخذ منه ثلاثة أنجاس الخ) ووجه القياس أنه قد أقرن الموصى
له يستحق ثلاثة أنجاس ألف من السركة وهو ثلثا الالف واقارره انما ينفذ على ما في يده فيقسم أنجاسا

(قوله كما في آخر الكنز) وكذا في الفتح من شتى القضاء (قوله) وحيث تعلق حقهم صار حقا للمقرله (قوله) عبارة الاصل وحيث تعلق حقهم لم يتعلق بما صار حقا للمقرله فليس لهم ولاية تحليفه اه (قوله) ثم وقع بينهما تبارؤ عام ثم ماتت) أى فيما عدا ما أقربت به كما هو الحادثة والام لم تمت بل عمت وقد علل في الرسالة لصحة دعوى الكذب بأن التبارؤ انما يمنع دعواه بشئ هو أو من يقوم مقامه لانه يمنع أن يدفع عن نفسه اذا ادعى عليه بشئ وبأنه قال في البراء ما عدا علقه الاقرار

(باب الاستثناء وما في معناه)

(قوله) قول الشارح وهذا معنى قولهم تكلم الخ) أى المستفاد من العبارة المختصرة سندی (قوله) قال الشيخ على عشرة دراهم الادينارا الخ) هنا سقط وأصله قال الشيخ على المقدسى لو استثنى دنانير من دراهم أو مكيل أو مودوناً على وجه يستوعب المستثنى كقوله له على عشرة دراهم الادينارا الخ (قوله) فكما للمقرله لعدم صحة الاستثناء) عدم صحته لا يصح الاعلى غير المشهور وما مشى عليه فيما سبق هو المشهور (قوله) وفي البحر أيضاً ومن التعليق المبطل الخ) الظاهر أن هذا وما بعده ليس من التعليق وعدم صحة الاقرار لعدم الجزم بالمقربة لا لتعليق معنى فقوله فيما أعلم أو في على يذكر الشك عرفاً وستأتى هذه آخر شتى الاقرار فانظر هامع ما كتبه في التكملة (قوله) المصنف الا اذا صدقه أو أقام بينة) على ما دعاه من الغير (قوله) قول المصنف لزمه أن كذبه المقرله والا لا) الحكم المذكور يقال فيما قبله أيضاً (قوله) واذا قال أخذت هذا الثوب منك عارية الخ) هكذا في البازية ولعل العارية محرفة عن الوديعة لأن اللبس في العارية مباح دون الوديعة ومعلوم أن العارية تنج التصرف كالبيع فلا يصلح اللبس فارقا اه من التكملة وفيه أن الاشكال وارد أيضاً فيما لو أقرب بالوديعة على الوجه المذكور فلا يظهر الوجه أيضاً في صورة الاقرار بالوديعة (قوله) يكون ضامنا حيث أقرب بها الاول الخ) فقد عجز عن رد الوديعة بفعله فصار مستهلكا فيضمن اه سندی (قوله) وإن كان المقرله رجلين يصرف الى الثاني) ان لم يبين أنه من الاول

(باب اقرار المربض)

(قوله) وينبغي أن يوفق بينهما بأن يقال المراد بالابتداء الخ) اذا حل الجواز ابتداء على ما قاله وأريد بجواز الاقرار في هذه الصورة من الثلث الجواز بالنظر للديانة وأما بالنظر للقضاء في الكل لا يبعد في عبارة العارية وتزول محالفتها لما أطلقوه في كتبهم فانه بالنظر للقضاء لا الديانة (قوله) فيقرضه بين الناس) عبارة الاصل فيعرض عنه بين الناس (قوله) فانه يعتبر خروج العبد من ثلث المال الخ) الظاهر اعتماد ما قدمه المصنف أول الكتاب من صحة اقراره بملك الغير ويلزمه تسلبه اذا ملكه برهة من الزمان اه والظاهر أن ما في القنية محمول على الديانة وما في المصنف على القضاء (قوله) المصنف وايفاء أجرة) أى بعد استيفاء المنفعة أما اذا كانت الاجرة مشروطة بالتعجيل وامتنع من تسليم العين حتى يقبض الاجرة فهي كمن المبيع الذي امتنع من تسليمه حتى يقبض ثمنه (قوله) ولولو ارث عليه دين الخ) عبارة الاصل ولولو لمريض دين على وارثه (قوله) الشارح فان كانت كان أولى) فتباع ويقضى من ثمنها مال فان زاد رده في التركة وإن نقص حاصص بنقصه (قوله) أقرأته أبرأ فلانا في صحته من دينه لم يحز) أى من الكل وإن جاز من الثلث وقوله اذا لعلك انشاء الخ) أى في الكل وإن ملكه في الثلث وصحة البراء لا اجنبى انما هي في

الثالث وبهذا نزول المخالفة الثابتة التي ذكرها المحشى وأجاب في شرح الوهبانية للمصنف عن المخالفة الأولى حيث قال بعد أن ذكر عبارة الخلاصة المذكورة نقلا عن الملتقى فإن قبل هذه المسئلة لا تخلو عن اشكال فإن الأصل أن اقرار الرجل في مرض موته لغير وارثه جائز وإن أحاط بتركته وأقراره للوارث باطل الآن يصدق الورثة حينئذ المقر له أما أن يكون وارثا فلا يصح أصلا اقراره بالقبض إلا بإجازة بقية الورثة أو غير وارث فيصح وإن أحاط بماله قال في الفصل العشرين من اقرار المحيط مانصه إذا باع المريض شيئا من أجنبي وأقر باستيفاء الثمن وهو مريض فإنه يعتبر من جميع المال فالجواب أن الفرق ما أشار إليه في الخلاصة فإنه لما صدقه المشتري في إضافة العبد إلى نفسه وإشارته إليه كان مصدقا له على ملكيته حال الاقرار فيكون انشاء تعليق كما مر في هذا الأصل فيصح حينئذ من الثالث لأنه تبرع محض وحق الورثة قد تعلق بالتركة وانما صح اقراره بالبيع لأنه غير مجبور عليه فيه فعلى هذا يصح الاقرار بالبيع ولا يصح بالقبض الآن يكون بعبارة من شهود الاقرار فينبغي أن يصح حتى لو أقرض ماله في حال مرضه ثم أقر بقبضه فيه يصدق من الثالث لأنه صريح في التبرع كما مر آنفا في الاشكال على صاحب المحيط والظاهر أنه مشى على قاعدة الاقرار لا لأجنبي ولم يعتبر صدور البيع في الصحة أو في المرض وإن مسئلة الفتاوى صدقه فيه المدعى فإنه قال وادعى ذلك المشتري اهـ (قول الشارح سواء كان المريض مديونا أولا للثمة) المناسب في التعليل أن يقول لأنه وصيه وهي للوارث لا تجوز كافي التكملة (قوله الآن يكون الوارث كغيره) استثناء من مفهوم النقيض بقوله وهو مديون (قوله ان أبانا قصرحماننا بهذا الاقرار تسمع) صوابه لا تسمع (قوله ولهذا قال السائحاني ما في المنز اقرارا وبراءة الخ) لا يستقيم ما قاله على إطلاقه لمخالفته النقل والمعين تقييد المتن بما إذا لم تقم القرينة على خلاف ما أقرب به هذا المقرر (قول الشارح ولا اقراره بدين) هذه الزيادة شاذة والمشهور لا وصية للوارث فالأولى الاقتصار على المشهور كما فعل صاحب الدرر لئلا تفتى الوصية على نفي الاقرار بالطريق الأولى لأن الوصية يذهب ثلث المال وبالاقرار يذهب كله فابطالها بطلاله بالطريق الأولى كافي المنبع كذا في حواشي عبد الخليم (قوله وقال محمد لا لأجنبي الخ) هنا سقط وأصله وقال محمد جاز لا لأجنبي أقول الشارح فلو على جهة عدم صحة تصديق السلطان أو نائبه مقتضى كون الوقف وصية عدم وقفه على إجازة السلطان تقع - مها على بيت المال ولعل هذا وجه الاشكال المذكور ثم رأيت في الاسعاف في باب وقف المريض مانصه وإن كان عليه دين محيط بماله ينقض وقفه ويبيع في الدين وإن لم يكن محيطا يجوز الوقف في ثلث ما بقي بعد الدين إن كان له ورثة والأفني كله اهـ (قوله وقيل للمشتري أدعته مرة أخرى الخ) استشكل في التكملة قولهما في هذه فانظره وانظر الولولجية (قوله الجواب يكون الاقرار غير صحيح) يظهر أن قامت قرينة على خلاف ما أقرب به (قوله جاز لأنه للولي لا للقرن) وإذا كان مديونا لا يصح محيط قول المصنف وإن أقر لغلام مجهول الخ، لوتنازع المقرر والمقر له في أنه مجهول لا رواية فيه انظر آخر فصل العاشر من الفصولين (قوله أن المراد به بلده وفيه كاد كفي انقضية الخ) أي قدمه في أول كتاب العتق أن مختار المحققين من شراح الهداية وغيرهم أنه الذي لا يعرف نسبة في مولده ومسقط رأسه إنما في الدرر وقال ط هناك وهو العتق من قول الشارح من جهة العتاقة وكذا من جهة المولدات و الشارح أي غير المقرر هذا فيما إذا قال المولى هذا عبدي أعنته ولو قال هذا مولاي أنى عتقني وسرر أن لا يكون الولد ثابتا من جهة غير المقر اهـ سندی (قوله أفاد بمقابلته - الخ) هذه المقابلة

لاتفقد أن ما قبلها في جمود الزوج للولادة بل يحتمل ذلك ويحتمل جسد التعيين **(قوله)** كما علمت مما قدمناه أن الكلام فيما إذا أنكر الولادة الخ فيه أن الكلام أعم من انكار الولادة أو التصديق عليهما مع انكار التعيين **(قوله)** والظاهر أن ما أفاده الشارح الخ لا معنى لذكر هذه العبارة هنا **(قوله)** المصنف إذا تصادق عليه أي إذا كان المقر له من أهل التصديق كما مر في الاقرار بالابن ونحوه وحينئذ يظهر ذكر الحضانة تأمل **(قوله)** صوابه المقر عليه لا وجه للنصوب **(قوله)** وقد رأيت المسئلة منقولة الخ في المنبع وههنا صورة أخرى وهي ما إذا أقر الاخ بابن لاخته الميت قال في الوجيز الظاهر أنه يثبت النسب دون الميراث اذ لو ثبت يحرم الاخ ويخرج عن أهلية الاقرار وقيل انهما يثبتان وقيل انهما لا يثبتان **(قوله)** وبه صرح الزيلعي الخ ليس في الزيلعي ما يقتضي أنه لا يحلف في الاولى بالكلية بل نفي التحليف لحق الغريم حيث قال الا أنه هنا يحلف المنكر لحق المدين بخلاف الاولى حيث لا يحلف لحق الغريم الخ

(فصل في مسائل شتى)

(قوله) المصنف وعندهما لا محل لخلاف فيما اذا لم يذكر المقر له سببوا ولا يصح اقراره في حق الزوج أيضا عند الكل كما ذكره في حيل التنازلية ونقله المحوى عنها **(قوله)** التفرع غير ظاهر بل هو ظاهر لانه حكم برقمها خاصة وولد الرقيق رقيق تأمل **(قوله)** حيث قال لانه نقل الخ هنا سقط وأصله حيث قال ويرد على كون اقرارها غير صحيح في حقه انتقاض طلاقها لانه نقل الخ **(قوله)** قيل ما ذكره قياس هنا سقط وأصله قيل ما ذكره في الزيادات قياس **(قوله)** وعلى ما في الكافي لا اشكال الخ ما في الكافي لا يدفع الاشكال كما هو ظاهر والاولى في دفعه أن يقال انها صارت رقيقة وحكمها انتقاض طلاقها كرقية أولادها وأنه يظهر اقرارها في حق الزوج أيضا في المستقبل **(قوله)** وهو في بعض النسخ كذلك وهو ظاهر الخ فيه أن صورة الدرر تحتمل الاخبار أيضا فلا يظهر جعلها اقرارا **(قوله)** محل بحث فان الانزجار لا يحصل الا باقامة الحد بعد الصحو **(قوله)** فيه أن الكلام في الاقرار بالوقف الخ يدفع هذا بأن قصد الشارح ذكر مسألة أخرى لمناسبة ما في المتن تأمل **(قوله)** والا فالادعوى لا تسمع هذا أحد قولين والثاني ما نقله عن الشرنبلالي وسيأتي في الصلح نقل الخلاف **(قوله)** لاحتمال وجوبه بعد الاقرار الا صوب التعليل بعدم صحة ابراء المجهول **(قوله)** اخبار عن ثبوت البراءة لا انشاء لا فرق في ترتب حكم البراءة على جعل ما ذكر اخبارا أو انشاء **(قوله)** أو شيئا من الاشياء حادثا لعلة الاشياء حادثا **(قوله)** ظاهر فيما اذا لم تكن البراءة عامه كلامه هذا غير محذور تأمل **(قوله)** فيه ان اضطراره الى هذا الاقرار عذر فيه أن المراد لاعدله مقبول عند القاضي **(قوله)** الشارح بالدخول ولم يجد لعدم تكرار اقراره أربعا واذ لم يجب الحد لما ذكر وجب المهر كما ذكر ذلك الزيلعي أول كتاب الحدود فانظره **(قوله)** وفي الخصاص قال المقر له بالغلة الخ عبارته من الباب الحادى والثلاثين قلت وكذلك ان كان المقر قال صارت غلة هذا الوقف لفلان بن فلان هذا عشرين أولها غرة شهر كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا دونى بأمر حق عرفته ولزمنى الاقرار به قال ألزمه ذلك وأجعل الغلة للمقر له مادام المقر يحيا هذه العشرين فان مات المقر قبل ذلك رددت الغلة الى من جعلها له الواقف بعد المقر قلت فان لم يميت المقر ولكن السنوات العشرة انقضت قال ترجع الغلة الى المقر له أبدا مادام حيا اه

ولم يعلم من هذه العبارة حكم ما لو مات المقر له قبل مضي العشر سنين والظاهر انتقالها الى الفقراء **(قول)** ولا تبطل بوجوب المقر له عملاً الخ بل تكون على حالها و يعطى نصيب المقر له للفقراء عبثونه ولو أبطلناها لا عطينا للمقر **(قول الشارح)** وأفتى بعضهم بحجته من حيث ضمان المال لا الخ كما يظهر **(قول)** جسمائة درهم) حقه جسمائة دينار **(قول)** ولا بد من كونه محالاً من كل وجه) لا داعي لهذا التقييد فان صحة الاقرار معللة بأن اضافة العقد للصغير مجاز عن اضافته لوليّه أو بآئنه قد ثبت عليه المال بقوله له على كذا وما بعده رجوع عن الاقرار فلا يقبل منه **(قول)** مع أنه يبرأ من الاعيان في البراء العام الخ) معنى براءته من الاعيان بعد البراء العام البراءة من دعواها لا أنها تصير ملكاً لمبرء فيصح الاقرار بها بعده والدين يسقط بالابراء فلا يصح الاقرار به بعده **(قول)** لاحتمال الرد) فيه تأمل اذ كيف يعمل بالاحتمال ويترك المتيقن به وهو البراء المانع من صحة الاقرار **(قول)** لكن كلامنا في البراءة عن الدين وهذا في البراءة عن الدعوى) أى ولا فرق بينهما **(قول)** ولا يبرأ عن المضمون) أى مما في الذمة وما له عنده يشمل المغموس أيضاً فيدخل في البراءة والظاهر أن المراد الاحتراز عما في الذمة لا المغموس وهذا مفاد العرف والذي في البرازيه وغيره أن لفظ قبله يتناول المضمون وغيره ويدخل فيه كل عين ودين وعنده تدخل الامانة لا المضمون **(قول الشارح)** ومفاده أنه لو أقر ببقاء الدين أيضاً الخ) لعل الاولى حذف لفظ أيضاً **(قول)** اذ لو كان الاقرار بأز يد منه لم يصح) هذا التقييد انما يظهر فيما اذا لم تصدق الورثة أن المهر الذي تزوج به أ كثر من مهر المثل واذا صدقت على ذلك وادعت الهبة والمرأة الاقرار به في المرض يكون الحكم كذلك ووجه الاهدار أن الاقرار به في المرض من الزوج يتنافى دعوى ورثته الهبة في الصحة وما هنا لا يتنافى ما قدمه الشارح لعدم جعود الاقرار والهبة فيه حتى لو أقر بالمال ثم ادعى الهبة قبله لا تقبل للتناقض كذلك هنا **(قول الشارح)** فينبه الايهاب الخ) أى مع القبول حتى يتحقق التناقض والا فتقبل البيئة ولا يضر التناقض للخفاء تأمل

(كتاب الصلح)

(قول الشارح فيما يتعين) أى اذا طلب المدعى عليه الصلح وكان البدل من جنس المدعى قال في العناية ور كنهه الايجاب مطلقاً والقبول فيما يتعين بالتعيين فاذا وقع الدعوى في الدراهم والدنانير وطلب الصلح على ذلك الجنس فقد تم الصلح بقول المدعى فعلت ولا يحتاج فيه الى قبول المدعى عليه لانه اسقاط لبعض الحق وهو يتم بالسقوط بخلاف الاول لانه طلب البيع من غيره ومن طلب البيع من غيره فقدل ذلك الغبر بعت لا يتم البيع ما لم يقل الطالب قبلت **(قول)** فحتاج الى ذكر القدر) ويقع على الجياد من نقد البلد وان كان فيها نقد مختلفه يقع على الغالب منها وان لم يكن لبعضها غلبة لا يجوز ما يبين نقد انما سندی **(قول)** أى بشرط أن يكون مما لا يحتاج الى التسليم الخ) في الفقه ستان عن راضخات ان لمصالح عليه أو عنه اذا كان مجهولاً واحتيج فيه الى التسليم نفسه بالجوهالة والا فلا بد من دعوى حقا مجهولاً من دار فصالحه على حق مجهول من أرض لم يجز ولو صالحه على أن يترك كرمه مدعوها جاز ولو ادعى حقا مجهولاً من دار فصالحه على مال معلوم وتسلم المدعى عليه المدعى لم يجز ولو صالحه عليه برره المدعى دعواه جاز ولو ادعى حقا معلوماً فصالحه على مجهول كان على هذا التخصيص انه وقد ذكرنا في كتابه عن العناية **(قول)** لانه لم يذكر قدر المال المدعى فيه الخ) فيه نظر لان المال موعود حين قال ادعى ما

معلوما والظاهر أن لفظ معلوما زاد حتى يتم المراداه تكملة: (قول الشارح لاحد زنا وشرب) لم يتعرض
لحد السرقة ونقل السندى صحة الصلح فيه ثم نقل عدمه ونقله المحشى فيما بعد: (قول المصنف مما لا
يتعين بالتعيين) فيه أن الكيلى أو الوزنى مما يتعين به مع أن حكمهما كالدرهم: (قول الشارح
وطلب الصلح على ذلك) أى الجنس الذى وقع عنه الصلح فيكون زيادة قوله وطلب الخ بيانا لزيادة
قيده فى كلام المصنف فلا تكرر فى هذه الزيادة تقييد لاطلاق المتن بما اذا كان البدل من جنس المدعى
به الذى لا يتعين بالتعيين لكن يقيد أيضا بما اذا كان أقل واذا كان أكثر فسد ومساو يا صار مستوفيا
لحقه بتمامه (قول) هذا يفيد أنه لا يشترط الطلب الخ لا يتم هذا الا فى الصلح عن اقرار اذ لو كان عن
سكوت أو انكار كان فى حق المدعى عليه فداء عمن وقطع خصومة فلا بد من وجود الطلب منه القائم مقام
القبول حتى يتحقق ذلك منه (قول) اعتبر ببيعان كان على خلاف الجنس الا فى مسئلتين الأولى اذا
صالح من الدين على عبد وصاحبه مقر بالدين وقبض العبد ليس له المراجعة من غير بيان الثانية اذا
تصادقا أن لا دين بطل الصلح كما لو استوفى عين حقه ثم تصادقا أن لا دين ولو تصادقا أن لا دين لا يبطل
الشراء بخر (قول) مقتضى المعاوضة أنه اذا استحق الثمن الخ فى حاشية عبد الحليم عند قول صاحب الدرر
(وان استحق البدل أو بعضه رجع المدعى بالمدعى) وهو الدار أو بعضها مانصه هذا اذا كان بدل الصلح
عينا ولم يجر المستحق الصلح فان أجاز سلم العين للمدعى ورجع المستحق بقيته على المدعى عليه ان كان من
ذوات القيم وان بدل الصلح ديناً كالدرهم والدنانير والمكيل والموزون بغير أعيانها أو ثياب موصوفة
مؤجلة لا يبطل الصلح بالاستحقاق ولكنه يرجع بمثلها لانه بالاستحقاق بطل الاستيفاء فصار كأنه لم
يستوف بعد كما فى شرح الطحاوى والجلالية اهـ (قول) أو فيما بقيته الخ غير مسلم فيه بل حكمه فساد
العقد تأمل وانظر التكملة (قول) فبطل الصلح على درهم الخ أى اذا صالحه على قدر الدين وان على
أكثر بطل ابتداء وعلى أقل لا يشترط القبض (قول) لان الصلح معاوضة فى زعم المدعى الخ فباستبار
زعم الاخ المصالح يكون بدل الصلح عوضا عن حقه فى الدار فلا يكون لاخيه فيه شئ كالأوباع نصيبه منها
وباستبار زعم المدعى عليه يكون مشتر كالانه فداء عن اليين وهى حقهما فبطلها كذلك فلا تثبت
الشركة بالشئ (قول) ولا يبطل الصلح كالفلوس) فانه لو صالحه من الدراهم على فلوس وقبضها ثم
استحق يرجع بالدراهم كفى الحاروى سندى لكن نقل ذلك فى الصلح عن اقرار (قول) فانه يرجع
بقيمة المصالح عليه كالتقصا ص الخ) أى اذا أقام بينة على ما ادعاه من القتل ونحوه أو نكل المدعى عليه عن
الدعوى فانه يرجع بقيمة المصالح عليه ولا يحكم له بالمدعى لانه لا يحتمل النقص بخلاف ما يحتمل النقص
فانه عند استحقاق البدل يرجع المدعى الى الدعوى وبعد ثبوتها أو النكول عنها يحكم له بالمدعى لا بقيمة
البدل هذا هو المراد بهذه العبارة وبه يسقط اشكال الجوى ولاداعى حيث سئل الاستثناء الواقع فى الاشياء
(قول المصنف صالح عن بعض ما يدعيه لم يصح الخ) فى البرازية من الفصل التاسع فى دعوى الصلح
ادعى دارا فانسكرف صولح على نصفها ثم رهن المدعى أن الدار ملكه فالمد كور فى أكثر الفتاوى أنه يقبل
وهذا بناء على عدم جواز الصلح على بعض المدعى فى مثل هذه الصورة وانه لا يجوز على ما ذكره فى المختصر
والهداية وانه على خلاف ظاهر الرواية ووجهه أنه استوفى بعض حقه وترك الباقي وغاية الترك أن يحتمل
على الإبراء والبراء متى لاقى عينا لا يصح فصار وجوده وعدمه بمنزلة بخلاف ما اذا ادعى على أخيه نصف
ما فى يده بتمك الميراث فانكروا صلح على بعضه ثم رهن على الميراث حيث لا يصح ولا يأخذ باقى حصته لان

الصلح قد صح لزعم المدعى انه أخذ ببعض ملكه وبيع بعضه ملك المدعى عليه وما ترك فبعضه ملكه وبعضه ملك المدعى عليه فيكون ما أخذ من ملك المدعى عليه عوضاً عما ترك من ملك نفسه وصار هذا كالأشراط في المسئلة الأولى مع بعض المحمود الذي أخذه المدعى دراهم معلومة فدفعه المدعى عليه فانه حيلة يتقطع بهادعواه أو يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي بأن يقول برئت من هذه الدار وأبرئت من دعوى فيها وهذا الكلام من صاحب الهداية نص على الفرق بين قوله برئت وقوله أبرأتك كإنص عليه في الذخيرة أنه لو قال أبرأتك من هذا العبد أنه أن يدعيه بعده لانه ابراعن الضمان الواجب فيبقى أمانة في يده فتصح دعواه حال قيام العين واستهلاكه لاحتلاله كإنص عليه في غير الذخيرة ولو قال برئت من هذا العبد أو العين لاتصح دعواه بعده وكان بريئاً أما لو صلح على قطعة دار أخرى لاتقبل الدعوى إجماعاً لصحة الصلح وبه كان يفتي الامام ظهير الدين قال بكره هذه رواية ابن سماعة وفي ظاهر الرواية يصح الصلح ولا تصح الدعوى بعده وعليه عقول السرخسي في شرح الكافي ووجهه أن الإبراء لا تقبل دعوى الإبراء عن العين لاتصح لكن الإبراء عن دعواه صحيحة فان المدعى كان يدعي كل الدار لنفسه فبأخذ البعض أبرأه عن دعوى الباقي فيصح اهـ **(قوله)** وله أن يخصم أي غير المخاطب عناية وبالجملة ما كتبه هنا غير محرر والمسئلة خلافية **(قوله)** جواب سؤال وارد على كلام المتن بل هو وارد على ظاهر الرواية والإبراء والاسقاط بمعنى واحد **(قوله)** وانما كان كذلك لانهما ينعقدان (الح) أي البيع والإجارة كاذك عبارة الجوى بدل ضمير التثنية أي بخلاف الصلح عن المنفعة فان اعتبره اسقاطاً فانفعه يحتمل التملك والاسقاط فاذالم يمكن اعتباره تملكاً يعتبر اسقاطاً والماجاز لانه بمنزلة المستعير وهو لا يقدر على تملك المنفعة من أحد يبدل كذا يفاد من النهاية **(قوله)** والموافق للكتب ما في شرح المجمع جعل عبد الحليم المعول عليه ما في الولوالجية ونقله عن عدة كتب فانظره **(قوله)** كافي العمادية فهستافى وقال الرحمتي قوله غير من روجه يشمل ما اذا ادعى أنها زوجته قبل أن يتزوجها هذا الزوج الموجود في حال الدعوى لانه حين ادعى النكاح ادعاه على غير من روجه أما لو ادعى أنه تزوجها في حال قيام الزوجية لم تصح دعواه فلا يصح صلحه لعدم تأتى كونه خلعا وكذا لو لم يحل له تزوجها كتزوج أختها أو أربع سواها الخ اهـ **(قوله)** لانه لو كان القتل خطأ فالظاهر الجواز الخ) ظاهر تعليل الشارح بقوله لانه ليس من تجارته الخ أن الخطأ كذلك اذ موجه الدفع أو الفداء وهذا ليس من التجارة ولا توابعها فعلى هذا لو قتل خطأ وصالح ولي الجناية على ثوب ولم يجز الصلح المولى واختار أحد الامرين يكون الصلح غير نافذ وله دفع ما اختار **(قوله)** وفي جامع الفصولين غصب كبر الخ) في الجوى عند قول الكثر أذالى غدا نصفه على أنك برى الخ عن الخانية قال صالحك من الألف على مائة لا يبرأ ديانة الا اذا زاد أبرأتك عن البقية صالح عن دراهم غصبها وغيبها على بعضها ودفعه جاز قضاء وعليه رد هدايانة وكذا الواضحة يراها المالك جاحداً لان المحمود كاستهلك فان وجد بينه قضى له بها لظهور عدم الاستهلاك ولو مقرأ وهي حاضرة يقدر المالك عليها فصالحه على نصفها على أن أبرأه عن الباقي ففي القياس يبرأ قضاء وفي الاستحسان لا يجوز لتعذر تعميمه بطريق الاسقاط لان الإبراء عن الاعيان باطل والمبادلة أيضاً الربا **(قوله)** والصلح على بعض حقه في كيلي أو وزني حال قيامه باطل انما يظهر على رواية ابن سماعة **(قوله)** يمكن أو موزون كما قيد في العناية القصداً لاحتراز عن القيمات والافالعدديات المتقاربة والثياب الموصوفة كذلك لانها تثبت في الذمة **(قوله)** لان الولي لم يرض بسقوط حقه مجاناً أي فيصاري موجب الاصل وهو ابدية لانها موجب القتل

في الجملة تأمل ﴿قول الشارح من مكيل وموزون﴾ بيان للدين والمراد انه دين منهم ولو بحسب التقدير
فيدخل قيمى المتلفات والظاهر أن مثل ما ذكر المكدود المتقارب والمذروع اذا بين صفة وطوله وعرضه
فان ذلك يثبت في الذمة وحينئذ فالبيان قاصر ﴿قوله وكذا الصلح بالخلع﴾ لعله وانخلع كالصلح فتحصل
أنه يرجع في مسألتى الصلح المذكورين وفي مسألة الخلع وفي مسألة الصلح عن مال بمال باقرار ووكيل
النكاح اذا ضمن وأدى لا يرجع لان أمره بالنكاح فائده الجواز لعدم نفاذه من الأجنبي بخلاف
الوكيل بالصلح المذكور أو بالخلع لان أمره به أمر بالاداء عنه ليفيد الا من فائده لجوازه بغير أمره
فكان فائده الرجوع عليه ﴿قوله وأما الرابع فلان دلالة التسليم على رضا المدعى الخ﴾ وأما الخامس
لما لم يكن كباقي الوجوه لم يفد صحة الصلح درر ﴿قوله ان كان الصلح بامر﴾ لكن اذا كان بالامر لم
تكن المسئلة مما نحن فيه وهو صلح الفضولى ﴿قوله لعدم توقف صحتهما على الامر الخ﴾ العلة المذكورة
تفيد أن الأمر بقضاء الدين كالامر بالصلح في الرجوع على الأمر ﴿قوله فيه أنه اذا كان صادقا في دعواه
كيف يطيب له الخ﴾ الظاهر أن من قال يطيب له يعنى به أنه يطيب له الاخذو يجعله مكانا موقوفا للجزء
عن تحصيل الوقف بفقد البينة ومن قال لا يطيب أراد به أنه لا يحل له التصرف فيه لانه بدل الوقف في
زعمه فيكون في حكم الوقف تأمل رحمتى اه سندی وفي البرازية من الوقف في الفصل السابع في
الدعوى والشهادة وفي الفتاوى قيم خاف من السلطان أو من الوارث على الوقف أنه أن يبيع ويتصدق
بثمنه قال الصدر والفتوى على أنه لا يجوز بيع الوقف اه والظاهر أن ما نحن فيه كذلك تأمل
﴿قوله فصالحها عنه﴾ أى عن ادعائه أنها أمته لا عن دعواها أنها حرة الاصل فان الظاهر عدم صحته
كالصلح عن دعوى الطلاق الثلاث تأمل ﴿قول المصنف وصح الصلح عن دعوى حق الشرب وحق
الشفعة الخ﴾ أى في حق المدعى عليه ادفع اليين عنه لا في حق المدعى ومن هنا يعلم الفرق بين الصلح
عن الشفعة وبين الصلح عن دعواها فيصح في الاول ولا يلزم البذل ويصح في الثانى ويلزم البذل
سندى ﴿قوله كالصلح عن دعوى حد﴾ ليس في هذا المثال الصلح عن دعوى باطلة وان كان باطلا فيه
﴿قوله أى دعوى حقه الادفع اليين الخ﴾ قال وكذلك يقال في دعوى وضع الجذع والشرب ﴿قول
الشارح بخلاف دعوى حد ونسب﴾ علل عدم صحته في الحد في الدرر بان الصلح لا يجرى في حقه تعالى
وفي النسب بان الصلح اما اسقاط أو معاوضة وهو لا يحتملها وهذا ظاهر والا فالنسب وارد على الاصل
الذى ذكره فانه يجرى فيه الحلف على المعتمد تأمل ﴿قول الشارح بان كان دينبايعين﴾ في هذا
التصوير وما بعده قصور ﴿قوله لانه لو بين المدة يصح﴾ ينبغى أن تكون الصحة على ظاهر الرواية كما
هو ظاهر وليس هذا الصلح في حكم الاجارة لا بالنسبة لزعم المدعى ولا المدعى عليه كما هو ظاهر أيضا ﴿قوله
جاز عند محمد وأبي يوسف آخر الخ﴾ وجه قول محمد أن دعوى الضمان بالاستهلاك لا امانة صحيحة واليمين
متوجهة على المودع والبراءة غير ثابتة في حقه قبل الحلف لانه يصدق الحلف فيكون الصلح واقعا عن دعوى
صحيحة ويمن متوجهة فيكون في حق المدعى عوضا عن الضمان وفي حق المودع بدلا عن الخصومة ووجه
قولهما أن المدعى تناقض في دعواه لان المودع وأمثاله أمين المالك وقوله قول المؤمن فكان اخباره بالرد
والهلاك اعترافا من المالك بذلك فكان المدعى متناقضا في دعوى الاستهلاك والتناقض يمنع صحة الدعوى
الا أنه انما يحلف للدفع الدعوى لانها مندفة لبطلانها ولا لبثوت البراءة لانها ثابتة بقوله ولهذا الوما ولم
يحلف تثبت براءته ولم يحلف واره على العلم واليمين لنفى التهمة واذا لم تصح الدعوى لم يصح الصلح لان صحته

بناء على صحتها وجه قول أبي يوسف في الرابع أن الضمان لا يجب إلا بدعوى المدعى وقد انعدمت
الدعوى فلا يجب الضمان فلا يجوز الصلح لأن جوارزه بناء على وجوب الضمان في زعم المدعى ووجه
قول محمد أن سكوت المدعى محتمل بين أن يكون مصداقاً لدعوى المودع أو مكذباً لأنه لما أقدم على الصلح
ترجح التكذيب لأنه لو ردها أو ضاعت عنده لما أقدم عليه فيثبت التكذيب مقتضى إقدامه على الصلح
اه من المنبع **(قوله)** هذا هو الثاني في الخاتمة وهو ما إذا ادعى المودع الرد لكن ما في الخاتمة أقربها
وفي هذه سكت عن الدعوى أصلاً **(قوله)** وكذا في أحد شقي الثالث والرابع على الرابع) حقه على المرجوح
(قوله) وعلمت ترجيح الجواز الخ) حقه ترجيح عدم الجواز الخ **(قول المصنف)** طلب الصلح والبراءة عن
الدعوى لا يكون إقراراً لم يذ كر ما لو طلب منه الصلح أو البراءة ولم يذ كر ما يدل أنه عن الدعوى أو المال
وفي السندی عن الخلاصة ما يدل على أن حكم الإطلاق حكم ما لو صرح بالمال ونصه ولو قال أخرها عنى
أوصالخي فإقرار اه

﴿فصل في دعوى الدين﴾

(قوله) وإن كان قد رما عليه بنفسه) عبارة التكملة وإن كان لا يعرف أن قد رما عليه في نفسه اه ولعل
ألف التثنية من كان ساقطة **(قوله)** بأن دخل في الصلح ما لا يستحقه الدائن الخ) أنت خبير بأن إعطاء
اليض عوضاً عن السود وتجميل المؤجل إحسان من المدين فقط والكلام في الإحسان منهما إلا أن يقال
المراد ما إذا وجد مع هذا من الدائن إسقاط بعض الدين **(قول الشارح)** لفوات التقييد بالشرط أي من
حيث المعنى فكأنه قيد البراءة من النصف بإدائه خمسمائة في الغد فإذا لم يؤد لا يبرأ لعدم تحقق الشرط
اه وانظر الكفاية **(قوله)** وفيه إشعار بأنه لو قدم الجزاء صح) هكذا عبارة القهستاني ولا يظهر وجه
لصححة الخط نقد أولاً والصواب ما نقله السندی عن الظهيرية أنه لا يصح الخط نقداً ولم ينقد في هذه
المسئلة **(قوله)** قال في غاية البيان وفيه نوع إشكال الخ) يندفع بأن هذا الشرط غير متعارف وأيضاً
البراءة متضمنة للتبليد من جهة الأصل **(قوله)** لكونه معاوضة من كل وجه الخ) أي بخلاف الدين
لكونه أخذ عين حق لا خرم من وجه حتى كان للطالب أن يأخذ منه إذا ظفر به بغير إذن الغريم ويحجر
الغريم على القضاء ولا يجار على المبادلة سندی **(قول المصنف)** فلو صلح أحدهما عن نصيبه الخ) قال
الشرنبلالي في التفریع تأمل لأن الأصل أي المفترع عليه أن يقبض من الدين شيئاً وهذا صلح عنه ولم
يظهر لي كون ما ذكره من التفریع جزئياً للأصل انتهى وظهر لي صحة هذا التفریع بأن يراد بالقبض
ما يشمل القبض الحكمي فإنه بالصلح عن نصيبه على رُب أو بالشراء به شيئاً صار قابضاً حقه بالمقاصة فصار
كقبضه نصف الدين حقيقة كما تفيد عبارة الدرر تأمل **(قول المصنف)** ولو أبرأ عن البعض قسم
الباقى على سهامه **(قوله)** عبارته في الشرح ولو أبرأه عن البعض كانت قسمة الباقي بينهما على ما بقي من
السهم اه وهي أسلس **(قوله)** لأنه يملكه من وقت الغصب الخ) عبارة الغاية لأنه وصل إليه عين ما
مستقوم وهو المغصوب لأنه يملكه من وقت الغصب عند أداء الضمان اه أي وكانت المقاصة بمنزلة أداء
الضمان تأمل **(قول الشارح)** أو يبيعه به الخ) البائع أحد الشريرين ثم يدون وقوله كف من تمر يعنى
بقدر دينه

(فصل في الخارج)

(قوله جاز الصلح) هذا غير المشهور في كتب المذهب وإن عزمنا في الاشياء للاسعاف (قوله علة للاخير) يصح جعله أيضا علة للمسئلتين قبل الأخير وذلك لأن فيها صرف الجنس بخلاف الجنس ويدل لذلك التعبير بالباء التي للمقابلة والمراد بالصرف المصطلح عليه (قوله قال في الشربلالية وقال الحاكم الشهيد الخ) ما مشى عليه في الشربلالية خلاف الصحيح والصحيح أنه لا بد من كون حصته أكثر من ذلك في حال التناكر أيضا لأنه معاوضة في حق المدعي لقطع المنازعة كما في جانب المدعي عليه صرح بذلك الاسيحياني وصححه كما في غاية البيان كما أوضح ذلك عبد الحلیم فانظره (قوله ما يأخذه لا يكون بدلا الخ) هذا ظاهر في حق الدافع ووجهه في حق الآخذ أنه بالخود صار حقه مستهلكا حكما وصار مضمونا عليهم من قبيل الدين فصلحه حينئذ أخذ لبعض واسقاط للباقى لكن إن وجدينة قضى له بها لظاهر عدم الاستهلاك كما تقدم فغير ذلك عن الجموى في مسألة الصلح عن المغصوب المجهود على بعضه (قوله لأن في الأخيرة لا يخلو عن ضرر الخ) عبارة ابن مالك لأن ما اختاره أى صاحب الهداية لا يخلو الخ (قوله ولا يظهر عند التفاوت) بل هو ظاهر عند التفاوت أيضا غاية ما فيه أن أحدهم تبرع بزيادة عما عليه (قوله وتأمل في وجهه الخ) إذا حمل المال في عبارة الجرع على العين لا تنافي عبارة البرازية وأصل الأولى في المجتبى (قوله أى لو ظهر عين لادين) فيه أنه لا فرق بين الدين والعين (قوله لو وصلية) لا يظهر جعلها وصلية بل هي شرطية مقدر لها جواب يناسب فإنها مسألة أخرى

(كتاب المضاربة)

(قول المصنف ايداع ابتداء) أى فقط فلا ينافى أنها كذلك بقاء المراد بالاداع الامانة ويدل عليه قول الكثر والمضارب أمين وبالتصرف الخ للاحقية الاداع وقال عبد الحلیم عدا الانواع المذكورة أحكامها بناء على أن حكم الشيء ما يثبت به ويثبت عليه ولا خفاء في أنه يراعى ذلك في كل حكم منها في وقته فلا يرد عليه أن معنى الاجارة والغصب مناقض لعقد المضاربة منافي لصحتها فكيف يجعل حكما من أحكامها (قوله ثم يبيع المضارب) أراد به الاستعانة فيكون ما اشتراه وما باعه للمضاربة لا ما هو المتعارف كما يأتي (قوله وفيه نظر لانها تكون شركة عنان شرط فيها العمل الخ) فيه أنه ليس في عبارة الزبلي ما يفيد اشتراط العمل على أكثرهما ما لا حظي برده عليه هذا التنظير وعبارته وإذا أراد أن يجعله عليه مضمونا أقرضه رأس المال كله ويشهد عليه ويسلمه اليه ثم يأخذه منه مضاربة ثم يدفعه الى المستقرض يستعين به في العمل فاذا ربح وعمل كان الربح بينهما على الشرط وأخذ رأس المال على أنه بدل القرض وإن لم يربح أخذ رأس المال بالقرض وإن هلك هلك على المستقرض وهو العامل أو أقرضه كله الادرهامانته وسلمه اليه وعقدا شركة العنان ثم يدفع اليه الدرهم ويعمل فيه المستقرض فان ربح كان الربح بينهما على ما شرطوا وإن هلك هلك عليه اه فانت تراهم يشترط العمل على أكثرهما ما لا الذي هو المستقرض والذي لا يجوز انما هو اشتراط العمل على الأكثر ما لا والربح مناصفة وانظر ما قدمه في الشركة (قول المصنف وتوكيل مع العمل) فيه أن التوكيل متحقق قبل العمل أيضا (قول المصنف وغصب ان خالف وان أجاز بعده) صورته في الدرر بما إذا اشترى ما نهى عنه ثم باعه وتصرف فيه ثم أجاز رب المال لم يجز اه وعدم صحة الاجازة ظاهرة في هذه الصورة لافي صورة ما إذا أمره بالبيع نقد اقباع نسبيته

فأجاز رب المال لأن البيع تلحقه الاجازة لا الشراء لوجود النفاذ على المباشر قبلها تأمل ثم رأيت ذلك في
التكملة عند قول المصنف فيما يأتي فان فعل ضمن بالخالفه ونص له باع مال المضاربة بخالف الرب
المال كان بيعه موقوفاً على اجازته كما هو حكم عقد الفضولي اهـ **(قوله)** فلم يكن الفساد بسبب الخ
نسخة الخط ما لم يكن الفساد الخ وهي واضحة قال المقدسي ونقله عنه الحموي عند قول الكوفي ان
شرط لاحدهما زيادة عشرة فله أجر مثله لا يجاوز القدر المشروط أي الذي شرطه له لرضاه أقول هذا
ظاهر اذا كان المسمى معلوماً في مثل هذه المسئلة فهو مجهول لولم يوجد ربح ولا يقال انه رضى بالخسة
الزائدة لانه لم يرض بها الا مع نصف الربح وهو معدوم فالمسمى غير معلوم فيجب أجرة المثل باغما بلغ وقد
يجاب بان هذا العقد لما كان فاسداً كان ماسحاً فيه محظوراً فقطع النظر عما هو موجب المضاربة وعول
على ما عين معه على انه أجر مثل في اجارة لا موجب مضاربة ولهذا قالوا هذه اجارة في صورة مضاربة اهـ
(قوله) لكن في الواقع ما قاله أبو يوسف الخ ما بعد الاستدراك وافق لما قبله فلا وجه له تأمل ثم
رأيت في السندى نقلاً عن شرح نظم الكثر **(قوله)** فلومن العروض فباعها الخ أي بان دفع اليه عرضاً
وأمره ببيعه وعمل مضاربة في ثمنه فقبل صح لانه لم يصف المضاربة الى العرض بل الى ثمنه كافي الدرر
بخلاف ما اذا دفع عرضاً على أن قيمته ألف مثلاً ويكون ذلك رأس المال فهو باطل كافي الشربلا لينة
(قوله) بخلاف الفاء والواو جعل في المخرج الفاء كتم واعترض ما قبله أنها كالواو فانظره **(قوله)**
الشارح كقوله لغاصب الخ أي اذا كان ما في يده ولا مما تجرى فيه المضاربة **(قوله)** المصنف عينا
لادينا **(قوله)** أي على المضارب لا على ثالث وانظر الفرق بينهما في التبيين **(قوله)** مكرراً مع ما تقدم فيه أن
ما تقدم مذكور شرحاً وما هنا ذكره المصنف **(قوله)** الشارح كل شرط يوجب جهالة الخ قال
في الهداية كل شرط يوجب جهالة في الربح يفسده لا ختلال مقصوده وغير ذلك من الشروط الفاسدة
لا يفسدها ويبطل اهـ وقال في العناية قيل شرط العمل على رب المال لا يوجب جهالة في الربح ولا
يبطل في نفسه بل يفسد المضاربة كما سيجيء فلم تكن القاعدة مطردة والجواب انه قال وغير ذلك من
الشروط الفاسدة لا يفسدها واذا شرط العمل على رب المال ليس بمضارب بدو سلب الشيء من المعدوم صحيح
يجوز أن يقال زيد المعدوم ليس بصير وقوله بعد هذا بخطوط وشرط العمل على رب المال مفسد للعقد
معناه مانع من تحققه اهـ وقال سعدى قوله والجواب انه قال وغير ذلك من الشروط الساسدة لا ينسب
هذا المقام وان كان صحيحاً في نفسه اهـ وذلك لان معنى القسم الثاني من الاصل هو أن غير ذلك من
الشروط لا يفسد المضاربة بل تبقى صحيحة **(قوله)** قال الاكمل شرط العمل على رب المال لا يفسدها
عبارة لا يوجب جهالة في الربح ولا يبطل في نفسه بل يفسدها الخ **(قوله)** فان رهن شيئاً من المضاربة
في دين عليه للمضاربة **(قوله)** ولو حط بعض الثمن ان لعب (أي وقد تحقق بالشئ) **(قوله)** لان حق
التصرف للمضارب فصلح رب المال أن يكون وكيلاً عنه فيه **(قوله)** الشارح فلو استأجر مضارباً
ليزرعها الخ قال الرحمن كأن هذا في عرفهم انه صنيع التجار وفي عرفنا ليس منه فينبغي أن لا يملكه
(قوله) وفي الثالث اما أن يكون الخ في هذه العبارة سقط لم يعلم ثم رأيت في الهندية أوقع هذه المسئلة
ونصه فان قال له اعمل برأيك في المضاربة الاولى ولا تقل له ذلك في الثانية فله مال المستأجر لا الرب
فالمسئلة لا تخلو عن أربعة أوجه اما أن خسر أحد المائتين بخربق بن يربح في حاله و
مارح في المائتين أو بعد مارح في سال الاولى ولم يربح في مال الثانية أو بعد مارح في سال الثانية ولم يربح

في مال الاولى وفي وجهين منها يضمن مال الثانية الذي لم يقل له رب المال اعمل فيه برأيك أحدهما اذا خلط أحد المالكين بالآخر بعدما ربح في المالكين والوجه الثاني اذا خلط أحدهما بالآخر وقد ربح في مال الاولى الذي قال له فيها اعمل فيه برأيك لا يضمن مال الاولى ويضمن مال الثانية وفي وجهين منها لا يضمن لمال الاولى ولا مال الثانية أحدهما اذا خلط أحد المالكين بالآخر قبل أن يربح في واحد منهما وكذلك ان ربح في مال الثانية الذي لم يقل له فيها اعمل فيه برأيك ولم يربح في مال الاولى الذي قال له فيها اعمل فيه برأيك وهو الوجه الثاني فان قال له في المضاربة الثانية اعمل برأيك ولم يقل ذلك في الاولى فالمسئلة لا تخلو عن أربعة أوجه أيضا على ما بينا وفي الوجهين منها وهما اذا خلط أحد المالكين بالآخر بعدما ربح في المالكين أو في مال الثانية الذي قال له فيه اعمل برأيك ولم يربح في مال الاولى الذي لم يقل له فيه اعمل برأيك يضمن مال الاولى ولا يضمن مال الثانية وفي الوجهين منها وهما اذا خلط أحد المالكين بالآخر قبل أن يربح في المالكين أو يربح في مال الاولى ولم يربح في مال الثانية فإنه لا يضمن شيئا لمال الاولى ولا مال الثانية كذا في المحيط **(قوله)** يظهر في مخالفتها في المكان وكذا يظهر في غيره أيضا

﴿باب المضارب يضارب﴾

(قوله وهو قولهما) وعليه الفتوى كما نقله عبد الحليم عن المنصورية معز بالقاضخان **(قوله)** السارح بل للثاني أجزأه مثله على المضارب الاول **(قوله)** ويرجع به على رب المال **(قوله)** والاشهر اختيار يظهر على قول زفر من أن المضارب الاول يكون متعديا بمجرد الدفع بدون توقف على العمل وقال السندی لا يلتفت الى ما في الاختيار من أن الضمان على الاول ولعله سبق قلم لان الثاني في مباشرة هذا الفعل مخالف لما أمر به المضارب الاول فيقتصر حكمه عليه بخلاف ما اذا عمل بالمال لانه في مباشرة العمل ممثلا أمر المضارب الاول فلذا كان لرب المال أن يضمن أيهما شاء اه ونقل الحكم كذلك في الهندية عن المبسوط **(قوله)** السارح مات المضارب والمال عروض باعها ووصيه الخ **(قوله)** في الفناوى الانقروية مات مضارب والمال عروض قولاية البيع لوصيه لارب المال لانها له في حياته فلن قام مقامه بعده بخلاف عدل مات في باب الرهن فإنه ليس لوصيه حق البيع وقيل ولاية البيع لوصيه ولرب المال وهو الاصح اذا لحق للمضارب والمالك لرب المال فكانهما شريكان جامع القصولين في أواخر الفصل الاول اه ثم ذكر عن مبسوط السرخسي أن الذي يلي البيع هو وصي المضارب وانه في المضارب الصغير يبيعها وصي الميت ورب المال وان ماد كرهنا أصح لان الوصي قائم مقام الموصي وكان للموصي أن ينفرد يبيعها فكذلك لوصيه وهذا لان رب المال لو أراد يبيعها بنفسه لم يملك فلا معنى لاشتراط انضمام رأيه الى رأى الوصي اه وما ذكره في القصولين جرى عليه في نور العين فالمسئلة فيها اختلاف الصحيح **(قوله)** كما يفيد ما قدمنا عن الاتفاقى لس فيما قدمه عن الاتفاقى ما يفيد ما قاله **(قوله)** وبأخذ بالقيمة يوم الخصام فيه أنه مع عدم العلم بنوع المدفوع لا يمكن القول بأخذ قيمته يوم الخصام اذ هو فرع معرفة نوعه

﴿فصل في المفردات﴾

﴿قول المصنف وباع واستترى﴾ الواو بمعنى أو كما يفيد ما في السندی **(قول المصنف وان صار عرضا لا)** قال اسندی نقلا عن الرملي استخدام هذا جواز بيع رب المال عروض المضاربة وهي واقعة الفتوى

اه ثم رأيت في الكفاية من باب المراجعة مانصه لو صار مال المضارب بة جارية ليس لرب المال أن يطأها
 وان لم يكن في هاريج لان للمضارب حق التصرف فيها ألا ترى أن رب المال لا يملك بيعها وأحاله الى الايضاح
 فتأمل (قوله) وان كان أحدهما بضاعة فنفقته في مال المضاربة لا يظهر جعل جميع النفقة في مال
 المضاربة بل نصفها فيه ونصفها في مال نفسه (قول المصنف أو حكاه) معلوم من قوله سابقا ونحوه
 (قوله) لانه لو كان فيه ما فضل) أى على رأس المال بحر (قوله) فانه يراجح على ألف وخمسمائة) لانا
 نعتبر الثمن الاول وذلك ألف في حق رب المال وحصه المضارب من الربح وذلك خمسمائة فيبيعه مرابحة
 على ألف وخمسمائة بانه أن الالف خرج عن ملك رب المال في ثمن العبد فيعتبر في بيع المراجعة ونصف
 الالف التي هي الربح ملك رب المال قبل البيع وبعده فلا يعتبر أما النصف الذي هو حصه المضارب من
 الربح وهو خمسمائة درهم خرج عن ملك رب المال الى ملك المضارب حقيقة بازاء هذا العبد فيعتبر اه
 غاية البيان وفي الهندية المضارب اذا اشترى من رب المال أو رب المال اشترى من المضارب وأراد
 أن يبيع مرابحة فانه يبيع مرابحة على أقل الثمن وحصه المضارب من الربح اه (قوله) وكذا عكسه
 عبارة البحر وأما اذا كان في الثمن فضل على رأس المال ولا فضل في قيمة المبيع بان اشترى رب المال عبدا
 بألف قيمته ألف باعه من المضارب بالفين فانه يبيعه مرابحة على ألف فهو كمشكلة الكتاب (قوله) بان
 شري عبدا قيمته ألف الخ) حكم هذه الصورة كمشكلة المصنف (قوله) وتماه في البحر عن المحيط) عبارة
 المحيط باب المراجعة بين رب المال والمضارب أصله أن المضارب اعيا يبيع المشتري مرابحة على الثمن
 الذي استتم زواله عن ملك رب المال والمضارب فأما ما هو زائل من وجهه دون وجه فلا يعتبر زائلا
 في المراجعة احتياطا والمراجعة مبنية على الامانة منفية عن الغدر والخيانة كالمكاتب اذا اشترى شيأ بألف
 ثم باعه من المولى بالفين فانه يبيعه مرابحة على الالف لان الالف الاخرى لم يستتم زوالها عن ملك المولى
 والمكاتب فانه بقي للمولى فيها حق ملك فلم يعتبر زائلا في بيع المراجعة ثم المسائل على قسمين اما ان كان
 المشتري في البيع الثاني هو المضارب أو رب المال وكل قسم على أربعة أوجه اما أن كان في الثمن الثاني
 أو في المبيع فضل أو لا فضل في كليهما أو كان في أحدهما فضل في المبيع دون الثمن أو في الثمن فضل دون
 المبيع أما القسم الاول لو اشترى رب المال عبدا بخمسمائة و باعه من المضارب بألف المضاربة ولا
 فضل في المبيع والثمن بأن كان قيمة العبد ألفا ورأس المال ألفا فان باعه مساومة باعه كيف شاء وان باعه
 مرابحة باعه على خمسمائة لان خمسمائة من الثمن لم يستتم زواله باعتبار العقدين لانه ان زال عن ملك
 المضارب لم يزل عن ملك رب المال فانه كان ملكا له قبل الشراء من المضارب وما خرج من ملك رب
 المال في ثمن العبد خمسمائة في البيع الاول فيبيعه مرابحة على ما خرج عن ملكه ولو اشترى باء و قيمته
 ألف و باعه من المضارب بخمسمائة ومال المضارب ألف فانه يبيعه مرابحة على خمسمائة وأما إذا كن
 في الثمن والمبيع فضل على رأس المال بان اشترى رب المال عبدا بألف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب
 بالفين بعد ما عمل المضارب في ألف المضاربة وورج فيها ألفا فانه يبيعه مرابحة على ألف وخمسمائة لان
 اذا خرجت عن ملك رب المال بالبيع الاول فلا بد من اعتبارها وخمسمائة من الثمن لربح المضارب
 المال لم يزل عن ملكه لانها كانت ملكا له قبل الشراء من المضارب فيجب طرحه في ثمنه أخرى
 حصه المضارب من الربح لا بد من اعتبارها لانه يخرج عن ملك المضارب لرب المال و رب
 فيجب اعتبارها فيجب ضم هذه الخمسمائة الى الالف الخارجة عن ملك رب المال يبيع الاول فانه

وخمسمائة فيبيعه مرابحة على الالف لانه خرج عن ملك رب المال في ثمنه خمسمائة فاعتبرت في المراجعة
 وخمسمائة حصه المضارب من الربح خرجت عن ملكه الى ملك رب المال وملك المضارب بازاها ربح
 العبد فوجب اعتبارها وما زاد عليها وهو ألف ملك رب المال قبل البيع وبعده خمسمائة رأس ماله
 وخمسمائة ربح لم يخرج عن ملك أحد فلم يعتبر بربح المعتبر ألفا فيبيعه مرابحة على ألف فأما اذا كان
 في الثمن فضل على رأس المال ولا فضل على رأس المال ولا فضل في المبيع بان اشترى رب المال عبدا بألف
 قيمته ألف باعه من المضارب بألفين فانه يبيعه مرابحة على ألف لان ألفا زال عن ملك رب المال وعن
 المضارب رقبه وتصرفا فاستتم زواله باعتبار التعيين فلا بد من اعتبارهما وخمسمائة من الالف الباقية حصه
 رب المال لم يستتم زوالها عن ملكه لانها كانت ملكا له قبل الشراء وبعده رقبه وخمسمائة أخرى حصه
 المضارب ان خرجت عن ملكه الا انه لم يملك بازاها شيئا من رقبه العبد فان جميع العبد مشغول
 برأس المال لا فضل فيه وانما استفاد بازاها ملك التصرف واذا لم يملك المضارب بحصته شيئا من العبد
 لا تعتبر حصته في المراجعة وجعل كأنها فويت كمن اشترى عبدا وزاد الاجنبي للبائع خمسمائة وسلمها
 الى البائع فالمشتري يبيع مرابحة على ألف ولا يبيع مرابحة على ألف وخمسمائة لانه لم يملك بتلك
 الخمسمائة شيئا من العبد ولو اشتراه رب المال بخمسمائة فباعه من المضارب بألفين يبيعه مرابحة
 على خمسمائة لان خمسمائة خرجت عن ملك رب المال فلا بد من اعتبارها وبقي ألف وخمسمائة
 فألف كانت ملك رب المال وخمسمائة من رأس المال وخمسمائة ربح ان زال عن ملك المضارب
 الا انه لم يستفد بازاها شيئا من رقبه العبد فلا يعتبر فأما اذا كان في المبيع فضل دون الثمن بان كان
 العبد يساوي ألفا وخمسمائة فاشترى رب المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب
 مرابحة على ألف ومائتين وخمسين لان ألفا خرجت عن ملك رب المال لم يزل عن ملكه فلم
 يعتبر وخمسمائة حصه المضارب من الربح فلم يملك بها الا مائتين وخمسين لان نصف الربح في العبد مائتان
 وخمسون فاعتبر ذلك القدر مع ألف وأما القسم الثاني فالوجه الاول منه وهو ما اذا لم يكن فضل في
 المبيع والثمن بان اشترى المضارب عبدا بخمسمائة قيمته ألف فباعه من رب المال بألف فانه يبيعه مرابحة
 على خمسمائة لان الخمسمائة التي نقدتها المضارب الاجنبي خرجت عن ملك رب المال والمضارب
 وخمسمائة أخرى لم يزل عن ملك رب المال رقبه فلم يستتم زوالها عن ملكه فلم تعتبر زائلة وان فيه ما فضل
 بان اشترى المضارب عبدا يساوي ألفين بألف وباعه من رب المال بألفين فانه يبيعه مرابحة على ألف
 وخمسمائة لانه استتم زوال ألف وخمسمائة عن ملك رب المال بشراء المضارب ونقدتها الاجنبي ألف
 من رأس المال وخمسمائة حصه المضارب من الربح لانه استفاد بازاها ربحا من رقبه العبد بقيت
 خمسمائة حصه رب المال من الربح ملكا له رقبه وصار كمالو كان المشتري هو المضارب من رب المال وان
 كان الفضل في الثمن دون المبيع بان اشترى المضارب عبدا بألف قيمته ألف فباعه من رب المال بألفين
 يبيعه مرابحة على ألف وخمسمائة لانه زال عن ملك رب المال ألف وخمسمائة ألف بشراء المضارب
 وخمسمائة بشراءه وهو حصه المضارب من الربح وقد ملك بازاها عبدا رقبه وتصرفا الا انه ملك الرقبه
 بشراء المضارب ونراؤه كشرائه بنفسه لانه وكيله وملك التصرف بشراءه من المضارب ولو اشتراه
 انصار ب بخمسمائة فباعه رب المال بألفي درهم باعه رب المال مرابحة على ألف ويحرجه على نحو
 ما امر وان كان الفضل في المبيع دون الثمن بان اشترى عبدا بألف قيمته ألفان ثم باعه بألف من رب

المال فانه يبيعه مرابحة على ألف لان الزائل عن ملكه هذا القدر كما لو كان المشتري هو المضارب
 فالخاصل في هذه المسائل أنه متى كان شراء المضارب بأقل من الثمنين فان كان للمضارب حصة
 ضمها الى أقل الثمنين ومتى اشترى رب المال باعده على أقل الثمنين ويضم اليه حصة المضارب ولو ملك رب
 المال بغير شيء فباعه من المضارب لا يبيعه مرابحة حتى يبين أنه اشتراه من رب المال لان المضارب يبيعه
 لرب المال ورب المال لا يملك بيعه مرابحة وكذا المضارب وذلك لان الثمن ان زال عن ملك المضارب
 لم يزل عن ملك رب المال فلا يعتبر اثلا احتياطا اشترى المضارب عبدا بألف وباعه من رب المال
 بألفين ثم باعه رب المال من أجنبي مساومة بثلاثة آلاف ثم اشتراه المضارب من الأجنبي بألفين
 لم يبعه مرابحة عند أي حنيفة وعندهما يبيعه مرابحة بألفين وهذا بناء على أنه يطرح الربح الخاصل
 للمشتري الآخر من الثمن الآخر في العقد المتوسط عنده وعندهما لا يطرح كافي مسئلة مرت في السورع
 وهي ما اذا اشترى ثوبا بعشرة وباعه بعشرين ثم اشتراه بعشرة فانه لا يبيعه عند أي حنيفة وعندهما يبيعه
 مرابحة على عشرة لان عنده اذا طرح الربح من هذا الثمن لم يبق شيء من ثمنه وعندهما لا يطرح الربح
 انتهى (قوله) ومثله لو الفضل في القيمة الخ لعلة في الثمن وقوله أو في الثمن حقه أو في القيمة وعبرة
 البحر كذا كره (قوله) واذا خرج عنها بالدفع أو بالفداء غرما الخ عبارة البحر بخدمهما الخ ولا معنى لقوله
 بالدفع (قوله) ان شا آفديا وان شا آدفعاف تأمل قال السندی وقال في البدائع في مسئلة المصنف فان
 اختار أحدهما الدفع والآخر الفداء لهما ذلك (قوله) ويؤخذ من هذا الخ فيه أن مقتضى كون مدعى
 المضاربة خارجا أن تقدم بينته على أن جميع ما في يد المدعى عليه مال مضاربة

(كتاب الإيداع)

(قول الشارح لان الاعطاء يحتمل الهبة) فيه أن احتمال الوديعة في مثل هذه العبارة بعيد جدا لغة
 وعرفا فلما اذعدوا عن المتبادر الى غيره اه ط (قوله) وأجاب عنه أبو السعود بقوله أقول ليس
 المراد من جعل القابلية شرطا عدم اشتراط اثبات اليد بالفعل بدليل التعليل والتفريع الذين ذكرهما
 الشارح (قول الشارح فلو أودع صبيا فاستهلكها لم يضمن الخ) لان الصبي من عاداته تضييع
 الاموال فاذا سلمه اليه مع علمه بهذه العادة فكأنه رضى بالتلافى بخلاف العبد البالغ فانه ليس من عاداته
 ذلك وهو محجور عليه في الاقوال في حق سيده والمالك لما سلطه على الحفظ وقبلة العبد كان ذلك من قبيل
 الاقوال فاذا عتق ظهر الضمان في حقه لتمام رأيه (قول الشارح كوكيله بخلاف رسوله) التفرقة
 بين الوكيل والرسول غير مناسبة فان ظاهر المذهب أنه لا يضمن بالمنع لهما ومقابله أنه يضمن
 فيهما والتفرقة بينهما تليق بينهما ثم رأيت السندی نقل عن فتاوى النسفي في فروع
 الوديعة عند قوله ليس للسيد أخذ وديعة العبد أنه يضمن بالمنع عن الرسول (قوله) ولكن
 لقائل أن يفرق الخ هذا الفرق واه (قوله) علم أنها الغير أولا مقتضى ما يأتي آخر الغصب أنه
 لا رجوع للمأمر مع علم أنها الغير فلتنظر عبارة الفصولين وستأتى هذه المسئلة في الوديعة فانظر هاهنا
 وقد أزال الاشكال عنها في التكملة (قوله) أما تجهيل المالك فلا ضمان الخ عبارة الرملي كافي السندی
 وهذا كله دعوى المودع بالفتح وأما دعوى المودع بالكسر مجعلا فلا ضمان الخ (قوله) قال بعض الفضلاء
 وفيه تأمل لم يظهر وجهه كافي التكملة (قوله) فهي سبعة الخ الذي تقيده عبارة المنع أن
 الاشهاد ذكر عشر صور منها أربعة معلومة ذكرها غيره مجموعة وزاد ستة مفرقة من كتب اه وهكذا رأيت

في الاشباه ذكر أولاً بالتلفيق ما اذا مات الناظر مجهلاً والقاضي أو السلطان أو أحد المتفاوضين ثم ذكر
الستة التي ذكرها عنه المحشي **(قوله هو القيم الآن الاخوين الخ)** فيه سقط وأصله هو القيم على هذا
الوقف كان الغائب أن يرجع في تركه الملبت بحصته من الغلة وإن لم يكن الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم
على هذا الوقف الآن الاخوين الخ **(قوله)** وبه علم أن اطلاق المصنف والشارح في محل التقييد (الخ)
الذي نتحررنا في هذه المسئلة اعتماداً لطلاق عباراتهم في عدم الضمان ولولولة غير المسجد كما يظهر ذلك
بالاطلاع على أطراف كلماتهم وقد أفتى ابن عبد العال شيخ صاحب البحر في ناظر على وقف غلته مستحقة
لقوم معلومين بعدم ضمانه بموته مجهلاً وليس في قولهم غلات الوقف ولا في عبارة أنفع الوسائل ما يفيد
التقييد بل ما يفيد أن الوقف على مستحقين **(قوله)** ان كان المراد من المحجور ستة (الخ) بل المراد
جميع أقسام المحجور السبعة وعلى تقدير أن المراد ستة يكون ما في النظم ثمانية عشر تأمل **(قوله)** يؤيده
ما في جامع الفصولين (الخ) ليس فيما نقله عن الفصولين ما يؤيد أن الاب كالوصي **(قول الشارح قبل**
أداء الضمان) أو الإبراء والحكم عليه به **(قوله)** ولعل ذلك في غير الوديعة (الخ) وقال السندی ولا يخفى
أن صاحب المحتج ذكر أولاً أن خلط الوديعة بما له حتى لا يتميز ضمنها ولا سبيل للمودع عليها عند أبي حنيفة
وعندهما شركة إلى أن ذكر ولو صب الردي على جيد ضمن مثل الجيد وفي عكسه كان شريكاً فقد فرعه
على قولهما بأن الخلط سبب ثم استثنى منهما ما إذا خلط الردي بالجيد وهو صحيح وأما ذكر الشارح
له هنا مع اقتصاره على قوله فلا معنى له لانه إذا خلطه ملكه ووجب ضمانه اه **(قول الشارح**
وهذا اذا لم يضره التبعض) ظاهره أنه لو أنفق بعض الوديعة مما يضره التبعض ثم هلك الباقي أنه
ضمن الجميع أو ضمن ما أخذ ونقصان ما بقي اه سندی **(قوله)** ولم يقبضها حتى هلكت عند
المرتحن لا ضمان على الراهن) أي ضمان التعدي لا ضمان قضاء الدين لان الراهن بعد ما قضى الدين
يرجع بما أدى لان الراهن لما هلك في يد المرتحن صار مستوفياً حقه من مالبة الرهن فيرجع المعير على
الراهن بما وقع به الايفاء كما يأتي له في الرهن عن الكفاية **(قول الشارح لان العقار لا يضمن بالجود**
عندهما خلافاً لمحمد في الاصح) مقابله ما روى عن الامام من ضمان العقار بالجود كالمنقول **(قوله)**
ونقل في البحر عن الخلاصة أنه لا يصدق) عبارة الخلاصة من الفصل الثاني وان أقام البيته أنه رد هاقبل
الجود وقال غلطت في الجود وأنسبت أو ظننت أني دفعته فأنا صادق في قولي لم يستودعني قبلت بينته
أيضاً في مياس أبي حنيفة وأبي يوسف وفي الاقضية لو قال لم يستودعني ثم ادعى الرد أو الهلاك لم يصدق
(قول الشارح حلف المالك ما يعلم ذلك) محل التحليف اذا لم ينكر أصل الابداع لتنافضه حينئذ
بخلاف ما لو أنكر الوديعة فإنه يحلف حينئذ لعدم تنافضه كذا تنفيده عبارة الهندي التي نقلها ط
وحيث لا فرق في كلام الشارح بين ما اذا أقام المالك بينته على الابداع أو أقر المودع بعد جوده الوديعة
تأمل نعم لو أنكر الابداع ثم ادعى الرد قبل الجود وقال غلطت في الجود وأنسبت أو ظننت أني
دفعته أو عجز عن البرهان على الردي يحلف حينئذ المالك لا ارتفاع تناقض المودع كما قبلت بينته حينئذ
(قوله) فان ما رأيت في الخلاصة موافق (الخ) عبارتها على ما في حاشية البحر فرضي عليه بقيمة يوم الجود
فان قال الشهود لا نعلم قيمته يوم الجود لكن قيمته يوم الابداع كذا قضى عليه بقيمة يوم الابداع **(قول**
الشارح وبأهله لا) أي ولا بد من السفر بهم كما يفيد ما قالوه **(قوله)** فتبين أن ما في المتن والشرح غير
الصحيح المجمع عليه) لعل أصل هذه العبارة على المجمع عليه على الصحيح تأمل لكن المناسب حذف

قوله والشارح (قوله يتبع الدافع بنصف مادفع الخ) فأبو يوسف وإن قال بجواز دفع المودع حصة الحاضر وصحة هذه القيمة لكن يشترط سلامة الباقي للحاضر فإذا لم يسلم لا ينتفي الضمان عنه (قوله قال المقدسي يخالف لما عليه الأئمة الأعيان) وأيضا قدم قول الامام في الخاتبة وتوابعه يفيد اختياره (قول الشارح أو أحرز) يعني أو كان البيت الذي حفظها فيه أحرز سندی (قوله أي إذا غصبت من الوديع الخ) الظاهر أن المودع يصدق ببراءة نفسه لا لتفي الضمان عن الغاصب إذا أراد المالك تضمينه تأمل (قوله لا يضمن المودع لانه وصى الميت) فيه تأمل فان المودع وكيل وليس في الكلام ما يدل على أنه جعله وصيا (قوله يصح الدفع) فإذا برهن على هذا الدفع انتفي الضمان عنه (قوله في جامع الفصولين ولوضوح المعالج الخ) مذكوره الشارح يوافق ما يأتي نقله عن القهستاني وغيره وما في الدرر يوافق ما في الفصولين وهو المرجح للتعبير عنه بالظاهر (قوله ولو أحسد سرقتها يضمن) عبارته في التنقيح ولو سرقتها سارق يقطع الخ (قوله ولو وضعها في الدار الخ) لا دخل لها فيما نحن فيه ولا ما بعدها أيضا فان الضمان للتقصير وعدم القطع لعدم الحرز (قوله فالقول قول الرسول الخ) أي في براءة نفسه فقط فلا ينافي ما في نور العين من أن القول للمرسل أي في عدم سقوط حقه تأمل (قوله ضاع من المديون) لان أمر المدين لم يصح اذ دينه في الذمة لافي العين بخلاف الوديعة (قوله من أنه لا يضمن) لكنه يؤمر بالبحث عنه في مسألة الشارح الأولى ط (قوله ولولم ينق عليها المودع حتى هلك يضمن) ينظر الفرق بين هذه المسئلة حيث قيل بالضمان لوترك الانفاق وبين ما ذكره من أنه لو خاف الفساد ولم يرفع الامر للقاضي حتى فسدت فلا ضمان تأمل ثم ظهر أن المسئلة خلافية كما يفيد ما يأتي في مسألة نشر الصوف (قوله لكن نفقتها على المودع) أي بأمر القاضي كما هو ظاهر (قوله مستغفر المادفعه) لعله مستغفرا للتركة وما في ط ليس فيه هذه الزيادة وكذلك عبارة الجوى موافقة لما في ط وقوله سواء كان الخ ليس في الجوى (قوله سوفي قام الى الصلاة الخ) فيه سقط والاصل سوفي قام من دكانه الى الصلاة الخ

(كتاب العارية)

(قوله وانعقادها بلفظ الاباحة الخ) ساقه في البحر تفرع على المذهب (قوله وأما الإيجاب فلا يصح به) محل تأمل فان البيع والهبة يعلمان بالتعاطي فالعارية كذلك بالاولى (قول الشارح وصرح في العمادية بجواز اعادة المشاع الخ) هذا أورده جوابا عن سؤال مقدر تقديره ان العارية لو كانت تمليكاً للمنفعة كيف صححت اعادة المشاع فإنه مجهول العين فأجاب بقوله يعني أن الخ لكن قوله لعدم لزومها لاحاجة اليه لان جهالة العين في اللازم لا تمنع سندی (قول الشارح والهبة بها أي مجازا) لا يتأتى ذلك على ما قاله الزيلعي من الاشتراك (قوله أن يأمره برفع البناء على كل حال) أي ولو مع شرط القرار وقت وضع الجذوع أو حفر السرداب بخلاف المشتري حيث لا يتمكن من الرفع مع هذا الشرط أبو السعود (قوله والزراعة) الظاهر اعتماده ما يأتي عن الزيلعي من أنها مما يختلف بالاستعمال (قوله لمن يختلف استعماله) مقتضاه أنه يعبر لمن لا يختلف استعماله كأن كان مساويا له مع أنه لا يعبر مطلقا مع التقيد (قوله قال أبو السعود وتعبه شيخنا بان سلب الخ) ما قاله عن شيخه مدفوع فإنه في متن الوقاية إنما تعرض لما إذا أجر المستعير ولم يذكر ما إذا رهن كما وقع للمصنف ولم يذكر أيضا في الكثر مسألة

(قول) قال شيخنا حكم المرتهن في هذه الصورة (الح) ما قاله أبو السعد عن شيخه من أنه لا رجوع
 للمرتهن على الراهن المستعير لعلته كونه صار غاصبا غير تام لأنه وإن صار غاصبا بما ذكر فالراهن المستعير
 غاصب أيضا بالدفع إليه فيكون المرتهن غاصب الغاصب فتكون هذه المسئلة نظير المسئلة الخامسة التي
 نقلها الشارح إذا لفرق بينهما ولذا قال السندی ويؤخذ من جواب المسئلة الخامسة جواب مسئلتنا
 لأن كلاما من المستعير والمرتهن لا يملكان الرهن فكما أن المرتهن إذا رهن يخيّر المالك في تضمين أيهما شاء
 ويرجع الثاني على الأول أن ضمنه وكذلك الحكم في المستعير إذا رهن ومتى ضمن المرتهن الثاني
 والمرتهن من المستعير يرجع كل منهما بالدين على الراهن اه وقال قوله سكنت عن المرتهن الخ أي هل
 للمعير تضمينه أولا أقول عبارة الشر بن لالية تشعر بأن له تضمينه والمسكوت عنه انما هو رجوع المرتهن
 بعد تضمين المعير له على المستعير (قول الشارح ويرجع الثاني على الأول) بما ضمنه لانه غره
 سندی (قول الشارح وهذا) أي التفصيل السابق في جواز اعادة المستعار وإيجار المستأجر وعدمه
 وقوله مطلقا أي سواء كان مما يختلف بالاستعمال أولا عين أولا (قول) ينبغي أن يحمل هذا الإطلاق
 الذي ذكره (الح) الظاهر اعتمادا هنا (قول) كما لجل الإطلاق الذي ذكره يعني الكافي شر بن لالية
(قول) لكن في الهداية لو استعار دابة الخ الظاهر اعتمادا في الهداية لا ما في الزيلعي لانه بحث منه
(قول) لكن أشار إليه الشارح (الح) لم يوجد فيما يأتي هذه الإشارة (قول) فعلية مثلها أو قيمتها لم يظهر
 إيجاب المثل لأن الثريد من القيمات ونحو ما في المخ في الخامسة ولعل ذلك يختلف باختلاف الثريد
(قول) ويدل عليه نظيره (الح) فيه أنه يحتمل رجوعه للمنفى فلا يدل حينئذ على مدعاه وقوله لأن الرمي
 الخ أي من غير تعدل الاذن فيه فلا يضمنه (قول) تأمل في هذا التعليل وجه التأمل أن العارية
 لا تتوقف صحتها على العلم بالمنفعة كما تقدم عن البحر ومقتضى هذه العلة أن صحتها ما ذكر مع أنها تصح
 مع الجهالة تأمل وتعليل الهداية ظاهر حيث قال أما الجواز فلانها منفعة معلومة تملك بالاجارة فكذا
 بالاعارة (قول) حينئذ يكون الخيار للمعير كافي الهداية عبارة الهداية وإن كان وقت العارية
 ورجع قبله صح رجوعه وضمن المعير ما نقص من البناء والغرس بالقلع كذا ذكر القدوري وذكر
 الحاكم الشهيد أنه يضمن رب الأرض للمستعير قيمة غرسه وبنائه ويكونان له إلا أن يشاء المستعير أن
 يرفعهما ولا يضمنه قيمتهما فيكون له ذلك لانه ملكه قالوا إذا كان في القلع ضرر بالأرض فالخيار لرب
 الأرض لانه صاحب أصل والمستعير صاحب تبع والترجيح بالأصل اه ويعلم من هذا أن المناسب
 كتابة ما نقله المحشى على الشق الثاني (قول المصنف وضمن ما نقله بالقلع) علل الضمان في الدرر
 وغيره بأن المستعير صار مغرورا من جهة المعبر حيث وقته والظاهر هو الوفاء بالعهد فيرجع
 عليه دفعا للضرر عنه اه لكن في وجوب الضمان بالتغير رهن خفاء اذ هو لا يوجب الا في ضمن عقد
 المعاوضة ثم رأيت في العناية والكفاية الجواب عن ذلك (قول) فان ضرر ضمان القيمة مقولوعا هكذا
 عباراتهم ومقتضى النظر وجوب قيمة البناء قائما الى المدة المحدودة (قول) يخير بين ضمان ما نقص (الح)
 أي مع القلع وضمن القيمة بدونه (قول) فلو قيمته قائما في الحال الخ عبارة التكملة مقولوعا وعبارة ط
 مستحق القلع وقال الزيلعي معنى قوله ضمن أن يقوم قائما غير مقولوع لان القلع غير مستحق عليه قبل
 الوقت (قول) أي ابتداءها لم يظهر معنى لهذا التفسير (قول) والكسوة على المستعير صوابه
 على المعير (قول) والظاهر أن المراد بالاذن (الح) الظاهر كفاية الاذن دلالة وموضوع ما نحن فيه

ما اذا استأجر الدابة مثلاً للحمل عليها في هذا اليوم وانظر التكملة ﴿ قول المصنف بان كانت العارية مؤقتة الخ ﴾ علل الضمان فيما لو رد العار به مع أجنبي في جامع الفصولين بان العارية انتهت بالفراغ عن الانتفاع فبقى مودعاً فلا يودع اه وعلى هذا الاحاطة لتقييد العارية بما اذا كانت مؤقتة كما فعل المصنف تبعاً للزبلي ويزول أشكال هذه المسئلة (قوله) لانه بما ساء كما بعد ضمن الخ) هنا سقط والاصل لانه بما ساء كما بعد مضي المدة يصير متعددا حتى اذا اهلكته في يده ضمن الخ (قوله) فيما يختلف وليس كذلك لكن في السندى عن الذخيرة أن القول بان العارية تودع أو لا تودع محله ما اذا كان المستعير يملك الاعارة أما فيما لا يملكها لا يملك الايداع بالاتفاق فتقييد الشارع بمبنى على ذلك اه (قوله) ومسئلة الغير خلافية) لعلمه الغصب بدل الغير وعبرة ان خلاصة الغاصب اذا رد الى عبد يقوم عليها اهل يبرأ قال الصدر الشهيد لم يذكر هذا في الاصل وقال مشايخنا يجب الخ (قوله) وفي البرازية استعار من صبي مثله الخ) في الفصل ٣٢ من الفصولين صبي استعار من صبي شيئاً قد دفعه هو لغير الدافع فلو كان الدافع مأذوناً يبرأ الاخذ لصحة أخذه وضمن الدافع لتلف بتسليطه ولو كان الدافع محجوراً ضمن كل منهما اذا الدافع غاصب والاخذ غاصب الغاصب أقول لو أراد بالمأذون مأذوناً في التجارة لا في هذا الدفع ينبغي أن يضمن كل واحد منهما كما في المحجور اذا الدافع غاصب حينئذ وان كان مأذوناً في التجارة لعدم المالك والاذن في الدفع فبصير الاخذ غاصب الغاصب فينبغي أن يضمن كل منهما ولو أراد الاذن في هذا الدفع أيضاً ينبغي أن لا يضمن الدافع أيضاً لاذن المالك اه وفي حاشيته للقرماني بعد نقله عبارة الفصولين مانصه أقول يحتمل أن يكون مأذوناً بالاستعمال بنفسه فقط فاذا دفع الى غيره فقد خالف أمر المالك وهو موجب الضمان في حق نفسه دون الآخذ منه لأخذه باذنه اه فيكون الدافع المأذون بالاستعمال بعد الفراغ منه مودعاً على ما تقدم عن الفصولين وليس له الايداع فيضمن به والاخذ مودعه ولا ضمان عليه وكذلك يقال في مسئلة البرازية (قوله) يضمن الاول لا الثاني لم يظهر وجه عدم ضمان الثاني قول المصنف ولو أعار مثله فاستهلكها) كذلك الهلال وقوله ضمن الثاني للمال أى ولا ضمان على الاول ان كان المدفوع مال سيده وان مال غيره عارية أو ودعة فبعد العتق وان غصباً فيضمن للحال (قوله) فعبد محجور فاعل الخ) أى أن لفظ محجور الاول صفة الفاعل والثاني صفة المفعول (قوله) وهذا لا ينافى ما مر) أى في كلام البرازي ويناقض ما قاله في الفصولين بقوله والا فلا فانه صادق بعبارة البرازية الا أن يخص بغير صورة البرازي (قوله) الا أن السارق من تحت الخ) هنا سقط وأصله ألا يرى أن السارق الخ) قول الشارح أو تارة وتارة) لا حاجة اليه) قول المصنف فالقول له أى الاب فيما زاد على جهاز مثله الا في الكل سندى (قوله) ويؤيده ما في وكالة الاشباه الخ) علله في الولوجية بأن المبيع اذا كان قائماً كان ملك الورثة ظاهره فبه قال وكيل بهذا الاخبار يريد ازالة ملكهم ظاهراً فلم يصح اخباره أما اذا كان هالكاً فالوكيل به هذا الاخبار لا يريد ازالة المالك الورثة بل ينكر وجوب الضمان باضافة البيع الى حالة الحياة والورثة يدعون الضمان بالمبيع بعد الموت فيكون القول قول المنكر اه يرى قول الشارح لان رد هاهنا عليه) التعليل الصحيح العرف (قوله) أرض أجرة الخ) لا حاجة له في التمثيل

(كتاب الهبة)

(توابع أى بلا شرط موص) رالوفى للشارح الا بيان به حتى ينظمه رقه له لأن الخ (قوله) على أنه اعترضه

(الحوى الخ) كأن الحوى فهم أن المراد بالشرط من قوله بلا شرط عوض الشرط من المتعاقدين مع أنه ليس مراد ابل المراد أن الشارع لم يشترط العوض لتحقيقها ولا شئ أن هذا صادق بما إذا لم يوجد أصلاً أو وجد مع عدم اشتراط الشارع له تأمل وعبارة الحوى بلا عوض أى بغير بدل فخرج البيع وهذا تعريف للهبة المطلقة للمطلق الهبة وحيث شذ فلا حاجة الى ما قيل أى بلا شرط العوض لأن عدم العوض شرط فيه لأن قوله بلا عوض نص الخ وانظر ما في تكملة الفتح **(قوله)** قلت والتحقيق أنه ان جعلت الباء الخ فيه أنه اذا لوحظ تقدير المضاف لا يكون فرق بين جعل المتعلق الخبر أو الحال المذكورين واذا لم يقدر لا يكون فرق بينهما فالمدار على تقديره لا على المتعلق تأمل **(قوله)** الظاهر نعم فليراجع الظاهر من عباراتهم عدم التوقف على الاذن في المجلس فانهم انما شرطوا الصحة الهبة الاذن ولم يشترطوا أن يكون في المجلس **(قوله)** غير صحيح ما لم يأذن بالقبض فيه تأمل بل هذا من مسائل هبة العين فيقال فيه ما قيل فيها مع شرط عدم الشيوع **(قوله)** ومقتضاه عزله فيه سقط وأصله ومقتضاه أنه له عزله **(قوله)** ولعل الحق الاول يدل له ما في المنبع عن البدائع ركن الهبة الايجاب من الواهب فأما القبول من الموهوب له فليس بركن استحساناً والقياس أن يكون ركناً وبه قال زفر **(قوله)** قول المصنف وعدم صحة خيار الشرط فيها عدم صحة خيار الشرط فيها صادق بطلانه فقط كفى الاراء وبطلانها معا كفى الهبة فاستقام كلام المتن وصح قول الشارع وكذا الخ وان دفع ما قاله ط تأمل وعبارة الخلاصة ولو وهب على أن الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام ان اختارها قبل أن يتفرق اجاز ولو أبرأه عن الدين على أنه بالخيار ثلاثة أيام صح الاراء وبطل الشرط **(قوله)** وهذا مخالف لما مر في باب خيار الشرط تقدم له ما يفيد أن المسئلة خلافية **(قوله)** قول المصنف ولو ذلك على وجه المزاح أى ما ذكر من الايجاب ويوافقه ما في القهستاني وشريعة تملك العين ولو هازلاً وبه يسقط ما في التكملة تبعاً لحاشية البحر من أن الهزل في طلب الهبة لا في الايجاب لكن الانعقاد به محل تأمل فان الهبة تملك وهو يعتمد الرضا والرضا غير حاصل مع الهزل **(قوله)** وفيه أن ما في الخاتبة فيه لفظ الجعل الخ فيه أن ما في الخلاصة فيه لفظ الجعل أيضاً المسلط على قوله باسم ابني نعم في الخلاصة تردد في قوله اغرس باسم الخ وجرم في الخاتبة بعدم الهبة **(قوله)** وكذا لو اتخذ لتلميذه ثياباً الخ هذا محمول على ما اذا تمت الهبة له كأن سلمها للتلميذ فلا ينافي مانقله في التكملة عن الخاتبة من الفرق بينه وبين الولد الصغير **(قوله)** ليس خطأ بالابنه بل لاجنبى الخ لو قال وبالاتخاذ لاجنبى لا تتم الهبة وما هنا فيما لو قال ذلك لابن فبغرسه بعد هذه المقالة يكون له أو ما هنا مبنى على العرف اتم الفرق تأمل **(قوله)** ويظهر التوفيق بين القولين الخ بل الخلاف حقيق كما يظهر من فروعه ومن هذا ما نقله في التكملة هنا عن التنازع خاتبة عن الذخيرة نعم من اشترط القبول أراد به ما يشمل الفعل ومن لم يشترطه قال لا بد منه للدخول في ملكه لتحقيق الهبة وبهذا تندفع المخالفة في الفروع المذكورة في التكملة **(قوله)** والسادس التملك مكررة مع الهبة وكذا ما قبلها **(قوله)** والسابع الجنين ظاهره أنه اذا قبضه بعد الولادة يصح مع أنه فيما يأتي أنه لو وهب الحمل وسله بعد الولادة لا يصح ط على أن هذه الصورة مكررة مع الهبة والاحسن أن تصور فيما لو أوصى به وفي بعض النسخ الخبيس وهي مكررة بالوقف **(قوله)** والتامن الصلح اذا كان بمعنى الصرف حينئذ هو داخل فيه **(قوله)** وان لم يكن مشغولاً اجاز اذا الخ فيه سقط وأصله جاز كما اذا الخ **(قوله)** جازت الهبة فيهما الخ هنا سقط والاصل جازت في المتاع خاصة وان بدأ نهبه له المتاع وقبض الدار والمتاع ثم وهبه

الدار جازت الهبة فهم الخ **(قوله)** قال صاحب الفصولين فيه نظرا الخ) ما ذكره موافق لما نقله عن شرح المجمع **(قوله)** يقول الحقير صل أى الاصل الخ) عبارة نور العين يقول الحقير يؤيده ما أتى قريبا نقلا عن قاضيان من مسألة جارية عليها حلى الخ ص عكس في هاتين الصورتين يقول الحقير الظاهر أن هذا هو الصواب كما لا يخفى على ذوى الالباب اه وص رمز الفتاوى الصغرى للصدر الشهيد الآن الذى فى جامع الفصولين ضل بدل ص وهور رمز لبعض الكتب لكن فى تأييد بحث الفصولين بما فى الخانية بحث كما يعلم من الفرق المذكور فى الولوالجية بين مسألة الخانية وبين ما اذا وهبه دارا فيها متاعه وأهله من أن قيام هذا الشغل ساقط عادة لانه لم يسلم عرا باناعادة ولا كذلك فى تلك المسئلة اه

والحاصل أن المسئلة خلافية فعلى ما فى الشارح الدابة مشغولة بالسرج والحمام وعلى ما فى ص بالعكس **(قوله)** كان وهبه دارا والاب ساكنها الخ) فى الفصل الثالث فى الهبة للصغير من تمة الفتاوى تصدق بارض قد زرعهما على ولده الصغير جاز وان كان الزرع لغير الاب باجارة لا يجوز لان يد المستأجر ثابتة على الارض وانها منع القبض للصغير بخلاف يد الاب وفى المشتق وهب دارا لابنه الصغير وفيها ساكن بأجر لا يجوز ولو كان بغير أجر أو كان الساكن هو الواهب جاز لان يد الساكن بأجر ثابتة على الموهوب بصفة الزوم فيمتنع القبض فيمتنع تمام الهبة بخلاف ما اذا كان بغير أجر وبخلاف ما اذا كان الساكن هو الواهب لان الشرط قبضه ويده على الدار تقرر قبضه وفيه أيضا عن أبى يوسف لا يجوز للرجل أن يهب لامرأته أو تهب لزوجها أو لأجنبي وهما ساكنان فيها وكذا الهبة للولد الكبير ولو وهب لابنه الصغير والواهب فيه جاز وعن أبى يوسف لا يجوز فى رواية ابن سماعة اه فعلى هذا ما ذكره فى الخانية من عدم الجواز هور رواية ابن سماعة عن أبى يوسف وجعل فى الولوالجية على ما نقله عنها فى التكملة رواية الجواز عليها الفتوى **(قوله)** مستدرك بان الشغل هنا الخ) قديقال ذكره للاشارة الى أن الشغل يملك المستعير كالشغل يملك الاب **(قوله)** قد علمت ما فيه مما قدمناه الخ) الذى تحرر أنهم ما قولان صحيحان يجوز العمل بكل منهما لكن أحدهما وهو ما عبر عنه بلفظ الفتوى أكد **(قوله)** لينظر فيما لو ظهر باقرار الموهوب له) لاشك فى أنه طارئ اذا الاقرار حجة قاصرة ولذا لا تستحق به الزوائد **(قوله)** بمنزلة المشاع الخ) هذا اللفظ المنخ وكتب عليها الرسمى ما ذكره المحشى بقوله أقول لا يذهب الخ وفيها بعض اختصار كما نقل ذلك الفتال فى حاشيته **(قوله)** أى بان يرجع الخ) تصوير للمنفى أى لا يكلف لذلك **(قوله)** لكنه ليس على اطلاع الخ) فى جامع الفصولين من آخر الفصل السابع عشر كل شئ مضمون فى يده بتمتة لو شرا يقع الشراء والقبض معا ولا يحتاج الى قبض جديد وكل شئ مضمون بغيره أو أمانة فلا بد من قبض جديد وأما الهبة فاتها تقع والقبض معا فى الوجوه كلها ثم قال فالراهن لو باع الراهن من مرتهنه لا ينوب قبض الراهن عن قبض البيع ولو وهبه منه يقع العقد والقبض معا والمبيع قبل قبضه مضمون بالثمن فالوشراء ولم يقبضه حتى وهبه من باعده فواقالة ولو أجره منه من مرتهنه صح ولا يصير قابضا لم يجد قبضا لاجارة بخلاف ما لو أعاره منه حيث يصير قابضا وان لم يجدده حتى لو هلك قبل أن يستعمله يهلك أمانة الخ) والذى فى شرح الاقطع على ما نقله السندى فيه بعض مخالفة لما فى الفصولين ونصه اذا كانت العين فى يد الموهوب له مضمونة فهو على وجهين ان مضمونة بتمثلها أو بقيتها كالعين المغصوبة والمقبوضة على السوم فإنه يملك بالعقد ولا يحتاج لتجديد قبض لان القبض الذى تقتضيه الهبة قد وجد وزيادة وهو الضمان وذلك الضمان تصح البراءة منه ألا ترى أنه لو أبرأ الغاصب من ضمان الغصب جاز وسقط فصار الهبة براءة

من الضمان بقبض من غير ضمان فتصح الهبة وان مضمونة بغيرها كالبيع المضمون بالثمن وكالرهن المضمون بالدين فلا بد من قبض مستأنف للهبة وهو أن يرجع الى الموضوع الذي فيه العين ويعضى وقت يتمكن فيه من قبضها وذلك أن العين وان كانت في يده مضمونة إلا أن هذا الضمان لا تصح البراءة منه مع وجود القبض الموجب له فلم تكن الهبة براءة وإذا كان كذلك لم يوجد القبض المستحق للهبة فلم يكن بدمن تجديد قبض اهـ **(قوله)** ولو لم يكن له تصرف في ماله انما له تأديبه وتسليمه في صناعة زبلى **(قوله)** وهذا اذا علمه وأشهد عليه الخ عبارة العناية والقبض فيه باعلام ما وهب له اهـ **(قوله)** لعله احتراز عن نحو وهبته شيأ من مالي ونحو وهبته عبدا من عبيدى لكن الظاهر أن هذا اذا لم ينوبه شيأ معيناً المذموم حيث نزل بس مجهولاً في نفسه قال الرجعى وهل يشترط أن يكون محجوزاً مقسوماً كما هو الشرط في الهبة أو يقال انما شرط ذلك لاجل تمام القبض وهو مقبوض لولى القبض فلا يفتقر لذلك يحرر **(قوله)** لا يعدل عن تصحيح قاضيان في التتمة من الفصل الثالث اذا كان الصغير في عيال الأخ أو الجد أو الوالد أو الأم أو الاجنبى والاب حاضر فقبض من في عياله هل يجوز اختلف المسامح فيه ذكر شيخ الاسلام وشمس الأئمة أنه لا يجوز وذ كر في شرح الجامع أنه يجوز وبه يقتضى **(قوله)** وانظر حكم رد الولي والظاهر أنه لا يصح الخ فيه أنه حيث جاز الرد من الصغير مع أنه لا نفع له فيه فليكن الولي كذلك كما أنه يصح من العبد المحجور على ما استظهره الفتاوى وكذا المكاتب وقد علوا وصحة رد الصغير بأنه ليس فيه ابطال حقه فيملكه كما ذكره في الولوالجية فيقال في الولي كذلك وقد بطلت بمجرد الرد **(قوله)** ليس له الرجوع عليه أى الصغير لا الكبير **(قول السارح)** لعدم الشروع لانهم ما سلمها له جملة وهو قبضها كذلك زبلى **(قوله)** لو كانا صغيرين في عياله جاز عندهما بل هو جائز عنده أيضاً فالاولى حذف عندهما أو ابداله بضمير الجمع **(قوله)** لأنه لا فرق بين الكبيرين والصغيرين أى اذا كان لهما وليان والاب جاز عنده أيضاً لعدم الشروع عند القبض **(قوله)** والاخر صغيراً أى في عيال الواهب **(قوله)** صوابه في عيال الواهب انذو كان الصغير في عيال الكبير الموهوب له لجازت اتفاقاً لأنه يقبض بجملة نصفها لنفسه ونصفها للصغير الذى في عياله فتصح عندهم **(قوله)** عبارة الخاتبة وهب داره لابن له الخ في التمسك ما يدل على خلاف في هذه المسئلة ونصه ذكر الحاكم الشهيد في المنتقى من سلاخه ضاف لاحد أن من وهب دار لابن له وأحدهما صغير أن الكبير ان قبض جازت الهبة وذكر بعده عن أبي يوسف أن الهبة باطلة وهو النجوع لان الهبة من الصغير منعقدة حال مباشرة العقد لقيام قبض الاب بمقام قبضه والهبة من الكبير تحتاج الى التبرول فكانت الهبة من الصغير سابقة فتمكن الشروع **(قوله)** ثم ظهر أن هذا الذصيل مبنى على قولهما الخ ومدار الخلاف أن هبة الدار من رجاين تحليل النصف من كل عنده وعنده ما تحليل كل الدار لهما جملة منيع وانظره في بيان هذه المسئلة وفيه أنه يعتبر الشروع وقت القبض وهما عند القبض والعقد جمعا وإذا جوزاها من واحد لاثنين لأنه لم يوجد في الحالين بل في احدهما تأمل **(قوله)** تقدم أى السارح **(قوله)** أو نصفهما واحداً منهما الخ المناسب نصف المجموع والاولو كان المراد ما قاله انفسدت الهبة لجهالة الموهوب **(قول السارح)** فهذا يدل على كون سعة الواهب الخ ويكون نذير هبة الدار المسرجة دون السرج

(باب الرجوع في الهبة)

(قول المصنف) فالزيادة المتصلة قال الزبلى المراد بالزيادة التي تملكه الزيادة في نفس الموهوب بشئ يوجب

زيادة في القبة **(قوله)** لانه قال ذلك فيما اذا زاد وانتقص جميعا وذلك كما في الوشب ثم شاخ فانه زاد في بدنه وانتقص من جهة شجوخته ومقتضى هذا أن القهستاني يقول في هذه المسئلة بعدم الرجوع وهي ذات خلاف ولم يذكر أحد الخلاف فيما زاد بنفس الزيادة بل أجمعوا على عود الرجوع وما في الخاتمة لم يتعرض لهذه المسئلة بالاستدراك فيها وما في القهستاني محل تأمل **(قوله)** ولو كانت الزيادة بناء فانه يعود فيه سقط وأصله ولو كانت الزيادة بناء فانهدم فانه يعود **(قوله)** الزيادة في العين فيه سقط وأصله الزيادة الباقية في العين **(قوله)** وعن الهندية لعلة الهداية أو وقع التحريف في الاول **(قوله)** وهب المريض عبدا لآماله غيره الخ) هكذا عبارة البرازي وفيها تأمل ولتراجع نسخة أخرى من آخر الفصل من نوع في هبة المريض ثم راجعت نسخا كثيرة مصححة فوجدتهم موافقة لما هنا وظهر أن الصواب في التعليل أن يبدل الاعتاق بالهبة والواهب بالموهوب له ومع هذا فهو ظاهر على غير المختار **(قوله)** لا ينقض البيع الخ) نفاذ البيع في هذه الصورة والعق فيما اذا كان قبل موت الواهب انما يظهر على مقابل المختار على ما يعلم من توجيه مسئلة الجوهرية من أنه تعلق حق الغرماء بتركه تعرض الموت وهبته حينئذ وصية لا تنفذ مع استغراقها بالدين فلذا يلزمه عقرها لانه لم يملكها قبل الموت حيث كانت وصية ولا بعده لتعلق حق الغرماء وسقط الحد للشبهة كما ذكره في التكملة اه ثم رأيت المقدسي ذكر آخر كتاب الهبة مانصه في الذخيرة وهب داره وسلمها فوات ولا مال له غيرها ولم تجز الورثة بطل في الثلثين فقط وبهذا تبين أن ملك الورثة واستحقاقهم ثبت مقصورا على حالة الموت ولا يستند الى أول المرض والا لفسدت في الثلث وذكر محمد بن موسى الخوارزمي أن المريض لو وهب أمة وسلمها فوطها فوات الواهب ولا مال غيرها ونقض في الثلثين كان عليه ثلثا العقر لهم وهذا يشي الى أن حق الورثة يستند ولا يقتصر ذكره ولم يسنده ولو كان صحيحا لبطلت الهبة في الثلث الباقي في مسئلتنا فلا يكاد يصح لانه مخالف لجواب كتب أصحابنا أنه يقتصر ولا عقر اه أقول ولا يخالف ما في الخاتمة والخزانة وغيرهما وطى أمة وهبها مريض فوات وعليه دين مستغرق يرد الهبة وعليه العقر وهو المختار لان ذلك لحق الغرماء لا الورثة وفي الخزانة مريض وهب لمريض عبدا وسلمه فأعنته وإس لواحد مال غيره ثم مات الواهب ثم مات الموهوب له سعى في ثلثي ثمنه لورثة الواهب وفي الثلث لورثة الموهوب له اه بلفظه وبه يظهر الفرق بين المسئلتين **(قوله)** رخص الهبة في ثلاثة من ثمانية) فيه ثنى ولتنتظر عبارة الاصل **(قوله)** بسكون الهاء) وتزل النظم كذا دية المراد أنها تسقط بموت من وجبت عليه من العاقلة لأنهم تسقط بموت القاتل عن العاقلة فان المصرح به في أول جناية الرقيق عدم سقوطها عنهم بموته ولا تسقط أيضا عن القاتل بموته اذا وجبت عليه كما يقيد ما ذكره الوافي في حواشي الدرر من الكفالة ونصه واه الدين الصحيح دين لا يسقط الخ اعترض في هذه العبارة على صاحب الكافي بأنه قال وتصح الكفالة بالمال معلوما كان أو مجهولا اذا كان دينيا صحيحا مثل أن يقول كفلت عنه بمالك عليه وكذا وقال كذا انك بنا أصابت من هذه الشجة التي شجبت فلان وهي خطأ أصبح بلغت النفس أول تمايح وقد صرح بنفسه في كتاب الزكاة بأن الدية كبديل الكتابة ليست بدلين حقيقة حتى لا تسقط في من تركه من مائة من الغنم اه ويمكن التوفيق بينهما بأن المراد من الدية الذكورة أولا والدية التي تجب على الجاني من مائة نفسه وبالدية المائة كورة ينبغي ما يجب على العاقلة على ما صرح به لانه لما كان مبنيا على انصره صيا ذلالت القاتل عن الاستدال كان فيه سائبة التبرع لم يجب بعد الموت اه وانظر ما في الهداية والعناية من باب المرتد وفي شرح الاسماء مما سقط بالموت نفقة الاقارب والدية على

العاقلة اه وفي الضم من كتاب الزكاة لا تؤخذ من تركه من مات من العاقلة الدية لان وجوبها بطريق الصلة انتهى وقال الشارح في باب المرتد ارتد القاطع فقتل أو مات ثم سرى الى النفس فهدر لفوات محل القود ولو خطأ فالدية على العاقلة في ثلاث سنين من يوم القضاء عليهم خاتبة **(قوله)** كافي (الانقروى) ومثله في غاية البيان **(قوله)** ولا يذ كر خذ بدل هبتك ونحوه استحياء لا يظهر ما قاله الا اذا كان العرف فيما ذكر مستمرا وهو غير محقق **(قوله)** ولا يخفى أنه على هذا ينبغي أن يكون الخ) ذكر في الجوهر ما يفيد أنه يكفي العلم بأنه عوض هبته كما نقله السندی **(قول الشارح ولذا)** الاولى حذفه كما قال ط ولا يستقيم ما في التكملة والسندی **(قول الشارح ولو العوض مجانسا)** لعله ولو غير مجانسا **(قوله)** لان العوض ليس ببدل حقيقة الخ) وذلك أن الموهوب له مال للهبة والانسان لا يعطى بدل ملكه لغيره وانما عوضه ليسقط حقه في الرجوع **(قول المصنف كما لو استحق كل العوض الخ)** تنظير لفهوم قوله ما لم يرد الباقي فان مفهومه أنه اذا رد الباقي يرجع بكل الهبة سندی **(قول المصنف لان كانت هالكه الخ)** الظاهر تقييدها وما لو استحق العوض مع زيادة الهبة بما اذا لم يكن العوض مشروطا تامل **(قوله)** عوضه في بعض هبته الخ) هذه مسألة أخرى غير ما في المصنف **(قوله)** قال أصحابنا ان العوض الذي الخ) منه يعلم اعتمادا في المجتبى **(قوله)** قلت الظاهر أن الاشتراط الخ) لا يناسب ما قبله بل المسئلة خلافية **(قول المصنف مطلقا)** يظهر أنه لا حاجة اليه **(قوله)** قيل الظاهر أنه سقط منه لفظة لا الخ) في الهندية من الباب الثاني عشر رجل تصدق على رجل بصدقة وسلمها اليه ثم استقاله الصدقة فأقاله لم يجز حتى يقبض وكذا الهبة لذي رحم محرم وكل شيء لا يفسخه القاضي اذا اختصما اليه فهذا حكمه وكل شيء يفسخه القاضي اذا اختصما اليه فأقاله الموهوب له فهو مال الواهب وان لم يقبض الخ **(قوله)** وقد يفرق بينهما بأن الواهب الخ) في هذا الفرق تأمل

﴿فصل في مسائل متفرقة﴾

(قوله) فانما صح وان كان تعليق لانه وصية الخ) مقتضاه صحة التعليق في ان مت من مرضى هذا فانت في حل من مهرى ويكون وصية وانظر ما ذكره في المتفرقات وقد من أن الوصية انما يصح تعليقها بمطلق موته لا بموت مقيد **(قوله)** وقال أبو يوسف أما أنا فأرى أنه اذا قال الخ) قال الزبلي وقال أبو يوسف تصح الرقي أيضا بناء على أنها تعليق للحال واشترط الاسترداد بعد موته عنده كالعمرى ثم قال فاصله أنه متى وجد التملك في الحال واشترط الرد في المال يجوز بالاجماع لما بينا أن الهبة لا تبطل بالشرط بل الشرط يبطل ومتى كان التملك مضافا الى زمان مستقبل لا تجوز بالاجماع فكان الخلاف بينهم مبنيا على تفسير الرقي وليس باختلاف حقيقة فاذا لم يكن بينهم اختلاف في الحقيقة ممكن التوفيق بين الاخبار فا روى من النهى محمول على أن المراد به ابطال شرط الاسترداد بعد مرت الموهوب له وماروى من الاطلاق محمول على أنه جائز والشرط باطل الخ فانظره **(قول المصنف هبة الدين ممن عليه الدين)** شامل لمن عليه حقيقة أو حكما كالوهاب لو ارثه المدينون أو ولولاه كما في الاشياء والتمتة **(قول الشارح أو سلم)** اذا أبرأه عن رأس مال السلم يتوقف على القبول اتفاقا واذا أبرأه عن المسلم فيه يتوقف عليه على القول بأنه يكون أقاله موجبة لرد ما قاله لا على أنه حط غير موجب لذلك كما بين ذلك المحوى **(قوله)** الاولى اذا أبرأ المحال المحال عليه الخ) هذا ظاهر على القول بأن الحوالة تنقل المطالبة فقط لا على أنها نقل الدين مع أن هذا الفرع محل اتفاق على

ما ذكره المحشي في الحوالة وقال الجوى لا يخفى عدم ظهور وجهه ثم لعل الخلاف المحكى في الكفالة مبنى على الخلاف فيها من أنها ضم في المطالبة أو في الدين **(قول المصنف)** غلب الدين من ليس عليه الدين باطل الخ **(صادق)** بالهبة والبيع فقطض أنه يجوز بيعه بالتسليط كما قاله البعلى ويظهر أنه إذا كان البيع بأحد التقدين لا بد من التقاض في المجلس لكونه صرفاً وقوله ويتفرع على هذا الأصل الخ قال في الاشياء من أحكام الدين في مداينات القنية قضى دين غيره ليكون له ما على المطلوب فرضى جاز ثم رقم لا خرب بخلافه اه قال البعلى يمكن أن يوفق بينهما بحمل الاول على التسليط والثاني على عدمه **(قوله)** فيصير كانه وهبه حين قبضه الخ على هذا لا تكون هذه المسئلة من غلب الدين لغير من عليه **(قوله)** لانه صار الحق الموهوب له الخ كذا في الاشياء قال بعد نقله هذه المسئلة عن الوقعات الحسامية وهو مقتضى لعدم صحة الرجوع عن التسليط اه وهـ وايضاً مناف لكونه وكيلًا قابضاً للموكل ثم لنفسه تأمل **(قوله)** واذا نوى في ذلك النصدق الخ عبارة الاشياء لو تصدق بالدين الذى على فلان على زيد بنية الزكاة وأمره بقبضه فقطضه أجزأه **(قوله)** كما فهمه السائحانى وغيره ما فهمه السائحانى وغيره هو الموافق لما فى القنية على ما نقله عنها في شرح الاشياء وفي حاشية أبى السـعود وشرح تنوير الاذهان ونصها لها على زوجها دين فوهبته لولدها الصغير صح لان هبة الدين من غير من عليه الدين تجوز اذا سلطه على قبضه وللأب ولاية قبض الهبة لولده الصغير فكان قبضه بحكم الولاية كقبض الصغير فصارت كانهما سلطت الصغير على قبضه اه ونقل البيرونى عنها أيضاً وهبت مهرها الذى على زوجها لولدها الصغير وقبل الأب لا يجوز لانه غير مقبوض وبه نأخذ اه قال أبو السعود فاستفيد من مجموع كلام المصنف وهو المنقول هنا عن الفصولين والبيرونى ترجيح كل من القولين **(قوله)** لكن لينظر فيما اذا كان الابن لا يعقل مقتضى اشتراطهم تسليط الصغير على القبض أن الهبة لا تصح في هذه الصورة ومجرد فرزالأب قدر الدين لابنه وقبضه لا يكفي الصحة اذ بذلك لا يصير المفروز للدين **(قول الشارح)** فلمقر له قبضه هـ اذ رواية أبى يوسف وعلى ظاهر الرواية ولاية القبض للمقر ولا علكه المقر له الابن وكيله له ووجهها أن الدين قد يكون مملوكاً لا انسان ولا يكون له حق القبض كما في الولوالجية من الفصل الرابع من الدعوى **(قوله)** وقد يجاب بأن الاضافة في قوله الدين الخ ليس في كلام الأب ما يدل على اضافة النسبة في الصورة التى نقلها الشارح عن البرازية **(قوله)** ولعلمهما قولان في التهمة عن المنتقى لارجوع في الصدقة وان كانت على الغنى استحساناً لان التنصيص على الصدقة دليل على أن غرضه الثواب والصدقة على الغنى قد تكون سبباً للثواب بان كان له نصاب وله عيال لا يكفي اه ومقتضى كونه استحساناً ترجحه على القول بأن الصدقة على الغنى هبة تأمل **(قوله)** فللامام أن يخرج متى شاء تقدم له أن للسلطان أن يقطع ويملك عين أرض يث المال لمن يستحقه **(قوله)** والفرق مع أنه غلبت فيما أن التملك الخ عبارة الولوالجية من الفصل الثانى والفرق أن هذا غلبت في المسئلتين جميعاً والتملك قد يكون بالقرض وقد يكون بالهبة والقرض أدنى لانه غلبت المنفعة فكان تعينه أولى ان أمكن ففي المسئلة الاولى أمكن لان قرض الدراهم يجوز وفي المسئلة الثانية لا اه **(قوله)** بكسر التاء لعله الواو **(قوله)** ويظهر لك منه ما في كلام البحراخى عبارته في حاشية البحر قوله فلا رجوع في هبة دين للمدين بعد القبول بخلافه قبله لا يخفى عليك أن الكلام في رجوع الواهب وهذا في رد الموهوب له ولا رجوع الواهب هنا مطلقاً قال في المنظومة الوهبانية - وواهب دين ليس يرجع مطلقاً - ولا يخفى أن غاية ما يقال ان صاحب البحر مشى على القيل التالى ان هبة الدين تتوقف على القبول

الواجب عليه عمل في ذمته وأما في باب الكفالة فقالوا يصح ضمان حل دابة غير معينة لثبوتها في الذمة
لامعينة فتأمل اهـ ثم رأيت في السندى نقلا عن القنية مانصه بعت مثل عبدى بمنافع دارك سنة وقبل
فهو اجارة اهـ وذكره في الهندية عنها أيضا (قوله) لكن في الشربلالية جزم في البرهان بعدم الانعقاد
(الخ) لكن معلوم أن لفظ الأظهر من ألفاظ التصحيح ومقتضاه اعتماد الانعقاد تأمل على أن ما في
البرهان من عدم الانعقاد للاضافة للمنفعة لا للتعبير بلفظ البيع فلا يدل على اعتماد عدم الانعقاد بلفظه
بدون اضافة للمنفعة كما لو قال الحر بعتك نفسي شهرا بكذا العمل كذا فإنه اجارة (قوله) يعني أن الاجارة
بلا عوض لا تنعقد اعارة) وجه الفرق بين الاجارة حيث انعقدت بلفظ الاعارة لا العكس كما في البحر
أن الاعارة مأخوذة من التعاور وهو التناوب وهو كما يكون بعوض يكون بغيره والتعاور بعوض اجارة
والاجارة عقد خاص لتملك المنفعة بعوض غير شامل للاعارة تأمل (قوله) وظاهره ترجيح خلاف ما مشى
عليه المصنف والشارح (الخ) ويعلم ترجيح عدم الجواز أيضا من تقديم الخاتبة له كمنقله الشربلالي لكن
في السندى لو قال أجزتك منفعة هذه الدار شهرا بكذا تجوز على الأصح كما في خزنة المفتين اهـ ونقله
في الهندية عنها فيه اختلاف التصحيح (قوله) بل هذا أولى) للنصوص الموجبة له المصراحة بالهوى عن
قربانه (قوله) محله ما إذا أجزه غير الواقف (الخ) هكذا قدم في كتاب الوقف واستند لما نقله عن الغنية
كما ذكره مع أن ما فيها لا يدل على ما ادعاه لاحتمال أن ما فيها على ما قاله المتقدمون والعلة لمنع الزيادة عن
المدة المحدودة تفسد عموم الحكم لاجارة الواقف (قوله) أي إذا احتاج القيم (الخ) فيه أنه عند تحقق
الحاجة له لا يجار مدة طويلة بعقد واحد وانظر ما تقدم في الوقف وأصل ما ذكره المحشى في المنع ولعل
مراده أنه احتاج لمصلحة نفسه لا لمصلحة الوقف (قوله) والظاهر الأول (الخ) مقتضى ما أتى عن قاضيان
وقوع الخلاف فيما لو قال اسأجرت ثلاثين الخ في أنه عقد واحد أو عقود (قوله) هذا ما استظهره في
الخاتبة) الظاهر أن ما في الخاتبة مسئلة أخرى غير ما في المصنف وذلك أن ما فيها في اجارة طويلة كأن
يصول اسأجرت كذا ثلاثين عقدا كل عقد على سنة ولذا حكى الاختلاف في أنها عقود واحد أو عقود
واستظهر فسادها في الكل والاماتاني وقوع الاختلاف وما في المصنف في اجارة بعقد واحد أكثر من
ثلاث سنين كما هو الواقع في فتاوى قارئ الهداية وبهذا يظهر أنه لا يشترط أن يعقد على كل سنة بعقد
مستقل بل يكفي أن يقول اسأجرت ثلاثين سنة بثلاثين عقدا تأمل نعم على ما استظهره في الخاتبة يكون
الحكم في مسئلة المصنف كذلك بالأولى (قوله) اجارة طويلة رسمية ثلاث سنين (الخ) عبارة ط والمنع
رسمت الخ وبه يظهر المعنى نعم في بعض نسخ المنع كما هنا (قوله) أي من أنه يفسخ الزائد على الثلاث
(الخ) وجهه كما في أنفع الوسائل أن العقد في الاجارة يقدر حكما عند حدوث كل منفعة وإن كانت المنافع
تعد وقت العقد جلة ويرد العقد عليها ولما كانت المدة الزائدة مظنة الخوف على الوقف وأنه يتضرر بها
زالت ولايته عن التصرف فها فتعذر أن يقدر فيها أنه عاقد عند حدوث كل منفعة (قوله) ومقتضاه
البطلان (بالطلب) وأما لا تبطل الا في الزائد كما قال في أنفع الوسائل (قوله) فلا تصح كسباني) الذي ذكره
المجوى آخر السابعة عشر من فن الحيدل نقلا عن المحيط الرضوى استنجار الأشجار لا يجوز وحيلته أن
يؤاخر الأرض البيضاء التي تصلح للزراعة فيما بين الأشجار بأجر مثلها وزادة قيمة الثمار ثم يدفع رب الأرض
الأشجار معاملته اليه على أن يكون لرب الأرض جزء من ألف جزء وبأمره أن يضع ذلك الجزأ حيث أراد
لأن مقصود رب الأرض أن تحصل له زيادة أجر المثل بقيمة الثمار ومقصود المستأجر أن يحصل له ثمار

الأشجار مع الأرض وقد حصل مقصودهما بذلك فيجوز اه **(قول الشارح وجعلوه)** أى فساد الاجارة الطويلة **(قول الشارح بشرط التجميل اجماعاً)** هذا ما ذكره قاضيخان ونظر فيه الشرنبلالى وفي شرح الوهبانية للمصنف اذا اراد نقض الاجارة المضافة قبل مجئ الوقت فعن محمد روايتان في رواية لا يصح النقض وفي رواية يصح وعلى هذه الرواية لا يملك الأجرة بالتجميل وعلى الرواية الأولى يملك اه **(قوله)** وهذا بناء على أن المضافة لازمة الخ ولو بنيناه على عدم لزومها لم يحتج في هذه الصورة للاستثناء لتمكن كل من الفسخ بدونه تأمل **(قوله)** وبهذا تعلم أن كلام الشارح غير محذور وكلام المحشى هنا غير محذور أيضاً فان قوله أما استثناء الأيام فليكون الخ لا يفيد شيئاً اذا كانت الاجارة لازمة بدون شرط الخيار فيها واذا قلنا انها غير لازمة فلا فائدة له اذ لكل الفسخ بدونه وتأمل في كلامه هنا يظهر لك ما فيه **(قوله)** أن التمكن يجب أن يكون في محل العقد الخ أى المكان الذى أضيف اليه العقد وفي هذه الصورة استأجرها للذهب المكوفة وبقي ممسكها في بغداد حتى سلمها بعد المدلة لربها في بغداد وبارة النهاية على ما نقله في المنبع التمكن من المستأجر يجب أن يكون في المكان الذى وقع العقد في حقه حتى اذا استأجر دابة الى الكوفة فسلمها المؤجر وأمسكها المستأجر ببغداد حتى مضت مدة يمكنه السير فيها الى الكوفة فلا أجر عليه اه **(قوله)** والثالثة لم يوجد فيها التمكن في المدة الخ) لانه يمكن أن يكون الثوب منتفع به في ذلك الوقت واذا مضى وقت يعلم أنه لو لبسه لتخرق سقط عنه الاجر لانه بعد مضى ذلك الوقت تعذر رجعه منتفع به اه ط عن اليرى **(قول الشارح والمعدل الاستغلال)** لوجه للاحاقه بالوقوف في وجوب الأجرة بالتمكن **(قول الشارح لان حقيقة الغصب لا تجرى في العقار الخ)** في الخلاصة من الفصل الثالث في المحيط ساحة بين يدي حانوت لرجل في الشارع فأجرها من رجل فبايأخذ من الأجرة فهو للعاقدة وقال الفقيه أبو الليث هذا اذا كان ثمة بناء حتى يصير غاصباً بذلك لان بدونه لا يصير غاصباً عندهما وعندى الصحيح هو الأول لان عندهما الغصب انما لا يتحقق في العقار في حكم الضمان أما فيما وراء ذلك يتحقق ألا ترى أنه يتحقق في الرد فكذلك في حق استحقاق الأجرة **(قوله)** وكلام المصنف مفرع عليه حيث قال في المنع وأشار بقوله ويسقط الأجر الى أن العقد لا يفسخ بالغصب كما صرح به في الهداية اه وفيه تأمل اذ قوله ويسقط الخ انما أفاد عدم لزوم الأجر وهو صادق مع فسخ العقد وأعدمه وبارة الهداية فان غصبها غاصب سقطت الأجرة وانفسخ العقد وان وجد الغصب في بعض المدة سقط بقدره اذا انفساخ بقدرها لا يدل على الانفساخ بالكلية وما ذكره الشارح أصله للزبلى وبارة الهداية لا تدل عليه فتأمل اه **(قوله)** فان كان فيها غير المستأجر فالقول للمستأجر الخ وقال السندى فان كان المستأجر متمكناً من السكنى حالة المنازعة فالقول للمؤجر وان كان ممنوعاً عنها فالقول للمستأجر وهـ ذا امراد صاحب البحر فان كان المستأجر هو الساكن الخ لان الكلام في التمكن لا في السكنى نفسها **(قوله)** اه ملخصاً قال المقدسى وسئل كثير عن دعوى الشرائق بعد فوات وقته فأفتيت بأن اثباتها على المستأجر لان النزاع وقع بعد فوات الشرائق الذى هو المانع ولا ينظر الى كون الماء منقطعاً في ذلك الوقت لان انقطاعه ليس مانعاً لمقابل انما يكون ما زمانى وقت مخصوص وهو وقت الري ووقت النزاع كان الماء منقطعاً ولو كان المانع هو عدم الماء لكان ذلك موجوداً في كل أرض رويت ثم زال عنها الماء اه سندى وفيه تأمل فان بينة المستأجر نافية وبينة المؤجر مثبتة فالظاهر تقديم بينة المؤجر **(قول الشارح ولا يقبل قول الساكن لانه فرد)** قلت ظاهره أنه لو تعدد الساكن وشهدوا على الغاصب الذى أسكنهم أو تعدد الغاصب وسكنوا فيها وأقروا

على أنفسهم سطة الأجر اه سندی وهذا محل نظر **(قوله)** أشار الى أن ما في المتن تفريع على مقدر لعل المراد به الارتباط المجرد لعدم علم الحكم المذکور متناهما ذكره الشارح **(قوله)** لتفرق الصفقة الخ فيه تأمل فان عقد الاجارة يتعقد شيئاً فشيئاً بحسب حدوث المنفعة فهي بمنزلة عقود متعددة فلذا لم يكن لأحدهما الامتناع بعدمضي بعض المدة ثم رأيت في الغاية والمراد من الانعقاد ساعة فساعة على حسب حدوث المنافع هو عمل العلة ونفاذها في المحل ساعة فساعة لا ارتباط الإيجاب بالقبول كل ساعة وان كان ظاهر كلامهم يوهم ذلك والحكم تأخر من زمان انعقاد العلة الى زمان حدوث المنافع لانه قابل له كالبيع بشرط الخيار وفسره بعضهم بوجه آخر فقال اللفظان الصادران منهما مضافين الى محل المنفعة وهو الدار صها كلاما وهو عقدين هما ثم الانعقاد يثبت وصفها كلاهما شرعا والعلة الشرعية مغايرة للعلة العقلية فانها يجوز أن تنفل عن معلولاتها بخلاف أن يقال العقد وجد وانه عبارة عن كلاهما والانعقاد تأخر الى وجود المنافع ساعة فساعة بخلاف العلة العقلية فان الانكسار لا يصح تأخره عن الكسر اه **(قوله)** الشارح وان وصاية أي بقوله اذا فرغ لا بقوله وسيله خلافا لما في ط تبعاً للمجيب اه سندی **(قوله)** مع أن من اتبع الهداية لم يضل لكن الوجه ما في غيرها ووجه ما فيها أن العين في يده مضمونة عندهما فلا يبرأ إلا بالحققة التسليم كالغاصب لا يبرأ إلا بالتسليم دون الوضع في بيته كفاية **(قوله)** المصنف ولو احترق قبله لأجره ولا يغرم قال في الوقاية فان احترق بعدما أخرج فله الأجر وقبله لا ولا غرم فيهما اه وهذا مخالف لما مشى عليه المصنف ووفق بحمل ما في الوقاية على ما اذا كان الاحتراق بغير صنعه وما في المتن على ما اذا كان بصنعه كما في الخادى على الدرر **(قوله)** المصنف أو لم ينضج الخ الظاهر تقييده بما اذا لم يتأت الانضاج بعده كما في بعض المأكولات **(قوله)** بقى هنا اشكال وهو أنه انما يستحق المطالبة بعد التسليم الخ عبارة الهداية كالكنز ليس للقصار وانحياط أن يطالب بالأجرة حتى يفرغ من العمل فأذا ان المدا في وجوب الأجر على الفراغ منه لا على التسليم الا أنه مع هذا يشترط لاستحقاقه فيما اذا كان للعمل أثر عدم هلاك العين قبله حتى لو هلك قبله سقط بخلاف ما لم يكن له أثر وهذا معنى قوله في البحر في شرح قول الكنز للقصار وانحياط بعد الفراغ من عمله وأراد به ما اذا سلمه فأذا ان هلك في يده قبل التسليم لأجره انتهى وليس مراده أن استحقاقه متوقف على الفراغ والتسليم وأنه لا يستحقه قبلهما أو قبل أحدهما كما يفيد كلام المصنف فيما سبق بل مراده أن استحقاق الأجر بالفراغ مشروط بعدم الهلاك فلا يناقض ما ذكره في الهداية والكنز بعده من قوله وكل صانع لعمله أثر في العين فله أن يجبس حتى يستوفي الأجر اه وبهذا يندفع الاشكال الذي ذكره ولا يصح دفعه بما ذكره من قوله والظاهر أن فائدة الخ كما هو ظاهر **(قوله)** وأشار اليه الشارح لانتم الإشارة الا اذا كان قوله على الظاهر من الشارح كما هو نسخ الخط **(قوله)** وهل له على الدافع أجر المثل محل تردد فليراجع الظاهر أن له الأجر المسمى حيث كانت الاجارة الثابتة صحيحة **(قوله)** الشارح ضمن الأول الخ لانه كالمودع والثاني كودع المودع والأول ضامن لا الثاني ثم يعمل الثاني انما عمل في مال مضمون على الأول بعد أن ملكه باستحقاق الضمان عليه فكان الثاني أميناً لانه عمل باذن الأول وهو مال له لضمانه اياه رجى سندی وفيه نظر لانه اذا عمل الثاني كان للمالك تضييمه ولا يملكه الأول بمجرد استحقاقه وكلام الخلاصة محمول على ما اذا لم يعمل الثاني **(قوله)** مقدسى عن الكفاية وقال ان ظاهر كلام المصنف أنه ان كان المأني بهم النصف فله نصف الأجر والثالث فالثالث **(قوله)** ولينظر ما الفرق الخ لم يظهر الفرق بين القولين على عبارة الهداية بل على عبارة المصنف والكنز الا اذا لوحظ أن التقييد

بالذهب غير قيد وان الهندوانى قائل بلزوم أجر من بقى وبلزوم أجر الذهب بخلاف الفضلى فانه يفصل
(قول) ويؤيده ما فى التارخانية استأجره الخ) ويؤيده أيضا ما فى البرازية فى مسألة التارخانية وله أجر
الذهب لانه كان له **(قول)** وهو مخالف لما قد مناه عن الرمى) الآن يقال مراده بقوله لا يجب الأجر أصلا
أجر المحي فقط **(قول)** فان جهلوا فسدت ولزم أجر المثل) فحوى فى الخلاصة كما قاله عزى فى حواشى
الدرر وقال عبد الحليم قول المصنف والافكله تبعا للزى يعلى مشكل الآن برادكل أجر المثل كفى المقدسى
وفيه بعد وفد عزى ما فى المصنف للهندوانى **(قول)** أقول نعم الخ) كلام القهستانى غير مسلم فان تصوير
الجامع على ما نقله ط يدل على أن موضوع كلام محمد فى إيجاب أجر الذهب فقط فيما لو استأجره على
الذهب والمحىء والعلة تفيد أنه اذا كان على الايصال فقط يجب له الاجر بتمامه وعبرة النهاية انما
أفادت لزوم أجر الذهب سواء شرط المحيء أو لا فان لم يشترطه كانت أجرته تمام الاجر وان شرطه كانت
بعضه فلا تخالف ما قيل انه من الظن تأمل **(قول الشارح وهو نصف الأجر المسمى)** وقال عبد الحليم
هذا اذا ساءى مؤنة الذهب مؤنة الاياب وقد يختلف كلتا المؤنتين فيجب أجر الذهب قليلا كان أو كثيرا اه
لكن فيما قاله هو وعزى نظر **(قول الشارح ولو بعقد فاسد)** فلا فرق بين عقدها الصحيح والفاسد ومثلها
الشراء والرهن الا فى مسألة واحدة وهى ما اذا وقعت الاجارة أو البيع بدين كان للمستأجر أو المشتري على
الآجر أو البائع ثم فسخ العقد الفاسد لا يكون للمشتري أو المستأجر حق الحبس لاستيفاء الدين وليس أولى
من سائر الغرماء اذا مات الآجر أو البائع ولو كان عقد البيع أو الاجارة صحيحا وكان كل منهما بدين للمشتري
أو المستأجر على الآجر أو البائع ثم فسخا لم يكن لهما حق الحبس لاستيفاء الدين ويكونان أحق بهما من
سائر الغرماء ولو ما نواع عليهم ماديون كثيرة عمادية اه سندی **(قول)** أى ان كانت من خلاف جنس
ما استأجره) كما لو استأجر دارا بديراهم فزاده دراهم بخلاف ما لو زاده منفعة دار تأمل **(قول)** وهو شامل
لمال اليتيم بهومه) لكن الوجه والنظر يقتضى إلحاق مال اليتيم بالوقف **(قول)** أى قبل المدة وبعدها
هكذا فسر الاطلاق الجوى وفسره فى تنوير الاذهان بقوله سواء زاد عليه أحد فى أجرته أولا ط **(قول)**
ومعنى الاستدراك أن الكلام فى الزيادة على المستأجر فى الوقف الخ) لا يخفى ما فى كلامه من الخفاء
والركاكة والأوضح أن يقول انه استدراك على ما قد يتوهم أنه يكفى اخبار أى مخبر كان **(قول)** أن يأتى
بالغاء الخ) والذى فى الاشبه الاتيان بالغاء **(قول)** أطلق الفسخ هنا مع أنه قد فصل بعده الخ) فيما قاله
تأمل بل مقتضى عبارة الشارح الفسخ فى الكل كما ذكره والتفصيل انما هو فى الاجارة لغير الاول كما هو
ظاهر من عبارة الشارح **(قول)** الأولى حذفه ليتأتى التفصيل المذكور الخ) بل الأولى حذف جملة قوله
يفسخها القاضى الى قوله ثم يؤجرهما من زادت ليتأتى التفصيل بعده **(قول)** والظاهر أن هذا على قول
محمد الخ) الظاهر أن هذا صادق بقول الكل اذ برهان كل شئ بحسبه فعندهما الواحد يصدق عليه أنه
برهان هنا وعند محمد الانسان **(قول الشارح ان لم يقبلها الخ)** ليس بقيد اذ اجارة ما بعد الشهر الاول
جائزة لا لازمة فاذا أجره للغير كان فسخا للاجارة الأولى **(قول الشارح أو يصبر حتى يتخلص بناؤه)**
انظر ما كتبناه على هذه العبارة فى الوقف **(قول الشارح وان صح فيعول عليها الخ)** أى ما استفاده
من ظاهر عبارة الأشبه فيعول عليها أى على ما فى عامة الشروح قال الرضى ظاهره أن ما فى الاشبه
مخالف لما فى الشروح والظاهر أنه محمول عليها وانما لم يقيد بعمدة اعتماده على ما صرح حوايه من التقييد اه
سندی **(قول)** فلولى نفسه وأشهد عليه فلا يكون للوقف) ليس بقيد بل يكون له بدونه الا اذا أخبرته

بناه للوقف **(قوله)** وسبأني في الباب الآتي أن المستأجر استبقاء البناء الخ ما يأتي هو مسألة الارض
المحتكرة التي فيها النزاع الآتي **(قول الشارح)** ولا يكون بناؤه مانعاً من صحة الاجارة لغيره الخ أي
فله اجارته الارض الخالية والظاهر لزوم الأجرة للارض المشغولة على المستأجر لأنه مستعمل لها حيث
انه شاغلها ببناؤه تأمل

(باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً فيها)

(قوله) وقيل فعلوت كلكوت وعليه تقلب الواو ألفا **(قوله من باب المثال)** هو ما كان معتل الفاء
وحذفت **(قوله)** أما لو مضى بعضها هل يسقط أجروا ويجب يحجر المفهوم من قواعد أصحابنا لزوم
الاجرة فيما مضى بحسابه اه سدى **(قوله)** ويرفع التراب لا تطيب الا اذا شرط على نفسه كنس
التراب في الاجارة الاولى كفي الخلاصة **(قوله)** ينبغي تقييده بما اذا علم المؤجر بما زرعه فرضي به ولو
مضت المدة بدون رضاي يجب أجر المثل حيث لم يرض المؤجر **(قوله)** ونقل الجوى أنه توقف في صحتها
بعضهم الخ مقتضى كلامه في حاشية الأشباه الميل لعدم صحتها **(قوله)** لأن أصل وضعهما بحق
لا حاجة لهذه العلة **(قوله)** وهي مرنان في القاموس الرنة الصوت والمرنة والمرنان القوس اه والقصد
أنه القوس في حال رنته **(قوله)** أن يفسح الاجارة لعله بدون أن جواب الشرط **(قوله)** وفيه أن الفعل
والجزر ليسا من الرطبة الخ سيأتي له عند اللقاء والطبخ من الرطبة مع أنهم لا دوام لهما فلعل الفعل
ونحوه يطلق عليه اسم الرطبة عرفاً فلذا قصد الشارح إخراجها مما هنا فقال ثم المراد الخ **(قوله)** ذكر في
الهندية لو دفع أرضاً ليزرع فيها الرطاب الخ ما فيها لا يفيد شيئاً بالنسبة لمسلتنا **(قوله)** بجر عن الخلاصة
مختصراً عبارة الخلاصة رجل استأجر دابة ليعمل عليها أنه أن يركبها وان استأجرها ليركبها ليس له أن
يحمل عليها وان حمل عليها فلا أجر لان الركوب الخ اه وقال في البرازية استأجرها ولم يسم ما يحمل
فسدت فلوسى وحمل الأخف بأن استأجر ليعمل فركب جاز ولو ليركب ليس له أن يحمل ولو حمل لأجر لان
الخ ومع هذا ادخل للفرق المذكور بل المدار على المخالفة الى خير أو شر **(قوله)** وبكفي في استجاره
التمكن منه وان لم يلبس الخ فيما قاله تأمل فإنه في كل من الثوب والدابة لا بد من التمكن في المكان الذي
أضيف اليه العقد حتى لو استأجر الثوب ليلبسه خارج المصر كان حكمه ما ذكره في الدابة **(قوله)** أقول
ذكر في الخلاصة والتاريخية بعد سرد نظر هذه المسئلة أن الاجارة فاسدة الخ ليس في كلامه تحريم
ما توقف فيه ط غاية ما أفاده لزوم الاجر فيما لو كان قد استأجر لينتفع به أي وانتفع بالفعل وصحة الاجارة
فيما قاله ط شئ آخر والمتعين العمل بمفهوم الرواية حيث لم يوجد ما يخالفه نصاً وتكون الاجارة صحيحة
اذا علمت منفعة الركوب ويلزم المسمى بمقابلتها واذا جهلت يلزم أجر المثل بها **(قول المصنف)** لا يختلف
فيه الخ نسخ المنع به وهو أولى **(قوله)** لكن قد يقال معنى كلامهم أن له أن يسكن غيره في بقية بيوت
الدار الخ خلاف الظاهر من كلامهم بل في السندى عن الذخيرة ما يخالفه حيث قال تكلر منزلاً على
أن ينزله ولا ينزل غيره فتزوج امرأه وأمرأتين له أن ينزلها وليس لصاحب الدار أن يأبى اه **(قوله)** واذا
راجعت النهاية اتضح لك ما قررناه لكن مع القول بأنه انما يضمن النصف في هذه المسئلة كمسئلة
الرداف لم يجتمع الاجر والضمان من جهة واحدة فالحق ما قاله ط من أنه لا وجه لذلك كعبارة الاشباه
وعبارة ط عند قول الشارح (ان الاجر والضمان لا يجتمعان) محله ما اذا ملك العين المؤجرة بالضمان

فانه لا أجر في ملكه ولا وجه لذكر هذه العبارة لما علم من أنه لم يملك شيأ بهذا الضمان مما شغله بركوب نفسه
وجميع المسمى بمقابلة ذلك وانما ضمن ما شغله بركوب غيره ولا أجر بمقابلة ذلك اهـ **(قول)** وعبارتها كما
في البحر استكرى ابلا الخ) هكذا نقله في البحر عن العمادية والذي رأيت في نسخة في جامع الفصولين ونور
العين عن العمادية كما نقله في البحر لكن قوله الى ذلك المحل لا وجود له في شيء من الكتب المذكورة ولعل
المراد بقوله فحمل مائة ونجسين أعداد المحمول كأن وضعه في جوارقه لأنه هو المحمل له حقيقة فلا
ينافي حينئذ ما بعده **(قول)** ولو فرض أن قوله أو متعاقبا موجود في عبارة الغاية فهو مفهوم) اذ ليس فيها
أن المتقدم رب الدابة أو المستأجر انما يفهم منها أن حكم التعاقب بقسميه حكم المعية **(قول الشارح)**
ومفادها أنه لا ضمان على المستأجر سواء تقدم أو تأخر وهو الوجه) وذلك أنه اذا تقدم المسأجر فقد فعل
المعقود عليه واذا تقدم المؤجر لم يظهر أن المحمول هو المعقود عليه فالمستأجر قد فعل المعقود عليه بعده فلم
يكن متعديا فيه **(قول الشارح)** الاجر للعمل والضمن للزيادة) فيه أنه لما ضمن القيمة كانت الدابة
مملوكة له بحكم الضمان فكيف يجب عليه الاجر مع أن تحميله المأذون فيه قد وقع في ملكه حيث أدى
ضمانه اهـ رجي وهذا بخلاف مسئلة الارداق فانه لا يملك شيأ بالضمان مما شغله بركوب نفسه وجميع
المسمى بمقابلته وانما ضمن ما شغله بركوب غيره ولا أجر بمقابلة ذلك **(قول)** وهذا الوعين قد را الخ) فيه
أنه بدون تسمية القدر تفسد الاجارة واذا قيل بعدم فسادها وانصرافها الى المعتاد قياسا على ما يأتي في
المتفرقات يقال أيضا أنه يكون غاصبا بالزيادة عليه وعليه الاجر اذا بلغ مكة في المعتاد فلا يظهر حينئذ التقيد
الا اذا جعل تقييدا لقول البحر وينبغي الخ **(قول)** لان السوق يتحقق بدون الضرب الخ) عبارة الغاية
ولأبي حنيفة أن الضرب والكبح لاجل المبالغة في السير واستخراج الزيادة وذلك ليس بمحقق بالعقد فلا
يكون مأذونا فيه فيقعان تعديا فيضمن ما ولد منه ولئن سلمنا أن ذلك ثابت عرفا لكن لا نسلم أنه ثابت مطلقا
بل مقيد بشرط السلامة الخ وبهذا تعلم ما في عبارته **(قول)** فكان كضرب المعلم بل أولى) الفرق لأبي
حنيفة بينهما وبين المعلم أن الاذن بالضرب منها صحيح لمافي من ولاية ضربه تأديبا واذا صح كان المعلم معينا
ولا ضمان على المعين ولا على الاب أيضا بضرب المعلم لان ما رأى من التأديب لم يصرفه قولا اليه لانه صح
بقدر ما يملكه والزائد من المعلم وهو نظير ما لو رجع شهود الزنا بعد جرح السياط لا يضمن الامام لانه معين
ولا الشهود لان الجرح لم يجب بشهادتهم اهـ زيلعي **(قول)** فلا ينافي ما قدمناه الخ) لا يخفى أن المخالفة
ظاهرة اذ قول القنية لا يضربها فيعدم باحتمه وان قلنا معناه لا ينبغي **(قول)** وفي البحر أن ما في الكافي
هو المذهب الخ) والأظهر تقييده بما قاله الاسبيجاني ولا مانع من حمله على التفصيل الذي قاله القدوري حلا
على المتعارف **(قول)** لثلايوهم العطف على نزع) هذا التوهم لا ضرر فيه فان الاسراج بما لا يسرج هذا
الحاجر بمثله كاف للضمان وان لم يسبق نزع للسرج تأمل **(قول)** تشبيه بحكم مفهوم المتن بقرينة التعليل
وهو تعليل لمفهوم المتن فقط **(قول)** وما اذا كان بحيث يسلك قطاها الركاب أنه الخ) عبارة الهداية وان
استأجر رجلا ليجمل له طعاما في طريق كذا فأخذ في طريق غيره سلكه الناس فهلك المتاع فلا ضمان
وان بلغ فله الأجر هذا اذا لم يكن بين الطريقين تفاوت لان عند ذلك التقيد غير مفيد أما اذا كان تفاوت
يضمن لصحة التقيد فانه مفيد الا أن الظاهر عدم التفاوت اذا كان طريقا يسلكه الناس فلم يفصل اهـ
فوله فلم يفصل أي محمد في الجواب بناء على أن الظاهر عدم التفاوت في الطريقة اذا كانا مسلوكين اهـ
كفاية **(قول الشارح)** وأوجه في البحر اذ اقيده بالبر مطلقا) انظر ما قاله في التكملة من كتاب الوديعة

عند قول الدر والمودع له السفر بها الخ فإنه مفيد **(قوله كالتقاء الخ)** لا يظهر فيه وفي البطيخ كونه
أضر من البر في بلاد مصر **(قوله ولهما وجه)** لأنه لما كان معرباً تلاعبت به الألسنة كما شئت ولم يذكره
في القوانين كالديوان والصحاح اه غايه **(قول الشارح وقد أمر بالقباء الخ)** كذلك لو أمر بالقميص
نقاطه سراويل **(قوله ولكن في البرازية عن المحيط أمره بزعفران الخ)** فيه أن ما فيها التفاوت فيه كثير
بالنسبة لما شرطه المستأجر تأمل **(قول الشارح ضمن لوالسرقة والمطر غالباً)** أي حصولهما في هذا
المحل **(قوله بقدر ما سأل)** لعله سأل بدل سأل **(قوله تكرار مع صدر البيت الاول)** لكن أعاده نظراً
لما بعده **(قوله فيرجع الى المحل الخ)** تأمل في هذه العبارة وراجع أصلها من نسخة صحيحة ثم
راجعت شرحه على المتن فوجدته كما نقله المحشى عنه وهو محمل تأمل **(قوله فقبما نقله ورد على اطلاقه)**
هنا أيضاً الخ) أي على ما ذكره هنا من التقييد بالخضرة في خراب الدار لكن دعوى الاطلاق محمل تأمل
فإن ما هنا فيما لو خربت كلها على ما نقله عن ح فيكون كلامه فيما لو خربت كلها نعم إذا كان المراد
بخرابها ما يشمل خراب البعض يكون قد أطلق هنا **(قوله ولعل في المسئلة خلافاً)** لم يتقدم في كلامه
ما يفيد الخلاف وما قاله الشرنبلالي بحث منه غير مسلم له فكيف يتبرجى المحشى الخلاف تأمل **(قوله)**
أي يظهر أثر عقدها الذي وقع لطم من نسخ الشارح فتسعد فلذا احتاج للتأويل

(باب الاجارة الفاسدة)

(قول المصنف الفاسد ما كان مشروعا بأصله الخ) تقدم في البيع الفاسد أن ما أورث خلافاً في ركن
البيع وهو الايجاب والقبول بان كان من مجنون أو صبي لا يعقل أو في محله وهو المبيع بان كان ميتة
أو خرافاً أو مبطل وما أورثه في غيره مفسد وأن أحد العوضين إذا لم يكن ما لا في دين سماوى فالبيع باطل
وان كان في بعض الأديان ما لا أن أمكن اعتباره ثمنا فالبيع فاسد كبيع العبد بالحر وعكسه وان تعين
كونه مبيعاً فباطل كبيع النحر بالدرهم أو بالعكس اه والظاهر أن يقال نظير هذا هنا **(قوله)** أو رجلاً
لينحت له صنم) بخلاف ما لو استأجره لبناء بيعة أو كنيسة أو نحت طنبور يجب الاجر ويطيب لأنه آثم
للاعانة على المعصية وفي المتن امرأة نائحة أو صاحبة طبل أو زمراً كتبت ما لا ان كان على شرط رده
على أصحابه ان عرفتهم والان صدقت به وان كان على غير شرط فهو لها وقال الشيخ الامام لا يطيب
والمعروف كالمشروط ولو استأجره لنحت الاصنام أو ليجعل على ثوبه تماثيل والصبي من رب الثوب
لا شيء له بخلاف الطنبور ونحوه لأنه يصلح لمصالح آخر خلاصة من الفصل العاشر **(قوله)** ونقل في المنع أن
شمس الأئمة الحلواني قال تطيب الاجرة الخ) عبارة المنع هكذا وهل تطيب الاجرة في الاجارة الفاسدة
بالقبض فيه خلاف فعلى قول الحاكم الكففى لا تطيب وعند الحلواني تطيب وهو الأصح بخلاف البيع
الفاسد حيث يطيب لأنه بدل العين والاجارة بدل منفعة واقتربا وقال شمس الأئمة الحلواني تطيب ان كان
أجر المثل كذا في الصيرفية اه وهكذا إذا رتبته في الصيرفية **(قوله)** لأن أجر المثل في الاجارة الفاسدة
يطيب وان كان الكسب حراماً انما طاب مع السميمة لأمع عدمها لأنه معها واجب مهر المثل فما تأخذ
عوض ما جعله لها الشارع بخلافه بدونها هذا ما ظهر في الفرق والافلا اجارة باطلة لا أثر لها تأمل ثم رأيت
السندى قال نقلاً عن الجوى ما ذكره شرح المجمع عن المحيط ان ما تأخذ الزانية به عقد الاجارة حلال
عنده لم أره فيه وبعيد عن الامام المعروف بالورع فتح هذا الباب **(قوله)** انظر اسمية وغوا الظاهر) لكن

الذي في الخلاصة من الفصل الثاني نقلا عن النوازل رجل استأجر دارا لاجارة فاسدة وقبضها ليس له أن
يؤجرها ولو أجزها مع هذا يستحق الاجر يعني أجر المثل ولا يكون غاصبا ولا جارا ولا ان ينقض هذه
الاجارة اه بلفظه نعم لزوم المسمى ظاهر على القول بجواز الاجارة الثانية وقوله ولا جران ينقض هذه
الاجارة لانها عقد فصولي فهي جائرة غير لازمة وله ايضا نقضها على القول بالجواز لما قاله في المنع عن
المضمرات وبهذا نعلم أنه لا يناسب جعل ما في المصحح تعليلا لما نقله في الجرح عن الخلاصة تأمل **(قوله)** وذكر
أصلا يستخرج منه كثير من المسائل هو أنه اذا استأجر انسانا على عمل لورام الاجير الشروع فيه حالا
قدر عليه صححت الاجارة ذكره وقتا أولا كالاجارة على خبز عشرين منامن الدقيق والآلات كالدقيق
ونحوه في ملك المستأجر وان لم يذكر مقدار العمل لكن ذكر الوقت نحو أن يقول استأجرتك لتخبرني اليوم
الى الليل يجوز أيضا لأن المنفعة تصير معلومة بذكر الوقت أيضا وكذا لو قال أصلي هذا الجدار بهذا الدرهم
يجوز وان لم يذكر الوقت لانه يمكن له الشروع في العمل حالا بخلاف ما لو قال نذري هذا الكدس بهذا الدرهم
لعدم امكان الشروع في العمل حالا لتوقف التذرية على الرجوع وان ذكر الوقت ويجوز ان ذكر الوقت
أولا ثم الاجرة نحو استأجرتك اليوم لتذريته بدرهم لانه استأجر لعل معلوم وانما ذكر الاجل بعد بيان
العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة أولا ثم العمل بأن قال استأجرتك بدرهم اليوم لتذريته لا يجوز لان العقد
أولا وقع على الاجرة والاحتياج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل مجهولا أو معدوما فذكر
الوقت بعد ذكر الاجرة للاستحجال أي تعجل اليوم ولا تؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة
فكذا مسئلة السمسار اه **(قوله)** المعروف كالمشروط الخ أي فيفسد العقد وان لم يصرح بهذا
الشرط لانه بمنزلة المنصوص عليه وهو لا يقتضيه العقد خصوصا مع جهالة مقدار ما يأكله العبد وجنسه
لكن هذا حينئذ مخالف لكلام الفقيه بالكلية فان مقتضاه جواز الاجارة في العبد لا الدابة ولعل وجهه
الجواز فيه مع الجهالة في علقه أنها لا تنفض الى المنازعة بسبب انه يأكل من مال المستأجر عادة كما يشير
اليه قوله أما في زماننا الخ فتكون مثل استئجار الظئر بطعامها **(قول الشارح)** لكن رده العلامة قاسم
الخ ماسيا في المتفرقات يدل على أن قولهما مفتي به أيضا فانظره ونقل ط فيها أن قوله ما مفتي به
عن المضمرات اه ونقل أبو السعود في حاشية الاشباه عند قوله وجاز استئجار طريق للمروءة أن الفتوى
على قولهما عن المضمرات والفتاوى الصغرى والتممة وغيرهما من الكتب المعتمدة فالرجح قد اختلف
وقال في شرح الأشباه أن المشايخ على ترجيح قوله اه **(قوله)** ان تعذرت المرافعة الظاهر أنه غير
قيد **(قوله)** أي نفقنها) لا داعي لهذا التفسير **(قوله)** أي فيخالف مامر مقتضى الاصل المذكور أول
الباب الفساد لا البطان **(قوله)** أي عند اختلاف الناس فيه أي بخلاف ما اختلف المقومون في قيمة
المستهلك فانه يؤخذ بالاكثر كما في الاشباه لان شهادة الاكثر مثبتة للزيادة والاخذ بالوسط في الاجارة لان
الاصل عدم ضمان المنافع والعدل هو الوسط بعلى تأمل **(قوله)** لا يصح ذلك لانصلي عبارة الخاتية ردا
لدعوى الشارح عدم النقص عن المسمى اذا كان البعض مجهولا فانه لم يتعرض فيه لما اذا كان أجر
المثل أقل من المسمى وانما تعرض لزيادته عليه فأوجبه بالغامبا ليعين حمل كلام الشارح على ما اذا
جهل بعضه وسيأتي ترويه نقل ذلك عن غاية البيان تأمل **(قول الشارح)** لرضا عما به الأولى لرضا
المؤجر به لانه الطالب والعبرة برضاه باسقاط الزيادة لارضاه المطلوب **(قول الشارح)** لفساد التسمية
فان قيل مقتضى فساد التسمية وجوب أجر المثل بالغامبا ليعين فيما لو زاد على المسمى لفسادها أيضا يجب

على ما يؤخذ من الكفاية بان الاسقاط وان كان في ضمن التسمية لكن لا يفسد بفسادها لرضاء بسقوط الزيادة وعدم تقوم المنافع في نفسها اهـ وما قاله في الدرر اطهر ونصه وانما لم أجر المثل في الفساد بهما بالغاما بلغ ولم يرد على المسمى في الفساد بغيرهما لان المنافع لا قيمة لها في أنفسها عندنا وانما تقوم بالعقد أو شبهته فاذا لم تتقوم في أنفسها وجب الرجوع الى ما قومت به في العقد وسقط ما زاد عليه لرضاهما باسقاطه واذا جهل المسمى أو عدت التسمية انتفى المرجع ووجب الموجب الاصل وهو وجوب قيمته بالغمة ما بلغت هكذا ينبغي أن يقرر هذا الكلام فان عبارات القوم مضطربة اهـ وانظر ما قاله الشرنبلالي فانه أو رد على قوله فان فسدت بالجهالة وعدم التسمية وجب أجر المثل الخ انه يرد عليه ما ذكره من مسئلة تريد العمل اذا لا يتجاوز فيها المسمى مع أن فسادها بالجهالة المسمى وأورد على قوله والاى وان لم تفسد به بل بالشرط أو الشيوع الخ أنه يرد عليه ما قاله الزيلعي وقالوا اذا استأجر دارا على أن لا يسكنها المستأجر فسدت الاجارة ويجب عليه ان يسكنها أجر المثل بالغاما بلغ اهـ فهذه فسدت بالشرط وزيد فيها على المسمى اهـ (قول الشارح واستثنى الزيلعي الخ) عبارته فان كان الفساد بالجهالة المسمى أو لعدم التسمية يجب أجر المثل بالغاما بلغ وكذا اذا كان بعضه معلوما وبعضه غير معلوم مثل أن يسمى دابة أو ثوبا أو يستأجر الدار على أجر معلومة بشرط أن يعمرها أو يرمها وقالوا اذا استأجر دارا على أن لا يسكنها الخ اهـ (قوله وظاهر كلامه اختيار الشق الاول الخ) لا يخفى أن المفهوم من عبارة البحر أن الاستثناء الواقع في كلام الزيلعي غير صحيح لأنه ان كان المراد في هذه المسئلة أنه آجر بدون تسمية للاجرة أصلا فهي المسئلة المتقدمة وهي ما اذا فسدت الاجارة بعدم التسمية وان كانت الاجرة مسماة قالوا يجب أجر المثل لا يتجاوز به المسمى على ما يحتمل ولا يصح حل كلامه عليه فتعين حله على الاول ليصح قوله بالغاما بلغ وعبارة الخلاصة ليس فيها دلالة على اختيار الشق الاول وانما أفادت الفساد بهذا الشرط بدون أن يبين فيها حكم الاجرة ولا معنى لجعل الشرط المذكور بدلا ولا يقصد ذلك في كلام المتعاقدين أصلا بل البديل غير مسمى بالكلية ولا معنى أيضا لكونه غير معلوم اذا السكتى معلومة فكذا عدمها فالأصوب حينئذ للشرح أن يقول وجهه في البحر على ما اذا لم توجد التسمية والاستدراك حينئذ بعبارة قاضيان ظاهر ووجه ارجاعه لجهالة المسمى على ما في شرح الجامع أنهم ما حيث تراصيا على أجره معلومة بشرط عدم السكتى يغوث الرضا بها على تقدير السكتى ويكون المؤجر طالبا للزيادة وهي مجهولة بجهالة البعض (قوله) وقد ذكرها في الخلاصة الخ) أى ذكر هذه المسئلة بدون ذكر للاجرة وعبارتها استأجر دارا على أن لا يسكنها فهي فاسدة اهـ (قوله فلا مفهوم له الخ) الظاهر اعتماد ما قاله الرضى من عدم الزيادة عليه فان الاصل العمل بالمفاهيم حيث لم يوجد ما يخالفها (قوله) ولو قال آجرتك سنة بألف كل شهر بمائة الخ) وذكرها في الخاتمة أيضا وقال فيها نوع اشكال وهو أنه لو جعل فسحا للاول وابتداء اجارة ينبغي أن يحوز في الشهر الاول ثم تجدد بجمي كل شهر ويكون لكل واحد الخيار عند تجديد كل شهر اهـ ويقال المراد أنها فسح في حق الاجرة لا المسدة فاسها لا فسح فيها بل هي سنة (قوله) فلا غلط فالأجر هو الاول) ولو ادعى الآجر أنه قصد الفسخ وادعى المستأجر الغلط في التفسير فالقول قول الآجر كالتواضع على البيع لتجئة ثم باشر البيع مطلقا من غير شرط ثبت البيع مطلقا الا أن يتفق على أنهم باشر على ما تواضعا كذلك ههنا اهـ خلاصة (قوله) فالحذور غير لازم واللازم غير محذور) وهو اجتماع عيدي الاضخى في السنة المعروفة وقوله واللازم غير محذور أى اجتماع عيدي الاضخى في سنة الاجارة (قول الشارح لأنه عليه الصلاة والسلام دخل حماما الخففة)

لا يصلح دليلاً على جواز الاجارة بل على جواز الدخول **(قول الشارح والمعتد أن لا كراهة الخ)** بل الظاهر كراهة الدخول وإن غض بصره ولم يكشف عورته لتحقيق المعصية من غيره اذ يكره دخول المسكن الذي فيه المعصية **(قول للذكر والأنثى)** أي يقال للرجل الحاضن لغيره فطر كما يقال للأنثى **(قول بخلاف ما اذا استأجر أرضه ليرعى الكلاء)** فانه لا يجب قيمة الكلاء لعدم ملكه وان كانت الاجارة فاسدة **(قول وليس عليها أن ترضعه في منزل الاب الخ)** بل لها أن تخرج به لمنزلها **(قول قيل أجزا ما مضى على الاب وما بقي في مال الصغير)** تعبيره بقيل يفيد ضعفه ولذا قال السندی الصحيح أن الكل في مال الصبي **(قول الأصل أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستئجار عليها عندنا الخ)** بخلاف ما لا يختص به المسلم كتعليم التوراة فانه يجوز كفاية وكذلك يجوز لبناء المسجد وأداء الزكاة وكتابة المحف والفقه فانه يقدر عليها الاجير والاجر يكون للأمر لو قوع الفعل عنه نيابة ولذا لا يشترط أهلية المأمور بل الأمر حتى جاز أن يستأجر فيها من الزيلعي **(قول الى عمرو بن أبي العاص)** في الهداية والزيلعي عثمان الخ **(قول ولهذاتعين أهلية الخ)** عبارة الهداية تعتبر الخ أي تعتبر أهلية العامل وتعتبر نيته أيضاً ولوانتقل فعل المأمور الى الأمر يشترط نية الأمر وأهليته كما في الزكاة فانه يعتبر فيها نية الأمر وأهليته حتى لو كان كافراً يصح أداء الزكاة لان المؤدى هو الأمر وههنا بخلافه فعلم أن المؤدى هو المأمور اه كفاية **(قول على خلاف في بعضه)** فان صاحب الهداية مثلاً استثنى جواز أخذ الاجرة على التعليم فيكون ما عداه باقياً عنده على أصل المذهب فيكون مخالفاً لغيره في الامامة مثلاً تأمل **(قول فان الاستثناء من أدوات العموم الخ)** أي انه اذا وقع الاستثناء في الكلام يكون المستثنى منه باقياً على عمومه فيما عدا المستثنى **(قول لامعنى لهذه الوصية الخ)** في القنية بنى مقبرة ووقف عليها ضيعة وشرط أن ثلاثة أرباعها للتفقهة والرابع على مصالح المقبرة وعلى من يقرأ عند قبره وجعل آخره للفقراء قال يحل لمن يقرأ عند قبره أخذ هذا المرسوم وقال بعضهم ان كان القارئ معيناً يجوز والا لا قال شيخنا وقد أوضحه صاحب البحر في كتاب الوقف اه أبو السعود في حواشي مسكن من الاجارة الفاسدة ونقله في حواشي الأشباه عن التتارخانية اه ومن المعلوم أن الوصية أخذت الوقف **(قول الشارح لانه استأجره بجزء من عمله الخ)** لان الحنطة انما تصير محمولة بعمل الاجير كالدقيق يوجد بعمل الاجير **(قول فلو خلطه بعد وطحن الكل ثم أفرز الاجرة ورد الباقي جاز الخ)** نعم لا يكون بمعنى قفيز الطحان لكن لا يستحق الأجر لكونه بالخلط صار مشتركاً ولا أجر في العمل بالمستزاد ولو تحققت بعد العقد كما يأتي إلا أن يقال ان الشركة هنا شركة مجاورة ضرورة عدم امكان تمييز نصيب كل وفيما يأتي الشركة بينهم شركة ملك في جميع حبات وأجزاء محل العمل تأمل **(قول وأجاب في الحواشي السعدية بقوله لعل الخ)** لم يرتض جواب سعدى في تكمله الفتح وأجاب عن الاشكالين بقوله كل من اشكاليه ساقط أما الاول فلانه لا ريب أن وضع المسئلة فيما اذا سلم الى الاجير كل الطعام كما يفصح عنه قولهم في تعليلها لان المستأجر ملك الاجر في الحال بالتجصيل وقد صرح بذلك كثير منهم صاحب النهاية ومعراج الدراية وأما الثاني فلأن المنافاة بين قولهم ملك الاجر في الحال وبين قولهم لا يستحق الاجر ممنوعة اذ معنى الاول أنه ملك الاجر ابتداء بموجب العقد وتسليم الاجر للاجير بالتجصيل ومعنى الثاني لا يستحق الاجر لبطلان العقد قبل العمل بعد أن ملك الاجر بالتسليم بسبب أنه صار شريراً يكا في الطعام قبل ايفاء شيء من المعقود عليه ولا يذهب عليه أنه لا تنافي بين هذين المعنيين بل الاول منهما يؤدي الى الثاني ويدل على

هذا التوفيق قطعاً ما ذكره في النهاية نقلاً عن الجامع الكبير للسرخسي وصدر الاسلام الحميدي حيث قال وأما في المسئلة الثانية وهي ما إذا استأجر ليجمل نصفه الى بغداد بنصفه الباقي ودفع اليه فانما سلمه على سبيل التملك لنصف السكر من قبل أن البدل نصف كرمطلق لانصف كرمحمول الى بغداد فصار بتسليم السكر اليه معجلاً لا اجرة فملكها بنفس القبض واذا ملكه بالتسليم بطل العقد قبل العمل لانه صار شريكاً في الكرم قبل ايفاء شيء من المعقود عليه وما قبل التسليم في الاجارة بمنزلة ابتداء العقد فلو ابتداء العقد في المشتري بطلت فكذا هنا واذا بطلت لم يجب الاجر الى هنا لفظ النهاية وبهذا ظهر أنه لا حاجة الى ما تنسفه بعض الفضلاء حيث قال لعل مرادهم الى آخر عبارة سعدى **(قوله)** وكل ما أفضى وجوده الى انتفاء لزومه فهو باطل) عبارة سعدى وكل لازم يؤدي فرض وجوده الى انتفاء ملزومه الخ **(قوله)** وأما الصحيح فيملك الاجرية بالتعجيل مع الافراز الخ) مقتضى ما نقله الطوري عن النهاية عدم اشتراط الافراز لملك الاجرة بالتعجيل **(قوله)** وذكر في التتارخانية عن شيخ الاسلام ما حاصله أن الفساد الخ) الذي في حواشي الاشياء عن شيخ الاسلام أنه اما أن يشترط الكراب في مدة الاجارة أو بعدها ففي الاول الاجارة فاسدة لان مدة الاجارة مجهولة لان مدة الكراب مجهولة ونقل وتكرره مستثناة عن مدة الاجارة لانه عامل في هذا الكراب لرب الارض فتكون مدة المستثنى منه مجهولة وفي الوجه الثاني المسئلة على وجهين اما بأن يقول أجزتك الارض بكذا وبأن تكررها بعد انقضاء المدة فتردها على مكروبه أو يقول أجزتكها بكذا على أن تكررها بعد ما في القسم الاول جازت الاجارة لان جهالة وقت الكراب بعدها لا يوجب جهالة هذه الاجارة والكراب في نفسه معلوم يصلح أجزا وفي القسم الثاني لم تصح الاجارة لانها صفقة شرطت في صفقة فلو أطلق يجب أن تصح ويصرف الى الكراب بعد انقضاء مدة الاجارة كذا في اللؤلؤية اهـ **(قوله)** ووجهه أن الكراب يكون حينئذ من الاجرة بخلاف ما لو كان في مدة الاجارة فإنه لم يتمحض أجزا فان المستأجر ينتفع به أيضاً **(قوله)** على فعل نفسه الخ) أصلها عن فعله لنفسه الخ كما هو كذلك في العناية **(قوله)** وعمله لغيره مبني على أمر مخالف للقياس الخ) الحاجة وهي تندفع بعمله عاملاً لنفسه لحصول مقصود المستأجر عناية **(قوله)** أقول انما ذكره ليفرق عليه الخ) اعتراض الشرنبلالي على قوله فضى الاجل فقول المحشي أقول انما الخ) لا يصلح جواباً بل هو بيان لوجه زيادة الشارح قوله عاد صحيحاً وقوله ومنشأ الاعتراض الخ) وارد بدون زيادة الشارح قوله عاد صحيحاً لان وجوب المسمى لا يتوقف على مضي الاجل فان القصد نفي وجوب أجزا المثل لا ايجاب المسمى بتمامه ولو سلم ذلك لا يتوجه الاعتراض على المصنف بل على ما زاده الشارح وقوله فليس فيه الخ) فيه تأمل فإنه لا شك أنه يفهم أنه لا يعود صحيحاً بدون مضيها اذ المفاهيم معتبرة **(قوله)** أفاده المصنف في المنع) المصنف لم يجزم بذلك بل قال بعدد كرم عبارة المضمرات قلت وما نقل عن قاضيان لعله في شرح الجامع الصغير والزوائد له وأما في فتاواه فقد صرح بعدم وجوب الاجرة على الزوج **(قوله)** ولو أجزا أرضاً مع شرب أرض أخرى لا يجوز الخ) وجه الفرق ما في البرازية أن الشرب في البيع تبع من وجه أصل من وجهه فن حيث أنه يقوم بنفسه أصل ومن حيث أنه لا يقصد لعينه تبع فن حيث أنه تبع لا يباع من غير أرض ومن حيث أنه أصل يجوز بيعه بفوز تابعه نظراً لكونه أصلاً والشرب في الاجارة تبع من كل وجه لان الانتفاع بالارض لا يتباً الا به فلم يجز اجارة الشرب مع أرض أخرى كما لم يجز بيع أطراف الحيوان تبعاً لرقبه أخرى **(قوله)** أولسقى أرضها) عبارة البرازية أرضه

(باب ضمان الاجير)

(قوله) ولولم يكن معناه ذلك بل اثبات الضمان فقط لزوم الخ) فيه أن الامام لا يقول بنفي الضمان على سبيل العموم بل يقول به في بعض الصور فلو أبقي الكلام على ظاهره لثم (قوله) فان بما ذكر لم يظهر وجه الخ) عبارة سعدى فان بما ذكره الشارح لم يظهر وجه الخ) وتبين وجه التقديم من كلام سعدى تأمل لكن ما قاله لا يتم مع ما تقدم عن الطوري من معنى الضمان فانه عليه ليس خاصا بالمستترك (قوله) قال الزيلعي معناه من لا يجب عليه الخ) لكن حمل كلام المصنف على ما قاله الزيلعي يوجب التكرار فيه بما بعد الاول بخلاف الكثر فانه اقتصر فيه على الاول في كلام المصنف فلذا احتاج الزيلعي لتفسير معناه ليدخل باقي صور الاجير المستترك تأمل (قوله) هو العمل أو أثره) أى العمل اذا شرط عليه أن يعمل بنفسه وأثره اذا لم يشترط أن يعمل بنفسه كفاية (قوله) وتقدم هناك أنه لو طلب الأجر اذا فرغ وسله فهلك قبل الخ) حقه أن له طلب الأجر اذا فرغ وسله فهلك قبل الخ) (قوله) والأصل أن الاستحجار على عمل في محل الخ) ذكر هذا الأصل عقب قوله استأجره بدرهم على أن يحبل له قطناً معلوماً سمى جازا اذا كان القطن عنده وكذا ليقصره ما نثوب هروى اذا كانت عنده (قوله) لتكون المعقود عليه وهو المنفعة مضمونة بأجر المثل) أى بخلاف الصحيحة فانها مضمونة بالمسمى ومن دليلهما على الضمان فيها أن الأجر المسمية تكون في مقابلة الحفظ أيضاً وذلك من أن المعقود عليه الحفظ لان عقد المعاوضة يقتضى سلامة المعقود عليه من العيب فيكون المستحق عليه بالعقد حفظاً سليماً عن العيب الذى هو سبب الهلاك فيكون داخل تحت العقد فيضمن بالهلاك كفى الوديعة اذا كانت بأجر وهذا المعنى لا يوجد في الاجارة الفاسدة (قوله) ومعناه عمل في كل نصف بقول الخ) لكن في هذا خر وجع ما يقوله الفريقان ففيه ترك الجميع أقوال الصحابة نعم اذا قلنا انه حط للنصف وبقاء للنصف يكون عملاً بقول من يوجب الضمان (قوله) مذكوران في البرازية بالحرف مع زيادة في الجواب الخ) ليس في عبارة البرازية زيادة في الجواب بل ذكر بعد قوله فيجرب فيها الجبر ما نصه ولا يرد ما قيل ان الصلح بعد دعوى البراءة في الأمانات لا يصح حتى لم يصح مع المودع وأجير الواحد بعد ما قال هلك أو وردت ولا ما قال في العون ربما لا يقبلان الخ) (قوله) ذكرهما صاحب البرازية بعد قوله وبعضهم أفتوا بالصلح الخ) تمام عبارتهما اعم بالقبولين ومعناه عمل في كل نصف بقول حيث حط النصف وأوجب النصف فان قلت كيف يجرب الصلح جبراً الخ) (قوله) لا يضمن في قول الامام) الظاهر أن قولهما كذلك اذا هلك لا بفعله ولا يمكن الاحتراز عنه (قوله) أقول ومقتضى كلامه الخ) أى فلم يتم ما قاله القهستاني من أن كلام الصدر غير مخالف لما في الكافي وقوله لا منافاة بين كلامهم غير ظاهر بالنسبة لكلام صدر الشريعة بل هو مخالف لكلامهم كما هو ظاهر تأمل (قوله) وينبى مخالفاً الخ) أى كلام الصدر لكن افادة ما في الكافي أن العمل المتلف قد يكون غير معتاد غير مسلمة (قول الشارح وفي المنية هذا اذا لم يكن رب المتاع الخ) قال الرجنى ينبى أن يحمل ما في المنية على ما اذا كان المتاع تحت يد مالكه أو وكيله والمعتمد الآن أن صاحب السفينة يتسلم المتاع ويضعه في مكان لا يصل اليه مالكة ولا يعرف محله فينبغى أن لا يجعل مثل هذا في يده بل يكون مضموناً على الملاح فليجبر اهـ (قوله) وكان بأمر الخ) لعله وان كان الخ) (قوله) قيد به لما في البدائع وان جملة الى بيت صاحبه الخ) وفي السندى لو سقط من رأسه برلق رجله بعدما انتهى الى

الى المكان المشروط فانكسر فله الأجر ولا ضمان عليه هكذا حكى عن القاضي صاعد النيسابورى وهذا الذى حكى عن القاضي يوافق قول محمد آخر فأما على قول أبى يوسف وهو قول محمد أولاً لا يجب أن يكون ضامناً ولو انتهى الى المقصد كما فى الذخيرة وعلل فى العمادية عدم الضمان بأنه لما انتهى الى المكان المشروط لم يبق الجمل مضموناً عليه لوجوب جميع الأجر فصار الجمل مسلماً الى صاحبه والمتولد من عمل غير مضمون لا يكون مضموناً اهـ (قوله اذ لم يتعد قتله الخ) فيه أن الشرط فى العمد الموجب للقصاص تعمد الضرب لا القتل كما يأتى فى الجنائيات وهنا وجد تعمد الضرب ولذا وجب القصاص فى مسئلة النائم ولعل المسئلة خلافية وفى شرح الوهبانية من الجنائيات وجه وجوب القصاص فى مسئلة النائم أن آلة الفصاد آلة جارحة وأصاب بها مكاناً برزق بخروج الدم منه الروح عمداً اهـ ومعلوم أن اذن الصغير والعبد غير معتبر فلا يصلح شبهة لسقوط القود تأمل وانظر ما يأتى فى الجنائيات (قوله وفيه أنه اذا استؤجر شهراً لرعى الغنم كان خاصاً الخ) فيه أنه لا بد فى الأجير الخاص من ذكر التخصيص لفظاً كما لو استأجره ليرعى غنمه شهراً بدرهم وزاد ولا ترعى غنم غيرى أو ما يدل عليه بدون ذكره مادة التخصيص كما فى المثال الذى أورده فانه لما قال استأجرتك شهراً لرعى الغنم بدون أن يسميها كان العقد وارداً على منفعة الاجير هذه المدة وهذا عين التخصيص وقوله بعده لرعى الغنم كأنه لم يذكر لجهاته وان كان معلوماً كان فاسداً على ما تقدم تأمل (قوله فيخالف ما هنا الخ) قديقال ما هنا مبنى على قول صاحبين (قوله فلا يتغير أول كلامه بالاحتمال ما لم يكن بخلافه) عبارة الدرر ما لم يصرح بخلافه (قوله قوله ولو عمل نقص من أجرته الخ) تقدم أن الظراً اذا كانت أجيراً وحدواً أجزت نفسها وأرضعت الصغيرين تستحق الاجر كاملاً على الفريقين من حيث انها يمكنها ابقاء العمل لهما وذكرا السندى عن الهندية ليس للرأى اذا كان خاصاً أن يرعى غنم غيره بأجر فلو أنه أجر نفسه لعمل الرعى ومضى على ذلك شهور ولم يعلم الاول فله الاجر كاملاً على كل واحد منهما لا يتصدق بشئ من ذلك الا أنه يأثم كفى الذخيرة وفى الولوالجية بخلاف ما اذا استأجره يوماً للحصاد وللخدمة فخصد فى بعض اليوم أو خدم لغيره لا يستحق الاجر كلا ويأثم اهـ (قوله ومفاده أن بين الخاص والوحد عموماً مطلقاً الخ) فيما قاله نظر وكل بمعنى الآخر بطلق على ما يطلق عليه الآخر بلا فرق ويدل لذلك ما نقله ط عن الغرب أجير الوحد على الاضافة بخلاف الاجير المشترك والمراد به من يعمل لواحد أو ما فى حكمه وما نقله عن الحموى عن البرازية أجير الوحد قد يكون لرجلين اهـ وليس فيما نقله ما يدل على العموم المطلق (قوله وان شرط أن يأثم بسمه ما هلك) أى ان هذا الشرط غير معتبر فيصدق فى دعوى الهلاك وان لم يأثم بالسمه (قوله كقولهم انها تستحق الاجر على الفريقين الخ) استحقاقها الأجر على الفريقين لا يدل على أنها أجير مشترك كما يعلم مما قدمنا قبل هذا على أن الاول كذلك لا يدل على أنها أجير وحداً ولو كانت أجيراً مشتركة لا تضمن الآدمى اذا لا يضمن الاب الجنابة ولم توجد ولا ما يدل عليه لانه ليس محل العمل (قوله قلت انما يظهر هذا على القول بأنه أجير مشترك) بل لا يظهر عليه أيضاً لانه لم يسرق من خارجها بل من داخلها فهذه نظير النقب ويدل لذلك ما ذكره بقوله اذا الاموال الخ وما فى نور العين استؤجر على حفظ خان فسرق من الخان شئ قال الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو بكر لا يضمن اذا الخارس يحرس الابواب أما الاموال فمخفوظة فى البيوت وهى فى يد ملاكها (قوله اللهم الا أن يقال اذا كسر القفل الخ) راجع لقوله قلت انما الخ لا لقوله نعم يشك الخ كما هو ظاهر وحينئذ فلا شك بالبقاء على حاله وقد يقال فى دفعه ان العلة الموجبة للضمان فى

المشتركة متحققة في الاجير الخاص اذا كان لالواحد فيكون مستثنى من قولهم الاجير الخاص لا يضمن مع أن الهلاك في مسئلة التتارخانية بعمله وهو السوق بخلافه في مسئلة الحارس فانه لا من عمله **(قوله)** وجه ظاهر الرواية أنه اجتمع في الغدسيتين (الخ) عبارة الكفاية وجه هذه الرواية أن الواجب في الفاسدة أجر المثل لا يزاد على المسمى والمسمى في اليوم الثاني نصف درهم فأما الدرهم فهو مسمى في اليوم الاول ولا يقال التسمية الاولى باقية في اليوم الثاني لان اعتبار المصريح أولى من غيره والمصريح نصف درهم لا الدرهم وجه ظاهر الرواية أنه اجتمع في الغدسيتين (الخ) **(قوله)** وظاهر هذا الصنيع (الخ) أي حيث اعتبر حاله كافي ط **(قوله)** لانه تعذر طمعا في الاجرا (الخ) أي هو تعذر يمكنه الاحتراز عنه في الجملة **(قول الشارح)** لان مؤنته عليه مع عدم جريان العرف باستخدامه في الحضر فقط بخلاف المستأجر لكن ذكر المصنف في الوصايا أنه ليس له اخراجه الا أن يكون أهله في مكان آخر فله اخراجه اليه ان خرج من الثلث **(قوله)** وهذه مكررة مع قوله ولا يسترد مستأجر (الخ) قد يقال ان العبارة الاولى انما أفادت صحة القبض بالنسبة لما بين العبد والمستأجر وهذه أفادت صحته بالنسبة للمولى **(قوله)** قوله صح على الترتيب أي لانه لما قال شهرا بأربعة انصرف الى ما يلي العقد تحري بالصحة كالمسكت واذا انصرف الاول الى ما يلي العقد انصرف الثاني الى ما يلي الاول تحرياً للجواز لانه أقرب الاوقات اليه فصار كماله صرح به اه زيلعي **(قوله)** وجوابه أنه يستحقه بالسبب السابق (الخ) قال المقدسي فيه أنهم قالوا لا يجب الاجر بالعقد بل بالتجمل اه وفيه أن المذكور في كلامهم أن الاجرة لا تملك بالعقد بل بالتجمل أو شرطه أو الاستيفاء والكلام في المالك غيره في الوجوب اه ط وفيه أنها لا تجب ولا تملك الا بأحد ما ذكر حتى لا يعتق قريب المؤجر لو كان أجرة ولا تملك المطالبة بتسليمها للحال كما تقدم فهذا يفيد في المالك والوجوب والذي في العناية أن الموجب للاستحقاق هو العقد مع تسليم العبد في المدة ولكن تعارض كلامهما في اعتراض ما يوجب السقوط بفعل الحال من الكلام المؤجر لا موجباً للاستحقاق فهي في الحقيقة دافعة للاستحقاق السقوط بعد الثبوت لا موجبة اه **(قوله)** بأن صرح (الخ) أي ابتداء فلا ينافي ما في الشارح **(قوله)** والظاهر أن هذا مبني على قول المتقدمين بان منافع (الخ) ما استظهره غير موافق لقوله الفتوى على لزوم الأجر اذ لو كان مبني على قول المتقدمين لم يجب الاجر على كل حال ولا يستقيم الاستثناء في كلامه وما يأتي في الغصب يوافق ما ذكرهنا **(قول الشارح)** وكذا مال النيم (الخ) أي في وجوب الأجر

(باب فسخ الاجارة)

(قوله) ظاهره أنه شرط في خيار الشرط (الخ) الاعتراض على الشارح غير متوجه على زيادة الواو والعاطفة في قوله وبخيار شرط ومتوجه على حذفها كما هو نسخ الخط **(قوله)** فلو فسخ في الثالث منها لم يجب أجر اليومين (الخ) لانه لا يتمكن من استيفاء المنفعة لانه لو انتفع بطل خياره **(قوله)** وفيه اشعار بأنه لا يشترط حضور صاحبه (الخ) أي في كلام الوقاية حيث قال وتفسخ بخيار الشرط فجعل ولايته للمستأجر ولم يوقفه على قضاء أو رضا **(قوله)** وينبغي أن يكون فيه خلاف خيار الشرط قهستاني مما يقوى ما في القهستاني ما تقدم في البيوع اذا فسخ من له خيار الشرط لا يصح الا اذا علم الآخر في المدة عند الطرفين ويصح عند الثاني وان خيار الرؤية على هذا الخلاف اه وأفاد السندي أنه لا يتوقف الفسخ فيها على القضاء اتفاقاً

كالبيع **(قوله)** وقبل بقدر حصة ما انقطع من الماء) أي ينظر بكم يسكن هذا المحل مجردا عن الماء
فيجب **(قوله)** أنه خلاف ظاهر الرواية فتأمل) الظاهر ابقاء عبارة الجوهرية على إطلاقها حتى يوجد
نص يفيد اختلاف الرواية كافي مسئلة الدار إذا انهدم بعضها تأمل **(قوله)** وإن استأجرها بشربها
سقط عنه الاجر الخ) أي بانقطاع الشرب بخلاف مسئلة الشارح فإن مدار السقوط على انقطاع ماء
النهر على وجه لا يرجح منه السبق كذا نفقده عبارة الهندية ونصها إذا استأجر من آخر أرضا وزرعها ولم
يجد ماء ليسقيها فبفسد الزرع قال إن كان استأجرها بغير شربها ولم ينقطع ماء النهر الذي يرجح منه
السبق فعليه الاجر وإن انقطع كان له الخيار وإن استأجرها بشربها فانقطع الشرب عنها فمن يوم فسد
الزرع من انقطاع الشرب فالاجر عنه ساقط كذا في الكبرى اهـ **(قوله)** والظاهر أن المراد بالرفق به
الارتفاق الخ) الظاهر أن مسئلة الحمام يقال فيها ما قيل في مسئلة الرعي ويأتي فيها الخلاف السابق
وأن الأجر بتمامه يسقط بدون إيجاب أجر منفعة السكنى على الأصح **(قوله)** يشعر بأن منفعة غير الطحن
معمود عليها الخ) يحمل ما في التبيين على رواية القدوري كما قدمه المحشي بـ زول اشكاله وقوله فإذا
استوفاه ذكر على سبيل التفرع لا التقييد فلا حاجة حينئذ لدعوى أن السكنى معمود عليها مقصدا بل
هي معمود عليها تبعاً كما أن ما تقدم عن الخواص مبنى على هذه الرواية **(قوله)** بخلاف تطيين جدرانها
هو محل بها في عرفنا **(قوله)** ويغرم قيمة التراب الخ) أي إن كان له قيمة **(قول الشارح)** وله أن ينفرد
بالفسخ بلا قضاء) أي في صورة حاجة الدار إلى الإصلاح واحتياج برها ونحوه إلى الإصلاح ونحو ذلك
(قوله) حتى لو باع المورث دكانه قبل القضاء الخ) أي قبل علمه بالفسخ والافالفسخ يكون بالرضا وبعمله
بعد علمه بالفسخ يكون رضاه **(قوله)** أولي قصر) أي بالنشاء مثلاً لا الماء كما يظهر **(قوله)** ولكل مرجع لم
يظهر المرجع الثاني بل لا يصح **(قوله)** باعتبار أنه قد لا يصدق على عدم مال آخر) العلة تفيد أنه لا تنسخ
الاجارة فيما يصدق فيه على عدم مال آخر لعدم الحبس **(قوله)** غير مسلم) فيه أن الخائف استحسّن هذا
القيود وذكر أنه غريب لم يقف عليه وهذا لا يوجب الرد عليه بأنه غير مسلم **(قوله)** والفرق إمكان إكراه
الدار (لا الدابة الخ) هذا الفرق يفيد أن إرادة سفر مستأجر الدار ليس بعذر وهو خلاف الآتي في الشارح
(قوله) فن الظن أنه ينتقض بموت المزارع الخ) أي فيما إذا استأجر أرضاً فزرع فيها ثم مات قبل انقضاء
المدة كان على ورثته ما سمي من الأجر إلى أن يدرك الزرع كافي الهندية **(قوله)** نعم بشكل بموت المعقود
عليه الخ) الاشكال وارد على قولهم الاجارة تعتقد ابتداء بالعذر فإن من استأجر سفينة شهراً فمضت المدة
في وسط البحر فإنه تعتقد بينهما اجارة مبتدأة ومقتضى هذا أن تعتقد اجارة أخرى في موت الدابة المعنية
إذا وجدت دابة أخرى للعذر **(قوله)** هذا إذا كان في موضع يخاف أن ينقطع به الخ) بأن لا يجد دابة
أخرى في وسط الطريق قالوا لو وجد دابة أخرى يحمل عليها ما تنقضي الاجارة **(قوله)** ومثله لو قاضاه
ولي اليتيم الخ) على ما عتمده وهو كالموقوف لا يلزم فيه التقاضي **(قول الشارح)** لأنه فصل مجتهد فيه
لا يخفى أن الشافعي وإن قال بعدم الانفساخ بالموت لا يلزم الخفي أن يجري على مقتضاه بل يخبر بمذهبه
اهـ سندی **(قول الشارح)** لاتفاقهم على عدم عتق قريب الوكيل الخ) لا يخفى أن ما ذكره الرمي
لا يصلح رد على المخ من أن ما ذكره من معنى على ما قاله الكرخي بل صريح ما نقله لا يتأتى إلا على قوله وعدم
العتق وفساد النكاح على الوكيل على قوله شيء آخر ثم رأيت في تمة الفتاوى من كتاب الوقف ما يدل على
البناء المذكور حيث قال الاجارة تبطل بموت الوكيل بالاستتجار بخلاف الوكيل بالاجارة لأن الوكيل

بالاستبجار حاله كحال الوكيل بشراء الاعيان لان المنافع لها حكم الاعيان فيعتبر الموكل كأنه يملك من جهة الوكيل فيكون الوكيل حكم المالك أما الوكيل بالاجارة فليس له حكم المالك لان المنافع تتولد من داره للموكل اهـ (قوله) والثانية اذا استأجر الناظر الخ يظهر فيما لو أذنه الموقوف عليه بهذه الاجارة والا فالناظر لا يملكها لعدم ولايته على صرف الغلة لغير مستحقها بدون اذنه تأمل نعم يظهر تصويرها فيما لو استأجر عاملا للوقف ثم مات (قوله) لكن لا يخفى أن التسليم ليس شرطا لصحة العقد الخ لا يخفى أن الكلام ليس في صحة العقد بل في لزوم الأجر والتسليم ليس بشرط لوجوبه بل التمكن من الانتفاع ولا يتحقق التمكن مع البعد نعم على ما في فتاوى قارئ الهداية يقيد كلام الأشباه بما اذا لم يحض مدة الخ

(مسائل شتى)

(قوله) أقول لكن هذا حيث زالت الخ وعلى هذا يكون مفهوم كلام المصنف وهو ما لو كان الوضع بدون حق اذا تعدت الى شيء في مكان آخر وأحرقت فيه تفصيل وبه يسقط كلام الرملي وحينئذ لا مؤاخذة على المصنف (قوله) فلو تدرجت احدها على الأخرى وانكسرت المتدرجة ضمن صاحب الواقعة ولو انكسرت الواقعة ضمن صاحب المتدرجة لعدم انتساخت فعله بخلاف ما لو عطلت الدابة الواقعة فانه لا ضمان على رب الدابة آتية لها الانتساخت فعله باتيانها (قوله) زاد في نور العين عن الخانية بعد قوله ضمن الخ أى لفظ ضمن الأول (قوله) ولك أن تقول اذا أنكر الخ يظهر ما قاله السائحاني اذا أنكر الغصب مع ادعائه له فيقال انه سكن بتأويل ملك وبدونه يلزم الأجر لعدم التأويل لانهم انما استثنوا عدم الأجرة في المعد اذا كان مع التأويل وفيما عداه يجب الأجرة (قول السارح مالم يظهر المنع) أى من الأمر في قبض الوكيل فلو قبضه الوكيل بعد ما منعه الأمر عن القبض حتى مضت المدة فالأجر على الوكيل ولا رجوع له على الموكل لانه بمنعه انقضى كونه قابضاً حكاه اهـ سندی (قوله) أخذنا من قولهم من عقد الاجارة لغيره لا تنسخ بموته الخ الحق أن مأخذ السائحاني غير مفيد للمدعى من الانفساخ نعم ما قدمه عن العلامة قاسم بفسده فان بتقرير السلطان المفرغ يكون قد أخرج المفرغ تأمل (قوله) ولانه يحتاج في الدابة الخ هذا التعليل مستقيم دون ما قبله (قوله) فالاجارة باطلة لان الدلالة والاشارة ليست بعلم الخ عبارة الولوالجية على ما نقله الحموي لان المستأجر ليس بعلم والدلالة والاشارة ليست بعلم الخ (قوله) والجواب عما قاله ما ذكره الشيخ شرف الدين من أنه الخ رده في تنوير الاذهان والبصائر بأنه ليس بشيء لان وجوب أجر المثل معلل بأن ذلك عمل يستحق بعقد الاجارة الا أنه غير مقدر بقدر فيجب أجر المثل لا بمجرد حضوره وقبله خطاب الأمير بنقله الحموي وأبو السعود وقال لعل الأولى تعليل الصحة في مسألة أمير السرية بخصوصها بالحاجة الى اعانة الدال على هذه المصلحة العامة استحسانا وان كان القياس خلافه اهـ وفي البحر من اللقطة نقلا عن التارخانية لوقال من وجدته فله كذا فأتي به انسان استحق أجر المثل وعلمه في المحيط عازي لا الكرخي بأنها اجارة فاسدة فهذا الفرع نظير فرع السير الكبير وبدل لما بحثه في الاشباه من وجوب أجر المثل وكأن الوجه الحاجة الى الاعانة ويكون في المسئلة روايتان وان نظري في البحر فيما نقله بأنه لا قبول لهذه الاجارة أصلا (قوله) من أنه يتعين هذا الشخص الخ بأن يكون من قبيل استعمال العام في الخاص مجازا كما في أبي السعود (قول السارح) هذا قولهما وهو المختار ما ذكره من اختيار قولهما وما نقله الطحاوي عن المضمرات من أن عليه الفتوى بردهما تقدم عن قاسم

من أن تعجيب المعنى لقوله ما مجهول القائل اه نعم قول الامام صحيح أيضا تأمل (قول الشارح
 * ولو كان في بعض الطريق ومؤجر *) أى كان معه فهو مبتدأ وخبره محذوف ويحتمل أن
 يكون قوله ولو في بعض الطريق من تمة المسئلة السابقة وصورة حينئذ رجل ا كثرى دواب لجل بضائع
 التجارة عليها الى كوفة مثلاً فقلنا التجارة بعد ما سافر بعض الطريق كان للسناجر والمؤجر الفسخ
 فيما كثره من الدواب ويكون قوله ومؤجر مبتدأ وخبره الجملة بعده اه سدى لكن ثبوت الفسخ
 للمؤجر على الاحتمال الثاني محل نظر بل هو للسناجر فقط كما أنه كذلك لومات بعض الابل المعينة لتفريق
 الصفقة عليه فاذا المتعين الاحتمال الاول وقوله وأطلق يعقوب أى الفسخ للمؤجر بموت الابل سواء
 المعينة وغيرها فأنبته له في المعينة وغيرها قال ابن وهبان في شرحه فهم من اسناد الفعل الى المكثري أن
 الكارى لا يملك الفسخ الا في صور منها لو وقعت الاجارة على دواب بعينها لجل المتاع فانت انفسخت
 الاجارة بخلاف ما لو وقعت على دواب لا بعينها فانت لا تنفسخ اذا عقد لم يقع عليها وعلى آجر أن يأتي
 غيرها وعن أبي يوسف ان المؤجر حق الفسخ أيضا ومنها لمرض المؤجر في هذه الصورة ذكر القدوري
 أن له حق الفسخ وهو خلاف رواية الاصل ومنها ما عن أبي يوسف في امرأة ولدت يوم النحر قبل أن تطوف
 طواف الزيارة وأبي الجلال أن يقيم معها مدة النفاس فهذا عذر للجمال في فسخ الاجارة ولو ولدت قبل يوم
 النحر وبقي من مدة نفاسها مدة الحيض عشرة أيام أو أقل أجبر بالجمال على المقام معها كل ذلك كره
 صاحب المحيط

مطلب الصور التي يملك
 الكارى فيها الفسخ

(كتاب المكاتب)

(قوله) لان نسبة الذاتيات أولى من العرضيات كالحققة في العناية عبارة العناية وذ كفي بعض
 الشروح لو ذ كر كتاب المكاتب عقب كتاب العتاق كان أنسب ولهذا ذ كر الحال كم الشهيد في الكافي
 عقب كتاب العتاق لان الكتابة ما لها الولاء والولاء حكم من أحكام العتق أيضا اه وليس كذلك لان
 العتق اخراج الرقبة عن الملك بلا عوض والكتابة ليست كذلك بل فيها ملك الرقبة لشخص ومنفعته
 لغيره وهو أنسب للاجارة لان نسبة الذاتيات أولى من العرضيات وقدم الاجارة لشبهها بالبيع من حيث
 التملك والشروط فكان أنسب بالتقديم والكتابة عقد بين المولى وعبيده بلفظ الكتابة أو ما يؤدي معناه
 من كل وجه اه ومراده ببعض الشروح غاية البيان وعبارته كافي الحواشي السعدية ولهذا ذ كر
 الحال كم الشهيد في الكافي كتاب المكاتب وكتاب الولاء عقب كتاب العتاق لان الكتابة ما لها العتق
 بمال والولاء حكم من أحكام العتق أيضا اه وبهذا يظهر لك تصرف الشارح في عبارته الى ما لا يرضاه
 صاحبه فان ذ كر الولاء لبيان مناسبه العتاق لبيان مناسبة المكاتب العتاق وقوله والكتابة ليست
 كذلك ان أراد أنها لا يخرج فيها فهو كالمكارة ألا يرى أنه اخراج اليد حال الرقبة ما لا وان أراد أنها
 ليست بلا عوض فسلم ولا تمس الحاجة الى المناسبة في جميع أجزاء مفهومه مع أن اعتبار انتفاء العوض في
 مفهوم العتق غير مسلم أيضا وكيف والعق على مال باب من أبوابه اه سدى (قول الشارح لان
 فيه ضم حرة اليد الى حرة الرقبة) لعل مرادهم الضم ما لا فانه اذا أدى البدل اجتمع له حرة اليد مع
 حرة الرقبة ولا يخفى أن الشيء يتقرر بانتهائه (قوله) وهذه شروط انعقاد الخ فيه أن البلوغ والملك والولاية
 من شروط النفاذ نعم العقل شرط انعقاد (قوله) فلا أدى القابل عن الصغير (قوله) أى العاقل (قوله) لان

فيه الغاء الشرط الخ) لا يكون فيه ذلك الا اذا كانت الاباحة بمعنى الجواز والافعال المانع من تقييدها بالعلم بالخير **(قوله وقيل المال)** أى أن يكون كسواً باقداً على أداء المال الذى هو البديل **(قول)** الشارح وتعامه في التنازلية **(قوله)** نحوه ما نقله السندى عن خزنة المفتين رجل كاتب نصف عبده صار نصفه مكاتباً لا غير فاذا أراد العبد أن يخرج من المصر فليس له أن يمنعه من ذلك وإن أراد أن يستخدمه يوماً ويحلى عنه يوماً فله ذلك في القياس وفي الاستحسان لا تعرض له في شيء حتى يؤدي أو يعجز **(قوله)** وفي الاماء عشر القيمة لو بكر الخ) خلاف المعتقد بل مهر مثلها كما تقدم في باب المهر **(قوله)** وعليه فلم يظهر بين الكتابين فرق فليتأمل) الظاهر أن في المسئلة اختلاف الرواية فامشى عليه المتون ما في المصنف من لزوم العقر بوطء المولى لها الخ ومقتضاه أمهالو وطئت بشبهة يكون العقر لها ويدل عليه تعليل الهداية بقوله لانها صارت أخص باجزائها وذكر في المنبع مانصه وأما وجوب العقر بوطء مكاتبته فلانها أحق بنافعها وأجزائها ولهذا وطئت بشبهة أوجب عليها كان عقرها وأرض الجناية لها ومنافع البضع ملحقة بالجزاء والاعيان ولهذا واستحقت الامة غرم المشتري العقر وقيمة الولد دون المنفعة ولو كانت في حكم المنفعة لما غرم **(قوله)** فلو كاتبه على عين في يد العبد من جملة كسبه فيه روايتان) في رواية يجوز لانه كاتبه على بدل معلوم يقدر على تسليمه وفي رواية لا يجوز لان المولى كاتبه على مال نفسه ولو كاتبه على دراهم اكتسبها قبل العقد جاز باتفاق الروايات لانها لاتعين في المعاوضات اه سندى **(قوله)** وأما مسئلة الوصيف فظاهر كلام الزيلعي أنه باطل) مقتضى تعليله بالجهالة أن تكون فاسدة كالمالك كاتبه على قبة نفسه تأمل **(قوله)** تقييد لقوله فان أدى لا لقوله عتق لانفهامه الخ) أى انفهام تقييد العتق بما ذكر من تقييد الاداء به والظاهر صحة رجوعه لكل منهما واذا قيد به أحدهما بعينه لا حاجة لتقييد الآخر لانفهام التقييد من مقابله تأمل **(قوله)** على ألف رطل الخ) لعله ورطل بالعطف **(قوله)** فقد سمي النوع جنساً الخ) في الكلام قلب وكذا ما بعده **(قوله)** فلا محالة في الحكم) أى بل في الاطلاق فعلى الاول الفرس جنس وعلى ما في الاختيار نوع وقال في غاية البيان أراد صاحب الهداية بالجنس ما أراد أهل النحو وهو ما علق على شيء لا بعينه والافالفرس والعبد ليسا بجنس اه **(قوله)** وفيه كلام يعلم من الشرنبلالية) ما قاله في الشرنبلالية وارد على عبارتي الشارح والدرر فان فهمامانصه قال في الهداية الكتابة تشبه البيع بمعنى انتهاء لانها مبادلة مال بالمال وتشبه النكاح الخ فكتب الشرنبلالي ان صاحب الهداية لم يعن شبه الكتابة بالبيع من هذا القبيل بل من حيث المعاوضة وعدم صحتها بالبديل واحتمال الفسخ كما ذكره في العناية الى آخر ما ذكره

(باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله)

(قوله) يعنى الحرية المنتظرة الخ) وفي السندى عن الرضى يعنى أن الامة ثبتت لها الحرية من قبل السيد لاستيلائها فمتنع على المكاتب بيعها حيث ملكها مع ولدها منه لانه باء أنه تثبت أمومية الولد ولا يتأق ذلك مع الزوج لانه لا تثبت له الحرية ولا سبها من قبل الزوجة وليس لنا أبو ولد كما تكون الامة أم ولد **(قوله)** وبه يندفع الاشكال) فيه أن محمداً وان قال بالتفصيل كما نقله عنه لكنهم لا يقولان به بل يقولان لا يجب المال في حق المولى مع اذنه بالنكاح أيضاً كما يفيد ما في الهداية وشرح الجامع كما ذكره في العناية

فما أتى اشكاله بانه كيف لا يكون مقاسا على الحر ويطلب به في الحال مع أنه لزمه بسبب أذن فيه المولى
فقد وجدت المساواة بين المقدس والمقيس عليه **(قوله)** اعترضه في الشربلية بان الاستحقاق يمنع صحة
الشراء) فيه أن الاستحقاق يمنع النفاذ لا الحجة فاعترض الشربلية بمدفوع تأمل **(قوله)** وهذا العقر
من توابعها الخ) لان المشتري لا يسلم في كل مرة بل يجوز أن يستحق فكان العقر من توابعها لانه
لولا الشراء لوجب الحد وما يجب بسبب الشراء يكون حكمه حكم التجارة وان كان مقابلا لغيره ليس بمال
(قوله) أو بان تلد لا كثر من ستة أشهر منذ كتبها الخ) الاظهر أن يقول أو بان تلد لستين فأكثر منذ كتبها
فانه حينئذ يتقن أنه حال الكتابة وأما اذا ولدت لا كثر من ستة أشهر منذ كتبها فيحتمل أنه من وطء
حادث بعدها ويحتمل أنه من سابق عليها فلا يجب العقر عليه بالشك مع عدم اقراره به تأمل ومافاله المحشى
قال السندی هو المنقول عن الاتقاني وغيره والذي رأيت في غاية البيان عن شرح الطحاوي المكتوبة اذا
جاءت بولد ستة أشهر أو أكثر أو أقل فدعاه المولى ثبت نسبه صدقته أولا فان شاعت مضت على الكتابة
وتأخذ العقر اذا كان العلوق في حال الكتابة اه وهذا لا يدل لما قاله السندی **(قوله)** وقول صاحب
الهداية مع سلامة الاكساب له يفهم منه أن الخ) يوافق ما في الزيلعي وبالتأمل فيما ذكره في الغاية
من النقول لم يوجد فيها تعرض لحكم الاكساب أصلا **(قوله)** لانه اعتياض عن الاجل الخ) لانه
لما أدى جسمائة كانت بمقابلة جسمائة من الالف التي في ذمته والجسمائة الاخرى تسلم للمكاتب
بالاجل وانه ليس بمال كفاية **(قوله)** كما يشهد به السباق الخ) لم يوجد في السباق ما يشهد لما قاله **(قوله)**
يفهم منه بعد قوله وقبل الرجل أنه الخ) الاحتياج للقبول انما يظهر فيما اذا لم يأت بالتعليق لا فيما اذا أتى
به على أنه لو أدى حالا يظهر أنه يكون قائما مقام القبول كافي البيع **(قوله)** والغائب متبرع به غير مضطر
اليه) فان قيل الغائب ههنا كمعير الرهن ومعير الرهن مضطر ولهذا يرجع على المستعير بما أدى
فكيف قال غير مضطر اليه فالجواب أنه كهذا في جواز الاداء من غير دين عليه لافي الاضطراب فان
الاضطرار انما هو اذا فات له شيء حاصل وههنا ليس كذلك انما هو عرضية أنه يحصل له الحرية وهو كما يقال
عدم الرجح لا يسمى خسرانا فان قيل حق الحرية حاصل بالكتابة ورعا فاته لولم يؤد فكان مضطرا
أجيب بانه متوهم وحق الرجوع لم يكن ثابتا فلا يثبت به اه غناية **(قوله)** لانه دخل مقصودا بخلاف
المولود في الكتابة الخ) عدل في الكفاية للحلول فيما لو أعتق الحاضر بان الاجل كان مشروطا له دون
الغائب اه وعلل عزى نقلا عن الكافي بما علله به في الكفاية ولا يظهر ما علل به المحشى تأمل

﴿ باب كتابة العبد المشترك ﴾

(قوله) ولا منافاة لما في الكفاية حيث قال الخ) فيه أنه على ما قاله الزيلعي التبرع انما هو على المكاتب
وهو قضى به دينه فالقابض حينئذ لم يكن متبرعا عليه بل أخذه في مقابلة دينه **(قوله)** والاحسن ما أجاب
به في المبسوط) في هذا الجواب تأمل فانه بالتجيزتين أنهما ولد الاول وتبين أن الثاني وطئهما مع كونها
أم ولد فيكون ولدها الثاني حكمه حكمها وكيف يصح أن يقال علق حرامع أنه لا ملك له فيها وأيضا اذا كان
الامام قائلا بعدم تقوم أم الولد يكون قائلا بعدم تقوم الولد اذا علق حرا بالاولى تأمل

﴿ باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى ﴾

(قوله) لتعارض الآثار) وفي السندی والمروى عن علي يفيد اثبات الفسخ اذا توالى عليه نجمان فلا ينفى

ثبوت الفسخ قبله وقال في العناية الجواب ما أشار إليه فخر الاسلام أنه معلق بشرطين والمعلق بهما لا ينزل عند أحدهما كان دخلت هذين الدارين فأنت طالق اه **(قوله لا كالمشتري)** حقه حذف لا والانيان بالواو بدل عنها الآن يقال مراده بقوله لا كالمشتري أي عند الامام **(قوله)** فلما كان الصغير تابعه قيد بالكبير لتظهر الفائدة أي أن الكبير يحمل توهم استقلاله بسبب كبره فنبه بذلك على دفع هذا التوهم ويعلم منه حكم الصغير التابع بالاولى **(قوله)** ومقتضاه أن الدين ليس بقيد الخ ماذكره الشارح من قوله قيد بالدين الخ هو عبارة الكفاية وعبارة الكثر والهداية كعبارة المصنف مقيدة بالدين وما نقله عن الزليعي ذكره بعد ذكر الفرق بين هذه المسئلة والتي بعدها فتأمل معه ماذكره **(قوله)** يعني اختصموا بعد موت الولد في ارثه الخ ليس ذلك بمتعين فلو اختصموا في حياة الوالد بعد موت أبيه فقال موالى الام نحن أحق بالنظر إليه وادعى موالى الاب كان الحكم كذلك اه رجلي كما نقله السندی **(قوله)** لانه لا خبث في نفس الصدقة وانما الخبث في فعل الآخذ الخ أقول فعلى هذا الواو باح الفقير الغني أو الهاشمي ينبغي أن يطيب لهم اعنده اذا أخذ منهم كما لا يخفى اه سعدى ورده في تكملة الفتح بقوله أقول ان لم يوجد منهم ما الاخذ من يد المتصدق فقد وجد منهم ما الاخذ من يد الفقير فقد تناولا ما كان في يده وملكه فقد وجد في حقه ما سبب الخبث اذا لفرق في ايراث الخبث بين أخذ من أحد وأخذ من أحد اذا وجد الاذلال بالاخذ بخلاف المولى فيما نحن فيه فانه لم يوجد منه الاخذ لا من يد المتصدق وهو ظاهر ولا من يد العبد فان أ كسابه ملك مولا عند أبي يوسف فبا العجز لا يتبدل الملك فلا يوجد منه الاخذ بل يبقى ملكه على حاله كما يرشد إليه التشبيه بابن السبيل اذا وصل الى وطنه والفقير اذا استغنى وقد بقي في يدهما ما أخذنا من الصدقة الى آخر ما قاله اه **(قوله)** أقول عبارة شرح درر الجارح تفيد الاولين حيث قال الخ ليس في عبارة درر الجارح ما يفيد أن القسمة على الحصص تأمل **(قوله)** وأما ما في الشرنبلالية الخ عبارتها على قوله في الدرر واذا لم يحكم عليه حتى عجز بطلت كذا في القاعدة اه قدأوهم المصنف وأبعد لان المسئلة في شرح المجمع وأما الإيهام فلانها لا تبطل أصلا بل في حق المولى للعود في الرق ويؤاخذ بها بعد العتق عند أبي حنيفة خلافا لهما ونص شرح المجمع لو قتل خطأ فصالح على مال أو أقر به ففضى عليه بالقيمة ثم عجز أو أقر بقتل عمد ثم صالح ولم يؤد حتى عجز فهو مطالب بعد العتق عند أبي حنيفة وقالا مطلقا أي يطالب به في الحال ويباع فيه بعده اه ومثله في البرهان **(قوله)** وقالا مطلقا أي في الحال وبعده (عبارة الشرنبلالي وقالا مطلقا أي يطالب به في الحال ويباع فيه بعده اه وكذا رأيت في شرح ابن مالك مع عدم ذكر قوله بعده نعم عبارة مصنف المجمع في شرحه عليه في الحال وبعده الحرية اه وهو تفسير لا إطلاق **(قوله)** قال أبو السعود وفيه نظر الخ الظاهر اعتماد ما في الزليعي لانه صريح ويكون الدائن كاحد الورثة فيقدم على المفهوم من عبارة غاية البيان **(قوله)** ولينظر وجه الاول وجه الاول ظاهر من تعليل أصل المسئلة كما هو مذكور في ط وغيره نعم وجه الثاني غير ظاهر تأمل **(قوله)** فليس له ذلك لان العقد قام بهما وليس أحدهما تابعا للآخر فلا تفسخ الا بحضورهما رجلي **(قوله)** والحي مبتدأ أو مجرور عطفا على ميت

(كتاب الولاء)

(قوله) فان ماذكره المصنف مفضل الى الدور الخ يندفع بأنه تعريف لمن يعلم ولاء العتاقة ويجهل الولاء

المطلق (**قوله** والجواب أن الأصل في الاشتقاق هو مصدر الثلاثي وهو العتق) فيه تأمل فانه لاشك ان أعتق مشتق من الاعتاق لا من العتق وان كان مصدر اجردا (**قوله** انما يعتقان بعدموت السيد لما عرفت أن الولاء الخ) فيه تأمل فانه قبل الموت الملك باق في المدبر فلا ولاء الآن عليه وان باشر السبب المفضي اليه بعد الموت واستحققه بمباشرته لكن ان تحقق الموت وقد تقدم أن سببه العتق فلو أنبتناه الآن لثبت الولاء قبل وجود سببه تأمل ولعل الاحسن في الجواب ما في الدرر أن ثبوت الولاء فهما انما يكون بسبب ثبوته للمولى فانه المستحق له أو لا الصدور بسبب العتق منه ثم يسرى منه الى عصبته (**قوله** بان مات بعده قبل قبض ميراثه منه) الاولى في التصوير أن يقال بان مات المدبر والمستولد أو المكاتب عن ديون ووصايا ثم مات العبد المدبر أو المكاتب أو أم الولد فان ديون المولى أو وصاياه تعطى من تركه الثاني وقال السندي يعني لو مات المعتق بالكسر وترك ابنه أو دينه عليه أو وصى بوصايا ثم مات العتيق فاننا لاندفعه الى ابن المولى بل نوقف الولاء حتى تنفذ منه وصايا المولى وتقضى منه ديونه اه (**قوله** وأما التعبير بأكثر من الاقل فهو مساو لتعبير الشارح) لعله المصنف ولعل من عبر بأكثر من الاقل أراد بالاقل ما دون نصف حول فالاكثر منه شامل لنصف الحول فالاكثر فلا يكون حينئذ التعبير بأكثر من الاقل مساويا لتعبير المصنف (**قوله** لتعذر اضافة العلق الى ما بعد الموت الخ) أصل عبارة العناية ونوقض قوله فاذا صار أهلا عاد الولاء اليه بما اذا أعتقت المعتدة عن موت بان كانت الامه امرأة مكاتب فمات عن وفاء واذا أعتقت المعتدة عن طلاق فجماعت بولد لاقل من سنتين من وقت الموت أو الطلاق حيث يكون الولاء لمولى الام لم ينتقل عنهم وان أعتق العبد والجواب أن العود اليه بعود الاهلية ولم يثبت بهذا العتق للاب اهلية لتعذر اضافة الخ (**قوله** فان كان المعتق من نصارى تغلب الخ) المعتق بالكسرى والمعتق بالفتح مسلم فالعقل على قبيلته المسلمين من بني تغلب (**قوله** لان الكفاءة تعتبر لها لاله) أى أن يكون الرجل مكافئها ولا تعتبر من جانبها بأن تكون مكافئة له بل يجوز أن تكون دونه وتقدم في الكفاءة أنه لا يلزم الاتحاد في الحرفة بل التقارب كاف (**قوله** ومثله في الهندية) قال فيها ومنها أى شرائط الولاء أن لا يكون للاب مولى عربى فان كان فلا ولاء لاحد عليه فان حكمه حكم العربي اه والظاهر أن المراد بالولاء لاحد عليه من موالى الام لو كانت معتقة لما هو ظاهر من أن ولاء أبيه لمولاه فكذا ولاء هذا الولد ولمزية نسبة الاب للعرب وعذه منهم في الحديث لم يثبت الولاء عليه لمولى الام

(فصل في ولاء الموالاة)

(**قوله** وان أذن أبوه الكافر الخ) مقتضاه أن الاب لو كان مسلما يصح اذنه له وقال الرضى قوله والى صبي أى الجانبين بان كان أعلى أو أسفل أما في الاعلى فلما علل به المصنف بقوله لان الصبي من أهل أن يثبت له ولاء العناقة فجاز أن يثبت له ولاء الموالاة وأما في الاسفل فلما في الظهيرية أسلم رجل على يد رجل ووالاه وله ولد كبير أسلم على يد رجل آخر ووالاه فولاه كل واحد منهما للذى والاه لان كل واحد منهما ذو ولاية بنفسه فهما كل واحد وابن أعتق الاب رجل والابن رجل آخر وبهذا تبين أن كون الاسفل مجهول النسب ليس بشرط لصحة الموالاة كذا ذكره ظهير الدين اه ونفله المقدسى والحموى وأقره قلت وعبرة الظهيرية غير صريحة في كون الابن غير بالغ بل قوله وله ابن كبير ظاهره البلوغ اه

سندی لكن صدر عبارة البدائع نص في أنه لا بد في الإيجاب من البلوغ ﴿قول المصنف كالمولى العبد الخ﴾ أي وإلى رجل عبدا فقبل العبد توقف على إذن السيد أو إلى عبد باذنه رجلا اه سندی تأمل ﴿قوله﴾ أقول صرحوا بان لابن أن يعقد الخ (الأن يحمل كلام الشارح على جهالة نسب أبيه بمعنى أن الابن مجهول الجدا اه سندی ﴿قوله﴾ ولا مولى عربي) يغني عنه اشتراط أن لا يكون له ولاء عتاقة ﴿قوله﴾ ويغني عن هذا كونه مجهول النسب الخ) الظاهر عدم الإغناء فأنالو علمنا أن هذا الشخص أصله عربي لا يصح موالاته وان جهل نسبه

﴿كتاب الاكراه﴾

﴿قول المصنف فعل يوجد من المكره الخ﴾ اعلم أنه في دعوى الاكراه لا يشترط بيان المكره ونسبه كما ذكره في الخلاصة من الجنس الثالث في الدين قبيل المحاضر والسجلات ﴿قوله﴾ وعبر في الشرب لبلالية عن البرهان بقوله أو ضرب الخ) مثله ما قاله السندی عن البدائع ان الضرب ان كان يخاف منه تلف النفس أو العضو فهو المجهي قل أو كثر وان كان لا يخاف منه ذلك فهو الناقص اه ﴿قوله﴾ وفسره القهستاني بالظالم الخ) عبارة القهستاني سلطانا كان الحامل أو لصا أي ظالما من غلبا غير سلطان وانما ذكره بلفظ الص تبركاً بعبارة محمد وان اكتفى به ولذا سعى به بعض الحساد إلى الخليفة وقال أنه سمالك في كتابه لصافاً غاظه وطلب كتبه فلم يجد كتاب الاكراه فنقدم على ذلك واعتذر إلى محمد ورده بحجيل وانما بجده لانه ألقاه ابن سماعة في بئر داره حين وقف على ذلك وتأسف محمد ان لم يحبه خاطره فوجده على حجر نائي من طي البئر وهذا من كراماته كما في المبسوط وغيره اه ﴿قوله﴾ لان مقصود المكره الاستحقاق الخ) فيه أن البيع كالهبة لا يفيد ان الاستحقاق لا بالقبض وان كان البيع بدون اكراه يفيد الملك بالعقد نعم ما ذكره في الهداية منظور فيه لأصل وضع الهبة والبيع وبه صرح الزيلعي ﴿قول الشارح وفي البرازية الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكراه﴾ عبارتها وفي الفتاوى الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكراه ولم يذكر الخلاف وسوق اللفظ يدل على الوفاق وعند الثاني ان هدها بما يحصل منه القتل فاكرهه كالسيف ونحوه وان بغيره فاقرار جائز وعند محمد اذا خلاها في موضع لا تقدر أن تمتنع منه فبمثلة السلطان أما اذا هدها بوعيد فاقرارها باطل اه وذكر في شرح الوهبانية عن التهمة مانعه وفي اكراه الزوج امر أنه عن أبي حنيفة روايتان في رواية قال هو اكراهه معتبر لان الزوج سلطانها وأميرها وهذه الرواية ذكرها شيخ الاسلام اه وفي البرازية أيضاً أمره بقتل رجل ولم يقل ان لم تقتله لأقتلك ولكن بعلم أنه لو لم يقتله لوقع ما هدد به كان مكرها اه فسوى بين السلطان وغيره في ذلك وهذا هو التحقيق اه مخ وقال السندی عقب قوله أمر السلطان اكراهه هذا اذ لم يغلب على ظنه انه يمازحه فان غلب على ظنه فليس باكراهه توعده أو لما في الهندية السلطان اذا هدد رجلاً وقال لاقتلك أو لتسرين هذا الخمر أو لتأكل هذه الميتة أو لتأكل لحم هذا الخنزير كان في سعة من تناوله بل يفترض عليه اذا كان في غالب عقله انه لو لم يتناوله يقتله فاما اذا كان في غالب رأيه أنه انما يمازحه بذلك وبهده ولا يقتله لو لم يتناول لا يباح له تناول ويحكم في ذلك رأيه اه وفي الانقروبة رجل أمر رجلاً بقتل غيره ولم يقل له اقتله والا لاقتلك لكن المأمور يعلم بدلالة الحال أنه لو لم يمتثل أمره يقتله أو يقطع يده أو يضربه ضرباً يخاف على نفسه أو تلف عضو منه كان مكرها منية المفتي اه وذكر ذلك أيضاً في متفرقات اكراهة التهمة

الفتاوى نقلا عن شرح اكرام عصام (قوله) وفي القهستاني عن الظهيرية أكره البائع فقط لم يصح اعتاقه
 (الح) في الهندية ولو أكره المشتري للبائع فلما اشترى وقبض أعتق أو دبر أو استولد أو قبل بشهوة كان
 اجازة للشراء ولو اشترى ولم يقبض حتى أعتقه البائع نفذ وبطل البيع وان أعتقه المشتري قبل القبض
 نفذ استحسانا ولو أعتقا معا قبله كان اعتاق البائع أولى كذا في المحيط اهـ (قوله) وفي عكسه نفذ اعتاق
 كل قبله (الح) ويجعل اعتاق المشتري اجازة للعقد (قوله) وكذا نفذ شراء المشتري من المكره فيه
 تأمل بل انما ملكه هذا المشتري بالضمان ولو نفذ لوجب الثمن والمناسب كره هذه العبارة في المسئلة
 السابقة لانها اذا تعدد الشراء (قوله) وحكم هذا الطائع ما ذكرناه داية عبارتها ولو قال الذي أكره
 على اجراء كلمة الكفر أخبر عن أمر ماض ولم أكن فعلت بانث منه حكما لاديانة لانه أقر أنه طائع (الح)
 قال في الكفاية لانه أكره على انشاء الكفر والاخبار غير الانشاء وهو طائع فيه ومن أقر بالكفر فيما
 مضى طائعا ثم قال غيب به كذبا لا يصدق القاضى لانه خلاف الظاهر اهـ (قوله) آله للمكره (الح) يقرأ
 بالنصب حالا من المكره بالفتح (قوله) وان لم تمكن وزني بها فلا) وقيل لاننا ثم ولو مكنت ط عن الهندية
 وهذا القيل هو المفاد من قول المصنف وفي جانب المرأة برخص (الح) (قوله) وقد ذكر في المح أيضا عبارة
 (التنف) ثم ذكر بعدها ما نقله عنه الشارح (قوله) لانه دخل في ملكه قبل ما خرج) المذكور في
 ط تعليل لعدم الرجوع عن الجوهرية أنه أكرهه على الشراء دون العتق وعن البدائع أنه وصل للمعتق
 عوض وهو صلة الرحم اهـ وعبارة البرازية لانه دخل في ملكه بدل ما خرج عنه كما لو قال ان تزوجت
 امرأة فتزوج مكرها لا يرجع على المكره بنصف الصداق وكما لو أكره على أن يقول كل مملوك أملكه
 فكذا قال عبد الله ولا يرجع على المكره بقيمة من عتق وان ورث عبد الله في هذه الصورة يرجع بقيمة
 في الاستحسان اهـ (قوله) هذا اذا أكرهت بالمجئى وأما بغيره فعليه نصف المهر كما في الظهيرية
 قهستاني) لكن ينظر هل يفصل في اكره الاجنبي بين الاكره بالمجئى وغيره أولا وينظر الفرق
 والظاهر أن التفصيل بين المجئى وغيره جار فهما (قوله) ثم اعلم أن المكره يرجع على المكره استحسانا (الح)
 والقياس أن لا يرجع عليه لان الاكره وقع على التوكيل وبه لا يثبت الاتلاف بل بفعل الوكيل بعد
 ذلك باختياره وقد لا يفعل ذلك أصلا فلا يضاف التلف الى التوكيل كما في الشاهدين اذا شهدا أن فلانا
 وكل بعق عبده فاعتق الوكيل ثم رجع عالم بضمنا وجه الاستحسان أن غرض المكره زوال ملكه اذا
 باشر الوكيل فكان الزوال مقصودا وجعل مافعل طريقا الى الازالة فيضمن ولا ضمان على الوكيل لانه
 لم يوجد منه الاكره زيلعى (قوله) لانها اقرار بفراغ الذمة (الح) الاظهر أنها لاتصح لما فهمنا من معنى
 التملك والا لا اقرار في البراءة تأمل (قول المصنف وان متهم بالسرقه معروفا بها وبالقتل لا) وان لم يكن
 معروفا بذلك اقتصر من المكره فيما فيه قصاص وضمن ما لا قصاص فيه سندی عن المحيط (قوله) أى
 اكره بلجئى على فعل أحد هذين الفعلين) الظاهر أن غيره كذلك في تحقق الاكره لو باع ولم يشرب
 والظاهر أنه لا يسعه الشرب وان كان الاكره بلجئى لعدم تحقق الضرورة للشرب وتعيينه اذ يمكنه البيع
 ثم فسخه بعد الاكره فهو لم يضطر اليه على وجه يلحقه به ضرر (قوله) وان علم قيل يقتل) عليه الا كثر
 كما في الهندية (قوله) ادلا برخص (الح) بخلاف اتلاف مال الغير فله برخص (قول الشارح منع
 امرأته المربضة عن المسير الى أبيها الا أن نهبه مهرها (الح)) الظاهر أن المراهبة المرض الذي يحتاج في
 مثله الى والديها فاما المرض الخفيف فله أن يمنعها فيه عن الخروج بشرعا كما اذا كانت صحيحة ومثله

الابوين أحدهما اه سندی (قوله فان منع المريضة عن أبويها ومنع البكر عن الزفاف الخ) فيه أن منع المريضة عن الابوين والبكر عن الزفاف منع بدون حق فلذا كانا كراها وما نحن فيه بحق فلا يكونا كراها وان أدخل نهما وليس كل ما أدخله أكرها (قوله لكن يخاف عوده الخ) مقتضاه أنه لو تحقق عوده يكون مكرها (قوله قلت هناك أكل طعام الأمر الخ) أي حكم الوجود بسبب الملك (قوله صرفه لان مؤنته قابل للتاء) والشرط في منع صرف فعلا ان انتفاء فعلا انه ووجود فعلى وقدماء كل منهما كما في القاموس فعلى قول من يشترط انتفاء فعلا انه يجوز صرفه

(كتاب الحجر)

(قوله وفيه أنه لا يشمل سوى العقود الدائرة بين النفع والضراخ) لاشك ان منع نفاذ التصرف شامل لما اذا انعقد ولم ينفذ ولما اذا لم يعقد أصلا فانه منع فيه عن نفاذه لبطالانه ولا يرد صحة طلاق العبد وقبول الهبة فانهم لم يقولوا ان المحجور عليهم ممنوعون عن نفاذ كل تصرف قولى (قوله وعن وصف نفاذ ان كان دائرا بين الضرر والنفع) لا يظهر بالنسبة للمجنون والصغير الذى لا يعقل فان المنع فيهما عن التصرف لا النفاذ (قوله اعلم ان الله تبارك وتعالى جعل بعض البشر ذوى النهي الخ) صدر عبارة الزيلعي اعلم ان الله تبارك وتعالى خلق البشر أشرف خلق وجعلهم بكمال حكمته متفاوتين فيباه يمتازون عن الانعام وهو العقل وبه يسعد من سعد وذلك أن الله تعالى ركب في البشر العقل والهوى وركب في الملائكة العقل دون الهوى وركب في البهائم الهوى دون العقل فن غلب من البشر عقله على هواه كان أفضل خلقه لما يقاسى من مخالفة الهوى ومكابدة النفس ومن غلب هواه على عقله كان أردى من البهائم قال الله تعالى انهم الا كالانعام بل هم أضل سبيلا فجعل بعضهم ذوى النهي الخ (قوله والصغر والعته الموجبان لنقصانه) كذا نسخ الزيلعي (قوله وللتبثيل على الثاني) لكن الموافق لا ملاقاة انهم عدم دخول المعتوه في المجنون (قوله وقديوق بان الضمان الخ) الاولى أن يقال لا منافاة فان المراد بما في البدائع أن الضمان على الصبي وتحمّل العاقلة عنه (قوله وكلام المصنف والشارح هنا محمل) فيه تأمل بل عبارتهم مساوية لعبارة المنقولة (قول الشارح وأما ما لا يحتمله الخ) كذا عباراتهم وهو شامل لما اذا زوج موليته والذي في الهندية وانكاح المحجور ابنته أو أخته الصغيرة لا يجوز اه لكن عزاه في جامع أحكام الصغار لمحمد حيث قال في شهادات المتقي السفيه المحجور عليه اذا زوج ابنته أو أخته الصغيرة لا يجوز كذا عند محمد اه وجعله في المحيط البرهاني رواية هشام عنه حيث قال هشام عن محمد السفيه المحجور اذا زوج ابنته الصغيرة أو أخته الصغيرة لم يجر اه فتأمله فانه حادثة الفتوى (قوله وبشترط لصحة الحجر عندهما القضاء بالافلاس ثم الحجر بناء عليه الخ) هذا محمل خلاف في الكفاية نقلا عن الذخيرة من مشايخنا من قال مسئلة الحجر بالدين بناء على مسئلة القضاء بالافلاس حتى لو حجر عليه ابتداء من غير أن يقضى بالافلاس لا يصح حجره ومنهم من جعل المسئلة مبتدأة اه فانه يقتضى أنه على الثاني لا يشترط لصحة القضاء بالافلاس وما في القهستانى من أنه يشترط لصحة القضاء بالحجر عندهما القضاء بالافلاس ثم الحجر بناء عليه اه فهو على الاول (قوله أي على قول أبي يوسف لكونه لحق الغرماء الخ) فيه أن توقف الحجر بالدين على القضاء قول أبي يوسف ومحمد لا قول أبي يوسف فقط والاصوب أن يقول أي عند محمد (قوله لكن سيأتى صحة وصاياه بالقرب من الثلث والندبير

منها الخ الفرق ظاهر بين التدبير وغيره من الوصايا قاله بالتدبير امتنع عليه البيع ونحوه ففقه اتلاف ماله
 معنى بخلاف الوصية فإنه لم يوجد فيها اتلاف أصلاً فلذا فرقوا بينهما **(قوله)** ولا يمنع من عمرة واحدة فيها
 استحسانا الخ عبارة الجوهرة وإذا أراد أن يعتمر عمرة واحدة لم يمنع منها استحسانا الخ **(قوله)** فإن جامع
 قبل الوقوف يدفع للقاضي الخ عبارة غيره وإن جامعها قبل أن يقف لم يمنع من نفقة المضى في أحرامه
 ولا يمنع نفقة العود من عام قابل للقضاء **(قوله)** ويقال له إن شئت فأخرج ما شئت الخ وإن لم يقدر على
 الخروج ما شئت أو مكث حراً ما وطال به ذلك حتى دخل عليه من ذلك مرض أو غيره فلا بأس إذا جاءت
 الضرورة أن ينفق عليه من ماله حتى يقضى أحرامه ويرجع اه سندی عن المحيط **(قوله)** قوله وفي الانفاق
 في ذكره هذا وجعل المحجور عليه كبايع محل تأمل فإن الصغير كذلك تلزمه نفقة من ذكره فلا فرق
 حيثندين اعتباره كبايع أو صغير فيها وإن كان المراد أنه ينفق على من ذكر بنفسه كبايع فالظاهر خلافه
 وأنه تسلم النفقة إلى نفقة لصيرفها ماله إلى المحجور عليه لئلا يتلفها ثم رأيت في الفصل الثاني من حجر
 الفتاوى الهندية أن القاضي لا يدفع المال إلى المحجور بل يدفعه بنفسه إلى ذوى الرحم المحرم منه انتهى
 فالظاهر صحة نسخة الإيقاف ويكون كلامه على ما إذا كان باذن القاضي بناء على ما قاله البلخي تأمل
 واعلم أنه لا يسمع إقراره بالقرابة إلا في أربع الولد والوالدين والزوجة ومولى العتاقة وفيما عدا ذلك لا يصدق
 والمرأة تصدق في الوالدين والزوجة ومولى العتاقة ولا تصدق في الوالد والمصلح والمفسد في ذلك سواء ثم لا بد من
 اثبات عسرة من نجب له النفقة بالينة ولا يكفي إقرار السفينة بها اغتابة البيان وإقراره بالزوجة صحيح ويجب
 مهر مثلها والنفقة عناية **(قوله)** ويكفر عنه وغيره بالصوم والظاهر عدم صحة نذره ولا يلزمه شيء بعد زوال
 الحجر كاهو مقتضى تشبيهه بالعبد وقال في شرح الوهبانية عن خزانه الاكمل لنذر صدقة أو هدياً وحلف
 لا يدعه القاضي أن يكفر بالمال بل يصوم لكل عين ثلاثة أيام وكذا الصوم في كفارة الظهار والقتل اه
 وقال في شرح المختار وأما الكفارات فالصوم مدخل يكفر بالصوم لا غير اه ثم رأيت في الهندية عن
 الكافي وحلف بالله أو نذر نذر من هدى أو صدقة أو ظاهراً من امرأته لا يلزمه المال ويكفر عنه وظهاره
 بالصوم اه وهو صريح في عدم وجوب شيء بنذره **(قوله)** والواجب على الوصي أن لا يدفع إليه المال إلا بعد
 الاختبار الخ في شرح الوهبانية لمصنفها اختبار اليتيم بنفويض التصرفات التي يتصرف فيها أمثاله
 إليه فإن كان من أولاد التجار فوض إليه البيع والشراء فإن تكررت منه فلم يغبن ولم يضع ما في يديه فهو
 رشيد وإن كان من أولاد الأمراء والكبراء الذين يصان أمثالهم عن الأسواق دفعته نفقة مدة لينفقها
 في مصالحه فإن يصرفها في موقعها ويستوفى على وكيله ويستقصى عليه فهو رشيد والمرأة يفوض إليها
 ما يفوض إلى رب البيت من استئجار العزالات وتوكيلها في مشتري الكتان والحرير وحوائج البيت التي
 تسلم البهاعة فإن وجدت ضابطاً لمافي يدها مستوفية من وكيلها فهي رشيدة اه **(قوله)** وقيل دستان لانه
 إذا غسل ثيابه لا بد له من ملابس هو المختار قال في غاية البيان نقلاً عن الفتاوى الصغرى ثم على
 قولهما إذا ملك القاضي بيع مال المديون فأى قدر يبيع المختار أنه يبقى له دستان حتى إذا غسل أحدهما
 يبقى له الآخر ونقله عن باب الحجر بسبب الدين من أدب القاضي وذكر أن مختار الخ لوفى إبقاء دست ومختار
 شمس الأئمة السرخسي إبقاء دستانين **(قول الشارح)** ولو أقرب مال الخ أى المحجور بالدين في حاله حجره
 سندی **(قوله)** فلو به في التارخانية أنه يسئل عن إقراره الخ ما قاله في التارخانية في المحجور بالسفاهة
 وفي المحجور بالدين يطالب به بعد زوال حجره بدون إعادة إقراره كما ذكره **(قوله)** والمراد حكمه لا يتم بتفليس

مطلب اختبار اليتيم

الظاهر أن المراد بالافلاس هنا الانتقال من حالة اليسار إلى حال العسر وان لم يحكم القاضي بتفليسه
(قوله أي فيما لو أفلس بعد قبضه الخ) غير متعين في فهم كلامه بل يحتمل أن قوله كان له استرداده راجع
لما إذا أفلس بعد قبضه بدون إذن وقوله وجبسه راجع له ولما إذا أفلس قبل قبضه **(قوله أقول الذي)**
يظهر أن الإجازة مشروطة لجواز صفة الخ وقال الرجعي لا بد من قوله وأجاز ما صنع ليكون حكماً بطلان
الخبر بعد عام الدعوى أما إطلاقه فقط بدون تمام شرط القضاء من صحة الدعوى فهو فتوى كالخبر اه
وما قاله الرجعي هو المتعين تأمل **(قوله ولكن فيه اشكال هنا الخ)** فيد أن حجره بنفس السفة على
ما قاله محمد لم يقع منازعاً فيه حتى يقال إنه تأكد بقضاء القاضي بل هو انشاء حجر دون أن توجد خصومة
في حجره بمجرد السفة على قول محمد وأصل الاشكال للرجعي والمحشي نقل عبارته بتمامها **(قوله أقول الشارح)**
يصح الجرح على الغائب الخ اه هذا في العبد المأذون والوكيل أما السفة فلا لأنه حكم فلا بد من حضور
المحكوم عليه أو من يقوم مقامه كما هو مقرر في كتاب القضاء اه رجعي ومثل العبد المأذون الصبي
المأذون وكذا قال السندى لا يتم الجرح على السفة على قول أبي يوسف إلا بثبوت حضور المحكوم عليه أو نائبه
فنبه اه لكن نقل عن المحيط في الخبر بالدين أنه يصح وان كان المديون غائباً لكنه يشترط أن يعلم
المجور بالخبر اه ويظهر أن الخبر بالسفة حكمه كذلك فبقى عبارة الخانية على إطلاقها ثم رأيت في
الفصل الخامس من أفرار المحيط البرهاني الخبر ثبت من غير قضاء إذا كان للماجر ولاية الجرح كجرح المولى
على المأذون وأنه فتوى على الحقيقة اه **(قوله قال في البرازيد)** فلو أخبره عدل وصدقه الخبر الخ **(قوله)** قدم
الشارح في شتي القضاء أن جرح المأذون ثبت بأخبار عدل أو فاسق ان دفعه أو مستورين أو فاسقين اه
(قوله) ثم ان هذا مبني على قول أبي يوسف الخ لا يستقيم هذا على ما ذكره الرجعي من أن كلام الخانية
في العبد المجور والوكيل لا في السفة فإنه لا بد من حضوره أو من يقوم مقامه وعلمت ما عن المحيط
(قوله فصل بلوغ الغلام بالاحلام الخ) **(قوله)** فلا خلاف في الحقيقة الخ الظاهر أن الخلاف حقيقي كما
يدل عليه الاستدلال بالحديث

من كتاب المأذون

(قوله قال الطوري قال شيخ الاسلام في مبسوطه الاذن هو الاطلاق لغة الخ) عبارته على قول
الهداية الاذن الاعلام لغة أقول لم أرفق كتب اللغة بـ الاذن بمعنى الاعلام وانما الماذن كورفها كون
الاذن بمعنى الاعلام ثم وقع في كلام كثير من المشايخ في كتب اللغة تفسير معنى الاذن لغة بالاعلام كما
ذكره المحنف واعلمهم به اصحوا فغير واعند بما يلازمه عادة ولا يخار عن نوع الابعاء اليه ما ذكره في النهاية
الاذن في اللغة رفع لما هو مجبور عنه واعلام ما لا دفعه الخ اه وأنت ترى أنه لا حاجة لدعوى التسامح
في كلام المشايخ بل مفاده مجيئه بمعنى الاعلام أيضاً وكفى باهل المذهب قدوة في تفسيرهم له لغة بالاعلام
(قوله ولا يخفى عاين أن الصبي والمعتوه ليس فيه اسقاط حق) بخلاف العبد فإنه قبل الاذن لا تتعلق
الحقوق برقبته وكسبه وبعده بسقط هذا الحق وتعلق بهما الا انه اسقاط نسبي لان المولى لا اخذ من
كسبه جبراً فلا يسقط حقه من كل وجه ابن كمال **(قوله كقول الخ)** اي لاهل السوق كما هو عبارة
الحنافى **(قوله الآن ير جميع النعم الى مولاه)** ما رادونا الخ لوجه بل ان المراد برفعه نداء هذا
الاسير فلي اجازة المولى فيما لو كان المصير فيه ذلك أحجب توفيقاً من حيث ما يتعلق بالبعد العاقد

كالعهدة لكان أقرب مما قاله المحشى على أن ما جعله أقرب غير ظاهر فلا معنى لتوقفه على اجازة المولى
 اذا باع بدون اذن الاجنبى تأمل وبهذا يستقيم كلام المصنف والشارح و يظهر استقامة قوله فلا ينفذ
 على المولى ببيع ذلك المتاع **(قوله)** أقول ان كان الثمن دراهم أو دنائير لا يشك كل الخ) ما قاله محمل نظر
 وتأمل فان ما ذكره الشارح من أنه يصير ما دون اقبل أن يصير ما دون ما تحقق فيما لو كان الثمن ديناً أيضاً
 وليس الكلام فيما اذا أجاز حتى يقال الاجازة اللاحقة كالسابقة **(قوله)** لانه بتسليم المبيع سقط حقه
 في الحبس الخ) أى ولا يجب له على عبده دين فخرج مجازاً كذا قال الزيلعى وحقه أن يذكر هذه الزيادة
 فانهم يحمل المخالفة لما في الجوهره المفيد فساد البيع وما في التبيين بقيد صحته وهذا كله غير رواية أبى
 يوسف **(قوله)** لم أرمع فهم التقييده) الظاهر أن التقييد اتفاقاً للعلة المذكورة **(قوله)** ولو أقر
 المأذون بمهر امرأته أو صدقة يؤخذ به بعد الحرية) الذى رأيت في نسخة البرازية ولو أقر بمهر امرأة
 وصدقة لا يصح في حق المولى ولا يؤاخذ الا بعد الحرية اهـ ونحوه في الخلاصة **(قوله)** أو التوكيد
 أى بقوله **(قوله)** يمكن حمل كلام الذخيرة آخر على ما اذا كان المأذون مديوناً يدل له ما في الخلاصة
 ولا يجوز للمأذون أن يكفل بنفس أو مال الابن المولى فان أذن المولى جازاً لم يكن عليه دين وان كان
 عليه دين لا يجوز **(قوله)** وما لا يكون من باب التجارة لا يصدق فيه الابتصيق الخ) فيه انه حيث أخذ
 به بعد عتقه لا يظهر اشتراط الزيلعى تصديق المولى له فيه **(قوله)** حذف الشارح جملة فيها متعلق الباء الخ)
 عبارة الشارح تامة بدون تقدير هذه الجملة المحذوفة بجعل الباء لتصوير اليسير **(قوله)** ولهذا اعلمنا اهداء
 ما كوله الخ) اسم الإشارة ليس في عبارة المنع **(قوله)** ومثله في التبيين) عبارته قالوا في الهدية ليس له
 أن يهدى الا لشيئ اليسير من المأكول وليس له أن يهدى الدراهم اهـ وهى صريحة في افادة أنه لا يهدى
 من غير المأكول بخلاف عبارة التتارخانية فانها انما أفادت منع الاعداء عما سوى المأكولات من
 الدراهم والدنائير ولم تنص على ما سراهما كالثياب **(قوله)** قدمنا عن التتارخانية عن الاصل أنه هب
 ويتصدق بما دون الدرهم الخ) الذى قدمنا الفرق بين الصدقة وأنه يملكها بالدرهم فادونه وفي الهبة هب
 مادونه فقط **(قوله)** نص عليه في الكفاية) مثله في النهاية أيضاً لكن هـ انتهى عليه المصنف موافق لما في
 البدائع كاذ كره عبد الحلیم **(قوله)** وما قاله المقدسى من أنه لا يحتاج الى الاستثناء اذ ليس بمأذون خ)
 ما قاله البيهقي لا يرد ما قاله المقدسى فانه قال عبارة منية المفتى استأجر عبد البيع وبشترى جاز فلو لحقه
 دين أخذ به المستأجر دون العبد اهـ فلا يحتاج الى استثناءه اذ ليس بمأذون بل كوكيل عن المستأجر اهـ
 فالمقدسى قائل ان ما في المنية في غير المأذون فلا يصح الاستثناء والاستثناء فيه اليه فلم يكن محتملاً للتفصيل
 نعم نقل في الهندية من متفرقات المأذون عن المنى مانصه من استأجر عبداً لعمل ابنة يعبر بالعبد
 في حق المستأجر كولو كبل حتى تراعى أحكام الوكالة فيما بينه وبين المستأجر ولا تراعى أحكام الاذن
 في التجارة حتى يرجع بالعهدة على المستأجر وله أن يطالب المستأجر قبل أن يطالب هو الى غيره من الاحكام
 ويعتبر في حق المولى عبداً ما دون ما في التجارة حتى تراعى أحكام الاذن بالتجارة فيما بينه وبين المولى اهـ
 قول المصنف ولولاه أخذ غلة مثله أى أجر مثله فمسناني **(قوله)** وفي قوله وأن يضع الضرر به بعد
 الدين مخالفة لما قدمناه عند الخ) فيه أن ما قدمناه في غير الضرر به وغلة مثله كانه عليه رقيقه والشارح
 بأخذ المولى قبل لحوق الدين انفاً كما يفيد ما في الكرماني ويفسد ذلك ما ذكره من وجه الاستحسان
 وفي البرازية اذا لحق المأذون دين يأتى على رقبته وما في ربه فأخذ منه المولى الغلة كل شهر حتى صار مالاً

وافراي سلم كله للمولى استحسانا الا اذا كان يأخذ كل شهر أزيد من غلة مثله فانه يرد الزيادة (قول الشارح علم أهل سوقه ببيعته أم لا) وكذا لا يشترط علم العبد كما هو ظاهر قال القدوري اذا باع المأذون أو وهبه من رجل فقبضه الموهوب له ينحجر حكما ولا يشترط علم أحد (قول) وعليه لينظر ما فائدة قول الشارح ما لم يقبضه المشتري (الخ) ما ذكره الشارح في البرازية وذكره في المنع أيضا والظاهر أن ملك المشتري قبل القبض ليس محل اتفاق (قول الشارح ما لم يصرح بخلافه) الظاهر أنه يقال كذلك في الاباق (قول) فلهم أن يضعوا مولا القيمة (الخ) أي ولهم اتباع العبد بخلاف عبد الرهن لما ذكره من الفرق تأمل (قول) أي سواء كانت قدر الثمن أو دونه أو أزيد (الخ) لا يناسب هذا التعميم مع ما نقله السائحاني تأمل (قول) ولعله انما ذكر ذلك لقوله مطلقا ليقابله بقوله أو بعده بقضاء) لعل الاحسن في الجواب أن يقال ذلك كحكم الرد قبل القبض وان كان خلاف موضوع المسئلة تميمها الحكم الرد بالعيب وان كان فيه زيادة على الموضوع كما أن ما ذكره الشارح من حكم الرد بخيار الشرط أو الرؤية عام لما قبل القبض أو بعده وهذا الامواخذة فيه (قول) ويجاب بما ذكره الشلبي (الخ) قول النهاية وهو نظير المغصوب في ذلك يفيد كما هو المتبادر منه أن حكمهما واحد وأنه يشترط هنا أيضا أن تظهر العين وقيمتها أكثر وما نقل عن خط قارئ الهداية لا يقبل الا اذا وجد منقول (قول) فقوله معلاني مسئلة حضرة الكل لا يظهر له فائدة في هذه المسئلة أصلا (الخ) نعم لا يظهر له فائدة في هذه المسئلة وانما ذكره لينبني عليه ما يأتي في المسئلة الآتية فاقاله ابن كمال التماس نكتة لما ذكره من هذا القيد وهو كلام وجيه (قول) ولو قال وتأويل المسئلة فيما اذا باعه بثمن (الخ) لوقال كذلك لم يحصل الغرض أيضا اذ لم يعلم حكم ما اذا وصل الثمن ليدهم مع أنه في حكم ما اذا وفي بدوئهم تأمل (قول) ثم قال ولكن احتمال احضار الثمن والتخيلة بينهم وبين الثمن (الخ) احتمال ارادة التخيلة من الوصول لا يرد مع القول بان المراد به الرضا (قول) لكن قول صاحب الهداية قبله ان لهم الخيار اذا لم يف الثمن بحقههم قرينة ظاهرة (الخ) لم يظهر جعل ذلك قرينة على ما ذكره واذا أريد بالوصول التخيلة لم يظهر تناقض في كلامه تأمل (قول) ثم استنتى آخر الباب فقال الآن الولي لا يمنع (الخ) عبارته الصبي والمعتوم المأذون لهما كالعبد المأذون له في كل ما ذكرنا من الاحكام الآن الولي لا يمنع (الخ) ولا يخفى أن هذا الاستثناء مستقيم محتاج اليه اذ لو لم تكن الاحكام المذكورة فيه متحدة في الكل مع أنه ليس كذلك (قول) بخلاف صاحب الشرط قال في البناية بضم الشين وفتح الراء جمع شرط بضم فسكون والشرط خيار الجند وأول كتيمة فضر الحرب (قول) وانما عدل عن كلمة الترتيب الى التسوية اشعارا بصحة ولاية كل من الوالي والقاضي (الخ) سيأتي في الوصاية ما يفيد الترتيب وأن الولاية الخاصة أقوى من العامة (تقوا) صوابه أو كان باوبدل (الخ) لاجابة لهذا التصويب فان عبارة المصنف مستقيمة في ذاتها ومفادها مستقيم

﴿كتاب العصب﴾

(قول) والغاصب بلاذن شرعي) فبين المعنيين نسبة المقابلة (قول) وكذا الوجس المالك عن مواشيه حتى ضاعت لا يضمن) ينظر الفرق بين هذا وبين مسئلة المغازاة الآتية (قول) وعلى الاول الازالة حقيقة) فيما قاله تأمل وذلك أن كلاما من الازالة والاثبات حكمي على قول رشيد الدين القائل باسقاط النقل وعلى قول غيره أيضا الذي لم يشترط ذلك اذ بالجو ودو لموع النقل لم يوجد ازالة ولا اثبات حقيقيان بل

حكيمان (قوله) قلت قد يوجد الفعل في غير القابل (الخ) فيه انه وان وجد الفعل في غير القابل الا ان ازالة البلم لم توجد فيه فلا يكون داخل في تعريف غير المصنف ايضا فتساوى التعريفان في خروج العقار وأن ابن الكمال لم يذ كر قوله قابل للنقل حتى تتم دعوى الاحسنية بل عبارته أخذ مال متقوم محترم بلا اذن ممن له لاذن يزيل يده بفعل في العين اه وهدم الدار وركب الارض ليس فيهما أخذ فلا يردان على ابن الكمال (قوله) وقوله ولم يجحد أى في مسئلة أخذ المتاع (الخ) الذي نقله في المنع عن الخانية عقب فهو ضامن وان لم يحوله وان لم يجحد لم يضمن وكذا رأيت فيها وعلى هذا ان الاولى وصليته والثانية شرطية وماسلكه المحشى في فهم عبارتها خروج عن موضوعها (قوله برئ الاول من الضمان) أى ضمان القيمة ويضمن نقصانه كما هو ظاهر (قوله) كالمالك اذا اختار تضمين الغاصب الاول أو الثاني برئ الآخر) ظاهره انه يجرد الاختيار لاحدهما يرأى الآخر مع أن الذى في الخلاصة مانصه وفي الجامع في باب غصب الصبي قبيل البيوع عن محمد بن سماعة أن تضمين أحدهما يوجب البراءة لا سحر اذا رضى من اختار تضمينه بذلك أو قضى القاضى عليه أما بدون القضاء أو الرضا لا يرأى الغاصب اه وفي البرازية عن الجامع تضمين أحدهما مانعاً يوجب براءة الآخر ان رضى من اختار الخ ويؤيده ما سبق عن المحيط في باب الرجوع عن الشهادة أخذ من تعليقه فيما لو شهد بالكتابة ثم رجعا فانظره (قوله) وعبارة المصنف يستفاد من مفهومهما موافقة ما ذكره البيهقي (لان موضوع كلامه ثبوت خياره في تضمين أحدهما الا فيما اذا كان الثاني أملاً في مسئلة الوقف ففاد الاستثناء المذكور أن الاول لو كان أملاً يتبعه حيث لم يستثن هذه الصورة بل اذا كان الأملاً هو الثاني لكن ما ذكره المحشى من أن المستفاد هو الثاني هو المستقيم (قوله) وطريق تضمين النقصان أن تقوم الدار (الخ) أى فيما اذا لم يختار المالك أخذ النقص (قوله) ومقتضاه انه اذا أمكنه رد البناء كما كان وجب (الخ) ومقتضاه أيضاً انه يطلب أولاً برد البناء وان لم يمكن فالضمان (قوله) فظهر أن لا فرق بين المسجد وغيره من الوقف (الخ) لكن في الفصل الثاني والثلاثين من الفصول العمادية لو هدم حائط الوقف تلزمه القيمة الا في حائط المسجد فان عليه تسويتها اه سندی (قوله) ولا شك أن تعميره كما كان أنفع من الضمان) فانه لو ضمناه النقصان ربما تنكاسل الناظر في اعادته وصرف ما قبضه من القيمة فيما عدا ذلك (قوله) وسياق في شتى الوصايا فيما لو عمر دار زوجته (الخ) بحمل ما فيها على ما اذا أراد الزوج الرجوع مدعي الاذن وأنكرته يزول التنافي بينه وبين ما في القنية تأمل (قوله) أى أخذ جميع ما فيه (الخ) لا يظهر فرق بين أخذ الكل والبعض نعم لو حل كلام البرازية على اشتراط رد المغصوب بيد مالكه لا لموضع المغصوب لكان له وجه وقد ذكر الخلاف في رد الدابة المغصوبة الى اصطلح مالكها هل يرأى أولاً وبالبراءة قال زفر كما في البرازية ويدل لما قلنا ما ذكره في التهمة فانه نقل عن المنتقى عن ابن سماعة عن محمد بن رجل أخذ من كيس رجل خمسمائة درهم وقد كان في الكيس ألف درهم فذهب ثم ردها بعد أيام فوضعها في الكيس الذى أخذ منه فانه يضمن الخمسمائة التي كان أخذها ولا يرأى منها ردها للكيس ونظائر هذا اختلاف زفر ويعقوب ان كانت دابة لغيره فركبها ثم نزل وتركها في مكانها على قول أبي يوسف يكون ضامناً وعلى قول زفر لا ومنها اذا نزع الخاتم من اصبع نائم ثم أعاده الى اصبعه بعد ما انبته ونام ولو أعاده الى اصبعه قبل الالتئام من النومة الاولى برئ اتفاقاً ومنها اذا كان ثوباً لغيره فلبسه ثم نزعوه وهذا اذا لبسه على وجه العادة أما اذا كان قيصاً فوضعه على عاتقه ثم أعاده الى موضعه لا ضمان عليه بالاتفاق لانه حفظ لاستعمال (قوله) لكن لا يلزم منه تقومه) أى له قيمة والاستدراك بما

بعده غير ظاهر **(قوله)** الخبز قيمى في ظاهر الروايات في الفصل ٣٠ من فصول الاستروشى
الخبز من ذوات القيم لا من ذوات الامثال في ظاهر الرواية ورأيت في فوائد بعض الأئمة أن الخبز من
ذوات القيم في ظاهر الرواية ومن ذوات الامثال باطلاق لفظ الطحاوى ان كل موزون مثلى ولكن
الصحيح بخلافه **(قوله)** قول الشارح صب ماء في حنطة فأفسدها وزاد في كيلها ضمن قيمتها قبل صبه
للماء الخ فيه أنه أتلفه وهو منلى وهو كايضمن بالغصب يضمن بالاتلاف فإلّا الذى جعل ضمانه بالقيمة
وما الفرق بين ضمان الغصب والاتلاف رحى وقال السندى عن المحيط في وجهه ان الطعام المبطل
لا مثل له فيغرم القيمة ولا يجوز أن يغرم مثله قبل الصب لانه لم يكن منه غصب متقدم حتى لو غصب
ثم صب الماء فعليه مثله اه **(قوله)** وأما عكس قوله بعد الدال الخ أى بان ادعى الهلاك عند الغاصب
قبل الرد فهو صحيح والبينة للغاصب لكن لا مفهوم له فإنه لا يتصور هلاكه عند الغاصب بعدرده الا اذا
فرض انه ادعى رد البعض وانه هلك الباقي في يد الغاصب أو أنه رده بعد تغير وصفه وظهر أن حكمها حكم
المنطوق **(قوله)** ثم رأيت في حاشية الاشياء قال السكال الفتوى على ضمان العقار في ثلاثة أشياء الخ
لم يظهر ضمان عين المعدل الاستغلال ولا الفرق بينه وبين غيره نعم الحاق عقار النيم وعقار بيت المال
بعقار الوقف ظاهر والظاهر أن مراد السكال بضمانه في هذه الثلاث ضمانه من حيث المنافع لا من جهة
الذات **(قوله)** فيضمن ما تفاوت بينهما الخ الظاهر أن المراد أنه يضمن مقدار ما تفاوتت من قيمة الارض
حتى لو كان تفاوت الاجرتين بمقدار العشري يضمن عشرين في الارض وفي السندى عن النهاية ان محمد بن
سلمة رجع الى قول نصير انتهى وهذا يعين عدم ابقاء قوله على ظاهره **(قوله)** كالغنى الخ الاحسن
قول القهستاني فالغنى الخ بالفاء بدل الكاف **(قوله)** حله التناول لزوال الخبز الخ لان الخبز
كان لا حل للمالك فاذا أخذه لا يظهر الخبز في حقه ولهذا الوسلم الغلة اليه مع العبد يساح له التناول
اه زيلعى **(قوله)** وأما الثاني فليس له وجه بل وجهه ظاهر فان المراد نقصان الحاصل بسبب هذا
الزرع وهذا شامل لما نقصته الارض بسبب القلع فإنه انما ترتب على الزرع ولما نقصته بالالقاء
ولما حصل من عطلها عن الغلة الكاملة في هذا العام بخلاف نقصان الارض بالقلع فإنه لا يشمل ذلك
تأمل وكأن الرملى فهم أنه يضمن النقصان الحاصل في ذات الزرع بسبب قلعه **(قوله)** ويمكن الجواب
بأنه لما كان الخ الاصبوب في الجواب أن يقال انه لما لم يتحقق الغصب في الارض وما فيها من أشجار أو
بناء فلا ضمان على الغاصب بفعل غيره وأما ما نقله عن الهداية فهو في المنقول لا العقار المغصوب
(قوله) والبس في الحنطة بان زال البس بطروا البلى عليها **(قوله)** وان شاء تركه وضمنه مثله نقاديا
عن الربا ما تقدم في القلب القضية يفيد أن له تضمينه قيمته من خلاف جنسه وبه صرح الزيلعى
(قوله) ببطل خبيث الخ حقه بسبب اذ التصرف في مال الغير سبب لا بدل كفى حواشى الدرر **(قوله)**
ونصدق بالباقي الخ مختلف لما قدمه عن الدر المنقى فلعن المسئلة فهارايتان أو يقال ان المراد
التصدق لا على سبيل التحتم بل له الصرف لنفسه **(قوله)** ثم حل ما مر على حكم الديانة لم أجد في البرازية
والمراد حل ما مر من الطيب أو عدمه على حكم الديانة اذ لا دخل للقضاء هنا **(قوله)** وصار في يده من بدل
المضمون دراهم ولو طعام أو عروض الخ عبارته وان كان في يده من بدله خلاف جنس ما ضمن بان ضمن
دراهم وفي يده من بدله طعام أو عروض الخ **(قوله)** أقول رأيت في الطورى عن المحيط ولو اشترى بالدراهم
المغصوبة الخ توقف الرضى في النصدق بالفضل لا في حل التناول الذى هو موضوع كلام المحيط فلم يكن

ما فيه نصافي جواب ما توقف فيه الرجعي وعبرة المحشي تعطى أنه يجب رد الدينار للمغصوب منه مع أن المراد رد المال كله ولا وجه لرد المال الدراهم تأمل ثم عدم استثنائهم هذه المسئلة من قولهم الدراهم والدينار جنسان يفيد أنهم ما جنسان فيها وقد ذكر في الهداية ما نقله المحشي عن الملتقي وقال في العناية في شرحهما أن الربح انما يتبين عند اتحاد الجنسين بان يصير الاصل وما زاد عليه دراهم ولم يصرف فلا يظهر الربح اه ونحوه في الغاية وذلك دال على أنهم ما جنسان **(قوله)** فلانه أحدث صنعة متقومة وباحدانها يصير حق المال كالحاكم وجه حتى تبدل الاسم وفات أعظم المنافع وحق الغاصب قائم من كل وجه فيكون راجحاً على الهالك من وجه اه ط **(قوله)** وقال بعض المتأخرين ان سبب الملك الغصب عند اداء الضمان أي فيكون كالبيع بشرط الخيار المشتري يملكه بالشراء عند سقوط خياره فصح التفريع بقوله فلوالخ تأمل **(قوله)** قلت ما قاله المحققون مخالف لعامة المتون الخ اذا حمل قوله لا يملكه الا الخ على الملك الكامل المفيد للحل نزول المخالفة لما في المتون والدليل على هذا الحمل المقابلة بما قبله تأمل **(قوله)** تمثيل لقوله فان عصب الخ لا يظهر التمثيل في مسئلة الساجدة والاظهر جعل الكاف للتنظير وعلى ما يأتي له في جعل الحجرين عروة مرادة أوصاف في سقف من أنه بذلك صار من أوصاف ملكه يصح جعل الكاف للتمثيل بالنسبة للساجدة أيضاً تأمل **(قوله)** قول السارح في رواية وحرما الخ يقيدها عن المنتقى **(قوله)** بل ولو مع التأريب الخ المذكور في شروح الهداية انه يزول اسم الشاة مع التأريب قال في العناية فان قيل الكلام فيما بعد التأريب ولا يقال شاة مأروبة بل لحم مأروب فقد حصل الفعل وتبدل الاسم ولم ينقطع حق المالك وأجيب بانه كذلك الا أنه لما ذبحها أبقى اسم الشاة فيها مع ترجيح جانب الحمية اذ معظم المقصود منها اللحم والبيع والتأريب لا يفوت ما هو المقصود بالذبح بل يحققة فلا يكون دليل تبدل العين بخلاف الطبخ بعده لأنه لم يبق المتعلق باللحم كما كان اه وفيما ذكره تأمل يعلم من تكلمة الفتح **(قوله)** ونعم هذا الجواب فان فيه سداً باب الظلم قال عبد الحليم في حواشي الدرر ذكر بعض المتأخرين أن الاوفق بقواعد الشرع أن يقتضى بقول الكرخي ان كان الغاصب بنى أو غرس بزعم سبب شرعي والاجاب الكتاب أقول هذا هو الاعدل عندي وهو الاوفق لما سبق في كتاب الشفعة في بناء المشتري حيث فرق ثمة بين أخذ جبراً وبين أخذ على وجه شرعي **(قوله)** هكذا العبارة في البرازية والشرنبلالية لعل المراد بالبناء ما يشمل الساجدة فانها صارت تبعاً له ومن أجزائه **(قوله)** الا اذا جعله من أوصاف ملكه الخ في عبد الحليم لو سبكه ولم يصنعه وجعله مدوراً أو مطولاً أو مربعا فللمالك الاسترداد اتفاقاً بلا شيء وفي الخانية لو غصب انا ففصة فنقشه بالنقر يملكه بقيته لان المالك لو أخذه لم يعطه شيئاً الى آخر ما ذكره فانظره وقال في الغاية عن صدر الاسلام في شرح الكافي الصحيح ما قاله أبو يوسف ومحمدان تلك الزيادة متقومة معتبرة حكما حتى ان المتلف يضمن قيمته مصوغاً ولكن من خلاف جنسه **(قوله)** وبعضهم نقل كما هنا الخ وهكذا رأيت فيها ونصها اذا غصب شيئاً وغصبه منه آخر فهل كالمالك بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني وان أراد ان يأخذ بعض الضمان من الاول والبعض من الثاني له ذلك وهي من خواص الزيادات **(قوله)** أي وان توى المال عليه تقدم تقييده بما اذ ارضى من اخبار تضمينه بذلك أو قضى القاضي عليه وبدون قضاء ولا رضاء لا يبرأ **(قوله)** يستثنى منه ما ذكره الحموي لو جاء رب اللفظة وأجاز تصديق المانقط بها الخ في هذا الاستثناء انظر فان التصديق من قبيل الاقوال لا الاتلاف واذا كان بالتعاطى فهو في حكم الاقوال وكذا يقال فيما لو بعث دينه

بدرجل فرضى على ما هو الصحيح وان كان في مثله لا يشترط لعمدة الاجازة قيام العين في يد الفقير **(قول)** ذكر في البزازية أفسد الخياط الثوب فأخذه صاحبه الخ (الظاهر أن المراد بالانلاف في كلام المصنف الاعداء من كل وجه فلا ينافيه ما في البزازية **(قول)** المصنف كسر الخشب فأحشا لا يملكه **(قوله)** لانه لم يذهب اسمه ولا أعظم منافعه ولو نجح الخشب حتى صار يطلق عليها اسم آخر وانحصرت المنفعة فيما صنعت له فالظاهر أنه يملكه سندی **(قول)** الشارح لان أخذ الاجرة اجازة **(قوله)** ولان الخشب كان لاجل المالك فاذا أخذها لا يظهر في حقه كما تقدم ولا يظهر صحة تعليل الشارح الا فيما اذا كانت المدة باقية فان شرط صحة الاجازة قيام المعقود عليه **(قول)** ذكره عند قول النظم ولورفاً المحروق الخ يتأمل في الفرق بين مسألة المشار ومسئلة النظم الآن يكون رفاه بخيط من نفس الثوب وصورة المسئلة غصب ثوبا فخرقه ثم رفاه **(قول)** فلو في المكان سعة لا يزاحم الاول والاقله ولو لاجية عبارتها من الفصل الاول من كتاب الوقف حفر قبر في أرض وقف فأراد آخر أن يدفن فيه ميتة ان كان في المكان سعة لا يزاحم الاول لانه يوحش صاحبه الذي حفر وان لم يكن فيه سعة فله أن يدفن نظير هذا من بسط المصلي في المسجد وأوزل في الرباط خفاء آخر فان كان في المكان سعة لا يزاحم الاول وان لم يكن فله أن يزاحمه ولو دفن في الوجه الاول لا يكره هكذا قال الفقيه أبو الليث لان الذي حفر لنفسه لا يدري بأى أرض يموت اه **(قول)** ولا يجوز في المتاع الخ لان الاذن ثابت باعتبار العادة فما يحتاج اليه من الطعام والدواء فكان كالمصرح به **(قول)** وكذا المأذون في التجارة لومات مولاه فانفق في الطريق لم يضمن لعل المراد بعدم الضمان عدم الاثم بهذا التصرف والا فالعبد المحجور لا يتوهم ضمانه ما ألتفه من مال مالكة وتقدم أن المأذون ينجر بموت مولاه

(فصل) **(قوله)** أقول وظاهره أن المراد بالا كساب الخ المتبادر من قوله فانه بدل الخ ومن العطف في قول الزيلعي والكسب لانه تتبع ابقاء الكسب على المتبادر منه تأمل ثم رأيت في الكفاية ما يفيد ابقاء الكسب على ظاهره عند قول الهداية ومن غصب عبداً فباعه فضنه المالك قيمته الخ وعبرة الكفاية والثابت بطريق الاستناد ثابت من وجهه أو ضرورة اذ الدليل بأبى ثبوت الملك بالغصب لكونه عدوانا والملك نعمة وانما يثبت الملك له ضرورة القضاء بالضممان كيلا يجتمع البدل والمبدل في ملك واحد والثابت ضرورة ثابت من وجهه دون وجه ولهذا يظهر في حق الاكساب دون الاولاد لان الملك ثبت شرط القضاء بالقيمة والولد غير مضمون عليه بالقيمة وهو بعد الانفصال ليس يتبع فلا يثبت هذا الحكم فيه بخلاف الكسب لانه بدل المنفعة فيكون تبعاً محضاً وثبوت الحكم في التبع بثبوته في المتبوع سواء ثبت في المتبوع مقصودا بسببه أو شرطاً لغيره ولان ملك الكسب أسرع نفوذاً من ملك الولد بدليل أن الغاصب اذا أجر المقصوب يملك الاجر ولو ألد لا يملك والمالك الناقص يكفي لتنفيذ البيع ولا يكفي للعتق الخ اه والفهم من عبارة الزيلعي المنقولة أن الزيادة المتصلة كالكسب والمنفصلة كالولد **(قول)** ومن الشايخ من فرق بينها وبين مسألة الوديعة الخ أى بان المودع ليس عليه الا اليقين وباقامة اليقينة أسقطها وارتفعت الخصومة والغاصب عليه اليقين والقيمة وباقامة اليقينة لم يسقط الا اليقين فلا يكون في معنى المودع كذا في العناية وغيرها ونظر فيه الطوري بأنه انما يفيد أن لا يكون الغاصب كالمودع من جميع الوجوه وهذا لا ينافي صحة القياس لاسقاط اليقين لان الاتحاد بينهما من هذه الجهة كاف في صحة القياس ولا يضرها وجوب القيمة على الغاصب الخ وقال المقدسي الفرق

واضح هنا لتوجه الخصومة ووجوب القيمة في الغصب فاذا برهن كان المقصود نفي الزيادة والبيّنات
 للآثبات أما المودع فالقول قوله في الرد لكونه أميناً واليمين في حقه لنفي التهمة (قوله لعل وجهه الخ)
 ذكر في المحيط من الباب الاول من الدعوى أن بعضهم وجه المسئلة بان الاقرار بالمجهول صحيح وقطع
 الخصومة بإيصال الحق الى مستحقه واجب والثياب اجناس فالقاضي لا يدري أقل ما يصلح أن يكون قيمة هذا
 الثوب لان ما من ثوب من جنس الاوثوب من جنس آخر يكون أقل ولا يقضي بما قاله المدعي لان
 الغاصب حلف على ذلك وما يقال يمين المغمصوب منه يمين المدعي قلنا يمينه يمين المدعي من وجهه من حيث
 ان أصل الاستحقاق ثابت باقرار الغاصب وانما الحاجة الى فصل الخصومة فكانت بمنزلة يمين المدعي عليه
 من كل وجه مما يجوز أن يفصل بها الخصومة فكذا يمين المدعي عليه من وجه اهـ (قوله مع أن
 أحدهم مامدع والآخر منكرك) الذي تقدم في التحالف أن كلامهم مامدع ومنكر فلم تكن كسئلتنا
 (قوله بان قال سئل الجارية أو الدابة بعد الحسن أو السمن فنعاه الخ) أي ثم زالت هذه الزيادة وبقي
 لأصل على حاله أو طلبها منه فامتنع ثم هلك بخلاف ما اذا تلف الأصل والزيادة بدونه فان الواجب فيه
 القيمة يوم الغصب كما هو موضوع مانقله المحشي فلم يكن فيه ما يدل على خلاف ما استظهره الرحي تأمل
 (قوله ولا يجبر بالولد الخ) الظاهر جريان الروايات الثلاث السابقة هنا (قوله يوم علق) علله شجى
 زاده بان ما انعقد فيها من العلق سبب التلف (قوله وبحث فيه في العقوبة انه ينبغي الخ) الظاهر
 أنه لا تنافي بين العبارتين لعدم التفاوت في القيمة بين اعتبار يوم الغصب ويوم العلق غالباً فلا مخالفة
 (قوله فما في الدرر فيه نظر) حيث قيد بالمكرهة وهو ظاهر لان الكلام في الغصب والمكرهة محمل
 توهم الضمان (قوله فتأمل في وجهه) لعل وجهه أن الغصب سبب الملك في الجملة فقد حصل
 الاستيلاء بعد وجود سبب الملك في الجملة اذا النسب ثبت بالشبهة وهذا كاف في ثبوته ثم ان ثبوت النسب
 لا يتوقف على ضمانها على ما تفيد عبارة التارخانية على خلاف مانقله المحشي عن الدرر وعبارة الدرر
 ثبت النسب بعد ارضاء المالك وقال عبد الحلیم ثبوت النسب لا يتوقف على الارضاء كما لا يخفى اهـ
 وعليك بمراجعة الكافي ولا تنافي بين مانقله في الدرر عن الكافي وما في التارخانية فان مفاد الاول ثبوت
 النسب لا الحرية مع التضمين ومفاد الثاني ذلك مع أخذ الجارية فكل تعرض لما سكت عنه الآخر
 (قوله أقول وعلى ما قدمناه من ظاهر عبارة المحيط الخ) لكن ما في المحيط فبالاوسكنت بدون أمر الزوج
 فلا مخالفة لما ذكره الشارح (قوله ولم أره في هذه المسئلة في كلام غيره الخ) حيث لم يوجد في كلام غيره
 ما يدل على تضعيف هذا التصحيح فعلينا اتباع ما صححوه والشارح ليس من ذوي الترجيح حتى يتابع
 (قوله الشارح ولو بنى لنفسه ثم أراد أن يعده) الظاهر أن الحكم كذلك لو شرأه لنفسه ثم أراد أن يعده
 (قوله لكن أعاده ليربطه الخ) فيه أنه لا فرق بينهما لو أعاد ذكر مسألة نجر الذمي لاستتقام ما قاله تأمل
 (قوله اظهرا للفرق بينهما كما أشار اليه في الهداية من أن المأمر بابتراء أهل الذمة الخ) ليس هذا هو
 الفرق الذي أشار اليه في الهداية بل هو ما ذكره الشارح من ثبوت ولاية الحاجة وانما هو بحث من
 الاكمل في هذه المسئلة كما نقله ط والذي في الهداية لو تلف المسلم نجر الذمي أو خنزيره ضمن لان
 التقوم باق في حقهم والجرلهم كالخل لنا والخنزير لهم كالشاة لنا وقد أمر بابتراء كههم وما يدنون والسيف
 موضوع فتعذر الالتزام بخلاف متروك التسمية اذا كان لمن يبيعه لان ولاية الحاجة ثابتة اهـ (قوله الأولى ولو
 لمسلم ليفيد الخ) فديقال انه أتى بهذه الغاية لدفع توهم ضمان قيمته صالحاً للهوا اذا كان لكافر تأمل

(قوله) ويمكن الجواب بان المراد شعبة هو الضمان الابتدائي الذي بطريق الاكراه (فيه أنه ليس جميع المسائل الآتية الضمان فيها بطريق الاكراه (قوله) فلا شبهة في ضمان الأمر الشريف الخ) فيما قاله من ضمان الأمر تأمل اذ لا ولاية له على نصيب شريكه فلم يصح أمره فيه وان كان له ولاية على نصيبه وهذا الفرع ان كان منقولاً فلا كلام والا فالضمان على المأمور أو المستعير (قوله) وينبغي تقييده بما لو أوفد النار الخ) فيه أن الأب لا يملك ذلك فكيف يصح أمره تأمل وحينئذ فالتمثيل بما في شرح تنوير الاذهان محل تأمل (قوله) اذ لو ضمن لرجع على سيد العبد الخ) الاوضح في التعليل ما قدمه عن الفصولين بل هو الصواب المتعين (قوله) فاطلاق الشارح في محل التقييد (انظر ما تقدم في الوديعة عند قول المصنف لا يضمن مودع المودع (قوله) لانه نسخ فعله فعل المولى) فيه تأمل بل هو قائم بالفعلين بدون نسخ للدول (قوله) وهل غير المعتاد خطأ أيضاً الخ) الظاهر أنه عمد وفيه القصاص (قوله) المراد أحد شديئين لا ينتفع الخ) قال ابن وهبان لو غصب كتاباً وهو خزّان أو أكثر فأتلف واحداً ينبغي أن يكون الحكم كذلك وكذا لو كان كراريس فأتلف منها واحداً والكاتب الذي كتبه غيره موجود وليجد ما أتلف ينبغي أن يضمن الجميع وبأخذ ما بقي والله أعلم

(كتاب الشفعة)

(قوله) ولعله أن البناء فيما ذكر ليس له حق البقاء الخ) هذا الفرق غير متأت في البناء القائم في أرض مكة على أنها وقف فانه في حكم العلوفات من المالكين على الدوام ومع ذلك قالوا بعدم الشفعة في بنائها ولعل الشارح لم يبد الفرق المذكور لذلك (قوله) وأقول بل هو احترازي الخ) مراد الشيخ شاهين ما اذا كان الاشتراك في حق المبيع فقط وليس مراده ان المبيع مشترك وابق بلا قسمه فلا يراد حينئذ قوله أقول الخ تأمل (قوله) فلو فيه مسجد فنأخذ حكمه اذا كان مسجد خبطة لا محدثاً) قيده في الولوالجية من الفصل الاول بما اذا كان باب المسجد الى السكة الغبر النافذة وطهره وجانبه الآخر الى الطريق الاعظم قال لانه متى كان طهره الى الطريق الاعظم فهذه السكة بمنزلة النافذة لان الامام حين اختط هذا المسجد وقت القسمة بين الغائبين كان له أن يفتح باباً الى الطريق الاعظم فاعتبر ما كان فتح الباب في ذلك الوقت بما لو فتح ولو فتح كانت غير نافذة فكذا هي هنا الى آخر ما فيها (قوله) وفي القهستانى الملاصق المتصل بالمبيع ولو حكما الخ) وفي محيط السرخسى دار كبيرة فيها مقاصير باع صاحب الدار مقصورة أو قطعة معلومة للجار الدار الشفعة كان جاراً من أى نواحيها لان المبيع من جلة الدار والشفع جارة الدار فكان جاراً للمبيع فان سلم الشفعة ثم باع المشتري المقصورة أو القطعة المبيعة لم تكن الشفعة الجارة لان المبيع صار مقصوداً ومنفرداً بالملك فخرج من أن يكون بعض الدار اه أفاده الاتقانى سندى (قوله) أقول اذ لو كان محاذياً والطريق غير نافذ فهو خليط لا جار الخ) فيه أن موضوع المسئلة ما اذا كان الباب في سكة أخرى وحينئذ لا يكون خليطاً بل هو جار وهذا هو المراد بما نقله الشارح عن شرح المجمع وبه يسقط كلام المحشى ويقوى ما قاله ط فيها (قوله) ولعل وجه البطلان أن الوكيل بعد التسليم لم يبق خصماً الخ) مقتضى ما ذكره من هذا التوجيه صحة محاصرة الموكل بعد قبضه وأنها لا تبطل به مع أن هذا خلاف ما صرح به المصنف وغيره من بطلانها بمجرد قدره على الطلب من الوكيل أولاً والوجه في بطلانها أن طلبها من حقوق العقد التي يطالب بها الوكيل وقد فات ذلك بالتسليم وقال في الهداية ومن اشترى داراً

غيره فهو الخصم للشفيع الآن يسلمها لغيره فيكون الخصم هو الموكل لان الوكيل كالبائع من الموكل
فيسلمه كتسليم البائع من المشتري فتصير الخصومة معه الخ اه وهذا بناء على وقوع الملك للوكيل ثم
ينتقل الى الموكل لاعلى ما هو المختار من وقوعه الموكل ابتداء ويظهر بطلان الشفعة عليه لانه لم يبق
لوكيل يد حتى تصح خصومته ولا تصح خصومة الموكل لعدم تعلق حقوق العقبة (قوله) لا يجوز
بيعه من العقار كالاوقاف لاشفعة في شيء من ذلك عند من يرى جواز بيع الوقف كذا في الخلاصة عن
التجريد ولعل أصل عبارة التجريد عند من لا يرى زيادة النافية كما هو ظاهر أو حذف لفظ بيع

(باب طلب الشفعة)

(قوله) لكن رأيت في الخانية انما سمي الثاني طلب الاشهاد لالأن الاشهاد شرط الخ) يوافق ما فيها
ما يفيد تعليلا زيلعي في قوله وأما الثاني وهو طلب التقرير فلا بد من الاشهاد فيه لانه يحتاج اليه
لإثباته عند القاضي (قول الشارح) لو قال بسبب كذا كما في الملتقى لشمل الخ) لكن ما ذكره المصنف
للتمثيل للاتحاد لا يرى أنه قال دار كذا والشفعة لا تختص بالدار بل بكل عقار رحتي (قوله) أو هو
محبوب بغيره) مقتضى ما تقدم في الباب السابق في قوله وكذا لو كان الشريك غائبا فطلب الحاضر
الخ أنه لا نظر لهذا الاحتمال تأمل (قوله) لانها عين على فعل الغير) الاولى في التعليل أن يقول لانها
في يد غيره فيحلف على نفي العلم كما قاله غيره (قوله) بان يقول انها ملك هذا الشفيع الخ) ولو شهد أن
الشفيع اشترى هذه الدار من فلان وهي في يده أو وهبها منه فذلك يكفي سندی (قوله) ولا بعد متناقضا
في جعله متناقضا نظرا ولا يتوهم التناقض من المشتري (قوله) أو طلب التقرير فعلى البتات الخ) أي اذا
طلبه عند لقائه والافعل العلم (قوله) نص عليه الزيلعي) قال في التتارخانية ناقل عن أبي الليث الشفيع
اذا طلب الشفعة فقال المشتري هات الثمن وخذ شفعتك فان أمكنه أن يحضره ولم يحضر الى ثلاثة أيام
بطلت شفيعته كذا عن محمد قال الصدر الشهيد المختار أنها لا تبطل وقال صاحب جامع الفتاوى القنوي
اليوم على قوله نقله الجوى (قوله) لا يناسب قوله قبل التسليم ضميره عائد لقوله مطلقا وقوله الخ
مفعوله (قوله) الاستدراك في محله بالنظر الى مجرد المتن) فانه يوجد لفظ المشتري بالخط الاسود ثم
لا استدراك في الاستدراك على عبارة الشارح فان مفادها أن البائع خصم قبل التسليم وربما يستفاد
أن البيعة تسمع عليه فصيح جعل قوله ولا تسمع الخ استدراكا ومفاد الكثر أنه البائع وان كان سماع
البيعة متوقفا على حضور المشتري ولو قيل ان مراد الشارح أن المشتري خصم بأي حال وجد القبض أولا
الا انه في الثاني يكون خصما مع البائع لا وحده يستقيم زيادة الاطلاق ثم يتوهم من كونه خصما معه انه
لا بد من حضورهما وقت الدعوى وسماع البيعة مع أن الشرط حضور البائع في الاول وحضورهما فيما
بعده فدفعه بالاستدراك ويكون المراد حينئذ من كونه خصما معه بالتسبة لسماع البيعة والفسخ وان
كانت الدعوى تسمع على البائع ابتداء وعبارة الكثر وخصم البائع لو في يده ولا يسمع البيعة حتى يحضر
المشتري فيفسخ البيع بعشده اه ونحو ذلك في الهداية وغيرهما من المتون والمفاد من ذلك أن حضرة
المشتري شرط لسماع البيعة والفسخ لسماع الدعوى تأمل (قوله) وعلى هذا فالمدار على كون الثمن
منقودا فقط) لكن حيث كانت عبارات المذهب ناطقة باشتراط القبض لقبول قول المشتري فعليها
اتباعها مع أن اشتراط ذلك ظاهر الوجه فانه اذا كانت العين في يد البائع فانه هو الخصم فيعتبر انكاره لان

التملك يقع عليه فيرجع الى قوله لانه لم يكن أجنبيا لكونه ذا يدوان لم يكن مالكا تأمل (**قوله** فينبه
 البائع أحق لانها تثبت الزيادة) ظاهر بالنسبة لتقديعها على بينة المشتري لاعلى بينة الشفيع لانها غير
 ملزمة وبينته ملزمة على أنه لا تقدم بينة البائع على بينة المشتري الا اذا لم تقم السلعة (**قوله** بان أثبتته
 المشتري بالبينه أو اليمين كافي الدرر) عبارة الدرر أو يمينه ورأيت بخط عبدالحى الشرنبلالى مؤشرا على
 ضميره برجوعه الى الشفيع اهـ والظاهر أن المراد من ثبوته بيمينه ثبوته بنكوله عنه بعد دعوى
 المشتري القبض والافهام معنى هذه العبارة تأمل (**قوله** وأما الإبراء عن الكل أو البعض فلا يصح)
 أى لا فى حق الشفيع ولا المشتري فهستأني ويوافق ما نقله الجوى عن شرح المجمع لوحط البائع كل الثمن
 لم يسقط ولا يلتحق بأصل العقد اهـ هذا وقدم المحشى فى البيوع عن الذخيرة أنه اذا حط كل الثمن
 أو وهبه أو أبرأه عنه قبل القبض صح الكل ولا يلتحق بأصل العقد اهـ وقال فى شرح الملتقى من البيوع
 والحط جائز فى كل المواضع جازت الزيادة أولا لكنه ان حط بعض الثمن التحق بالعقد وان كله لا يلتحق وذكر
 شمس الأئمة أن هبة الكل حط أيضا لكن لا يلتحق بأصل العقد اهـ وهذا يعلم جواب ما توقف فيه الجوى
 أيضا صراحة واعلم أن وجه ما نقله المحشى عن التارخانية عن المحيط ما ذكره فى الذخيرة من البيوع ونقله
 عنها فى التارخانية أن الدين ياق فى ذمة المشتري بعد القضاء لانه لم يقض عين الواجب انما قضى مثله فبقى
 ما فى ذمته على حاله الا أن المشتري لا يطالب به لان له مثل ذلك على البائع بالقضاء والحط والهبة صادف ل
 واحد منهما دينا فاثمنا فى ذمة المشتري بعد القضاء الا أن الإبراء يتنوع الى نوعين براءة اسقاط وبراءة قبض
 واستيفاء فاذا أطلق البراءة انصرفت الى البراءة من حيث القبض لانها أقل واذا انصرفت البها صار كأنه
 قال أبرأتك براءة قبض واستيفاء ولونص على هذا لا يسقط الواجب عن ذمة المشتري ولا يجب على البائع
 رد ما قبض وكل من الهبة والحط لا يتنوع الى نوعين هبة اسقاط وهبة قبض وحط اسقاط وحط قبض فاذا كانا
 نوعا واحدا وهو الاسقاط صار كأنه نص عليه ولونص عليه سقط الواجب عن ذمة المشتري وكان له أن
 يطالب البائع بما وجب له بالقضاء هذا هو الفرق بين الهبة والحط والإبراء هذا ما أورده شيخ الاسلام
 فى كتاب الشفعة والرهن وذكر السرخسى فى الباب الثانى من كتاب الرهن أن الإبراء المضاف الى الثمن
 بعد الاستيفاء صحيح حتى يجب على البائع رد ما قبض وسوى بين الإبراء والهبة والحط فليتأمل عند الفتوى
 اهـ (**قوله** وفى البحر من باب العاشر عن الكافى يعرف بالرجوع الى أهل الذمة) ما فى البحر ظاهر اذا
 كان قول أهل الذمة كما قال الشفيع المسلم (**قوله** فان المخالفة بينهما من هذه الجهة) بل المخالفة له
 فى الجهتين فانه لا يكلف قلعه وفيه ضمان ما زاد لو اختار الاخذ تأمل (**قوله** أى فى مسألة المتنازع)
 خلاف أبى يوسف جار فى مسألة الشارح أيضا (**قوله** لانه أخذها بالشفعة جبرا) مقتضى هذا
 التعليل أن الاخذ لو كان بالتراضى يرجع بالقيمة (**قوله** كما اذا كان موجودا وقت الشراء كفاية)
 ليس فى كلام الكفاية كفاية لبيان حكم ما اذا تم فى يد البائع من أن الشفيع يأخذ الثمرا أولا وما كونه
 حصته من الثمن أولا فمسئلة أخرى لكن حيث كان له أن يأخذ ما حدث عند المشتري كان له أن يأخذ
 ما حدث عند البائع بالاولى اذ القبض شبهة العقد فله حصته من الثمن لو هلك كالموجود عند الشراء
 (**قوله** عبارة البرازية وان قال لا فلا) الظاهر أن مسألة السكوت بمنزلة النفي صراحة (**قوله** وظاهر
 تقديم الحانية الاول اعتماده الخ) ومقتضى التعليل الآتى أنه لا خلاف تأمل

(باب ما ثبتت هي فيه أولا)

(قوله بان تزوج امرأه على دار على أن ترد عليه ألف درهم فلاشفعة في شيء منها) قال عبد الحليم كان أبو حفص الكبير يقول لأبي حنيفة في هذه المسئلة ثلاثة أقوال الاول يجب الشفعة فيهما ثم رجع وقال لا يجب فيهما ثم رجع وقال لكل قسط حكم نفسه كافي مبسوط خواهر زادته والحقاتي وأنت خير بان هذا ترجيح لقولهما لأنه مرجوع اليه من أبي حنيفة كما لا يخفى (قوله ولكن ان ثبت أن الثاني ظاهر الرواية لا يعدل عنه) سيأتي أن ما في المتون والشروح مقدم على ما في الفتاوى (قوله أقول الظاهر أنه شراء بالتعاطي الخ) فيما قاله تأمل فان مراد الشربلالي أن بتسليم المشتري للجار يتملكها بالشفعة فانها كما تملك بالقضاء تملك بالرضا وليس معنا ما يدل على تملك النصف بالشراء وقال السندي ان كلاما من الشفعة قبل القضاء بهما مستحق للدار المشفوعة والقسمه بينهما المراجعة اه والرضا كالقضاء (قوله ولان أخذه بالشفعة يكون سببا الخ) ذكره في الدرر تعليل لقوله أو باع وعلى لقوله أو بيع له بقوله لان تمام البيع به اذ لو لا تو كيله لما جاز بيعه (قوله أي بخلاف الوكيل بالشراء أو المشتري نفسه لانه محقق لما تم من جهته) ظاهر بالنسبة لقوله أو المشتري نفسه لالوكيل بالشراء فانه بأخذه بالشفعة نقض الملك الذي أثبت له مملكته ونقصه لنفسه ولعل المقصود أنه محقق لما تم من جهته أي من أصل التملك ولذا قال الزيلعي الاصل أن من باع أو بيع له لاشفعة له ومن اشترى أو اشترى له كان له الشفعة لان الاخذ بالشفعة في الاول يلزم منه نقض ما تم من جهته وهو البيع لان البيع تملك والاخذ بها تملك وبينهما منافاة وكذا البيع يوجب التسليم والاخذ ينافي به لانه يمتنع به وفي الثاني لا يلزم ذلك بل فيه تقرير لان الاخذ بالشفعة مثل الشراء

(باب ما يبطلها)

(قوله لم أره فيما مر صريحا) قديقال هو مأخوذ من قوله قيل طلب الشفعة أسقط الشفيع الشفعة قبل الشراء لم يصح لفقد شرطه وهو البيع (قوله هذا أقولهما وقول أبي يوسف الاول) في الزيلعي الوكيل بالشراء تسليمه الشفعة صحيح بالاجماع وكذا سكوته اعراض بالاجماع والوكيل بطلب الشفعة يصح تسليمه في مجلس القاضي عند الامام وعند أبي يوسف يصح في غيره أيضا وعند محمد وزفر لا يصح أصلا لانه أتى بضد ما أمر به وهما يقولان انه توكيل بالشراء لان الاخذ بها شراء والوكيل بالشراء له أن لا يشتري فكذا اهذاله أن يترك الشفعة غير أن أبا يوسف يقول هو وكيل مطلق فينفذ تصرفه مطلقا وأبو حنيفة يقول انه وكيل بالخصوص ولا تعتبر الا في مجلسه (قوله وفيها عن الولوالجية تسليم الشفعة من الوكيل الخ) عبارة الولوالجية الوكيل بطلب الشفعة اذا سلم الشفعة للمشتري جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا ل محمد بمنزلة الاختلاف في تسليم الاب والجد شفعة الصغرة والفتوى على قولهما اه (قوله فلا يصح الاعتياض عنه ولا يتعلق اسقاطه بالجنائز الخ) تقريره لو قال أسقطت شفعتي فيما اشتريت على أن لا يطلب الثمن مني هذا الشرط جائز لانه ملائم ومع هذا لم يتعلق سقوطها بهذا الشرط بل تسقط بمجرد قوله أسقطت بدون تحقق الشرط فلأن لا يتعلق سقوطها بالفساد وهو شرط الاعتياض عن حق ليس بحال وانه رشوة أولى عني (قوله الشارح بخلاف عكسه) أي فانه سلم النصف وكان حقه في أخذ الكل وهو غير النصف فلا يكون اسقاطه اسقاطا للكل اه زيلعي (قوله المشكل ما في العيون الخ) تقدم أن

المبيع من جملة الدار والشفيع جار للداف كان جار له حكما وعبارة العيون برواية الحسن عن أبي يوسف
عن أبي حنيفة ورواية هشام عن محمد دار كبيرة فيها مقاصير فباع صاحب الدار مقصورة منها أو
قطعة معلومة منها فلجاره من أي نواحها كان الشفعة فإن سلم الشفيع ثم باع المشتري المقصورة لم تكن
الشفعة فيها إلا جارا لقطعة المبيعة وقال في شرحها لأن سبب الاستحقاق تقرر بين البائع والشفيع وهو
اتصال الملكين فسواء باع الكل أو باع قطعة منها ثبت للشفيع حق الشفعة كما إذا باع جزأ من الدار مشاعا
فأما إذا باع المشتري فالقطعة المبيعة مفصولة عن الدار الكبيرة اهـ **(قوله)** فقوله للمشتري من مجاز الأول
الخ) لا حاجة لدعوى المجاز على الاحتمال الثاني فإن القصد أنه وهب أولا ثم باع الباقي فقد تحقق
أنه مشترع عند الشراء فيصح أن يطلق عليه بعدهما أنه مشترع حقيقة **(قوله)** جارفيهما) بضمير
المتنى كما هو عبارة الكفاية **(قوله)** قبل الخصومة لكونه في ملكه الخ) قبل متعلق بقوله شفعة والضمير
في لكونه راجع إلى الجزء الأول وفي ملكه إلى المشتري اهـ سعدى **(قوله)** بلا توقف على كثرة
التمن) فيه نظر فإنه بدون كثرة لا يتوقف عن أخذ الجزء الأول وحينئذ لا نظري في ملهم الذراع على
المذكور أولا **(قوله)** اللهم إلا أن يكون عالما بقدره الخ) فيه أن أصل الاشكال العمل بمجرد زعم
الشفيع ولا يكفي علمه في حق المشتري وتقدم أنه إذا اختلف في مقدار التمن مع المشتري بعد التقاض
فالقول للمشتري والمراد بالزعم في مثل هذه العبارة العلم **(قوله)** والظاهر أنه كذلك) هو كذلك
بالأولى **(قوله)** ولم يخالفه ما نقلناه آنفا عن الزيلعي) فان قول الزيلعي أي بالشراء الخ شامل للصورتين
المذكورتين **(قوله)** لانها ثبتت الاخذ الخ) لعل وجه قول أبي يوسف في العمل بينة المشتري أنها تثبت
أمران اثنان على الشراء وهوترك طلب الاشهاد وهو مما يحاط به علما اهـ ثم رأيت السندی ذكر وجه
قوله بقوله لان البينات شرعت لاثبات خلاف الظاهر والظاهر من حال الشفيع الطلب ماضيا كما أنه
يطلب حالا وبينه المشتري قامت على خلافه **(قوله)** عبارة الاشياء بأن ردها) عبارة الاشياء ان ولا
معنى لها والشارح قصد اصلاحها بزيادة الواو ويكون الضمير في ردها للشفعة أي أن الاجارة بطلت
بطلب الشفعة وان رد الشفعة بعد ذلك تأمل وقوله والابطلت الخ راجع لما قبله أي وان لم يأخذها
بها مع اجارة البيع بطلت الاجارة وهذه عبارة مستقيمة في ذاتها **(قوله)** أقول المسئلة مسوقة الخ)
مراده أن السوق يدفع الإيهام المذكور وأيضا يفهم أن له طلبها في الصورة الثانية بالأولى لان اجارة
البيع وجدت دلالة **(قوله)** أقول علل في الولوجية عدم البراءة ديانة الخ) أي أن كلام الاشياء مبني
على ما علل به في الولوجية لا على عدم صحة البراءة من المجهول ديانة **(قوله)** وقد يجاب عن الاشكال بأن
ما في الظهيرية بعد استقرار الشفعة الخ) الظاهر أن ما في الظهيرية مبني على عدم صحة تعليق البراءة
بالشرط لا على ما قاله والا فلا براءة العام مبطل لكل حق سواء كان متأكدا أولا لكن ظاهر مفهوم
تعليق الظهيرية يفيد أنه قبل الطلين يصح تعليق ابطالها والمفهوم في الكتب معمول به **(قوله)** وقد
يجاب بالفرق بين شرط وشرط فمسبق في الذي يدل الخ) وقد يقال ان ما تقدم ليس فيه تعليق بالشرط
بل هو من باب التقييد كما يفيد سوق كلام الهداية وما تقدم عن العيني فالمراد بالتعليق فيها
التقييد وعبارة الهداية عند قوله واذا صالح عن شفيعته على عوض بطلت وردلان حق الشفعة لا يتعلق
اسقاطه بالجائز من الشروط فبالفاسد أولى اهـ **(قوله)** فيمكن أن يدعى رقبته وهو في المجلس الخ) فيه أنه
إذا ادعى رقبته تبطل شفيعته ولا يتأتى له طلبها لتناقضه فيها كما سبق له **(قوله)** وتعام بيانه في حاشية

الاشباه للحموى) واد اوجد في محلة أو مسجد قسمت على عدد من نسبت اليه المحلة أو المسجد من القبائل فاذا كانوا اثلاثا كانت عليهم اثلاثا على كل قبيلة الثلث دون عدد الرؤس عكس الاول فانه ثمة تقسم على عدد الرؤس دون القبائل اه منه (قوله سبع لهن حلى عقد نظامى) في حاشية الحموى بهن علا عقود نظامى وقوله ان من هو الخ الذى فيها ايضا ان من نفوس الخ واحترز به عما اذا كانت لاجل سلامة النفس

(كتاب القسمة)

(قوله أى لكل شرب محتضر) نسخة الخط مختص (قوله الاولى أن تكون المناسبة الخ) ولعل مراد الشارح بما قاله من المناسبة انه لما كان كل منهم مترتباً على ارادة الاقتراق ناسب ذكر القسمة عقب الشفعة وان كان ترتب الشفعة بواسطة البيع والقسمة بدون واسطة تأمل وقال في العناية في وجه المناسبة ان كلام من نتائج النصيب الشائع فان أحد الشرىكين اذا أراد الى آخر عبارة الشارح (قوله المصنف وركنها هو الفعل الذى يحصل به الافراز والتمييز الخ) ذكر الحموى على الاشباه من أحكام الملك عند قوله الرابع عشر على العقار الشفيع بالاخذ الخ مانصه ذكر في النخبة من الرابع من كتاب القسمة أن الملك لا يقع لواحد من الشرىكين سهم يعينه بنفس القسمة بل يستقر باحده معان أربعة اما بالقبض أو قضاء القاضى أو القرعة أو يكون رجلا يلزم كل واحد منهم بهما اه ونقل في غاية البيان قبيل باب دعوى الغلط عن شرح الكافي مانصه ان كان في الميراث ابل وبقر وغنم ففعلوا الابل قسما والبقر قسما والغنم قسما وأقرعوا على أن من أصابه الابل رد كذا كذا درهم ما على صاحبيه نصفين فهو جائز لان القسمة على هذا الوجه تقع بينهم بتراضهم وصار كأنه أخذ بعض الابل عوضا عن حقه وبعضها بالدرهم فيجوز لتعديل الانصاء فان ندم أحدهم بعد ما وقعت السهام لم يستطع نقض ذلك وجازت القسمة علمهم لان القسمة قد تمت والانصاء قد ظهرت وان رجع عن ذلك قبل أن تقع السهام فله ذلك لان القسمة لم تتم وكذلك ان وقع سهم وبقي سهمان لان القسمة بعد لم تتم وان وقع سهمان وبقي سهم لم يكن له أن يرجع لان القسمة قد تمت لانه اذا ظهر نصيبه ما تعين الباقي للباقي اه وفي العناية ان الرجوع بعد التمييز صحيح اذا كانت القسمة بالتراضى أما اذا كان القاضى أو أمينه أو نائبه قسم فليس لبعض الشرىكين أن يأبى بعد خروج بعض السهام وقال في محيط السرخسى ان كان القاضى يقسم بالقرعة أو نائبه فليس لبعض الشرىكين أن يأبى ذلك بعد خروج بعض السهام كما لا يلتفت الى إباء بعض الشرىكين قبل خروج القرعة وان كان القاسم يقسم بينهم بالتراضى فرجع بعضهم بعد خروج بعض السهام كان له ذلك الا اذا خرجت السهام الا واحد لان التمييز يعتمد التراضى بينهم فلكل واحد منهم أن يرجع قبل أن يتم وبخروج بعض السهام لا يتم فكان الرجوع عن الايجاب قبل قبول المشتري فأما اذا خرج جميع السهام الا واحد فقد تمت القسمة لان نصيب ذلك الواحد تعين خرج أو لم يخرج اه (قوله ان كان للقسمة قيل هو على الخلاف اه فليتأمل) لعله أشار بقوله فليتأمل الى عدم ارتضائه لهذا الجواب وهو ظاهر لانه لا يستقيم الاعلى هذا القيل وظاهر التعبير ضعفه والظاهر في الجواب أن يقال مرادهم بحكاية الخلاف فيه فيما عدا أجرة الكيل ونحوه دليل حكايتهم الاتفاق فيه ولان العلة المذكورة للخلاف غير ظاهرة في الكيل ونحوه تأمل ثم رأيت في محيط السرخسى أجرة الكيل والوزان قال بعض

مشايخنا هو على الخلاف فان المكيل والموزون يقسم بذلك والكيل والوزان بمنزلة القسام والاصح أن
أباحضفة يفرق بينهما فيقول انما يستوجب الاجر بعمله في الكيل والوزن ألا ترى أنه لو استعان في ذلك
بالشر كأم لم يستوجب الاجر وعمله في ذلك لصاحب الكثير أكثر بخلاف القسام اهـ **(قوله)** أقول نقل في جامع
الفصولين عن شرح الطحاوي كل كيل ووزن الخ تندفع منافاة ما في الفصولين لما ذكره الشارح بأن
المراد بكون العددي المتقارب مثلياً من حيث الحكم لقلة التفاوت لاحقيقة لوجوده حقيقة تأمل **(قوله)**
لكن لا يخفى مخالفته لقوله في المسئلة الاولى نفذت الخ قد يقال لتصحيح عبارة الشارح في ذاتها انه يفرق
بين كون القسمة مأموراً بها من الغائب أولاً فان كانت غير مأمور بها فالحكم ما ذكره أولاً ولا عن الخاتمة
واذا كانت مأموراً بها منه فان كان الهالك نصيب الحاضر فهو عليهم ما والوجه فيه ما ذكره المحشي
بقوله ووجهه أنه في الاولى لما ذهب الخ وان كان نصيب الغائب فوجه كون الهالك على الدهقان أنه
بمجرد تحويله نصيب نفسه صار قابضاً له حقيقة ونصيب الدهقان صار قابضاً له نيابة عنه فيكون الدهقان
قابضاً له حكماً لان أمره له بافرار نصيبه يستلزم جعله نائباً عنه في اليد والحفظ فقد تحقق القبض من
الطرفين أحدهما حقيقة والآخر بطريق النيابة بخلاف ما اذا ذهب نصيب الدهقان فإنه لم يتجدد في
نصيب نفسه قبض فبقى على حكم القبض الاول فلذا كان هلاكه عليهم ما وحينئذ يكون التشبيه راجعاً
لعدم صحة القسمة في كل من المشبه به والمشبه بالنسبة للصورة لا لأصل المسئلة المشبه بها في التفصيل
المذكور فيها تأمل **(قوله)** الظاهر رجوعه للمستثنيات الثلاث يدل له ما نقله في المصحح عن السراج
بقوله ولهم أن يقسموا لانفسهم اذا اراضوا الا أن يكون فيهم صغير لا ولي له أو غائب لا وكيل عنه فحينئذ
لا تجوز بالاصطلاح بل لا بد من القاضى لانه لا ولاية لهم على الصغير ولا على الغائب فان أمر القاضى بها
جاز على الصغير والغائب لان له ولاية على الصغير ونظر اعلى الغائب وتصرفه يصح على الميت **(قوله)** لكن
يبقى قول الشارح ولو شر كأم بطلت محناً الى نقل علل البطلان الرجحى في هذه المسئلة بان كل واحد
أجنبي في حق صاحبه فلم يوجد قابل عن الصغير ونحوه وشرط عقد الفضولي وجود القابل عن المالك ولا
يتوقف شرط العقد على غائب بخلاف مسئلة الورثة لان بعضهم يصلح خصماً عن الباين فيصح أن يكون
بعضهم مقاسماً وبعضهم مقاسماً اهـ ومعلوم أن الشارح نفى في النقل يعتمد عليه فيه حتى يوجد
ما يخالفه **(قوله)** وانما اقتصر المصنف على الارث لان العقار الخ أى انه لما كان العقار الموروث
لا يقسم الا بالبرهان كان ذلك كقسمة النقلي الموروث مشعراً بان غير الموروث يقسم بالاولى اذ النقلى
الموروث محل توهم عدم القسمة فذكره محتثاً فيه مشعراً بان غيره يقسم بالاولى وفهم الاولى حينئذ انما
يتحقق بعدم معرفة حكم العقار الموروث لا بمجرد بيان حكم النقلي الموروث وان قال في المنع فالمسئلة التى لم
تذكر في المنز يفرق حكمها من قسمة النقلي الموروث ومن قسمة العقار المشتري بالطريق الاولى
فتأمل **(قوله)** وصاحب الارض غائب ليس بقيد بل لهما القسمة سواء حضر أو غاب كفى شرح
الوهابية قال ووجه عدم الجبر أن الارض المبنى عليها بينهما شائعة بالا عارة أو الاجارة فلو قسم البناء بينهما
لكان لكل واحد منهما سبيل من نقض نصيب صاحبه وفيه ضرر فلا يجبر على القسمة بخلاف التراضي
اهـ لكن أفنى في الحامدية بقسمة الجبر في غراس بين زيد ووجهة وقف قائم في أرض وقف **(قوله)**
وهو الظاهر من قول الهداية هذا خلاف الظاهر من قول الجامع أرض ادعاهارجلان فانها ظاهرة في
دعوى الملك وعبرة بالدرر تنفيذ أن موضوع المستثنين واحد حيث قال ولان برهنا أنه أى العقار معهما

حتى يرهنا نه لهما يعني ان ادعوا الملك في العقار ولم يذكر وا كيف انتقل اليهم لم يقسم الى آخره وكذلك
عبارة الجامع تفيد أنهم ادعوا الملك من قوله أرض ادعاه رجلان اذ المتبادر من دعواهما للدعوى
ملكها فعلى هذا لا بد من التوفيق بحمل ما تقدم على رواية القدوري وما هنا على رواية الجامع الصغير
ومشى على هذا التوفيق بعض سراح الهداية كأكمل الدين والزليعي ووفق بعضهم كتاب الشريعة
باختلاف الموضوع لكن علمت أن عبارة الجامع إنما تفيد دعوى الملك لا مجرد ذكرهما أنه في يدهما حتى
يتم هذا التوفيق تأمل وقال عبد الحليم عند قول الدرر (يعني ادعوا الملك في العقار) لاختفاء
أن هذا التصوير يخالف لما سبق أنه يقسم اذا ادعوا الملك المطلق والتحقيق أن ما يظهر من الهداية أن
السابق رواية المبسوط وهذا رواية الجامع الصغير والمصنف أو رد الرايتين تبع الصاحب الوقاية من غير
إشارة الى اختلافهما ومشى على هذا الظاهر بعض الشراح منهم الشيخ الأكمل ووفق بعضهم بينهما
منهم تاج الشريعة وعليه مشى الزليعي بأن الاختلاف من اختلاف الموضوع فوضوع رواية المبسوط فيما
اذا ادعوا الملك ابتداء والبدناتية ومن في يده شيء يقبل اه (قوله أي حاضر) لاحاجة لهذا التقيد وما
يأتي لا ينافيه (قوله) وهذا يدل على أن من ادعى على صغير الخ لم يظهر مما تقدم ما يفيد لزوم حضوره
عند الدعوى وإنما أفاده اشتراط حضوره عند النصب وهو غير الدعوى تأمل (قوله) فإن كانوا كورا
أو أنا فكذا الخ) الاوضح قول العناية وإن لم يكن أي مع الرقيق شيء آخر فإن كانوا كورا أو أنا لا يقسم
القاضي الا براضهم ما وإن كانوا كورا أو أنا لا يقسم القاضي في قول أبي حنيفة اه (قوله الشارح
والبئر والرحى الخ) في الخلاصة ولا تقسم البئر والقناة والنهر فإن كان مع ذلك أرض قسمت الارض
وتركت البئر والقناة على الشركة (قوله وتأمل عبارة المصنف) أي فإنه نقل فيها عن الجواهر
لو أراد أحد الوثة القسمة بالا وراق ليس له ذلك ثم قال ولو تراضوا فالقاضي لا يأمر بذلك وهذا مؤيد
لما سنظهره المحشى (قوله) ومنه يظهر الجواب) ما سيأتي في طلب أحدهما المهايأة وما هنا كل طالب
لها الا أنهم ما اختلفا في كيفية تأمل وسيأتي له أنهم ما اختلفا في النهايئة من حيث الزمان والمكان
يأمرهما القاضي أن يتفقا الخ (قوله) بأن يكتب في كغدة الخ) لا يصح تفسير التصوير والذي في
الكفاية وغاية البيان والبناء المراد من تصوير ما يقسمه أن يكسب صورته على قرطاس (قوله الشارح
فلو كان أرض وبناء قسم العينة عند الثاني الخ) قال الزليعي واذا كان أرض وبناء فعن أبي يوسف
يقسم باعتبار العينة لأنه لا يمكن اعتبار التعديل فيه الا بالتقويم لان تعديل البناء لا يمكن بالمساحة وعن
أبي حنيفة ان الأرض تنقسم بالمساحة والمساحة هي الاصل في المسوحات ثم يرتفع في نصيبه البناء
أو من كان نصيبه أجرد دراهم على الآخر حتى يساويه فتدخل الدراهم في القسمة ضرورة وعن محمد أنه
يرد على شريكه بمقابلته البناء بما سواه من العرصه فادابقي فضل ولم يمكن تحقيق التسوية بأن تف
العرصة بقسمة البناء حينئذ يرد دراهم لان الضرورة في هذا القدر فلا يترك الاصل وهو القسمة بالمساحة
الا بالضرورة اه (قوله) وقال في الهداية أنه وافق رواية الاصول) الذي فيها رواية الاصل وقال في العناية لأنه
قال فيه تنقسم الدار مذراعة ولا يجعل لاحدهما على آخر فضل دراهم وغيرها كذا في بعض الشروح اه
وهو ما في الغاية وأنت ترى أن ما ذكر فيه لا يدل على هذه الرواية (قوله المصنف وشهد القامحان
بالاستيفاء الخ) وفي الترمذي لا يلبه ما نصه في المصنف في شهادتهما مقبولة سواء أجزأ أو غير أجزأ وهو
الصحيح وسواء شهدا على التسمية لا غير اتداعى حال بعد ذلك نحن قسمنا أو شهدا على قسمه تأمل

الابتداء على الصحيح كافي التتارخانية وعلى هذا تقبل شهادة القبايين اذا كان المنكر حاضرا حال الوزن والتسليم كافي الفتاوى اهـ (قوله) لاشهد ان علي فعل أنفسيهما أي معنى كافي شرح المجمع (قوله) فلا فرق حينئذ (الح) لكن اصطلاح الفقهاء أن البرهان خاص بالبيئة بخلاف الحجة فانها أعم (قوله) وان لم يكن مانعا ينبغي أن يتحالفا فيه أن التحالف لا يتأق فيما اذا أقام المدعى البيئة على دعواه كما هو موضوع المسئلة فان لم يقم بيئة تحالفوا تناقضا (قوله) كما يظهر من كلام شراح الهداية نعم شراح الهداية جعلوا هذه المسئلة متفقا عليها الا أنه في غاية البيان قال حقق الشيخ أبو الفضل الخلاف في البعض المعين وساق كلامه على ذلك فقال فأبويوسف يقول الاستحقاق يخرج الفعل من أن يكون تميزا في حصته فبطل معنى القسمة كما لو استحق جزء شائع في نصيبه الخ ونقل أيضا عن الاسرار وأشار إلى الاسرار واذا اقتسمادارا بينهما استحق من نصيب أحدهما بيت معين لم تبطل القسمة ولكن يتخير المستحق عليه ان شاء ضرب في نصيب صاحبه وان شاء استأنف عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يستأنف القسمة وقول محمد مضطرب اهـ وما ذكره في العناية عن النهاية انه ذكر في الاسرار الخلاف في الشائع لا ينافي أنه ذكره في المعين أيضا (قوله) فلو قال كإن الكمال وان استحق حصته أحدهما الخ (عبارة الاصل) (وان استحق بعض حصته أحدهما مشاع أو لالم تقسيم) يعني جبرا (ورجع بقسطه في حصته شريكه أو نقضها) يعني ان شاء رجوع وان شاء نقض القسمة دفعا لعيب الشراكة وتفسخ في بعض مشاع في الكل (قوله) فلو به فظهر وارث وقد عزل القاضى نصيبه لا تنقض) التقييده به يفيد أنه اذا لم يعزل نصيبه تنقض بان ظهر كونه وارثا بعد ما كسبته اهـ أبو السعود على الاشياء (قوله) كذا في الدرر قال ط فيه أن الدين الخ) في حاشية المحوى على الاشياء من الهبة عند قوله تملك الدين من غير من عليه الدين باطل أفاد أنه يصح ممن عليه سواء كان عليه حقيقة أو حكما كالو وهب غريم الميت الدين لو ارثه ولو وهب بعض الورثة فالهبة لكلهم ولو أبرأ الوارث صح أيضا كذا في البرازية (قوله) أقول وفيه نظر يدل الخ) فيه نظر فان اعتراض الرمي على ظاهر قول المصنف تبعا للدرر بطلت فان ظاهره أنها لا تحتاج إلى الفسخ (قوله) قول الشارح لانه لا تناقض الخ) في العناية ان لم تكن باطلة لانه افض فلتكن باطلة باعتبار أنها اذا فسخت كان له أن ينقض القسمة وذلك سعي في نقض ماتم من جهته والجواب أنه اذا ثبت الدين بالبيئة لم تكن التمسمة تامة فلا يلزم ذلك اهـ قال سعدى أفندى أقول أنت خير بأن استماع البيئة بعد تبين صحة الدعوى لا على العكس وهذه الدعوى غير صحيحة لاستلزامها السعي في نقض ماتم من جهته فكيف تسمع البيئة والاولى أن يجاب بمنع استلزامها ذلك لجواز أن يظهر مال آخر أو يؤديه سائر الورثة من مالهم اهـ (قوله) أو اشتري (قوله) أو اشتري (قوله) قال في الخاتمة كالو وقع في قسم الخ) مقتضى ما ذكره عن الخاتمة وتعليق المسئلة أن له أن يقسم غيرها مقامها كما كانت لو ييس (قوله) كذا في غالب النسخ الخ) وقال ط ظاهر قوله قسمة التراضي أن هذا الحكم لا يجري في قسمة الجبر اهـ قال الرجعي قضاء القاضى يجري مجرى التراضي لان فعله نافذ على المالك كأنه نائب عنهم اهـ لاشد أنه بالقضاء صار كل نصيب ملكا لصاحبه ونفسه بها التراضي صار كل بائعا ما بيده ولا مانع منه اهـ (قوله) والعجب من المصنف حيث ذكره الخ) لا يتم هذا التعجب الا اذا كان تأليفه المتن بعد صدور هذه المقالة منه يعني قوله لم أطلع عليه على أن الاشياء ثقة في النقل فيصح للمصنف الاعتماد عليه وان لم يره لغيره (قوله) السارح يسكن كل دارا (قوله) أو يسكنها هذا شهر او ذا شهر اعلى ما يظهر وكذا يقال فيما بعده (قوله)

(والافهومشكل) قد يدفع الاشكال بان وجه عدم صحة المهايأة فيها عدم امكان المعادلة فيها اذ كثيرا لا يمكن تحميلها ولا استغلالها فصارت كالمهايأة في غلة العبد لظهور التغير في الحيوان بل التغير الحاصل فيها أكثر من الحيوان تأمل (قوله) وأما في عبد بن أو بغيره فلان التهاؤ في الخدمة (الخ) لا يظهر هذا التعليل فانه لو سلم لم يصح في غلة الدار تأمل (قوله) كالزبله والخبير والمناشف (الخ) هذه ليست من التهاؤ في الاعيان بل في المنافع ولم تجز للاختلاف في الاستعمال كالتهاؤ في لبس ثوب (قوله) هذا أحد أقوال ثلاثة (الخ) وقدم في الخاتمة القول بانهم اعلی الاملاك وظاهره اعتماده (قوله) فعلى قدر الرأس التي يتعرض لهم (الخ) ظاهره والتعليل بعده أنه اذا تعرض للنساء والصبيان يدخلون في الغرامة (قوله) فعلى قدرهما (الخ) هل المراد اعتبار قدر النقل حينئذ أو غيره يحرر (قوله) قياسا على مسئلة السفل والعلو (الخ) هذا القياس منظور فيه كما تقدم في الشركة والقضاء

(كتاب المزارعة)

(قوله) ويسميا أهل العراق القراح) بالفتح المزرعة التي لانباء ولا شجر فيها جعه أقرحة فتكون المزارعة من تسمية الشيء باسم بعض أركانه منح (قوله) يصح أن يراد بالزرع المصدر واسم المفعول (الخ) مقتضى ما يأتي عن الخاتمة عند قوله وشرط التحلية أن يراد بالزرع المصدر فقط وأنه اذا ورد العقد على المزرعة كان معاملة المزارعة (قوله) قول الشارح وأركانها أربعة (قوله) يعني أنه يتوقف معرفتها على هذه الأربعة والافركنها الايجاب والقبول اه سندی (قوله) الا اذا كان البذر والآلات لصاحب الارض والعامل (الخ) الذي ذكره السندی في حيلة الجواز على قول الامام هو أن يكون البذر والآلات لصاحب الارض ثم يستأجر العامل بأجر معلوم الى مدة معلومة فاذا مضت المدة يعطيه بعض الخراج عما وجب له من الاجر في ذمة صاحب البذر فيجوز ذلك كما في سائر الديون اذا أعطاه خلاف جنسه اه وأما ما ذكره القهستاني في غير ظاهر الصحة اذا اجارة فاسدة ولا يستحق العامل لعمله في المشترك تأمل ثم رأيت عبارة القهستاني وفيها التعبير بأوفي قوله أو العامل وقوله فيكون الخ فيه لف ونشر وحينئذ ترجع لما قاله السندی (قوله) وقضى أبو حنيفة بفسادها بلا حد (الخ) عبارة القهستاني في بلاجد بالجيم (قوله) وبذل عليه أنه فرع عليها مسائل كثيرة حتى قال محمد أنا فارس فيها (الخ) الظاهر عود ضمير فرع للامام ويفرع لمحمد حتى يستقيم تفريع ما بعد حتى على ما قبلها ومعلوم أن محمد لم يفرع في مسائل الوقف كما ذكره في البرازية ويحتمل عوده في فرع للامام أيضا أي أن محمد المالم يفرع الامام في الوقف صار راجلا (قوله) قول الشارح وقياسا على المضاربة (قوله) القياس على المضاربة لا يجوز لان معنى الشركة فيها أغلب حتى صحت بدون ضرب مدة ولا تنعقد لازمة والربح متوالم من المال والعمل وعقد الشركة قد يعقد على العمل فقط كما في شركة الاعمال فاطنك اذا انتم اليه المال اه سندی وأصله للزيلي (قوله) وتقع على أول زرع يخرج واحد (قوله) عبارة البرازية وتقع على أول زرع يخرج زرع واحد (الخ) (قوله) ولودلالة بان قال دفعها اليك لترعها (الخ) عبارة الجوى وقد نقلها السندی نصها ولودلالة بان قال دفعك اليك لترعها (الخ) أو أجرتك هذه الارض أو استأجرتك لتعمل فيها فقوله لترعها (الخ) واستأجرتك لتعمل فيها يبين أن البذر من رب الارض اه والظاهر أن أجرتك هذه الارض ليس فيه بيان أن البذر من قبله خلاف ما يفهم من عبارة المحشى بل من قبل العامل

ثم رأيت في غاية البيان نقلا عن فواد بن رستم عن محمد إذا قال لغيره أجزتك أرضي هذه سنة بالثلث أو النصف فهو جائز والبذر على العامل ولو قال دفعت اليك أرضي أو أعطيتك أرضي بالثلث فهو فاسد لانه ليس فيه بيان من عليه البذر (قوله لكن في الثانية أيضا وينبغي أن يكون العامل الخ) لم يظهر صحة هذا الاستدراك فإنه لا يخالف مفاد التعليل إلا أن يكون المراد به أن مفاده أن الشرط هو معرفة العامل فقط بخلاف مفاد التعليل فإنه ربما يفيد اشتراطها حتى للمالك أو يقال إن الاستدراك لدفع توهم أن اشتراط معرفة الأرض منصوص عليه فإن مقتضى عبارة الثانية أنه بحث ثم إن التوفيق الذي ذكره غير ظاهر فإن مقتضاه أنه موجود قول في المذهب بعدم اشتراط معرفة الأرض مع أن مفاد التعليل وما في الخاتبة يفيدان الاشتراط تأمل وأيضا ما ذكره السندی من التعليل لما في الاختيار من أن الأرض قد يوسع فيها فيما بين حبات البذر وقد يضيّق فيها بينهما فيمكن تقدير البذر ويقل بحسب ذلك وقد تحسن المضايقة وقد لا تحسن فلا بد من بيان قدره لانه أقطع للنزاع اهـ يرتد هذا التوفيق (قوله وفي الشرب لالية أن هذا الشرط مستدرك الخ) فيه تأمل فإن الاول لا يفهم منه حكم ما إذا شرط ما قد يقطع الشركة في الخارج وهذا لا يعلم إلا من هذا الشرط تأمل (قوله أقول هو تفصيل حسن) انظر ما قدمه في الزكاة وما كتبناه فانه مفيد قول الشارع لانه خلاف مقتضى العقد اذ مقتضاه ثبوت الشركة في كل الخارج لا في صنف منه (قوله ولانه يردى الى طاع الشركة) فيه أن هذا الاحتمال موجود لو شرط لرب البذر (قوله قال في الكفاية والجواب عما قاله مشايخنا) أن الاصل فيها عدم الجواز الخ لا يخفى أن هذا لا يرد ما قالوه اذ العرف بمنزلة التخصيص على الاشتراك ولو نصاب عليه ثبت فكذا اذا وجد عرف بها (قوله فيما اذا كان العمل خاصة من المزارع) والبذر والبقر لصاحب الأرض والوجه فيه القياس على المعاملة فانهم شركة على التمرودن الغراس شرح ابن الشحنة وقال في غاية البيان ان شرط التبن لصاحب البذر جاز ولو شرطه لغيره فلا تحريم ولا يفسد ولا يجوز أصلا لانه شرط يؤدي الى قطع الشركة لاحتمال أن لا يخرج الحب وجه ظاهر الرواية أن النص ورد بجواز المعاملة وأنه شركة في الرمح وهو التمرودن الاصل وهو الغراس فانه كن القول بجواز مثلها وهو المزارعة أما اذا شرط التبن لمن لا يذره فهذا لا نظير له فبقى على أصل القياس اهـ (قوله وقدر البرازي له ضابط الخ) عبارته السابعة البذر من واحد والباقي من آخر وانه فاسد وعلى هذا لو أخذ جازان أرض رجل على أن يكون البذر من أحدهما والبقر والعمل من الآخر لا يصح فكل ما لا يجوز اذا كان من واحد لا يجوز اذا كان من اثنين اهـ والنصد أنه اذا كان هذا لأحد فله ان يصح شرطه على واحد لا يصح أن يشترط على اثنين ليس معه غيره ولبس في هذا ما يخالف ما في القهستاني ونصه لقائل أن يمنع الحصر في طرفي الصحة والفساد في صرركه سيرة أما في الاول فلا نه صح أن يكون الأرض لأحد والبقر لآخر والبذر والعمل منهما والخارج نصفان وأن يكون البقر لأحد والعمل لآخر والأرض منهما والبذر امامتهما والخارج نصفان أو من العامل وله ذلك الخارج كما في التمتع وأن يكون الأرض والبذر وبقر واحد لهما والعمل وبقر آخر كما في المنة عن نجب الامعة وأن يكون البقر لأحد والأرض والبذر والعمل لهما والخارج نصفان كما في التمتع وأما في الثاني فلا نه لا يصح أن يكون كل من الأرض لآخر كما في التمتع وأن يكون البذر والبقر لأحد والآخر والعمل لآخر وأن يكون الأرض والبذر والبقر لأحد والعمل لآخر

والبذر بينهما كما في العمادى وأن يكون البذر والعمل لاحد والبقر لا تحرق الارض لثالث وأن يكون العبد أو البذر والعبد أو البقر لأحد والباقي لآخر كما في التنف فوضع بطلان ما ظن أن الحصر صحيح اهـ **(قوله)** فان أراد أن يطيب الخارج لهماء غير انصيم ما الخ قال المحوى وغيره وإذا أراد أن يطيب لهماء الزرع عندهما في موضع فسدت فيه وعند الامام مطلقا فالوجه فيه ما حكى عن اسمعيل الزاهد أنه عيز النصبين ويقول رب الارض للزرع وجب لي عندك أجزمتل الارض أو نقصانها ووجب لك على أجزمتل عملك وثيرانك وقدر بذرك فهل صالحتي على هذه الخنطة أو على ما وجب لك على بما وجب لي عليك فيقول المزارع صالحت أو يقول المزارع رب الارض قد وجب لي عليك أجزمتل على وبذري ووجب لك على أجزمتل أرضك أو نقصانها فهل صالحتي عما وجب لي عليك على هذه الخنطة فيقول رب الارض صالحت فإذا تراضا على ذلك جاز ويطيب لكل منهما ما أصابه لان الحق بينهما لا يعدو هما فإذا تراضا على ذلك زال الموجب للخبث اهـ وكذا في المنبع وقد وقع في ذكر الحيلة المذكورة تحريف في غالب نسخ المحوى وغيره والأصوب ما نقلته لموافقة للنسب واستقامته ومع هذا في هذه الحيلة تأمل فان الزرع يقع رب البذر ويجب للآخر أجزمتله أو أرضه فكيف يجب على رب الارض أجزمتل العامل وثيرانه وقدر بذره تأمل ثم رأيت في حاشية عبد الحلیم عن اسمعيل الزاهد فالوجه أن عيز النصبين على ما شرطوا يقول كل منهما لصاحبه ان لي عليك في هذا العقد حقوا لك على حقاقه فهل صالحتي على هذا القدر من المحصول فيقول الآخر صالحت فإذا تراضا على ذلك جاز الخ اهـ **(قوله)** لكن في القهستاني أنه لم تثبت رواية في مقدار مابه الاسترضاء عبارته (يجب أن يسترضى) العامل باعطاء أجزمتل عمله لثلاثين الغرور قال مشايخنا هذا ديانة أما الحكم فلا شيء له فيه اذا العقد على الخارج كما في المبسوط وفيه اشعار بأنه لم يثبت رواية في مقدار مابه الاسترضاء اهـ **(قوله)** كذا قاله ابن الكمال الخ وقال الزيلعي فيما لو مات رب الارض قبل الزراعة بعدما كرب الارض وحرق الأنهار لاشي العامل بمقابلة العمل لانه يقوم بالخارج ولا خارج فلا يجب شيء بخلاف المسئلة الأولى حيث يفتى بارضائه حيث كان مغرورا من جهته بالامتناع باختياره ولم يوجد ذلك هنا لانه بدون اختياره **(قوله)** فتأمل معناه نظر فيما نقله في النهاية في العناية بأن منافع الاجير وعمله انما يتقوم على رب الارض بالعقد والعقد انما يقوم بالخارج فاذا انعدم الخارج لم يجب شيء اهـ ونقله في البناية وأقره **(قوله)** الضمير راجع الى نفقة الزرع لا مطلقا الخ اذا جعل راجعا لما يلزم بعدمضي المدة مطلقا استقام الكلام بلا حاجة لدعوى استخدام اهـ تأمل **(قوله)** أو أنفقوا عليه بأمر القاضي ليرجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدرا بالحصصة أى انه انما يرجع عليه بقدر حظه حتى لو كان حظه من النفقة أكثر من حظه من الزرع لم يرجع بالفضل كما أفاد ذلك المحوى **(قوله)** قال ح لما قدمنا من أن العمل والاشجار منه فلم يبق من الآخر شيء وقال الرجى أى استأجر أرضا بعد المساقاة على ما فهم من الاشجار ودفع ما فهم من الاشجار مساقاة لما لكها لم يجز لان الشجر والعمل منه فهو أولى بعدم جوازه من دفع الارض من ازرعة والبذر من المؤجر اذ هنالك ملك منفعلة الارض بعد الاجارة ومع ذلك لم تجز حيث كانت رقة الارض ملكه والبذر والعمل منه وهما المساقى ليس له الا العمل فيستحق به ما شرط له من الثمر فاذا دفعها الى مالكها لم يوجد منه شيء يستحق به المشروط اهـ سندی

(كتاب المساقاة)

(قوله) وتأمله مع ما قدمناه عن الوالوجية) ليس فيه منافاة لما في الوالوجية بل زيادة بيان لحكم المسئلة تأمل (قوله) بدليل ما يأتي من قوله ولودفع غراسا الخ (قوله) وهذا اذا انتهى جذاها الخ) لافرق بين ما انتهى جذاها ولا حيث كان القصد البذر وتقييد العناية اتفاق (قوله) الشارح فان ذكر اذالك صح (قوله) أى أعواما يمكن أن تحصل فيه ثمرة اصح العقد ان ظهر في تلك المدة ثم والافسدت ويجب أجر المثل على ما مر سندی (قوله) المصنف والرطوبة لصاحبها) أى ما بقي من الرطوبة اه سندی (قوله) منها كما في النهاية أنه جعل نصف الارض عوضا عن جميع الغراس الخ) منظور فيه اذ موضوع المسئلة أن الغراس فيها بينهما ومقتضى التعليل أن جميعه لرب الارض اه من السعدية وشيخى زاده وتراجع هذه العبارة في محلها وتأمل في تعليل النهاية المذكور ثم رأيت عبارتها كما نقله المحشى عنها وعزاها في النهاية لمبسوط السرخسي من باب الاجارة الفاسدة وهكذا رأيتها فيه من الباب المذكور بالعز والى الحاکم في المختصر ورأيت أيضا فيه من باب المعاملة مانصه وقد بينا في المسئلة طريقتين لمشاخنة جهم الله في كتاب الاجارة احدهما أنه اشترى منه نصف الغرس بنصف الارض والاخرى أنه اشترى منه جميع الغرس بنصف الارض اه وفي الهداية وفي تحرير الجهاط طريق آخر بيناه في كفاية المنتهى اه قال كثير من شراحها هو شراء رب الارض نصف الغراس بنصف أرضه أو شراءه جميع الغراس بنصف أرضه ونصف الخار ج فكان عدم جواز هذا العقد لجهالة الغراس بنصفها أو جميعها اه قال الطوري في تكملته يرد على الصورة الثانية وهي قولهم أو شراءه جميع الغراس الخ أن وضع المسئلة أن تكون الارض والشجر بينهما نصفين لأن يكون جميع الغراس لرب الارض فلا يتصور المناصفة في الشجر اه والذي يظهر في دفع النظر أن يقال ان مراد المتعاقدين أن رب الارض يكون بائعا نصفها بجميع الغراس ثم اعد نبتاه وعلوقه فيها يكون نصفه عوضا عن عمله أو أنه باعه نصف أرضه ونصف الشجر الذي ينبت فيها بجميع الغراس (قوله) الشارح فكان كقفيز الطحان الخ) الأنسب أن يقول ولانه كقفيز الخ ليكون علة نائمة فتال ورجحى اه سندی (قوله) لان استئجار الشريد على العمل في المشترك لا يصح الخ) في السندی عن الرجحى أنه من قبيل الاجير الخاص لانه ضرب لعمله مدة وبتسليم نفسه يستحق الاجر ولا يقال انه عمل في مشترك فلا أجر له لانه يستحق الاجر بتسليم نفسه اه لكن على هذا يلزم التعبير بالفاء بدل اللام في قوله يعمل (قوله) قال في المنع عن الخانية بخلاف الصيد الخ) عبارته فتكون بمنزلة شجرة في أرض انسان لا يعرف غارسها فنكون لصاحب الارض كالسبيل اذا جاء بتراب في أرض واجتمع كان لصاحب الارض بخلاف الصيد اذا فرخت في أرض انسان أو باضت فان ذلك لا يكون لصاحب الارض ويكون لمن أخذه لان الخ (قوله) ثم اعلم أن ظاهر التقييد بأمر القاضى أنه لا رجوع بدونه) لكن في السراجية على ما نقله السندی دفع كرمه معاملة فوات العامل في السنة فأنفق رب الارض بغير أمر القاضى لم يكن متبرعا ولا سبيل للعامل حتى يعطيه نفقته وكذا في الزرع ولو غاب والمسئلة بحالها لم يرجع اه وقدم المحشى نقله عن منية المعنى (قوله) وقدم الشارح آخر المزارعة عن الخلاصة أنه بضمن العنب بترك الحفظ لا عرف) ما قدمه كأه عرف خاص في المساقاة وما حكاه في الهداية من الاتفاق بناء على العرف العام حين ذلك (قوله) الشارح وان زاد العامل جاز لانه اسقاط) في هذا التعليل

تأمل فانه بعد خروج الثمرة تكون مشتركة لشركة ملك (قوله فتعين ما قلناه) أى من عدم الجواز (قوله) والعامل أجر مثله على العامل الاول بالغام بالغ الخ) هو قول محمد وعندهما لا يجاوز به المسمى اه
سندى (قوله) وفي كون المساقى يسترنظر) الظاهر أن المراد الاستفهام عن أحدهما وليس المراد أن
كلامهما يكفر

(كتاب الذبائح)

(قوله) هذا الدخول اقتضى خروج المتن عن كونه قيداً في التعريف) ليس في كلام المصنف تعريف حتى يكون قوله ما لم يذكّر قيداً فيه بل هو بيان لغاية الحرمة ولعل الشارح أخرج المصنف عن ظاهره إشارة إلى أن هذه الغاية لظهورها لا تحتاج لبيان (قوله) الخلق في الأصل الخلقوم الخ) وقال ابن الكمال في أقصى الغم فضاء هو الخلق وفيه مجريان الاول موضوع من قدام وهو الخلقوم وهو مجرى النفس والثاني موضوع من خلف ناحية القفا على خرز العنق ويسمى المرى وفيه ينفذ الطعام والشراب وهذا ما في كتب الطب ويوافقه ما في المغرب والجمهرة وديوان الأدب (قوله) ان كان بالذبح فوق العقدة حصل قطع ثلاثة من العروق) الذي في العناية من كتاب الصيد قبيل قول الهداية وان رمى صيداً فأصابه ولم يتخذه الخ أن الاوداج من القلب إلى الدماغ (قوله) وفي العين أنه مجراهما) عبارة القهستاني وفي العين أن الخلقوم مجراهما اه (قوله) فكسر الهمزة أنسب) أى الواقعة في لفظ افر في الحديث المذكور (قوله) وكان قوله قول الامام) قال فالخاصل أن عند أبي حنيفة ومحمد اذا قطع ثلاثاً أى ثلاثاً كان يحل وبه كان أبو يوسف يقول أولاً ثم رجع إلى ما ذكرنا يعني من قطع المرى والخلقوم وأحد الودجين وعن محمد أنه يعتبر أكثر كل فرد (قوله) متعلق بقطع) بل هو متعلق بحل (قوله) لان ظاهر حاله يدل على أنه قصد التسمية على الذبيحة) هذه العلة غير متجعة لما قاله الزيلعي اذ موضوعه أن النية لم تحضره فلا يتأتى أن يقال فيه ان ظاهر الخ فيبقى قوله ولو سمي ولم تحضره النية صح مفيد العدم التأويل (قوله) لكن ذكر في البدائع أنه لم يجعل ظنه الخ) وجه الاستدراك أن ما في البدائع بقيد عدم الحل فيما لو تركها جهلاً بالشرطية (قوله) المصنف كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان) تنظير لا تمثيل كما يظهر من قول الكز وأن يقول عند الذبح اللهم تقبل الخ لكن قال الزيلعي ومن هذا النوع يعني أن يذكّر مع اسمه تعالى غيره موصولاً من غير عطف أن يقول اللهم تقبل من فلان في فكره لوجود الوصل صورة اه ومقتضاه أنه تمثيل (قوله) قال الشيخ السلبى في حاشيته هكذا هو في جميع ما وقفت عليه الخ) الذي في الزيلعي كما وقفت عليه ونقله السندى الاوجه أن لا يعتبر الاعراب بل لا يحرم مطلقاً بدون العطف ويحرم مطلقاً بالعطف (قوله) ووجهه يظهر مما يأتي قريباً الخ) بين النظر في البناء بأنه مخالف للنقول عنه عليه الصلاة والسلام (قوله) لكن في الكفاية ان تقاربت الولادة بكرة ذبحها) نقل في الكفاية هذا الفرع عن النوازل ثم قال لان فيه تضيقاً للولد من غير فائدة وهذا التفريع انما يتأتى على قول أبي حنيفة الخ (قوله) دويبة أستر أصله) يقال رجل أصله ومصلم الاذن كأنه مقطوعهما ورجل أصله مضطرب الركتين والعرويين قاموس (قوله) الخفاش كزمان الطواط) من الخفش بالتحريك وهو ضعف العين وضعف البصر خلقة أو فساد في الجفون اه سندى (قوله) أى غير السمك والجراد) قال أبو السعد وفي حواشي الاشياء لا حاجة لاستثنائه لان ميتة السمك حلال وكذا الجراد اه

(كتاب الاضحية)

قال عبد الحليم في حواشي الدرر بضم الهمزة وكسر هاء منسوبة الى الاضحية بفتحها والضم والكسر من تغييرات النسبة ويحتمل أن تكون أفعولة من الضحوة أعلت اعلال مرعى اه (قوله) وقيل منسوبة الى اضحى عبارة غيره الاضحية (قوله) الا أن يحمل على أنه يحسن ويقفى في أيام النحر) مقتضى الاصل السابق أن من يحسن ويقفى في أيام النحر يعتبر حاله في آخر أيامها ولعل ما في الحاشية رواية أخرى (قوله) ثم ان هذا صريح في خلاف ما ذكره البيهقي حيث قال ان من لا تجوز فيها الاضحية (الخ) نزول المخالفة بان المراد في عبارة البيهقي أهل منى المقيمون بها الغير محرمين فانها في زمن الموسم مصرفهم كغيرهم من أهل الامصار لا تجوز اضحيتهم الا بعد الزوال في مسئلة ترك الصلاة بخلاف غيرهم من المحرمين لانهم بمنزلة أهل القرى فتجوز زمنهم بعد انشقاق الفجر على أن البيهقي فرع ما قاله على قولهم ان وقت الاضحية بعد مضى وقتها فبن لم يصلوا اه وهو تفريع صحيح في ذاته ويدل للحمل المذكور التعليل بانهم مشغولون (الخ) (قوله) وهذا ظاهر الرواية) وفي خزانه الاكمل أنه المختار وعند الجمهور لا بد مع النية أن يقول بلسانه وأضحى بها ولو اشتراها الغنى بنيتها لم تتعين باتفاق الروايات كافي الخلاصة وان قال في الاشياء من القاعدة الاولى ان كان فقيرا وقد اشتراها بنيتها تعينت فليس له بيعها وان كان غنيا لم تتعين والصحيح انها تعين مطلقا اه فان المنقول في الغنى عدم التعين باتفاق الروايات اه من شرح البعلی (قوله) أقل من الباقي (الخ) فيه تحريف وحقه أكر (قوله) وقيل معناه قولى قريب من قولك) وذلك لأن أبا يوسف اعتبر الاكثر من النصف وأباحنيفة الاكثر من الثلث والثلث أقرب الى النصف من الربع اه هداية (قوله) لبس الاحليل) مخرج اللبن من الثدي قاموس (قوله) ولفظة أول يغلظا سبق قلم) أى في العزول في الحكم كإيدل عليه التعليل بعده والافالحكم واحد فهما كما يفيد ما نقله (قول الشارح ولو كالا الخ) صوابه حذف الواو اه سندی (قوله) ويحمل قولهم بلا غرم على ما اذا رضى كل بفعل الآخر) يبطل هذا الحمل لتعليل هذه المسئلة وتظاهرها بالاذن دلالة فانه يفيد عدم الضمان ولولم يرض كل منهما بفعل الآخر (قوله) وأجاب ط بانه أنه نظر المضاف اليه) هذا الجواب انما أفاد صحة الاخبار من جهة المطابقة بين المبتدأ والخبر في التأنيث ولا يفيد دفع ما قاله ح فانه مع ما قاله ط ما زال حمل العين على العرض متحققا (قوله) فديقال لما بين عليه السلام أن أحدهما عنه وعن آله والآخرة أن من لم يقض بشئتين على شخص بالسنية) بيانه عليه الصلاة والسلام على الوجه المذكور لا يدل على عدم وقوعه ما عنه بل على التثنية في الثواب كما يأتي ما يفيد عن الفتح (قوله) لم يكن فيها الخ) لعله لم يمكن الخ ثم رأيت نسخة الخط عبر بقوله لم يمكن فيها الخ (قول الشارح احصة قسمة الغنم الخ) تعقبه الرحتى بانه اذا أراد بالتراضى فهو جائز في كل منهما وان أراد بدون علم صاحبه فانه لا يجوز في الغنم أيضا لانه قبي وانما يأخذ نصيبه بغيبه صاحبه في المثل انتهى اه سندی ولعل المسئلة استعمسانية في الغنم (قوله) ظاهره ولو كان غنيا (الخ) المتعين حمل عدم الاكل على ما اذا كان الأمر ناذرا (قوله) والضمير في كان للقول) الظاهر أن ضميره كضمير غير ويغير للأمر وان كان ما قاله صحيحا (قوله) عن مولدة ورقة بنت سعد) حقه ابن كافي شرح المصنف (قوله) بمحوضة) طم الحامض مختار الصحاح

(قوله كون عامة مسائل كل منه ومن الاضحية لم تخل من أصل و فرع ترد فيه الكراهة) الا ترى أن في وقت التضحية من ليالي أيام النحر وفي التصرف في الاضحية بجز الصوف وحلب اللبن وفي اقامته غير مقامه كيف تحققت الكراهة وفي الكراهية كذلك أيضا اه عناية والكراهة في الحقيقة في التضحية لافي وقتها فيه تجوز سعدى وفيه أيضا أن المراد أن في كتاب الكراهية تتحقق الكراهة في أشياء كثيرة تأمل (قوله كافي الشرع الخ) عبارة البيري المشرع الخ بالميم (قوله وأيده شارحه ابن أمير حاج الخ) ما ذكره ليس فيه تأييد للتجوز في كلام محمد بل فيه بيان أن ما وقع لابي حنيفة من لفظ التحريم مؤول (قوله) ويأتى أيضا ما في لفظ محمد) أى من التجوز (قوله) وعلى هذا فالاختلاف في مجرد صحة الاطلاق قد علت مما حرره صحة اطلاق التحريم على قول كل من الامام ومحمد على التجوز لا الحقيقة (قوله ان كان الاصل فيه الحرمة الخ) يظهر أن هذا ليس عاما في كل ما يطلق عليه لفظ المكروه (قوله فان ظاهره أنه مندوب الخ) خصوصاً مع مقابلته بما قبله (قوله) وبعده لنفى اللوم) اللهم صغائر الذنوب اه سندی (قوله ولا يعلقه بالخوان) بل بوضع بحيث لا يعلق اه سندی عن الظهيرية (قوله) أدخل مرارة في اصبعه للتداوى روى عن أبي حنيفة كراهته الخ) وجه الكراهة في ذلك ما فيه من استعمال النجاسة اذا المرارة نجسة بمجاورة ما فيها من النجاسة (قوله) ظاهره أن الكراهة تحريرية) بحمل الكراهة على التنزيهية وان أطلقت هنا نزول توقف المحشى في الفرق) ويظهر أن قوله من ساعته ليس احترازا بل ليفيد أن الحكم كذلك بعده بالاولى نعم الكراهة انما تتحقق فيما اذا أكل من ساعته (قوله) والخرف بالراى محرركة الجر الخ) جمع الجرعة من الخرف كالجرار قاموس (قوله) ومفاده أن مجرد كون البائع مجوسا يثبت الحرمة الخ) لا يخفى أن عبارة التارخانية ليس فيها ما يدل على هذا المفاد نعم نفيد الكراهة بالاولى لو علم أن البائع مجوسى بدون أن يخبره أن الذابح مسلم (قوله) الاولى التعبير بالولى الخ) بل ما فعله الشارح هو المتعين وهو تعميم في المملوك ولا يستقيم ارجاع ضمير غيره ونفسه اليه اه ثم رأيت في نسخة الخط المخبر يدل الخبر والمناصب جعل الضمير للمملوك (قوله) قال في المنع وأما الاذن الخ) عبارة المنع بعد ذكره عبارة السراج وأما الاذن في دخول الدار اذا أذن في ذلك عبده أو ابنه الصغير فالقياس كذلك الا أنه جرت العادة بين الناس أنهم لا يمنعون عن ذلك فجوز لاجل ذلك اه وفي السندی عن السراج ولو أذن له في دخول الدار عبد رجل أو ابنه الصغير فالقياس أن يتحرى الا أنه جرت العادة من الناس الخ اه (قوله) هذا توفيق منه بين العبارات الخ) الأحسن أن يجعل استدرا كاعلى ما يتوهم من جعل الكافر كالفاسق فيما سبق أن يكونا كذلك فيما بعده فان العبارات لم يكن فيها تناف ولا شبهة حتى نحتاج للتوفيق وما قدمه انما يفيد عدم الفرق بينهما في نذب الاراقة (قوله) فقد ساوى الفاسق من هذه الجهة الخ) أى التيمم بعد الوضوء (قوله) وأنت تراه قد جزم في شرحه بما كان مترددا فيه) ما نقله عن خط الشارح ليس فيه ما يفيد التردد فيما جزم به في شرحه فان ما فيه هو الفرق بين الكافر والفاسق لوتيمم قبل الاراقة وهو ما ذكره في التارخانية بقوله فان تيمم لا يجزى الخ وهذا منقول لا يحتاج للاستظهار والاستظهار الواقع في خطه فيها لوتيمم دونها فاستظهر أنه انما يكفي بعد الوضوء تأمل (قوله) أحدهما هذا) أى صحة الاكتفاء في خبر الكافر بالوضوء بخلاف خبر الفاسق (قوله) بلافرق

بين الذبيحة والماء) انظر السندى فإنه نقل عن المحيط أنه عند التعارض في الذبيحة أن أكثر المشايخ قالوا
يتنزه عن الأكل اه ونحوه في الهندية وذكر أن الصحيح قول أكثر المشايخ ونص عبارة السندى وفي المحيط
ولم يذكر محمد رجه الله في الأصل ما إذا كان صاحب اليد الذي أذن لغيره في أكل الطعام أو شرب الماء
ثقة عدلا وقد أخبر أنه ملكه لم يغصبه من أحد وقد اختلف المشايخ فيه قال الفقيه أبو جعفر الهندواني
لا يتنزه لأن الخبرين تسافط بالحكم التعارض فتعتبر الإباحة الأصلية بخلاف ما إذا كان فاسقا وغيره من
المشايخ قال يتنزه وهو الصحيح فعلى هذا إذا أراد أن يشتري لحما فقال له خارج عدل لا تشتريه ذبحه بحوسي
وقال القصاب اشتريته ذبيحة مسلم والقصاب ثقة فإنه تزول الكراهة بقول القصاب على قول أبي جعفر
وعلى قول غيره من المشايخ لا تزول اه (قوله) والظاهر حمله على غير الويلمة لا يظهر هذا الحمل بل
الظاهر حمله على عومه

(فصل في البس)

(قوله) (لأنه صلف) في القاموس هو التمدح بما ليس عندك ومجازة النظر اه (قوله) هذا الإشارة إلى
أنه لا يجوز لبسه بلا ضرورة تاريخانية) تنظر عبارة التاريخانية ثم رأيت عبارتها كأنقلها المحشى (قوله)
لوصيفا) في القاموس ثوب صفيق ضد سخييف وثوب سخييف قليل الغزل اه (قوله) وهل حكم المتفرق
من الذهب والفضة كذلك يحزر) الظاهر عدم الفرق (قوله) لكن في القهستاني وعن محمد لأبأس
للجندی الخ) الظاهر إبقاء قوله حالة الحرب على ظاهره وجعل ما روى عن محمد مقابلا له (قوله) ويظهر لي
أن هذا الجواب أحسن من الجواب السابق) لكن هذا الجواب يظهر إذا كان المراد بالخلط في كلام
الرملي اختلاط المجاورة وهو غير المتبادر منه فإن المتبادر خلط المازجة والظاهر اعتبار الغالب كما قال
الرملي (قول المصنف وكره لبس المعصفر) قال السندى أى ما صبغ بالعصفر لما أخرجه مسلم وأحمد
والنسائي عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثوبين معصفرين
فقال إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها وفي رواية لمسلم رأى على ثوبين معصفرين فقال أأملأ أم تركت
بهذا قلت أغسلهما قال بل أحرقهما وفي رواية للنسائي فغضب النبي صلى الله عليه وسلم وقال اذهب
فاطرحهما اعنك قال أين يا رسول الله قال في النار وفي رواية للحاكم فقال ما هذان الثوبان قال صبغتهما
لي أم عبد الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقسمت عليك لما رجعت إلى أم عبد الله فأمرتها أن
توقد لهما التنور ثم تطرحهما فيه قال فرجعت ففعلت وفي رواية لأحمد وأبي داود وابن ماجه قال رأى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى ثوب مصبوغ بعصفر موزد فقال ما هذا قال فأنطلقت فأحرقته فقال
النبي عليه السلام ما صنعت بثوبك فقلت أحرقته قال أفلا كسوته بعض أهلك وفي رواية لهما قال
هبطنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثنية فالتفت إلى وعلى ربيعة مضرجة بالعصفر فقال ما هذه
الريطة عليك فعرفت ما كره فأتيت أهلي وهم يسجرون تنورا لهم فمقدقها فيه ثم أتيت من الغد فقال
يا عبد الله ما فعلت الريطة فأخبرته فقال أفلا كسوته بعض أهلك فإنه لأبأس به للنساء إلى آخر عبارته
ثم قال عند قول المصنف والمزعفر الأجر والأصفر يعني أن المزعفر بقسميه مكروه كذا قاله السيد أحمد
قال وأما الأصفر من غير الزعفران فلا كراهة فيه (قوله) مفاده أنه لا يكره للنساء) قال السندى قد
قدمنا إباحته لهن في حديث عبد الله بن عمرو وعند أحمد وأبي داود اه (قول المصنف ولا بأس بسائر

(الأولان) قال الجوى من أحكام يوم الجمعة في جامع المضمرة والمشكلات عن فتاوى الحجة ويكره للرجال لبس الثياب الخضراء وأحب الثياب إلى الله تعالى الثياب البيض اهـ (قوله) وظاهره أنه لا يكره للزينة الخ لم يظهر مما قبله (قوله) ولأن السلطان يلبس للزينة الخ مقتضى هذه العلة أن المراد بغير السلطان في قول العامة من له حاجة فلا ينافي قول غيرهم بكرهه لغيره حاجة (قوله) لانسلم أنها في السن ترتفع بالفضة لانها تنتن أيضاً) فديقال ان الفضة لا رتباطها بالعظم في شد السن لا تنتن بخلاف وضعه على اللحم في مسئلة الأنف فانها تنتن لو وضعها على اللحم (قوله) قال رضا الله عنه نسخة الخط قال رضى الله عنه الخ

(فصل في النظر والمس)

(قوله) لا عورة للصغير جداً) أى بان كان ابن أربع سنين فادونها وقوله ثم تغلظ أى يعتبر الدبر وما حوله من الاليتين والقبل وما حوله كما تقدم له (قوله) وعلى هذا لا يحل النظر إلى عورة الخ) فيه أن ما نقله انما هو في النظر إلى المرأة وعليها ثياب ما تصقه بها تصف جرمها وهذا لا يفيد أن الحكم في الرجل كذلك الفرق الظاهر بينهما وتخصيصهم بالحكم المذكور بما يفيد أنه ليس كل امرأة فيه وعلى ما قاله لا يخفى ما فيه من الحرج خصوصاً في زماننا المعتاد فيه لبس الثياب الأفرنجية للكثير من أصناف الناس مما يصف ما تحتها والظاهر ابقاء ما نقله الشارح على عمومته في حق الرجل ورأيت في شرح المنتهى الحنبلى ما نصه ويجب ستر عورة بما لا يصف البشرة أى لونها لان الستراغما يحصل بذلك لأن لا يصف حجم العضولانه لا يمكن التحرز عنه اهـ (قوله) فليتأمل عند الفتوى) الذى يقتضيه النظر أن ما قاله من اشتراط عدم أهلية الجماع في كل منهما مبنى على الرواية التى ذكرها القهستاني عن محمد وما قاله من أنه لم يشترط كون الرجل ممن يجامع مبنى على مقابلها والظاهر اعتماد رواية عدم اشتراط كونه ممن يجامع (قوله) ولا يكون الا في المحارم وأمة الغير) وأما العجوز فانما يجوز مصافحتها ومس يدها والسفر قد يجوز الى مس غير ذلك (قوله) أنه لا نسافر الأمة بلا محرم في زماننا الخ) ويظهر أن الخلوة كذلك كما يفيد التعليل (قوله) ومفاده أنها لا تنتن الخ) حقه حذف لا (قوله) وكذا الرجل اذا سلم على امرأة أجنبية فالجواب فيه على العكس) ليس المراد به عكس الحكم السابق بمعنى أنها اذا كانت عجوز لا تردوا اذا كانت شابة تردفاته خلاف ما يعطيه التشبيه وخلاف ما يفيد ما بعده بل المراد به العكس بين العجوز والشابة بمعنى عدم التساوى بينهما في الحكم وان الشابة لا تردوا للعجوز ترد (قوله) ثم على مقابل الصحيح وجه الفرق كما في الهداية أن الشهوة الخ) ما ذكره من الفرق انما هو فرق للقول الصحيح للمقابلة تأمل (قوله) وقد يقال اذا حل له جميع ما اتصل بها خل المنفصل بالاولى الخ) لم يظهر دعوى الاولوية اذ حل ما اتصل بها بالتبع لها ولا تبعية بعد الانفصال (قوله) لقوله تعالى ولا تنموا ما فضل الله به بعضكم على بعض) الآية لا تصلح دليلاً فانها في التمني وهو غير التفكير (قوله) ولعله محمول على ما اذا فعلته للترين للاجانب) يقال كذلك في الواشرة (قوله) وقدمنا هنالك عن النهر بحثاً أن لها سدقمر رجها الخ) قدم في نكاح الرقيق أن ما في البحر مبنى على أصل المذهب وما في النهر على ما قاله المشايخ والذي قدمه أيضاً مخالفة بحث النهر لما في البرازية وهو الموافق

(باب الاستبراء وغيره)

(قوله) وسرطه حقيقة الشغل الخ) فيه أنه يجب الاستبراء وان يتقن بفرغ الرحم (قوله) ويظهر أيضاً

فينزل عليها الدم أول البلوغ ثم استمر بها (الخ) لا يظهر الا اذا نزل عليها أول الشهر الا ان يراد بأول الشهر أول النزول **(قوله)** وقيد الردي الولوجية بالقضاء ليس في عبارة الولوجية ما يفيد التقييد ونصها بآية أمة فخاضت عند المشتري ثم وجد بها عيبا فردها لم يقر بها البائع حتى تحيض عنده وكذا الاقالة واذا قبضها المشتري شراء فاسدا ثم ردها القاضى على البائع لفساد البيع فعليه أن يستبرئها لانه استحدث ملك الوطء باستحداث ملك اليمين من جهة غيره اه فأنتم تراه أنه لم يذكر القضاء قيداً في الحكم ويدل للاطلاق ما ذكره في التعليل **(قوله)** ولعل الفرق شبهة الخلاف (الخ) يبطله حكاية الخلاف السابق في وجوب الاستبراء اذا كان الخيار للمشتري وردت بعد القبض فانه لو سلم هذا الفرق لوجب اتفاقاً **(قوله)** أما لو طلقها قبله فعليه الاستبراء لان القبض له شبه بالعقد وعليه مدار الأحكام ولو اشترها المشتري في هذه الحالة يجب الاستبراء فكذا اذا وجد القبض **(قوله)** وما حكاها ابن الشحنة (الخ) نسخة الخط وهو ما حكاها الخ **(قوله)** ان الأمة اذا لم تخرج عن ملك المولى ولكنها خرجت من يده ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء) يعنى وفي التزويج لم يزل يدها ورقبتها لم لو كفا فاستمرت كونه قبل القبض ولم يشترط ذلك في الكتابة اه سندی **(قوله)** وبالميد بعد القبض) نسخة الخط واليد الخ بدون باء **(قوله)** وكذا المولاها) الذى قدمه اعتماد وجوب الاستبراء على المولى اذا أراد تزويج أمتة التى كان يطؤها **(قوله)** وبه ظهر أن قوله ولو عن شهوة في قول المصنف (الخ) كذا نسخة الخط ولعل الأصل وبه ظهر أن قوله أى في العناية ما كان على وجه الشهوة في معنى قول المصنف في ازار الخ ثم ان ما ذكره لا يدفع ما قاله ط من أن ما استدلل به لأبي يوسف انما يفيد جواز المعانقة وأما كونها بازا رواداً وقيص فلا دلالة فيه عليه ثم قول أبي يوسف لا بأس الخ ان كان بشهوة فهو حرام اتفاقاً وبدونهما بخلاف اتفاقاً كما نقله عن الخاتمية والحقائق فما مورد الخلاف اه نعم على ظاهر عبارة الشارح من بقاء قوله في ازار على ظاهره وأن أبا يوسف قائل بعدم الكراهة الامع تحقق الشهوة وهما يكتفيان بوجود الازار لثبوتها يكون جريان الخلاف حينئذ ظاهراً **(قوله)** وان ما قبله الخ) نسخة الخط وان ما نقله الخ **(قوله)** والصواب اسقاط (الخ) أو لا **(قوله)** لانه داخل في قول المصنف بعد والسلطان الخ) دخوله في السلطان خلاف المتبادر عرفاً

(فصل في البيع)

(قوله) أو على الرخصة والاستحسان) أى المطلق على الرخصة والمقيد على الاستحسان **(قوله)** الظاهر أنه أشار بنقله الى أن تصحيح الانتفاع بالخاصة تصحیح لجواز بيعها أيضاً) خلاف الظاهر بل الظاهر أنه أراد كافي شرحه لشيخه زاده أن ما كان يبعه غير جائز يكون الانتفاع به غير جائز وما كان يبعه جائزاً يكون الانتفاع به جائزاً اه وليس فيه ما يدل على تصحیح جواز البيع **(قوله)** والظاهر أن المراد بالآخبار التواريخ الخ) انظر السندی فانه بعد أن نقل ما ذكره الشارح عن الهندية قال لعل المراد اخبار السلف الصالحين لاجمع خبر بمعنى حديث لان المحقق أشرف منه فلا استهانة والتفسير تابع له والفقهاء مستنبط منه وهو المقصود بتنزيله لان الكتب انما نزلت لبيان ما للعباد وعليه وعلى هذا لا بأس بوضعها في كتب الأحاديث وقاية لها اه **(قوله)** عليه السلام لا يجتمع في أرض العرب دينان) مقتضى هذا الحديث أنه لا خصوصية لمكة والمدينة في منع الاستيطان بل سائر أرض العرب كذلك **(قوله)** كالنفقة والكسوة واستبحار النظر من الخ) وقال في الفصل السابع في الوقف على فقراء قرابته واذا أراد الرجل اثبات قرابة ولده وفقره في الوقف فله

ذلك ان كان صغيراً لأن ولايته له عليهم بخلاف الكبار فانهم يثبتون فقرهم بأنفسهم لانه لا ولاية لغيرهم عليهم ووصى الأب في هذا كالأب فان لم يكن لهم أب ولا وصى للأب ولهم أم أو أخ أو عم أو خال فلهؤلاء اثبات قرابة الصغير وفقره اذا كان في حجرهم استحساناً لان هذا تمحض منفعة في حق الصغير فصار كقبول الهبة ولهؤلاء قبول الهبة على الصغير اذا كان في حجرهم إلا أن بين قبول الهبة واثبات القرابة نوع فرق فان الأم تقبل الهبة على الصغير وان كان الأب حياً ولا تثبت قرابة الصغير وفقره اذا كان الأب حياً والفرق أن الهبة انما تقبض ولو انتظر محجي الأب بأن يرجع الوهاب عما أوجب أو يقوم من مجلسه فتبطل الهبة ولو انتظر محجي الأب أمها فلوانتظر محجي الأب لا يفوت على الصغير شيء لان الأب اذا حضر يثبت قرابة الصغير وفقره في الأزمنة الماضية ثم ان كان الأم أو المأم أو الأخ موضعاً لوضع الغلة في أيديهم فما يصيب الصغير من الغلة يدفع اليهم ويؤمنون بالانفاق عليه وان لم يكن موضعاً لذلك يوضع في يد رجل ثقة ويؤمر بالنفقة عليه اه تمة الفتاوى وفي البعل على الاشياء من البيع قال في الذخيرة امرأه اشترت لولدها من مالها ضيعة وقبضت الشراء للام وتكون الضيعة للولد لانها نصير واهبة والام تملك ذلك ويقبضها عنه اه وفي الملقط امرأه اشترت ضيعة لولدها الصغير من مالها يجوز استحساناً على الصبي وليس لها أن تتنع من دفعها اليه وفيه ولو اشترت المرأة لولدها الصغير على أن لا يرجع عليه بالثمن جاز وهو كالهبة استحساناً اه **(قوله)** وفيه أنه لا يظهر الأعلى قول من قال ان الكفار غير مخاطبين (الح) الظاهر اعتماد تقييد الكتب لما في المتن فان الخمر في حق الكفار كالماء في حقنا **(قوله)** فلا يصح حمل كلام الزيلعي وغيره على التنزيه (الح) الأولى التحريم **(قوله)** ولعل المراد هنا عصر العنب على قصد الجرة (الح) الأظهر ما قاله الرجعي من أن المراد من عصرها تصفيتهما من ثفلها **(قوله)** اذ لا فرق بين الغلام وبين البيت والعصير (الح) الأولى حذف العصير فانه ليس مما تقوم المعصية بعينه **(قوله)** نعم على هذا التعليل الذي ذكره الزيلعي يشكل الفرق بين ما تقوم المعصية بعينه (الح) يندفع الاشكال بما ذكره في باب البغاة من أن الجارية المغنية والكبش النطوح ونحوهما مقام المعصية بعينها لكن ليست هي المقصود الاصل منها فان عين الجارية للخدمة مثلاً والغناء عارض فلم تكن عين المنكر بخلاف السلاح فان المقصود الاصل منه المحاربة به فكان عينه منكراً اذا بيع لاهل الفتنة فصار المراد بمقامه المعصية ما كان عينه منكراً بلا صنعة فيه فخرج نحو الجارية المغنية لانها ليست عين المنكر ونحو الحديد والعصير لانه وان كان يعمل منه عين المنكر لكنه بصنعة تحدث فلم يكن عينه وهذا ظهر أن بيع الامرء ممن يلوط به مثل الجارية المغنية فليس مما تقوم المعصية بعينه خلافاً لما ذكره المصنف والشارح في الحظر اه **(قوله)** لعل المراد كراهة كسبه على مولاه بأن يجعل (الح) ما ذكره عن التجنيس يفسد الكراهة على المولى وغيره **(قوله)** بضم الغين وبكسرهما الحقد **(قول الشارح)** طوق له راية) ظاهر أنها شيء زائد على الطوق وان كان يسمى راية باعتبار أنه علامة الاباق **(قوله)** فيشكل قول الزيلعي ولو جعل العرضة للعرش كان جائزاً (الح) قد يقال ان معنى قول الزيلعي كان جائزاً أن هذا المعنى وهو وصف العرش بالجواز في نفسه وان كان الدعاء بهذه الصيغة غير سائغ لتوهم المعنى الاول الغير الجائز **(قوله)** ما لم يسأل هجراً) في القاموس الهجر بالضم القبيح من الكلام اه **(قوله)** إلا أن يحمل على السؤال من غير الدنيا أو على (الح) الكلام على التوزيع فالاول محمل ما في الاحاديث والثاني ما عن ابن المبارك **(قوله)** أي لو نقص الوزن عما سعه الامام (الح) عبارة الاختيار ولو سعر السلطان على الخبازين الخبز فاشترى رجل منهم بذلك السعر والخباز يخاف

ان نقصه ضربه السلطان لا يحل أكله لانه في معنى المكره وينبغي أن يقول بغني عما يحب ليصح البيع اه
(قوله) أقول وفيه تأمل) ما ذكره عن الاختيار من عدم الحل للمشتري عزاء الزيلعي أيضا للحيث وعمله بانه
في معنى المكره ولاشأنه في معناه وان لم يكن مكرها حقيقة وهذا مؤثر في عدم الحل والطيب للمشتري
لا في عدم نفاذ البيع ولذا قال في الهداية ومن باع منهم بما قدره الامام صح لانه غير مكره ثم ما ذكره من
النفاذ في مسألة المصادرة لا ينافي ما هنا من عدم الحل بل الظاهر فيها عدم الحل للمشتري أيضا لوجود معنى
الاكراه فيها أيضا فلا فرق بين المسئلتين في الحكمين المذكورين **(قوله)** خفيث بذأى شئ باعه يحل
لانه قد أخذ بطيب نفسه ورضاه ثم ان ما ذكره الزيلعي وغيره من أنه لو تعدى رجل وياع بأكثر أجازة
القاضي موضوعه فيما اذا لم توجد هذه الحيلة فلا تتوهم المناقاة بينهما أصلا **(قوله)** وظاهره أنه لو باعه
بأكثر يحل الخ) ولو باعه بقليل يحل أيضا بشرط أن لا يخشى البائع بلوغ الخبر للسلطان وانتقامه منه
والا فلا تنفعه هذه الحيلة لانه أرضاه بلسانه وأكرهه بسلطانه رحتى **(قوله)** جعل الزيلعي وغيره ذلك
فيما اذا كان المشتري من غير أهل البلد الخ) وقال الرحتى ما ذكره الشارح محمول على ما اذا كان
العرف أن الخبر لا يزيد عنه ولا ينقص والحكم له سعر معروف ولكنه قدير اذ وقد ينقص فلو كان العرف
بالعكس انعكس الحكم ولو كان كل منهما لا يراى ولا ينقص في عرفهم كانا سوا في الرجوع بالنقصان وان
كان الاختلاف يقع في كل منهما بأن يشتري تارة بخمسة وتارة بأربعة مثلاً لا يرجع في واحد منهما ما قال
وهذا اذا قال بغني خبراً ولجأ به هذه الدراهم أما لو قال له بغني رطلاً أو مناسلاً فإنه يرجع بالنقصان
مطلقاً لوقوع البيع على وزن معلوم وكذا في الكيل وأفاد أن المسئلة رباعية فتارة يشترى السعر فيها وتارة
لا يشترى فيها وتارة في أحدهما دون الآخر وقد علمت حكم السكك اه قلت فلوا اعتبرنا خلاف حكم البلدي
بالآفاق في تصنيفها في مسائل اه سندی **(قوله)** فيما اذا جلب حماً ما ولم يدر صاحبها الظاهر أن الاحتياط
فيما اذا اشتمت عليه بما علكه لا فيما اذا لم يعلم مالاً المحلوب فإنه حينئذ يجب التصديق بها ثم يشتريها أو
توهب له **(قول الشارح)** لم يأخذها من أخذها أي اذا سمت لوجود مانع الرجوع حينئذ أو يقال المراد
أنه لا يرجع بدون قضاء أو رضاء **(قول الشارح)** وأقره المصنف هنا) قديقال ما ذكره هنا من جواز
المسابقة في جميع ما ذكره محمول على ما اذا لم يشترط الجعل وما ذكره فيما سياتي على ما اذا شرط فلا مخالفة
حينئذ تأمل **(قوله)** أي لعدم امكانه في القول بعدم امكان العقد في المسابقة تأمل بل هو ممكن ويصور
بما قاله الشافعية **(قوله)** لشرطه أنه ان صرع أسلم) الذي ذكره السندی عن البيهقي أن ركعة شرط على
نفسه له عليه السلام عشرة شيا في كل مرة من الثلاث فلم يقبلها منه وطلب منه الاسلام فطلب منه آية
على نبوته فدعا شجرة سمر فأقبلت ثم أمرها فرجعت ومع ذلك لم يسلم حين أراه الآية بل بعدها **(قوله)** متعلق
بعد) هذا العله نسخة وقعت له والا فالنسخ لفظ عند وعليها فقوله المسابقة بالاقدام مبتدأ وخبر **(قوله)**
وليس استهال الخ) نسخة الخط استسهال **(قوله)** لانه لو بلغه لا يكره لانه الخ) لعن المراد أن الشان
في العاقل ذلك **(قوله)** وأولى بالكرهه الاقتصار على الشاذة الظاهر عدم كراهة الاقتصار على الشاذة والا
لما جاز روايتها والعلة في الكراهة انما هي التخليط في آية واحدة دفعة واحدة ولذا قيد الكراهة بقوله
دفعة واحدة **(قوله)** لانه لم يحتج اليه) لكن نقل السندی أن الصحابة اختلفوا في خضابه فأثبتته
كثير منهم ونفاه بعضهم رضي الله تعالى عنهم وقال النووي المختار أنه صبغ في وقت وتركه في معظم
الارقات وأخبر كل بما شاهد وهذا التأويل كالمعتين اه **(قوله)** ولودفع الرشوة بغير طلب المرتضى

فليس له أن يرجع قضاء الخ) لا بد من التأويل في هذه العبارة والافهى لا تكون أقوى حالا من الهبة وهي له الرجوع فيها بالقضاء كأن يراد أنه لو رجع فيها ثم ترفع مع المرتنى لا يحكم القاضي بصحة رجوعه حيث كان بلا قضاء ويتوقف على الحكم له بالرجوع **(قوله)** أو يسخر منهم الخ) عبارة السندی أو يسخر منه الخ **(قوله)** وإنما المراد أنه لا يعاقب على تلك الصلاة الخ) لو قيل المراد أنه لا يعاقب بنفس الصلاة وإنما عليه عقاب الرياء نظير ما وصلي في ثوب الغضب لا يعاقب بتلك الصلاة وإنما العقاب بتلبسه بشبهه لاستقام كلام الشارح وكان شاملا لكل صلاة وصدقة مع إبقائه على ظاهره **(قول)** الشارح يكره للمرأة سؤر الرجل وسؤرها الخ) قال في التهريلس هذا لعدم الطهارة بل للاستئذان قال ط أما عند عدمه فلا على الظاهر وحرره وينبغي أن يقيد بما إذا علم المرأة التي شربت من الماء أو غلبت هي الرجل الشارب أما بدونه فلا كراهة لان الانسان لا يشتهي من لا يعلمه اه سندی **(قوله)** يجب تقييده بغير الزوجة والمحارم) لان الرجل لا يتلذذ بسؤر محرمه عادة حتى لو خافه تركه اه سندی **(قوله)** والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب) من تمام كلام ابن الفضل وتقدم في آخر التيمم أن الماء المسبيل في الغلاة لا يمنع التيمم ما لم يكن كثيرا فيعلم أنه للوضوء أيضا وأنه يشرب ما للوضوء وأن الفرق أن الشرب أهم لانه لأحياء النفوس بخلاف الوضوء لان له بدلا فيأذن صاحبه بالشرب منه عادة لانه أنفع وقال ابن الفضل بالعكس فهما اه **(قوله)** أو استماله قلب المجنى عليه بالالكذب فيباح) الا أنه ينبغي أن يحتزم منه ما أمكن لانه اذا فتح باب الكذب على نفسه فيخشى أن يتداعى الى ما يستغنى عنه والى ما لا يقتصر على حد الضرورة اه احياء **(قوله)** لان اظهارها فاحشة أخرى) مقتضى هذا أن الكذب واجب لامباح وكذا يقال فيما لو أنكر سر أخيه ونظاره **(قوله)** الذي في القنية أنه يأثم ولا يلزم منه الفسق الخ) ذكر ابن وهبان في شرحه أن وجه عدم جواز المرور بالجامع أنه لم يبن له وإنما بنى للصلاة وذكر العلم وقراءة القرآن وأن وجه عدم تعليم الصبيان فيه ما يبدو منهم من العفاشة والقذارة وعدم الاحترام والتشويش على المصلين وكل ذلك مما ينبغي أن تصان عنه المساجد اه ولا يخفى أن ما ذكره من التوجيه بقيد الفسق في مسئلة التعليم بالاولى **(قوله)** قال في القنية وقيل له أن يقوم بين يدي العالم الخ) صدر عبارتها ولا يكره قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيما وفي مشكل الآثار والقيام لغيره ليس بمكروه لعينه وإنما المكروه محبة القيام من الذي يقام له فان لم يحب وقاموا له لا يكره وقيام قارئ القرآن لمن يحب عليه تعظيما لا يكره اذا كان ممن يستحق التعظيم وقيل الخ) كما نقله ابن وهبان في شرحه ولا يخفى ان ما ذكره أولا إنما يفيد أن القيام للقدم وما ذكره آخره أفاد حكم القيام بين اليدين ولا يتعين حل النظم عليه بل على الاول كما فعله في شرحه **(قوله)** وأنه لا منافاة بين القولين السابقين) والمنافاة ظاهرة بين المعتمد ومقابله من ان الثواب لو اده فقط والله أعلم

(كتاب احياء الموات)

(قول) الشارح لعل مناسبتة أن فيه ما يكره وما لا يكره) لعل مرادهم بالمكروه ما امتنع احياءه كالتصل بالعمرا أو ما ينتفع به أهل العمران اه سندی وسيأتى أنه يكره احياء ما حجره غيره اذا تركه أقل من ثلاث سنين **(قوله)** أى المعروف) لا حاجة له **(قوله)** وظاهره عدم الخلاف في الحقيقة) بل الخلاف حقيقى وكيفية تصرف الامام فيها مختلفة تأمل **(قوله)** بقى هل يكفي الاذن الا لا حق لم أره) الظاهر من عبارة

المتون عدم كفاية الاذن اللاحق **(قوله وقيل الثاني أحق)** فالخلاف مبني على أن المحي الاول يملك الاستغلال أو الرقبة **(قوله ولم أر من رجع أحدهما على الآخر)** مقتضى تعبير الهداية عن الثاني بقوله فعن محمد الخ اعتماد الاول **(قول الشارح والسعي)** عطف تفسير

(فصل في الشرب)

(قوله وجعله القهستاني اسم مصدر) عبارته الشرب اسم المصدر اه وهي لاتفيده انه اسم مصدر بل انه اسم للصدر الذي هو الحدث **(قوله وانظر ما وجه ارادة المعنى الاول الخ)** وجهه كثرة اطلاق الشرب في هذا الفصل بالمعنى الاول اه والمراد بالارادة الاختيار لا محل كلام المصنف فانه لا يتأتى فيه المعنى الثاني **(قوله فأبدلت الواو الخ)** عبارة القهستاني اللام **(قوله وفي نسخة بالجيم وهو تحريف الخ)** لا تحريف فان المراد حينئذ بالماء غير التابع منه بل المحرز والمجوعول فيه فهو نظير ما في الصهر يج **(قوله أما في البحر فانه ينتفع وان ضر)** فيه أن الانتفاع بالمباح لا يجوز الا اذا كان لا يضر بأحد كما في الزيلعي ولا يظهر فرق بين البحر والتهري في اشتراط عدم الضرر وكتب الرجتي على قول المصنف من بحر أو نهر مانصه البحر الماء الكثير أو المالح كما في القاموس فان أراد الماء الكثير دخل نحو دجلة فلا حاجة للعطف وان أراد المالح فلا يصلح لسقي الارض والاولى اسقاطه والاقتصار على قوله أو نهر الخ اه **(قول المصنف أو خضر الخ)** بضم ففتح سسندى وضبط بفتح الخاء وكسر الضاد **(قوله و ذكر الضمير للعطف بأو)** هذا التعليل انما يناسب وجه الافراد وما بعده للتذكير **(قوله أقول وفي كل منهما اشكال الخ)** تقدم في الشركة أن لكل من شريكي الملك أن يأخذ مقدار نصيبه في غيبة الآخر وقد يقال كذلك هنا فانه بالقاء العبد ما في الكوز في الخوض صار الماء مشتركا بين سيده وبين العامة فلكل أخذ مقدار حقه تأمل **(قوله فلا يجب عليه أن يخرج له الجر ليصطلي الخ)** لكن على ما ذكره عن الذخيرة الجر الذي لا قيمة له حكمه حكم الماء **(قوله أنها رد مشق التي تسقى أراضيها أو كثر دورها جرت العادة الخ)** وجه ما جرت به العادة تعسرا حصاء أهل الدور والخانات والاسبلة ونحوها فهم نظير أهل الشفة مع أن مال ذلك عائد للاراضي فانه بعد ما يستعمل ينصرف الباقي للاراضي وما ينتفع به أهل الدور شئ قليل تأمل **(قوله الآن يبرهن صاحب الارض أنه ملكه)** أو انه اجراه في أرضه غصصا فيما اذا اعى حق الاجراء فيه **(قوله لكن في الذخيرة عن أبي الليث لو كان مسيل سطوحه الى دار رجل الخ)** ما قاله أبو الليث لا ينافي ما قبله فان موضوعه في العلم بأن له مسيلا على دار الآخر كما يفيد تصوير الحادثة بقوله لو كان مسيل الخ ولعل القصد بذكر عبارة الذخيرة بيان أن ما جرى عليه المصنف جواب الاستحسان المقضى به **(قول المصنف نهر بين قوم اختصموا في الشرب فهو بينهم الخ)** انظر حكم ما لو اختلفوا في شرب الدور والظاهر أنه يكون بينهم بالسواء لاستواء يدهم عليه حكما ما لم يثبت التفاضل بالبرهان **(قوله فعليه الواو هنا تبعالوقاية وفي الهداية بمعنى أوليوافق الكافي قاله الباقراني)** عبارة الكافي على ما في شرح الملتقى الا أن تكون رحي لا تضرب بالنهر ولا بالماء أو يكون موضعها في أرض صاحبها فيجوز اه وعبارة الهداية الارحي لا تضرب بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في أرض صاحبها اه وعبارة الوقاية الا في ملكه الخاص بحيث لا يضر بالنهر ولا بالماء اه والظاهر أن أوفى كلام الكافي بمعنى الواو حتى يوافق كلام غيره والشرط عدم الاضرار بكل منهما مع كون النصب في ملكه اذ لو كان فيه ولكنه يضر بأحدهما يمنع ثم راجعت كافي النسفي

فوجدت عبارته بالواو لا باو ونصها وليس لاحد منهم أن يكرى منه نهرا أو ينصب عليه رحي ماء الارضا
أصحابه إلا أن يكون رحي لا يضر بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في أرض صاحبها فانه يجوز اه (قوله)
وكذا اذا أراد أن يسوق شربه في أرضه الاولى (قوله) ماذكره لا يظهر فيها اذا كانت القسمة بالأيام والكوى
(قوله) لانه اعارة الشرب الخ) أى أن كلامهما معير لصاحبه حقه من الشرب من النهر عناية (قوله) قلت
لكنه خلاف ما في المتن الخ) لا يخفى أن كلام المشايخ فيما اذا لم ينتفع الكل الأعلى والأسفل بالسكر
وهذا ما قدمه عن العناية والهداية وموضوع المتن فيما اذا لم يشرب الأعلى إلا بالسكر لا فيما اذا لم يشرب
الكل وما أفتى به في الاسماعيلية وغيرها انما هو في مسألة المتن وما في الكافي من قوله ولكن يشرب
بحصته ليس فيه ما يدل على السكر بل المتبادر أنه يشرب بدونه ان أمكنه تأمل (قوله) وقال السرخسي
له مطلقا وجه ما قاله وهو الصحيح كما في الزيلعي أن قسمة الماء في الأصل وقعت باعتبار سرعة الكوة
وضيقها من غير اعتبار التسفل والترفع فلا يؤدي الى تغيير موضع القسمة فلا يمنع (قوله) المصنف ويوصى
بالانتفاع به) وكذا تصح الوصية به الا أنه اذا أوصى بالانتفاع به تبطل عوت الموصى له ولو أوصى به
لا تبطل به (قوله) مستغنى عنه الخ) لكن فيه فائدة وهي ان الإصاء باطل ونفى الصحة لا يدل عليه
(قوله) وتبع من حيث انه لعينه) عبارة الشرب لى والفرق أن الشرب في حق البيع تبع للارض من
وجه كونه لا يقصد لعينه وأصل من وجهه من حيث انه يقوم بذاته بخاز يبعه تبعا لأى أرض كانت
وأما الشرب في حق الاجارة فهو تبع من كل وجه اذ لا تنهيا الزراعة الابيه فلم تجز اجارته مع أرض أخرى
كما يجوز بيع أطراف عبد تبعا لرقبة عبد آخر اه وعبارة البرازية وتبع من حيث انه لا يقصد
لعينه الخ (قوله) ولا يعار) انظره مع ما سبق في كلام المحشى عند قوله ولكل نقضه (قوله) علة أخرى
يؤهم أنه علة أخرى للصحة مع أنه علة لعدم صلاحية بدل خلع الخ (قوله) على أنه لا يظهر الا على مقابل
المفتي به الخ) بل يظهر أيضا على المفتي به فانه عليه وان كان غير مملوك هو مستحق للغير فهو حرام

(كتاب الأشربة)

(قوله) لانهما شعبتا عرق واحد لفظا ومعنى) فاللفظ هو الشرب مصدر شرب والعرق المعنوى هو معنى
لفظ شرب الذى هو مصدر شرب لان كلامهما مشتق من ذلك المصدر ولا بد في الاشتقاق من التناسب
بين المشتق والمشتق منه في اللفظ والمعنى اه سندی (قوله) خمسة أنواع أو ستة) استوفى بيان الأنواع
في الهندية وزبدة الدراية (قوله) أى في قوله والكل حرام اذا غلى واشتد) فانه لم يذكر القذف في الثلاثة
الذكر كورة بعد فأولى الخمر اه ط (قوله) فان اللغة لا يجرى فيها القياس الخ) قال الرحى نقلا عن ابن
الكمال ما قيل ان اللغة لا يجرى فيها القياس لا يجدى نفعها ما عرفت أن متمسك الخصم غير هذا وكون الخمر
حقيقة فيما ذكر غير مسلم قال في القاموس الخمر ما أسكر من عصير العنب أو عام كالخمر والعموم أصح لأنها
حرمت وما بالمدنية خمر عنب وما كان شرابهم إلا البسر والتمر اه بقوله وغيره كل واحده اسم يقال أيضا
للخمر أسماء كثيرة وهو لم يمنع من اطلاقها على ماء العنب حقيقة كذلك ماذكره من الأسماء لا يمنع من
اطلاق الخمر عليها حقيقة والأصل في اطلاق الحديث انه حقيقة لانه لا يعدل الى الجازم مع امكان الحقيقة
والسنة هي المينة لمعانى القرآن فلو سلم أنها في اللغة خاصة بالنبي عن ماء العنب فقد بين الشارع انها تكون
من غيره والحكم اذا أسند الى قطعي مجمل وطنى مفصل انما يستند بثبوت القطعي بل هو غير مجمل بل الخمر في اللغة

والشرع اسم لكل مائع كما ارتضاه في القاموس وقال أنس رضي الله عنه حرمت الخمر وما بلبلدنة من عصير العنب فقد بين أن التي حرمت وأمر عليه السلام بارقتها غير التي من ماء العنب فلذا كان الملقى به حرمة جميع أنواعها قليلا أو كثيرا على أي وجه كان اه **(قوله)** لأنه لمنع من ثبوت الحرمة الخ **(قوله)** كالعصير إذا طبخ حتى ذهب ثلثاه فالطبخ تأثير في منع الحرمة **(قوله)** ثم رأيت ابن الشحنة نقله عن ابن وهبان الخ أي نقل أنه مفرغ على مذهب الاعتزال كما خطر له **(قوله)** فلذا أفرد المصنف الرطب بالذكر لعلة الزبيب **(قوله)** وما ورد من النهي محمول على الابتداء الخ أي ابتداء الاسلام التي هي حالة شدة وحاجة **(قوله)** وبالأخير يحصل التوفيق بين ما فعله ابن عمر وبين ما روى عنه من حرمة نقيع الزبيب الخ قال في البناءة هذا الذي قاله في الهداية غير مستقيم لأن حديث عائشة الذي ذكرناه صريح في أن الخليطين كان نبأ وما روى عن ابن عمر من حرمة نقيع الزبيب لم يثبت ولم يذكره أهل النقل الخ اه **(قوله)** والمفهوم من عبارة الملتقى عدم اشتراط الطبخ فيه فليستأمل قال شيخنا زاده في شارح الملتقى يمكن التوفيق بحمل ما في الملتقى على ما قبل الاشتداد وما في غيره على ما بعده **(قوله)** فلا يكون الذاهب ثلثي ماء العنب أي على القطع واليقين اذ لم يتيقن بذهابهما معا أو الماء أو لا لاطاقته فقلنا بالحرمة احتياطاً **(قوله)** ذكر الزبيلي هذه العبارة في كتاب الغصب الخ وذكرها هنا صحيح أيضاً لا فادتها أن الأثر به المحرمة تضمن غير صالحه للشرب وقال ط القياس على آلات اللهو ونحوها فيفسد ضمانها غير مسكرة **(قوله)** فان الحدانما يجب في سائر الأنبة عندهما الخ عبارة على ما في ط بالسكروان كان حلالا لشربه الخ **(قوله)** وان كان حلالا لشربه في الابتداء أي قبل الاشتداد والقذف **(قوله)** وحاصله أنهم ما حيث حلالا الأنبة الخ حقه حرما الخ **(قوله)** الظاهر أن هذا خاص بالأثر به المائعة الخ هذا الاستظهار يحتاج لثقل صريح والافعبارة البرازية عامة شاملة للجامدات **(قوله)** أي عند الامام الظاهر رجوع الضمير لمحمد وليس في عبارة القهستاني التصريح برجوعه للامام بل قال عنده بعد ما ذكر لفظ شمد والشيخين كما ذكره الشارح ثم ما ذكره في الهداية من تصحيح حل لبن الرمال انما ذكره على قول الامام **(قوله)** في قول الشارح هي ورق القنب في القاموس القنب كدسم وسكر نوع من الكتان اه **(قوله)** على أن المراد من أولى الأمر في الآية العلماء الخ على أن المراد بهم العلماء تكون الآية دالة على وجوب طاعة السلاطان أيضا لأن العلماء أمر واطاعته فوجب بهذه الآية أخذ من وجوب طاعة العلماء فيها أمر وابه

﴿كتاب الصيد﴾

(قوله) وأن لا يشتغل بين الارسال والأخذ بعمل آخر فيه تأمل وهذا انما هو شرط في الكلب ونحوه لافي الصائد على ما يعلم مما يأتي **(قوله)** وأقره الشراح لكن ما قدمه من أنه يورث اللهو والغفلة يفيد كراهة اتخاذ حرفة كما قاله في الأشباه **(قوله)** في الشرح انجاسة عينه الخ هذه العبارة تنبأها للمصنف الى قوله فتنبه فتأمل **(قوله)** فالشرط اقتران التسمية به لكن في السندى عن الظهيرية فان صاحبه صاحب الكلب صيحة بعدما انفلت وسمى فان لم ينزجر بصياحه بأن لم يزد طلبا وحرصا على الأخذ فأخذ لا يؤكل أما اذا انزجر بصياحه أكل استحسانا اه وسيأتي في كلام المتن ما يفيد **(قوله)** فالظرف تنازعه كل من التسمية والارسال هو قوله على حيوان وما قدمه انما أفاد تعلقه بالارسال خاصة ويفيد أن التسمية على الآلة لا المذبح اذ لو كانت عليه ما أكل الصيد فيها اذ ارعى صيدا وسمى فأصاب

غيره اذ صدق عليه أنه لم يسم على المصاب مع أنه يؤكل لوجود التسمية على الآلة كما ذكره **(قوله)** وذال لا يمكن
 هنا في عدم امكانه نظر والظاهر ما نقله عن البدائع من أن ذكر كاته ذكاه الصيد وأنه في معناه ان لم يمكن
 ذبحه **(قوله)** لكن استند على الأول كأن صال وعدا على الأول حتى ازداد طلبه **(قوله)** فكان ينبغي
 ذكره قبل قوله ولكل مجوسى بقدر لفظ كلب في قوله أولم يرسل ويصح العطف حينئذ **(قوله)** فالأولى
 أن يقول أن لا يشتغل بعمل الخ فيه أنه لو قال ما ذكره لأفاد أن الوقوف ولومع الطول لا يمنع من حل
 الأكل لعدم الاشتغال بعمل آخر مع أن كلام المصنف والنقاية يفيد عدم الحل واذا قيل ان الوقوف عمل
 آخر غير الارسال لم يرد عدم الأكل ما صاده به ولوم يطلم مع أنه خلاف ما أفاده كلامهما **(قول الشارح مطلقا)**
 عندنا لعل المناسب تأخير ذكره في المسئلة بعده فان خلاف الشافعى فيما لو أكل بعد تعلمه لافي هذه
 المسئلة التي موضوعها ما اذا أكل قبل تعلمه كما يفيد ذلك المقابلة بما بعدها **(قوله)** نعم يظهر ذلك فيما
 لو ادعى المولى أنه ابنه الخ فيه أنه بوث الأم مع وجود مولاه لا يتأتى الحكم بحريتها لا قصد ولا تبعا
 بل مانت رقيقة ولا يمكن الحكم بحريتها بعده أصلا **(قوله)** وفائدة ذكره أنه لو غاب وتوارى الخ نحوه في
 القهستانى حيث قال انما شرط التعامل ليتيقن أن الجرح بالرمي لا بسبب آخر كرمي آخر ووقوعه على حجر
 حتى لو علم يقينا أن الجرح برميه أكل اه وهذا أوضح مما في المعراج **(قوله)** فاعتنم هذا التحريم ما
 ذكره من التحريم المذكور أصله لقاضى زاده كما نقله السندى عنه **(قوله)** أقول ذكر صاحب المجمع ذلك
 في المتنفة الخ فيه أن ما ذكره في المجمع من الخلاف في القدر المعتبر للحل من الحياة في المتنفة ونحوها قيل
 بحريته فيما أدركه من الصيد حيا ويدل لذلك ما ذكره الزيلعى أنه لو وقع الصيد في يده ولم يتمكن من ذبحه
 وفيه من الحياة قدر ما يكون في المذبوح خلال وذكر الصدر الشهيد أن هذا بالاجماع وقيل هذا قولهما
 وعند أبى حنيفة لا يحل الا اذا ذكاه بناء على أن الحياة الخفية معتبرة عنده وعندهما غير معتبرة حتى حلت
 المتردية ونحوها بالذكاه اذا كانت فيها حياة وان كانت خفية عنده وعندهما لا تحل الا اذا كانت حياتها
 بينة وذلك بان يبقى فوق ما يبقى المذبوح عند محمد وعند أبى يوسف أن يكون بحال يعيش بثملها الخ **(قوله)**
 بخلاف المتردية الخ مأخوذ من تعليل الظهيرية **(قوله)** ويخالفه ما في العناية من الخ مثل ما في
 العناية في الهداية والزيلعى فانظرهما الا أنه لم يذكر فيهما التميم أعنى قول العناية سواء كانت الحياة فيه
 بينة الخ الآن الظاهر منهما ارادته **(قول الشارح كما أشيرنا اليه)** مقتضاه أن قوله هنا من الشرح مع
 ان الموجود في النسخ كتابته بالمداد الأحمر وعليه فلا تتم الاشارة من الشارح بل من المصنف وقد يقال
 مراده بقوله كما أشيرنا اليه ما قدمه من قوله عند قول المصنف واذا أدرك الصيد حيا من قوله بحياة فوق
 حياة المذبوح فانه يفيد أن مثل المتردية يكفي فيه مطلق الحياة **(قول المصنف فان تركها عند الخ)** كذا
 ذكره في النقاية وهو احتراز عما اذا عجز عن التذكية كما يفيد كلام المصنف حيث ذكر أن في متنه اشارة
 للحل وبهذا ظهر أن قول الشارح مع القدرة عليها وقع تفسير العدية والأوضح التعبير بأى التفسيرية
(قوله) لان التقصير من جهته حيث لم يحمل آله الذكاه مع نفسه **(قوله)** ولا يخفى أن الجرح بالرصاص
 انما هو بالاحراق والثقل الخ نقل الخادمى في حواشى الدرر عن فتاوى على افندى الحل معللا بأن النار
 تعمل عمل الذكاه في الحيوان حتى لو قذف النار في المذبح فاحترقت العروق يؤكل لكن ينبغي أن يحمل
 على ما اذا سال الدم حتى اذا انجمد ولم يسئل لا يحل الى آخر ما ذكره فانظره وسيأتى للحشى في الجنائيات أن
 القتل بالبندق الرصاص عمد لانها من جنس الحديد وتجرح فيقتص به لكن اذا لم تجرح لا يقتص به على

رواية الطحاوي انتهى ومقتضاه حل الصيد بها تأمل وما ذكره السندي هنا مؤيد للحل وأنه لا شبهة فيه لكن ما ذكره في الهداية وغيره أن الموت إذا كان مضافاً إلى الجرح يبين أن الصيد حلالاً وإذا كان مضافاً إلى الثقل يبين أن حراماً وان وقع الشك ولا يدري مات بالجرح أو بالثقل كان حراماً اه يقتضى الحرمة هنا تأمل (قوله) وذكر في الخاتمة أن وقع في ما عفا لا يؤكل يمكن حل ما في الخاتمة على ما إذا انفس جرحه (قوله) فالإرسال بمنزلة الرمي حقه العكس (قوله) والتقييد بالكلب ليس له مفهوم وفي الفصل ٢١ من كراهية الهندية نقلا عن العناية المحارداً مرض ولا ينفع به فلا بأس بأن يذبح فيستراح منه اه (قوله) وفرض المسئلة في الهداية فيما إذا سمع حسانته حس صيد فرماه الخ) عبارة الهداية سمع حسانته صيد فرماه أو أرسل كلباً أو بازياً عليه فأصاب صيداً ثم تبين أنه حس صيد حل المصاد أي صيد كان وإن تبين أنه حس آدمي أو حيوان أهلى لا يحل اه (قوله) فالمراد كل ما لا يحل بالاصطيد لوقال فالمراد كل ما لا يصاد لكان أولى (قوله) أي وأصاب صيداً الخ) غير المتبادر من المصنف (قوله) أو رماه من الحرم الخ) أي وهو فيه فخرج فأصابه في الحل

(كتاب الرهن)

(قوله على وجه التبريع) عبارة القهستاني على وجه الشرع (قوله) والمختار قول محمد كما في الاختيار) عبارته ثم الرهن على ثلاثة أضرب جائز وباطل وقد ذكرناهما وفاسد وهو رهن بالمبيع ورهن المشاع والمشغول بحق الغير واشترى عبداً أو خلا ورهن بالثمن رهنًا ثم ظهر العبد حراً أو انحل خيراً قال القدوري بهلاكه بغير شيء لأن المبيع غير مضمون بنفسه والقبض لم يتم في المشاع والمشغول ولم يصح في الحر والخمر كالورهنه ابتداء ونص محمد في البسوط والجامع أن المقبوض بحكم رهن فاسد مضمون لأن الرهن انعقد بمقابلة المال حقيقة في البعض وفي البعض في ظنهم - ما لکنه فسد نقصان فيه لأنه لا يمكن استيفاءه من الرهن فيكون مضموناً بالأقل والمختار قول محمد اه فتأمل (قوله) ورد العين مخلصاً ان أمكن ردها على ما عليه الجمهور وذلك دين) على ما قاله الجمهور هو رهن بدين حقيقة لا حكماً تأمل (قوله) واقتصر في الهداية على الثاني) فيه أنه فيها ذكر القولين حيث قال الرهن ينعقد بالإيجاب والقبول ويتم بالقبض قالوا الركن الإيجاب بمجرد اه والقائل بذلك خواهر زاده كما في العناية (قوله) وجوابه مع ما فيه في العناية) قال فيها أجيب بان بقاء احتمال استحقاق المؤدى يوجب بقاء الضمان وفيه نظر لأن الاحتمال لا يوجب التحقيق لا سيما إذا لم ينشأ عن دليل اه وينظر في دفع هذا الإيراد أن يقال أنه بالاداء لم يسقط الدين عن ذمة الراهن إذا الديون تقضى بأموالها بخلاف ما إذا أبرأ المرتهن منه فإنه يسقط فلم تبق العلة بوصفها فينعدم الحكم وفي الخلاصة من الفصل الثالث في الأصل المرتهن إذا أبرأ الراهن عن الدين أو وهبه منه والعبد الرهن في يده فهل من غير أن ينعه لا يضمن استحساناً بخلاف ما لو برئ الراهن بالإيفاء ثم هلك الرهن في يد المرتهن حيث يهلك مضموناً حتى يجب على المرتهن رد ما استوفى على الراهن اه ونحوه في الهندية (قوله) لو كانت لتيتم الخ) لعل حقه الأولو كانت لتيتم فان الذي قدمه في الغصب أن الوقف ومال التيمم يجب فيه الاجر على كل حال ولو سكنه بتأويل ملك أو عقد ولم أر في الخبرية بأنه لا يلزم الاجر لوليتم (قوله) ولا يشترط في الزوجة والولد كونهما الخ) فيه أن الذي في الهداية والزلي يخالفه فانهما قالوا معنى قوله أي القدوري وولده أن يكون في عياله اه وعليه جرى شرح الهداية (قوله) وعلى

هذا فقوله فينبغي إلى آخره لا حاجة إليه الخ) فيه أن قصد الشارع بقوله فينبغي الخ ترجيح ما جرى عليه المصنف لا إثبات حكم بالقياس حتى يقال أنه ليس أهله (قول المصنف والخراج الخ) لأن الخراج مهوون الملك والعشر فيما يخرج مقدم على حق المرتهن لتعلقه بالعين زيلعي وقال الرقعي لو زرعه المرتهن باذن الراهن يكون العشر على المرتهن لأنه حينئذ مستعير والعشر عليه وكذا على الاجنبي لو زرعهما باذنهما كذا يحسنه (قوله قال العلامة المقدسي لا يصدق الخ) عبارته بقي ما إذا لم يكن في البلدة قاض أو كان من قضاة الجور لا يصدق المرتهن على النفقة الابينة كذا قال محمد اه والظاهر أن قوله لا يصدق الخ جملة منقطعة عما قبلها الأجواب له وأن المراد ببينة على الاتفاق على وجه الرجوع (قوله أفاد بحكاية الخلاف في الحاضر أن ما في المتن مفروض في الغائب) غير مسلم بل يفيد أن كلام المتن عام وإنما الخلاف في الحاضر

(باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز)

(قوله نقله البيهقي) حقه الأشياء فإنه هو الذي عز ما في الشارح لشرح الأقطع والناقل لما في الروضة البيهقي عن التمراشي (قوله) ولينظر الفرق بين المعلق عتقه بشرط غير الموت الخ) الدافع للاشكال في هذه المسئلة أن يقال إنها خلافية فعلى ما في شرح الأقطع لا يجوز رهن المعلق عتقه ولو بصفة كانت حرًا بكأوبعونه على صفة خاصة لما نقله عن ط من العلة وعلى ما في روضة القضاء وما في الشارح من باب المدبر يجوز وعبرة البيهقي صريحة في ذلك حيث ذكر في شرح ما في الأشياء الذي عزاه فيها للأقطع مانصه قال التمراشي نافيًا عن روضة القضاء علق عتق عبده بصفة ثم رهنه جاز خلافًا للشافعي لنا يجوز بيعه جاز رهنه وفي الشافعي يجوز بيع المعلق عتقه بشرط سوى الموت اه فقد جعل ما في الروضة قولًا آخر مقابل لما في الأشياء على ما هو الظاهر (قوله مخالف لما قدمناه عن الهداية الخ) الظاهر عدم المخالفة فإن ما تقدم فيه رهن التبع قصدًا وما هنأ رهنه تبعًا وقرق بينهما اه ويدل على هذا ما في الخاتبة لورهن يتامعنا من دار أو طائفة معينة من دار جاز اه (قوله تفسير لحاصل المعنى) لا يصح جعله تفسيرًا فإن الدرء هو ضمان الثمن الذي يجب عند الاستحقاق فالأظهر جعله تعليلًا للرهن الذي قصده المشتري تأمل (قول الشارح فاذا هلك ذهب بالثمن) في الخاتبة ذكر الكرخي والقنودوري أن هلك المبيع قبل المنع فبغير شيء وبعده بالقيمة كالغصب اه سندی (قوله كأن كفّل زيد بنفس عمر وعلى أنه الخ) هذا المثال ليس فيه الرهن بكفالة النفس بل بالمال المكفول كفالة معلقة والأصوب التصوير كما في السندی بما إذا أعطى الكفيل بالنفس رهنا المكفول له بهذه الكفالة فإنه غير جائز لمعينين أحدهما أن المكفول به من الرهن غير ممكن والثاني أنه غير مضمون بنفسه حتى لو هلك لا يلزم شيء (قوله أي لا يجوز أخذ الرهن من المشتري الذي وجب الخ) وكذا لا يجوز أخذ الرهن من البائع بالمبيع بعد القضاء بها لعدم الضمان عليه أيضا ومع هذا كله فالمتبادر أن المراد أن الشفيع أخذ رهنًا من المشتري أو البائع بحقه الذي هو الشفعة لا المبيع (قوله تضمن بلا تعدد ضمان الرهن الخ) صرح به في الغاية عن الكرخي فقال في رهن الحجر أو الخنزير إذا كان الراهن ذميًا والمرتهن مسلمًا فإنه يضمن بالأقل من قيمته ومن الدين اه ولا شك أنه فاسد نظر المسلم وإن كان مالًا وفسد الرهن يتعلق به الضمان كصحيحة كفاها عن شرح القنودوري (قوله) لأنه إذا هلك الرهن في المجلس يصير المسلم مستردًا لرأس المال الخ) الظاهر أنه يهلك الرهن هنا أمانة لعدم

وجوب شيء على المسلم اليه من رأس المال فلم يكن مقابلاً لعمال تأمل **(قوله)** دون المسلم فيه الخ لا مانع من حل الرهن على عمومته في الأشياء الثلاثة فان الحكم فيها واحد وهو أن المرتهن يصير مستوفياً للمسلم فيه ويقيده قوله وان افترق الخ بغير مسئلة المسلم فيه كما فعل الشارح حيث أطلق في الهالك وقيد في الافتراق وحينئذ استقام ما نقله ط وأبو السعود **(قوله)** ولعله أراد بالكفيل الكفيل بالغرامات الخ لا يصح ارادة ذلك فان الكفالة بالغرامات لا يشترط لها وجوب المال لا ظاهر ولا باطن كما تقدم والأصوب أن يصور بما لو كفل عنه عن عبد بأمرة وأدى ثم تبين أنه حرفانه يرجع على المكفول عنه لصحتها لوجوب الدين ظاهراً وهو كاف لصحتها ولا ينافي هذا ما نقله عن الذخيرة **(قوله)** أي شبهة مال الغير الخ أي حيث لم تحصل منه اقاله في الظاهر **(قوله)** أي ضمن الدافع أو القابض لأنه غاصب الغاصب **(قوله)** فقوله في العناية أنهم امن شعب قوله رهنار جلال الخ عبارتها عند قول الهداية وان رهن رجلان بدين عليهما رجلا هذه عكس المسئلة التي تقدمت وهي واضحة ومن شعبها ما اذا كان عبد في يد رجل ادعاه رجل أنه رهنه بدين له عليه فقبضه وأقام على ذلك بينة وادعاه آخر كذلك الخ والمتبادر من هذه العبارة أن مسئلة المصنف من شعب المسئلة المتقدمة لا من شعب عكسها ثم رأيت معزياً إلى سعدى أفندي أن ضمير شعبها راجع للمسئلة اه وهي قوله في الهداية وان رهن رجلان بدين عليهما رجلا رهننا واحد اقا رهن جائر اه **(قوله)** أفاده في الهداية عبارتها ولا يقال أنه يكون رهنالهما كأنهما ارتهننا معاً اذا جهل النار يخ بينهما وجعل في كتاب الشهادات هذا وجه الاستحسان لأننا نقول هذا عمل على خلاف ما اقتضته الحجة لان كل واحد منهما أثبت بينته حبساً يكون وسيلة الى مثله في الاستيفاء وبهذا القضاء ثبت حبس يكون وسيلة الى شطره في الاستيفاء اه وقال الزيلعي لأن كلا منهما أثبت بينته حبساً يكون وسيلة الى تملك كل لعبد بالاستيفاء وبالقضاء ثبت حبس يكون وسيلة الى تملك شطره بالاستيفاء فلا يكون عملاً على وفق الحجة فكان العمل بالقياس أولى **(قوله)** لان امساكه ليس من الهالك الخ كذا عبارة اللؤلؤ الحية فتأمل

باب الرهن يوضع على يد عدل

(قوله) وكذا الوكيل بالامر باليد وذلك بان قال له أمراً أقي بيدك فإنه يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع كما تقدم في تفويض الطلاق وليس المراد ما اذا وكله أن يجعل أمراً أنه في يده فإنه لو كسل محض بملك الرجوع فيه لا تملك حتى لا يصح الرجوع فيه **(قوله)** لم يظهر لي وجه صحته لان المشتري الخ يحمل كلام الشرنبلالي على ما اذا غرم المشتري القيمة يستقيم كلامه **(قوله)** ويرجع المرتهن به على العدل الخ لا يخفى ما في هذه العبارة من عدم الاستقامة والذي ينبغي أن يقال فيها بالنسبة لرجوع المشتري بثمن ما هلك في يده وضمن قيمته ما قبيل في رجوعه به فيما لو كان قائماً مثل ما قاله الشرنبلالي **(قوله)** فلا يرجع العدل عليه كفاي الوكالة المفردة عن الرهن اذا باع الوكيل ودفع الثمن الى من أمره الموكل ثم لحقه عهدة لا يرجع على المقتضى زيلعي

باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره

(قوله) وتعتبر قيمة الرهن يوم القبض السابق الخ عبارة الهداية يوم القبض وهو مضمون بالقبض السابق لا بتراجع السعر الخ اه **(قوله)** أي أعطاه كفيلاً بنسليمه لا بعينه فيه أن أعطاه الكفيل بالتسليم صحيح

في المستثنين ولا يصح إثبات المخالفة بينهما ما هو في انما فيما لو اعطى الرهن المرتهن كفيلا بنفس الرهن فلا يصح في الاولى لعدم ضمانه عليه ويصح في الثانية لضمانه عليه ولا ينافي هذا ما تقدم في الكفالة لانه فيما اذا اعطى المرتهن الرهن كفيلا بنفس الرهن **(قوله)** فالظاهر انه خاص فيما اذا رهنه الخ لا ادعى لهذا التخصيص ويحمل الكلام على ما اذا رهنه من المرتهن بدين عليه غير الدين الاول فانه جائز ويخرج عن الاول ويكون رهنا بالشأن كما ذكره الزياي عند قول الكثر رهن شاة قيمتها عشرة فماتت الخ **(قوله)** راجع الى قوله او اعارته الاظهر ما في ط من انه لا حاجة لقوله والاستعمال كيدل عليه عبارة الدرر حيث اقتصر على الاول وقال انه راجع لصورتى الاذن والاستعارة **(قوله)** فيشمل ما اذا قال قبل العمل او بعده شمول الكلام لما اذا قال الرهن هلك قبل العمل غير مراد لانهم ما حينئذ لم يتفقا على زوال يد الرهن بل المراد ما اذا قال الرهن هلك بعده وقال المرتهن هلك وقته ولو قال الرهن هلك قبله كان القول له كافي مسئلة الثوب الآتية في الشارح عن البرازية **(قوله)** قد يجاب بان الرهن لا يلزم الا بالتسليم الخ او يجاب بان لم ينفذ العقد القولي بل نفذناه بالتعاطى وقبض المرتهن والتسليم وان تأخر عن العقد القولي فقد تقدم ما على العقد بالتعاطى وهذا الجواب أحسن **(قوله)** ولم نجد ذلك في كلام الشراح الخ التعليل بان الزيادة أمانة من جانب الرهن يفيد عدم جبر المرتهن على دفعها للعمير فقد ذكر المصنف في كتاب الوكالة قال اني وكيل بقبض الوديعة نصدقه المودع لم يؤمر بالدفع وكذا لو ادعى شراءه من المالك وصدقه لانه اقرار على الغير **(قوله)** أي بان كان عبدا فاستخدمه أو دابة فركبها الخ موضوع كلام المصنف أن الهلاك مع الرهن في صورتين وموضوع ما في الهداية في الثانية هلاكه عند المرتهن فلا يناسب جعل ما فيها تصويرا للكلامه **(قوله)** هذا في المستأجر والمستعير لشي يتفقع به يظهر صحة الاستدراك في كلام الشراح بجعله استدراكا على التعليل قبله فانه يوهم أنه عام في كل أمين **(قوله)** أقول عبارة الخلاصة والبرازية ولو اعوز العبد الرهن الخ وقد ذكرنا التمسك في الاستدراك المذكور وقال كافي الخلاصة **(قوله)** وحينئذ فلا وجه لذلك هذه الخ تستقيم عبارة الشارح في ذاتها وجعل الفعل من الافعال في العبد اذا كانت قيمته قدر الدين ومعلوم ان ما قدر من دية الحر قدر من قيمة العبد وصح العزو للخلاصة لانه يعلم ما هو مذكور فيها الذي هو الاعورار **(قوله)** وقال الاجنابته على المرتهن معتبرة لغائده غلما العبد وان كان دينه يسقط **(قوله)** تفريع بجزلة التعليل الخ الأصوب جعله مفرعا على الاصل أي واذا لم يسقط شيء بذلك يصير الخ يدل لذلك ما في التبين واذا لم يسقط شيء بتراجع السعري في مرهونا بكل الدين فاذا قبله حر غرم قيمته وأخذها المرتهن ثم لا يرجع على الرهن شيء لان يده يستيفاء من الابتداء وبالهلاك يتقرر فصار مستوفيا لكل من الابتداء اه وبهذا تعلم أن الاصل المذكور ليس منافيا لقوله ولا يرجع على الرهن شيء **(قوله)** فالسائغ غير ما أوربها هذا خلاف ما في الشارح من قوله وقد أدنه الخ والحكم واحد في المطلق والمقيد كما هو ظاهر **(قوله)** غير ظاهر الابتأويل أنه باحتباس ما لئنه عنده وان يده يستيفاء فيصير كأنه ملك **(قوله)** لا يسقط شيء من الدين الخ لكن قدم الشارح أن الرهن لا يفسخ بالفسخ بل يبقى رهنا ما بقي القبض والدين واذا فات أحدهما لا يبقى رهنا

(فصل في مسائل متفرقة)

(قوله) وانما لم يبطل لانه بصدد أن يعود الخ نفي البطلان لا يستلزم نفي الفساد لانه بالتخمر يفسد

الرهن ويملك الجبس بالدين في فاسده دون باطله شرنبلاى وقال في العناية الرهن كالبيع في الاحتياج الى المحل فيعتبر بمحلّه بمحلّه والجر لا يصلح محلا للبيع ابتداء ويصلح بقاء فمكذافي الرهن ولقائل أن يقول ما يرجع الى المحل فالابتداء والبقاء فيه سواء ويمكن أن يجاب بأنه كذلك فيما يكون المحل باقيا وهنا يتبدل المحل حكما بتبدل الوصف فلذا تخلف عن الأصل اه وفيه تأمل **(قوله)** اذلا اعتبار بنقصان السعر ليس مانح فيه من تغير السعر بل الوصف كما أفاده ما قبله **(قوله)** وتعام بيانه في الكفاية وغيرها وذلك أنه سقط بالهلاك خمسة من الدين مقدار قيمة الرهن وبقي من الدين خمسة فاذا دبغ الجلد فقد أحيا جس الرهن فعاد جس الدين الذي كان بازائه وهو درهم وسقط أربعة التي بازاء اللحم لأنه لم يزل التوى عنه وكان الباقي من الدين ستة فصار الجلد مرهونا بستة مضمونا بدرهم لأن كل جزء من أجزاء الشاة مرهون بجميع الدين مضمون بمقدار قيمته فكذا الجلد كذا في المبسوط اه سندی **(قوله)** يعني يوم الرهن لان الأصل أن قيمة الرهن انما تعتبر يوم الارتهان كفاية **(قول الشارح والارش)** ما يأتي عن الهندية يفيد أنه ليس من التماثل بدل عن الجزء الفائت **(قوله)** فيكون للراهن حبسه حقه المرتهن **(قوله)** الظاهر أنه أراد بقوله الخ ما استظهره هو المتعين وقد ذكر المستثنين أعني ما اذا أكل التماثل بعد هلاك الأصل أو قبله في خزانه المفتين **(قوله)** انظر ما مرجع الضمير المنصوب الظاهر عوده لما أفاده من قسمة الدين على قيمته ما فانه مفاد أيضا من المصنف **(قوله)** الا اذا صار مقصودا بالقبض عندنا كما لو استحق الولد أو ظهر به عيب يتمكن من رده بالعيب بحصته من الثمن وكما لو هلك الأم قبل القبض وبقي الولد كان للمشتري أن يأخذه بحصته من الثمن ولو هلك قبله لا يسقط شئ من الثمن **(قول الشارح رهن كرها)** وسله المرتهن ثم دفعه للراهن ليسقيه ويقوم بمصالحه لا يبطل الرهن **(قوله)** فله أن يستره وما دام في يد الراهن لا يضمنه المرتهن **(قوله)** زرع أو سكن باذن المرتهن لا يبطل الرهن يفيد أن اصل المرهون بغيره بقاء لا يبطل الرهن بخلافه ابتداء وبخلاف الشيوخ فانه ضار ولو طارئا **(قوله)** ومقتضاه ترجيح الأول لعله الثاني كما هو ظاهر فقد أحرى الهداية القول بعدم الاشتراط **(قوله)** وفيه اشعار بأن للراهن أخذ الخ في الاشعار بما ذكره نظر **(قوله)** يجب على المرتهن رد قيمته الخ مقتضى بقاء البيع والصلح على الصحة وقد جعل البدل الدين فيه ما وهلك الرهن به وجوب مثله على المرتهن للراهن لأنه المجمعول بدلا فيه ما لا الرهن حتى تجب قيمته بهلاكه ولعلمهم قالوا بوجوبها نظرا مساواتها له غالبا لأنها هي الواجبة حقيقة ولا يراد بما قبضه العين المبيعة أو المصالح عليها بل الرهن وقد تعذر رده بالهلاك وبدله قائم مقامه فبرده يكون كأنه رد عينه **(قوله)** هذا انما يؤخذ من التعليل الذي ذكره القهستاني الخ بل يؤخذ أيضا من قول المصنف هلك بالدين وان الرهن لا يقال فيه انه يهلك بالدين اذا كان أكثر من قيمة الرهن **(قوله)** الأولى اسقاط قوله بالدين الخ الا أن يعلق قوله بالدين بقوله الرهن لاجهالك **(قوله)** لأنه ما استفاد تلك اليد بمقابلة هذا المال ويكون بعد الموت اسوة للغرماء الخ عبارة الفصول لأنه ما استفاد ملك اليد بمقابلة هذا الدين فليس له حبسه لدين وجب بجهة أخرى اه وفيه تأمل ولعل فيه قلبا والأصل لأنه ما استفاد المال بمقابلة تلك اليد وعبرة البرازية الرهن الفاسد كالصحيح هذا اذا لحق الدين الرهن الفاسد أما اذا سبق الدين ثم رهن فاسدا ابتداء الدين ثم تناقضا بعد قبضه ليس للمرتهن حبسه لاستيفاء الدين السابق وليس المرتهن أولى من سائر الغرماء بعد موت الراهن لعدم المقابلة حكما لفساد السبب بخلاف الرهن السابق

والدين الاحق لأن الراهن قبضه بمقابلة الرهن وهنا القبض سابق فيثبت المقابلة الحقيقية ثمة وبخلاف الرهن الصحيح تقدم الدين أو تأخر

(كتاب الجنایات)

(قول الشارح والافانواعه كثيرة كرجع الخ) فيه أن جميع أنواع هذا القتل لا يخرج عن هذه الخمسة وانما هي خارجة عنهم من حيث أحكامها فقط كذا قال عبد الحكيم ومثله في الوافي (قول المصنف وهو أن يتعمد ضربه) من هذا ومن قوله في الفصل الآتي يجب القود بقتل كل محقق الدم يعلم أنه لا بد في دعوى القتل العمد من قول المدعى قتله عمد ادعوا وأنا ولا يكتفي بأحدهما عن الآخر اذا يلزم من العمد العدوان ولا من العدوان العمد لتحقق العمد فقط في القتل بحق والعدوان في الخطا وقد ذكر الزيلعي في استدلاله لمذهب الامام في شبه العمد أن في قصده القتل شك لما فيه من القصور والقصاص نهاية في العقوبة فلا يجب مع الشك اهـ وذكر أيضا في أول باب ما يوجب القود بشرط أن يكون المقتول محققون الدم على التأييد لتتفي شبهة الاباحة عنه لان القصاص نهاية في العقوبة فيستدعي النهاية في الجناية فلا يجب مع الشك اهـ (قوله أو يوضع) في القاموس البضع القطع والشق اهـ وعبرة الجوهرة يقطع أو يوضع أو يرض اهـ فالمراد بالبضع الشق (قوله والزبرة) القطعة من الحديد اهـ قاموس (قول الشارح لانه كبيرة محضة) استشكل هذا بأن صيد الحرم كبيرة محضة ومع هذا تجب فيه الكفارة وأجيب عنه بأنه جنائية على المحل ولهذا واشتركت حلالا في قتله يلزمهما جزاء واحد ولو كانت جنائية الفعل لوجب جزا آن والجنائية على المحل يستوى فيه العمد والخطا وناقش فيه قاضي زاده بأنه ان سلم كون صيد الحرم كبيرة محضة فالجواب غير دافع للسؤال لانه قد أنيط فيه الكفارة بالكبيرة سواء كانت الجنائية على الفعل أو المحل وقد تقر في كتب الأصول أن الكفارة جزاء الفعل لا المحل أصلا واستشكل أيضا بما لو زنى أو شرب الخمر في نهار رمضان فمقتضى كونها ما كبيرة لا تجب الكفارة فيهما وأجيب بأنها تجب للأفطار والجنائية على الصوم وفيه جهة الاباحة من حيث دفع الشهوة فان قلت القتل بالمقل حرام محض لا يوجد له جهة اباحة فكيف وجبت به قلنا فيه جهة الخطا من جهة أنه ليس آلة للقتل بل للتأديب وفي التأديب جهة من الاباحة والشبهة تكفي لاثبات العبادات كما تكفي لدرء العقوبات كذا في حواشي الهداية اهـ سندی (قول الشارح فلا يناف بها) أي الكفارة بالكبيرة (قوله لأن العمد عندهما ضربه الخ) عبارة القهستاني أن العمد الخ والمراد بلزوم حكم الكفارة بالعمد عنده لزومها على وجه النفي لا الاثبات أو الكلام على التوزيع (قوله ليس بعمد ولا شبه عمد عندهم) هكذا عبارة القهستاني والظاهر أنه شبه عمدا اتفاقا نظير ما اذا تعمد ضربه بعصا أو بحجر صغيرين فإنه شبه عمدا اتفاقا وفي زبدة الدراية عن شرح الطحاوي شبه العمد أن يضرب بشئ الغالب فيه الهلاك فاذا قتله به فهو شبه عمد عنده وعندهما هو عمدا فما اذا تعمد فقتله بعصا صغيرة أو بحجر صغير أو وليطة أو كل ما لا يكون الغالب فيه الهلاك كالسوط ونحوه فهذه شبه العمد بالاجماع واذا تابع الضرب حتى مات فهو شبه العمد عنده وعندهما هو عمدا وذكر أيضا عند قول الهداية ومن غرق صبيا أو بالغافي البحر فلا قصاص عنده وقال لا يقتص أن وجه قولهما أن المساء اذا كان بحيث لا يتخلص منه غالبا يكون كالقتل بالنار والحديد وليس كذلك اذا كان يتخلص منه لان ذلك لا يقصده القتل فصار ذلك كالقتل بالعصا الصغير اهـ وذكر ط فيما يأتي عند قول المصنف

كالخنق والتعريق عن المحيط أنه اذا كان الماء قليلا لا يقتل مثله غالباً فهو خطأ العمد عندهم **(قوله** أى في شبه العمد أن يقصد التأديب الخ) يوافقه ما قاله الزيلعي وانما سمي هذا النوع شبه عمد لان فيه قصد الفعل لا القتل فكان عمدا باعتبار نفس الفعل وخطأ باعتبار القتل اهـ ويوافقه ما ذكره أينسافى الاستدلال لمذهب الامام رحمه الله تعالى وعلى هذا اذا أقر بقصد قتله بما ذكر يقتض منه عنده **(قوله** ولوقيل باناطة الاثم بالقصد الخ) فيه أن الكلام في موجب شبه العمد وهو انه اذا قصد القتل بآلة شبه العمد كان عمدا لا شبهه كما أفاده ما نقله عن المعراج **(قوله** وعلى الجارحة) أى وعلى فعل الجارحة الخ وعبارة العناية والجارحة وهو الرمي الخ بدون ذكر لفظ على **(قول** الشارح أومر غرض الخ) هذه وما بعدها داخلتان في كلام المصنف فلا حاجة لذكرهما إلا أن ذكرهما زيادة بيان **(قول** الشارح ولو عنقه فعمد قطعاً) في الخلاصة من الفصل الثالث ولو ضرب عين رجل عمداً بصبغة ضربة خفيفة فذهب ضوءها ففيها القصاص وان مات من ذلك فدية النفس على العاقلة ولو فسد أن يضرب يداً آخر بخشبة فأصاب عينه وذهب بصره يجب الدية لأنه شبه العمد وفي العيون عن شمس اذا تعمدت شيئاً من انسان فأصبت شيئاً منه سوى ما تعمدت فهو عمد ولو أصبت بذلك غيره يعني غير ما قصدت به فهو خطأ وفي النصاب وتفسيره اذا قصده أن يضرب يدرجل بالسيف فأخطأ فأصاب عنقه وأبان رأسه فهو عمد ولو أراد رجلاً فأصاب غيره فهو خطأ اهـ **(قوله** وانظر ما وجه التقييد بحالة النوم الخ) تقدم الشارح في ضمان الأجير أنه سئل صاحب المحيط عن فساد قال له غلام أو عبد أفسدني ففصدته معتاداً بحب دية الحر وقيمة العبد لأنه خطأ اهـ فقد نفي القصاص وجعله خطأ وبظهور أن وجه كونه خطأ مع كون الآلة جارحة أنه هافى غير مقتل فتكون كالآلة اذا غرزهافي غير مقتل ووجه وجوب في مسئلة النام ما ذكره المحنّى وقدم هناك أن وجهه أنه قتله بمحدد وهو قاصد قتله اهـ انقصه له وهو نائم تركه علامة أنه قصده بخلافه وهو صاح فانه نظير الآلة في غير مقتل تأمل وانظر ما تقدم

(فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه)

(قوله والمراد هنا الثاني) ولا يصح ارادة الاول فانه لو قتل أباً امرأته وهي في نكاحه يجب القصاص عليه لعدم سقوطه بالزوجية **(قول** الشارح على أنه تخصيص بالذكر الخ) لا يرد على السافى لانه يقول باعتبار مفاهيم القرآن **(قوله** ولا يصح أن يحمل على الدية الخ) و يصح أن يحمل على التعزير لوجوبه على المولى **(قوله** ولا يقتل استحساناً) تقدم أن عادة صاحب الهداية اختيار الاخير الا اذا صرح باعتماد غيره عكس قاضيان **(قول** الشارح لان القصاص لا يتجزأ) فاذا سقط في البعض لاجل أنه ملك البعض سقط في الكل لعدم التجزئ اهـ زيلعي **(قول** الشارح وكذا ابنه وعبداه) لعل العلة فيه ما علل فيه لقتل عبد الوفف وذلك ان بالقود تسقط الدية فكان ذلك في معنى التبرع ولا يسوغ ذلك في مال المكاتب اهـ رحتى **(قوله** اقتلوا اذا الطفيتين الخ) في القاموس الطفية بالضم خوصة المقل وحية خبيثة على ظهرها خيطان كالطفيتين أى الخوصتين اهـ **(قول** الشارح وبه صرح في حج المضمرات حيث قال والتخصيص الخ) عبارة المضمرات انما أفادت الحاق الرمح ونحوه بالسيف لأن المراد به السلاح كعبارة الكافي فيبينهما فرق **(قوله** وفي مختصر الكرخي واذا وجب لرجل على رجل قصاص الخ) ما قاله الكرخي لدلالة فيه على مدعى الاتقاني فانه ليس فيه صلح في حق للمعتوه بل الحق فيه للصالح فيوز كيف كان بما

سماه من البدل ولا يلزم بتمام الدية لان المصالح صاحب الحق **(قوله)** وقيل يستوفى السلطان في منهوات
الانقروى اذا كان الورثة كلهم صغارا فاستيفاء القصاص الى السلطان هو الاصح وجيز والمجنون
والمعتوه كالصبي ففي حاشية أبي السعود على الاشباه من النكاح المصريح به اذا كان الكل صغارا قيل
يستوفى السلطان وقيل ينتظر بلوغ أحدهم والمجنون والمعتوه كالصبي اهـ **(قول الشارح)** لفوات المحل بالقتل
(الح) فيه انه يقال مثله في الحفر اذا المحفور لا يمكن أن يحفر ولعل وجه الفرق أن يقال بقتل القاتل سقط حق
ولى المقتول فكان أجنيا ولا ينفذ اقراره وبالسقوط في البئر المحفورة في أرض الغير لم يسقط حتى صاحبها
بل هي باقية في ملكه فينفذ اقراره فيها بان الحفر كان باذنه اهـ سندی عن الرجتي **(قوله)** ووجه الظهور
أن المصنف لم يتعرض لشيء من ذلك **(الح)** عدم تعرض المصنف له لا يدل على شيء لانها ولا اثباتا **(قول**
الشارح) وقيل ان الجرح معروف **(الح)** جزم بهذا القيل في المحيط البرهاني وتقدم نقل عبارته في كتاب
الشهادة **(قوله)** والصواب ما هنا **(الح)** ما ذكره في الوهبانية عزاه في شرحها للظهير بقراءته أيضا
في آخر جنائياتها والحكم عدم قبول بينة الابن في الاولى وقبولها في الثانية كما ذكره الشارح ولم يتعرض
في الظهيرية لثالثة وهي ما اذا قال جرحني فلان وبرهن وارثه على فلان آخر أجني أنه جرحه والظاهر
فيها القبول كما قال في الاشباه اذ لم يعين الجرح في كلام الميت والشهود لا مكان تعدده بخلاف ما اذا عينوه
في شهادتهم مع تعيين الميت له للتكذيب منهم لهم فلا تقبل وما قاله البيهقي مستند ما في خزانة الاكمل
جرحه بالسيف عدا فأشهد المجروح أن فلان لم يجرحني ثم مات من ذلك الجرح فلا شيء على فلان ولا تقبل
البينة عليه أن ما ذكره المؤلف من قبول البينة على الجرح خلاف المنقول اهـ لا يدل على دعواه اذ ما فيها
مفاده عدم قبول بينة الوارث على فلان أنه جرحه بعد ابراء الميت له بأنه لم يجرحه لمنافضة الكلام
المورث والظاهر أنه في الاشباه لم يقصد عزو قوله بخلاف **(الح)** الى شرح المنظومة بل عزو أصل المسئلة
اليها وعبارة الاشباه نصها قال المجروح قتلني فلان لم يقبل قوله في حقه ولا بينة الوارث أن فلانا آخر قتله
بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه أن فلانا آخر جرحه تقبل كذا في شرح المنظومة اهـ
(قول الشارح) قبلت لقيامها على حرمانه الارث **(الح)** قال ط فيه أن هذه العلة تظهر فيما اذا جرحه عدا
والعلة السابقة وهي قوله لانه حق المورث تظهر أيضا هنا اهـ **(قوله)** وكذا اذا علم بالاولى ط والظاهر أن عدم
العلم لا بد منه في كلام المصنف حتى يتأتى لزوم التعزير بالمد كور في كلامه **(قوله)** ومنهم من قال انه
على قولهم جميعا خطأ لعدم مطلقا لم يظهر وجه كونه خطأ لعدم على قولهما **(قوله)** وذ كر السائحات في
أن شيخه **(الح)** وقال السندی في آخر السرفة نقلا عن الجوى من سقى رجلا سمافات قال في جنائيات
البدائع يجب القصاص لانه يعمل عمل النار والسكين قال السمرقندی في شرحه والعمل على هذه
الرواية في زماننا لانه ساع في الارض بالفساد فيقتل دفعالشره اهـ **(قوله)** فهي مسئلة القتل بالثقل في
المحيط البرهاني أول الفصل الثاني في الجنائية على النفس قال محمد في الجامع الصغير رجل ضرب رجلا
عزف قتله فان أصابه بالحديد قتل به وان أصابه بالعود ففيه الدية هكذا ذكر وقوله في الكتاب وان أصابه
بالعود ففيه الدية يحتمل أن يكون قول أبي حنيفة أما على قولهما يجب القصاص كما لو ضرب به بالحجر الكبير
أو الخشبة الكبيرة واليه ذهب بعض المشايخ وعامتهم على أن هذا قول الكل لان هذا مما لا يقتل غالبا
وهما يعتبران غلبة الهلاك في آلة ليست بجارحة ومن هذا الجنس ذكر في فتاوى أهل سمرقند
اذا ضرب رجلا بالكاذ كرب وقتله ان ضربه من قبل الحديد ففيه القصاص وان ضربه من قبل الخشبة

فلا قصاص فيه ويجب أن يكون الكلام فيه نظير الكلام في مسألة المتر اه ونقل ط عن الاتفاق
 انه ان أصابه العود فعليه إدية ولا قصاص لكنه اذا كان عظيم الايلبث كان كالسيف عندهما وكالسوط
 عنده اه وفي المنع وان قتله بعوده فلا قود اجماعا وقيل فيه خلافاهما (قوله قال الاتفاق) اذا والى
 الضربات بالسوط (الخ) وفي البرازية أول الجنايات وان والى في الضربات بالسوط لا يقتص عندنا اه
 وظاهره الاتفاق على عدم القصاص ثم رأيت في الزيلعي أنه وقع الاختلاف في الموالاة على قولهما ونصه
 ثم لا فرق عند أبي حنيفة بين أن يموت بضربة واحدة وبين أن يوالى عليه ضربات حتى مات كل ذلك شبه
 العمد لا يوجب القصاص واختلف على قولهما في الموالاة اه وبهذا يتضح الحال وانظر الارجح على
 قولهما (قوله في التارخانية شق بطنه وأخرج أمعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا) القاتل هو الثاني
 (الخ) قال في البرازية بعد ذكر مسألة التارخانية المذكورة وكذا الوجه جراحة مثخنة والآخر غير مثخنة
 والمثخن مما لا يتوهم معه البقاء فالقاتل هو المثخن هذا اذا تعاقبا ولو معافاهما قاتلان اه ونحوه ما يأتي عن
 الجوهرة عند قوله ويقتل جمع بمفرد وفي شرح الزيادات لقاضيخان من كتاب الاقرار من باب ما يصدق
 فيه الرجل اذا أقر أنه استهلك ماله اذ أقر بسبب الضمان وادعى ما يسقطه لا يصدق إلا بحجة لان صاحبه
 متمسك بالأصل في ابقاء ما كان اه وبهذا يعلم جواب حادثة الفتوى وهي ادعى ولي قاتل على رجل أنه
 ضربه بحجر على رأسه وشق بطنه بمحديدة عمدا وانا واطالبه بالقصاص فافترائه ضربه رأسه بحجر ضربه
 مهلكا لو انفرد وأن شخصا آخر بعده شق بطنه بمحديدة وكل منهما هلاك بانفراده وعاش بعده خمس عشرة
 ساعة فلكية ثم مات منهما فم يصدق له الولي ولا الشخص الآخر على نسبة الشق للآخر وقال الزيلعي قبيل
 اقرار المريض ولو قال اقتضيت من فلان ألف درهم كانت لي عليه وأنكر المقر له كان القول قوله فله أن
 يأخذها منه لان القابض قد أقر بأنه ملكه اذ الدينون تقضى بأمثالها فاذا أقر بالاقتضاء فقد أقر بسبب
 الضمان ثم ادعى عليه ما يبرئه من الضمان وهو عليه بما يدعيه من الدين مقاصة والآخر ينكره
 فكان القول قوله وقال أيضا في مسألة ما لو قال أخذت منك ألفا وديعة وهلكت وقال أخذتها غصبا
 فهو ضامن لانه أقر بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يوجب البراءة وهو الاذن بالأخذ والآخر
 ينكره فكان القول قوله مع عينه ووجب الضمان على المقر باقراره بسبب الضمان إلا أن ينكر الخصم
 عن اليين اه لكن في الهندية من الباب الثاني من الجنايات رجل قال ضربت فلانا بالسيف عمدا
 ولا أدري أنه مات منها او قدمات وقال ولي القاتل بل مات من ضربك فانه لا يقتل به وان قال القاتل
 مات منها ومن حية نهشته أو من ضرب رجل آخر ضربه بالعصا وقال الولي بل مات من ضربك كان القول
 قول الضارب وعليه نصف الدية قاضيخان (قوله وأشار به الى قاطع آخر) في هذه الإشارة نظر فانه
 بالغفول يوجد قاطع لنسبة الموت للجرح بل يسقط القصاص للعفو (قول المصنف وان مات بفعل نفسه
 وزيد وأسد وحية ضمن زيد ثلث الدية الخ) الظاهر تقييد هذه المسئلة بما اذا وجد فعل نفسه وزيد والأسد
 والحية معا واذا وجد ما ذكر على التعاقب فالمعتبر هو المثخن كما في المسئلة التي قبل هذه تأمل (قوله
 ويؤخذ من ذلك جواب حادثة الفتوى الخ) الظاهر في جواب هذه الحادثة أن يقال فيه ما نقله أولا عن
 التارخانية لا ما ذكره المحسني (قوله وعبارة الكفاية الخ) هذه عبارتها المسكتوبة على قول الهداية
 ومن شهر على المسلمين سيفا فاعليهم أن يقتلوه وقوله فعليهم وقول محمد في الجامع الصغير فحق على المسلمين
 أن يقتلوه إشارة الى الوجوب والمعنى وجوب دفع الضرر اه أي انما وجب القتل لان دفع الضرر واجب

اه وأنت ترى أن عبارتها ليس فيها إلا التصريح بوجوب القتل لعله أن دفع الضرر واجب نعم ذكر في الكفاية بعد ذلك ما عراه الشارح لها في شرح المسئلة الآتية في المصنف حيث قال فيها حتى لو أمكن دفعه بغير القتل لا يجوز قتله اه فالمناسب للحشي ذكر هذه العبارة بدل التي ذكرها ومع ذلك إنما فيها الإشارة **(قوله)** قالوا فان كان عصا لا يلبث الخ أي قال المشايخ الخ أي فيجوز قتله في المصنفها را كما في السيف والظاهر أن العصا التي لا تلبث كذلك عنده أخذ من العلة **(قوله)** وذكر الفرق بينهما وبين الدابة العلامة الاتقاني الخ وذلك أن حظر قتل العبد لم يتعلق بعملا حتى لو أباحه لا يباح فلما لم تصح الإباحة من جهته لم يعتبر بقاء الحظر من جهته في إيجاب الضمان إذا فعل ما أباح دمه فكان كالحر إذا فعل ما أباح دمه وإن العبد يملك إباحة دمه بالارتداد وقتل العمد فكذا في حله على غيره بالسلاح وإن الصيد عصمته ثبت بالشرع لحرمته أو لحرمته مؤقتة لغاية الأذى فإذا وجد الأذى لم يبق معصوما كذا في زبدة الدراية ومن هذا يعلم أن كلام النهاية في البالغ فلا يصلح رد الما قاله الرملي **(قوله)** قال خ لم يضمن الخ رمز لقاضيخان وعدم الضمان هو الصحيح قال السندی رجلان قاما في الملعب بلكر كل منهما صاحبه فوكر أحدهما صاحبه فكسرسنه فعلى الضارب القصاص والمسئلة صارت واقعة الفتوى فاتفقت الفتاوى على هذا ولو قال كل واحد لصاحبه دمه فوكر أحدهما صاحبه وكسرسنه لاشئ عليه وهو الصحيح بمنزلة ما لو قال اقطع يدي فقطعها كذا في الظهيرية **(قوله)** وإن قال كل منهما لا لا خردهه أي اضرب اضرب **(قوله)** وكذا للقاتل الخ لاشئ في جوازها للقاتل لأنها في معنى الإبراء كهبة الدين لمن عليه بخلافها لغيره **(قوله)** أو تخليص خطا حقه حتى

باب القود فيما دون النفس

(قوله) لأنها عظم ليست ذات فصل **(قوله)** في القهستانى خلافة نص ما فيه لا يقتض من العين اليمنى باليسرى ولا بالعكس بل فيه الدية **(قول الشارح غير منخسفة)** وسوادها وبياضها قائمان **(قوله)** فلا قصاص بينهما يتأمل في وجه عدم القصاص إذا كانت العينان متماثلتين **(قوله)** فنقص من ذلك عبارة خزانه المفتين على ما نقله السندی فنقص الخ **(قوله)** في الهامش الظاهر أن لفظة ربع زائدة بل المتعين أن لفظة ربع في موقعها **(قوله)** والصحيح هو الأول الخ نقل في الخلاصة عن الفتاوى الصغرى أن الفتوى على عدم التأجيل في البالغ **(قوله)** والعام إذا خص بجوز تخصيصه بخبر الواحد هو ما ذكره في الكفاية عن عمران بن حصين أنه قال قطع عبد لقوم فقراء أذن عبد لقوم أغنياء فاخصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقض بالقصاص انتهى وباقي المسائل محمول على هذا عدم التساوى في الكل لكن قال قاضى زاده العام إذا أخرج منه شئ بما هو مفصول عنه لا يكون ظنيا في الباقي بل قطعي فيه بخلاف المتصل فإنه يكون ظنيا في الباقي كما في كتب الأصول اه **(قوله)** بما حاصله أن الخ رده قاضى زاده كغيره من الأوجه التي ذكرها أنها فارقة **(قوله)** وفي ذكر المولود أن تحرك أراد بالتحرك التحرك للبول **(قوله)** وصحيح قول الامام ما صححه قاضيخان إنما هو قول الامام في اللسان لا في الذك والفرق بينهما ظاهر وليس في كلامه رجوع التعجيج لهما **(قوله)** كما لا تتعدى إلى غير حقه أي أنه إذا استوفى المشجوع مثل حقه مساحة كان أزيد في الشين من الأول وإن اقتصر على ما يكون مثل الأول في الشين كان دون حقه فيخبر بين أخذ الارش والاقتصار على ما يكون مثل الأول في الشين

للمساحة (قوله لان استيفاء الحق كمالا متعذرا الخ) ذكرها في الهداية علة للمسئلتين الاولين وعلة الثالثة أن الشجة موجبة لكونها مشينة فيزداد الشين بزادتها وفي استيفائه ما بين قرني الشاجز يادة على ما فعل ولا يلحقه من الشين باستيفائه قدر حقه ما يلحق المشجوج فينتقص فيخبر (قوله فصار سالمة) وكذا يجب الارش اذا قطع القاطع يد نفسه وان لم يسلم له لانه ألتف محلات تعلق به حق الغير فصار ضامنا كالرهن اذا ألتفه الراهن ومال الزكاة بعد الحول اذا ألتفه المالك اه كفاية (قوله) وقدمنا آ نفا أنه يسقط أيضا لو تلفت يد القاطع لآ فالح) استوفى في شرح الزيادات الكلام على هذه المسئلة في باب ما يجب فيه القصاص فيبطل بحق أو بغير حق فقال من عليه القصاص في الطرف اذا قضى به حقا عليه يقوم عليه ويغرم أرش الطرف في ماله وان فات من غير أن يقضى حقا عليه لا يغرم شيئا ومن عليه القصاص في النفس اذا قضى بنفسه حقا عليه لا يضمن شيئا لان القياس يأبى تقويم القصاص لفقدان المائنة بينهما وانما عرفنا ذلك شرعا في الصلح وعفو بعض الشركاء فيلحق به ما كان بعناؤه وثمة التعذر لالمعنى من قبل من له الحق مع سلامة محل الحق لمن عليه فاذا قضى بطرفه حقا عليه وصرفه الى حاجة نفسه سلم له الطرف معنى واذا قضى بنفسه حقا عليه لا تسلم له معنى لان سلامة النفس بعد الهلاك محال بخلاف الطرف حال بقاء النفس اه (قول المصنف وبعفو الاولياء الخ) فيد بالعفو من الاولياء لانه لو أوصى عند موته أن يعفى عن قاتله والقتل عمد كان باطلا في قول أبي حنيفة كذا في الهندية في متفرقات الوصايا انقلاعا عن الخاتبة اه سندی (قوله لتعذر الوقوف على المئنة وغیره) مقتضى التعذر عدم القصاص عليهم الى أن يعلم المئنة من الضريبتين وكيف يقتص منها مع عدم تحقق وجوبه عليهم والظاهر ما قاله سرى الدين أنه لا يجب القصاص (قوله ولا يكون الا قبل موته الخ) فيه تأمل بل قد يعرف بعد الموت كما يعرف قبله (قوله حتى يزول عن ذلك المكان) فهذا دل على أنه لا يزول الضمان الا بالتحول من المكان وكذلك عبارة الشارح دالة على أنه لا ينتفى الضمان الا بالتحول لا بمجرد المكث ولينظر الفرق بين المسئلة السابقة وهذه ولعله أنه في المابقة لما قصد الدفع عن نفسه لم يكن متعديا به فاعتبر الفور في اللدغ وفي الثانية هو متعديا باللقاء فلم يعتبر الفور بل جعل المدار فيها على التحول وعدمه (قوله ولا يضمن العاثر شيئا) نقله كذلك في الهندية عن خزنة المفتين ولينظر وجه عدم ضمان العاثر

(فصل في الفعلين)

(قوله الصواب اسقاط الواو الخ) عبارة المصنف مساوية لعبارة الكنز وما أورده عليها وورد أيضا على التعبير بلو الشرطية وهو غير وارد اذا الاستثناء بعد الدخول ولا يعده متناقضا ذهوا خارجا بعد الدخول لفظا أو تسكلم بالباقي بعد الاستثناء (قوله والا لا يمكن الفرق بين سرية العشرة وبرء التسعين) امكان الفرق ظاهر وذلك بان يضربه العشرة في ذلك الموضع بعد التسعين فيه والبرء منها مع عدم أثرها (قول الشارح وعن أبي يوسف في مثله محكومة عدل) وهي أرش الأثم لوجود الشجة ولا سبيل لاهدائها وفسره في التبيين بما قاله محمد فلا خلاف حينئذ كإسيأتى والقصد بذكر ما روى عن محمد بنان المراد بحكومة العدل في كلام أبي يوسف لآذ كخلاف في المسئلة ونقل السندی عن الطحاوى أنه فسر قول أبي يوسف عليه أرش الأثم بأجرة الطبيب والمداواة (قوله فيه أن المسئلة مفروضة فيما اذا بقي أثر الجراحة الخ) ما ذكره الشارح من زيادة قوله مع دية النفس موافق لما قاله الزيلعي حيث قال ولو بقي لها أثر بعد

البر يجب موجبته مع دية النفس بالاجماع اهـ وتصور المسئلة بما للوضر به تسعين وجرخته ثم شفى
منها مع بقاء أثرها ثم ضربه عشرة ومات منها فتجب الدية كاملة والارش (قوله) لكن المصنف
لم يقيد بقوله في ماله الخ) لكن المتبادر منه أنه في ماله حيث أسند الضمان للقاطع (قوله) لان الوصية
للقاتل اذ لم تصح للقاتل تصح للعاقلة) هذا الجواب غير مستقيم على ما سياتى متناه اذ اوصى لأجنبي
و وارثه أو قاتله له نصف الوصية وبطل الوصية للوارث والقاتل لانهما من أهل الوصية ولذا تصح باجازه
الوارث اهـ بخلاف ما اذا اوصى لزيد وعمر وروميت أولز ووجد ارفانها بتمامها لزيد ثم روج المراحم
من الاصل بخلاف ما اذا خرج بعد صحة الايجاب فانه يخرج بحصته ولا يسلم لآ خر كل الوصية كما ذكره
الشارح فالاعتراض وارد وأجاب عنه في الكفاية بان المخرج لم يقل أو صيت لك بثلاث الدية وانما عفى عن
المال بعد سبب الوجوب فكان تبرعاً بمبتدأ للقاتل وذلك جائز ألا ترى أنه لو وهب له شيئاً وسلم جاز وقال
بعضهم لا يسقط قدر نصيب القاتل وقال بعضهم يسقط الكل لانه لو بقي نصيبه يجعل كأن الواجب ليس
الاهذا فتحتحمل عنه العاقلة ثم هكذا وهكذا الى أن لا يبقى شيء على القاتل في الآخرة فوجب سقوط
الكل وهو الصحيح وذلك لان الوصية في حصص القاتل كانت كلها للعاقلة كمن اوصى لحي وميت
كانت للحي اهـ وقد ذكرنا في الكفاية الزيلعي أيضاً فيلنظر ثم رأيت في أول وصايا الخلاصة أنه اذا
اوصى للقاتل وأجازت الورثة فعند أبي حنيفة ومحمد يجوز وعند أبي يوسف لا يجوز اهـ ويظهر أن
الجواب المذكور مبني على ما قاله أبو يوسف وسيد كر الخلاف عن البرهان (قوله) وقديح بان القود
هنا سقط بالعفو) هذا الجواب غير دافع للاعتراض (قول الشارح لتعلق حق الورثة بالدية لا بالقود
الخ) لان حقهم انما يثبت بطريق الخلافة وحكم الخلف لا يثبت مع وجود الاصل والقياس في المال أيضاً
كذلك لكنه ثبت شرعاً بقوله عليه السلام لأن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون
الناس وتركهم أغنياء انما يتحقق بتعلق حقهم بما يتحقق به الغنى وهو المال فلو لم يتعلق به لتصرف فيه
فغير كهم عالة يتكففون الناس والقصاص ليس بمال فلا يتعلق به (قوله) لا يقال القصاص لا يجري
بين الرجل والمرأة في الطرف الخ) لو قيل بالسرية تبين أن لا أرش وأن المسمى معدوم فيجب مهر المثل
نظير الخطأ لما احتج بهذا السؤال والجواب عنه تأمل ثم رأيت في تكملة الفتح ما وافقه (قول المصنف
ثم مات منه وجب لها في العمد مهر المثل الخ) وان برئ صار أرش يدهم مهرها عندهم وسلم لها ذلك وان كان
أكثر من مهر مثلها ان دخل بها أو ماتت وان طلقها قبل الدخول سلم لها نصف ذلك وتؤدى العاقلة
ألفين وخمسمائة اهـ سندی تأمل فان هذا ظاهر في الخطا وفي العمد تؤدى الجانية نصف الدية
(قوله) (نيسقط أصلاً) كما اذا سقط القصاص بشرط أن يصير مالا فانه يسقط أصلاً منع (قوله) فان خرج
من الثلث سقط عنهم قدر الثلث الخ) عبارة الزيلعي بعد قوله فاذا صار ذلك ملكاً لها سقط عنهم وان
كان مهر مثلها أقل من الدية سقط عنهم قدر مهر مثلها الماذ كرنا وما زاد على ذلك ينظر فان خرج من
الثلث سقط عنهم أيضاً وان كان لا يخرج من الثلث سقط عنهم قدر مهر مثلها وما زاد على ذلك فان خرج
من الثلث سقط عنهم قدر الثلث وأدوا الزيادة لا لولى اهـ (قوله) ووجه كونه وصية للعاقلة أنه قد أسقط الدية
بمقابلة المهر الخ) فيه تأمل فان ماذ كرهه لا يوجب الوصية للعاقلة (قوله) فعندهما لا يضمن شيئاً لانه الخ
وقولهما هو الاظهر كما في الشرنبلالية (قوله) ظاهره أنه لو استوفاه بنفسه بعد حكم الحاكم لا يضمن) لكن
الاصل الآتي يفيد الضمان وقد تبع الشارح في هذه العبارة الدرر حيث جعلها تفسيراً للمافى متسنه

والظاهر عدم صحتها **(قوله)** وكذا فعل الحجام ونحوه واجب بالعقد الخ) ظاهره أنه لو لم يكن عقد فقيه الضمان وإن كانت العادة إعطاء العامل الأجر بعد الفراغ من العمل لعدم وجوبه عليه فكان مباحا لكن في الهداية جعل المأمور بقطع اليد كالحجام وعمله في تكملة الفتح بان فعله ينتقل للأمر فكانه فعله بنفسه **(قول الشارح كالاجير)** إذا استأجره لحفر بئر أو هدم بناء فبات وقوع الهدم أو البناء عليه فإنه لا يضمنه المستأجر اه سندی والاصوب تصويره بالاجير الخاص إذا تلف بعمله المعتاد فإنه لا ضمان عليه **(قوله)** لكون الوطء أخذ موجه الخ) في هذا التعليل نظر وذلك أنالوا وأوجبنا الضمان لانقول أنه في مقابلة الوطء بل في مقابلة الافضاء وقد ذكر ابن وهبان في شرح توجيه المسئلة بقوله وجه قول أبي يوسف أنه مأذون في الوطء لافي الافضاء فكان متعديا فيه وجه قولهما ان الوطء مأذون فيه شرعا فالمتولد منه لا يكون مضمونا عليه اه وعلى هذا الاضمان وان كانت مكرهة خلافا لما يأتي عن الشربلالي **(قوله)** وان ضربه المعلم بأذن الوالد لا يضمن المعلم لم يظهر الفرق على هذه الرواية بين الاب والمعلم **(قوله)** وظاهره أنه لا فرق عند أبي حنيفة في ضمان الاب في التأديب الخ) أي ظاهره ما تقدم من عبارة الخاتية والولولاجية لكن هذا نص فيما قاله لا ظاهر وأفادت عبارة الولولاجية أن ضرب المعلم تأديبا كضربه تعليميا حيث كان بالأذن **(قوله)** وعليه يظهر الرجوع الخ) لا يظهر الرجوع مما ذكر مع تصريح قاضيان بالفرق بين الاب والمعلم في ضرب التعليم **(قوله)** والمراد أنه مذكور في الاشياء وغيرهما مطلقا عن ذكر الخلاف الخ) نسخة الخط أو المراد الخ بأوهي السواب والقصد بيان صحة قوله كما قدمناه أي أنه ذكر عبارة المتن وأبقاها على ما هي عليه بدون ذكر خلاف فهي موافقة لما في الاشياء **(قوله)** وعند أبي يوسف كالأجنبية واعتمده ابن وهبان الخ) المعتمد لقول أبي يوسف هو ان الشحنة وابن وهبان لم يتعرض للاعتماد بشئ **(قوله)** تلزم ديتها اتفاقا بالموت والافضاء لزوم الدية بالموت اذا كانت لا تطبق ظاهره ولزومها بالافضاء مع اختيارها وعدم اطاقها محمل تأمل لما تقدم أن الاباحة لا تجرى في النفس وان سقط القود وتجري فيما دونها حتى لا يجب الارش **(قوله)** أي حد كل منهما) أي ان ثبت زناه بالوجه الشرعي المعتبر في حد الزنا سندی **(قوله)** لانه وقع بفعل مأذون) أي وغير مأذون كما في عبارة ط **(قوله)** ويدل عليه مسئلة الختان الآية الخ) الظاهر انه لا دلالة فيها فان قطع الحشفة غير مأذون فيه فقيه ديتها بالكمال والعصى حصل بما هو مأذون فيه وهو ما فيه النفع للعين وبما هو غير مأذون فيه وهو ما فيه الضرر فيجب نصف دية العين **(قوله)** فلو بدونه فالظاهر القصاص يدل له ما قدمه الشارح عن البرازية شق بطنه بجديدة وقطع آخر عنقه ان توهم بقاؤه حيا بعد الشق قتل قاطع العنق والقتل الشاق وعز القاطع اه ونقل المحشي عن التسارخانية هناك شق بطنه وأخرج أمعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فالقاتل هو الثاني وان كان خطأ تجب الدية وعلى الشاق ثلث الدية وان نفذت الى جانب آخر فثلثاها هذا اذا كان مما يعيش بعد الشق يوما أو بعض يوم وان كان بجمل لا يتوهم معه وجود الحياة ولم يبق معه الا اضطراب المذبح فالقاتل هو الاول اه فيقتص بالعمد وتجب الدية بالخطا اه وفرض ما ذكره الشارح انها عاشت يوما أو يومين تأمل

(باب الشهادة في القتل واعتبار حالته)

(قول الشارح في استيفاء القصاص خلافا لهما) فيه أنه محل اتفاق فلا بد من تقدير رأي في اثبات

ما يترتب عليه استيفاء الخ (قول المصنف فلو أقام حجة بقتل أبيه عمدا الخ) قال الرحمن تسميتها حجة على قول الامام مجاز لشابهتها في الصورة وليست حجة في الحقيقة لعدم قبولها لانها انما تقبل بعد حجة الدعوى وحضور الخصم والواحد لا يصلح خصما مع غيبة أخيه فلذا يعيدها بعد حضوره اه سندی وكتب عقب قوله فلا يصير الخ لانه أثبت حق نفسه لاحق غيره وغيره لم يوكفه فلا بد من إعادة البيعة للغائب اه وقال الزيلعي فان عاد الغائب فليس لهما أن يقتلاه بتلك البيعة بل لا بد لهما من إعادة البيعة ليقترلاه اه وفيه أي السندی ولا يعيد الغائب البيعة الا بعد خصومة ليتك من الاستيفاء وفي المنع فان حضر أخوه الغائب يعيدها اه وفي الكفاية قتل وله وليان حاضر وغائب فأقام الحاضر البيعة قبلت البيعة ولم تعد بالاجماع اه وفي زبدة الدراية عن المختلف الابن اذا ادعى دم أبيه على رجل وأخوه غائب وأقام البيعة انه قتل أباه عمدا قبلت وحبس القاتل فاذا حضر الغائب كفاجب إعادة البيعة وقال لا يكلفان ذلك اه فالمراد بقبولهما من الحاضر قبولها لاثبات التهمة ولذا يكلفان جميعا إعادة البيعة فصح ما قاله الرحمن (قوله وفيه ايعاء الى انه اتحد القاضي للحاضر الخ) عبارة القهستاني وفيه ايعاء الى انه ادعى كل الدين وأقام الحججة على كنهه وقضى القاضي بكنهه والى انه اتحد القاضي الخ (قوله وهو الاصح الخ) تنبيه عبارته وان صدقهما الولي المشهود عليه دون القاتل ضمن القاتل ثلث الدية للولي المشهود عليه لانه أقرله بذلك فان قيل كيف يكون له الثلث وهو قد أقر أنه لا يستحق على القاتل شيئا قلنا اردنا اقراره بتكذيبه القاتل اياه فوجب له ثلث الدية عليه وفي الجامع الصغير كان هذا الثلث للشاهدين لا للمشهود عليه وهو الاصح لان المشهود عليه يزعم أنه قد عفى ولا شيء له وللشاهدين على القاتل ثلثا الدية ديننا في ذمته والذي في يده وهو ثلث الدية مال القاتل وهو من جنس حقهما فيصرف اليهما لاقراره لهما بذلك كمن قال لفلان على ألف درهم فقال المقر له ليس ذلك لي وانما هو لفلان فانه يصرف اليه فكذا هنا اه وقصد بتقبل عبارة الجامع دفع ما يتوهم مما قبلها انه لنفس المشهود عليه فهو كالاستدراك عليه وقوله وهو الاصح بيان لاختيار جواب الاستحسان لا القياس ولم يقل أحدان الثلث للمشهود عليه حتى يكون الاصح مقابله (قول الشارح ولا يحتاج الشاهد أن يقول انه مات من جراحته) أي مع التصريح بأنه لم يرل صاحب فراش وعبارة المنع الموت بسبب انما يعرف اذا صار المضر ب صاحب فراش ودام على ذلك حتى مات وهو يفيد أنه لا يحتاج الشاهد أن يقول انه مات من جراحته وبه صرح البرزقي في الجنايات حيث قال شهدوا على رجل أنه جرحه ولم يرل صاحب فراش حتى مات يحكم به اه وظاهر ما هنا أنه لا بد من الشهادة بأنه لم يرل صاحب فراش وانه لا يكفي بقاء الجراحة بدونه مع أن في العناية من القسامة ما يخالفه وكذلك ما ذكره في الخلاصة قبيل المحاضر بقوله رجل ادعى على آخر أنه ضرب بطن أمته ومات بضربه فقال المدعى عليه في الدفع انها خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع أما لو أقام بينة أنها ماتت بعد الضرب يصح اه ونص ما في العناية ومن جرح في قبيلة ثم نقل الى أهله فاما أن يصير ذافراش أو صحبها فان كان الثاني فلا ضمان فيه بالاتفاق وان كان الاول ففيه القسامة والدية على القبيلة عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا شيء فيه ووجه قوله ظاهر ووجه قول أبي حنيفة أن الجرح اذا اتصل به الموت كان قتلا ولهذا وجب القصاص واعترض عليه بأنه لو كان كذلك لما افترق الحكمين صيرورته صاحب فراش وعدم صيرورته كذلك كما لا يفرق في حق القصاص فانه اذا لم يكن وقت الجرح صاحب فراش ثم سرى فمات وجب القصاص أجيب بان القسامة والدية وردتا في قتل في محلة لا يعلم له قاتل بالنص على خلاف

القياس فيراعى ذلك بقدر الامكان والمجروح في محلة لم يعلم جرحه اذا صار صاحب فراش قتيلا شرع لانه صار مريض الموت وحكمه حكم الميت في التصرفات فجعل كانه مات حين جرح فوجب الدية وأما اذا كان صحيحا يذهب ويحيى فلهذا في حكم التصرفات لم يجعل كالميت من حين جرح فكذلك في الدية والقسامة اهـ ويوافق ما فيها ما نقله المحشى عن الاتقاني (قوله أى المتباعد) الظاهر أن الزمان كذلك (قوله) فالعله أن أحدهما شهد بشبه العمد والآخر بقتل مطابق (الح) بل يظهر فيها تعليل الشارح أيضا وذلك أن أحدهما شهد بشبه العمد والآخر بقتل مطلق وهو يحتمل على الأدنى حتى يذكر خلافه واذا اختلف حكمهما كانا غيرين فاشهده أحدهما غير ما شهد به الآخر ولذا قال الزيلعي فان من قال قتله بعصا يوجب الدية على العاقلة ومن قال لا أدري على القاتل فاختلف المشهود به اهـ وقد يقال في الخامسة أن أحدهما شهد بعناية القتل وموجبه القصاص أو الدية على العاقلة والآخر شهد على الاقرار به وموجبه الدية على المقر فكانا غيرين لاختلاف موجبهما تأمل ثم رأيت في شرح الزيارات لقاضيخان من آخر باب الجناية التي يقر فيها بالعمد فيجب فيها القصاص مانصه ولو ادعى الولي شيئا لا تعقله العاقلة نحو السمحاق والباضعة خطأ وادعى انه مات فشهد بالبراءة قبلت شهادتهم ما يقتضى له بارش السمحاق في مال الجاني وان كان المدعى يدعى الدية على العاقلة لانه يدعى السمحاق مع السراية ويدعى وجوب المال على الجاني أيضا لان العاقلة يتحملون عنه فلذا جازت شهادتهم وكذا لو ادعى الموضحة مع السراية عمدا على المرأة أو خطأ فشهد بالموضحة والبراءة يقضى بارش الموضحة لانه لا قصاص بين الرجل والمرأة في الطرف وكذا لو كان القاتل عبدا فادعى مولاه الموضحة مع السراية عمدا وشهد بالبراءة فانه يقضى بارش الموضحة لان القصاص لا يجري في العبد في الطرف فان كان المدعى يدعى القصاص في النفس ومع ذلك جازت شهادتهم لما قلنا أوضح بهذه المسائل أن المخالفة على هذا الوجه لا تمنع قبول الشهادة على أصل الفعل اهـ فانظر ما قاله مع ما قاله الزيلعي (قوله) أما في الرابعة والخامسة فلا يظهر) الظاهر بطلان الشهادة فبهما لاختلاف موجبهما مع عدم أولوية احدهما بالقبول ولعل مراد الشارح بالتعليل الذي ذكره التوزيع فقوله لتيقن الخ راجع للثلاثة الاولى وقوله ولا أولوية راجع للاخيرتين لكن هذا اذا لم يصدق احدهما كما يؤخذ مما يأتي (قوله) لان قوله قتلته تكذيب للشهود (الح) انظر مع ما يأتي أول القسامة عند قول الشارح بان يحلف كل منهم بالله ما قتلته الخ (قوله) وفيه نظر لان العاقلة (الح) قد يقال مراده بالصورتين صورة اقراره بالخطأ أى مع تصديق العاقلة وصورة الشهادة على الشهادة في الخطأ بدلالة التعليل بعد ذلك (قوله) أراد بالحلل الخروج عن احرام الحج) أو المراد حل الصيد المرمى اليه (قول المصنف لا بأسلامه) هذه المسئلة حجة الامام عليهما في أن العبرة بوقت الرمي كما أن ما ذكره من المسائل الآتية بقوله والجزاء على الخ حجة عليهم ما أضافاها اتغافية كما ذكره عبد الحليم ووجه قولهما في المسئلة الخلافية انه بارتداده أسقط تقوم نفسه فيكون مبرئ للرامي عن موجبه فصار كما اذا أبرأه في هذه الحالة (قوله) فانه يجب للمولى واعتبر الرمي مقتضاه أنه لو لم يسكن له وارث سوى مولاه يجب القصاص

(كتاب الديات)

(قوله) كذا قال ابن الكمال راداعلى الزيلعي وغيره) قال الرحى لاتنافي بين ما مال اليه الشارح تبعالان الكمال وما قالوه لان مرادهم أن معناه في الاصل ثم نقل وجعل اسما للمال اهـ سندی (قوله) وقيل

كالضحايا) أى فيجوز الجذع (قوله) وعلى عاقلته أرسها) الذى فى الدر المنتقى عن الجوهره انه يجب أرسها
 فى ماله وقالوا ان العاقلة لاتعقل عدا اه من هبة الله (قوله) فقد اختلف التصحيح (الخ) أى فى مثله
 لا يقال أقره بل ذكر ما يعارضه ولعل مراد الشارح انه لم ينزعه فى كونه مصححا وان ذكر أن مقابله
 مصحح أيضا (قوله) فقسنا ما فى معناه عليه) القياس الذى كور غير تام لعدم المساواة بين المقيس والمقيس
 عليه فى جميع الافراد نعم فى بعضها متحققة تأمل (قوله) لكن قال الفهستانى فان تكلم بالاكثر (الخ) صدر
 عبارته واللسان ان منع أداء أكثر الحروف فان تكلم بالاكثر (قوله) وعلى الاول مشى فى المنتقى (الخ)
 هو وجوب الدية ان منع أداء أكثر الحروف والحكومة ان تكلم بالاكثر (قوله) وظاهر كلام الشارح
 أن الاخيرين تفسير للحكومة (الخ) ليس فى كلام الشارح ما يدل على أن ما قاله تفسير للحكومة القائل بها
 صاحب القول الاول (قوله) لان فى كل واحد من الشفر (الخ) هو بالعين فى الزيلعى (قوله) وبعدها سن
 (الخ) فى السندى ولكل انسان أربعة نواجز فى أقصى الاسنان (قوله) قول الشارح وقد توجد نواجز
 أربعة (الخ) أى غير النواجز المتقدمة الداخلة فى الاثنين والثلاثين فى كل من الجانبين اثنان واحد
 أعلى وآخر أسفل اه سدى

(فصل فى الشجاج)

(قوله) والحيان عندنا (الخ) يريد به العظم الذى تحت الذفن عناية والذفن منبت الانسان السفلى (قوله)
 المصنف والدامية) ذكر السندى ما حصله أن الصحيح فى الدامية بدو الدم من غير سيلان وفى الدامية
 السيلان خلاف ما أفاده الشارح فانظره (قوله) ورده الطورى بان الزيلعى نفسه صرح بتحقيق قطع الجلد
 (الخ) فيما قاله الطورى تأمل وذلك أن ما قاله الزيلعى من تحقيق قطع الجلد فى الكل ليس مراده به قطع
 جميع الجلد بل بعضه فى البعض وكله فى البعض وهذا فى المعنى راجع لما قيل فى تفسير هذه الشجاج (قوله)
 الشارح أى لو غير أصلع (الخ) قال الرجمى كانه أراد به الافرع أما الصلغ بدون ذلك فانه لانقص فيه بل هو
 ممدوح لانه علامة الذكاء تبصر والمتعين بقاء الاصلع على معناه وهو منحسر شعر مقدم الرأس فانه لاشك
 انه أنقص زينة بسبب عدم شعره وان كان دالا على الذكاء وقد علل عدم القصاص فى موضحة الاصلع اذا
 لم يكن الشاج كذلك ابن وهبان بأن موضحته أهون (قوله) وفى الهاشمية يستويان) لان فى الهاشمية
 كسر العظم وعظم الاصلع وغيره سواء ابن وهبان (قوله) أى هو فى شجة (الخ) الصواب حذف لفظ هو كما
 هو نسخة الخط (قوله) مثاله اذا كانت قيمته من غير حراحة (الخ) مقتضاه وجوب العشر لو كان هو الحكومة
 وكيف مع أن الموضحة التى هى أعلى يجب فيها أقل تأمل كذا قال الكرخى راد ما قاله الطحاوى وعبارة
 الشربلالى نقلا عن الزيلعى نصها وقال الكرخى ما ذكره الطحاوى ليس بصحيح لانه لو اعتبر ذلك الطريق
 فرما يكون نقصان القيمة أكثر من نصف عشر الدية فيؤدى الى أن يوجب فى هذا الشجاج وهو مادون
 الموضحة أكثر مما أوجبه الشرع فى الموضحة وانه محال بل الصحيح الاعتبار بالمقدار وقال الصدر الشهيد
 ينظر المفتى فى هذا ان أمكنه الفتوى بالثانى بان كانت الجناية فى الرأس والوجه يفتى بالثانى أى قول
 الكرخى وان لم يتيسر عليه ذلك يفتى بالقول الاول لانه أيسر قال وكان المرغى انى يفتى به وقال فى المحيط
 ينظر كم مقدار هذه الشجة من أقل شجة لها أرس مقدار ان كان مقداره مثل نصف شجة لها أرس أو ثلثها
 وجب نصف أو ثلث أرس تلك الشجة وان كان ربعا فربع ذكره بعد القولين فكان جعله قولنا والاشبه

أن يكون هذا تفسير القول الكرخي وقال شيخ الاسلام قول الكرخي أصح الى آخر ما ذكره المصنف اه ومع هذا لا يعدل عنه لأنه هو المفتي به (قول الشارح بان يسبر غورها بحسب اراخ) قال المقدسي لا يخفى ما في ذلك من التكلف مع أن بعض الناس قد يكون غليظ الجلد وبعضهم رقيقه فربما كان الجاني رقيقه فيقطع من لحمه أكثر فيضر به أكثر وما يشهد لذلك ما قدمناه في موضحة الاصلع مع غيره ولذا اختار القندوري والمصنف تبعاً لصاحب الكنز رواية الحسن ورجحهما على ظاهر الرواية اه سندی (قوله) أقول ولكنه مخالف لما ذكره عامة سراح الهداية وغيرهم الخ) ما ذكره في الجوهره من عدم القصاص في السمحاق اجماعاً عزاه لمحمد في الاصل وكذا حكى اجماع في البحر الرائق المتعين حينئذ أن يقال انه مستثنى من الستة المذكورة في سراح الهداية وغيرهم والوجه ظاهر في ذلك (قوله) لعله على غير ظاهر الرواية بل الظاهر رجل كلامه على ما إذا سلخ الجلد لعدم امكان المماثلة لخروج بعض اللحم به وكذا يقال في لحم الخدانه لا يمكن المماثلة (قول المصنف) ومع نصف ساعد نصف دية (قوله) انظر لو قطع اليد من أعلاها خطأ هل يجب نصف دية أو يجب مع حكومة فيما زاد على الكف ثم ظهر أن الواجب نصف فقط أخذاً بما قالوه انه يقطع المارن تجب دية واحدة سواء قطع معها شيئاً من القصة أو كلها ولم يقطع شيئاً ثم رأيت في الهنديّة ونصها وفي اليد اذا قطعت من نصف الساعدية اليد وحكومة عدل فيما بين الكف الى الساعد وان كان الى المرفق كان في الذراع بعددية اليد حكومة عدل أكثر من ذلك وهذا قول أبي حنيفة كذا في المبسوط من الباب الثالث من الديات وفي الثالث في الاطراف من البرازية وقطع يد أو شيء منها ان عمداً من مفصل فالقصاص وكذا ان من موضع يمكن الاقتصاد قطع من نصف الذراع ففي الكف والاصابع نصف الدية وفي الذراع حكومة عند الامام وان من العضد أو الرجل من الفخذ فنصف الدية وما فوق القدم والكعب تبع اه وفي الخلاصة نقلاً عن شرح الطحاوي اذا قطع اليد من نصف الذراع خطأ ففي الكف والاصابع نصف الدية وفي الذراع حكومة عدل عند أبي حنيفة ومحمد ولو قطع اليد من العضد أو الرجل من الفخذ يجب نصف الدية وما فوق الكعب تبع (قوله) قال أبو يوسف فيها حكومة العدل ولا يبلغ بها أرش اصبع الخ) الظاهر أنه تفرع منه على قول الامام لأنه لا يقول بتبعية الكف للاصبع تأمل (قوله) أي من قيمته لو فرض عبداً مع هذا العيب الخ) هذا غير متبادر من هذه العبارة بل المتبادر منها أن المراد فيقدر النقصان من وصولها للوجهية الخ الآن الموافق للامثال ما قاله (قول الشارح يؤخذ من جملة الدية الخ) أي دية اليد الواحدة سندی (قوله) لعدم تعلق الجمال بها) بل يبقى أثر الشين فتجب الحكومة باعتبارها (قوله) وان كان القاطع اصبع زائدة) لان المساواة شرط لوجوب القصاص في الطرف ولم يعلم تساويهما الا بالظن فصار كالعبد يقطع طرف عبد اه زيلعي (قوله) حتى لو نبت سقط) والديه تجب بفوات كل الشعر فقد تعلق أرش الموضحة والديه جميعاً بسبب واحد وهو فوات الشعر لكن سبب أرش الموضحة البعض وسبب الدية الكل فدخل الجز فيه كمشكلة قطع اصبع اذا شلت اليد والاصل أن الجز يدخل في الكل (قوله) أي كله غير معوج) الظاهر أنه لا حاجة لهذا فان المجنى عليه عليه أرش سن الجاني ولو نبتت سنه معوجة فان تبين الخطأ في القصاص موجود حينئذ أيضاً

(فصل في الجنين)

(قوله) وجه الفرق أن في موتها الخ) كذا في الخيرية ولعل المناسب حذف لفظ في (قول الشارح)

أومن المغرور) أومن زوجها وقد اشترط حرية أولادها (قوله أي ولا من غيرها لانه قاتل مباشرة) فان الجنين اذا أخرج كان من بجملة وورثة مورثه فلا يكون لضاربه شيء مما ورثه أيضا واذا خرج بنفسه لا يكون من بجلتهم (قوله وقيل للجنين) لعله وقيل للمولى (قوله اذ لو اعتبر حالة الضرب فقط جاز أن لا يكون حيا الخ) ولا يقال كيف يجوز ذلك مع أنه تبين حياته حين الضرب بانفصاله حيا لان القصد قطع النظر عن حالة التلف بالكلية (قوله وعلى عاقلتها في رواية) لعله وفي بيت المال في رواية ثم رأيت في الفصولين حكى الروايتين فيما لو ضربت نفسها عمد اولها عاقلة لا فمين لا عاقلة لها (قوله ولا يخفى أنها تأثم اتم القتل لو استبان خلقه ومات الخ) كيف تأثم اتم القتل مع أنه لم تتحقق آدميته كما يأتي له فيما بعد (قوله لكن ذكر عزمي أن نفى الضمان عن المأمورة لا يلزم منه نفيه عن الأمرة الخ) كلامه غير محرج فانه اذا لم يضمن المباشر فأولى أن لا يضمن المتسبب الأمر وعبرة الخلاصة المرأة اذا ضربت بطن نفسها أو ضربت دواء لتطرح الولد متمدة فطرحت يضمن عاقلتها الغرة وهذا اذا فعلت بغير اذن الزوج فان فعلت باذنه لا يجب شيء ولو عالجت حتى أسقطت الولد فهو كالشرب ولو أمرت امرأه حتى فعلت لا يضمن المأمورة اه وليس فيها دلالة على اذن الزوج للام في الاسقاط بل مسألة الاذن انتهت بقوله لا يجب شيء ثم ذكر مسألة المعالجة والظاهر في دفع الاشكال قراءة المأمورة بالنصب مفعول لا يضمن وفاعله ضمير الام (قوله المصنف وان لم تنقص لا يجب شيء) لعدم التيقن بحياته والاصل براءة الذمة وكان هو القياس في جنين الآدمي لكنه خرج عن ذلك وبقي هو على الاصل اه سندی (قوله اذ لو مات قبله لورث القصاص على أبيه الخ) الذي تقدم عند قول المصنف قطع عنقه أنه ان مات ابنه وهو على تلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو من ابنه فتأمل هنا (قوله لسقوط القصاص بشبهة الابوة) لا يتوهم وجوب القصاص هنا حتى يقال انه سقط بشبهة الابوة فانه لا يثبت بقتل الحمل الا بعد انفصاله أو أكثره على ما تقدم واطلاقهم وجوب الغرة على العاقلة وقولهم انها ثابتة بالنص على خلاف القياس يفيد وجوبها عليهم ولو لمع قصد ضرب الولد ويدل له أيضا وجوبها على عاقلة الام اذا أسقطته عمدا

(باب ما يحدته الرجل في الطريق وغيره)

(قوله هو في عبارة العيني بمعنى نحو الكيزان) ويحمل في عبارة الشارح على باقي المعاني لعدم تقدم الكيزان (قوله الشارح ولم يمنع منه) أي لم ينه عن اتخافه فان نهاء مسلم أو ذمي لم يحل له ذلك سندی (قوله وقال محمده المنع لا الرفع) ما في ط يفيد أن هذا قول أبي يوسف وما بعده قول محمد اه وفي الزيلعي ما يوافق ما قاله ط ثم ان ما قاله انما هو فيما لم يضر كما يفيد ما في الزيلعي من دليلهما وعلى هذا يكون قولهما كقوله في الضار (قوله والوجه أن انتهى عن المنكر لا يتقيد بكون التامهي متباعدا الخ) أي وبالأولى ما اذا كان مباحا بان لم يضر فيندفع ما قاله المحشي تأمل (قوله من عرض الناس الخ) بالضم الجانب وفلان من عرض العشرة أي من شقها الامن صميمها وقيل المراد من العرض هنا أبعد الناس منزلة أي أضعفهم وأردلهم اه بناية (قوله الشارح ثم الاصل فيما جهل حاله) أي في القدم والحديث بان تعارضت الاخبار ولا مرجح وأما ما تبين أنه قديم بان لم يتذكر من في القرية ابتداء أو خلافه ولا يحفظ أو أنه وراء هذا الوقت كيف كان فانه قديم والا فحديث اه سندی (قوله أي كلهم حتى المشتري من أحدهم الخ) فيه أن الاحداث حصل قبل الشراء وجاز حيث كان باذن الملاك ولا معنى لاشتراط اذن

المشتري منه بعد الاذن وان كان له طلب الرفع كما أن من أذن بالاحداث له طلب الرفع أيضا ويصح أن يحمل كلامه على ما إذا أذن الملاله ثم أحدهم قبل الاحداث باع نصيبه **(قوله)** فلعلها في غير البناء كسيل الخ) لا يظهر فرق بين البناء وغيره فافى الكافي قول آخر **(قوله)** ووضع الخشبة كالمرور الخ) لعله كالرش ثم رأيت كذلك في الملتقى **(قوله)** والظاهر منها أن حصاه الخ) عبارة الهداية أو حصاة بناء الوحدة على ما رأيت في نسخ ونقلها كذلك في الغاية عن الجامع الصغير وعبارة كافي الحاكم أو طرحو أو اري أوحصا **(قوله)** ولا يصح تعلقه بسقط لفساد المعنى) يصح ويكون الضمير راجعا لغير اللابس وهو لفظ أحد المتقدم في المتن **(قوله)** اختلف المتأخرون فيه الخ) أي على قوله كافي الزيلعي **(قوله)** وغير معمول من حيث انه لا يجوز له بيعه) واطهار شبه الصحة بعد الفراغ من العمل أولى من اطهاره قبل الفراغ لان أمر الأمر انما صح من حيث انه يملك الانتفاع بفناء داره وانما يحصل له ذلك بعد الفراغ من العمل زيلعي **(قوله)** جاري الحفر أيضا كما ذكره الشارح) لكن ما ذكره الشارح من التفصيل انما ذكره فيما اذا لم يقل هو فناء وليس لي الخ لافيه **(قوله)** ومشرع الجناح مباشر) انما يظهر أنه مباشر فيما اذا سقط من يده حتى انه تلزمه الدية والكفارة لا فيما اذا سقط بنفسه وذكر الزيلعي الفرق المذكور فيفيد أن المراد أنه سقط الجناح من يد العامل لأنه سقط بنفسه والا يكون حكمه حكم الحفر **(قوله)** خصوصا صاحب الهداية) أي والزيلعي كما في عبارة ط **(قوله)** لان الضمان منتف بالتعمد المذكور الخ) التعليل الذي قاله الرملي انما يفيد أن المتعين حذفه هو قوله بلا اذن ولعل هذا مراده من ضمير حذفه **(قوله)** ومثله ما لو كانوا أعوانا له) أي أعوانا لصاحب الارض بدون أجر وسقط من حفرهم أو أعوانا للاجبر كذلك

(فصل في الحائط المائل)

(قوله) فهو من قبيل الاكتفاء قهستاني) كما أن قوله الآتي بنقضه من قبيل الاكتفاء أي أو اصلاحه كما في القهستاني أيضا **(قوله)** وزاد في الهداية الأتم) عزاهم للزيادات واعتضه الاتقاني بأنه لا وجود لها فيها لكن ذكرها في الكافي كما في الهندية **(قوله)** فان أشهد على المولى صح الاشهاد أيضا) فيه أن الشرط التقدم الى من له ولاية التفريغ ولم يوجد هنا ذلا ولاية للمولى في مال مكاتبه ولتراجع الخانية ثم راجعت عبارتها فوجدت أن ذلك مفروض في العبد التاجر لا المكاتب ونصها عبد تاجر له حائط مائل فأشهد عليه فسقط الحائط فأنلف انسانا كانت الدية على عاقلة مولاه كان على العبيدين أو لم يكن وان أنلف الحائط مالا فضمن المال في عتق العبد باع فيه وان أشهد على المولى صح الاشهاد أيضا لانه ان لم يكن على العبيدين فالحائط يكون لمولاه وان كان عليه دين كان لمولاه ولاية الاستخلاص بأن يقضى الدين من مال نفسه فيكون المولى بمنزلة المالك **(قوله)** أي الاحرار) وكذلك العبيد كما يأتي في المعامل **(قوله)** اذا كوكب انخرقاء الخ) قال العيني في شرح الشواهد انخرقاء امرأه كان في عقلها نقصان من انخرق بضم الخاء الجهل والحق من باب علم ولاح بمعنى ظهر وأذاعت فرقته وذاع الخبر فشا والمعنى أنها تنام عن الغزل ثم اذا أحست بطولع سهيل فرقته غرلها بين أقاربها النساء اه **(قوله)** قول الشارح لانه شهادة على التقدم لا على القتل) هكذا عباراتهم وفيه أنه ان اعتبر شهادة على القتل تقبل أيضا لان ما ثبت به المال لا القصاص **(قوله)** وهذا مخالف لما قدمه في الفروع الخ) لا مخالفة فان المراد هنا بالتقليد الحكمي والمراد به فيما قدمه الحقيقي

(باب جنابة الهمية والجنابة عليها)

(قوله أي الخاص أو المشترا الخ) في الهندية وإذا أوقف الدابة في أرض أو دار مشتركة ثم أصابت شيئاً بيدها أو رجلها فالقياس أن يضمن النصف وفي الاستحسان لا يضمن شيئاً وبعض المشايخ قالوا هذا إذا أوقفها في موضع توقف فيه الدواب وفي غيره يضمن قيمة ما هلك قياساً واستحساناً كذا في الذخيرة اهـ

(قوله فتبقى دعوى المجاز بالنسبة إلى قوله أو ذنبها) نقل ط عن مختصر النهاية للسيوطي أن النفع الضرب والرمي ونفع الدابة بـرجلها رفسها قال ظاهره أنه مطلق الضرب وهو ما ذكره الواني اهـ وعلى هذا لا حاجة لدعوى المجاز بالنسبة لقوله أو ذنبها (قول المصنف وضمن عاقلة كل فارس دية الإخراج) يذكرك في الخلاصة هذه المسائل المذكورة في المتن ثم ذكر بعد هاصبي في دأبيه جنبة إنسان من يده والاب يسكه حتى مات فدية الصبي على من جنّبه ويرثه أبوه وإن جنّبه الرجل وجنّبه أبوه حتى مات فعليه الدية ولا يرثه أبوه رجل أخذ بيد رجل فجذب الرجل يده فأنكسرت يده إن أخذه بالمصافحة فلا شيء عليه من أرش اليد وإن عقرها فتأذى فدها ضمن القابض دية اليد ولو عض ذراع رجل فجذب العضو ذراعاً من فيه فسقط بعض أسنانه وذهب بعض لحم العضو فدية الأسنان وهدرو ضمن العاض أرش الذراع هذا بخلاف ما لو كان في يده ثوب فتشبت بالثوب رجل فجذب صاحبه من يده المتشبت فتخرق ضمن نصف ذلك وإن كان الذي جذب الثوب من لبسه ضمن جميع الخرق (قوله أي الحران أو العبدان كما يعلم من الهداية) فيه أن عبارة الهداية توافق ما في الشر بنبلالية ونصها ولو كانا عبيدين يهدر الدم في الخطلان الجنابة تعلقت برقبته دفعا وفداء وقد فانت لا إلى خلف من غير فعل المولى فهدر ضرورة وكذا في العمدلان كل واحد منهما هلك بعد ما جنى ولم يخلف بدلاً اهـ والمراد حينئذ بالعامدين في عبارة الشارح الحران فقط (قوله) ثم تأخذه الورثة بجهة كونه مقتولاً هذا غير كاف للفرق بين المستثنين فإن ما وجب للمرأة وجب لها باعتبار أنه مهر ووجب على عاقلتها باعتبار أنه أرش ومع اختلاف الجهة لم تأخذ المرأة بسقط عن عاقلتها تأمل وأجاب في العناية بأن السقوط إنما يكون فيما إذا كان الراجع الجاني وهنا الراجع وارثه فبالنظر إلى أن المستحق أولاه والجاني يسقط وبالنظر إلى أن الراجع غيره لا يسقط فلا يسقط بالمثل اهـ قال ط وفيه تأمل فإن الراجع في صورة التزوج غيره وهو وارثه (قوله) وفيها أيضاً في موضع آخر لأقصاص عليه ولادية) ذكر في الخلاصة لو قطع رجل المندبل فوق عاقلته أفقيته ما فانتا ضمن القاطع ديتهم والمندبل كذا روى عن أبي يوسف رحمه الله وعن الإمام الفضلي لا يجب على القاطع شيء إلا الدية ولا القصاص اهـ فالمسئلة فيها روايتان (قوله) وكان الموجب كأرش الموضحة فافوقها) هذا شرط للوجوب على العاقلة (قول الشارح هذا والسائق من جانب من الأبل) لأن سوق البعض كسوق الكل بحكم الاتصال (قوله) لا يتقدم ولا يتأخر ولا يأخذ بزمام (غير) ليس بقيد بل هذا محل التوهم فإنه بلا زمة حالة واحدة وهي عدم التقدم والتأخر يتوهم أنه لا يكون سائقاً لجميع القطار تأمل الآن يقال المراد التقدم والتأخر عن القطار بتمامه (قوله) وأما غيره فانتفى يكون زمام ما خلفه مربوطاً بغيره) وجعله قائداً لما خلفه يجعل زمامه مربوطاً بغيره (قول المصنف ومن أرسل بهيمة وكان خلفها سائقها الخ) قال ط الأولى أن يقول وكان سائقها أي خلفها ليكون تفسير السوق كما ذكره بعد (قوله) أعلم أولاً أن بين إرسال الكلب وغيره فرق الخ) نقل عبد الحليم عن البرجة يدى أنه إذا أرسل الدابة ولم تنعطف بئمة أو يسرة فإنه يضمن ما تلفته سواء أسافها ولم يسقها ونقل في الكلب أنه يضمن عند أبي يوسف سواء كان يسوقه أو يقوده أولاً وأن الإرسال بمنزلة السوق عنده وبه

أخذ الطحاوي وقال الصدر الشهيد الفتوى على هذا وقال أبو الليث وعليه الفتوى اه وهذا يؤيد ما قاله المحنى **(قوله)** وعن أبي يوسف أنه يضمن بكل حال) أى مرسل الكلب فإنه المتقدم في عبارة القهستاني وقوله بكل حال أى سواء ساقه أولا ويمكن حمل كلام المصنف على رواية أبي يوسف بأن يراد بالسوق ما يشمل السوق الحكى وهو ما أشار إليه الشارح وان لم يمش خلفها الخ وحينئذ صرح زيادة قوله أو كبا والشرط على هذه الرواية عدم انقطاع السوق المذكور نعم لا يناسب قوله بعد ذلك والمراد بالاداء الكلب **(قوله)** تفريع على قوله وكان خلفها الخ) التفريع غير ظاهر والمناسب الاتيان بالواو

(باب جنابة المملوك والجنابة عليه)

(قوله) وفي القنية عن خواهر زاده محجور جنى على مال الخ) تأمل ما في القنية مع ما في التتارخانية ولعل المسئلة خلافية **(قول الشارح أو اقرار مولاه)** ولومديونا قال المقدسى وفي صحة اقراره عليه مديونا نظر الا أن يقال انه اقرار على الغير في ضمن اقراره على نفسه كالزوجة تقر بالدين فتحبس مع أن فيه اضراء بالزوج اه سندی **(قوله)** ولا يجبر على دفع العبد عنه خلافا لهما) وجه قوله أنه لما اختار الغداء تعين كما اذا اختار الدفع وهو ذو عسرة فينظر الى ميسرة ووجه قولهما أنه لما اختار الغداء انتقل الحق اليه كالحالة فإذا توى عليه بافلاسه عادى العبد من شرح الجمع وفي الزيلعى ولا فرق بين أن يكون المولى قادرا على الارش أولا عنده لانه اختار أصل حقهم فبطل حقهم في العبد وقال لا يصح اختياره الغداء اذا كان مفسلا الارضا الاولياء لان العبد صار حقا لهم حتى يضمنه المولى بالتلاف فلا يملك ابطال حقهم الارضاهم أو بوصول البذل اليهم وهو الدية **(قول المصنف غرم رب الدين الاول الخ)** وجه ما ذكره أنه أتلف حقين كل واحد منهما مضمون على الانفراد الدفع الى الاولياء والبيع على الغرماء فكذا عند الاجتماع ويمكن الجمع بين الحقين ايفاء من الرقبة الواحدة بأن يدفع الى ولى الجنابة أولا ثم يبيع للغرماء فيضمنها بالتفويت بخلاف ما اذا أتلفه أجنبي والمسئلة بحالها حيث يجب فيه واحدة للمولى بحكم المالك في رقبته فلا يظهر حق الفريقين بالنسبة الى مالك المالك لانه دون المالك فصار كأنه ليس فيه حق ثم الغريم أحق بتلك القيمة لانها مالية العبد والغريم مقدم في المالية على ولى الجنابة لان الواجب أن يدفع اليه ثم يبيع الغريم فكان مقدما معنى والقيمة هي المعنى فيسلم اليه وفي الفصل الاول كان التعارض بين الحقين وهما مستويان فيظهران فيضمنهما اه زيلعى **(قوله)** فالقسمة بالعلول والمضاربة الخ) معنى العلول أن يضرب كل واحد بسهمه فتجمع السهام كلها وتقسم العين على مبلغ السهام بنابة وغيرها كما أن معنى المنازعة أن كل جزء فرغ من دعوى قوم سلم للآخر بلا منازعة زبدة الدراية **(قوله)** فيضرب بجميع حقه في المغرب وقال الفقهاء فلان يضرب فيه بالثلث أى يأخذ منه شيأ بحكم ماله من الثلث **(قوله)** ان أصل حقهم ليس الخ) هذا خلاف المصحح فان الواجب الاصلى عليه هو الدفع فلا يصح التوجيه الذى ذكره عليه

(فصل في الجنابة على العبد)

(قوله) ولو كان اظهارا الخ) حقه انشاء كما هو عبارة العناية **(قوله)** لعدم الاولوية) فيه تأمل بل الظاهر أنه يجب القيمة للمولى والدية للورثة جميعا وعبارة العناية والاصل في ذلك أن القتال اما أن يكون واحدا أو اثنين فان كان واحدا فاما أن قتلها معا أو متعاقبا فان كان الاول فالحكم ما ذكرنا من وجوب القسمة للمولى والدية للورثة فان لم يكن له ورثة غير المولى فظاهر وان كانت فكل واحد منهما متجب دية

في حال وقيمته في حال فيقسم ذلك باعتبار الاحوال اه وقال في غاية البيان نقلا عن مختصر النكرخي واذا قال الرجل لأمتيه احدا كحرة ولا ينوي واحدة بعينها فقتلها مارجل معاف على القاتل نصف قيمة كل واحدة منهما للمولى وعليه نصف دية هذه ونصف دية هذه لو رثتها الخ **(قوله)** فيقسم مثل الاول على قياس ما في العناية وجوب القبة للمولى والدية للورثة أى ورثة كل من العبدین لعدم الاولوية **(قول)** الشارح وقال له أخذ النقصان) أى مع امسالك العبد وان شاء دفع العبد وأخذ قيمته **(قوله)** ولهما أن المالمية معتبرة في حق الاطراف الخ عبارة الزيلعي لهما أن العبد في حكم الجنابة على أطرافه بمنزلة المالك حتى لا يجب القود فيها ولا تنحمله العاقلة وتجب قيمته بالغلة ما بلغت فكان معتبرا بالمال فاذا كان معتبرا به وجب تخيير المولى على الوجه الذى قلنا كما في سائر الاموال وان خرق ثوب الغير خرقا فاحشا يوجب تخيير المالك ان شاء دفع الثوب وضمنه قيمته وان شاء أمسكه وضمنه النقصان وله أن المالمية وان كانت معتبرة في الذات فلا دمية أبضا غير مهذرة فيها وفي الاطراف ألا ترى أن عبد الوطع يدع عبد آخر يؤمر مولاه بالدفع أو الفداء وهذا من أحكام الآدمية لان موجب الجنابة على المال أن تباع رقبته فيها ثم من أحكام الآدمية أن لا ينقسم الضمان على الجزء الفات والقائم بل يكون بازاء الفات لا غير ولا يملك الجثث ومن أحكام المالمية أن ينقسم على الجزء الفات والقائم ويتملك الجثة فوفرنا على الشبهين حظهما فقلنا بأنه لا ينقسم اعتبار الآدمية ويتملك الجثة العمياء اعتبار المالمية وما قاله الشافعي فيه اعتبار الآدمية فقط والنسب اذا أسبه شيئين يوفر عليه حظهما اه **(قوله)** والعمل بالشبهين أو يجب ما ذكر ان كل أى فقلنا ان الضمان بحكم انه وجب بجنابة على الآدمي لا يجب وزعوا بحكم أنه بدل مال لم يكن له أن يأخذ بل بدل العين مع امسالك العين بل قيل له من شرط استيفائك هذا الضمان أن تزيل الجثة عن ملكك ليكون قولنا بالشبهين اه كفايه **(قوله)** ضمن سيده ألفين باعتبار الاوسط) لانه جنى على الثاني وقيمته ألفان ولو لم يكن منه الا تلك الجنابة لكان المولى ضامنا للافين اه كفاية **(قوله)** فنصف الالف الباقيس بين الاول والأوسط الخ) لانه لاحق في هذا النصف الثالث وانما حقه في قيمته يوم جنى على وليه وقد بقيت **(قوله)** أعنتق في مرض موته عبده) أى ولا مال له سواه ثم ما نقله عن المقدسي لا يصلح دليلا على سعي المدبر في قيمته نظر الجنابة على مولاه اذ هو لا يستحق على عبده ما لا ودين جنابته لم يكن معقوبا بخلاف المستسعى فانه يجب عليه السعاية بجنابته على مولاه كالمكاتب

(فصل في غضب القن وغيره)

(قوله) نقصت قيمته بالقطع) فتجب عليه قيمته أقطع لو ردد الغضب عليه ناصلا ولا تكون السرقة مانعة لضمان الغاصب كما لو قطع يد عبده فباعه فمات في يد المشتري مات عليه لان قبضه صار فاصلا بين الهلاك والقطع فكذا هنا **(قوله)** الشارح فيصير مستردا) لان ما يصير به المشتري قابضا يصير به المغصوب منه مستردا **(قوله)** وأجيب أن ذلك فيما اذا تعددت الجنابة الخ) في هذا الجواب أمل مع ما ذكره المصنف بعده فانه أوجب قيمة ونصفا مع أن الجنابتين في يد شخص واحد وهو الغاصب **(قوله)** لكن الفرق الآتي بين المكاتب والصبي بشير الخ) وقال السندي قال السمرقندي سواء كان يعبر عن نفسه أولا **(قوله)** الشارح ان مقيدا) أى أو محرر وساعليه سندي **(قوله)** المصنف وفار أمسكه الى الخ) وكذا اذا لم يقله في الصحيح سندي وكما يفيد تعليل المسئلة **(قوله)** انقطع التسبب بهذه المباشرة الحادثة

جامع الفصولين) وقال السندي قيد بقوله ولم يكن منه تسيير لما في المنع عن الخائسة أنه لو سير الصبي الدابة فإوطا أنسا فقتله والصبي مستمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الدابة حمله عليها لأن الصبي أحدث السير بغير أمر الرجل فإن كان الصبي ممن لا يسير على الدابة لصغر ولا يستمسك عليها فدم القتل هدر لأن الصبي إذا كان لا يستمسك عليها كانت الدابة بمنزلة المنقلة وإن سقط الصبي عن الدابة والدابة تسير فمات الصبي كانت دية الصبي على عاقلة الذي حمله على كل حال سواء سقط الصبي بعد ما سارت الدابة أو قبل ذلك وسواء كان الصبي يستمسك على الدابة أو لا يستمسك عليها انتهى (قول الشارح ونماه في الخائسة) وفيها أيضا ولو كان الرجل راكبا فحمل صبيامع نفسه على دابة ومثل هذا الصبي لا يصرف الدابة ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة أنسا كانت الدية على عاقلة الرجل خاصة لأن الصبي إذا كان لا يستمسك يكون بمنزلة المتاع وكان سيرهما مضافا إليه وإن كان ممن يسرها ويستمسك عليها فدية القتل على عاقلة مالكها لأن سيرهما مضاف إليهما اه سندی (قول الشارح وكذا لو أودع عبد محجورا الخ) أي الخلاف (١) (قوله لا يضمن في الحال بل بعد العتق الخ) فعلى ما ذكره لا يكون فرق بين العبد المأذون وغير المأذون في الحكم المذكور في الشارح وهذا غير مستقيم بل الضمان فيما إذا كان مأذونا وقبل بالأذن في الحال كما سيذكره بعد ولا ياتي حينئذ خلاف بل الضمان أجماعا ثم رأيت عبارة الاتقاني ونصها ولو أودع عند عبد ودیعة فهلكت عنده لا ضمان عليه بالاجماع ولو استهلكه ان كان مأذونا له في التجارة أو محجورا عليه ولكنه قبل الوديعة بأذن مولاه ضمن بالاجماع ويكون ديناً عليه وإن كان العبد محجورا عليه وقبل الوديعة بغير إذن مولاه لا يضمن في الحال ولكن يضمن بعد العتق إن كان بالغاً عاقلاً عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف يضمن في الحال وأجمعوا أنه لو استهلك من غير إباحة ضمن وأجمعوا أنه ان كانت الوديعة عبداً جفنى عليه في النفس أو فساد دون النفس يرأخذ به ويحاطب مولاه بالدفع أو الفداء كذا في شرح الطحاوى اه (قول الشارح وكذا الخلاف لو أعير أو أقرض) أي فابو حنيفة لم يضمن الصبي ولا العبد إلا بعد عتقه وضمنهما الشافعي وأبو يوسف في الحال

(١) قوله أي الخلاف تفسير لاسم الإشارة أي الخلاف جار أيضاً فيما لو أودع الخ كتبه معجده

(باب القسامة)

(قول الشارح ح) الأولى عدم النقيض كفاً ط فإن الحكم لا يختلف وإن كان الواجب فيه الدية وفي العبد القيمة (قوله) وانظر ما الحكم إذا لم يكن له ولي الخ في المنع من القبط ما هو صريح في المسئلة كإقتله عنه عبد الحليم في حواشي الدرر من القبط ونقل ذلك أنصاعن الخائسة والفتح عند قوله وهو حر في جميع الأحكام من أهليه للشهادة والاعتاق والسدبر والكتابة وعمام الدية بقضيه ووجوب القسامة في وجوده قتيلاً في محله اه وقال أيضاً عند قوله وارثه له أي لبيت المال أطلق الارتفاع لبيت المال والدبة حتى لو وجد القبط قتيلاً في حله كان على أهله دية لبيت المال وعليهم القسامة كفاً في الخائسة والفتح اه وقد تقدم له في القبط ذكر عبارة الفتح ثم وجدت في فتاوى سراج الدين الخانوتي من الجنابات مانعه سئل في ذي وجد قتيلاً في حارة اليهود مضر وباعثقل ومحدد لم يعلم قاتله ولا ولي له فاجاب بان المصريح به في قاضيان أنه إذا قتل رجل رجلاً عمداً لا مام أن يقتله أو يصلحه اه أقول وكذا الدية ولا شئ أنه وإن ذكر الحكم في غير القسامة لكن لا فرق بين القسامة وغيرها في أن من بملك المطالبة في أحدهما بملك المطالبة في الآخر انتهى باختصار (قوله) وإذا تركه فهل يقضى له بالدية أم لا الخ مقتضى ما قاله

الزيلي في الاستدلال لعدم تحليف الاولياء بعد حلف أهل المحلة من أن اليمين مشروعة لتعيين القاتل
 لا لتجب الدية عند نكولهم حتى ينتفى باليمين لان الدية وجبت بالقتل الموجود منهم ظاهراً أو لتقصيرهم
 عن المحافظة على ما عرف في القتل خطأ اه **قوله** يقضى بالدية مع ترك الولى التحليف ثم قال الزيلي
 ان اليمين مستحقة عليه فيه لانه تعظيماً لاهل الدم ولهذا يجمع بينه وبين الدية بخلاف النكول في الاموال
 لانه بدل عن أصل حقه فيسقط ببذل المال المدعى لا ببذل الدية اه **قوله** لانه اذا قتله مع غيره
 كان قاتلاً يتأمل هذا مع ذكره الزيلي في باب الشهادة بالقتل عند قول الكنز وان أقر كل واحد منهما أنه
 قتله فقال الولى قتلتما جميعاً لهما ولو كان مكان الاقرار شهادة لغت من أن كل واحد من الاقرار
 والشهادة يبنى أن كل القتل وجد من المقر والشهود عليه ومقتضاه أن يجب عليه القصاص وحده لان
 معنى قوله أنا قتلته انفردت بقتله وكذا قول الشهود فقله فلان يوجب انفراداً بالقتل وقتل الولى قتلتما
 تكذيب لبعضه حيث الخ **قوله** والاول هو المذكور في الشروح الخ) واذا جمل الثاني على ما لم يتم
 خلقه تزول المخالفة **(قوله** فلا تكاذب وسقطت) أى وكان كل من زيد وعمر وليس من أهل المحلة التى
 وجد فيها القتل **(قوله** فيه أن الولاية في الوقف لو اقره الخ) ما ذكره الشارح من قوله لان العبرة الخ
 لم يذكره في المخ تعليلاً لحكم الارض الموقوفة بل للمسئلة لآتية في المتن وذكر في المنع علة حكم الارض
 الموقوفة على معلومين أن تدبيرها لهم وحينئذ فاذ كرهه الشارح من العلة مرتب بلام المصنف فقط
(قول المصنف والدية على بيت المال ان كان نائباً الخ) انظر ما قاله عبد الحليم فانه قال بعد ما ذكره
 فظهر منه انه كما لا يناسب العمل باطلاق المتون لا يناسب الافتاء بوجوب القسامة والدية على أهل أدنى
 المحال مطلقاً والحاصل أن القتل ان وجد في الشارع الاعظم ونحوه فان وقع عند الازدحام فلا قسامة
 وديته على بيت المال وان وقع في موضع لو صبح فيه سمعه أهل العمران فالقسامة والدية على أدنى المحال
 وفي موضع بعيد منتفع به بين المسلمين فهى على بيت المال والافهدر اه **(قول الشارح زاد في الخاتمة**
والاراضى) يشمل الاراضى الموقوفة على معين كما مر أن حكم الاراضى الملوكة والى في يد شخص
 يحكم البنين يجب على أهلها حفظها وحفظ ما قرب منها اه **سندى (قوله** لكن في تصحيح العلامة
 قاسم أن الصحيح قول الامام الخ) نقل عبد الحليم عن الاسرار أن ما قاله الامام أظهر وما قاله أحق اه
 قال وأشار بقوله أحق أن قولهما أخرج فانظره **(قوله** صوابه اسقاط لفظه آخر) عبارة الزيلي عن
 الهداية مثل عبارة الشارح ولعل القصد بالحامل فيها الحامل الاول الذى وجد الجريح في يده لا الحامل الى
 القرية لكن هذا ظاهر على عبارة الشارح لآعلى عبارة الهداية فانه قال فيها لم يضمن الذى جملة الى أهله
 فان الذى جملة الى أهله لا ضمان عليه اتفاقاً وانما الخلاف فيمن وجد معه الجريح قبل أن يحمله الآخر
 لأهله نعم يوجد كثير من نسخ الهداية كعبارة الشارح وقد علمت صحتها وعبارة الزيلي ولو أن رجلاً معه
 جريحاً رمى فحمله انسان الى أهله فكذلك يوماً أو يومين ثم مات لم يضمن الذى جملة في قول أبي يوسف
 ومحمد وفي قياس قول أبي حنيفة يضمن لان يده بمنزلة المحملة فوجوده جريحاً في يده كوجوده جريحاً
 المحلة كذا في الهداية انتهى **(قوله** وقدم في الملتقى قول أبي يوسف كالشارح فظاهره اختياره) لكن
 لما كانت هذه المسئلة مبنية على ما في المتن وقد جرى عليه المتون فالظاهر اعتماد قول غير أبي يوسف تأمل
 ثم رأيت في فتاوى على أفندي نقلاً عن محيط السرخسى تصحيح ما جرى عليه المصنف **(قوله** ومفاد هذه
 المسئلة تقييد ما مر من قوله واذا وجد الخ) هذا هو المناسب وأما جمل هذه المسئلة على خصوص مذهب

الثاني فلا يناسب لانه يقول الوجوب على السكان ولو تعدد واوهى مقيدة بعدمه وقياس قول الامام لم يقل به هنا القوة الشبهة تأمل (**قوله** وموضوع المسئلة فيما اذا وجد قتيل في دار امر آة في مصر الخ) المراد أن هذه المسئلة نظير ما نحن فيه والافانحن فيه قرية لا دار تأمل وسيأتي تمام الكلام على هذه المسئلة (**قوله** فان الناس عنه غافلون) لاجابة لدعوى غفلة الناس في هذه المسئلة فان هذا التقييد مستفاد مما هو مذكور في باب القسامة لان كون الاصوص قائلين لا يعلم الابدعوى الورثة أو انبات أهل المحلة لدفع الدعوى عنهم وهذا معلوم مما هنا تأمل وفي السندی عقب قول المصنف وبطل شهادة بعض أهل الخ نقلا عن نوادر هشام اذا وجد قتيل في محله وادعى أولياؤه عليهم وأقام أهل المحلة بينة أنه قتله فلان لرجل من غير أهل محلتهم أو جاعر يحاكي سقط في محلتهم ومات يبرؤن من الدية وان ادعى أولياء الدم القتل على رجل بعينه وبرهنوا على ذلك فأقام المدعى عليه البينة أن فلا ناقتله لرجل آخر قال لا أقبل هذه البينة كذا في المحيط (**قوله** أحسن من قول الهداية في معسكر أقاموا في فلا فلان المعسكر الخ) لكن في النهاية على ما نقله السندی يقال عسكر الرجل فهو عسكر والموضع معسكر بفتح الكاف اه وعليه تصح عبارة الهداية (**قوله** قول الشارح ولو وجد المولى في دار ما ذونه يدونا ولا فعلى عاله المولى) لان دار ملولاه لكن يشكل فيما اذا كان مستغرقا فان السيد لا يملك ما في يده عند أبي حنيفة وكنه باعتبار أن له حقا في ماله حتى لو قضى دينه كانت الدار له رجحي (**قوله** قول الشارح ولو وجد الحرفتيلا في دار أبيه أو أمه الخ) ولو وجد في بيت وارثه لا وارث له غيره لم تعقل عاقلته كذا في خزانة المفتين قلت ومحله اذا لم يكن على المقتول دين ولا أوصى بوصية والا فتجب على العاقله لما مر أن الدين يجب للمقتول ثم يخلفه الوارث ان زادت على ديونه ووصاياه من الثلث بعد الدين اه سندی

(كتاب المعامل)

(**قوله** وفيه أنه اذا كانت جمع معقلا وهى الدية لزوم التكرار الخ) ذكر عبد الحليم أن القصد الآن بيان الدية المقيسة وهى ما يتحملها العاقله بعد بيان مطلق الديان والمقيد غير المطلق ولذا عنون بالكتاب وبالنظر الى اتحادهما بالذات عنون بعض بالباب وبعض بالفصل وهى معنى المعامل ديان تلزم العاقله فناسب أن يبين العاقله من هم حتى يتضح الحكم بان هذه دية مملوئها وتلزمهم ولذلك قدم بيان العاقله فظهر أن المقصود من هذا الكتاب معرفة العاقله ومعرفة ما يتحمل علمهم والمقصود الأول وبالذات بيان الدية المقيسة وبالتبع العاقله لانها قيد لذلك فلذا عبر بالمعامل دون العوائل اه وبسقط ما نقله المحسنى تأمل (**قوله** أى المراد بهم هنا العسكر) لا يناسب تفسيره بالعسكر مع ما يأتى عن غرر الافكار تأمل (**قوله** ولا يعقل أهل مصر لانه لم يصرا آخر الخ) وكذلك أهل ديوانين في مصر واحدة كما يظهر تأمل (**قوله** فرضت في الاعطية لانه أبسر لان الخ) عبارة الهداية لانه أبسر اما لان الاعطية أكثر أولان الرزق لكفاية الوقت فيتعسر الاداء منه والاعطيات ليكونوا في الديوان فائمين بالنصر فينيسر علمهم (**قوله** لان الوجوب بالقضاء) فيدل على أنه انما يؤخذ في ثلاث سنين مستقبلة (**قوله** وآباء القتال وأبناءؤه لا يدخلون في العاقله وقيل يدخلون) قال الزيلعى واختلفوا في آباء القتال وأبناءؤه قيل يدخلون لقربهم وقيل لا يدخلون لان الضم لدفع الخرج حتى لا يصيب كل واحد أكثر من أربعة وهذا المعنى انما يتفق عند الكثرة والآباء والابناء لا يكثرون اه ولم يظهر النعيل الثاني ثم رأيت في تكمله الفتح نظريه بأن اخوته أبناء أبيه وراز

أن يكثر واقم لا يجوز أن يكون أبناؤه كذلك اهـ **(قوله)** ذكره في المبسوط وفي العناية يعني إذا كان القتال من أهل الديوان أما إذا لم يكن فلا شيء عليه عندنا من الدية كالأجنب عند الشافعي لكن تعليل المسئلة يفيد الدخول مطلقا **(قول الشارح)** فيشار إليهم على الصحيح زياعى لم يذكر التصحيح هنا بل فيما تقدم حيث قال تدخل المرأة في التعمل وهو اختيار الطحاوى وهو الأصح فيها وإذا باشرت القتل بنفسها اهـ وذكره عند قوله وإن جنى حر على عبد **(قوله)** وعليه فليس في المسئلة اختلاف تصحيح لاختلاف الموضوع ليس في كلام العناية ما يفيد اختلاف موضوع التصحيح بل غاية ما فيه التوفيق بين مسئلة ما لو وجد القتل في دارها حيث دخلت في الدية وبين ما لو باشرت القتل خطأ حيث لم تدخل على ما قاله في الهداية فقد بقي تصحيح الزيلعي الدخول في مسئلة المتن وتصحيح الكفاية عدمه فيها بدون اختلاف موضوع تأمل وقال القهستاني ما نصه والقاتل كأحدهم ولو امرأة أو صبيا أو مجنوناً على الصحيح وقيل لا شيء عليهم من الدية وإن كانوا قاتلين لأن وجوب جزم من الدية باعتبار أنه أحد العاقلة واللام للعهد أى القاتل الذى من أهل العطاء فالذى لم يكن من أهل العطاء فليس عليه شيء من الدية كما في النهاية **(قوله)** الأولى كقتله قال السندى لا يصلح قوله أو قتله ابنه الخ تمثيلاً للشبهة كما قاله ح فإن قتله لم يسقط بشبهة إلا شبهة في قتله وانما سقط لأنه كان سبباً في إجماده فلا يكون سبباً في إعدامه **(قوله)** أى عن دم عمد أو خطأ الظاهر تقييده في الخطأ إذا كان بدل الصلح خلاف جنس الدية والا كان الصلح إبراء عن البعض وهو يظهر في حق العاقلة تأمل فلولى الجناية مطالبة القاتل حالاً والعاقلة بنجوم الدية **(قول الشارح)** وانما قبلت البيئته هنا مع الإقرار الخ لا يقال البيئته هنا قامت في الحقيقة على العاقلة وهم غير مقرين فلم تكن مع الإقرار لا نأقول الخصم في هذه الدعوى هو القاتل فالبيئته تقوم عليه مع إقراره اهـ سندى **(قوله)** أو مضبوط الخ عبارة القهستاني بالواو **(قوله)** وإذا مات فهل يسقط الباقي الخ لا وجه للقول بالسقوط ويظهر على هذا القول أخذ الباقي من تركته لأنه دين حل بموت من عليه وانظر ما تقدم في آخر الوديعة والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الوصايا)

(قوله) بل على معنى أن الوصية تأتى اسماً من المتعدي بالى والمتعدي باللام الخ فيكون حينئذ من قبيل المتحد لفظاً لا معنى وفيه أن الجمع حينئذ غير جائز إذ لا يراد كل منهما بجمع واحد إلا أن يراد بمعنى عام يشملهما وهو التملك المضاف لما بعد الموت الشامل لتمليك التصرف في ماله كذا ذكره السندى عن الرجى **(قوله)** فلا يراد أن ذكر باب الوصى في هذا الكتاب على سبيل النطفة أى ولا يصلح أن يكون عموه بطريق الشمول ودلالة اللفظ عليه لأن شرط الجمع والتثنية اتحاد اللفظ والمعنى وهنا قد اختلفا فان التملك المضاف الى ما بعد الموت وصية ويجمع على وصايا وجعل الغير وصياً وصاية فلا يصح جمعها باللفظ واحد **(قوله)** وفيه أن القائلين من علمائنا بان الإقرار اخبار الخ وعلى قول من قال تملك هو خارج بقوله مضاف لما بعد الموت فلا حاجة لزيادة قيد لاخرجه كما أنه خرج به أيضاً المعاوضات والهبة وإن أعطيت حكم الوصية باعتبارها من الثلث تأمل **(قوله)** لأن الواجب لحقه تعالى لما سقط بالموت أشبه التبرع الخ وحينئذ يراد بالتبرع في التعريف التبرع الحقيقي أو الشبهى فسقط ما قيل إن شبهه به لا يصير تبرعاً فلا يصح أن يقال فيه بطريق التبرع لأنه ينافي الوجوب وقد جزم بوجوب الإيصاء بحقه تعالى وليت

شعري ما معنى سقوطه بالموت مع وجوب الايصاعه رحتي وسيأتي أن المراد بسقوطها سقوط أدائها
(قوله أو ذاعمال) أو قصد تعاطي أسباب المحبة **(قوله)** رد على من قال بوجوبها للوالدين والأقربين
إذا كانوا ممن لا يرثون الخ كذا في الكفاية وقال السندي اختلف القائلون بوجوبها فقال بعضهم جميع
ما في هذه الآية من إيجاب الوصية منسوخ منهم ابن عباس ومنهم من قال نسخ من ذلك من يرث لامن لا يرث
وهذا أيضا مروى عن ابن عباس وقال عكرمة نسختها الفرائض وهو ما أفاده الشارح وقالت طائفة
كانت واجبة لذى القرابة ولم يكن على الموصي أن يوصي لجميعهم بل كان له الاختصار على الأقربين فلم
تكن واجبة للأبعدين ثم نسخت للأقربين فبقى الأبعدون على جوازها لهم وتركها ثم اختلف القائلون
بنسخها في نسخها وقدروا عن ابن عباس وعكرمة أن آية الموارث نسختها ومروا أيضا عن ابن عباس
أن الناسخ قوله تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان الآية وكلام الشارح يحتمل كلا القولين فإن كلا
منهما في سورة النساء وقال آخرون نسخها ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث وأما
إيجاب الله تعالى الميراث للورثة فغير موجب لنسخ الوصية بل جواز اجتماع الميراث والوصية فالقول بأن
الناسخ السنة المشهورة أولى اه **(قوله)** وفيه أن المراد بالحكم هنا الأثر الخ قد يقال إن مراد الشر بنسب إلى
بقوله فقد مر أنها الخ أن أحكام الأقسام الأربعة هي أحكام الوصية في جانب الموصي لأن نفس
الأقسام هي الأحكام في جانب الموصى **(قوله)** إذا أجاز بعض الورثة جاز عليه بقدر حصته لو أجازت كل
الورثة يعني يجعل في حق الذي أجاز كأنهم أجازوا وفي حق من لم يجز كأنهم لم يجزوا فيعطى للغير ربع
المال ولغيره ثلثه والموصى له الباقي فيجعل المال اثني عشر لحاجتنا إلى الثلث والربع فالربع لمن
أجاز والثلث لمن لم يجز ويبقى خمسة للموصى له **(قوله)** والأفلا وسيأتي قد برر لعله يشير إلى أنه يمكن
تصحیح كلام الزيلعي بحمله على الشق الأول في كلام الهداية **(قوله)** فيناقض ما قبله مفرغ على المنفي
في قوله لا الترك **(قوله)** ثم ان ظاهره أن كون الخ بل ظاهر هذه العبارة أن هذا وصية بالعتق اتفاقا
الأنه عندهما تكون الوصية بعتق الثلث وصية بعتق الكل لعدم تجزئته وعند تجزئته فلا يكون وصية
بعتق الكل تأمل **(قول الشارح)** وبدراهم أو بدنانير مرسله لا تصح في الأصح مقابلة ما في المنية
أوصى لعبده القن جازت الوصية اه قال المصنف وهو مخالف لما في الخلاصة أوصى لعبده بدرهم
مسماة أو بنشئ من ماله مسمى لم يجز اه قال الرحمتي والظاهر عدم المخالفة بل ما في المنية محمول على
ماذا أوصى له بالثلث اه سندی **(قوله)** أي بالحل الخ فعلى هذا يخص ما تقدم من أن شرط الموصي
به كونه قابلا للتبليک بعقد بغير هذه المسئلة لعدم صحة تملكه به أو يقال لا تخصيص لما تقدم ويراد بقابلية
التبليک ولو بالتبعية وسيأتي ما يفيد هذا عند قوله ويصوف غنمه الخ **(قوله)** وأشار إليه الشارح
من قوله لوزوج الحامل الخ **(قوله)** فلستراجع نسخة أخرى الذي رأيته في الفهستاني مثل ما في
الشارح **(قوله)** لما قصد مناه عن النهاية من أن الموصى به الخ فإنه يفيد صحة الوصية بالمعدوم وكونه
قابلا للتبليک في حياة الموصى بتحقيق فيه **(قول الشارح)** بما أوصى له الخ لعله عما أوصى له الخ
وانظر الأصول الجسية **(قوله)** والصبي بمعزل من الغيظ الخ لقصور عقله فلا يغيظ فعله الورثة مثل غيظ
البالغ إياهم فلم الخ كفاية **(قوله)** والباقي يقسم بينهما على قدر حقوقهما وذلك أنه بقي للأجنبي من
وصيته سدس لاستحقاقه الثلث ابتداء والمرأة تستحق النصف بطريق الوصية بعد فرضها الذي هو ربع
الباقي فالباقي بعدهما الذي هو نصف الكل يقسم على قدر حقهما الذي هو السدس تمام استحقاقه والنصف

استحقاقها فيقسم الباقي بينهما على هذا الوجه كما يستفاد ذلك مما ذكره في الجوهرة فيما لو أوصى لكل
منهما بالكل فإنه قال فيها بدأ أولاً بالاجنبي فأعطيناه الثلث أربعمئة من اثني عشر يبقى ثمانية نعطى
ربعمائة ما ياتي ستة وبقي للاجنبي من تمام وصيته ثمانية لانه موصى له بالجميع والمرأة موصى لها بثمانية
لانها استحققت ذلك بعد اخراج الثلث للاجنبي حصل لهما من هذه الثمانية سهمان بقي لها ستة من تمام
وصيتها والباقي من المال ستة فيضرب فيها الاجنبي بثمانية والمرأة بستة يكون للرجل أربعة أسباع
الستة ولها ثلاثة أسباعها لانها اذا جمعت الستة الى الثمانية كان ذلك أربعة عشر ونسبة الثمانية لها
أربعة أسباعها والستة ثلاثة أسباعها الخ **(قول الشارح وكذا لو أوصى للجنين يدخل في ملكه الخ)**
يتأمل هذا مع ما قدمه في التنبيه المذكور عند قول المصنف وصحت للعمل وبه **(قول الشارح بخلاف
تجسيصها الخ)** أي رشحها بالخص ويظهر أن قوله لانه تصرف الخ علة للهدم فقط لا للتجسيص أيضاً ولا
لزم أن يكون التطين كذلك **(قوله)** يعني أنه قسم ثالث للفعل الخ قال الرجعي هو أصل ثالث على كل سواء
عطف بالواو أو بأو زاد لفظ التصرف أولاً لان الرجوع اما بقول صريح أو فعل بقسميه أو بما يزيل ملكه
فان عطف بالواو فهو تآني للتقسيم وان حذف لفظ التصرف فهو مقدر لدلالة الكلام عليه اه
وحاصل المفهوم من تقرير الشارح أن ما يكون به الرجوع شيئاً قول وفعل والفعل ثلاثة أقسام وهذا اذا
كان معطوفاً وبأو والافعالو فتقتضي عطفه على القول فيما يتبره الرجوع شيئاً اما قول صريح أو تصرف
لكن يصير الفعل مهماً ولك أن تقول مراد الشارح ما يتبره الرجوع ثلاثة أشياء اما قول أو فعل أو
تصرف لكن قوله عطف على بقول يبعد ذلك الابتأ ويل بل المعطوف عليه وهو الفعل وحاصل تقرير
الرجعي أن ما يتبره الرجوع ثلاثة أشياء قول أو تصرف أو فعل والفعل قسمان اه سندی **(قوله)** هذه
الجملة وقعت موضحة الخ مقتضى ما نقله عن الكفاية والقهستاني أن الجملة الثانية قديمة مستقلة **(قوله)**
في الفرضية وغيرها الخ عبارة الملتقى باو **(قوله)** أو ينقص الثلث الخ الذي في زبدة الدراية عن مختصر
الكرخي أو ينقص الخ **(قوله)** أقول صدر تقريره الخ قد يقال ان كلام الزيلعي محمول على قول الطحاوي
بأن يراد بالتساوي في القوة التساوي في الفرضية متلا وغيرهما من المبرجات لاقى أصل الفرضية فقط تعميها
لكلامه بحمله على طريقة واحدة وما نقله المحشي عن الاتقاني لا يسقط تنظيره في كلام الزيلعي من
أنه جمع بين قولين مفرعاً أحدهما على الآخر **(قول الشارح أي حجة الاسلام)** لاحاجة لهذا فان حج
التطوع كذلك لانصراف الوصية لما هو المعتاد **(قول الشارح حتى بلغ ستة أشهر)** قدم في عزل
الوكيل عن الخانية والقهستاني والبقائي تقدير الجنون المطبق بشهر وأنه به يبقى **(قول الشارح في قول
أبي حنيفة)** لعل وجه قوله أن هذه الوصية لم يوجد فيها تمليك مع عدم التنصيص على الحاجة فوقع
للجهول ووجه عدم الجواز في الأولى أنه لم يوجد فيها حقيقة الوصية التي هي التملك **(قوله)** ولعل وجهه
أنها وان كانت الخ توجيه هذه المسئلة بأي وجه مما ذكره محل تأمل تأمل **(قوله)** وان عتق ثم أجاز
فأجازته باطله ينظر وجه البطلان **(قوله)** وتأمله مع ما قدمناه من أن الوصية الخ لانفاة لعدم التنصيص
على الصرف العبد فيما قدمه بخلاف ما هنا فإنه نص عليه فيه وهو من أهل الاستحقاق في الجملة **(قوله)**
وهل نفقته في وقف المسجد الخ لا يظهر وجوبها في وقف المسجد بل اللازم في صرف ريعه اتباع شرط
واقفه فان وجد فيه ما يدل على الصرف في النفقة المذكورة صرف والا لا **(قول الشارح لان اصلاحه
على السلطان)** أي ولا يعذب بناءً وعرفاً عبادة فلا يرد المسجد فانه وان كان بناؤه على السلطان اذا

(باب الوصية بثلث المال)

(قوله) ويتنازعان في السهمين بنصفين الخ عبارة القهستاني فينصفان الخ (قوله) وعلى قولهم يلزم استواء حائلي الاجازة وعدمها ولا ضرر في ذلك لانهم ما يقولان بالتفاضل بدون الاجازة فقائدتهم استحقاق ما زاد على الثلث فيقسم مع مراعاة التفاضل تأمل (قوله) الشارح المراد بالضرب المصطلح بين الحساب وقال في الكفاية من دعوى الرجلين في المغرب وقال الفقهاء فلان يضرب فيه بالثلث أى يأخذ منه شيئا بحكم ماله من الثلث (قوله) وهو تحصيل عدد نسبتة الخ الظاهر أن هذا التعريف شامل لضرب الكسور فإنه لو ضرب واحد في نصف يكون حاصل الضرب نصفاً ونسبته الى الواحد النصفية كنسبة النصف وهو المضروب الآخر الى الواحد وكذا نسبة النصف خارج الضرب الى النصف المضروب فيه كنسبة الواحد المضروب الى الواحد ويقال في مثاله الآتى نسبة واحد من اثني عشر الى الربع أى من اثني عشر كنسبة الثلث منها الى الواحد أيضاً فالنسبة في الطرفين ربع الثلث فعلى هذا لا مخالفة بين ما قاله القهستاني وما قاله المحنى والمراد بالعدد المضروب في كلام القهستاني العدد الذى هو أكبر من الثلث وبالمضروب فيه الثلث ويدل على ذلك قوله فلا يضرب ثلاثة الخ كذا انظر فتأمل ثم صار اختيار ما ظهر من أن تعريف القهستاني للضرب شامل لضرب الكسور حتى في الكسر مع بعض مهرة الحساب فظهر صحته (قوله) فلا يضرب ثلاثة أرباع في الثلث عبارة القهستاني فلا يضرب ربع في ثلث ولا ثلاثة أرباع فيه (قوله) وهذا عند الامام وذلك لان الموصى له بالسدس يستحق فيه سدس الاجتماع وصيبتين فيه وصية بأكمله ووصية بسدسه فيقسم السدس بينهما بطريق المنازعة وعند ما أسبعا بطريق العول (قوله) لان الوصية اذا كانت مقدرة الخ هذا الفرق يقتضى أن تكرن الوصية بالعين كالدرهم المرسله مع أنه تقدم عن التارخانية أنها خلافه وقال في الهداية بعد ذكر الفرق للامام وهذا بخلاف ما اذا أوصى بعين من تركته قيمته انز يد على الثلث فإنه يضرب بالثلث وان احتمل أن يزيد المال فيخرج من الثلث لان الحق هناك يتعلق بعين المتركه بدليل أنه لو هلك واستفاد مالا آخر تبطل الوصية وفي الدرهم المرسله لو هلك تنفذ فيما يستفاد فلم يكن متعلقا بعين ما تعلق به حق الورثة اه وقال الزيلعي وهذا ينتقض بالحجابه فانها تعلقت بالعين مثله ومع هذا يضرب بما زاد على الثلث اه وردة قاضي زاده بان الحجابه متعلقة بالثمن لا العين كما أفصح عنه في الكافي اه (قوله) أوعتق من جهتي الموصى له ما الخ هي عين ما قبلها فحقه اه الهاب الدرهم المرسله (قوله) لكن هذا التصور مشكل الخ الاشكال خاص فيما لو جابى بالف وأوصى لاخر بثلث ماله لا فيما اذا أوصى بعقوبه لعدم التخيير ويقال المراد بقوله أو يحايبه أن يوصى له بان يحايى بقربىته مامر و يأتى ولفظ الشارح صريح في ذلك (قوله) أى قوله بمنثل نصيب ابنه جعل السندى الضمير ارجاعاً للموصى حيث قال وصار هذا الموصى عند فقد ابنه كما لو أوصى بنصيب ابن لو كان اه أى لو فرض وجوده (قوله) فله العشر محبتي لعله التسع كما هو ظاهر ثم رأيت في المجتبى قال فله التسع (قوله) وذ كرفى الهداية ما يمنع الزيادة والنقصان زيلعي) عبارة الزيلعي والمروى عن أبي حنيفة أن السهم عبارة عن السدس نقل ذلك عن ابن مسعود وعن اباس وقال في الجامع الصغير له أخس سهام الورثة إلا أن

يكون أقل من السدس فينثدي يعطى له السدس وقال في الاصل انه أخس سهام الورثة الآن يكون أكثر من السدس فلا يزداد عليه جعل السدس لمنع النقصان في رواية الجامع الصغير ولا يمنع الزيادة وجعله لمنع الزيادة في الاصل ولا يمنع النقصان وذكر في الهداية ما يمنع الخ (قوله) فاما أن صاحب الهداية اطلع الخ) ما ذكره في الهداية لفظ القدوري في مختصره قال الاقطع في شرحه هذا الذي ذكره قول أبي حنيفة وزفر وعن أبي حنيفة رواية أخرى له أخس سهام الورثة الآن يكون أكثر من السدس فيكون له السدس اه من زبدة الدراية ونقله في الغاية عن البزدي (قوله) لان بيت المال بمنزلة ابن الخ) هذه العلة لاتفيد المدعى وقد رأيتها كذلك في الاختيار (قوله) وحرره نقلا في أول الفصل ٣٧ من الفصولين قال أو صبت له شئ من مالى أو بقليل أو يسير من مالى ينقص عن النصف اذا شئ واليسير في العرف يستعملان استعمال القليل والقلة والكثرة تعرف بالمقابلة فلو أعطى نصفاً لم يكن الموصى به قليلاً عقاباً له الباقى بخلاف ما دون النصف وكذا في الاقرار الآن الخيارات في المقر وفى الوصية لورثة الموصى ولو لم يكن له ورثة فالخيار للسلطان يعطى ما شاء ما دون النصف ولو قال في الوصية أو الاقرار بجزء من مالى يجوز النصف لا الزيادة اذا الجزء يطلق على النصف وأقصى ما يطلق عليه هذا الاسم النصف ولا غاية لاقله ولو أوصى بطائفة من ماله والطائفة اسم لبعض من الجملة وقديقل وقديكثر فالبيان للمقر والموصى ولو ما نابيين وارثهم ما ولو لا وارث بين السلطان والبدن كالتائفة اه (قوله) تقديم الوصية على الميراث الخ) والمال المشترك انما يملك الهالك على الشركة ولاستوى الحقان اما اذا كان أحدهما مقدماً على الآخر فالهالك يصرف الى المخر اه زيلعى (قوله) فان كان عينا كثلث غنمى الخ) لا يصح جعله تمثيلاً للعين بل هو يصلح تمثيلاً للنوع المعين ويدل ذلك عطف النوع المعين على العين في كلام المصنف الدال على المغايرة وان حكمهما واحد لوجود التعيين فلهما ولعل مراده بالعين ما يشمل النوع (قوله الشارح لتعلقها بالعين الخ) ظاهر فيما اذا أوصى بعين وكذا فيما اذا أوصى بنوع موجود عنده فانه كاه أوصى بثلاث العين التي صدق عليها ذلك النوع اه من السندى (قوله) حرم به الخ) لعله أخذ من تقديمهم له المفيد اعتماده وهدم في الملقى عدم الاحتياج أيضاً لدل على اعتماده (قوله) فدناج الى الفرق هنا) لعل عن أبي يوسف روايتين فعلى ما هنا جعل الفقراء والمساكين قسماً واحداً وعلى ما مر فسمين رجتي (قوله) بناء على قسمة الرقيق وعدمها) فالامام لا يرى قسمة الرقيق فيكونان كبنتين مختلفين وهما يرانها فصارا كالدرهم المتساوية اه منه (قوله) أى بسبب ما توقف فيه الشارح الخ) نسخة الخط انما قال به لأن ما ذكره ابن الكمال اشكال على المسئلة السابقة لكن يفهم منه جواب ما توقف فيه الشارح اه لكن فيه أن ما قاله ابن الكمال لا يعلم منه جواب الاشكال وانما يعلم مما قاله المقدسى فالمعين حينئذ أصل نسخ الطبع (قوله) المصنف والاجنبى ووارثه أقاتل الخ) ما ذكره المصنف من صحة الوصية للاجنبى بالنصف وبطلانها للقاتل انما انظر على قولها ما لا على قول أبي يوسف التماثل بعدم جوازها للقاتل وان أجازت الورثة (قوله) أى بعدم موت الموصى) انما هو أنه غير قيدوان كان المذكور في عبارة الجامع الصغير أن الهالك بعدم موت الموصى كما نقلها في الزبدة (قوله الشارح) وهو الخلود أى بالمعنى الذى عن الطورى وما قاله الشارح هو المذكور في الدرر والهداية وفيه أن الخلود بهذا المعنى لم يزل بالتساع والتسليم ولو قيل المراد بالمانع المانع من الحجة وهو اجهانة الطائفة الموجبة للمنازعة وانما زالت بالتساع والتسليم الموصى لهم فزال وجود الورثة لحقهم يستقيم الكلام حينئذ

ثم رأيت في الغاية مانصه وأما بطلات بجهالة طارئة توجب منازعة وهي تحتل الزوال بالتسليم من الورثة اه
(قوله مفهومه أن الإقرار قبلها لا يصح) الظاهر ما قاله ط أنه قبلها كذلك اه ولو أثبت الموصي له
الوصية في وجه أحدهما بعدهما والآخر غائب يأخذ منه النصف سندی عن المبسوط

(باب العتق في المرض)

(قوله على أني ضامن لك الخمسمائة من الثمن الخ) وجهه أن هذا من باب الزيادة في الثمن وهي جائزة
من الأجنبية بخلاف ما إذا لم يقل من الثمن حيث لا يلزمه شيء كافي متفرقات البيوع من الكنز (قوله)
لا يظهر بهذا التعليل الفرق بين العتق والنج (الخ) بل هو ظاهر فيه وكأنه قال بخلاف الحج فان القرية فيه
واحدة لا تتفاوت بكونه النفقة وقتلها اذ هو اسم لأفعال مخصوصة هي ولا تتفاوت في ذاتها (قوله ولا
يرجع لان الوصية بعتق عبد غير جان فقد خالف) قال المقدسي بعد الفرع المذكور المعزول ولو ألجحية
فيه بحث لانه ليس ملكه فكيف يصح عتقه وليس بطريق النيابة للعنفالفة فليتأمل (قوله على ما قرره
صاحب الهداية من ذكر الخلاف الآتي) بل لا يظهر أيضا بناء الخلاف في الثانية على الخلاف في الاولى
على تعبير الهداية بل الخلاف مبتدأ على كل من التعبيرين كما هو ظاهر من حكاية في الاولى على الوجه
المستور فيها ومن الثانية على الوجهين المستورين فيها

(باب الوصية للأقارب وغيرهم)

(قوله وصوابه واخوتها الخ) لاداعي لهذا التصويب فان الصهر يعم الذكور والاناث فاشار بلفظ
الاخوات لذلك كما لا يشترط في قربانهم لها جهة الام أو الاب بل ما بينهما (قوله المصنف بشرط موته
وهي منكوحته أو معتدته من رجعي) هذا فيما لو أوصى في حياة زوجته وبقاتها في عصمته والا
فلو أوصى لصهره وهو مطلقة أو ماتت قبل الایاء ولم يكن له صهر غير ذلك فلا يشترط فتأمل انتهى
سندی (قوله الشارح صوابه جویریة) وكذلك كرهذا التصويب الزيلعي في تخريج أحاديث
الهداية وان تبع ما فيها في شرح الكز لا أن ثبت نقل هذه القصة في حق صفية أيضا ثم رأيت عبارة
الشربلالي كما نقلها المحشي ثم ذكر ما نصه قلت لكن جزم العيني بأن قوله في الهداية صفية وهم وصوابه
جویریة يخالفه ما قال في الخصائص النبوية لابن الملقن أعققت صلى الله عليه وسلم صفية وتر وجهها وجعل
عتقها صداقها كما ثبت في الصحيحين وفي روايته من حديث ابن عمر أن جویریة وقع لها مثل ذلك لكن
أعلمها ابن خزم يعقوب بن حميد بن كاسب وهو مختلف فيه لا كما جزم بتضعيفه اه (قوله وفيه أنه لا يظهر
الاول فالأوصيت لآل عباس مثلا) يدفع بان المراد بالاضافة النسبة لا اللفظية (قوله عبارة الاختيار
وان كان لا يحصون) في هذا تأمل فان الوصية اذا كانت لمجهول لا تصح الا اذا كان في اللفظ ما يدل
على الحاجة والا كانت باطله الا اذا كان الموصي له ممن يمكن احصاؤه فتكون تملكه تأمل ثم رأيت
في الاختيار ما به يظهر الوجه حيث قال عقب قوله وان كانوا لا يحصون لان اسم القرابة يتناولهما والوصية
للغنى القريب فربه لانه صلة الرحم اه فعلى هذا تكون نظير الوصية للفقراء تأمل وفي السندی عن
السنار خايم الوصية للقرابة اذا كانوا لا يحصون اختلف المشايخ في جوازها قال محمد ابا طالة وقال
محمد بن سلمة انها جائزة وعليه الفتوى (قوله استشكله الزيلعي بانه جمع نسب الخ) يندفع الاشكال
بان استعمل المفرد خاص بقرابة الاب والجمع عام للقرابتين بحسب الاستعمال بدون نظر لغنى مفردة

تأمل **(قوله)** وقال كل من يجمعه وایاه أقصى أب في الاسلام) قيل ماذا كراه كان في ذلك الزمن حيث لم يكن في أقرباء الانسان كثرة وأما في زماننا ففهم كثرة لا يمكن احصاؤها فتصرف الوصية الى أولاد أبيه وجده وجد أبيه وأمه وأولاد أمه وجدته وجدته وأمه ولا يصرف لا أكثر من ذلك اه سندی عن الزيلعي ومثل هذا البحث يقال فيما لو أوصى لآله تأمل **(قوله)** وعلى الاول للمخالفة) لكن يحتاج للفرق على قول الامام حيث اكتفى بالصرف لواحد من الفقراء أو المساكين هناك واشترط هنا اثنين فصاعدا **(قوله)** وبهذا يتجه ما بحسبه بعضهم الخ) فيه أن المراد بالوارث وارث الموصي فإذا أوصى لقريب فلان يشترط كونه غير وارث للموصي لهذا الحديث **(قوله)** الظاهر تقييده بما اذا ولدته لاقول من ستة أشهر الخ) مقتضى ما تقدم للمعنى أن يقال الظاهر تقييده بما اذا ولدته لاقول من ستة أشهر من وقت موت الموصي اذا عبر عما اذا كان الموصي له غير معين بإشارة ولا تسمية تحقق وجوده عند موت الموصي لا عند الوصية **(قوله)** فلو وجد اثنان فلهما الخ) أى من جهة واحدة لا من جهتين فانها تبطل **(قوله)** الشارح فينبغي أن يكون القول بطلان الوصية الخ) قديقال ان هذه الوصية باطلة ولو قلنا بعدم كراهة التطين وذلك أن الوصية تعتمد التملك أو القرية والوصية به ليست واحدة منهما فلا تصح وحيث لم يذكر أحد من أهل المذهب القول بصحة هذه الوصية علمنا أن بطلانها محل اتفاق حتى على القول بعدم كراهة التطين تأمل **(قوله)** وفي كونه مما أجيز الاستبحار عليه تأمل) في السندی قلت ومن تحقق قوله صلى الله عليه وسلم اقرأوا يس على موتاكم وحمله على حقيقة أنه دون مجازة وهو المحتضر وكذا قرأته صلى الله عليه وسلم أول البقرة وخاتمها على المقبور والامر بذلك وسؤال التثبيت الميت أيضا لم يتوقف في جواز الايصاء بخود ذلك لا نناقش الايصاء من الميت على أمره عليه الصلاة والسلام ولا أدري الى الآن فارقا بينهما وليست الضرورة في تعلم كل الفقه وكل القرآن لكل شخص فلن أجاز أن يقول الاناس لم جواز ذلك للضرورة بل هو مطلق وقد أقرأ أهل السنة والجماعة بوصول ثواب القراءة والصدقة للميت ممن أهدي اليه فربما كان الميت مضطرا الى ما يهدي له من الطاعات والوارث أو الوصى لا يمكنه القراءة بنفسه فعند ذلك تتحقق الضرورة في جانب المستأجر وفي جانب الميت اه ثم رأيت في تفهيم الألويسى من آخر تفسير الكهف ويدخل في العموم أى عموم الاشارة لقراءة القرآن للموتى بالأجرة فلا ثواب فيها للميت ولا للقارئ أصلا وقد عمت البلوى بذلك والناس عنه غافلون واذا نهوا لا ينتبهون اه

(باب الوصية بالخدمة والسكنى والنفقة)

(قوله الشارح) ويكون محبوبا على ملك الميت الخ) أى تكون العين باقية على ملكه موقوفة على حاجته مشغولة بتصرفه فتحدث المنفعة حينئذ على ملكه فتجوز الوصية به لانه أوصى بما يملكه **(قوله)** ولعل هذا هو المراد من قول الاشباه ان التبرع بالمنافع نافذ من جميع المال) أى أنه لا تعتبر قيمة المنفعة بل الوصية نافذة وان كانت تبلغ أكثر من الثلث بعد أن كانت العين التي أوصى بها مقدار الثلث لكن ما ذكره عن الاشباه عزاه للفتاوى الصغرى وذكر أن ظاهرها في تلخيص الجامع الكبير يخالفه وأن الزيلعي صورها بان المريض أعار من أجنبي والمنصوص عليه أنه اذا أجزأه من أجر المثل فله ينفذ من جميع المال اه فما استظهره مخالف لتصوير الزيلعي **(قوله)** أى من حيث الزمان) والمهاياة من حيث المكان هي المرادة من قول المصنف تقسم الدار اثلاثا اذا لحق الموصى له في ذاتها حتى تكون

قسمة افراز بل في المنفعة فهي قسمة انتفاع **(قوله)** وفي رواية عن الثاني تقسم ليستغل ثلثها) تقدم في كتاب الوقف جواز قسمته مهابأة ولو موقوف للغلة ومعلوم انه أخو الوصية وظاهره اعتماد هذه الرواية **(قوله)** منح ملخصا في الهندية كل جواب عرفته فيما اذا أوصى بخدمة عبده سنة فهو الجواب وبما اذا أوصى بغلة عبده سنة أو سكنى داره سنة أما ان عين السنة أو لم يعين الى آخر ما ذكرناه في الخدمة **نزهة قول الشارح** لان المنفعة ليست بمال على أصلنا الخ؛ وذلك لان المالبة لا تسبق الوجود وبعد الوجود لا تبقى الاحراز والمنافع تتلأبى كما وجدت وفي عليها بالمال يلزم احداث صفة المالية فيها لاجل تحقيق المساواة في عقد المعاوضة ولا تثبت هذه الولاية أعنى احداث صفة المالية في المنافع الا لمن يملكها تبعاً في ضمن ملك الرقبة أولن يملكها بعقد المعاوضة كالأجرة فإنه يجوز له مستأجر أن يورج العين ويكون مملكا للمنفعة بالصفة التي يملكها فأما من يملكها بغير عوض مقصوده لا يجوز له أن يملكها به لانه يكون مملكا أكثر مما تملكه معنى فافهم اه من زبدة الدراية **(قوله)** بخلاف الوقف فإنه أعم الخ الذي تقدم في كتاب الوقف أن المصريح به أن الواقف اذا أطلق الوقف كان للاستغلال **(قوله)** فينبغي أن يجري الخلاف في الوقف من باب أولى أي أنه اذا ثبت الخلاف في الوصية مع أنه يفوت بالسكنى مقصود الموصى ثبت فيه أيضاً بالاولى لانه أعم من كون الانتفاع بالسكنى أو الغلة لكن فيه أن كونه أعم يقتضى أن له السكنى اتفاقاً ولا يقتضى جريانه فيه بالاولى وقوله وحده النزاع الخ فيه تأمل لان مفاد كلامهما الاتفاق على أن الوقف أولى الا أن ابن وهبان علل ذلك بان الخلاف في الوقف لم ينقل وابن الشحنة ذكر أن الخلاف فيه أولى لانه أعم **(قوله)** واختلف في عكسه والراجح الجواز ترجحه الجواز لا يكون أقوى من تصحيح الظهير بعدمه مع التعبير عنه بلفظ الفتوى مع أن الشرنبلالي لأس من أهل الترجيح ولم يسند في ترجحه للجواز نقله عن هو أهله بل استند فيه لبعض عبارات داله عليه كما يظهر ذلك للناظر في رسالته **(قوله)** لعدم ملائمة لقوله بعده وأهله في موضع آخر لعل الاحسن ما جرى عليه ح ويكون حينئذ في كلامه اشارة الى أن الشرط كون مكان الاشمل غير الكوفة لأن الشرط كونه وأهله معافى غيرها كما يوهم ذلك تعبير الهداية والمراد بكون الكوفة مكان الموصى له أنهم حصل اقامته ومكان أهله غيرها والملاءمة متفقة مع عود اسم الاشارة المذكور قبله **(قوله)** والذوق أن التره اسم الموجود الخ أي الموجود وقت التملك وهو وقت الموت وان كان معدوما وقت الاشباب **(قوله)** ولو تراضوا على سعى دفعوه اليه الخ قال العلامة المقدسي ربما يشهد هذا النزول عن الوطائف بمال **(قوله)** والفرق أن القياس يأتي بتمليك المعدوم هذا الفرق غير ظاهر في غلة الغلام أي أجرته فانه لم يرد فيه عقد يجوز تملكها تأمل **(قوله)** لان بابها أوسع هذا لا ينسب على قول الامام وانما ينسب على قولهما فان عقد المعاملة مشروعة عندهما الا عند المسئلة ختاماً اتفقوا عليه وليف يبنى دليلها على ما اختلفوا فيه فتأمل اه طوري

فصل في وءا بالذي وغيره **(قوله)** كما اذا أودى المغنبات والتأنيبات أي بدون تعيين والاجازت وكانت عليها **(قوله)** وان لمعينين جازاجعاً لكن لا يمكنون من احداثها في موضع لا يملكون الاحداث فيه **(قوله)** الشارح لانهم يسكنون الخ فعلى هذا اذا شرط عدم سكناهم وعدم الدين يسخ عنه في موضع يجوز الاحداث فيه قول الشارح نافذة عندهما أي يصح منه ما يصح من القوم الذين انتقل اليهم اه زباني **(قوله)** لان الصحيح والاصح صدقان فمصحح وانهم اذا قالوا والى صح فهو في مقابلة الخطا

بخلاف الصحة المفهومة من الحكم بالاصحية بالالتزام اه سعدى لكن ما قاله هو الغالب (قوله على ما قدمه عن الاختيار الخ) ما قدمه عن الاختيار لا يفيد صحة الوصية هنالما تقدم عنه أيضا أن الوصية للغنى القريب قربة لانها صلة الرحم اه وهنا كيف تصح كلها للفقراء مع أنه أشرك معهم الاغنياء فالظاهر عدم صحتها أصلاً بالنسبة للنصف نصيب الاغنياء ويرد للورثة (قوله) ويشكل عليه ما صرحوا به من أن السقاية الخ يدفع الاشكال بان السقاية ونحوها القصد بها القرية لاحتياج الكل لذلك فلذا استوى الغنى والفقير فيها بخلاف ما لا كلام فيه فان القصد به ما اذا لم يكن فيه معنى القرية تأمل (قوله) وهل هذه الشروط الخ ماذ كره من العلة يقتضى أنه راجع للقسمين تأمل (قوله) ببقى لأوصى بكفارة صلاته الخ الظاهر عدم الاجزاء لانه قبضها بعد الموت واستهلكها فصارت ديناً فلا تصح نية الكفارة فها تأمل (قول الشارح تسمع ولا تبطل بالتأخير الخ) أى اذا لم تطل مدة السكوت كفى غير هذه الدعوى تأمل (قوله) لانهم لما اتوا لم يجد الوصى نفاذا ففهم الخ) فيه أنه حيث لم يجد الوصى النفاذ فبين مات تبطل الوصية فيأعينه ويعود للورثة لا للفقراء فان حققهم فيما بقى بعد الوصايا لا فى شئ منها

(باب الوصى)

(قوله) ظاهره انه يدعى عزل وان لم يبلغه العزل بخلاف الوكيل) والفرق بينهما ظاهر فان الوكالة قد تمت بمجرد التوكيل بخلاف الوصاية لتوقف تمامها على الموت اذ لا يملك التصرف قبله (قول المصنف ولو الى وصي وعبد غيره وكافرو فاسق بدل بغيرهم) في البرازية من الفصل التاسع في نصب الوصى عن أدب القاضى ولو برهن أن الميت أوصى اليه ان المدعى عدلا مرضى السيرة مهتديا فى التجارة يقضى به وان عرف بالفسق والخيانة لا وان عرف منه ضعف الرأى وقلة الهداية فى التصرف يقضى بوصايته ويضم اليه غيره مشرفا أمينا وكذا لو لم يظهر منه فسق لكنه اتهمه يضم اليه آخر اه وقال فى شرح مسكين وشرط فى الاصل أن يكون الفاسق متهماً مخوفاً عليه فى المال اه ونقل أبو السعود عن المجتبى تعليقه بأنه قد يفسق فى الافعال ويكون أميناً فى المال (قوله) لان للكبير بيعه) لعل حقه منعه كما هو عبارة الزيلعى (قوله) يرخص مما ذكره أنه ليس للوصى اخراج نفسه بعد القبول) لكن فى أنفع الوسائل وغيرها قال متولى الوفاء من جهة الواقف عزلت نفسى لا يعزل إلا أن يقول له أو القاضى فيخرجه اه وسأيت فى الفروع عن البرازية ما يفيد أن الوصى من قبل الميت كذلك وتقدم للشارح فى باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل أن وصى الميت لا يملك عزل نفسه بلا عزل قاض (قوله) يمكن التوفيق الخ) هذا التوفيق واضح مما قبله ولا يتوهم معارضة تأمل (قوله) الا اذا أجاز صاحب الخ) عزاهذا الفرع فى المنع للجوهرة والذى فى الدرر قبيل الوكالة بانخصومة مانصة فان تصرف أحدهما يعنى الوكيلين بحضرة صاحبه فان أجاز صاحبه جاز والا فلا ولو كان غائباً فاجاز لم يجز ذكره الزيلعى اه وقد تقدم الوجه فى الوكالة وعلى هذا يحمل ما فى المنع على ما اذا حضر الوصى الآخر (قوله) بالانفراد الخ) حقه بعدم الانفراد الخ (قول الشارح) أمالو كانوا من جهة قاضين من بلدين فينفرد أحدهما بالتصرف الخ) قال الرجنى هذا مشكل لان القضاء يتوقف بالزمان والمكان والقاضى فى بلدة لا يملك نصب الوصى فى أخرى ولا يمكن أن يكون الميت فى بلدين فاذا نصب القاضى الذى هو فى بلدة الميت وصيا عنه ينبغى أن يكون هو المعبر دون الذى فى بلدة أخرى فانه هو الذى يتصرف فى ماله عند عدم من يقوم عليه لا قاضى

البلدة الاخرى تأمل اه قلت قدمر أن بعض العلماء انما يعتبر النصب من القاضي الذي في بلدته المال دون الميت وبعضهم بالعكس فعلى هذا اذا مات الميت في بلدة وماله في بلدة أخرى ونصب كل من القاضيين وصيا فلا يكون مشكلا فتأمل اه سندی **(قول)** وفي قوله فكذا نائبه نظر ظاهر الخ يجب بان المراد انه ليس نائباً من كل وجه بل سماء نائباً لانه استفاد الولاية من جهته وهو عاك التصرّف وحده فكذا من استفادها من جهته اه سندی **(قول)** والظاهر نفاذه ولو الغيبة منقطعة أى واذا لم تكن منقطعة فتصرفه موقوف على اجازة وصى الميت على ما أفتى به في الخيرية لكن بخالفه ما تقدم عن المقدسي في الشهادات من باب القبول وعدمه حيث قال (فائدة) قضى بشهادة قفظهر واعبيد اثنين بطلانه فلو قضى بوكالة بينة وأخذ ما على الناس من الديون ثم وجد واعبيد الم تبرأ الغرماء ولو كان بمثله في وصاية برئوالا قبضه باذن القاضي وان لم يثبت الايضاء كاذنه لهم في الدفع الى ابنه بخلاف الوكالة اذ لا يملك الاذن لغريم في دفع دين الحى لغيره ثم قال فعلى هذا ما يقع الآن كثير من تولية شخص نظر وقف فيتصرف فيه تصرف مثله من قبض وصرف وشراء وبيع ثم يظهر أنه بغير شرط الواقف أو أن انهاء باطل ينبغي أن لا يضمن لانه تصرف باذن القاضي كالوصى فلي تأمل قلت وتقدم في الوقف ما يؤيده سائحانى اه **(قول)** ولا ينصب القاضي وصيا مع وجوده الخ) تقدم في الوقف أن الناظر اذا غاب مسافة القصر يقيم القاضي مقامه ناظراً مؤقتاً والوصايا والوقف أخوان **(قول)** فيما اذا أوصى بعق عبد مجانا) أو بدل وقدره **(قول)** قيده لانه لا ينفرد بقبض وديعة الميت) مقتضى ما نقله مكى عن الخانية أن له الانفراد **(قول)** ورد عن المبيع يبيع الخ) في السندی عن الهندي ومنه ردت عن المبيع بعيب كالأواع الميت عبدامعيا وأوصى الى رجلين في ماله فبرهن المشتري على أحد الوصيين بان العبد معيب بعيب متقدم وحكم القاضي برد العبد كان لذلك الوصى دفع ثمن العبد الى مشتريه ولو بلاذن الآخر **(قول)** وما في شرح الوهبانية من أنه ليس له الاقتضاء لا يخالف ما هنا الخ) ذكر في الجامع الصغير فصل التقاضى على هذا الخلاف أيضاً قال مشايخنا التقاضى في عرف ديار شمد اقتضاء الدين وهو على الخلاف وأما في عرفنا فالتقاضى هو المطالبة وأنه بمعنى الخصومة فيكون على الوفاق اه فالحاصل أن الطلب ان كان بمعنى الخصومة فلكل منهما الانفراد والافليس الطلب لا حدهما عند الامام اه سندی **(قول)** وعن أبى حنيفة لا ينفرد بالتصرف الخ) قال في الحاوى وبه نأخذ كما نقله السندی عن اليرى ومثله في حاشية أبى السعود عن الحاوى **(قول)** وفيها وكذا اذا أوصى اليهما ومات فقبل أحدهما الخ) وفي الفصل الخامس من الخلاصة لو خاطب المريض قوماً اجتمعوا عنده وقال لهم افعلوا كذا بعد موتى من الاعمال التى يصير الرجل بها وصيا فالكل أوصاء ولو سكتما راحتي مات المرء نض ثم قبل بعضهم دون البعض ان كان القابل اثنين أو أكثر صار اوصيين وان كان واحداً رفع الامر الى القاضي حتى يضم اليه آخر كانه أوصى الى رجلين لا ينفرد أحدهما الا في أشياء معدودة اه وقد نقلها المحشى أول الباب عن الخانية **(قول)** هذا خلاف ما يقتضيه التعليل المذكور أن رأى الميت باق حكا برأى الخ لكن هذا من دفع بانه حيث كان القاضي ينظر لمن لا يستطيع النظر الى نفسه صار تفويضه كتفويض الميت الموصى كما أن رأى الوصى الميت باق حكا برأى من يخلفه **(قول)** ثم هذا اذا لم يعين الموصى الخ) وهو مقيد أيضاً بما اذا لم يوص الميت منهم الا واحداً ولا تبطل كما يفيد ما ذكره الزيلعي عند قوله ووصى الوصى وصى فى الترتين حيث قال وقال الشافعى لا يكون وصيا في تركه الميت

الاول لان الميت رضى برأيه ولم يرض برأى غيره ولا نسلم أنه لم يرض برأى من أوصى اليه الوصى بل وجد ما يدل عليه لانه لما استعان به في ذلك مع علمه أنه تعتبره المنية صار راضيا بانصائه الى غيره لاسماعيل على تقدير حصول الموت قبل تميم مقصوده وهو تلافى ما فرطوا فيه اه وفي آخر أدب الاوصياء قال لوصيه تصدق بالضيعة على من شئت فمات الوصى قبل المشيئة قال الحلبي لوصى الوصى أن يتصدق بها على من يشاء ومثله عن القاضي علاء الدين المروزي قال لان مشيئته كمشيئة الوصى (قوله) وان قال في تركه الاول فهو كما قال عندهم) هذه الصورة مبنية على غير ظاهر الرواية كما يفيد ما نقله السندى ونصه قال في المحيط واذا أوصى الوصى الى رجل في تركه نفسه صح وصار وصيا في تركه موصيه أيضا وكذلك اذا أوصى الى رجل في تركه موصيه صار وصيا في تركه نفسه أيضا عندنا في ظاهر الرواية كما في الاختيار والوصى في نوع وصى في الانواع كلها عندنا وعن أبي يوسف ومحمد أنه اذا قال جعلتلك وصيا في تركى فهو وصى في تركه خاصة هكذا ذكر الامام نجم الدين التستقي انتهى اه سندى (قوله) ويمكن أن يخص ما ذكره الشارح بغير هذه الصورة الاخيرة لا يتأتى هذا في عبارة الشارح فانه نص عليها بخصوصها (قوله) أن الورثة لو صغار فالوصى بيعهم الخ) أى على قول المتأخرين ويظهر مما هنا أن الوصى لا يملك قسمة العقار عن القصر مع الموصى له فان الاصل أن من ملك بيع شئ ملك قسمة هندية وغيرها (قوله) أما لو قسم بأمر جاز فلا يرجع أى فيما يملك القاضي قسمته (قوله) الظاهر أن المراد بالهلاك ما يعم التصديق أى وهلاكه والافئوخذ منهم (قول الشارح وقال محمد في الثلث) لان البيع لتنفيذ الوصية فأخذ حكمها ومحلها الثلث (قوله) ولم يشتر لنفسه الخ) لاجابة اليه في المسئلة كما هو ظاهر (قوله) لانه يمكن التحرز الخ) حقه لا يمكن الخ كما هو عبارة الزيلعي (قوله) وهل يضمن الوصى الغبن الفاحش الظاهر نعم) الظاهر عدم ضمانه كما تقدم فيما لو أجره القيم بأقل من أجر المثل فان المستأجر يلزمه تمامه لا الناطر (قوله) لاجابة اليه لتصريح المصنف به) قد يقال انه ذكره تقييداً لما سبق في المتن حيث لم يقيد بالصغير تأمل (قوله) المصنف وفي القيمة وقع الشراء اه وفي السندى اذا اشترى اليتيم بالغبن الفاحش لا ينفذ شراؤه على اليتيم وانما ينفذ على الوصى (قوله) فلعل القيد اتفاقى لا يتأتى كون القيد اتفاقيا في عبارة الشارح حيث قال لا من نفسه (قوله) لانه لا يقبل القوامة ظاهرا الا باحر والمعهود كالمشروط) وحيث كان الآن لا عهد لا يجب أجر للناطر بدون جعل من القاضي أو شرط اذا كثير من النظر يتولى بدون أجر ومن يطلبه قليل تأمل (قوله) والاصار غاصبا ضامنا) أى فان الضمان متحقق ولا بد من الدفع الى المقر له أو المنع الا أنه بالدفع اليه يرتفع اثم الغصب فيكون بارتكابه أولى (قوله) فيؤخذ جميع ما أقربه من حصته) هذا في اقراره بالدين وفي اقراره بالغبن انما ينفذ في نصيبه منها (قوله) أى في يده) ليس بقيد وقوله وهذا اذا الخ غير مسلم فان الكلام في عدم سماع الدعوى لافى عدم صحة الاقرار وذ كر في أدب الاوصياء من فصل الدعوى اذا أقر الوصى بعين الآخر ثم ادعى أنها للصغير لا تسمع دعواه وفي محاضر القاضي جلال الدين أن من أقر لغیره بعين فكأنه لا يملك الدعوى لنفسه لا يملك أن يدعها لغيره وكالة أو وصاية اه (قوله من جهة الخ) حقه من غير جهة الخ ثم رأيت في أدب الاوصياء من فصل الاباق بزيادة لفظ غير قبل لفظ جهة (قوله) والاصل فيه أن أضعف الوصيين الخ) انظر هل لوصى الام مثلا تصرف مع غيبة الورثة الكبار فانه لم يعلم من هذا الاصل والظاهر أنه يملكه لانه من الحفظ وهو يملكه

(فصل في شهادة الاوصياء)

(قوله) فيستثنى تكفيها بلاذن مطلقا) أى كفن المثل أولا (قوله) ولونقده من التركة) لعل لو شرطية وجوابها محذوف تقديره يصدق كما يظهر ثم رأيت في أدب الاوصياء من فصل الانفاق ما يوافق ما نقله ونصه ذكر في الايضاح وواقعات الناطقي والخاتبة والخلاصة أنه لو نقذ الوصى عن الكفن من ماله يصدق اذا كان المثل أى كفن المثل وفي الخلاصة وكذلك كفته الوصى من مال نفسه يعنى بنياب نفسه وأراد الرجوع فانه يصدق ويرجع بثمنه في مال الميت وفي الوجيز ان الوصى لا يصدق في ثمن كفن المثل الا بينة وكذلك نقده من التركة اه والذى رأيت في الخلاصة في الفصل السادس من تصرفات الوصى أنه يصدق في كفن المثل وكذلك لو كفته من ماله وأراد الرجوع فله ذلك وكذلك لو اشتراه من ماله له أن يرجع اه والذى رأيت في الوجيز من باب تصرفات الوصى اذا نقذ الوصية من مال نفسه يرجع في المختار الوصى يصدق في كفن المثل وكذلك لو كفن بماله يرجع وكذا الوارث اه (قوله) فالمناسب للشارح حذف قوله (من الانفاق) ولعل مراد الشارح بالانفاق الانفاق في مهمات الصغير من كسوة وجناية عبده ونحو ذلك فيصح الاستثناء (قوله) وظاهر هذا ترجيح قول محمد) لم يظهر هذا الترجيح مما قاله (قوله) ظاهره ولو أقر اليتيم بالجناية) خلاف الظاهر بل الظاهر حينئذ تصديق الوصى كفى مسئلة الدين السابقة (قوله) الشارح اذا كان له دين أو عليه الخ) ظاهر اطلاقه أنه له النصب فيهما ولو مع حضور الوارث وهذا رواية في المسئلة ففي نور العين من الفصل السابع والعشرين للوارث مخافة بئنه ديون الميت وله قبضه لولم يكن الميت مديونا له وصى أولا ولومديونا يخصام ولا يقبض الا الوصى ولو أدى مديون الميت الى الوصى يبرأ أصلا ولودفع الى بعض الورثة يبرأ من حصته خاصة وفيه أيضا والقاضى نصب وصى ليدعى عليه لو وصى الميت أو وارثه غائبا ويكتب في نسخة الوصاية ووصيه غائب مدة السفر وذكر أن له ذلك ولولم يكن الوارث غائبا في رواية اه فتحصل أن هذه المسئلة في ثلاث روايات مع ما نقله عن الجوى من اعتبار الانقطاع ثم رأيت في تنوير الاذهان أن ما ذكره في الاشياء من مسئلة ما اذا كان على الميت دين مشروط بامتناع الوارث الكبير من البيع للقضاء وقال قيد انحصاف نصب الوصى بما اذا كان على الميت دين وله وارث كبير غائب غيبة منقطعة اه ومن هذا تعلم أن المسئلتين الاوليين في كلام الجوى ليستا مستقلتين بل كل منهما يدل أنهما تقييد لما نقله عن الاشياء (قوله) بان كان في بلد لا تصل اليه القوافل) ظاهره وان كان يصل اليه في البحر اه سندی (قوله) والتبع ينفي الحصر) وفي نور العين من آخر الفصل الخامس للقاضى نصب الوصى لو كان الوارث غائبا ويكتب في الصل أنه جعله وصيا والوارث غائب مدة السفر اه (قوله) قول الشارح ولا أن يقبض الاباذن مبتدأ من القاضى) فيه أن هذه المسئلة داخله في صحة التخصيص ثم رأيت الجوى اعتراضها فانظره (قوله) وتعمه فيه) قال بما قالوا ماتت عن زوج واخوة فساأوا القاضى أن يبعث أمينا ليحصن ماله لانهم لم يبقوا له جميع ما في الدار لم يتعرض القاضى ولا يبعث أمينا في أشباه ذلك الا في رجل يموت عن صغار ولم يبق أحد شيئا فيبعث أمينا يحفظ للصغار (قوله) وبأنهم ترددوا فيما اذا جعله وصيا فيما له على الناس الخ) البراد بد غير ظاهر الورود وان مفهوم قوله ولم يجعله الخ عدم التقوى بض له فيه وهو لا يدل على صريح النهى الذى الكلام فيه تأمل (قوله) ولعل ما في الخاتبة أو لا مبنى على قول الحلواني) قديقال لا حاجة لبناثه عليه فان معنى قوله ولم أوص لم أقوض وهو لا يدل على صريح النهى بل على أن التفويض صدر له في كذا لا كذا تأمل (قوله) أن الاولى

الاقتصار على الجواب الثاني الخ) فيه أن قصد الشارح بقوله لأنها الخ بيان وجه اعتبارها من
 الكل على هذه الرواية وبيان وجه خروجها عن القاعدة المذكورة ولواقصر على قوله أن في
 المسئلة روايتين لم يستفد الوجه على الرواية الأولى وما ذكره كاف لبيان ما ذكره من صورة الاجارة
 ونحوها الاعادة وكون هذا الوجه غير جار في صورة الوصية بالسكنى مثلاً لا يضر اذ لها وجه آخر خاص بها
 وهو أن عدم ضرر الورثة حاصل باشتراط خروج الرقبة من الثلث وبطلان الاجارة سبب لا اعتبار
 الوصية من الكل تأمل (قوله) وبه سقط ما أورد عليه أنه لو أخرج الخ) فيه نظري لا يعارضه
 وذلك أن الورثة وإن كانوا المالك لهم في حياته الآن حقهم تعلق بمجرد مرض موته ولذا لا ينفذ تبرعه
 بما زاد على الثلث وإن كان المالك له ولا ملك للورثة ولذا قال الرجعي على ما نقله السندى لأنه في
 حياته لا ملك لهم مطلقاً قبل مرض الموت وأما فيه فلم يحق في أعيانه ومنافعه بحيث لا يتصرف
 فيها إلا بقدر الثلث اه نعم ما ذكره المحشى عن المحيط كاف لرده هذا الاعتراض تأمل (قوله) أقول
 وهذا عجيب فان ذلك الخ) هذا أعجب فان مراد البيرى أن القصاص مع كونه ليس بمال يجري
 فيه الارث فهذا يمنع الحصر المذكور ومع كونه يورث يصح عفواً المر بوضعه من جميع المال لأنه
 ليس بمال ولعل لفظة العفو زائدة في كلامه وقد عللوا جريان الارث في القصاص بأنه ينقلب مالاً أى
 فهو في حكمه وبهذا يدفع اعتراض البيرى (قوله) وانما يحتاج الى فسخ الحاكم الخ) قال السندى
 هذا مشكل مع ما قدمه أى صاحب المحيط قيل عبارة النوازل ما نصه الوصى أو الاب اذا باع مال الصغير
 ثم أقال البيع مع المشتري صححت الاقالة لان الوصى نائب عنه في مطلق التجارة والاب كذلك والاقالة نوع
 تجارة فتصح منها على الصغير اه الآن يحمل هذا على صورة ما اذا كان الوصى قد باع شيئاً من مال
 اليتيم بأكثر من قيمته وقد تقدم للشارح في الاقالة أنه لا تصح الاقالة في بيع مأذون ووصى ومتول اذا كان
 البيع بأكثر من القيمة (قوله) ذكر ذلك في البرازية الخ) لكن العبارة التي ذكرها عنها بعد شاملة لوصى
 الميت (قوله) وفي القنية ولا يضمن ما أنفق في المصاهرات الخ) عبارتها ولا يضمن الوصى ما أنفق في
 المصاهرات بين اليتيم أو اليتيمة وغيره في ثياب الخاطب أو الخطيبة والضيافات المعتادة والهدية المعهودة في
 الاعياد وغيرها الخ (قول الشارح عند عدم الوصى الخ) بيان لو قتل ملك الجد التصرف في مال
 الصغير وانما استثنى الجد لأنه لا يملك جميع ما يملكه الوصى اه سندى (قول الشارح يملك الاب
 والجد قسمة مال الخ) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها بحذف الجد أصلاً (قوله) هكذا رأيت في
 نسختي وهكذا رأيت في نسخة مصححة منه غير أنه ذكر الواو بدل الفاء في قوله فينفذ الخ (قوله) وكذا
 أحد الوصيين لا يملك البيع من الآخر الخ) أى اذا كانا وصيين على اليتيمين معاً لا أحدهما على أحدهما
 والآخر على الآخر وبهذا يسقط ما نقله عن ط

(كتاب الخنى)

(قوله) وهو اللين والتكسر) أهو مشتق من قولهم خنت الطعام اذا اشتبه أمره فلم يخلص أمره اه
 سندى (قول الشارح في كل الاحكام) لم يؤخذ بالاحتياط في حق غيره في مسائل الميراث بل الذي
 عومل بالاحوط هو الخنى فقط فان مقتضى معاملته من معبه أنه أن يعطى له أقل النصيبين أيضاً تأمل
 (قوله) تقدم في شروط الصلاة عن السراج أنه لا عورة للصغير الخ) لعل ما هنا مخصوص لما تقدم لضرورة

اقامة سنة الختان **(قوله)** فلا ينافي ما حررناه سابقا) بل المناقاة باقية في مسئلة اللبن السابقة فانه يقال فيها ان الاصل في الفروج التحريم واحتمال أنه لبن ذكرا لا يرفع هذا الثابت على أن هذا الاصل الذي ذكره محل تأمل فان الاصل حل تلك الفروج وحرمتها انما هي بعرض تأمل **(قوله)** أي لا يغسل رجلا ولا امرأة) بهذا التفسير سقط توقف ط بقوله وهذا ظاهر في الاثنى أما اذا كان الميت ذكرا ما المانع من اطلاع الخنثى عليه اذا سترت عورتها الخ **(قوله)** ولعله أراد بالواجب ستر عورة الاثنى هذا التأويل غير موافق فانه عليه يجب النجاسة في حق الرجل أيضا مع أنه قال وان كان رجلا الخ ولعل مراده بالواجب الثابت **(قوله)** وطريق معرفته أن تضرب السبعة الخ) يقال لهذه الطريقة طريقة التجنيس وهو جعل الكسر من مقام واحد فالطريق في معرفة التفاوت بين ما أعطى أبو يوسف وما أعطى محمد هو أن يضرب ما أخذ الخنثى من تصحيح محمد في تصحيح أبي يوسف أو وفاقه وبالعكس ثم ينظر بين الحاصلين

{مسائل شتى}

(قوله) لان تأثير المائع في التصرف الخ) نسخة الخط في التعرق والذي رأيته في المنع في العرق **(قوله)** وان كان مفتتا الخ) لم يعلم مما ذكره المتن وزاده المحشى حكم ما اذا كان طريا قال ط والظاهر أن الخبز طاهر ما لم يسر في كل أجزائه وان سرى فيها فقتضى ما بعده أن يحكم بالطهارة ان لم يفسد ويحمر ر اه **(قوله)** وذكر المرغيناني ان كان اليابس هو الطاهر يتنجس الخ) يحمل على أن مراده فيما اذا كان الرطب ينفصل منه شيء وفي لفظه اشارة اليه حيث نص على أخذ البلة اه ز يلعي أو يقال أنه قول آخر مقابل لما في المتن **(قوله)** المصنف فله أخذه ديانة **(قوله)** يظهر أن له الاخذ فضاء أيضا بحيث بعده لا يحكم عليه من قبل القاضي بردئى **(قوله)** قد علمت أن الثاني صحيح الخ) فتحصل أن في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها عدم وجوب التعيين في قضاء الصوم والصلاة مطلقا كافي المتن نانما وجد به فبهما جيعا وسمح كل من القولين ثالثها التفصيل فيجب التعيين في الصلاة التي يجب ترتيبها في ساقطة الزنيتب ولا في الصوم كما أفاده في المحيط **(قوله)** ولوتر العشر لا يجوز الخ) أي وكان رب الارض غنيا فلو فقير لا يجوز اه ط عن المفتاح وعليه لم يكن فرق بين الخراج والعشر فانه يجوز ترك كل للصرف لا لغيره وذكر السندى أنه يشكل على ما في المفتاح قولهم ان زكاة الانسان لا تصرف الى نفسه به حال وقال لا يجوز في الخراج ولا في العشر لانهم ما جعلوا جماعة المسلمين ويضع الاشكال المذكور بان المراد بالزكاة المحضنة **(قوله)** لم يحمله على حالة عدم العجز الخ) ليس في الكلام ما يدل على العجز فيما مضى حتى يمتنع الحمل المذكور فان للامام أن يفعل ما ذكر بمجرد العجز في أي سنة وان لم يحصل عجز قبلها فلا مانع من حله على حاله عدمه فيما مضى ووجوده الآن بل هو أولى المحامل كما قال ط تأمل **(قوله)** لان كلامهم ما حجة ضرورية) بناء على أن الكتابة انما تعتبر في الناطق للغائب **(قوله)** أقول يمكن ذلك بتعريفه أن المعنى الفلاني الخ) وذكر السندى أنه رأى في قسريته من اليمن رجلا آخرس خلقيا كان رواضا للخيول وكان اذا أشار اليه بكتب اسمه كتبه واذا أمرناه أن يكتب الفاتحة كتبها بخط حسن جدا اه وورد علينا آخرس قيل لي انه خلق من بيروت فاصدا للبحر وهو يحسن الكتابة حتى بعض اللغات الافرنجية **(قوله)** وهذا كله في الناطق في غير بالاولى) هذا ظاهر في الآخرس وأما المعتقل فلا يظهر فيه لعدم اعتبار كتابته الآن يحمل على

القسم الاول فتعتبر منه لانها صريحة بخلاف الثاني فانه كناية ولا يتأتى وجود ما يفسر هاهنا لعدم الوقوف
على نيته وعدم اعتبار اشارته المفسرة فعلى هذا يكون قولهم بالخالفه بينهم في حكم الكتابة انما هو في القسم
الثاني تأمل ويدل لذلك قول المحشى ثم ان هذا في كتابة غير مرسومة الخ (قوله) وظاهره ان المعنون
من الناطق الحاضر غير معتبر لم يظهر وجه ظهوره من عبارة الاشياء (قوله) واستثنى العمادى
المريض الخ) نصه اذا اعتقل لسان المريض فقبل له أو صبت بكذا وكذا فأشار برأسه أى نعم لم تصح وصيته
الا أن يطول عليه الاعتقال فيصير بمنزلة الآخرس وروى الحسن أن تلك المدة كمدة العنة وفي واقعات
الناطقى اذا أصابه فالج فذهب لسانه أو مرض فلم يقدر على الكلام فأشار بشئ أو كتبه وقدر طال سنة فهو
بمنزلة الآخرس وفي الصغرى مريض قادر على التكلم قيل له أو صبت لكذا وكذا فأومأ برأسه أى نعم لم تصح
الوصية وان كان لا يقدر على التكلم فأومأ برأسه الى رجل ويعرفون أنه يريد الايصاء يصبر وصيا وقالوا
فمين اعتقل لسانه يوما أو يومين فقرأ عليه صل وصيته فأومأ برأسه أى نعم ان هذا ليس بوصية منه اه
فتأمل (قوله) وعبارة القهستاني (فلو أصابه فالج الخ) عبارته على ما رأيت في نسختي متناوشرها
(وقالوا في معتقل اللسان ان امتد ذلك) الاعتقال سنة وعنه الى الموت وعليه الفتوى (وعلم اشارته فكذا)
أى المعتقل مثل الآخرس في اعتبار الكتابة والابناء لان عارض الصمت يرجي زواله ساعة فساعة فلا
يعتبر كالانحفاء فلو أصابه فالج فذهب لسانه أو مرض فلم يقدر على الكلام فأشار أو كتب وقدر طال ذلك
سنة فهو مثل الآخرس وقال محمد بن مقاتل المريض اذا لم يقدر على الكلام لضعفه الا أنه عاقل فأشار
برأسه الى وصيته فقد صح وصيته وقال أصحابنا لم تصح كفى العمادى اه وبهذا تعلم ما في نقل المحشى
وعدم ورود شئ على القهستاني (قوله) ولو شهدوا بالقتل المطلق أو أقر بمطلق القتل يجب القصاص الخ)
التسوية بين الاقرار بالقتل والشهادة به في وجوب القصاص قول في المذهب وتقدم الفرق بينهما (قوله)
نعم تقدم في كتاب الاقرار صريح الخ) ما ذكره ليس فيه صراحة صحة اسلام المعتقل بالاشارة لانه في
الناطق لافيه وان كان يفيد دلالة (قوله) ظاهره أنه لا عتق ولو بالنية) يحمل على احدى روايتين
عن محمد (قوله) والمناسب قول الزيلعي وغيره ما لم الخ) فيه أن المدعى لا بد أن يذكر في دعواه أن المدعى
في يد المدعى عليه احدها فالبرهان عليه وعلى المالك شرط للزعم كما هو ظاهر اذا الدعوى بهما تأمل في قول
الشارح لان دعوى الفعل كما تصح على ذى اليد تصح على غيره أيضا) انظر ما كتب في أول كتاب
الدعوى على هذه المسئلة (قول الشارح لو بعلمه) وجهه أن المقتضى به عدم صحة القضاء بالعلم اه ط
(قوله) كما لو تحول اجتهاده) حقه لا لو تحول الخ) فان رأيه الأول قدرج بالقضاء فلا ينقض باجتهاد مثله
وفي الزيلعي وغيره القاضى اذا قضى بالاجتهاد في حادثة لانص فيها ثم تحول عن رأيه فانه يقضى في
المستقبل بما هو أحسن عنده ولا ينقض ما قضى من قضائه (قول المصنف له طلب شهود الأصل)
أى مع المدعى ليطهر له وجه لنقض قضاء الأول والا حضور الشهود وحدهم لا يكفي للنقض (قوله) أقول
ويرد عليه ما ذكره الشارح هناك في مسئلة يبيع قطيع غنم كل شاة بكذا انه فاسد الخ) يقال الفساد كما
يرتفع بالتساركة يرتفع بصريح الرضا أيضا فان وجه الفساد للبيع الثاني انه بناء على السابق فاذا صرح به
أو وجدت المتاركة لم يوجد هذا البناء اذ بعد العلم بقدر المبيع والتمن مع الرضا بالبيع لم يوجد البناء على الفساد
السابق على أنه لا بناء على الفساد مع ارتفاعه بعلم التمن والمبيع في هاتين المسئلتين (قوله) أى وحده الخ)
وعليه تكون هذه خارجة عن موضوع أصل المسئلة فان وضعها فيما اذا خباء ثم سأله عن شئ وهذا يقتضى

بقاءهما في مكان واحد **(قول)** أما بالنسبة إلى الأجنبية فلا الخ) الظاهر ابقاء عبارة الجامع والولولة الجنية على العموم الشامل للوارث والأجنبي كما هو ظاهر إطلاقهما ولا يصح تقييدهما بالأجنبي فان الوارث أولى بالمنع منه ويدل على هذا ما يذكره عن الرملي في وجه الفرق بين الوارث والأجنبي في مسألة المتن حيث اكتفى في حق الوارث بالحضور وقت البيع لعدم سماع دعواه ولم يكتف به في حق الأجنبي بل شرط معه مشاهدة تصرف المشتري بقوله الذي يظهر لي في الفرق أن الاطماع الفاسدة الخ **(قول)** وفي فتاوى المصنف إذا ادعى عدم العلم بأنه ملكه وقت البيع يصدق فيما قاله تأمل فان جعل سكوته كالإفصاح يقتضي عدم قبول قوله أنه لا يعلم أنه ملكه نعم إذا كان معذورا يصدق **(قول)** الأولى ذكره بعد الأجنبي الخ) هو المتعين لأولى بناء على ما جرى عليه المصنف أن سكوت القريب والزوجة مانع لا على مقابله من أنهما كالأجنبي من اشتراط التصرف أيضا كما يعلم من المنخ نعم لو ضمن الوارث الدرء قبل البيع كان هو المانع من الدعوى لا المشاهدة **(قول)** وغيره من الأجانب بالأولى) أي خلافا لما ذكره بخير الدين الياس المدني كما نقله السندی عن الرحمتي ناقلا عنه حيث قال الاستثناء راجع لقوله ولو جاز لا لجله قوله الأجنبي ولو جاز انما في الشارح وسائر الفتاوى يفيد التفرقة بين الأجنبي والجار في الحكم ففي الجار لو رأى التصرف يتمتع دعواه بخلاف الأجنبي فإنه لا يتمتع دعواه ولو رأى التصرف والعلامة خير الدين الرملي في فتاواه ذكر أنه لا فرق وفيه نظر ظاهر اه وقال الرحمتي مراده بالشارح المنخ قال وهو ليس نصافي تخصيص الجار إذ يمكن ذكره على سبيل التمثيل اه فواصل ما يستفاد من كلامه عدم الفرق حيث عبارة المنخ لا تدل عليه صريحا وكذا عبارات الفتاوى اه سندی **(قول)** فتخصيص الجار بالذكرة لانه مظنة أنه في حكم القريب والزوجة) لكن كونه في حكم القريب والزوجة لا يقتضي أن الأجنبي غير الجار كذلك فان ما يعطى للقريب ونحوه لا يعطى للأجنبي غير الجار اه تأمل **(قول)** الشارح هذا ما اعتمدته في الخاتمة) وكذا ذكر أن القول لمن يدعى الهبة في المرض فيما لو ادعى بعض الورثة الهبة في الصحة وقالوا كان في المرض كذا ذكره في الجامع الصغير **(قول)** أي وقت الهبة) توضحه ما في الزيلعي أن وجه الاستحسان أنهم اتفقوا على سقوطه عنه لان الهبة في مرض الموت تفيد الملك وللولوارث فإذا سقط عنه بالاتفاق فالوارث يدعى العود والزوجة ينكر فالقول قول المنكر **(قول)** ولغنى التملك اقتصر على المجلس الخ) بل لهذا المعنى أيضا لم يصح عزلها فاما لو نظرنا لخصوص أنه عيّن لكان الحكم في الأجنبي أنه لا يملك عزله مع أنه ليس كذلك وذكر السندی عن المقدسي نقلا عن البرازية اختلافا في صحة العزل عن التوكيل المعلق قبل وجود الشرط وأن الأصح الصحة فانظره وذكر الخلاف أيضا في عزل من وكله بطلاق زوجته وأنه ذكر شيخ الاسلام أنه يصح عند محمد وعند أبي يوسف لا وبه أخذ ابن سلمة وبه يفتي **(قول)** وهو هو لان المنجزة حصلت الخ) لا سهو بل هو صفة للعقود ولا يضر تأخيرها لأن اللبس **(قول)** المصنف قبض بدل الصلح شرط ان ديناً بدين في الظهيرية رجالاً بينهما أخذ وعطاء وبيع وقرض وشركة ومضى على ذلك زمان ولا يدرى ان مال الطالب على صاحبه فصالحه على مائة درهم إلى أجل جاز استحسانا اه سندی **(قول)** ويمكن التوفيق بأنه في هذه المسئلة ثبت براءة الخ) الاظهر في الجواب أن يقال ان قوله المذكور انشاء ابراء شرعا فلا يملك الدعوى بعده **(قول)** لكن تقدم في الاكراه أن أمر السلطان اكراه تأمل) فديقال الفرق ظاهر بين الأمر المجرد وبين التهديد بالضرب الغير المبرح ونحوه **(قول)** مقتضى كونه أمينا أنه يصدق باليمين الخ) هو وان كان أمينا إلا أنه اعترف بما يوجب الضمان وهو دفع مال الغير بدون اذنه وادعى

ما يسقط عنه وهو الا كراه فلا بد من اثباته بخلاف دعوى الهلاك فانه لم يوجد منه اقرار بما يوجب نفي
لواعتراف بأخذ ولم يقرب دفعه اليه يصدق باليمين (قول المصنف وقضت امرى الى الآخرة الخ) وأما اذا لم
يأت بهذه الزيادة فقد ذكر في شرح الوهبانية لابن الشحنة ما يدل على الخلاف في السماع حيث قال
الذي رأيت في القنية أنه رقم لشرف الأئمة المكي وقال أقر على ترك الدعوى على فلان تسمع دعواه ولو
قال لا دعوى لي عليه لا تسمع ثم رقم للقاضي جلال الدين وقال لا تسمع في الوجهين اه وقال في
الخلاصة من فصل الإبراء عن الدعاوى ولو قال تركت الدين الذي عليك لا يكون إبراء عنه تركت الدين
عليك لا قبضه في ثاني الحال اه وقال السندی من كتاب الدعوى ولو قال المدعى المدعى عليه احلف
وأنت برى من هذا الحق الذي ادعيت به أو وأنت برى من هذا الحق ثم أقام بينته قبلت لان قوله أنت برى
يحتمل البراءة للحال أي برى عن دعواه وخصومته للحال ويحتمل البراءة عن الحق فلا يجعل إبراء بالشئ لذا
في البدائع بحر اه وفي البرازية من الفصل ١٤ في دعوى الإبراء لو قال تركت الدين الذي لي عليك
لا يكون إبراء ويحمل على ترك الطلب في الحال اه (قوله انه لا يكره كل المرفقة والحسم) أي المطبوع
مع الذكرا والغدة وعبارة القنية على ما ذكره في شرح الوهبانية ذكر الشاة وغددها طبخا في اللحم لا تكره
المرفقة اه (قوله) ويخالفه ما في البحر حيث قال ومحل الخلاف الخ) فيه أن ما قاله الزيلعي من الخلاف
خلاف مذهبي في الترحم المفرد وحينئذ فلا يصح رده بما نقله في البحر عن ابن حجر ولا التوفيق المنقول
عن السيوطي اذ لا يرتب ذهب على مذهب

(كتاب الفرائض)

(قول الشارح وهو المتعلق بالعين) كالوديعة والمغصوب لكن اطلاق التركة على ذلك تنظر الظاهر
لانه وجدت في يده عند موته اه سندی وقديقال أراد بالعين الرهن والعبد الخ إلى آخر ما يأتي
(قول الشارح اما اختياري وهو الوصية) قديقال هي له ان قصد وجهه تعالى وعليه بقصد المضارة كما
أنه يكون الميراث له بقصد البربر ورثته وعليه بقصد اعانتهم على المعصية (قول الشارح لان الله قسمه
بنفسه) الظاهر أن هذا باعتبار غالب مسائله (قوله والاولى أن يقول أو لبثوته) لكن عليه يكون
بمعنى ماقبله (قوله) وثمرة الخلاف فيما لو تزوج بامة مورثه الخ) قال الشرنبلالي العتق عندنا لا يصح الا
في الملائ أو مضافا اليه وليس في المسئلة شئ من ذلك لان موت المورث ليس ملكا ولا سبب له لانها قد تخرج
عن ملكه قبل موته أو يتأخر موته عن الخالف وأيضا لا دخل لكونه زوجا بل الشرط كونه لا وارث
غيره اه وقال الرجتي هب أن هناك وارانغيره لم يعتق نصيبه تأمل اه سندی ثم رأيت في التتمة
وجه قول مشايخ بلخ ان المورث مادام حيا فهو مالك لجميع أمواله من كل وجه فلو ملكه الوارث في هذه
الحالة أدى الى أن يصير الشئ الواحد مملوكا للشخصين لكل واحد منهما على الكمال في حالة واحدة وهذا
أمر تدفعه العقول ووجه قول مشايخ العراق أن الارث ينتقل مالم يورث الى الوارث وبموت المورث زال
ملكه فمذا ينتقل الى الوارث والدليل عليه أن الارث يجري بين الزوجين بلا خلاف والزوجة ترتفع
بالموت أو تنتهي على حسب ما اختلفوا بعد الموت لازوجية بلا خلاف فبأي شئ يجري الارث بينهما
وفائدة هذا الاختلاف انما تظهر في رجل تزوج بأمة الغير ثم قال لها اذا مات مولدك فأنت حرة فمات
الزوج وارثه لا وارث له غيره فعلى قول من يقول الارث يثبت في آخره من أجزاء الحياة تعتق لان العتق

أضيف الى ما بعد ثبوت ملك الوارث فيصح وعلى قول من يقول ان الارث يجري بعد الموت لا تعتق لان
بالموت يزول ملك المورث ثم يثبت للوارث فيكون ثبوت الملك للوارث بعد موت المورث بزمان فلا يكون
العتق المضاف الى ما بعد موت المورث مضافا الى زمان ملك الوارث فلا يصح وذكر هذه المسئلة القدوري
وذكر ان على قول أبي يوسف ومحمد لا تعتق وعلى قول زفر تعتق اهـ **(قوله)** وتظهر الثمرة أيضا فيما لو
علق الوارث الخ فعند مشايخ بلخ تطلق لا عند مشايخ العراق وظهور الثمرة في هذه المسئلة أيضا لا يفيد
فائدة في تصوير مسئلة العلق بالزواج تأمل **(قوله)** فانها تسقط بالموت الخ تقدم له أول الوصايا أن
المراد سقوط أدائها والافهى في ذمته **(قوله)** وظاهر التعليل أن الورثة لو تبرعوا بها لا يسقط الواجب عنه
الخ بل الظاهر أن أصل دينه تعالى يسقط بالمشيئة وان بقي اثم التأخير وقد حكى السندی فولين بالسقوط
وعدمه فيما لو تبرع الوارث حيث قال ان لم يوص وتبرع بها الورثة فيل لا تسقط الصلوات عن الميت لان
الاختيار معدوم وقيل تسقط لان دليل الجواز الرجاء في سعة رحته وكما كرمه وهو يشمل التبرع أيضا
(قوله) ثم هذا ليس بتقديم على الورثة في المعنى الخ تقدم في الوصايا بما يفيد أن الوصية مقدمة على الميراث
فيما لو وصى بثلث دراهمه ونحوها من متحد الجنس مما يقسم جبرافهك ثلثا أن له الباقي من أن المال
المشترك انما يهلك الهالك على الشركة لو استوى الحقان أما اذا كان أحدهما مقدا على الآخر فالهالك
يصرف الى المؤخر ذكره الزيلعي **(قوله)** بحسب المال الخ عبارة الاختيار فيحسب الخ **(قوله)** ولأن
من اختلف في وراثته دليله الخ لا يصلح علة أخرى للنظر بل يصلح وجهها لبقاء الاجماع على ظاهره لكن
عليه لا حاجة لزيادة لفظ الاجماع بالكلية ولو قيل المراد بالاجماع ما يشمل اجتihad مجتهد لكان أحسن وان
كان خلاف المتبادر منه **(قوله)** والمؤقت تقدم في النكاح اعتمادا على العقد وبطلان التأنيث
وعليه ففيه التوارث **(قوله)** وقد يقال ان الداعي الى ابطال معنى الجمعية أنه الخ مناقشة في قوله أو يقال
جعه الخ ومع هذا هي غير واردة كما هو ظاهر **(قوله)** فيرثه عصبه العتيق الخ لعله المعنى أو هو عصبه
(قوله) ثم عصبته ترث أيضا الخ أي الذكور كما هو ظاهر ويفيده قياسه على عصبه المعنى بالأولى **(قوله)**
أي بان قال من غير علم باقرار المقر الخ لافرق في الاقرارين العلم باقرار الآخر أولا **(قوله)** صوابه المقر عليه
الخ لا داعي لهذا التصويب ويقال المراد بالمقرلة الأب وهو كما يصح أن يطلق عليه لفظ المقر عليه
يصح أن يطلق عليه لفظ المقرلة نعم لا يصح في عبارة الشارح ذكر قوله وكذا الوصدة المقرلة **(قوله)**
وقد يقال كمال رقه اغما هو بالنسبة الى المدبر وأم الولد الخ جواز اعتقه عن الكفارة يقتضي أن رقه
كامل بالنسبة للمدبر وأم الولد وغيرهما تأمل ولا دخل لكمال رقه في ملكه كسبه **(قوله)** فليس
له مطالبة الجاني بشئ فتدبره ما قاله مسلم لو قيل ان الدية تجب على الجاني مجرد جرحه قبل الموت
وهو محل توقف واذا كانت الدية لا تجب في الذمة لا بعده بسبب الجرح السابق فما قاله لا يدل على مدعاه
تأمل **(قوله)** بما لا يقبل غالبا الخ حقه بما لا يفرق الاجزاء **(قول الشارح)** وان سقطا عمل حقه
الافراد فان الذي يسقط بحرمة الابوة القصاص لا الكفارة **(قوله)** اذا الحكم فما استحب فيه الكفارة
كذلك الخ لو قيل ان المراد بالموجب الميثب كما هو الظاهر منه لا مثبت الواجب لشميل كلام الشارح مسئلة
ما لو ضرب امرأة الخ **(قوله)** وبه علم أن المانع هو الاختلاف في حكم سواء كان حقيقة أيضا الخ الذي
تقدم في باب وصية الذمي أن المستامن لو وصى بنصف ماله نفذ وورثه لا رثا بل لا بد لاستحقاقه
في دارنا اهـ ففاده أن اعطاء الوارثه لا بطريق الارث وانه منتف بينهما وفي زبدة الدراية عن الكافي ان

ذلك مراعاة لحق المستأمن لالحق وورثته فمن حقه تسليم ماله لورثته اذا فرغ عن حاجته اهـ وهذا يعلم
 أن اختلاف الدارين حقيقة فقط مانع من الميراث وان رد المال لورثة المستأمن لا بطريق الميراث ولعله
 هو المراد بما قاله الزيلعي **(قوله)** وهو خلاف ما قد مناه آتفا حيث وجد التصريح في عبارة منية
 المفتي وغيره بعدم اعتبار اليد والقرار بعمل به ويكون المفهوم غير معمول به لتقديم الصريح على المفهوم
(قوله) وفي الخامسة نظر الخ فيه أن مراد الاشياء من الاب في قوله فالولاية لأب الميت عن أولاد
 صغار لأب الصغار ومراده من الجد في قوله بخلاف الجد جد الميت وهذا كلام مستقيم في ذاته فانه
 متأخر في الولاية عن أب الميت ووصيه ولو كان كالاب لشار كنهها **(قوله)** وانه لا يصير مسلماً باسلام
 جده هي المسئلة الرابعة فيما تقدم **(قوله)** وزدت أخرى أيضاً الخ المناسب حذفها فاننا في هذه
 فرقنا بين الجد والوصي لابينه وبين الاب

(فصل في العصبات)

(قوله) فالميراث للموالهما حقه الافراد فيه وفيما بعده **(قوله)** وهذا مخالف لما ذكره شراح الكثر
 وغيرهم ما ذكره العلامة قاسم لا يخالف ما ذكره شراح الكثر وغيرهم فان غاية ما ذكره أن الميراث لموالى
 الام سواء كانت حرة الاصل أو معتقة وليس فيه تعرض لكونهم عصبه نعم عبارة الشارح توهم أن عصبه
 الام الملاعنة أو الزانية عصبه لولدها فحذر هذه العصبه تركته بالعصوبة والمناسب ما قاله ط ان المراد
 أن الوارث لهم من ورثة الام لا من ورثة الزاني ولا الملاعن اهـ نعم عبارة الجوهره صريحة في أن قرابة
 الام عصبه حيث قال فاذا مات ذلك الولد يكون ميراثه لامه وولدها له الذ كفيه والانشى سواء وما بقى بعد
 ميراث الام وأولادها يكون لعصبه الام الاقرب فالاقرب فان لم يكن عصبه فالباقي يرد على الام وأولادها
(قوله) واذا مات ولد ابن الملاعنة ورثته قوم أبيه الخ لانهم أجانب عن الملاعن **(قوله)** فالاولى زيادة
 ما ذكره العلامة قاسم الخ أى لأجل افادته أنه خاتم العصبات وليس فيه دلالة على أن الارث من أحد
 الجانبين فقط فهو مساو للحدث المذكور في الشارح من هذه الجهة **(قوله)** أو ولاء من أعتق لعل
 حقه التعبير بلفظ ما ليوافق تقريره

(الحجب) (قوله) واصطلاحاً مانع من يتأهل الارث بآخر الخ وقال السندی هو منع شخص معين
 عن الميراث بالكلية أو عن سهم مقدراً إلى أقل منه بوجود شخص لا يشاركه في أصل ذلك السهم قال وانما قلنا
 أو عن سهم ولم نقل أو عن بعضه كي لا يدخل منع العصبه بوجود صاحب فرض عن كل التركة الى بعضها
 في حجب النقصان مع عدم كونه منه وقلنا مقدراً كي لا يدخل منع أحد العصبين الآخر عن سهمه
 من التركة في الحد كنع أحد الابنين الآخر عن جميع ما بقى من الاب الى نصفه فان ما بقى عنه ليس من
 السهم المقدرة وانما قلنا بوجود شخص كي لا يدخل الحرمان فانه بمعنى في نفس المحروم لا بوجود شخص
 آخر وقلنا لا يشاركه في أصل ذلك السهم المقدراً كي لا يدخل منع إحدى الصليتين الأخرى عن النصف الى
 الثلث مع عدم كونه منه فان المانع المذكور يشارك المنوع في أصل السهم المقدر وهو الثلثان **(قوله)**
 ثم استعمل في كل شيء يمكن فيه الخ عبارة ط ثم استعمل في الارسال في كل الخ **(قوله)** يرد على ما ذكره
 المصنف لزوم حجب أم الام بالاب الخ اذا قيد كلام المصنف بما اذا اتحدت الجهة وكان الاقرب يحرز
 جميع التركة بجهة واحدة لا يرد عليه ما ذكره على أن ورود ما أورده ثالثاً على كلامه محل تأمل مع تفسيره

القرب بما قدمه بقوله أى بحسب الخ نعم لو فسر بما يشمل القوة فى القرابة لكان واردا تأمل **(قوله أو أجنبية عنها)** وذلك بأن مات عن أب أب الأب وعن أم أم الأب فإن الجدة المذكورة أجنبية عن زوجة الجد المذكور الذى بعده عن الميت بثلاث درجات **(قوله وهذا على حد قولهم ليس الطيب إلا المسك فى جواز الرفع والنصب فى المسك على الخلاف المشهور)** فإن بنى تيم إذا اقترن الخبر بعد ليس باليرفعونه جلالها فى الإهمال على ما عند انتقاض التقي والحجازيون ينصبونه على الأصل كما بسطه فى المعنى **(باب العول) (قوله وعادله)** أصله من اعتدل الراعى إذا راد الرمية

(باب توريث ذوى الأرحام)

(قوله) وظاهر قول السراجية أن الحكم فىهم كالحكم فى الصنف الأول) فيه أن عبارتها كما ذكره إلا أنه قال عقبها أعنى أولاهم بالميراث أقرهم إلى الميت وإن استووا فى القرب فولد العصة أولى من ولد ذى الرحم اه فقوله أعنى الخ وقع تفسير الحكم المذكور وليس فى كلامه ما يدل على المساواة بين الصنف الثالث والأول من كل وجه وقولها ما أصاب كل فريق الخ ليس فيه دلالة على أن ما أصاب كل فريق يقسم على أول بطن اختلف بل هو دال على أنه يقسم بين فروعه بدون تعرض للقسمة على أول بطن وقع الاختلاف فيه ثم رأيت فى شرح منظومة السراجية المسمى بالخلاصة بعد ذكره ما ذكر المحشى ما نصه انما تجعل الاخوات طائفة وتقسم أنصباؤهن على فروعهن فى البطن الثانى مع اختلاف فهم فى الذكورة والانوثة لاختلافهن بالفرضية وحينئذ تجعل كل واحدة منهن طائفة لاختلاف حظوظهن ويدفع نصيبها لآخر فروعهما لعدم اختلافهم كما جعل الاخ طائفة ودفع نصيبه لآخر فروعه بخلاف الصنف الأول وأولاد الصنف الرابع فإن الاختلاف لا يكون إلا بالذكورة والانوثة فتجد الاناث مع الذكور تجعل الاناث طائفة كما تجعل الذكور طائفة ولو كان الاختلاف فى الاخوة والاخوات بالذكورة والانوثة فقط لتأتى فيهم ما يتأتى فى الصنف الأول من قسمة ما أصاب الأصول على الفروع الخ **(فصل فى الفرقى والحرقى وغيرهم) (قوله)** لكن عبارة شرح المجمع تفيد الحالة الثانية الخ) هذه العبارة موافقة لعبارة الشارح فى احتمال صورتين كما هو ظاهر

(باب المخارج)

(قوله) هذا انما يظهر اذا لم يكن فى المسئلة سدس الخ) بل هو ظاهر فى المثال شرحا وذلك لتداخل مخرج الثلثين والثلث فى مخرج السدس فيكتفى به ثم وجدنا بينه وبين مخرج النصف موافقة بالنصف فضر بناه فى الثلاثة **(قول المصنف ثم قسم الباقي من التصحيح على سهام من بقى منهم)** لعل المناسب ما فى السراجية ثم اقسام باقى التركة على سهام الباقيين انتهى نسأله تعالى أن يهدينا إلى الصراط المستقيم ويدعنا على الحق القويم ويمتعبنا بالنظر إلى وجهه الكريم فى جوار نبيه الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم

آمين

(يقول المتوسل بذى المقام المحمود الفقير الى الله سبحانه طه بن محمود
رئيس تصحيح الكتب العربية بدار الطباعة الكبرى الأميرية)

حمد المن قبض الشريعة من خيار عباده من وفقه لمواده وأتمه بعنايته واسعاده فقام أحسن قيام
بالحكام الاحكام وتميز الخلال من الحرام فسبحان من أخرج بالعلم من الظلمات الى النور وهدى بكتابه
وسنة نبية الى محاسن الامور وصلاة وسلاما على سيدنا محمد الذي لم يلدأ كرم منه والد القائل لفقيه واحد
أشد على الشيطان من ألف عابد وعلى آله وصحبه الباذلين نفيسهم بل نفوسهم في مرضاته وحبسه
(أما بعد) فان من فضل الله واحسانه على أهل العلم عموما وعلى السادة الحنفية خصوصا طبع هذا
التقرير الجليل الغني بفضله الجلي عن المدح والتفضيل المسمى (تحرير المختار رد المختار على الدر المختار)
تأليف الامام الهمام العالم العامل مربي الطالبين وخاتمة الفقهاء المحققين مفتي الديار المصرية مولانا
الشيخ عبد القادر الرفاعي نعمه الله برحمته واحسانه وأفاض على جدته غيث كرمه ورضوانه وأثابه
جزيل الثواب وبارك في أنجائه الانجاب لقد بذل «رحمه الله» أقصى جهده وشرعن ساعد
اهتمامه وجده فجاء في هذا التقرير بتحرير هذه الحاشية أتم تحرير بحيث لم يغادر فيها من شيء يعاب
الا وقد أزال العاب وخطأ الخطأ وصوب الصواب ولقد كان بأهل العلم رغبة شديدة وحاجة ماسة أكيد
الى تقرير يبين لهم من هذه الحاشية الرشد من الغي ويوقفهم على الحى منها والى حتى سهل الله لهم صعبها
وفرّج لهم كرمها بما جادت به يده هذا الفقيه الأكبر جزاه الله أحسن الجزاء الا وفى الأوفر على صدقه فى
خدمة العلم والدين ونهوضه على قدم السداد فى نفع المسلمين ولما كان من بر الولد للوالد نشر
آثاره النافعة واشاعة نتائج أفكاره ليستمد الناس من أسرارِهِ ويقتبسوا من أنواره نهض بطبع هذا
التقرير على نفقته فجل المؤلف الاكرم الفاضل الكامل البار المحسن حضرة الشيخ رشيد الرفاعي
أحسن الله عمله وبلغه أمله وكان طبعه بالمطبعة الكبرى الأميرية فى عهد الدولة الفخيمة الخديوية
العباسية أسبغ الله ظلالها وألهم العدل والاصلاح رجالها وتم طبعه فى أوائل جادى الآخرة
سنة ١٣٢٤ من هجرة من هو الانبياء عتنام عليه وعلى آله وصحبه الصلاة والسلام



﴿فهرست الجزء الثاني من التقرير المسمى بالتحرير المختار لرد المختار﴾

صفحة	كتاب	صفحة	كتاب
٢	﴿كتاب العتق﴾	٦٥	كتاب اللقطة
٤	باب عتق البعض	٦٧	كتاب الآبق
٧	باب الحلف بالعتق	٦٨	كتاب المفقود « كتاب الشركة
٨	باب العتق على جعل	٧٢	فصل في الشركة الفاسدة
٩	باب التدبير	٧٣	﴿كتاب الوقف﴾
١٠	باب الاستيلاء	٨٤	مطلب في عزل متولى الوقف « مطلب فيمن
١١	﴿كتاب الأيمان﴾		أسقط حقه من وظيفته
١٦	باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى	٨٨	فصل
١٩	باب اليمين في الاكل والشرب واللبس والكلام	١٠٤	فصل فيما يتعلق بوقف الأولاد
٢٥	باب اليمين في الطلاق والعتاق	١١٠	« كتاب البيوع
٢٧	باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة	١١٧	فصل فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل
	وغيرها	١١٩	باب خيار الشرط
٣٢	باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك	١٢٦	باب خيار الرؤية
٣٦	﴿كتاب الحدود﴾	١٢٩	باب خيار العيب
٣٧	باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب	١٣٧	باب البيع الفاسد
٤٠	باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها	١٤٧	فصل في الفسوق
٤١	باب حد الشرب « باب حد القذف	١٥٠	باب الأمانة
٤٥	باب التعزير	١٥٢	باب المراجعة والبرية
٤٨	﴿كتاب السرقة﴾	١٥٧	فصل في المصرف في المبيع والثمن
٥١	باب كيفية القطع واثباته	١٦١	فصل في القرض « باب الربا
٥٢	باب قطع الطريق « كتاب الجهاد	١٦٣	باب المأقود
٥٣	باب المغنم وقسمته	١٦٤	باب الاستدقاق
٥٥	فصل في كيفية القسمة	١٦٧	باب السلم
٥٧	باب استيلاء الكفار « باب المستأمن	١٧١	باب المنفقات
٥٨	فصل في استئمان الكافر	١٧٣	ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به
٥٩	باب العشر والخراج والجزية « فصل في الجزية	١٧٦	باب الصرف
٦١	باب المرتبة	١٧٩	﴿كتاب الكفالة﴾
٦٣	باب البغاة	١٨٦	باب كفالة الرجلين « كتاب الحوالة
٦٤	كتاب القبط	١٨٨	﴿كتاب القضاء﴾
		١٩٢	فصل في الحبس
		١٩٩	باب الحكيم

٢٦١	باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها
٢٦٣	باب الاجارة الفاسدة
٢٦٨	باب ضمان الاجير
٢٧٠	باب فسخ الاجارة
٢٧٢	مسائل شتى
٢٧٣	﴿ كتاب المكاتب ﴾
٢٧٤	باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله
٢٧٥	باب كتابة العبد المستر
٢٧٥	باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى
٢٧٦	﴿ كتاب الولاء ﴾
٢٧٧	فصل في ولاء الموالاة
٢٧٨	كتاب الاكراه
٢٨٠	كتاب الحجر
٢٨١	مطلب اختبار النيم
٢٨٢	كتاب المأذون
٢٨٤	كتاب الغصب
٢٨٨	فصل
٢٩٠	كتاب الشفعة
٢٩١	باب طلب الشفعة
٢٩٣	ما ثبتت هي فيه أولا » باب ما يبطلها
٢٩٥	كتاب القسمة
٢٩٩	كتاب المزارعة
٣٠٢	كتاب المساقاة
٣٠٣	كتاب الذبائح
٣٠٤	كتاب الاضحية
٣٠٥	كتاب الخطر والاباحة
٣٠٦	فصل في اللبس
٣٠٧	فصل في النظر والمس » باب الاستبراء
	وغيره
٣٠٨	فصل في البيع
٣١١	كتاب احياء الموات
٣١٢	فصل في الشرب
٣١٣	كتاب الاشربة

٢٠٠	باب كتاب القاضي الى القاضي
٢٠١	مطلب شهادة الجند للامير الخ
٢٠٢	هذه مسائل شتى
٢٠٦	كتاب الشهادات
٢٠٧	باب القبول وعدمه
٢١١	باب الاختلاف في الشهادة
٢١٢	باب الشهادة على الشهادة
٢١٣	باب الرجوع عن الشهادة
٢١٤	كتاب الوكالة
٢١٦	باب الوكيل بالبيع والشراء » فصل لا يعقد
	وكيل البيع والشراء
٢١٨	باب الوكالة بالخصومة والقبض
٢١٩	باب عزل الوكيل
٢٢١	كتاب الدعوى
٢٢٤	باب التحالف
٢٢٥	فصل في دفع الدعاوى
٢٢٦	باب دعوى الرجلين
٢٢٨	باب دعوى النسب
٢٣٠	﴿ كتاب الاقرار ﴾
٢٣٢	باب الاستثناء وما في معناه » باب اقرار المريض
٢٣٤	فصل في مسائل شتى
٢٣٥	﴿ كتاب الصلح ﴾
٢٣٩	فصل في دعوى الدين
٢٤٠	فصل في التخارج » كتاب المضاربة
٢٤٢	باب المضارب يضارب » فصل في المتفرقات
٢٤٥	كتاب الايداع
٢٤٧	كتاب العارية
٢٤٩	كتاب الهبة
٢٥٢	باب الرجوع في الهبة
٢٥٤	فصل في مسائل متفرقة
٢٥٦	﴿ كتاب الاجارة ﴾

صيفة	صيفة
٣١٤ كتاب الصيد	٣٣٦ فصل في الجناية على العبد
٣١٦ كتاب الرهن	٣٣٧ فصل في غصب القن وغيره
٣١٧ باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز	٣٣٨ باب القسامة
٣١٨ باب الرهن يوضع على يد عدل	٣٤٠ كتاب المعاقل
٣١٨ باب التصرف في الرهن والجناية عليه	٣٤١ كتاب الوصايا
وجنائه على غيره	٣٤٤ باب الوصية بثلاث المال
٣١٩ فصل في مسائل متفرقة	٣٤٦ باب العتق في المرض « باب الوصية
٣٢١ كتاب الحنايات	للاfarab وغيرهم
٣٢٢ فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب	٣٤٧ باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة
٣٢٥ باب القود فيما دون النفس	٣٤٨ فصل في وصايا الذمي وغيره
٣٢٦ فصل في الفعلين	٣٤٩ باب الوصى
٣٢٨ باب الشهادة في القتل واعتبار حالته	٣٥٢ فصل في شهادة الاوصياء
٣٣٠ كتاب الديات	٣٥٣ « كتاب الخشي »
٣٣١ فصل في الشجاج	٣٥٤ مسائل شتى
٣٣٢ فصل في الجنين	٣٥٧ « كتاب الفرائض »
٣٣٣ باب ما يحد منه الرجل في الطريق وغيره	٣٥٩ فصل في العصبات « الحب »
٣٣٤ فصل في الخاطئ المائل	٣٦٠ باب العول « باب توريث دوى الارحام
٣٣٥ باب جناية البهيمة والجناية عليها	٣٦٠ فصل في الغرق والحرق « باب المخارج
٣٣٦ باب جناية المملوك والجناية عليه	

2317
S/A

